



باب النصف من الشقة كتاب الحساب باب طرقي الفصل باب الفصل
٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٤

باب الشراء والقتل باب ما يمسى بالقتل كتاب الديت فصل النسخ
٢٢٢ ٢٣٤ ٢٣٤ ٢٣٧

باب كبر الجمل والطريق فصل في الحايث باب جنة الله باب جنة الملك
٢٤١ ٢٤٣ ٢٤٣ ٢٤٦

باب جنة الملك باب غصن العفة باب القامة كتاب المعامل كتاب الوصايا
٢٥٨ ٢٥٢ ٢٥٢ ٢٥٠

باب الوصية الملك فصل راعيا الوصية باب الحق المصل باب الوصية للأولاد
٢٦١ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٨

باب الوصية بالكنة باب الوصية بالمكة فصل في الشراء كتاب الحنة
٢٦٠ ٢٦٢ ٢٦٤ ٢٧٥

سائل شتى

٢٧٦

Handwritten notes and calculations in the right margin, including the equation $977 = 500 + 477$.

على سبيل السرى منقول القصد باجماع الصحابة ولا ان المالك لم يرض بعض ما له بجانا...
فلا يجوز اخلاؤه عن الضمان فالضمان اصله القصد وانما يحول منها الى الممنوع...
وخيار المسدود لا يمنع خروج المسح عن ملك البائع الى اخيه اعلم ان اصل الخيار منع...
كان الخيار لهما وان كان الخيار للبائع او للمشتري منع الاعتقاد في جانب...
لان العند لازم في جانبه حتى يتمكن الفسخ واذا كان كذلك فالبديل الذي...
الذي من جانب من يخرج من ملكه **قوله** وتكون ملكه ما على السح لازم في جانب...
من جانبه حكم السح اللازم وهو الاسعاف من ملك احد الى ملك اخر لا يخرج عن ملكه...
ان في ملكه كالمالك هو غير معهود في الشرع والى حصة انه لو دخل الحوض...
لا يخرج البديلان ملك رجل احدهما للمعاوضة مع انه محل النقل وذا اما لا...
والسماوى خروجا وخروج ودخولا ودخولا لودخل ملكه من غير سح يخرج...
وذا السن بموجب المعاوضة **قوله** منها عتق المسدود على المشتري او...
عنده لانه لم يملكه وبقي خياره وعندهما يحتج عليه ويطل خياره **قوله**...
فاسمراه عتق عندهم لانه عند وجود السرى كانه انفسا العتق او المعاق بالسرى...
ذلك يحتج فان لم يكن لو كان كالمشتري لاحتج به السرى لوقع عتق من...
الكنة طلب اما جعلنا كالمشتري فصحا الجزاء اعني قوله فهو حر وليس من ضرور...
كالمشتري صححه نكته الكفارة **قوله** ومنها جيل المسدود يعني لو اسدود...
الخيار فاجار المشتري العتق لا يحتار بذلك الخصة من الشراء وعندهما يحتار...
لا يجب على البائع استبراء جديد لانها لم تدخل ملك غيره وعندهما...
ردن قبل القبض كحساسا **قوله** منها اذا ولدت المسدود في من الحمار...
وبقي خياره وعندهما بصرام ولده ويطل خياره **قوله** ثم او دعه عند...
الخيار او حدها ملك على البائع عنده ويطل السح لانه لم يملكه...
المسح قبل القبض من ملك على البائع وعندهما يملك على المشتري...
ملك نفسه ويد المودع يد المودع فصار ههنا كمن يملك في يد المشتري **قوله**...
الحمار عند مادونا فابراه البائع عن المدة صحح الراي وبقي خياره...
عاد المسح الى البائع فلا امر ان عنده لم يملكه وكان الردا مساعا...
هجه فامسح عن العتق وعندهما بطل خياره لانه ملكه عند...
وهو يدعي والمادون لا يملكه **قوله** انه مسدود على الفسخ...
ند بالسرى وماسا...

Murat Molla Halk Kütüphanesi
Eski Kayıt No : 986
Yeni Kayıt No : 73412
Tasnif No : 207



٩٧١

ولما عني الانقطاع في مدة مدونة سمح دعواه والمدة مقدرة ثلثة اشهر عند المي يوسف وارجعته عند محمد وعنه ان حصة
وزرجهما الله يستسن فاذا عرفت المدة فادونها فاصرفهم بعد ذلك لربك ان المانع مجتهدا لغيره ما ادى اليه اجتهاده والمأخذ
بالمعق وهو سنان فاذا ادعى الانقطاع في مدة كبرى لا سمح دعواه فادعوا الحضر سبب الداء او الحبل فاذا
ادعى في ذلك عند سال البائع او هو كادع المشتري في ان يخرجه ردعها على البائع باقراره ولو قال هي كذا لكما لو كان ما كانت
سقطها المحضه عندى انا حدث هذا الحب عند المشتري بوجه المحضه على البائع لتصادقهما على تمام الحب للحال
فان طلب المشتري من البائع حلفا البائع على ذلك كما حلف سائر الحبوب فان حلف برك وان نكل برده عليه لان كونه كافراره
فان شهد المشتري بهود على انقطاع الحضر عند البائع لا سبيل سدادهم بخلاف ما لو شهدوا على كونها مستحاضه
لان لم يستحاضه دورا ولم يقطع عليه اما انقطاع الحضر علم وجهه بعد عينا فلا ينفك عنه السهود فقد يتيقن النافخ
بعدمهم فلا يعقل سدادتهم وانكر البائع انقطاع حضرها في الحال لا يحلف على ذلك عندى حصة وعندى سبيل
لما سأل ان يشا الله واعلم ان التولول عيب وكذا الحال في حيا ما كان نقصان الثمن باكثر او الصمويه هي جميع في الشئ
او خشب بحث مصرى الى السائر كذا الشمرط وهو اخلاط بالسواد في السحران في غيرا وانه دليل الداء وفي اوانه
دليل الكبر والادرعيب وهو اسفاخ في الخصى في العشى عيب وهو صفة البصر بحث مصرى بالليل والسن الساقط
عيب ضرر ساكال وغيره لانه شينه ويقصر الحزم وكذا السواد والطفلا لسود عيب اذا كان يعلو العين والخرعيب
وهو لرجل يسان والكلى عيب اذا كان من آو والا كما في الجبسه والقروح عيب الخرن عيب هو الكسكس
في الدابة على وجه لا سدر لا يتسدر بلع والنج عيب هو ان لا يملح عند الحام **قوله** واذا حدث عند المشتري
عيب اطلع على عيب كان عند البائع فله الرجوع بالنقصان لا الخراء والفات صار سحفا العند وقد حذر تسليم الله
فرد حصته من الله لانه صار مقصودا بالمنع فيكون له حصته من الم وطريقه في ان يقوم ويذهب عيب يقوم ولا عيب به
فان كان تفاوت ما بين العيبين العشر رجوع بعينه في كل نصف العشر رجوع نصف العشر **قوله** فان قال البائع
انا اقبله كذلك كان له ذلك لان المانع الرجوع حتى البائع وقد زان لك حرم رضى به ولا رد المسع وقال ما لك جهاد بده ورجعه
نقصان العيب الحاد لان الدل عند حذر رد العترة كالمبدل فصار رد كل المسع فرجع بكل الم والنار حتى الرد
ست للمشتري عند دفع به الضرر عن نفسه على وجه لا يضره باحد ويحل الرجوع عنه لورده لضره بده باحد لانه خرج
عن ملكه سالما وبحد معبأ فامسح ولا يرد من دفع الضرر عنه والضرر من دفع عنه يسون حتى الرجوع بحصة الحب
حرم صصار الله فان قلت سخي لرجوع جاني المشتري في دفع الضرر عنه لان البائع دلست له الحب المسرى صار
مخروا من حرمته فله المصلحة الصادرة لا تمنع عصي المال كافي العاصب اذا علم في التوب المخصوص بالخطا والصبيغ
المحتمة فلما كان السرخ ينظر لها فالضرر عن المشتري يدفع اذا انشأ حتى الرجوع له بحصة الحب التي لم يدفع فذلك
لجميع عن الرد كما فصل لتصرف البائع ولورده لضره البائع بتصرفه في المشتري هو رده عليه فكان مراعاة
جانب البائع اولى بهذا الوجه **قوله** ومن سري يوما فقطعه ولم يحطه فوجده عبا رجوع نقصان الله لا يمتنع

الرد بالقطع لكونه عسا حاد فاذا قال البائع انا اقبله كذلك كان له ذلك لان الرد امتنع حتى البائع وورد رضى به فقال المساع
قوله فان باعه المشتري كى جرد القطع ثم رجع سى علم ولا لان الرد لم يسع برضا البائع بل بحذر مسرى
اناه وهذا لانه محسك بده وامساك المبدل كما مساك المبدل لو كان المبدل في يده للسري لم يسك بده ورجع بفضا الحب
كذا هنا **قوله** فان قطع المور خطا وصبيحه احمر واصفرا لست السويق سمنى اطلع على عيب رجوع بفضا
لا مساع الرد بسبب الزيادة اذا الفسخ في اصله دون الزيادة لا يمكن لانها لا ينفك عنه ومع الزيادة لا يمكن ايضا
لان العقد لم يرد على الزيادة ولا مرد عليه الفسخ ضرورة اذ فصح العود رفعة فلا مرد على ما لم يرد عليه العقد فان
قلت مشكل الزيادة المتصلة المتولدة من المسع كالمسمن والحال ان المسع الرد بالحب ظاهر الرواية فقلت لا يفسح
العقد في الزيادة ممكن لان الزيادة بيع محض عبا التولد والفسخ والاتصال الحاصل للزيادة متصلة ومنفصلة
والمتصلة بوعان متولدة كالمسمن والحال هو لا يمنع الرد بالحب للمر ومنفصلة غير متولدة كالصنغ والخطاطة
واللث وهن تمنع الرد بالحب لانه لا سبيل فسحة مقصودا لان العقد لم يرد على الزيادة ولا سبيل في فسحة
لا يقطع السعة بالنقصان غير متولدة من المسع فيكون كالكسب في المنع الرد بالحب لا يفسخ العقد في اصل
دون الزيادة وسلم الزيادة للمشتري بحالها خلافا لولد والفرق في الكسب لم يسع بحال لانه تولد من المانع وهي
غير الاعيان والولد تولد من المسع فيكون حكم المسع فلا يجوز تسليم له بحالها لانه من الرضا لانه سقى بده بلا عوف
في عقد المعاوضة والرواسم لا يسحق بالمعاوضة ولا عوضا ببله فليس للبائع ان اخذه لان اساع الرد حتى الشئ
للزيادة احادته الخالصة عن الخوض حتى البائع **قوله** فان باعه المشتري بحد ما راي الحب برجع بفضا
امضا لان الرد كان ممسحا قبل السع للزيادة الحادية في السوب ملك المشتري فلم يكن المشتري بالسع حابسا
المسع في اصله في كل موضع لو كان المسع قائما على ملكه عكسه رده برضا البائع فاذا انا عده لا يرجع بفضا الحب
لا مساع الرد بفعله لانه بالسع صار ممسكا المسع معنى لتمام المشتري مقامه في امساك المسع فصار حرم المسرى
المسع كحبسه فكان المسع في يده وهو يردان برجع بفضا الحب ثم للسري ذلك كذا هنا وفي كل موضع لو كان
المسع قائما في ملكه لا يمكن رده وان رضى البائع به فاذا اخرجته عن ملكه برجع بفضا الحب لان الرد كان ممسحا
قبل عده فلم يصح المشتري ممسكا المسع بفضا رضى البائع **قوله** فوطعه لاسا لولده الصغار
وخطا طم وحده عسا لا يرجع بفضا الحب لانه صار واهبا للصغار بالقطع مسما الله قبل الخطا طم فلم يسع
الرد قبل الهبة وكان هو حابسا للمسح فلا يرجع ولو كان الولد كسرا برجع بفضا الحب لانه لم يصح مسما الله
الا بعد الخطا طم فكان الرد ممسحا قبل الهبة فلم يصح رجوعه **قوله** واما الاعاق فالفاس في الاربع
بالنقصان وهو قول السافحي في المساع الرد بفعله فصار كالقفل وهذا لانه لما اكتسب سبب حذر الرد فيه كان
حائسا له حكما وكانه محسوس بده ويرد الرجوع بفضا الحب لان الاعتاق انما للملكاى
امام له لان الملكاى الادعى يرد على ما فاه الدليل الى عاها الحق والشئ ينهى مدينه والمستنى مسفر في نفسه

ولهذا يثبت الولاء بالحق والولاء من آثار الملك صفاته كبقائه أصل الملك **قوله** والتدبير والاستعداد عازله
لأنها لا تملك الملك لكن المحل بها يخرج من ملكه فلا يتصل من ملكه إلى ملكه عند حذر من بقاء الملك المستند بالشر
حقيقه او كما فخرج سقضا من الحب لانه استحق في الملك بوصف السلطنة كما لو تحبب عنده **قوله** والاعية
على مال او كاتبة لم اطلع لم يرجع لشيء لانه ازال الملك بحوض فصار كالسبع وهذا لان حبس المبدل لوجوب
عسبه لا يرجع فكذلك اذا حبس بذرله وعن حصة وهو قول الى يعرف رجمها الله انه يرجع لان المبدل ملكه فصار
كالاعتاق بل مال لان الاعتاق منهي للملك سواء كان بحوض لا بحوض حتى يثبت الولاء في الموضوع والربف لم علم
حبس لم يرجع سقضا نه مادام حاضرا في حصة وعند الى يعرف رج انه يرجع لان الحجة في الحال بحقوق العود وهو موهوم
ولما ان الرجوع سقضا ان الحبس خلف عن الرد بالحبس انما صار الى الجلف عند وقوع الناس عن اصل ومادام حاضرا العود
حيث كان الرد موهوما فمنح الرجوع بالنقصان **قوله** وان مل المسيرى الحد او كان طعاما فاكله او باع كلبه
او بعضه او لبس حرج لا يرجع بشيء اصله ان اساع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشرك لا يرجع لانه متى كان
مضمونا كان ممسكا للمسح معنى ومن شرط الرجوع بالنقصان ان يكون ممسكا اياه واذا اسع الرد لا بفعل منه بان
هكلك وفعل غير مضمون منه يرجع لانه لا يسهو ليركض ممسكا كالمسك فحل مضمونا لو باع في ملكه الخاضع
وانما استفاد البراءة عن الضمان هنا ملكه فنه بجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالقتل اعساها
عن الملك ولهذا ما لم يحب عليه الكفارة وان كان خطأ ونفس لم يكن رد بونا لعدم العادة لا سيما لو حوّل عليه فصار
الضمان كالسالم له معنى لهذا الاعتبار بخلاف الاعتاق لانه لا يوجب الضمان عليه مطلقا لو فعله في ملك غيره لعدم العادة
ومن جد السرير بغير رد فلا ساقط في الضمان مطلقا لانه اذا كان حبسا لم يضمن وهو هذا لان الاعتاق بغير شرع واعتباره
شرطه وهو الملك بخلاف القتل فانه يصور في الملك غيره وهو لم يستفد الاعتاق عوضا حقيقه وحكمي فلا يكون طابعا
السع فخرج بالنقصان وعن الى يعرف رج انه يرجع لان المقتول ميتا جله فكانه مات حيا فله واما السع فلما سوا واما
الاكل واللبس فحلي الخلاف عند الى حصة الرجوع وعند هار جرج لانه ضحك في المسح ما عدا فعله فيه ويسيرى لاجله
ولا يمنع سقضا من الحبس كاعتاق لانه لا يوجب الرد بفعل مضمون منه في المسح فلا يرجع سقضا من الحبس
كالاعتاق في القتل وهذا لانها لو حان الضمان في ملك الغير وانا استفاد البراءة عنه ملكه في المحل فذا غنر له عوض سلم له
وان باع بعضه وجده عسبا لا يرجع بالنقصان الباقي اعتبارا للعض بالكل والكل حصة لم علم بالحبس عند الى حصة
لا رد ما بقي لا يرجع سقضا من مال اكل وما بقي لان الطعام في الحكم كشيء واحد فلا رد بعضه بالحبس وان البعض لو باع
العض عنه يرجع سقضا من الحبس فكل البعض الى وعنه ما رد ما بقي لانه لا ينفق السحضر هو قادر على الرد كما قبضه
قوله وقال السافح بده اى اذا كسر مقدار الابد منه للحلم بالحبس البائع سلطه عليه فكانه فعله
بفسه ورضي به فلما رضى بكس في ملك نفسه لا في ملك غيره فحسب عليه حصة ما وذا الرجوع بالنقصان كما لو كان
لوما قطع الا الى برضى البائع ان اخذ مكسورا فلو وجد هذه الصفة قبل الكسر رده لا مكانه وان لم يمتنع بده

من الرجوع

ويرجع بكل المملوك الحبيب لالمطلان السع اذا المسح ليس لانه ما يمتنع به وينفى كان حال لا يمتنع به اصلا بان
انه ليس مال فلم يصادف السع محله فرده ويرجع بكل المملوك لو اهدا سقضا في الضمان لانه لا يمتنع به وكذا في الجوز اذا انكر
لعشره فمعه اما اذا كان لعشره فمعه بان كان في موضع يحرقه وقودا فوجده خاوا اصل يرجع حصة اللب ونصحه لحد
في القس لاحتق لان الحد في حق القس صادف محله وصل برد العشر ويرجع بكل المملوك لانه المملوك اصل الكسر باعتبار اللب
دون العشر فاذا لم يمتنع بلبه فارجع السع بطل السع وركب للعشر فمعه والحواشي الغناء والمطبخ كالحواشي الجوز
في موضع تحرقه الحطب هذا اذا وجد الكل فاسدا وان وجد الحظ فاسدا وهو مليل صبح السع اسحسا لان الكسر الجوز
لا يحلو عن قليل فاسدا كالمرايب الخنطه **قوله** وان كان الناسد كسر لا يصح في الكل ويرجع بكل المملوك الى حصة
بمعه في العتق من ماله فمعه وبني لا يمتنع له فصار كالجميع بنى حر وعبد في السع وعند هار جرج لانه كان صحا
وصل نفس الحد في الكل اجماعا لان المملوك بعصل **قوله** ومن اع عند ابا عبد المسيرى فرده عليه حبس بعضا
رده على ماله ويرضى المسيرى لا يرد على ماله اعلم لمر اشترى عمدا بم باع من آخره وجد المشركى الاخرى عسا
فرده على المسيرى الاول لانه قبل القبض بعضا او رضا فله المشركى الاول لانه على بده لان الرد بالحبس قبل
القبض فصح من اصل في حق الكلا حتى لا يوقف على العسا فصار كانه لم يسع وركب المسيرى لا يرضى الجديم رد
على المسيرى الاول فان كان الرد بعضا بالمدنة او بكون المسيرى الاول وافراره بالحبس فله بده على ماله اذ ابيت الحبس
كان عند البائع الاول ما في الرد بالمدنة فلا يمتنع في حق الكل لحدرا اعتبارا بها جديرا لانتفاء الرضا من المشركى
بالسعي والسعي الجديد لا يصح لانه راض بها واذا كان السعي صادرا حال الحد الفصح كالحال قبل السعي وصل السعي
الاول اذا وجدته عسبا لانه رده على البائع الاول اذا ثبت لمر العيب كان عند البائع الاول كذا هنا وعند محمد لا يملك رده
على ماله لمرام المسيرى بغير رضى عنه انه كان عند البائع الاول لانه انكر تمام الحبس فكيف بده عنه وهو ما قصر فلما قد
صار مكذبا شرعا بالعض بالمدنة كذا الرد بكون او اقراره عند البائع الاول لانه انكر تمام الحبس فكيف بده عنه وهو ما قصر فلما قد
خبر رضا المسيرى الاول **قوله** وان رد عليه بغير قضاء بحسب حديثه كالا مسح الزائدة او الناقصة
لم يكن له رضى عنه بده ولهذا سأل الجواب فيما عدا حصة كالتقوج والامراض سواء **قوله** وفي بعض الرامات
البسوع ان فيما لا يحدف مثله بده على ماله سواء كان الرد بعضا او غيره لسعما لوجود الحبس عند البائع الاول
وقد فعل بدون النافذ عس ما فعله النافذ لورفا الله الامر ان الرد متعذر في هذا فيجعل فعلها كفعل النافذ
قوله لم يحرم على فوج المرحية خلف البائع او قيم المسيرى بده في هذا المركب طرانه جعل خدما عامه ليس
الاجار على الدفخ وبعي الاحار لا يمتنع بقامة المدنة بل يستمر وانما يصح باضمار شيء بان يقال لو قيم المسيرى بده
فستمر عدم الاجار وانما لم يحرم على الاداء لان القاضى لا يشترط في التقييد ولا ينقص سببا ليحد وان كان يحق
هذا المحنى بالمولوم والاسطرار الى انكشاف الحال **قوله** فان قال المسيرى سهرودى بالسام امه لى حتى يحضر
سهرودى لم يمتنع القاضى الله ولكن خلف البائع واما سهرودى المنى لرجل فانه لان الاسطرار ضررا بالبائع لان الناحر

لا الى غايه معلومه بحري محرم لا بطلان للسعي الدفوع زادة ضرر فانه سقي على حجه اذا حضره هود ولا لانه لا علم
انه صادق ام كاذب فلا يترك ما هو المعلوم وهو وجوب دفع الممنوع من المسح بما هو المعلوم ولا كذلك اذا قال
سهردي حضور لان الامهال الى المجلس لا يكتسب له ابطال حق البايح وفيه صيانة فضائه عن بعض
قول ومن اسرى عبد افاد عني باقا اي جاء المشرك الجدي الى البايح وقال يحسني آيتا لم يحلف بعد ان لم يابو
عنده حتى يتم المشرك منه انه ابو عنده اي عند المسرك لا يبرط سماع الخصومة في الحب قيام الحب وقت
الخصومة فلا يحرم انكار البايح الا ما لم يثبت له باق عند المشرك فيسأل البايح ابيه هذا الحب لا فان
الربيت الحب حتى سماع الدعوى بعده ان انكر البايح فقام الحب على البايح لم يكره فقام هذا الحب
للمحال يوم المسرك فامة الدمنة على ذلك قال قام المسرك الدمنة على انه ابو عنده فثبت الحب للمحال كحلف
البايح بانه لعداؤه وسلمه الله وما اتفق قط او حلف بالله ما اتفق عندك قط او حلف بالله ما حلف حق الرد عليك من الوجه
الذي يدعي لا يحلف بالله لعداؤه وما به هذا الحب لان فيه ترك النظر للمشرك لجواز انه ابو بعد السح التسليم عليه
وذا انطلق الرد للمشرك يكون عن البايح صادقة دافعه للرد عنه فمضرب المشرك **قول** واخذه
المساح على قول في حقه فسل حلفه عنه ايضا وحلف عنه وهو الاصح بناء على ان الحلف سري لدفع
خصومه محقق لا لا سيما ولو حلف البايح هذا لقطع الخصومة بينهما بل يحق بينهما اخرى فانه متى نكل
عن المحرم يحق الحب للمحال بحد منها خصومه اخرى ان هذا الحب هل كان عند البايح ويحتاج الى استخلاف
البايح مرة اخرى لهما انه ادعى عليه معنى لورا فيه لزمه فاذا انكر سحلف رجاء النكول كافي سائر الدعوى الى انه
حلف على العلم انه حلف على فعل الضرر وهو العبد فان حلف لم يثبت له كل بيت يحلف البايح بعد الرد **قول**
ومن اسرى عبد من صفقه واحدة الى اخيه اعلم انه لو اسرى عبد من صفقه واحدة ومضى احدها ووجد باطلا
عنها اخذها او ردها سواء وجد بغير المقبوض عنها او بالآخر با دأ عن يمين الصفقة قبل العام لا يبرأ من قبضتها
والقبض بها الصفقة لا يفرق عن العقد لما عرفت من ان لا يفرق اوجدها بالمقبوض عنها رده خاصة لان الصفقة تمت في
المقبوض الاول اصح لان تمام الصفقة بحلق بعض المسح وهو اسم لكل فانه بعض الكل لان تمام الصفقة لا يترك
لرجس المسح لما حلق بطلان بعضه لا يزيل الا بعض كله وسقي بعبارة على الصفقة لزمنا صحت فيما قبل تنافه
فما لم يقبض فزالا المقتضى من الجواز وعدمه فلم ساكد ولو مضى تمام واحد باطلا عبا فقط قال قوله ردها لا رده
احدها ساء على ان فيه يفرق الصفقة فمضرب البايح برد الحب فقط فصاد كالموصل القبض خوار الرؤية
والسوط ولنا انه يفرق الصفقة بحد التمام لانها تمت بالبعض لان الحب لا يمنع تمام الصفقة وعلى الرد الحب
وذا وجد في احدها والحكم بسبب الحمله الا ترى انه لو اسحق احدها بعد مضى ما لم يتخلف الاخر لان الاحتقاق
لا يمنع تمام الصفقة بالبعض فكذا اذا وجد الحب احدها ولو اسحق احدها قبل القبض له الخار في الاخر عرفت
الصفقة قبل التمام بخلاف خوار الرؤية والسرط لان الصفقة لا تتم بالبعض لان تمامها ساقط بتمام الرضا ولم يوجد

في البايح بعد موت المشرك قبل ان ينفذ الوارث بخلاف خوار السرط فان السبب وهو السرط لم يوجد في
حق الوارث فلا يمكن المورث فيه وخوار المحض الثالث فالسرط لا يورث بسقطه ولكن يورث المسح جمولا
محتلطا بملك الغير مثبت له خوار المحض ابدأ كمن خلد ما له مال رجل سله خوار التحسين **قول** وفي التناكر
لا يجوز وهو قول فرج فان عنده نفس الحق بناء على الخار اذا اسرط في الحد صار حكما من احكام الحدود حقا
من جملة فاستراطة لغيره خلاف ما بعضه الحق ففسد كسرط الملك لغيره الحاق في الممسح ولنا ان الخار
لغيره الحاق لا يصح الا سانه عن الحاقه فوجب تقديم الخار وبعضه صحته بمحل غير الحاقه قد اصاب على الحاقه قد تصحى
لتصرفه لان استراطة ما وجب له الحد لغيره الحاقه فوجب حكمه الساببه وان لم يحل صاله فصحه من هذا الوجه وروى جزمه
لا يرى عدم الزيادة ايضا لما عرفت من مذهبه واذا صح ذلك يكون لكل واحد منهما الخار والباي اجارا وبعضه صح
لان لكل واحد منهما ملك التصرف فيما المشرك في صاله واما الاخر فبانه نابه **قول** بحسب السابق بناء على الرد
السابق منها الفسخ القيد والمفسوخ لا يحاز واجاز السابق منها ان يبرم القيد وبعده ابرام القيد لا يفسد
احد الحاقه من نسخة **قول** ولو خرج الكلامان منها معا فالفسخ اصح رواه الماذون وقال سوع الاصل
بصرف المالك ولي بقضا كان واجاز لان الصادر عن نابه لا يصلح معارضا للصادر عن صاله الا ترى انه لا يقدور
على منع قصدا ولا يصلح ما خا بدله لغيره ونصرف الثاني جارضا تصرفه لا يصلح معارضا لاصل الا ترى انه لا يقدور على منعه
قصدا فصالح ما خا بدله لا التصرف لان الحجة الى العاقبة عند سماع المنفوق عنه غير التصرف بنفسه فاذا تصرف
بنفسه فانت الحاجة فادن تصرف احدها لم يعارضه ما يخرجه ونصرفه اخرقارنه ما عارضه فكان الحاقه عن
المعارض اقوى وكان اولى **قول** ان الفسخ اقوى وهو الاصح بناء على العمل بها لما خذرا اذا العقد الواحد لا يكره
مفسوخا ومجازا وجب العمل بالراجح ولا يمكن الرجوع بحال الحاقه لان كل واحد منهما ملك للتصرف فمحتاجا بحال
التصرف قلما الفسخ اولى لانه اقوى دلا حان لا يرد على الفسخ والمفسوخ لا يجاز الفسخ ترد على الاجاز فالحاق
الفسخ فاذا احمضا كان الفسخ اولى كنكاح الحق مع نكاح الامة ونكاح الامة لا يرد على نكاح الحق ولا ان احصا
فيه فالفسخ بوجبه الحرمة على المشرك الاجاز بوجبه الاحاد والمحرم راجع على المصح فان لم يثبت هذا اعتبارا بجانب
المشرك في اعتبار حاجته البايح بوجبه رجحان الاجاز لانها بوجبه الحرمة في حقه والفسخ بوجبه الاحاد في حقه
فلن مراعات جانب المسمى احق لا بالحاج في جانبه الى المال محل ابتداء لانه لم يكن ساء في جانبه البايح الى البقاء المحل
لان الحل كان ثل بباله والفسخ بحدود الله عدم ملكه والبقاء اسهل من الابتداء ولان البقاء مع الشك احق من الابتداء
مع السك لان الشيء سقي مع السك لا مع السك كان اعتبار الفسخ اولى **قول** فمجد يختبر فيه تصرف المبرك
لكونه اصلا والصادر عن النيابة لا يعارض الاصل الوسيط ج نصبرها ويجعل الجدي منها الصغير وخير كل واحد
منها ان شاء واخذ الصنف من العمر ان شاء بعض السج ليعرف الصفقة **قول** وفسا في جهالة الفسخ المسح
لان فيه الخار غير داخل في الحكم بغير الاخر وحده في الحكم وهو مجهول لانه مجهول لانه ثبتت الحصة بطريق التقسيم

عليه وعلى ما لم يدخل في الحكم والمحملة مجهولة فصار كسبح احد العددين **قول** وانما جازنا على ان المسح معلوم
والنمر معلوم فلا فساد من قبل الحمل غير انه يتعلق بالقبول الذي لا خافه لقبول الاخر ولكنه بشرط صحته
لان الذي فيه الخمار داخل في العقد وان لم يدخل في الحكم واذا دخل في العقد صار قبوله بشرط ما بمنزلة المدبر
وام الرول بخلاف ما لو اشترى يومين على انهما يهرعان فاذا احدهما مرى لانه غير داخل في العقد اصلا **قول**
واما المحملة للمسح بناء على ان رضى الخمار غير داخل في الحكم في الاخر وحده وهو مجهول فصار المسح مجهولا **قول**
او المحملة بالنمر بناء على ان رضى الخمار غير داخل في الحكم في الاخر وحده وعنده مجهول لانه يثبت بطريق المحصنة بالتقسيم
فصار كالذي لم يدخل تحت العقد اصلا فان لم يكن السراية لو اسرى عد من الف نأذا احدها مدبرا ومكاتب فان العقد
سعدت صحته في القبول ان كان لا يحق في حق القبول المحصنة فلب قال يحض شيا على ما ساد كرهنا لاصح العقد
في العرق فملك المسك وصار ما ذكره صار دانه في ملك المسك وبعضهم فوثقوا وجهه ان المحاد يمنع العقد في
حق الحكم ويجعل العقد كالمعروف في حق الحكم فصار شرطه الخمار بلوا العقد في حق الاخر يعتقد بحسنه ابتداء وذا لا يجوز
وفي المدبر والمكاتب السح مسعد في حق الحكم اذ لم يوجد في حقها ما يمنع انعقاد العقد ولهذا الوضعي لجوارحها
يجوز ولكن لم يستلج صانته لحقها والصانته يحصل بحد من الحكم فلا ضرره الى جعل العقد غير معتد في حق
الحكم واد ان العقد الحقد في حقها في حق الحكم كما ان العقد في حق الفز كان انقسام المهر في طاله المعتمد الفصح العقد
عليها واذ لا يمنع الجواز كما لو باع عبدين هلك احدهما قبل التسليم فان العقد سقي في الباقي بحسنه **قول**
فان كانت رجة اثواب فالسح فاسد وعندها لك حصة كافي للملكه وعنده رول والسافعي رحمه الله لا يصح في الكثر
ما سالا في المسح احد البواب والاثواب وهو مجهول مبناوت وجبالة المسح فيما سفا وتينج صحة العقد لفضاها
الى المراع كسواء من القطع وبوب من الحد فصار كالم سطرط الخمار ولنا انه في محنت شرط الخمار اذا جوارحه
للحاجة الى التاملة المروي للخمار لا وقوف الا وفق مع مخالف موجب العقد فكذلك احتاج هذا الى احضار من سبق به
او من يسره لاجله فربما يسرى شيئا لحاله ولا يحجب اصحاب الاحمال مع نفسه الى السوق الباع لا يمكنه من الحمل
العلة الا بالهنايمان بانباعه ولا يدرى بلوق بحاله فجور السح على هذا الوجه دفعا للحاجة والحمل لا توجب الفساد
لحسنه بل في فضائها الى المنازعة ولهذا صحح مع من صبره مع جهالة لانه لا يرضى الى النزاع الا الشفرك
يطالب بتسليم الرفع والباع تسليم لا ردى فيقاع في المنازعة واذا سطرط الخمار للمشرى فلهما له لا يقضي الى
النزاع لان لا ضرر صار مفوضا الى المشرى بخمارا يا شيا وورد الاخر والحاجة تدفع بالملكه كما قال في المتن
قول والاول يجوز واستعارة لاحتمال الرى كقول كل احد منها هو المسح ولجوار الاضافة الى اسم المراء
احدهما كقول عليه السلام اذا سافر بما قادا واما **قول** ولو هلك احدهما او حبس لزم السح فيه الى الهلاك
او المحجب فان ثبت اذ اطلق احدهما برأيه ثم ماتا احدهما احقت الما قبله للطلاق ونزاعها لملكه وهذا
سعين لها لك للسح فلب لان لها لك ملك على ملكه وفي الفصل من ما البور لانه يملك على ملكه حيث

عن الباقي للرد وفي الطلاق لملك الما لملكه على ملكه حيث عن الباقي للطلاق **قول** فافضلها بالسفحة
فهو رضا فان ثبت على لا يجب السفحة عند اى حصة رج لان المشرى لم يملك الدار المسفحة عنده كما لو ثبتت
له السفحة اذا كان الخمار للساح فلت طلب السفحة من المشرى لعل على احضار الملك الدار المسفحة لان الاخذ
بالسفحة لرفع ضرر الجوار وذا ما استداده الملك مسفحة في كسقوط الخمار سابعاً عليه فلبت الملك للمشرى الدار
المسفحة من المشرى فظهر لى الجواب سابقاً لهذا وحسب السفحة وصار رضا بالسح **قول** لهما ان سالت الخمار
لها اسان لكل واحد منها لانه سرع لروح الحزن وكل واحد منها يحتاج الى روح الحزن لنفسه ويختار من الخمار
الاروق والاروق فلو بطل باطل الاخر لما حصل هذا المقصود ولا ي حصة ان المسح وطخار من الاخر لكل واحد منها
فلا تنفرد احدهما بالرد وحق الرد ساقى جده لا ضرر ربه الباع وفي رد احدهما نصيبه اضرار الباع اذ المسح خرج
عن ملكه غير معيب بحسب السرك فلو رد احدهما نصيبه لردده بحسب السرك اذ السرك في رعا ان المحملة عيب فالباع
لا يمكن حرج سفا به الا بطريق التهاون وقد كان قبل السح ممكناً من الاسفا مع شيا والخمار لاحتار من له الخمار لا يرضى
والاروق على وجه الباطن الضرر ربه وليس ضرر من اسلت الخمار لهما الرضا بكون احدهما لتصور اجتماعها على الرد ثم
بضرر الراد في اساع الرد الا انه ضرر بالمحملة ليجر على محقق سطرط الرد لا ضرر من الباع والباع بضرر رضى الدار
فكان رعا به كاسا الباع احوى لان قال ان هذا الحب حدث في الباع لان يعرف الملك بيب الرد قبل القبض لانه وان خذ
في يد الباع فانما حدث في محل المشرى المسرى اذا عيب المحقود عليه في يد الباع لم يكن له ان يردده بحكم خمار **قول**
فليست في العقد بالسرط ولا يقال هذا سرط بخلاف مقتضى العقد فوجب لى كونه منفسداً لان هذا سرط يرجع الى هان
صفة المسح وكل سرط يرجع الى هان صفة المهر او المتضمنين ملام لا يفسده العقد كسرط كونه ذكر او انثى سرط كونه
المهر من هو نابه او مكفولة به **باب** خمار السرط **خاتمة** وجب المناسبه ان كل
واحد من البابين عند غير لازم وانما قدم خمار السرط لكونه مستقلاً عليه وهذا مختلف فيه اعلم انه انما اسرى الرجل
زما في زق او برافى جوالى او ذرة في حقه او بوا في كم واتقنا انه وجود في ملكه ولم يرضى المسرى ساقى لك مسح السح
عندنا وله الخمار اذا راه في ملكه ان ساء احده وان شاورده وقال السافعي رضى لا يصح العقد لانه باع ساجهوى لفضار
كما لو باع عبداً من عبده وهذا لان المقصود من سرى الحزن المسك ولهذا لا يرد على المسك مال والمالته في الاوصاف
ولهذا انزاد ومقتضى ما هو مجهول لانه ان عرف الرول فصادق كجهالة العنى وهو مفسد فكذلك اجهالة الوصف ولنا
الحرمات المجورة بلاقدر الرول فلا يرد في الرول علمها لانها كالنسخ وفي المساهة رايه صلى الله عليه وسلم
قال من اسرى ساقى له فهو الخمار اذا راه حقيق السرى وبني عليه حكما وعنده الامر كلافه وان المسح معلوم الجاني
مقدور التسليم صحح بعد كالمركى وهذا الى خلاف امه فاعده من درهما منقته والاسك لى عنها معلوم ساقى
الساقى بها الخ سبب التعريف وكذا اشار الى مكانها وليس ذلك المكان يسمى بذلك الاسم غيرها فاما كونها امه
وملكه فانه يعرف بالخمار الباع اياه لانه وان فعت النقيب لا يحل ذلك الا بغير الباع وقد اخبر به وانما يبعي بحد

دونه وجهها المجلع بعض صفات لوجه من فوات بعض لا و صاف كالسمع والبصر وغيرها وفي الامنع
الجواز ولعلك تمنع لزوم العتد فكذا هذا ولا يلزم له انما نفس العتد اذا انقضت المانع كما في شاة
من القطع لا في عتدها لم ينقضي العتد من المانع فلا كسح فغير من المصبره وجهها الا وضا
مسبب عدم الرؤيه لان بعض المانع اذا لم ينقض المانع فلا كسح فغير من المصبره وجهها الا وضا
في المعارض المشار بالاسمى بوباء ولم يحل عدد درعانه وانما تسمى بها في صورت تمام الرضا وذا شرط ان يبرام
العتد لا شرط جواز الا يرى للمانع مع خاار السطح يصح ولا يلزم لغواب تمام الرضا **قول** وكذا اذا قال
رضيت ثم رآه ان يرد لان الخناير حلق شيوته بالرؤيه بالسنة فكان عدم ما قبل الرؤيه فلا يصح استقاطه
فان قلت لو لم يكن له خاار الرؤيه لما كان له حق الفسخ فله الفسخ العتد قبل الرؤيه فله حق الفسخ قبلها لعدم لزوم
العتد لا بمعنى الحديث وهذا لان صحة الفسخ بغيره عدم لزوم العتد والعقد هنا قبل الرؤيه غير لازم يمكن
الحلل الرضا اذ هو عبارة عن الاستحسان استحسن الشئ مع جهل اوصافه لا يتحقق لزوم العتد تمام
الرضا وبما به بالحلم باوصافه هي مقصودة وانما يصح بحلوها بالرؤيه فكذا لا يحل قوله رضيت قبل الرؤيه ولانه
لو لم يرد العتد بالرضا قبل الرؤيه يلزم امتناع الخيار بتقديرها بالرؤيه والخيار بتقديرها بالحدث فما ادى الى
ابطاله كونها بطلا وهذا لانه حينئذ لو جرد رؤيه المعقود علمه خاار الخناير والرضا بالحب قبل رؤيه انما
يصح لاسيما الحبيب كوز المسح محبا سابقا على الرضا فاعبر لوجود سبب الخناير وهذا السبب الرؤيه فلا يثبت
الخناير قبلها **قول** ومن اعلم ما لم يره بان ورث سافا عنه قبل الرؤيه فلا خاار له وكان ابو حنيفة رضي الله عنه
يقول ولا له الخناير اعبا لخناير الحبيب السطح فانما يمسك للبايع والمسيروى بعد لان لزوم العتد تمام الرضا
زوالا في حق البايع وسوا في حق المشرى اذ السع مبادله المال بالمال التراضي فسرط كمال الرضا تمام السبب وذا
لا يحق الا بالحلم باوصاف المسح وذا بالرؤيه فلم يكن راضيا بالزوال قبلها ثم رجع وقال لا خاار له لان الخناير
ان سب للبايع فاما ان يمسك ما رونا او بدالته او حدث اخر لا يجوز الاول لانه محلق بالشرا فكيف يثبت المسح ولم يرد
حدث في المسح وهو ليس من مخر الشرا الست الحكم فله لانه لا يمسك من المشرى طنه حراما اما اشترافه نفوات الوصف
المعروفه والبايع لو رده لرد ما عبا لالمسح اذ لم يمسك من المشرى طنه فصار كالمواضع بعد استطراد انه محبب فاذا هو لم
فانه لم يثبت للبايع خاار وروى عثمان بن عفان رضي الله عنه ما عا ارضاله بالبصره الى اخره وقد دلل جواز المسح على
ما يقوله السافح رحمه الله انه لا يجوز بعد **قول** ثم خاار الرؤيه غير موقوف لان الحديث ورد بخاار مطلق للمشرى
فالوصف فيه زيادة على النص في المبرم وحده ما سطره **قول** لانه لا يرد على صريح الرضا اي الخناير لا يطل قبل الرؤيه
تصريح الرضا بعد لانه احق الا انه اذا حلق به حق الخناير ذلك الحق ما نفا من الفسخ ولا حق هنا وان كان ذلك
بعد الرؤيه بطل خااره لان جردها سقط خااره تنصريح الرضا بسقوط بدله ايضا ولو اشترى رضا ولها
اكار فرعها الاكار رضا المشرى ثم رآها فللمسك ليرد هالان فخل الاكار كفعول المشرى **قول** وكذا النظر

الحاظر النوب عند ما وعند فرجه انه لا بد من شيء ورؤيه كله لانه ليس على الاخر في كله برؤيه محضه ولما انه
يستدل برؤيه طرفه من علمه ما بقي لا ينفات اطراف الثوب الواحد لا يسيروا او اغيره مختبر **قول** والاصح ان
جواب الكتاب على ما قاله عادتهم على عادة اهل الكوفة في رضى ابو حنيفة رجا لانها تكون على سطح واحد ولا يختلف
بالضغنه والكبر فاذا رآها لها استدل بذلك على داخلها فاما اليوم فصنف الدور علف فالنظر الى الظاهر لا يرفع
الحلم بالداخل فاصح ما قاله فرجه الله **قول** ونظر الوكيل كنظر المسمى صور التوكيد لم يقول المسمى لغيره
كن وكذا على بعض المسح وصوره الرسول لم يقول كرسو لا على بعضه واصل المسك الوكيل بالبصر يمكن بطلان خاار
الرؤيه عنه خلافا لهما وانما علمك عده اذا مضى وهو ينظر اليه فان مضى مستورا ثم اراد بجد ما ينظر اليه ابطال الخناير
فصدا فليس له ذلك بها انه وكله بالعقد ابطال خاار الرؤيه ليس ببعض فلا يملكه ولهذا لا يملك ابطاله قضاء فلا يملك
ابطال خاار السطح والحب ولا يفي حقه الرضا على نوعين تام بحسب الرد عليه البعض وهو ان بعضه وهو براه
وهو سقوط الخناير لانه على الرضا وناقض بحسب الرد عليه البعض وهو بعضه مستورا وهو سقوط الخناير
لعدم الرضا وهذا لان تمام البعض تمام الصفقة وخاار الرؤيه من تمام الصفقة لان ما يمسك من الرضا ولا يمسك
نقاء خاار الرؤيه والموكل يملك نوعي البعض فكذا الوكيل لانه يملك الوكيل ما يملكه لكن على الدليل على السمول لان اللفظ
مطلق لا عام فاذا مضى وهو ينظر اليه بطل الخناير بمعنى تمام البعض كما لو مضى الموكل وهو ينظر اليه واذا مضى
مستورا بعد خاار البايع فثبتت الوكالة بالناقض وحسب ذلك للوكيل فلا يملك استقاطه قضاء بجد لضروره
اجتنابا عنه بخلاف خناير الحبيب فانه لا يطل بعض الوكيل في الصفقة لانه لا يمنع تمام الصفقة قسم البعض مع بقاء ما مضى
الهام كان يطل الخناير ودر عدم واما خاار السطح فقد ذكر لو اشترى شيئا على انه بالخناير فوكل كذا بالعقد بعضه بعد
ما رآه فهو على الخلاف ليس سلب وما هو اصح فالوكيل قائم مقام الموكل الموكل لو بطل المسح في خاار السطح وهو براه لا يملك
خاار فكذا من يعوم مقامه اذا مضى وهو براه وهذا لان الخناير يسرع للاخاير وذا بالبروي التامل به بعد البعض
حتى اذا استحسنه اخذه واذا استعجله ركه وهذا يعوق بطلان الخناير فقد رتب بعض خلاف الرسول فانه لا يملك
سكا وانما الله سلبه الرسالة لا يرى للمسك الوكيل المسح لانه يملك البعض الوكيل المسح بملكه واما صور الاستقاطه قضاء
فهو الوكيل بالعقد اذا مضى مستورا ثم رآه فاسقط الخناير قضاء لا يسقط الخناير **قول** لان الوصف تمام
مقام الرؤيه بحسب ذكر الوصف يعوم مقام الرؤيه في مواضع كما في السلم والمقصود دفع العار عنه وذا
عصل ذكر الوصف لكان بالرؤيه **قول** لان الصفقة لا تتم مع خاار الرؤيه قبل البعض بجد لان ما يمسك تمام
الرضا وذا لا يكون بل الرؤيه ولهذا يمكن من الرد بلا قضاء ولا رضا وتكون صفحا من الاصل **قول** وحيار والمخاار
الرؤيه بطل خااره بناء على الخناير انما يثبت للحاق بالصرح الوارث ليس بها قد فلا يثبت له الخناير ودر من قبل
قول وان احلنا في النسخة فقال المسمى وخر وقال البايع لم يحل القول للبايع مع عتده وعلى المشرى
السنة لان سبب لزوم العتد وهو الرؤيه السابقة لها وهو النسخة حادث والقول لمن يمسك الظاهر وهذا

اذا كان المدة قسمة علم انه لا يسخر في مثل ذلك المدة فان حدث له ما في رايه مشابهة في اشهرها بعد عشر سنين
وزعم الناج انهم لا يسخر في القول للمصري لان الظاهر بان المدة **قوله** وحاشي سري عدل وظي الزط جبل من الهند
نسب اليه الساب لوطه فبدا البعض انه لو لم يكن بمبوضا لا يصح بصره بالمصري فيه بيع وغيره ولا اصل في هذا
ان خيار الرؤية والسرط يمنع مام الصفة لظلال الرضا وكذا خيار الحب قبل البعض لان الحق قبل البعض غير تام
اذا لم يند ملك التصرف في الرضا فملك الرضا وما خا والحب بعد البعض فلا يمنع تمام الصفة في الباقي اذا اتصل به
البعض يعرف الصفة قبل التمام لا يجوز اعاضاها ابتداء الصفة فافه اذا اوجب الباع في ستره لا يملك المشرى العبول
احدهما لما فيه الاضرار بالناج لحوان الحادة فمما يربى الجار يرضى الجار الى الردى وكما للردى بالجدة فان قلت هذا
موجود في خيار الحب بعد البعض مع هذا الملك المرفق قبل المرفق قبل البعض فليس مستداده وبفرد بالردة
اذا برى بالرد بلا فضا ولا رضا والمرفق بعد البعض خضر الرضا والرد بعد البعض في الفضا والرضا فاذا ثبت
هذا فنقول قد عجز الرد فما خرج عن ملكه فلورد ساسا من الباقي بخار السرط والرؤية لم يثبت الصفة على الباع قبل
التمام وذا لا يجوز خلاف خيار الحب لان الصفة يتم مع خا والحب بعد البعض في المرفق قبله ووضع المسئلة فيما بعد البعض
فلو عاد الله ذلك لوجب سبب فوضع في حارة الارضا في المرفق الاصل هو المرفق الصفة كذا ذكره سري لا يمتنع
وعجز في الرد في حارة حذرا سقط لا يجوز لان الساقط لا ينفذ وهو اخصا والرد في حارة الله عليه
باب خيار الحب ويرى ان خيار الحب في البيع وورد ذكرناه الحب ما علمو عنه اصل العطف السليمة كذا في المبسوط
واعلم ان مسائل خيار الحب في مواضع في بيان سرعته وفي بيان الحول التي يوجب الحار حله ونفصلا وفي بيان ما يمنع
الرد ويسقط الحار وفي بيان ما يمنع الرجوع بنقصان الحب ما لا يمنع وفي بيان ما يبرأ عن الحيوان ساسا في بيان
الكلفة اثناء المسائل علم ان المشرى اذا اوجده بالمسح عبا فهو بالخيار ليسا واحده بكل الممنوع لشرائه رده لان طاق
الحق يفتي سلامة المسح عن الحب لان كل واحد من العاقد من صاحبه عقل وعزم فان لم يرض عن المرفق والمواد عيب
كان عند الباع ولم يره المشرى عند السح وان عند البعض لا يملك في ذلك **قوله** وليس له المسح كما واما نقصان
لان الاوصاف لا تقابل ما في الممنوع من الحار بناء على المرفق فيكون ساسا بالاحراز وان الوصف لا يفرغ من موقوف
ولان المرفق لا يملك الا الوصف الاصل فيه سوسيه في المسح والاصل بالوصف فقط وفيه رجح البيع على
الاصل وبالاصل وان الوصف هو المرام الا اذا صارت معصودة بالسوا وحقيقة كما لو قطع الباع يد المسح
قبل البعض فانه يسقط بصف المرفق صا مقصودا بالسوا وحكما بان مسح الرد الحق الباع بالحب عند المشرى
او الحق السري بالجنابة ولا يملك لو اسك واخذ النقصان لمصر به الباع لانه ما رضى بزال المسح عن ملكه الا
بكل المرفق اسكه ولا ماخذ النقصان لمصر به المشرى بالرد نذخ الضرر عنه بلا ضرر الباع بصفه **قوله**
حتى يحاوده بعد البلوغ في يد الباع ثم يسلحه محاوده في يد المشرى ومعنى هذا ان اذا ظهرت الحيوان عند الباع

وتقتصر الناج من قبل بل يلبسه فلا يصح في حق المشرى كذا في المبسوط وذكر في المختلف ما قاله هذا فقال اذا اشترى عدل
ووجد احداهما عبا قبل البعض وحسنه المرفق كما لو وجد به عبا بعد البعض فانه رده خاصة فكذا اصل البعض
قوله ومن اشترى ساسا كما قال ابو ثور ان علم ان المسح اذا كان كمالا او ريتا من نوع واحد وجد بعضه عبا
رده كله او اخذه وليس له ليرد المحب فانه سواء كان قبل البعض واحده اما قبل البعض فطاهرا لانه يرضى الصفة
على الناج قبل التمام وكذا بعد البعض علفا ليوين والجدت والفرق المكنى الموزون كشيء واحد كما وقد يراون
اسيا عمتا لان المالمه والمقوم في المكملات والموزونات باعبار الاجتماع فالجدة الواحدة ليست بمشتركة حتى
لا يصح بيعها واذا كانت المالمه والقابلية بالاجتماع صار الكل في المسح كشيء واحد ولهذا السمي باسم واحد وهو الكبر
ونحوه وجعل ربه البعض كونه الكل كالبوب الواحد ولو كان ساسا واحدا حقة ووجد بعضه عبا بعد البعض
لا يرد المحب فقط بخلاف الجدة فان كل واحد من الصنفين افراد **قوله** بخلاف المكمل والموزون اي لو اشترى
بعض المكمل او الموزون فلا حزار له في رد ما بقي لان الشك في المكمل الموزون لا يحد عبا لان الشك في بعضهما لا يحد في
لا يمنع تمام الصفة لان الحق في العادة فتمامه ليس على تمام الرضا من العاقد لانه المالك ووجد ان كان حيا فله الخيار
لان المسقط فيه عيب عفا وقد كان عند الباع يظهر الاستحقاق **قوله** ومن اشترى حارة فوجد بها عبا فاداهما
او كانت حارة فركبها في حارة فهي رضى كذا اجاب المشرى المسح وعرضه على السح ولبسه واداه رضى بالمحب
والاصل المشرى اذا تصرف في المسح بعد ما علم بالحب نص في الملاك طلق حقه بالرد لان ذلك الرضى بالحب لا يساكن
وذا كان لاجاره والرهق الكمان والاستحرام من ثمانية والعرض على السح واللبس الركوب السكنى والمداه بخلاف
خيار السرط فان الركوب واللبس ليس لامل اخيار المالك لانه خذلا الشرط بشرع للاخيار والركوب واللبس فيحتاج
المه للاخيار فلو جعل ذلك اخيار المالك يعوز قايده خيار الشرط واما خيار الحب فاسرع للاخيار وانما سرع للرد
ليصل الى اسرعه عند مجرى الوصول الى الجزاء العاقد ولا تصرف في المرفق المالك فجل ذلك الرضى بالاسكال **قوله** وان
ركبها بالرد هاعلى انهما ليس بينهما او سري علفها لا يكون رضا استحياسا لانه يحتاج في ردها الى سوقها واما لاسكاله
ما لم يركبها وكذا في سقيها وعلفها فالركوب لا يملك لانه لا يكون رضاه واما لكون ذلك الرضى في ردها في حارة نفسه
وقيل لا يملكه اذا لم يملكه الرد والسقي استراة الحلف لانه الركوب كذا في المرفق قبل الركوب لا يكون رضا وان امكنه
ردون الركوب لانه بعضه في الرد ونعده ولا كذا الركوب للسقي والحلف **قوله** ومن اشترى عبا فوجد مسروقا لم يعلم
فقطع عند المشرى علم انه اذا اشترى عبا فوجد مسروقا فوجد مسروقا فوجد مسروقا فوجد مسروقا فوجد مسروقا
المسري لم يرد له على الباع ويرجع لكل المرفق الى حقه رضى الله عنه وقال لا يرد له ولكن يقوم مساح الدم ومحصون الدم
فمرجع بفضل ما بينهما وكذا في السارق يرجع بمصانه يقوم سارقا غير سارق فمرجع بفضل ما بينهما ولهما ان السلف وجد
في يد المشرى فمائه اذا السلف حكم حكم الاطلاق والاملاق وجد في ضمان المشرى فيكون السلف موجودا في ضمانه ضرور وانما
الموجود في يد الباع سبب القتل والقطع ولانه لا يملك في المالمه الا في سري مساح الدم صحيح والبعض النفل في ضمان المشرى

لا يهاك سحر السبع الى الخطا وانما دنت الجميع الاول لكان جازعا عند هالانه صار زريعة الى السبع الثاني الذي هو مسموم
 بالفساد فان قلت تحتل منها السبع الاول بالفساد لجهالة الاجل انها رجعت عن سحر السبع الى الخطا والسبع
 الثاني لا سحر السبع قبل الفضيحة العوض لم يذكر في الحديث فلهذا الرجوع لم يثبت وانما السبع الثاني اجل الربوا وليس
 في سحر السبع قبل الفضيحة الربوا لان الثمن يدخل في ضمان السبع قبل الفضيحة اذا عاد اليه عن السبع بالصفة التي خرج عن ملكه
 وصار بعض السبع حصة فصا صا بقى له عليه فضل لا عوض فكان ذلك مالم يضمن وهو حرام بالنسبة لان ما اذا اشتراه
 بمثل الثمن او اكثر لان الرجوع منه حصل للمشتري المسحور دخل في ضمانه **قول** فالسبع جازع في التي لم يشترها لانفسه لا
 فيها وبطلان الاخرى لانه لا بد ان يحمل بعض الثمن بمقابلته امه لم يضمنها فكان مسرورا بالآخرى بل قل ما ع ضرورة
 وهو فاسد عندنا فان قلت بالفساد الحقة هذه وجب لنفسه في ملكه عند الرجوع كالموعد من حر وعبد واما
 صفة واحدة قلت انما يكون كذلك لو كان الفساد قويا فجمعا عليه كما في سحر الحر والجيد والفساد هنا صنف تحت
 مفسد عليه ولا سحدها كالموعد من حر وعبد او مديرا من احد فان الحقة في الفضيحة صنف ونفسه في المديرا ان الفساد في المدير
 صنف حتى لو فضيح عجزا سحده فان قلت للنسبة اذا اسلم برافى سحر رزب نفس في الكل عنده قلت ذلك ليس بطريق
 بحري الفساد كما زعم البعض بل باعتبار اعلام راس المال شرط عنده والمسلم في مختلف كان فساد السلم في كل واحد
 منها بجباله ما يحصر كل واحد منها من اس المال ولان الفساد باعتبار سببه الربوا من حيث انه يعود اليه كل اس له
 مع زياده لسبب زاهيا ضمان وعوض سببه الربوا كحقيقته وان فساد العقد في الحضر نجا بوجوب فساد العقد
 في الباقي اذا كان المفسد مقارنا اما اذا كان طارئا فلا والمفسد هنا طارئا لانه ما شرط في الحقة ليركبوها زاهيا باع
 اقل من الثمن الاول بل قابل الثمن بالمتاخر هذه المقابلة صحيحة ولكن جرد ذكر سبب الثمن عليها باعتبار همتها
 فصدر البعض زاهيا باع والمحض زاهيا لم سحر محض فساد السبع فيما عدا وهذا فساد طارئا فلا سحده في
 الاخر **قول** ان السوط الاول لا يفسد العقد ولا طارئا قد نفي فساد العقد بالثمن **قول**
 والما في يفسد لانه شرط توافق معنى العقد وتوكله ولا يفسد **قول** والقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف
 في نفس الزرق المعبوض فالقول للمعاضاة على ان الزرق امانة في يده والقول بحسنه لانه قول الامن والركان مضمونا
 في يده فالقول بحسنه قول ايضا **قول** كالمضمون لا يحملان وان احلنا في الثمن لان اختلافهما في الثمن
 يستتبع اختلافهما في الزرق والاختلاف الزرق لا موجب التحالف لانه ليس بحقوق به ولا محذور عليه فكذا الاختلاف
 فمما يستتبع اختلاف حكم التبعج لا مخالف حكمه اصل **قول** ولما ان الموكل لا يملكه بغيره ان الموكل المتصرف بهذا
 سعي عن الاضافة الى الموكل يرجع المصروف اليه وانما ملكه بالتصرف لكونه حرا قلا بالغا فالحاجة الى الموكل لا يقال
 حكمه بالتصرف اليه والموكل اهل اسفل ملكه لاجل السداد واستقلا وكذا لو اشترى عبده الفضيحة في ضمانه ملكا
 لمولاه المسلم فاذا اسلمه لوكيله للتصرف اهل عليه لوكيله بحكمه بحوزة الموكل به وجاز ان لا يملك الانسان التصرف
 بنفسه ولو كان به غيره كالوكيل سر اشى بحسنه حازا ان يوكل غيره سوى ذلك لنفسه لا يرى المصنف في مرض الموت

بحوزة

وما وافق في العقد

الوكيل هو المصروف في العقد
 وهو ما قاله ابو حنيفة
 وهو الذي لا يملك
 اهل بيت المصروف

اذا باع ما سغان الناس سلمه وعليه ديون سغفه ماله لا يجوز ومن وصيه بعد موته يجوز ثم في التوكيل بشري
 الختم ملكه فكلها لانه منحه عن اسفان بعثها فله ان يصرف فيها على وجه يوصل اليه الى اسفان كما لو ورث خملا
 ما كان ذمنا فاسلم او غيره وعلمه ان يرفعها الى التوكيل لا يقال للملك المالك حكمه فله ان يبيعها
 خيرا باستئنه وفي التوكيل السبع ملك الممنون به صح سحر التوكيل بصدق لم يمكن الجنب به لقوله صلى الله عليه وسلم
 ان الذي حرم بيعها حرم سرها واكل منها فان قلت الورثة ليسوا بطريق مسئلة لان الورثة امر جبري والتوكيل
 اخصاري الامر الحكمي يوافق الجبري في الاخصاري قلت هو ان الملك للموكل بعد حنفي الوكالة امر جبري ايضا حيث
 قلت الملك للموكل بدون اختياره كما في الموت **قول** ثم حمله المذهب اي حاصل المذهب ان كل شرط يفسد العقد
 اي يجب العقد بلا شرط كسوط الملك للمسحور في السبع او شرط تسليم الثمن او تسليم المسحور لانفسه العقد لانه
 قلت بمطابق الحقة فلا يرد الشرط الا ما كذا وكل شرط لا يفسد العقد لانه يلام السبع اي يوكده موجه كالسبع
 سوط ان يحل المشتري بالمرضا او كنفلا وهو معلوم بالاسارة او التسمية لا يفسد العقد ايضا لان الربيع شرع
 وفيه وما كذا الجالس لا سيفا واسمها الثمن موجب لحقة فان كره يلام العقد والكنالة وسعة الحان المطالبة المطالبة
 موجب لحقة فان تولد لها يلام العقد فلا يفسده فان لم يكونا معلومين فساد السبع لان جهالة الرهن والكفيل يفسد
 النزاع فالمسحور يخطه رهنا او كنفلا والبائع يطالبه بآخر وكل شرط لا يلام العقد لان السبع ورد حوزة كذا
 والاجل ولم يرد الشرع بجوازه لكنه معارف كشر انحل على امر كرهه او سكره لانفسه ايضا استحسانا للتعامل
 وهو جبري برك به القياس وكل شرط لا يفسد العقد ولا يلامه ولم يرد الشرع بجوازه وليس متعارف وفيه
 مفسدة لاحد العاقدين والمحقق عليه وهو من اهل السعي حتى حقا على الخبر ان يكون ذمنا فساد العقد كسبح عبد
 بشرط لا يفسد المسحور في الجيد بحمدان لا سلا وله ان يردى لم يكن فيه مفسدة لاحد كشراد ابيه او يورث سوط
 ان لا يفسد بطل الشرط وصح السبع في كل هذا المذهب وعن ابن يوسف انه يفسد في السبع وجب الطاهر انه لا يطالب
 لهذا الشرط وصح السبع لانها اذا قصده المقابل من السبع والتمس فقد خلا السوط عن العوض وقد وجب السبع لاسوط
 فيه فكان زيادة محقة بعد المعاوضة خالصة عن العوض فيكون ربوا وكل عهده سوط فيه الربوا يكون فاسدا او نهية
 كان ينشأ به كان مرغوبا فيه وكان له طالب فيقع تسعة النزاع ومتى لم يكن مرغوبا فيه لم يكن زيادة مقدرا او لم يكن له
 طالب فلا يورث الى الربوا والنزاع اذا ثبت هذا فيقول هذه الشروط لا يفسد بها العقد لان فساد العقد
 اطلاق لا اسفان لا المحر عنه والحق في هذه التصرفات لا الالتزام والشرط يفسد الالتزام ولا يلامه وما ورد الشرع
 لجوازها وما غير متعارف من الناس والمحقق عليه فيها مفسدة وفساد العقد للثمن الا انما ذكره من الشروط
 صارت مستنائة عن فساد الثمن في ما عداها اذا خلاصت الثمن **قول** والسافعي لكان كالعنا في الحق
 فانه يقول يجوز السبع بشرط الاعناق وهو روافد الحسن عن ابي حنيفة رجح لانه متعارف في سحر الحدس متعارف
 في الوصايا وغيرها ونفسه السبع بشرط العتق وانما ذكرنا لان استراط حق الحنفي مفسد للعقد كالتدبير

والاستعداد فاشراط حقيقته حتى سح الجديسمة لا يكون شرط الحق بل يكون كذا عند من المسمى ثم يحتد
السح مطلقا **قول** فلو اعتق المسمى جدا اسماه شرط الحق سح السح حتى يحس عليه المسمى على حقيقته
اسمها ما و قال سفي سدا حتى يحس عليه القصة فاسماها ان شرط الاعتقاد في كانه مفسدا كان حقيقة تعدد النفس
لا رفا للفساد كسائر السروط المفسدة الا ترى انه لو اسماها بكونه بوجه آخر لا سلب جانبا او الى حصة انه زال المفسد
فل يقره فحك المسمى لو اسماها ما جل مجهول ثم اسقط قبل مضى وهذا لان هذا الالام الحق نفسه لان قضيه
جواز الاعتقاد الا لزام حيا ولكن الالام حكمه لان الحق ينهي الملك في الملك في ادم ما ياتي الى الحق والشيء ما يات
سفر ومقدر الشيء مصلح ولهذا لو اسماها بكونه بوجه آخر فاعلم بحسب رجع مقصاته ما لو باعه فاذا استملكه
فقد بمر الفساد لوجوده في السروط والحكم واذا اعتق حقيقة الملامه حكم الحق وهو اسماها الملك في رجع جانب
الجواز فكان الحال قبل ذلك موصوفا وهذا معنى قوله ان شرط الحق حصة انه لا يلائم الى آخره **قول** اذا باع
على السح بكونه البايح الى آخره والحمله في هذا ان هذه السروط لا يفسد الحق كذا لو قال في المسمى لا يلائم وليس فيه
عرض ظاهر ولم يرد السح بجوازه و يفسد في احد الحاقدر في قد ورد النهي عنه صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف
اي فرض **قول** وحر السح بجوازه الاحكام فسد السح لانه لا يصح افراد الحمل للعقد لانه منزه جبرها حتى يتناول
سح الاصل احراز الحوان لا يسل الحق مقصودا فلا يصح اسنفا وهما لان الاستنفا انما يحل فيما عمل فيه الصدر
واذا لم يصح اسنفا ونقي سوطا فاسدا وفيه تقع للبائع فالسح بنفسه بشرط الفاسد كالكتابة والاجاره والبر
الا لكتابة انا ففسد اذا كان المفسد متمكنا في صلب الحق اي ما يقوم به العقد بان كانت على ما درهم وميزر خم
حتى لو لم يمكن في صلب الحد بان كانت بشرط ان لا يخرج من الكوفة لا يفسد الكتابة لان الكتابة لها سببه بالمبادله
وبلا عقاق فيسبها بالمبادله ففسد سوط يدخل في صلب الحق ويسبها بالاعتقاد لا يفسد بشرط لم يدخل في صلب
الحق فحملنا بالسبب في الحالين المصبة والصدقة والنكاح بان جعل الامه مبرا الاحكام والخلق والصلح
من عدم الحد لا سطل باسنا والحد لا سطل باسنا لانها لا سطل بالسوط الفاسد لان الفساد به باعتبار
اقتضائه الى الرضا فيحق في المحاضرات دون التبرعات والاستقاطات الوصية لا سطل باسنا والحد لا سطل
لا سنا حتى يكون لزامه وصيه والحمل اذا كان في المسمى **قول** ومن اسماها بكونه على السح بكونه البايح
او سكره شوك النخل وصح السرك علمها وهو سكرها الذي على ظهر القدم واداد النخل الصرم **قول**
ووجه ما يناداه وهو قوله لانه سوط لا يفسد الحق وفيه منفعة لاحد العاقد **قول** ما ذكره جواب
القاسم هو قول فرج ولنا ان فيه عرفا ظاهرا وفي التورع عن العاقد حرج يثبت وصار كصبيخ الثوب فان
القاسم لم يحوز لان ارجان سح المنافع والصبيخ عمره جوزاه للتخامل كالا سنا و ان سح المحدوم
لا يجوز قاما جوزاه بالتخامل اعلم انه لو اشرك ساه على انها حامل وعلى انها حاملة كذا فسد السح لان فيه
سوط زادة عن سح المسح ولم يرد يكون او لا يدخل فيه الخرد **قول** والسح الى المبرور والمهر طان

مخلاف

وهو محرب بورور وهو في طرف الرشح والمهر جان احب من كان وهو في طرف الحرف وصوم المضاري فطر
المهودان لم يحرف العاقدان كذا في راجل مجهول جهاله يودي الى النزاع ساه على السح مفسد على المكسنة
والمضايقة حتى لو كان راجل حيا كذا في المسمى **قول** ولا يجوز السح الى فروم الحاج والحصاد والرياسة
والقطاف في الجزر المجملات لها تقدم وساخ من فعال الحيا و سلب سوطهم والجال سرعت لا وقات
قال بحالي سئلونك عن الالهة قل هي مواقيت للناس **قول** ولو كفل في هذه الاوقات جاز لان الجاهل
اللسنة محمله في الكفالة وهذه جهاله يسره مستدركة لا خلافا للصحة رضي الله عنهم فيها فروى عن عمار رضي
ان السح الى القطاف لا يجوز وعمر عاصبه رضي الله عنها انها كانت محرم السح الى الحطاط وكما ما خذ يقول قول ابن عباس رضي
قول ولا نه معلوم الاصل وحينئذ جهاله ان المكفول به وهو اصل الدين معلوم وانما المجهول وصفه وهو جازل
والوصف باسح للاصل في الجهاله لكان في اصل الدين محمله في الكفالة بان تكفل بما ادى على قدر الوصف اولى الجهاله
لا يحل في سح المسح فكذا في وصفه اذ الوصف لا يخالف اصل الثاني لاصل هذه الاسماء معلوم الوقوع في ملك
السنة وانما المجهول في وصفه المتقدم والباخر كات الجهاله يسره حتى لو كفل الى هبوط الريح ونجى المطر لا يصح لان
اصله غير معلوم في ملك السنة بحقيقة ان هذه الاسماء معلومة باعتبار اصلها وانما الجهاله في غيرها ويمكن
رفعها باعتبار الاقصى الجهاله السبيخ محمله فيها لا الناحية كالكفالة الى هبوط الريح لانها ليست بالبذر ابتداء
تكونها التزاما محضا من غير سبب بلها شيء وفي هذا النذر يحل الجهاله ولكن في حاشية ومي محاضره انها باعتبار
الدخول على المكفول عنه ولا يحل الجهاله في المحاضرات ولكن يسره فحملنا بالشبه في الحالين لان معنى
الافصى الى النزاع يسلمها ولا مساره في الكفالة لانها سرع ابتداء فتدنى على المساحية بخلاف المعاوضة **قول**
ولا كذا بشرط اي بشرط الاجل المجهول اصل الحق فانه يفسد العقد **قول** وقال فرج لا يجوز وهو قول
السافعي لهما ان الحد وقع فاسدا فلا سلب جانبا ما سقاطا المفسد كذا لو اسقط الدرهم الزائد عن سح الدرهم
بالدرهم من كمال وزوجها الى عسق امامم اسقط الاجل لنا ان المفسد بشرط خارج عن صلب الحد وتد سقط قبل
المقرر ففسد الحد جانبا بخلاف الدرهم الزائد لان الفساد في صلب الحد لانه في احد العوضين بخلاف النكاح
الى اجل لانه عقد آخر غير عقد النكاح وهو المصحح والعقد لا سلب عندا آخر **قول** لانه طال حتى قد ادعى انفسه
ما سطل اسقاطه واسانه **قول** ونال ففسد فيها لانه محل العقد المجموع ولا محله للمجموع لا سنا محله السح
في المدين والمكاتب ام الولد لما لم يمسح من حق الحق وجعل ذلك بشرط القبول العقد في المفسد العقد كذا لو جمع
من حرو وعبد وبما اعسر المحض الكل كذا لو جمع من جنس واحد ومحم في النكاح بخلاف ما اذا لم يسم بغير كل احد لانه
لو جار في الفن لما يفسد من المسمى و المجهول الجهاله مفسده بغير ما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في ما جمع منها
في الاجاب جعل قبول العقد في كل واحد منها سوطا لقبوله في باخر بدل المسمى في ملك قبول احد ما دون الآخر
والحر والمسته لا يدخلان في سح اصلا لعدم المال بينهما فكان جاعلا لقبول العقد فيما لا يقبل العقد اصلا سوطا لقبوله

على الجبر والذكى وهو شرط فاسد والسبع نفسا بالسرط الفاسد بخلاف النكاح لانه يسقط بالسرط الفاسد **قوله**
واما السبع في مال ولا هو قوف قد دخلوا تحت القدر لوجود المال له ولهذا ينفذ في عبدا خيرا ما جاز به وسند سبع المدر
وام الولد والمكاتب من انفسهم وسبع المكاتب من غير رضا في اصح الروايات لو قضى لاضرع عوارس المدر من غير منفذ
مضاوه وكذا في ام الولد سفد عندا في حصة ولبي يوسف راج خلافا لمدرج ومضاوه القاضي في غير محله السفد فعلم
انهم دخلوا في القدر مخرج عندا الخمر باسحقان سنده ومولاه باسحقان فم انفسهم فكان هذا باسحا بالحصه
سواء كانوا اشركي عبدا من هؤلاء قبل التسليم فلم يكن سرطا لغيره من المسح ولا باسحا بالحصه ابدا وهذا
لا يسقط بان من كل واحد ههنا ومروك التسميه عامدا كالمسته فان قلت يتخلى بحكم القدر فما ضم اليه لانه
يجتهد فيه كالمدر فسفد السبع فيه مضاوه القاضي قلت حرمه منصوص عليها ولا مساع الاجتهاد في مورد النص
فلا يعتبر خلافا ولا يسفد القضاء **فصل في احكامه** لما ذكرنا انواع السبع الفاسد سرح في ما از احكامه
اد الحكم سبع موجه ونفقوه وجود **قوله** واذا مضى المسكر في المسح في السبع الفاسد احذر من السبع بالظلم
قلت سارا المصنف رحمه الله الى محان يستت في حكم السبع الفاسد اشراطا للبعض للملك وكونه مامرا بالباع وما له
الدليل في لزوم القمه وولائه الفسخ ليكفي الحاقه في بياض المسكر **قوله** ملك المسح وان لم يجز البايح
لعمته وقال المسافعي لا يملكه وان مضى لانه محظور لكونه منهيا عنه والنهي بغير الترخيم والمالك به لكونه ذرعه
الى مضاوه الما وارب ووسيله الى رك المطالب فلا ساط به لاشراط المالكه من المور والار وان النهي سرح
للمشروع عنه للمضاد من كونه مسروعا ومن كونه منها عنه اذ من ضرره كون الشيء منها ان يكون قسي ضرره
حكمه الناهي عن ضرره لكونه مشروع وان يكون حسبا لانه مما يوصى به نوحا وفي سورت الملكيه وتروى لاجكام عليه
قول المشروعه وهو بالجل لا يرى لانه لا ينفذ قبل القبض به نرداد الفساد والحريم فان ملكا للملك به وصار
كالسبع بالمسته وسع الخمر بالدرهم بغير ربا قال الهنا شارح انه يحق لزوم الملك ما هو السبع فيحق للملك وهذا
لانه سرح حقيقه لصدور ركنه وهو مبادله المال بالمال التراضي من الهله فانه لا يملكه من كونه قادرا عليه لسد فم
حاجته مضاوا الى محله فان لم يكن له الكلام فيه فم عليه حكمه والنهي الوارد في القصرات السبعه بعضي بغير الشرط
لا يستحق لانه بعضي بصور المنهي عنه اذ النهي عملا بصور لخلوله لانه يرد به عدم الدخل مضاوا الى اخسار الجبر
فحتمه بصوره لكون الجبر مصلحي ليس يتركف عنه فاحساره سيات عليه وليس له فعله فاحساره فم عليه
وبصور المشروع سرح عنه فكان النهي لمحي في غير النهي عنه فم بصور مشروع وبصور مشروع بوصفه
مضمر فاسدا ببيان ان حقه الملك ما يثبت بالمحظور بل بالسبع وهو مشروع غير محظور وانما المحظور ما اتصل به
وما هو السبع الفاسد ونحوه كما في السبع وقت البداء فان النهي قد ورد لمحي في غير السبع وما هو الاستسحال عن
السبع بسبب السبع والاستسحال عن السبع غير السبع فان قلت لكل السبع مكره وهذا فاسد فواجب الالحاق قلت
فما يسيان في ان النهي فيه ما غير لاجح الى غير المنهي عنه وانما يرجع الى غير ذلك الخمر ههنا متصل وصفا فان

في النفسا كونه كما ورد في انكر الله اظهار الاصور وانما لا يست الملك قبل القبض لانه لو سئل قبل القبض
اذ المسح لا تحت الفساد وضمان القمه لا يجب لا بالقبض لانه واجب الرفق والبعض بالاسترداد بعد القبض
للفساد المتصل به فلان لا يجب الملك قبل القبض حتى يست لا مساع عن المطالبه والى لان القدر الفاسد ضعيف
لا يبرانه بالسبع فصار الحكم الى بضام ما يقويه الله وهو القبض كقصد التبرع والمسته ليست مال حتى لو لم يدر
ركن السبع لا يستعد واذا باع الخمر بالدرهم فم قد جعلها مضمنا والواجب الخمر القمه وهي مصلح مضمنا وبشرط
ان يكون القبض اذن البايح الا ان لا يراه يكون صريحا وطورا يكون لانه ما بعض عرض البايح في مجلس القدر
وهو منها لانه السبع ليس له من على القبض فاذا مضى فمضى بغيره قبل الا وراق لم ينفذ صح استحسانا في السبع
كما في الهبه وان مضى بغيره لانه يراق عن المجلس لا يصح قبضه ولا يست الملك **قوله** كل واحد منهما مال للقبض
ركن السبع وهو مبادله المال بالمال فخرج عنه السبع بالمسته والدم والخمر والرجح اى سرح السبع بالرجح الذي يثبت
والسبع مخرج في الممر في روايه لانه يفي الممر في الركن عن القدر فلم يكن سحا وفي روايه سقده لانه يقبض لا يصح لانه يفي
الحكم القدر ولم يصح بغيره فصار كانه سكب عن كرايم ولوا باع وسكب بغيره القدر وسبب الملك القبض لان مطلق
العقد بعضي المحاوضه فاذا سكب عن عوضه فكانه باع بعمته وان لا يكون للبايح خارا السرط لان سرط الخمار
منع الملك الخمار في الفاسد احق **قوله** لونه ومتمه اذا كان من ذوات القم وركن من ذوات الامتار
لونه المثل لانه مضمون بالبعض كالحصه المثل صون ومحي اعدل من اصل مخرج فلا يصار الى المثل محي
سرح امكان المصير الى الاول بعينه ومتمه يوم القبض ويزاد متمه في يده فالفقه لانه دخل فمضاه بالقبض
فلا سخر كالمضمر في قال محمد راج عليه متمه يوم الفقه لانه لا يسهل لكونه ممر عليه متمه يوم الفقه لانه لا يسهل لكونه
نقد راج عليه فمتمه جند **قوله** ولكل اصر من المتعاهد من قبضه قبل القبض محض من الاخر فمضا
لسبب الفساد وهذا لانه لما لم يعد حكمه كان الفسخ اسما عا عنه ولكنه يوقف على حضرة فلا لزوم الا لعلمه
وكذا بعد القبض لكان الفساد في صلب القدر باع خمارا وخرير لهوة الفساد في اعداده حقا للسبع وان كان
الفساد سرطا ليدان باع الى اجل مجهول فلم له مفعه السرط دون من علمه محمد راج لانه مفعه السرط اذا كانت
عاده اليه صح الفساد منه لانه قد ران بسقط الاجل مصلح القدر فاذا فسخ الاخر فمضاه بطل حقه لعدده
على تصحيح العقد وعندهما بالكل احدى المتعاهد من الفسخ لانه مستحق حقا للسبع فاسمى اللزوم عن القدر
ومر الخمار فاد ر على صححه بالحد في الكلام قبله **قوله** فان اعد المسكر بغير سحره لانه ملكه وسقط حق
الاسترداد لخلق حق الجبر بالسبع الثاني بعض الاول الحق السبع وحقه تعالى اذا اجتمع مع حق الجبر عدم حق
الجبر لان الله تعالى اعني الخفو عند ارجح لا تها وناحق الشرع ولان الاول مسرور ماضيه دون صفه لامة
والثاني مسرور ماضيه فكان الثاني اقوى لانه حصل بتسليمه من حقه البايح فلا ملك بغيره لان سعي انفسه
في بعض مايم من حقه مبرود وخلاف تصرف المشتمل في الدار المشفوعه حيث ملك السفح بعضه من كل واحد

حق الجيد والشفيع مقدم على المسمى فكذلك على من قام مقامه واسوفا في المشرع وعنه ولم يحصل بتسلط من
الشفيع فلا يكون سحيا في بعض ما من حتمته **قول** خلافا لما حاربه حتى لو أجاز المسمى المسح في السح الفاسد
له ان بعض الاجاره ويردها بناء على انها تفسخ بالاعذار الا ترى ان المسمى اذا اجاز المسح م وجبه عليها بقدر الاجاز
لرده فمهما اولى في انفسا فقد ساعد فساعد فيكون الردا مساعا بالاضافة الى المنافع التي لم يحدث **قول** وليس
للبايع في السح الفاسد لرد المسح حتى يرد الثمن الى القيمة التي اخذها من المسمى هذا الحكم ليس لمخصوص البائع سحا
فاسدا حتى لو اسرى عبدا فاسدا او استاجرا جارة فاسدة ونقد الثمن الاجرة او ارض من هناك فاسدا فله ان يحبس
ما اسرى ما استاجر وما ارضه حتى يرضى ما نقدا عيالا بالاعتد الجاز اذا باع سحا لان هذه عقود معاوضة فيوجب
التسوية بين البديلين فان كان البائع او الموجه والراهن والمستقر في الذي يره الجيد والرهن حتى يرضى من غيره ما
المشت خلاف ما اذا مات المحمل عليه دين لم يكن يرضى المحمل له الدين الوارد من المحمل عليه حيث لا يختص المحمل
بدون الجواهر والوديعه **قول** كالراهن بخفي الراهن اذا مات نفوت المهر من على ورثته وغيرها بعد وفاته كما تقدم
على الراهن حال حيوته فكذلك المسمى بالسر الفاسد لما تقدم على البائع حال حيوته فكذلك على ورثته وغيرها بل ولا يان
المسمى يملك المسح بالقبض لا يملك المهر من الراهن حتى لو لم يترك البائع ساسوى هذا المسح لشيء للوارث وغيره اخر
ما لم يفصل عن حق المسمى **قول** وفي بعض النسخ كما مر من حيث اذا مات الراهن له ورثته وغيرها المهر من احق
بالرهن من الورثه وسائر الخرماء حتى يسوفي الدين فكذلك ههنا كان المسمى حتى المسح من ورثته البائع وغيرها حتى يستوفي
ما اداه **قول** ومن باع دارا فاسدا الى من قال له ان حق الشفيع بخره في البائع في الاسترداد بالنفساد فوق
حق الشفيع في السفعة الا ترى ان هذا لا يسلط بالآخر وذا سطل به وهذا يصح بلا قضاء وذا لا يصح الا بقضاء او رضا
وهذا الورع بم ذلك الحق مع ضعفه لا سطل بالبناء والخرس بل بعض البناء والخرس حق الشفيع فلا يسلط هذا
الحق مع فوقه وبعض البناء والخرس له اولى الى حسمه ربح ان هذا امر حصل بتسلط البائع لانه سلطه على
التصرف ورضي به والبناء والخرس من جنس ما دون صفط حتى لا يسترداد كالمسح والمهبة خلاف حق الشفيع لانه
لا تسلط منه وحقه وان ضعفه فلا سطل بلا ابطال منه ولهذا لا سطل بهبه المسمى سح فكذا انما **قول**
وسكن حقوق جده في حفظ الروايع عن ان حسمه لا في مذهبنا الى حسمه ربح فان حق السفعة مبني على انقطاع حق
البائع بسبب البناء وسور حق السفعة على الاختلاف فخره ما خلا السفيع بعمتها وعند هذا لا سفعة فيها حتى انه
شكهل سمح من الى حسمه ربح سقط حق البائع بناء المسمى في الشرا الفاسد لا وقد نص محمد بن علي الاختلاف
في سورت السفعة ان عند اي حسمه يملك السفيع حق السفعة بناء المسمى خلافا لهما واليتخصص على الاختلاف في
السفيع يتخصص على الاختلاف في انقطاع حق البائع بالبناء لا لا سحقا في السفيع مبني على انقطاع حق البائع فكان
اليتخصص على الاختلاف في الفرع يتخصص على الاختلاف في اصله كذا الفرج **قول** ومن اسرى جارة سحا فاسدا
بالغ درهم وساعا وروح كل فها مضطرب البائع ما ربح في المهر والسطل للمسمى ما ربح فها باليتخصص في المهر اصله

ان الحب نوعان حب لعدم الملك طاهر ارض لنفسه في الملك المال نوعان ما سحن كالحروف وما لا سحن كالنقد
فالحب لعدم الملك حب النوعين كالمودع والخاص اذا تصرف في العرض المقدس سحيا الحب النوعين عند احسبه ومحمد
لعلق العقد ما لا غيره طاهر فها سحن فيمكن جميعه الحب فها لا سحن سببه الحب لعلق العقد من حيث سلامه
المسح به بان يقدم من الدرامم المخصوصه او بقدر الثمن فان سارا الى الدرامم المخصوصه ويعد من غيرهما فاضا لملك الغير
وسيلة الى الرجوع من وجهه فيمكن سببه الحب ما الحب لنفسه الملك فها سحن فيمكن لا سحن لا فساد الملك وروح
الملك ينقلب حسمه الحب فها سحن سببه ههنا معتبر وسببه ههنا فها لا سحن سببه الشبهه ههنا فلا
يعد من وجهه عدم الدعوى الدرامم والذنا برانه لخوا الشري لهما مان قال شري سحيا هذا الجيد هذه الدرامم
كان له ان يركبها ويدفع البائع غيرها من الدرامم المسارا لهما لان المهر عند المسمى في ذمه المسمى لا اعتبار بذلك
الدرامم المشارة لهما فان قلت قد ذكر في المن من قبل الدرامم والذنا برانه سحن في السح الفاسد فكيف ذكر ههنا
ما ههنا سحن قلت فيه اختلاف الروايع ما سحن ولا سحن فها هذه المسألة منته على قول من يقول
ما ههنا لا سحن بل لم يكن هو الحق **قول** ادعى على اخرا الف درهم فقضاه الا ان صرف العاض فيه وروحهم بطلنا
انه لم يكن عليه دين طاب له ربحه ملكا المقبوض ملكا فاسدا لانه بمنزلة بدل المسح فان الدين وجب بالتسليم ولو دعاه
على اخرا فالحكم اسحق اي الدين بالصادق وبديل المسح ما لو كان المسحق عينا او دينا اما عينا فانه اذا
اسرى عبدا حاربه ثم اعنى الجيد فاسحق الخاربه صح عن الجيد فلو لم يكن بدل المسح على ما صح عن الجيد مع ان
الجيد بدل الجارية المسحقة والعقود يجوز في غير الملك بالبر فها ملك بدل المسح فها كان المسحق على سحن في اولى الملك
بدل المسح فها لا سحن وهو الدين ههنا لانه فضل الدرامم بدل على زعم انه ملكه وهو الدين في الذمه او الدينون بعض ما سالا
لا اما عينا فها لما ظهر انه لم يركب عليه دين كان المسحق وهو الدين في الذمه والدرامم بدل المسح وبديل المسح لم يركب
بدليل ما لو حلف وقال اخبره والله لا افارقك حتى استوفي منك حتى يم باعده المدينون عند الغيرة بذلك الدين ثم فارقه
الخالف بعد ما قبض الجيد ثم ان مولى الجيد اسحقه ولم يحسب السح لا تحت الخالف **فصل في ما يكره** والمكره اذ في
درجه من النفساد ولكن هو سحيد من شجب النفساد فلهذا الحق **قول** الشخص يتحس من يروى بالسكون
ان تنسب السلعة بآدم من غيرها ولا يرد سرانها رغبا لغير كذا المهر الزائد **قول** ولا تنسب الرجل على
سوم غيره وهذا في معنى النفي وهذا ابلغ كما اخذوا السارح ابلغ في استدعاء الوجوب من الامر صون السوم
ان ينسبوا الموهدان على السلعة والمسمى البائع رضانه لكر فها بعد اعتد السح حتى دخل آخر على سومه
فاسراه منه فانه يجوز في الحكم ولكنه يكره وهذا اذا جنى قلب البائع الى السح الاول اطلب منه من الثمن ما اذا لم يجز
فليبدله ولم يرض بذلك فها باس للبايع ان يسره لان هذا سحن من يكره **قول** وما ذكرنا محمل النفي في النكاح
اي يكره الخطبة على خطبة غيره اذا اراضا المتعاوان على المهر وركن احدهما الى الآخر واذا لم يركن احدهما الى
الآخر فلا باس بالخطبة **قول** وعن يلفي الحلب اي المحبوب للنهي عنه وهذا يلفي واحد من اهل المصرا الى جماعة

جاوا بالطعام الى هذا المصير هم محتاجون اليه لما فيه من يسوق ليرى على الحاضر نفعه كان لا يضر فلا بأس به الا انه
اذا لبس السحر على الوارد من اسرى منهم بارخص المصير فحينئذ يكره لما فيه من تحميم الاسعار على الوارد من
والاضرار بهم **قوله** اما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به ومن صورته ان يحق البادى بالطعام الى مصر فليس وكل
الحاضر عن البادى يبيع الطعام ويخالي السحر على الناس فانه منهي عنه لانه لو تركه البائع يفسد ورفض السحر
قوله ثم فيه اخلاص الواجب السحر على بعض الوجوه ما وجد عند السحر او وعا خلافا لو كانا ماسين في المعنى
الاوان جدران والاما كره السحر في جميع هذه الصور ولا يفسد لان النهى باعتبار معنى محاور في السحر لا في صلبه ولا
في سائر صحتة والنهي لو اورد لمحتج محاور لا يفسد بل يفسد الكراهة وقول صاحب المترج لان الفساد في معنى
خارج مسكلا لان قول بما ذكرنا **قوله** وقد وعد عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من لم يرحم صغيرنا
ولم يوقر كبيرنا فليس منا قال قلت ليس لي الخبز اذا دخل دارنا حللنا من خبز صغيرنا فان اراد ان يبيع احدهما
فلا بأس ببيعه وفي الموضع الذي يكره الفرق بين السحر البائع بكرة للسحر شراؤه وهذا لا يكره وان كان فيه تفرقات
لانه لو لم يسمع منه لاحد من الى ارا الحوز يمكن منه وسواؤه منه بطور من راعات الفرق **قوله** حتى لا يدخل فيه محرم
غيره وبكراهة الاب ولا قرب غير محرم كابر العجم ولا الكبير ان كل صدمتها يقوم بحواجه واما الاستئناس احدهما
بالآخر **قوله** لان الضرر رد خلافا لقياس لوجود المطلق للسحر في قرانه في الكا ج يقتصر عليها **قوله** والاخر
صغره وفي جميع له ان يفرق بينهما في السحر بناء على ان الملك مسروق في المحقة نهى الفرق وهو مسروق لان المنع عن الفرق
لرفع الضرر عن الصغر ولا يجوز دفع الضرر عن شخص على وجه يلحق الضرر بشخص آخر فاذا احتلوا حدهما حق فالمنع
عن ايا الحق اضرارا لصاحب الحق علم انه لو كان يبيع الصغر في زمان احدهما ادب كالكوارام او جده عمه او خاله او اخ
او مع الاختلاف ام اجتهاد لا ولكم سابع الاجتهاد ان شفعه الاجتهاد عند معاملة الادب كالمحدوم وان استوفى في القرب
واحد جهة القرب كالآخر في الخالف العزم كفي الواحد وسابع الاخر لان حق الصغر مبرعى به لانه يستأنس به ويقوم
بحواجه وان اخلت جهة القرب لا يفرق في حب ادب واخ لا م واب ام وابون ان ادعاه رحلان معا وعده وخاله
لان كل واحد منهما نوع سعة ليس للاخر في كل واحد اساسا من الحصول اما لا في مسبية معها صبي او عتانه انهما
لا يستنسبه منهما لانهما يحمل النسب على الغير ولا يفرق لان قول الواحد يعمل في الديات خصوصاً فانما على الاحتياط
قوله وانما الكراهة محجة محاور للسحر غير متصل به وهو الاضرار بالصغر فلا يفسد به السحر كانه في السوم
على سوم غيره والمروى محمول على طلب الاقاله او سحر الاخر من باع احدهما **الاقاله**
لما كانت الاقاله رفع السحر وفسخه ناسب ان يذكر بعد محط ابواب السوم لان الرفع يفسد سبب الاسات **قوله** والاصل
ان الاقاله فسخ في حق المتعاقدين سحر جديد في حق غيرهما الا ان يمكن جعله صفا مان ولان المبيح مطلق ليعذر بغيرها
فسخا اذا الزيادة المتصلة من سخر فسخ العقد حق للسوم وهو لا يفسد الاقاله الا بطريق الفسخ وعندنا يصح سعاداد اوارث
خلافا لو كانت الزيادة متصلة لانها لا تمنع الفسخ عندنا فاما يمكن بفسخها صفا **قوله** وعندنا في يوفى رجب ما سخر

الا ان يمكن جعلها سحاما كان المسح مفعولا ولم يفسد المسرى وبما لا وسر العرض بالعرض جدها كاحدهما فيجحد
صفا الا ان يمكن جعلها سحاما وسفا ما بان العرض بالعرض وبما لا احد هلاك العرض او بابل في المقول قبل القبض على طرقي
جنس الميراث وسطل ان سحر المقول قبل القبض لا يجوز والفسخ يكون الميراث وله قد سماه **قوله** وعند محمد رحمه الله
هو فسخ ان كان قبيل الميراث ولا يملك الا اذا سحر جدها صفا ما ان يتأبلا بعد القبض بالميراث ولا بعد الزيادة المتصلة
او بابل احد القبض بخلاف جنس الميراث ولا يمكن جعل سحاما الا ان يمكن جعلها صفا وسفا مطلقا سابل في المقول قبل القبض
على خلاف جنس الميراث ولا يجوز لفسخ اصله الا باله وهو موضوعها كانها في اللغز اسقاط ورفع ولهذا يقال في الدعاء
اللهم اقلني غيبي الى اى سقمها وارفعها وكذا العاقدان صفا ما لا قاله فسخ البعير ولها والله على انفسهما فيجحد فسخا
اعمالا لموجبا الا ان يمكن جعلها صفا فيجحد سحاما لانها محتمل السحر اجماعا لوجود معنى السحر منها وهو مبادله المال بالمال
ما تراضوا به كانا في حق الثالث **قوله** ولا في يوسف انها مملوك مملوك بالرافعي البائع مملوك للمشتري
والمسرى مملوك للمسح من البائع فكاتب سحا وان لفظا لا قاله اذ العبرة للمعاني لا لالفاظ فانكنا له سرط براه الاصل
حواله والمرواه سرط عدم براه المحمل كقاله ولهذا سطل هلاك اسلحة ويرد العتق ويحذر للسفر حتى السفحة وهذه
احكام السحر الا ان سحر فيجعل صفا لانها محتملة ولا في جفده انها منى عن الفسخ والرفع لاسر والاصل في الكلام
ان عمل على جفده ولا محتمل الفسخ والرفع معنى ابتداء العقد ليعمل عند التحذر لانه اسات محقق وكانت بينهما مضادة في الشيء
لا محتمل ضده فادام لم يكن يحل صفا بطل ضرر كماله وحصل الفسخ بلفظ المناسفة او المبادكة والاصل لو لم يحتمل السحر
لما كانت محاف في حق الثالث لان اضروري لسوت حكم السحر وهو سوت الملك بدل ما عبا ان الصيغة فاعتبرنا بموجب الصيغة
في حق العاقدان في حق غيرهما لولا انفسهما على انفسهما اذ ان هذا مفعول يصح لاقاله عمل الميراث الاول قوله صلى الله عليه وسلم
من قال اذما سحر قال الله عز وجل يوم القيامة ولا العقد حقهما وحق الانسان ما سولى اسقاطه واسات فكم
لها ولا رفعه دفع الحاجة وسوط الا كبر والاقال جسر اخافو وزيد الص اول سانه اذ اذاع عبدنا ف درهم
وبقلا العقد بالف صحت وان عاقل بالف وخمسائة صحت الا قاله بالف ساقا وبلغه كوخسائة لان الفسخ يحذر
على الزيادة لاستحالة رفع ما ليس باسائه ما في الباب سرط خسائة يكون سرطا فاسدا غير لاقاله لا سطل السرط
الفاسد **قوله** خلافا للسحر يعني خلافا سحر درهم بدرهم فان السحر يفسد ينسب درهم زائد ولا يجعل كانه باع
درهما بدرهم وسطل الدرهم الزائد حتى يصح السحر لان الزيادة يمكن ابياتها في السحر لانها اسات ما لم يكن باسا صحت في السحر
ولا يمكن اسات الزيادة في الاقاله لانها باع ما كان باسا ورفع ما كان زائدا على ما كان محال وهذا مرد قول في جفده ومحمد
انها فسخ اذا كانت سحا لمطلب السوط الفاسد كالسحر وان عاقل الفسخ ما في المسح عاقله ثم يعيب صحت الاقاله لان
لانه لا يمكن بفسخها محسنا به مطلق كوخسائة وسطل الا قاله فيجب على البائع رد الالف على المشتري لرفع حله
عيب صحت الاقاله محسنا به والمحطوط بازا العيب لانه لما احسب عند المشتري بعض المسح لا يبعد ان يحسب عند
البائع بعض الميراث هذا عند ابي جعفر **قوله** وعندنا في سرط الزيادة يكون سحا اذا سحر اصل عند ابي يوسف

وعند محمد جعلها باسحا يمكن فاذا زاد فقد قصد السبع فجعل سحا وكذا في سطر الاقل عند ابي يوسف لان السبع هو الاصل
عنده وعند محمد فسح بالتمسك والانه سكوت عن بعض التمسك ولولا قال سكوت عن الكل يكون مستحاضا هذا الحق كذا لو كانت
بمن موجب كون الاقاله بالتمسك وال حال عند وسط العاجل لانه سكوت عن صف التمسك وهو كونه حال افاذا دخله عب
فهو فسح بالاقال لما مر وان قال خمر حسن التمسك الاول فهو فسح بالتمسك الاول عند ابي حنيفة وهو يلوغود كحسن آخر وعند محمد
سحا اما عند ابي يوسف فلا اصل اما عند محمد فلم يجعل لو كان المسح امه فلو كان له الامم لم يلا بطل الا قاله عند ابي حنيفة
لما مر وعند ابي يوسف كون سحا للاصل كذا عند محمد لم يجعل هذا معني قوله ولو ولدن المسحة **قوله** ولا قاله
قبل القبض المستوفى غيره فسح عند ابي حنيفة ومحمد وكذا عند ابي يوسف في المستوفى لان السبع سحر وسح المنقول
قبل القبض لا يصح اجماعا وفي الحقاير يكون سحا عنده قبل القبض وحده لصحة سح الحقاير قبل القبض عنده **قوله**
وهلاك التمسك الا قاله وهلاك المسح يمنع منها ما علم ان شرط صحة الاقاله قيام العقد لانها رفح العقد فيقتض
قيام السبع وقاية البيع لا يات التمسك في السح محلا اضافة العقد خلاف التمسك وهذا لان التمسك لم يحكم الوجود في الزمة
بالعقد وما يكون وجوده بالعقد كان حكما للعقد وحكم العقد لا يكون محلا للعقد ومحل العقد سطر العقد وسطر الشيء
سقطه وحكم الشيء يحقده وينها ما في هذا اذا هلك المسح قبل القبض سطر السبع خلاف ما لو هلك التمسك وهلاك
بعض المسح منع بقدره اعتبار البعض بالكل **قوله** وان بقاضا يصح الاقاله بعد هلاك احد السحا ولا سطر هلاك
احدهما لان كل واحد منهما مسح اذا العقد لا بد له من حقوقه عليه وليس احدهما ما والى بان يجعل حقوقه اعلم من الآخر
فجعل كل واحد سحا فكان السح قائما وافاده كونها مستحاضا في حقها سحا في حق البالث يظهر فيما لو اشرك عبد
من رجل بدارهم تقابضا ثم بعا لهما ما ع من اشرك قبل القبض البائع صحيح ويحتاج المسكر الى القبض
لانه بعد الاقاله في يد المسكر فيضمون لغيره وما لو اشرك في سحر من قبض المشرك لبعض البرهن خلاف قبض الغصب
ولو باع البائع من غير المشرك قبل السيرة لا يصح لان قوله في حقها سح في حق غيرهما فصار في السح من
غيره باسحا للمسح قبل القبض فلا يصح وفي السح منه باسحا لما عاذا الى عدم ملكه بالفسح صحته
باب في ملكه والتولية اعلم ان المعامات بالاضافة الى ذكر
التمن وبعدها قسم منها المساومة وهي التي لا يلتفت الى التمسك بها في موضعها وهو السح بارخص
التمن منها المراجعة والتولية ولم يذكر القسم الثاني في الكتاب لان ذلك لا يقع الا نادرا لان العرض والمباحات
الاسم واج والاصل في حواز التولية ما روي في كور رضي الله عنه اسرى بغيره عند قصد الحج فقال له رسول الله
ولني احدهما فقال له لو كان بغير شيء فقال صلى الله عليه وسلم اما بغير شيء فلا فدل على حواز التولية ولا ان الناس
عاملوا بها فلا مكسر وهو حجة وان سواها الجواز محقق فيها وقد يستل الحاجة اليها اذ الخج والجان يحتاج
الى بيعته على فعل الزكي فيها فشرى منه بمثل ما استولى ويزادة ربح كيدا عن اكثر من هذا لولم يحتد على
فعله ولهذا كان عن الغني وسيرها كون التمسك الاول مسلما فلا يصح المراجعة والتولية حتى يكون التمسك الاول من المليات

كالملكات والموزونات ادلولم يكن مسلما ما كان عبدا او بوا لا يحقق المراجعة والتولية لان المسح مثل التمسك مادة
او بد منها فحتد كون التمسك اول مسلما وان لم يكن كذلك العقد الاول مسلما بان اسرى عبدا سوا عبدا اخر ممن
لا يمكن ذلك بطل السح لانه اذا لم يكن مسلما فلو اوقف العقد سعة تسمى ذلك البذل وبني جموله يعرف بالحر والطر
وجماله التمسك حواز العقد **قوله** فمن ملكه ذلك البذل بانه من اسرى عبدا سوب ثم اداد ان سح العبد
مراحمه قال باعده ممن ملكه ذلك السوب بسبب من اسبابه فدا عبدا بربح مائة درهم او بربح قدر من الخطه جاز
لانه بعد ربح على الوفاء بما التزم وان باعده بربح ده مائة لا يجوز لان اسمه ده مائة بربح بربح من الخطه جاز
راس المال لانه لا يكون احد عشرا وان يكون الحادي عشر من جنس العشرة فيكون سحا راس المال وسحق مائة وهذا
لا يجوز لان الربح انما سطره عند التعويم وهذا يحلف باخلاف المعلومين **قوله** وكوران بصف الى راس المال
الى اخره والاصل بربح العبد المحتبر في سح المراجعة فاجري العرف بالحاقة براس المال المحويج وما لا فلا والمذكور
هذه الصفة لان الصبح واخواته يرد في الجن والحر والسوق يرد في القممة يحلف باختلاف المكسر
بخلاف حر الراعي والطنيب وكرا ملك الحفظ واجرتعلم القرآن والحساب وعمل من الاعمال لانه ليس فيها عرف ظاهر
بالالحاق براس المال ولان اجرا الراعي للحفظ كما جرت بربح فسد الختم والحفظ لا يرد في غير الشيء ولا في قيمته وسور البرادة
في المتعلم المعني فيه وهو الرهن الذي لا يملكه الا ما اتفق على المعلم فلم يكن اتفق بوجوب اعادة في ماله العائن اذ التعلم شرط
قوله قال محمد بن محمد بنهما سحا على انهما باسرا عقدا ما حصارهما من سحا مائة مسحة مسح ذلك كالمساومة
وهذا لان ذلك التمسك غير معلوم وهذا التمسك معلوم فكان القول بوجوب السح من معلوم اولى من القول بوجوبه من مجهول
وذكر المراجعة والتولية للربح والترعب محرم محرم لوصف فاد اظهر الحانة وقد قال لوصف المرغوب في التمسك
فحصر كالموجود المسح بمساواة لابي يوسف لان اصله هو لفظ المراجعة والتولية ولهذا سح السح لقوله ولست كما اسبرت
او اسحل مراحمه على ما اسبرت اذا كان ذلك معلوما وذكر التمسك محرم من سحا فاد اظهر الحانة وقد قال لوصف المرغوب في التمسك
على الاول مدر الحانة لم يكن العقد الاول فاما ملك بانه في العقد الثاني فيعطى في التولية قدر الحانة
من اسر المال وفي المراجعة منه ومن الربح حتى لو اساع بوا حقيق على ربح خمسة فظهر لربح البائع كان اشراه بمانه عطف قدر
من اصله بغيره بمان وما قاله من الربح وهو درهم فاضا التوب انني عشر درهما لان هذا ربح على الكل وظهر حنانه
في الكل فظهر ان الربح ايضا ولا في حنانه في الفرق بينهما ان التولية ساء على العقد الاول من كل وجه ولا بد من قدره
ولا لمست فيه ما لم يكن باسحا في العقد الاول اما المراجعة فسد على العقد الاول من وجه لا يرى انها سحا فيها
ما لم يكن مسحا في العقد الاول فاما عده به بالتمسك ولعقد مسدا اشراه ما حصارها مسحة بالتمسك في هذا الاحاج
في التولية الى ذكر التمسك المراجعة لا بد من تسمية التمسك بربح الربح مسحة بما سحا ولانه لو لم يعط في التولية لم يبق له لانه
على التمسك اول بغيره مائة مسحة التمسك ولو لم يعط في المراجعة وبت جميع المسح في سحا الا ان الربح فيه كبر بما طنه
المسح في غير التمسك فاذا امكن بغير المراجعة مع اعتبار القسمة اعداها ما وانما الحان لفقر الرضا **قوله**

فلو صدق السبع فليرده او حدث به ما منع الفسخ عند ظهور الخيانة لونه جميع الثمن المسمى في سقط خواره عنداني
جسده وهو المسهور من قول محمد بن لانه محذور خا لا يعامله شيء من المكنى خا الرتبة والسرور وقد ردد المالك
او غير فسقط خواره خلاف خا الجبل المستحق مع المسمى المطالبة بمسلم الخوا العا تسقط ما يقابلها اذا
عجز عن تسليمه وعن محمد بن المشري برودة فسخ المسح ويرجع على الباع بمن سلمه له بناء على اصله في فاسد القامه
تمام المسح في الخائف **قوله** اما ان العقد الثاني عند متحد بغيره ان عده ما سجد مراعاة حشرة في الفصل لانه
سوى جرد واحد احكامه سقطه عن احكام العقد الاول معنى علمه المراجعة ولا يحرم ما سجد في المراجعة مع ما اشترى
ممل ما اشترى زيادة ولهذا لو باع المشرى من ثالث ثم اشترى منه سجد مراعاة ما لم يملك الاخر ولا في حقه حاشه
ان ما ربح المشرى ولو مرة له شبهه الحصول العقد الثاني لانه كان على عرض البطلان بان عده المشرى بالبور عبا فبرده
وسجد منه كل المم سقط حقه في الرجوع والسرنا ما وقع الامن عن البطلان فاستنادا للسرنا في السور كما ذكر الرجوع
الاول للساكنه سببه بالاحاب حتى غرم سجد الطلاق قبل الدخول نصف الصداق اذا اجعوا لان شهادتهم اكدت
نصف المهر الذي على سرف السقوط بالرد ويمكن ان الزوج وسجد المراجعة متبع بالشبهه كما منع بالحكمة الا ترى انه
لو كان له على رجل عشر دراهم فصاحبه على ثوب لم سجد مراعاة حشرة لان الصلح يمنع على الخط والمساكنة ولو وجد
حشرة الخط لم سجد مراعاة حشرة فكذا اذا وجد سجد سببه فصار في الفصل الاول لانه اشترى في العقد الثاني بواحد عشر
دراهم بغيره فالخمس بازاء الخمسة والثوب خمسة فسد مراعاة على خمسة وفي الفصل الثاني كانه اشترى عشر حشرة
فصار في الحشرة بال عشرة ولم يسق مقابلها الثوب شيئا فلا سجد مراعاة ولا فعل على هذا من غير فسد السرا الثاني في الفصل
الثاني لان الرجوع الاول لم يصرفه بل بالمال المسمى في حقه وانما يثبت له سببه المقابلة من حيث ان الساكنه سبها بالاحاب
والسببه يكفي منع سجد المراجعة ولا يكفي لافساد العقد لان المسح في سجد المراجعة الحق السراج حتى يجزى عند السرا
واذا رضى به بعد المسح بجوز خلاف ما اذا عطل منها ثالث لما ذكر الرجوع بالسراج والثالث وقوع الامر به عن البطلان فلم يسجد
المشرى الاول بالسرا الثاني بالساكنه الرجوع وهذا خلاف **قوله** واذا اشترى العبد الماذون له في الجارة ثوبا بحشرة
وعليه من يحط برقبته الى اخره واصله ان المراجعة لما كانت معاملة المولى زيادة بئيت على لسانه وفي الحاشية
وسببه وقد عكست السببه هنا لان العقد الذي جرى على المولى عبده صحيح لم سببه العدم لانه عبده والجدة ما في يده
لستيد وانما صحيح العقد مكان الدين مع قيام المانع والحاصل للعبد المملوك عن حق المولى ان مكاسب المكاتب العبد
المدون ملك المولى وجبه جعل العقد الذي جرى بين السيد والعبد كالمعروف في حق المراجعة وفي الاعصار للعقد
الاول صار كان العبد اشترى المولى بالوكالة بحسبه في الفصل الاول وكان العبد سجد للمولى بالوكالة في الفصل الثاني
معتبر المولى ول **قوله** وان رضى بمحارزه عندا عند عدم الرجوع خلا فالرفه فانه لا يجوز سجد رب المال من المضارب
ولا سجد المضارب من رب المال اذا لم يكن في المال ربح عنده لان السج مملوكا لنفسه ما لغيره وما هو سجد ماله ماله ولما ان
كل واحد منهما هذا العقد يستفيد ملكا للمد وان لم يستفيد ملكا للرب وجوز العقد مع العادة واذا طاز السج عندنا

فاذا اراد رب المال سجد مراعاة باعه مائة على ان يبيعه ويصف له ما وان قصصنا محارزه ففسد سببه عدم الجواز لان
المضارب كسجد عن رب المال في السج الاول من جفته فانه يحمل له من وجد ولهذا يرجع بالحدود على رب المال فصار سجد المضارب
مع رب المال بطلا في حق نصف الرجوع لان ذلك حق رب المال فاما درهما ونصف بحق المضارب لانه سببه في اصل المم فكذا السج
مراعاة على ان يبيعه عشر درهما ونصف درهم **قوله** ومن اشترى جارية فاعورت او وطئها وما يبيعه بها مراعاة للاسار
سرا على جميع ما يعامله الممن قانم اذا العا نصف فلا يعامله شيء من المم فانها تملك الاصلح احد ومعنى اء الامانة بالصدوق وهو
صادق في دابتي جميع ما يعامله المم لهذا الوفاة في الباع قبل فسخ المسمى لا يسقط ما عبا به شيء من المم المسمى
المخار لشرائها اخذ به كل المم وسواء تركه وكذا المستوفى في بوطي العبد يعامله شيء من المم لانه ليس بالملك فاما اذا لم يعضها
الوطي وعن ابن يوسف فهو قول الساجي وزر رج في الفصل الاول لم يسجد بلاسان لاجساس جرم من العن غره فصار كما
لو احسن ففعله ولو علم المشرى المراجعة **قوله** واما اذا فاعنها سفسد الى اخره لم سجد مراعاة حتى يبيعه من جرس
بعض المسح فلا يملك سجد الباقي بالكل الاوصاف اذا صارت مقصوده بالسرا وان صار لها حصص المم حتى اذا ائلف الباع شيئا
مثل وصاف المسح سقط حصته من المم وهذا لان باقات كل السلام لم يبيعه باخذ له ان جفته غيره وكذا ان جفته بنفسه لانه
لو لا الملك كان مضمونا عليه فصار سقوط الضمان كالبطلان **قوله** فاحصاه من صم المجبة من فوجها نص على هذا صدر **بالفارة**
في السلام ابو السرور **قوله** وان استهلكه م علم لزمه بالف وما نه حاله ولا يرجع على الباع بشيء لان الاجل لا يعامله شيء
من المم كل موعنه بن يوسف انه برده فسمه الحنق سجد كل المم قال فيما اذا اسس في عشرة دراهم كان عشر حشده وعلم
بعد لا ساق حشده برده من الزنوف ويرجع الجداد وكان العقبه ابو جعفر رج محار للفقوى لم يقدر المسح من حال سمن
موجب فيرجع المسمى على الباع ففصل ما بينهما على العادة الناس **قوله** ولو لم يكن له رجل مشر وطا في العقد ولكنه منجم
معتاد كما هو الرسم من التجار ان لا يطالبوا المم عليه بل المسمى يودى المم في كل سبوع من ان المسمى باعه مراعاة ففعل
لهم من بانه لان الناس بالعرف كالمشروط ونص الحاشية من لو كان مشروطا للسرا لم يسجد مراعاة بلاسان فكذا اذا كان متخا
والجهمور على انه يبيعه مراعاة بلاسان لان الممن حال لسرا محار الباع واسس في المم منه فيجوز الرجوع من بكمه حال قال
صاحب المحط فذكر الخنا في الاجل المشروط رواه ضمن اسير سنا وصار مخبونا غنينا فاحشنا ان لم يبرده على الباع
حكم الغبر قال القاضي ابو علي البسفي رج فبه رواه عن اصحابنا وصفي بر وانه الرد وفقا للناس وكان صدر الاسلام ابو
البسفي رج يعني بان الباع ان قال للمشرى مائة مائة كذا او قال مائة مائة كذا فاسس في على ذلك وطهر بخلافه الرد
حكم المخربر ولم يزل يفتل في ذلك فليس له الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بكل حال الصحيح ان يفتى بالرد اذا وجد التخبر ويدر
لا يفتى بالرد **قوله** ومروى رجلا ما قام عليه ولم يحلم المشرى بكم قام عليه ففسد السج لان الذي قام عليه اسم لما
اسمراه به ولما لم يحمه من المولى التي بحق المم في الاخره الانسان الباع فادام سمن كان المم مخبونا ففسد السج فاذا
اعلمه الباع في المجلس سجد المسمى والمشرى المخر لشرائها اخذ به وان شاء تركه لان جهالة المم في صلب العقد الا ان في مجلس
العقد غير مقدر لان ساعات المجلس كساعة واحدة وفيما للعقد يحققا لليسر فصار الاخير الى اخر المجلس عفا كما خسر

م الزيادة لا يصح بعد هذا كالمسح على ظاهر الرواية من نظائر الرواية احترازاً عما روي الحسن عن جعفر بن محمد قال لا يصح
زيادة النهر بعد هذا كالمسح وروي عن محمد بن جعفر ان سوطاً صعد زباده النهر في المسح فابداً للمقابل في حق المشتري فحلى
هذه الرواية بصح الرواية من المشتري في النهر ما باع المشتري المسح او وهب سلم او صدق سلم لان المسح يعم محل المقابلة
في نفسه وفي ظاهر الرواية لا يصح الرواية لان المسح لم يعم محل المقابلة في حق المشتري الصحيح ظاهر الرواية لان
طريق تصحيح الزيادة في النهر بعد العقد والعقد بعد هذا كالمسح لا يسئل المتحيز لان الحذر يرد على الموجود والعقد كلام
كما وجد لا شيء انعدم وانما جعل ما ساقاً محله ومحل المسح فاد هذا كالمسح فاد هذا كالمسح فاد هذا كالمسح فاد هذا كالمسح
قوله بخلاف الخط اي خط بعض اليمن صحيح ويصح اصل العقد كالزيادة غير ان من الخط والزيادة فوفاً فان الخط صحيح
سواء في المسح محل المقابلة وقت الخط او لم يعمق بخلاف الزيادة على ظاهر الرواية وجه ظاهر الرواية ان المحذور
لم يعمق على وجه صحيح الاعراض عنه فلا يمكن اسباب الزيادة عوضاً عن بيان الزيادة عوضاً عن اعتبار الحال
بم الاستناد الى وقت العقد وقد عرفت ان بيان الحال فلا يظهر فيها حكم الاستناد كالمسح الموقوف فانه لا بد من قيام المسح
عند الاجارة لئلا يثبت للمالك مستند الى وقت العقد تصح الخط في الكمال لعله في اخراج القدر المخطوط عن كونه مناً فالنشر
قيام اليمن لا قيام المحذور عليه واليمن في مسك الخط على سبيل الاتحاق اصل العقد **قوله** الا العرفان واجله
لا يصح حتى لو اجله عند الاقراض مدة معلومة او عند الاقراض لا يثبت الاجل فله ان يطالب في الحال واعلم ان القرض
مال يقطع من امواله فيعطيه لغيره وما يثبت عليه ديناً فليس يعرض الدين سلباً وجب ذمته ديناً بعد اتمامه لا كالمسح
وما صار ديناً في ذمته ما ساقاً منه فهو اعم وقال مالك في الجاهل في العرض لا يملك له ما صار ديناً في ذمته ما ساقاً منه
فصح الجاهل فيه كسائر الدون ولنا ان العرض امانة وصلى ابتداء ولهذا يصح بلفظ الاعارة ولا يملك القرض لا يملك
التبرع كالصبي الوصي العبد والمكاتب ومعاوضته انتهاء حتى يلزمه رد مسله فحلى اعتبار ابتداء الملزم الجاهل
فيه كالاغارة فان المتخير ورويتها سلباً ان يسترد هاتين معا عتد ولا ان الاجل لو لم فيه لصار التبرع ملزمه على المبيع
شئاً وهو الكف عن المطالبة الى مضي لاجل وانا في موضع التبرعات بشرط ما ساقاً من العقد لخوا على اعتبار الانتهاء
لا يصح لانه يصير مبادله الدراهم مثلهما سلباً وهو حرام وهذا بخلاف ما لو اوصى لغيره من ماله فلا يملكه من ماله
منه حيث يلزم من سلبه ان يعرضه ولا يطالبه قبل المدة لانه وجب التبرع كالوصية بالخزنة والسكينة فيلزم
مطر الموصى **باب** **المسح** لا ذكرنا في الباب انواع السبع الى ان السباع غير مباشرة بالقول بحالي آيات الدين
لقوله تعالى **وَابْتَغُوا فِيْ فِضْلِ رَبِّكَ** ذكر في هذا الباب انواع السبع الى ان السباع غير مباشرة بالقول بحالي آيات الدين
اشتوا لتأكلوا الربوا وقد علم بان النهر يعمق في سيق الموجود اعلم ان الربوا في اللغة عبارة عن الفضل
سأل هذا ربوا على هذا اي فضل قال نكاراً وما آتيتكم من ربوا الى قوله فلا يكونوا عبد الله وسمى المكان المنوع ربوا لفضله
على سائر المأكول وقال ربوا بكسر الراء ومنه الاسماء الربوية وفتح الراء حظاً كذا في المحرر وفي السبع عبارة عن فضل
مال لا يملكه عوضاً معاً وضد مال مال **قوله** الربوا اي محرم في كل كسب او موزون سح خنسه لقوله تعالى **وَرَبُّوا**

وذكرنا المحبط والمحق في الحرب والخلو وآتت منها به حرمة **قوله** فاعلم اي علمه الربوا القدر والخنس
والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الذهب لذهب الفضة بالفضة والبر بالبر والسحر بالسحر
التمر والتمر بالتمر سلباً مثل ما سلف من ادواستزاد فتدربوا وفي رواية الفضل بوا وهذا حديث مشهور
يلقبه العلماء بالمعقول بحلول ما ساقاً الداسس حلاً فلا يحل اصحاب الطواهر لانهم لا يرون النيباس حراً فقصر واحكم
الربوا على الاسماء الستة لكن الحلة عند القدر والخنس بحسب القدر الكسب مما يكال والوزن فيما يوزن **قوله**
وعند الساق في الطعم في المطحومات واليمن في الامان والخنس سوطاً محرمه السح في هذه الاموال اصل عند
والجواز لعارض المساواة في المحار الشرعية مع البعض المجلس عند اباحة السح في هذه الاموال اصل الحرمة
لعارض فوات المساواة بوجود الفضل الحالى عن الحوض قطعاً او وبما يغيره ما فالعاشا في حق قوله صلى الله عليه وسلم
لا يصحوا الطعام بالطعام الاسواء وسواء في كذا الطعام وهو مستحق الطعام مسحراً ان الطعم يحله اذ الحكم منى
يرت على اسم مستحق كذا ما خلا استفاق عليه للحكم كما قوله تعالى السارق السارقة الزانية الزانية فحله القطع والجلد
السرقه والربا والاسداء والنهي مسحراً ان حرمة السح اصل الجواز لعارض المساواة اذ الواضع على قوله لا يصحوا
لم يجر سح اصرها بالآخر حال والطعام سناً والثلث الكسب مبيته حرمة السح في الحقة بالخنس والسفاحه
بالعاشا والخنس بالخنس والهمزة بالهمزة والجوزة بالحزنة والمحلل بالقدر بعضه يحصل اصل الحلال
وذا باطل لان حراز سح هذه الاموال صريحاً في المبادىء المتعاقبة مسحراً ان موجهها وصف في المحل بدني عزاً
الخرق والخطر حتى يحل عليه زيادة السوط لانه متى بقدر طرقت اصابته سوطاً زاد علم حظه في عين التملكين
كالعقد الوارد على الابضاع لما حص سهمه وولى ون سائر المعاملات دل على الرمسحوق به ما لخطه ولو البضغ
فيحله حله ساسط اطهار العرم والخط وهو الطعم واليمن لسما المعوس به والخنس لبقاء الاموال التي هي
ساط مصالحها والاموال تاسق اموال مادامت لها امان لان ما لا يبدل اليمن بمقابلته لا يكون الا كلف من ثواب
ونحوه فالاموال سبب بقاء النفس بوصفها ما كوله او وسيله البقاء والخنس في زيادة الخرق
والخط يسوئها في خطر ومكان ولكن الحكم لا يثبت لا عند وجود الجنس منه محلهما شرطاً لعله والحكم بدور مع شرط
كأنه ورد مع الحلة كالبرجم مع الاحصان والفرق بينهما بالسائر وعدمه الا ترى انه صلى الله عليه وسلم عند حكم الربوا ذكر
كل الامان وانفس كل مطحوم لما حذر سائر كل مطحوم فالبر انفس مطحوم بني اذم والسحر انفس علف الدواب والتمر
انفس الفواكه والملح انفس الربوا بل مسحراً ان العلم على الطعم ولو كان انقدر عليه كان ذكر هذه الاسماء بذكر انحناء
اذ صنفه القدر لا يختلف في هذه الاربعة ولهذا قال مالك في ان العلم بالافساد لا دخا لانه خص بالذكر كل مذكر
وعميق ما والاصح ما قوله صلح لا سحوا الدرهم بالدرهم من الاصل الصالح الصالح لا ربوا في عن الصالح صلت
المراد به ما حرم وهو محموله سناً وكل كسب مطحوماً او غيره كالجص والنون ولا يقال المجاز لا عموم لم لكونه
ضرورياً لان عمومها كالحقيقة اذ عمومها باعتبار الالف واللام او غيرها لا لكونها حقيقة وان الحديث المشهور

اوجب المماثلة سرط الجواز السح وهو المقصود بسوق الحديث لان حذاه سحوا هذه الاشياء سلاسل الخبال الا لصاق
 قد على ضمائر فعل وذات سحوا صلى الله عليه وسلم بعد ما في رايه فاذا اختلفت هذه الاوصاف سحوا كفت شتم فذكره عند
 الاختلاف لعل على انه المضمين عند الاتفاق قوله صلح لا سحوا الطعام بالطعام الاسواء سواها اذ انتهى عن الشيء اس
 بضده وقوله عليه السلام مثلا مثل حال ما سبوا الاحوال شروط كان دخلت الدار رايته والامر للايجاب والسح مباح ففرق
 الامر الى حال التي هي شرط اي سحوا بوصف المماثلة ويدرخلق المباح بشرط محرمه كالا سهاد في النكاح وروى مثل
 مثل اي سحوا مثل مثل موا جاز في حتى لا يبرأ كذا منه كحقيقا معنى السح اذ هو على كمال المال بطريق البقاء
 وذا المماثلة في متحد الجنس بحيث يابل كل حر من هذا عوضا بل اذ لو فصل احد الحوضين لم يلحق لك الفصل في الحوضين بل تحقق
 معنى السعادل فلا يحقق المعاوضة بل يكون اسحقا فان ذلك لا يقدر ولا عوض فمضه معاوضة خلافه **فهرم قول**
 اوصانه لا موال الناس عن التبرع في سوط الفصل في المماثلة انه يستحقه بلامنه وعوض السح سحر فيحصله لا نوا م
 فكون سوطا غير ملام للسح فسطر لان المماثلة لو لم يكن للمماثلة اي لغاؤه السح لوجود السعادل شرط الفصل بسبب
 التساوي عما في عن المقصود بالسح وهو المعاد نظر المطلق للتصرف في المشروط له الزيادة مطالب صاحبه بالتسليم حكم الشرط
 والاخر سح عن التسليم لوجود الضرر في سحوا السارخ وهو فساد وما يعضي الى الفساد فهو فساد سحر ورضي به لكن
 وما سدم لانه طبيعة لا تتقاد طاهرا لكونه محبوبا على حب المال المحرم غير ما جاور وغير محمود فربما سدا زعان غير التسليم
 والتسليم لان عند اخذ المماثلة في متحد الجنس لا يكون كل واحد من المتعاقدين سحوا مما يحصل له من الحوض فستساع
 صاحبه فلا يكون الفائد بما في حقه وكذا الفصل في الدليلين لم يثبت ما يثبتهم العائد في الجاسم في احدى سحوا بل لم يثبت عند
 فوات المماثلة التي هي شرط الجواز حرمة الربوا لقوله صلح والفضل لكل ناده والربوا اسم لزيادة هي حرام
 واذا كان حكم النقص وجوب المماثلة وحرمة الفصل بناء على فعله فحلله حله بغير في اجاب المماثلة وهو القدر والجنس في الطعم
 والتمسك لا وجوب المماثلة لا يكون في محل قابل لها والمماثلة من الشئ باعتبار الصورة والمحتى لان كل محدث بوجوده صور
 ومحتواه قائما بغير المماثلة بها فالقدر عبارة عن النسابة في يحصل به المماثلة صورة والجنس عبارة عن المساكن في المعاني
 فستتبه المماثلة معنى **قول** ولا يحرم الوصف اي لا يعمد للوصف لقوله صلح حذاه وردها سواها ولا جاز فان
 سح فقد حذر بغير ردي وفلس الصبح وان ما يصف به الا ما هلكه فصفته في انه مبدد الوصف المقصود
 المتفحمة وهي في الذات بخلاف ما يصف به بخلافه لانه لا يصف به الا ما هلكه فصفته في انه مبدد الوصف المقصود
 في تحبب القلبية لان اعتبار سدا بالسح وهو مفتوح مما يودي الى انسداد فمورد **قول** والتمسك من اعظم
 وجوه المنافع والسبيل في سلبها الاطلاق لا يباح بالخط الوحد لسه الحاحه البهادر والبصير في الحاحه بغير في لايحه
 كالمسح على عند الحاجة كالطعام في الخمر ساج ساو له قبل القسمة ولا ساج ساو ساو الموال في حليل للربوة بالمسح ان في الاطلاق
 لا فساد الى فساد الوضع مع موضع الاستباق علمه اذا كان صالحا كالزنا والسرقة اما اذا لم يكن صالحا لهذا الماسنا فلا يبيح
 النصر لعلنا لانه ذكر الاساء الستة وعطف بعضها على البعض ذكر لكل حكما واحدا فلا بد من كونه على الكل سحوا اذ الحكم

ان في الاطلاق
 الى الحرمة

لا بد من علمه مشترك في قلت ايض يعني بقوله لكل الحلة القدر مع الجنس لم يثبت انه علمه الربوا فظاهر الفساد لان سح المكمل
 والموزون بجنسه مما لا يصح مع وجود الحلة وان عتت انه علمه وجوب المساواة فليس في ثبوت نشارة الله قلت
 هي علم وجوب المساواة وحرمة الفصل ودرست الى ذلك في بستان الحديث وجوب المساواة وانما يصور وجوبها في محل
 بعلمها وذا انما يحصل بالقدر والجنس باعتبار كونه بالمال المساواة وباعتبار وجوب المساواة بحكم الفصل في وقت
 حكم الامر وما نوجب الحد الصدق بمعنى في الصدق اخرا اذا كان مقبولا كالمساواة في رمضان بمعنى حرمة الاكل السرب
 والوقوع لان الصدق يكون للمامورة فثبت ان القدر والجنس علم وجوب المساواة وحرمة الفصل بمعنى قولهم علمه الربوا القدر
 والجنس علمه وجوب المساواة التي يلزم عند قوبها الربوا او علمه كون المال لونا او علمه حرمة الفصل اذا ثبت الحلة القدر
 والجنس بخلاف سائر المقادير سواء كان ملحوما او لا واذا سح المكمل لبر والسحر من وجوبها جنسان لا خلافا فيهما اسما
 ومعنى خلافا لكان المراد الملح والموزون كالمذهب المفض وماساع بالما في جنسه مثلا مثل صبح ليعق شطه ومما يماثل
 في المحار اذ هو المراد بالمثل المسمى في روى كان قوله مثلا مثل كذا بكم في المذهب المذهب زنا موزون وان بقاض احدهما
 لم يصح لوجود الحلة وقوت شرط الجواز في سحوا الربوا وحده ورده سواها ما سحر وسحوا الحقة بالمحقة والتفاحة بالتحقة
 لان المحل لا يصلح المساواة لانها بالمحار ولم يوجد فلم يصفى الفصل المحرم اذ المراد به علمه القدر لان الفصل لا يتصور الا بناء
 على المماثلة والمراد بالمماثلة القدر والنصف كذا الفصل عليها الاحالة ولهذا تضمن القيمة عند الاتفاق عند السافح في لا يجوز لوجود
 الحلة وهو الطعم والمخالص المساواة بالمحار السحر لم يوجد وما دون وصف الصاع في حكم الحقة اذ لا يدر في الشرع
 بما دون خلاف صفا الصاع لورد القدر فيه سرعا في صدقة الفطر وغيرها فاد في ما يحرم في الربوا من المكملان نصف
 صاع وذا امدان حتى لو باع مئونة من البر بملء امنا منه لا يصح ولو باع مئونة من مئونة من مئونة ولو باع مئونة من مئونة
 غير مطحوم بجنسه مفاضلا كالجوز الحديث لم يحرم عند لوجود الحلة وهي القدر والجنس فون شرط الجواز وعند مجوز
 لعدم الحلة وهي الطعم والتمسك فحرم الفصل والنسابة ما والفساد فقط ما حذاه **قول** انه مال الربوا من وجه نظرا
 الى احد الوصفين لوجود المسوى بينهما من وجه اما ماد اما القدر او معنى بالجنس والتقدير من النسبة صحيح شبهة
 الربوا وهي كالحقيقة حتى فسد السح مجاز في احتمال الربوا وهذا لان كل حكم يعلق بوصف مئونة من مئونة بها الحلة لايها
 فلكل واحد منهما شبهة الحلة فثبت شبهة الحلة بسببه الفصل كما سح حقيقة با حقيقته الا ترى انه لو اسلم فغير يتر
 في غير شعير لا يصح اجماعا ولا نقالا انه يحفل الحلة وسحق الحلة لا يستحكم لانه علمه تمامه لحرمة المساواة ان
 بعض الحلة لحرمة ربوا القدر **قول** في معنى شبهة الربوا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الربوا والربوة
 الى السببه وذلك لانه لما وجدت الجنسة في سحوا من اموال كانت سببه علمه الربوا موجودة فيه لما ان سببه الربوا انما
 يطلق على الشيء الذي يوجد فيه احد وصفي الربوا وقد وجدت الجنسة فكانت سببه علمه الربوا موجودة فيه فغير يتر
 عليها حكمها **قول** الا انه اذا اسلم المفقود في الرعفران هذا اسمنا ومن قوله فاذا وجدها وعلمه لا يتر
 حل المفاضلة وحرمة النسابة فان ذلك اللفظ مطلقا فلا بد من كل ما يوجد فيه احد وصفي الربوا من الجنس القدر ولا يجوز

لكن لم يسقط عنه سببه عدم السحن لكونه بمنزلة حلقه فسد شرط الفضل عينا بالشبهة في الربوا بخلاف الطعام فانه
ما حلق للمنفعة فلا يكون سببه عدم السحن فلا حرج في السحن او يقولون ان الواجب في الصرف السحن لصحة المحل لا الحكم العقد
وبما يمكن الصرافة ذلك سببه علم السحن غير ان السحن في العقود لا يحقق الا بالفضل كان حرجا صراطا لصلاحه
المعقود عليه والسحن في غير ما قبله لحيث المساواة لان السحن خير من العجز عن العقود سحن السحن فلا حاجة الى التعاقب
قول والسافح في كماله فانه لو وجد الطعم فلما ان حكم النقص جوب التساوي بين الهدل في السحن في كل حال قابل
له وهذا المحل لا يعمله فلم يستمر السحن في سفي اصل هو الاباحة **قول** وقال محمد بن لا يجوز كالمواضع الدرهم
بالدرهم لان الفلوس الرابحة من فلا سحن السحن في العقود كالسحن لا يركى انه لو قوبل في خلاف جنسها لا سحن حتى
لو اسرى بفلوس من جنسها لم يملك قبل التسليم لاسل المحل والحد ولو استدانها صح فكذا اذا قوبلت بجنسها لا سحن والجنس
وغير الجنس فيما سحن السحن فيما لا سحن به كالمكمل الموزون الذهب والفضة واذا لم سحن بطل السحن كالمواضع بغير
ما قال ابو حنيفة ولو يوسف رج انه باع عشاءا عددا بالسحن عدد من فصيح كالحوزة بالجوزين وهذا لان الفلوس عوديه
والعدد في سحن السحن وصح سحن الواحد منه بالاسن كالجوز والسحن وعدم سحنها لكونها ممتنا وقد زالت صفة المنع عنها
لانها ثبتت بخلاف الاصطلاح لا بالحلقه وقصد العاقد من تصحيح العقد ولا وجه لتصحيحه الا سحن الفلوس وخرجهما
من المنفعة اذ العقد لا يصح على غير المعنى لا سحن الا ان يصير سلعة ولا يصير سلعة الا بالكسادة او برفع الاصطلاح على الرواج
فصار هذا منها اعراضا عن ذلك الاصطلاح ضرور فان قلت المنفعة ببيت اصطلاح الكل فكيف بطل اصطلاحها وفيه نسخ
الاجماع بالاحاد قلت المنفعة في حقيقتها ببيت اصطلاحها اذ لا ولاية للخبر عليها فبطلت حقيقتها باصطلاحها نصيبا لغيرها
فان قلت اخرج في حقيقتها من كونها عن وجود وزنا كان هذا سحن وطع صفر بطل حتى صفر وهو فاسد فلم يكن ابطال
وصفا للمنفعة تصحيح العقد قلت الاصطلاح في الفلوس على صفة المنفعة والحد وبما اعرضنا عن اعتبار صفة المنفعة فيها
وبما اعرضنا عن اعتبار صفة فيها وليس ضرور خروجهما من كونها عن حقيقتها ما خرجها من كونها عن عدده كالجوز فانه عددي
وليس من فهو باقيا فيما يصير هذه الصفة بخلاف العقود لا سحن فلا يرفع ذلك باصطلاحها كما لا يرفع باصطلاحها
الكل بخلاف ما اذا كانا من اعتبارها لانها كالمواضع قد نفي عنه خلاف ما اذا كان احدهما من اعتبارها فان فلسف سحن
فلسف سحن حرجا وباع فلسف سحن سحن غير سحن لان الجنس بغيره يحرم النساء **قول** ولا يجوز سحن الحنطة بالدرهم
الى اخره بناء على ان المجانسة باقية من وجه في الدرهم بالطن لم يوجد الا بغيره في الاجزاء والجميع بالفرق لا يصير سحن اخره
بمع حرمه الربوا الفصل من الدرهم الحنطة وزايله من وجه لاسد الاسم ولهذا لو وكل رجلا ان يشترى له حنطة فاشترى
دقيقا فانه لا يلزم الموكل كذا المعاني مختلفة فان ما يبيتن من الحنطة لا يبيتن من الدرهم من البذر واخاذه هرسة
وتشويها والمجانسة زالت من وجه وروا الفصل من الحنطة والحنطة كان باسا قبل الطحن ثم وقع السككانه زال ام لا
فلا نزول الحرمة بالسكك اذا انت الربوا بينهما لم يمت المحل بالتساوي كذا في هذه لان السحن اغتبر النساء في ما اكمل لخاصة
عن الجهره حال قيام المجانسة من كل وجه فانه قال الحنطة بالحنطة سحن كل سحن كل **قول** اكتنا زها الاكتنا الكندة

مخا سحن وان حرجا نعال اكتنا زها اي اجتمع وامتلاء وقولهم احرا الروث متحلله اي حلالها فحرجا روثها
وكونها بجوفه **قول** سحن الدرهم بالدرهم متساويا كذا حاروا واصحاب متساويا وكذا على انها حلال من اخلان الحامل
في متساويا لفظ سحن والعامل كذا متساويا **قول** ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا يعني قوله يدخلون العالم
قوله ورايت وفي افواجا يدخلون على هذا الطريق انها جاز السحن بينهما عند التساوي لا كحل لان المجانسة بينهما قامة
من كل وجه والافوا في القدر بايت ما سان المجانسة فظاهرها ما سان لا منافق في القدر فان الدرهم كلف في الناس عبادا وسنه
كحلا ولهذا جاز التسليم فيه كحلا ويجوز سحنه في الذمة كحلا وكذا يجوز استيفاضه كحلا واصلنا يجوز سحن الدرهم كحلا اذا كانا
مكويين كذا في الخبرين **قول** وسحن الدرهم بالسونق لا يجوز متساويا ومفاضلا لبقاء المجانسة من وجه اذ السونق
معلمه والدرهم اجرا وحظ غير معلمه وسحن الحنطة بالمعلمه لغير المعلمه لا يصح كذا سحن الدرهم بالسونق وهذا يجوز
سحن المعلمه بالدرهم ولا يصح الحنطة بالسونق فكذا سحن اجزاها بل هذا حق لتوفر المجانسية هنا **قول** وعند محمد بن لا يجوز
اي متساويا ومفاضلا بناء على انها جنسان مختلفان في خلاف الاسم والمقصود اذ بعضه بالدرهم اعداد الحنطة العشرة
ونحوها ولا يحصل شيء من ذلك بالسونق وانما يثبت بالسمن والحصل هو كحل لنا السحن في حنطة المقصود وبما سمنها فلا
سالي بغير بعض المعاصد كالحنطة المعلمه مع غير المعلمه وكالحل كالمسوسة فانها لا تصلح للزراعة والهرسة وبما لا يجب
اخلاف الجنس فكذا الدرهم مع السونق الا ان سحن الحنطة المعلمه لاكتنا زها وحلها لا يخرج سحن المعلمه بالمسوسة يصح وجود
المسوسة بينهما العلقة الجهره فقال حنطة علقة اي سدنح كالحل كحرجودتها وصلاتها بالسلحج المحرود من غير انقطاع المسوسة
ومع وجوده يقع في الصفوف السابك الطعام ومنه قول حنطة مسوسة بكسر الواو المسدودة ولم يذكر سحن الحنطة المعلمه
بالمعلمه فاحكمه قال في الخبرين يجوز سحن المعلمه بالمعلمه اذا تساوا وكذا لان المجانسة بينهما قامة من كل وجه فكيف يجوز
السحن بالمعلمه الحاله **قول** ويجوز سحن اللحم بالحموان عند ابو حنيفة وابو يوسف **قول** وقال محمد بن والسافح اذا باعه
بلحم من جنسه بان باع شاه بلحم شاه الا ان يكون اللحم المعدد اكثر من اللحم الذي في الساة ليكون مقابله ما فيه والسافح اذا باع
السقط لانه لو لم يكن لحق الربوا من حيث زيادة السقط ومن حيث زياده اللحم وصار كسحن حرج السمن السمن فانه
لا يصح الا بطريق الاعتبار بل اولى لان اللحم في الساة اسمن حرجا ليعين في السمن فانه باع بضمه ولكنه تحتلط بغيره من
الجلد والسمن والدهن ليس بتمام وانما حركت الحنطة فلما ثبت الربوا من الدهن والسمن لان يثبت هذا اوليها
انه باع موزونا بغير موزون فصيح ما كان كالمواضع العوب الطحن وهذا لان الحموان ليس بموزون بل هو عددي متفاوت
اد الموزون بالحرف ما يوزن بالوزن وذا لا يمكن في الحموان لانه يحرق بنسبه من لصلاته وسفل اخرى لا يسترجع مفاصله والممت
للاسترجاع انقل من لحم النساء لا يسترجع من اكل من الرجال لصلابتهم بخلاف تلك المسئلة لان الوزن في الحال يعلم قدر الدهن
اذا امر بنسبه ومن اللحم يوزن اللحم والنهي عن سحن اللحم بالحموان فما اذا كان احدهما بنسبه كذا ذكره مدانه في روايته وبه
لقول **قول** ويجوز سحن الرطب بالتمر سلا سلا كحلا لا بصل خلا فالسافح في ابو يوسف ومحمد بن لا يجوز سحن
وقاص انه صلى الله عليه وسلم سحن سحن الرطب بالتمر قال عليه السلام ان ينفق اذا جف فعمل لحم قال عليه السلام لا اذا سحن

واسا الى العله وهو التقصان عند الحما وفيه سنن ليرى جوار الحقد المماثلة في اعدل الاحوال وهو ما بعد
الجفاف في الاصل المسواه كذا في الحال لان فطر الرطب ما يصير نصفه فطر الحما عظمى باله اوحسنه رج قوله صلح
المرى بالمرسل على الرطب لقوله عليه السلام حذر الرطب طبا وكل من تجرعه هكنا وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن سحر المر قبل
ان يرهى اي يحرق او يصفى فسماه تمرا وهو يسر واذن التمر اسم جنس لعمرة طارئة من الحبل حين يحقد صورته ليرى ركب
وما ينزك كذا احوال وصفات يعاقب مع احاد الذات كذا في يكون صبيام شبا نام كهلا م سحا واذا سحر الكحل من راعي
وجود المماثلة عند الحقد وقد حذر سحر السج لقوله عليه السلام المرى بالمرسل مثل الا فيحوز به لو علم اذا احلف النواثر
فمنحوا كفتيتم بعد ان يكون بداد فكان حوازه لانه امر عديم بلزومه فيحقون ومنه وهذا حسن في المناظر لرفع
الحضم كما قال ابو حنيفة رج اذا دخل خرداد ولكن لا يحرف حكم الحادة به لحوار قسم بالك الحنطة المملسة بغير المملسة
وانه لا يحوز سحها ولا تعال لو كان حنطه لحاز لقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة وان لم يكن يجوز به لو علم الله اذا احلف
النواثر في سحرها كفتيتم ومدار ما روي على زيد بن عباس وهو ضعف عند المفسر واستحسن اهل الحديث منه هذا
الطخر حتى قال ابن المبارك كفتيتم فقال ابو حنيفة رج لا يحرف الحديث وهو يقول زيد بن عباس من لا يقبل حديثه علم انه ورد
مخالفا للحديث المسهور فردد لان الصحيح انه سئل عن سحر الرطب المر ساء وكذا روي بود او دثنته به يقول **قوله**
والرطب بالرطب يحوز بما لا كذا عندنا خلافا للسا في رج فان عندنا اعتبار الساء في اعدل الاحوال انه غير معلوم
والاصل الحرمه ولنا قوله عليه السلام المرى بالمرسل كذا في الرطب كذا في الرطب **قوله** وكذا سحر الحنطة الرطبة او المبلولة
بمثلها او بالبابسة او المر المسحج بالمسحج او الرنت المسحج بالمسحج او غير المسحج من السج الرطب في الغاية ونقعه
القاه فيها لينتج ويخرج حلاوته ورنته ينفع بالفتح مخففا واسم السراب ينفع العلم ان انا حنيفة وانا يوسف اجماعا
اعبر النساء في حال ادا الساء في سحره صحت العدة بشرط عند الحقد لا بعد فصيح عنده هذه السوء الا ان با
يوسف رج ترك هذا الاصل في سحر الرطب بالمرحون سحره في الساء في علم القياس عند محمد رج الاصل في جمع ذلك لانه
حذر المماثلة في اعدل الاحوال ما هو المماثل له الاسارة في حديثه سحره وذا لا يوجد في هذه الصور **قوله** وفي الرطب
بالتمر رج نقاء اصلها اي يظهر السقاء من مع بناء احد هاهنا على ذلك الاسم يكون بما وانا في عن الحقود عليه ففسد
الحديث **قوله** خلافا للكفرى حسب مجر سحره ساء من المرسان لو احدا لكفرى يضم لكاف وفتح الفاء وشذ
الراء في كتم النحل لا يسر ما في خوفه وهذا الحكم بناء على ان التمر اسم لما يحرج من الحبل حين يحقد صورته الى ليرى ركب ولا
يحقد صورته المر في الكفرى فلا يكون تمرا الكفرى الفارسه غنجه خريا وهو اول ما يسوق عليه النحل **قوله**
ولا يحوز سحر الرسون بالزيت والسمسم بالسراج الى اخره اعلم ليرى اصله في حسن هذه المسائل للمجانسه من
السنن ليرى كذا ما عدا اثاره واما عمار ما في الضمن اخرى وفيما وجدت المجانسه عندنا لا تعتبر ما في الضمن حتى يحرق
سحر قعد حنطه عليه بغير حنطه اكلمها السوسن لا يحبر ما في الضمن في الحنطه بالزيت حذر المجانسه بما في
الضمن حنطه وان كان سنا اخرج كما لا المجانسه من الرسون والزيت صون وانا حذر المجانسه ما في الضمن وهو

ان ص

الزيت الذي الرسون وسج احدها ما لا يحل في البعد او علم ان ما في الرسون من الزيت الكبر من المفضل بعد حق الفضا
الحالي عن الحوض فلا يجوز السج وكذلك علم انه سئل عن الرسون يكون فضلا خالدا عن الحوض لكان لا يحل كفت
هو لا يجوز السج عندنا وقال زفر رج يجوز لان الاصل في مماثلة ما لم يقوم جوار الحقد واما الفضا لوجود الفضا
الحالي عن الحوض فلم يحل به لا يفسد العقد وعندنا الفضل الذي يتوهم لوجوده كالمسحج في باب الربو الماروي
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الربو والرسه وهو شبهه الربو وقال من سجد رضى الله عنه كذا نرفع تسعة
اعبار الحلال مخافة الحرام وان علم ان ما في الرسون من الزيت كذا في المفضل السج جائز لان المسحج رضى الله عنه كذا نرفع تسعة
وانما في حذر الزيت بازاء المفضل فلا يظهر الفضل كذا الدهن السمس السمس واما له والاخر في سمنه كذا نرفع تسعة لوجود
المجانسه ما عدا ما في الضمن **قوله** ويحوز سحر النجان المحلفه بعضها سحره سقاظا والمراد ليم البذر والعنم
والابل اما البذر والجواميس جنس كذا الضان الحز والحراب النخاني فان قلت سحره سقاظا ليم البذر والعنم
بالسمسم كذا قلت المقصود من السمسم ما في السمسم وهو دهنه فكان فيه حذر سحر الجنس الحسن فان قلت اما كان
ما في السمسم مقصودا وتجيده ايضا مقصود حتى جعل مقابله شي من الدهن ينفع في سحر السمسم سقاظا ليم
لكل جنس خلافا كما في الصرف قلت ذاك الصرف لما يصح في المفضل حنطه حتى يمكن اعباده بنقضا او السمسم
كان زائدا في احد الجانبين كان ما في السمسم الزائد من الدهن ايضا زائدا على الدهن الذي هو في السمسم تقابلته
والدهن زنى فكان فيه سحر الدهن بالدهن سقاظا فلا يجوز **قوله** وعن الساق في رج انها جنس واحد اتحاد الاسم
والصورة المقصود ولنا ان اصولها احنا حتى لا يضم العضل في العضل الزكوه وكذا الاسامي مختلفه باعداد
الاضافه كدقيق البرميج دقيق الشعير والمقصود مختلف ايضا مع بعض الناس في سحر بعض الكوم واللبان وول بعض
وقد سقعه العضل بغير العضل كذا احراز ما اذ لم يسدل الصنعة حتى اذا سدل الصنعة لا يحبر اعدا الاصل
بل يصدر جنس من سبب لصنعة وان كان اصلها واحدا كالوذاري الرديعي والهروري مع المروى اذا سدت صار
انواعه فيحوز السج كفتيتم ما كان كسح الحنطه او الدقيق بالخبر **قوله** وكذا حل الدقيق من نوع من احدى السم
ومدنه لان الحلق الخالب يحد منه **قوله** وعن حنيفة رضى الله عنه انه لا يحرفه الى لا يحرفه الى وجهه المبالغة
لانه نكره في موضع السقي جمع الخبر والعنق على الاول فهو ليس سحر الحنطه والدقيق جائز **قوله** وكذا السلم
في الحنطه حان في الصحيح وذكر ابن رستم في نوادره ان علي بن ابي حمزة ومحمد رج الاصل في السلم في الحنطه على قول ابي يوسف
يصح اذا سطره وزنا معلوما وضرر ما معلوما واخرا المساخ رج للفتوى قول ابي يوسف اذا اني بشرطه حاجة الناس
لكن بعد لرحمته وقت القيص حتى يفسد الذي سمى حتى لا يصير استقبلا لا بالمسلم فيه قبل الفضا **قوله** ولا يخفى استنفا
الى اخره بناء على الاستسقاء في المصل لان شرطه صحة التقدير على اعلى ادا سئل المستقر في يد فارتبط صحة
الاستسقاء فلا يصح الاستسقاء في المصل لان شرطه صحة التقدير على اعلى ادا سئل المستقر في يد فارتبط صحة
ولا روي عن المولى عبيد لان الجيد وما في يده لسيده فلا يحق الربو وهذا اذا كان مادونا غير مدون فان كان مدونا

فانه لا يضمن لاجنه ولو كان سببا للضمان لما انصرف الحال من حضرة المولى في غيبته عنه مقطعة ولها ان الجبد
ضمن للمسرى سلامه نفسه وسلامه الممتنع بقدر استيفائه من البائع اذا المسرى ما عجب في سرائره ومنعها
على امر العبد انه بالشرى على احسان مانه عند بيع الجبد ضامنا سلامه بدله عند عدم سلامه نفسه بها
للحرور وقد عذر الاستيفاء من البائع اذا غاب عنه مقطعة فخرج المسرى على الجبد حكم الضمان
كالمولى اذا قال لاهل السوق اني ابيع هذا فاني دبت له في التجارة فباعوه ولحقه دونهم استحق
الجبد فان ارباب الدون يرجعون على المولى بغيره دفعا للثبور وجعل كان المولى ضمن لهم سلامه خفيهم بعينه
عند جده الاستيفاء من المبد الجبد والسجعة معا وضد سجنه بسلامه فاما الجبد لا يضمن لاهل السوق
على ما هو موجه فبالغزو ولا كذلك الرهن لانه لم يسمع معا وضد بل سرج الملك الجنس من غير عوض بابل يصير
لحافسه استيفاء لجنه حقه من غير عوض فلا يمكن له حمل الامر به ضامنا لسلامه ولهذا يصح براس مال السلم
او المسلم فيه اذا اهلك يقع الاستيفاء ولو كان معا وضد لكان يستدل براس مال السلم والمسلم فيه ولو حرام
وكذا في بدل الصنف فلم يكن هذا غروا في عتده معا وضد فلا يضمن للضمان ولهذا اذا اسال غيره عن امر الطريق
فقال شكل هذا الطريق فانه امر فشكله فسلب للصوم امواله لم يضمن الخبر بشئ لانه غروا فاما السجعة وضد
علاقه لاجنه فانه لا سالي باخاره فلا يحق الخروج فان قلت قوله فاذا اموال حرم مسك على قول الجسد لان سون
الحريم يكون بالعضا والعضا بالسهادة ودعوى الجبد شرط للسهادة العامة على الحريم عتده ولا سميح دعواه
لان الساقط بفساد الدعوى فكيف يثبت الحريم قلت قد اجاب عنه بعض شافعية فان الوضوح في حريم الاصل والركن
فما ليست شرط عتده لانها لا محلو عن حريمه فخرج الام اذا السهود بغيره في سبها تهم الى حسن الاجتهاد اذا
جلب عنها كانت الدعوى سريها والساقط لا يمنع من حيث انه يحد الدعوى اذا لم يكن دعوى الجبد في حريمه
الاصل شرط عتده فلا عتده للساقط الصحيح ان دعوى الجبد عند الجسد شرط في حريم الاصل في الحق
الحاضر لكن الساقط لا يمنع صحة الدعوى صحة السهادة لانه في حريم الاصل لانه في الحق الحاضر اما في حريمه
الاصل لم يحل حال الحلو فان الولد يملك من ارا الحرب صغيرا ولا يعلم عمره اسد واما مقتضى الفرق بمعلم بقره
اسد واما فدعوى الحريم والساقط فاما طريقه طريق الجسد لا يمنع صحة الدعوى اما الحاضر الحاضر فلان المولى ينفرد
بالعناق بلا علم الجبد يحرم فيه الحنا ايضا فحعل الساقط فيه عتده كما لو اخلقت امرأة بمقامت منه على ان
طلقها فلا تاويل للخلع فانها سميح وان ساقط للمعا في طليقة لا سباده به وكما لو اقام المكاتب منه على اعاق
سده قبل المكاتب فانها لا يعقل لا سباده سيده قوله لان المدعى لم يقول اني دعوى في هذا الباقي لوضوح الوثوق
فلمدعى لم يقول عتد دعوى هذا الباقي فلا يثبت حتى الرجوع بالسك **قوله** لان الوثوق غير ممكن لان الصلح
وقع عن كل الدار على مانه فلا بد من نقض الصلح بدرا استحق فخرج على المدعى بدله عند فوات سلامه المبدل
قوله ودل المالك على ان الصلح المحمول على معلوم جائزنا وعلى الجاهل في الساقط لا يفتى الى النزاع

سباج

وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط لصحة الصلح لان دعوى الحق ليست بصحة لجها للمدعى ولو اقام
المدعى عليه لا يعقل منه الا اذا ادعى ان المدعى عليه الحق فحينئذ يصح الدعوى ويعقل منه **فصل**
في بيع الفضولي مباح هذا الفصل ان الاستحقاق ظاهر لان بيع الفضولي صورته من ضرر الاستحقاق
يعول عند المدعى هذا المالك وسرا على اننا اعلم بخبر ادنى فهو عن بيع الفضولي هو نضم الفاعل غير اعلم كل عقد لزم
صدر من الفضولي له مجبر حال فوعده العقد موقوف على الاجارة **قوله** وقال السافعي رحمه الله لا يحق له ان يبيع
بضائت الفضولي كلها باطله ولا يوفى على الاجارة لانه اضاف النصف الى محل له وله له عليه فيلزم اخذ الولاية
يكون للمالك المطلق للتصرفات وما ذل المالك الذي له ولاية التصرف ولم يوجد التصرف الشرعي كما سوف على اهل
المحل سوف على الولاية الشرعية فاذا فاست لا يحق له ان يبيع النصف من اهل مضافا الى محله ولا ضرر في
احتقاده فصح عقد موقوف وهذا لان اهل العقد بالحق الممنوع والمجلس يكون المال مقوما ودوجر ولا ضرر في الاحتقار
للمالك لانه محرمه فاذا اراد المصلحة فنفذه والافصح بل له بيع حيث سقط عتده مونه طلب المشتري
وقرار الممنوع فيه بيع الحاضر من حيث صيانة كلامه ما عتد الخاء فثبت اقداره الشرعية احترازا لهذه
الوجه على ان المدين بات دلاله لان كل عاقل اضل تحصيل التصرف له اذن بدلك فان عتد عتد التصرف شرعا
لحكمه ولم يوجد فيلزم اخذت لا سلم ان الحكم لم يوجد بل اخر ودر اخر حكم العقد كافي السجعة بشرط الخار
على انه يثبت حكم بلسان به فانه يثبت السبب الموقوف ملك موقوف على بيعت السبب البان ملك البات ولا يلزم
طلاق الصبي الحافل امراته فانه لا يحق وان كان اهل الكلام حتى لو طلق امرأة غيره صح والمحل بوجود وهو
المنكوجة لانه صدر من غيرها هله لان السراج المحقق على عقل له فها نصه والطلاق من المضار لانه ابطال
ملك هو مصلحه فالحق فيه المحنون هو ليس حافل الكلام حتى لو طلق الصبي الحافل امره غيره بوقوفه
ما لا نصه ولا يلزم طلاق البالغ امراته الصبي لانه لا يحرم له حال فوعده ولا يلزم شراء الفضولي حيث سجد
عليه لان السجعة سجد ولا محو فكذا السري سجد ولا محو **قوله** وله الاجارة اذا كان المحقود عليه
اما اعلم انه انما يجوز السجعة الموقوف على الاجارة اذا عتد الحاقدان والمحقود عليه ومن قبح العقد بناء على
على لبر اجارة تصرف في العقد فصفى الى صامه وذات صام الحاقدين والمحقود عليه اما اشترط المحقود له
فلما مالى جده هذا **قوله** واذا احار المالك كان المملوك كالمالك مانه في يد الفضولي ان الاجارة
في براسها كالادنى في الابتداء **قوله** هذا اذا كان المملوك كالمملوك والذنان والفلس النافقة
والكسبي والوزن الموصوف في الذمة اي غير محسود **قوله** فان كان عرضا محسودا لست شرط لصحة الاجارة
فهام ذلك العرض انما هو اجارة يكون حاره بقدر احواله عقد حتى يكون العرض المملوك للفضولي عليه
مطل السجعة ان كان مسلما وصحته لكان من ذوات العيم لانه سري وجبه وسري الفضولي سوف على ايجان
الخبر لم يثبت عليه محسود ان المملوك كان عرضا كان الفضولي باحمال الحريم مسررا العرض

من وجه الشري لا سوف لان المن يلزم في نفسه في السري فيلزمه بالترامه كذا في السح لان صاحبه بالمدح وهو ملك
الخبر ونضر الخبر يلزم الحقد فلنا بالوقوف لانه لا يضر الحريمه فاذا اجاز المالك السح بالجرم كل خبر
نقد ملكه عوضا عما اشري وصار الفضولي مسقضا عن المالك باعده وان كان حيوانا لان استقراضه يصح
في ضم الشرا وان كان لا يصح فصد لانه ينتهض السري بعبث وشروطه والسري مسروق فاني ضمنه يكون
مشروعا وارجح عليه المالك بعمده واعتبار جانب الشري احق من السح لانه موافق الاصل بفاد بصرف العاقد عليه
واعبار جانب السح لتضي السري على غيره وهو خلاف الاصل لانه لو هلك المالك لا يفسد باجازه الوارث في الفضل لانه
لوقوف على اجاز المورث لنفسه فلا يفسد باجازه غيره **قوله** لانه سري وجبه والسري لا سوف لان ذلك كان
سح المعاضه سري وجبه لما ملكه الوكيل بالسح لما ان الوكيل بالسح لا يكون وكلا السري لانه ضد وهو ملك في ذلك لا يري
انه اذا وكله سح الجدي فباع الجدي بالجاره يصح خصوصا على قول في حقه رج على ما يحج موضع فالتا بالحقه
تعتبر اطلاق لفظ الوكاله في غير الهبه والوكاله بالسح بالاطلاق فاما في السح الذي بالجرم كسائر السح بالقليل
والكثير فلا جله على اطلاقه **قوله** والسري لا سوف اي يند على الشري وهذا الم نصف الى اخره ووجد الشري
الفساد ولم يسبب التوكيل من حر فاما اذا اكل الامر خلاف هذه الاشياء السله فالشري سوف وفسد على الموكل
فانه ذكر في سرح الطحاوي اذا اسري الرجل لرجل سائر امره كان ما اسري لنفسه اجاز الذي يشراه او لم يحرمه
وهذا لما ذكرنا ان السري اذا وجد بعد اعلى الحاقه فانه لا سوف اذا لم يجد الفساد على العاقد فانه سوف على اجاز
من اسري له كالمصبي المحجور والجدي المحجور اذا اسري بالخمرهما فانه سوف على اجاز وان اجاز وصرف
عمده من الله دون العاقد وهذا اذا اضاف الحقد الى نفسه واما اذا اضاف الى الذي يشراه له بحوان بقول البائع بيع غيرك
من غير كذا وقبل الاخر لرجل فلان فانه سوف الى اجاز ذلك لرجل واما اذا قال المشتري اسري من هذا العبد
منك بكذا لاجل فلان فقال البائع بعت منك هذا العبد بكذا لاجل فلان وقال المشتري اسري من
فقد الشري على نفسه ولا سوف هذا اذا لم يسبق التوكيل من فلان والامر ولو سبق فلان التوكيل والامر فاشرك
الوكيل فقد التوكيل والرضا والوكيل السري الى نفسه يصرف اليه العبد ان كان من اهل الشري لنفسه لسرف
عمده الى الموكل سرح هذا ان قوله السري لا سوف يحتاج في تبيينه احدها انه اذا وجد السري بعد اذ اذ لم يجد
فسوف والساني انه اذا لم يصف الحقد في طرف البائع والمشتري الى اخره واما اذا اضاف الى اخره فسوف والثالث
اذا لم يسبق التوكيل من اخر في حق المشتري اما اذا سبق فالسري يند على الموكل لا على المشتري في الفضل اي
فما اذا كان المراد او عرضا فلا يجوز باجازه غيره **قوله** وقال محمد رج لا يجوز لانه لا يعمق من ملك اعلم ان
حاصل الخلاف راجح الى ان اعناق السري من العاصب باطل عند محمد وفخر رج لان الاعناق مختص بملك كامل عند
الاعناق بالحدث ولم يوجد ان الموقوف لا يفسد المالك لا بالفساد ولا بالناد مع السوف وعند اجاز ان ملك بطريق
الاستناد فهو باس من وجه دون وجه فلا يصح اذ افضل الشري من العاصب ببيعهم اجاز العاصب ثم ادك

الضمان بفسد السح ولو اغتصب ادى الضمان لا يفسد الحق والمكاتب المادون كذا في السح لا الاعتناق وكذا اذا ملك
الخاصب المخصوص بفساد اداء الضمان لا يفسد اعناق المشتري من الخاصب فكذا هنا وعند لي حقه وليس بوجه
موقوف على السري على المشتري اذا ملك المشتري ما جاز المالك لحتد لان الملك بفسد موقوف بفساد موقوف
لا فاده الملك موقوف لاعناق موقوف الملك وفسد بفساده لانه من حقوقه والشئ اذا افسد بفساده فاذ اوقف
سوف بعد الاعناق حتى اذا اجاز العاصب الوارث بفسد الاعناق على المشتري كاهتا والوارث عند امره
مستقره بالذي فيه حقوقه وصار كاعناق المشتري من اراضه فانه سوف بفساده حتى اذا اجاز الموقوف السح بفسد
الاعناق على المشتري كاعناق المشتري من الوارث عند امره التركة المستقره بالذي فيه سوف بفساده حتى اذا افضى المدين بفسد
خلاف اعناق الخاصب بفسد لان الغصب لم يوضح لا فاده الملك لكونه عدوانا محضا وانما يثبت به ضرر عند
اداء الضمان كذا نحن في ملك احد لان فلم يكن الغصب في الحال سبب الملك فموقوف الملك وسوف الحق
حكما له بل هو عرض ليرصد سببا عند اداء الضمان والحق وحده وخطا لو كان في السح خارا البائع لانه
ليس مطلقا وخارا السري منع استفاذه في حق الحكم اصلا فكان الملك محدوما لوجود الحنا والمانع منه فلم يصادف
الاعناق محلا لملكه للمشتري بل هو هذا السح مطلق الاصل في الاسباب المطلقة بغير حق الحكم بل لا تراخي والبراه
انما يفسد هنا الضرر ودفع الضرر ولا ضرر في بوقف الملك والاعناق بوجوب القول باظهار السبب في حقه وبخفي
سوف الملك لانه موجود في حق الاحكام التي لا يضر المالك بها غير موجود في حق الاحكام التي يضر المالك بها
والمشتري من الخاصب اذا اعتنى بملك المخصوص بان اداء الضمان لا يفسد اعناقه عند القبض لانه يثبت بناء على
ملك الخاصب وملك الخاصب لا يفي لصحة الاعناق فكذا ما ثبت بناء عليه والاصح انه يند لان ملك المشتري
بفسادنا سبب مطلق وهو السري فاحتمل الحق عند اجازة خلافا لاعناق الخاصب لانه ملك الخاصب وهو سبب
ضروري لا يطلو لما عرفنا ان الملك فصا كملك المكاتب **قوله** وخلاف المشتري من الخاصب اذا باع الى المشتري
من الخاصب اذا باع ما حرم اجاز المولى السح الاول بجر السح الثاني لان الاجازة بسبب البائع وهو المشتري ليراول ملك
ما ت فاد الحري على ملك موقوف لغيره ابطله وهذا لان السري سبب مطلق لا فاده الملك فاذا اجاز المالك السح
الاول ملك المشتري با مطلقا لوجود السبب مطلقا فسلط الملك الموقوف المولى مواسا للمشتري ضرورة انه لا يجوز
اعتماع عند من فدر في محل واحد على الحال فان ملك الملك لبيات للسري ان ملك الموقوف حتى يملك المشتري موقفا
فاولي لا يكون انما لا يفسد السح اسهل الرجوع فلب السح او الرجوع اما يكون عند الحاضر لا عارضه لان الملك الموقوف لم يظفر
في حق المالك وانما يظهر في حق المتعاقدين لان السح بها واذا اجاز المالك سح الفضولي ملك البات بفسد الفضولي الملك الموقوف
ظاهرا حقه لان حق الفضولي اعاد بفساد من المتعاقدين من المالك في رجع السح الموقوف في ملكه فليس الغاصب اذ اعاقب
م ملكه عند اداء الضمان بفسد السح فود طرأ على الملك الموقوف ملكا في رجع هذا الاطلة فلت ملك الخاصب ليس
ساق لسوبه من وجه دون وجه لان سببه ضروري لا مطلق فلا يظهر في موضع لا ضرورة فيه فلا يظهر في ابطال بوقف السح

والسري موضوع لا فاده الملك وهو سبب مطلق فان يظهر ابطال الملك الموقوف لان فيه غررا اذ نفاذ هذا السج
 مطلق نفاذ الاول نفاذ الاول سبب مطلق فان يظهر ابطال الملك الموقوف لان فيه غررا اذ نفاذ هذا السج
 لا سبب مطلق فاده مافيه خطر فمسخ الجوارح خلاف سماعنا في لا يورثه الخرو ولها يجوز اعماق المسح قبل القبض به
 لا يجوز له في غررا لا نفاذ على احتمال اهلاك المسح قبل القبض فتبين انه باع مال الغير على انه روى عن حنفية رحمه الله
 انه سوفف المسح كما سوفف لا اعتناق **قوله** فان وطعت يد العبد ولم يحتد المشرى فاذا رثها او اخاها المولى المسح
 فادشه بمشربه لان الحارة سبب الملك له من رث المشرى فيظهر ان القطع كان على ملكه فكان لا يرث له وهذا جرح لها
 على محمد **قوله** والحذر لما يجرى للملك من وجهه يكفي استحقاق الارسل الى ربي للمكاتب اذا وطعت يده واخذ
 الارشى رد في البرق فالرسول له وكذا اذا قطعت يد المشرى في المشرى الخمار للبائع فاحرم البسح فادشه بمشربه
 خلاف الاعوان استقاره الى الملك ككل وجه ولا تصدق ما زاد على نصف الممن لان المسح ان لم يكن بمقبوض المشرى فلا يكون
 في ضمانه فتكون ربح ما لم يضم من ترك في قبضه وفيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما
 ثبت بطريق الاستناد وكان بائنا من وجهه دون وجه **قوله** فان لم يسه المشرى في ثمنه او فله ما اجاز
 المولى البسح لم يجز اتفاقا لان الجافة لم يصادف الحق له فوات محله وهو المحذور عليه اما اذا مان بطاهر كذالة اقل
 لانه لا يمكن اجاب لبدل المشرى بالقليل لاختيار بقايا لقاء البدل فلا ملك للمشرى عند العمل ملكا بعد البدل
 فحق الفوات الى بدل خلاف صحيح الصريح فاذا باع صحاحا م ملة يد البائع لا يفسخ العقد لسون الملك عند الفتح
 فان كان اجاب لبدل له حد المسح قائما لتمام بدله **قوله** ومن باع عده غيره بخبر امره اعلم ان من باع عده رجل فاد
 المشرى يسه على اقرار صاحب العبد انه لم يامر بسح او اقام بدله على اقرار البائع بذلك لا يعلل بفسخ سلطان دعواه
 بالساقض اذا اقامها على هذا الحد وهما عاقلان غيرا في منها ما يصح ونفاذه اذ الظاهر من حال العاقل البالغ
 المسلم ساقضه العقد الصحيح السابق اسرى على عوى عدم الامر على عدم الامر بعد الاقرار بالامر فكان ساقضا
 فلم يصح الدعوى في السنة فاسمح اذا تمنت على عوى صححه وهذا السكك كما ذكر في الزادات للمشرى في اصدق
 مدعيه والربان العبد للمشتري اذ هو المستحق بربح على اقرار البائع بان العبد للمشتري وهو ربح الرجوع باليمن يعلل
 بدله وورثوا ان العبد في سلم الجامع الصغير في المشرى في سلم الزادات في بدل المسح في سطر الرجوع بالثمن
 لئلا يكون العتس ساقض للمشرى اذا كان كذلك يصح دعوى الرجوع باليمن في سلم الزادات لوجود سطره وفي سلم
 الجامع الصغير لا يصح دعوى الرجوع باليمن لعدم سطره ومثل ما حصل في الجواب خلاف الموضوع موضوع الجامع
 الصغير فيما اذا ربح على اقرار البائع قبل المسح واقدامه على الشري يعني اقرار البائع قبل المسح انه المستحق فصار ساقضا
 والساقض لا يصح دعواه ولا يسمع بدله وموضوع الزادات فيما اذا ربح على اقرار البائع بعد المسح انه المستحق فلا
 يصح ساقضا فحصل بدله **قوله** ومن باع دار الرجل اذ خلعها المشرى في ثمنه لم يضم البائع عند له حقه ربح
 وانى يوسف لاجل اخر وكان يقول ولا يضم البائع وهو قول محمد ربحه ربحا مسلمه اذا باعها م اعترف بالخصم لكونه

ان العبد قال لا يبيح له امره صاحب العبد
 ولا يبيح له امره صاحب العبد
 ولا يبيح له امره صاحب العبد

بيام

المشرى كذا ذكره في الاسلام في الجامع الصغير وذكره شهاب الامم السرخسي ربح في المبسوط فان كان غاصب المدا
 باعها وسلمها لم يورث له ذلك للسبب لرب الدار منه واقراره في حق المشرى لعل ان المشرى صار مالكا بالسري حيث
 الظاهر فلا يعقل قول البائع بحد ذلك في ابطاله لم يضمن على الغاصب للمالك قول في حنفية وانى يوسف رحمه الله
 الاخر لانه مقرر على نفسه بالخصم فان السخ والتسلم غصب الخصم الموجب للضمان عند هذا المحقق في العتار وذكر
 محمد في كتاب الرجوع عن الشهادات انهم اذا شهدوا بدارا لمرسان فضى البائعهم رجوعا ضموا للمشهد وعلمه بعد
 ذلك قول محمد ربح لان سبطهم الغير على الدار بالسهادة كالتسليم الغاصب الغير على الدار بالسج والتسلم اليه
 ومن لم يهو قولهم والفرف من الفضل لهما ان الضمان الواجب بالسهادة ضمان للاف فان للاف الملك على المسحود علم
 فحصل سبها من ختمه لو اقام الدنه على الملك لنفسه لا يعقل بفسخه والعتار ضم اليه للاف هذا الملك لم يحصل
 بالسج والتسلم بل لكونه مالكا لمرسان ملكه بالنسبة الى ربحه لو اقام الدنه على انه ملكه فضى له بها فكذا لا يكون الغاصب
 ضامنا **باب** **السلم** لما ذكرنا انواع السجوع التي لا سطر في المجلس في حق الحوضين
 او احدهما يعني منها النوعان انه لا سطر في المجلس فحق الحوضين هو السلم والسلي سطر في فضل الحوضين
 حمعا وهو صرف تسريع في ساقضهم قدم العقد الذي سطر فيه فبصر حد الحوضين على العقد الذي سطر فيه فحق
 الحوضين لمان السري في ثمنه يكون للاف الى الاكر على العكس فان الواحد قبل الاسن والمفرد قبل المركب اعلم ان السلم
 احد عاقل اجل اختصاص هذا الاسم باختصاصه حكمه بدل الاسم عليه وهو يحمل احد البدلين في اجل واحد قبل السلم
 والسلي يعني سمي هذا الحد من محلا على وقته فان اثنان السج بعد وجود المحذور غلب في ملك الحاقا والسلم انما
 يكون فاده بالسج موجود في ملكه فلكون الحد محلا على وقته سمي سلما وسلفا وهي مشروعة بالكاتب السنة لاجل
 والعاسن باي حوازه لان السلم قد سح وهو محدود وسح موجود غير ملوك وملوك غير مقدور التسليم له يصح وسح
 المحدوم احق لمكانه كناه ماد كونا وصح لمعط السج بان يقول السري ثمنك كبر بصفه كذا كذا الى كذا الى ان يوفيه
 في مكان كذا وقال في ربح لا يصح لانه عقد خاص بلفظ خاص بخلاف التماس في لعل عنه ولنا ان كل احد منهما
 بملك مال مال السج اسم جنس واصب به كما يصاب زيدا باسم جنسه فالحاصل ان شرائط جواز السلم سبعة
 عسرة في راس المال احدها ان الخنسل نه دراهم او دما او غيره والساني بان النوع انه دراهم عظمه او غيره
 او دنانير محموده او مضربه وهذا اذا كان في البلد ليعود بمختلفه واما اذا كان في البلد واحد فذكر الخنسل كاف في الثالث
 سان الصفة انه خندا او ردي او وسط والواجب اعلام راس المال على ما يحق والخامس كون الدراهم والدينامير متفق
 من سروط الجواز عند سلم حنفية ايضا مع اعلام القدر والسادس تحمل راس المال في قبضه قبل الاقرار بالحقاق
 لما في ثمنه واما السطر الاحد عشر في السلم فيه احدها ان خنسل السلم خطه او سحره والساني بان نوعه خطه سبعة
 او خمسة او حمله او سهلته والثالث بان الصفة خطه حده او ردي او وسطه والرابع قدر السلم فيه
 انه كرا او قنر كمل بحر وفيه عند الناس الخامس ان لا يشمل المعدل من احد وصفي عليه الربوا كاسلام الخطه في الشير

نقد

وقال مالك فانه يجوز لانه مقدور التسليم معلوم المقدار بالوزن والصفة بالذكر ولكن لا يقول الجلود لا توزن غلده
ونكتها سائر عدد او في عدد به متفاوت فيها الضخمة والكبير فلا يجوز التسليم في الحاصل لهذا من غير التسليم
في الحيوان وقد بينا انه لا يجوز فكذلك في الحمار والاربعاء والركاب **قوله** ولا في الرطبة
حذر اجمع الحزبه لعدم الدرا والمهمله على الراي المحمده وماي القصد من الحديث في بعض النسخ كسراجهم ورائ
جمع جزوه وهي حزمه من الرطبه **قوله** ولا يجوز التسليم حتى يكون المسلم فيه موجودا الى اخره اعلم ان هذه
المسلمه على جوه ان كان المسلم فيه موجودا عند الحد منقطعاً عن اليد الماس عند حلول الاجل لا يصح
اساقا وان كان منقطعاً وقت الحد موجودا في اليد الماس عند المحل او كان موجودا عند الحد
وعند المحل منقطعاً فاما بينهما لا يصح عندنا خلافاً للساق فيكون موجودا من وقت الحد الى
وقت المحل يصح اساقا لانه لا يقدور على التسليم انما استمرط حال وجوب التسليم والمسلم فيه مقدور التسليم
عند وجوبه وهو زمان حلول الاجل فصحيح الحد كما لو كان موجودا من وقت الحد الى وقت المحل لنا قول صل
لا يسلفوا في المارحى بعد صلاحها والحديث دل على ان الوجود محبر من وقت الحد الى وقت المحل
لانه اسلم في غير المقدور التسليم فلا يصح وهذا لانه محذور حال الحد والمقدور لا يقدور على التسليم وانما
يصار مقدور التسليم بالوجود وهو موهوم وبالموهوم لا يثبت العده على التسليم نعم العده على التسليم
سقط حال وجوبه ولكنه كلف وقت الحد كحوزا يكون حال وجوبه لا محال لم يحرم التسليم في محل الاجل
قوله وان كان المسلم فيه موجودا من وقت الحد الى المحل فلم يخذ بعد المحل حتى انقطع عن يد الماس
حذر التسليم من نفسه واخذ راس المال ومن لم يقطع وجوده فاصح التسليم فيه وقال فرج سطل الحد
وسترد راس المال للرجوع للتسليم فصار كما لو هلك المسح في بيع العنق من التسليم ولنا التسليم بوجه وحذر
سلم المحذور عليه عارض على سرفته والى فحذر العاقبة فيه كما لو ابقى المسح في العنق فيه فارق هذا المسح
والمحذور عليه ثمة ما لا يصلح له ان يقطع ان يوحى في سماع فيه وان كان يد لوجر في السمور **قوله**
وعن ابي حنيفة رضي الله عنه لا يجوز بيع المسلم في السلم لا يحوز حال عده لانه لم يفسد فصار كالسلم في اللحم **قوله**
وقال اذا وصف من اللحم الى اخره حتى جاز التسليم في اللحم ان من جنسه ونوعه وسنه وصفه وموضعه وقدره
كسائه حتى يميز من اجنب مائه من لانه موزون عادة معلوم بمكان هذه الاشياء ولهذا يفتى بالمثل
في ضمان الحد وان يصح استقراضه واما الاستقراض لا يصح الا في المسكات وكان منضبطا فصحيح التسليم فيه
كافي لانه والسلم خلاف لحم الطيور لانه لا يقدور على وصف موضع منه ولا في حنيفة ان اللحم يفتى بعظم العظم
ونكر عند صخره فكأن المسلم فيه محمول وهذا التحليل يفتى صحة السلم اذا كان منزوع العظم ولان اللحم متفاوت
ساوت السمق الفزال اذا اختلف باختلاف حصول السند فما بعد سمننا في استنا حذمنا ولا في الصنف لهذه
جباله يفتى في النزاع وهذا التحليل يفتى صحة السلم فيه وان كان منزوع العظم وهو الاصح لجواز

ان يكون معلوماً بطريق عدم احدهما بل يدرك على الجواز والبعض من المسلم بممنوع فاللحم من ذوات القمم في وانه ينوع
الحامل والاستقراض في زمانه ممنوع ايضا وليس سلم فالمثل بعد من القمم لانه مالمه صورة ومحتوى القمم لا تملكه صورة
والموجب الاصل في الحد الحين فهما والمسلم او راي الحين فكان عدل بينهما ولان البعض محسوس من جانب العرض فافكت
اعتبار المهبوض ثانياً بالاول التسليم نفع على الموصوف في الذنب وبالموصوف عند العدة لا يحرف الموجود عند المحل
قوله ولا يجوز التسليم الا موطاً اعلم انه لا يصح التسليم الا باجل معلوم لما رواه ان جباله يفتى في النزاع
واول الاجل شهر الاصح عليه الفتوى لان حلف اليقضي حقه عاجلاً ففضاه قبل عام الشهرين واذا كان
مادون الشهرين حكم العاجل كان الشهرين وما فوقه في حكم الاجل قبل ليله امام كالاجل في سروط الحار ومثل الكرمين
نصف يوم لان المحل ما مضى في المجلس والموجب ما لم يفتى في المجلس منهنما الكرمين نصف يوم عادة
قوله وقال الساق حتى يجوز اي السلم حاله وموطاً لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس عند
الانسان ورخص في السلم مطلقاً فاستراط الما جمل فيه زيادة على النقص لانه نفع ما في الذنب فصح طالك
العنق لنا قوله صلى الله عليه وسلم من سلم منكم الحديث وقال صاحب الاسرار في فقه ظاهر محرم التسليم على
من اراد هذه الاوصاف لمن قال من دخل ادى فسد خل عاض البصر ومن كلمني فليكن بالصوت عند المطلق
في حديث الرخصة بهذا وفيه اسكال لانه لا يفتى في بخار ما جاز من التسليم في المذكور في الحديث التسليم صح
في المذكور والمحدود فكان الحديث سابقاً على ما ان السلم حاله ما رواه ما طفق في صحيحه وعكس لم يقال الا اصل عدم جواز
السلم لكونه بيع ما ليس عند الانسان وما ورد النص بجوازه الا موطاً فلا يصح الا موطاً وما رواه حكاية حال فلا عزم
وقد اردت به السلم الموجب اجماعاً فلم يرد غير كذا سحر ولا ان القدرة على التسليم المحذور عليه سوط حد الحد فانه
على القدرة وطول الاجل الذي به يمكن بحصله يكون شرطاً ضرورة وهذا لان التسليم عقد المنا ليس له لا يخرجه
عن البيع ما وفر الامان ما وكسرها لا يفسد انما يسرع رخصه دفعا لحاجتهم والرخصة ما استتبع بخروج
فام المحرم وهو العجز عن التسليم ولم يوجد المرخص فيقي على الاصل وهو عدم الجواز **قوله** ولا يجوز التسليم
مكسراً وجل يفتى الى اخره بناء على ان القدرة على التسليم وقت وجوبه سوط وذو الاصح في الاستقراض ما عساه
من المكسار والذراع الى وقت المحل وتاوه موهوم فربما يصح قبله فعضي في النزاع بخلاف العنق فانه يصح
لما مر **قوله** ولا في طحان قربة يفتى في حنيفة او ثمرة طحان بناء على ان القدرة على التسليم عند وجوبه سوط صحه
الحد والقدرة الا بوجود المسلم فيه ووجوده موهوم فربما يفتى فيه افة بجوه عن التسليم واحتمال الفساد
في هذا الحد لم يفتى بحقيقة الفساد الدار اسرار النسخ عليه السلام بقوله ارايت لو اذهب الله عمره لم يستحل احدكم
مال اخيه حتى يسلم على المسلم في عمر جابط يفتى **قوله** ولو كان من النسب الى قربة لسان الصنفه العجز
المكان كالحشماني بخاروا والنساق حتى يفرغانه يصح لان ذكره لسان الجوده **قوله** والاصل فيه ما رواه من
اسلم منكم فليسلم الحديث **قوله** والعده ما دنا وهذا لانه اذا لم يفتى في هذه الاشياء نفع المنازعة

المانحة في التسليم والتسليم من التسليم والمسلم المدة في التسليم فيه خلاف باختلاف الجنس والنوع والصفة والقدر
فما يحكي المسلم للجنس أو نوعا أو قدرا غير ما يطالب به التسليم وليس الرجوع إلى قول أحدهما ناقد من الآخر
لأن كل واحد محقق مطلق الاسم فلا بد من بيان هذه الأقسام لقطع المناقشة **قوله** ومعرفة مقدار رأس المال
وإن كان مسارا للمدة فما سئل الحق على مقداره كما يمكن الموزون المحدود وقال أبو يوسف ومحمد لا يستترط معرفة
العدد بعد الحسن إلا سارة حتى لو قال أخيه أسلمت لك هذه الدراهم في كبر ولم يدر وزن الدراهم أو قال أسلمت
لك هذا البر في كذا مناسرا لم يدر وزن ولم يدر قدر البر لا يصح عنده وعندها يصح واجمعوا أن رأس المال لو كان
نوبا أو حوايا يصير معلوما لا سارة فكان قوله فما سئل الحق على مقداره احتراز عما كان رأس المال نوبا أو حوايا
فإن الحق لا سأل على مقدار ذرعانه فإنه لو أسمر على أنه عشرة أذرع فلو وجد أكثر سلم له الزيادة ولو كان النقص
لا يحط شيء من الجن إذا كان الذرع في السوب بمنزلة الصفة فالمسلم فيه لا يفتقر على عدد ذرعان البور فلا يستترط
إعلامه في رأس المال كذا لو كان رأس المال حوايا أو عدد ما مضافا كالرؤس أو الأكارع والجلود يصير معلوما لا سارة
ولا يحتاج إلى إعلام قدره في صحة كونه رأس المال التسليم إجماعا ولا يوجب في المقصود وهو الإعلام لمحصل القدر
على التسليم وسقط النزاع وذا حصل ما ساره إلى الحيلانها لم يلج أسباب التحريف فلا يستترط إعلام القدر كما في
البر والجن فإنه لا يستترط إعلام ذرعان البور إذا كان رأس المال إجماعا والذرع في الحد ووعان للإعلام كالمدر في المقدور
ولا يوجب حصة أن جهالة قدر رأس المال لبعض إلى جهالة المسلم فيه لأن المسلم له سقوط رأس المال شيئا فشيئا فربما يجد بعضه زونا
لأن الدراهم لا تحل عنه فدره ولا يستبدل في مجلس الرد وقد يفتقر ما عده نسل الحق قد رماده فإذا لم يكن رأس المال
معلوما لم يدر في كم ينقص السلم وفي كم يفي إذا كان يدر رأس المال معلوما بوزن المرد وفي علمه في كم ينقص العقد وما
ينقص إلى جهالة المسلم فيه يجب الإحصاء عنه وإن كان موهوما وأنه ربما يفتقر الحق إلى من تسلم المسلم فيه فاحتاج
إلى رد رأس المال الظاهر أنه لا يكون تاما فلا يدرى كم يرد منفض إلى الفلزعة أو إلى الرنوا أو لا يقال هذا موهوما وهو الموهوم
أصح لأن الموهوم في هذا الحق كما لا يخفى لا يسرع مع المسافر فيكون سعي المحدث وسرط جواز البيع وجود البيع لا يرك
أنه عليه المكنف اعتبار الموهوم في محارط حسنة خلافا لو كان رأس المال نوبا لا الذرع صفة لا سأل الحق
على مقداره وإعلام الوصف بعد السارة ليس بشرط ولهذا لو أسمر نوبا على أنه عشرة فوجد أحد عشر سلم له الزيادة
ولو وجد عشرة سجد لا يحط عنه سعي الموهوم في التسليم فيه لا يسع على عدد الذرعان لم يسترط إعلامه لأن الأوصاف لا ياب لها شيء
جهالة قدر الذرعان لا يودي إلى جهالة المسلم فيه وهذا المسلم فيه مقابل المقدر وإن فسد إلى جهالة المسلم فيه فسند
الحق فالملت في هذا عسار سببه شبهة الشبهة أو أكثر وذلك لا وجود بعض رأس المال نوبا فبشبهه واحتمال
لأنه لا يثبت أن لا عذرنا وهو الظاهر بعد الوجود الرد محتال بعد الرد ترك الاستبداد في مجلس الرد محتال فالحق
ما يوجب شبهة دون البازل عندها ملت هذه شبهة واحدة لأن كلامنا مبني على وجوده زنا فكان سببه واحدة
معتبر **قوله** وسر فروع أي من فروع الاختلاف معرفة مقدار رأس المال **قوله** إذا أسلم في جنس أي

أسلم ماله درهم في كبر وكبره وسحر ولم يدر رأس المال كل واحد منهما لا يصح لأن إعلام قدر رأس المال موهوم ينقسم الماه على البتر
والسحر باعتبار القيمة وما يحرق بالحرق والطنف فلا يكون يدر رأس المال كل واحد منهما معلوما حتى لو كانا من جنس واحد يصح
لأن رأس المال ينقسم على ما على السواء **قوله** أو أسلم جنس من لم يدر مقدار أحدهما فإن أسلم دراهم ودنانير في كبر
وعدم وزن أحدهما ولم يعلم وزن الآخر لا يصح عنده لأن إعلام قدر رأس المال موهوم فاذا لم يعلم أحدهما بطل العقد
في حصة فسطح حصة الآخر بحاله حصة الآخر أو لا أعاد الصفة **قوله** ولها في السارة أي في استراط سان مكان
الإنشاء فماله حل وموئنه كالبر ونحوه فإن عندها السبب لكونه سوطا يصح وإن لم يسر طاه سحر مكان العقد للتسليم
لأن التسليم وجب الحق فحسب مكان العقد للتسليم كما في السج ولأنه إنزاحم مكان آخر سحر خمر وقكا والوقات
الامكان في الإقرار المطلقة على قول الكرخي وصار كالقرض الغصب ولا يوجب حصة أن يحسب مكان العقد أما بالنسبة
ولم يوجد واضر وق وجوب التسليم عليه في الحال كما في العرض الغصب لم يوجد إذا سلم لا يصح إلا موهوما فلا سحر مكان
الحق للإنشاء فاذا لم يسحر لم يحسب مكانا آخر سحر مكان الإنشاء فمجهول وجهاله بعضه في النزاع كجهالة الصفة
لأن وجه الإنشاء بخلاف الإمكان فما كان جهلا وموئنه كما يختلف باختلاف الصفة وعرضه لعل أن الاختلاف
في مكان الإنشاء يوجب الخلاف عنده كالاختلاف في الصفة وصل على عكس لأن حصر المكان فصد العقد عندهما لا يحتاج
إلى ذكر مكان اختلاف في موجب العقد صحا لكان كما لو اختلفا في اليمن ورأس المال عنده فصد السوط حتى احتاج إلى ذكره
فكان كالاختلاف في سوط الخمار والإجل **قوله** وعلى هذا الخلاف اليمن بأن باع عبدا حاضرا بمن موصوف في الزينة
إلى جل سطر سان مكان الأيفاء وعندهما سحر مكان العقد **قوله** والأجران استأجر دارا أو دابة
بماله حل وموئنه دنائ في الدنة عنده يستترط بيان مكان الإنشاء وعندهما سحر موضع الدار للابنية وموضع التسليم
الدابة لا موضع العقد **قوله** والسمه بأن اقتسما دارا أو شرط على صاحبه سالة حمل مونة لزيادة
عن سائر بناء في بصره فحده يستترط بيان مكان الإنشاء لصحة السمة في الصحيح وعندهما سحر مكان السمة
للإنشاء **قوله** وما لم يكن له حل وموئنه كالمسك الكافور لا يحتاج فيه إلى قسمه إلى سان مكان الإنشاء عندهم لأنه
لا يختلف صمته باختلاف المكان وذكر في الجامع ونوع الأصل أنه سحر مكان العقد للإنشاء وذكر في الإجازات أنه
لا سحر في بصره في أي موضع كان وهو الأصح لا يستواء الأماكن كلها ولا يجب في الحال سحر ضرورة واعتباره
ولو عسنا مكانا فحل لا سحر لأن السوط الذي لا يغير ولا يغير وحل سحر لأنه يفقد خطر الطريق عن رب التسليم **قوله**
ولا يصح التسليم على بعض رأس المال بل إقرارهما بالمدان وهو سطر نفا الحق على الصفة وسواء كان رأس المال
حالا سحر كالقود أو ماسح كالحروض إذا كان من القود يكون إقرارا عر ندرين لأنه صلى الله عليه وسلم
نهي عن الكا إلى الكا أي نفسه نفسه وأما إذا كان من الحروض فلا زال التسليم أخذا جلا لجل المسلم فيه أجل فوجب
أن يكون رأس المال عاجلا لكون حكمه على وفق ما يقضيه اسمه كما في الصفة والكفالة والحوالة ولأنه لا بد من تسليم
رأس المال إلى المسلم المده لسفر فيه فسقط على التسليم المسلم فيه وقال مالك كرج تركه رأس المال نوبا ولو من جازين

لانه بعد ما جلا عفاوه هنا قلنا لا يصح السلم اذا كان في سرط الخنازير او لا احد من الامم لا يمنح عام الفضة اذا قبض
انما تم اذا كان ضا على الملك خنازير السرط يمنح الملك لا يمنح انعقاد العقد في حق الختم يمنح عام الفضة والا فتراف
قبل عامه مبطل للعقد وكذا خنازير الرؤبة لانه لا تعداد فائدة الرد والمسلم فيه دن في الذم فاذا ارد المعبوض عاد فينا
كما كان ولا في اعلام الدين يذكر الصفه اذا لم يصور في المحامنه فعام ذكر الوصف على الاستعصاء في المسلم فيه مقام
الرؤبة في سح الحنك خلاف خنازير الصفه لانه يمنح عام الملك لا يمنح عام الفضة **قوله** ولو اسقط خنازير السرط
قبل الافتراق اذا كان راس المال تاما في السلم الذي عند اسقاط الخنازير وانفق حتى صار دنا عليه لم يصح العقد
ما سقط الخنازير لان اسداء العقد راس مال هو دون لا يصح فكذا امامه ما سقط الخنازير وقال زفر لا يصح انعقاد اسقاط
الخنازير وير في باب السج الفاسد **قوله** وجعله الشرط في قولهم اعلام قدر راس المال المكمل للموزون والحدود
والسج في اعلام المسلم فيه جنسا ونوعا وقدر او صفه والمكمل ما كان الا فناء فيما له جعل يكونه والقدرة على
التحصل **قوله** فان اسلم ما في درهمه في كرجنطه مائة منها دن على المسلم اليه وما بعد فالسلم في حصه الدين
باطل لغوات الفضة يجوز في حصه النقد لا سبج ساطع **قوله** ولا يسعج الفساد وهذا لانه اذا اطلق
العقد ولم يصف الماتير لادراهم بعينها ما قال اسلمت اليك ما في درهمه في كرجنطه مائة وجعل المائة اخرى فصاها
بدن كان له عليه صل عقد السلم فظا لانه الفساد طاري في السلم صح العقد اسداء الخلوه عن الشرايط المفسده اذ
مض راس المال سرط بقاء العقد على الصحة لا شرط انعقاده صحها اذا العقد لازم قبل مض راس المال مادام في
الجلس في هذا الوان عقد الماتير قبل الافتراق صح وانما يفسد بعض السلم بحده سبب طاري هو الافتراق لا عن بعض
حت لم سقد المائة وحاجها فصاها ما عليه والفساد الطاري لا يسعج عند الكل كما لو باع عبدين في هلك احدهما
قبل التسليم بخلافه لو جع من حر وعبدا لانه الفساد معازن يسعج في الكل اما اذا قعد ما قال اسلمت اليك
هذه المائة والمائة التي في عليك كرجنطه مائة لان العقود لا سبج في العقود دنا كانت وعنا حجة لو باع عبدا
بدن لم يصادق ان لا دن لم سطل السج فكان الفساد لاطلاق اسم المعاصه بالدين فاق العقد صحها خلا
ما لو باع عبدا بدن وها لهما ان لا دن لم سطل السج لانه سح بلا من لا نقال لو قال اسلمت اليك هذه المائة
والمائة التي في عليك فلان سطل العقد في الكل وان قد مائة لان شرط تسليم المهر على غير العاقد مفسد للعقد وهو
فساد مقدار للعقد فاجب فساد الكل لم يسرط تسليم المهر على غير العاقد وهذا ولو قال اسلمت اليك هذه الحقة
الدرهم الحقة العشرة الزمانية التي في عليك كرجنطه مائة في حصه الدنا فمضاه لجماع لعدم النقد
في المجلس اما في حصه الدراهم عند سح حقه للمجهاله ومضى سلم اعلام قدر راس المال **قوله** ولا يجوز الشرك
والنول في المسلم فيه قبل القبض لا ينصف في المسح قبل القبض لا يجوز والمسلم فيه سح وراس المال احدها
بالمسح لان فيه هوية الفضل المستحق بالعقد والشركه ان شارك احده **قوله** فان ساء لا السلم اي لو اسلم
رجل الى رجل عشرة دراهم في كرجنطه مائة السلم فاذا رد السلم ان سدرى براس المال ساء قبل الفضل لم يجر

استحسانا وعنده زفر والسافح سح بجور قنا ساء لانه لما بطل السلم بقي راس المال سافح منه فصح الاستبدال اليه
كسائر الدينون ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا ماخذ الا سلمك وراس مالك اي اسلمك حال قيام العقد وراس مالك حال
انفساخه اذ لا ملك خذ حال قيامه فتدحل حق رب المسلم احد المسلم فيه قبل الاقاله واحذر راس المال بعدها
م قبل الاقاله لا يصح الاستبدال الى المسلم فيه كذا يصرف فاضا غير حقه فكذا بعدها براس المال لان راس المال احد
سببها المسح فلم يجز ان يصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الاقاله في حق غير العاقد سح حديد ولا بد للمسح من المسح ولا
يكر جعل السلم فيه مسحا لسقوطه بالا قاله فيكون راس المال مسحا ولا يجوز البصر في المسح قبل القبض يقول
لا يمكن جعل المسلم فيه مسحا لانه دن بسقوطه والسلم يثبت الدين وحانب راس المال بحمله جعل راس المال مسحا
لانه دن يثبت سلمه فلهذا في حقه حكم اسداء السلم ويحرم الاستبدال براس المال ضروره ولا يلزم ان يحق حصه في
الجلس لان مض راس المال حب كل المسلم فيه لانه لما وجب لم يكون سنا وجب جبره بقبض ما ساء له ولما وجب جبره
وجب جعله اذ خرجنا عنه ولما لم يثبت حكم الاستبدال في طائفة السلم فيه لم يثبت فيما حله وهو جعل مض راس المال **قوله**
فاكاله ثم اكاله لنفسه جاز والاصل فيه ما في المسمى عليه الم عن سح الطعام حتى جرى فيه صاعان صاع البايح وصاع
المسرى في محل الحديث اجتماع الصدقة بشرط الكمل فذا حتم صاعا صاعا في سطر الكمل امر المسلم اليه
رب السلم ان ياخذ لك اكثر من البايح انصافا وحقه وصعقه جرت بين المسلم اليه وبين السلم فلا بد من الكمل غير
متر بصعقه من المسلم اليه وباحد ومتر بصعقه من المسلم اليه ورب السلم فان قلت سح المسلم اليه مع رب السلم
سابق على سري السلم اليه من باعده فلم يكن المسلم اليه ما باع بعد السري فلا بد من تحت التهي فليست السلم ولز كان
سابقا فبطل السلم فيه لاحق وللبيع في باب السلم حكم عقد جبره فكمها حداد لك العقد على المقبوض صححق السح
بعد السري وهذا لان العقد ساء وان سافح منه والمقبوض عن غير الدين حقيقه وان جعل المقبوض عن
ما ساء له العقد في حق حكم خاص فهو حرمه الاستبدال اذ لو جعل غيره لكانه استبدال المسلم فيه وهو حرام واما
فما وراه فهو غير حقيقه فصا راسا ما اسرى ما يله قبل الكمل سطل خلاف العرض لانه اعاره حتى ساعد بلفظ
فكان المقبوض عن حقه بقدره او لا يلزم عليك الشئ عنده نسبه فلم يحق الصنفان بشرط الكمل وجب كمل
واحد للمشرى بحق الوكالة **قوله** ولو كانت الخنطه مشراه اعلم ان حكم البيع في هذا خلاف السلم فان
لو اشترى من اخر خنطه معينه وامره ان يكملها في طر فاشترى في فعله المسرى غايب فهو مض لان لم يصر
لانه ساول ملك لا سراء ملك العائن السح ولما صحح در صا راس البايح وكلا عمه في امساك الطرف صا الطرف يد
المسرى حكما فصا راس الواقع فيه واقعا في يد المسرى حكما ولو امر المسرى البايح بالخط وطحن كان الدرهم للمشرى
وفي السلم للمسلم اليه لان به من الخط لم يصح في السلم لانه بلا في ملك المسلم اليه فصا راس الحال جبره كالحال بلبه وفي
الشرايع الامر لانه لا في ملك المشرى فان قلت فصل المشرى ينفخ لا يصح الامر ايضا في حق سرت القبض لان
البايح لا يصلح وكلا على المشرى في الفضل لو وكله بالفضل نصا لم يصح قلت امره بالخط لا بالقبض وانما يثبت القبض

حكما جارا ان سبب الشئ حكما وان كان لا يثبت قصد **قول** ولهذا كسفي بذكر الكسفي في السبب في الصحيح انه بابت
عنه في الكسفي السبب في حصول الوجوع في غير المسمى **قول** لانه اسعار غرابه بعينه المسمى في صراحتنا
طرف الطاع ولم يعضل بصح العارنه لانها بدعي فلا يتم بلا قبض فلا يصح الواقع فيه واقعا في يد المسمى **قول**
اما الحسن في صحة الامر فيه واما الدين فلا يثبت لانه طوطه عامه وعمله بصرفه ايضا كمن استقرض آخر كذا من طعام وامر
ان يزرع في ارضه صح وصار رب الارض ايضا لانه ملكه وكذا في حياضنا الى الصايخ وامر ان يزرع من عند
مضف دنا ودينا واما افراد صح وصار مقرضا وصار الامر ايضا لانه ملكه وان قلت اليس الصلح اذا
صنع السور لا يصح المستاجر وهو رب الثوب ايضا باعتبار هذه الاصل فلم صار قاضيا هنا باعتبارها ذلك المحقود
عليه بم الفعل وهو الصلح لا الحسن وهو الصلح والفعل الجواز الفاعل لانه عرض لا يسلل الى فعل محله فلم
يتصل المحقود عليه بالسور فلم يصح فيه ايضا **قول** واما الحنف في لانه خلطه بملكه قبل التسليم الى المسمى
فصار مستهلكا فسد السج فان قلت الخلط حصل ما في المسمى في معنى لا يفسد بلس جاز ان يكون مراده
البداهه بالحنف فلم قلت بان الخلط حصل ما في المسمى في معنى ان شاء المسمى ساركة في الخلط وان شاء
بعض السج لان الخلط ليس استهلاكا **قول** ولو ساء لا يجد هلاك الجارية جاز لان صحته اذ قاله تحت تمام العقد لانها
فسخ العقد وفسخه بدونه ان يكون تمام المحقود عليه وهو المسلم فيه لانه وان كان دنا فهو في حكم الحقيق لانه مبيع حتى
لم يجز الاستبدال به قبل مضيه فصحت اضافته الى قوله المده بدمون لانه ابداء ونفى البعيل عليه بدمون لانه
اذ المقاسم سهل من ابتداء واذا انفسخ العقد المسلم فيه يفسخ في الامه وان مات تبعا صحب علم ردها وما هو عاجز
عن ردها الموت صحب عليه رد قيمتها **قول** لان رب المسلم مبيعته لا يكر الصلح اذا الظاهر المسلم فيه مع ردا
اقتبه يروى على اس المال وكلام المصحح هو سكر ما سفعه مرد ودفني قول صاحب المعارض **قول** وعكسه
بان ادعى رب المسلم سوط الردى انكر المسلم السوط اصلا القول لرب المسلم عند لي حقه لانه يدعي كان القول له
وان انكر خصمه اذا الظاهر ساهله لان الحد الفاسد محصيه والظاهر عن حال المسلم الفاسد عن المحصيه وعندها
القول للمسلم الذي يثبت **قول** لان المسلم المده مبيعتا انكاره حلاله وهو الاجل حتى يكر كلام المسلم المده خرج
مخرج التجنب لانه سكر ما سفعه وما حقه وهو الاجل لانه لم يفرقه المسلم المده فحزن الفساد عرفه فكل اطلاقا فان قلت
المسلم المده لم يثبت لانه يدعي الفساد وفيه يعود راس المال المده فقلت الفساد احدث الاجل محتمل فيه اذا الشايخ
يجوز حاله فلا يصح البيع في راس المال بخلاف ما اذا انكر الوصف لان الفساد يمتد حتى اذا جعل القول لرب المسلم
رجح في بيان مقدار الاجل ايضا **قول** وفي عكسه بان ادعى المسلم المده الاجل انكره رب المسلم فالقول للمسلم المده عند
لي حقه رج وعندها رب المسلم لانه سكر حقا عليه وهو الاجل كان القول له وان انكر الصلح كره المال اذا قال للمضارب
لانه يصفى الرج وزيادة عسق والمضارب يقول شرط لي نصف الرج مطلقا فالقول لرب المال ان كان فيه فساد الحد
لانه سكر اسحقا والرج ولم يزل يفاقها على عند المسلم اتفاقا على شرطه لان شرط الشئ بيع له وسور السج سوت الاصل نصرا

فصار استعقبت على الصلح فانكار الاجل حده انكاره اقرب فلا يصح ان لو اخلف في السهاده وانما على النكاح
فان القول قول من يدعي انه كان سهود غلا فسله المضارب لانه السبب لانه اذا صحى كاشفكم واذا
فسدت صارت اجازة فلم يبق على عقد واحد فان طاهر حاله المعادى عن الفساد فلا يدل على كتمان عقد آخر
فان كان كذلك لم يحتج بدعواه في قضي محم ودعوى استحقاق الرج على رب المال وهو سكر فكان القول له اما المسلم
فحتد لازم محم على يد رب الصلح والفساد فكان القول لم يدعي الصحة والحاصل ان من خرج كلامه بعناكم
الملا وكان القول لصاحبه عندهم وان خرج خصومه بان سكر ما مضى وانما على عقد واحد فان ذلك المنق **قول**
ويجوز في السلم في السلب اذا سئل طول العلم ان السلم يصح في السلب كلها اذا شرط ضربا معلوما وطول وعرض بذر اذ
معلوم وصفه معلوم **قول** رعد يعال رعد هذا الثوب حده براد غلطه وثخا تته وهذا لان مقدار المال
مصر معلوم ما ذكر هذه الاشياء والنفاوت بعدها غير محتبر لانه لا يفضى الى المنازعة التسليم والتسليم
ولا يستلزم الوزن الا اذا السلم في الحرير فانه لا بد من بيان ربه ايضا لان قيمته الحرير يختلف باختلاف الوزن وما لا يضبط
صفته ولا تعرف قدره لا يصح السلم فيه لانه بدون الوصف يجهل مضى الجماله الى المنازعة المانعة من التسليم
والتسليم وذلك لكونه **قول** كل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره بناء على ان المسلم فيه دين وهو يعرف
بالوصف فاذا امكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه كوز في يمين كره ونحوه اعلم انه جاز السلم في كل ما هو من
ذوات الامثال كالقطر والكنان والارسم والحاسن والبرقي وانه والحديد والبرصا والصفر والشمس والحما
والوسمه والرياحين الما بسره وصل لا باس السلم في الخروع اذا من النوع والطول الغلط وكذا الساج والخشب
والقصبي الخزل من زواته وكل ما كان موزونا مثلي لا باس السلم في التبر ككلا وكله الحرارة وصل انه مكمل وقيل
موزون قلت المحتبر هو التعارف فيه ولا يجوز السلم في زوات النعم ولا يجوز في الدرهم والدينار لانها ايمان
لا يضمن المسلم فيه مسخ فلا بد من كونه مبيعا واذا لم يكن سكر ما يكون اطلاقا عند ان رج وعندها الممسك يكون سكا
يمن موجب حصول المقصود العاودين بقدر الامكان وقد قصد المبادله بالدرهم الموجه والاعتبار في الحقود
للمحاني في قول ابى انا صح لان المحقود عليه المسلم فيه وانما يصح العقد في محل اوصا العقد فيه واذا غير ممكن
ولا وجه لتصح في محل آخر لانها لم لو حاص العقد فيه **قول** وان اسصنح شيا من ذلك خيرا جلا صح استحسانا
للاجماع صورته ان يقول الخفاف اخر لي خفا من ذلك يوافون حلي وريه رجله بكذا او يقول للصانع اصنع لي خفا
من فضك ومن وزنه وصفته بكذا والعاسر لم لا يصح لانه لا يمكن كونه اجازة لانه استحقاقا على احد ملك
الاجماد الادب ملك الصانع والسعال لانه مع ما ليس عنده والاسلما فقد شرطه وجه الاستحسان ما روى انه صلح
اسصنح خاتا ومنبر او لان المسلمين يعاملون من لادن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا لا يكره منزل
منزله الاجماع وهو كدخل الحمام باحر فانه جاز استحسانا لتعامل الناس ان الى الجاس حوازه لان مقدار المك
وما يصب ح الماء مجهول وكذا لو قال لسقا اعطني سربه ماء فليس اوجبه باحر فانه يجوز لتعامل الناس ان لم يكن قدر

ما شرب من طهره معلوما والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المشرك حسنا فهو عند الله حسن
وقد رآه الاستصناع حسنا فكان حسنا فكان الحائز السعيد في بقوله الاستصناع مواعده وانا ساعدنا الناطق
اذا جاء به مفروغا عنه ولهذا ثبت الخمار لكل احد منها **قوله** والصحيح انه يجوز سعاله لانه محذور سماه
شراء وذكرفه القياس في استحسانه وفصل بين ما فيه حائل من الاكل فيه والمواعيد فيه محرز قاسا واستحسانا
في الكل والمحدوم اعبر بوجود احكام الحاجه كطهارة المستحاضة وعكسه الماء المستحق بالحطش وبه جمعت الحاجه هنا
ادكل احد له محدوم توافق حله او خافا توافق اصابه وسح المعدوم قد يجوز بالحاجه اصله سح المنافع قال
ابو سعد البردعي في المعقود عليه العمل ان المستصناع اسفعا من الصنيع وهو العمل بتسميه العقدية دليل
على انه معقود عليه والاصل في العمل الاصح ان المعقود عليه العمل المستصنع فيه ولهذا وجاء به مفروغا عنه
لا من صنعه او من صنعه قبل العقد واحد جاز وانما سئل موت جرهما لانه سها بالاجارة ابتداء حيث طلب العمل
واذا عمل الصانع فعمل ان يراه المستصنع باعده من غيره صحيح لان العقد لم يحترق فيه فليس خسارة واذا حضر وراه
المستصنع فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه لانه اشترى ما لم يره وهذا يدل على ان المعقود عليه العمل لا يخار
الرؤية انما ثبت في سح الحيز في خيار للصانع بل يحرم على العمل لانه لم يره **قوله** وغرنا حسنة رضى ان له
الخيار ايضا لانه لا يقدر على تسليم المعقود عليه الا بضرر فانه يحتاج الى شراء الا بضرر والآتي العمل افساد بعضه بالجهل
ما بعد ولا يقال انه وان كان حراما لكنه رضى به لا ما يقول من الخار ان اقدم عليه ساعلى عدم العمل بخيار المستصنع
فاذا علم به لا يكون راضيا به غايه ما في الباب ان هذا اعيان الجاهل في الاسلام لكن هذا اعيان الجاهل في دفع الرضا
لا دفع الحكم فصارا فلما في رضا الكبر والصغرة والصحيح ان المستصنع الخمار واخبار للصانع **قوله**
لانه لو ضرب الاجل فما فيه حاصل يصدر ساعلى عند حقيقته خلا فالحاصل في المسح لما كان دينا امكن يصح سلا
واسصناعا لكنهما رجحا الاستصناع اعمال للفظ في حقيقته وحمل للتاحيل على التجديف المدة خلاف التاكيد
فيه لانه لا يمكن يصح الاستصناعا يحمل على السلم ضرورة وانما يصح رجح السلم لان حوازه بالكتاب السنة
المستفيضه واجماع الامم وجواز الاستصناع بالتعامل فيه شبهه لان عند دفعه والسافعي لا يجوز بالحديث الغريب
مسائل مسورة قوله وقال السافعي لا يجوز سح الكلب صلا لانه يبيع صليح عن سح الكلب قال صلح
ان من السح به البغي من الكلب ولان سور يحنس بحرم سح كالتحريم وعكسه الشفاء وهذا في نخاسة السوراية
ان نخاسة الحنث لانه دليل هو انه وجواز سح لعل عرته وما منافيان فلا يمتنعان ولنا ما روي ابن عباس رضى
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن سح الكلب لانه يبيع صلا لانه يبيع صليح عن سح الكلب قال صلح
فصحي في كلب يارحمن رها فدل سح طائر والافه مضمون لانه مال مقوم الله الله لا لا صطاد فصيح سح كالبازي
وهذا لانه غير باطون لمصالحنا ويجرى فيه السح فكان ماله واجل الاستفاد به سح عا حاسه واصطاد فكان مقوما
خلاف الامم الموديه لانه لا يستفاد به ومرويه بحول على سلا الاسلام بحسن كل عليه الله ما روى عن الكلاب قال تعالى

عالم الفوا عن صاحبها فلا تركوا الا لانه سقط ما سب بجلطها وحاسه عنه ممنوعه اذ كل الاستفاد بجلده
كما روى سلم في حرم الاكل ون السح **قوله** لا سال هذا الحكم داخل في قوله اكل الحرام وكلاهما محذوران في ذلك
اصل صحيح منه المسائل في حوز ايراد النظار **قوله** ومن قال اخبره مع عبدك من ردا الف درهم على ان يرضى
ما جرح اليمن سوى الف فباع فلا لعل على زيد والماس على الضامن ان كان لم يرض من اليمن جازا السح ماله ولا شئ
على الضامن وهذا سواء على ان الزيادة في اليمن والممن من العاوين يصح عندنا ولا يحنى اصل العقد وكان العقد وراديا
على الاصل والزيادة لما عرفت في موضع وعلم ان اصل اليمن لم يشرع بغير مال سائله ولهذا لم يصح اجبانه على الاجنبى
لانه لا يستفيد بزيادة ماله فاما حصول اليمن فيسحق عنه حقه في الزيادة من الاجنبى كما يصح من المسمى واليمن
ساوى السح بدون الزيادة اذ لا يسلم لهما شئ لكن من سألها المتقابله تشميه وصورة حتى يحسب وجوب اليمن
بواسطه المتقابله فاذا قال جرح اليمن جعل ماله معاملة السح صورة فوجده سح يصح واذا لم يرض من اليمن لم يرض
المقابل صورته ومعنى فلم يوجده سح فلا يصح وبقي التزام المال سدا السح عنه من غيره وهو رضى وبما حرام ولا
مطهر الحاشى السعده والمأخذ حتى اذا الباع الى المشتري لا يحسن المسح الاجل المانه ويراج على الف لا فام عليه
وماخذ السعده بالالف لانه انما اخبره بحسب على المشتري وهو الف لو فخر الزادة امر المشتري فظهر فيها ماله لان يحسن
لا يستفيد الزيادة وماخذ السعده ماله ويراج على الف وما به طول الضامن فقط بالزيادة ورجح ان ادى الى المشتري
مولى من الزيادة قبل المشتري صار وكما من حقيقته في حتى الزيادة وحقوق العقد رجح الى الوكيل الى الموكل واذا ادى
رجح به على المشتري كالوكيل السري اذا ائتمر مع ماله نفسه وان سألها او رد بحسب رجح الزيادة وان زاد بعد
السح بامر بلزم المستعمر من وانه لانه سألها الوكيل الى الاضافه كالوكيل بالنكاح وان اضاف الى نفسه وضم
طوبى الضمان ورجح على الامر كالوكيل بالنكاح وان زاد بلا امر طوبى لوضمان اضاف الى نفسه وان لم يرضى لم يرض
بوقوف على اجارته **قوله** فانكاح جازنا ساعلى انها صارت مملوكة بنفس المشتري الملك مطلق للتصرف في كل الناس
جواز سحها الا انه امسح للخرز والنكاح لا سطل به ولهذا لا يصح سح الابوي وهو زوج الابنة وهو بعض المشتري
لانه اسد سلا على المحل ودخل الزوج ذلك بسلا المشتري فصار بمنزلة هذا المشتري بنفسه **قوله** ومن سألها
طوبى بعض الناس لم يصرفه ايضا سفلس النكاح لان النكاح كسح حتى لو اسدى امره وحده اذ ان وج
له ردها فخير بالحبس الحقيقي وجه الاستحسان لاربطي فعل حتى القبض فحمل عليه والا كذلك النكاح لانه يرضى
حكيم قوله في اليمن لعل الحقيقى اسد سلا على المحل به يصرفه ايضا بعض الناس لانه يصرفه قاضا وليس فيه عيب الاسلام
على المحل بحاجته لانه الف من وجه **قوله** ومن سألها عبد اخاف فام الباع السنة عند الباع ان هذا الجدة كان له باعه
من فلان وغاب لم يرضى سدا لمر وطالب الباع ان سح بدنه فان غاب المشتري غسه معروفة لم يسح الجدة في ذن
الباع لانه سوسل الحق بدون السح بالذهاب الى مكان المشتري فلا حاجة الى سح وفيه ابطال حق المشتري لمرغاب
غسه لم يرد ان وهو باع الباع في ذن الباع واعطى النكاح اقام الباع منه على ما ادعى لان الملك المشتري

فان السح الاول سفسخ ضروري واما الثاني واما الثالث اذا احداث الدين بعد الصرف فانما يشرى ح نارا بحسبة درهم
ثم باع السحري من ارباحه لونا بحسبة درهم فان لم يصادم لم ينج المقاصد لانه لو كان الدين موجودا لم ينج منها
اخر لم يصادم لانه في رواه لانه صرف دين سيجب رواه يصح وهو الاصح لان النقص ينقص من الصرف الاول
واسما وصرف اخر وكان صرافا من سبق جوده **قول** ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غش على الخلف من الدراهم هي
المقطعة التي في القطعة منها قراط او طسوج او جبه عن ابي يوسف راج في رسالته وسهدها ما في البضاج لكن
ان يقرضه على لمر د عليه صحاحا **قول** اعتبارا للخالق بما وعليه ان العبد للخالق السبع والمحلون منه لا الهالك
لما **قول** مساجنا راج لم يفتوا بانه لم ينج مشاخر راج النفاصل في العدا في العطار في مئسوسه الى غفر بون
عطا والكندي امر خراسان امام الرسد وهو خال الرشيد لانه اغرا لامل مال وارواحنا في ما رانا مفضي باحه الى
فج باب الربو ام اعلم ان المساء وكفا لب الفضد في الساع والاسقف في الصرف كمال الخش و لوباع خال
الخش او يفسد في قوسه وان لم يحسن لانه من لا اصطلاح **قول** واذا اسمرى بها الى الدراهم المستوشة
سلحه فكسدت و برك الناس لمحايله بها بطل السح عند لي حسنه راج وقال ابو يوسف راج عليه صمد غالب
الخش يوم السح وقال محمد راج صمد اخر ما لحامل الناس به لهما ان الحق صمد وانما عذر التسليم بالكساد وذا
لا موجب للفساد لانه صمد غار حنه فالبه للزوال ساعده فساعد بالرواج فصار لو اشرك في الربط في لقطع
اوانه واذا بقي الحق عند صمد ونحوه تسلمه في حقه صمد لكن انا يوسف راج اعتبر يوم السح لانه المصنفون
بالسح كالمختوب فانه يحضر في حقه يوم الخصب لانه مصنفون به واعتبر محمد راج يوم الانقطاع لان
موجب رد ما انحدبه الحق والامقال منه الى القيمة بالانقطاع فحضر في حقه يوم الانقطاع ولا في حقه راج
ان صمد الممنه للمخشوس من جار صمد لاصطلاح فاذا بطل الكساد لم يمتد في السح بل امتد الى اخر ما في
في المتن **قول** وهو نظير الذي يمتد في الدراهم المستوشة **قول** لانه بطل صمد الممنه بحدودها
كالمضاد الملبوس بوس هي من مد بطل صمد الممنه بالكساد صح رد ممتد بها **قول** قول محمد انظر
اي في حق المستقرض ان صمد يوم الاستقراض اكثر يوم الانقطاع اقل وقول لي يوسف اسرنا على ان
صمد يوم الفض مخلومه ويوم الكساد لا يحرف في المخرج **قول** وحل سمرى سنا نصف درهم فلوس ودراتي
فلوس وبقايا فلوس ودرهم فلوس ودرهم فلوس راج وعلى السمرى من الفلوس ما ساع نصف درهم ونحوه
وقال ضرر راج لانه في الكل لان الحد حاق بالفلوس لا بالدين ونحوه فلا يدرك من معلومه الحدود بالفلوس
سعد بالحد لا بالدين في الدرهم لم يوجد فكان المنح محمول ولنا ان المراد به ما ساع بالفلوس ودراتي ودرهم
وهو معلوم عند الناس في الكلام فما كان مدر الدرهم عبارة عن قدر من الفلوس فصاح الحق وقال محمد راج فما
دون الدرهم لا في الدرهم لان الجواز في العليل العاده ولكن العباس يا ولاء في الكسر والاصح الجواز في الكل
للحرف **قول** وعلى ما س قول لي حسنه راج بطل الكل لان الفساد قوي في السح في الكل كما هو مذهبهم وعندهم

صالح السح في الفلوس بطل فيما يبيع لان بيع نصف درهم بالفلوس صحيح وسح النصف نصف الاحصه فاسد **قول** ولو كرر
لفظ الاعطاء وان قال اعطني نصف فلوسا واعطيه نصفه نصفا الاحصه كان جوابه كجوابها في الاصح ليقرب النصفه
سكرا لفظ الاعطاء وفساد احدا السحر لا يلزم فساد الآخر **كفا** **الكفالة**
لما فرغ من احكام الايمان وهو ما ينبغي في الدين يسرع في ما ن حوازمه الدين الى الدين ودم الاول لكثرة وقوعه
قول الكفالة لخد الفهم ومنه قوله تعالى وكفلهما ذكرنا اي فيهما الى نفسه وقوله صلح انا وكافل اليتيم الى نفسه وسماه
ضم ضمته الى ضمته في المطالبة دون الدين وبلغ الدين وهو قول السافعي يصير الدين الواحد وليس له الكفيل مطالب
بالبناء والمطالبة بالناء والدين لادن محال اذا المطالبة فرع الدين لا تصور الفرع بدون الاصل ولهذا ذهب له في حقه
الدين من غير من علمه الدين لا يصح وكذا الاستدراك به شنا يصح والسري الدين من غير من علمه الدين لا يصح فطهر
الدين بوجوب على الكفيل الاول صحيح لان الدين يبقى في دمة الاصل كما كان خلافا لما لقوله مالك لان الاصل بمرأى
الدين بالكفالة كما في الحواله فلا تصور وجوبه في دمة الكفيل لان جعل الدين الواحد من قلب الحسنة فلا يصار
اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة لان المطالبة بغير فصل عن المطالبة به كالكفيل بالسري يكون مطالبا بالمرء على **الابن**
الموكل حتى لو ابر الموكل عن المخرج وهذا لان الناء بالكفالة معية التسوق لمحلنا ما هو الفرع في حق اصل اصلا في
باب الكفالة كما جعلنا الدال الذي هو فرع من فروع الملك اصلا في عهد الرهن هذا اصلا في الواتق قوله الفرع لاسد
الفصل عن الاصل فلما في الوجوب كذلك فاما استحقاقا فبعبيل الفضل على مال البناء لا يصل الفصل عن العهدة جودا
ولكن بعبيل الفصل استحقاقا واما هبه الكفيل واسمى منه او الكفيل ادى الدين من مال نفسه جعلنا الدين
عليه لضرورة وتصحح التصرف في كذا لو ادى الدين بنفسه لانه لا يدرك من ينفذ الملك في الدين كالأداة الاصيل نفسه
ولا يمكن ايجاد الملك له ما ادى في الدين الواجب في ذمة الاصيل لانه لو ادى الى ملكه الدين من غير من علمه الدين لمحلنا
في حكمه سارع هذه الاحكام للضرورة واصله لا ضرورة وكذا في الايضاح **قول** وكما في الاجاب القبول بشرط
جوازها كون المكفول به مقدور التسليم ان الكفيل حتى لا يصح الكفالة بالحدود والقصاص لغوات سريها او غير
الجانبي لا يوجبها الحان في اهلها اهل السرع فان كان حراما فلا يصح من الجيد والصبي حكما وجوب المطالبة
على الكفيل **قول** فالكفالة بالفسر حانه هذا بيان الكفالة بالنفس لان ذلك يكون قبل سول المال عاده ومساكنه بان
الناس اظهر **قول** والمصنوع بها مال ضمن الشيء او اجعله محك كشيء يكون ثقله عليه والمرامها ضمن الشيء
يكون عهده عليه يكون بعد احكامها **قول** احضار المكفول به اراد المكفول به المال المكفول عنه المدون **قول**
وقال السافعي لا يجوز اي الكفالة بالنفس لان الكفيل غير قادر على تسليم المكفول به لانه رقبيا عليه لا سداد له بل
ما حده ويدفعه بخلاف الكفالة بالمال لقدرة على تسليم مال نفسه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الزعم غارم من غير فضيل
بي الكفالة بالنفس انما مال مضمضي سر عهدها وصل يخن الزعم غارم ان الكفيل ضامن لما الزعم من مال او تسليم نفسه
على محني انه مطالب به وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم جوزوا الكفالة بالنفس لانه قادر على تسليمه بمان موضحه

للتطالب لان الكفيل يكون من محاربه طاهرا والجلد عنه وبما الطالب على جبهه لا يقدرا ان يسع عنه ولا يستحانه
ما عوان العاضى على الرطاهرا ناكفيل يفسح بقدر على تسليمه وسفاده في التسليم وقد يمكن بحسب معنى الكفاله
ومو الضم في المطالبه فوجب له يصح فالحاجه الماسه الى حيا وحقوق الناس لهذا حازت الكفاله حتى لو اخذ من حل
كفلا مفسد سم اخذ منه كفيلا اخر فاما كفلا لان حكمها استحقاق الطلبه وما يحتمل المعداد فالزام الاول
لا يمنع الزام الثاني المقصود منها التوقيف على كفيل اخر مباداة في التوقيف فصحى البائنه ايضا **قول** وسعد
اذا قال كفله عنه وما يحرم غير البدن حقيقه كنفسه وجسده او عرقا كروحه ووجهه وراسه كما هو في الشك والاول **قول**
وجوز منه كنفسه ولله ان النفس الواحد في حق الكفاله لا يسجد لان المسحق بها احضارها واحضار بعض النفس
لا يحقق فصار ذكر بعض لا يسجد كذكر كله بخلاف قوله بكفله سمه او برجله فانه لا يصح لانه لا يحبر باخر البدن
قول لانه تصريح بموجد كالسج سجد لفظ الملك **قول** او قال على اى تا ملتم تسلمه لان على
للزام **قول** والى معنى على هنا قال صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلو ربه ومن ترك كالا او عالا قال اى على
الكل المقصود وهو عيال يعلى على صاحبه والمقيت الفرد وسر وانه الى هجره رضى الله عنه فالينا والمعاني
من تركه لولا كافي لا قال فامره مفوض اليه فصح احواله من بيت المال **قول** للتقديره على المحاكمه فيه اذ
المعسر يسلم على وجه يمكن مراجعته مجلس حكم وود وجده وعندها لا يبرأ لانه انما يبرأ بالتسليم الذي التزمه وهو
البر التسليم في مصر كفله فيه وجاز ان يكون سهوده فيه او ذلك الثاني يعرفه فلا يبرأ بالتسليم في مصر اخر
فلنا ولعل سهوده فاما سلمه او ما بالقاضى يعرفه حادسه فتعارض لموهومات ونفى التسليم سالما عن
المعارض فبرأ او هذا اذ لم يستطع التسليم في مصر كفله فيه وان شرط فلا يبرأ عندها وعلى قوله رضا اختلف
المشاخ فيه **قول** لانه لا يدر على المحاكمه وهذا لان المقصود من التسليم احضار مجلس الحكم ليس عليه حقيقه وذكر
البياني فما اذا كان محبوبا فهو بمنزله تسلم الظفر في الهواء والسمك في الماء **قول** ومن كفيل يفسد آخر لم يسل
اذا دفعت الملك فابركى فدفعه الله فهو بري لان موجب التسليم البراءة فثبتت بصل عليها او لا اذا تصرف
نفسه بلا مصصر عليه كالمسحور او الحاصب اذ المستعارة او المخصوص ببراءة عن ضمان الرد ولا استطر قبول
التطالب بالتسليم لان الكفيل يبرأ بنفسه بقاء ما التزم فلا سوفخ لك على قبول صاحب الحق كالمدين اذ اوضح
الدين يبرأ الطالب فانه لا سطر قبوله **قول** فان كفيل بنفسه على انه ان لم يوافق به الى وقت كذا فهو ضامن
لما عليه وهو الف لم يحضره اى المكفول بنفسه لونه ضمان المال لانه علق الكفاله بالمال اذ لم يوافق به الى وقت كذا فهو ضامن
المكفول به وهذا الحلق صحيح لحامل الناس له وان كان الناس بابه وبالحامل برك القياس في البيع كما
لو اسبرى بخلافه ان يحزوه الناجاه مع ان ماله اصبح من الكفاله فلا يبرأ منها وما بها او سح اول **قول**
فاذا وجد السطر لونه المال يعني ان لم يوافق بنفسه لونه ضمان المال لانه علق الكفاله بالنفس ولو سافى من الكفاله
فكلا اصر منها للتوقيف حتى لو كفيل بها معا يصح وقال السافى لا يصح الكفاله لان ما الكفاله بالنفس فلما مرر اما الكفاله

بالمال فلا ماسب وجوب المال على سبب المال بالاحطار لا يصح كالسج يعبر ما قاله اصحابنا ان الكفاله بالمال
نسبه المذرا سدا ما عبا والقرام المال من غير ريبا بل شئ وسببه السج انتهاء لان الكفيل يرجع على الاصيل بما
ادى عنه فكان مبادله المال بالمال فلهذا لا يصح حلقها بمطل الشريط كهبوب الروح وبجي المطر عملا نسبه السج ويصح
سطر متعارف كخدمه الموافاه في وقت كذا عملا نسبه المذر **قول** ومن كفيل يفسد جلى قال لرجل اوافق به غذا
فعلسه المال الذي للطالب عليه فبان المكفول عنه قبل مضى الغل بمضى اخذ ضمن الكفيل مال لان سطر لزوم المال
عدم الموافاه وود وجد فان قلت سطر وجوب المال عدم موافاه مسقطه وهذا لا يكون اذ يكون المكفول عنه لان الكفاله
بالنفس سطر موافاه فصحى لان لونه المال قلت سطر عدم الموافاه مطلقا فلا يصح المصدق موافاه مسقطه
ولان الموت غير موضوع لمفسح الكفاله وانما انفسحت الضرورة العجز عن احضار النفس عن احضار المال
والناس للضرورة وسعد رتقها فلا يطهر انفساخ الكفاله بالنفس حتى الكفاله بالمال بخلاف الا برأ لانه موضوع
للمفسح **قول** ومن ادعى على اخر ماله دينار ودينار يصفها اول من حال له رجل دعه فاما كفيل بنفسه فان
لم اوافق به غوا عنه بنفسه فحق الماله فله يوافق به غذا فعليه ماله دينار وعنده لى حقه ولى يوسف ربه وقال محمد راج
ان ادعاهها ولم يبرأ حتى كفله له ماله دينار م ادعى حذو لك لا يصح دعواه لانه على ما مطلقا كحط حش لم يسل الت
لك على فله ان فكان هذا رسوة التزمها الكفيل له عند عدم الموافاه وهذا الطريق يوجب لى لا يصح الكفاله ولرب كان
المال مسنا عند الدعوى لهما ان هذه كفاله امكن يصحها فصح ما اذا اس المال عند الدعوى فلان المال ذكره عرفا
صفره الجاعل المدعى عليه لان العادة جرت ان بينهم الكفيل ذكره وما ساوله الدعوى اما اذ لم يكن مسنا
فلان الناس يحملون المال المدعى به في غير مجلس القضاء في المساعاف لا يفسون الا عند العاضى فالحاصل المحصور وصوبا
لكانه لم يوافق وقت الحاجة فصحت الدعوى على احتمال السان حرمة فاذا امن ان يضره فانه الى ابتداء الدعوى فظهر به
صحة الكفاله بالنفس فصح الكفاله بالمال لانها ساء عليها **قول** ولا يجوز الكفاله بالنفس الحدود الى اخو الى اخو
على اعطاء الكفيل عنده وعندهما محرم على اعطاء الكفيل في حد القدر القصاص شأه على ان الكفاله سرعة للتسليم
وتسليم النفس اوجب على الاصيل هنا فصحت الكفاله له كما في دعوى المال بخلاف الحدود والحاصه لا بها فصح حتى انه تعالى
والكفاله سرعة وسقط لما كمل انقضاء حيا والله تعالى عني عن ذلك اما القصاص فالمغلف فيه حتى العاد وحد القدر
مشمعل علمهما وان كان العالب حتى الله تعالى ولاى حقه ربه قوله صلح لا كفاله في حد مطلقا ولا ان الكفاله للاسقاط
ومسنى الحدود والقصاص على الدرر فالحبر على اعطاء الكفيل عنها بعضى الفساد الوضع بخلاف سوا الحق ولا يسلط
بالسبهات محل الاسقاط كما في المعزرفانه حق الجباد والاستقط بالشبهه **قول** ولا يحبس فيها اى الجبس الحدود
والقصاص حتى شهد ساهدان مستقوران او ساهد عدل حره العاضى بالحداله لان الجبس لى همه الفساد هت
لا للاحتياط وسهاده المستورين يصلح للحكم يصلح لاسات التهمه وخبر الواحد حقه في الديانات مسهاده
العدل التهمه وان لم يسلصل الحق والجبس لى همه الفساد مسروع فانه على الله عليه وسلم جبس جبال التهمه بخلاف دعوى

الحال لان المجلس يوع عقوبة وفي دعوى الحدود والقصاص عقوبة اولى من المجلس فاستفاد ان اصابتهما به يحاط بالمجلس
وفي دعوى المال اصبحت العقوبات للمجلس اذ اصبحت عقوبة لا تعاقب به وغنيما في المجلس الحدود والقصاص واسان
في دعوى المجلس لا يكفل في وانه عكسه لخصول الاستدلال واحدهما **قول** والرهق الكفالة جازان في الخراج
لان دعوى اصبحت مجلس به ولازم لاجله ومنع وجوب الزكوة ومطالبة استد المطالبة فاسببه الدون بخلاف الزكوة حيث
لا يصح الضمان بها وان كان واجبا مطالبا به خصوصا اذا كانت في الاموال الطاهرة لان الواجب عليه فعل وهو عبادة
والمال محل الاداء والعبادة ولهذا لا يستوي مرتبة من عليه بدوثة الا بوصفة بخلاف ما يراد بالدون وهذا لان الدين
وجوبه على مال لا على شيء آخر والمخرج محققا للمقابل لا على الذب عن جرم الدين المحاماة على نصه الاسلام
فكان دينا كاجرة فكذلك المخرج اما الواجب الزكوة فملكه مال من غير ان يكون له شيء آخر **قول** فاخذ به
كفلا آخر فيما كفلا لان حكمها استحقاق المطالبة وهي تحت التحد فالتزام الاول لا يمنع التزام الثاني المقصود
منها التوفيق احد كنفيل آخر زاده في التوفيق فصحت الهامية اذ هما لا يمتنعان **قول** لان مبنى الكفالة على التوسع
لان دعوى ابداء له محالة وعلى الكفالة بالدرك وهو ان يقول للمشتري انما صار من للممنون ان استحق المسح اجماعا للحقوق
في الدرك وقد رما بالمحققة ضد الدرك محمول وكفي بالاجماع حجة بما اذا كفل شحته بان قال يكفل لك ما اصابك من هذه الشجرة
التي يتحكم فلان وهي خطأ يصح بلفظ النفس او لم يسلخ ومعداها الزم هذه الكفالة محمول لانه لا يدرك قدر ما يقع
من ابر السجدة وصل سرى الى النفس والاسرى الدين الصحيح ان لا يسقط الا بالاداء والابراء وفيه احترام
عن بدل الكفالة اذ لا يصح الكفالة بدوثة فخره المكاتب مع الماس في لانه عبدا يباع بعينه ودمه والمولى
لا يسد وجب على عبده دنا الا انه ل حاجته الى التوسيع الذي كان باساق حقه في حق الكفالة به **قول**
والكفول له بالحداد ان ساء طالب الدين على الاصل لساء طالب كنفله الاصيل بالاصالة والكفيل الكفالة اذ
الكفالة ضم الزم الى الزم في المطالبة فاستدعي حتى المطالبة منهما الا اذا سوط بواو الاصيل محمد كونه
محواله كما ان المحالة بشرط ان لا يبرأها الاصيل كفالته اذ العدم في الحقوق للمعاني **قول** بخلاف
المالك اذا اخذت قهرا من احد الخاصين فانه ليس له ان يرضى من اخر لانه اذا رضى من واحد بالرضا او بالقضاء فقد ملك
المختص به فلا يملك جوعه وملكه من الاخر والمطالبة بالكفالة لا يقتضي من المملك الم يوجد حقيقة الاستفاء
حتى اذا استوفاه من احدهما صار المضمون هو الدين ملكا له فلا يكون له مطالبة الاخر وفي الخصم اذا اخذ
بضمين احدهما بلا رضا وقضاه بضمين الاخر ايضا **قول** ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما
يا تحت فلانا فخلي ما اذ اب لك عليه فخلي ما عصىك فخلي بخلاف ما لو عصىك طر ساء والاصالة قوله تعالى ولمن كان
به خير خير وانما به زعيم قال لانه يدل على رجاءه المكفول به لا يمنع صحة الكفالة او حمل جرحه محمول على ان
تعلق الكفالة بالسوط جاز حيث علق الكفالة بشرط المجيء بالصواع وسرجه من قبلنا لمنا اذا قضاه تعال
او رسوله بلا انكار فان لم يكفل لم يرض منا عن الخير وهذا العالم كان ضامنا عن نفسه لانه كان مستاجرا اذا المستاجر

ضامن لاجرة سموا كان اصيلا او وكلا واذا كان ضامنا للاجرة حكم العقد بسمو وان يكون كفلا عن غيره فكان بمنه
فوله انا زعم انا ضامن لاجرة حكمهم لاجاره لا حكم الكفالة فلت الزعم الكفيل لما امر وان كان على الكفالة بالان
المنادي للغير ان الملك يقول لكم لمن جاء به حل جابر وانا كفيل بذلك فكيف كفالته عن الملك لا عن نفسه لان المنادي كان
رسولا من جهة الملك الرسول لا استجرا يصح له ان يكون كفلا بالاجرة عن المرسل فان قلت فظهر انفسا خذ لان الكفالة
لا يصح لمجهول اجماعا والمكفول له مجهول هنا قلت هذا امر ان جواز الكفالة مع جهالة المكفول له وجوازها مضافه
الى سبب جوب المال فاستدخا الاول لا يدل على استدخا الثاني والجماع مستند على صحة الكفالة بالدرك هي مضافا الى
سبب لوجوبه استحقاق **قول** فاما لا يصح التعليق بمجرد السوط كقوله رهق الرجح او جاء المطر لم يدخل
زيد الدار فالكفيل تصح كفالته ويجب ان لا يلا وكذا اذا جعل احدا من هبوط الرجح او مجي المطر اجلا للمكفالة بان قال
كفلت الى الرجح طر السماء او الرجح سطر فلما الساس من ليجال المعروف من الجار ويصح الكفالة لان ما جاز تعليقته
بالسوط لا سطره السروط الفاسدة كالطلاق العتاق لانه في الحال يملك طالبه بلا عوض لو كان يملك ما
من غير عوض كالعقبة بالسوط لا يفسد منها اولى **قول** لا طلاق ما رونا وهو قوله صلح الزعم غارم ولا نه
بصرفه حتى يفسد بالزمام المطالبة وفية تقوية الطالب اعانها المطلوب لا ضرر عليه بواسطة الرجوع لانه سطره لزم
بالكفالة وامر بهاد لسل ضاه به **قول** اما اذا ادى خلافة رجح ما ضم لا ادى حتى لو كفل عرجل يدانهم جواد
واعطى الطالب زو فارجع بمنزل ما ضم اي الحاد على الاصيل لان الكفيل اداء الدين ملكا في ذمته فلو لم يزل الطالب
قول كما اذا ملكه بالهبة بناء على ان هبه الدين بضمير عليه الدين يصح اذا سلطه عليه وهو سلطه عليه في الجملة
او بجعل في ذمته الدين منه بمضى الهبة له فصره بعبه الدين لم يملكه الدين هو يمكن له ان يملك الدين بالهبة
الدين عليه فليس في ذلك مضى بضمير فاما على ان الدين بضمير عند الضرورة ولا يصح بالهبة الا جعل الدين عليه فجعل
الدين عليه للضرورة **قول** او بالاداء ان مات الطالب فوريه منه الكفيل **قول** وكما اذا ملك المحتال عليه في المحالة
عاد كونا عن ماد كونا من الساس في ذمته بان حال على انسان لم يكن على المحال عليه دين فادى المحال عليه ذمته او عرضا
عن الدراهم او وهبه له المحتال له الدين او صدق عليه او ورثه فانه يرجع في ذمته كونه على المحال له الدين لانه ملك ما في
ذمته بهذه الاسباب يرجع على المحال ما قبله منه **قول** بخلاف الامور اداء الدين حيث يرجع ما ادى لانه لم يملكه
شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا يرجع ما ادى **قول** بخلاف ما لو كان صلح الكفيل الطالب عن اداء الدين فانه
حيث يرجع بمسماة لانه استقاط لبعض الحق ليس بمبادله اذ لو جعل مبادله لكان دينا واذا كان استقاطا فلا يرجع
عليه بقدر الساقط ولا نه لو ابراء الطالب الكفيل عن الكفيل على المطلوب شيء فكذا اذا ابراء عن البعض اعتبارا
للحفظ بالكل لا كنفيل غير من لا يرجع بشيء خلافا لما كان لان ما يرجع فيما ادى فلا يملك الرجوع **قول** وليس للكفيل
ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل الاداء عنه بناء على ان الطالب يستلزم سبق الكفيل لا يملكه في الدين لا بعد الاداء **قول**
فان لو لم يملك المكفول له لزم الكفيل للكفيل لان الزم المكفول عنه حتى يخلص المكفول عنه الكفيل لان بواو الاصيل

لم

لوجب براءة الكفيل وهذا لان الدين على امر اصل عندنا وعلى الكفيل المطالبة به وعلى احد الدين فكان من ضرور سقوط
الدين بسقوط المطالبة اذ المطالبة بالدين لا بد من حال **قوله** وسواء الدين على الاصل بدون المطالبة جانزا المطالبة
فرع الدين بسقوط الفرج لا توجب سقوط الاصل لان الدين جعل للبيع اصلا والاصل تبع **قوله** خلافا اذ اكفل المال
الحال موجلا الى سهر فانه ساجل عن الاصيل هذا لان الباجل متى وار الكفالة صار دخلا في نفس المال لان حال وجود الكفالة
لاحق بعمل الاجل سوى الدين وكان الاجل دخلا في الدين فباجل الدين اذ اصاب الدين موجلا بغير اجل فحقها ضرور
وجنا خلافا لان ما خسر الكفيل جردا كفلا حال ما خسر للمطالبة عن الكفيل اذ المدين بالكفالة المطالبة وكان ما خسر للمدين
فلا يثبت ما خسر في حق الدين لانه لم يذكر في معرض الباع ولا في معرض الباجل **قوله** ولو قال للكفيل
ضمير ما لا يدريست الى من المال فهو امر من الطالب بعض المال من الكفيل حتى يرجع الكفيل على الاصيل اذ اكفل ما هو لانه
استند البراءة الى الكفيل عماها الى نفسه بقوله الى والمرأة التي ابتداهن الكفيل واسماها الى الطالب يكون لانه
فكان هذا منه اقرارا بالقبض **قوله** وان قال ابراهيم الى قال الطالب للكفيل ابراهيم فمما ابراهيم اقرارا منه بالقبض
من الكفيل حتى لا يكون للكفيل يرجع الى المال على الاصيل لان الطالب استند البراءة الى نفسه على الخصم من البراءة التي خسر
بما الطالب يكون بالاستقاط فلا يكون هذا اقرارا بالقبض ولا يرجع واذا الطالب جرحه من الاصيل لان ابراهيم الكفيل لا يوجب
اقرارا الاصيل **قوله** ولو ثبت اي لم يعل في خبره ابراهيم عند محمد رجح لانه يحتمل براءة الكفيل لان ابراهيم الكفيل لا يوجب
فرجح ويحتمل براءة ابراهيم فلا يرجع بالسكوت عند من يوجب هذا اقرارا بالقبض لانه استند البراءة الى الكفيل على الخصم من البراءة
التي جرح الكفيل على الخصم بكونه لانه فانه اذا حلى من الطالب من المال حصل البراءة وان لم يوجد من الطالب صنع وهذا
كلما اذا غاب الطالب فان كان حاضرا يرجع اليه انكره فمضى الى المال او لم يعضر لصدور الاحتمال منه **قوله** ولا يجوز بعلق
البراءة من الكفالة بالسبب لانه البراءة محضة التملك كافي سائر البراءات وهذا على قول من يقول ببراءة الكفيل ظاهر
وكذا على قول من لان فيها بملك المطالبة وعلى كالدن لانه وسيلة اليه والمملكة لا يقبل المعلق بالسبب وقيل يصح لان
الاسم على الكفيل المطالبة دون الدين الصحيح فكان سماعا محضا كالطلاق الحاقا لهذا لا يرد ابراهيم الكفيل بالرد
ومقتضى ابراهيم الاصيل بوجه **قوله** وكل حق لا يمكن استئناف من الكفيل لا يصح الكفالة به كالحل ولا كان خد القدر في القصار
لان الكفالة انما يصح بمضمون محرم اسما في ايقانه ولا يجري اسما به في العقوبات لان العرض من غير اقرار الحاجز
وهذا لا يحق اذا اقيم على غير الجاني في هذا الا كفلا مفلسا لم يملكه نفسه عليه الحد وهو سميانه **قوله** وان كفلا
عالباح بالمسح لم يصح صوت كفالة المسح ان يقول كفلت عنك المسح قصد لانه غير مضمون بخبره وهو الكفيل **قوله**
والكفالة بالاعسان المضمونة وان كانت صحيحة عندنا اعلم ان الاعسان المضمونة بوعان مضمونة بحسنها اذ ا
تسلكت في يد العاقل لم تكن خيرا وان لم تكن عيبا وان كانت خيرا وان كانت عيبا فان القيم تحت مضمونها كالمسح سحافا سدا
والمعوض على سبب الشريك المحضوب خلافا للساق في ان عنده لا يصح الكفالة بالاعسان المضمونة بناء على شرط
صحة الكفالة براءة الكفيل على انفاء من عنده وذا تصور في الدين لا في الحاضر بل العار ولنا ان الكفالة فتم الدية الى

قال

الدين في الزام ما كان مضمونا على الاصيل رد العنصر مضمونا على الاصيل فصيح الزام من الكفيل **قوله** لا يحل
مضمونا اخره حتى لا يصح الكفالة به مضمون بخبره كالمسح مضمون بالدين والتمسك الا يصح ما كان
امانة كالود واحد والمستعار ومال المضاربة والسركم والمستاجر وعند من يوجب جرح العاقل بدلا من الشريك
مضمون بصحة الكفالة به عندها **قوله** لانه غير مضمون بخبره وهذا لانه لو صدق المسح قبل القبض بدالباح
لا يجب على الباح شيء وانما يسقط حقه في اليمن اذا كان المسح مضمونا على الباح يسقط حقه في اليمن لنفسه
لا يمكن بحق معنى الكفالة اذ هي ضم الدية الى الدية في المطالبة ولا يصح في الفهم من المحتمل في ما ثبت في حق
الاصيل بسقوط حقه في اليمن لا يمكن اسائه في حق الكفيل ما يمكن اسائه على الكفيل كونه مضمونا عليه بالقيمة
لا يمكن اسائه على الاصيل للاجاء محمد اسفا وجواز الكفالة لاسفا لانه وهو الفهم بخلاف الكفالة بتسليم المسح
يعني لو كفل بتسليم المسح قبل القبض وتسليم الرهن مجرد القبض الرهن وتسليم المستاجر الى المستاجر بكونه
التسليم مستحق الباح او المدة من اذ افضل او الدين وكذا التسليم مستحق المورث اذا كان كذلك اذ جرحه المطالبة
صحيح في الضم **قوله** لانه عاجز عنه وهذا لان المستحق تسليم الدية وهو عاجز عنه لانه ما ملك الخبر **قوله** ولا كانت
خبر عنها جاز الكفالة بناء على ان المستحق هو المحل يمكنه الحل على ابيه الكفيل **قوله** ولا يصح الكفالة اي بالنفس
او بالمال لا يصح الاصول الطالب بجلس العقد عند ابي حنيفة ومحمد رجح خلافا لابي يوسف اختلفوا على قوله فصل عنه يجوز
يوصف البور ورجح لورضي به الطالب بغيره والاطلاق فصل جانزا عنه بوصف المفاد ورضا الطالب ليس شرط عنه
وهو الاصح لانه بغير الزام من الكفيل لا الزام فيه على الغير فمضمون بالمضلم وحده كالاقرار ولهذا لا يصح جرح الجاهل
ومن جعل خلافا في البور وجعله فرعاً للقبض على التكاح اذ ابروح امره وليس فيها فابل سوف عنه على اجازتها
فما وراوا المجلس كانه جعل قوله كفلت لفلان من فلان كذا اعتمادا ما لا كنه بصره للغير وسوف على ضاهه وعنده لا سوف
لانه سطر العقد فلا سوف على ما وراوا المجلس وهذا لانه عقد ملك على محلي المطالبة في كل مملوكة له وملكها بحد الكفالة
والمملك يقوم بالسطر من كان كلام الواحد سطر العقد وسطر العقد لا سوف على ما وراوا المجلس **قوله** لا في
مسئلة واحدة ومما ان يقول المريض لورسه او لبعضهم كفلوا عني ما على من الدين لحرمانه في مضمونه مع غيبة
الحرمان فانه جانزا استحسانا وان كان القاسم على قول ابي حنيفة ومحمد رجح ان لا يجوز ان الطالب غير حاضر فلا يتم الفهم
الا لقبوله ولا ان يصح لو قال هذا الوارثه او لغيرهم لم يصح اذ اخبروا فكذا المريض لانه انما يصح بطريق الوصية
منه لورسه ما لم يصحوا دونه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين في الجماله لا ينجح حتى الوصية ولهذا قالوا انما
يصح اذا كان له مال لان المريض في هذا الخطاب لورسه فام مقام الطالب لما حاد اليه بغيره لانه مضار الدين
من تركه وفقد نفع كما لو حضر الطالب بنفسه **قوله** وانما يصح بهذا اللفظ ولا سطر القبول جواب عن شك
مقدري هو ان المريض لا جعل له اعمام الطالب وجب له سطر قبوله بعد قوله كفلت كما سطر قبول الطالب فقال
انما لا سطر القبول المريض بعد قول الوارث كفلت ان كان فاما مقام الطالب لان عنده في حال المريض انما هو محقق الكفالة

او عاقبة عليه او عاقبة له ثم عاقب المطور فيمنع الطالب على الكفيل على المكفول عنه الفدية ثم لم يصل منه على
الكفيل حتى يحضر المكفول عنه فمضى عليه ان يسطر وجوب المال على الكفيل الفضا لما لم يصل هذا الشرط لم يوجد وهذا
لانه كفيل بدين موصوف وهو ما قضى به على الغائب ما في لفظ الفضا فظاهر كذا في لفظ الدون للزوم لانه براد بهما الوجوب
جهه الفضا في غيرهم ولهذا لو افترق الكفيل في طرفه لانه ما قراره لا يثبت الوصف في المكفول ما في بعضيهم وهذا الجار
وان كانت للماضي مقدار بدت بها الاستقبال عرفا كما يقال طال الله تعالى المدعى لم يضر حتى دعواه ان العاقبة قضى به بعد
الكفالة وليس ضرر وان كونه لا يفي على الاصل لم يضر في علمه ولزومه بعد الكفالة فمستند هذه الدعوى حتى لو قال
الطالب في وقت المطور بعد الكفالة الى فلان العاقبة في اول السنة عليه ان يسطر فيهم وقضى به بعد كنفاله بذلك
حتى الدعوى حتى لو انكر الكفيل فاقام الطالب السنة عليه بذكر قضى العاقبة على الكفيل العاقبة لا لانه لا يصف
حتى لو افترقه والكفالة بامر ونهي امره سواء الا انه لا يرجع اذا كانت غير امره **قوله** وقال في الرجوع الكفيل
على المكفول عنه بما ادى له من ربحه ان لم يكن كفلا عنه ما من الا ان المدعى في طرفة السنة الكاذبه
وليس لطلوم ان يظلم غير وعندها يرجع الكفيل عليه بما ادى له من الشئ كذا في هذا الدعوى حتى قضى عليه السنة وبطل
زعمه وانكاره وهذا كذا في غير سافا سمح عليه بالسنة كان له الرجوع بالمدعى الباع وان زعم صحيح السح وعدم
ولانه الرجوع لانه صار كذا في غير **قوله** ومن باع دارا الى دارا فاكل رجل المشركي عن الباع ما ادر كنه
من ترك فكنا له بالدر يسلم المسح حتى لو ادعى الكفيل على المشركي ليراد ملكه لا يسمح دعواه لان الكفالة ادا طرقت
في السح يوفى حوازي السح على قبول الكفيل في المجلس اذا قبل في المجلس حتى انهم السح كال كنفال في هذه الدعوى ساعب
في بعض ما اوجه ومن سح في بعض ما اوجه ضل سحبه في الحيرة الدنيا وان لم يكن سطره في السح فالطلور هذه
الكفالة امام السح واحكامه بان لا يرغبت المسري في هذه الدار خوفا من الاستحقاق الى هذه الكفالة فيكون امره انكسار
هذه الكفالة ان الباع ما ادر لسح جابر فاسر هذه الدار والاعفان فحقله في كنفاله مشركي فانما ضامن له فصار
الكفيل مقرا بملك الباع فلا يصح دعواه لنفسه بعد ذلك **قوله** ولو شهد ولم يكفل علمه ان لو كسب سهاد به على
صكر السري وختم في الصكر ثم ادعى السهاد بعد ذلك ليراد له يصح دعواه ولا يكون كتابه السهاد دة على الصكر
وضمته يسلمها وافرار ان المسح ملك الباع لانه انما في من الامر من قبل ان لا تشهد لوجود السح والادل جوده على
صحة ويناديه لا محالة اذا السح كما يوجد في المال بوجه غير و له ليرفع ال ما كسب سهاد في لاحفظ الحادثة او انما كسب
ان هذا العقد صرحا حي اده او بغيره احد والسهاد لا يكون سطره في السح ايضا خلافا لما روي في لوسه
بالسح عند القاضي وقضى سهاد به اوله بعض حتى ادعى جوده لا يسمح دعواه لان السهاد بالسح على انسان اقرار
صحة السح بانفاق الروايات في العاقد بعد صرحه الصكر والحوا من قصده دعوى ملك لنفسه بعد ذلك
ما فضا والساحض منع صحة الدعوى اما كتابه السهاد في الصكر لا يتعلق بما حكم من الاحكام بل هي محرم اجار
بالسح ولو اجبر ان فلانا بغير هذا الجدم ادعاه بجهه لنفسه صح دعواه قال ساعنا الجواب المذكور في

في كتابه السهادة محمول على ما اذا اكتسب سهاد فلان السح والسهاد او كسب جرمي السح محسب على وكسب قراب السح والسري
عبدى ما اذا اكتسب السهادة ما يوصف السح ويناديه ما كان في صكر السح ما في فلان كذا وهو ملكه وسعادا ما فلان وهو
كسب سهاد لانه فلان يصح دعواه بعد ذلك متى كان في صكر السح ما في فلان كذا او اقرانه ما في ملكه والسهاد كسب سهاد لانه
يصح دعواه فلولهم وختم اساره الى عرق ما منهم فان الرجل اذا كسب سهاد به في صكر السح اختم في آخره حتى يكون في كنفاله
للكفالة ولم ينفذ في كنفاله **فصل في الضمان** قوله ومن باع رجل بغيره او باع رجل بغيره او باع رجل
لرجل بغيره ما من ثم ضم اليه من المشتري للامر او باع المضارب مال المضارب به ثم ضم اليه من المشتري للامر او باع رجل بغيره او باع رجل
للكفيل المضارب لهذا السط لموت الموكل حتى لو مات الموكل كان له بعض السح وكذا لو ناله الموكل عن فضل السح حال حوته
لا يعمل به فلو صح الضمان لصار ضامنا لنفسه لانه لا يجوز بحال ان يبيع السح العنايم من جهة الامام اذا خسر السح
عن المشتري حتى يصح ضمانه بخلاف الموكل انما كان اذا ضم اليه للمرة عن الزوج لان كل واحد منهما سحر ومعه
حتى لو ناله الامام عن رجل بغيره والرسول ما بالسح اذا باع وضم اليه من المشتري للامر حتى يسلح الضمان
ولا ينها امساخ السح فاسرط الضمان علمها باطل الحكم السح كالمودع او المستعير بغير مودع او المستعير
قوله وكذا لو كان غائبا من رجل بغيره واحد وضم اليه ما لصاحبه حصته من السح بطل الضمان لان الصفة
اذا كانت بحده فالتحريم لهما مشتركة بينهما فلو صح ضمان واحد لهما لصاحبه بصفة سعادنا لفسد سعادنا
وهذا لانه ما من جز لود به او مودع مشترك بينهما فكان الضمان مساويا لجز امسركا ضرر وقيل في نصيب سكر خاصة
يودي الى قسمه الدين قبل السح ليراد ان القسم عبارة عن الاقرار والحارة وهو يصير حوازي كل واحد منهما
معد راي جرم على حدة ودان صور في العن اذ الفعل الحسبي سدي محلا حسياد ون لود لانه سري و لانه قبل القبض
فعل الفعل لا يحتمل القسم **قوله** لو صح الضمان مع الشريك الى اخيه فالق الفوائد لا معنى لهذا الرد لان
الضمان مضاف الى نصيب سكر فلو كان في قسمه الدين قبل القبض لا يعاد الا جماع
على لرا حدهما لو اشركي نصيبه من السح في قسمه الدين فكذا اذا ضم احدهما نصيب سكره ولكن التحويل
على ما قبل ان لو صح الضمان ما لود به الضمان يكون سكر كانه من السح ومن السح يكون له وكان له الرجوع بصفة على السكر
لان ما سح حتى يصيب حدهما لاخر سكره فانه اذا رجع بطل حكم الاداء في مقدار ما وقع الرجوع فيه وبصر كانه ما
ادى الى الساقى ثم يوم الى الساقى شئ فهذا معنى قول سكر سكره ان في كونه هذا الضمان اسداء الباطل اساء **قوله**
لان سكره فعل لهذا لودكي من سكره الا بوضعه وهذا لان واجب الزكوة فعل هو عبادة والمال محل لا قابله ذلك لاجب
م المال غير مضمون عليه حتى لو هلك لا يضمن شيئا والكفالة لا يصح بالعبادة والامعان غير مضمونه بخلاف الخراج لانه
دفع عيب تدافع الجاهل **قوله** واما النوايب فان ردها ما يورث انسان الحق في كنفاله بها انما يجوز ان يقضى
العاقبة بغيري من سكره منه وبغيره سكره خاصة فاي واحد من الكري فان سكره ما من العاقبة يصح حصه لاي
وتينا في دمه فصلا كماله بها لانه كفيل بما موصوف ون على الاصل كذا اجرة الحارس من ثم مضمونه بصل الضمان

وكذا ما وطف الامام على الناس عند الحاجة الى محمد بن الحسن ليعال المشركين ويدخل بيت المال من المال واحياج الى قضاء اسارى
المسلمين فوظف على الناس على الاجل لك فهو واجب فممنون بصلح الكفالة وان اردت بها النوايا التي طالب بها لاسان خروجه
كالجنان في زماننا لا يصح بها لان الكفالة لا لغرام المطالبة بما على الاصيل هنا سماعا فلا يصح الكفالة وقال بعضهم منهم
في الاسلام على الدويج بصلح الكفالة بها لا يفي حتى يوجه المطالبة فوق سائر الدون والعمر في باب الكفالة للمطالبة
لأنها سماعا لا لقراها ولهذا قلنا ان مرقا سوزج هذه النوايا على المسلمين بالقسط بوجوه ان كان لا يحد في سائر الاما
ولهذا قلنا ان من قضى له غيره باهر رجح عليه وان لم يستطع الرجوع كالموقف من غيره ما لم يملكه فاما القصة التي
الباسه بحسبها او حصته منها والرواية ما وصل اليه الباسه الموظفة الداسه وهي المقاطعات لدواسه في كل شهر
اوله اسهر والمراد بالنوايا غير راس بل بالحقه احسانا ويحتل برفع وصل المراد بالقصة اجرة القسام **قوله** ووجه
العرفان المعرف بالدين وهو سبب لوجوب المطالبة ادعى لنفسه حقا على المقر له وهو باخر المطالبة الى سهر والمقر له
سكروا القول للمكر في السهر والضامن ما اقر بالدين فلا بد من عليه في الاصل واما اقر على المطالبة بعد سهر والمقر له
ادعى عليه حتى المطالبة لنفسه في الحال الضامن سكر ذكر القول للمكر ولا ان الاصل في الدون لم يجب جلا والجل فيه من الحواضر
لانه ان وجب مرضا او اطلاقا فظاهر لوجوب المناقذه لك لانه ما يلزم نزول ملكه عن المسح ناجرا اذا العاقل ما عليه
ظاهر حاله لا يرضى برفا لملكه ناجرا لا يبدل ناجرا ولهذا لا يثبت الاجل الا سرت فكان القول لمن انكر الحواضر كما اذا
ادعى احد المتحاورين خارا السرت وانكر الاخر القول للمكر والجل في الكفالة نوع وليس جارضا حتى يثبت الا سرت
فوجب له بصل قول في مائه وقال السافعي في القول للمقر في الفصلين ان البرن بوعان حال وهو جل فاذا اقر الموجل
فقد اقر احد نوعي الدين فيكون القول له كافي الكفالة وذكر في المتن السافعي في الحق الثاني بالاول وهو سكر لان الخلاف
مستقل عنه كما حكينا فحتمل ان يكون له قولان او كان لفظ المصنف السافعي في الحق الاول الثاني او يوسف فانه روى
منه الحق الثاني بالاول المحرر وقع بين الكاتب **قوله** وكفل له رجل بالدرك فاستحق المسح ليس للمسح لراخذ للمكسر
الجميع بعضه له به على الباع لان الكفالة بالدرك كقوله بالبرن لا بد من وجوب البرن على الباع لمصره كقوله وبسبب استحقاق
والعضا بالمسح المستحق لوجب البرن على الباع ما لم يفسخ العقد ويحب البرن على الباع اذا قضى العاضع بالبرن على الباع
ولهذا الواجبا المستحق المسح صح الباع فاما مصره كقوله اذا قضى البرن على الباع فبطل كذا الكفالة فلا يكون للمسح
ان ما خذ البرن كقوله هذا جواب ظاهر الرواية فان العقد لا يفسخ بمجرد الاستحقاق وحكم العاضع على ظاهر الرواية
ما لم يرض له بالبرن على الباع وهو الصحيح فلم يجب على الباع رد البرن لوجب على الكفيل هذا لان الاستحقاق لا يفسد اداء
المسح فاولى الراجح في المعالاة العضا الحية لان المسح سطل به لعدم المحل فخرج على الباع والكفيل عن وجه حجة
ان الخصومة من المستحق طلب الحكم من العاضع لسل المفسد مسعص به المسح كما يفسد بصره من البصر حتى لا يجد
احازة المستحق بعد ذلك وعنه يوسف ان احد العينين حكم الحاكم لسل المفسد ففسد به المسح وعنه ان العقد يفسخ
بالعضا بالاستحقاق فخل هذا الرواية للمسح لراخذ الكفيل لمن اذ قضى عليه بالاستحقاق **قوله** ففضل له رجل

بالعدة فالضمان بالطلان العدة اسم مسير كمدفع على الصك العدم لانه وسقته عن اكل العدة وهو ملك
الباع في يده وعلى العقد لانه اخذت من العدة والعدة سواء وعلى حقوق العقد لانه من المال العدة
وعلى الدرك وعلى خارا السرت في الحدس عمده الرضوخ لانه اى خارا السرت فعد العدة بها اصل الباع
فبطل الضمان للمكفالة بخلاف الدرك فان ضمانه صحيح اتفاقا لان ضمان الدرك ضمان البرن عند ورود الاستحقاق
وهو المحمود فبطلان الباع وكان المصنوع محمول ما وهو فاد على الوفاء ما لم يرض فصح فان قلت يستحق السهر
الى ما يصح الضمان به وهو الدرك يصح للضمان ثلث فروع الدية اصل فلا يثبت السهر في السك والاحتقال
فصل ضمان العدة عند لي يوسف ومحمد بن عثمان الدرك فكانت على الخلاف على هذا القول **قوله**
ولو ضمن الجار الصلح عند لي حصة لان يفسد عند كلف المسح على المسح لانه لا محالة وهو باطل لانه
ضمن ما لا يقدر على الوفاء به ولو ضمن كلف المسح او رد المصحح الضمان لانه ضمن ما يمكنه الوفاء به وهو تسليم
المسح ان احار المسح ورد اليه لم يجر المسح **قوله** وعند ما يملك الدرك اى صح عند لي لان ضم
الحاظر عندها وهو ضمان البرن لم يجر تسليم العدة بوجوه الاستحقاق وهذا كالدرك ما لا والله اعلم
باب كمال الاجل لما فرغ من بيان احكام كماله الواحد سرح في بيان كمال الاسر
وانما اخرها ان الواحد معد على الاسر **قوله** لا معارضة بين ما عليه حتى يرضاه ويحكي الكفالة لان ما عليه
من الدين اصل حكم الدين وما عليه سرح حكم الكفالة والسرح لا عارض الاصل فصح ان الاصل اذا زاد المودى على النصف
سلمت لانه يارده عن المعارضة لانه يرضى عما عليه من الاصل اذا النصف فصح الاداء حكم الكفالة فخرج صحيح ما ادعى
فما زاد على النصف محققا انما هو اصل المال في ديمته وفما هو كلفيل هو مطالب بالبرن في ديمته غير المودى
ما لم يكون اتفاقه عما عدا ساجد وهذا اقتصر لانه لا يحتاج الى الرجوع الى احد وهذا خلاف ما اذا كانت عبدا الطريق
له على الف درهم على ان كل احد منهم كلفيل عن خزن ثم ادعى احد منهم سيرا لكون المودى عن نفسه فاصد بل يكون عنهم
لان هذا لوجعل المودى عن المودى خاصة لكان يحق اذا ادعى مقدار نصيبه براه ديمته عما عليه من المبدل
والمولى ما رضى بحق احد منهم الا وصول جميع المال اليه وفي حمله عن نفسه بخمس سرت كور في العدة نصا
وهذا لا يجوز **قوله** يودى الى الدور سانه انه لرجل المودى عن صاحبه واراد ان يرجع عليه كان لصاحبه
ان يقول ان امرى اداك كادائى ولو ادعت بفسق كان ان جعل المودى عما عليه حكم الكفالة فلي ارجع
ما ادعت كذا لانه لا يجعله عنك فيكون دورا فلا يقد و فمما زاد على النصف لودى الى الدور لانه ليس لصاحبه
ان يقول جعل ذلك عما عليه حكم ان اداك كادائى لان صاحبه لم يرض كلفا عنه لان المودى يرضى عما عليه من الاصل
خلاف المسلم التي يلهي لان فيها كل واحد منها حكم الاحالة شيء بل هو كقوله كلفه فصح المودى شياعا ورضاه
الرجوع بصف ما ادى على صاحبه ولان الدور انما يطل لانه لا يملكه بخلص على الدور وهذا ثالث لان المودى لم يرجع
جميع ما ادى على المكنول عنه فلا تصور الدور **قوله** ويخفى المسألة في الصحيح لانه كل واحد منها كلفيل

كله عن بر اصيل والكلمة الشريكة وصح الكفاية من الكفاية كما يصح الحواله من المحال عليه فادى
احدها ساسا وفتح ذلك ساسا عنيهما استواءهما اذ كل واحد منهما كعمل عاصبه وعمل اصيل الكل في الفرحان
لاحدهما على الآخر بخلاف ما سبق ان هناك النصف مجبه الاصاله والنصف مجبه الكفاية وجهه الاصاله افوى فرج
على سريه بصفه ولا يودي الى الدور الى اخرها في المتن **قول** وهذا العقد جائز استحسانا والقاس ليس به
لانه شرطه كماله المكاتبه الكفاية سد الكفاية وكله كذا يطل فكون سوطها في الكفاية فاسدا اذا كانه يفسد
بالسروط القاسية وجدا الاستحسان بر صيرف الانسان اجب التصحيح بقدر الامكان وقد يمكن تصحيح هذه
الكفاية بان يجعل المال على كل واحد منهما والاخر مانع له في حقه حلق عتقه مادامه كالمكاتبه يكون عليه المال والولد
سعيها فكان كل واحد منهما في حق نفسه كالمالك عليه وصار كفاية ما عليه اصله وكفاية المكاتبه عليه اصله جاز به فساد
كل واحد منهما اصلا في الكل كفاية عن صاحبه في حق صاحبه بالكل بطالب المولى كل واحد منهما يجمع المال في حكم الكفاية فاذا
ادى احدهما ساسا وفتح بمثل البدل مفتح عن صاحبه بصفه كذا استواءهما ففرج بصفه ولو فرج بالكل لا يحقق المساواة
قول ولو لم يود ساسا عني المولى احد منهما صح لانه ملكه ويرى عن النصف لانه لم يلزم به الا التسليم بقبوله وقد
سلمت فلم يكن راضيا لمزومه فسقط ونفى النصف على الآخر لان المال في الحقيقة قول بر صيرفها الى اخرها في المتن
باب كفاية العبد وعنه ما فرغ من بيان كفاية الاحرار سرع في بيان
كفاية العبد شأنا على عدم الاصول على الفروع **قول** ومن ضم عن غيره بالاعمال حتى يحتج بان امراسه ملاك
مال وكذا سبيها واقرضا انسانا واعده وهو محجور او وطى امراه يشبه بغيره المولى **قول** ولم يسم طاه او غير
حال بوجه الكفيل به حالا اما صحه الكفاية فلا لانه كفيل بدن مضمون على الاصيل اما الحال فلا لانه على العبد حال
لوجود سببه وانما لا يطالب العبد بصل الحول لغيره او يجمع ما في يده ملك سببه لا يكون موقفا ولا عتق في حق المالك فوجبه
للمالك لو كفل عن غائبه لانه لو وجد وان عجز الطالب عن مطالبه الاصيل او كفل عن نفسه الفاني وحال منه راس خصمه
فان الكفيل بوجهه للمالك وان لم يكن الاصيل مواخره في الحال لان عدم المواخره في حق الاصيل الجسريه لا يسطر
الاجل ولا عتق في حق الكفيل ايضا لان الطالبه باخره عنه متاخرا الكفيل لانه مطالبه بذلك لانه لم يزل يملكه كذا
م اذا ادى جمع على العبد بعد الحق لان الطالبه تارجح عليه بعد الحق فكذلك الكفيل لانه فام مقامه **قول** ومن
ادعى على عبد مالا فكفل بصل العبد فبات العبد يركى الكفيل فان ادعى عليه العبد فكفل بنفس العبد بصل فبات
العبد بصل المدعى انه كان في ضمير الكفيل فمده العبد والفروا في المسله الاولى كفل بتسليم نفسه العبد عن
العبد فاذا مات العبد سقط عنه تسليم نفسه الى مجلس القاضيه ويرى عنه الكفيل لان بره الاصيل بوجه براه الكفيل
كالوكان المكفول نفسه حرا ومات وهذا لان محل ما لزمه فانه هو العبد وكما لا يصور التزام التسليم ابداء بلا عمل
لا يصور بقاءه بعد فوات المحل في المسله الثانيه انما كفل بتسليم رقبه العبد عن رقبه المدعى نعم ان اذ الد
خاصه ضامن الكفيل لانه ما ادى الى الد مخرج العبد على وجه مختلفه فممنه فاذا مات العبد وفاته السببه لان العبد ملك

المدعى طهران في الدكان فاصبا للعبد ووجب عليه ضمان القيمة حلقا عن الحد على الكفيل في ذلك ان الكفاية سريعت
مضمومه الكفيل الى مده الاصيل ما كان الاصل مطالبا فاد احوال المطالبه عن عتق الحد الى القيمة في
حق الاصل تحولت في حق الكفيل ايضا **قول** ومعنى الوصل الاول ان يكون على العبد من حقه كفاية
بالمال على المولى بامره لانه اذا لم يكن عليه دين صح امر المولى اليه بالكفاية ويصح صرف المولى فيه لفرغ مده عن
حلق حق الخار لا يرى انه يملك بحمله مشغولا بالدين ان يفر عليه الدين فكذلك ان اذ حقه كفل عنه عتقا اذا
كان مديونا من ماله صار كالاخرى عنه حتى لا يملك سخطه بالدين لا يفر عليه فكذلك المالك براه الكفاية واما كفاية
عن العبد فصحيحة بكل حال سواء كان العبد مديونا او لا وانما رجع الكفيل على المكفول عنه بما ادى عند فرج
لانه الكفاية بالامر سبب الرجوع وانما يركى حال كونه بعد المانع الرق فاذ عتق المانع رجع على السبب صحت لانه
الرجوع علما بالسبب لانا ان الكفاية وقعت غير موجه للرجوع لاستحالة ان رجع لظهوره من على الخوف لا
سقط موجه للرجوع ككفيل لغيره المطلوب بمبلغه فاجاز فانه لا يرجع عليه بالاشفاق كذا هذا **قول**
ولا يجوز الكفاية بالانكسار بركبته او بعد ما مر ووجدا اخر وهو ان العبد ان رجع بنفسه في كل مده اذا
عجز نفسه سقط مال الكفاية فلو صححت الكفاية به على هذا الوجه لما حصل المقصود وهو الاستساق لان
الكفيل لم يصر الى كل وقت انما عاجر ولانه حلت يكون بغيره من يركى ويترك ان لا يودي ذلك ان الضم لا يحترق
من الخلفين لان على الكفيل سبب الاصل وحوازه هذا الطريق به هذا الحارس من الكفاية فلم يقد فانه
ولو صححت مطلقه سطل معنى الضم اذ من شرطه الامداد لان الضم لا يعمق المحل من لان على الكفيل سبب ما
على الاصل وحوازه هذا الطريق بضمير يرجع التبع على الاصل **قول** وبدل السعانه كبر الكفاية عند حقه
اي فلا يصح كفاية احد عنه لانه كالمكاتبه عنه وعندها حقه على دينه كفاية به **قوله** واسه اعلم
باب كفاية العبد فوجبه المناسبه من المالك الكفاية لموسوقا من الواجب المطالبه
والحواله لموسوقا من المحمل لان الانسان انما يصيل الحواله اذا كان المحال عليه املاء واحسن فصا منه او في
الحواله على الدين المطالبه وفي الكفاية نقل المطالبه اعلم ان الحواله اسم محلى لاحاله مال اظف زيدا عماله
على علي جل فاحال زيدا على الرجل فاحمل وزيدا محال المال محال به والرجل محال عليه ومحال في الفاعل محمول
مالكس في المفعول للفتح وقول القوم للمحال المحال له لخرانه لاحاجه الى هذه الصلة ونقال للمحال حويل قايما
على الكفيل وضمير اصل المركب ال على الزوال والصل وهي السريه على الدين فمده المحمل الى مده المحال عليه
ومع جازمه بالدين قال علم اللزم من اجل على ملى اي عني فليتبح فلا مراعاة لسل الحواز وبعد الرضى طبع الناس
على ما اعتادوه من الوكالة والكفاية والحواله ولانه الزمها تندر على تسليمه فصح دفعها للحاجه **قول** وانما
اخصت بالدين لانها يمين على النقل في النسخه التي لا تحل الحن لا يهدا نقل سرعى الدين وصف سرعى توتر
نظير اثره في المطالبه فحازا ان يور النقل السرعى في الناس سرعا اما الحن في حقه فاستقل بالعمل الشرعى

بل يحتاج الى النقل الجسدي **قول** ويصح برضا المحمل الى المدائن والمحال عليه اي الذي قبل
الحواله والكل معر في المين **قول** لانه لا يرجح عليه اذ لم يكن بامر وهذا لان المحمل كالمكفول عنه ويصح
الكناله بل ارضا المكفول عنه فكذا يصح الحواله بل ارضا المحمل **قول** وقال لا بد من المحمل اعسارا بالكناله
لان المقصود بها التوثيق في ازيد ما المطالبه كما في الكفاله لا في سقوط ما كان له من المطالبه وبغير ما قاله
ان الاحكام السبعه يكون على وفق المحاني اللغويه ومعنى الكفاله الضم فمضى لم يكن موجها ضم الدية الى
الذمه ودالا يحقق مع براءة ذمه الاصيل بمعنى الحواله النقل ذالا يحقق الا في ذمه الاصيل لان
الذمه مع اسفل عن ذمه لا يبقى بها والاسساق يحصل اخصار من هو ان المحمل احسن منه في العضا **قول**
وانما يجز على الصبول د انقذا المحمل الى غيره جواز سوال سوال بل لو اسفل الذم من ذمه المحمل في ذمه المحمل
عليه لما احتج بالصبول ان العد المحمل لو لم يرد في انسان بقضاء منه فقال لا يحتمل عود المطالبه الى المحمل بالسوك
فلم يكن مبرعا فان قلت هو مبرع حال داء الذم في ذم عليه في الحال قطعاً وما ذكر من موهوم فليست
من قصد الاحسان الى الغير غير بقصد دفع الضرر عن نفسه اصله وهو هذا الاداء قصد دفع الضرر عن
نفسه حيث سقط من نفسه المطالبه والمحسوس طالعاده الذم عليه بالسوي فليكن مبرعا **قول** وقال
السافعي لا يرجح وان بوي يحيى لا يعود الذم بالذمه المحمل ان تولى ان ذمه من انشأ مطلقه لانها نزلت
بالحواله وهي مطلقه فلا يعود الاستسبب جدد لان الساقط لا يعود كما لو رد بالبراءة ولنا ما روي عن عثمان رضي
موقوفاً ومرفوعاً في المحال عليه اذ امان من فلسا فال يعود الذم الى ذمه المحمل قال لا بوي على مال امرئ مسلم
ولان العرض يسرع الحواله الموصل الى سقاء الحي من المحل الثاني كالمسروط في الحق الاول لما انها المطلوب فاذا انحصار
وانما يحلف في حق الانشاء فصار السلام من المحل الثاني كالمسروط في الحق الاول لما انها المطلوب فاذا انحصار
المسروط عما دحقه في الاصل كما كان ولا البراء حصلت بطريق الامتثال فاذا لم يسلم له من المحل الذي اسفل اليه
يعود حقه الى المحل الذي اسفل عنه كما لو اسير من الدين بسا وفضلك قبل المصرف فحقه يعود كما كان فكذا
هنا وانما يحلف فيها سبب كتمل الفسخ حتى لو راضا على فسخ الحواله انفسحت لما ان ذلك السبب يحتمل الفسخ **قول**
وهذا بناء على ان لا يفسخ حكم القاضي عند خلافهما لان مال الله عاد وراح قد يصح الرجل ففاز في
غنا والعكس وعندهما يحقق حكمه في حق اخراجه من السجن فكذا في حق غيره اعلم انه لو مات المحال عليه مفلساً
وترك كسلا كفل عنه بامر او خيرا بامر لا يعود الذم الى ذمه المحمل ان ترك ذمه مطالب الذم كذمه فصار السوي وترك
وهنا ذهبنه غيره بامر او خيرا بامر وسلطه على السج او لم تسلطه يعود الذم الى المحل لا نعود الرهن لم يرد
موز المحال عليه مفلساً لانه لما مات مفلساً لم يبق الذم والرهن بالذم لا در محال **قول** والقول من المكره على
ان الاصل فراغ الذمه **قول** واذا طال المحمل المحال بما حاله به فقال اما احل بعضه لي كسب وكسب في بعض
ما على فلا ن ولا شئ كذا على فقال المحال لا بل احلني من غيرك فالقول للمحال ان الفراغ اصل في الذم والمحل مسكر

بالاصل المحال بحيث لا عارض فكل اعتبار الاصل احوق من ذلك احواله وعدا او بالذم لان الحواله على الذم من ذمه الى
ذمه فلو الحواله بسبب نقل الصفة على طريق السوك كذا في هذا قال محمد راج اذا صار مال المضاربة ذمنا على الناس وامسح
المضاربة عن الصفة فقال له احل بالمال على الخراء اي وكله وسنعمل في فعل الدينون فلم يكن حجة للمحال على المحمل صار
محتة فالذم من بل كما كان محملاً كان القول قول من احمده مع يمينه ووجب القول لا ذن ومما لو اكمل **قول** ولا يرجح
رجلا الف درهم واحال بها عليه احر الحمله في هذا ان الحواله نوعان معدة بدر على المحال عليه او يحل يد
نصيب وودعه او غرد لك مطلقه بان يرسل الحواله ارسالاً ولا تعدها من ذمنا ونحوه ونحوه على حل الس
عليه ذم في ذم عن له والحواله المعده كاسط من المحال عليه مفلسا سطل بقوات ما قدم الحواله اذا كان
القوات لا الى حلف ما اذا كان القوات الى حلف فلا سطل الحواله لان القوات الى حلف كقوات بل اطل طالع
على مدونه لم تحط من ذمه او وودعه او غصه صح لان الحواله المعده يصح من حارة من غير انفساد وهو
لو كمل المحال بعض الذم والحق من المحال عليه بتسليم ما عنده او عليه الى المحال فكذا عند الاجماع ولا ما ذكره الجدل
محال عليه ليعالج حق المحال به كالهضفة انه لا يملك الراهن مطالبه ليعالج حق المهر من له وليس للمحال عليه ان يدفعها
الى المحل ما ذكرنا فان دفع ضم المحال لانه استهلك ما يتعلق حق المحال فان باق المحل عليه ذم من قبل بعض
المحال من الحواله فالذم الذي للمحل على المحال عليه يسمى في غير ما المحل المحال السوة وعند زهرج كان ذلك
للمحال على الخصوص لانه اخبر به في حسونه فكذا احد مانه كالهضفة حق المهر من لهذا المملك المحل ابطاله
بالبراءة والهبة ولنا ان الذم في ذمه المحال عليه على ملك المحل قبل جعل المحال لانه لو صار ملكا كان ملكا للذم
من غير من عليه الذم لهذا لو بطل من المحال بالبراءة كان المحل احوق وادعى على ملك المحل صار من غير ما يه
ما يخصص لم يخص المحال به لان الاحتصاص مملكه رصه او بدا والذم على الغير لا ينفذ المملك بوجه ما خلاص
الرهض لانه ملكه بل لانه بقضه صار مسوقاً من وجه وكان اخص من من سائر الخراء واذا قسم الذم بين
غريه المحل لا يرجح المحال حصه الخراء على المحال عليه في الحواله كانت معدة بدر على علم وقد اسحق ذلك صلا
الحواله لقوات ما قدمت له ولو هلك الودعة او استحق الخصم الودعة بطلت الحواله اما اذا هلك الودعة فلا ن
المحال عليه الودعة الاداء من محل بعينه فلا يلزم الاداء من محل آخر فصار مملكا وكذا لو استحق الودعة اما اذا
استحق الخصم فلا ن وصل اليه مالكم ووصول الخصم الى مالكم بوجه براه الخاصب عن الضمان فان ما معد
الحواله لا الى حلف سطل الحواله وان هلك الخصم سطل الحواله لانه فان الى حلف هو الضمان والحلف يقوم مقام الاصل
وكان الخصم قائماً مع فلا سطل الحواله بخلاف الودعة لانها هلكت لا الى حلف لان الودعة امانة بالحواله لا يخرج
من ليس بكماله وهدا لا امانة لا بوجه الضمان على الامانة بقدر الحواله فان صورة ومعنى سطل الحواله **قول**
خلاص المطلقه لان من نفس المطلقه بغيره لواء حاله حواله مطلقه لا سطل من المحال الذي للمحل على المحال عليه ولو الودعة
او العصب الذي عد له بل يملك المحال عليه ويحت على المحال عليه اداء ذم المحال من نفسه والمحل لم يرض عنه وودعه

وعصبة من المحال عليه ولا سئل الجواهر ما خذ خلاف الجواهر المقدره لان هناك لولم يسار كل سد السار كهم اسباب الجواهر
سئل فوات العبد فحوال الدين على المحل فصر غير المحل هذا خلافا واذا ادى المحال عليه من الجواهر من مال نفسه
رجح على المحل صار غير محال فصار غير ماؤه فما احزوا ولو كان الجواهر مسدده من المحل على المحال عليه فابرا المحال
المحال عليه من الجواهر رجح المحل بدنه على المحال عليه لان منه جد الجواهر ما على ملكه وانما لم يملك بصدقه لانه يعلو
حق المحال فاذا اذ الحقة بالبراءة فله ان يرجح ولو وهب المحل للمحال عليه ومان المحل فورد المحال عليه لا يرجح
المحل على المحال عليه بدنه لان المحال عليه ملك الدين بالهبة والارث لانها من اسباب الملك بخلاف البراءة لا يملك
لا يملك على المحل فله ان يرجح ما في نفسه بالبراءة وان لم يكن للمحل على المحال عليه دين فله الهبة والارث رجح المحل
عليه على المحل لانه ملك من الجواهر بالهبة والارث لو ملكه بالارث رجح احاله للمحل عليه من فله اذا ملكه يكن
بالهبة والارث في البراءة لا يرجح لانه لا يملك ساقا فان جسد المودع في الودعة وادى من مال نفسه لم يملك مديونا
استحسانا بالحصول المقصود الامر كالوكيل السريع بالاساق على مال الموكل والعصاة الدين اعدا والعق
او مضى من مال نفسه وعند مال الموكل فانه لا يكون مديونا استحسانا **قوله** وبكره السفايح جمع شفع
ضم السين وفتح الناء بحرف شفعه وصورة ان يرفع الى جرح عشرة فرفضا ليدفع الى صدقة للسفيرة
سقوط حظر الطريق قلن لم يكن المنفعة شروط ولا كان فيه عيوب طاهرا لا يكون في الطريق كيتارا والقصور
ما خذ مال الماتق فلا ماسية وانما اوردته في الجواهر لانه احال الخطر المودع على المستعرض فيكون في محلي الجواهر
باب القاضى وجه المناسبة من الباب ان لا يفرغ من
سان احكام المعاملات اصوله وفروعا وهي لا يخلع المنازعات احتاج الى بيان ما يقع به قطع المنازعة وهو
القضاء وسان صنف من يقطع وسان ما يحتاج اليه وهو السهادة الادب اسم يقع على كل باضه محمود
والادب للماضى ما ذكر من شرائط السهادة وغيرها والقضاء عبارة عن الاحكام لغو وغر الا لزام بشرحه
وما هو سر وعده بالكتاب قال الله تعالى ان احكم بينكم بالبينات بما انزل الله والسنه فانه صلح وصوى وولى عليا
ومعاد ارضى الله عنها والاجماع والمحققون في القضاء بالحق اظهار الحدك به فامت السموات والارض
ودفع الظلم من الجاهل وهو ما يدعو الله على كل عاقل انصاف المظلوم للمظلوم والتمسك بالحق والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر والرسالة والامانة وكان عليه الخلفاء والعلماء واهل القضاء اهل السهادة لان كل واحد منهما من
ما لا لو انه اذ كل واحد منهما نفيد القول على الخبر والان كل واحد منهما الزام فالسهادة فاضا والاول **قوله**
والناسق اهل القضاء حتى لو قد يصح الا ان الاولى لا ترفع لاعتد الناسق لانه لا يرفع علمه لقله ماله في العلم
فسق كافي حكم السهادة قال الاولى لا يرفع لاعتد الناسق لانه لا يرفع علمه لقله ماله في العلم **قوله** ولو كان
عدا لافسوخا خذ الرسوخا وغيره لا سخر يستحق الجزاء طاهر المذهب وقال القاضى في الدرر ان الجواهر اذا
ارضى لافسوخا واما ارشى وقال اذا خذ القضاء بالرسوخا لا يرفع قاضا ولو فسخ لافسوخا وقال

السافق في جرحه فضاء الناسق على لا يرفع لاعتد الناسق لانه لا يرفع علمه لقله ماله في العلم **قوله**
مبناه على الامانة والاحراز عن الجاهل ولان القاضى حارج عن الدين وخبر الناسق لا يرفع لاعتد الناسق لانه لا يرفع علمه لقله ماله في العلم **قوله**
واما سئل الجاهل فصح عندنا خلافا للناسق في قوله صلح القضاء عليه فاضا في النار وفاض في الجنة ما لا يرفع
في النار فالجاهل الجاهل والجاهل الذي في الجنة فالعالم الحادل لانه ما مورا القضاء بالحق في امر لا يرفع لانه لا يرفع علمه لقله ماله في العلم
سعد ما ماله اصحابنا خارج ان المعصود اتصال الحق المستحق ود اعصل اذ اعلم ينوي غيره والحديث يحمل على الجاهل
الذي جرح علمه ولا يرجح الى العلماء **قوله** فسخي لم ينفذ ان يحار للقضاء من هو اورد علمه واولى به ولا يرفع
قطا غلط حبارا عند الامة طهفة وسوال الله صلى الله عليه وسلم في القضاء وقال صلح من فله غنم وعمل في نفسه
من هو اولى منه سعد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين **قوله** وفي جرح الاجتهاد كلام اعلم ان الاجتهاد
في الخبر يدل المحمود لسيل المقصود وصلح الاصطلاح ما يورد المحمود في استخراج الاحكام من شواهد العالم
عليها وصل هو طلب الصواب لا مارة عليه واصبح ما صلح حد المجتهدين يكون مذكورا في جميع علم الكتاب بحاشية
اي مع معاشه لغو وسرعاء ووجه التي كرت في الاصول الحاشية العام والمستكر الى اخره وزاد بعضهم حفظ
نظمه لان الحافظ اصسط لمعاشه من الباطنة وصلح لا يسرط بل يحوز الاضمار على الطلب النظر فيه كما في المتن
وصلح يجب له حفظ ما احصى بالاحكام لا غير وعلم السنن بطرفها اي مع طرفها من النور والسرقة والاحاد
ويجب له غير من بعض الجرح ايضا انه روى يلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ونقل المعنى في حرف جرحه معاشه
لغوه وسرعاء من الحاشية العام وسائر الاقسام المذكورة في الاصول ذكر الخالي في ان للاجتهاد سرطان حاشية
ان يكون محظا بالمدارك المتغيرة للاحكام وان يحرف كغيره الاسماء والساني لم يكن غير محتجبا عن المحاصي وهذا
سرط حوزا الاعتماد على قوله والمدارك المتغيرة اربعة الكتاب والسنن والاجماع والعتك الاسرط معرفة
جميع الكتاب بل معرفة ما سئل به الاحكام وذلك مقدار حسنة له وكذا لا سرط معرفة جميع السنن بل ما
سئل به الاحكام دون ما سئل به المواضع واحكام الاخره ولا يلزم حفظها بل يكفي ان يكون عنده اصل صحيح
يجمع احاديث الاحكام بالصحيح للخيارى والمسلم وغيرهما واما الاجماع فليس في تنقيح مواضع الاجماع حتى
لا يعني خلاف الاجماع كما يحرمه النصوص والمتر من ان يحفظ جميع مواضع الاجماع والخلاف بل يكفي في
فهمها سنجي لعلم ان هو له نسبت مخالفة للاجماع وان يحرف جرحه العباس اي طهره وشرايطه كما عرف في باب العباس
وذكر العزالي في محاصره ذلك بشرط ليرحم الله من علم الحديث علم اصول الفقه وعلم اللغة واما علم الكلام
فليس سرط وحكمة الاصابه بحال الراي اي حكم الاجتهاد طفي او طحي حتى قلنا ان المجتهدين طفي وصيبوا بالحكم
كل مجتهد مصيب هو قول الاسحق الماضى في زبد العزالي في محاصره الحق موضع الخلاف احد عندنا
وعندهم متعدد وهذا في السرة عبات بما خذ الطرف من حرف الاصول **قوله** وان يكون صاحبه حجة مرفوعة
الرجل طسخته حتى علمها لاهلها اول امرأة والعقوبة اول ما يخرج من البكر حشره وصل العجدة القطنه وصل اللفظ

بقضائه والصحيح ان المصنف لو علم ان القاض لا يحضرها لا يحضرها في خاصة وان كان يحضرها في عامة
وان كان من القاضي ومن المصنف قرانه محسدا وان كانت الدعوة خاصة لان جانه دعوتة صلح الرجم لان اجانه
دعوتة صلح الرجم فحوز ليعول هديه كذا ذكر الحضانة ولا خلاف قوله صلح للمسلم سنة حقون وعندها
هدين وسمي العاطس في رد السلام وابرار المقسم ونصرة المظلوم وحول المسلم لا يسقط عنه سعة القضاء لكنه
لا يظلم المكث في ذلك المجلس وهذا اذا لم يكن المرض من المخاض فان كان فلا نسخ له بحدود **قوله** واذا حضرا
سوى منهما في المجلس والقبول له قوله عليه السلام اذا اُسلي احدكم بالقضاء فليس يسلوهم في المجلس والاسارة والنظر ليس
عن يساره احدها واسارته وبلغت حجة وصافيه والضحك وجهه والمزاج معه او مع غيره وبلغت الشهادة
لان ذاك ليس بلآخر وبلغت به ساحة المسلم فربما يذهب بترك حقه حذرا جوره ومخافة بغير الساهد ان يقول له الساهد
لكذا وكذا في اذنه اعانه لاحد الخصم من فكر كلفان الخصم واسم حسنة ابو يوسف في غير موضع التهمة لان الساهد
قد حضر في المجلس القضاء حجة حجة وكان يفسد احصاء الحقوق المسلمين وصانته لها عن التعطيل كالاشجار
والسكفيل **فصل في الجبس** فلما فرغ من بيان ما للقباض من الحكم وبالسنة شرع في بيان حكم من اشترى **قوله** وهذا
اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت السنة حبسه كما سئل ان الجبس جزا الظلم وبالمطل يصير ظالما لقوله صلح مطل الغني ظلم
قوله فان اشترى حبسه في كل من لزمه بدلا عن ما حصل فيه كالتهم والقرض والقرض بحد كالمهر المحجل والكمال
لشؤون ما ان غناه في عهد من الموضعي ما في الاول فكلما ظهرت بدرجة ما دخل في ملكه وزواله تحت في الثاني فلان الزامه
ما حضاره دليل لبيارة اذا الظاهر انه لا يكتسب الا ما يقدر على ادايه واما اذا اطلبت المرأة الموجل من مهر جرد ما دخل بها
فالقول للزوج في عسرة لانه لا دالة هناك العدة **قوله** وبروي من يقول من علمه في جميع ذلك اعلم انه ذكر الحضانة
ان القول للمدعي في جميع ذلك لانه يمسك بالاصل وهو الحق وان الدان يدعي امر عارض **قوله** وبروي من يقول له
مال يعني من كل الدان في جميع ذلك لانه يمسك بالاصل وهو الحق وان الدان يدعي امر عارض **قوله** وبروي من يقول له
احد ما ان المرأة اذا ادعت علي زوجها انه مؤسر وادعت بغيره المؤسر في رجم الزوج انه مؤسر وعليه بغيره المحسن
فالقول للزوج انه مؤسر ليمسكه بالاصل وبما هما ان احد السر بغيره اعني الجسد المشترك وزعم انه مؤسر فالقول للمعتن
فيما ان المشتك ان قال القول الاول هو قوله فان اشترى حبسه في كل من لزمه بدلا عن ما كالتهم وبذلك العرض والقرض
بحد كالمهر والكمال لان فيها الزام ادا او ادم على المتكاثرة والاعاق ما ان يدري على البقرة والفضا كما في المهر
والكنالة **قوله** القول لا يخرج من القول من علمه في جميع ذلك والاني في القول له الا فيما بدله مال **قوله**
والبحر يعني بحر هاتين المسلتين على وجه لا بد ان يعضا ما قال في الكتاب في ظاهر الرواية حبسه في كل من لزمه
بدلا عن مال والقرض بحد كالمهر المحسن فيكون دنا على المدعي عليه وفي هاتين المسلتين البقرة ليست بدنا مطلقا حتى
يسقط الموت لا يفاق كذا في ان الاعنا وعندي حصة **قوله** فلا بد ان يمتد المدة لسعد هذه الفائدة مقدرة
سنتين وبلغه لهذا وعند لي حصة رجم انه بقدر شهر وعنده نادر حاسبه وعنده سنة اسهر والصحيح ان التقدير

لنحو

مفوض الى اي القاضي لان المجلس لا يصحح وزاختلف فيه احوال الناس **قوله** فان لم يظهر له ما يظن سبيله بغيره
والمدة لقول العالي ان كان ذو الحصة فنظرة الى ميسرة حبسه بحد يكون ظاهرا **قوله** ولو قامت السنة على اقله
قبل حبسه سئل به كان يعني الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل **قوله** وصل لا سبيل به كان يعني عامة المشايخ وملا الصبح
لنهائيه قامت على المعنى فلا يعقل بغير سنة الاعسار بعد المجلس بالاجماع خلاف ما قبله والعروة في حود المجلس في هذه ولا يخفى
سده المجلس مضائقه وذلك في الاعسار ولم يوجد ذلك قبل المجلس اعلم ان لفظ المحسن وهو قوله لو قامت السنة على اقله
قبل المدة اعلم فانه من قوله قبل حبسه لانه يدل على عدم قبول السنة قبل الحبس بعد ما حبس قبل عام مدة الحبس والقيام
المحبوس منه على عسرة واقام ردا ليدن عنه على سبيل سنة اليسار والي انها ليست امر عارض **قوله** وفي الجابع الصغير
وانما اورد رواية الجابع لانها مخالف رواية القدوري بحسب الظاهر لان هناك قال لم يحل حبسه وهذا قال حبسه منس
ان رواية الجابع محمولة على ما ظهر من مطلقه عند القاضي بالارادة مع عسرة او عسرة غيره وعند ظهور المطلق بوجه الحبس عليه في الرواية
فلا مخالفة **قوله** لانه ظالم بالامساع والحبس جزا الظلم **قوله** ولا حبس للدين في دين له وكذا الجرد والجدة وان علوا في قوله
صلح انت وما لك لا سكر طاهر نور سببه وان بركت حصة والحبس عسرة بحد في بها ولقوله عليه السلام لا عاد والد يولد له
وهذا نوع عقوبة فلا تسحقه الولد على ابويه وحده كالحرد والقصاص **قوله** الا اذا امتنع من الاساق عليه اي
حبس الاب اذا امتنع من ايقاف طفله لان العقوبة لحاجة الموت فهو ما منع قصدا لا كماله ولا ان سائر الدون لا يسقط تناخر
الا آراء والفقهاء يسقط بعض الموت **باب كتاب القاضي في القاض**
فلما فرغ من بيان طرق اتصال الحق الى المستحق بلسانه سرع في بيان اتصال الحق الى المستحق بلسانه والاول اصل الباق فرغ
والاصل مقدم وسئل ما فرغ من بيان اتصال الحق الى المستحق بالمسافة سرع في بيان اتصاله بالكنانة **قوله** فان شهدوا
على خصم اعلم ان المراد من الخصم وكل المدعي عليه او كنفله وهو غالب **قوله** وملا المدعي على ان يبالى به سبيل
او كما با حكمنا يعني هكذا ان قال في مصطلح القضاء فالحاصل في سجل القاضي الى القاضي لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضي
الى القاضي لا يكون الا قبل الحكم ويستمر طر كذا في الكتاب من معلوم الى معلوم والمدعي عليه معلوم والسائل في جوار العمل
كتاب القاضي لان كانه لا يكون الا في حو خطا له ولو حضر بنفسه مجلس القاضي المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب
لم يعمل به القاضي فكذا اذا كتب اليه ولكننا جوزناه فيما ثبت مع الشهادة ان حاجة الناس اليه فيكون الساهد للمهر
على حصة في يده وخصمه في يده اخرى فيعذر عليه الجمع بينهما ولا يمكن له سبيل على سبيلها فاكمل الباس بحدون
عن احوال الشهادة على وجهها فيحتاج الى دليل سبيلها كماله في مجلس القاضي **قوله** في المحقوق سبيل حصة
الدين النكاح ما ان ادعي رجل نكاحا على امرأه او بالعكس اذا كان كتاب القاضي بذلك والطلاق لرجع عت طلاقا على زوجها
والسنة والوكالة والوصية والوفاء والرواية والعمل اذا كان موحدا المال والنسب والحق المكتسب والغصب
والامانة المحجوزة والمضاربة المحجوزة لان ذلك بمنزلة الدين الذي يحرف بالتقدير والوصف ولا يحتاج فيه الى اسارة والعبارة
لانه حر في التحديد ولا يحتاج فيه الى اسارة **قوله** ولا يسلخ الاعيان المستقلة كالمساكن الحسد والامانة والحاجة

الى الاساره فيما ينقل عند الدعوى والسهادة **قول** وعن لي يوسف ج انه يعمل في الحد وول الامه
لان الاباق يخلب في الحد وول الاماء وعند اي لي يوسف انه يعمل فيها سريه اي كلف المدعي فاما البينه
انه كان له عند قاضي وهو العوم في بدلان بحرف الجيد عليه الحرف بصفه واسم وسنه وجمته والدار التي خلب
منها **قول** وعن محمد ج انه يعمل في جميع ما يعمل عليه المتأخرون قال القاضي الاسخاني ج وعلمه الفتوى **قول**
ولا يعمل الكتاب في السهاده رجلان رجل ابرار على الكتاب ودينور وسفل الحوط شمس الحظ والخاتم
سبل الحاتم فلا يثبت له محله وهاذا في كتاب القاضي ملزم اذ يجب على القاضي ان يظفره وان يعمل به ولا الزام
للائنه **قول** خلافا لكتاب الاسمان اهل الحرب فان اذ جاء الناكون معتزلا لئنه لانه ليس بمرم شتا
فان الامام بالخيار ان يشاء اعطاه الامان لرشاء لم يحطه ولا يسترط السنة **قول** خلافا لرسول القاضي الى المنزك
ورسول المنزكي الى القاضي فانه يكون معتزلا لئنه لانه لا يترام به سبهاده السهود لا بالركه فان قلت فانه
كتاب لقاضي يحتاج ان يشهد على كتابه فليس يشهد عند المكسب له فليس يشهد بما عليه سبهاده الاصول حتى
لا يحتاج الى الكتاب فليست في السبهاده على السبهاده محاج القاضي الاخر الى حد السهود وقد عذر بحرفه
عداله الاصول في ملك البلد فلا يحصل المقصود هناك عند عداله السهود الذين شهدوا وعنده فلا يحتاج المكسب
الى الحد بل الى الحد بل الى الحد **قول** وهذا عند اي حنف ومحمد ج لان اصلها ان على السهود ما في الكتاب الحزم بحرفهم سوط
لذلك وكذا حفظ ما في الكتاب وهو التحمل في وقت الاداء وسوط عندها ولهذا يرفع الهم كتابا اخر غير محتوم يكون
معهم بحرفه حفظهم **قول** لم ينفه الا حقه الخصم لانه يترام لاداء السبهاده على السبهاده اذ الكتاب سفل الفاظ
السهود كتابه الى المكسب اليه كان ساهد المرفع سفل سبهاده سبهود الاصل بحاربه فكما لا يسمع السبهاده على السبهاده
الا حقه الخصم فكذا لا يفتح الكتاب لا يحضر الخصم **قول** خلافا لشيخ القاضي الكاس السبهاده لان السفل الحكم
وهذا الحكم **قول** فاذا شهدوا ان كانت فلا ان القاضي سلمه الشافي مجلس حكمه ورواه علينا وختمه بيمينه القاضي وقراه
على الخصم والزيمه ما فيه لسوء ما في الكتاب عنده **قول** حتى لو مات وعزل ولم يبق له القضاء ما زال رتد ولو جدد
الحرب او جبن واعني عليه من وصول الكتاب لانه لا يسله لان الاصل له حربه الواحد لا يسله انما يسلها حربه ما عساها الولد
السعيه فاذا لم يبق عاد الامر الى الاصل لهذا الوالتقي فاضا في عمل احدها او في مصر لسر علهما فاما الاخر
فدست عندي كذا فاعلم به لم يعمل منه لان الخطان والسماع او احدهما وحده من غير القاضي حنف لم يكن عمله **قول**
وكذا لو مات المكسب الساعي ليس لقاضي اخر يترام لاداء اكسب الى فلان من فلا يترام لاداء الى كل من يعمل اليه
من قضاة المسلمين لانه لما عرف الاول بيمينه كانه القاضي اليه فيجعل غيره سعاله ورب شيء يثبت حوا ولا يثبت
قصدا **قول** خلافا لاداء اكسب اسد الى كل من يصل اليه يعني لو كتب ابتداء من فلان فلا يترام لاداء الى كل من يصل
اليه كاي هذا من قضاة المسلمين لا يجوز عند لي حنف ومحمد ج شوا على الاعلام الكتاب والمكسب اليه سوط فلا يحصل
الاعلام بهذا **قول** ولا يعمل كتاب القاضي في الحدود والعاصر شوا على انه لا يسله عن سبهاده كاي وان فيه

ففيه سبهاده البينه فلا يعمل فيها سقط بالسبهات **فصل آخر** لما فرغ من بيان قضاة الرجال سرح في بيان قضاة النساء
قول وبحوزة المرأة في كل شيء في الحدود كشهادتها او حكم القضاة سمي حكم السبهاده اذ كل منهما
من باب الولاء وليس للقاضي ان يستخلف لعضا الا ان هوض اليه لانه انما يصرف على البينه وهو يرضى بالحلفه
هوض اليه العضادون البينه وورضى به وعلمه وامامه دون غيره فلا يكون مطلقا هوض في بابا
لا سبلا في صار كالوكيل بالسبح لا يملك بوكيل غيره لهذا **قول** بخلاف المامورا قامه المحمده مطلقا حنف
بحوزة لا يستخلف غيره وان لم يودن لا يستخلف لانه لما هوض اليه قامه المحمده مع علمه لمر الحوازل المائنه من
اقامتها من المرض والحد في الصاوق مع ضيق الموت وغيرهما ورحبه ولا يمكن السفوف في الخبر **قول**
ولو قضى اليه في محضر الاول وقضى اليه في جاز الاول كان في الوكالة لان المقصود حضور راي الاول
وود وحده واذا هوض الحلفه اليه ذلك حكمه وصار القاضي اليه فاضا من جهة الحلفه من جهة هذا القاضي
حتى لا يرضى له يملك غيره الا ان يقول الحلفه له واني مسكت واسبيلك مسكت وصار كالوكيل اذا قال للوكيل
اعمل برائكم صح بوكيله على الموكل صار اليه وكمل الموكل حتى لو مات الموكل الاول الثاني في الوكالة
الوكيل الاول لا يحزل اليه علم انه فرق بين الموكل حنف لا يحزل اليه الموت الوكيل الاول وكمل المضارب
بان سمرى كال المضارب ساس يحزل الموت المضارب لان المضارب بمنزله رب المال من وجه ولهذا يملك رب المال
نهييه عن التصرف في مال المضارب بحدا صار مال المضارب عرضا والذكر الوكيل الاول في العوائد فرق بين الوكيل والوصي
فان الوصي يملك السفوف في غيره بوكلا والوصي لان حوب الوصاية ما بعد الموت وقد عني الوصي على الحركي
على حوب الوصاية ولا يمكن الرجوع الى الموصي فيكون الموصي ايضا باسنان من غيره وان الوصي يحتاج الى
البصر من بعد اخرى يحتاج الى استعانه ولهذا قلنا ان المتولى يملك لك الحاجة الى ذلك من بعد اخرى فان قلت
ما الفرق بين المولى وبين الاوصياء فانه يملك الموكل والاوصياء ومن المولى حتى لا يرضى لوامر رجلا ان يرضى
من اسن لا يكون له ذلك لان يكون الحلفه وانه فليست الدف بينهما ان القاضي يفعل ما يحمله الوكيل الوصي
فكون يوجب الفساد في العضد اكرفا كان القاضي وانه مع الحلفه لم يولد حكم من الناس اجار القاضي
سوط فان كان المستخلف يصح لسكره قاضيا حوزا جازيه والا فلا فان قلت لا جاز في اسها وكالاد في الابد وان
لا يملك الاداء الابداء فلما اذ املكه في اسها فليست يجوز الاجاز في لانه بها ولا يجوز في اسها كافي الوكيل
والمعني فيه ان الاجاز في اسها يكون بعد ان يكون عليه محطاما ان يه فكون اجاز في اسها وعنه وفظانه
خلافا لراجان في الابداء **قول** واذا فرغ الى القاضي حكم حاكم امضا الا ان يحال الكتاب وذلك سفل قضاة
القاضي سها وروى فانه مخالف لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين **قول** فان لم يكنوا رجلين فجل فامر انان
ومل هذا انما ذكر لقصر الحكم عليه فانه قال ذلك في لانه تترابوا ولا يترام لاداء في **قول** او السنة بحكم سوط
حل المطلقة البتة بنفسه غفر روح الثاني يرون الوطي فانه مخالف للحدوث المسهور اعني حديث الحسيلة **قول**

بعضه لما اسبح حديد الحق عند طلبها ورعب الزوج فيها وقد كان في ذلك حصنها من الزنا وكان
 اليهود رورا يدل القصة وان القاضي قضى بامر الله تعالى انه وحده القضاء عند العدل حتى يام
 بالامساع والتكليف بحسب الوسخ والديك وسعدا بجعلها زوجة له بطريق الاظهار فان كان عند سابق
 حينها والاعدم العدم انما ضرورة صحاح الاظهار لسطح المنارعة بينهما من كل وجه اذ لو لم يثبت الحل بينهما لما
 يكون هذا من بعد المنازعة بينهما لا قطعا فان ثبت لو كان قضاء مضمنا اننا العند سابقا للشروط اليهود
 وعند قوله قضيت قد قال سمسرا بعد وعمره رج انه لا سفدا لظنا عنده بقوله فصل لا يحضر اليهود وقيل
 يصح النكاح بغير محضهم لانه انما سبب بعضه في الباطن ما سبب بعضه في صحتها لغيره لا سبب شرطا لغيره
 في قوله اعتق عندك غنى بالف خلاف ما اذا كان اليهود كمارا او عسدا او محمدا ونحو ذلك لان الوقوف على هذه
 الاسماء ممكن فلم يضر سباده هو له وحده من كل وجه فاعمر رج طاهر والوقوف على حقيقة الصدق مع خذ ربي
 الامر على كون اليهود صدقة عبده وقد وجد خلاف الاملاك المرسله في الملك لا بد من سبب وليس بعض سبب
 ما وى حل الحض ليراجع اسبابها اذا الملك اارة تحت الشرا وطورا بالارز وغيره ولا يمكن ان سبب سببها على القضاء
 بطريق الاقضاء وفي النكاح او الشرا عدم النكاح او الشرا قضاء وصحاح القضاء **قول** ولا يقضي القاضي
 على غائب ولا غائب الا ان حضر من يقوم مقامه كوكيله او وصده او سعال الحاضر قال السافحي بحوز القضاء
 على الغائب بالنسبة لان النسبة قامت او انها لم تقم لان وانها وحقها الحال على القاضي والحال فيه عليه
 حال غيبته والنسبة للسان فاذا ثبت الحال صح القضاء ساء عليها ولنا قوله صلح الحلح فيه لا يفسد لا حد
 الحضر حتى سمح كلام الاخر ولا ان القضاء لا قطع ولا منارعة هنا لعدم الامكان فلا يصح القضاء وهذا لانه
 محتمل للحضيم بقره ويحتمل ان سبب سببه وجه القضاء لا احكامها محتملة او حكم صدرها محتمل الاخر لا
قول ومن يقوم مقامه اي مقام الغائب ما سبب اي باب الغائب كوكيله الغائب او ما بابه الشرع كالوصي
 من جهة القاضي **قول** وقد يكون اي قامه الغير مقام الخاص حكما بدون توكل الغائب ونصب القاضي
 مان كان ما يدعي على الغائب سببا لما يدعيه على الحاضر فاصح الحاضر خصما عن الغائب صار القضاء على الحاضر
 كالقضاء على الغائب كما لو ادعى غيبا في بدعيه انه اسراها من فلان الغائب اقام الددنة على ذي اليد
 وقضى به ثم حض الغائب وانكر ذلك لا يثبت انكاره لانه صار مضمنا عليه حكما وهذا لا المدعي لا يوصل الى
 اساتر حقه على الحاضر الا ما سبب على الغائب كذا الوادعي سبغه دار سببته من الغائب والكتالة ماله على
 الغائب **قول** وهذا في غير صورة في الكسب لا يحضر في الصورة المذكورة في المنع اعلم ان من ادعى على
 الحاضر حقا لا يثبت عليه الا بالقضاء وعلى الغائب القضاء وعلى الحاضر قضاء الغائب وبطريق ذلك في مسائل
 منها اقام بدعيه ان له على فلان الغائب كذا وان هذا كسب عليه مام بعضه على الحاضر والغائب لانه كما لمحاو
 ولو لم يقل بامر لا يقضي على الغائب ومنها ما اذا اقام بدعيه انه كفل له بكل ما له على فلان ان له عليه الفا كان قبل

الكتالة بعضه على الحاضر والغائب لا يحتاج الى عوى الكتالة بامر خلاف بدول لان الكتالة المطلقة لا يوجب المال على
 الكتيل مالم يوجب على الاصيل فصار كانه على الكتالة بوجوب المال على الاصيل فاصح الحاضر خصما عن الغائب منها
 ان العاد وان اقال المدعوف عند فلان فلا حد على قام المدعوف بدعيه ان فلانا اعنته حله كان قضاء الغائب الحق
 ومنها ما لو قال له ما نزلنا به فقال العاد في امة فلان فقام المدعوف بدعيه امها بدعيه فلان القربى عكم بالنسب
 ومحدومنها ما اذا اقام بدعيه انه انعم المست فلان وان المست فلان فله على عمتها الى اب واحد وان وادعيه فحسب
 قضى الميراث بالنسب على الغائب ومنها ما لو اقام بدعيه ان ابوي المست كل تامم لو كنتم له اعنتهم مام لهما هذا الولد
 ومات وان مولاه ووارثه قضى له لولا وكان قضاء ما لولا على ابوي وواحدة المولود من بعد عمتها ومنها ما لو قال
 لدارن الجيد المادون فحسب لدارن عليه ان اعنته مولاه فقام بدعيه لدارن اعنته بعد القضاء الجيد
 والمولى غيبا ان قضى الغائب ان كان قضاء العتق للخاص على الغائب منها ما لو قال المسمود عليه ان الشاهد
 عند فقام المدعي الساهد بدعيه ان مولاه اعنته قبل السهاوة ومنها ما لو ادعى سباني بدعيه انه لم اشتره
 من فلان فقام بدعيه بعضه بالملك والسرا فلان ومنها ما لو ادعى المدعوف بدعيه ان مولاه اعنته ادعى
 كمال الحد ومنها ما لو اقام المشرى بدعيه ان الباع كان اعنته او رجل اخر اعنته وموكله ومنها ما لو قال لرجل ما باعت
 فلانا فعلى قام الرجل بدعيه على الصمن ان باع عبده فالف منها ما لو اقام بدعيه على رجل انكر اسره بدها الدار من فلان
 وانا سبغها ومنها ما لو قال لرجل فلان على الف فاضها فقام المامور بدعيه انه قضاه بعضه بعض الغائب
 والرجوع على الامر ومنها ما لو قال الخيره العبد الذي في يدي فلان فاشتره في احد الممر فقام المامور بدعيه انه
 فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل اصمن لهذا ما داسي فصمن فقام الصمن بدعيه ان فلانا دانك كذا وان قد
 قصصه عكم ومنها الكتيل مامرا فام بدعيه على الاصيل انه او في المطالب منها ما لو اقام بدعيه ان له على فلان الف
 وانه احاله بها عليه ومنها ما لو اقام بدعيه على رجل انه كان لفلان عتق الف احلته بها على وادسها الله ومنها ما لو
 طالب الباع المشرى بالمرق فام هو بدعيه انه احاله بالمرق على فلان ومنها ما لو قال لرجل اخبرني عليك فلان فاكندر
 سفينة فقام بدعيه انه خفي عليه فلان منها ما لو اقام بدعيه على رجل انه دارها له فقام ذو الددنة ان فلانا
 وهبها له وسلم او ادعى او باع ومنها ما لو اقام ذو الددنة ان المدعي باعها من فلان وقضاه سطل بسط المدعي
 ولمزم السري الغائب ومنها ما لو قال خ والدار ودعيه فلان مطلب المدعي عليه بدعيه بعضه بعضه على
 فلان ومنها وصل الى حيزه وكفل به فلان مام او غاصب غصبه منه وحلف المدعي ما علم دفع زيد بعضه عليه
 مدعيه فلان ومنها ما لو اقام بدعيه على عدا مولاه اعنته انه قطع يد مدعيه كذا واستدان منه واشترى
 منه او باع منه ومنها ما صل انه لو قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فاستطالق فقامت بدعيه ان فلانا طلق امرأته
 ومنها ما لو اقام للفلان بدعيه على الحاضر لير الولى الغائب فدعيها ومنها ما لو اقام الحاضر على الباع بدعيه ان الولى
 الغائب فدعيها بسط بسط في جميع هذه الصور وبصم القضاء على الغائب فيها **قول** واما اذا كان اي يدعي

على الحاضر القضاء

على الخاف شرطاً لما يدعى على الحاضر فلا يحسن به في حمله خصاً عن الخاف خفاءه ان كان الخاف مضر بالسبب كمن قال
لا امرته ان يطلع ولا امرته فاستطالوا فامت زوجه الخالف منه ان فلا ياطلق امرته ووقع الطلاق على لا يعقل استه
على الاصح لان فيه ضرراً على الخاف بخلاف ما اذا لم يضمن ضرراً كالمالك يعلق طلقاً بغيره فلا يدارفانه يعقل لانه لا يضمن
ابطال حق الخاف **قول** ونقضى الباقى اموال السامى وكسب الحق الى الصك ان افرض الوصى او الاب ضمنه والى غير ذلك
يرجع اسد ومعاوضه انها لما انقطع الملك عن احد من المعلنين في الاستقراض في العادات فهو مفلس
ولهذا حل محل الصدوم وراد عليها في المواب لرباده الحاصه هنا فاعيد معاوضه في حق الباقى لان ابدالها بغير التي
ما عسار علم الباقى وبمكة من الاسد او منى ساء ماله من الولاءه ويرعى في حق الوصى لان لا يمكن من الاسترداد
فربما يحجج المسقف بغيره لا يحسنه او او فوندها اداء السهاده وان حذر ولا كل منه بعد ذلك لانه ليس بواجب في الجثو
من يدعى الفاضل او صغار وكان اضراً بالصغار على هذا الاعتبار فلهذا لا يمكنه واذا افرض الباقى كسب كالحق حمله
في دوائه لانه يحتاج الى الحفظ وذا انكساره الصكه كذا يملك افراض مال الخاف لانه يصح بطر الكسب عن غير النظر لنفسه
والخاف غاير عن النظر لنفسه وفي افراض نظر فملكه الباقى فاقضى قضى ما رأى من نقله القضاء او في غير مصر الدي
هو فاضله كفى عندى حينه خلا فالهما ان العلم حاصل له حسب حصوله في قضاءه او في مصره وله ان علم سبهاده لا علم
قضاء ولا يصير موجبا الى لفظ السهاده والحد **التحكيم** **ما**
من بيان احكام المعامله من جهة حمله ولا نه عامه واما بدم هذا العموم ولا نه وقوعه وذا ان ندر وقوعها وولا نه
محصى على من سرق في بيان احكام من له ولا نه حاضيه **قول** واذا حكم رجلان رجلاً ورضاه حكمه طار لولا نه ما على
انفسهما يصح حكمهما وبعد حكمه عليهما وورث الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والاصل فيه قوله تعالى ان
خفتم شقاق بينكم فابعثوا حكماً من قبيله الاله والمراد بحكم الزوجين في خسار الاله او احضار الفرقة فلما جار
الحكم في حق الزوجين في ذلك على حوازه في سائر الخصومات **قول** لانه بمنزله الفاضل فاما بينهما فليس شرط اهل القضاء
فهو شرط اهلها ان يكون حكماً او مبرز كذا في باب الباقى **قول** ولا يجوز حكم الكافر والعبد والذمي من الكافر
والذمي محابره العموم والخصوص **قول** لا يخدم اهلها القضاء اعسار اهلها السهاده والجامع ان القضاء بين
على الولاءه كالسهاده لا يكون له ولا نه القضاء فاذا اخدم ولا نه السهاده اخدم ولا نه القضاء **قول** ولكل واحد
من الحكمين ليرجع ما لم يحكم عليه ما لا ينجح من جهة ما سوف حكمه على رضاهما فان لم يحكم بهما فليس بينهما منسوخ ليرجع
الاخراج الى ما ساقها قلت لم يرض احد من الحكمين فلا يبقى الحكم كما لا يثبت اسداء ولا رضاهما **قول** لصدور
حكمه ولا نه علمهما بغير الحكم صدر عن الاله علمهما كالباقى اذ قضى عن عزل لا سطل قضاء **قول** وان خالفه ابطله
اعلم انه في هذه وسما اذ اخرج الى الباقى فاضاً خرافاً لغيره وان خالف ربه اذا كان في ذلك فصل مختد رجوعه
ان الحكم له ولا نه على الحكمين ولا نه على غيره والباقى الذي رجح الحكم غيرهما فلا يكون حجه عليه فكان الصلح
في حقه فله ان يردده اذا خالف ربه فاما الباقى فله ولا نه على كل الناس فكان رضاه حجه في حق كل الناس فلا يكون لهذا

الباقى ليرجع اذا صادف القضاء محله بان يكون فصلاً محمداً فيه **قول** ولا يجوز الحكم في الحدود والقصاص
والاصل ليرجع الحكم بمنزله الصلح فمحور استحقاقه بالصلح يجوز الحكم فيه وما فلا ولا يجوز استيفاء الحد والقصاص
بالصلح فلا يجوز الحكم فيها القصاص يعني تخصيص عدم جواز التحكيم فيها بدل على جواز الحكم في سائر المجتهدات
كالطلاق والمصاف العتق كذلك ونحوها ولكن لا يفتى به وبما عالج الحكم الحاكم كما في الحدود والقصاص كسب
بمحاسن العوام فيه **قول** اذ لا يحكم من جهة ما يبايع على حكم الحاكم اما سدد على رضاه حكمه والعامل لم يرضوا
حكمه **قول** لانه يخالف ربه بناء على ان المذهب ان موجب الخطا اذا كان نصف عشر الدية او اكثر على العاقلة فكأن
الحكيم على العاقلة محال لانه **قول** ومخالف للنص وهو حديث حمل بن ابي بكر رضي الله عنه وكان له ضرتان فضررت احداهما
الآخرى فصطح حمله فالتفت حسنا مسافا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولما اضرته فموافقوه قال اخوها عير لم يرض عن
الاسلمى واندى من لا صاح ولا استعمل ولا شرع ولا اكل من لم يرض عن مسافا لصلح اسحق كسبح الكهان فموافقوه
قول الا اذا استعملت امره يعني لو حكمه على العقلان الدية في ماله لا يجوز لان هذا الحكم مخالف للحكم السريع اذا الدية
على العاقلة الا ان يكون العاقل او العاقل خطأ محسود محسود حكمه بالدية على العاقل لان ما يجب الاعتراف لا يحمله العاقلة
بالحدوث فكان حكمه موافقاً للسريع **قول** وان احبر بالحكم لا يتقبل لانه لا يرضى بالدية ولا يرضى بالقاض
فان قال الحكم لاحدهما قد اقررت عندى كذا او قامت عليك بغيره عادله بعد الزمتك لك حكمه له بهذا الملك
وانكر المعضى عليه لم يفسد الى الكاره لانه على فوق السريع **قول** ولو حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم
احدهما ولم يحكم الاخر لم يجر ذلك حتى يحكما جميعاً لانه امر يحتاج فيه الى الراى والرضا راي المبنى فيحتاج فيه الى الراى
لا يكون رضا راي الواحد كما في السبع ونحوه **مسائل شتى** من كتاب المنفعة العلم ان هذا من اهل المصنف
فانه جمع من المسائل المنفقه واخر **قول** اذا كان على رجلين سفلي اخر الى اخره والاصل فيه الاضراء حرام بالاتفاق
لكن الخطر اصل عنده لانه يضر فيحصل في محل يعلق به حتى يجرم للخطر الحق المترتب والمستاجر الاطلاق يحارض عدم
الضرر فاذا اسكل جلتج وعندهما الاطلاق اصل لوجود المطاوع للتصرف هو الملك الحر له احراض الضرر
فاذا اسكل لم يجلج **قول** فانغى مستطيله باذنه بدسعت عنها مستطيله اخرى غير نافذه الى اخره اعلم
انه ليس كل هل البراءة الاولى التي يتقوا ما من جابط ارضهم في الزاخر السفلي بل هو لها خصوصاً لا يباح جميع
احلها ملكاً لا يباح حتى لو سجد فيها لا يكون له هل الاولى حق السفحة فاذا اراد واحداً من بيعها باقتداره ان يجر
طريقاً في ملكه ويحدث لنفسه حق السفحة فيها والسفحة لاهل الزاخره القصوى سبب الشكر في الطريق **قول**
وان كانت الزاخره مستدرة وودلرق طرفها وهو العطف المدور وفارسه خم كاه فله ليرفع الباب حابطه
في اي جانب ساء لان هذه سكة واحد وهي بمنزله ساحه مسريره في داره وكل من هم في كملها ولهذا الوست
دار فيها كانت المسبعة على السواء فصفح الباب يحد لنفسه حقاً **قول** ومن ادعى في داره عوى انكرها واليد
بم صالحه فيها صرح وهي سكة الصلح على انكاره وبسبب شرا الله تعالى فان قلت المدعى مجهول فلا يصح الدعى

مع

فلا يصح الصلح لان الصلح على الدعوى ما يصح اذا كانت صحيحة اما اذا كانت فاسدة فلا اذا الصلح انما يصح
 لا صدق المدين في الافتداء انما يكون اذا وجهت المدين المدين انما وجهه اذا صححت الدعوى بل على ما اذا
 كان المدعي معذرا ام محلوما كالملك بحوجه صح الدعوى لمراد على حقا فيها فمحملة على ما اذا ادعى اقرارا صاحب
 الدار بحقه فبما حقه صح الدعوى لا يرى انه لو ادعى على انسان سالا تصح الدعوى لو ادعى عليه انه اقر له بشيء
 صح ولا ان الصلح على معلوم عن محمول خارج عنه لانه في الساقط فلا يودى الى المنازعة فلا يورث في الفساد
 لما عرف **قول** ومن ادعى اقرارا في يد رجل انه وهبه له وسلمها اليه في وقت كذا فساد له العاقل لئلا يثبت
 في الهبة فاسميتها وادعى ما قبل الوقت الذي ادعى الهبة ويرهن عليه لا يصح لمراد على وقتا بعد الوقت الذي
 ادعى فيه الهبة ويرهن عليه بغير الفرق بين الوجه الاول الموقوف غير ممكن فيحق الساقط لا يمكن ان يقول هبة
 مندسهم ثم يحدد في اسميتها منه مندس لانه لما قال يحدد في الهبة فاسميتها فمداد على شرا لا حقا فاذا اقام البينة
 على السرا السابق كان مضافا لا يصح وهذا معنى قوله ادعوى على الشرا بعد الهبة ومهم سهدون في قبلها وفي
 الوجه الثاني الموقوف ممكن فلا يحق الساقط وهذا لانه يمكن لغيرك الهبة مندسهم ثم يحدد في الهبة فاسميتها مند
 اسبوع وهذه المسئلة بل على الساقط انما يمنع صحة الدعوى اذا لم يمكن الموقوف اما اذا امكن فلا وذكر في وانه ان التوفيق
 من المدعي شرط فان قلت منع لا يصح في الوجه الاول ايضا لانه ادعى سرا مملكته بالهبة فقلت اذا جحد الهبة
 فقد صحتها اذ جحد ما عدا النكاح من الحقوق فصح له بخلاف النكاح لانه لا يحتمل النسخ فاصححت الهبة في حق المدعي
 عليه ولو فاق النسخ في حق المدعي على رضاه فاذا اقدم على الشرا منه فقد رضى بذلك النسخ فمفسوخ فاسميتها ما راضيا
 فاذا اسرى منه بحد لكان قد اسرى له لا مملكته **قول** ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البينة على الشرا قبلها اي
 لو ادعى الهبة ثم برهن على السرى قبله ولم يعمل يحدد في الهبة فاسميتها لم ايضا لان دعواه الهبة في الوقت اقرارا منه
 بملك الواهب في الهبة في ذلك الوقت ثم دعوى السرى قبل ذلك يكون رجوعا عن ذلك اقرارا فكان مضافا فلا
 يمكن سانه بالبينة فاما دعواه السرى بعد ذلك بقراره بالملك في ذلك الوقت فيمكن حارسه بالبينة **قول**
 اذا النسخ ثبت له اي المحذور متشابه من النسخ وهو رفع من الاصل من المحذور وهو انكار العقد من الاصل
 فيجعل محذورا عنه ولهذا لو عاهد جعل ذلك ضما في حقها فاذا احدى احدى جعل ذلك ضما في حقها ولكن لا يفسخ
 احدهما مالم يعمل الاخر صريحا او دلالا فاذا عزم المانع على ترك الخصومة فقد رضى بفسخ صاحبه دلالا فمفسوخ فان
 قلت كيف يفسخ في حق الواهب بحد العزم على النسخ ففسخ في حق العزم لا يثبت بحد العزم الا ترى حرج له خيار
 السرط اذا عزم نقله على نسخ العقد لا يفسخ العقد بحجده عزمه فقلت قد اصررت لك فعله وهو اسماك
 الهبة وعلمها وما اسببه ذلك فكان النسخ يعمل اقرن به البينة لا يحد النسخ الا ترى حرجا لغيره فالحق
 الدابة يوما كذا اليه كذا انما كان كذا فاذا جحد المستاجر وذهب بها وركبها ان ذلك يكون موقفا كذا هذا **قول**
 ومن اقر انه بغير قلة عشر دراهم ثم ادعى انها زوف في مهر حرمه صدق معتمنه ولو قال سيق له بصدق

لان اسم الدرام مع على المحاد والربوف في المهر حرمه و في السوقه ولهذا يجوز الحوز في المهر في السلم الربوف
 والمهر حرمه لا بالسوقه والفصل لا يحسن المحاد فلا ماض من دعوى الربا والمهر حرمه ومن اقر بغير
 الدرام في قبل **قول** ولو اقر بغير المحاد او بغير حقه او بالاسد فاسم ادعى انها زوف لم يصدق لانه ماض
 اما الاول فظاهر وكذا في غير ذلك حقه في المحاد فكان اقرار بغير حقه مطلقا اقرار بغير المحاد والاسد فاسم عيان
 على البعض بوصف الهام فكان عيان عن بغير حقه ايضا **قول** ومن قال الاخر لك على الف درهم فقال المقر له شيء
 على عليك ثم قال في مكانه بل عليك الف فلس على المقر له اذا قال لا شيء عليك فمردد اقراره والمقر له سافر
 برد الاقرار فلكل ابطاله بنفسه فاذا ابطال الحق بالعدم فاذا قال جدد لك على عليك الف درهم فمردد اقراره والمقر له سافر
 من الحجة او بصدق خصمه بخلاف لو قال المقر له انك المقر له ثم عاد الى المصدق فانه يصح لان المقر له لا يسدده
 ما ابطال المقر له ثم لان النسخ لاسم اليمين فيها كالسج فاذا انكر المقر له ووجه لم يفسخ لنفسه حتى يساعد صاحبه
 فاذا رجح الى المصدق فمردد رجح والاقرار بالسرى ثم جعل بصدقته وهذا خلافا وذكر في المين هذا لان اقرار السرا
 لا يفسد بالنسخ كما لا يفسد بالعقد لانه حقه ما في العقد فعمل المصدق عليه وذو كرمه ولانه لما عذر اسما التمر
 من المسمى في رضى المانع فمستبعد بنفسه والموقوف من كالمسحوب **قول** وان كان لا يصح لان القضاء
 مسدود على سائر الوجوه لانه تسليم على الواجب فمردد انكره فكان مضافا ولنا ان الموقوف من الكلامين فممكن لانه
 يمكن ان يقول الموقوف على شيء وكذا في شئ محصورا بالماطلة ودعت السك ما مدعده فمردد لانه غير المحقق
 وبما سمع ولهذا انما قضى باطلان ودر بصلح عاقله بالاركار صفت ثم بقضى **قول** لان الموقوف على الكسرة ليس
 للمنفى حال فصار كانه قال ليس لك على شيء في الحال لاني قد وضعت حنك ولا لك اني اقر انه لو صرح به **قول**
 فاسم بعض كلامه بارصانه الى اخره ودلت هذه المسائل على انه اذا امكن الموقوف من الكلامين بغير عزمه دعوى
 الموقوف وذكر في بعض المواضع وسرط ودعوى الموقوف بغير البينة **قول** وعن ابي يوسف يعمل عسارا لما ذكرنا
 ابي وصل الدين الذي مر الان وحده الظاهر الموقوف من الكلامين مختذرا دسرط البراء عن الحب صرف في العقد
 سحره عن ايضا صفة السلامة الى حصرها وبحر للعقد من وصف الى وصف بلا عذر محال واذا ابطال الموقوف ظهر
 الساقط فصح صحة الدعوى كالمسحوب في حرمه في محروق الحباد بلاد دعوى اما الدين بغيره في كان باطلا فامروا كذلك
 هنا **قول** ذكر حنفي اى اذ اكتب رجل اقرارا بدينه في شكل ثم كتب في اخره ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي فانه
 ان شاء الله اى حرج خرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك او كتب حكا السرى كسسته اسنله وما ادرك فلا
 من ذلك فمطلوب الاصل من ذلك بطلان الذي ذكر الحق وفسد السرى والخلاف في الدين
 لادوم والسرى حازر وقول ان شاء الله بغيره في قوله من قام بهذا الذكر الحق وعلى الخلاص سحسا فالحاصل المسمى استثناء
 نصرة في ماله عندها لان الاصل في الكلام الاستداد والصك كسب الاستداد فصار ذلك في ماله فمسمى استثناء
 وقصر عليه وعنده صرف في جميع ما سدرم سطل الكل لان كل واحد الصك كسب معطوفه بعضها على بعض الكلام معطوفه

عليه

بعضها على بعض اذا احتج بها اسدناء مضاف الى جميع ما سدم فانه لو طالع الصوم وصلح وجب ان شاء الله ان يترك شي
 كنا هنا ولو نزل فرجه فالو لا يلحق بالاسماء بالكلية اذا فرجه في الصكوك كالسكوت النطق فان طلب لماذا انكبت هذا
 ولا يصح التوكيد على هذا الوجه انه توكيد المحمول المحمول لا يصح وكذا قلت الحرف كذا ساقط ولا ماسع المدون
 عن استماع خصومنا لو كفل ان التوكيد بغير رضا الخصم بالمرح عند لي حنف وعلى يد الرضا هنا بالمرح التوكيد بالرضا
 انما لم يرد هذا لانه اسقاط واسقاطات يصح مع الجهالة **فصل في القضاة بالمولد** **قوله** لما فرغ حريان
 القضاة في حال الحيرة سري في بيان القضاة في حال المات واما اخر لسوا في الموضع الوقوع **قوله** وقال فوالقول لها
 لان الاسلام حادث الاصل فيضا في حوادث الى اقران الاوقات بعد الموت لنا ان سبب الحريان بالمال حال وهو
 اختلاف الدرر في حال يدل على ما صلبها كما في سلة الطاحونة اذا احلف الموجه المستاجر حريان الماء واعطاه فانه حكم
 الحال يستدل بها على الماضي وهذا ظاهر تعبر للدفع وما ذكره بغيره للاستحقاق سانه لعلمك الحال حجة من حيث
 الظاهر يصلح للدفع والتأكد دون المات خاصة الورى الى الدفع فصل في الظاهر ساهدا للم خاصة المرأة الى الامات
 لا يصلح الظاهر حجة لها ولو مات المسلم وله امرأه نظرنه فحان مسلمة بعد موته وقالت اسلمت صل مونه وصلح الورثة
 يعني فالوا اسلمت بعد موته فالقول للورثة ايضا لانها يدعي امرأه ما والاصل في الحوادث ليرضا وحدوثها
 الى اقران الاوقات في حال انها ممسكة هنا بما مسكوا به بعد وهم مسكوا هنا بما فيه ممسكة بعد غير انها في المسكتين
 بمسكة بالظاهر لاسان الاستحقاق وهم مسكوا به في المسكتين للدفع والظاهر كفي لدفع الاستحقاق لاسان
 الاستحقاق فان قلت الماء اذا كان جاريا في سلة الطاحونة يجعل الحال حجة لصاحب الطاحونة حتى يرضى بالاجر على
 المستاجر فقد تمسكتم بالحال لاسان استحقاق الاجر بثلث بعد اسعاع سبب الوجوب هو العقد واختلفا في الدليل
 والظاهر يصلح حجة للتأكد واسما ما كان على ما كان وفي نسلة المرات اختلفا في حود السبب وهو الزوجية مع
 اساقما في الدين عند الموت فلا يصلح الظاهر حجة **قوله** فانه يدفع الله المال لانه اقران ما في يده حتى الوارث
 بطريق الخلاف فصار كالمو اقرانه حتى الموت وتحت تطرق لاصاله وهذا لان المودع زعم ان المودع مات
 وان هذا في تركه وكونه مودعا لا يدفع خصومه من اودعه فكذا لا يدفع خصومه طرفة عينا لو اقر لرجل
 انه وكل المودع بعض المودع او انه اسره منه حنف لا يور بالدفن الله لان صاحب المديونة يعرف بانه
 ملك الغائب وهو حي في يده في لودعه بد الغائب فلا يملك ابطال يده وملكه ما اراده وفيه نص صحيح اقران سعد
 اقرانه في ملك الغير نزعهم وهذا زعم لم يستل ما لكا وان المالك هو الوارث فلم يكن صحيح اقران
 سعد اقرانه في ملك الغير **قوله** لا يور بالدفن اعلم انه لو دفع لعل ان يسترد قال سبب الاسلام عدا
 الدين في النسب لانه يسترد لانه يصير سلعيا في بعض ما اوجه وروى عن طهر الدين المعبى ان
 رد في ذلك لو لم يدفع حتى هذا في يده صل لا يضمن وكان كغيره لان المنع من كل المودع في حقه
 كما منع المودع كذا في الفوائد **قوله** وحزن اقر لاني لم يكدب فلم يصح فان قلت منع المودع

منع

المال للمقر له الثاني لانه اقران يصف ما في يده حقه حنف قال انه ان المسك ايضا قد سلم الكل الى المقر له
 الاول قلت انما اقرانه ان المسك وما اقران يصف ما في يده حقه وليس حقه كونه اسما للمنت استحقاق
 الارث **قوله** والمسك فيما اذا اسد الدين للغير ما وقضى الباطن بدونهم واحتمل ان يكون على المسك من غيره او قامت
 البعنة على الموارث ولم يسهل السهو وانهم اعلمون له وادما غيره فان القاضي ساء في ذلك فان فعل ولم يظهر له وارث
 اخر قضى في دفع المال لله هل يخذ منه كغلا ام لا لهما ان القاضي يصح باطرا للحب الموت بدفع حنف ويجوز ان
 يكون للمنت وارث غائب وغيره غائب محتمل على القاضي لاصطاط بالكتفيل مبالغه في الاحصاء وسداد ما على الواحدا
 اذا وجد ابنا او البعنة لفظه وسلم الاقوال واللقطة الى صاحبه بالعلامة فانه يحاط بالكتفيل فصار هذا كالمراة
 تستسقي زوجهما غائب له عند رجل ودعه والمودع مع المودع والروحة والقاضي يقر لها البعنة وماخذ
 كسلا منها ولا يضمنه رج ان حق الحاضر معلوم وحق الغائب هو موهوم لا معارض للمعلوم فلا يجزى الباخر والتعطيل
 الى زمان التكفيل كما سبب السري مع يده بالبعنة فانه يضمن لم يرضى السري لا يوافق عنه كسلا ليرتفع ظهور مسك في اخر
 محد او قبله او اسد الدين على العدة فانه ساء في منه وماخذ منه منه ولا يوافق كسلا ليرتفع ظهور من اخر وان
 المكفول لم يجهول فصار كالمو كفل لاصد الغنما فانه لا يصح للمجهول بخلاف البعنة لان حق الزوج في الودعه مات
 وهو معلوم واما الاقوال واللقطة فبغيره واسان والاصح انه على الخلاف في صل مرد دفع بعلامة اللقطة واقران العدة
 مكفول اجماعا لان الحق غير مائة ون العلامة او قول العدة وان لا يوجب الاستحقاق لهذا كان له لم يمنح فكان له لم يرض
 الى زمان التكفيل حتى لو ظهر الاستحقاق البعنة كان الباخر الى زمان على الخلاف في قوله وهو ظلم اي صل عن سوا
 وفيه دليل على ان الحق يند كحطى وصيب على ان با حنف رج برى عن مذهب معتزل **قوله** لهما ان الحاد خائن فلا
 يترك المال في يده والله لو ترك يده تحسب له سخرى هذا القاضي وموت فاذا حضر الغائب وذو اليد منكر لمجعة المسفة
 في اسانه فكان النظر في نزع يده ووضعه في يد عديك لا يضمن لير البالد الماسة لا يرضى بلا ضرر ونه والا ضرره لان
 القضاة وقع للمنت بالكل لان الوارث قال فلا مراث ولا ارث الاسود الملك للموثر احتمال كونه محاربا المسك ثابت
 فلا يضمن يده ولا ان اصل كل بابك لسعا والديانة فيكون باقية الى المخرج المستحق **قوله** وكذا حكم وصي عام
 والرجع والعم على الصخر حنف في سح المنقول حنف في الموصى لا يكون له سح مسقول كان ملكا لهم لا حنف الموصى
 وهذا لان الركب قبل القسمة ملك المسح ورجع ومالك الورثة من وجه فانه سبب السح للفظ باعسار ما هي
 للمنت حنف في ملكه تركه دون مال اخر لان الموصى اذا كان غير الاب الحد لا يملك سح مال الصخر لا يحفظ له
 للرجع وانما سح المنقول باعسار ما هي للمنت من الملك لا باعتبار ما سبب للورثة من الملك بخلاف وصي لان له
 السح باعسار ما للمنت وما للورثة اذا كانوا اصغارا كذا في المبسوط **قوله** وقول لي حنف رج فيه اظهر
 حاجته الى الحفظ والركن في يد المبلغ في الحفظ لان المال في الصخر اسد خفظا ولا نكاد صار ضامنا ولو وضع على
 يد عديك كان امنا فيه وانما لا يوافق الكفيل لانه انشا خصومه والقاضي يصح لقطع الخصوم ما لا يشابهها

قوله واذا حضر الغائب لا يحتاج الى عاده السنة اي في الصحيح من الروايات وسلم المصنف اليه بذلك
العضا لان القضاء وقع للميت احد الورثة بنصب خصما من سائر الورثة فيما استحق له من الميراث ما كان او غائبا لان
الميت لم يملك في الحصة الميت احد الورثة يصلح حلفه عنه في ذلك لكنه في الاستسقاء عامل بنفسه دون الميت
ولا يصلح ما ساع غيره فلهذا لا يستوفى الا بنصب نفسه وصار كما فاعل السنة بدينه للميت بعضي الكل ولا
ماخذ الا بنصب نفسه وذكر في الجاهل الكثير انما يكون مصداق على جميع الورثة اذا كان المدعى في الدارث الحاضر لو كان
الحاضر بدينه بعد عده لان دعوى الحاضر لا سوغ الا على ذي اليد فانما ينصب كل الورثة خصما على الكل اذا
كان المدعى بدينه وهذا خلاف دعوى كذا فان احد الورثة بنصب خصما عن الميت عن سائر الورثة في دعوى كذا
على الميت وليس يمكن بدينه سعي التركة **قوله** ومن قال مالي وما املك في المساكين صدقة فهو على اموال التركة ولو اوصى
سلب ماله فهو على كل شيء والعناصر فيها واحد وهو قول زفر لان اسم المال عام فلو انه المصدق بكل ماله كما
في الوصية ولنا ان اوصى بالحد مع ماله تعالى ما اوجب له تعالى من الصدقة مضاف الى مال مطلق لغيره
خلف من اموالهم صدقة انصرف في الفصول الى المال فكذا ما نوصى بالحد على نفسه بخلاف الوصية لا نهانفت
الميراث لانها خلافه كالوراثه والارث عرى جميع الاشياء فكذلك الوصية في الحصة لها سريان لان احاب الصدقة
انصرف في الفصول في حبوب والاموال كلها فصول بعد وفاته لا سحنانه عنها بالوفاة اراضى الخبره بدخل غير حصة
لانها سبب الصدقة وبها الحر والحد في حال عدمه لا بدخل لانها سبب الميراث وحاصلة الى حصة الميراث عابدة عند محله لان سببه لا يفر
السامية كافي الخراج وعن لي يوسف جميع الصدقة عابدة ولهذه في مصارف الصدقات والارض الخراج لا بدخل
اجماع الال الخراج موقوف في حقها وللسنة بدينه وفي رواية لو قال مالي املك صدقة في المساكين
سأول كل مال لان الملك اعم من المال لا يرى انه يملك غير المال كالمقصود النكاح والخمر والمخصص عاين السبع ويخصص
ملفط المانع الكتاب والسنة ولم يوجب المخصص لفظ الملك سوى عامما والصحيح انها سواء لانها مستحقة لان
استعمالا واحدا وان الظاهر انه يلزم الصدقة بالعاصل على الحاجة سواء كان لفظ الملك وملفط المانع علاق الوصية
فانها تقع في حال الاستحقة فيصير للملك لان الكل فاصل حشد **قوله** كافي في ميراث الوارث بغيره ان الوصية
استحقة لان الوصي صرف حده فقط ولا يملك الوصي في سوفي على العلم كصرف الوارث واما الوكالة فاسات
ولا يملك المصنف ماله وليس استحقاقا ولا لانه المنوب في الاصل عنه بلا علم من سبب الوكالة كاسات الميراث بانك
الملك السبع والهبة **قوله** ومن علم الناس الوكالة يجوز بغيره لان اعلام بالوكالة انما حق للوكيل يستوفيه
انساؤه وليس فيه الزام لست شرط سراط الزام **قوله** وقاله ما هو الاول سواء يصل فيه خبر الحدك الفاسق المستور
والجيد والحر وعلى هذا الخلاف السيد اذا اخرج بدينه عده فباعه او اعطاه لغيره لا يملك عندئذ الا اذا اخبره
عده او مستورا ان خلاها والسبع اذا اخبره واحد غير عدك سكت لا يطل سحنه وكذا الكراد اسكت بعد
ما اخبرت بالكاخ الوالي المسلم الذي لم يهاجر اذا اخبر بالسرايع وكذا المحر المادون لهما ان هذا من حسن المعاملات فلا

سوف على سراط السهاده كالاخا رنا التوكيد له للحزب من هذه الجملة بسببه التوكيد حيث لم ينص في ميراث ملكه ونسبه
للزيمات لما فيه من ريل من الاخر حيث منعه عن التصرف فوجب له سراط سطر السهاده وهو الحد والحد لا يفر
على الشبهات حيث خطها بخلاف التوكيد لان الزام فيه بوجه وبخلاف الرسول لان عبارته كجباره المرسل فصار كانه **قوله**
وكل منهم الحق ضمان وهذا لانهم يحايلون الى امال هذا في كل يوم مرارا واوارا فلو قلنا يرجع الحقوق اليهم لمساعدوا عن
امانها فيحصل يصلح الناس رجح المشرى على الغريم لانه عده لم يحسب عده على العاود بحيث على رفع العتلة والسبع
واقع للغريم فيكون عده عليهم كما لو كان العاود صا محجورا او عيدا محجورا وقد تولا غيرهما ما السبع فان الحقوق رجح الى الوارث
قوله والعاقد هو الوصي بانه عن الميت لانه وان نصبه العاقد فانما نفسه لكونه فاما مقام الميت لكونه فاما مقام العاقد
وحقوق العاقد رجح اليه لو ما سراط العاقد بنفسه في حصة فكذا يرجح الى سراط مقامه **قوله** لانه عامل لهم وعلى العاقد على
ولحقه به ضمان رجح على من وجب له العمل **قوله** وان ظهر للميت مال رجح الغريم فيه بدينه لان من لم يصل اليه وقيل
لا رجح ما غريم الوصي من الغريم لان الضمان حيث علمه بفعله لان فضل الوصي لنفسه وصل الى صاحب الرجح لانه يرضى في ذلك
وهو كان مضطرا فنه **قوله** والوارث اذا سح له بغيره الغريم اعلم ان الوارث اذا احتاج الى سعي في التركة وهو صغير
فباعه الوصي ثم استحق رجح المسمى اليه على الوصي الوصي على الوارث لو باع امرا لفاضة رجح المسمى على الوارث
اذا كان اهلا وان لم يكن اهلا لا ينصب لفاضة عنه بغيره **فصل آخر** في دفع حريان القضاء وسرع في بيان العمل
بامره هل سح بدور محانه المحام **قوله** واذا قال العاقد قد مضت على هذا الرجم اي الرافا رجا وبالقطع في سعي
فاقطعه انما الضرب في الحد فاضره وسحك من فعل عمر محمد انه رجح عن هذا وقال ما خذ بقول حتى تعان الحجة وكسر من مشا محنا
اخذوا روابه محمد في هذا وقالوا ما احسن هذا في ما يتناول القضاء فسدوا فلا نومون على نفوس الناس وديارهم واموالهم
الا في كتاب القاضي في القاضي فيهم اخذوا في نظامه لرواه للضرورة وان الخيانة في ذلك كما نفع وجه ظاهر لرواه
ان القاضي من من فافوض اليه ونحى اسرابطا عدا اول الامر وطاعه في صدقة وقبول قوله فصار قوله كقول الجاهل
بجاء الاعتماد على قوله في كل باب كذلك صار كتاب القاضي الى القاضي حجة لان اخاره سهاد ساهدين يصح عليه كما يصح
من السهادين على سهاد ساهدين **قوله** لا اوافا انه فعل في ذلك فضاة كان الظاهر سهادا اذ القاضي لا يرضى
بالجور ظاهر بغيره ان المصنف عليه لما اقرانه فعل في حال فضاة صار معه فاسهاد الظاهر للقاضي لان فعل القاضي
على سبيل القضاء لا يوجب عليه الضمان بحال فجعل القول قوله ولا يجب على القاضي في ذلك من ان يثبت انه فعل في فضاة
مصادقهما ولا يرضى القاضي لانه لو لم يرضى لغيره من لصار خصما وضا الخصم لا سقد **قوله** ولو زعم المقطوع بدينه او الماخوذ
منه ماله انه لم يكن فاضا بوسد وانما فعل في ذلك قبل المقلدا وبعد العزل فالقول قول القاضي ايضا في الصحيح لانه يرضى
عن من كان فاضا حتى اضافه الاخذ الى حال القضاء لان حال القضاء معهوده وبني منافه للضمان فصار التلق لا يضافه
الى ذلك الحاله منكر للضمان فكان القول له كما لو قال طمئت واعصفت واما محزون حنونه كان معهودا **قوله** ولو اقر
الفاطح والاخذ في هذا الفصل اي الفصل الذي نزع المقطوع او الماخوذ ماله انه فعل قبل السعد او بعد العزل كما في القاضي

صحة الامانة او اسباب الضمان وانما قلنا قول القاضي في الضمان غير نفسه لا في بطلان الضمان غير خلاف الاول
لسوف حمله في صفة صفاة قهرا **قول** ولو كان المال قد اضر بما هو اضرار في الاضرار اقره القاضي لما خوجبه
ماله صدق القاضي في انه في ضمانه او ادعى حمله في غير ضمانه اخذ المصنف عليه ذلك منهم بصدقوا بالحق
كانت في الاول لوصوله الى الماني حمله في صور التسليم له لعادة لما كان له في القاضي بما قال بربا سائر الاشياء
لثاني للسلم هذه الولاية في الحال لانه محذور لا اقرار على نفسه حجة قطعية وضا والقاضي حجة ظاهري والظاهر
لا عارض القطعي بخلاف ما لو كان هالك الا ان القاضي سكر وجوب الضمان في القول قول المنكر اعلم الاصل في القاضي اذا قضى
لغيره في حقه بغيره بغيره على الكل لانه لا يملك ابطاله وانقضى له لا يملك سبها لانه لا يملك ابطاله ولا يملك سبها
لجاء الامة على القاضي لنفسه ولا يملك ابطاله في حاله لانه لا يملك ابطاله ولو وقع صورة الفضا لا اجتنبي
لنفسه لا يملك سبها ولو وقع على الامضاء لانه محذور في حاله لانه لا يملك ابطاله ولو وقع صورة الفضا لا اجتنبي
رجلان لرجل الميت او قضى له قضى لوصاته قال في ذلك من يركى لو قضى الدين له لم يملك سبها
لا يملك سبها ولا يملك سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
الثاني لو ادعى رجل ان ابن الميت قضى به وقضى الدين الذي عليه بركة منه وبغيره وضاه ولو قضى الدين له لم يملك سبها
بالبغوة لم يملك سبها ولو قضى به بالدين فادعى رجل ان ابنه وكله بغيره منه وقام السند على ذلك قضى له لو كاله لم ادى
الدين اليه لا يملك سبها ولا يملك سبها لانه لو سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
الثاني صادف محلا ساع في حقه اجتهاد اذ لو كاله لو صانه بحسب كل واحد منهما اقامه الخبر مقام نفسه ولقد اوفى
ان كل من يعمد في يكون وصا ولو ادعى الدين لم يملك سبها لو كاله لا يملك سبها لانه لم يصادف محلا لاجتهاده لاذ
فضاه لنفسه باطل لاجتماع قضاء عبدي وصي كافر على مسلم فانه لا يملك سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
بالسند لانه قضاه محلا في نفسه في اول خلاف السافح وفي الثاني خلاف ما ذكره وكذا لو قضى لاسرته بغيره
عدلتني سوف على السند لان القضاء محلا في نفسه كاله السهادة وكذا لو قضى لاسرته بغيره سوف على السند لانه لا يملك سبها
في نفس القضاء فان سركا راجح سبها لانه في الحدود والقصاص **كما د** **الشهادات**
وجه المناسبة انما لا يفرع من بيان انواع القضاء سرعي في بيان ما ينعى عليه القضاء ومن جملة ما السهادة والافراد
والكون وغير ذلك والآخر غير انما لا يكون موثرا لالبيه وهو موثرونها فكون هو اقوى في مقدم عليها اعلم لاصل
السهادة المحذور قال صلح الحسد لم يملك سبها لوجه اي حضرها وما قال فلان سبها الحرب سبها فصد كذا اي حضرها
وفي السرعي عن الاخبار بالشع يساهده وعان الاعرج من حسابان الله الانسان النبوة اذ ارادت مسلم السمس سبها
والافذع والقاسن اني كونه السهادة حجة ملزمة لانه حجة محتملة للصدق والكذب والحتم لا يكون حجة ملزمة ولكن بركنا
القاسن انصوص على ان السبها لانه لا يملك سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
لنكر اذ لو قال صلح الله عليه وسلم السبها على المدعى اليه السهادة وبالاجماع وهو ظاهر لان فيها احقا حقوق

الشهادات

القاسن صون الحقوق عن الواحد وحفظ الاموال على اربابها قال صلح الكرم واسهروكم فان الله تعالى سخرهم لهم الحقوق
قول والسهادة فرض اي اداء السهادة وهذا في كل موضع يعنى عليه اداء السهادة فاما ما ساع عننا عند
الحاكم بلحقة المام ومنى لم سحر ذلك حقة لا المحقة فانه في المحط قوله تعالى لا تكتموا الشهادة ومن كتمها فانه انتم
قلبه وقوله تعالى لا ياتي الشهدا اذ اذ اذ عوا ان النبي صلى الله عليه وسلم عن الامانة عند الدعاء امر بالحضور عند الاداء وكذا
النهي عن الكتمان السهادة فان قلت النهي عن الكتمان لا يكون امر بصدقه عند القضا ولا يكون السهادة فرضا بالنهي عن الكتمان
والكتمان فلهذا لا يكون على الاطلاق فان الامر بالشئ ان يكون نهيا عن ضده اذ لم يصدقه نهيا كالا امر بالصالح في الصالح
لنهي نهيا عن العجز فضلا اما اذا كان ضده مقصود انتهى كالا امر بالامانة يكون نهيا عن ضده اذ ضده مقصود نهيا
وكذا النهي عن الشئ امر بصدقه اذا كان ضده مقصود او فاما قلنا الضد مقصود بالامر لقوله تعالى اقبحوا الشهادة لله
فانه ام فلهذا محض العبد للكل في الجملة اعم لانه يملك سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
الجسد كله فانه صلح فمكن الامة في اصله وملك السرفسي منه ولا في حال القلوب اعظم من فعال سائر الجوارح فاصل الحسنة
والهستات الامانة الكفر بها من افعال القلوب فاذا جعل كمال السهادة من افعال القلوب فانه من اعظم الذنوب وكان
اما ما قلنا من ان هذا نهيا عن سبها فان قلت الامر الذي ورد في باب السهادة مطلقه صدق في الجور كماله ولم كان
في باب الحدود وما ذكرت من الحديث لا عارض لضد ذلك قوله تعالى لا تكتموا الشهادة وادعه في حقوق العباد بدليل
سباق الامة وقوله كونه اقوامين بالقسط محمول عليها ايضا بدليل قوله تعالى لا تكتموا الشهادة وان شئنا الفاحشة الامة
قول محذور فيها السبها من السر والظهار لتردده من حصة السر وحصة اقامة الحد **قول** والسبها افضل
والاصل في قوله تعالى ان الذين آمنوا ائمتهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة وقوله صلح
من ستر علم مسلم الحديث قال صلح للذي سبها عنده لو ستره سبها لكان خيرا لكونه مطلقا على الذر لقوله لعلك تستبها
او بطلها انه ظاهر على محان السر **قول** والضمان لا يملك سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
سبها به بالسبها ابطال حتى الجبد وترك السر وفي سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
احد ولا يقول سرق **قول** منها السهادة في الزنا بغير فيها اي ستر فيها اربعة رجال لقوله تعالى ولا تاتي
الفاحشة الامة وقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء الامة اعلم انه ليس فيها مع سوى لاسرته بخلاف السر
على عياده والارضى ساعة الفاحشة فان قلت هذا النص صرح جوار العمل بهذا الحد وليس فيها سان في ذلك
بدون الحد فقلت المعاد في السرعي منع المداة او القصاص او منجها وهذا الحد لا يمنع الزادة فلو لم يند
منع القصاص لم يكن لهذا المقدر فانه وان هذا قصه ملغاة حجة السرعي صهي على انما بالية السرعي **قول**
ولا بها سبها بدليله لقوله تعالى واشهدوا بانكم قد اتيتم فاحش ما فعلتم فاحش ما فعلتم فاحش ما فعلتم فاحش ما فعلتم
رجل وامرأتين عند عدم سبها رجلا من هذه الامة فانه لم يملك سبها لانه لا يملك ابطاله ولو قضى الدين له لم يملك سبها
ولا يملك سبها عن اربعة سبها بدليله وحصة الدليل بمنح العضا فاما سقط بالسبها كالا الحدود والقصاص

كالسهادة على الشهادة فشيئته ايضا منح ان الشبهة كالحقيقة **قول** منها السهادة بغير الحدود
اي سوى الزنا من حد العرف السيرة والسرقة سبوطها سهادة رجلين له قوله تعالى واستشهدوا بصدقين منكم
ولا تبيل فيها سهادة النساء لما سئل من الحد من الحق **قول** سواء كان الحق ما لا يلبس ان المضاربات السكك
وغرف ذلك **قول** وفيمر بالولادة والبكارة والحيث النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال سبوطها سهادة امرأة
واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم سبوطها النساء جارة فيما لا يستطع الرجال النظر اليه واللام اذا دخلنا على الحج
دخلنا للجنس اذ لم يكن معدهم والكل ليس مراد قطعا مراده الا في ضرورت لبطان الحد بواسطة الجنس
وعند السافح في سبوط الاربع ان امرأته في مقام رجل واحد وعندنا كذا في سبوط امرأتان لانه سقط اعتبار
صفة الذكورة للحد في حد من حد ولنا ان صفة الذكورة انما سقطت لاختلاف النظر في النظر الى العورة حرام الا اذا
اعتبرنا بطريق حسنها لان نظر المرأة الى عورة المرأة احق لان سبوطها من الهن اقل من نظر الرجال الى عورتها فكذا سقط
اعتبار الحد لان نظر الواحد احق من نظر الجماعة **قول** وما سوى الحقوق بسبوط سبوط رجل وامرأتين
سواء كان الحق ما لا يغرم بالمثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية اي لا يغرم بالمثل لودعه والحرارة
والحقاق النسب الكتاب وقال السافح في سبوطها سبوط النساء مع الرجال في الاموال وانما سبوطها كالأجل شرط
المضاربات على الأصل فيها عدم القبول لكونها حجة ضرورية اذ الحكم بسبوطها سبوط الرجال كما فعل البر الطلاق
الى السبوط عند عدم الماء ولان قد يمكن الحكم فيها بسبوط صحة السبوط وهو العقل فالصلح اهلن باقتضاب العقد
والدين في الصب لخله النساء علمهن في هذا يقوم النساء مقام الرجل الواجب حتى اذا نسبت احد منهن لغيرها الاخرى
كما نطق به النص والولاية وهذا الأصل للأمانة ولا يسلخ العقوبات لا تبيل سبوطه الاربع منهن جدهن انما
ملناها في الاموال لمحوها وكبر ووقع اسبابها ضرورية ان لا يمتنع جرح سبوطها رجلين كل جادته ولا ضرورت
في النكاح لانه اقل ضرر وهو اعظم خطرا ولما روي عن علي رضي الله عنه انما اجاز سبوطه النساء مع الرجال
في النكاح والفرقة ولا يمتنع اصلته اضرورية والاصل فيها القول بوجودنا لمنه عليه اهلته السبوط
وهو المحاسة فيها حصل العلم للساهد والصب وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء فيه
سعي الاداء فيه حصل العلم للقاضي لهذا قبل اضرارها في الاخبار ونقصان الضبط بظلمة التسميات
احد بغير امرأة اخرى اليها والنقصان اذا انجر صار كان لم يكن الا ان سبب النقصان هو اذ لم يمتنع فام فورت
سبوطه وفيها سبوطه المصلحة ايضا فلا يسلخ فيما سقطت بالسبوطات وهذا الحق في سبوط مع الشبهات
وهذا لان الطلاق يثبت مع الجمال في قوله احدى كذا في صحتها بغير حلفه بمانه خطره وكذا الوصية بغير حلفه
فاحسنه وانه حلف في الاجماع بغير الموت بغير المحدوم والمحدوم والوكالة بغير الجاهل وبغير ما لا يحظر
وكذا النكاح يثبت بالحد والهرل ومع سبوط لا يبر لها وما لا يصلح منها والسج لا يصح معها فلا يسلخ سبوطها
النساء مع الرجال مع انه اربطاء سواء فلا يثبت بها ما هو اسرع سواء كان اولى وانما تبيل سبوطه الاربع

منهم على خلاف الناس لما فيه من مائة كسب من كبره ورجل **قول** فحلف السامع بالله انما لم يكن كما يقولون كان
قبل القصر ولم كان بعد البعض بالله لعدسيتها وهي بكر **قول** والادعاء ككلمة الى اخره شاع الى ان ينصرف
وزدت هذه اللفظة وحوازا الحكم بالسبوط بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص والنص في هذه اللفظة بغيرها
ولا في غيرها زيادة بالدلالة فيها معنى الخلف لانه لو قال سبوط لا افعل كذا لم يكن معناه في اليمين معنى الباك اذا قال
سبوطي بيمينه على محسوس ما وزنه بها من حصل فعل او تركه اذ كان كذلك كان لا يمتنع عن كذب بهذه اللفظة اسد
فلا يجوز ما يغرمها والعدالة لقوله تعالى من شقن حشر الشهاده والمرضى هو الحد قوله تعالى اشهدوا ذكركم
منكم والان الخبز كمثل الصدوق الكذب المحجبه وهو صدوق بالعدالة بمرحج حبه الصدوق هي لا يربطها من طورات
دنه ادمنه من ركب غير الكذب المحجبه طورات بعد ركب الكذب ايضا وهو معنى قوله سماعي غير الكذب في طوره
اعلم ان العدالة شرط العمل بالسبوط لاسبوط اهلته السبوط لان الفاسق اهل الولاية والقضاء والسلطنة
والسبوط عندنا وعن يوسف ج ان الفاسق اذا كان في حصة في الناس في حصة بغير سبوطه لانه لا يمكن تميزه
الكذب سبوطه ولو جاهدته لا يحاسب احد سبوطه لاداء السبوط ومرويه عن عيسى عن الكذب في الاصل سبوطه
لا تبيل لان قبول السبوط لا كرام الساهد قال صلى الله عليه وسلم اكرموا السبوط فان الله تعالى يحق الحقوق بهم
وفي الفاسق امر ما يحلفه فالصلح اذ القيت الفاسق فاحقه بوجهه مكهم ويكفي بطلان السبوط فلا مروءة له
فالله لا تبيل سبوطه الا ان العاصي لو قضى سبوطه بيمينه **قول** قال ابو جعفر راجع بقصر الجاهل على ظاهر
عدالة المسلم ولا يسأل عن الساهد حتى يقطع المسبوق عليه فيها فان طعن فيها سأل عنها في السر وكما في
العدالة الا في الحدود والقصاص فان سأل في السر ترك الحاشية فيها ما لا يجمع طعن الخصم او لم يطعن وعندها
سأل في الكل طعن الخصم او لم يطعن في كل هذا اخلاف عصر وزمان لانه امر في القرون الثالث الذي سبوطه لم يسلخ
ما حرمه لقوله خير القرون الذي انهم هم الذين يلوهم هم الذين يلوهم هم يلعنوا الكذب حتى يحلف الرجل قبل السبوط في سبوط
قبل سبوطه وهما اوصاف في القرآن الرابع الذي سبوطه رسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب وفضل هذا اخلاف عصر وزمان اخلاف
حجه وبرهان لهما ان العاصي على المحجبه وهو سبوطه العدل والمروءة والعدالة قبل السؤال عنه بالظاهر هو صلح
للدفع لا للالزام واحدا الى الزام الحكم وذا لا يكون الا محجبه بلمزومه فوجب الحرف عن العدالة لا للالزام ولا في حشره
قوله صلح المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محجبه في قدره مسلمه عن رضي الله عنه فهدى صاحب الشرع
اقوى من عدول المولى لان العدالة ماسة من حيث الظاهر لا دنه وعمله لانه ما سئل عنه عما هو مظهره فاكفى
بهذا الظاهر لا يمتنع اذا لم يكن مع سارح اذا لم يكن الوصول الى القطع لحماها وهذا لان اصح حجة حابه ان
تعرف من جرائع المحطرات متمسكا بالطاعة والعدل على مسكة بالصدق في السبوط ان لا يرى للملك الظاهر
الصدق حجة لا سحفاق السبوط اذا لم يكن المسري منازعا ولا منازعه قبل الطعن فصلح حجه وبعد الطعن جرت
المنازعة وبلا لظاهر لراخ اسلام الخصم وعقله منجاة عن الطعن ايضا فوجب الترجيح بالسؤال بخلاف الحدود

والفصاح لا ينشأها على الدرك **قول** سئل المسنون أي الصيغة المكتوبة فيها نسبت الساهد وحلته ومصلاه أي
مسحوق الذي صلى فيه ومعنى السؤال السهل المترك إذا خرج الساهد يقول القاضي المدعى بهاتين ساهداً آخر ولا يقول
للساهد أنك مخرج وفي هذا صانته عن هتك ستر المسلم وصانته حال المترك كذا يظهر صحيح أو قصدنا بضرار **قول**
لا بد من مجمع من المحدث في مجلس القضاء لسال المترك عن اليهود وكيفية اليهود أمم أو عدول بمسؤول السهادة وروايات
العدالة وحدها في الصدر الأول في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه رضي الله عنهم لا زال المعدل كان لا يوجب الخروج ولا
خاف المدعى من اليهود لأنهم كانوا معادين للحق والعدل بل لا يوجب الخروج ولا خاف المدعى من اليهود لأنهم كانوا معادين للحق والعدل بل لا يوجب الخروج ولا
الذي يسأل عن اليهود إلى آخره أعلم أنه كفى الواحد للترك والرسالة والجمع إلى الواحد يصلح لتركه كما
ورسول من القاضي إلى المترك من جملة الساهد وهذا عند لي حقه ولي يوسف في واصل أفضل وعند
محمد لم يكف إلا إسان لأن السهادة إنما يصير سهاداً بما يشترط لها الحد كما شرط المترك في
المترك في الحدود ولا زال أصل لفظ السهادة وكما له بالترك وقد شرط الحد في هذا السطر بشرط فيه
الحد أيضاً اعتباراً بالحد الشرطي والسطر بن الآخر ولما أنها ليست بسهادة حتى لا يشرط فيها
لفظ السهادة وبحال القضاء كذا لا يشرط الحد وإنما شرط الحد في السهادة بالنص على خلاف القياس
أدراجاً منه الصدق فظهر خبر الواحد العدل حتى كان خبر الواحد العدل حجة في الدماء كما لا يست
علم البقر خبر الواحد لا يست خبر الحد ما لم يسلخوا حد الوار فمقتضى على مورد النص وهذا في تركه السهر
أما في تركه العلانية فالحد شرط بالجماع لأن معنى السهادة فيها اسبقاً بها مختص بمجلس **فصل** في ما فرغ
من بيان المراتب في الشهادة شرع في بيان ما يتخلل الشاهد وأما قد تم بيان المراتب لتقديمه في الاعتبار **فصل**
ما يتخلل الشاهد على ضربين أحدهما أن يتخلل الشاهد على غير نوع يثبت نفسه بلا اشتباه كالسج والإقرار
وحكم الحاكم والخصم الفصل إذا سمع الساهد السج والإقرار وحكم الحاكم أو رأى الخصم الفصل وسعه
أن يشهد ولا يشرط عليه لأنه علم بما هو موجب بنفسه عما هو مطلق للأداء لقوله تعالى أنتم شهداء الحق وهم
يجهلون وجه التمسك به على قوله وسعه ليشهد لأنه أطلق أداء السهادة بحج العلم وقد حصل ذلك بالزور
في المراتب والسماعات **قول** ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه إلى قوله أنه ان يشهد بقرره
أن سهاداً الفروع يصر على سهود الأصل حيث روال لأنه في سعاد قوله على المسهود عليه وأزاله الولانية
الناية للغير ضرر فلا بد من الأمانة والتحمل **قول** ولا محل للساهد إذا رأى خطه أن سهاداً علم أنه
لا يعمل ساهد ولا فاضل راو بالخط إذا سواه إلى الساهد إذا رأى خطه لا محل ليشهد إلا أن يذكر الشهادة
وكذا القاضي إذا وجد في إقرار رجل على رجل حق الحق سهادة سهود وشهد الرجل على رجل حتى
من الحقوق وهو المذكور ذلك الحكم بذلك لا سجد حتى يذكره وكذا الراوي المذكر لأجل الرواية لأن السهادة
أو القضاء أو الرواية لا محل له عن علم ولا علم به إلا أن الخط يشبه الخط فلعلمه كان خط غيره ولما أشبه خطه

لما لا يروى ناع على رفع ولا سهادة الأصل لا يثبت عند القاضي إلا سهادة ساهد من كافر أو المقر **قول** ومنه
السهاد ليقول ساهد الأصل الساهد الفروع السهد ليرى على بكر كذا فاسم سادات على سهاد في ذلك ويقول سهد
على سهاد في أني سهدان فلان فلان فلهذا في عندك كذا أو يقول سهداني سمعت فلاناً يقول كذا فاسم سادات على
سهاد في ولا يقول على ذلك لأنه يحمل ليرى على أصل الحق المسهود به وهو امر الكذب كذا لا يقول سهد السهاد في
لأنه يحمل ليرى على مراده فاسم سادات على سهاد في يكون امر الفروع بالسهادة على أصل الحق قصد الإقرار بالفرع ما سعه
وإذا هو عليه فلا بد من أصل أو كونه **قول** حل له ليشهد وليرى نقل سهد في حتى لا يحتاج الأصل إلى القول
سهد في فلان على نفسه لأن من سمع ما هو محجج بنفسه **قول** ويقول ساهد الفروع عند الأداء سهدان فلان
سهد في على سهاد تة لفلان أو عند كذا وقال سهد على سهاد في ذلك لا بد من سهاد تة وذكره سهاد الأصل
وذكر التحمل لها لفظ أطول من هذا وهو أن يقول سهدان فلاناً سهد في على سهاد تة أنه سهدان فلان فلان
أمر عند ساهد على نفسه لفلان فلان فلهذا في عندك كذا أو يقول سهداني سمعت فلاناً يقول كذا فاسم سادات على
أمر عندك لفلان كذا وللفظ أقصر منه وهو ليقول الفروع سهد على سهاد تة فلان كذا أو كان ينبغي سمس
الجمعة السخينة ج به وهكذا ذكر محمد في السير الكسر ولكن خبراً لا مورا وسطها **قول** ومن قال سهد
فلان على نفسه كذا لم يسع للسماح أن سهد على سهاد تة حتى يقول سهد على سهاد في ذلك لما مر أنه لا بد
من التحمل لو كذا هذا ظاهر على أصل محمد لأن القضاء عند سهاد تة الفروع والأصول جميعاً حتى أسير كوا
في الضمان عند الرجوع على معنى السهود عليه بالخيار لشرائه ضمن الأصول ليرى سواد الفروع وليس مخاه أنه
بعضي النصف على الأصول بالنصف على الفروع وإذا كان كذلك المسهادة فلا بد من نقل إلى مجلس القضاء فلا بد
من التحمل لم يوجد وأما عند فلان الحكم ولر كان يضاف إلى الفروع حتى يحل الضمان عليهم دون الأصول عند
الرجوع ولكن تخلفهم إنما يصح إذا عاينوا ما هو محجج والسهادة في غير مجلس ليست بحجة فيجب النقل إلى مجلس
القاضي ليشهر حجه ويظهر التحمل حصل ما هو حجة فلم يكن بد من النقل والتحمل **قول** ولا يقبل سهاد تة
سهود الفروع إلى آخره بقرره لرفع السهادة بمعنى المدعي فسلطون الحق عن الأصل وقد حقق الحق بهذه الأشياء
أما الموت فظاهر فكذا المرض لا يكلف المريض نقله بكلف القاضي لخصه المسح سفيج وأما الخصم فالمعتبر
فيها السفلان المراد منها معسر والفصل والعاصل مدة السفر ليرى سادات الحكم عليها وعن أبي يوسف أنه
لم يحل السفر سوطاً ولكنه قال كان غاساً على المسافر ولو غدا إلى القاضي لاد السهادة لم يستطع ليرى
ما هله صح السهاد لأن أحوال المحقوق أحب ما يمكن ذافنا فلما وهذا الساهد محتسب فلا يجوز أن يكلف
ما فيه حرج والطاهر أنه لا يكلف لذلك أيضاً فامه المحسنة وفي المسوطة في غير منزله حرج عظيم غاية الأمر إذا
السهادة فرض عليه ولكن بشرط أن لا يلزمه حرج قالوا هذا رفق إلا أن الحسن **قول** قال عدل سهود
الأصل سهود الفروع نصت له ولا رفع الثاني ساهد على ساهد الفروع إذا حصل مكرهاً فلا فرق بين مكره

وركنه غيره فقلت شهادة لنفسه لا تصح الا بعد طه فكان منها فقه فقلت الحد لا يثبت على كماله
لا يثبت في شهادة نفسه مع احتمال انه سبيل لصريح يقول القائل ان لم يكن له شهادة **قوله** وان سكتوا
عن تعديلهم جاز ونظر القاضي في حالهم اى في حال سبيل الاصل بان يعرف عند التهم من هو اهل الملة
وهذا عند لي يوسف رح وعند محمد لا يثبت لانه لا شهادة الا بالحدالة فاذا لم يعرفوها لم يسئلوا الشهادة فلا
يثبت ولا لى يوسف ان الواجب عليهم النقل لا التحديل لانه ربما عصى عليهم فاذا فعلوا بالقاضي حرف
الحدالة كما حصرها وانفسهم وسهدوا **قوله** وان انكر سبيل الاصل الشهادة لم يثبت شهادة سبيل
الفروع ومعنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما لنا او غابوا يوم جاء الفروع وسهدوا
على سبيلاتهم هذه الحادثة امامهم حضرة فثبتت الشهادة الفروع وان لم يسئلوا وهذا لان الحد
مصرط وودفات للتعارض من الخبرين **قوله** واذا سهد رجلان على شهادة رجلين على فلانة ثبت فلان الفلانة
انها اقرت فلان كذا وقالوا انما خبرنا انهما عرفناهما بحسبها فجاء المرأة وقالوا اى الفروع ان لا نرى
هي هذه ام لا قال القاضي يقول المدعى ورس كل الحق على فلانة ثبت فلان الفلانة حتى اخبر الشهادة وهذا
لانهم نقلوا كلام الاصول كما يحلوا فصح النقل قولهم لا نرى هي هذه ام لا لا يوجب حرقا في الشهادة لانهم ان
لم يعرفوها فقد عرفها الاصول اما لم يحكم بهذه الشهادة لان الشهادة كصفت على المعرفة بالنسبة والمدعى
يدعى الحق على الحاضر ويحتمل ان يكون الحاضر عندها فوجب الموقوف حتى يسهد ساهدان منها فلانة بحسبها
وذلك لا يسهدوا اذا حملوا الشهادة مع الحدود وذكر الحدود من غير مغفرة عسه وسهدوا على المرمى
فقال المدعى هان يساهدان يسهران هذه الارض الحدود هذه الحدود في هذا المدعى عليه لم يصح لفضا
وكذا اذا انكر المدعى عليه ان الحدود المذكورة في الشهادة حدود ما في يده فلان من يساهدان يسهران
ان الحدود المذكورة في الشهادة حدود ما في يده **قوله** وكذا كتاب القاضي الى القاضي اى اذا ورد
كتاب القاضي الى القاضي فيه يدعى فلان فلان فلان على فلان كذا من المال انكر ذلك الرجل
لم يكن هو فلان فلان فلان فلان كذا في حقه حجه ما لم يسهدا فلان فلان فلان وهذا لان كتاب القاضي
الى القاضي كقول الشهادة على الشهادة الا ان القاضي يولاه واما انه سهد بالثقل **قوله** ولو قالوا
في هذين المائتين اى في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي فلانة ثبت فلان المحقق لم يحرج
نسبها الى محمد وهى المسئلة الخاصة وهذا لانه لا بد من التعريف وهذا لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة
الى بنى عامه لانه لا يحصل التعريف بخلاف النسبة الى الفخذ لانها خاصة فتحلوا
في العادة ان يوسط بينهما في النسبة **فصل** اقرانه يسهد زورا بشهر فقط اعلم ان ساهد الزور
بحزرا جاعا اصل القصاص سهادته اولم يثبت لانه اربك حرمة اتصال ضررها بالمسلمين قال صلح
ابها الناس عدلت شهادة الزور بالسر ان الله تعالى لم يلائقوا الرجس من الاوثان واجتنبوا

قول الزور وساله رجل عن الكبار فقال لا يشراك الله وعصوف لوالد زور وصل نفس بخم حق وقول الزور
وليس فيها حد بقدر فحزوا له وشكرا الا انهم اختلفوا في كيفية فقال يوسف رح بخبره بشهدين
فقط وقال يضر في حبس وهو قول المسافعي لهما ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه ساهد الزور اربعين طرا
وسمى وجهه الى اخر ما فرغ من المنزلة لم يشرب حارضا كان سهر ولا يضرب وسحبته الى السوق ليركان سوفنا
والى قوله ان كان غير سوفى بعد العصر اجمع ما كانوا يقولوا وحرى با هذا ساهد زورا فاحذروه وحذروه
الناس وسرع كان فاضا في نزل الصحابة رضى وسئل هذا الشاهد على عصى الصحابة ولم ينكر عليه احد منهم فحجل
محل الجمع وكان هذا من احتياجا ما اجمع الصحابة لا يثبت الشرح لانه لا يرى عليه التابع ولا الضرب
ان صلح زاجرا حق حرم ما سهر لم يصلح زاجرا حتى يثبت بصلحه عن الرجوع فوجب المحقق باعتبار وحد
عمر محمول على السياسة لذلك المصلحة الى اربعة وعشرين بالبسطة الى اخر ما قال في المتن وذكر في المنسوط وشاهد
الزور عدنا المقر على نفسه بذلك لانه لا يمكن كلفه الكذب في اقراره على نفسه اما لا طرفة اياه لانه ذلك ليس
لانه بقي الشهادة والسنة حجة للاسات دون السفي **الرجوع عن الشهادة**
اعلم ان الشهادة سرعت للاسات والرجوع عن الشهادة تساهلها فلذلك قرن بها ولا ان الرجوع عن الشهادة
تكون احدها فخرج عنها ركنه قول المساهد سهدت زورا وسرطه ان يكون عند القاضي حكمه وجوب الحر
كما بنا والضماني مع الحر ان رجوع بعد الفضا وكان المسهود به مالا ووراء له غير عوض وسرط جواز ان
الرجوع عند القاضي **قوله** مثل الحكم بما سبق لظهور الساقض من كلامهما والقاضي لا يرضى بكلام
مساقض وهذا لانه عند ذلك لا يرجح جانب الصدق على جانب الكذب ويدرون رجحان الصدق لا يصح
ولم يضمنوا لانهم لم يسلطوا على المسهود له ولا على المسهود عليه **قوله** واذا سهد ساهدان بمال فحكم
الحاكم بهم رجعا صمنا المالك للشهود عليه ما ائتمنا سهادتهما لا قرارهما على انفسهما سبب الضمان وهو الشهادة
الباطلة والساقض لا يمنع سور حكم اقراره على نفسه وهذا لان السبب اذا كان بعد اقراره الماسر في الجواب
الضمان كحق البئر ووراءنا لحد في السبب الذي كان بينهما وقال المسافعي لا يضمنان لانه لا اعسار للتسبب
عند وجود المباشرة ولا يلزم عليه القصاص على المسهود اذا رجعا صمنا وجود المباشرة على اصله لانه لا يما اعتبر
السبب بما احسها في امر الدماء الذي انه يقول القصاص في باب القسامة ولانه منصوص عليه لما في في
موضع فلنا لا يمكن ايجاب الضمان على المباشرة وحصول التلافى بمصانه لانه بمنزلة الحجج رجعتا الى الفضا
فان جد ظهور عدلتهما وجب عليه القصاص عما حرمه وامر وحزل بحزروا وجبنا الضمان عليه بحسب
الناس عن اقامته ولا يمكن استسقاؤه حرم المرمى لان الحكم ماض وسلط المسهود له على مال المسهود عليه بالقصاص
وسببه سهادته المسهود فاصفنا الحكم الى اصل السبب **قوله** وانما يضمنان اذا قضى المدعى المالك دينيا
كان او عتقنا على ان يحق الحسن ان عند تسليم المالك الى المقتضى له فاما اذا انقضت بدو على ماله فلا يحق

في حقه فان الضمان مقدرا للمثل ولها النفا على ذلك سبها ذنبا فاذا اصبحت قبل الاداء فقد
استوفى منها عينا مما يملكه الذنبي لا مما يملكه من اصد العن الزام الدين في الاعمال ليست الملك للمضفي له العضا
ولكن المضفي عليه نزع لم يكن ملكا للمالك بل ملكه فلا يكون له الرجوع اليها سبها ذنبا فخرج المال حريه بفضاء
القاضي كذا في المبسوط وفي الدرر ومنسوط سبها ذنبا لان المسبوح لا يملكه من قبله بل هو عليه انفسه الشاهد
بعد الرجوع فبعض المسبوح له العن ولم يقبل لان السبوح اذا اوال الملك عنه سبها ذنبا عند اتصال القضاء بها
حتى لا يفسد نصيب المسبوح عليه فبقوا انا العن ملكه ما حاد الضمان منها لما سبها ذنبا خلافا ما اذا كان السبوح
به ذنبا **قول** والاصل للمختبر هذا ما بقي لا رجوع من رجوع وقد بقي من سبها ذنبا نصف الحق فوجب على
الراجع ضمان ما لم ينق الحجة فيه وهو النصف فيكون له الرجوع اليه الحكم ابتداء بعض الحجة ثم سبها ذنبا نصف الحق فوجب على
كاسد الحول لا يستحق على بعض النصاب سبها ذنبا فبعض النصاب لا يملك سبها ذنبا فوجب الرجوع من رجوع لان سبوت
المال مضاعف للمجموع لا بالواحد من رجوع من رجوع بضم الضمان ولو اعيد ما بقا من سبها ذنبا فوجب الرجوع اليه **قول**
واذا سبها ذنبا بالمال لغيره فوجب اصد ذنبا على ارجاع لان سبها ذنبا كل الحق وهذا لان الرجوع والرجوع لغيره
سبها ذنبا سبها ذنبا على النصف سبها ذنبا فغيره واستحقاق ذلك عليه بالجهة من رجوع على النصف فوجب الضمان
كم غصب مال انسان او تلفه مما استحق رجوع ذلك المال بالذمة فلا ضمان للمكلف عليه على السلف اذ لم يصح
الاستحقاق منها **قول** والمكلف من سبها ذنبا سبها ذنبا فغيره لا استحقاق ارفع للضمان فاولي الرجوع انا
وصورته اذا تلف انسان مالا وجده في يد غيره فبعض النصاب هو حجب الضمان عليه يظهر للسلف انه كان
ماله واسد ذنبا بالذمة فانه يستحق عنه الضمان فلا استحقاق الطاري لما كان رافعا فاولي الرجوع اليه ثابت
ما نفا **قول** فان رجوع اخر من ارجاع النصف المال لانه بقي على السبها ذنبا من سبها ذنبا نصف المال فان قلت
يسبغ لغيره ارجاع الباقي فقط لان السلف اصد ذنبا فبعض السلف مضاعف الى المجموع الا عند رجوع الاول لم يظهر اصد
لما نفا وهو ثمان من سبها ذنبا فارجع الباقي في ظهر السلف بها **قول** ولرسد رجل وعشرة نسوة الى الرقاب لهذا السد
سبها ذنبا لانه ما مضى من رجل فكان السبها ذنبا نصف المال سبها ذنبا فبعض السلف مضاعف الى المجموع الا عند رجوع الاول لم يظهر اصد
لر كل امرأتين السبها ذنبا فبعض السلف مضاعف الى المجموع الا عند رجوع الاول لم يظهر اصد
سبها ذنبا رجل وعشرة نسوة فبعض السلف مضاعف الى المجموع الا عند رجوع الاول لم يظهر اصد
قول فان رجوع النسوة العشرة ونال الرجل عليهن نصف الحق اما عند ما وظاها لان السبها ذنبا نصف
المال كذا عند لانه بقي به نصف المال فصار كما لو سبها ذنبا رجوع خمسة **قول** لان الواحدة ليست
سبها ذنبا اذ المرأتان كسبها ذنبا واحدة كانت الواحدة نصف الحق اما عند ما وظاها لان السبها ذنبا نصف
المرأة **قول** فان سبها ذنبا على امرأه بالنكاح مقدار مهر مثلها الى اخره الاصل المسبوح به اذا لم يكن مالا
ما كان فصا او نكاحا لم يضم المسبوح عند اخلافا للشافعي ولكل زنا فان كان الاصل في بعض عاده فلا ضم

على السبها ذنبا لان الاصل بحوض كل انكاح ان كان بحوض لبعاده مصدر العوض فلا ضمان تحت الضمان
فما وراه وان كان الاصل بلا عوض فلا ضمان الكفاذ است هذا في قول اذ ادعى رجل على امرأه نكاحا
واقام على ذلك منه والمرأه حاد فبعض النكاح ثم رجعا على سبها ذنبا لم يصحنا لها سبها ذنبا وكان المسبوح
مثل مهر مثلها او اكروا قبل لانها وان النفا الصبح عليها بحوض لبعاده ولكن البضح لا يقوم على السلف وانما
يقوم على المتملك صوره التملك وهذا لان ضمان الاصل بمقدار المتملك لا بما يملكه من البضح والمال فاما عند دخوله
في ملك الزوج فصار مسبويا اظهار الخطر حين يكون مضمونا عن الاصل الى لا يملك ما كانا فان يملك المهر فجانا
لا عظم قدره وخطره وذلك محل له خطر مثل خطر السفوف لحصول النسل به وهذا المعنى ابو حنيفة في طرفة ازاله
قول وكذا اي لضمنا ان اذا سبها ذنبا على رجل يزوج امرأه اعلم انه لو ادعت امرأة نكاحا على رجل واقامت عليه
منه وقضى بالنكاح ثم رجع السبها ذنبا فان كان مهرها مثل المسبوح او اكثر لم يضمنا سبها ذنبا او حبا المهر عليه
بحوض لبعاده او بغيره عليه وهو البضح لانه عند الدخول ملك الزوج مقبوم ووردنا ان الاصل بحوض لبعاده
الضمان لكان مهرها مثل المسبوح فبعض النكاح لانها اطلقا على الزوج قدر الزيادة بلا عوض **قول**
ولا فرق بين ان يكون السبوح مالا او مالا او مالا فان قلت السبوح شرط الخار للبايع لان يملكه عن المسبوح وقد كان
متمكنا من دفع الضرر عن نفسه بفسخ السبوح المدة فاذا لم يفعل فقد رضى بهذا السبوح فبعض السبوح لانه انما سبها
قلت زوال الملك ليس بخرم سقوط الخار ولكن السبب هو السبوح المسبوح به ولهذا استحق المسبوح بالسبوح بزيادة
فكان الاصل حاصلا لسبها ذنبا والبايع كان منكرا لاصل السبوح فلا يمكنه ان يتصرف بحكم الخار مع انكاره لانه اذا تصرف
بحكم الخار يصير مفرقا بالسبوح ويظهر كونه عند الناس والعامل بحاي عليه فلهذا لا يعتبر بمكنه من البضح في دفع
الضمان عن السبها ذنبا **قول** فبعضنا نصف المهر الى اخره حوات عن قول وردج فانه يقول ان ضمان سبها ذنبا
جميع المهر وجب على الزوج بالعدد وانما سقط عنه نصفه بالطلاق قبل الدخول هما اسقاطا عنه البعض
وما اوجبنا سبها ذنبا ولو ضمنا فبعضنا نصف المهر لانها اطلقا ملكها بعض الصداق فلنا لا يجوز احاب الضمان عليه للمرأة
لانه سلمها المبدل تمامه بخلاف الزوج فانهم اكدوا عليه نصف المبدل مع قوات جميع المبدل **قول** اكدنا
على سبها ذنبا السقوط الى اخره ولما كد سبها ذنبا بالاحاب كما في سبها ذنبا المأخذ فكما انها الزنا الزوج ذلك النصف سبها ذنبا
فبعضنا ان لم عند الرجوع ولا يقال كما يحتمل السقوط قبل الدخول كما ذكره بحكم السقوط بعده بالخارج ان ذلك يكون
ما خسر الزوج وهذا بدون احضاره وكذا اذا سبها ذنبا بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا بعد موتة ضمنها لورثه نصف
المهر ولم ير لانا حكتنا بالدينونة في حال الحية ولو سبها ذنبا احد موت الزوج انه طلقها في حيوت قبل الدخول
ثم رجعا لم يضمنا للورثه لان السبها ذنبا وقعت لهم وضمننا لانه نصف المهر والمهرات لان المهر كان موكدا ظاهرا
بالموت بحسبنا لا سقط بالمسقط وكذا المهرات كان واجبا لها بموت الزوج فبما هذه السبها ذنبا اطلاقا عليها
صفا موكدا من المهر واراها ما اظاها فبعضنا لهما ذلك لسبها ذنبا بالطلاق بعد الدخول لم يضمنا لان المهر

بالكدان الدخول لا سبها دتاما **قول** لان الولاء لا يحول اليها لان الحق لا يحول اليها ساهد من يد الضمير
 لانه ما لا يحتمل الفسخ ولا يحول الولاء ضرور لان الولاء لا يمتنع بالمض **قول** قال الشافعي في بعض مناهما
 كالمكر لان كل واحد قابل سبها دتاما اولى لان الولي معان على التسل والمكر منع عنه جميعه الشرح فكان معنى
 السببه وهو الاقصا في الشهادة اكبر ووجد وجب العصا ص على المكر فلا يحبها اولى بغير قولنا ان الاقصا
 حرام باسرة القتل لم يوجد منها القتل ما سببه لانها فعل الولي فان قلت هذا مسلم ولكن احلنا السبب
 المؤكد بالعمل بمنزلة المباشرة ووجد وجد وهو اداء الشهادة على المسهود عليه والمكر من مباشر القتل سبها دتاما
 اذ لو سبها دتاما لما حكم بالقتل لو لم يحكم بالقتل لما كان من حمله فلت الشهادة ليست بقتل حقيقة وانما يصير
 بواسطه ليست بذات الساهد وهو حكم القاضي واخشا الى قول المسهود عليه والفعل لا يخشا في طابع النسبه
 الى المسهود كما في لانه سبها دتاما في دفع القفص بخلاف المكر لان المكر ضار الى المكره فاصف فعله لانه اذ خشا
 فاسد واخشا المكر صحيح على انه لم ينفج النسبه بالكلمه فلا اقل من يوارى السببه وما بعد القفص بخلاف الدية
 لان المال يثبت مع السبها دتاما **قول** في المكر وانما ان القتل مباشر لم يوجد وكذا سبها دتاما لان السبب بعضي اليه غالبا
 والبعض في هذا لان الحق عن القضا صرند وبالله قال الله تعالى ان تخفوا اقرب للتقوى بخلاف المكر لانه يؤثر
 حوته طاهرا مسئل لان الامر على العتق طاهرا ان الولي يقدم على التسل لكونه مبا طاله وانه يدرك اياه والطاهر المكر
 لا يسل لانه لا ما ح له فله ويحتل برى يدع المكر عنه او باحقه العوت **قول** وان رجح سهود الاصل الى غير العضا
 وبالله سبها دتاما الفرج على سبها دتاما فمما لم يصحوا لانه لو وجد من سبها دتاما سبب موجب الضمان لا نكارهم سبب
 الى خلاف هو السبها دتاما على سبها دتاما ولا يسل للتخا رضى من الجز من قضا ركون السبها دتاما خلاف اصل الضمان
 واليحمل لانه منه **قول** وان قالوا سبها دتاما وغلطنا لم يصحوا عندنا كما في المتن ومحمد يقول يضمون بناء
 على الرفر عن ق ما مقام الاصول على سبها دتاما الى مجلس العضا فاما العضا حصل سبها دتاما الاصول فكانهم حصروا
 بانفسهم وسبها دتاما رجحوا فلزمهم الضمان **قول** ولو رجح الاصول الفروع محسنا فممن الفروع لا غير
 عندها لان سبب الاطلاق الشهادة العامة في مجلس العاض واذا وجد من الفروع فوجب الضمان عليهم عند الرجوع
 وعند محمد رجح المسهود عليه الخا ران سبب الفروع وليس سبب الاصول لان العضا وقع كالشهادة الفروع حسب
 ان العاض غايب سبها دتاما الفروع ووقع سبها دتاما الاصول حيث لم يفرغ ما سول عنهم ووجدوا سبها دتاما
 الاصول بانهم في محرم في ضممن الى الفروع سبها دتاما والحيان مغاير بان لان سبها دتاما الاصول على اصل الحق شهادة
 الفروع على سبها دتاما الاصول فلا يمتنع منهم في البض من كل فروع ولا يسل للمسهود عليه الخا ران الخا صب
 مع غايب الخا صب لالتصويب منه لضممن اليها سبها دتاما **قول** وان قال سبها دتاما الفروع كذب سبها دتاما الاصول
 او غلطوا في سبها دتاما اي قالوا ذلك بعد العضا لم يضموا لانهم ما رجحوا عن سبها دتاما وانما سبها دتاما اعلم عنهم
 بالرجوع ولم يلففت الى قولهم لان العضا المضى السبب يقولهم كالا سبب رجوعهم **قول** وان رجح المكون

عن التزكده ضمنوا عند لي حسمه رج سنا على الحكم بضا في الشهادة والسبها دتاما انما يصير محرم بالعدالة والعدالة
 انما يست بالتركة فصار في معنى علة العلة كالرعي فان سبب المضى السبب في الجو او ذاسبب الوصول الى الرعي ذ
 سبب الخرج وذاسبب براد في الامام وذاسبب الموت ثم الموت اضافة الى الرعي الذي هو العلة الاولى حتى تحت احكام
 التسل من العضا ص والديه والكفاة وعندنا لا يضمون لانهم انواعا السبها دتاما حراما فصار كما لو اسوا على المسهود
 عليه بان سبها دتاما واحصانه ولو سبها دتاما بالا حصان ثم رجحوا لم يضموا عندنا خلافا للر فرح له للر حمانه سبب
 عنده فصار كحقيقة العلة ولنا لا الا حصان في معنى العلامة لان حكم السبب لا يمنع انعقاد العلة الى سبها دتاما والنا
 اذا وجد لم سوفي حكمه على احصان يحدث بعده فانه اذا زنى ثم احصن لا رجح ولكن لا حصان اذا ثبت كان معر فا
 حكم الزنا فثبت انه علامة لا سبب فلم يحل بوجه الوجود والوجود ان الحكم لا يضاف الى المظهر **قول** واذا سبها دتاما
 بالمر من عناه فالانه قال الجدة ان دخلت لدار فاستحوا والى امراته ان دخلت لدار فانت طالق وهي غير مدخول بها
 وسبها دتاما لوجود السبب الى الدخول فرجح الفريان بعد الحكم فالضمان على سبها دتاما من ذ السبب وهو رقمه العبد
 او نصف المهر لانهم سبها دتاما العلة اذ المهر ما حصل بالاعتاق المطلق وهو الذي استواتك النكحة وانما كان السبب
 ما نفا عند وجود السبب اصف العلف الى علمه دون زوال المانع **قول** رجح سبها دتاما السبب وحدهم ضممن عند
 البعض بناء على السبب اذ اسلم عارضه العلة على العلة لم يجعل علة لانه ما فاستقام لر علفها السبب
 والصحيح لسبها دتاما السبب لا يضمون كما انصر عليه في الزادات والى هذا ما سمعنا من الامه السرخسي والى الاول في
 الاسلام الفزدوي لو سبها دتاما بالمعوض واخرا زانها طلعت واعقب بالمعوض وهو كلسر **قال** والله اعلم
باب في الوكالة كل عقد جاز ان يحقده الانسان اعلم ما جاز ان يحقده نفسه
 مستداه جاز ان يوكله به غيره كالبيع والسر والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والامانة والاستعانة والهيبة
 والصدقة والاداع وبعاضي الديون والرهن والارتمان والاراض والحضومة في سائر الحقوق اعلم الوكالة للحفظ
 ومنه الوكالة اسماء الله معني الحافظ ولعلنا اذا قال كلنك ما لي انه يملك الحفظ فقط وقيل التركيب والعل
 معني المعوض والاعتماد ومنه الموكل يقال عا ل الله توكلنا اي فوضنا امورا وسلمنا فالتوكل المعوض التفرغ للخر
 وسمى الوكيل لان الموكل وكل اليه القيام بامر اي فوضه اليه فحصل معنى ففجول لانه يوكل الله الامر والوكالة
 كالسر الفسخ لخر وهي سر وعد الكتاب قال تعالى فبعتوا احداكم بوزنهم هذه الى المدينة فاحذر الله حاله
 اصحاب الكهف انهم وكلوا واحدا منهم بسرا الطعام وما قص الله تعالى عن الامم الماضية بل انكار ان يكون سر حنة
 ما لم يظهرنا سجد السنة وعد وكل رسول الله صلح حكمهم من خرام بسرا الاضحة ووجد وكل عروه البارقي واجماع
 الامم والمحول ففدبح الانسان عن حفظ ماله عند خروجه الى السفر ووجد يحفظ ماله فله هذه
 او لكبره اسخاله او لكبره ماله فحتاج الى فوض البصر في الخا ر بوق الوكالة **قول** كل عقد جاز ان يحقده
 الانسان بنفسه جاز ان يوكل به غيره الذي يحتل العتد وان كان صسا عاقلا او عدا محجورا وكل ما عتد نفسه

انما ترجع الى المسئلة الاولى خاصة اذا الشري لنفسه بضافه العتد الى دراهم غيره حرام ولكن الشري لغيره باضافه
العتد الى دراهم نفسه ليس حرام **قول** وحاشا لرجلا سيرا عند الف الى اخره اعلم ان هذه المسئلة على ما به اوجه
لانه اما ان يكون ما مور اشرا عند حسنة او غير حسنة وكل وجه على وجهين اما ان يكون الحد صاحب خبر الوكيل الشرا
او مسافا كان ما مور اشرا عند حسنة فان اخبره بشرا والحد في القول للمامور اجماعا مسفودا كان المامور غير مفقود
لانه اخبره عن امر يملك استئنافه والمخبر به في الحق والسوت يستغنى عن الاسهاد فمصدق له وله المطلقه راجعة هي
في العتد وكذا في القول له ولهذا وقع المقضي على القول اذا اقر على لسانه بالنكاح حسنة لست النكاح عند اخبر
وان كان الحد صاحب خبره مال هلك عند حد الشرا وانكره الموكل فان كان المامور غير مفقود فالقول للامران اخبر
عالم الملك استئنافه وعرضه الرجوع بالامر منكر وان كان المامور مفقودا فالقول للمامور مع حسنة لان المامور كان مائة
في يده وقد ادعى الخرج وعنده الامانة والوجه الذي امر به فكان القول له وان كان الحد غير حسنة فان كان حيا
فقال المامور اسرعت لك قال الامر لا بل هو عند كذا فان كان المامور مفقودا فالقول للمامور لانه اخبر عما يملك استئنافه وان
لم يكن مفقودا فالقول للامران عند حسنة وعند ما القول للمامور لانه اخبر عما يملك استئنافه فصح كما في المختار له
ان الوكالة لا تساوي الهمم وهذا موضح التهمة فلا يسل قول له وهذا لانه امر شرا عند حسنة والمامور شرا
عند غير حسنة كما يملك الشرا للامر يملك الشرا لنفسه فله علمه اسرعه لنفسه فلما لم يحجبه احال الشرا على الموكل في
هذا اجاب الموكل باحسان المحتمل فلا يملك الخلاف اذا كان الحد حيا لا يملك الشرا لنفسه بل في ذلك المامور حال
غمته بخلاف حال حضرته وخلاف ما اذا كان المامور مفقودا لانا انما صدقناه باعتبار الامر ان ادعى الخرج على امانه
فتنحه حكم المسح والامر به هنا وان كان الحد حيا فان لم يكن المامور مفقودا فالقول للامران لانه اخبر عما يملك استئنافه
وعرضه الرجوع بالامر منكر وان كان المامور مفقودا فالقول للمامور لانه امر شرا عند حسنة والمامور شرا
فكون القول له **قول** وحاشا لرجلا سيرا عند الف الى اخره اعلم ان هذه المسئلة على ما به اوجه
اما امر به فان قلنا ما اخذ لان قوله بحق لغيره ان امره بالوكالة فاذا انكر الامر بعد صا مسافا والمناقص القول له
فكون للموكل فان قال قلنا ان لم امر به به لم يكن له ان اخذ لان امره بالوكالة فلو انكر الامر بعد صا مسافا والمناقص القول له
اسرى له صار سحالا لدى اخذ من المسرى يكون العتد هذه على المسرى لان المسرى له لما وجد الامر اوله بطل
او اراد المقتل لزم المسرى للمشرك فاذا سلمه واحده صار سحالا لتعاطي كالمسرى سئلا غيره بخبر امره حتى لزم المشرك
فان طلبه المسرى له فسلمه المسرى له واحده كان سحالا لتعاطي به لهذا ان سح التحاطي كل كونه واخذ واعطاء
سعدا بالتسليم على جهة السج والملك والحد اعطاه المامور لانه ليس في الخمس من الاموال في سوا الوجود
التماضي وهو الاصل في الباب ولا ان العادة بمحج الكل **قول** وحاشا لرجلا سيرا عند الف الى اخره اعلم ان هذه المسئلة على ما به اوجه
منافا سري احد ما صح لان التوكيد مطلق فيجوز على اطلاقه وقد لا ينفق الجمع بينهما في السري فوجب له سري على
الموكل ان السري بعمدة او مسفودا في خاص الناس وهذا بخلاف الوجه بان سريهما بالف وممنها سواء

فاسرى احد بها خمسة او اقل صح لان مطلق مائة الف بالعددين وممنها سواء ولا على السري قسمين منها نصفين
فصار كانه امر شرا كل احد بخمس مائة وعدا في السري ما قبل منها فعد خالف الى خبر وان اسرعه ما كثر منها
فعد خالف الى سري فلان المامور لم يزد او كثر الى السري الا في السري في المامور قبل المامور لا في غيره
الحد من الف في حد حصل فان قلت الخلاف في حق السري لا يوقف فكيف يكون كله للموكل فقلت العمل بالصرح اقوى
من العمل بالدلالة والموكل صرح ما اكتسب الحد من الف انما علمنا بالدلالة اذا لم يحارضا الصريح فاذا جاز الصريح
بطل الحد بها وقال ابو يوسف في محله ان اسرى احد بها الى اخره ما روي في المتن **قول** ومن له على اخرا فانه
ان سري هذا الجدي من له علمه فاسرعه صح وان امره ان سري به عند خبره عن سري فاسرى عند اخبر
للمامور حتى للمخات من مال المامور والالف علمه فان مضى الامر فهو له وهذا عند حسنة وقال هو الامان
للأمره الوجهين وكذا اذا قال اسلم مالي عندك في فلان وكذا صرح واذا قال الى من سئلت فحلي الخلاف وكذا اذا امره ان
يصرق ما علمه واصلة للموكل بالسري اذا اصف الى من على الموكل لا يصرق عنه اذا لم يكن البائع او المسح
معسنا ولهما ان الدراهم والديان من اسحسان في المعاضات معسنا كانتا ودنا ولهذا لو اسرى سيرا بدره
على المسرى لم يصادق ان الدين لم يكن له سطل السري وحب من الدين اذا لم يصرق صارا بالنقد والاطلاق
سواء ولو وكله بان سري عند الف لم يحسن الا لف بل اطلقه صح التوكيد لزم الامر وان لم يكن البائع او المسح
معسنا كذا هنا ولا في حسنة ان هذا التوكيد حصل للملك الدرر غير علمه الدين وهو الملك للملك الدين من غير
من علمه الدين بنفسه من غير توكيد بفضة فلا يملك الامر به ايضا ولهذا اصح ان سري سيرا من على
على غير المسرى في المقود سعت في الوكالات حتى لو صد الوكالة بالدين منها انما الحزن اسقط الدين وهكذا
الحزن عند الوكيل طلت الوكالة وفي الصرف يكون امر بصرف ماله ملكه الا بالقبض فله اذا الدين لا يملك الا بالقبض
فصار امره بملكه ماله ملكه هو باطل كل مال اعطى ماله على ملك من الدين سعت الحامع ان كلامه بملك ما هو غير
مملوك بخلاف ما اذا اعطى البائع لان البائع يتصيب كماله عن الامر بقبض الدين لانه معلوم مصلح البائع فافضا
لرب الدين ولا يصرق ايضا لنفسه كما لو وهبه بنية على غيره ووكيل الموهوب له بقبضه وكذا اذا كان
المسح معسنا لا في حبس المسح معسنا البائع كما لو عصى البائع ومتى اتم المسح او البائع يكون البائع محمولا
والمحمول لا يصلح وكذا وهذا بخلاف ما لو قال اخبره اطعم عني عشرة مساكين او قال ادركوه مالي فانه يجوز العتد
بمتصيب كماله وان كان محمولا لانه جعل الملك لله تعالى وتصب الفقير لله تعالى وكذا اعطى الله تعالى في قبضه
وهو معلوم لم يصرق الموكل بعد السري على المامور فله ان يملك من ماله الا اذا مضى الامر منه مصلح سحالا لتعاطي
قول وما هو معلوم فان قلت يسكن على الواحها ما جرح معلومة وامر المستاجر بالمرمة عن يجره وان كان
هذا يملك للدين من غير علمه الدين وهو الاجر من غير توكيد بفضة لان الاجر محمول على الموكل المحمول لا يصح
قلت ذلك قولها وليس كل قول لكل ما جازنا عسارا الضرورة فان المستاجر لا يجد الموجه كل قس تجلبها الحام

فاما مقام الموجبة النفس فانه قاضى في **قول** وخرج الى اخرها وانه ان سري بها جارية فاشراها
فقال الامر اسريتها بحسب ما به وقال المأمور ان لا تقول للمأمور اذا كان لا يملكها سواي الفلان اسريه
عن عمد الامانة والامر يدعى نفسه حق الرجوع على المأمور بحسب ما به والمأمور سكره والقول المنكر فان كانت سواي
حسب ما به فالقول الامانة حاله اذا امرت بالامر سواي الفلان والمأمور سكره سواي الفلان يملك
سواي الفلان بحسب ما به فلزم الامانة المأمور وان لم يدفع الالف المسئلة كالمالك القول للامر ولزم الامانة
المأمور اما اذا كانت فعمدة الامانة بحسب ما به فلما خالف وان كانت فعمدة الفانها سواي الفلان لانها اخلفنا
في مقدار ما يحل للوكيل على الموكل واما في معنى البائع والمسرى فقد احلنا في مقدار المبيع المحال فمبيع
العبد الذي جرى بينهما ولزم الجارية المأمور لا يتقاصر طوله في قولنا انهما سواي الفلان حرا صانعا فقول
ان الجارية هنا لم يزل الامر لان اشراها مالف وقد وافق امره وان اشراها بحسب ما به وقد خالفه الى غير ذلك
ما كان يلزم الجارية الامر ومراجه من قوله الجارية للمأمور انهما سواي الفلان لان المبيع كان في المشرك غير ظاهر بل
الوكيل مع الموكل منزله البائع مع المشتري كانه اسراها لنفسه ماعها من موكله فاذا اخلفنا في الممن
بالحال فان فاذ اخلفنا في السج المدرك الذي كان بينهما وسفي الجارية للمأمور كذا في **قوله** ولو امره
ان يسري له هذا العبد ولم يسم له مينا فاسمراه فقال الامر اسريته بحسب ما به وقال المأمور بالالف وصدق
البائع المأمور بحالنا لانها اخلفنا في مقدار الممن فان قلت لم قلت انك احتمل ما ذكرنا لان المأمور منزله البائع
البائع هي المخصوصة بالخالف فكان كذا عنان عن الخالف وهو اخسار الشئ الى منصور وويل الخالف هي
اخذار العتد الى جعفر وانما فارت ما سبق حيث وجب الخالف ثم رد الامانة على المأمور وما اوجب هذا
والرغبة الامر لان البائع هنا حاضر بصدق المأمور بصادقها كالمالك السج فطلق الخالف في غير عاتق فاعبر
الاخلاف فلما صدق البائع لغوان اسوف في الامر لان صار اخسار بعد استغفانه وان لم يسوفه كذلك حتى الموكل
لانه لم يحرمها عقد فلا يعتبر بصدقه فكانه الاول هو الصحيح **فصل في التوكيل لسري العبد**
اخر هذا الفصل لما انه سري وجب والا ولسري من كل وجه **قوله** اذا قال العبد لرجل اسريني فاسريني الى
وكلاء من رجلا اسرا نفسه مستبد مالف درهم ودفعه المرفق الى الرجل مستبد اسريته له فباعه على هذا
عقبي ولا يراه مستبد كانه العبد هو الذي اسري نفسه فان اطلق ولم يرد ذلك مستبده فالعبد للمشتري والالف
لستبد له كسب عبده وعلى المسري الف ماله من العبد واصله لسج نفس العبد من الجيد اعناق وسري
العبد بنفسه في قول الاعتاق بعد ان هذا لانه عذر اعساره معا حقيقه لان السج يوجب الملك للمسرى العبد
للسر اهل له فجعل محار عن الاعتاق لوجود ازاله الملك فاما اذا اسراه للعبد صار البائع حقيقا ولم يره
الولاية واذا اطلق الوكيل يقع العتد للوكيل على اخساره اذ مطلق السري للمعاوضة خلافه لو كان غير
العبد ان يسريه له فانه يصير سري بالامر سواي الفلان العبد البائع انه اسراه لغيره او لم يعلم وهذا المالم يعلم

انه يسري للعبد ان يصير سري بالعبد لان العتد من غير علمه على خط واحد لانه في الحال من سري في الحال المطالبه بوجهه
على الوكيل لانه يسري فلما رجح المحقق اليه ورجع الى السري بالحد مادون من اخر فلم يسرح عن البائع **قوله**
وعرف العبد اسريته بنفسه من مولاك الى اخره اصله ان العبد يملك وكلا عن غيره يسري بنفسه من مولاك لان
جوار السري باعتبار الماله والعبد اجنبي بنفسه في حكم الماله وملك المالك للمالك فصح التوكيل لان
البائع اذا اراد ان يحبس العبد حتى يخذله لم يملك ذلك لان العبد في يد نفسه والمسرى اذا كان في يد الوكيل
بالشرا حاضرا في مجلس السري لا يكون للبائع حق الحبس لانه نفس العتد يصير مملوكا من المسج والمسرى فصار اتصاله
بنفس السري وصار كالودعه اذا اسراه المودع لنفسه او لغيره والودعه حاضرا في مجلس السري فانه لا يملك
لرب الودعه حبسها باليمن كذا هنا اذا ثبت هذا فقولنا اذا اضاف السري لنفسه ما قال يعني يسي بني المطلق
بان قال يعني يسي لم نقل فلان يسي العبد ما اولا فلان السري حشد قول العتد ان يسري العبد من العبد
اعناق معناه وان كان بخالفه فلم يملك الا ان السج على الوكيل السري او ان يقول العتد في يد العبد
لالم يفرج عن المستحق فان قلت العبد هنا وملك شراشي بعينه والوكيل يسري بعينه لا يملك الشرا لنفسه
قلت نعم لكنه الى حبس مرفق في ماله سري على الوكيل اما الثاني فلان المطلق يملك لهذا ولهذا لا يقع الاصال
بالسري لنفسه **فصل في السج** والوكيل السج والسري لا يجوز ان يحدد مع اسره وجدا الى قال السري اخرج
اليهم سريه عن الوكالت وموكلهم بالعقد مع مولاك لان كل احد منهم يملك مال اخر عاده فصار
مال كل واحد مال صاحبه من وجه ولهذا لم يملك السهادة فاما منهم والسج اخراج وادخل محاربا من في السج
من مولاك اخراج لنفسه من وجه فلا يجوز وعلى هذا الخلاف في رجاءه والصرف في السلم وموكلها ولو ان
رجلا اسري عينا من مملوكم حر مولاك واراد ان يسره مراحه لم يحرم بل ان عتده خلافا لها مينا وعلى هذا
الاصل **قوله** والوكيل السج يجوز سريه بالليل الكسر والعرض عند لي حشفه وضه وقالا يجوز سريه بمصار
لا سريه ماله ولا يجوز الا بالدرهم او الذنانير وهو قول السافعي لان مطلق الوكالت سريه بالمجاد لان سريه
المصرفات لدفع الحاجات فيسعد مواضع الحاحه والسج يغني فاحش العرض ليس بمحتاج فلا يصرف اليه
الوكيل لهذا سريه التوكيل سري الاضحية والعجم والحد بام المحر والسبا والصف وان السج يغني فاحش
سج من وجه هبة من وجه حتى لو حصل من الميراث بعض المثلث ولا يملك الاب الوصي وهو وكيك السج دون
العبد والسج بالعرض سج من وجه سريه من وجه وهو وكيك السج المطلق فلا يدخل تحت الامر بقوله ماله
او حشفه انه مأمور بسج مطلق وهذا في بيع مطلق حال من الميمنة فصح وهذا لان المبادي المالك
وذا موجود في السج بالعرض سج من وجه السج بالصدق وان يضم هذا السج السري لا يخرج من تركه مطلقا
والسج يغني فاحش سج من كل وجه فاما من جزء من السج الا وبناله جزء من السج فلهذا اسحقوا الكل بالسفحة
ولا اسفحة في الهبة ولو حلف لا يسج محبت به وكما لو اعطى الوكالت براعي في ايمان ثم جعل هذا اسما مطلقا

فالمعنى فكذلك في الوكالة وانما لا يملك الا الوصي مع انه مع لعدا النظر ولا يستلزمه شرط النظر والسخر الحر
او بالغير الفاضل معارف ايضا فالعرف يسير كمد يبيع المرء الشيء للمسلم منه او لكاحه الى محله وفي هذا السال
سلكه الموكل كبريه وعدمه الموكل عريه وقد سلكه للاسراج وعند ذلك سلكه بالغير الفاضل والعرض
عاده مع الاطلاق لا يبرح احد المقصود من ان لا يملك ليل ليل حكم الاطلاق والمساكن مروي عن يوسف بن جندب
وعنه في جميع ذلك انه مطلق حتى لو نزلت له فله مساو الا واحد او وصار المتعارف مراد اقامه هذا معام
وله ان يبيع بالثقل النسبة عندنا وعند الساجي في بيع السج الا بالمقدار مطلق التوكيل السج سجن مطلق اعاب
السج ومطلق اعاب السج سجن في المطلق في النسبة وكذا مطلق التوكيل لنا انه امره ببيع مطلق المقصد والم
الحال سلكه في الاطلاق السج بالنسبة معاد عند الجار كالسج بالمقدار لهذا مطلق في الوصي المضارب **قوله**
وزيادة سخا في الناس في بيعه هذا في النسبة فله معاودة عند اهل البلد فاما ما له فله معاودة عندهم كالحيز
والحم اذا زاد التوكيل الشري على ذلك لا يلزم للامر فلت الزيادة وانما كبرت ثم السري موقوف السري فاما لو سوفي
اذا كان بخلاف امر الا يرى انه لو اوصى الى رجل ليس سري له عند من يملك له وبحقه ففعل بالسري لم يمت في الظاهر
فان ظهر لم يمت من يملك السري الوصي كذا هنا **قوله** ان الله محمد فيه ابي شري التوكيل بالسري انما يمت بحقه
اعلم ان الوكيل العرف بين السج والسري عند لي حقه ان الله محمد يملك في التوكيل بالسري لجواز انه اسري لنفسه
فلما لم يمت بغيره انما اراد ان يحول على الامر ولا يمكن من هذه الهمه بالسج حتى لو كان وكلا شيئا بحسنه فالوا
سعد على الامر ان لا يملك سراه لنفسه ولا ان امره بالسري يملك الخبر انما في حال البيع ودمه المامور وليس
للا انسان في مطلقه في ذلك الخبر فلا حرج الاطلاق امره في ان الحرج ضروري في العموم في الضروريات فاذا
صار المتعارف مراد الم يكن غيره مراد وامر بالسج في ملك نفسه وله في ملك نفسه والام مطلقه وانما لو اعتبر
العموم في التوكيل الشري لا يسري المتعارف بجميع ملك الموطر ونحن نعلم انه لم يقصد ذلك في كل حال على الخصوص
وهو السري بعد السج **قوله** لان التصرف بغير وجوده في الاول في التصرف بغير وجوده في العرف في بعد
في العقار وفي الحيوان من الامر بغيره كما ان التصرف في الحيز لغيره الممارسة وكما قلنا في التصرف في العرف في الممارسة
قوله واذا وكله ببيع عبد مباح بصفه صحه عند خلافها فيها اعتبر العاده وبيع الاستفاض غير محتاد
لان الاستفاض المسمى في الباقي محسا الا ان يبيع ما بقي من ارضه مما يحسد نال الضرر عنه وحصل مقصوده
فجوز وهذا لان بيع المصنف قد يقع وسيله الى المسال ان لا يحد من سريه كلفه محتاج الى الرد في اذ باع
الباقي قبل سيقط السج الاول طهرانه ووجه وسيله واذا لم يحد من سريه لم ينفج وسيله فله حرج وهو اعتبر مطلق
اللفظ وذا سأل المفسر المحتج بالاراء لو باع الكل المسمى في بيع به المصنف جاز فاذا باع المصنف به اولى
ان يجوز ان حصل له ذلك القدر المسمى في بعض الجهد على ملكه **قوله** وان وكله بشرا عبد فاسري بصفه الشري
موقوف ولكن الشري اسوف لانه انما اسوف اذا وجدنا ذاعلى العاقد اما اذا لم يجدنا ذاعلى العاقد فانه

فانه سوفي كالجهد والصبي المحجور اذا اسري سببا لغيره غير امره فانه سوفي على اجازة المسري له
لانه لم يحد على العاقد فكذا هنا بشرا المصنف الاول لم يحد على العاقد على التوكيل لانه لم يحد على العاقد فكذا هنا
من كل وجه وعلى التوكيل لانه لم يوافق امره من كل وجه فلهنا الموقوف فان اسري بصفه لزم التوكيل وهذا اصلها بما ظهر لانها
سومان من طر السج والسري سري البصير ينفج وسيله الى المسال ان كان جماعه سوفي سراحه البصير يكلف
سري الباقي لم سوفي السري حله فاذا اسري الباقي قبل سري المامور انه وكله بعد على امره ان يوصى بالباقي فانه
لما هو موقوف في الاستفضاء **قوله** وحل امر رجل اسرج عبده وباعه وسلمه ووفى له لم يضمنه حتى وجد المسري
عسا لغيره مثله فله رد منه او ما يما عساه ما قرأ من المامور والمما مورا برده على امره وان كان عسا لغيره مثله فله رد
نفسه او ما يما عساه فله رد منه ما قرأ او لم يرد على امره واصله لم يملك السج والسري هو الخصم في الحب لانه
موقوف الحقد فان كان الحب لا يحد مثله كالسفن الزايد او لا يحد الرابدة او لا يحد مثله في هذه المدة رده الفاضل
غير منه ولا معنى في الاقرار الحله بمساكنه عند البيع ويحتج شرط السنه والتكول في الاقرار ان يضمنه على الباقي ان
هذا الحب قد دم ام لا او علم انه لا يحد في مده سريه سلا ولكن لا عرف في بيع السج فاحاج الى هذا الحظ التارخ وان كان
عسا لغيره في النساء او الطبكا كالعرق العرج ونحوه وتولهن في قول الطبيب حجه في بوجه الخصومه ولكن لا يثبت الرد
بقولهن في هذا الحظ الرد حتى لو عاين القاضي تاريخ السج والحب ظاهر لا يحاج الى سري منها وهو رد على التوكيل
فلا احتاج التوكيل الرد وخصومه **قوله** وكذا لزم رد عليه بحسب حقه في العلم انه ان رده السنه فهو لان التوكيل لان
السنه حجه في حق الناس كما في سنه لها صام الحب عند التوكيل فكان الرد على التوكيل وادعى التوكيل ان ردها بالتكول
لان التوكيل يضطر في التكول لانه لم يمس اسرجه الجهد فلا عرف بحسب ملك الخبر والتوكيل هو الذي اوقعه فكان الرد عليه
ردا على التوكيل ان رده ما قرأ من المامور لان المامور ان حجه قاصه ومظهر من حق المفرد من غيره وهو غير مظهر الله
لانه يمكنه التكول ولكن لانه انما خصه التوكيل لم يرد منه سريه او تكول فاقبلت كنه يكون التوكيل من الخصومه مع التوكيل
وقد حصل الرد ما قرأ التوكيل فكان معا جدي في حق التوكيل فلت الرد ما حصل في اذ ردها فاحصل القاضى على كونه
فلا عمل له يكون عند مسد السج سريه وهو الراضى فحله سنج ولكن الفسخ اسد الى حصره هو الاقرار وعملها بها
محصلة الرد فسخ كان التوكيل لخصه التوكيل من حيث انه اسد الى حصره لزم التوكيل الا ان يبيع حجه على التوكيل
وان كان الشري رده بنفسه ما قرأ التوكيل بصفه قضاء والحب مما يحتمل الحدوث لزم التوكيل ان يكون لخصه التوكيل
حال لان هذا الفسخ بالتراضي فكان له حكم عند جدي في حق غيرها والتوكيل غيرها وصار في حق التوكيل كالوكيل اسري
من المسري لو اسري في حق التوكيل فكذا هنا ولو كان الحب لا يحد مثله والرد بغيره فصار لزم التوكيل
بلا خصومه في وانه لانه فاعا لزم بنفسه ما عساه القاضي لو رافعا له لان الرد حق متعين هذا فاذا
تعي الرد صار سله لخصه وسلمه القاضي سوا كسليم السج وقضا الدين والرجوع في الحجه وفي علمه الروايات السري
ان خصه التوكيل بل لزم التوكيل لان الرد بصفه القاضي فصار كالسج الجديد ولا سله انها فاعا لزم القاضي

وكيف يكون ذلك مع المناقشة والولاية وحكم الأصل في هذا المطالبة بوصف السلامة في جوهرها ولهذا الواسع الرد
وجبة الرجوع بحصة العدة في ملك المبادل نحو من لا يحتمل التحول إلى غيره **قوله** وحرر في الآخر ما يرد مع عدي
بعد وجهه نسبه وقال المأمور أمرني بغيره ولم يعل سنا فالقول للأمر لأن الأمر قد يكون مطلقا وقد يكون مقيدا
والدليل على أحد الوجهين فالأمر يستفاد من جهة فكان القول له كما لو أنكر الأمر أصلا **قوله** وإن حلف في ذلك للضار
ما قال له رب المال لم يردك العتد وقال المضارب بل دعت مضاربه ولم يرد سنا لأن الأصل في المضاربة الإطلاقة والعموم
المرى لغيره أن يودع ويضرب ويؤكل ويصحب المضارب عند الإطلاقة يستلزم أن يودع ما فكل القول لم يرد سنا لأصل
خلاف الوكاله فالإطلاقة والعموم فيها السج لا يودع ولا يؤكل لو قال الآخر وكلت في مالي ملكه الحفظ فقط **قوله**
بشقي بأجل متعارف حتى لو باع ما طر غير متعارف من الحاربان إلى خمس سنين جازعته خلافا لما ساء على ما مر
قوله وأحد كنفلا صوي على ما روي في الأمر إلى فاضل يرى براه الأصل بنفس الكفالة كما هو مذموم في ذلك فمعلم براه
الأصل صوي المال على الكفيل لا ضمان عليه لأن حق الاستعانة للموكل الرضا والكفالة لو كان الاستعانة فعملهما
فإذا ضاع الرهن في يده فصد صار استعانة وداملوك له الأمر أنه لو استوفى الرهن حصة ثم هلك في يده كان الهلاك
على الموكل بخلاف الوكيل بعض الدين لأن المأمور بعض الدين بمصرف حكم الأمر ولهذا عمل الموكل بحصة عن بعض الدين
والأمر حصل بعض الدين أحد الرهن والكفيل ليس ببعض الدين شيء فلا يكون الهلاك على الموكل الوكيل السج
لا تصرف حكم الأمر بحكم الأصل لأن الوكيل بالسج أصلا في حق الحقوق فلهذا لا يملك الموكل جمع عن بعض الدين
فكان له ولا به المتبقي في أخذ الكفيل **باب الوكاله بالخصم**
قوله الوكيل بالخصومة وكل الفضل علم أن أصل الرواية أن الوكيل بالخصومة أو الساعي وكل الفضل
خلاف الرواية أن الفضل غير الخصومة والساعي فلا يكون كل ما وكلناه وهذا لأنه محاربه ما الخ الناس
وللخصم من الناس بهر ما قاله أصحابنا أن الوكيل بالشيء كمن باع الشيء وأما ما يكون بالفضل
أد الخصومة قاعده ما لم يضر لكن العموم اليوم على كون كل طهر الحناء في الوكاله لا كل يوم من الخصومة
والساعي يوم على المال **قوله** والوكيل بعض الدين وكذا الخصومة حتى لو أقام المدعي عليه السنة
أن ب الدين استوفى منه أو أبراه بغيره وقال لا يكون خصما وموراه غرضه حشفه والوكيل بعض
العن لا يملك الخصومة حتى لم يرد وكل وكذا الفضل غيره وغاها أقام دو الدين أنه اشتراه من الذي وكله
الفضل بغيره في إمار السلا ويسمح هذه السنة لدفع الخصومة فسوف حتى يرضى الموكل وكذا أقامت
المرأة السنة على الطلاق الحد والامه على الحاق الوكيل بغيره مكان إلى مكان لا بغير هذه السنة على إمارات
الحق الطلاق بغيره وقصرير الوكيل حتى يرضى الغائب استعانة أو الأصل التوكيد إذا وقع باستعانة حتى
لم يكن كمال الخصومة لأن التوكيد وقع بالفضل لا غير وإذا وقع التوكيد بالملك كان وكذا الخصومة لأن التملك
أن ساء نصر في حقوق الحد بغيره فكذا خصما فكذا استهذ فقال يوسف محمد الوكيل بعض الدين

ذلكم

والوكيل استعانة عن حق حكام ولهذا الوكيل أحد السكك سنا من الدين كالآخر سنا ركه فيه ومعنى التملك سنا
حكما حتى كان له أحد لا قضاء ولا رضا كما في الودعة والخصم فلا ينص خصما كما في الوكيل بعض الدين وقال أبو حنيفة الوكيل
ببعض الدين وكل بالملك لأن الدين يرضى بما ناله لا بما عاناه وهذا لأن المعبوض ليس بكل الموكل بل هو يد أحده الألف السج
جعل ذلك طر بنا للاستعانة وصحت خصما كالوكيل بالسلا والقسم والرد بالعيب الرجوع في الهبة والوكيل أحد الدار
بالسفعة ومسلنا استعانة أحد الدار بالسفعة فالوكيل بعض الدين يكون خصما بل يرضى كما يكون الوكيل بالسفعة
خصما بل يرضى بالسفعة بخلاف الوكيل بالسري فإنه لا يكون خصما بل يرضى لأنه لا يخفى للموكل في المشتري بل السري للموكل
حق الدين الدار بالسفعة قبل أخذهما وأما الوكيل بعض الدين فإنه ليس بكل المبالغة فصا واستعانة محض ورسو لا تملك
الحقوق القابض فلا ينص خصما ولا يقبل السنة عليه أصلا تاسا حتى لا يحب النوقف لأنها قامت على غير خصم وفيه إحصان
وقوف الأمر حتى يرضى الموكل فإذا حضر وأمر وأعاد السنة على ما ادعوا لأن السنة قامت على السنة على السج والعن الطلاق
وعلى قصرير الوكيل في حق والملك على الموكل ولما كانت السنة في حق قصرير الوكيل لم يسمح في حق زاله ملك الموكل كالأوام
السنة على الموكل غير الوكاله فانهما سبيل في قصرير **قوله** فإذا أقر الوكيل الخصومة على موكله عند الماضي صح أو أقر له
ولا يصح أو أقره عند غير الماضي عند أبي حنيفة ربح ومحمد استعانة بالإنه يخرج حر الوكاله وقال أبو يوسف صح أو أقره عليه وإن
أقر في غير مجلس الماضي قال أبو يوسف والساعي لا يصح في مجلس الماضي في غير مجلس الماضي وهو قول أبي يوسف وأبو العباس
ولا يرون في ذلك كون الوكيل بالخصومة من المديون فالفضل أو المبرأ أو من المدعي عليه فانه عليه الحاشي لهم أنه وكله بالخصومة وهي
اسم الكلام عرى من استعانة بسبل المنازعة والمساجرة أو أقر اسم الكلام عرى على سبل المسالة والمواقفة فكان صد ما أمر به الوكيل
بالسعي لا عاؤه ولهذا لا يملك الوكيل بالخصومة الهبة والسج والإبراء والصلح ولو وكل بالخصومة واستعانة في إقراره
الوكيل ولو كان خصم الخصومة من مجوره لما صح الاستعانة بالإبراء وإنه لو استعانة الإبراء صح كما يملك فكذا إذا استعانة داله
والظاهر أنه يستعانة بكونه الإبراء ولهذا الوكيل بالخصومة مطلقا صح في إقراره وهو خصومة إذا العادة في الوكيل حررت ذلك
ولهذا أحار فيها الأهدى والأهدى الوكاله سديد لاله العز في إقرار الوكيل صح وطعا مسد للهي بكونه الإقرار يجب
التوكيد ما هو مملوك له وطعا والمملوك له وطعا مطلق الجواب لا حواء مقتد ومو الإنكار فانه إذا عرفت المدعي محقا لا يملك الإنكار
سرعاء بكونه بالملك المحوز سرعاً والدوام منه من ذلك فلهذا على هذا المحار عرى للصحة قطعاً وطريق المحار بحدول الخصومة
جواب مقتد **قوله** ولو استعانة الإقرار عرى في يوسف لا يصح لأنه لا يملك الاستعانة لأن أصله رضى الإقرار بأعسائه
معام الموكل لأنه الخصومة قصرير ما ساء بالوكال حكما لها فلا يصح استعانة بالوكال السج على الأصل الوكيل العن أو السلم
السج فان هذا الاستعانة بالوكال كذا هذا في ظاهر الرواية يصح الاستعانة لأن صح الإقرار الوكيل بأعسائه ترك حشفه اللفظ إلى
الحار حراما على ما هو الإقرار بالمسلم إذا الخصومة ساء رعه وهي حرام والوكيل بالحرام حرام فلهذا على المحار بطلان وهذا
الاستعانة أس لمراده حشفه الخصومة الجواب الذي هو محار لا للمصيص فيه داله على أنه ما لا يملك الإنكار والغيب
لواله الحال عند الصريح بخلافه وعرضه أنه إذا وكل الطالب استعانة الإقرار جاز ولم يحرم المطالب لأن الطالب لا يرضى بالخصومة

فله ان يوكله شيء دون شيء والمطلوب غير عليها فلا يملك التوكيل فيه اضرا ر الطالب قال يوسف الموكل
اقام الموكل دعاء نفسه مطلقا فمضى له ملك ما كان الموكل مالكا والموكل مالكا للاقرار بنفسه في مجلس القضاء
وفي غير مجلس القضاء فكذا الموكل قال الموكل ما اوجعني خضومته حصة ما في كراويا واما ان افرار
في مجلس القضاء فمضى خضومته محازا لانه خرج في معاملة الخصوم فليس باسمها كما قال تعالى جزاء سيئة سيئة نتلها
ان لان الخصوم سبب وكان اطلاق اسم السبب على المسبب لان مجلس الحكم مجلس الخصوم فاحرك في سبب خصومه مجازا
وانما ملك الاقرار من حيث انه حوالت الخصم لا من حيث انه اقرار والجواب محكي عليه وهو موكل به اذا ظاهر سانه المستحق
وذا انحصر مجلس القضاء في الكنا اذا اقيمت الدية على اقراره في غير مجلس القضاء عرج الموكل على الوكالة حتى لو لم يدفع المال
اليه لانه لا يمكن ان يرفع في كماله مطلقا الجواب لانه لا يملك الا ان كان له صارا مضافا في كلامه لو بقي كماله في كماله الجواب
وهو الاقرار وما وكله حوالت خصمه وانما وكله بالجواز مطلقا وصار كالات الوصي في المصالح اقرارا به على الصبي لا يملك
الخصوم في تلك الحادثة بعد ذلك **قوله** ومركب على عرجان رجل على رجل مال فوكل الطالب الكفيل بغير المال
من المطلوب لا يكون وكلا في ذلك بدل الموكل من اجل خيره ولو صح الموكال هنا لصار الموكل عا مالا لنفسه
في ابراء ذمته عن الطالب اذ الكفيل طالب حجه صاحب المال فصار الكفيل بالوكالة ساعا فمضى بغيره ببراءة
عن الطالب مطلقا لو كاله لخدم ركبها فان قلت الدان اذ وكل المدون ببراءة نفسه عن الدين يصح نص عليه في الجامع
وان كان المدون ببراءة نفسه ساعا في فكاه رفسه فمضى بما صح به لانه يملك لانه يوكله في قوله طلع نسيك ولان
قبول قوله من لوازم وكاله اذ الموكل يكون مضافا لو صحها لا يسل قوله لكونه متما فانه حيث يستدبره البراءة فتبقى
لا مضافا لزمها وبطورها ان المولى اذا اعتقه عبده المادون المدون ضمن منه للخرماء وطولب الحد مع الدين كان
المولى كسل الحد ولو وكل المولى بعض المال من الحد كان المولى حيزه بصرها مالا في استا طمنان العمة في ذمه
قوله ومراجعي انه وكل الغائب فمضى بغيره صدقة الخريم امر بتسليم الدين اليه لانه اقرارا على نفسه ان ما يقضيه
خالصا من الدين اذ الدين يقضى باسمها وكذا ان ادعى الخريم للانفااء بغير رضا الدين لان الوكالة سبب لم يثبت
الانفااء بمجرد دعواه فلا يخرج حقه ويتبع ربه الدين يستحقه والاستحقاق الموكل اليه ما علم له الطالب وما سوفي
الدين لان البناية اخرى في الامان بخلاف الوار حصة كلفا الحق من الوارث فكان الخلف بطريق اتصاله دون العاين
قوله الا ان يكون ضمنه عند الدفع صورة التضمين ليقول الخريم للموكل بجماعت وكذا وكذا لكن لا آمن اخص الطالب
وتحدد وكالة الموكل ما خدمني ما وصبر ذلك على علمه باتفاق بيني وبينك فمضى بغيره بما خدمني فمضى
صحيحا وصار كاشلا فاذا احضر الطالب ومجد الوكالة واخذ منه من المدون حلت الكفالة لان زعمها ان الطالب
ضامن ما يقضيه مضمون عليه فكان هذا اضافة الضمان الى زمان القبض فصحيح لانه اضافة الضمان الى سبب الوجوب
وهو القبض **قوله** ولو كان الخريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه على جاحل اذ قال فمضى
الدان على الوكالة ويرجع على المدون وجع المدون على الموكل لانه قال ان الدفع اذا كان حيا لا حيا امانه

كان المدفوع اليه فصولا فكون المدفوع امانه في يده فلا يكون ضامنا لان المدفوع اليه لا يقضيه لكون امانه عبده حجه
المدون وانما يقضيه لكون امانه حجه الطالب فلا يمكن اعتبار امانه حجه المدون **قوله** وكذا اذا دفعه اليه على
مكذبه امانه في الوكالة يعني لو ادعى انه وكل الغائب فمضى بغيره فمضى بغيره او سكت لا يبرأ بالتسليم لانه لم يقر له شيء فمضى
الدعوى لا يبرأ بالتسليم **قوله** وفي الوجوه كلها يعني لو دفع المال للمدفع المدفوع سواء صدقه او كذبه او سكت
لان حجب الدين يعلق بالمدفوع اما اذا صدقه وطاهر وكذا ان لم يصدق له احتمال انه وكله وان لم يوكله فيحتمل انه يحرم
قضيه فمضى حتى لا يفراد الا ترى انه لو دفعه للمدفع على وجه الحسنة لم يملك الا ستد ادعاه من احق ولو دفع الخريم
المال الى الموكل لم اقام الدية لانه ليس بوكيل اقام الدية على اقراره ان الطالب ما وكله لم يملك لو اراد ان يستحقه على ذلك
لا يخلو عليه لان كان نكسي على دعوى صححه ولو وجد لكونه ساعا في بعض ما اوجه للغباء فان اقام الخريم الدية ان
الطالب تحدا لوكالة ومضى المال الى من يملك لانه يملك نفسه ولا يملك الرجوع على الموكل فمضى على اسان سبب بقطاع حق
الطالب عن المدفوع وهو مضمون المال بنفسه فاصب الخاضع من الغائب في اسان السبب فمضى الموكل بغير
بد الموكل ضروره وحاز ان يملك الشيء ضمنا وضروره ولا يثبت قصدا **قوله** وان وكله بحيث جارية يعني لو اشترى
من اخر جارية وطحن المسرى في ماله بحيث فوكل جلالا لخصومه مع البائع وغاب فقال البائع ان المسرى رضي الجارية
لا يقضي بالرد حتى يحضر المسرى ويختلف بخلاف الدين والعرف في مثل الدين المدارك يمكن لو قضى بالتسليم ولم يسطر
عن الغائب لانه من حق الطالب ان يكتسب سحله فمضى ما يقضيه الموكل اذ اظهر الخطا عند كونه اذ القضاء لم يفسد طالما
لانه ما قضى لا يجرى التسليم فكان كالمضاب لا يملك المرسلة وهذا غير ممكن لان القضاء الفسخ ما مضى على الصحة لان
العاض في العقود والفسوخ سقد ظاهرا وباطنا عندني حسمه رضي اليه عنه ومنع فخر القضاء بالفسخ فاهرا وباطنا
لا يكون للبائع ان يسجل في المشرى اخ احضره الرضا لانه لا يدره في استحلاله لان فادته ان يملك فظهر انه كان راضيا بالعب
وان حو الفسخ لم يكن باسالم المشرى الى العاضى خطا في رضائه بالفسخ ولكن عند ظهوره في الخطا في القضاء لا يفسخ القضاء والفسخ
قالوا يجب ليرجع الجواب عندني يوسف ومحمد في الفصلين ولا توجع القضاء بالرد لان التدارك يمكن عندها في هذا كما في
مسلم الدين لان القضاء بالرد لا يفسد في الماطن عندهما كالمضاب بالتسليم وصل الاصح عندني يوسف ان يوجع الفصل
اي فصل الرد بالحب وفصل الدين لان حزمه هذا الباع على المسعى اذا كان المشرى خاضعا واراد الرد
ما لم يستحقه بالله ما رضى به هذا الحب وان لم يدع البائع فاذا كان المسرى غائبا لا يرد عليه انما حجت سحله فانه
للغضا عن البطالان ونظر البائع والمدون فصار عه روا سانه رواه مسل قول محمد وفي رواية يوجعها اعتبار القطر
قوله وفي العاين له ذلك بصدقه بغيره يعني الموكل لا يوافق بغيره متبرعا في اتفاق ما لنفسه بغير امر الموكل ولزمه
رد ما مضى اليه لان الرامم بغيره الوكالات بدليل انها لو هلكت بطلت الوكالة ومن الماسر لا يسمي حسان قضاء الدين
لان ليس بوكيل المسرى فاما الموكل لا يوافق كمالا لاسل افساره في الاتفاق لاسر ما يحاج اليه في المعقبة والموكل
المسرى لا يكون من عا قنا سا واسم حسا لانه لا يمكن استصحاب اتم الموكل في الاحوال كلها وور ما يطر في السوف شيء

ما عاوج الله فلو لم يمكن من السرى فقد اتمى حرامهم نفس على سبيل الاضام الموكل واحد راحته بحقه لكونها
عبيته ادى الى الاخلال بالعرض المطلوب من التوكيد بهذا الطريق اذ اصبحت الوصي من الصغير مال نفسه بتمكين الرجوع
به في مال كذا في الاضام **باب** **عزل الوكيل** وانما اخر هذا الباب
لان عزل الوكيل بعد موت الوكالة **قول** والموكل عزله الوكيل اعلم ان الموكل يحل الوكيل عن الوكالة فان كان الوكيل
حاضرا والخصم غائبا فادان عزله فان كان وكيل المطالب صحيح عزله لان الطالب بالعرض يطلع حق نفسه اذ خصومه الوكيل
حق الطالب لتمامه معام الطالب خصومه الطالب بنفسه حقيقة فكذا خصومه من تمام معامه وان كان المطلوب فان كانت
الوكالة غير النافذة من الطالب صحيح عزله وان كانت التماسه لا يصح عزله حال غيصة الطالب فان التوكيد يستتبع نوع حق الطالب بل
الوكيل هو ان يحضر مجلس الحكم ومحاميه ويستحقه فلو صح عزله سطر هذا الحق اصلا لانه لا يمكنه الخصومة مع الوكيل
والمطلوب بهما مع فصل العرض الطالب فلا يمكنه الخصومة مع الوكيل ايضا وصار كالوكالة المشروطة في عقد الرهن فان
الراهن لا يمكنه عزل الوكيل لما فيه من ابطال حق المهر بخلافه اذا كان الطالب حاضرا فان حق الاصل الا انه ان لم عليه الخصومة
مع الوكيل يمكنه الخصومة مع المطلوب يمكنه لطلب منه وكذا اخره بخلافه اذا كان الموكل غير النافذ من الطالب حيث يحل
حاله غيصة الطالب لكان يطلع حق الطالب لانه رضي بطلان حقه حيث لم يملك التوكيد مع علمه ان الموكل ربما يمتنع فلا يمكنه
الخصومة **قول** فان لم يسلح العزل فهو على وكالته وقال السافعي ان سحره ان لم يخلعه الخمر لانه العزل
يسقط حق نفسه لان يعود الوكالة حق الموكل والمرء سفرد باستقاط حق نفسه كالطلاق والحياء ولما ان العزل غير علمه
اضراره لانه ربما يضره بناء على انه وكل بمظهره غير وكالته بحقه عهده وضمن لانه اذا ائتم من مال الموكل او مسلم
المسح بيمينه مضرة به ولا ان العزل اخطأ بلزم للوكيل ان يسح حقه في حق الخطأ لا يستحق الخطأ بل يحمي
الخطأ بالشرع فلا يستحق العزل حقه ما لم يعلم به دفعا للضرر عنه ويستوى الوكيل النكاح والطلاق لما ذكرنا
قول وسطر الوكالة بموت احد ما الى الوكيل والوكيل خنونا مطلقا وبحق احد ما بدار الحرب يرتد
بناء على الوكالة بعد حادثة غير لازم فكان لمقابلة حكم الاسداء فستمر طقام الامر في كل ساعة وهذا العوارض سطر
امره فسطر الوكالة ضرره **قول** وسطر ان يكون الخنونا مطلقا اي يسوع عباس فلو اطلق الحيم السما اي يسوع عباس لان
كثيره كالموت وقليله كالغناء وحده الخنونا المطبق سحر عدلي يمتنع لانه يسقط به الصوم وغنة اكثر من يوم وليلة
لانه يسقط به الصلوات الخمس وعند محمد حوز كماله هو الصحيح لان استمراره حولا مع اختلاف فصوله اذ استحكامه
لانه يسقط به جميع العبادات كالصلوات والصوم والزكاة امداد من الحول فلا يمنع وجوب الزكوة فلا يكون في معنى الموت
قول وان كان الموكل امرا فله يرتد الوكيل على وكالته حتى يبرأ من الحرب لانه لا يرتد بها في عقودها لانها
لست سببا لهلاكها **قول** واذا كان المكاتب محجرا الى اخره بناء على ربقاء الوكالة بعد تمام الامر وبطلان الاوراق
والعجز والحج واذا كان الموكل بالعباسي وبغضاء الدين لا سطر بالحج والجر لان وكالته سقي كل شيء في مطالعها ومطالعا
ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عزله حكمي والعلم سطر العزل بعدد لا للعزل الحكمي كما اذا اعتق العبد الذي وكل بعبده

وكلام

قول وان لم يدار الحرب يرتد الموكل بالتصرف لانه يعود مسلما في المبسوط لا يخرج عن الوكالة عند تمام حجة
بالحق لم ينص القاضي لمحققة **قول** عند لي يوسف العود الوكالة بناء على ان قضى القاضي لمحققة بمنزلة القضاء
وذلك ان رطل منه للوكالة التي لم يبرأ من الحرب الواقعة منه ومن امراته والحنون مدره وام ولده لا يرتفع فكذا الوكالة التي
يطلب العود ومعادته عند محمد رج بناء على ان صحة الوكالة لمحققة حقه فام بعد لحاقه بدار الحرب فكذلك عجز عن التصرف
على سرف الزوال فاذا زال صار كانه لم يكن مع الوكيل على كماله **قول** ولو عاد الموكل حتى اذ اراد الموكل لمحققة الحرب
وقضى القاضي لمحققة فان عاد مسلما لم يجد الوكيل على كماله فان يوسف سوى من ردا والوكيل والموكل في محذور في مال
الوكالة بطلت ملك الموكل وقد زال ملكه برده والحاقه فطلبت الوكالة على السات فاما برده الوكيل فلم يزل ملك الموكل
فكان محل تصرف الوكيل باقيا ولكنه عجز عن التصرف بحارضا فاذا زال الحارضا صار كانه لم يكن وعجزه رج انه سوى بينهما
وقال يعود وكلاهما كان فيهما لان الموكل اذا عاد مسلما عاد على ما له على قدم ملكه وقد بطلت الوكالة بعد ملكه
معهود المحلل على كماله وجه قوله لا يعود الوكالة في الظاهر لانه زالت ولائه ورأه المحلل عن ملكه الى ورده ولو زال
ولاؤه الموكل مع بناء المحل في ملكه يحل الوكيل عن العود وكلاهما لو حل الوكيل حونا مطلقا فحيز الى المحل اولى
ان يعود وكلا **قول** منظم وحوها الى اخره وهذا لانه لا يخل الشيء بنفسه بحد على الوكيل كذا الفعل فسطر
الوكالة حتى لم يزل الموكل اذ اطلقها واحدة والحد فامة معص الوكالة لانه امكن سقما وكنه ولو زوجه الموكل
واما انها حيث يكون لم ان يزوجه الموكل لان الحاجة قائمة **قول** فحيز لي يوسف انه ليس للوكيل بعبده لانه لما
اعزل بعبده بنفسه لا يعود وكلا لا يعود الوكالة وجه الظاهر ان الوكالة المطلقا في التصرف العزل لم يوحده صريحا
وانما اسع بحارضا وقد زال **قول** بخلافه اذا وكله بالهبة فذهب بنفسه برجوعه الى الوكيل ليرهب لان التوكيد
بالسح للحاجة والحاجة لم ينقص ان الرد بعبدا لا احساره فلم يكن ذلك والخاصة فاذا عاد الله بدم ملكه فله
ان يمتنع اما الواهب فمختار في الرجوع فمس برجوعه بغير حاقه الى الهبة اذ لو كان محجرا لما رجعه فله وكان للاب
على بعض الوكالة **باب** **الدعوى** وجه المناسبة منها
ومن ما تقدم ان الوكالة بالخصومة سبب اع الى الدعوى عند القاضي فالمسبب ان اسلوا السبب اعلم
ان الدعوى في اللحد اضاف الى السبب نفسه حاله المسالمة والمنازعة وفي الشريعة عبارة عن اضافة الشيء الى
نفسه حاله المنازعة يقال دعوى زيد على عمر وما لا يزيد المدعى وعمر المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به خطأ والمصدر
الادعاء او فعاله والدعوى على وعلى اسم الادعاء والفعال للناسفة فلا ينون فعال دعوى صححة او باطله
وجميعها دعاوى بغير الوالو لعمري وماوى وجعتهما اي يدعوا الى نفسها او لنفسها والدعوى بالحق المدعى وهي
المادبة والكسبة في النسب والمدعى بعبدا يحل على غيره الا ان اطلاق المدعى عرف اللسان بها اول ارجح
ولا اسأل من رجع فان القاضي يسميه مدعىا فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى فاما المدعى
لحنه الله عليه مدعى السوء ولا يقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مدعى السوء لانه قد اسبها بالحق فخر فان

صحة مجردها وجرح ضرر المدعى عليه **قوله** وعلى هذا القضاء أي على مجرد ضرر المدعى عليه القضاء وهو
الكاتب قال خال وإذا ادعوا إلى ابنة رسول الحكم بينهم إذا فارق بينهم فمضون فمد الحق الوعد لمن أسبح عن حضور
بعد ما طوبى له وذلك دليل على حضور منجى عليه من آخرهم أي أجمعهم **قوله** وذكر ومنها أن الحسن لا يعرف الوصف
والعمه تعرف ما هي العمه شيء بحرف في الحنفية هذا كان المدعى عليه منكرا أن يكون ذلك السبي بده أو يكون مقرا
لكي ينفذ به كسرة في ذلك بعض القضاء يقولون لا يشرط ما في العمه لأن الإنسان لا يعرف عمه ملكه ما في
ورثتها كذا في أدب القاضي ومنه قال صاحب الكتاب الحسن إذا كان مسهلا كاحفقه وحكما ما كان غاسا كانت
الخصومة في المالة والقيمة فلا بد من بيان العمه قال القاضي في الدوز صاحب الدخيرة رجع فيها وإن كان الحسن
غاسا وادعى أنه في يد المدعى عليه فانكر أن يسأل المدعى عليه وصفه بسمي دعواه وبعبارة شته وإن لم يسن القيمة
فقال غصت مني غير كذا ولا أدري أنه هكذا ولا أدري كم كانت قيمة ذلك في عامه الكسب أنه سمي دعواه
لأن الإنسان إنما يعرف قيمة ماله ولو كلف ما في العمه لم ضرره **قوله** ولو ادعى على قار أحد كرهه أي ذكر
حده ما وجدته الدار أحد واحد والمجرب سلمه والعقار والعرض الأرض الضياع والحق منه قولهم ماله
دار ولا عقار كذا في الصحاح **قوله** فإن ذكر قيمة من الحدود فكيف بها بعد خلافه لفرج له أن يعرف
لم يسم له بذكر الحدود والرحمة ولم يوصلنا أقامه إلا كرمعاهم الكل بما على أن الحكم للخالط كان الرجل
مسهورا فكيف يذكره وفي الدار لا بد من ذكر الحدود وإن كانت مسهورة عند لي حشفه وعندهما لا يشرط إلا أن السهر
ومعينة عنه فله يسهر ردها لا يصير معلوما إلا بالمجرب **قوله** فقال له الموضع الواضحة أي يحمل نهما
لواضحة على أن يصدق المدعى عليه المدعى أن الحقار في يد المدعى عليه الحكم القاضي بالمدعى حتى يصر فيه
وهو في الواقع في يد مالك ذلك قضاء بالصر في مال الغنم أو بودي ذلك إلى بعض القضاء عند ظهوره في يد
البال **قوله** وإنه يطالبه ببناء على أنه لا بد من طلب حتى يحث على القاضي عما شته **قوله** فإن اعترف قضى
عليه بما أعلم أن إطلاق لفظ العطا توسع لأن الرأفة رجة بنفسه والموافق على القضاء كان الحكم من القاضي
الزما للخروج عن موجب اقرب خلاف البينة إنما انما يصرح به ما يصل القضاء بها **قوله** وإن أنكر
طلب القاضي من المدعى البينة على دعواه لأن الأصل في فصل الخصومة البينة ولهذا بدأ رسول الله صلح
حش قال المدعى الكرمية فقال له فقال الكرمية سال ورسا اليمن على عدم البينة فلا بد من السؤال عن البينة
لسمك حرك لا سحلا فإنا حضر البينة قضى عليه بها لأنه يهود دعواه بالبينة فهي محلة من البينة لا أنها دله
واضح يظهر بها الحق من الباطل ومن الباطل ومن الباطل من الباطل في ما مع الفصل من الصادق والكاذب أن
يجري عن أقامه البينة بسحله القاضي إذا التمس المدعى ذلك ثم أعلم أنما جعل بمن المنكر هو المدعى وأنما أعلم
أن المدعى يزعم أنه صار مسلما ناحية بانكاره فالسرعة جعل الحق أسحلا فحق لو كان الأمر كما زعم باليمن
الغومير مملوكة المدعى عليه فكنز المملوك بوار بماله البوار وهو مسروع كالغصاة أن كاعلا فزعم

ان اطلاق اسم المدعى على امر لا يحججه له عرفا وركبها اضافة السلي الى نفسه وسرط حوازمها مجلس العضا فالمدعى غير
مجلس القضاء الصحيح حتى يستحق المدعى عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب على المدعى عليه اعلم ان المدعى من اذ اترك
ترك اى الجهر على الخصومة اذ اتركها والمدعى عليه بخلاف اى يحجر على الخصومة اذ اتركها وهو حرام **قوله** المدعى
من لا يستحق الامحجج والمدعى عليه من يكون مستحقا لقوله غير محجج كذا للدفانه اذ قال هو لى كل مستحقا له ما لم يثبت
الخبر استحقاقه **قوله** المدعى من تمسك غير الظاهر والمدعى عليه من تمسك بالظاهر كما اذا ادعى بنا لوجه من الموجه
على آخر فانكره فالمدعى على المدعى له عواء امر اثارضا وهو سخل من سخرية والمدعى عليه هو المنكر لتمسكه بالاصل وهو
ذمت فان اقر بالدين قال قد وضعت اياه كان هو المدعى لانه يدعى امر اثارضا **قوله** وقال محمد بن حنفى بن ابي اسباط
المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن السال الى الامر العظيم في محرمه والبرجج بالبعد عند الحدوث بناء على
ان الاعتبار للمعاني في الصور فانه يدور الكلام من شخص في صورة الدعوى هو انكار معنى فان المدعى اذا
ادعى رد الودعة فانه مدعى للرد بصورة وهو منكر لوجوب الضمان معنى لهذا عطف القاضى اذ ادعى الدفانه لانه
رد ولا ضمان لا عطف على انه رده لان الممنوع على السبق فان لم يدعى المدعى الرد متمسك بما ليس بواجب
اد الرد لم يكن باسا وهو بدعيه والمدعى بممسك بما لم يات به هو عدم الرد فانه كان باسا وهو بدعيه فكان سخط المدعى
مدعى والمدعى مدعى عليه فله المدعى بدعى فاف دمنه عن الضمان وهو اصل المدعى بدعى سخل من سخرية انه لم يكن باسا
ولهذا يقبل بدنه اذا اقامنا اعيان الصور ويحجر على الخصومة ويحلف عسا لا للمعنى فان ثبت سخل على هذا ما اذا
ادعى المدعى براه دمنه يدفع الدين الى وكيله الدين ثم حضرب الدين وانكر الوكالة فالقول لرب الدين على
ما امر في ما لو كاله بالخصومة ان المدعى بدعى البراه متمسك بالاصل فله ان يحكم هناك ثم تكاس
الحله لما ان المدعى بدعى البراه بعد السخل فكان السخل اصلا والبراه عارضا واما ههنا كان البراه امر اصلا
فمراح على البراه كان متمسكا بالاصل فكان القول لى المدعى لما ان رده المدعى كانه عارضا عن السخل في الاصل كان
السخل عارضا لمحال فرب الودعة في انكار الرد بدعى السخل هو امر عارض فلا يكون القول قوله **قوله**
ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنس ما ان قال حطه او شعر ودره ما ان قال عسق او عزة وقال في الرضو
وبن نوعه ايضا مثل سبعة او بره وسعدا وخرنفه وبذكر انها حده او رده وهذا بناء على ان الدعوى نوع
صحيح وفاسدة فالصحيح ما سخل بها احكامها وهو احضار الخصم وجوب الخصوم والمطالبه بالجواب وجوب
اليمين اذ انكر والاسار بالسنة ولزوم احضار المدعى الفاسده ما لا سخل بها هذه الاحكام وفساد الدعوى
ما حد المحس ما ان يكون ملزمه سئاع الخصم اذ است كمن ادعى عليه غيره انه وكله والساني لم يكن المدعى مجمولا في
نفسه لان فائدة الدعوى ان الزام بواسطه فاما السنة والالزام لا يحق في المجهول لان القاضي لا يتكلم في العضا
بالمجهول بسنة المدعى لا انكول المدعى عليه **قوله** فان كان عسقل في المدعى عليه الى اخره اعلم ان المشايخ رجوا الوافى
في المسفولات الى تحذر بقلها كالرجح ونحوه حضرا الحكم عندها او يحل منها **قوله** وسعلق الدعوى اى بدعى

قال المدعي عليه مال الثواب نذكر اسم الله صادقا فان قلت ما وجه تخصيص حاسب المدعي بالبنية وحاسب المدعي
عليه باليمن فلم ننحس مع ان المعنى المطلوب من هذا وهو اطهار صدور كل واحد منهما في هذا الحق العكس
وما وجه تخصيص عدد الاسر في السنة ايضا قلت ذلك المعنى هو عدد ورود الشرح به وهو ان كل واحد من
المدعي والمدعي عليه يحتاج الى نوع ما كدسرج حافيه صدقة على الآخر وليس يكن ذلك الموكد حجة بل مدعى عليه
تمسك بما هو الاصل ان يراه الدرم ولا يكون ملكا كذا الملكا فيكون يحتاج الى سبي آخر نوكد **قول**
لتمسكه بالاصل انما المحاج الله المدعي لدعواه ما هو خلاف لاصل لما جاء المدعي بساها وادعوى صدره لكن صدق
المدعي عليه بقوى حجة اخرى ايضا سهاه الاصل له لما عرفنا سوى في احتمال عليه الصدق لساها وبما فيها وجب
الترجح فوجهنا المعارضه فاحسب الى الترحيح فتخرج حاسب المدعي ايضا سهاه النافي الى الاول المعنى انضمام
السهاه النافي الى حاسب المدعي ون حاسب المدعي عليه ظاهر هو عليه بخاتمة السهو او محاسنة انضمام الحادث الى
الحادث لان السهاه بركلهما احاد مان اما لو قلنا باليمن على المدعي فلا يحل ان يقول بل يرجح حاسب المدعي بساهاه
واحد او عدة ولا وجه للاول انه لو حجت بالمعارضه لانها بالمساواه ولا مساواه من قول المدعي والمدعي عليه
لرجح قول المدعي عليه لتمسكه بالاصل هو براه الرجم ولا وجه للنافي ايضا لان عدم بخاتمة الضم لان اليمن ليست
من جنس السهو **قول** لا سفاء الهمم عنها اي عن الدعوى بناء على المدعي منهم في دعواه فاذا قاما بالسنة على
ووجه دعواه اسفقت الهمم عنها والاوجه ان يقول الضمير في عنها يرجح الى السنة لان الشاهد باجر نفعها لنفسه
بالسهاه محمد بنده ليعمل بعضي بالسنة لا سفاء الهمم عن السنة **قول** لان الهمم حجة اي حوال المدعي
الا ترى كيف اضف الى المدعي محرف اللام في كل سنة اعلم ان من المدعي عليه كما هي حق المدعي حيثما يستوي دون
طلبه وهي ايضا حق المدعي عليه من حيث ليس سهاه انما كانت الاطهار صدور المدعي عليه وما كان يرجح صدق لسان
حماله كذا في الاسرار والحق الرجم من المدعي لانه يدعي المدعي عليه ان يوجه ما كان فسرغ الاستحسان في لو كان الامر
كاذم يكون انوا معاملته انوا لان اليمن الفاجع بدع الدار لافح والاصل المدعي عليه الثواب نذكر اسم الله على
سبيل التعظيم صادقا ولا يضر به **باب** **اليمين اعلم** ان هذا الباب
من البرهان الموجود على ان السنة على اليمن بعد الحج عن اقامة السنة فلما ذكر حكم السنة وما يتعلق به سرع في هذا
الباب حكم اليمين **قول** حاضره في المصاحم ربه عن اليمن الحاضره في مجلس حكم فان السنة لو كانت حاضرة فلا يجوز
الحكم باليمن في اتفاق **قول** وقال ابو يوسف يستحق بالنقض كذا في المتن لان المدعي عرض صحيح في الاستحسان
وهو ليس بغير المسافر والمؤنة عليه باقرار المدعي عليه ونكوله الى مسرسل الى حقه في الحال فكان له ان يطالبه **قول**
ولا في حقه ما روي في اليمن لان المنكر انما يكون مسلما حق المدعي انكاره اذ لم يكن له عند حاضرة ولو استحق المظالم الخصم
مع حضور السهو لكان في ذلك المضاج المسلم اذا قام المدعي السنة بعد ذلك كذا في المبسوط **قول** فلا تكون حقة
دونه اي لا يكون اليمين حوال المدعي ون الحج عن اقامة السنة اي بخبر الحج عن اقامة السنة لا يكون له والله الاستحلاف

قول والارد الله على المدعي عند السافح اذ لم يكن المدعي منه اصلا وحلف العاض المدعي عليه فكل بر بالبر
على المدعي فان حلفه الا الا ان الظاهر صار سهاه المدعي بنكوله فحده بمسنة كالمدعي عليه وكذا اذا قام المدعي بساهاه
واحد او غيرهما فاما سهاه اخر فانه بر المدعي عليه ان حلفه قضى له بما ادعى ولو لم يكن له بعضي له شيء لا يظلم قضى بساهاه
ومن فقي خصم ما قاله اصحابنا راجع بقول يستحق المدعي عليه فقط وبعضي عليه بالنكول لقوله عليه السلام السنة على المولى
واليمن على النكر ومطلو المقسم بعضي سفاء مسار كذا في احدهما عن قسم صاحبه مدرك على الحسن ايمان ان جاء
المدعي عليه واليمن في حاسب المدعي الحلف واللام لا سفاء الحسن في حقل بعض الايمان حجة المدعي مدخال النص
وحديث السهاه واليمن غريب ما رويناه مسهور بطرفة الامه بالقول حي صار في خبر التوارق فلا عارضة على الرحمن
محس بدرجة فان قلت هذا التمسك انما يصح لو كان الخارج لكونه مدعيا وصاحبا لكونه منكرا وليس كذلك
لان كل واحد منهما يصلح لكون مدعيا ومنكر او حجة لماعرف في مسئلة اخلاو المسا حة على هذا القدر
لم يكن في الحديث لمدعي على المدعي ان قلت التمسك بهذا الحديث على الوجه الذي قلنا صحيح وذلك لان
ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم السنة على المدعي والمدعي عليه انكر بعضي لا يثبت على المنكر والمنكر غير المدعي لان الذي صلح
قسم الخصومة فحقل قسم مدعيا وقسم منكرا وقسم الحج نوعين نوعا عن المدعي ونوعا عن المنكر والقسم بعضي المدعي
فتمت باعلى هذا الوجه وهو ان جعلنا الخارج مدعيا والمدعي عليه منكرا بناء على قولهما في الخصومة على هذا الطريق
لان ما صدر من اول قول المدعي هو دعوى ما في يد المدعي عليه واول قول المدعي عليه في جواب انكار ما ادعاه فسمي
كل واحدنا بصدور منه في الخصومة واول قول المدعي عليه في جواب انكار ما ادعاه فسمي بمقصودا وهو المقدم
وما ذكر من انكار المدعي انكار المدعي عليه ودعوى المدعي عليه لما في يده وقبح ضمنا لا قصدا فلا استحسان انما ان السرع
بالمعاني الصمغية واما حكم المساجع في قبول بستانها وغمره فحكم بستان النص على ان العباس في ذلك ما على غيره كذا
في الاسرار **قول** ولا يعمل بستانه صاحب لند في ملك المطلق اذ اذ الملك المطلق لا يدعي الملك بسبب ان قال هذا
ملك بسبب الشرا او الارث وغير ذلك بل قال هذا ملكي بحسب لما عرف المطلق هو المدعي للذات دون الصناب
صدقه احراز اعتراف الملك للمدعي بالساج وعن الملك بما اذا ادعاه ملقي الملك من واحد واحد ما يرض
وما ادعاه السري حرامه وارضاه ما روي في المدعي سبق في هذا الصور يعمل عنه ذي اليد بالاجماع كذا في الاسرار
قول وبغية الخارج اولى بيمينه الخارج وبغية ذي اليد اذ اعراضا على الملك المطلق فبغية الخارج اولى بالعمل
عندنا وفي احد قول السافح يبارر الممتنان يكون المدعي لذي اليد ركاني يده وهذا قصار كذا في اصا ملك **قول** قول يرجح
بغية ذي اليد بعضي به ذي اليد قضاء ملك بالسنة **قول** كالساج يعني لو تنازعا في ابيه وكل واحد منهما يدعي
انها صح في ملكه واما ما السنة بعضي سنة ذي اليد ولو برهنا على انكاح امرأة والمرأة في هذا العمل لا يعمل به الخارج
ولو ادعى كل واحد منهما انها امه درها او اعفها او استولى عليها فبغية ذي اليد بناء على انه اسنور الممتنان في
الانسان فيرجح حاسب صاحب المدعي من غير ما قاله اصحابنا راجع ان الساق تسرع للاسار لهما وان كانت الصحف

مسند مطهر ولكن لما لم يكن له علم بذلك لم يحكم عندنا ما ساء ما احسن حكم الاسات كالحكم
السعيه فانما امارات في حق السعيه وفي حقنا لما حكم الاسات لهذا وجب الضمان على السعيه عند الرجوع
لان الحكم على الخلق سبها انهم اياها وبيننا الخارج الكراسا بالانه لا يتننته يستحق على ذي الملك الناسله
وطاهره وذا والد لا يستحق على الخارج عسسه سئال انه لا ملك للخارج بوجه فكامل وفي القول ثانيا على ان
الاسات للاسات فطلب المخرج او الامس حث السوف ان استوما محمد بن النكاح في الساج فانها استوما في
الاسات فان كل احد ليس من بيت اول الملك لصاحبه وكذا الدال على ان عقاق النكاح والاستيلاء والولاء
فاسوت السات في الاسات مخرج منه ذك المدعيه والآن الخارج هو المدعي العينه منه المدعي بالخبر والخبر
نزل على حسن العينه في حاش المدعي فحده لحوال الاستحقاق قولنا ان بيننا الخارج الكراسا ما يخفى علم القاضي
او اطهارا في حق الواقع فان الخارج عسسه بظهر ما كان ساق في الواقع **قول** والبرج عن الصادق كما فعله
عمان رضي الله عنه فقال خشت ان يوافق العدم يعني فقال انه حلف كاد ما فاصت اليمن الكاذبه ولنا
ان العدم احد علمه لعول صلى الله عليه وسلم العدم على انكر ويرك هذا الواح النكول دلت على انه مادل
اي على قول السعيه او معاري على قولها ما دل لم يكن كذلك لا قدم على اليمن بقصا عن عده الواجب ودعا
للضمر عن نفسه مدل المدعي السعيه الزفه النوع على اليمن الكاذبه دون الفرغ عن الصادق فخرج هذا
الجانب نكول اي حاش كونه مادل او معاري على حاش المخرج **قول** لما قدمنا اساره الى قوله ولا رد اليمن
على المدعي لعول صلح العينه على المدعي في اخره **قول** الاعلام بالحكم اي الحكم بالنكول اذ هو موضع الحما فان
عند السافح الحكم بالنكول بل رد اليمن على المدعي لما علم ان العدم بالث في عرض اليمن لان في المروي
عن النبي يوسف ومحمد والجمهور على انه لا احسا حتى لو قضى بالنكول بزه سفوفه هو الصحيح احتريه
عن قول بعضهم بانهم قالوا الوضعي بالنكول بزه لا سفوف **قول** من طرس مواهون الصميم فقال هو مولد **قول**
هو الصحيح اي حكم سكوت الحكمي حكم سكوت الحسني الصحيح لما عرف **قول** وان كانت الدعوى نكاحا الى
اخر صوره ذلك بان ادعى على امرأه انه تزوجها وانكرت المرأة ذلك وادعت المرأة النكاح وانكر الزوج
او ادعى المدعي الرجل بحد الطلاق في العضاء الحده انه كان راجعها في الحده وانكرت المرأة او ادعت
المرأه ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بحد انقضاء مدة النكاح انه كان فاء المهر في المده وانكرت
المرأه ذلك وادعت المرأة ذلك انكر الزوج لو ادعى على مجهول انه عده او ادعى المجهول على ذلك او
اختصا على هذا الوجه في لاء الحاشه او لاء الموالاة او ادعى على رجل المدعي عليه ولده او والده
او ادعت الحاشه امامه ولد لولاي هذا ابني منه او ادعت انها ولدت منه وودعات الولد عند حشيه
لا سحيف المنكر في هذه المسائل **قول** ولما تعبر قولها ان هذه حقوق يمت مع السبهات
ويجوز في الاستحلاف كالمراو عكسها الحدود وهذا لان فاده الحلف طهور الحق بالنكول والنكول

او اراد ان الحلف لما وحت في كد لعل على انه مادل ومعه لا يمكن له حلف ولا بدليل النكول بحسب المادون
والمكاتب وهما لم يكن كانه في حلف بقرضه والافرا عرجي هذه الاسات كنه افرا فقه سبهه لانه سكوت
والسكوت محتمل فلا يكون حجه فما سقط بالسبهات اللعان حد الرواح فاسبه حد العرف بغير ما قال
ابو حنيفة راج ان النكول يدرك اباحه وهذه الحقوق لا عرجي فيها المدل فلم ينعني فيها بالنكول كالفصا
في النفس عكسها الاموال وهذا لما لو حملناه على افرا لكدناه في انكاره ولو حملناه بدلا لقطعنا الخصومه
بلا تكليف فكان هذا اولى صانه للمسلم عن رطب به الكدرك الدل لا عرجي في هذه الاساء فلو قال المرأة
لانكاح سني سنك ولكني بركت نفسي لا حمل بركتها وكذا لو قال يا حرا اصلك لكن انزل نفسي لست وني
لا حمل بركتها اصلا بخلاف المال فانه لو قال هذا المال ليس لي ولكني بركته لانه لا يخلص عن خصومه صح بدله فالاصل
ان كل عمل يعمل الاباحه مادل اداء بعضي علمه نكوله وبلا فلا وانما اعبر بالنكول من المجد المادون والمكاتب
وان كان النكول بدلا وهما اللسان من اصل المدل ساء على المدل منها يصح لحلف مفعله او دفع مضرة والنكول منها
بدل لرفع مضرة الخصومه فكان كل الصا في السيره لحلف المفعله فان قلت لو كان بدلا لما جري الدن ان علم
الاعان لا الدون اذ البذك الاعطاء لا عرجا في الاوصاف في الدن وصف في الدمه قلت لئلا هذا ترك المنع
كان المدعي ما حده فله ساء على عده انه ما حده حق نفسه ولا مانع له وامر المال هين بخلاف النكاح ونحوه
فان هذا التحليل مخالف للحدوث المشهور وهو قوله صلح اليمن على انكر فله خص منه الحدود واللعان
فيما يخص هذه الصور والعاسر والاراضي في الدرر الجامع الصخر والقوى على قولها ومسل
مسخي للعاضه في نكاح في حال المدعي عليه فان راء محسا حلفه وما حده لعولها وان راء مظلوما لا علمه احدا
لعوله **قول** والمنوط بقوله ساء على المدعي السيره مدعي المال الحد وحاب الحد لجامعة السبهه
واحاب المال جامعة السبهه فثبت بالنكول كما ثبت سبها ده رجل امرأته فانه لا بد من القطع ونظم المار **قول**
واد ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول وقادته بعد صوره المثل في الطلاق قبل الدخول هي علمه لدعوى
المهر لا سفاوت هي ليس يكون الدعوى كل المهر او نصفه وسواء كان دعوى المهر في ضمن الطلاق او دون الطلاق
لانه ذكر بحد هذه صوره دعوى جميع المهر عند فاء النكاح بقوله وكذا في النكاح ان ادعت هي الصداق
قول وكذا في النسب ان ادعى رجل على رجل المدعي اخر المدعي عليه ماتت بوهها وبركته في المدعي عليه
او طلب من العاضه فرض العقه على المدعي عليه بسبب اخوه فانه يستحق على النسب بالاعمال فان حلف
ببركه وان نكل بعضي المال ولا بعضي بالنسب كذا في الجامع لعاضه فان **قول** والحجة اللقط الى اخره
بان كان صبي في رجل النقط وهو لا يحسن عن نفسه فادعت امرأه حرم الاصل انه اخوها بركته بركته
مالها من حق الحصانه فاراد الاستحلاف في كل بيت لها حق فعل الصبي الحرام ولا بد من النسب **قول**
والعقه اي ادعى رجل العقه بسبب اخوه نادى وهو من انه اخ المدعي عليه وهو موسر وانكر المدعي عليه

احد فانه سحلف بالاجماع فان حلف بربى وان نكل بعضى بالحق ولا بعضى بالنسب **قول** واسماع الرجوع
في الهبة بان هب انسان عتاقا اراد الواهب الرجوع فيها فقال الموصوف له اما اخوك برده انطال حقه
في الرجوع فان الواهب سحلف بالاجماع فان نكل به لا مسامح ولا نسب بالنسب كذا في ادب القاضي للمصدر
السهمدج **قول** في النسب المجرد قد بالنسب المجرد احراز عن دعوى النسب المعروف بدعوى المال تحت
لا يصل الى المال لا بدعوى النسب فحسب سحلف على النسب بالاجماع لما امر الان به انه ان اراد الرجل يصح
بالان والابن والزوج والمولى او اراد المرأة يصح في الابن والزوج والمولى الا يصح بالان في حمل النسب على
الخير فلا يصح فلو ادعى رجل انه ابوه او ابنه ولم يدع ما لا نسب سحلف عندها انه لو اقر به سحلف
لرجاء النكول الذي هو امر اراد ان ادعى انه اخوه او عمه او ما اسبه ذلك لا سحلف المدعى عليه لانه لو اقر به
لم يست لان فيه حمل النسب على الخير **قول** لومه الارس فيها بغير ما قال ان القصاص في ما دون النفس عيوب
بدرها بالسبها فلا نسب بالنكول فالقصاص في النفس وهذا ان النكول ان كان اراد اغتدما فعدته شبهة لانه
ان امسح عن اليمين تورعا عن اليمين الصادقة لا يكون في قرار بل يكون بدلا واذا امسح القود تحت الرد بخلاف
ما اذا اقام على ذلك رجلا وامراتا او السهاده فانه لا بعضى شيء لان اصل المال مشروع فيه اذا اضيف
الحذر الى من عليه اعسارا بالخطا واذا اضيف الى الولي الى الحق المال هنا اصف الحذر الى من عليه حيث
لم يصح بالقرار فاسبه الخطا ولم اصف الى الولي الذي قام بذلك لئلا يظن ان الخطا اذا اقر بالخطا
والولي يرضى الحمد الى المال ويحسبه لا يحب المال يحق ما قال ابو حنيفة رج ان الطرف محل البدل فيسوف بالنكول
كالمال وهذا لان الطرف او سلك بها مسلك الاموال لانها حلفت فانه بدلا لنفس كالمال فيجوز فيها العدل بخلاف
النفوس التي ترى انه لو قال او طح يدى قطع لا يصح وهذا اعمال البدل واما لم يحل اعدام العادة والمال كذلك
اذا لم يضمن بالافه بقاؤه اذا كان مفيدا ما وقع في يده اكله فقال لا خرافة في يدى له وطعه ولو قطع
لم يجب عليه شيء والبدل هنا مفيد لانه يصور به صور عا عن اليمين الصادقة وهو فرج به خصوصية عهده فصار
كقطع السن للزوج فان قلت لما قطع الطرف عند حنيفة بالنكول اعسارا ان الطرف يسلك بها مسلك الاموال
كان ينبغي ان يحرق لا يستحل في قطع البدل في السرة ايضا ونسب القطع عند النكول كما في النكول في قصاص
الطراف قلت القطع في السرة خالص جزاء فلا نسب مع السببه اما القصاص في الطرف في الجبد
الذي يسلك به مسلك الاموال فيحمل به معامله الاموال في سوره مع السببه واما الكلام في النفس فاحسبه
يقول النفس ليست محل للبدل فلا يصح اطرافها بالنكول الذي هو بدل الذي يرى انها مقصوده وسائر نعم الوفا
تتبعها ومن قال الاخر اصيلي فعلم لم يهدر دم بل يوصد بالقصاص في روائه وبالديه في اخرى في صل عيب الدية
عند علمائنا للعلمه رج واذا امسح القود واليمين حتى يمتحن به كافي القسامه اذا امسح واحد من اليمين
حسن حتى يحلف لان اليمين فيها مسحقة بحظه الاموال لانها ملكه معنى حاله للعلمه سرعا **قول** واذا

على السهاده هو

قال المدعى سنة حاضره الى اخره اعلم انه اذا قال المدعى سهرود حضور في مصر وطلعت خلفه لم يحلف عند حنيفة وروى
ولكن يقال لخصمه اعطيه كنفلا فسيفك ليه انا لم لا احب سطل حتى المدعى يحكم بكون الكنفل معروف الدار حتى
عصل فادركه الكنفل الاسمين وان احد الكنفل احدا قامه السنة فاسن اسحسا ان اصل اقامتها بحجة الدعوى اسحسا
عندنا اذ فيه بطر المدعى حتى لا يعتد به في اقامه السنة عليه ويمكن القاضي القضاء واحياء الحق المدعى ليس الكنفل
كبر ضرر المدعى عليه لانه لم يكن حقه الا احصا لا سفره وان كان حقه الا احصا وكان طام فلا سطل فكيف
احصا طام الكنفال بعينه الوحوث الحضور حتى عليه محرم الدعوى لهذا جازا عدا الخصم بطلب المدعى بحال
منه وبين اسخاله فصيح الكنفل احضاره والسعد بربله انا مروي عن عيسى بن جعفر هو الصحيح وعن عيسى بن يوسف
انه ماخذ كنفلا الى جلوس القاضي فجلسا اخر حتى اذا كان مجلس كل اسبوع من ماخذ الكنفل الى سنة انا مروي عن عيسى بن يوسف
قول والاسسما بصرف اليمين اي لا سسما والمذكور بقوله الا ان يكون مصرف الى الملازمة والكنفل وهذا
الفسر انما يحتاج اليه على رواية القدوري لانه لم يذكر هناك عددا لمجلس القاضي بعد بربله الملازمة ولا الكنفل
وبدله واما ههنا ذكر الملازمة ومدتها ومدة الكنفل فلا يحتاج الى قوله والاسسما بصرف اليمين **فصل**
في كفنة اليمين والاسسما ولما ذكر نفس اليمين في اي موضع خلفه ذكر في هذا الفصل صفها لما ان
الصنف يقضي سوي الموصوف في كفنة الشيء صنفه **قول** واليمين بالله تعالى ونعنه والحر والملك والرجل
والمرأة في اليمين سواء لم المقصود هو القضاء بالنكول وهو لا في عسدا الحريم في اليمين الكاذبة سواء
الاصل في قول صلح لا يحلفوا ايمانكم ولا بالطواغيت فيكم كما فيكم حالها فالحلف بالله او لغيره **قول** الا انه عتاط
فلا يدكر بلفظ البوا وكسلا سكر عليه اليمين **قول** وان ساء القاضي لم يحلف فقول بل الله او والله وهذا
لان المقصود به النكول احوال الناس في سني فممنهم من يسبح اذا غلط عليه ويحاسبه اذا لم يحلف فكان الراي
في ذلك الى القاضي لرساء الكفني باليمين بالله ورساء علف **قول** وسحلف اليهودي الى اخره فعلف على كل
واحد بعينه يحلف اليمين به ليكون ما ناله من اعداءه على اليمين **قول** ان صور ما بالعصر اسم العجمي **قول**
وروى عن عيسى بن جعفر رج انه لا سحلف احدا الا ما ناله من اعداءه ما عدا عن سائر كل الخيرة في المعظم **قول**
لان الكفر باسرههم بحقد وول الله تعالى انما بعدون الا حصانهم نرا الى الله تعالى نرغمهم قال الله تعالى انما تحبذهم
الا ليقربونا الى الله زلفى فممنحون من الحلف كاذبا بالله فحصل المقصود وهو النكول **قول** ولا يحلف
اليمين على المسلم زمان ولا مكان قال السافعي لئن كانت اليمين في مال عظيم يملكه عيسى بن مينا لا يحلف بالمكان
فمن الركن في المقام في ملكه وعند سائر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ومسجد الجامع في غيرهما والمسجدان
لم يكن به جامع والربان احد الحصر يوم الجمعة ولما اطلاق قوله صلح واليمين على منكره التحصين بالمكان
والربان رماه عليه ولا في تكلف القاضي حضورها حاسا وهو مدفوع بالنسب في العلف بالربان باخر
حتى المدعى في اليمين الى ذلك الربان ولا ان اليمين سبب لقطع الخصومة فلا يحلف بها كالمسنة **قول** وكل ادعى

انه اساع من هذا عند الى اخره والخلفه في هذا ان الدعوى اذا وقعت في سبب رفعه بعد وقوعه كالسج والنكاح
والخصم والطلاق فان المسمى على الحاصل لا على السبب عند حقه ومحمد حتى اذا ادعى انه اساع من هذا
عنده بالف محذور خلف بالله ما سيجاسع فام ولا خلف بالله ما باعت فلعله باع ثم اقال الى اخره ما بين في المسمى خلف
على الحاصل في هذه الوجوه انه لو خلف على السبب بغير المدعى عليه وهذا انه لو خلف على اصل السبب كالسج ونحوه
يكون كاذبا ولو لم يخلف على سبب السبب بغير المدعى عليه ولا فانه لا بد له لو ادعى المعنى الظاهري لم يقبل **قول** واذا
خلف على الحاصل صدق المدعى والمدعى عليه حقه ما علمنا ان مقصود المدعى مدعى السج ونحوه هو الحكم ومتى
انكر انباء حقه ما كان اولى حرمه حق احدهما واتوا حقي آخر **قول** واما على قول من يوسع خلفه جميع ذلك
على السبب بناء على ان المدعى في حق المدعى فوجب ان يكون مطاعا لدعواه والمدعى هو السبب **قول**
الا اذا عرض له ان يقول ان اعرض العاضى عليه الذي ابا العاضى ويردع الانسان شيئا ثم يعاينه محمد خلف
العاضى على الحاصل عنه بنظر العاضى انكار المدعى عليه ان انكر السبب كالسج ونحوه بخلف على الحاصل وعلمه
الكر القضاة وقال في هذا من رج فوض في راي القاضي **قول** فالحاصل هو المصل عنددها وهو يقول ان الله بالحق
الرد هذا الحب الذي يدعيه فان قلت الخلف على السبب بغير المدعى عليه ايضا لجوار ان اسرى لا اسفحة له
ما ناسم او سكت عن الطلب قلت لا احد العاضى بغير الحاق الضرر باحدهما فكان مراعاة حائل المدعى الى ان السبب
الموجب للحق هو السرى اذا استسحق له وسقوطه ما يكون باسار عارضه تحت التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل
على العارض كذا ذكره المصدر السهمي في راي القاضي **قول** والمسمى لا يراها ما كان سافعا **قول**
كالجدة المسلم اذا ادعى الحق على مولاه وحده المولى خلف على السبب بالله ما اعنفه لانه لا يضره الى الخلفه في الحاصل
اذ لا يجوز ان يحد رفق بعد الحق بخلاف لانه والحد الكافر فانه خلفه في الحاصل الى ما هي حقه او ما هو
في الحال لانه يمكن تكرار الرق على لونه بالرد والحق السببي على الجدة الكافر ينقض الحد والحق لا يكر على
على الجدة المسلم **قول** ومن رث عبد بعني رث رجل عبد فادعى رجل ان له ولائته للمدعى اذا اراد استحلاف
الوارث على دعواه خلف بالله ما علم ان هذا عنده **قول** ولو وهدب واسرى الى لو وهدب رجل عبد
فعضدا واشرى مجاء رجل زعم ان الجدة عنده ولائته له فاراد استحلاف المدعى عليه خلف على السار صله ان
الخلف في الشرح على نوعه على السات على العلم وكلاهما مشروع فانه صلى الله عليه وسلم خلف له هود في التمسك
بالله ما سلم ولا علم له فانه لا لانه مسح منه سر عا فسطل حقه او فعله فمصر اطلاقا للباطل ثم المسمى في الموهو
ما لك سبب سرعي وضع له وهذا عنده بانه ملكه فصاح بخلفه على السات لوجود المطلق له ما ان يقد يكل عا هو بطلي
فصار اذ لا فاما الوارث فلا علم له بماض موربه فاهل فلو خلف على السات لا مسح عن العمن مع كونه صادقا فيها
فصيرته بطول العلم لكان له فاذا لم يفعل مع الامكان ضار راد لا والصراط الخلف على فعل نفسه يكون على
السات على فعل غيره على العلم فان قلت اني مسددم هذا لو ادعى عليه رجل باق عنده راد المدعى عليه شكر الاماني

خلف على السات لكان له باق فعل غيره قلت المدعى يدعى عليه مسلم غير المسلم الحب هو شكر وانه فعله
وقيل الخلف على فعل الخير يكون على العلم الا اذا كان سببا يوصل به لحسد خلف على السات فخرج على هذا
فصل الرد بالحب لان ابا متصل به اذ تسلم الجدة سلما واحب على الباع فان قلت بهذا التعليل لا ينفج
الفرق بين لرا وفي غيره فان لا رث ايضا سبب موضوع الملك سر عا كالجدة فكيف استحلاف الارض بالعلم
وفي المصية والسرى بالسات قلت محني قوله اذ السرى سبب لموت الملك ضحاى الى ذلك السبب بغيره
المسرى بمبا سرتة ولو لم يعلم المشرى بان ذلك الحب الذي اسيراه ملك الباع لما سبى السرى باخسان
وكذا الموهو له في قول المصية بخلاف لرا رث لانه يسا الملك للوارث من غير اخسان ولا علم له على ذلك المورث
فلذلك يستخلف الوارث بالعلم فالمسرى الموهو له بالسات **قول** فهو حائز وهو ما تورع عثمان روى
ان رجلا ادعى على عمار بن زبيد غنة اربح من بها فاعطى شيئا وافدى بحسنه ولم يخلف وحده اصدى بحسنه بحال
ولانه لو خلف يفع في التعليل العال فان الناس من يصدق ويكذب فاذا اصدى بحسنه بعد صان عرضة وهو حسن
قال صلى الله عليه وسلم ذبوا عن ارضكم باسمواكم وعن علي رضي الله عنه اما كل ما يقع عند الناس انكاره وان كان
عبدك اعذاره فليس كل ما يسمع نكرا لم يسطع ان يوسع عذرا وان المدعى عليه يدل المال لرفع العال في القيل
والمدعى اخذ عوضا عن اسما حقه وهو المسمى يجوز وليس يكن الحق ما لا يوصل الى العصاص يجوز ان يكون الحق
واحد ثم خلف حكم المصلح الحائس كمن اقر بحرية عديم احدا به فاعطى من المسمى بدل ملك الرصبة في عيم الباع وهو
فداء في حق المشرى حتى يحل الجدة كافي الصلح على الانكار فلذلك هم مناهم لما نطرح حقه في المسمى لفظ الفداء
والصلح لا يكون السخلفه بخلافه فارق السرى فانه لو اسرى بحسنه بغيره دراهم لم يحركه وكان له السخلفه
لان السرى عديم عليك المال الى المال المسمى ليست بحال **باب** **التخالف**
لما ذكر حكم الواحد في المسمى في هذا الباب حكم الاسن لان اساس جرد الواحد وجود **قول** فان قام احدهما
البينة قضى له بها بناء على انه لو ردعواه بالجدة في الحائس لا يخرج مدعى البينة اوى منها لانه بناء على العاض
الحكم والدعوى لا يلزم **قول** ولو كان لا خلا في المسمى جميعا بان ادعى الباع ان كرم يدعيه المشرى من المسمى
وادعى المسرى ان كرم ما يقره الباع في حاله واحد فبينة الباع اولى في المسمى لانه كرا سانا وبينة المسرى في
المسح لانه كرا سانا با اعلم لرا مراد من قوله ولو كان لا خلا في المسمى جميعا بان ادعى الباع ان كرم يدعيه المشرى من المسمى
المسمى ابا المسمى فالبينة بينة من لا دعواه عليه قوله كما لو قال الباع بحك هذه الجارية بعدك فهذا قال المشرى
اسرى بها منك بما يدنا واما المسمى لانه السج بالجدة وبيل بينة الباع دون المشرى لان حق المشرى
في الجارية باق باقها واما الا خلا في حق الباع فبينة حقه اولى بالقبول لانه بينة الحق لنفسه في الجدة
والمسرى ينفخ في ذلك السات للسات لا للنفى **قول** فاذا علم انه براضان او يقول العرض قطع الخصومة
ودامك في نكر رضا احدهما بانه لا خلفه في حق الباع في الفسخ حتى يسأل كل واحد منهما عما يحانه **قول**

لانه مطالبه ولا مال له وهذا من المسرى اقواها انكار لانه مطالبه ولا مال له فيكون هو العادي لانكاره صوابا ولا ان
التمس بالمال من قبله النكول حتى لا يستوفى بالنكول ويكون المشتري سجيناً فادته وهو تسليم المسمى والنكول
الباع ما خرافة فادته لان تسليم المسح يورث انما ان استغناء المسمى لانه لا مال له امسك المسح حتى يستوفى المسمى فيكون
سجيناً فادته بالنكول **قوله** خصه بالذكوى السبي على ابيه عليه وسلم جعل القول قول الباع وكان سجيناً لم يكن
بمسه فان عاصره عن فاده ذلك فلا يتصور عاقبته السديم وصل يفرع عنها ما وصل سداً بمس الزوج في النكاح
عند لي حنفية ومحمد بن يحيى لا لقاده النكول كما في المسرى **قوله** استواءهما اي فادته النكول **قوله** بضم لاسات
الى النفي بالكداسانه لو حلف المسرى بالله ما اسره بالغير حلفه يكون راي محله اسره باللف تسعانه
فمطل حوال الباع في الزاده وكذا الباع لو حلف بالله ما ناعه باللف ربما حلف لحواله ببيع باللف درهم فيكون صادقا
في ماله انه لم يبع باللف درهم فمطل حوال المشتري **قوله** والاصح الافتصا راي على السفي لان الامان وضعت على
السفي كما روي في حديث التسميه ولا عبره بذلك الوهم لان الباع لو كان باعه بالغير وتسعانه بالغير في السج بالغير
لانه ان المسرى حلف على عوايه لاسالي الحلف على الغير لانه لا يحلف في ماله **قوله** فسح القاضي البيع
بينهما ان طلبا او طلبا احدهما وصل بنفسه بفسح البيع الحالف الصحيح هو الاول لانها لما حلفا لم يست ما ادعاه كل
واحد منهما فسح بغير محمول بفسح القاضي وطحا للمنازعه ولانها اذا حلفا لم يست الدل المتعارض من
قوله ما صيحا لاندل هو فاسد في روايه والاندلس الفسخ في السج الفاسد واذا لم يفسخاه فلا بد ان يقوم القاضي
بما هما في الفسخ **قوله** وان احلفا في الاجل وفي سراط الخار او في اصل السج او بضم بعض الموضع مكان دفع
المسلم فتم لم يحلفا والقول لشكر الاجل السراط واصل العقد والعض لانها انما حلفا لم يست الدل المتعارض من
واحلفا في اسر زاده فلا يحلفان كما في الخط والبراء **قوله** بخلاف اختلافه وصنفه الممانه حذروا وحسنه
دراهم او دنانير حث يحلفان فيها كما في العدر بناء على الخلاف في الصفه فما هو دور حلفا المعقود به محرم
الحالف بينهما وعند فرج اذا احلف الباع والمسرى في الاجل اسامه او احلف العاقدان في المسلم في دور
الاجل حلفا لان النضر وجب الحالف عند اخلاو المساعان لم يفصل بين الحالف كما في الوصف فلنا على وجوب
الحالف بخلاف المساعان هو اسم مسعى من البيع مسلحق وجوب الحالف بخلافها فما استسم السج والسج
بسم السج والسم لا الاجل فكانه قال اذا احلف المساعان في السج او في المي حلفا فقلت الاجل بوجوب بطلانها
في المي فكان في ذلك اختلاف في المي فقلت لا جل ليس بوصف للمي بل لاجل مصي المي مع حود مستحق ولو كان وصفه
لسج ولا اصل المي حتى الباع والاجل حوال المسرى لو كان صفه للمي كان باعاً للاصل حوال الباع **قوله** لهما
اي لمحمد والسافح حرج قوله صلح اذا احلف المساعان حلفا وبراء وهذا النص مطلق وليس يدعى حال تمام السلحه
بغيره المراد ان المراده براء العوض لا رد العمد لانه لا يتصور ذلك فيقول النص محلولة لكل واحد منهما
يدعى عقد غير العقد الذي يدعي صاحبه والاخر مكراد السج احلف بخلاف المي بعد ما الى حال المالك ويكون

المراد للعمد لان قيمة الشيء يعوم مقامه وسد فح الزاده عن المشتري لو نكل الباع فكان الحالف مقبدا وهو
معنى قوله وانه اي الحالف بعد دفع زاده المي عن المشتري لا يرى انهما لو احلفا في جنس المي بعد هلاك
السلحه بحالفان بان يدعى احدهما الدراهم والاخر الدنانير ويلزم المشتري رد العمده والاي حنفية والاي يوسف
قوله صلح اذا احلف المساعان في السلحه فامد بحسبها حلفا وتراد او قوله والسلحه فامد مذكور على وجه
السراط والمطلوع على التعداد او رد في حاربه واحده في حكم واحد والحالف بعد القبض على خلاف العباس في السج
الى حال هلاك السلحه لان حال هلاك السلحه ليس معنى حال تمام السلحه لان عدها ما سد دفع الضرر عن كل
واحد منهما بالحالف فانه يفسخ العمد ويحود كل واحد منهما الى اس ماله بحسنه وبعد هلاكها لا يحصل ذلك في العقد بعد
هلاك السلحه لا يحتمل الفسخ بالاقاله والرد بالحب فكذلك الحالف اذا الفسخ لانه لا مال له العقد ولا معنى
ان كل واحد منهما يدعى عداً الاخر لانه لا سالي بخلاف السبب بعد حصول المقصود وهو سلامه المسح للمشتري
حيث سلمه وذلك على ملكه سواء كان الامر على ما زعم هو او الباع فلعاد كذا السبب وصار بمنزله اخلافها في الف
والغير بلا سبب فيكون المي على مكراد لاف الزايد وهذا بخلاف ما لو احلفا في جنس المي لان الباع يدعى عليه الدنانير والمشتري
شكر والمسرى يدعى السري بالدراهم والباع شكر وان كان صحيح لا المسح لا تسليم المسرى لانه لم يفسق على من هذا
انفاقا الف هو يكتفي للصحة والقائه المرغبه ما بوجه العقد وقادته دفع زاده اليه ليست حرجا ما بل بوجوب
يكول الباع ان يوجب العقد هو ملك المحقود عليه للمشتري فلا يحلفان في هذا اذا كان المي زائفاً كان معانته بحالف
بعد هذه كل حد الدنانير في كل واحد منهما مسح فكان السج فاما ما ساء الدل الاخر فيمن فسحه واذا فسح برده من المالك
ان كان مسلماً وقيمة ان لم يكن مسلماً **قوله** وان هلك احد العبد من اي اسرى عبد من صفه واحده وضمه ما لم يملك
احدهما واحلفا في المي فعلى المسرى اسرته ما باللف قال الباع اسرته ما بالغير لم يحلفا عند لي حنفية الا ان ساء
الباع ان اخذ الحوي الاسرى من اهلها لا اخذ الحنفية حالفان على ما قالوا ساء على المسح كان هو الباع في حث
البر بوف بحالفان الحوي وفسخ العقد في الحوي والقول للمسرى حصة المالك من المي محسنه ساء على انه لو كان المالك
فاما السج الحالف في الكل ولو فات الكل فعون الحالف في الكل فاذا فات البعض بقي البعض سوي الحالف في الباقي ولو فات
في الخاب اسار البعض بالكل حود او عدا وهذا لان الحكم لا يرد على العدة وعدم الحالف للمالك صمد وقدره
وقال محمد بن حالفان عليه ما ورد الحوي وقيمة المالك وعلى هذا الخلاف في الشري عدا فباع بصفه بعد القبض اخذ
الباع الاول من المسرى او لم يملك احد فخذ لي حنفية لم يحلفا والقول للمسرى مع ماله وعنده يوسف
بالحالفان في النصف الذي بقي على ملك المسرى لم يرضى الباع بفصل هذا النصف عند محمد بن حالفان في الكل واذا حلفا
رد المسرى على الباع بصفه العبد ورد النصف الذي بقي على ملكه لسله الباع وان لم يرضى بصفه العبد
النصف ايضا فمخرج مري على صله فان هلك جمع المسح عنده لا مسح ففصلك البعض او في دور مرقب ما قال ابو يوسف
لان الوصفه رج بقول الحالف بعد القبض من النصف على خلاف العباس عند تمام السلحه وهي اسم لجميع المسح فاذا

هلك عضه وعدا في الشرط فالحكم الذي يلزم **قوله** الا ان يرضى البائع ان يترك حصته المالك الى ما اخذ
 من المالك شيئا اصلا ويجعل له الكمال لم يكن كال العقد لم يكن الاعلى الهام فيهما فان هذا يخرج بعض المشايخ
 ويصرفه لا يستناء عندهم الى الحالف والاول المراد بقوله في الجامع الصغير باخذ المحل اشئ له اي لا باخذ من المالك
 شيئا اصلا وقال بعض المشايخ باخذ من المالك شيئا ما اقرب المسرى وانما لا ياخذ الزادة وعلى قول هو لا يصرف
 الاستثناء الى غير المسرى الى الحالف فيكون القول قول المسرى مع منعه الا ان يرضى البائع ان ياخذ المحل الخاص
 المالك فحينئذ يحلف المسرى لا المسرى انما يحلف اذا كان منكرا ما يدعيه البائع فاذا اخذ البائع المحل صلح جميع
 ما ادعاه على المسرى سقط دعوى البائع فلا حاجة الى حلف المسرى ونفسر الحالف على قول محمد بن عبد الله المسرى
 بالله ما اسرها بالعرفان بكل قضى عليه وان حلف حلف البائع بالله ما اعياها بالعرفان بكل قضى عليه وان حلف
 ولم يسمع على شيء فادعى احد ما الفسخ او كلاما يفسخ العقد بينهما وامر القاضي المسرى برد البائع وفيه المالك
 ونفسره على قول من هو سفي عن بعض المشايخ ان الحالف لا يملك ان يفسخ العقد
 لانه على المالك هذا لا يقول لان المسرى لو حلف بالله ما اسرها العام فالف يكون حاد فالان المسرى سب في
 درهم م حلف انه ما اسرى احد ما بالف كان صادقا واذا كان كاذبا فلا يفسخ المسرى عن الحلف على العام بعد التأويل
 فلا يفسد الحالف الفسخ لعلنا على ما قاله المتن **قوله** في سماع الاصل رجل اسرى غيره ومضنه ما لم يرد احدهما
 بالحق وقد هلك الاخر عند المسرى سقط عنه من يرد ويحرم هلك عنده اذا لم يرد اليه على وجهه ما فان احلفنا
 في قيمه المالك فالقول للبائع مع منعه لانها انقضا وحول كل للمشتري يدعوا ان قيمه المالك كما قل يدعى
 زاده السقوط من المير والبائع يسكن فيكون القول للمنكر مع منعه وان اقاما البينة ففسد البائع او البينة والبيات
 سرعت للاسار البائع يدعى زاده في قيمه المالك فان قلت المشتري يدعى زاده في قيمه العام فوجب له ان يثبت
 الزادة قلت الذي وقع الاختلاف فيه قصدا في المالك والاختلاف في قيمه العام يستلزم للاختلاف في قيمه المالك في
 البائع فامت على ما وقع الاختلاف فيه قصدا فكان احوانا لاعتبار البينة فيه ان البينة بحسب الدعوى حسب الظاهر
 لان السهم لا ينفون الا على الظاهر فاعبر في ذلك بحقيقتهم والبائع مدظاهرها فيقبل بسمه صار بسمه او لا
 لان بسمه ببيت زادة في قيمه المشتري في الايمان بحقيقة البينة توجه على احد العاقلين وهما يعرفان حقيقة
 الحال في الامر على الحقيقة والبائع منكر فكان القول قوله مع منعه **قوله** وراس مسرى حارب ونعاصا ومضنه ما لم
 يعني اسرى حارب بالف درهم ومضنه ما لم يملك السبع حال قتال المدمر احلفنا في مقدار المير بجملة الا قاله قال المشتري
 كان المير الف درهم وقال البائع لا يملك شيئا منه درهم ولا بينة لهما سبعا فان رجع السبع او كان يبيع له سبعا لكان
 الحالف يبيع السبع المطلق بالسنة والاولا ففسخ في حق العاقلين فلم يسا ولها النص الا ان الحالف يبيع السبع
 سبعا للمعنى لكان احدهما مدعى ومنكر لما عرف وهذا موجود هنا لان وضع المسئلة للبائع لم يفسخ له حكم الا انه
 فصار الحالف يحق لافوج القياس على المضمون عليه كما نفس الاحارة الى اخره ما قال في المير يجوز ان يقول قوله عن

ما اعنا الحالف في الاقاله حوات السوا المقدرة ان يقال ينبغي ان يرضى الحالف في الاقاله كما جرى فيها المتخالف
 اذ اوضح الاختلاف بينهما بعد فرض البائع المسح بعد الاقاله عنده ما خلا فالحمد لله لسوا الحالف من المساعين السنة
 بخلاف القياس فان عنه بهذا فان قلت الحالف في هذه الصورة منصوص عليه له قوله صلح اذا احلف المساعين ان الفا
 ويراد اقله مساوا لباقي السبع وعندهما قلت لا بل هي غير منصوص على هذا المطلق محمول على المسح كما عرف كان
 المراد من هذا المطلق المسح وكذا قوله المراد ان على باقى السبع **قوله** نفس لاجاره يعني اذا احلف الموجه
 والمستاجر قبل استثناء المعهود عليه والاجر والعهد على العرف فما اذا استهلك المسرى استهلك بضم النون
 صنفه بناء المفحول المسرى على صنفه اسم المفحول اي بعض هذه المسرى المستهلك التي وجبت على المستهلك
 الذي استهلكه في يد البائع على العرف الذي في يد البائع يعني للمساعين ان احلفنا في مبيع المسح الذي لم يفسخ في المتخالف
 منه ما بالنص الذي يوافق القياس في ذلك اذا استهلك مسهلك المسح في يد البائع وورقانه في مقام المسح في بقا
 السبع حتى كان للمشتري احسار السرى بان يدفع المير واخذ العهد لواحلف المساعين في غير المسرى المستهلك
 الذي في يد المسح مقام المسرى يجري الحالف بينهما بالقياس على عرفان الحالف عند نقاء العرف المسرى لكون
 النص الذي ورد الحالف حال بعاء العرف محمول المعنى كفي المبسوط اذا اصل المسح هل البعض الفهم هناك
 واجبة على العاقل وهي فاعده مقام العرف انما في نسخ العقد بينهما بالقياس لواحده قبل البعض لما ورد عليها القبر
 المسح بالعدد كانت في حكم المعهود عليه **قوله** ومن اسلم عشرة دراهم في كرو حنطه ثم ساءل ايم احلفنا في مقدار
 راس المال بعد الاقاله فقال المسلم انه كان اس المال خمسة وقال راس المسلم له بل كان عشرة فالقول للمسلم اليه
 مع منعه لا ريب المسلم يدعى عليه زاده وهو منكر ولا يثبت الفان في عود السلم بخلاف السبع والفرف لم يقصود من الحالف
 فسخ العقد حتى يثبت كذا احدهما الى اس ماله والله الاساره السوية بقوله عاقل ويراد او الحالف في الاقاله لانه
 هذا المقصود وهو فسخ الاقاله لان الاقاله في السلم بعد ما دها لا يحتمل الفسخ سائر اسباب الفسخ فانها لو اقالا
 بعضا الاقاله لا يفسخ ولا يحتمل الفسخ ايضا الحالف في هذا ان ما ساوله بعد الاقاله قد سقط وبلا شيء اذ
 المسلم انه ملك ما في منته ففسخ عنه والسوا لا يحتمل الحود فلا يحتمل المسلم حودا مسقط الحود الى رب
 السلم فاما الاقاله في السبع فاحتمل الفسخ سائر اسباب الفسخ حتى لو قال بعضا الاقاله يفسخ فاحتمل الفسخ
 بالتخالف ايضا وهذا لان ما ساوله بعد الاقاله قائم حقيقة فممكن يفسخ الفسخ باعتبار عود المعهود على المسلم
 المشتري اذا فسخت الاقاله لان ملك العرف لا يحتمل الحود الا يرى لراس المال لو كان عرضا ففسخ المسلم اليه
 ثم رده بالحبلى حكم القاضي به وبذلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم بخلاف السبع فانه لو اشترى عرضا
 ورده بحسب ولم يسلم الى البائع حتى هلك فيه سقط الرد ويحود السبع **قوله** فاهما اقام البينة بصل اما البينة
 لانها تدعى العرفان اما بينة الزوج ينبغي ان لا يعمل لانه منكر لزاده ما اقر وكان على المنكر البينة وانما البينة
 بسمه لانه مدعى صوره اذ هو يدعى على المرأة لتسلم نفسها عند ادائها اقرب من المير وهي منكر وعرف ليرد على صوره

1

1

فصليها بينهما وقال السافخي قولهما نأوا وساقطاً وقولهم يبيع بينهما ونقصي لم يخرج تحت فرقة نأوا على النقصي
بلد واحد العرب لا يستأله ان يكون كل المدعى لكل واحد منهما في حاله واحده وهاهنا الكذب يمنع العمل بالسنة فلهذا
وعزير غير الصادق من الكاذب فيها ان اوجبت احدهما بالفرقة لما روي سعد بن المسيب رضي الله عنه ان رجلاً
سارعا في امره من يري رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام كل واحد منهما بمسارعة ما امته فافزع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم
انت بعضي من عبادة كل الخلق بعضي من خرجت فرقة ولا تستعمل الفرقة لبعض من المسحق اصل في السرعة كما في قسم المال
المشتركة لنا حديث عمن سطره الطائي لرجل سارعا في امره من يري رسول الله صلى الله عليه وسلم واقام السنة بعضي من رسول الله
عنه بالنصف وباروي من استعمال الفرقة فقد كان في وقت كان الحماره مما حاتم المسحوق ذلك لحرمة الحمار لان بعض المسحق
كاسدوا الاستحقاق فكان يخلص الاستحقاق ويخرج الفرقة فاما انكلا احدهما المسحق يخرج الفرقة يكون فاما الخلفان
فسمي المال المشتركة فلهذا قاضي به ولاه التحريم بفرقة وانما يفرق بطننا لعلوينا ونفعا لهما به المثل من نسفنا
يكون ذلك في معنى الفار ولاهما استويا في سبب الاستحقاق والمدعى باللاسرا كاستويا في الاستحقاق وانما
في الفرقة وهذا في الحيات حج الله تعالى في العمل بها ما امكن وقد امكن هذا لانه سوا الى بدل لشخص على عن واحد
فاعيد كل واحد منهما سببا اطلق لها آداء الشهادة وهو معانته التدين بسببه او اعيد احدهما سبب الملك للشرك
ونحوه والاحد البديهي للمهادان من جعل بينهما بالنصف لان لكل بقية **قوله** ولو ادعى ايمان الى امره اعلم
ان سوق المسئلة عند في يد رجل ادعى جلاان كل واحد منهما اسرى العبد من صاحب البدن بعد المهر وانكر صاحب
البدن ذلك لم يوفى احد من المسلمين وما فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد نصف المهر الذي
من يهوده فارجع على الباع نصف المهر لانه ترك واحد كل المهر لان المهر في المهر طاردا لم يعرف من احد
فجعل بينهما وما معافهما في التعداد اسات موجب المسوى الكل واحد منهما على الكمال وخلا المسير بان
في ذلك لانهما رضى بالحق لا التسليم لكل المسحوق فاذا اتسليم اصل رضاه لغير الصفة عنه ويحرم كل واحد
فان قلت قد سئل القاضي بذكر احد الفرقتين لان السحر على عهده واحد من جلس كل واحد منهما بكلامه
لا يصور في وقت احد مسيح لسطل السنان في السهوود سهوود اسفلس السح لاصحبه ولم يسهودوا وقوع
السحر من حواصصور سحان في وقتان من واحد اخر في اخره فكل واحد منهما اعيد سببا اطول الشهادة في الجدر
بها على الامكان والان السحر من حواصصور وقوعها في وقت واحد من كل من كان وكل جلس كل واحد على انفراد بان
بمعاداة فاع كل واحد منهما معان رجل فانه يجوز وعقد الوكيل كعقد الموكل فيسأل في الاستحلال والاسحار
في زمان واحد من رجل واحد **قوله** لم يكن احدهما ان اخذ الجميع نأوا على القاضي لما قضى بالسح بينهما بضمير
وضاوه فسمي العقد في كل واحد منهما في المصنف فلا اخودا لا يحد يد الحق فان قلت القسح انما يكون ان لو كان
السح موجودا لكان موجودا فظاهر ان لم يكن فلا يمكن من الاخذ بهذا الاستحقاق كل واحد منهما للكل استطرأ
الى يسهه وانما لا يظهر في المصنف لوجوده منه صاحبه فكذا في الاستحقاق الكل فاما المصنف فطرا الى الدليل وهذا

خلافه ما لو قال ذلك قبل العمل بالفاضل حيث يكون للاخر ان اخذ الجميع لانه است سراه في الكل انما كان الفضاؤه به
بالنصف لمرأه صاحبه معه فاذا ادالت المراه بعضي بالكل وهذا كالسفيح في اسلم احدهما قبل الفاضل
لها للاخر جميع الدار ولو كان تسليمه بعد الفضاؤه لهما بالدار لم يكن للاخر النصف **قوله** فهو الاول منهما لانه
است سراه في وقت الفاضل عنه الاخر فانه يستحقها من ذلك الوقت فسمي **قوله** الاخر اسراهما من غير الملك كان باطلا
قوله ولو وصلا حد بينهما ولم يوفى الاخرى فهو لصاحب الوقت لانه يملك ذلك الوقت والذي يوفى
من ملكه في الحال لان سراه حاد في مضاف حذونه الى القرب الى المال لم يست التارخ فكان سواء الموت سببا فكان
اولى **قوله** وان لم يذكر ما رجا ومع احدهما فضل اي العبد في احدهما فهو لذي اليد لانه استويا في الاسات ولا
سفر اليد بالناسد بالسك ومنه الخارج انما يرجح اذا ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى الملك سبب فهاهنا سببان لان
ممكنه من العبد ليل سوس سراه لان العبد نأوا على الحق البات بالسنة فاهل الفاعل المسلم على الصلاح لا على
العصية فبعضه اصر من بعد الاخر لان كل واحد منهما حاد بحكم وقوعهما معا فبعضه عند صاحب العبد ضروره **قوله**
وكذا لو ذكر الاخر وما اي لم ينفج به لان العوض او حذله بعض السك ووقت الاخر يحمل فلا ينقص اليد بالناسد يعني
الا ان يسهودا ان شأوه كان قبل سراه ذلك المند فمذكون الخارج او الى ان يقدم عقده بعت مصرح سهووده وقدم
الاخر بنوع دلاله ولا عبره للدلالة في معاملة الصريح وهذا معنى قوله لان الصريح بقوله لا يكون محاذيه
الخارج سري الهبة يرجح لوجوب الاستحقاق من خارج احد والعبارة يرجح بكنه الاسات لان السرا بوجوب الملك الضمير
والهبة لا بوجوب الملك الا بالعقد كان الملك المدعى سببا فكان اولى **قوله** والهبة والعبد يعني لو ادعى الخارج
عنا في يد الثالث فام احدهما السنة على الهبة والعقد والاخر على الصدقة والعبد فبعضي بينهما بضمير الاسراهما بالسر
والا فصار الى العبد والرجحان للصدقة على الهبة باعسار معنى الزوم نأوا على لانه الزوم يظهر في ابطال الرجوع
وذلك حكم يظهر في الحال الى الرجوع انما يقع بمعنى فام في الحال لا معنى يرجع الى المال لان الهبة قد يكون لازمه بان
وفعت لذي رحم والصدقة قد لا تكون لازمه بان وفعت لعني فاستويا **قوله** لان السبع طاردي هو لا يمنع
صحة الهبة كما لو استحق نصف الموهوب بعد القبض وعند البعض لا يصح لانه ينفذ الهبة في السباح هذا القول
اصح في المبسوط وذكر هذه المسئلة ما وضعه سان فقال لو ادعى رجل هبة فقبضه وادعى الاخر صدقة فقبضه
واقاما للسنة فان وقت احد من المسلمين لم يوفى بغيره في حق لصاحب الوقت لان كل واحد منهما است سبب ملكا حاد
فاما حال عدويه على امر الوقت وقد اسد احدهما ما رجا سببا بالوقت فبعضي به لانه وان كان قد دخل الوقت
سهوده قضى به لانه في نفسه دلل سببه وعنده وهو دلل معان الوقت في حق الاخر بمره ولشخص كالمعانة
الا ان يقدم الاخر سنة اول محسنة يكون هو او الى اسانه الملك وقت لا سارعه الاخر فانه وان لم يكن هناك ربح وبعض
معان احدهما ففما لا تقسم بعضي بينهما بصنان لا استويا في سبب الاستحقاق وفيما يحتمل القسم كالدار ومحورها
سطل السنان حسنا اذا لم يكن فيها ما يرجح احدهما من مضاف ما رجا لا لعلنا بها فبعضا لكل واحد منهما بالنصف

والهبة ومساخ يحتمل القسم لا يجوز فصل هذا قول الحنفية وهو اما عند لي يوسف ومحمد بن حنبل في بعض النسخ
واحد منها بالنصف على ما سمي به الدار للرجل في الاصل المذكور في المسئلة فلو لم يسمها الا لو فضا الملك احد منها
النصف لانه بعضي الحنفية الذي يسمونه بيهودوه وعند اختلاف الحنفية لا يجوز الهبة لرجل عن غيره **قوله**
وان ادعى احد الشريكين في المدة او ادعت امرأة ان الدبر وجهها عليه استوفيا نصف لكل احد منها بالنصف
وهذا عند لي يوسف وقال محمد السري اولى بعضي به لصاحب السري للمرأة على الزوج العمد بناء على ان
النسابة في السري هي العمل بها اما امكن العمل بها بالنسابة فان جعل السري بها فانه لو ودنا النكاح
لا يصح السري حده بل يطل اذا لم يحرم المرأة ولو ودنا السري به صح الحنفية ان لما انه يزوج على غير العادة
جائز ويجوز حتمه عند حوز تسليمه والى يوسف في كل واحد منهما نص في نفسه في حق المساواة بينهما في الاستحقاق
كما دعوى سيرا اسن في الجواب عما قاله محمد بن ابي القاسم من ذلك السبب ملك العري والنكاح اذا ما خرم بوجوب ملك
المسمى كل لو باخر الشريكين ايضا فما قال محمد بن ابي القاسم في السبب في السري والباري في الحنفية لا يستحقه
كنا في الاسرار **قوله** وفي العاشر الهبة اولى لان الهبة وجوب ملك العري الرهن لا وجوب فكان السبب في المحجب
ملك العري اقوى من جبه الاستحقاق ان الرهن عند ضمان والهبة بمرع وعند الضمان اقوى من عند البيع لانه
ثبت الدين المرهون في الدين فكان كرا سانا والهبة لا يثبت الا بالاداء او احد اقسامها كالشري مع الهبة بخلاف
الهبة بمرط الحوض لانه بيع اسما **قوله** فصاحب البارح الاقدم اولى هذا قول الحنفية وهو قول لي يوسف
اخر اونه قال محمد او لا واما على قول محمد اخر بعضي بينهما ولا عبرة للبارح واما لو اخرج احدهما ولم يورخ الاخر
عن لي يوسف رج بعضي بينهما لانه لا عبرة للبارح عنده حاله الا في دعوى الملك المطلق وعلى قول لي يوسف
بعضي للذي ارج وعلى قول محمد بعضي للذي لم يورخ **قوله** واما ما السنة على ما يورخ فالاولى في هذا الحكم
لاساوون من لم يكونا بينهما واحدا او اسما الى ان صاحب البارح لم يورخ اولى اما سقاون الحكم بينهما اذا
وقت احدك السنين ولم يورث الاخرى على ما ذكره هذا بقوله بخلاف ما اذا كان الباع واحدا **قوله** انه انما
في وقت لا مازع له فيه يعني انه اسحقها من ذلك الوقت من سائر اقسامها غير المالك فكان سراه بالطلا
اعلم ان الرجلين اذا ادعيا عينا وورثها فلا يحلوا اما ان يدعيا ملكا مطلقا او اربا او سري كل قسم يملكه اقسام
لانه اما ان يكون المدعى في يدان او في يد احدهما او في يد احدهما وكل وجه على اربعة اقسام لانه اما ان يكون
بارحا واحدا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
اذا ادعيا ملكا مطلقا والعين في يدان لم يورخا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
وان اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
لم بعضي حده لغيره الا اذا ابلغ الملك منه ومن ارغفه لاسلمه الملك منه فلا بعضي له وان ارج احدهما ولم يورخ
الاخر عند لي يوسف لانه لا غير للبارح وبعضي لانه لو ساد احداهما لادخل على يده الملك لا يجوز

ان يكون الاخر اقدم منه ويحكم له فيكون ما خرا عنه فحبل مدارا راعاه للاعمال في يوسف الذي ارج لانه
انت لنفسه الملك في ذلك الوقت فساوون من لم يورخ ثبت الحال يساوي في يده في وقت ارج صاحبه سكن فلا حاشية
وعند محمد بعضي المطلق لان دعوى الملك في الاصل في دعوى المورخ بمصر على وقت البارح وهذا يرجع الساعة بعضهم
على بعض ويستحق التواجد المصلحة والمصلحة في المطلق اسبق في اركان اولى وهذا اذا كان المدعى يدان
وان كان في يدها فكذا الجواب لانه لم يورخ احداهما الاخر باليد وان كان في يدها فكذا الجواب لانه لم يورخ
فهو الخارج لان يساوي كرا سانا وان اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
الفرد قال لا يعلل بينه ذي اليد على الوقت لان المدعى في المصلحة اسبق في اركان اولى وهذا اذا كان المدعى يدان
والاخر بعضي للخارج ولهما ان السنة مع البارح في بعض محي الرفع فان الملك اذا استلخص في وقت صوبه لغيره
بعده لا يكون الا بالملك في حله وبسبب على الرفع بقوله وعلى هذا اذا كان في يدان في يدان فاصحاب الوقت الا في وقت
وعنده يكون بينهما وان ارج احدهما ولم يورخ الاخر عند لي يوسف بعضي للمورخ لان يساوي اقدم من المطلق كل واحد
رجلان شران من واحد وارحت بسا احدهما دون صاحبه كان صاحب البارح اولى عند لي يوسف ومحمد بن حنبل في الخارج
ولا غير الوقت لان بينه ذي اليد انما يعلل اذا كانت بعضه من الرفع وهذا وقع الاحتمال في معنى الرفع لو وقع
السكن في حوز الملقى من حوزة عوارا ان يهود الخارج لو وسوا كان اقدم فاذا وقع السكن في بعضه من الرفع فلا يعلل
مع السكن الاحتمال في الرفع على كل احد منهما الارض من ساه فان كان العري في يدان ولم يورخا او اربا وبارحا واحدا
فهو بينهما نصفان لا يستويان في المحبة وان اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
الاخر وكان ليوسف يقول ولا يصح بينهما نصفين في الارض والملك المطلق يرجع الى ما قلنا وقال محمد بن حنبل في رواية الى
كانا له يوسف وقال في رواية الى سليمان لا غير للتاريخ في الارض بعضي منها نصفين ويسبق تاريخ احدهما لانهما
لا يدعيان الملك لانهما ابتداء بل المورثان يورثان الى انفسهما ولا تاريخ ملك المورثين فصار كما لو حضر المورثان ورثا
على الملك المطلق حتى لو كان الملك المورث تاريخ بعضي لاسبقها وان ارج احدهما ولم يورخ الاخر بعضي منها نصفين اجماعا
لانها ادعيا ملكي الملك من جليل في لا غير للبارح وصل بعضي للمورخ عند لي يوسف ولو كان العري في ايدهما فكذا
الجواب ان كان العري في يد احدهما ولم يورخا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
لا يسبقها بارحا عند محمد بن حنبل في الخارج لانه لا غير للبارح هذا وان ارج احدهما ولم يورخ الاخر فهو للخارج اجماعا ومن
عند لي يوسف للمورخ وان ادعيا السرا من واحد ولم يورخا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
في المحبة وان اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا او اربا وبارحا واحدا او سريا
الملك لانهما يورثان ملكا لانهما يورثان ملكا لانهما يورثان ملكا لانهما يورثان ملكا لانهما يورثان ملكا لانهما يورثان ملكا
اما ههنا بعد انعقاد الملك كان هذا الرجل انما اختلف في السلم منه وهذا الرجل است السلم لنفسه في وقت ساعه
فيه صاحبه بعضي له لم بعضي به لغيره بعده الا اذا سلم منه وهو اسبق منه وان ارج احدهما ولم يورخ الاخر

فهو المورخ الكفا قال انه است سراق لنفسه في زمان لا نأرعه فيه غيره ومقصي له حتى سرق ثم سرق غيره
عليه خلاف الوادعي السرا من رجلين وقت احدهما ولم يوقت الاخر فانه يفتي بينهما مصنف لان كل واحد
منهما مضمون عن صاحبه في اتيان الملك ويوقت احدهما لا يدل على سبب ملك لانه فلعلى الملك الباع الاخر اسبق
فلهذا فصنا بينهما وهذا ايضا على ان الملك الباع واحد فخاصة كل واحد منهما السبب في اتيان الملك لا سبب لاسفال
الملك الا اتيان الملك للبائع من سبب الملك حق من وقت سهره اسبق فكان هو المورخ الحق ان كان الحين اتيان
فوق بينهما الا اذا ارخا وبارخا احدهما اسبق فمحمّد يفتي لاسببهما ما رجا وان كان فلهذا هما هما فلهذا يولي الملك
سواء ارخ او لم يورخ الا اذا ارخا وبارخا الخارج اسبق فمحمّد يفتي به الخارج ولو ادعى احدهما السرقة رجل لاخر
المهيد والعرض من غيره والمالك الميراث من ابيه والراج الصدقة والفضح اخ فمحمّد يفتي بينهما ارباعا لانهم سلفوا
الملك من هو لا فساد كما لو حضر واوبرهنا على الملك المطلق فمحمّد يفتي بينهما ارباعا كما اذا هاتين **قول** فصاحب
البارخ المقدم اولى اعلم ان في هذا الحكم لا سفاوت من سبب يكون بينهما واحد او اسفل الى صاحب البارخ المقدم
اولى انما سفاوت بينهما اذا وقت احدهما الميراث من ابيه والراج الصدقة والفضح اخ فمحمّد يفتي بينهما ارباعا لانهم سلفوا
فيه يعني انه اسبقهما من ذلك الوقت فمحمّد يفتي لاسببهما ما رجا وان كان فلهذا هما هما فلهذا يولي الملك
صاحب الباريان كان غنيا في رجل ادعاه رجلان كل واحد منهما يدعي انه اسيراه من صاحب الباريان فان ارخا
و بارخهما على السواء او لم يورخا فالحين بينهما مصنفان لا سواهما في الدعوى والحق وان ارخا وبارخا احدهما
اسبق فمحمّد يفتي لانه است سراقه في وقت لا نأرعه فيه احد فمحمّد يفتي به سراقه من وقت سهره فمحمّد يفتي لاسببهما ما رجا
من غير الملك وان ارخ احدهما ولم يورخ الاخر فالمورخ اولى **قول** وان اقام كل واحد منهما السنة على الشرا
من اخر وذكر انما رجا فمحمّد يفتي لاسببهما ما رجا وان ارخا وبارخا احدهما اسبق فمحمّد يفتي به سراقه من وقت سهره
في وقت لا نأرعه فيه احد فمحمّد يفتي به سراقه من وقت سهره فمحمّد يفتي لاسببهما ما رجا وان ارخا وبارخا احدهما
لمحمد رج من سبب السرا ومن سبب الميراث فان الخارج من ادعاهما ارباعا من يورخا وبارخا احدهما اسبق فمحمّد يفتي به سراقه
محمّد يفتي بينهما فلم يفتي سبب البارخ في الميراث اعسر في الشرا فمحمّد يفتي به سراقه من وقت سهره فمحمّد يفتي لاسببهما ما رجا
ولا سبب لملك الباع فمحمّد يفتي به سراقه من وقت لا نأرعه فيه احد فمحمّد يفتي به سراقه من وقت سهره فمحمّد يفتي لاسببهما ما رجا
ملك جديد لم يورخ كان باسا للمورث لان المورث خلافة ولا بارخ في ملك المورث فاسبق **قول** كانا محفل
اي حضرا لبايعان ادعاهما **قول** كما ذكرنا اساره الى قول لكل واحد منهما ما رجا وان ارخا وبارخا احدهما اسبق فمحمّد يفتي به سراقه
مصنف لم يورخ اخر **قول** لانها ايضا على حق الباع الواحد على الملك لا سبب لاسببهما ما رجا وان ارخا وبارخا احدهما
منها الى سائر سبب لاسفال الملك الى اتيان الملك من سبب الملك حق الذي وقت سهره اسبق فكان هو المورخ
اولى **قول** لانهم سلفوا الملك بلعهم على طر بول العلي لان الباع واحد من الميراث من اربع فكان المراد منه
من ملكهم **قول** وعنه اي غير محمد رج انه لا يقبل منه ذي البد **قول** رج الله اي في قوله لا يقبل منه ذي

البد في الصور كلها الا في الساج وروى اس سماعه عن محمد انه رج عن هذا القول **قول** مصنفه يعني الدخ
هذا جواب عما سأل عنه صاحب البد على اتيان الملك المطلق غير مقوله فاحات لم يفتي هذا السائل في سبب مصنفه
معنى الدخ على معنى انه لا يصح اتيان الملك حدود لك البارخ الا ما سلفي حرمته فكان ادعاهما ملك غيره الا بالبيع
منه ويسد على الدخ مقوله كمنه المراه والجبر والاحنة بالطلاق الحاق على الوكيل عليهم لعصم الوكيل
عنهم **قول** وعلى هذا الخلاف لو كانت الدار في ايديهما معني صاحب الوكيل لا ولا في قول الذي حسمه ولي يورخ
وعند محمد لا حصر الوقت فكما ما فاما ما على مطلق الملك فكون بينهما والمعني ما بينا وهو ما ذكر من الدليل في الظاهر
قول ووقت احدهما دون الاخر في اتيان الوقت بالموثوق لان الخارج وذا البد اذا اقاما عليه على ادعاه
في الملك المطلق من غير ذكر البارخ لا يقبل منه ذي البد بعد علمنا ان كلهم وانما وقع اختلاف في عا لبايعي دعوى
الملك المطلق من الخارج وذي البد لما **قول** ولا دفع ههنا حيث وضع السك في التلقي حرمته اي حرمه ذي البد
معني الاحتمال والرد دفع في معنى الدفع ههنا فلا رجح منه ذي البد لانه لما اردت منه ذي البد ولم يورخ
منه الخارج لم يفتي به كمن يكون الملك للخارج مطلق من غير ذي البد لخارج لو وقت سهره كان اقدم
فادفع الرد والاحتمال في مصنفه معنى الدفع لم يقبل منه ذي البد مع المشك **قول** وعلى هذا اذا كانت
الدار في ايديهما فاقام احدهما يدعي على ملك مورخ واقام الاخر على مطلق الملك سقط البارخ عند لي حسمه
وما لا يورخ سيف الذي في كل الذي لا يصح **قول** ولو كانت يدان الملك المصلحة في ايديهما
احد الحار وحرم الملك المطلق دون الاخر **قول** لهما سواء اي فالخارجان سواء فصار كأنهما اقاما
المنع على ما ادعاه ولم يوقت احدهما **قول** لانه دعوى وليه الملك بدليل استحقات الزواجر وما لا
الاكتساب فكان يدعي مطلق الملك كان يدعي للملك من اصيل كان ملك الاصل اولى من البارخ **قول** الرج
بالمنعبر كما اذا ادعيا السري من باع واحد من احدهما دون الاخر فان صاحب البارخ اولى **قول**
بصامه اي بزا حتم احتمال عدم التقديم وهذا الى الذي يورخ فكم احتمال لم يكون ما خرا عنه احتمال لم يكون
سابقا على بارخ صاحبه او لان البارخ لكل من يفتي السري لفظا من انصافه دلالة لفظ الدعوى على الخارج
مقدم البارخ له دلالة السبب محتمل كما قال محمد واذا اوضح العارض من احتمال ان سقطت اعسار البارخ فصار
كما لو اقاما السنة على الملك المطلق **قول** بخلاف السري يعني انهما لما ادعيا السري سقطت اعسار الحدوث على يد
للحدوث من البارخ وخصاف الى ارباع اوقات فخرج جانب صاحب البارخ **قول** فصاحب البد اولى سواء
اقام صاحب البد سنة على دعواه قبل انصافها للخارج او بعده وهذا اجراء الاستحسان في العا سار الخارج
وله اخذ ان لا يولي بناء على سنة الخارج اكثر استحسانا من سنة ذي البد لان الخارج بلسنة كما ثبتت استحقات
اوله الملك بالساج ثبتت استحقات الملك الناس الذي البد بظاهره وذا البد بلسنة لا يستحقاق
الملك الناس بالخارج توجه فكانت منه الخارج اولى بالقول كما في دعوى الملك المطلق وجه الاستحسان في دعوى

الساج دعوى اوله الملك مداسونيا في اوله الملك فخرج صاحب المد بالمد وهذا ان يدعى المد بالمد
على اوله الملك فهو مستعينة ما لم يثبت له بظاهره فوجب قبول مدعيه بمرجعه كذا في الملك المطلق
لانه مستعينة لا يثبت الا ما هو بآية بظاهريه وقال عيسى بن ابي الطيب عن عدي الساج بهما المستعينة العاض
مكرر احد بهما ادلا بتصوير ساج دابة من ابي ماضي يما لذي المد فصار كل لهما اثر المستعينة وصار كأنهما لم يقما
المستعينة ولو لم يقما المستعينة فمضى لذي المد فصار كل حسي خلف ذوال المد الخارج كذا هنا وهذا ليس بصحيح فقد
ذكر في الخارجين اقام كل واحد منهما المستعينة على الساج انه مضي بينهما بصغر لو كان الطريق على ما قال كان
مكرر يدعى المد فعلم ان العضا لذي المد فصار اسحقا حتى لا خلف ذوال المد الخارج كذا في الذخير **قوله**
فصاحب الساج اولي بهما كان بناء على مستعينة فامت على اوله الملك صريحا فلا يستلزاما لملكيته والآخر
لم يملو منه واوله مستعينة له ولا غيره بهما مع الصريح **قوله** وكذا اذا كان الدعوى من خارج مستعينة الساج
اولي حتى اذا ادعى رجل عندنا في مد رجل بانه ملكه مطلقا وادعاه آخر انه ملكه ولد في ملكه واقاما على ذلك مستعينة
الساج اولي من بين الملك المطلق لما ذكرنا وهو قوله ان بهما صاحب الساج فامت على اوله الملك **قوله** ولو وقع
بالساج لصاحب المد اقام بالثالث المستعينة على الساج فمضى له **قوله** الا ان يحدد ذوال المد المستعينة على الساج
لان منه ذى المد ما قامت على هذا المدعى انما قامت على الاول فلم يصر الثالث مفضيا عليه سلك القصة **قوله**
وكذا المفضي عليه بالملك المطلق حتى لو ادعى ذوال المد والخارج الملك المطلق ورضي على ذى المد بالملك
بما ان ذال المد المفضي عليه لو اقام المستعينة على الساج فعلى بعضه القضاء ولا ولا لانه غير ان يرضى بغير خلاف
الاختصاص فمضت لاحتياطه كذا هنا لانه ظهر انه مضي للمدعى بالملك مع مخرج ذى المد بهما بيجب عنده
والقضاء للمدعى هذه الحالة باطل مفضيها كما لو ظهر بغير خلاف ودعى الملك المطلق لغيره الخارج باقام
المستعينة وقضى له بما اقام ذوال المد مستعينة لانه لا يسمح مستعينة لان الخارج مستعينة استحق على ذى المد الملك الساج
بظاهريه فصار ذوال المد مفضيا عليه فلا يسمح به بعد ذلك في الساج على عكس ذلك اي بقبول مدعيه ومضى
بناء على الساج بدل على اوله الملك صريحا وبعد ما ثبت الملك لذي المد بسبب الساج لا تصوران بصير الخارج
بسبب الساج فانه مما لا سكر رم اعلم لمرجل اذا صار مفضيا عليه في الساج بعد ذلك لا يسمح به وان اقام
واضعا كما استرط على ذى المد الاول عباد المستعينة فكذلك يسترط على ذى الباقي عند دعوى المدعى الساج
صورة ذلك عند مدعى البخاري فعلا اقام عليه السمر فندى المستعينة انه عبده ولد في ملكه واقام البخاري المستعينة
انه عبده ولد في ملكه فمضى القاضي بالحد للبخاري ابطال مدعيه السمر فندى بم حضرة جندى اقام مستعينة على
البخاري انه عبده ولد في ملكه فانه يستحق بهما الا ان جندى البخاري على الجندى انه عبده ولد في ملكه ولا يكتفي
بالمستعينة الاولى فان لم يدر البخاري على عادة المستعينة فمضى القاضي بالحد للجندى بم احضار البخاري المستعينة انه
عبده ولد في ملكه فمضى للبخاري ان لم يدر البخاري المستعينة ولكن حضرة وشي اقام المستعينة انه عبده ولد في ملكه

في ملكه فان القاضي يقول للجندى اعرضك على انه ولدك لد في ملك محضر من الاوسى فان احضرها كان هو احن
بالحد من الاوسى فان حضرة وشي هو المدعى بمراد اقام المستعينة انه عبده ولد في ملكه لم يقبل مستعينة لانه قد مضى
عليه به مرة فلا يقبل مستعينة على احد بعد ذلك **قوله** وكذلك النسخ يعني كل سبب في الملك لا سكر فهو في جنى
الساج بناء على انه دعوى اوله الملك ذلك النسخ في السات الى لا يسمح الامر كنسخ السات القطنه وغزل
العطن وحلب اللبن ايجاد الحن والبند والمرعى وجرا الصوف صورة المسألة اذا ادعى رجل ثوبا في يد رجل انه
ملكه فانه نسخ في ملكه واقام مستعينة على ذلك اقام صاحب المد مستعينة كذلك مضي بالتوب لصاحب المد ذكر في الميسر
هذه على خمسة اوجه احدها ان الدعوى اذا كانت في جنى فقام الخارج وذوال المد المستعينة على انه جنى مضمعه
في ملكه فهو لذي المد لان الحن لا يصح الامر فهو سبب لاوله الملك بمنزلة الساج والباقي اذا اقام كل واحد
المستعينة ان اللبن الذي صنع منه هذا الحن ملكه مضي به للمدعى لان اصل المنازعة في اللبن بينه كل واحد منهما
فامت على الملك المطلق والسالك في فهم كل واحد منهما المستعينة انه طلب اللبن الذي صنع منه هذا الحن من سائر
في ملكه مضي به لذي المد لان الحن لا سكر فكان معنى الساج والرابع اذا اقام كل واحد منهما المستعينة
ان الساء التي طلب منها هذا اللبن الذي صنع هذا الحن ملكه مضي للمدعى لان المنازعة في ملك الساء وبينه
كل واحد منهما فامت على الملك المطلق والخامس في فهم كل واحد منهما المستعينة ان الساء التي طلب اللبن منها وضع
الحن سائر ولد في ملكه من سائر والمستعينة منه ذى المد لان الجندى فاما على الساج في المشافي التي كانت المنازعة
فيها **قوله** وان كان سكر مضي للخارج لانه من له الملك المطلق وهو من الحن وهو اسم دابة بم سمي التوب المتحد
من برة خزا وهو نسخ فاذا ابلغ خزانة اخرى بم نسخ والمعنى فيه السبي الذي ينسخ مرة بعد مرة يجوز
ان يصير لذي المد بالنسخ بم مضمعه الخارج ومقصده ونسخه مرة اخرى فيصير ملكا له هذا السبب بعد كان
ملك لذي المد فكان معنى دعوى الملك المطلق من هذا الوجه خلاف الفصل الاول فان التوب الذي لا يسمح الامر اذا
صار لذي المد بنسخه لا تصوران بصير الخارج بنسخه فكان معنى دعوى الساج **قوله** والسا ان كان المنفعة
منها في ارضه في يد احد بهما اقام كل واحد منهما المستعينة انها دارة ساهما به مضي بالخارج لان السا يكون
مرة بعد اخرى فلم يكن معنى الساج وكذا في الغرس مضي للخارج لان السج يخرس عن غيره بعد خرس البالة انسان
بم يتلقها غيره ويخرس وكذا الزرع اي ادعى كل واحد منهما ان هذه الحنطة زرعهما في ارض نفسه مضي للخارج لانه
قد يكون الزرع من احد اخرى لان الحنطة تزرع في الارض بعزل التراب من الحنطة منها فزرع مرة اخرى **قوله**
فان اسكل الى امان اسكل الامر في كل رخصت لا سبب وعدم بمرها رجوع الى اهل العلم بذلك فان اسكل بعضي للخارج
لان القضاء مستعينة هو الاصل والحدول عنه بحسب الساج وهو ما روي عن جندى بن عبد الله رضي الله عنه ان رجلا ادعى
ما في يد رجل اقام المستعينة بهما حتى عنده واقام ذوال المد المستعينة انها ما في يد غيره ومضى رسول الله صلح
لذي يد به **قوله** وان اقام كل واحد منهما الى ح الخارج وصاحب المد المستعينة على الشري حنطه صورها دار

فان القسم بينهما سبب حوكان في الفقه ومع ذلك كل ذلك القسم عولده كذا في المبسوط **قول** ولو كانت
في احدى ما علم انه لو كانت الدار في يد ابيهما وبنهما فالدار كلها لصاحب الجمع نصفها على وجه القضاء بان
ان دعوى مدعي النصف تنضم الى ما في يده ليكون يده محقة في حقه لان حمل امور المسلمين على الصحة واجب فدعى
النصف لا مدعى شيئا مما في يد صاحب الجمع لان مدعى النصف هو في يده فسلم النصف لمدعى الجمع بلا
منازعة وفي ذلك واقع منه الخارج وبنيته دى المدعى يد صاحب النصف منه الخارج او الى القول **قول**
وان اسكل ذلك كان بينهما هذا الذي ذكره في هذا الخارج ما اذا كانت الدعوى من الخارج وذي المدعى الخارج
واما ما علمه ووصف المسانخ الدابة ووصف فان كان الدابة على وجه مدعى فصب بها له لان
علامة الصدق ظهرت في سهادته وعلامة الكذب ظهرت في سهادته فهو دى المدعى اما اذا كانت
المنفعة على وجه مدعى المدعى كانت مسكولة فصبت بها لذي الدابة ما لم يظهر علامة الصدق في سهادته
اعسار البوصلة اذا كانت مسكولة كذا في المبسوط واما اذا كانت من الدابة بين الوقتين اللذين ذكرهما الخارج
وذي ذكر في الذخير في ذلك عامه المشايخ على ما في المسانخ في يد صاحب الدابة فان كان من
الدابة الوقتين في دعوى الخارجين بطلت المسانخ الاصل فيكون الدابة بينهما في الفصلين يعني اذا كانت من
الدابة مسكولة وفيما اذا كانت على غير الوقتين لا اعسار ذكر الوقتين لهما وفي هذا الموضع في اعسار ابطال
حقها فمسقط اعسار ذكر الوقت اصلا وطرأ الى مقصودها ومواسات الملك الدابة وقد استوفى في ذلك
وجوب العصابة بينهما نصفين وهذا لا يوافقنا في الوقت بطلت المسانخ في يد ذي المدعى والمدعى الوقتين
على استحقاقها على ذي المدعى فكيف يترك مع قيام حجة الاستحقاق عليه **قول** فهو بينهما لا استواءهما لان
المودع لما حو الودعه صار كالخاص **فصل التناسخ بالمدعى** لما ذكرنا ان الملك لنفسه بالنسبة
ومر الا فوى ذكر في الفصلين ان الملك يستقر له لان هذا اصعب لما انهما اذا عارضوا كانا اعتبارا
للمنفعة لا للمدعى فان الخارج وذا الدابة ادعى الملك لنفسهما في الجهر واما بالنسبة على ادعاءه فالا اعتبار
للمنفعة الخارج لا لمدعى **قول** فالراكب اولى به من غيره اظهر واما اذا كان احدهما مسكوكا بالجمام الدابة
والآخر مسكوكا بينهما فالساحنا رجسختي لبعضي لمدى هو مسكوك بالجمام لانه لا سلق بالجمام غالبا الا
الملك ما الرزق فانه كما سلق به الملك سلق غير الملك كذا في الذخير **قول** واللابس ولى لانه اظهرهما
ههنا ولهذا يصريه عاصيا كذا في ايضا **قول** لان العقود ليس يد عليه حتى لا يصير عاصيا بساط
لمجرد العقود بخلاف الركوب على الدابة فانه يصير عاصيا بحد الركوب بخلاف ذلك **قول** لان الزيادة من جنس
الحج فلا توجب زيادة في الاستحقاق فقلت سكل على هذا اعني ما ذكره في المتن بعد هذه في مسئلة الحائط
فان جدوع احدهما اقل من غيره وبلاخر من غيره فهو لصاحب النسبة حس جعل الزيادة من جنس الحج موجهة للرجوع
قلت جوابه ما في حرجه ان شاء الله تعالى **قول** اذا كان الصبي يدرج الى اخيه اعلم انه اذا اختصم رجلا ان

في عند كل واحد منهما يقول هو عدى فهو في يد ما فان كان الصغير بخير عن نفسه اى يحفل ما جرى على لسانه فقال
اما حقا القول قوله لانه في يد نفسه فكان هو صاحب اليد وكان المدعى خارجا فالقول قول صاحب اليد وهذا هو اصل
الركن لكل انسان يدعى نفسه اما مخني الكرامة او كونه في يد غيره دليل الاهانته ومع تمام يده على نفسه لا يثبت يد الغير
عليه للمسا في يد يد من اذا اسقط اعسار يده سرعا فحسب يد الغير عليه وسقوط اعسار يده قد يكون لعدم
اهليته ما كان صغيرا لا بخير عن نفسه اى لا يحفل ما يقول وقد يكون بسوء الرق عليه لان الرق عيان عن حركي البدن
عن العدة ومنعها ما وافق اذا اسقط الصنف يد العدة **قول** ولو قال ما عدل فلان لغير ذي المدعى فهو عبد للذي
في يده بناء على انه متى ارع على نفسه بالرق فقد اسقط اعسار يده فكان يد صاحب اليد عليه محبوسا عن عافكا القول
لدى المدان له ولا يقطع يده الا بحجة وسهادته العبد ليس بحجة فان قلت الاقرار بالرق حرام المضار فكيف صح ذلك الاقرار
حرام الصبي الا قول الموجه للغير غير باس في حق الصبي لركن انما كالاك الطلاق الحاقا والجهد والافرار بالذوق فانه
سعد من المضار والفر من المبادر فقلت يقول الرق هنا ليس بجان الصبي بل يدعى ذي الدابة عند عارضه ما به
يدعى الحر لا بتقدير يده عليه اى يد صاحب اليد على الصبي وعدم عدم المحارضة بتقدير يده عليه فقول القول قوله
في فقه بمنزلة الصبي الذي لا يحفل اذا كان في يده والافرار بالرق مما في مقدور المعبر اذ لا الساقض فيه لا يمنع صحة
الدعوى بخلافه في قرار بالذوق الطلاق الحاقا لانه ليس بمقدور المعبر اذ لا **قول** وان كان لا يخبر نفسه
فهو عبد للذي يدعى فانه في الفروق بين هذا وبين اللفظ الذي لا يخبر عن نفسه فان الملقط ههنا هو صاحب اليد
لو ادعى انه عده لا صدق ههنا صدق فلت الفرق لصاحب اليد اما صدق في دعوى الرق باعسار يده وبالمسقط
على اللقط ما به من وجه دون وجه لم يصح الدعوى مع السكر ومنى بحرفه لقط فذى المدعى علمه باس حركي وجهه انما
ما به حقيقه وحكما لان يده عليه ليست يد غيره فصحت الدعوى فان قلت يجب ان لا يصدق في دعوى الرق لان الحر به باس
بالاصل لان بين انسان باسهم احرار في الاصل لانهم اولاد آدم وحواء وما كانا حرا من كانا يدعه من الرق امر عارضا
فلا يعل قول الامحج فلت ما هو الاصل اذا اعترض عليه ما يدعى على خلافه سلق ذلك الاصل المدعى على ههنا سلقه
على خلاف ذلك لان هذا لمدى الملك مسقط ذلك الاصل كذا في الفوائد الطهرية **قول** الهراوى الهروية عن اللب
قصبات يصم ملو به بطاوان حركي الكرم يرسل عليها فاضا الكرم اعلم ان الحائط المسانخ من اسمن اما ان يكون
متصلا منها او ليسا احدهما ولكن يكون من حركي اربما او يكون متصلا اسما او ليسا احدهما والاصصال نوعان
انصال بربح وانصال محاور وملازمة لا محلو اما ان يكون لهما علمه شيء من الحدود والهراوى وكان لهما عليه
هراوى كان لهما علمه جدوع وبلاخر علمه هراوى فان لم يكن الحائط متصلا بينهما ولم يكن لهما علمه شيء من الحدود
وغنى فانه بعضي بينهما لانهما استواءا في الدعوى وليس احد منهما اولى من الاخر فبعضي بينهما ومخني القضا فانه
لما عرف كونه في يد ابيهما سلك كذا فصار كذا ان لم يعرف كونه في يد ابيهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يد رجل
في يد ابيهما لانهما سلك لهما سلك كذا فصار كذا ان كان لهما علمه هراوى او سواى لاسي الاخر علمه بعضي بينهما لان وضع

الحائط صم

ربيع او اصال

الهرادي لا يستلصاحبه على الحائط بل استعمال لان الحائط انما يبنى للسقف وذلك وضع الحدود عليه
لا يوضع النوارى انما يوضع الهرادي والنوارى للاستطلاق الحائط يبنى للاستطلاق وهو ظاهر والظاهر
لا يوضع على الحائط نور لئلا يكون احدهما حديق عليه ولا شيء الاخر فانه يفضى لصاحب الجديع لان له استعمال
والاخر مجرد بلا استعمال فالاول الى كونه سارع فيها اسان احدهما راكبا والاخر متعلق بها فالراكب
اولى لان له استعمال انما اعلم الاستعمال ترحى اذا استنوا في البدان استعمال انما دالة على الهدف
واما اذا كان احدهما حديق واحد ولا شيء والاخر هو الهرادي يفضى لصاحب الجديع الواحد لئلا يركب في
ظاهر الرواية وقال بعض مساحي لا يفضى لصاحب الجديع الواحد الحائط لا يبنى لوضع حديق واحد بل
يبنى لصاحب الجديع الواحد لئلا يوضع استعمال هذا اذا لم يكن الحائط المسارعة متصلا بسائر اما اذا كان
متصلا فلا يخلو اما اذا كان لهما اتصال فلا رقة فانه يفضى بينهما نصفين لا يستنوا في الدعوى الاتصال
واما اذا كان احدهما اتصال بريح والاخر اتصال ملازم كان لصاحب الريح لئلا يوضع استعمال بغير الريح
اذا كان الحائط من ممدرا واجر ان يكون اتصال الحائط المسارعة فيه داخل في المسارعة وان كان الحداد خشب
فالريح لئلا يركب ساحة احدهما مركبة في الاخرى اما اذا بقيت داخل لا يكون بربعا فاذا كان كذلك كان لصاحب الريح
نوع استعمال والاتصال المحاوره مجرد اتصال غير استعمال وكان الكرخ يقول صفة هذا الريح ان يكون الحائط المسارعة
من الجانبين متصلا بالحائط احدهما والحائطان متصلان بحائطه بمحاذاة الحائط المسارعة حتى يصير ريعا شبه
القبة فحينئذ يكون الكل في حكم شيء واحد فصاحب الاتصال اولى **قول** ولو كان لكل احدهما عليه حديق عليه
فهو بينهما الاستواء كما لا محذور اكرمينها بعد التمسك حتى لو كان احدهما عشر حسبات والاخر ثلث فهو بينهما
نصفين لان لكل احدهما عليه عمله لا يقصود ابنى الحائط لاجله فلا يحضر التفاوت بعد ذلك في العلة والكثرة
عدم انصاف الخ السلب اقل الجمع كما لو سارعا في اية ولا حديق عليه حسون منها والاخر اية من كانت بينهما حديق
لو كان احدهما عليه عشر حسبات والاخر خمسة فلكل احدهما ما يحسب حشده ذكره في كتاب الدعوى العباس
ان بعضي بينهما نصفان وهو رواية عن علي بن حنيفة انه لا محذور بالكثرة في نفس الحق فاستنوا في ذكره في كتاب
الافراد ان الحائط كله لصاحب عشر حسبات لا موضع الحشدة فانه لصاحبها لان لصاحب الحشدة عليه جملة
بعضود اعني الحائط لاجله وللسلح صاحب الحشدة الواحد ميل ذكر لان الحائط لا يبنى لاجل حشده واحد
فكان الظاهر ساهدا لصاحب الحشدة الا انه لا يرفع حشده لكن يبنى حتى يوضع لان الاستحقاق صاحب
الحسبان اعسار الظاهر هو ليس بحجة استحقاق يد ووجه رواية كتاب الدعوى لئلا يفسد حق واعسار وضع
الحسبة مثبت لكل احدهما الملك فاما حشده لوجود نسبته استحقاق في ذكر الموضوع فاما ما من
الحسبان فلم يذكر في الكتاب انه لا يفضى في بعضهم بعضي بينهما ما لكل على احد عشر حسبة لصاحب الحسبان
لصاحب الحسبة اعسار الحشبات ما هو محب كل حشبة من الحائط والكرمين على انه يفضى بالكل لصاحب

عشر حسبات لان الحائط يبنى لوضع عشر حشبات لا لوضع حشدة الا موضع الحشبة الواحدة لضرورة استعمال
صاحبها اذ يد على ذلك العدد اظهر بعضي على سواه لدى الحسبان في الثالث بالضرورة ولا يحد وموضعها
وبل بعضي على الحسبان بينهما نصفين لان كل احدهما استعمال الحائط الا ان احدهما اكرمين استعمال ولا يحد يكثر
العله **قول** ولو كان احدهما عليه حديق والاخر اتصال فهو لصاحب الجديع بناء على استعمال وتفرقا
ولصاحب اتصال يد والتصرف في قول انه المقصود باليد وقال الطحاوي في صاحب الاتصال اولى لان الحائط
صار في حكم حائط واحد اتصال براحلة اللسان وبعضه لا حديق بالانفاق وموضع الفضا له بعضه
كله او يرد المختلف الى المسفق عليه **قول** فالساحة بينهما نصفان لانها سواء في استعمال الساحة لان استعمالها
بالمروور وما في حق المروور سواء ولعل مروور صاحب الليل الكريمان كان ولا جأرا جاعلا على الشرج لا يقع كثر
ما هو حشنة العلة وصار كالطريق يسوي في صاحب الدار والممر في السقف وثلث يسكن على هذا مسايلا
اعتبر في بعضها طاب الكسرة العجى حاشا القليل اصلا وفي بعضها اعسر جانبا لكن على حشنة العلة والكثرة على
وجه النصفين كما لو اقام احد المدعى ساهدا واحدا والاخر شاهدين اعسر جانب الكسرة فحسب كما لو سارعا في ثوب
في هذا حديق الموريد والاخر هدية بل على صاحب الهدية ولو اخبر عدل بخاسه الماء وعدلان يظهر به حكم غير
العدلين وكذا في رواية الاخبار على قول المعصوم في سارعة استحقاق حائط احدهما عليه حشدة والاخر عشر حسبات
لما را الآن وفي مسئلة الشرب لو سارعا في مقدار السرير يسيم بينهما على قدر الاراضى على ان مسئلة المتفرق وجه
الفرق بين هذه المسائل فقلت ما السهادة فان الله تعالى لم يجعل ما دون الساهدين حجة في الاملاك لفضاء
القاضي لقوله تعالى استشهدوا بصدقين في الشورى ما لم يفضى لصاحب الهدية شيء لما ان الاستحقاق
انما يثبت باعسار اليد على الثوب يد صاحب الهدية اما يثبت على الهدية دون الثوب لان الثوب اسم لمنسوخ وهو غير
منسوخ وفي الاخبار بخاسه الماء وظهاره فان الجمر بعد زيادة الصدقة اما ههنا فتخالف لانها استنوا
في سبب الاستحقاق وهو الدفان بذلك احد على الساحة باعسار انه بطرقه الى ملكه ونصح امسحه وغيرهما
وقد استنوا في مستنوا في الحكم وفي مسئلة الحشدة لصاحب الجديع الواحد غير مستعمل للحائط لئلا يبنى
لوضع واحد الحسبة واما مسئلة الشرب فان السرير يحتاج اليه الاراضى ونال ارباب فكم في الاراضى كبر الاحصاء
الى السرير فمسند له على كثر حشده في الشرب اما الساحة شيء يحتاج اليه الارباب بنفسه وما سواه في الاحصاء
فاستنوا في الاستحقاق كذا ذكر **قول** يعني يدعى انها في يد لم بعضا منها في يد احدهما اما المسنة لان المدعى
مقصود سعى الانسان بها حاصلا مقصودا ولو ادعى الملك لا يفضى احدهما لانه كذا انها وان البدع غير
مساهد فيها بعد احصاءها وما عاين عن علم القاضي في المسنة مسنة وان كان يكون غيرهما فلو قضى لهما
او لاحدهما بالمد لا سئل يد صاحب المد لا حجة وان لا يجوز **قول** وارا فاما المسنة قضى بالمد لهما اعسار اللبد
بالمالك فان ملك المسنة حجة على الخصم وليس يستكنها في يد الاخر لكون خصما فكيف يفضى اليه في المد الذي اقام المسنة

قلت هو خصم باعنا زينة رعت في المدا ليري انه سكن من ايام البدر دعواه ولو لم يناد بعد الاخر وحر كان خصما
لحين باعنا زينة رعت في سبي سريما كانت بنته مقبولة **قول** وان كان احدهما ولد لسبا وهو فيها
او بنى او حفر فيها فهو في يد من حره من الاستعمال ساب لسبا لركوب الدواب والبس الساب ماء
باب دعوى النسب لما ذكرنا الدعوى في الاموال وما في معناها شرع
في سال الدعوى في النسب ما قدم دعوى الاموال لكثرة النوع من شبات السديم لان الاهم فيها واشهر
ان الاهم من اسباب السديم **قول** وهو قول ثرو السافعي يعبر بما قاله ان الباع سافعي كلامه ساع
في بعض فام حرمته وهو السح اذ الاقدام على السح اعراض منه بحوازه والسافعي سطل الدعوى في النسب
مرون الدعوى صار كما لو ادعى بالبيع الولد وكذا المشرى فانه لا نسب للنسب محسوب ما قاله اصحابنا
انه امكن اسائه منه فثبت وهذا لا ينافي حصول العلق في ملكه لما ولدت لافل حريته اسهر وداير
منزله البنت العادلة في سائر النسب منه اذ الظاهر عدم الرنا منها وامر النسب على الحفا صدر طين المرأة
ان العلق ليس منه بمظهر له انه منه فكان غدا في اسقاط اعسار السافعي كحد كانه مولاه بمهرهن الاموال
كان حرا اصل الكتابه بطلان كتابه ولم يصار السافعي لهما الاعاق في امر العلق احق في العذر فيه اقوى **قول**
وبرد المشرى على سلامة الممستنة على سلامة المسح كذا ان بالبيع لانه لا سقدا العلق على ملكه فكان له
حق المملك على ملك لده ووزال ذلك السح **قول** لانها اسبوا سبادهما الى العلق واصار
دعوى الحر على الحال ودعوه الباع ساعه معني فكانت وفي فلت للمشرى حقيقة المملك فيه ما للباع
حول المملك الحي لا عارض الحقيقة كالحواجر جارية رجل يولد فالدهاء هو وابن معاسك النسب من المولى
لان حقيقة المملك فيها والدار حول المملك مسقط اعسار الحق بمقابل الحقيقة فلت دعوه الباع دعوة
استيلاء لما يقرره بخلاف دعوه المولى مع اسبه فان شرط صحة دعوه الاب ملك الجارية من وقت العلق اذ
ليس في مال لده حق ملك لا حقيقة ملك او امر ان دعوة المولى بدعوه الاب مع حصول هذا الشرط ولا جله
سبب النسب من المولى وزان به **قول** فلا يستحق حقيقة العلق تحت الولد ولا حقه اي الم **قول** لانه
لا يحتمل الفضل علم لرا عاق صح طاهرا ولو صح دعوه في حوال ولد اسطل اعاقه والحق بعد وقوعه معها
لا يحتمل البطلان فلم يصح لدعوه في حوال ولد كلاسطل عن المشرى فلا يصح في حوال ام ايضا لا ساع له نعم
للسابع هنا حوال اسلمح والنسب انه لا يحتمل الفضل ايضا لكن المات للمشرى حقيقة الاعاق فقط الحق
لصحة بمقابل الحقيقة لهوها **قول** وعنده ملك الم هو الصصح وذكر في المبسوط رد حصة من
الم لا حصه بها بالاعاق ورفق من الموت والحق وجهه للهاضي كذا لبايع فاما زعم جعلها معتقة
من المشرى صل عمه ولم يوحدها لكذب في فصل الموت مواعيد رعت فمسر دحصةها ايضا **قول** في يد
غلاما ثومان ولدا عنده وكان علقها ما عنده ايضا فاعاقه المشرى الى اخره بقرره لدعوى الباع

صح في الولد لكان في عبده لمصادفة العلق في الدعوه ملكه فثبت نسبه واذا استنسبه نسبه لآخر
لا يها حلقا من ماء واحد وبطل عن المشرى في المشرى ضرور لان الذي عنده طهرانه حوال اصل فافض
لكن في اخر حوال اصل فانه يستحيل ان يكون احدهما حوال اصل والاخر مضافا ودر طعا من ماء واحد وكان هذا
بعض الاموال بام موقه وهي الحريم الباسه باصل الحلقه **قول** ست بها الحريم فيه حريم الاصل اي بنت
بطلان اعاق المشرى بطريق السعة لحريم المشرى الذي كانت الحريم فيه حريم الاصل ذلك لان دعوى الباع
هنا لما كانت دعوه استيلاء اسلدر حريمها الى وقت العلق لانه لما ثبت به حريم الاصل الذي عنده كان
من ضروريه سور حريم الاصل للاخر لانها حلقا من ماء واحد فلت ذلك بطل السح والحق في الذي اشتراه
المشرى اعاقه اي ظهر طرا لانها حلقا من ماء واحد فلت ذلك بطل السح والحق في الذي اشتراه
لان هذه دعوه حرير لان اصل علقها المالم يكن في ملك الباع كانت دعوه دعوه التحرير كان قوله هذا ابني
لهوله هذا حر والتومان بفصل حريمها عن الاخر في الاعاق وليس حريه من دعوه الباع اعاقه الباع باطل
السح وابطال علق المشرى في فلت الفقه بقره هذه وبس ما اشترى الرجل احد التومان في اسرى بوه
الاخر فالذي الذي بده انه انه سببها منه ويحق المشرى في الاخر ايضا ووددت في دست هناك علق
الذي بده الاخر مع العلق التومان لم يكن في ملكه المشرى في فاما عرقه ودا سطر الاعاق ما في يد
الاخر كون علقها في ملك المشرى فلت ما الفرق بينهما لو المشرى كان هو الاب فلا يملك خاه يحق
عليه وان كان المشرى هو الاب فلا يملك خاهه **قول** وان كان لا يحتمل الفضل في ان كان النسب
لا يحتمل الفضل لا يرى انه يعمل فيه لا كراه اي لا كراه يعمل في الاقرار بالنسب **قول** يريد بالرد اي حال
اسداء بونه فانه فائد للاراداد وان كان لا يملك بعد الموت كود المدونون ابراء وبالدن ان ابراء
يريد بالرد حال اداء ابراء اما لو لو سكتا المدونون فصح ابراء من غير قبول محدد لكن لو دده
لا يرتد **قول** هم قال اي المشرى في نا الحقيقة يحول لولا الم الم الى المشرى فيضار كانه لم يقر
اصلا ولا في حصة النسب مما لا يحتمل البعض بعد بونه فلا سطل بالرد والكذب كرا فحريمه عند انسان
وكذا المولى اسطل اثره حتى لو اسرى جدد لك يحق عليه فابو حنفية رج بقول كلامه بواول قرار
سستن احدهما سون النسب من الغير والاخر خروجه عن دعوى هذا النسب صلا وكذا المقلد انما سطل
ما هو حقه فاما ما لا يحق فيه فلا سطل الاقرار فيه سكره وخروج المقر عن دعوى هذا النسب ليس بحق
للمقلد معي الحال على ما كان عليه والدليل عليه لسكره لم سطل الاقرار لان النسب مما لا يحتمل الا بطلان
احدنا بل يعي موقوفه على حقه حتى اذا ادعاه سبب منه فلا يملك المولى دعواه لنفسه في حال بوقف نسبه
على حوال الغير **قول** رد سبها دنه لتيمة كالفسق القرابة بم ادعاه الساهد لنفسه لم يصح دعوى
كجز الولد من جانب الام الى يوم الاب بصورته معتقة بزوجت بعد ولدت منه اولاد انجي الاولاد كان

عمل جمعهم على موالى الام لان الاب ليس من اهل الولاء فكان الولاء ملحقا بقوم الام فان غلب الحجة
ولاء الولد الى نفسه هكذا عن رضي الله عنه **قول** وقد اعرض على الولاء الموقوف وهو الولاء من
جانبا الباع وانما سماه موقفا لانه على غرضه الصدوق بعد المكذب **قول** ما هو أقوى وهو دعوى
المسرى انما كان دعواه اقوى لان الملك له فام في الحال طاهر وكان دعوى الولاء الى نفسه بسبب العاق
مضا فالى محله لوجود شرطه وهو ما دام الملك **قول** خلاف النسب لما مر وما قوله ان النسب لا يمتد
الفضل في اخره **قول** وهذا الصلح محجج على اصله اي على اصله حتى لا يمتد الى من لا يمتد اليه فلو كان محججا على قول
بفسر المسئلة لربكون صبي في رجل له ملك وهو مبعده ولا مانع من المسرى لربك الباع بوما مطلق
صله امر من يفاضل السج بالدعوى فالحيلة في ذلك عند لي حصة لربك من الباع انه امر عند الغائب
فان حدد ذلك لا يفرار لا يصح دعوى الباع صدق الحد الباع فيما قال وكذا اوله بدرا صدقة او كذا
والحيلة على قول الكل لربك الباع لربك هذا ان فلان الممتد حتى لا يمتد اليه المكذب فنكون محججا على قول
الكل **قول** خلاف الرجل يصدق الرجل دعوى الولد بدرا من ماله الفايده لمحسن احد ما ذكرنا
ما لو ربح دعواه دعوى عمه الولد منه وذلك لربك باطن لا يوقف عليه فبطل قول من ربحه لما ذكرنا واما
دعوى المرأة دعوى الولادة والولادة يمكن ان يمتد حتى لا يمتد الى الرجل اذ على نفسه بوجوب
الدفع والحفظ والريسة اما دعوى المرأة فافرار على الزوج ولا يمتد لها شيء من ذلك الدعوى فلا يبعد
الاجابة **قول** وحاصل دعوى حارب فوطئها فولد منه ولدا فاستحقها رجل غنم الاب المولى فله الولد يوم
خاصم لرجاء المستحق الولد حتى الاصل فيه لولد المخور ورجا القامه والمخور من نسبيهما او من ملكهما
بسبب من اسباب الملك لهية والوصية والصدقة فاستولدها ثم بطنها بالبنه انها ملك الغنم او تزوج
امرأة على انها حرة ثم بطنها بالبنه انها امه فالولد في هذه المسألة من القامه روي في النكاح وغير
على رضي الله عنه في السر وأبصار المحض من الصحابة محل محل الإجماع وان النظر من الجانبين في المخور وبني امه
على من يستحق في السرع فاستوجب النظر والامه ملك المستحق الولد يسرع عن ملكه فاستوجب النظر
ايضا فوجب المحجج به جميعها بقدر الامكان واما ما محجج المستحق في معنى المملوك محجج المخور في صورة
فمحجج من الاصل في حبه عند في المستحق **قول** والمال لا يمتد فان ولد الولد وركن من الاصل في المستحق
مهور صوغ حتى المستحق فلم كان اعتبارا حائلا مستولدا حتى ولد الولد لو كان حيا فالمستحق يهرل من المهر
كله للولد واداهما الولد حتى في حبه فليكن الولد احوح حد فانه لانه حله فان ولد في حبه ان يكون
الارب مسرى كما سئلها نظرا لجهاس لان حرق في حق الاب في حق المستحق يملك هو حرا لا يملك المستحق
ايضا واما قدر الرق في حقه لضرور العضا والقمة والسائب الضرور في سدر ردها ما فانه اعلم
ها **الاقول** ذكرنا بالدعوى مع ذكر ما يقو به من الكتب من الاقرار والصلح

والمضاربة والودعة ظاهر الساسب وذكرنا ان دعوى المدعى اذا وصحت الى المدعى عليه فامه لا يخلو
اما ان يقر او ينكر وان كان سبب الخصومة والخصومة مسددة فانه تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فاضلحو ايتهما وتعد ما حصل من المال ما بالافرار او بالصلح فامر صاحب المال بما له لا يخلو اما ان
يسرى منه او لا فان يسرى منه فلا يخلو اما ان يسرى نفسه او غيره وقد ذكرنا سرياحه بنفسه
في كتاب السوء وذكرنا اسرياحه بغيره وهو المضاربة وان لم يسرى فالا يخلو اما ان يحفظه بنفسه او غيره
ولم يذكر حفظه بنفسه لانه ليس من الحاملات مع حفظه بغيره وهو الولد بعد اعلم للمالك في نفسه في نفسه
وفي ما كان كونه حجة وكيفية كونه حجة وحجج اقراره ومن لا يجوز وما يقره وما يكون اقرارا وما لا يكون وحججه
والاستسقاء ونحوه فالافرار اخذ من يورث حق الغنم على نفسه وليس من يورث الحق فحكمه ظهور المقرب لا يورثه
اسدوا الامر ان لا يصح الاقرار بالطلاق العناق مع الكراه والاساءة يصح مع الكراه ولهذا قاله الواو لا يفر
بمال والمقرب يعلم انه كاذب في اقراره لا يخلو له اخذ من كره منه فاما من يورثه تعالى ان يسلمه بطنه
فكون ملكا مسددا منه على سبيل الهبة والملك يستلحقه ببلان صدوق قبول لكن بطل برده والمقرب اذا
صدقتم رده لا يصح رده اعلم انه يحتاج ههنا الى بيان الاقرار بغيره وسرياحه وسرياحه وسرياحه
ودليل كونه حجة وعلمه وانواع المقرب وسرياحه وسرياحه وسرياحه وسرياحه وسرياحه وسرياحه وسرياحه
اي من الاقرار اسات لما كان من قبله من الاقرار والوجود وفي الشريعة عيان عن اخذ ما له ظاهر الغنم
واما سرياحه فاراده السقاط الواجب عن منته باختياره لئلا يمتد سرياحه الواجب ما سرياحه فالحق البليغ
بلا خلاف اما المحبة فهي شرط في بعض الاساءة دون البعض كذا الرضا والطوع شرط حتى لا يصح اقرار
المكره واما ما ذكرناه فالالفاظ المذكورة واما حكمه فلزوم ما اقر به على المقر واما دليل كونه حجة على المقر الكتاب
هو قوله تعالى كونوا اقواما ميين بالقيسط شهداء لله وكونوا على انفسكم والسهادة على نفسه هو الاقرار وقيل ان
بلا لاشكال على نفسه بصيرة اي شهادة بالحق والسنة وهو ما روي انه صلح رحم ما عزا باقراره
على نفسه بالزنا والعامد ما اقرارها فلما جعل اقراره حجة في الحدود التي يدرانا بالسبب فلا يكون حجة
في غيرها اولى علمه اجماع الامه ولانه لم يزل من تردد من الصدوق الكذب الاصل لكنه ظهر رجاء الصدوق
على الكذب لوجود ادعاء على الصدوق الصارف عن الكذب لان عمله ودنه عملان على الصدوق محجج
انه عن الكذب بنفسه الامانة بالسوء اما محتمله على الكذب حتى انما في حقه نفسه ولا يفسد عمله
ودنه وطبعه وادعى الى الصدوق زواج عن الكذب وكان صدقا طاهرا والصدوق محجج بقبوله والعمل به
وانه حجة فاصح خلافه بالسنة لانها تصير حجة بالفضاء واللفاض في الام عامه وسعدى الى الكفر اما الاقرار
فلا ينفرد الى القضاء وله ولا به على نفسه دون غيره فمقتضى علمه حتى لو اقر بمول الاصل بالرق لرجل حان
ذكر على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده وامهاتهم ومديره ومكاتبه لانه قد سب حتى الحرة واسحق

الحرب لهؤلاء فلا يصدون عليهم حساب العطف المتراخ اثر الحار الحافل المالح حتى يصحجهوا كانا اقرب كشيء حق
وبال ومعلوم فاشترط الحرب ليصح اقراره مطلقا اذ الحد المحجور لا يصح اقراره بالمال لكل من يصح بالحدود
والقصاص لان اقراره عند موجب اخلق الدين بربطه لان منه صحف بالرقب تصمت اليها ماله الرهبة وهي
ملك المولى فلا يصح اقراره عليه بخلاف الحدود والقصاص لان سعي على اصل الحرب فيها لانها من خواص
الادب منه وفيها سعي على الحرب ولهذا لا يصح اقرار المولى على الحد بالحدود والقصاص بخلاف عند الماذول
فانه اذا اقر دين لرجل لودعة او عارية او غصب صح لان الحق لا يحرر في حق اقرار المولى اذا ادان له
معد رضى بحلق الدين بربطه فكان سلطانا عليه من جهة **قول** والحمل بالموت في الصبي المحنون
لا يحل اقرارها حكم وهذا لان نوعه حجة ملزمة لطهور الصدق فيه وطهوره لصدوره عن العقل لانه
حلو ما يلا الى المحاسن اجرا عن القبايح والصدق حسن والكذب قبيح فاذا لم يكن المعترف قاصدا لم يلد
صدقه فلا يكون حجة والصبي لهصور عقله بالحق المحنون ولهذا لا يصح اقراره بدين وودعة او غصب
او عارية او خراج او حلا وطلاق وكفالة اقراره اذ كان الصبي ناديا في التجارة فان اقراره جائز بدين لرجل
او وديعة او عارية او مضاربة او غصب لانه التحمل لذن ما لا يحرر لادب على عقله ولا يصح الا بالمهر
والحسنة والكفالة لانها غير اخلاعية اذ اذ الحان سادله المان بالمال والتكاح مبادله مال
بالسكن الى الكفالة بدع من وجه فلم يكن كحان المظلمة والمام والمخيم عليه المحنون لانها للسكن اهل
العرف والمسرور مما سطران الصحة اقراره واقرار السكران جائزا كحقوق كلهما الا بالحدود والحالصة
والرودة بمنزلة سائر التصرفات بعد السكران كما بعد من الصالح **قول** مجهول كانا اقرب يعني كايصح
الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول لان الحق قد يترتب بمجهول ما لا يدرك قيمته او حرج جراحه لا يعلم
وربه لان الواجب الجراحات ليس سببا حولا فلا يعلم في الحال موجبه او سعي عليه فانه حساب لا يحيط به
علمه لان اقراره اقرارا عن موثوق الحق وقد اخبر بهذه الصفة صفت بخلاف الجماله في المقر له اذا كانت سلطانته
ما قال هذا الحد لواحد من الناس لان المجهول لا يصح مسحا وان لم تكن باقراره غصب هذا الجبد من هذا
او هذا فانه لا يصح هذا الاقرار عند خمس مرار عند المجهول لانها اقرار بالمجهول لانه لا يفد لان فاديه الخير
على السلب ولا عبر على السان وصل يصح وهو الاصح لانه يفد لان فاديه وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول
ما سلكا انما ادا انفاقا على اصدقه فلهما حتى لا يخذلوا لان المجهول لان الاجمال وقع من جهة وسال الحمل
على الحمل وصار كما اذا اعتق احد عبده فان لم يكن اخبره العاضد على السان ايضا اتصال الحق الى المستحق
قول لعل على شيء او حتى لزمه ليس ماله فمحمده لانه وصفه بالوحي في ذمته لان على الاجمال لزام
وما لقمه لا يصف بالوحي في الذم ولو قال لفلان على حزم بال معصية لا عيقت به حتى الاسلام لا يصد
وان قال موصولا بصدق لانه سال خبرا باعتبار العزل لانه لا يرد به في العرف حتى الاسلام وانما يرد به

حقوق ماله **قول** لما عينا اسان الى قوله لانه اخبر عن الوجوه اعلم انه فرق بين هذا وبين الخلع فان خالعه
امر به على ما في بيته ما رتبته فاد العسك الست سى كان الخلع حمانا ولم يجعل اسمه الشئ فيه دلالة على الماله بناء
من اسباب الفهم وهي قد يكون بخبر يدك العادة فلا يكون فيما صرح به دلالة على الماله في الشئ المذكور واما
الغصب فلا يخلو في العادة والافنا هو مال **قول** وكذا لو قال غصبت منه سائلا الى اخره اعلم ان الحمل هنا كقول
لاشترط الصحة وكيفية اعلام ما صادفه ذلك التصرف في اقراره مع الجماله صحح وذلك كالحصبة والودعة
فان الجماله لا يمنع حق الغصب فان غصب لرجل بالامحمول في كسب او وديعة ماله مجهول في كسب فانه يصح الغصب
والودعة ويصح حكمها وكل تصرف في شرط الصحة وكيفية اعلام ما صادفه ذلك التصرف في ذلك السج والاجان فان
من اقرانه باع من فلان سائلا او اجره فلان سائلا او اسرى في فلان كزاسي لا يصح اقراره ولا يحل المعترف تسليم سبي هذا
لان السبب لا اقرارا كالبات محاسبه ولو عاينا انه باع منه سائلا مجهولا لا يجب تسليمه بحكم هذا السج لكونه فاسدا
فكذا اذا است اقراره ولو عاينا انه غصبت منه سائلا مجهولا او وديعة سائلا مجهولا في كسب يحرم على الرد فكذا اذا ابت
بما اقراره اذ اصح الاقرار مع الجماله بحر المقر على السان حمالا للمقر له فاد ان يامو مال مقوم وصدقه المقر له فيما يرضى
ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما به فقط وان صدقه فلما يرضى ادعى عليه الزيادة لوفيه تسليم ما به لوجود الاقرار
والمصدق فيه والقول في الزيادة قول المقر حلفه لانه سكر الزيادة وان كزبه فلما يرضى ادعى سائلا آخر بطل اقراره
بالكذب وكان القول قول المقر فاد على علمه وان يسر بالسكن الى الصدقة المقر له فلما لم يكن علمه شئ اخر سوا
من ما يصدقه الغصب لان قال غصبت منه اسرا او وديعة او ما لا يصدقه الغصب لان قال غصبت منه كذا
من بزار وحسنه سمسم او بوزان كرمه وادعى عليه غصب ما لم يقوم له بصدق المقر سوا او من ما لا يصدقه الغصب او ما يصدقه
او ما يصدقه لان مطلق اسم الغصب يطلق على احد ما لم يقوم في العرف فصار كانه قال غصبت ما لم يسر الى
فلا يكون بصدق لانه رجوع عما اقرب **قول** فانه اسم لما يمول به واما موجود في الكل **قول** وان مال عظيم
اي من الدراهم لم يصدق في اقل من اربع مئة لان النصار عظيم حتى صار صاحبه به عسا وهذا مال ليس بغير محمد
ورواه عن النبي حصة انه يصدق في عشرة دراهم لانها مال عظيم حتى يقطع بها العضو ويسبى به البضغ
قول وفي الابل خمس وعشرين لانه اذ في نصاب محبة خمسة وكان ينبغي ان يقد خمس لانه محبة شاه فكان
عسا فلما هو مال عظيم وجه حتى في الزكوة وليس بعظيم وجه حتى لا يحسب خمسة فاعده ما ذكرنا بالذكول
عظما مطلقا اذ المطلق يصدق في الكامل الذي نصب عليه نصب من من سماء محبة لادى الجمع حتى لو قال
من الدراهم كان سمانه درهم ولو ادا بابل بابل بابل خمسة وسبعون **قول** ولو قال درهم كثير
الى اخر ما ذكر في المنز لو قال على خطه كسر فهذا على خمسة او ساق او الوشق سنون صاعا وهو على قولها بناء
على لسان النصار في باب العشرة بقدر هذا واما على قول الحنفية فلا نصاب للمخطة فارجح الى سائر المقر **قول**
لانه اقل الجمع فهو المستقر في العرف في اصول النسخ والاعانة لا قصاء فانصرف الى ان في لسانه الا ان كسر منها

لا لفظ محتملة وفيه خلط على نفسه **قوله** ونسب في المحاد ساء على ان المطلق صرف في الاختار
كما في السوء فان ادعى ربا اقل من كذا لم يصدق انه روج **قوله** واقل لك المفسر احد وعشرون
ووجوب الاقل في الفصلين لسببانه والاصل في الدم البراة **قوله** وكذا درهما فهو درهم لانه
فسر للمبهم وذكر في فتاوى فاضل خان لو قال كذا ذنا عليه ذنا ان لا كذا حاشا به عن الحد واكل
الحد اسان ولو قال كذا كذا درهما فهو احد عشر جلا للواحد منها على التكرار لا نظير له سواه **قوله**
ولو ربح ما قال الفلان على كذا وكذا وكذا درهما لان اقل الحد الذي سلس الواو مع بربح لفظ الحد
في نفسه الذي ذكره مع زياده الالف حسا فلان على الف ومانه واحد وعشرون فكذا في لفظ الكسبه
عن الحد **قوله** لان على صحتها اجابات ثناء على تركه على خاصة للاحاد عن الواجب الذمه واستعافه
من العلو اما علوا اذا كان ذنا في ذمه وكذا هي اقرار بالدين لان هذا عبارة عن اللزوم الا ترى ان
الصك الذي هو حقه الدين سمي بطله وان التمس سمي صلا لانه ضامن للمال **قوله** والاول اصح ثناء على
ان استعافه في الدين انك ان كان الحمل احرى احذر **قوله** فست اقلها فان قلت يستل على هذا ما
لو قال له بلي مانه درهم درهم او دية فهو من حيث لم يعل هناك الامانه مع ان الامانه اقلها في
ذكر الدين والامانه صحت كما قلت فيما حفره بنوع اللفظ الى الضمان والامانه انما شامس لفظ واحد وفي تلك
المسئلة من لفظ ما لصح والاصل لمراد اللفظ من اح كان للامانه والاخر للدين فاذا جمع بينهما في اقرار
ببرج الدين وهذا ان الاستحسان اللفظ الذي يوجب الدين بوجه الامانه جانر دون العكس كما قلنا
في استحسان لفظ العنق لفظا لا عكس **قوله** والساصل انما يكون في حق اهل الذمه لا في حق غيره
بحتم سبق الوجوب لانه تسليم مثل الواجب فلا يصور بدونه **قوله** لانه الدين جلا ثناء على
انه اقر بحق على نفسه حقا فيه يصدق في الاقرار بلا حجة دون الدعوى كما لو اقر بعد في يده انه لفلان
استاجر منه فصدقه المقر في الملك ونزاجان **قوله** بخلاف الاقرار بالدرهم السود فصدقه
في الاقرار ونزاجان السود فانه لا يلزمه السفلان السود نوع في الدرهم لانها لا تطرح بل انش
لكن السود اكثر **قوله** وهو القاسم الاول به قال السافح لانه عطف ففسر على مبهم في الفصلين
والعطف لم يوضع للسان فثبت المانه منه فيها ومجتمعا في ذلك قوله ودرهم سائل المانه عاده ودرهم
اما من حيث العاده فان الناس يوردون عن طوبى الحارات السصص على الدرهم عند كل عدد ويكسول
بذكره مرة وهذا شيء لا يمكن ان كان الا ترى انهم يقولون احد وعشرون درهما فكيف يكون بذكر الدرهم مرة
ويجملون ذلك بفسر الكل اما من حيث الدلالة فلان المعطون مع المحطوف عليه بمنزلة المضاف اليه
او كل واحد منهما للتعريف عند الصداحه وهي موجودة في الكلمات والموزونات لانها ليست في جميع الحالات
حاله وموطله وكذا الاستفراض في العموم البلوى جعلنا الحطوف فيها بفسر اخلاف قوله ويورساة

لان النوب لم يثبت ذنا لا مستحاضا منه والساء لا يثبت ذنا في الذمة مطلقا سوا صاحبها كما قلنا كان
السان اليه وروي ابن سماعه عن نبي يوسف قوله مانه ونوب لرب الكلح الساب كذا مانه وساة ووجهه
ان السان والعم يسم قسمه واحد بخلاف الحد فانه لا يقسم قسمه واحدة وما نسم قسمه واحدة يحقق
في اعدادها المجانسه فممكن لم يحل المفسر بفسر المبهم **قوله** اذا قال مانه ويومان اي جمع في سائل المانه
الى المقر **قوله** لما سنا وهو قوله اما الساب وما لا مكال ولا موزن لا يمس وجوبها **قوله** فانظر اليها
اي الى الحد من المبهم اي عني مانه وبله **قوله** والقوصة بالشديد والحقيف وعاء النمر بحد قص
قوله فكون اقرارا بعبث المنوع ثناء على ربح لا سدا والخانه فكون اقرارا بان سدا المخص من
القوصة **قوله** وحل قرل خير وكام لرمه الحلقة والفصل اخبر اعلم انه اذا اقر الرجل ان هذه الدار لفلان
اخر هذه الارض لفلان فلهما اسما ويحل وان هذا الحام لفلان وبه مصرح للمقر فقام به بحد ذلك ان
الساو والحل والسم لم يصدق لم يعقل نفسه واما اذا قال هذا الحام لي فصلا لكل وقال هذا السفل لي وطله
لك هذه الحبة لي بطاسه لك وقال المقر الكل لي فالقول ان اربعة المقدم بحد ذلك ينظر لم يكن في بيع المقر ضرر
للمقر بمر المرف بالمرف والدفع الى المقر له وان كان في النزع ضرر بمر المقر بحدته فبما اربعة كذا في اللذ خير
قوله والمصل حد السيف والجفن الحد والحام جمع الحامه بكسر الحاء وهي غلاف السيف **قوله**
الحمله سب ربوب الساب لاسم والحدان برفع النون جمع عود ومالي الحس كالدندان جمع دود **قوله**
وان قال غصبت بوباني فمديك لزمانه وكذا قال غصبت بوباني بوب اي لرب قال بوب غصبت ابواب الاصل
في هذا ان من قال غصبت كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء للاول وطرفه لزمانه بكون بوب منديل وبوب
في بوب بجام في حوالق وسعنه وكذا ذلك لان لفظ خمسة احد عن الفعل فيه وهو مطروف في الفعل
في المطروف فحلح الطرف وهذا لانه اخبر عن فعل فعل المطروف لا بصور حال كونه مطروفا لا استقلال طرفه
فضا اقرارا بعصها ضرورية وان كان الثاني مما لا يكون طرفا وعاء للاول كقولك غصبت درهما في درهم
لم يلزمه الثاني لان الدرهم اصل طرفه الدرهم فكان المراد به الضرب الدرهم في الدرهم ضربه بالكون واحدا
وان الثاني مما يحتمل بكون طرفا وان لا يكون طرفا يحلح على الطرف عند محذرج لانه خمسة للطرف متى امكن
حملة على خمسة حملها كما في قوله غصبت بوباني عشرة ابواب فانه يلزمه عند محذرج عشرة ابواب لان
العشرة قد يكون وعاء للثوب الواحد لانه قد يضاف الثوب بنفسه عن من الساب فصار كقوله خطفه في
جوانق عند نبي يوسف وهو قول اي حشفه لزمانه الثوب لان الثوب الواحد انصاف عشرة ابواب عاده
فصار سانا ان يحل المخصوب عشرة ابواب كقوله غصبت اكا فاعلى حمار فانه اقرار بخصه الا كاف فقط
وذكر الحمار لسان المحل وعصبت الشيء محل لا يكون مخصصا غصبت المحل لان العشاء لا يكون وعاء اذا الوعاء
غير الموعى الثوب اذا في سباب محل بوب يكون موعى حق ما واره فكون الوعاء الثوب الذي هو ظاهر

صحفي كون الحقة وعاء للموت الواحد **قول** فلان على خمسة الى لقال الزنه خمسة ولو قال على عشرة
في عشرة فخله عشرة عندنا وقال فرج عليه عشرون وقال المحسن من الزنه عليه مائة درهم بناء على الحقة
في الحقة عند اهل الحساب لانه فاقاره بهذا اللفظ محمول على ما هو معلوم عند اهل الحساب ولكننا نقول ان سبب
المصير في المحسوبات لا في الموروبات مع ان عمل الضرب يكسر الاجزاء لا في زياده المال وعشرة دراهم ورضا
وان كبر اخراها لا يصير اكثر من عشق ورفرج حرفه محبني مع قال تعالى فادخلني عبادي اي مع عبادي
بمحمل على هذا الصحيح الكلام ولكننا نقول ان حقه حرف في الطرف في الدراهم لا يكون طرفا للدراهم واستعمال
في الطرف مجاز والمجاز قد يكون محبني حرف مع وقد يكون محبني حرف على قال تعالى لا تضلنكم في خدج التخل
اي على جذوع الخيل لتسجد ما اولى من الاخر في المحسوبات كلامه فلزمه عسى كاول كلامه
وما ذكر في اخره **قول** له على حرفه مع الى عسى الى لقال وقال فليزمنه بمانه ولا يدخل الخاسر
والقياس ما قاله زفرج فانه جعل الدراهم الاول الاخر حدا ولا يدخل الحد في المحدود كما قال لفلان من هذا
الحائط الى هذا الحائط او ما من هذين الحائطين لا يدخل الحائط في الاخر وفكره هنا وقال ابو يوسف محمد
قال هذا هو كذا كذا في حد هو قائم بنفسه كما في المحسوبات واما فيما ليس بهام بنفسه فلا لانه انما يحق كونه
حدا اذا كان راسا فاما ما ليس بواجب فلا يضر حد ما هو واجب بوصفه بقول اصار ما قاله زفرج
ان الحد غير المحدود وما لا هو بنفسه حد كراوان لم يكن احدا الا ان العاين الاول لا بد منه من احوالها
لان الدرهم الثاني الثالث واجبة لا يحق الثاني بدون الاول لان الكلام يستدعي ابتداء فاذا اخرجنا
الاول من تركه ارجا حاء الثاني هو الا سدا وصحج هو تركه وكيفية اجسام الثالث الرابع هكذا بعده فلا
جل هذه الضرورة او حلها في الغاية الاولى والاضروية في احوال الغاية الثانية فاحدا فيها بالقياس
فصل في اخبرنا المسائل صوت ومعنى في فصل على حده الا انه الحق مسئلة الحمار بها اساعا للمبسط
فان فيه هكذا **قول** ومقال الحمل لانه الى اخره فان اخرجنا او محمول من صالحا لصحح الاقرار والا اعلم
انه اذا اقر بحمل ما او حمل شاه لرجل صح اقراره ولزمه بناء على ليله وجها صحيحا مانا وصي رجل لرجل مات
فاقر واربه بان هذا الحمل لفلان واذا اقر بحمل فلان بالف درهم فمدا على ليله او جها احدها ان سببا
صالحا مانا وصي له فلان ومات بوجه مورثه فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال لانه سببا
صالحا لوعا ثناء بحكم بوجوب المال عليه فكذا است اقراره اذ الاقرار صدر من اهل للاهل والاحسن
اهل للملك المالك الوصية والارث ثم ان جاء حيا في مده بعلم انه كان قايما وقت الاقرار لزمه بان صحته
لا قل حسته اسهر قديرات المورث الوصي لوضحة لا كثر حسته اسهر لم يستحق الا ان يكون اسره بغيره
محمدا اذا ولد لا قل سبب حتى حكم بغير النسب كان ذلك حكما بوجوده في الطرف حين مات المورث
والموصي فان لزمه مسا فاما مال مردود على ورثته الموصي المورث لانه اقرار في الحقة للمورث والموصي اذ التركة
سقاء

سقاء على ملك المست مال بمصرف الى وارثه او الى موصي له به **قول** ولو طارت بولد من جبين فاما ليهما
فان كان احدهما ذكرا والاخر انا في الوصية بقسم بينهما نصفين في الميراث بقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثى
واما ما من سببا مستحسنا ان يقول اقرصني الف درهم اباع مني سببا الف درهم فهذا الاقرار باطل اما ما
او الاقرار لا يتصور من المحسن ما حقه وظاهره اما حكما فلانه ولا ولاية لاحد على المحسن حتى يصير بغيره فكم فيه
فان قلت هذا راجع عن الاقرار وانه لا يجوز وان كان موصولا قلت لا هو سبب محتمل ارجع فمعل منه
وبالذم ان يبيعهم الاقرار فانه لم يصح عندني يوسف ومحمد لان هذا اقرار من اهل فدا حبل الصبي لوجع
على الارث او الوصية والفساد لوجع على الاقرار والمساوية محتمل على السبب الصالح بصحها الكلام العاقل
واما لا للاقرار الذي هو حرام ولا في يوسف لان هذا اقرار احتمل الحواز والفساد وقد حذر حمله على الحواز فحكم
بالفساد وهذا لان الحواز وجه من الوصية والارث المجمع بينهما معذرو وليس بينهما ما يحسن سببا ما اولى من الاخر
فمعذرة الحمل على الجوارح من الفساد كما لو اسرى عبدا ما الف درهم من الباع مع عبدا اخر بالف وخمسائه وممتهما
سواء فان السج نفس في الذي اسره من الباع وان الحمل الحواز لان الجواز ان يصرف في البع من البع الاول والجمع
بينهما معذرو ولا رجحان لاحدهما على الاخر في كمال الفساد ضرورة بخلاف ما اورد على ان طريق الصحيح معين
ما الوصية **قول** ومن اقر رجل لرجل بر من على انه بالخيار لم يملك امام فلا قرار جاز لوجود الحقة
الملزمة وبطلان الخيار لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار في الاحتمال او الحزم لو كان صدقا فهو واجب العمل به احسن
اولم يخبر وان كان كذبا فهو واجب الرد فلا سحر ما خساره وعدم احضاره وانما ما من اسرط الخيار في الحق والحق
بمن صححه وامضاه **باب الاستثناء في ما في معناه** فاما ذكر حكمه او وجب
موجب الاقرار كماله ذكره هذا الكلب حكيم ما سخر به موجب الاقرار والاستثناء لما ان السحر ابدان انما يكون بعد عدم
السحر **قول** وراسي مني صلا اقراره اعلم ان الاستثناء مقصود لا يصح الا على قول من عباس رضي فان عنده
صح استثناء لا يقول صلى الله عليه وسلم والله لا عوز من خرسا م قال حرسنه ان ساء الله لكننا نقول الاستثناء مغير
لصدر الكلام فصيح موصولا لا مقصودا كالتعلق بالسرط وهذا بخلاف الرجوع عن الاقرار فانه لا يصح الرجوع
وان كان موصولا لان رجوعه يعني لانه وكان ساقضا والساقض لا يصح موصولا كان ومقصودا اما الاستثناء
فان فيه بعد موصولا فقط اما الخبر قول حرسنه ان ساء الله لم يكن على وجه الاستثناء بل جها الاستثناء
لما اريد في ذكره كذا استثنى **قول** سواء استثنى لقل او اكثر الاعلى قول الفقهاء فانه لا يجوز استثناء اكثر
ما سلك لان العرب لم يتركوا استثناء لا يقول تعالى في القتل الا قتيلا انفسه او انفس من قتيلا او لان
طريقه الاستثناء ان يجعل عيانا عما وراوه ولا فرق بين الاستثناء في تركه او اكثر وما لم يترك به العرب لم يمنع
صححه اذا كان موافقا لطريقهم **قول** لمحمد بن سببا استثناء بعض ما اول صدر الكلام على محني ام لولا
الاستثناء كان داخل تحت الصدور وهذا لا يتصور في خلاف الجنس **قول** وللسا فحي راعلم ان الكلام بعد ساء

على اختلاف في كنهه على الاستثناء فحده الاستثناء منج الحكم بطريق المحارضة الى انما اسبح سوب الحكم
في المستثنى لانه يحارض كدليل المخصوص العام بتعدد قوله لفلان على عسقه الادراما فانه ليس على عدم
لزوم الدرهم للدليل المحارض اول كلامه لانه يصير الاستثناء كأنه لم يسلم به لان اهل اللغة اطعموا ان الاستثناء
من المتفانيات ومن الاسات في هذا اجماع منهم ان الاستثناء حكما يحارض به حكم الصدر ولا كلمة السهادة
كلمة بوحده لا يعاق ولو لم يكن للاستثناء حكم بصادح حكم الصدر لكان هذا نصا للسكينة لا بوحده فاذا استهدا
فقال العمل بالدليل المحارض احب حسنا امكان فقد امكن هذا للمحارضة على المبالغة بعد ما قاله اصحابنا
ان الاستثناء منج الحكم حكمه بعد المستثنى فيصير كالمحكم بما وراى المستثنى ويخرج كلامه في العداست
من سريكون انما يقول تعالى فليتب فيهم ألف سنة الا خمسين عاما وامسح الحكم لعام الدليل المحارض
يكون في الاحباب لا في الاخبار وقد قال اهل اللغة قاطحة ان الاستثناء بكلمة بالباقي بعد السامح في القولين
ويقول انه استخراج وفكلم بالباقي بوضعه واسات في سادته واحضر الاسات كلمة السوحد اسات والى
مصدرا لانه المقصود الكفار يعرفون به الا انهم سركون بعد غيره قال تعالى ليس منكم من خلق السموات
والارض يقولون الله فاذ است هذا الاصل فيقول ناصح استثناء التوب وخبره اذا تناوله صدر
الكلام ولم يكن الصدر مساويا للتوب فلم يكن استثناء بل كلاما مسدا للسان في ليس عليه شيء من التوب
وجوب التوب عليه لا تنافي في حوب الالف والعبار كذلك انما اذا استثنى مكملا او موزنا او معدودا من خلاف
جنسه لان الصدر لم يساوله ولكن انما صنفه واما بوصف استثناء وقال الاصل في كلام العاقل في صحة
ما امكن ولهذا يصح بطريق المحارض والاضمار وغيرهما وقد امكن هذا ما جعل الدار رعبان عن الله وفي
الدرهم ماله الدار راسه فكانه بالفلان الف درهم الا في الدار وفيه القفرو في التوب لا يمكن
لان ماله التوب بمجمله حاله فاحشة فلا يمكن استثناء في التوب من الالف فلا يمكن بصحة وهذا
لان المعدرات حسنة احد معنى ان كانت اجناسا صورية لا تنبث في الدمة عنا اما الدار وظاهر
وكذا غني لان الكلي والوزني مسج باعبارهما من اوصافهما حتى لو عينا سلق الحقد باعبارها لو صفا
ولم يحسن صا حكمهما الحكم الدار ولهذا استسوى الحد والردى فيها وكانت حكم السوت في الدمة كجنس
واحد معنى الاستثناء استخراج وفكلم بالباقي معنى الصورة لانه يكلم بالالف العددات التي
في مساوت كالمعدرات في ذلك ما لا ثوب الساء فليس من حسن المعدرات معنى انه لا يصح عنا فلم
يكن استثناء في استخراج صورته ولا معنى في كان بالاول وهذا معنى قوله وما يكون عنا يصلح معدرا الى
آخه فان قلت لمقات المماثلة من حيث الحسنة بعد صفت من حيث المبالغة فلم لا يصلح الاستخراج
باعبارها قلب الامان مقدرا لماله الاستثناء لانها معدرة فصله لكون معدرة الدرهم المستثناة
فكانه المقدرة بول المقدرة لانه المقدرة على المقدرة فكان استثناء الدرهم من الدرهم معنى ولا يصلح عنا

ذكره

لا يكون من المقدرات فلا يصلح معدرا الدرهم المستثناة لا في مقدار المقدرة الى كونه مقدرا على المستثنى
الدرهم محمول فلا يصلح الاستثناء لانه استخراج معنى واذا لم يصح الاستخراج معنى بطل **قوله** وان
اقرعني وقال رسا الله متصلا ما قرره بطل الاستثناء بحسب الله اما بطلان وعملق اعلم انما رد من هذين
اللفظين بناء على ان الاستثناء بحسب الله مذهبنا جدهما انه لا بطلان الكلام فبطل الكلام مقدم او تاخر والاخر
انه حلق السطر والحلق بحسب الله تعالى صحيح في المنع من الوقوع كذا ذكره الامام السرخسي وذكر الامام
فاضي خان اختلف ابو يوسف ومحمد في هذه المسئلة فقال ابو يوسف الحلق بحسب الله ابطال قال محمد حلق
لا يوقف عليه وانما يظهر من الاختلاف فيما اذا تقدم المشتبه فقال ان شاء الله انت طالق عندني يوسف لا يقع
الطلاق لانه ابطال قال محمد يقع لانه حلق فاذا تقدم الشرط ولم يذكر حرف الحر المعلق وفي الطلاق من غير شرط
فوقع **قوله** لان الافراد لا تحتل المعلق بالشرط والدليل على هذا ما لو قال فلان على الف درهم ان شاء فلان
فقال فلان قد سئت هذا الافراد باطل لانه علقه شرط في وجوده وخطره والافراد لا تحتل المعلق بالشرط لان المعلق
بما به خطره من الافراد لا علف به ولانه اخبار برودة الصدق والكذب فان كان صدقا لا يصير كذا بقول الشرط
وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجود الشرط والملتق المعلق به اصلا وانما المعلق فيما هو ايجاب ليس حلق
انه ليس بانواع عالم بوجود الشرط وكذا قوله ان دخلت الدار ووطع السماء وان هبت الريح او ان هضى الله او اراده
او رصه او احبه او قدره او سوره او ان بشرت بذلك او ان اصدت لا او ان كان حقا فهذا كله مبطل لافرادا اصل
بالكلام للمعنى الذي ذكرنا **قوله** فلان على ما به درهم اذا تمت فهو عليه مات وعاش لان هذا ليس باستثناء
ولا حلق بخطر لان موبه كان في الاحمال ومراوه ان شهد هم على المال المقربه حتى اسقى منه مائة درهم به بان شهدوا
به عليه بعد موته اذا جحد الوارث واسح من مضاهاه فكان اجبا الى كذا اقراره **قوله** فلان على ما به درهم
اذا جاء راسل الشها او اذا افطر الناس او الى الاضحية في هذا ليس حلق بل هو دعوى رجل الى الوفاء المذكور
فان الوفاء الذي ذكره آت لاحماله فكان اقرارا صحيحا ودعوى لا جعل غير مقبول الا ان يتم السنة او صدق
المقر **قوله** لان السناء اخل في هذا اقرارا بمعنى الفطحا الى السناء اخل في لفظ اقرارا بالدار سنا
لا مقصود اما اللفظ والدليل على هذا فضلا لسج فان السناء في سج الدار يدخل تحت السج معا حتى لو اسحق
السنا قبل الفصل لا يسقط شيء من اليمين بقا عليه بل يحرم المشرى بخلاف ما اذا قال لا طمها والى طمها
حتى لو اسحق الميت في سج الدار يسقط حصته من الميراث في الذخير **قوله** والفصل في الخاتم والخلة
في النستان بطر السنا في الدار لانهما يدخلان في السنا في الخاتم معا لفظا فلا يصح اسنسا وبما **قوله**
هذه الدار في العرصه لفلان فهو كما قال لان العرصه عبارة عن البقعة الخالية عن السناء والصحر فكانه قال ساض
هذه الارض من السناء لفلان **قوله** بخلاف ما اذا قال مكان العرصه ارضا فان قال بناء هذه الدار وارضها

انه

فلان كانت برادى النساء فلان اد الاقرار بالارض اقرارا بالنساء سحاكال اقرار بالدار اعلم ان من هذا الحسن
مسائل يخرجها على اصلي حدتها ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار
بعضهم في ما دخل تحت برادى لا يصح والى الثانى لراى اقرار الانسان بحجة على نفسه وليس حجة على غيره اذا عرفنا هذا مقول
اذا قال بناء هذه الدار لى ارضها فلان انما كانت لارض النساء فلان لان بقوله النساء لى ادعى البناء وبقوله
الارض فلان لم يقل ان النساء سحاكال اقرار بالارض الاقرار بعد الدعوى صحيح واذا قال ارضها لى بناؤها
فلان فهو على ما اقر الحق لان بقوله ارضها فلان ادعى البناء لنفسه سحا وبقوله بناؤها فلان اقرار بالنساء لفلان
والاقرار بعد الدعوى صحيح ويومر المعقل سقل النساء من ارضه واذا قال ارض هذه الدار لفلان بناؤها لى
فالارض النساء للمقل لان بقوله ارضها فلان لم يقل ان النساء سحا وبقوله بناؤها لى ادعى البناء لنفسه والى
بحد الاقرار فى بعض ما ولى الاقرار لا يصح فاذا قال ارض هذه الدار لفلان بناؤها لفلان اقرار بالارض النساء
كلاهما للمقل او لا لان بقوله ارض هذه الدار لفلان صار مقرا لفلان بالنساء سحاكال ارض بقوله بناؤها لفلان
اقرارا مقرا على الاول الاقرار على الغير لا يصح واذا قال بناء هذه الدار لفلان وارضها لفلان اقرارا مقرا على
لان بقوله او لا بناء هذه الدار لفلان صار مقرا بالنساء وبقوله وارضها لفلان اقرارا مقرا على الاول بالنساء الثانى
واقرار الانسان على غيره باطل **قوله** لان الناس يصادقون بها كالبائس معانته ولو عاينا انه استوى من هذا
الجبد فى يده كان علمه الالف كذا همنا **قوله** وانما يحكم غير هذا وقصده ولى الالف منه فانه لم يره الف حزم
لانها اخلفا فى المحمة التى بها واجب الالف والى على الوجوب ما الطالب فلان ادعى وجوب الف درهم سبب
سبع عدد اخر اشترى منه ومضه واقر بالوجوب بدلا عن هذا الجبد وقد سلم له هذا العدد فصادق على الوجوب
وى مثل هذا بعض الف درهم كالمواقر فقال لفلان على الف درهم غصبه قال فلان مرقض لاسفوت فى هذا
من لم يكون الجبد الذى ادعى المقرانه اشتراه فى المقل او فى المقل **قوله** والعالم يقول الجبد عندك
ما تحكم وفى هذا ايضا لاسفوت ان يكون الجبد المدعى فى المقل وفى المقل فانه اذا كان فى المقل باحد
العدد منه فلا يلزم على المقر شئ من الجبد لانها لم يصادق على الوجوب قال المقر انما اقر بالف بدلا عن هذا الجبد
فاذا لم يسلم له الجبد لم يسلم للمقل بدله **قوله** ولو قال مع ذلك اى مع انكاد الجبد المقر بدعى لزوم المال صح
عبد آخر واذا حال على بطلان بطل المال من المقر والجبد سلم لم يره **قوله** وان قال عمر عبد لم يحسن الالف
ولم يصدق قوله ما مضى عند لى حسم وصل ام فضل لانه رجوع عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل موصولا
او مفصولا وهذا لانه اقر بوجوب المال علمه نظرا الى قوله على اذ هو للالزام وانكاره القرض غير المحسن
سالى الوجوب صلا لان عمر عبد غير معين لا يكون احبا على المستمى لا بعد القبض لان ما لم يكون محسنا فهو فى حكم
المستهدك لانه طريق الوصول اليه فانه ما من عبد يحضره الا والمشتري لم يقول المسح غير هذا وسلم العراى
الا ما حضار المسح فعلم انه فى حكم المستهدك فكان اقرار القبض ثم رجع عنه **قوله** معاربه بان اشترى احد هون

عبد من علي أنه بالخيار **قوله** وإن أقر أنه ما عاى صدق المقول المعرف في المحنة حيث قال بأنه ما عاى ما عاى
ما هو أقر بالمقر كركنه في إكراهه بفضل المسح فالقول قول المقر سواء وصل أم فصل عنه مما أعلم أنها ذهبا
في ذلك إلى البر قولها لا أني لم أفض من صدق المقول في المحنة بل إن جعل صدق وصل أم فصل ما سأل على ما لو قال
لك على العدم مع هذا المسح الذي ذكر لا أني لم أفض في أنه صدق وصل أم فصل وإنما قلنا أنه إن كان
محله أن المسح يمتصصا وقها ومعنى امر البعض محله لا أنه لم يضر البعض نصا وهو طاهر ولا أفضلا به
لوجعل مقر البعض أفضا أما أن جعل بعضي إقراره بالمسح ولا وجه له أن المسح صحيح مفيد حكمه من غير
بصر أما أن جعل بعضي إقراره بوجوب ألف ولا وجه له لأن ألف محضة ذمة المسمى بنفسه الحقد
من غير مضمض فلما لم يكن فافضا معى امر البعض محله لا يفتقر إلى السان فصدق ما أن المحل وصل أم فصل **قوله**
فإن واقع الطالب السبب أي صدق المقول المقر في الجهة ومعنى المسح **قوله** وإن لا ساكد الوجوه أي مجرد
وجود السبب وهو المسح لا ساكد وجوه المسمى على المسمى لأن الوجوب علم يصل بفضل المسح على طريق الوصل
لأنه عسى بذلك المسح في هذا الباع فليست على المسمى من المدعى فهو المقول مدعى المسمى صل المسمى وهو
منكر كان القول قول المنكر مع المسمى **قوله** بالاجماع لأنه لم يضر على نفسه بالوجوب له اتصال لأنه لم يصل
لأنه إن على ولا بعضي إقراره بالمسح في لیس خذ ورق السرى جوت المسمى على المسمى فإن السرى إذا كان
سرى الحنا والمسمى على المسمى عليه وما خسر المطالبة إنما تصور بعد السوى أما فيما تقدم بعد الوصل
وأدعى ما خسر المطالبة فلا يكون القول قوله **قوله** وقال إذا وصل إلى المسمى شيء إلا أنه من آخر كلامه أنه
أراد به الإبطال دون التحقيق إذا الكلام يتم ما خسر فصار كما لو قال في آخر كلامه إن شاء الله فلت هذا
إبطال والإبطال لا يكون ما نألفه بصر وإن كان موصولا وقوله إن شاء الله بخلق شرط لا يوقف علمه النطق
بالشرط من باب الخبر صحيح موصولا **قوله** كالسرى والإسداء وهذا لأن الزنوف من جنس الدرامم حتى حصل
الإسداء في الصرف السليم إلا أن مطلق الدرامم يتناول الحاد لأن ما تحات الناس يكون بالجماد فكان مغترا
للأصل ولذلك شرط الوصل الستون وسمي راسم فكان مجازا والفقيل الحصة إلى المجاز ما أنه فيه خبر
صحيح وصار كما لو قال إلا أنها وزن خمسة أو ستة وقد يلدن وزن سبعة صدق له وصل وله أن هذا رجع
عما أقر به ودعى امر عارض فلا يصدق له وصل كقول علي ألف درهم لم يمسح إلى سهران دعوى إلى أجل
لا يصل منه وهذا لأن الدرامم المطلقة جباد والرامي غمت الدرامم ومطلعي الحقد بعضي السلام على العيب
فاذا ادعى أنها زنوف فصار إذا بطل ما هو المسمى بالحقد فلا يصدق أن وصل كما لو ادعى الباع للمسمى يجب
وإذا كان المسمى عالما به أنه ان يصل **قوله** في ذلك إذا أنكره المسمى في السوى ليست بمن هو أقر بالمسمى
فكان رجوعا بخلاف قوله إلا أنها وزن خمسة لأنه ليس بينا للعب بل هو أسسها بخص المعدار لأن أول كلامه
متناول التدرؤ وأسسها الملقوط صحيح بخلاف الجوده لأن أسسها الوصف لا يصلح كالبناء في الدار لأن الصرف

لست بمساو له اسم الدرامه حتى مسحق وانما صفة الجوده بمعنى مطلق الحق **قول** لان الرداه نوع
لا عيبا الحب لا يخلو عنه اصل القطر والبر قد يكون رداه في اصل الحلقه نوعا وليس مطلق الحق بعض
في نوع دون نوع فلم يكن في هذا احد موجب كلامه فصيح موصولا ومفصولا **قول** اذا الفرض بوج
مثل المعبوض وقد يكون رداه كما في الخصب اي العرض يتم بالفضل كالخصب **قول** ووجه الظاهر
ان الاستعراض معاملة بين الناس كالسج وذلك يكون في الجهاد عادة فانظر في ظلم المهاد **قول**
على الفرض من زبوق لم يذكر السج والعرض صل يصدق جماعا اذا وصل في صفة الجوده انما يصدر
مسحوقه بمعنى عدم الجاه فاذ لم يصح في كلامه عهد الجاه لا يصدر صفة الجوده مسحوقه عليه
قول وصل لا يصدق لا مطلق الاقرار صرف في الالتزام بطريق الجاه لكونها مشروعه لا الى
الاستعداد المحرم فصار كما اذا من سبب الجاه ثم ادعى الرأيه وعند فرج سطل اقراره اذا قال القول
في الجاه لانه رد اقراره بالبر موقوف على ادعى عليه الجاه وهو سكر ولنا انها تصادق على الاصل قوله فلا يفتق
في الجاه ولم يكن قوله ما في بوف جسد الاول كلامه بل بيان النوع فصيح موصولا ومفصولا وهذا الجاه
المختصوب والودعه بالمعنى ان القول بناء على الاختلاف متى وقع في صفة المعبوض كان القول
للعرض ضمنيا كالانما ساوغن بي يوسف انه اذا قال غصت الفاهم قال هو زبوق لم يصدق اذا
فصل كما في العرض بناء على المسفوض المختص بمصومان بالفضل **قول** وان قال هذا كله النما لانه
معنى كذا سانه انما قال لكان على الفرض من سكر او قال ارضني فلان الفرض هم او قال اودعني
او قال غصت الفرض من سكر قال لانه معص كذا اصدق لم يصدق الا لانه استساء المقدار فصيح موصولا
خلاف الزمان لانه وصف واللفظ يساوي المقدار دون الوصف والاستساء وصف في الملقط
لا في غيره وان كان الفصل صرورة انقطاع الكلام فهو اصل لانه لا يمكن الاحتراز عنه **قول**
ومر قال لا اخذت منك الفرض من سكر ودعه وقال صاحب المال اخذتها غصبا ضمن المقر لانه اقر سبب الضمان
وهو الاحتداد اخذت من الخسران الصالح لقوله صلح على الدماء اخذت حتى تردم ادعى ما يوجب البراءة
عنه والاذن بالاخذ والامر بغيره كان القول مع عنه ووجب الضمان على المقر باقراره الا ان سكر الخصم
عن اليمن **قول** وافق قال اعطيتنيها يعني قال اعطيتني الفرض من سكر ودعه فملكنت وقال صاحب المال
بل اخذته غصبا لم يضمن المقر لانه ما اقر سبب الضمان بل اقر بالاعطاء وهو فعل المقر فلا يكون سبب
الضمان على المقر لانه ادعى عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول بغيره مع اليمن لان سكر المقر عن
اليمن محسب لغيره المال **قول** اخرج ابني هذه فلانا الى قوله قال القول قول الذي خدمه الدابة كله
اذا لم يكن الدابة او الثوب محررا للمقر اما لو كان الثوب محررا فانه للمقر والدابة او الدار فقال العترة فلانا
ومعصه فكان القول قول المقر قولهم لان الملك في محرووف للمقر فلا يكون مجرد الدخلة سبب الاحتقان

عليه كذا في المبسوط **قول** وعلى هذا الاختلاف في الصحاح احراز امر مولى حضيم فانهم قالوا ان القول قول المقر
بالاجماع فيكون ذلك لانه لا يثبت له حصة ولكن مساحنا قالوا هو على الخلاف ايضا **قول** وجه العباس ما يفتاه
في الودعه وهو قوله لانه اقر بالدله وادعى استحقاقها عليه وهو سكر **قول** فيكون القول قول المقر في كفيته
لانه اقر بما في يده ما جاز الدخلة فصبل قول المقر ان الدله كانت من يده كما لو كان يده عند فقال هذا عندك
بعضه فلان ولم اسلم الله بعد فقال المقر لانه كان في يده سكرت منكر ان القول قول المقر دون المقر لهذا
المعنى لان المقر اقر له بالملك حجه نفسه فاذا ادعى للملك له حجه اخرى لا يعبل قوله **قول** ولا كذلك
مسألة الودعه من غير صفة كاللفظه امانه وودعه في يد الملقط وان لم يدفعها اليه صاحبها وكذا التوب
اذا هب به الروح والقدر في ارض انسان فانه يكون وودعه عند صاحب الدار وان لم يدفعها اليه صاحب
وكذا المودع اذا مات مصر الودعه في يد ورثته وودعه وان لم يدفعها اليه صاحبها فبقيت الاقرار
بالودعه لا يدل على ان الدخلة في يده **قول** وليس مدار الفرق على اخذ معنى ليس مدار الفرق بين الودعه
والاجارة والاعانة والاسكان على ذكر اخذ في الودعه وعدمه في ملك المسالك على ما هو موضوع الكتاب
لانه ذكر اخذ في وضع هذه المسالك في كتاب الاقرار من المبسوط بل كان مداره على ما ذكر ان الدخلة في باب الاجارة
والاعانة لملك المنفعة وانما يمكن المستاجر المستعير من الاستغناء بالدخلة بصور الاستغناء دون الد
فكان صور المد ضروريا وسبب طريق الضرورة تقدر رعد رها فلنوع عدمها وراها وهو استحقاق الد
خلاف الودعه لان الدخلة مقصودا لا حظ للمودع الا الدخلة كان اقرارا بالودعه اقرارا بالدله بطلقا
وجه اخر ان الاجارة والاعانة والاسكان ايات الدخلة فكون القول في كنفه ملك الدخلة اياتها ولا
كذلك مسألة الودعه لانه قال فيها كانت وودعه عنده وقد يكون غير رضى عنه لما امر الاخرى قال اودعها
كان على الخلاف ووجه آخر وهو ان الاجارة والاعانة لو اخذ المودع والمخير باقرارها مسح الناس عن
الاجارة والاعانة والابوا احدا اقرارا مما استحسنا كذا لا يقطع الاجارة والاعانة اما الودعه فمفوضة
الادعاء يعود الى المالك وبما قرره لا يقطع الادعاء وهذا ليس المتحقق حصل هذا كله ان حسن هذه المسالك
على يمينه انواع ففي نوع منها كان القول للمقر بالاجماع وهو مسألة الودعه والافراض وامساها وفي نوع
منها كان القول للمقر بالاجماع وهو مسألة سكر الحد وورع هذه الارض وبناء هذه الدار وحاطة العون
ذكر القميص منه واسماها وفي نوع منها اختلفوا في حصة القول للمقر في النوع الثاني وعندنا القول
للمقر كما في النوع الاول وهي مسألة الاجارة والاسكان والاعانة وبطائرهما **قول** الموضع
لما فرغ من بيان احكام اقرار الصحاح وهو الاصل سريع في بيان احكام اقرار المريض وهو العارض والفرع لان المريض
بعد الصحة واقرده سكر على حده لا يختص به احكام **قول** والدمس المعروف بالاسباب مقدم صورته رجل
استعرضه في مرضه وعاش السهود دفع المقرض المال واسمى المريض سنا وعاش السهود قبض المسح او سناجر

سواء معاشه السهود او بروج امرأة مملو بها وعاش السهود النكاح وعلية دون الصحة فان هذه الدون
سواء في وزن الصحة بعلية ماله سابقا على خلق حق صاحب هذه الدون وانما كان كذلك لان حق الخلق على خلق
معنى الاموال وهو الماله لا معاشها ولا في كل خرج بعض ماله الى هذه الوجوه بعد ادخل ماله في ملكه
صالح القضاء غير ماء الصحة وفي بعض هذه الصفات في كل ان ابطال حق غمها الصحة وهو النكاح والاستسجار
الا ان ذلك خرج واجبه الاصلية وحاجبه الاصلية مقدمه على حق غمها الصحة كذا في الذخيرة فان ملك لو تزوج
ومو لا يحتاج بان كان كالكبر او بروج آيسه لا يولد فلت النكاح في الوضع من الجواج الاصلية والعدم
لاصل الوضع لا الحال **قول** ومو الاقرار الصادر عن عقل ودون انما عرض لهدر لو وصفه لان العقل الذي
بما اللذان بمنحان المرء عن الكذب في احارته والقرار احارته على الواجب دمنه فلا يملك في اقراره لوجود
هدن الوصف في المقر في هذا لا تفاوت بين يكون المقر صححا او مريضا بل المرض يزداد رجحان جانب
الصدق لما ان المرض حال العونه والاثابه ولنا ان الاقرار لا عبرة لئلا اذا كان فيه ابطال حق الغير في اقرار
المرضى ذلك لان المريض بما حذر عن اقراره بالدين سبب من الصحة فكان في صحة ابطال حق الصحة
فلا يحد ذلك من ههنا ماله او اجرة اقره لغيره فانه لا ينفذ في حق المريض المستاجر او يقول لمرء الاقرار
وحد في حاله الاطلاق الاخره حاله الجحيم وعدم وما وحد في حاله الاطلاق على ما وحد في حاله الجحيم وانما قلنا بانه
محذور لان سبب المرض الجحيم لخلق حق الغمها والورثه ماله حتى يجوز له سبي ما اذا كان الدين محظوظا
زاد على الثلث اذا لم يكن عليه من لخلق حق الورثه ماله **قول** فان قلت ينبغي ان يصح اقراره في حاله الصحة
لو كان عليه من لمرءان الدين بخلق ماله قلت لم يتعلق الدين في حاله الصحة بالمال لعدمه على الاكتساب
صحيح الصحة فلم يقع الحاص الى خلق حق الغمها ماله والمرضى عاجز عن الاكتساب صحيح على يده لحي الغمها
ولانه في حال الصحة يحتاج الى التفريق بخلاف حاله المرض صوت المعاون في معصية الحرج ولا كذلك هنا
ولانه حاله طهر فيها امار الموت سببه فالحق في حاله الموت في خلق حق الغمها ماله كافي حاله الموت جسيمه
لمن انه اذا اقر المريض بدين لم يدين في ثمنها استويا والجحيم لا يثبت الاول عن الثاني لان الجحيم ما بعد الموت
م يستند الى اول المرض فحبر ان جمعا بعد الجحيم فاستويا كانا وحاد في حاله واحده لان لكل حاله الجحيم والآخر
لا يكون في الحالة الواحدة واذا استوى اقراره في مستوى من موجهها بخلاف حاله الصحة والمرضى لا يتم
الصحة الاطلاق وحاله المرض حاله الجحيم فلم يستويا فلا يستوى من موجهها **قول** ولو اقر بدين في يده
لو اقر المريض بدين في يده لا يرو عليه من الصحة لم يصح في حق غمها الصحة لان ختمه بخلق ماله فكان اقراره
مطلالا لذلك فلا يصح **قول** الا اذا قضى ما استغرض بدين لو استغرض مرضه النافه وبضنه او استغرض
سواء مثل صحتهم في مرضي العرض او بعد ما اشترى فان ذلك يجوز على غمها الصحة اذا علم بالدين لان هذا
للسان سار ولا ابطال حق الباقي لان حصله مثل ما نقد وحق الغمها متعلق حتى التركة لا بالصورة فاذا

حصل له سببه مخني لم يعد ذلك بغيره **قول** وكان المفترق اولى من الورثه لما خسر الارث عن الدين الوصيه بالنص
وقد قال عمر رضي الله عنه اذا اقر المريض بالدين اقره ما قال المثلث منه اعلم ان الدين على يدي مرتب من قوى هو
ما سأل على يدي التركة قبل الموت ذلك قبل من الحد لما دون من الحد الجاني بالارث من دينه وههنا في هذه
الدون مقدم على سائر الدون من وسط وهو من الصحة ودون المريض النسي اسما بها محروقه ودون ضعف
ومو الدين البات بالقرار في المرض في الوسط مقدم على الضعف بم الدين البات سبها ده المسلم من مقدم
على الدين البات سبها ده النص **قول** وقال السافعي في احد قوله يصح اعسار احوال الصحة وهذا
لان بقرار احارته عن حق ازم عليه وحال المريض لا على الصدق لانه حال يدارك الخوف فلا يجوز ان يستغنى
عن الاقرار به وصار كالقرار بوارث احارته هذا الرجل الذي في كل واحد من اقراره اقراره بالوارث المعروف
وكالقرار باستهلاكه دعه معروفه للوارث لنا الحديث المذكور في المتن لانه اثره في ربه شيء من ماله
بعد خلق حق الكل ماله فمرد كما لو اوصى له شيء من ماله وهذا لان حاله المرض حاله الاستسجار عن ماله لظهور الموت
فيه والظاهر لان انسان لا يحتاج الى ماله لانه ماله عند ابيه على الاخره فظهر عند استغنائه عن اقراره ولهذا
منع عن السوي على واره اصله فلو لم يظهر بخلق حق الغمها ماله فاصح على البيع ماله فلم يصح اقراره للوارث لان وجب
ابطال حق الباقي **قول** فان المرض قبل على صدقه في اقراره فلنا في حق مخرج امره منه على هواه فاما في حق مخرج
هو اظهر المرءه هذه الحالة حاله المبادى الى ما كان يريد به وسواء ما ودم بنفسه فنه ما فلما اسبح بنفسه امره بدي
على حره هو المستحى ماله وعلى الجففة لاسر حجازا حركي الحالتين على الاخرى الى الواجب وقد قال صلح لا وصيه لوارث الحرب
معلقتا التهمة بالنسب الدعوى الى الوصيه وصلة الناس ماله وهو مرض الموت **قول** والعاسس لا يجوز الا في
الثلث لان السري قصر قصه في الثلث بخلق الثلث من الورثه ولهذا لا يبرع بجميع ماله لم يستدل في الثلث
فكذا اقراره وجب لاسفد الا فيه ولكن ان كنا العاسس ما راس عمر رضي الله عنه فانه قال اذا اقر الرجل بدينه بدين
لرجل غير وارث فانه حازر وان احاط ذلك ماله ولانه لما صح اقراره في الثلث لاسفاد التهمة غير اقراره في ذلك العدد
وسر في ذلك العدد ليس حمله ماله فصحيح في ثلث ما يعني لانه الثلث حد الارث ثم لان ان صح حمله ما في اقراره على الكار
قول وحار لا حتمى قال هو ان يطل اقراره وان امر لا حتمية ثم بوجه لم يطل اقراره لهما وعند زفرح سطر
هذا الاقرار انصا للثمة لنا انه اقر ليس بينهما سبب التهمة فلا يطل سبب محد حده بخلاف سببه الاولى في حقه
النسب يستند الى زمان العلوق فظهر لاسفاد التهمة زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجه فمقتصر على زمان التزوج
فلا يظهر ان اقراره كان لزوجته وكذا في الوو هب لهما او اوصى لهما بوجهية ثم بوجهها فانها سطل لان اعلينك
بعد الموت ومي واره حتمى اعلم ان خاضل حتمى هذه المسائل على خمسة اوجه اما اذا كان المفترق واره بالمفترق
مطرب الاستمرار وقت لا قرار الى وقت الموت او لم يكن مطرب الاستمرار وكان اقراره وقت لا قرار دون الموت
او على العكس وكان اقراره وقت لا قرار والموت لا فيها بينهما اما في الوجه الاول سطر الاقرار وفي الوجه الثاني

لا سطل وهما طاهران واما الوجه الثالث وهو ما اذا كان اربا وقت الاقرار دون الموت بان قال الميراث لاخته قوله
انزل وكان ابنه كافرا او رقيقا فاسلم وعق فصار هو الوارث دون الاخ جازا اقراره لان المانع من صحة الاقرار كونه
واربا والوارثه انما نسبت عند الموت فاذا لم يكن حرا ورثة عند الموت كان هو والابان سواء واما عكسه فهو ان
لا يكون واربا عند الاقرار ثم صار واربا عند الموت بان اقر لاخته له ابن ثم مات الابن قبله حتى صار الاخ واربا بطل
اقراره عندنا وقال زفر بن جازا اقراره كما لو اقر لاخته ثم تزوجها ولما انه وارث بسبب كان فاما وقت الاقرار فحين
ان اقراره حصل لوارثه لان الحكم مضاف الى سببه فاذا كان السبب ما وقت الاقرار سببا لوارثه ولو اقر له ولو اقر
خلافا لاخته اذا تزوجها لانها صارت ارثه حادثة عند الاقرار والحكم بسبب سببه فلا يستثنى من الاقرار حتى يولد
كان واربا واما الوجه الخامس فهو ان يكون واربا في الوصل عني وقت الاقرار ووقت الموت لا فاما منه ما ان اقر
لامرأته ثم اناها والبعض عدتها ثم مات وكان في جلا فاقوله بعد ما مرض ثم نسخا الولاء ثم عقدنا باسم مات
مرضه فالاقرار باطل في قول أبي يوسف وجابر في قول محمد وهو العباس موانه اما ورت سبب طعن بعد الاقرار
فلا يورثه كذا في بطلان الاقرار كما لو اقر لها بعد ان مضى العدة ثم تزوجها ما سالا لان العدة لما في متجدد ولو عثر الاول
فلا اثر له في بطلان الاقرار وهو ما سالا اذا اقر في مرضه ثم صحح مرضه مات جده قول أبي يوسف وهو لا يحسن
الاقرار حصل للمواريث سببه عند الموت فكان الاقرار باطلا كما لو لم يطلها ولم يسخا عدا الولاء وهذا لان
للمواريث ما لا يصح لم يكن لهم الا سارا فاذا كان سبب لوارثه موجودا وقت الاقرار كانت هذه التهمة بمسكه والعد
المحدد فامه مقام سارا في غير هذه الوراثة عند الاقرار لان التهمة الاقرار غير مسفرة عنه وصحح الاقرار مطلقا كذا
في المبسوط **فصل** في اقرار المال لغيره على الاقرار بالنسب عليه **قوله** وحل في غلام بولد سله مثله
الى اخوه اعلم انه سوط لا يكون له نسب محروفي لولد سله لبله كالمس في المتى ليرصد في الغلام لان المس في غلام
يعتبر عن نفسه فلا يد من صدقة لانه في نفسه واما اذا كان صغيرا اعتبر بنفسه فلا يحسن صدقة ولا يمنع الميراث
من صحة هذه الدعوى لان النسب الجواب الاصلية فصار كالنكاح مهورا **قوله** والمولى اعلم ان المراد به مولى
العتق ومولى الملك وكلاما محتمل يجوز الاقرار بهما بشرطهما اما الاول فهو ان يريان هذا المعنى قد اعفني
او معفني هذا اعفني وهذا انما يصح سلب شرائط ان لا يكون المحقق حرا اصل ان لا يكون له ولا وابت من الغار
وان يصدقته واما مولى الملك بان يقر له انها امه لفلان او رجل انه عتق فلان او حره فلهما في الحره وليس لهما
مولى معروف صدقة المقر في ذلك ببيت الرق كذا في صبي وصيه يحفل بكلم اقراره لغيره صح اقراره اذا صدقة
المقر وكذا الجواب اللعيط وهذا اذا لم يعرف حرة بنوع ذليل اما اذا كان حرا فاعتبه الا بالسمه او بعضا
الفاضي عليه حكم حكام الاحرار في الحمام او عرف كونه معقيا لغيره فالفاضي بالصدق في هذا الاقرار ولا يجعله مملوكا
ولو اجاز والمعنى اقراره وصدقه جاز وبطلانه لم يكن محققا بان كان عاصا له ولو اسرى عتق عن نفسه وذهب
الى منكره وهو ساكت فهذا اقراره بالرق الاصل في المسألة كل تصرف من حواريه المملوك الحر كالأجانب والنكاح

والخدمة فالانسان منه لا يكون اقرارا بالرق لانه وكل تصرف يخص حوائها ما لمالك والاستحقاق في المحل كالعزم في البيع
فكذلك وان استحقاق في المحل كالبيع مع التسليم والرهن والرفع والحلابة والهبة فالانسان اقرارا بالرق واد باع
ولم يسلم وهو ساكت فبطلان المسألة ولو قال اعفني واعفني اسلم للسرا اعفني فهو اقرار منه بالرق **قوله**
لان النسب من ابي رجل الزوج وهو الابن فان ولدته لغيره فبطلان النسب الولد من سراج ونكاح مع رجل بولد ولد منها
وما فاده من نسب من الاب ونكاح وما فاده من نسب من الرجل والنسب المذكور دون من سواهم مع الرجل
اذا اقر بالاخ بعد موت امه تعامل به ما تعامل به من نسب حتى يبارك في بركه امه على ما ذكر في المسألة وكذا يجب عليه
بعضه الا في حال حوته ذكره في المحط فلب اما الاول فانما نسب الولد الى الاب لقوله تعالى دعوهم بأبائهم
وعلى المولود له رزقهن حيث اضاف الولد الى الاب بلام التملك لذلك حصل الاب بالنسب عليه انعقاد الاجماع
حين اجمعوا على صحة خلاف اولاد الحلان ومن الاباء علم هذا الولد منسوب الى الاب لا الى الام واما فاده اختصاص
سور النسب من الاب في صحة اقرار الاب بالزوج وجوب بعضه الولد على الاب على وجه الاختصاص حتى لا يسار له فيها احد
كالا يسار له احد في نسبه واما فاده من نسب في هذه الاربعة والخمسة مائة على طريق العموم لا على طريق
الخصوص اي لغيره المقر له كما يلزم على المقر كذا يلزم على غير المقر حتى انه اقرارا من سالا فلا ين المقر له من
المقر مع سار ورثه وان محمد سارا لورثه ذلك ويرث حرا المقر وهو حرا المقر وان كان الحد يحد سوبه لاسه
واما سوى الاربعة للمالم يصح اقرار المقر به طهره في موضع احد ما عدا اقراره فيما يلزم غيره من
المحقوق حتى لم ير باخ وله ورثه سواء محدودن اخوته فان المقر لا يرث مع سار ورثه ولا يرث حرا المقر واسه
خلافا من صح اقراره في حقه والساني صحه رجوع المقر عما اقر في حق من سوى الاربعة وعدم صحته في حق الاربعة
فان حرا في مرضه باخ وصدقة المقر له ثم رجع عما اقر صح حتى انه لو اوصى له كلفه لاسان بعد الاقرار باخ كان
ماله كله للموصي لان النسب لم يثبت كان اقراره بالاخ وقع باطلا فصح رجوعه عما اقر ولكن عند عدم المراجع
ما صدر في المقر بركه لا عاصا صحه الاقرار بالنسب بل صادر ذلك غير الموصي له بجميع المال واما عصار ان اقر ان
جده في حق نفسه لا في حق غيره اعلم ان الاقرار بالمرأة يصح اذا صدقة المرأة اذا كانت خالصة عن الزوج وعده
وان لا يكون تحت المهر اجتمعا ولا اربع سواها والاقرار بالمولى يصح اذا اذ به مولى العتاقه سواء اراد بالمولى
المحقق على صحته اسم الفاعل او المعق على صحته اسم المفعول فالأقرار بكل احد منها صحيح وهذا ايضا
انما يصح اذا صدقة المقر وان لا يكون ولاؤه ما سالا من غير لان الولاء بمنزلة النسب ومن النسب من الخير
منع صحة الاقرار بالنسب فكذلك الاول **قوله** ذكر ما في اقرار المرأة بعصلا وما وان اقرارها بالولد انما يصح
اذا كانت المرأة ذات زوج واما اذا لم يكن منكوحه ولا معتده فالوابت بالنسب منها بغير مال في الراماعل
بعضها دون غيرها اعلم ان سهادة العائلة انما تسترط اذا ادعت المراه نسبها والزوج سكر ما اذا زعم انه ابنه
منها وصدقها فهو ابنها وان لم يسجد العائلة بذلك **قوله** وكذا يصدق من الزوج اي لو اقر الرجل بان هذا امرأته

م مانت وصدة المرأة بعد موته بجا صدقة ما لا يعاق لان حكم النكاح وهو العدة واجبه بعد الموت فانها
ابرم اياها النكاح الا ترى انها تحصله بعد الموت لتمام النكاح ولم يكن له ان يحصلها بعد موتها فذلك جاز
بصدقة النكاح من وجه **قول** وكذلك يصح صدق الزوج بعد موتها ان اقرت المرأة بالزوج فصدقها
الرجل بعد موتها لم يحجج قول لي حنفية وقاله المصنفون في هذا لان النكاح يمتنع بالموت واسطى كالنكاح على
السواء والمنتهى متقرر في نفسه فصاحبه المصدق في هذا لان المصدق قد وجدوا اقرارا قائم لان التكذيب
حرام لم يوجب له وجود المقر به وهو النكاح ففي بعد موتها في حق الميراث لو ثبت النكاح معانته فكذا اذا است
ما اقرارها في بعد موتها في حق الميراث ايضا فهو بمنزلة ان المصدق وجد المقر به قائم فكان اقرارا دائما
فتعمل بصدقة ولا اتي لالنكاح انقطع بالموت اما الارث في حكمه بصدقة الموت النكاح انما يمتنع في حق
حكمه كان قبل الموت فاما في المستقبل فالنكاح معدوم في صحته الاقرار صحته لاسات الارث ابتداء فكل المصدق
واقعا في شيء هو الحال معدوم من كل وجه وهو النكاح وهذا لا يجوز **قول** ومن اقر بنسب من غير الوالد
الى اخيه وذكره الكوفة لا بد منه من النسب **قول** فان كان له وارث محروفي في اخيه صورته رجل اقر في مرضه باخ
عزله وامه او اباه من لم يم مات له عمه او خاله او مولى مولا له فالمراث للعمه او الخاله والمولى فلا شيء للمقر له
لان النسب لا يستلزم اقراره فلا يستحق المقر له مع وارث محروفي لو لم يكن له وارث من القرابة وغيرها كان له هذا
المقر له لان اقراره بنسب بالنسب واستحقاق ما له بعده وملكه في النسب مقر على الغير وفي المال على نفسه فمعتبره
لانه غير متمم اذ ملكه عابه بطريق الوصية **قول** ولا شيء للمقر له لما كان اقراره متصرفا الى نفسه فلا يكون له
حذو ذلك سمي لان اقراره بالفضل لا اقراره بالدين للغير فان الدين يمتنع بما لا يصح للمدين على صاحب الدين
مثل ما لصاحب الدين عليه بمصروفه صا ولما انصرفت اقرته على ابيه الى مصفه خاصه ولم يبق له ونصب
الاخر على حاله لانكاره منصف **قول** كما هو المذهب عندنا خلافا لابي ابي ليلى اى هلاك الدين على الغير بسبب
الاقرار بخصه عندنا بنصب وعنده تسع في النصيب اصل المالك ما اذا اقر احد الناس باخ ماله وكذا اخوه
المعروفه اعطاه المقر نصف ما فيه قال ابن ابي ليلى لم يمتع في يده لان المقر له سلب ما في النصيب من قدر
اقراره في حصته وبطلان كان في حصته الاخ فكون له بثلث ما في يده ونحن يقولون في زعم المقر له مساو له في استحقاق
قاز المنكر ظالم ومحل ما في يده كالهالك فكون الباقي بينهما بالسوية ولما كان اقراره رجوع الى نصيبه هناك
حتى جعل نصيب اخيه المحروفي كالهالك جعل ههنا كذلك لان جعل الخمسون الباقي كالهالك رجوعه لسائر المقر
اياه في ذلك ولم يبق المقر ههنا شيء لان زعمه كذلك بحسب رجوع اقراره الى ما في يده بخلاف اقراره بالمال
حيث لم يقر هناك بكل ما في يده بل بالمال بالسوية وذلك لما يكون عند نصف ما في يده **قول** انها ما كان
على كون الموقوف مشركا اى على كون الخمسين السابقة على الغير التي بعضها الاخ المنكر مشركا من اخ المقر
والمنكر وذلك لان جميع الدين كان مشركا عنهما كذلك كل جزء من اجزائه يكون مشركا عنهما فاهلك يهلك

حنفية

مشركا وما يمتنع مشركا لكن الاخ الحاص لما انكرها لك حتى لم يورث الهلاك في نصيبه ولم يسكر الا بشر ان يمانعي
بحد الهلاك وهو الخمسون الباقي يمتنع لم يكون ذلك مشركا عنهما لكن لو رجع المقر على اخيه رجوعا على الخرم
فخرج الغريم على المقر بحد ذلك لا سوا من المعاصر في ذلك المقدور وعنه دناءة الميت والدين مقدم على
الارث فيودى الى الدور **كاد** **الصلح** قد ذكرنا وجه المناسبة في اول باب اول
اعلم ان الصلح اسم بمعنى المصالحه وهو خلاف الخصامه اصله المصالحه وهو استقامة الحال في السيرة عيان
عن عمد برفح النزاع وركنه الاحاط بالقبول بشرطه ان يكون بدل الى المصالح عليه ما لا معلوما الى الخصم
والا يستطاع معلوم منه فان من ادعى حقا في ارضه المدعى عليه فله حقه في حياضه فصالحا على من يترك
كل واحد منهما دعواه صلصا صرح وان لم يترك احد منهما مقدرا حقه لاجماله الساقطة بعضه الى المقر
وحكمه وقوع البراءة عن دعوى المدعى وخوارة بسبب قبوله تعالى والصلح خبر عرفة بالالف اللام فمقتضى لم يكون كل
صلح خيرا وكل خير مشروع قوله صلح الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل حراما واعتدلا لاجماع
على خوارة ولانه سبب لدفع الساع المخطور قال الله تعالى ولا سازعوا وكان مشروع **قول** وكل ذلك جائز لما
وقال السافعي لا يجوز الباقي البالي للاسناد في الحديث هذا بهذه الصفة لان المدعى لكان محقا كان احدا المال
حلالا لم يملك الصلح وحرم بالصلح وان كان مبطلا فقد كان احدا المال على المدعى الماطلة حراما عليه صل الصلح وحل
بالصلح وهذا خلاف الصلح على اقراره لان بدل الصلح ما كان حراما على الاخذ ولو كان خلاف حقيقته بناء على اصله
ان رتب الدين اذ اظهر على مال المدون له اخذ وان كان خلاف حقيقته فمقر ما قاله اصحابنا التمسك بالطلاق بالموا
اد ما هو كلام مستقبل بزيادة فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف اللام فمصرف الى الخس فان قلت يسع ليرجع الى
المعهود السابق لان السكوت اعد محروفا كان الباقي غير الاول قلت هو مرجح التعليل لما سبق ذكره كانه
قال صاحب الاثر الصلح خبر العلة لا سفد محل الحكم الذي على خلافه بل انما وحده العلة بتمسكها حكمها وهذا لا يوجب
على الخس بخرقه المعهود وغيره ولو حل على المعهود ونقص عليه فكان حله على الخس حقا واول ما ادونه وهو
بعمومه تساوى الصلح على اقراره والاثار والسكوت والنقص بحاله الاقرار يكون زيادة على النصيب او بدله اخر
ان حل حراما لعمه مثل الصلح على اخيه او حرم حلالا لعمه بحوان يصالح احدا امراسه على لرايا الاخرى
او يصالح امراته على لرايا وامتة وهذا النوع من الصلح باطل عندنا وحله على هذا حتى لان الحرام المطلق ما هو
لعنه والحلال المطلق ما هو حلالا لعمه وما ذكر غير محتمل اذ الصلح مع الاقرار لا يعلو عن ذلك الصلح بفتح على
الحق العادة فازاد على الماخوذ الى تمام الحق كحلالة المدعى حله صل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما
على المدعى عليه قبل الصلح وحل الصلح والان هذا صلح وضع بعد دعوى صححة ولهذا استحلف المدعى
فيحوز ان المدعى باخذ دعواه حقه البات في زعمه وملكه مشروع والمدعى عليه يعطيه فطعا لما زعمه وصوبا
لعرضه وبطلان المال السل هذا العرض مشروع لان المال حلق لصانته لا يفسد المالك المفسد واذا اجاز الاعطاء

والأخذ بناءً على نفيهما والصلح ليس إلا هذا المكان صحيحاً فان قلت المدعى عليه انما يدل المال المدفع به خصوصية
المدعى عن نفسه والمدعى انما يدل على كلفه الخاص خصوصية تعديجه وخصوصية تعديجه طلبة بشراً واخذ المال الكلف
عن الظلم وسوء وماى حلام لعوله صلح لعزائبه الراشي المديني فلما دفع الرسوة لدفع الظلم امر جاز وانما حرم ان
لودفع الرسوة لنظام غيره على انه انما يكون رسوة اذا اخذ بالجملة التي يدفعها الدافع المدعي وهو ما ذكره بجملة
الاعراض عن حقه فلا يكون رسوة **قول** لوجود معنى السح الى قوله لوجود معنى الاجان الاصل فيه ان الصلح
يجب حمله على اقرار العقود الدية بناءً على الاعتبار للمعاني فان لم يصب سوط العوض سح والكفالة سوط طرأ الإيصال
لانه **لانه** حواله والحواله سوط طرأ الإيصال كفاً له **قول** وسطل الصلح عوتاً صديهما اجان ورجح المدعى في دعواه
تقدر ما لم يسوف المنفعة **قول** كما يختلف حكم الافالة كما في حق المتعاقدين حتى يجوز ان يختلف حكم المصروف الواحد
بالنسبة الى الاستحسان لمختلفة كما في الحلح معاوضة من حاس المرأة وممن طرأ الزوج وكذا الجملة الواحدة في محرمي
العوم عند استنباه الفلحة فله في حق شخص وليس له في حق شخص حكم النكاح حلح حتى امراته محرمين
ان امراته وهو كثر النظار **قول** صلح من السفحة باقراره اي باقرار المدعى ان كان المدعى عليه مكره فصار كانه
قال السريرتها من المدعى عليه وهو منكره في السفحة فيها **قول** رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض
اي حرم الصلح رجع المدعى بالخصوص الى المستحق تام مقام المدعى عليه لان الدار في يد المسمى على نفي انما ملكه
قول ورد العوض اي رد المدعى للصالح الذي اخذه من المدعى عليه الى المدعى عليه لانه ظهر انه لم يكن له ولا له
اخذ الصلح صلي بدل الصلح في يد المدعى غير مسمى على عرض المدعى عليه فان عرضه ما الدار في يده من غير خصوصية
خصم ومرد طرأ خصم اخر غير المدعى **قول** وان وقع الصلح عن سكون وانكار فاستحق السان فيه رد المدعى بدل
الصلح على المدعى عليه وخاصة المدعى مع المسكن لان ما اخذ عوضه في عدم المدعى بالاستحقاق فاق المعوض فكره
رد العوض وهذا لان المدعى في عدم باع الدار منه ما اخذ من البديل فاذا استحققت الدار فقد استحق المسح في عدم
المدعى واستحقاق المسح بسبب التمسري ولا ماله الرجوع على السان بالعوض المدعى عليه في عدم ان ما اعطاه فداء
عن البين ودفعا للخصوصية وبالا استحقاق طرأ انه لا يمس عليه ولا خصوصية معه وفي العوض في يده غير متملك
على عرضه فليس بده وان استحق بعضه رد حصته اعتباراً للخص بالكل **قول** وان كان الصلح عن انكار استحق
البديل رجع الى الدعوى في كذا او بقدر المستحق اذا استحق حضر البديل لان البديل في الصلح على انكار ومما هو المذكور
فاذا استحق البديل رجع موما لم يبدل ومما هو الدعوى **قول** بخلافه اذا باع منه اي باع المدعى عليه من المدعى مع
ان كان سناً معناه اي جرى لفظ السح في مقام الصلح صورته اذا ادعى على اخر دار املا وانكر المدعى عليه
م صلح هذا الدعوى على بعد فقال بحت ملك هذا العبد بهذا الدار هم استحق الجسد حث رجع المدعى على المدعى
عليه المدعى ومما هو الدار واخذ الدار لا بالدعوى لان الاقدام منه اي المدعى عليه على السح اقراره منه بالخول الحكم
في السح كذا في الفصل اي فصل الاقرار وفصل الانكار **قول** فصل على قطعته منها لم يصح الصلح وهو على

دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان اسدياً للخص الحق اسقاطاً للخص والاسقاط لا يرد على الغير
بل هو مخصوص بالدون **قول** والوجه فيه اي حمله الحوازا ان يرد على بدل الصلح حرمها لكونه موصفاً بخصه
اخذ العوض عن العوض والمخبر به ذكر البتراء عن دعوى الباقي لان البتراء عن دعوى العوض حرمها **فصل** لما ذكره مقدمت
الصلح حرم سراطه وانواعه وذكر في هذا الفصل ما يجوز الصلح وما لا يجوز **قول** والصلح جاز عن دعوى المال
لانه في معنى السح فاجاز سعه جاز صلحه **قول** والمنافع بالجرى عن دعوى المنافع بان ادعى دار سكنى سنة
وصيه من بدار تجده او اقر به فصالحه الوارث على شيء جاز اخذ العوض عنها بالاحاق فكذلك الصلح **قول**
فمرغى له من حصة شيء اي على له من حصة شيء وذلك بطريق الصلح كذا قاله ابن عباس رضي الله عنه وبذلك
الصلح في دم العبد جاز محرم المهر فكل حال له بحلف المهر بها وما يمنع صحة التسمية بسح وجوبه في الصلح
للساكنها حيث لم يملكها فيهما اسداً في مقابلته مال عند فساد التسمية بسقط وحب بدل النفس وهو
الدية بخلاف الصلح على بوب كالحج من المثل في النكاح الا انهما بعدا في من وجه وهو انه اذا تزوجها على غير محرم
المثل لو صلح بدم العبد على غير محرم يجب شيء بناءً على وجوب المهر في النكاح من ضرورة العقد لانه لم يشرع الا
بالمال فاذا لم يكن المسمى لا لغت التسمية اصلاً وصار كانه تزوجها ولم يسم ما لا يحجب من المثل بناءً على وجوب المهر
ما عسار صحة النكاح لا ما عسار صحة التسمية وفي الصلح حرم العبد استحقاق البديل ما عسار التسمية حتى لو لم يسم
سناً كان العوض محاماً وهذا بخلاف الفعل الخطأ حيث كان عليه الدية لو صلح على غير محرم هذا صلح غير مال يكون بظاهر
الصلح عسار الدون فاذا بطل الصلح بقي المال احاساً كما كان وهو الدية **قول** حث من المثل في الفصل اي فصل
فساد التسمية كما اذا تزوجها على بوب غير محرم وفي فصل المزوج على غير محرم **قول** بخلاف الصلح حرم اي لو صلح
السفحة من المشقة التي حثت له على شيء على تسليم الدار للمشرى بطل وسطل السفحة لانه سطل بالاعراض
والسكون ورفق منه وبان الصلح حرم العبد والدار في الموضوع في اصدار البات للسفحة حتى يملكه ومن المالك
لا حرج في المحل كذا البات في القصاص حرم بغير الفعل بغير التمسك لا بغيره في المحل ووجه الفرق حرم السفحة
حق سبب كماله او موما لم يملك للغير ومن المالك الحق في المحل بوجه ما كان صلحاً لا عن جوابات في المحل فلا يصح فاما
في القصاص في المحل صار موما كما في حق ما به الفعل حتى اذا وقع الفعل انصف كونه حفاً فصالحه عسار عنه فان
فلت اذا قطع عن انسان ثم قطع عن اخر حث القصاص للما في كماله الاول ولو طرأ انكار استحقاق في المحل لما
وجب للما في لان المحل اذا صار سحاً الشخص لا يصح سحاً الشخص اخر من بعد ولت المحل ما صار موما على
الاطلاق انما صار موما كاله في حق الفعل الذي يفسد فقط وطهور الحق في المحل حتى فعله لا يفسد طهور الحق حتى
آخر **قول** والكفالة بالنفس من له حتى السفحة حتى اذا صلح على مال على سببه من الكفالة فاما مال المالك
واصله الرواه في مطلق الكفالة ففي رواه سطل لان الاقدام على الصلح مضمرة المراه عن الكفالة والسقوط
لا سوف على العوض اذا سقطت لا يعود وفي رواية لا سطل لان الكفالة بالنفس تسلكه الى المال فاخذ حكمة

من هذا الوجه فاذا ارضى سقوط حقه بعوض لم يسقط محانا **قول** واما الثاني وهو حابه الخطا فلان بعوضه
المال الصالح عن المال جائز فصار كالسبع فان صالح ولته على ما به بحر او ما بين يقر او الفقيه او ما في حلهما والالف
دنانير او عشرة آلاف درهم صح وصار استسقاء لعرض الحق والصالح على الكرم من قدر الدية لا يصح لانه زاد على القدر
المشروع فرددت الزيادة بخلاف الصالح عن القصاص وهو ليس بالحق التقوم بالحق مقدم بقدر ما اوجبه
الصالح فلان لو كان الصالح على اقل من قدر الدية لكان استسقاء البعوض الجواز فاننا اذا اصابنا على احد من
الدية فان صالحا على غيره صالح لانه مبادله بها الا انه يستتر القصاص في المجلس لم يخرج ان يكون في شاذين ولو ضمن
الفاضي ما به من الابل فصالحه على الكرم ما في بقوله صح لان الباني عن الوحي في الابل لم يخرج غير من تركه وجبا
فكان ما عطى عوضا على الواجب صح الزيادة على ما عثر شرعا **قول** ولا يجوز من عوى جدي حتى لا يجوز
الصالح عوى جدي حتى لو احدثا سا او سارقا او ساربا خمر فصالح على مال على لرا افادة الى السلطان
فهو باطل وبرد على خذ لانه حق الله تعالى الحق الجدي والاعراض عن حق الغير لا يصح ولهذا قلنا اذا ادعت المظنة
على زوجها سب ولها ما نالت لانه منها وتجد الرجل فصالح على النسب على شيء فالصالح باطلا لان النسب
سب حق الولد لا احسانه الله لا حقا لها فلا يمكن الا عساض في سقاطه **قول** واذا ادعى رجل على امراة نكاحا
اعلم ان هذا على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امراة نكاحا وهي تحذف فالحق على ما لا حتى يترك المدعى جارا وكان
في معنى الخلع لان الصلح محاسبان ما قرر العقود والدية احسالا لصحة لما لم يكن عبدا براسه واحد المال غير
الصالح هو الخلع فصار في حق المدعى معنى الخلع بناء على عدمه وفي حقها بدل المال المدفع السبع والخمسون وخمسة
النفوس عن الوطى الحرام والباقي يدعى امراة نكاحا على رجل فصالحها على ما لا يجوز له جعل كانه زاد في مهرها ثم
خالعها على اصل المهر دون الزيادة فسقط الاصل هكذا ذكر في بعض نسخ المحققين وفي بعضها قال لم يجز لانه اذا
بدل لها المال لم يترك المدعى في جعل ترك المدعى منها فوه فلا عوض عن العرق من جانب الزوج اذ لا تسليم شيء
من هذه الفرية وانما المرأة هي التي تسلمها لنفسها وتخلص عن الزوج فان لم يجعل فريته فالحال على ما كان عليه
صل المدعى يكون هي على عواها فلا يكون ما احدثه عوضا عن شيء فلا يجوز لانه رشوة محصنة من غير دفع
خصومه وبلزنها رده **قول** واذا ادعى رجل على عبده اي ادعى على رجل يجهل الحال انه عبده فانكر
المدعى عليه ذلك لم يصح على ما به حرمة فهو جائز ويجعل في حق المدعى عليه بدل المال المدفع الخصومة
ويخلص النفس عن المدعى في حق المدعى كانه اعسقه على ما لا لهذا الوصاح على حيوان في الذمة الى جاز اعلم ان
الاصل الحيوان انما يحرم في الذمة اذا كان الذم مقابله ما للسر على كفاي النكاح والديان حتى لو كان هذا
عنه لم يبادل مال بالماص الحيوان ذمنا في الذمة والدليل ايضا على هذا الصلح في عدم المدعى عنه
المعاقبة على ما لا لو اقام المدعى عليه بعد ذلك لانه عبده لم يعبأ به في ايمان الملك لان ما جرى بينهما كان
عنه له العتق **قول** وجه الفرق بين العبد والمادون في البصر في مال النجاس والعبد الذي من كسبه مال

مال النجاس فملك البصر فيه وبالعقل صار مستحقا فاذا اصابنا حمارا كانه اشتراه فصالح اما بعد المادون في نفسه فليس
بمال النجاس ولهذا لا يملك البصر فيه معا فكذا استحقا لاصحاب المال المولى لا يرى انه لا زكوة على ماله في رقبته وانما عليه
صدقه الفطر فصار التصرف في رقبته الى سيده لا الله **قول** ومن غصب ثوبا اي غصب ثوبا او عبدا فحقه
عشر دراهم واسمها ملكه فصالحه منه على ما به حرمة جاز عند لي حقه وعند ما سطل الفصل على قيمته على
سكان الناس بلزومه رد الزيادة لان الواجب لا يملك العتق ومضى بعد ذلك بقدر شرعا فصالح الزيادة عليها
ربوا العدم ما عاينها كما لو وجبت الدراهم بسبب السبع ثم صالحه زادة على ما وجب بخلاف ما لو صالحه على عرض لان
الفصل لا يظهر عند اخلاف الجنس محجوز ولا يلزم الغنى البسر لانه ما دخل تحت القوم فلم يظهر الفصل بغير
ما قاله ابو حنيفة ان المخصوص بعد الهلاك في ملك المخصوص منه ما لم يغير حقه في ضمان القيمة بل لئلا
انه لو اصابنا برك الضمان في العبد ها كما على ملكه حتى يكون الكفر عليه ولو كان ابا فاختار من باقه كان مملوكا له
ولو كان مصيبا لم يملكه فمحل ما صدر بدونه يكون المخصوص منه وانما يملك الكسب بملك الاصل وحقه
في المثل صورة ومعنى اذا الواجب ضمان العدم وان وهو موصوف بالمثل كما نطوى به النص في احوال الحيوان والنوب
في الذمة يمكن كما في النكاح والدية وانما يملك الحق منه او المثل صورة ومعنى ان القيمة بقضا العاقبة فسله
اذا ارضاه على الا كركا بديل الصلح عوضا عن ملكه او عن المثل صورة ومعنى ان القيمة فلا يحق الربوا
كما لو كان الحد او النوب بما الهود قوم من اهل الكتاب بسبب التهم النوب بمال يوب يهودي حد بالنوب
احدا زاعر عصب المثل فان اذ كان لرجل على رجل كرجله وصالح منها على دراهم او دنانير فالصلح جائز
بالاجماع سواء كانت الدراهم الكرم من ممتلكها او اقل لكن البعض شرط وان كانت الدراهم باعنا بها حتى لا يقع
الافراق عرى من يدس لان هذه الامانة من لا مع من البعض وقد يكونه هو ولا تعرف قيمته فان عثره بالاجور
الصلح على قيمته او بعد ما سحان فيه فلا بد ان يكون النوب المدعى موصوفا حتى يعرف ما هو القيمة **قول** القيمة
في العتق موصوف عليه فالصلح من اعنق موصوفا من غير مشرك منه وبان سبب بركة قوم عليه نصيب بركة وقد
السرع لا يكون وزنه بعد القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما من انها غير موصوف عليه فلم يغيره بالمال
التقدير فان قلت لو صالحه على طعام موصوف في الذمة الى اجل لا يجوز ولو كان ما دفع عليها الصلح بدلا عن
العبد لجاز لان الطعام الموصوف بمائة العبد يكون مضافا وبما يبدله القيمة يكون مستعاطا انما لا يجوز لان
العبد المستهدى بالوقوف على امره وما لا يوقف على امره بل يوقف حكم الذمة في الذمة بالدين حرام فلهذا لم يجز
الصلح على طعام موصوف لان الطعام بديل القيمة ولهذا لو صالحه على طعام موصوف في الذمة حلالا وبضه
في المجلس لو كان بدلا عن القيمة لما جاز لانه مع ما ليس عند الانسان **باب التبرع بالصلح**
لما كان تصرف المرأة لنفسها اصلا فمدى على البصر في غيره وهو المراد بالشرع ما لا يصلح لما ان الانسان في العمل
لغيره مبرع **قول** واما ما لا يلزم للموكل اي على الموكل لا يلزم الوكيل وهذا كان الصلح عزم العبد وال

بعض ما يدعيه من الدين لانه اسقاط محض فكان لو كلف فيه سعي الى اخر ما قال في المتن وما اخرج المسئلة
وهو انه اذا كان بدل الصلح على الانتظار فلا يجب بدل الصلح على الوكيل في سعيه في ذلك لكان الصلح في المحاوضه
الا ان يصعنه كذا في المبسوط **قول** فهو على وجه وجهه وجهه الاخصار للعضو على عند الصلح على المال
لا يخلوا ما ان قول المال ضمان بنفسه قال قرن فهو الوجه الاول لم يقل فلا يخلوا ما ان اضاف ذلك المال
الى نفسه او لا فان اضاف فهو الوجه الثاني ان لم يضاف ما ان سلم ذلك المال المذكور في الحال ولم يسلم
فان يسلم فهو الوجه الثالث الا فهو الوجه الرابع **قول** ولا يكون لهذا المصالح سعي من المدعي وانما هو
للمدعي به المدعي ان يصح الصلح بطريق الاستقاط والمسقط يكون متلاسا فلا تسلمه شي ولا فرق بين المدعي
المدعي عنه والمدعي عليه مقرا او منكر لانه يصدر من عا عليه هذه العقد فصار كما لو تبرع بفضا الدين
علاوة لو كان المدعي عنه والمدعي عليه مقرا انه يصدر من ايا كان خيرا من ان لا يكون سيرا او من المال وان
كان في ذلك غير جابر فاما سوا الدين صلح لا يجوز لانه يصدر بملك لغيره من غير علمه **قول**
فالعقد موقوف هذا اخبار بعض المشايخ قال بعضهم بل يصدر على المصالح كما لو قال صلحني وانما يوقف قوله
صلح فلا ما على المفرد من غير علمه على فلان **ما** **الصلح في الدين**
لما ذكر حكم الصلح عن عموم الدعوى ذكر في هذا الباب حكم الصلح الخاص من الدعوى وهو دعوى الدين لان المحض
يكون بعد الجموع **قول** كل شئ وقع عليه الصلح الى اخره اي اذا كان بدل الصلح حسن من صحة المدعي
على المدعي عليه بحقه مدانه حرز بينهما كان الصلح اسديا لبعض حقه واسقاط لبعض لا بما وضه
صورته باع بواحدنا مثلا عشرة وافر قاس غير مضطرا من غير ذكر الاجل بمصالحا على خمسة دراهم
فانه يجوز وان افر قاس من غير مضطرا بدل الصلح الذي خمسة دراهم لان هذا الصلح محمول على انه اسوفي
في بعض حقه واسقط ما فيه وانما ذكر عقد المدانه مع الحكم في الغصب كذلك لانه لا يملك على الصلح
قول وذلك اعراض عن الاجل هو حرام الا يرى انه ربوا النساء حرام بسببه مبادله المال لاجل فلان
عزم حقيقته اولى **قول** لان السبب غير مسحقه بحقد المدانه لان حرز السود لا يستحق السبب فصار
على بالاستحقاق بحقد المدانه فكان معاوضه الالف بحسمانه وزيادة وصف الجوده فكان بوا علاوة ما لو صلح
على قدر الدين هو وجود لانه مبادله المثل المثل الجوده ساقطة الجبر في الاموال الربويه بالنظر لانه
يسقط البعض في المجلس لانه صرف **قول** او لان معنى الاستقاط فيه الزم لان الصلح سعي من المخطئه
والخط هذا الزم فيكون الاستقاط الزم **قول** قال ابو يوسف لا يعود عليه بناء على الابراء حصل بطلا
صحت البراءة مطلقا كاداء بالبراء وهذا لانه لم يذكر الابراء عوضا سوى التقدي في الخد لا صلح عوضا
في الصلح اذ حد المعاوضه ان يستفيد كل واحد منهما بالمعاوضه لم يكن اسفاد ببل لكونه جوار التقدي كان باسا
هنا واذا لم يصح عوضا صار ذكره والعدم بمنزله فكان لا براء حاصلنا فلا يعود بعدم التقدي

اولا

ما لا اله الا الله ان الابراء يصدر بسبب معروفه فيسقط سلامته ويهون بهوانه كالوابراء بشرط ان يحطه بالناس
وهنا وكفلا فلم يحطه قال المال عليه كذا هنا ولهذا لانه بدأ وسجل خمسمائه واداءها غدا ولحل زعيبة
في ذلك خوف من فلاسه لان الانسان قد يحتاج الى الاموال في بعض الاوقات ليجان راحته وغيرها فيحيط بعض
الذين ليسان المدبول الى انهاء الساق في قوله على انكر يرى خرج مخرج الاعراض ولكنه لا يصلح عوضا فيحمل على
السرط عند حد الحيل على المعاوضه لان على السرط ما ان يحال شيئا على شئ كذا بشرط ان لا يشر شيئا فلم يصح
البراء مطلقا بالسك هذا هو المتعارف بين الناس بعد انا علم الماطله والبراء مستند بالسرط وان لم يسكن به
كالحواله فانها مقدره بسبب السلامة حتى لو مات المحتال فليس له عود الدين لخدمه المحتال كذا الا يرى جاز
مقدور بسبب السلامة وان كان لا يجوز بحلقه بالسرط والفرق بين المحتال والمقندر عدم جيل بسبب سرطه كما
الطلاق المحتال يدخل الدار معدوم صله والمقدور بالسرط جاز ان يكون موجود صله كالحواله المقدره بالسلامة
يحقق من عفو السلامة حتى يحول الدين من ماله المحيل يرى منه مجر الجواله وما قال ابو يوسف ان المقدر
لا يصلح عوضا على الخط لان المقدر من الخط كان احصا فلنا كان اجبا في عقد المدانه وبعد السرط جعل عوضا
عن الخط فمعه واحدا من اخرى يصير عوضا عن الخط فمطل الخط بقاؤه اذ البابت به بعد ما اذا افاد
اعساره بدليل من ظاهر امره مرارا حتى لما ان سانه مرارا بعد ما وهو وجوب الكفاية فكذلك ههنا
ان المقدر وان كان واجبا حكم المدانه صل الصلح لانه يصير واحدا من اخرى يصير عوضا فمطل الخط بقاؤه
قول فوضع السك في نفسه بعد ما اطلق الابراء او لا لان اداء الخمسمائه ان صلح مقدر من حيث انه لا يصلح
عوضا فوضع السك في التقدير فلا يثبت بالسك بخلاف ما اذا اداء الخمسمائه لان الابراء حصل مقدر ما اذا اداء الخمسمائه
وما عساه صلاحية سرطا لا عوضا وفتح السك في اطلاق الابراء فلا يثبت لاطلاق السك في المسئلة الربا لبراء
مطلق لان اداء الخمسمائه لا يصلح عوضا وكذا لا يصلح عوضا صحاحا لانه لما لم يقدر الاداء وما لم يكن الاداء عرضا له
لوجوبه في مطلق الا برأ فان لم يقدره فله حود **قول** والجواب فيه انه لا يصلح الابراء لتعلقه بالسرط
وتعلق البراء بالسرط ما لم يهول له ارجح ذلك البراءة لان البراء اسقاط حتى لا يوقف على القبول فيه
معنى المملك حتى يرد بالرد والمملك كان لا يحتمل المعلق بالسرط والاستقاط غمناك لكونه معنى المملك ولنا اذا
صرح بالمعلق بالسرط لم يصح والمعنى الاستقاط اذ لم يصرح بالسرط مقدره عملا بالنسبة من قبل فالتعني
في الابراء لا يصح مع المعلق ويصح مع التقدير ان كان فيه انضمام معنى المعلق فليس المعنى فيه هو ان الابراء
معنى الاستقاط ومعنى المملك اما معنى الاستقاط فهو لبراء عباره عن زاله حق سري له متعلق بالغير
فكان بطلان الطلاق والعناق كذلك حكم فان الابراء لا يوقف صحة الى القبول كما في الطلاق والعناق والحق
عن القصاص ومعنى المملك فيه فلا والله تعالى سمى ابراء الدين الصدق قوله تعالى في لرب كان ذو عتق
قنطرة الى امين **قول** وان صدقوا خير لكم والصدق عما غنى بملك المال كذلك حكم فان الابراء يرد بالرد

كما في سائر الملكات ثم التملك المحض فباطل بخلق السبع والهدية لما فيه من جهة العار والله
حرام والاسقاط المحض محار بخلق السبع لما كان البراءة مساوية بها جميعا فلما اذ اصرح عرف
الخلق ان يصح اعسار السببه بالملك واذا لم يصح عرف الخلق الذي هو عبارة عن التقدير يصح اعسار السببه
بالاسقاط عملا بالسببه من يوفى الخط ما جعلا فيه لا يمكن **قول** حار عليه اي هذا المصنف هو الناظر والخط
على رت الدين اي ما قد ولازم عليه حتى لا يمكن مطاوعة في الحال في الخط لا يمكن مطاوعة عند ابد الله ليس
يمكن لا يمكن من امة الله او الخلف لا يمكن كذلك الصلح على الاكاد فكان الناظر الخط صا داعر رب الدين عن
طوع واغسار صحيح فلهذا ما في الباب ليس رت الدين مضطر في هذا التصرف من الناظر والخط لا يمكن ان لم
تخلج لكن لا يوفى لنا بصف المصطفا بغيره الا ترى لمرضا به جماعة من اعسان ماله طعام لياكله
كان بصره بافدا وان كان مضطرا فلهذا اذا اخرا وط **فصل في الدين المشترك** اخر ما حكم الدين المشترك
من حكم الدين المفرد لما ان لا سائر ما ان الواحد **قول** وان كان الدين مشترك في اخره وانما وضع المسئلة في الدين
لان دعوى شركة الرجل ان اذا كان في دافض الصلح اصبحت على شئ من شركه الاخر وان كان المصالح مشتركة او بقراد في المبسوط
قول فاصلح احدهما من نصيبه من المصالح لانه اذا اسرى احدهما نصيبه سلحه بمشركه الاخر فلهذا **قول**
الا ان يصير شركه هذا اسدسا عن بول فسرركه بالخير **قول** اذا كان نصيبه واحده فلهذا ان كان عدل من طين
ما ع احدهما نصيبه من جل خمس مائة وما ع الاخر نصيبه منه خمس مائة وكذا عليه صكا واحدا مالف ثم مضى احدهما منه
سكالم يكن للاخر سائر كنه لا نصيبه كل احدهما واجب على المطلوب بنسب آخر كما لو اقرضه كل احدهما
خمس مائة وكذا مالف صكا واحدا **قول** اذا عرفت هذا انه ان سيج الذي عليه الاصل انه كان عليه ولم يسوفه
فستج ذمه اذا العا بضع نصيبه الا ان له حق المساركة فله المساركة والرسا واخذ نصف الثوب
لان الصلح وقع على نصف الدين وهو مساع لان قسمه الدين حاله كونه في الذمه لا يصح رجوع الشريك متعلق بكل جزء من الدين
فسوف على اجل رت واحد المصنف لانه على حازه العقد فصح ذلك الا ان يضم لشركه ربع الدين لان حقه في ربع
الدين **قول** ولو استوفى نصف نصيبه اي استوفى النصف وهو نصيبه من الدين ونقول استوفى نصيبه او نصف
نصيبه من الدين ليس شركه لشركه فلهما نصيب كل واحد في المتشركم رجوعا على الغريم بالما في لان المصنف اذ اصرام مشترك
منهما ولا بد ان يكون الباقي على الشريك كما كان **قول** ان الباقي بغير حقه الا ان له حق المساركة ولم يسار كنه قال سلم
ما مضى ثم تولى الدين على الغريم بان ما من مفلسا يعني اذا قال الشريك الساكن للباقي في سلمت لك ما مضى فلما
ارجع عليك نصف ما مضى ارجع على الغريم نصيبه بان الغريم مفلسا كان له ان يرجع على الشريك الباقي
في نصف ما مضى او حقه **قول** ولو وقعت المعاصدة بين كان عليه فله ان يدين كل على احد الشريك للدين
فل الدين المساركة لان احدهما ليس عليه ذمنا للدين من قبل سائر الدين المشترك **قول** لم يرجع عليه الشريك لانه
ناض اي هو ذمته **قول** لا مضى اي لا يستوفى منه دينه وانما قلنا ان هذا قضاء لنصيبه من الدين

لا امضا نأ على الرضا الدين نصيبه وقضاء عن رلهما لان القضاء لا يسبق الوجوب وانما سار كنه الاخر فما مضى
فاذا لم يصرف هذا الطريق فاضا سائر لا يكون للاخر سائر كنه كما لو ابراه من نصيبه او نصيبه **قول** ولو ابراه من نصيبه
فكذلك لان البراءة لا تفيق فلم يزد نصيبه لسائر البراءة فلا يرجع عليه **قول** ولو ابراه عن المضى كانت قسمه
الباقي على ما في حق السهام لان الحق عاد الى هذا العذر **قول** ولو ابراه من نصيبه صح عند لي يوسف لانه ابراه
مقدم معتبرا لبراء المطلق ولهما انه يودي الى قسمه الدين من قبل القبض لانه من نصيبه احد ما من الاخر فيجوز ان
وسا جل الاخر وقسمه الدين من قبل القبض لا يجوز لان القسمه معني التملك لان ما زاد احدهما نصيبه كان له وبعضه كان
لشريكه فهو ما حذر عوضا عما بقي من حقه في نصيبه صاحب جبه وملك الدين لعرض عليه لا يصح وهذا بخلاف براء نصيبه
لانه لا يفي نصيبه بعد ابراه وانما يحق القسمه مع بقاء نصيب كل واحد منهما اعلم ان هذا الذي ذكره من صفه
الاخلاف المتعلق لما ذكر في عامه وروايات الكتب من المبسوط والاسرار والاضاح وغيره فاحتفت فيها
قول محمد بن علي يوسف فان قلت لم يجعل لبراء المطلق من احدهما نصيبه الدين من قبل القبض جعلنا اخر
احدهما نصيبه قسمه الدين من قبل القبض مع ان كل واحد منهما نصيبه لا حد الشريك في نصيبه قلت فانه لا يلزم
في براء نصيبه قسمه الدين من قبل القبض لانه لا يفي نصيبه بعد ابراه اصلا والقسمه انما يكون مع بقاء نصيب
كل واحد منهما وفي الباخر في نصيب كل واحد منهما في اصل الدين على حاله حتى لا يخر اذا مضى حل لاجل كان للآخر
ان سار كنه في المقبوض يكون ما بقي من شركه كنهها وانما قلنا ان الباخر قسمه لان نصيب احدهما نصيبه من قبل القبض
الاخر في الوصف الحكم اما في الوصف بقال لا حد النصيب حتى لا يخر من قبل او اما في الحكم قال للسالك لربط الدين
في الحال للموخر او القسمه ليست الا ان يصير احدهما النصيب محال للآخر فان لم يستطع المعنى العدم في عدم جوار قسمه
الدين من قبل القبض قلت انما يجوز لا نعدام حد القسمه لعدم شرطها وهو وجود النصيب حيا وذلك لان القسمه
معموم ما في الذمه لا تصور فيها التميز في جعل القسمه بدون المعصية لا يحصل فانه لو كان من رجلين صير طعام
وقالا قسمنا على هذا الحائض والحائض لا يخر لك لا يجوز فلهذا فلهذا اولى في القسمه عليك كل واحد منهما نصيبه
نصيبه من شركه عوضا عما ملك عليه وملكك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز لان في ذلك لا للوصف محال في محل
اخر قصدوا الاستقال على الوصف محال الدين وصف شرعي في الذمه يظهر ابراه عند المطالبه **قول** ولو غصب
احدهما عن امة او اسراه فاسد هلك في ذمه فلهذا لا يخر من ان الضمان عند الهلاك مسددا الى سببه وملك
فله لرضيحه واستسجار احد الشريك نصيبه فيض صورق المسئلة ما اذا كان لرجلين على رجل الف درهم فاستسجار
احدهما نصيبه من الف درهم فاستسجار احد الشريك المستسجار اساعه فان له ذلك لانه صار من نصيبه
نصيبه وود نصيبه حكم المان من كل وجه لان ما عدا ما مع المضى من المنافع جعل لا من كل وجه عند روت عند
عليها اجماعا **قول** وكذا الاخر في صور المسئلة احرز احد الشريك من مباح المطلوب بان من النار على نور المديون
فاخره واما اذا احرز السوب بم احرز فان للشريك الساكن لربط المحرقة اجماع لانه حقه في الاستسجار

بحكم الغصب فانه بمنزلة مفضضة من الدين فرجع عليه السريكن برجع اذا كان الثوب سائر خي ساه
بالجماع وقال محمد انه بالاحراق صار فاضا متعلفا لانه فصول فكون ذلك الغصب المدون صار فاضا نصيبه
المقاصد فجعل المحرم مفضضا وقال ابو يوسف عليه شيء لانه سلف نصيبه ما صنع لا فاض الا حراق ابدال
فكان بطلان الحسنة فانه لو خشي على فضل المدون حتى سقط نصيبه من الدين لم يكن للاخر ان يرجع عليه شيء فكذا
اذ اجنى على ما له بالاحراق **قوله** والروح به ابدال صورته بان يزوج احد السريكن المرأة الخربة على حصته من الف
لا يكون للسالك اساع الزوج فاما لو يزوجها على خمسينه درهم حتى السعاصا كالسريكن الزوج اساع الزوج
لان دين المرأة احراز الدين فصار فاضا لا في فاض الزوج فاضا ومفضضا فلذلك يمد في المن والزوج به اي
نصيبه من الدين وذكر في الاوضح وعن لي يوسف ليرزوج بالدين المشترك فاض لا الزوج وان كان له لفظا
فهو بمنزلة معنى ليرزوجها خمسينه والفرق على ظاهر الرواية انه متى يزوجها على نصيبه من الدين لم يضر الزوج
مفضضا لنصيبه من الدين لانه يعلق النكاح على الحصة لان النكاح متى اضمحلت الى الدين الذم يعلق النكاح
على المضاعف اليه وصار ذلك كالمالك بالمال النكاح ثم سقطت عن فتمت ما عمن نصيب الزوج فكان بمنزلة الهبة والابراء بخلاف
ما لو يزوجها على خمسينه **قوله** واذا كان السلم من السريكن صورته رجلا ان اسلم الى جلاء طعام فضا لا احد الى
السلم من المسلم اليه على ان يخرجه نصيبه من اس المال نفسه عقد السلم في نصيبه لم يخرجه نصيبه ومحمد رحمه الله
وعند لي يوسف يجوز فالحاصل انه سوقف الصلح عندهما على اجازة صاحبه فاحاز بعد علمهما كانهما فاضا
وكان ما مضى بينهما وما بقى من السلم بينهما وان رده سطل اطلاق الطعام كله بينهما وعند لي يوسف الصلح جائز
على المصلح اجازة صاحبه او لم يجر وصاحبه بالخيار لسائر سائر كما اذا صلح احد على الدين مع المدون عن نصيبه على
بدل فانه يجوز ويحرر الاخر من سائر كما في المقبوض من سائر المطلوب كذا هنا وهذا لانه عاقبة فذلك الفسخ في نصيبه
كالو اسير باعدا فاقال احد ما في نصيبه فانه يجوز دون ضا الاخر بغير قولهما انه لو جاز في نصيبه فقط بقية
الدين قبل الفسخ لو جاز في نصيبه بفسخ الى حان الاخر لانه فسح على سريكنه عقد ففسخ الى رضاه بخلاف الاقال في سح
الحسن لا ربح كبر في الحكم في حال البقاء فله يكن متعديا الى انقضاء العقد اذا الحكم في حاله الفاسخ حتى عن العقد
وهذا الصلح في ابطاله واقع في العقد وهو منعدهما فلا يجوز لسريكن احدهما بالابطال اعسار نصيبه في حكمه
2 حال موبة اذ حاله الدين كحال الوجود الى بعض الحكم بفسخ الى الحلة موباة لانه لو جاز الصلح احدهما بغير
الى بسقط حتى بالسلم عن المسلم فمستقر في اس المال ثم يجوز في المسلم فيه وذا لا يجوز كالموعدا بالسلم اذ اراد
فسخ الاقاله فانه لم يجر بخلاف سح الحسن وهذا لان الاخر اذا احراز المساركة في المقبوض مع المصلح ما يبيع من طعام
السلم مشترك بينهما وقد سقط الصلح حتى المصلح عن السلم فيه ومقرر في اس المال فلا يجوز ان يعود حقه بعد ذلك في
السلم فيه لانه لو عاد لعد بطلان الاقاله والا قاله في بالسلم لا يحل الا بطلان **قوله** قالوا هذا اي هذا الخلاف

فما اذا اخلطت اس المال فاعتقد مع المسلم اليه عقد السلم فان لم يخلطاه فعلى السريكن الاولي وهو قوله ان العقد باطل بها
فلا ينفرد احد منهما بروجه وفيه قسمه الدين صل البعض هو على الخلاف ايضا وعلى السريكن العائنه وهو قوله لو صار صلح
احدهما على اس المال شاركه الاخر على الاضاف اي حواهما هنا كجوار لي يوسف لان ذلك كما يحق باعسار مساركة
السالك مع المصلح في المقبوض ليسل حوا المشاركة هنا اذا لم يكن بينهما مسركة فاما بعد اس اس المال الصحيحان
العصلين باطل لان عدم حوا الصلح مع تعليمه هنا بطله واحد **فصل في الحاح** اخر هذا لانه اقل وقوعا فالتحاج
الساهد وهو احراج كل واحد من الرفعة بقرعة على قدر بقرعة صاحبه كذا في الصحيح اهل الشرع موعان عن اخراج احد
الورثة عما استحقه من التركة مال يدفع اليه **قوله** انه اسكن يصححه سعا وانما يحل السج للجوار دون الابد عماراد
من نصيبه لا بالولدين بالانوار ولمن الابرار عن الاعيان غير المضمونه وهو لا يصح فصل السج **قوله** ابرعمان فان عيمان
صالح بما ضار الا سبعة امراه عدا الرحمن عوف وضوا عنه على طيه وبما من الف دينار وكان لاربع نسوة واولاد في طها
ربح الميراث الحوها على نصف ذلك وهو جزء من ربحه وسائر جزءا وكان ذلك عشرة الصحابة فحل محل الجماعة وذكر
طلفها في مرضه فاحلقت الصحابة رضي الله عنه في ميراثها فضا الحوها على ما قلنا **قوله** وان كان احدا مكفي
بذلك الفسخ لانه صار عا حيا لنصيبه ومفضل الخصب يورث عن فضل الصلح وان كان بغير ما نفع لنصيبه ولا بد
من تحديد الفسخ وهو ان يرجع الى موضع فيه الحين مضي وقت يمكن فيه نصيبه لانه مفضل ما نفع فلا سوت عن فضل الصلح
والاصل فيه انه متى نحاس الفصلان ما وجد ما عدا احر وان احلنا ما المضمون عن غير المضمون **قوله** فلا بد لغير
ما اعطوه اكثر من نصيبه حتى لو كان ما اعطوه اقل من نصيبه او كان مساويا لنصيبه او اعلم بمقدار نصيبه من
الدار لم يجر الصلح اما في فضل المساواة لانه سقي العروضة والعرض في الاول كذلك سقي العروضة والعرض في
خاله عن العرض حذر بحور هذا الصلح بطريق المفاوضة ويحذر يصحح ابراء عن الجاني في ان التركة عن الابرار
عن الاعيان بالحل وانما في ضيق عدم العلم بنصيبه ايضا كذلك لم يجر الصلح لان هذا الصلح فسد من وجهين
فما اذا كان الصلح مساويا لنصيبه وفما اذا اجد ما اقل من نصيبه وصح من وجه وموقوف اذا كان ما اخذ اكثر
فكالمعبره للفساد **قوله** صرا للمحسن خلاف المجنس ولكن بشرط المساواة لانه صرف في الحاكم ابو الفضل
انما سطل الصلح عن فضل نصيبه او اقل من مال الربوا في حال النصاد فاما في حال المساواة فالصلح جائز لا يعطى
المال لرفع الخصومة فلا يمكن الربوا واصل انه ما حل في الوجهين لانه معاوضة في حق المدعي فيمكن فيه الربوا
قوله على من يجر حوا المصلح ويكون لهم فالصلح ما طلل لانه نصيبه محلا فنصيبه من الدين من سائر الورثة
ما ما اخذ منهم من الحسن فملك لغيره من علمه لانه ما طلل ليركض بحوض اذا بطل حصه الدين بطل في الكل
وهو بدليل لا في حسنة في مسئلة الدعوى ان الحد الواحد اذا في بعض المعقود عليه فسد في الكل فسد
هذا قوله وعندهما سقي الحد صححهما وراى الدين فسل هو قول الكل والفرق لهما ان سح الدين باطل فاسد
فصار كسح الحر والفن بغير واحد **قوله** ولو لم يكن في التركة دين فاعانها غير معلومة والصلح على المكمل للموثر

فلان يصح لاحمال الركعة بكل او موزون ونصبه من ذلك مثل بدل المصلح فلو كان ربا او مصلح
لانه يحتمل ان يكون الركعة من جنس بدل المصلح وان كان يحتمل ان يكون نصبه اقل من بدل المصلح فكان
القول بعدم الجواز مودنا الى اعتبار سببه السببه وصل لا يصح لانه سح لان المصلح عنه عن وسخ
الجهول لا يصح والاصح انه يصح لان الجمله غير مقصده الى المنازعة لانه لا يحتاج الى التسليم وسخ ما يعلم
الناس والمفسر ان كان الاحتاج فيه الى التسليم صحيح الا ترى انه لو باع فعرضه من حوز السخ مع الجهالة وكذا
لو باع المخصوص منه للغاصب لم يعلم بعد له حوز السخ **قوله** لعلم المصلح عنه في بدل السخ من الورثة
لان المسئلة موضوعه فيه حتى لو كان يحصل التركة في بدل المصلح ولا تحرفون ما اعداده لا يجوز لانه يحتاج الى
التسليم فمضى الى المنازعة كذا في مبسوط صحيح الاسلام **قوله** وان لم يكن مسله لا تسخ لربها لم يحل ما لم
يعصوا عنه فقد بما الحاجة الميت ولو فعلوا فاقوا لواجوز لان العلم بالدين لا يمنع الاثر لان تركه ما لا يحل عن
قليل من فلو اسخ الاثر لا مسخ في كل التركة في ضرر من الورثة **قوله** وذكرنا ان كرجي في كيار العسمة
انما لا يجوز اسخا على انه ما من جزء من التركة الا وهو سخر بالدين **قوله** ويجوز ما ساسا فضلا للضرر
عن الورثة لان التركة لا تخلو عن قليل الدين **كما** **المضار** قد ذكرنا وجه
المناسبة في اول الاقرار هي ما علم من ضرر في الارض اذا سافر فيها ومنه قوله تعالى في آخره فيقولون في الارض
يبتغون من فضل الله يعني بالضرر السفل للتجارة وفي السرع عبارة عن عقد على التركة بمال احد الجاسر والعدل
من الجانب الاخر والمراد الشراكة في الربح وهو سخر في المال احد صما والعدل احد صما والمضاربة بدول الشراكة
في الربح حتى لو سخر الربح كله لرب المال كان مضاعفة ولو سخر ط كله للمضاربة كان مضاعفة ومضى شرعه بالمعنى
لان الصرخ في الارض يكون مال نفسه وقد يكون مال غيره ولا يصل فيه فهو علمها ما يعبر اليه صلى الله عليه وسلم
بجار زمانه علمها فانه صلح بعث الناس من سرونها ولو لم يكن مشروع لم ينه عنها واجماع الامم ومساس
الحاجة اليها فان الانسان قد يكون غنيا بالمال غنيا بالتجارة فيه وقد يكون مهنيا بالتجارة والامال الى محتاجان
الى التركة على هذا الوجه ليس هذا ما ههنا ذلك اذا مال هذا السطح يصلحها ويحصل الربح لهما وكنها
الاحتاج قبول هو ليقول وعنه هذا المال التكم مضاربة او معاملته او قال خذ هذا المال واعمله على ما رزق الله
من شيء فهو مينا نصفان او على لركي بعد او خمسة وحكمها انواع ابداع ووكاله وشركة واجارة وغصب
وهذه احكام يبنى علمها فحكمت في كل حكم منها في وجه كما في المتن **قوله** ولا يصح الا مال الذي يصح
الشركة اي يكون راس المال حرا ليمان كما في الشركة **قوله** ولو دفع الله عرضا وقال بعد واعمل مضاربة في غنمه
جاز وباع بدارهم او ذنانه وبصره صحيح لانه لم يصف المضاربة الى العرض انا اضاف الى غنمه والى عمل المضاربة
به والاضافة الى ما في المسئلة يجوز لانه وكاله او ودعه او اجارة فليس شيء من ذلك يمنع صحة الاضافة الى
المستقبل **قوله** وكذا اذا قال له افض ما لي على فلان اعلم ان من شرطها ان يكون راس المال غنيا

لان المضار راس من ابتداء فلا يصح ان يكون فيما علمه الدين لان الدين مضمون على المدون ولو كان له دين على الب
فان افض ما لي على فلان واعمله مضاربة جاز لانه اضاف المضاربة الى رمال البعض وذلك لخاله صار الدين
عنا وهو يصلح ان يكون راس المال غنيا بالمال او قال اعلم الدين الذي في ذمتك مضاربة بالصفحت الاصح ربه
اجماعا حتى لو اشترى الدين وباع فمسخ ذلك للمفسر في الدين دمه بحاله عند لي حصة لعدم صحة التوكيل عنده
فوضع السرى للمامور وعندهما يكون مشرا بالامر لصحة التوكيل عندهما كما مر في الوكالة ففسد المضاربة بعد ذلك
بالعرض لا يصح **قوله** ومن شرطها ان يكون الربح بينهما مساعا لا سخر احد ما ذراهم مساهة لان هذا قطع
الشركة في الربح لجواز ان لا يحصل من الربح الا قدر ما سخرط له واذا لم سخر الشركة في الربح لا يصح المضاربة لانها
حوزت بخلاف القياس ان نص بطريق الشركة في الربح فاذا سخرط للمضارب بالقطع الشركة لم يكن في معنى ما ورد به النص
فرد الى ما يقصده القياس **قوله** فان سخرطه بالفاء وما في التفسير زيادة عشر اى على المسخرط كالصنف اللب
فله اجر مسله لانه لم يرض بالعمل بما والا سبيل الى المسخرط المشروط للفساد فصار الى اجر المسخرط وروى الربح لرب المال
لانه بما ملكه وكذلك الحكم في كل مضاربة لم يصح ولا يحاور بالاجر العذر المشروط عند لي يوسف خلافا لجمهور الناس
في الشركة وبحك الاجران لم يربح في المضاربة الفاسدة في رواه الاصل ان الواجب جرم والاجرة يجب تسليم المسفعة
او العمل ودون يجب لاجرة عند لي يوسف اذا لم يربح فلا اجرة له لان المضاربة الفاسدة لا تكون اقوى الصحيح
فاذا لم يربح في المضاربة الصحيحة عند عدم الربح ففي الفاسد اولى **قوله** والمال في المضاربة الفاسدة غير
بالهلاك اعسار اما المضاربة الصحيحة ولانه غير اسو ح المضارب لم يحله فلا يكون مضمونا عليه كاجر الوحد
قوله وكل سخرط يوجب جماله في الربح نفس المضاربة لان الربح ما هو المحفود عليه وجهاله المعقود عليه
يوجب فساد العقد وذلك بحوان سخرط المضارب ان يسكن رب المال اذ اره سخر او يزرع ارضه سخره لاجل
صفت الربح عوضا عن عمله واجرة الدار او الارض فصار حصه العمل محموله فلم يصح وغير ذلك من السخرط
الفاسدة لا يفسدها وسط السخرط كاسرط الوضعة على المضارب لان الوضعة جزءها كجزء المال
فلا يجوز ان يلزم غير رب المال الا ان هذا سخرط زائد لم يوجب قطع الشركة في الربح ولا الجماله فيه فلا يفسد المضاربة
لانها لا يفسد بالسخرط الفاسد كوكالة ولا ان صحنها سو ف على البعض فلا سطل السخرط كالحبة **قوله**
وان كان يكون المال مسلما الى المضارب لا بد لرب المال ان يمانه في يده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالمودعة
وهذا خلاف المسكة فان يدرر المال فام في عهد الشركة وقد صح لان المضاربة انعدت على راس المال فام في عهد
الشركة من احد الجانبين العمل الجانب الاخر فحكمت بحصول اليد للمضارب ليعمل في العمل فيه والشركة انعدت على العمل
حرا لاسن من سخرطنا اسفا يدرر المال عنه لم يعتقد الشركة اصلا لا سفا وكسخرط الشركة وهو سخرط العمل
عليها **قوله** وسخرط العمل على رب المال ففسد للعقد لان هذا سخرط منع من تسليم المال الى المضارب فالحكمة
رب المال المضارب سخرط صحة العقد فاما ما كان ففسد اضرورة **قوله** وسواء كان المالك عاقدا او غير

كلاهما الوصي اذا فعا مال الصغر مضاربة وسرط عمل الصغر لان الصغر اذا كان مالكا كاستداده على
المال محمد الملك كالكبير فيقايد منه كون مسلماته الى المضارب **قول** كالصغر حتى اذا اعتد الوصي بالصغر
مضاربة وسرط عمل الصغر لا يجوز لان بدل المال كانه في المال فلم يوحده التحلية **قول** وكذا الخطا لمساواة واحد
سريكي العنان اذا دفع مال مضاربة وسرط عمل سريكي مع المضارب لان السريكي فيه ملكا فجميع صحته الدفع مع قيام
بدل المال **قول** وان لم يكن اي العاقد مالكا وسرط ان يصرف في المال مع المضارب فان كان العاقد مملوكا لم يساهل المضارب
في ذلك المال فسرط عمله نفسا العقد كالمأذون يدفع ماله مضاربة وسرط عمله مع المضارب لان بدل التصرف
ماسته له في هذا المال وبه بد نفسه ومن لم يزل له المالك فيما يرجع الى التصرف في مكان مقامه ما بعد لصحة المضاربة
وان كان العاقد محررا وان اذما له مضاربة لم يفسد المضاربة كلاب الوصي اذا فعا مال الصغر مضاربة
وسرطان يحملان نفسه مع المضارب بخلاف من الربح فهو جائز لانها لو اذما له مضاربة فانفسها باس صرف
الربح صحيح فكذا اذا سرط عملها مع المضارب بخلاف من الربح لان كل مال يجوز ان يكون المرفوض مضاربا وصد حار لم يفرق
مضاربا مع غيره وهذا لان تصرف الارب الوصي واقع للصغر حكما بطريق الساه فصار دفعه كدفع الصغر
وسرطه كسرطه فسرط التحلية قبل الصغر لانه رب المال **قول** كالمأذون في الملبسوط المأذون اذا دفع
مضاربة وسرطان يحمل مع المضارب لم يحرق لانه لم يكن المأذون العاقد اهلا ما لم يكن احد ذلك المال مضاربا له سرق
لنفسه فله حكم انفكاك الحجر فكان كالمالك فلم يكن من اهل المضاربة فيه فكان المالك فلم يكن من اهل المضاربة فيه فكان
اسرط عمله مفسدا كاشترط عمل المالك خلاف الارب الوصي وذكر في الاصطاح لو دفع المرأة مالا الى عبد المأذون
مضاربة جاز ولو سرط المأذون عمل مولاه مع المضارب لادن عليه لا يجوز وان كان عليه دين حار من المضاربة
في قول أبي حنيفة بناء على انه لا حق للمولى فيه عند فساد كالا جني ما المالك اذا سرط عمل مولاه لم يفسد
المضاربة **قول** واذا صححت المضاربة مطلقة هو ان لا يكون معدا برمان ولا مكان وقائع الذخير وادفع
مالا مضاربة بالصف ولم يرد على هذا فهد مضاربة مطلقة بناء على المطابق بينا في انواع كلها وله ان
يحمل ما هو عاقدان التاربان يسع سعد ونسئه ويسافر ويضع ويودع لان غرض حصول الربح والانتقال
ذكر لان مملوك جميع انواع التجارة لا نه قد ربح في نوع منها دون نوع فوجب له يكون سبيل جميع اصناف
التجارة لحصول غرضه والاصناف من نواع التجارة لان الباجر لا يحد بامنها **قول** وعنه اي
اني يوسف غرضه حرفة ربح المالك في بلدته وهو اهل في ذلك البلد فليس له يسافر فيه لان غرضه الربح على
التوى بلا ضرورة وان دفع المال اليه في غير بلدته فله يسافر فيه لان الظاهر الغالب ليس لانسان يرجع الى
وطنه ولا يسددم الغريم مع امكن الرجوع فلما اعطاه مع عمله انه غرضه في هذا الموضع كان في كونه دليل
الرضا بالمساواة بالمال عند رجوعه الى وطنه وصد الظاهر المضاربة في الارض وذكر المسافر وان مقصود
بحصول الربح وهذا انما يحصل بالسفر عاده فعمله مطلق عند المضاربة لان للمودع ان يسافر في مال المودع مع عدم

عكس التصرف في المضارب الى المودع على المصروف فيه **قول** والظاهر ما ذكر في الكتاب ساره الى قوله والمساواة
من صبح التجار فيسقط العقد بامو صبح التجار **قول** ان السعي لا يدرج في سعيه لساواة
في القوه كالوكيل في ملكه لئلا يكون غير وهذا خلافا للمستعير والمكاتب لانها يمكن ان لا عاره والكتابة لان الكلام
في التصرف بهانه وبما مضربان حكم المالك له لا حكم الساه اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار حرا بدو المضارب
يعمل بطريق الساه فلا بد من السخص عليه والسفوف المطلق اليه وصار كالوكيل فانه لا يملك لرب كل غير **قول**
ليس الا ارض منه بناء على العقد بسقط صفوف التجار وبما هو صبح التجار وليس مع صبحهم فلا يحصل
الغرض وهو الربح لان المصروف يحكم العرض مضمون مثله فلا يصور فيه زيادة سرط او غيره اما الدفع مضارب
فمصبح التجار وكذا الشريك والخلط مال نفسه فدخل تحت قوله اعمل برائك **قول** وفي التخصيص فانه يخصص
اعلم ان العادة فيه حرج حده احدها ان تصد صان ماله عن شرط الطريق في المالك السفر بحرصه السلف والثاني
انه قصد صان ماله عن حجاب المضارب فاذ اعلم ببلده لو قصد الحجاب في ماله امكنه المنع عنها فكان سرطامفا
والمالك الاسعار من حيث الخلا والرخيص خلاف البدان من الجوده والرداءه فكان السرطامفا والرابع
ان المضارب ما دام في المصرا لا يحق البعده في مال المضاربة والسرطامفي كان مقدا احكامه كذا ذكر الامام فاف
خان ربح **قول** فاسمى ضمير يرد به اسداء الضمان بالسري على الضمان احيى لاخراج عنها لكن اراد به اسعار
الضمان على ما ذكر في المتن **قول** وهذا خلافا لما لو قال على السري في سوق الكوفة حيث لا يصح السعد ولم يعمل
في غير السوق في الكوفة استحسانا لان الاصل في مال المضارب سرطامفا سعيه وحل الضمان على
المضارب متى بركه وان لم يقد اصح السرط ولا ضم المضارب بركه في سرط العمل الكوفة فانه لرب المال وهو صان
ماله عن شرط الطريق وغرضه كذا على ما ذكرنا وان اذنا في بعد بصره بالسوق لان مقصوده سعر الكوفة لا عين
السوق البند الواحد كالبعد الواحد فكان التخصيص لخوا **قول** اذا صرح بالتميز ان قال لا يعمل في غير
السوق فلو عمل في غيره بصره لا يصرح بالحج في غيره وهو يملك الحجر وما نفذ السعد حرا الفاط سنة فعوله دعت
النكر مال مضاربة على ربحه بالكوفة او ليجل به بالكوفة بالحرم او يعمل بالرفع او فاعل الكوفة او قال دعت النكر مضاربة
بالصف بالكوفة وما لا يقد اعطان دعت النكر مضاربة او اعمل بالكوفة او قال اعمل بالكوفة والضابط ان رب المال
متي ذكر عقيب المضاربة مالا يمكن اللفظ به اسداء وعنك حمله مساع على ما قبله يجعل منها عليه كذا لا يخو كما في
الالفاظ السنة وان اشتمل الاسداء لا يبي على ما قبله ويجعل اسداء استخدام الضرورة في المعلق كما في اللفظ
الاخرين حنفية يكون الزيادة مستثون وكان الربح لرب العمل بالكوفة وبغيرها ولو قال جده مضاربة على السري به
الطعام او قال جده مضاربة بالصف في الطعام فهذا كله مفسد فحصر المفسد به ولو قال على السري في
وسع منه صح السعد وليس السري يسع من غيره لان هذا السعد مفسد لفساد البايع مع الفضا والافضا
ولو قال على السري به من اهل الكوفة او دفع المدة مضاربة في التصرف على السري به من الصار فيه وبيع منهم فباع

ما يكون من رجل السحر اهل الكوفة او من غير الصارفة طار لا مقصوده في الاول بقصد العمل بالكوفة عفا وورد وجد
وفي الثاني السعد بالنوع **قول** وكذلك في حب المضاربة وفتا خنثي سعيه حتى سطل الحق بمضاهيه
لان السعد بالزمان مقصد كالسعد بالمكان مسووف بما ووجه وكذا الشكر سقدا للوقت حتى لو قال ما اشترت
اليوم بلنا فاما السرى اليوم فهو بينهما وما اسرى حتى اليوم فهو للمشرك خاصة وبالمكان حتى لو قال احد
الشركين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا يحاوز محارز فهدك جميع حصة سركه **قول** وليس للمضارب
ان يسرى من يفتق على رب المال بها نه او بمن لان المضاربة اذ في النصف الذي يحصل به الربح وهذا انما
يكون سرا وما يمكنه سعة فاما ما لا يمكنه سعة فلا يحصل به العرض فلا ساوله الا ان يسمي هذا فم
بحق على رب المال لحقه ولهذا لا يدخل في المضاربة سرا ما لا يملك القبض كما اذا اسرى خيرا او خيرا او مسة
او دما او مكابا او ام ولد او اسرى بواحدة او دم لانها لا يملك القبض فلم يدخل تحت الاذن بخلاف ما لو اسرى
بونا او عبدا خيرا او خيرا فانه يكون على المضاربة لانه يملك القبض بمكة سعة محدودة صحيحة مقصود العقد
قول وان كان في المال ربح لم يجز له ان يسرى من يفتق عليه لانه يفتق عليه بصفة مقصد برب المال عنده
وعندهما يفتق بمسح النصف فلا يحصل العتق وهو السعي للاستباح فان فعل اي اسرى من يفتق على
المال ومن يفتق عليه صار سيرا بالنفس دون المضاربة بناء على السرى متى وجد فاد اعلى المشركي فقد
عليه كالوكيل اذا خالف وهذا لان المضارب هو الاصل لان الباع لان حقوق العقد ترجح الى الوكيل فوجب
ان يسد عليه ما عذر فاده من رب المال فحالف للضرر عن الباع وضمير له بعد العلم بمال المضاربة **قول** وان لم يكن
في المال ربح جاز ان يسرى من يفتق عليه لانه لا يملك له فيه الحق عليه فلا مانع من ان يفتق عليه على سعة مسج
السرى على المضاربة **قول** لم يضمن رب المال شيئا لانه انما يفتق عبد الملك لا يصنع منه كمالا وورده مع غيره بان
اسرى امرأة ابن زوجها مات وترك هذا الزوج واغتني بصفته للزوج ولا يصير شيئا لغيرها وسعي الحسد
فصيب رب المال لا حساس من الله عنده ولو اسرى بصفة بمال المضاربة ولا فضل فيه وبصفة بماله صح عليه
لان هذا النصف لا ربح فيه فلم يفتق بغيره فليله وانما دخل الحق فيه حكما ما اشهره لنفسه فلم يصير محالفا
والسرى انما هو الوصي كالمضارب حتى اذ اسرى لرب الوصي عند الصغرة والمحتوه ومود ورحم
محرم الصغرة والمحتوه اسفد عليها وانما اسفد على الاب الوصي لانه لا يفتق بغيره بخلاف الجدا الماذون فانه
لو اسرى ارحم محرم من المولى صحيح سطران لم يكن عليه من محط بريقته وكسبه عتق المولى لرب كان عليه
من محط لا يفتق عنده وعندهما لان الدين المستغرق يمنع سوا الملك للمولى في كسبه الجدة عنده وعندهما لا يمنع
فان قلت ما الفرق بين المضارب وبين الوكيل بشر الجدة مطلقا فالفرق بينهما فانه يملك سيرا بعد يفتق على موكلة لغيره
اولي من ان يصير محالفا مع ان احد احوال المضارب الوكالة قلت الفرق بينهما ما وانما الوكالة اطلاق الوكالة
اطلاقا وفي المضاربة لم يفتق بل يمد بها بوصف وهو ما يظهر في الربح بالسعي فاذا اسرى لم يفتق على السعي فقد

منه فكون محالفا لا يكون على المضاربة **قول** فان كان مع المضارب الف النصف فاسرى المضارب انه
فمنها الف فوطها المضارب مولد ولدا ساوي الف فاد على المضارب انه انه لم يفتق فمده العلام الفا
وخمسها به والمضارب هو سائر شأ ورب المال يستسعي العلام في الف وما من خمس من ولسا اعنفه فاذا انقض
رب المال الف درهم من العلام ضم نصف فمده الامه وهذا لان دعوه المضارب احدثت صحته ظاهرا جلالا ام على
وجه الصحة وبما وراس النكاح بان زوجها مده ما عتق منه بم باعها منه لكن لم يفتق لعدم الملك وهو شرط
الصحة لان كل واحد منهما اعني الام والولد مستغول براس المال لا يظهر الربح لما عرف من مال المضاربة اذا اصاب
احناسا بحلفه كل احدهما اسل اس المال لا يظهر الربح عندنا خلافا للزنا لانه ليس بالي من الاخر اذا كان كذلك
فلم يكن للمضارب نصيب في الامه ولا في الولد واما النصف لم يجز حق التصرف فلا اسفد الدعوه فاذا ارادت صحة
العلام مضارب الفا وخمسها بطريرح لان ملك المضارب من الولد نصف الزادة فمده الدعوه السابعة بخلاف
ما اذا اشق للوطمار الولد لم يظهر الزادة فانه لم يصح الاعتناق لان الاعتناق انسا فاذا بطل لعدم الملك فلا اسفد
بعد وحد الملك فاما هذا احبارا فمده اذا جرت الملك بطريرحها كما اذا ارحم به بعد غيره بم اسفد واذا قال العبد
الغرات حرم اسفد واذا عتق الدعوه صار للعلام اناله وعتق عليه بعد ملكه وفسد الملك الباقي عنده
وعتق عندهما ولم يصير حصه رب المال من الولد لان العتق هنا بالنسبة للملك الملك ارحم به وجوده فاضاف اليه لان
الحكم بضاف الى الوصف الاخر اذا كانت الحلة ذات الوصف اصله مسلمة السفينة والعدج الاخر الاخر دليله
ما روي عن الصادق رضي الله عنه ان رجلا اقر به بدينه بالزمان مال بال الرابعة فانها الموحدة ووردت الملك
للمضارب بغير ضريح منه كحصوله بعد السعة وضمان التحدي لا يفتق بغير ضريح وهذا ضمان الاعتناق فلا يرد من التحرك
لانه ضمان سلسلانه بغيره ملكه فمده واذا لم يجز الضمان قد احتسب ما كسبه عنده بحسب السحابة في يفتق
المال موالف وما سائر وخمسون الف راس المال ما سائر وخمسون من الربح وله الحق في الاستسعي كالمكاتب
عند لي حصة ربح فمكون بال للاعتناق فاذا مضرب بال المال فخر الف حسب راس المال لانه مقدم في القسمة
ان تلام كلها ربح فملك المضارب بعضها فان قلت لما اذ جعلت الامه راس المال جميع الولد محالفة لان ما يح
على الولد من السحابة من حسن راس المال الامه للسنة من حسن راس المال فكان احسن الف من السحابة لراس
المال وبي اذ املك بصفته بصفته وصار ان الامه ام ولده لان الاستسلا اذ اصادف محالفا لملك
لا يجرى الاجماع وما يحق فيه كذلك ملك المضارب بصفته المال منها ومضمونه موسر كان ومحمدا الا ضمان
الملك فلا يفتق باليسار والاعسار والسوف على الضح الا يدي له رجل لم يورثا امه ملى ام ولدا احدهما انه
مضمير سركه فمنها موسر كان ومحمدا بخلاف ضمان العتق لان ضمان فكل ابد الضح ولم يوجد والمأم
في الولد مع انه موسر لعدم الضح فلان لا يضمن اذ كان بغير اولى **واسد اعلم**
المضارب مضارب ما ذكر حكم المضاربة الاولى

سرع حكم المضاربة المصاربه المفردة ذكر في هذا حكم المضاربة المركبة والمركبة بداسلو المصنف **قوله** وهو واه
عن لى يوسف ان الدفع على وجه الاداع مملوك لا على وجه المضاربة فمضمون الدفع لانه ضاربه مخالفا
قوله وهذا الدفع على وجه المضاربة لان الكلام فيه مضمون الدفع والساني بالاداع وكان كل واحد منهما
ضامنا كالمودع اذا اعار الودع من غيره **قوله** فكان الحال مراعى لملكيه العمل الحال موقوف
على ضمير والا فلا **قوله** اسلمه السركه في الرج والرج ملك رب المال اسلمه السركه في مال الخمر بضمان
فاما قبل الرج والموجود محو التصرف في السركه بضمان وهذا لانه انما يصير مضمونا اذا صار مخالفا
وذلك باسرا لالخمر في رج ماله ولهذا لا يصح اوا ودع لانه ليس ذلك اشراك الخمر في الرج
قوله وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة اي بضمان علمها عند الرج او بالعمل على الاختلاف المذكور
في المتن فيما اذا كانت المضاربة صحيحة اطلاق لفظ المضاربة ولم يذكر ان المراد بها المضاربة الاولى والثانية
للساويل كلامهما فان المراد بها كل احد منهما سواء كانت الاولى والثانية او كليهما واما اذا كانا فاسدا
من فلا ضمان على احد منهما حتى لو هلك المايه الساني فلا ضمان لان الضمان على الاول بسبب اسرا لالباني
في الرج فاذا كانا فاسدين فما اسرا لالباني في شركه في الرج بل استاجر الباني ليعمل في مال المضاربة المضارب
استاجر احدهما ليعمل في مال المضاربة وحمل الاجر فلا ضمان على احد منهما وكذا اذا كانت الاولى جارة والثانية
فاسده فلا ضمان لان الثانية اذا كانت فاسده لا يثبت للباني شركه في الرج بل يكون اجرا للمضارب ان
استاجر احدهما ليعمل في مال المضاربة وكذا اذا كانت الاولى فاسده والثانية جارة لان الاولى اذا كانت فاسده
يكون المضاربة الباسه فاسده لانها لا تصد السركه في الرج لان الرج كله لرب المال اذا كانت الاولى فاسده فلا
تصدق الباسه سرکه في الرج وكل مضاربة لا تصد السركه في الرج يكون فاسده فان قلت اذا كانت الباسه فاسده
لفساد الاولى الساني هذا المقسم وهو ما اذا كانت الاولى فاسده والثانية جارة قلت المراد من جواره
الباسه في هذه الصوره كون المشروط للساني الرج مقدار ما يحوز به المضاربة في الحمله بان كان المشروط
للاول من الرج ماله او نصف الرج مع زياده ماله والمشروط للساني نصف الرج او ثلثه هذا كله من الخمر
قوله ولا يعزى عن نوع حسب كونه باسا من وجه وزوجه **قوله** فصرفه بغيره الى نصيبه وان لم يكن هو
على قدر نصيبه كاحد السركه في البعد اذا باع ثلثه **قوله** وبطبع لهما ذلك اي للمضارب الاول الساني حتى
ولم يعمل المضارب الاول بالتصرف في المال بطبعه السدي لان ما سار الحق من الرج يعمل بنفسه سدا الا يرى انه
لو ابيع المال مع غيره او ابعده رب المال حتى يرج كان نصيب المضارب من الرج طسالة وان لم يعمل بنفسه
قوله وان كان حال الرج على الساني فكل ايه فهو سنا بصفا ز او قال يارح هذا من شيء او قال على الساني كان لغيره
من فصل الرج او قال على الساني كسبت فم كسبت وقال على ما ان رزق فيه من شيء او قال على الساني كان لغيره الرج
فهو سنا بصفا ز وان قال فيه اعلم بانك قد دفعه الاولى الى اخره بالصف والمسمى الرج او خمسة اسداس

الرج كان ذكر صححا والساني من الرج جميع ما شرط له والساني من الاول رب المال بصفه لان رب المال بهذه
اللفاظ ما شرط لنفسه نصف جميع الرج وانما شرط لنفسه نصف ما حصل للاول من الرج لان اضاف اليه
عز في الخطاب فهو الكافي التام بخلاف الاول فرب المال هناك شرط نصف الرج جميع المال بنفسه انما اضاف
الرزق الرج لرب المال ومن المضارب الاول كذا في المبسوط **فصل** هذه مسأله تخاصر الاولى حيا سترط
المضارب الرج بخلافها من حيث حال عند رب المال في استحقاق الرج فلذلك فصلها بفصل **قوله** ولحدود
المال لرب الرج فالتصديق عند رب المال للشرط فان الحكم في عند المضارب كذا الحكم انه اذا شرط له الرج بغير
المضارب رب المال ليس للمللي وهو على حده احدها اذا شرط ذلك لاجنبي في هذا الوجه ان شرط عمل لاجنبي
فالمضاربة جائزه والشرط كذلك وبصر رب المال بافع المال الى جليبي وان لم يسترط عمل لاجنبي فالمضاربة جائزه
والشرط باطل بجعل الشرط لاجنبي لرب المال والوجه الثاني اذا شرط بعض الرج لغير المضارب ليعبد
رب المال فان شرط عمل الجبد مع ذلك فالمضاربة جائزه والشرط كذلك على كل حال ان لم يسترط عمل الجبد مع ذلك
ان لم يكن على الجبد من صرح الشرط سواء كان عند المضارب ورب المال لانه بعد وصيحي هذا الشرط في حق
الحد لان الرج انما يستحق ما اسر المال والمحمل والضمان للمللي لم يوجد واحد من هذه الاسباب في حق الجبد
وامكن صححه في حق مواده لان ما شرط للجبد يكون لمواده اذا لم يكن عليه دين وان كان على الجبد دين فان كان
عند المضارب وعلى قول السني حصة الصرح الشرط ويكون المشروط لرب المال عمده وعندهما يصح الشرط ويجب
الوفاء به وان كان عند رب المال بالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف الوجه الثالث اذا شرط بعض الرج لمن
لا يبيع سهاد المضارب ورب المال له يحول الى المراه والمكاتب لجوار فيه كالجوار فيما اذا شرط بعض الرج
لاجنبي الوجه الرابع انما شرط بعض الرج لفضاء من المضارب او رب المال هو جائزه ويكون المشروط لرب المال
قوله ولهذا يجوز بيع المولى من غيره المادون اي اذا كان موطونا على ما يحق في المادون **فصل في العمل**
والقسمه لما ذكر حكم المضاربة والرج الى امر الى كرا الحكم الذي يوجد بعده وهو عزل المضارب في قسمه
مال المضاربة **قوله** ولو اردت المال عن الاسلام ولحق بدرا الحرب بطلت المضاربة لانه كالموت حتى يقتل
من رثته ويحتق مديره وام ولده وفل لحوقه بوقوف مضاربته عند ذل حقيقه على النفاذ بالاسلام او بالاطلاق
الموت والعمل ان عمده لو بصر في مال نفسه يكون موقوف فكذا المضاربة على حالها عند ما يموت لان عمده
سوف يصفاه لمكان الموقوف في الملاكه ولا ملك له بضمان في مال المضاربة وله عماره صحيحة ولا يوقف في
ملك رب المال نصف المضاربة **قوله** فان عزل رب المال المضارب لم يعلم بعزله حتى يشري باع فصره
جائزه لانه وكل من حرمه فصره عزله اذا علم ان بعزله لو كمل العزل القصدى سوفف على علمه لان
العزل نهى الاحكام المتعلقة بالامر لا يورفها النهى البعد العلم دلله او امر السرع ونوا هذه **قوله**
لانه صرف لاي من المضارب بصره لاجل رب المال فكان بصره في المضارب بعزله بصره في المال ولو تصرف في المال

في هذه الصورة كان يصرفه موقوفاً عند ليحسبه لا يتداه فكذا يصرفه **قوله** ولو كان المضارب هو المرد
فالمضاربة على حالها اي قولهم جمعاً حتى لو اسرى باع ورجح او وضع ثم قبل على ردة او مات او لحق بالهروب
فان جمع ما فعل ذلك جاز والرجح بينهما على ما شرط لان يوقف مصرفه عند ليحسبه لخلق حتى رثته ماله
او لم يوف ملكه باعسار يوقف نفسه وهذا المخني لا يوجد في تصرفه ومال المضاربة لانه باع فيه عن رب المال
او لم يوقف في مباح نفسه ولا حتى لو رده في ذلك فلهذا يوقف نفسه والعهد في جميع ما باع واشترى
على رب المال في قول ليحسبه **قوله** فلهذا يوقف نفسه الغزل من ذلك في هذه المسئلة بحال المضارب
الوكيل بم المانع الغزل يجوز له السج بالفسد والنسبة واخراج المال الى السيرة وان نهى رب المال عن
ذلك بناء على الرجح البصر في نفسه فانه يحتاج الى التصرف لظهور الرجح فاذا انهاء عن ذلك فلهذا يوقف نفسه في
التصرف فلم يصح **قوله** نصت اي صار ورقا بعد ان ساعا والناظر عند اهل المحار والدرهم والدينار كذا
في المغرب **قوله** لانه يملكه الاجرة لانه انما استحق الرجح باناء عمله فصار الرجح كالأجرة وورثه له بذلك
وهو الرجح فيجب على تمام العمل سقفاً ما وجب من الدون على الناس **قوله** لئلا يصح حقه فان قلت
المضارب يجب عليه رد راس المال على المصنف التي اخذ فوجب له بعضه حتى يكون الرد مثل ما احدث الواجب
عليه دفعه لا التسليم كالمودع فاذا احواله او وكله به فصار له عند علي هذا كل السج اذا
امسح من المفاضي لا يحرم على المفاضي ولكن يحرم على راس المال لا على المشتري كذا المستصح وما لا يرد
منه بالرجح كالمساع والسمسار وهو الذي يحمل للعبارة بالرجح او سري فانه يجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة
حكم العادة فيحرم على المفاضي لا سقفاً لانه وصل اليه بدل عمله فهو كالمضارب اذ كان المال في **قوله**
وما هلك من مال المضاربة فهو من الرجح الى قوله براد الرجح حتى يستوفي في رب المال صورة هذه المسئلة اذ دفع
الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ورجح الف وافتسما الرجح فاحل كل واحد منهما لنفسه وبيع اسر المال
في هذا المضارب على حاله حتى هلك وعمل بما توضع فيها او توى جدياً عمل بها فان سميها باطله والمحسنة التي
احدها رب المال محسنة راس ماله فخرم المضارب المحسنة التي احدثها لنفسه فكون راس المال ولو هلك
فموجر الرجح لان الرجح لا يفسد من راس المال الى راس المال فان صلى الله عليه وسلم مثل المومن يحمل الباجر
لا يسلم له رجح حتى يسلم له راس ماله فكذا المومن لا يسلم بوافقه حتى يسلم له عرأه او قال فراضه **قوله**
كالودع الله مالا اخر وقال عمل بها على المضاربة التي كان يكون هذه مضاربة مسبوقة ولو هلك
المال في هذا المضارب جرد ذلك لا يفسد في نفسه الا في **فصل في مضاربة المضارب** ذكر في هذا الفصل
ما لم يذكره في الاول من افعال المضارب في زيادة للافاده وبسبها على مقصوده **قوله** الا اذا باع الى رجل السج
الحار لانه لا يملك الامر المحتاد فيما بينهم وذن ما لو خارج عن عادتهم الا يرى لزم ان يسرى دانه للركوب
وليس له ان يسرى سبعة للركوب لحران العادة في الاول وذن الثاني وله ان يسلمه بها لكان العادة **قوله**
جاز

حاز لا يجمع اما عند ليحسبه ومخرج ولان الوكيل السج يملكه ذلك فالمضارب باع حتى لا يشرك في الرجح
ان يصرفه سره وكان صادراً من وجهه الا ان الوكيل يضمن اخا اخر للمضارب لا يصرفه لانه يملك له راس المال عند
م يفسده نفسه والوكيل لا يملك السج بالنسبة بعد الاقالة وان ملك الاقالة عند ردها فاما عند ليحسبه
فلا ان المضارب يملك الاقالة بم السج بالنسبة خلاف الوكيل فانه لا يملك الاقالة وقال في المبسوط واذا باع للمضارب
مباح المضاربة بم اخر للمضارب وبغيره فهو جاز على المضاربة والاضم للمضارب بهذا الساخر ساقط
الوكيل من مال عند ليحسبه لا يصح ما جله في السج ما يحوز وبصرفه ضامناً للوكيل لان المضارب يملك
السري ما باع مثله ذلك السج يملكه موحداً فلهذا يملك له الرجح في ذلك السج لان من صرح بالتجارة وهو يملك
صنعه واما الوكيل في حق الوكيل لا يملك السري السج باسما بالنسبة فلهذا يملك له الرجح في حق الوكيل **قوله**
والذلك الوكيل اي يضمن اخا اخر للمضارب لا يملكه ذلك لان الوكيل لا يملك الاقالة والسج بالنسبة بعد ما يملكه
يضمن الوكيل ما حصل له من غيرهما واما عند ليحسبه يضمن الوكيل ما حصل له من غيرهما فلهذا يملك له الرجح في حق الوكيل
على قوله اما عند ليحسبه فلا يملك الاقالة اي فلا ان المضارب **قوله** فلو احوال السري في مال المضارب
الحواله على رجل اسر المشتري جاز لانه لو اقال بعد من الاول بم باعه مثله على الحال له جاز فلهذا يملكه
فصل الحواله **قوله** حسب تصرفه لا ينظر وهذا لان تصرفه ما يصدق شرط النظر في قبول الحواله على العيسر
واما تصرف المضارب فيسعى على عادة التجار **قوله** وهو ما ذكرناه اساءه الى قوله ويحوز المضارب السج ما
والنسبة الى قوله والاصل في مضاربة المضارب **قوله** وما اسيد ذلك اي كل انواع الاستدانة وبما يملكه
ايضا ان راس المال لو كان الف درهم فليس له السري بالكل الموزون المحدود لانه اشارى بخبر راس
المال فكان هذا استدانة فلا يفسد على المضاربة **قوله** لانه يصرف المال زاداً يخسر راس المال ارضى بزيادة
مال المضاربة وان كان فيها فخرج مما يملكه ضرر فهوها وهو سحل الزمة بالدين ان الاستدانة على المضاربة
يصرف في غير راس المال المضاربة والوكيل يصدق راس المال لا يملكها الا المضارب لا يصدق عليه
وعند السصيص يحترق هذا التصرف في نفسه فصرفه عن شركه الوجه ولا يكون مضاربة او ليس لواحد
فنه راس المال فيكون المشتري بينهما يفسد في الدين عليه ما يفسد في السج فموجب المضاربة لان هذه شركة
وجوه ضمنت الى المضاربة فلم يفسد موجب المضاربة **قوله** واحد السج اي يصح احد السج
لانه استدانة وكذا اعطاه لانه افراض **قوله** والحق على غير مال الكفاية والافراض الهبة الصداقة
لانها بغير عات مخضه **قوله** ولنا ان السوط هو الحيلة وقد عرفت في البصائر بوكيل التصرف في التصرف
حول المضارب فصح الوكيل في كل ما لو وكل اجنبياً وما صح وكذا لم يكن اخذه استدانة ان السج عملك الى
المضارب صار كان المضارب عمل نفسه فلم يفسد مضاربته بخلاف الوسوط عملك الى المال استدانة ان السج
الحيلة التي هي شرط صحة المضاربة **قوله** بخلاف ما اذا دفع المال الى المضارب حسب ما يصح في الاصح

المضاربة انما هي ولا يفسد المضاربة الا على عمدنا ويكون الربح بينهما على ما سطرنا في المضاربة وقال في فروع
تفسد المضاربة الا على دفع المال الى راس المال لما مر ولنا ان المضاربة معقد شره على مال راس المال وعمل
المضاربة لا مال للمضارب فيها فهو كمن يودى الى فلتا الموضوع فاذا لم يصح النسيئة بقي عمل راس المال
ما هو المضارب فلا سطر به المضاربة الا على **قوله** جزء الاحساس الاصل للثبوت انما تحت الاحساس كالمراة
سبوحا للثبوت ما حساسها في منزل الزوج والعاقبة مستوحبة الكفاية في مال بنت المال لكونها محبوبا
لمضال العامة والمضاربة ببلده ساكن بالسكنى الا على المضاربة فلم يكن بعتة في المال فاما اذا اسافر
فقد صار محبوبا بالعمل للمضاربة فوجبت البعثة في مال المضاربة لاجل الاحساس به وهذا بخلاف ما جبر
لانه يعمل ببدل فكان البديل احصا لاجاله فلا يضر بالانفاق في مال نفسه اما المضاربة مستحق الربح والربح
والمحصل وقد لا يحصل فاجتنب البعثة في مال المضاربة كمالا يضر بالانفاق في مال نفسه بخلاف
المضاربة الفاسدة لانه احقر فلا يستوجب البعثة بخلاف المضاربة لانه متبرع بالعمل فلا يحجب البعثة
وبخلاف السر به لانه لم يجر العار في السر بكونه حامل بغيره من مال السر به **قوله** والبعثة
هي ما يصر في الحاجة الراتبه وهو ما ذكرنا من الطعام والشراب والكسوة ومن ذلك غسل الساب
واجرة اجرة عده وعلف دابة تركها والارض في موضع يحتاج اليه كالحجاز واجرة الحمام فان قلت اجرة
الحمام والحلاق مما لا يحتاج اليه وعموم الاوقات البعثة مما لا بد للانسان منه في عموم الاوقات فليس
ان لا يكون واحدا كاجرة الحمام والفساد فليسا مما اوجبه في المضاربة لانه من صبيح الحمار فانهم يحلفون
رؤسهم وسطقون بها سهم وانما انهم غزاة لا وساخ ويهضون شواربهم لمراد دعه الناس المباحة
معهم قال الانسان متى كان طول السفر وسين الساب بعد من المبالغة الصعاب لعل معاملوه ومي كان
نطف الساب في الاطراف بعد من المبالغة معاملوه فابدرج اجرة الحمام والحلاق تحت البعثة بعد الاعتبار
فانما يطوف في جميع ذلك المعروف حتى يضمن الفصل لرحا وزه اعسارا للمعتاد فيما بين البحار **قوله** حسب
ما اتفق على المبيع على الاخر لان الاصل لكل لونه تعاروا التجار الحاقها براس المال في بيع المراجعة فلم يضارب
ان يضمن ذلك الى راس المال في بيع المبيع مراجعة على الكل لان كل واحد لم يتعارفوا الحاق براس المال فليس
للمضارب ليرضخها الى راس المال في حاقها الى الحاقها على المبيع براس المال ولم يحاقوا
بالحاق ما اتفقوا على انفسهم براس المال لان كل واحد في بيع المبيع كالعصج ونحوه او في بعتة كالحمار لان
القيمة مختلفة باختلاف ما كان يحوته والاول بوجوبه في القيمة **قوله** فان كان بعه الف الف شريك
بما ساء ما قصدها او جعلها بعه من عند واحد لم يعمل بواحد فهو متطوع لانه اسدانه على المضارب
بعد استغراق راس المال فلم يعد على راس المال اذا لم يصرح بالمرضاة به مبرعا وكذا اذا اراد المضارب
من ماله في بيع المبيع بعه المضاربة فهو متطوع منه ولزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة

لانه لو لم المضاربة لصار مستندنا على راس المال بعه رضاه وهو لا يملك ذلك في بيع المراجعة على المبرور
الزيادة **قوله** وان صنفها احر فهو سر به كما زاد الصنف فيه ولم يصح المبيع لانه طوط ماله مال المضارب
اذا الصنف عن مال قائم فلو بيع المبيع كان محص في بيع الصنف للمضارب ما عصى المبرور الا على المضاربة
حتى اذا كانت قيمة المبيع غير مصبوع الف والمصوبغا الف وما سكر ان الف للمضاربة وما ساء صنفهم
للمضارب بعه ماله وهو الصنف بخلاف القصص والحمل لانه ليس للمضارب عن مال قائم في المبيع حتى
يعطى المبرور بانه فكان جميع المبيع للمضاربة لا يرى له الخاص لو صنف لم يصح ماله ولو قصر لصنف ذلك
واذا صار سر به كما بالصنف لم يضمن المبيع لان قوله اعلم برائكة فادله والاه الحلق والسرية ولو اذ لك
لكان لرب المال بعه منه والتخصيص بالحمل لان السواد يعطى عند لي حشفه فاما سائر الالوان فمثل
الحمة **فصل آخر** مسائل هذا الفصل مسائل متفرقة متعلو بمسائل المضاربة التي لا بد للمضاربة منها
قوله فان كان بعه الف الف بصف شريك المضاربة بواحدة بالف في اسرى الف من عبد اولم يعد الف في
ضارب الالف في بعه بخرم راس المال الف وخمسائه والمضارب خمسائه ويكون ربع العبد للمضارب وثلثه
ارباعه للمضاربة لان المضارب لما عاى البكر بالف في بخرم ربع الف درهم فملك المضارب نصفه ومجسمه
فاذا اسرى الف من عبد اصاب ربع العبد للمضارب في بعه اربعة لرب المال فاذا اهلك المبرور كان ما عصى الربح
على المضارب ما عصى بعه اربعة لرب المال الربح الذي صار للمضارب بخرم عن المضاربة لانه صار بضمها
على المضارب مال المضاربة يكون ماله وبينهما مناهة وسبق ليه ارباع العبد على المضاربة لان ضمان
رب المال لا ساق في المضاربة وصار راس المال الف وخمسائه لان راس المال دفع ماله الف وخمسائه ولا
يبيع العبد بواحدة الا على الف لانه اسرى الف في بخرم ارباع العبد بواحدة الف وخمسائه وهو الف للمضارب
لانه بذكر ملكه وثلثه اربعة ومي بعه الف في بخرم المضارب بخرم راس المال في بخرم الف وخمسائه وسبق
ربح من المضارب راس المال **قوله** وان كان بعه الف فاسرى ب مال عبد اربعة وخمسائه وابعه اياه
رب المضارب بالف بعه مراجعة على خمسائه وان اسرى المضارب عبد ماله وابعه من راس المال الف ومي بعه
رب المال مراجعة ماله اربعة اصله ان سخر المراجعة بعه بعه الحماة كما عصى بعه منها ولهذا ساع الماخوذ
صلحا مراجعة لسبه الحلق فاذا اسرى راس المال عبد اربعة وخمسائه فباعه بالف من المضارب فاما اسرى المضارب
لرب المال لانه وكله وسخر الانسان بنفسه ماله لكن لما كان حق المضارب في بيع المبيع السج عبد اخلافا للفر
وبعت بعه بطلان السج فاعبر اقل الممنوع من المراجعة لما نسب على الاحصاء وفي المثلثة الساحة وقع العبد
ان لرب المال لم يفتح للمضارب منه الا قدر ماله فوجب اعساره هذا المانه وقما وقع لرب المال لم يضر الربح
لما مر من اجتناب بطلان العبد لانه في بيعه بقرره في السوع **قوله** فصل العبد رطل اخطا فانها امر بالخ
او الفداء فان دفعا العبد بعه المضاربة لان العبد بقره زال عن ملكه ببلاده كذا هو مد اخرج العبد

عن المضاربة اما حصص المضاربة فلان يقرر ملكه فيه بالفدا فصار كالقسمة واما حصص رب المال فلان
انما سلم بضمان الفداء وانه ليس يحكم المضاربة ولا ان القضاء بانقسام الفداء علمها من قسمي الجيد
منها لان الخطاب بالفداء يوجب سلامة ما ورد في المقادير لاسلامه لا بالقسمة بخلاف ما مر لان كل
التمتع على المضاربة لانه العاقد وان كان له حق الرجوع على رب المال الف وخمساه فلا حاجة الى القسمة
ولان الجيد بالخانة صار كالرايل عن ملكها اذ الموجب الاصل هو الرجوع وبالفداء كانا استراة
والفداء علمها ارباعا رجعة على المضارب لمصارعا على رب المال لان الفداء يؤتي الملك مصدره
وإذا كان الملك بينهما ارباعا لانه اذا صار المال عن واحد فظهر الرجوع وهو الف بينهما والف لرب المال
براس ماله بم الجيد لهما لانه على المضاربة يحزم المال كله امام والمضارب يوما والمضارب منطوع ان فدي
فان فدا احدهما فنصيبه ودفع الاخر فكل واحد منهما مال كله لخصه فصار كالجيد المشترك **قول**
وراس المال جميع ما يدفع فناء على المال في المضاربة لانه من مضاربة على امانة ولا يستنفذ
انما يكون بعض مضمون فلو حمل مضمة على الاستنفاد لصار ضمانا وهو مضارب في ابطال حمل مضمة
على جهة امانة دون الاستنفاد فاذا هلك كان الهالك على رب المال بخلاف الوكيل لانه يمكن جعله متوفيا
لان الضمان لاسا في الوكالة لا يرى لخاصب اذا توكل ببيع المخصوص جاز ويكون مضمونا عليه
حتى لو هلك في ذمة تحت الضمان فاذا اشترى الجيد بالف وجب للبايع على الوكيل الرجوع وجب للوكيل على
الموكل ماله فاذا استوفى حقه من الموكل حمل مضمة على جهة الاستنفاد لا على جهة امانة فاذا استوفاه
معه لم يبق الحق اذ اهلك المقتضى كل ان الهالك عليه لا محالة ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع من فدا
اذا اشترى ثم دفع اليه الموكل المقتضى لا يرجع به على الموكل لانه يستلزم الرجوع فليس لانه لا يشترى
وجب التمسك بالموكل فحمل موفيا بالقض بحد ولا يرجع اما المدفوع اليه قبل الشراء فامانه في يده
وهو دأيم على امانه لانه لم يوجد بعد الشراء ما وجب له فلو مضى فمضى متوفيا فاذا هلك
رجع عليه موهوم لا يرجع لوفوع الاستنفاد **فصل في الاختلاف** لما تراجك مسائل الاتفاق
فما بين رب المال والمضارب في بيان مسائل الاختلاف بينهما لان الاصل هو الاتفاق اذ اصابهما
مضى على تصادقهما والاصل هو ان يصدق في المسئلة **قول** وفي مسألة القول قول القابض بناء
على حرجا خلافا في مقدار المقبوض والقابض حتى يهرقه مقدار المقبوض لا يرى لرب القول قول
الخاص في مقدار المقبوض فلان قيل قول المهر في هذا كان القول لم لو انكر القابل فلهذا في
مقداره **قول** ولو اختلفا مع ذلك مقدار الرجوع حتى اختلف رب المال والمضارب راس المال
والرجوع فقال رب المال راس المال الفان وسرطنت لرب الرجوع وقال المضارب راس المال الف وسرطنت نصف
الرجوع فالقول للمضارب في قدر راس المال لكونه فائضا والقول قول رب المال فيما سرطنته من الرجوع لانه يستنفذ

سرطنته وهو منكر للشرط واما ما اقام البينة على ما ادعاه فليتبسبه لان رب المال يدعي فضلا في راس المال
والمضارب يدعي فضلا في الرجوع والبيات سرعت للاسات **قول** قال رب المال هي بضاعة او ودعة
فالقول لرب المال البينة للذي في يده المال لانه يدعي عليه التملك حصة وهو منكر لكان القول للمضارب
قول ولو ادعى رب المال المضاربة في بوع وقال لاخر ما سميت لي بحان بعثها اعلم انه لو ادعى المضارب
العموم في كل تجارة وادعى رب المال المخصوص في بوع فالقول للمضارب لان بوع صفة العموم فكان القول
لمن يمسك الاصل في الدلالة على هذا الاصل انه لو قال احد هذا المال مضاربة بالنصف صح وملكه جميع
البيارات لو لم يكن مضمون مطابق العقد للعموم لم يصح بدون النصص قال في القول لرب المال
لان الادب يستفاد من جهة فصار كالوكالة فلما اختلف الوكالة المخصوص **قول** ولو ادعى كل واحد
نوعا فالقول لرب المال لانه في المخصوص فصار قول يستفاد الاذن من جهة احق البينة
للمضارب لا حياجه الى بيع الضمان **قول** ولو وصفت بستان في ما ان قال رب المال في دعوى المخصوص
دعت البستان المضاربة في يد في بستان اقام على كذبه قال المضارب دعت الى الفاني سوال فطعام
واقام على كذبه وكذبته سهدت في التوفيت كما هو دعوى المهر على كذبه المضارب ولي شاع ان
الباني باسحق **الوجه** هذه الكسبة اعني الودعة والعارية
والحبة والاجارة طاهر الساسية فانه يرد على الادب في ما اقر على الودعة بملك شيء ثم يرفى منه الى
ملكه منفعه ثم الى ملكه من غير ما عوض الى ملكه منفعه بعوض ومناسبه اتصال الودعة عاقلها
من في اول الاقرار بالادب بسلطة الغرض على الحفظ اي شيء كان فلا او غير مال الجيد فعال او دعت
زده اما لا واستوفى عنه امانه اذ ادفعه اليه لكونه عنده فاما مودع ومستودع بكسر الهمزة فهما
وردا مودع ومستودع بالفصح فهما والمال مودع وودعة وتسلط الغرض على حفظ المال سرية
وركنها الاجابة للقبول بسلطتها كون المال لا يملك الا بالادب عليه وحكمها وجوب الحفظ وصبر ورب المال
امانه عنده وسرعته بالكتاب في الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واداء الامانة
لا يكون الا بجدها والسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يودع ويستودع واجماع الامة فالصحابه
ودعهم الى يومنا يودعون ويستودعون لان قبول الودعة من مال امانة وصي مندوبه لقوله تعالى
وتعاونوا على البر والتقوى لقوله صلح ان الله تعالى يعول الجيد ما دام العبد في عول اخيه **قول**
الودعة امانة فان قلت الودعة والامانة كلاهما عاربان عن محبة واحد فكيف يجوز بينهما المساءلة والخبر
والاجواز انما في اللفظ المراد من سدا وخبر الاعطاط طريق التفسير وليس المراد هنا تفسير الودعة
بالامانة فليت جواز ذلك ههنا بطريق التعميم والمخصوص في الودعة حاصه وعمل العام على الخاص صحيح
عكسه **قول** وليس على المستودع غمرا لمخل ضمان والمعل الخائن لا غل الا لئلا يفسد

يرفع في حفظها والبرع لا يوجب ضمانا على المتبرع اذ لو اوجبه لم يمسح الناس عنه وفيه يعطى لمصالحهم
وان سرفت الودعة عند المودع ولم يسرف معه مال اخر للمودع لم يضمن عندنا لما سنا وعند مالك
يضمن للبرع **قوله** والمودع يحفظها بنفسه ولم يمسحها عنه او ولده او اجاره والعصر
في هذا الباب للمسائله لا للبيعة حتى لو ادعت المرأة ودعتها الى وجهها لا يضمن فان لم يكن الزوج
في بيعة المال كان ساكنا معها والا نزل الكبر اذا كان يسكن مع المودع ولم يكن يضمنه فخرج وترك المنزل
على الاثر الا يضمن المودع والمراد التمسك بالحاصل الذي يحتاجه مساهمة او مساهمة فاما الاجرة
فكسائر الاجان يضمن بالرفع اليه لان المطلوب حفظ الودعة على وجه حفظ مال نفسه والاشنان
يحفظ ماله بنفسه بان وسد من غيبه ماله حتى لا يخطئ المعتاد لم يكن حاسبا ولا يضمن وهذا اذا علم المودع
ان خرج ماله امن في الاثر لا يوجب الرفع اليه ولو دفع ضيمه في الاثر لا يضمنه فاذا خرج ماله في وجه
لا يمكنه ان يحملها مع نفسه مضطرا الى ان يحلها في بيعة فاذا جعلها في بيعة صارت بدارانه حكما
فكان هذا ما لا بد له منه فصار ماله وما فيه دلاله **قوله** لان السبي لا يضمن مثله كالوكل لا يضمن
غیره بخلاف المستعير لانه مال كماله في غيره **قوله** والوضع في جوار غيره ابداعه ساء على ان
الحرز في هذا ذلك الغرض فصار الوضع مسلما اليه الا اذا استاجر الحرز فلو لم يوافق حافطه نفسه فلا يضمن
قوله وان حلقها المودع بماله حتى لا يضمن ضمها اعلم ان الحلق على اربعة اوجه خلط بطريق
المجاورة مع سائر السهم كخلط الدرهم بالسود والدرهم بالذنان والحوز بالوروانه لا يقطع
حق المالك بالاجماع لم يملك المالك الوصول الى عين ملكه بلا حرج وخلط بطريق المجاورة مع سائر السهم
كخلط الخنطة بالسهم وذلك يقطع حق المالك بوجوب الضمان لانه لا يصلح المالك الى عين ملكه الا بحرج
والمستعير المستعير ولا ان الخنطة لا تخلو عن حمار السهم ولا تخلو عن حمار الخنطة فتعذر
التمسك بحقيقة وحكما وايضا بالقسمه لا بخلاف الجنس لان القسمه عند اخلاف الجنس غير مشروع وقيل
لا يقطع حق المالك عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار ويصل العباس ليضم المخلوط ملكا للحالط
عند لي حصة وفي الاستحسان لا يضمن وخلط الجنس بخلاف الجنس حرجه كخلط الخنطة بالدرهم وكل ما يغير
جنسه وانه يوجب بقطع حق المالك الى الضمان بالاجماع لان هذا الخلط اسهل من حصة لانه انما يغير
المالك ان يصل الى حقيقته وكذا حكما لعذر القسمه بخلاف الجنس خلط الجنس بالجنس حرجه او مجاورته
كخلط دهن اللوز بدهن اللوز او دهن الحوز بدهن الحوز واللبن بالبن والخنطة بالخنطة والسهم بالسهم
او الدرهم بالدرهم السهم بالسهم والسود بالسود فخذ لي حصة هو اسهل من ان يقطع لاسبيل
لصاحبه الا يضمن المودع وصار المخلوط ملكا للحالط وعندما مال المالك بالخيار لشرائه ضم الى الطمس له
وان ساء سار له في المخلوط يبرر قوله ان الخلط اسهل من حرجه ووزجه ان بعد هذا الخلط ان

يعذر على المالك الوصول الى حقيقته لم يعذر حكما بالقسمه اذ القسمه فيها كمالا ويزول قرار الحرج
بالاجماع ولهذا لا يملك كل واحد حصه بنفسه بل ارضاء وقضاء واذا كان اسهل من حرجه
دون وجه فان ساء مال الى جانب الهلاك وصممه مثله وان شاء مال الى جانب القيام وسار له في الخلط
ويبرر ما قاله ابو حنيفة انه اسهل من حرجه لان حرجه يعذر على المالك الوصول الى حقيقته
وليس الاستدراك الى هذا لان اعلام المحل لا يتصور منا ولهذا كان له حق التضمن بالاجماع ولو امانه لاستهلاك
واما القسمه فلم يستعمله الى عن حقيقته ولكن جعلت طريقتا للاستماع بطريق الضرورة بناء على
صام السهم واذا كانت بناء على الشبهة لان حكم العلة لا يكون على العلة وعن الخلاف يظهر انما اذا ابرر الحالط
عند لي حصة لا يقطع على المخلوط سبيل لانه لا حق له في الضمان وقد بطل بالبراء وعندنا ما سقط حرج
الضمان سعيه في الشبهة في المخلوط وهذا اذا خلط الدرهم بغيره فانه اذا انما حوالت لي حصة
لا يقطع بل سقط ملك كل حال غير لي يوسف رح انه جعل لاولي المال كبر وقال محمد رح سكره بكل حال
لان الحرج لا يقطع عن غيره كما اذا اشرب صبي لبن امراة من كذا كذا يوسف رح في كل ما يبيع خلطه بجنسه
يعبر لا كبر ابو حنيفة يقول ان يقطع حق المالك في الكلى محمد بالسهم في الكل **قوله** وان اخلطت بماله
غير فعله فهو شرك لصاحبه كما اذا اشرب الكيس صندوقه فاحلقت دراهمه فانه لا يضمن لعدم
الصنع الموجب للضمان منه فسد كان بالانفاق هذه سكره اخلاط حتى لو هلك بعضها هلك حمار الهما
ونقسم الباقي بينهما على ما كان لكل واحد منهما **قوله** فان ايق المودع بعضها ضمها اليه فاقضها
كلها وعند مالك والساقية رح مصر ضامنا لكل لانه الحامنة زالت الامانة صحب الغرامة ولنا ان الضمان
يحس بقدر الحامنة وقد خان الحضر وز الكل فان جاء بمثل ما ايق فخلطه صار ضامنا بحسبها لانه صار
مستهدا لكل الكل بالحالط وهذا لان ما ايق صار ذمنا في ذمته وهو لا يفرق بفضاء الدين غير محض من
صاحبه فيكون خلطها بما في ملك نفسه وهو موجب للضمان عليه نعم بدار المودع كمدته لكن فيما ايقض اليه
وهو الحفظ لا في الخلط **قوله** وقال الساقية رح لا يبرأ عن الضمان لان عقد الودعة قد ارفع
بالخلاف بدلالة صيرورة المحل مضمونا عليه والضمان والامانة لا يمتحان فاذا صار ضامنا لم يبق
امنا واذا ارفع العقد لا يعود الى سبب حديد ولم يوصر فلا يبرأ عن الضمان ولنا ان الابداع مطلق
فكان باقيا بعد الخلاف وهذا لانه ما لا يقطع ماله في هذا اللفظ بناول جميع المواقف ما قبل وما بعده
ولم ينظر بالخلاف لان بطلان الشيء بما وصح لا يطلاله او ما سافه والاستعمال ليس بموضوع لابطال الابداع
وهو لا سافه ولهذا صح الامر بالحفظ مع الاستعمال سواء بان يقول للخاصة ودعك وهو مستعمل
واذا كان الامر بالحفظ ما اقامت رد به كالتعدي الى مال المالك اعني بنفسه فلا يضمن بالهلاك قوله العقد
قد ارفع فلما ارفع العقد ما كان باعسا ومعني صادف العقد بضرورة فوات موجب العقد وهو الحفظ

للمالك اذا كان الفوات ضروريا بقدر الضرر فظهر ارتفاع العقد في قدر ما وجد الخلاف فيها
وراءه بغير ما كان وهو كمن استاجر رجلا لحفظ متاعه شهرا فمك الحفظ في بعض الشهور فحفظه
مالا في فان العقد يرفع بعد ما وجد الخلاف فيها وراه سقي على ما كان فكذا هنا واما المستاجر المسعر
اذا تعدى بم ازال التعدي لم يبرأ ولا الضمان خلافا لفرود له الاعسار بالودعة ولما ان الراه اياكم
بالاعادة الى يد المالك حقيقة او بغيرها او المستاجر المستعير بنفسه فانه يستوفي المنافع المملوكة
له من المحل والمالك فيما يصرف في المحل يكون عاملا لنفسه لا غيره فلا يبرأ عن الضمان **قوله** فان طلبها
صاحبها فحدها ضمنها بغيره ان المالك عزله عن الحفظ حين طلبه بالرد فهو بالاسالك بعده غاصب
ضمن في اعادة الى افرار بعد حجوجه عند المالك لم يبرأ عن الضمان لان العقد يرفع فلا يعود الا بالتعدي
ولم يوجد فلا يبرأ عن الضمان وهذا لان المطالبة بالرد رفع حجة المالك وضع حجة المودع كجود الموكل
الوكاله وجود احد العاود من السبع قسم الرفح منها و لان المودع سافر بعزل نفسه عن المالك كالموكل
على عزل نفسه عن الموكل اذا استعير العقد بالاعسار لان المستعير يعود الا بالتعدي **قوله**
خلاف الخلاف اي في اعلام العود الى لوافق لان العقد باق اذا الخلاف ليس يرد الامر لان الامر يرد
العول بعول صله اما الجود فهو قول ورد للامر لان الحاحد يكون مملكا للآخر المالك في ملكه لا يكون مأمورا
بالحفظ حجه غيره والدليل عليه امر السرعة فالحجود فيها رد حتى انكر امر الله بكفر والخلاف لا يكون
رد احتي لو ترك صوما وصلوة لا تكفر **قوله** ولو حجدها عند غير صاحبها لا تضمنها ما ان قال ما حال
ودعه فلان فعال السر فلا يندى دبعه او حجدها في وجه المودع من غير شرطه بالرد ما ان قال
ما حال ودعته عند التسكر على حفظها فحدها وعند زفر ضم لان الحجود سبب الضمان سواء كان عند المالك
او عند غيره كالا يلاف حقيقة ولنا ان الحجود عند غيبه المالك الحفظ لانه يقطع به طمع الطامع فلا
يضمن ولا زما عزله عن الحفظ وما ولا ملك عزل نفسه بغير محض منه او طلبه لان العقد ما قام به وحده
وانا قام بهما فلا يرفع الا بها ففي العقد اعسار بقاءه يكون بده كذا المالك في العن **قوله** وان
كان له حمل مؤنه الحمل بالفتح مصدر حمل الشيء ومنه ماله حمل مؤنه يحمل ماله بل يحتاج الى
ظهور واجره حال كذا في المغرب **قوله** وقال السامعي ليس له ذلك في الوجه من لان المطلوب منه
الحفظ المتعارف خلا لآكته والسوت دون المفاوز لان انسان المصانه منها في الامصار
من كل وجه وفي غيرها منها من وجه ومن وجه بل فيها عرض لها على التوى لقوله صلى الله عليه وسلم
المسافر ومبا عه على قلت الاما وقاه الله وبوسبب الضمان وهذا لو استاجر رجلا لحفظ متاعه
سهر ابد رجيم فساقر المالك بضمير الى يوسف ومحمد انه ملزم صاحبها مؤنه الرد فماله حمل مؤنه
ولا لوانه في الزام المؤنه عليه لان ضار عليه ولا يضمنه ان الامر بالحفظ صدر مطلقا من غير

تسدي مكان فلا يسقط مكان دون مكان كما لا يسقط زمان دون زمان والمفاد محل الحفظ اذا كان
الطريق امنانا لا يصدده احد غاليا ولم ينهه المودع عنها فاذا كان كذلك كان الحفظ في المكان كالحفظ
في المصير والكلام فيه حتى لو لم يكن الطريق امنا او حرا ضمن وهذا ملك لا يوصى به مال الصغر مع
ان ولايتها بطرية وبما للحق المالك من المؤنه فمضرون المسالك امره فلا يعد ذلك ضارا له والمعتاد
كونهم في المصير لا حفظهم فيه ومن يكون في المفاوز يحفظ ماله فيها كاهل الحمام والاحدس خلافا لاحتياط
ما حر لانه عقد معاوضة فاقصى السلم لم يملك في مكان العقد وهذا الم بحت المالك المصير للحفظ فيه بل
اطلق الحفظ اطلاقا فان عبر المالك عليه الحفظ في المصير فساقر ان كان سقار له منه بضمير في كان سقار
كان لا بد له منه فان امكنه الحفظ في المصير مع السفر ان امكنه ان يترك واحدا من عماله مع الودعة في المصير
ضمن ولم يمكنه ذلك لا تضمن **قوله** بله اسود عوارطلا الفاعل ان كان فليس للحاضر ان يخذ نصيبه
عنده فالا لذكر المسايخ من قال الاختلاف فيما مودع وان لا مال فيها مودع وان العدم سواء الصحيح
ان الاختلاف فيما مودع وان لا مال للمكمل المودع وانما عدله بما من السات الدواب العبد فليس
للحاضر ان يخذ نصيبه بالاجماع لهما ان كل احد منهما من المودع عن المالك نصيبه حقيقة فلا يجوز عليه
نصيبه بعينه الاخر كما لا يركب في الدين اذا حضر احدهما كان له شرط بالمدين نصيبه وبعض نصيبه وهذا
لان الحاضر طلب منه تسليم نصيبه فليس الاخر يسلمه ولهذا كان ان يفرده ما خذ نصيبه مع عهده صاحبه
فكذا المودع ان يدفع اليه نصيبه ويذهب الى صفة مروي عن علي رضي الله عنه ولانه لو دفع شيئا الى الحاضر
فاما لم يكون المودع من نصيبها او نصيب الحاضر خاصة لا وجه الى الثاني انه لا يكون له نصيبه بغيره وليس
للمودع ولا له على الغائب القسمة ولهذا لا يرفع دوجه قسمه بالاجماع حيه لو اخذ نصيبه بم هكذا الباني قد
المودع بم حضرة الغائب له السوار في المقوض فبالتقسيم ليست ساقده ولا وجه الى الاول لان المودع يصير
دافعا مال الغنم بخراذنه وانه لا يجوز وبان كان الحاضر يخذ نصيبه لا يكون للمودع ان يدفع حصته الا يرى ان
رب الدين اذا طلب مودع المدينون لبعضه من الودعة لا يور المودع عهده ليرى ان رب الدين لا يرضاه اذا
طفر به وهو حرج حقة وهذا خلاف المدين المشترك لان المدينون يما نصيب الدين من ملكه فليس ادا الدين
بعضي ما مالها لا اعانها فدوجه نصيب الحاضر اليه بغير ملكه وليس فيه قسمه على الغائب اما المودع في دفع
مال العبد الا يرى الرب رجل اذا غاب له عند انسان ودعه ودن حاء رجل فقال فلانا وكنتي بعض دعه
وبعض ماله عليك كل الدين وصد المودع امر يسلم الدين والودعة وفيه حكاية فان جلس في الحمام
واودع عند الحامي الفاتح احد ما وطلبه فاعطاه فخرج الاخر وطلبه به فحضر الحامي فذهب الى
لبيح صفر رج فقال له الوصفه فل كالا كما اودعنا في فلا اعطى كحني حضه صاحبك فاعطى وركب الحامي **قوله**
ولكنها بعينها فانه يحفظ كل واحد منها ما نصيبه بقاء على المالك رضي فخطها واحتاجها على حفظ النكر

مستحق فمور ان القسم لا المال اذا اودعها مع علمه بانها لا تقدر ان على سبيل كجميع استعمالها ويحتج
في مكان واحد للحفظ فصار راضيا بقسمتها وحفظ كل واحد منهما النصف د لاله والناس بها كالتك
نضا **قول** وان كان مالا تقسمه خازان لحفظه احدهما ماذن الاخر وهذا عند لي حسمه وكذلك الجواب في
المهر منسوخ الوكيل من السرا اذا سلم احدهما الى الاخر وقال احدهما ان يحفظه ماذن الاخر في الموضعين وعلى
ان المال كرضي ما منه ما هذا الذي دفعه اليه كان للمالك احدا يسور به علمه وحفظه له كما لا تقسم
ولا في حسمه ان المال كرضي بحفظه احدهما كله وهذا لان اصل الفحل الاسخ الاضغ الى
مالا لسل الوصف بالحرى بينا وال بعض الكل الى الاخر ولم يررض المالك به ضم ولا ضمير اليه ان
مردع المودع لا يضم عند فاما لا تقسم فاما لك رضى يسور به على الكل ان المال كذا اودعها مع علمه
انها لا تحتج على حفظه انا وال دليل النهار وامكنها الماه فصار راضيا بحفظ كل واحد منهما جميعه
قول وفي الجامع الصغير ادا سهاه ان يدفعها الى احدهما له بان يال لا يدفعها الى امرائه عندك وذلك
وهي في عماله فاني انهم علمه فادفعها الى احدهما عنه فملكته فان كان يحد من اس الدفع اليه بان كان يسواه
اهل وخدم فهو ضامن لمر كان لا يحد من دفعه لك لم يضم لان شرطه معد بعد ما عمل انسان الرجل على المال
ولا ما عمل له الا انه انما لم يرفعه مراعاة شرطه بحسب الامكان فان كان يحد من دفعه الى احدهما عنه فهو ضامن
مخلفها على وجه المامور به ضمير حفظها على الوجه المنه عن وان كان لا يحد من دفعه لك لم يضم لان لا يمكنه الحفظ
الا به فلم يكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط فلم يحضر المفسد بطلان صار كانه قال لا يحفظ لانه اذا لم يمكنه
الحفظ دونه صار النهي عن الدفع اليه كانه في الحفظ فصار مناصلا صله وهذا كمراد دونه وقال لا دفعها
الى غلامك او بنه عن الدفع الى امراته والودع به سمي يحفظ على يد النساء والرجل على احد يدعيها هذا شرط
ما مضى صله فصار باطلا **قول** وان حفظها في دار اخرى ضمير اعلم ان الاصل في هذا ان السوط انما يصح اذا
كان مقيدا والعمل به ممكن والنهي عن الوضع في دار اخرى مقيد لان الدار من جملتها في الامر والحفظ فصيح
السطر وصح النهي لانه مقيد وامكن العمل به فاما السنان في دار واحدة فعلمنا اختلافنا في الحرز فاما يمكن
من الاخذ احد السنان يكون متمكنا من الاخذ من السنت الاخر فصار السوط غير مقيد ويحد العمل به ايضا فلا
يعبر كما لو قال احفظها بمسندك ونسارك الا يرى انه لو قال احفظها في هذا الصندوق وفي هذا الصندوق فلهما
في صندوق آخر في ذلك لا يضم لان نفس الصندوق وفي هذه الصورة شرط لا ينفذ لان الصندوق وقاس في احد
لا يساويان حتى لو ظهر النفاوت بين السنان فمضى كمال المتن **قول** وقاله ان يضم اليه ان شاء لان
الاول حان بالتسليم بخلاف المال كذا الثاني مع عدم البعض بخلاف المال كذا الثاني ضمير ما شاء كفا صلب
الخاص بحدود الخاص والمسمى من الخاص بحدود الثاني فان ضمير الاول لم يرجع على الثاني لانه الضمان بملكه فستن
انه اودع ملكه بنسبه وقد هلك في المودع وان ضمير الثاني يرجع على الاول لانه في البعض والحفظ كان عاملا له

فدفع عليه بما ضمير بنسبه ولا في حسمه رج الى المال وصل الى الثاني من يد ما من فلا يضم كل لو فعله بما صاحب
المال هذا لان الضمان لا يحس بحمد الدفع مالم سار فيه لان الحفظ لا يكون مادام في مجلسه والمالك ما رضى بحفظه وانه
لا يصون به بل لانه لو سلمها اليه لم يحفظه بخلافه فملكه لم يضم احد منهما فصار نفس انداع الذي لا يقطع
راي يروى وطلب ما في ضمير فاذا انا راول الثاني فاما ضمير الاول انما يصح بمر الحفظ الملتزم بالعقد حين
فاره فاما الثاني فانه كل الحفظ بعد الاوراق على اس سبيل على الحاله الاولى لم ينفذ حطما التزمه بعد ولم يوحده
منع بحسب الضمان بعده فلا يضم ضمير هذا في حقه كسب بعت به الرج والقدر في حقه فاذا هلك من غير ضميره
لا يضم من اطلق الاول انما يصح بمساعا المتعارفة ان الثاني انما يصح حافظا وامنا ولا يضم كل لو ادعه عند عياله
وفاره فاذا ضمير اول الركن عند الثاني كان ضمير رول ضمير الثاني في ملك رول المال لو قال ادسلك لم يرفعه الى فلان لكن
سوط لا ينفذ في معارضة ضمير الاول وال الثاني في هذا الامر مستلما فصار الثاني مودع عامر في حق نفسه لانه لما لم يضمن
الانداع حسابه بل صار د اخلا في لانه وعند حصره حصل له اودعه في يد الثاني امانه فلا يضم الى مسال **قول** واما كان
في يده الف فادعاه رجلا كل احدهما يدعي انه لم اودعه اناه فاني لم يحلف لهما وعلمه الف اخر بينهما لا ينفذ حتى
كل واحد منهما فسوحت الممنون لهما وانما يحلف لكل احدهما ما ينفذه لانه كل واحد منهما ادعاه ما انفذه والمعلم
على اربعة اوجه انا ان يحلف لكل احدهما او يحلف لاول سكل الثاني او بالعكس وسكل لهما فان حلف لكل واحد
منهما فلا شيء لهما وان حلف لاول سكل الثاني فالا فله سدل او اواره وان حلف لاول حلف الثاني فالا فله لاول
والاسي الثاني وان سكل الثاني ايضا فالا فله بينهما لانه اوجب الحول لكل احدهما كل الف كان للس من غيره فاذا
صره اليهما فصار في حسمه نصيب هذا الى هذا ونصيب نصيب هذا الى هذا اخر من ذلك ينبغي للقاضي ان يقتضي
بالنكول للاول حتى يحلف الثاني لم يظفر له وجه الحكم وهذا خلافا فاذا اقر احدهما فانه يقتضي بالالف للمثله ان اقرار
حجه موجه بنفسه اسو ف على ايضا فحين لم يرد لاول سكل الحول بموجب التسليم اليه واما النكول فاما نصيب حجه ايضا
ما يراه معللا وما د لا يفسر سكل للاول لم يفسر الحول فلا يقتضي له فلو فاضل لياضي للاول احس كل مع انه ليس له ذلك لا ينفذ
مضاف حتى لو حلفه الثاني بعده وسكل يكون الاول بينهما وغيرهما فالا اخر بينهما الا ان يعدم اليه احد منهما اما ان يقع
ما خبار الفاضل لان الفاضل يرد انا ما ساء له خذ والجمع بينهما وعدم الرجحان لاحدهما اما بالقرعة طسما لفظها
ونفا لهما المثل وكل واحد منهما لا يصلح ابطل حتى وانما يحرف في فليم يفسر ايضا للاول وسبلا حتى الثاني ووضع
الحصاف المسئلة في الصد وقال لو فوضي سكل للاول بعد فضاؤه لان القضاء وقع في عمل الاجتهاد فان العلم امر
ماز المدعي عليه مني بكل واحد منهما قال ما ضي ضي به للاول لا سطر حلفه الثاني لان النكول اقراره بالحلف الثاني
لان يكون له لا ينفذ بعد ما صار للاول لا ينفذ في حسمه عند محمد رج ماله ما لهذا علي هذا الجبد والاحمد وبكوكا
وكذا ولا اقل منه وعند لي يوسف لا يحلف بناء على المودع اذا اقر بالودعه لفلان لم قال بل اودعته فلان
ودفع الى الاول ايضا ضمير عند محمد رج انه امر بملزوم الحفظ ثم عرقه للسلط اواره وعند لي يوسف لا يضم الى الدفع

ما كراه القاضي كما **الحاوية** وذكر في الصحاح العارضة
 بالنسبة كانهما منسوب الى العار لان طلبها عار اعلم انهما منسوبة الى العار وروى السواب فكانت تجعل للعار
 بويه في الاستفاد ملكة على العود الموهبة الله متى شاء ولهذا كان لا عار في المكمل الموزون مرضا لانه لا ينفج
 بما لا ياسبها الا العار لا يعود الله في عمنه ليكون اعارة حقيقة واما العود الموهبة الله في المكمل وما عاكس الشبه
 الاستفاد به على ان يكون مسلمة مضمونا عليه يكون مرضا وسرعة ما الكتاب هو قوله تعالى اخسبوا وان نوع احسن
 وارعد ما تنهوا العواري هو تعالى فيتحون الماغنون صدقا في انفسهم وانه العواري ولما كان المنع مضمونا
 كان لا يعطى مجموعا والسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دروعا صفوان واجامع الامه **قول** وبني عليك
 المنافع بغير عوض كان الكوفي يقول هو اباحه الاستفاد ملك الخبز ولهذا سجد بلفظ الاباحه والاستفاد اعلم
 مقدار المنفعة بثمان المده والمنافع لا تصير معلومة الا بذكر المدة والجماله بمنع صحة ملك المنافع كما في
 الاجارة ولا يمنع صحة الاباحه وبذلك لا يستحق العود لغيره بواجب من غيرك شيئا بغير عوض زلة ان ملكه من غير
 بغير عوض كالموهبة له وسقط الاعان بالنهاية في الاستفاد المستعار من بغير دفع العارضة ولو كان ملكه كالمالك
 بالنهي كالهبة والاجارة يحقق ما قلنا انها منى عن الملك لانها من العربة وبني العطف في المماراة الملك بغير عوض
 فالعارية في المنفعة كذلك ولهذا سجد بلفظ الملك ان يقول ملكك بشفعة دارك هذه شهرا واحصى
 ما عاكس الاستفاد به مع بقا عمنه وما يجوز عليك بغير عوض فاحسب بملكك بغير عوض لان المنفعة بحتم
 الملك بغير عوض فالحاجة صحة بغير عوض كالعار في رقت الاعان في الاجارة فمعرفة الهبة حل السج في الاعيان
 واعتقاد الاعان بلفظ الاباحه لانها استعانت بالملك كما في الاجارة فانه سجد بلفظ الاباحه مع انها ملكك
 المنفعة وانما صحت العارية مع جماله المدة وان لم يصح الملك مع جماله المدة لان هذه الجماله لا تضي الى
 المنازعة لان للمعير ان يفسخ العقد في كل ساعة لكونها غير لازمة والجماله التي لا تضي الى المنازعة لا يمنع صحة
 العقد بخلاف المعاوضات لمعقوف صفة الدوم بها وان الملك لما يست عند اتصال العوض وهو الاستفاد وبغير العوض
 معلوم فالجماله سلمه لا تضي الى المنازعة ولهذا لو علمت المنفعة بالتسمية في الاجارة والاستفاد فانه ضرب
 المدة كما في الصبح والحاطة والهي من غير الملك لا يجعل المنافع على ملكه لكونه دليل الرجوع والاستفاد لا يخل
 للملك بغير عوض واما لا ملك الاجارة لما في الحاق البصر بالمعير فانه ملكها على وجه يمكن الاستفاد متى شاء ولو صحت
 الاجارة منه لم يمكن الاستفاد متى شاء لانها لا تفي جند لكونه مسلط المعير هو بطر ما لو استاجر دابة
 او نوب السبل لربوا جرحه كسلا بغير الموجز **قول** واطعمك هذه الارض ثيابا على الاطعام اذا اصفى الى ما يطعم
 عمنه براد به ملك عمنه وان اصفى الى ما لا يطعم كالارض براد به اكل غلبتها اطلاقا لاسم الحقل على الحال **قول**
 ومنعك هذا السور وهذا العارية اذا لم يرد بها الهبة لانها ملك العار وعند عدم ارادته الهبة يحل على ملك المنافع
 عوارض هذا مشكل في وجه احدها انه قال اذا لم يرد به الهبة وكان ينبغي ان يقول اذا لم يرد بها دليل التحليل يمكن

منع ص

ان عار عنه بان الضمير يرجع الى المذكور كقوله تعالى عوان بين ذلك ما سها به جعل هدر من المظن حصة
 عليك العار ومحارز الملك المستفاد به ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وملكك على هذه الدابة اذا نوى بالجملة الهبة
 وعلل ان الجملة هو الاركان حصة فكون عارته لكنه عمنك الهبة وبالله انما كانا الملك العار حصة والخصم
 مراد باللفظ بلانته وعند عدم ارادته الهبة لا يحل على ملكك المستفاد به على الهبة **قول** وادري لك سبيلك لانها وان
 كانت ملكك العار فانه في ملكك المستفاد به **قول** سكني محلي في العارته محلي على المحكم فكانه قال سكنها لكر
قول وادري لك عمنك سكني محلي في العارته محلي على المحكم فكانه قال سكنها لكر
 سكنها لكر عمنك **قول** والعارية امانة ان هلكت حرة غير تعدل بضمير سوا هلكت من استعماله او لا
 حرة استعماله وهو قول عمر وعلي بن ابي سرحود رضي الله عنهما وقال السافعي له هلكت من استعمال المعتاد لم يضمن
 وان هلكت لا في حال الاستفاد بضمير وهو قول ابن عباس في هبة رضى الله عنها لقوله صلح العارية مضمون وان
 مضمون مال العار لنفسه الاعل سحا في عدم فكان مضمون عليه كالمقوض على سبيل السرى والمسعر في خلاف
 المودع لانه ما مضى لنفسه بل المنفعة لما لا يكون هو الحفظ ولهذا لا يلزم على هذا امانة الرد وكلاهما المستاجر ان يضمنه
 مستحق وهذا امر الموجه على تسليم المدة ومتى سلم لا يملك الاستفاد اذ حتى مضى مدة الاجارة والموصى له يضمنه احد
 فان العبد لا يضمن مضمونا عليه وان يضمنه لنفسه ان يضمنه مستحق ولهذا امر الورثة على تسليم العبد لله والتموم
 انه ما دون ما مضى لانه انما يسترد من العوض ضرر من الاستفاد اذ لا يمكن الاستفاد الا بغير العار والمانت
 بالضرر ورف سجد بلفظها فطر حال الاستفاد لا في غير حال الاستفاد فبقي العوض في غير حال الاستفاد غير
 ما دون فقه مضمون ولا يضمن العارية بوجوبها ان الرد حال تمام العار فوجب ضمان القيمة حال هلاك العار كعوض
 الغنم واليا قوله صلح للسلخ المستعير غير المخلض ان يضمنه على المخلض حال الهلاك حال الاستفاد لكونه موصفا
 بالخرش في حال اللتعارض فلو كان مضمون على ضمان الرد وهذا على ضمان العار فلا عارض لانه مضمون العار للاستفاد
 ما دون صحيح على المالك فلا يكون مضمونا عليه كالمستاجر وهذا لان الضمان انما يثبت بالالتزام بالعقد او بقوت شئ
 على المالك حرام والعقد يبرع فلا يكون عند ضمان الهبة فالقوت محدود لوجود الاذن قوله الاذن للاستفاد
 قلنا الحاجة الى افسار الاذن لكونه صفة التعدي عن العوض التعدي لا يفي مع الاذن سواء حصل
 العوض للاستفاد او العار وان الاذن بالعوض حرم مطلقا غير مقتدر حال الاستفاد فلا يفسد حال الاستفاد وهذا
 لان الضرر انما يثبت على اطلاق الاذن بالعوض حال الاستفاد دعت الى اطلاق الاذن بالعوض في غير حال
 الاستفاد ايضا لانه انما ينفج مال المعير حسب افعاله مال نفسه ساعة دون ساعة اذ لو اوسع به دايما
 لهلك فكان امساك العار للاستفاد في الحال ما دون ما ضرر من فلا يضمنه وانما وجب ضمان الرد مؤنة للعوض وجوب
 الضمان على المستعير ليس بان لا يضمنه التقلص صلت له والرد يفسخ لذلك العقل فكان مؤنة على حصلت له
 منفعة التقلص فان الحراج بالضمان لهذا كانا المنفعة عليه ايضا ولهذا اوصى مؤنة الرد على الموصى له بالحزمة

للسنة ونصل العسقاط ولغة الاعانة لا تدل على شيء من هذه الأنواع عننا فكانت الكفاية مصدرة الطعام العلم
 ان عرضة الزراعة او على خلاف اعارة الدراو والنوب لان اعارة بها للسكنى للبس فقط وهذا العرض يصير محالوما
 بقوله اعزني **كتاب الهبة** وقد مر وجه المناسبة من قبل على معنى بما
 مفعج الموهوب له لغيره مال وهبه ما لا وهبه وهو موهبه وقد مال وهبه ما لا وهبه وسعى
 الموهوب هبه والجمع هبات ومواهب انتبه منه قبله واستوهبه سماله وملك العن بالعرض وجه
 واهلها اهل السبع ومواخر المكلف وركبها الاعاب والقبول لانها معد وقام العقد بالاعاب والقبول
 واما محب لو حلف ان لا يهب موهب ولم يعقل انه انما منج نفسه عما هو مقدور له ومال الاعاب والقبول
 لانه فحل الخمر وسرطها ان يكون الموهوب مقسوما محجوزا وغيره وحكمها سور الملك شرعها بقوله تعالى
واذا حيينتم فحييتهم فحيوا باحسن من هذا اوردوها والمراد بالحجة العطية وفل المراد بها السلام
 والاطهر هو الاول فان قوله اوردوها مساو لدها حبسها وذا انما يحق في العطية لان دعوى الكلام
 الانتصوير وقوله صلح تمامه وانما بواو اجماع الامة ولانها من باب الاحسان والكسب بالتقود بين
 الاخوان وكل من ذكره من له بعد الامان **قول** وقال ما ذكره من ملكه قبل القبض عسارا بالسبع حتى
 انه عقد الملك فلا سوف سور الملك به على القبض كالسبع ولنا قوله صلح لا يجوز الهبة الامعوضه والمراد في
 الملك لان الجوارب قبل القبض لا اساق لان الهبة سري فلا يجوز ان يلزم المنبرع شيء لم يبرع به ولو ثبت
 الملك مجرد العقد بوجه المطالبة بالتسليم فتودي الى احوار التسليم على المبرع ومعلوم بمرج به واجبات شئ
 لم يبرع به بحالف موضوع البرعات بخلاف المعاوضات والافعال للملك كقبح على وجه لا وجب التسليم لانه انقد
 ادقائه الملك الممكن من الصرافان وذا انما يكون اذا كان سبيل حرمه وهذا خلاف الوصية لان الملك يستب
 بعد الموت والمطالبة على الموصي لعدم اهله للزوم حسد الوارث لم يملك ما فذر الوصية فلهذا
 حقه عن الوصية فلم يكن القبول بموت الملك ايجاب شئ على المبرع **قول** ولنا ان القبض علم وجه التحسين
 ان القبض هنا غير له القبول حريم موقوف الملك عليها فكما ان الاجازة من يكون بسلط على القبول فكذا
 يكون بسلط على القبض الذي نزل بمنزلة فان قلت لا يجاز تسلط على القبض في المجلس الماصح الامر بالقبض
 بعده كالسبع قلت انما قلنا لا يصح القبول بعد المجلس لان اجاز الباع شرط العقد وانه لا سوف على ما وراه
 المجلس فاما الهبة وركبها الاجاز لانه سري ومعلوم بالمبرع حتى محبة لا يملك ما في حق الموهوب لا يتم
 الا بالقبول فاذا وجد الاجاز القبول جاز ان يوقف على ما وراه المجلس لوجود شرطه ومال القبض
قول بخلاف ما اذا قبض بعد الافراق لانا انما استأنا التسليم على القبض الحاقا بالقبول
 والقبول بغيره بالمجلس فكذا ما نزل من له **قول** وسعد الهبة اي سعد باجاب كوهبت وحلت اعطيت
 واطمئنتك هذا الطعام وحطت هذا النوب لكرامتك هذا الشئ وحطت على هذه الدابة اذا نوى المحللان
 الهبة

لو كان ص

الهبة وداري لك هبة سكتها بالهبة سكتني وسكني هبة وصوت منضنا الاعاب والقبول فلما ساء ما الاستعداد للفظ
 الاول فلانه صريح فيها واما الثاني فالبالغ لانها استعملان للملك بغير عوض فالصلح اكل ولا ذلك على سبيل هذا
 وعن عاصم رضي الله عنه ان ما بكره على ارضها ولم يصبها حتى حضر الموت قال الهبة ان لم يصبها واما ما
 للوارث فقال اعطاك ووهبتك حتى اما الرابع فلان لا طعام اذا اصف الى ما يطعم عهده براد به ملك الحرس بغير
 عوض وان يكون الهبة بخلاف الوال لم يملك هذا الارض ومن عنها واما الخامس فلان السلام لله ملك كان مخي كلامه
 ملكته هذا النوب لكل لا تترك لغيره الملك سدك لافرق بين لفظ الجحل والملك فكذا في الملك بغير ذلك كسوتك هذا
 النوب عنه لانه لم يملك الجحل بل العال وكسوتهم والكسوة لا سادى لملك النوب بل كسا الاخر فلان انما يملكه
 منه واما السادس بل قوله صلح فم اعمر عمرى لى المحل له ولو ربه بعده وكذا الوال حلت هذا الدار لك عمرى على ما واما
 السابع فلان الجحل على الدابة الارباب هو تصرف في مفعنها لا في مفعنها فكون عاربه الا ان يريده الهبة لانه قد يريده
 التملك على جمل لانه فلان اعطى فريسة ملكه فاذا نوى ما يحمله لفظه وفيه تشديد وجبره واما الثامن فلان
 قوله دارى لك هبة ظاهرة الهبة وقوله سكتها مسوق وتنسب على المقصود انه ملك الدار للسكنى وهذا معلوم
 وان لم يذكر فلا سحر به حكم الملك بغيره قوله هذا الطعام لك اكله وهذا النوب لك كسبه **قول** دارى لك هبة
 سكتني وسكني هبة فانه عاربه لان الاصل في المسكلم اذا ذكر في آخر كلامه ما يخرج حكم اوله واول كلامه محتمل في ذلك الصخر
 حكم اول الكلام كما في الاستسقاء والمعلوق بالسر **قول** دارى لك هبة لى الهبة لى الهبة ولكن محتمل الملك المنفعة لى
 ان السبي على الله عليه وسلم محاط فاجبه فعال لى هذا فقال افزع من حرجى الى استاجره فقال الاستاجره بشئ منه
 وكما لو حلف لا اسكن ارا فلان فانه محتمل الاجاز والاعان فليس لى الهبة محتمل الملك المنفعة وكان اول الكلام
 محتملا لى الملك السكتني وقوله سكتني محتمل فى ملك المنفعة لا محتمل لى الهبة وانما خرج تفسير اول الكلام صغير حكم اول
 الكلام وصار الحكم باضنا على المحتمل كانه قال لك سكتني دارى فكون عاربه **قول** وكذا اذا قال عمرى سكتني ارجل سكتني
 او سكتني صدقة او صدقة عاربه او عاربه هبة بهذا كله عاربه قدم لفظ الهبة او اخرها لانه محتمل يجوز ان يكون مراده
 هبة العن يجوز ان يكون مراده هبة المنفعة **قول** عاربه نفسى لى الهبة لى الهبة لى الهبة لى الهبة لى الهبة لى الهبة
 فسواء قدمه او اخره فالجمله ولما كان كذلك جاز ان يقع في ثلث المصنف رحمه الله انه ذكر لفظ العاربه بغيره باللفظ
 الهبة كما في المبسوط **قول** ففى هبة ان قوله سكتها لى نفسى لى الهبة بصدور وهو اسم فالفعل الاصل
 نفسى لى الهبة ولكن مسنون اسار عاربه فى ملكه فان سار من سكنها وان ساء لم يعقل وهو سار المقصود الوهاب
 انه ملكه الدار وعمر سكتها **قول** ولا يجوز الهبة فيما قسم الا حوزة مقسومة معنى المحوز ان يكون مفرغا عن ابدان
 الواهب حقوقه ومعنى المقسوم ان يبقى مسفعا في الحال من قبل القسم وبعدها فاما القسم بالقسمة لى لى
 مسفعا بعد القسم اصد اكبر واحد وادبه واحد او لى مسفعا من قبل اسفعا الذى كان قبل القسم كالسنة
 الصخر والحمام والنوب الصخر وعوزان يقال محزون احرازها اذا وهبت المبرع على الصلح والنخل وهب الرزق

في الارض من الارض ان الموهوب ليس محوزا في السبع موقوف وقوله مقسومة احتراز عن المساع فانه اذا حاز موقوف
 التمر الموهوب على الحمل لكن ذلك التمر يسير كمنه ومن غيره لا يجوز ايضا لانه غير مقسوم **قول** قال
 الساع في محوز في الوجه من اي فيما يقسم وفيه لا تقسم بناء على ان الموهبة عقد ملك في المساع كالمسح وهذا
 لان المساع محل لما هو موصوف هذا العقد وهو الملك فكون محلا لهذا العقد اذا شرط في محل اصف اليه العقد
 ان يكون محلا كالمسح وهذا العقد وهو الملك فكون محلا لهذا العقد اذا شرط في محل اصف اليه العقد
 الا بالعوض بوجه في المساع كما لو جبه في غيره والمساخ صلح راس المال السلم وبدل الصنف لان الموهبة عقد بيع
 فكون بمنزلة القرض والوصية والسبوع لا يمنع القرض فانه لو دفع الف درهم الى رجل على ان يكون بصدقه وما
 عليه ويجعل المصنف الاخر شركه فانه محوز ذلك مع ان القبض شرط لوضع الملك في القرض لا شرط القسمة
 في الوصية وهو بيع بعد الموت فكذا البيع في الحيوة والقبض موقوف في المساع كما يصور في المفرد فان المعنى
 ما يقبل السلم بناء على تسليم وحلته من الملك اذا حقق فيه بان هب المحض وسلم الكل فصار المحض سلميا وسلم
 الكل فزوق وصار كالمساع الذي لا يتحمل القسمة ولنا ان الحلفاء الراشدين وغيرهم يشترطوا القسمة لان
 شرط القبض موقوف على نفعه في وجوده على الحمل الهبات كشرط اسفعل القبلة في المصاولة لما كان منصوبا
 عليه بشرط الكمال فحتى لو اسفعل العظيم اجوز صلوة مع انه من المثلث السنة وهذا لان الماسح حوجه
 دون وجه تاما مطلقا ودون الاطلاق لاسبب الكمال في القبض مع السبوع باسح حوجه دون وجه لان
 القبض عيان عن الخمار وهو ان نصير الشيء حراما بالنسبة للمساع في حقه حوجه دون وجه لان في يده موجه
 وفي يده سكره من وجه تمام الحان بالقسمة لان القسمة معجج الاحرام المسقرة وما لم يحتمل لا يصير محوزا على
 الحقيقة في يده الاخره وذلك غير موهوب فمعجج تمام الحان لما هو له لان مال الخمر غير محوز له من طريق العلم
 فاذا لم يحتمل الحان في حقه ملك الخمر وحقه لا يصير محوزا الاخره صارت الحان ما فيه فلا يملكه من فائدة
 الملك لان اسرار اصل القبض معني ذلك المعنى بوجوده في القسمة وما وان لا يصير عقد البيع سببا لوجوب
 الضمان للمبيع عليه في غير ما يبرع به لانه لو ملك قبل القبض طاله التسليم اليه فكذا لو ملكه قبل القسمة
 لطلاله بالقسمة فمصر عقد البيع بوجوده في القسمة عليه وهو خلاف موضوع البيع خلاف لا تقسم
 لان القبض لا يصور فيه الا ما اوصافه في به لا الواعدا الكمال بمسار الهبة اصلا وقد احتل القسمة بتصور
 تسليم حوجه فلا يملك في العاصم منه ولا ان السبوع حقه المطالبة بالقسمة فلا يلزم مؤنة القسمة فان قلت يستحب
 به الماهاه قلت الهمااه قسم المسفعة وعقد البيع لا في العن فلم يكن في الضمانا في عين ما يبرع به **قول** والوصية
 ليس بشرطها القبض حتى القبض ليس بشرط الوصية والسبع الصحيح والقبض البع الفاسد والعرض في السلم
 غير منصوب عليه وقوله صلح بدلا لسان الحنن لان الحنن في التمسك بالقبض لان القبض شرط في الصنف
 والسلم على الصحة لا شرط الاداء والبقاء اسهل من الاداء ولا يها عقود ضمان فيجوز ان يحاق بها المقاسمة **قول**

لا يكون

والعرض مبرع حتى العرض مبرع اسداه وعقد ضمان اسداه كونه مضمونا بالمثل فلا سدادان تحلق به ضمان السمحة
 بم شبيهه بالبرع سرطنا فيه القبض ليس به عقد الضمان لا بشرط فيه القسمة علما بالسبب من لان شرط القبض
 فيه غير منصوب عليه لبراع وجوده على الحمل الهبات **قول** ولو وهب شريكه اعلم انه لو وهب نصيبه من الدار
 من شيء يحتمل القسمة لسببه ان يحجز عنه بل ان الحكم يعاقب القبض والقبض الكامل لا يصور في المساع فان قلت القسمة
 في الهبة من غير الشريك اعسانا انه يودي الى احباب الضمان على المبرع فليست له عدوت ملك العلة وقد وجدت العلة
 الاخرى وهي ان القبض لا يتم في الجوز والسباع صبيح الشريك انهم باعتبار ما لا فيه الهبة وانما سم به وغيره وما هو كالم
 ملوك كاله وما بشرط الامام الحنفية كما بعد ما سافنا وساوله التعدد وغيره فان هب بمصا مشاعا فسد
 الهبة لما قلنا فان قسم وسلم صلح لان الامام بالقبض والسبوع والعد القبض ولو وهب متقاي براد ضا في قسم
 لا يصح وان اخرجها وسلمها وكذا السمن الدبر لان التعدد يضاف الى المعروض فلغا وهذا لو استحقه الغائب
 ملكه والعقد ابطال لعدم المحل لا سلب جاز ان يوجد المحل بل يفسد وجود المحل الى محله العقد علا في السلخ
 لانه محلا فهو موجود وقت العقد تصورا والقبض فيه لكن لا على سبيل الكمال اعسانا في بيع السمس بالدهن
 للمعادى عن سببه الربوا لان سببه الحقيقة بالحقيقة فله ان جعل موجودا للمعارف **قول** وهبه الدين الفرج
 والصوف على ظهر الغنم والنزع والتخل في الارض والبيع على النخل بمنزلة المساع لان عدم الجواز اتصال الموهوب بالنس
 موهوب من ملك الواهب مع امكان الفصل في القبض كالمساع **قول** واذا كان العن في يد الموهوب
 اعلم ان العن اذا كانت في يد الموهوب لم يدره او عاربه او امانه ملكها بالهبة والعن ان لم يدره فيها فاضلان
 القبض بالهبة غير مضمون فمصر فاصل القبض اصل القبض موجودا صارت قبض الهبة بخلاف ادا باع
 الودعه مع يده لان السبع بعضه مضمونا وقص المودع امانه فلا تنوب عن قبض الضمان بل يحتاج الى تحدي
 القبض في امان رجح الى موضع فيه العن ومضى من يمكن فخر فضها وكذا لو كانت مضمونه في يده بالقبض او بالمثل
 كالمقبوض على رسوم السرى المحضون موهب لرجح وقت الملك بحد العقد لوجود اصل القبض في يده بخلاف اذا
 كان مضمونا بغيره كالموهوب في المسح فانه يحتاج فيها الى تحدي القبض **قول** لان يده كده بناء على بيع المودع
 بخلافه يد المودع حكما فيمكن الرجح ايضا لولده بالبدل الذي هو له مع مام يده فان قلت قد علم اذا وهب الودع من
 المودع جاز ولو كانت يده كيد المودع لم يكن ايضا لنفسه حكم يده قلت البدل المودع في الحقيقة فاعسانا هذه الحقيقة
 يجعله قاصا لنفسه ويده مام مقام يد المودع مادام ينفى في الحفظ عاملا للمودع وذات الملك ما بعد ذلك فهو
 عامل لنفسه ولو رجع رجل سلمه بم وهبه لابنه الصغير لم يجر وكذا لو غصب عنه غاصب فوهبه لابنه الصغير لانه
 ليس يد الراض والمقبوض منه حقيقة وحكما لكونه مضمونا على الممنوع الخاص بالضمان انما يكون موقوف اليد ولو باعه
 معا فاسد وسلمه بم وهبه لابنه الصغير لم يجر لانه خرج عن ملكه وقد وهب له لا ملكه فلا يجوز ان يمد له غير حقيقة وحكما
قول وان وهب له لاجنبي غنما او هب للمسلم هبة تمت بغيره وما والا في الجراب لا بحد لانه وصفا

الطرفان المطروقان **باب الرجوع في الهبة**

انه لما ذكر ان حكم الهبة سوت الملك للموهوب لم يغير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ احب الى من اوضح الرجوع ومواجهه **قول** وقال السافعي لا رجوع فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا رجوع الهبة الا الوالد فيما بهت كوله وفي رواية لا حل ولا يجوز الاقدام على ربح الخ لم يردوا ولا ينفق عليك فوجب لزوم كالمسح وهذا لان الرجوع بصاد المقصود بالملك الحقة لا سجد بوجبا ما بصاد المقصود به وانما يستحق الرجوع فيما من الوالد للولد والولد ان اخرجته عن ملكه لم يملك لان الولد كسبه وبعضه فلم يتم الملك لنا قوله صلى الله عليه وسلم الحق لا يمتنع ما لم يست منها اي لم يعرض المراد حق الرجوع بعد التسليم لانها تكون هبة حقيقة قبل التسليم وادفعها الى الواهب عسارا انها كانت له كرجل يقول كلنا حرة فلان الحار وان كان اسرا منه ولا يمد حق الحق الى وصول العوض اليه وهذا في حق الرجوع بعد التسليم ولانه استلواها حقا اغلب من حق الموهوب ولا يحل الحرف حق الواهب اغلبا بعد تمام الهبة بالقبض لا حق للموهوب قبل القبض لان فان المقصود بالقبض فثبت للعاقبة ولا الهبة الفسخ فحق العوض والناسي حرز والملك الحالى عن المقصود كالمشترى اذا اوصى بالمشترى عبا وهذا لان المقصود بالهبة للاحادس العوض المكافاة عادة ولهذا قال لا يادى مروض ومردان السبع قال صلى الله عليه وسلم ما اكلوا والمعروف والمشروط والفاعل بعضي جود الفعل من الحاشي والمراد بما روى لا يسفر بالرجوع من غير رضا ولا رضا الوالد اذا اصاب الى ذلك فانه سفر بالاحدا حصة وسعي ذكر رجوعا عسارا والظاهر وان لم يكن رجوعا في الحكم كما روى ان عمر رضي الله عنه عمل جلا على فريسي سبيل الله ثم راي في ذلك فريسي باع فادان سبيله فيها النبي صلى الله عليه وسلم وسلم عن ذلك فالتحق بهك مع ان الشري لا يكون رجوعا والمراد لا حل الرجوع دانه ومروءة لقوله صلى الله عليه وسلم لا حل لرجل يومن بالله والنوم الاخران يستعان وحاره الى حصة جامع الى الملقى في كذا لريانه والحروة وان كان جازا في الحكم اذا لم يكن عليه واحدا وهكذا يقول لا يلقى بالمرء الرجوع ويكره الا ترى الى قوله عليه العابد في هبة كالعائد في شبه وهذا التسليم في معنى الاستسباح والاستسبال في حرمه الرجوع كما زعم السافعي الا ترى انه قال في رواية كالحك بوصف الفصح لا محرمه وبه يقول انه يستفح **قول** ثم للرجوع موانع وما يسميها احدها فصل العوض لما روي ان حق الرجوع في الهبة كما يحلل في مقصوده وقد عدم ذلك بوصول العوض اليه فهو كالمسري بحد المسح عسارا فهو والحبب قبل ارده **قول** او يرد رداه متصلة كالغير من النساء والسمن لان الرجوع انما يصح في الموهوب الرادة ليست موهوبه فلم يصح الرجوع فيها وهو معنى قوله لحد الامكان الى اخره **قول** او يموت احد العاقدين ما اذا مات الموهوب لم يملك فلا يسفل الى الوراء وصار كانه الفعل لله في حال حيوة واما اذا مات فلان الوارث لم يوجب الملك ولا يكون له حق الرجوع والبطلان او حب حق الرجوع للمواهب وهو ليس بهي الهبة لانه رعا عرض الواهب لها بالوجود والسخاوة ورجوع الوارث بطلان ذلك **قول** او يخرج الهبة عن ملك الموهوب لانه

حصل بسلطه وسعي الانسان في بعض ما من مودود والازيدل الملك كبتدل العنز ووديدل الملك بحد السلب **قول** وكان ذلك زيادة فيها لتسل ان يرجع في شيء منها اما في موضع البناء والتخل كالساو النخل زاده متصلة بالموهوب لانها غير متولده من اصل المعنى الذي لاجله اسبح الرجوع في الزيادة المتصلة المتولدة بوجود في غير المتولدة اذا كانت متصلة بمسح الرجوع واما في الما في فلان البناء والتخل فاحصه من الارض حد زاده في الكل الا ترى انه يرد اد ماله الكل **قول** وكان ذلك زيادة فيها اي هذا اذا بنى ما حد زاده فان كان مما لا حد فصا ما بانه لا يمنع الرجوع لعدم المانع وهو زيادة ماله الموهوب بزيادة في عسقه حتى لو بنى كافا صغيرا بحث لا حد زاده اصلا فلا عسقه به **قول** ولان المقصود بصله الرجوع لان الصلة واحدة في المحارم وكل عسقا فاد مقصوده بلزوم **قول** وكذلك ما وهب احد الزوجين للآخر بناء على انها اي الروضة بطهر العزم في التواصل بدليل حرمان الموارد بينهما وطلان السهادة وكل المقصود الصلة وود حصل انما سطر الى هذا المقصود ووث الهبة حتى لو وهب لمرأته ثم نكحها لم يرجع فيها ولو وهب لمرأته هبة ثم اناها فليس له الرجوع فيها لان الهبة لما كانت في حال قيام الزوجية علم انه لم يكن مقصوده العوض بل محقق ما بين يدي السكن والازدواج وفي الرجوع انفاق الحد او فماد بينهما والمفرد والزوجية لمعنى لا لف والمودة فلا يجوز احدهما الاقدام على ما بصاده فكان هذا ما نغاس الرجوع كالقراءة **قول** وان عوضه الموهوب لم يسبرعا فبطل الرجوع العوض بطل حق الرجوع لان العوض بطل بغير العرض وهو اسقاط حق الرجوع للواهب بغيره فصح الرجوع كانه حق الموهوب لم يبدل الخلع والصلح عزم العدة فانه لما كان بدل لا اسقاط حق الرجوع الاضيق من عليه الحق **قول** واذا قال الموهوب للمواهب خذ هذا عوض هسك ونوا او يرد اعنيها او مقابلتها او مكانها فبطل الرجوع سقط حق الرجوع لان السطر في العوض لرا في بلفظ بعلم الواهب انه بقطعة جزء اصسحه وود حصل ذلك بهذه اللفاظ وانما سطر الحكم على ما هو المقصود فاد حصل ذلك العبارة في سواء ولو وهب للمواهب ما ولم يسل هذا عوض هسك او ما ساكله فللمواهب الرجوع في هبته لانه لم يصف ملكه الى هبته كان فخله هبة مسداة لا عوضا فلذلك اصد منها ان يرجع ولا سقوط حق الرجوع لحصول مقصود الواهب وانما يعلم ذلك اذا قيل انه عوض ورضي به فاما بونه فلا لان الملك المطلق كتمل الاسراء وكتمل المحازاة فلا تطلق حق الرجوع بالسك **قول** وقال في رجوع المصنف حتى اذا اسحق نصف العوض لم يرجع بصف الهبة وهذا لان كل اصد منها صار مقابلا لا حرسا الا حرسا بالعرض فاذا اسحق نصف احد ما يكون المستحق عليه الرجوع على صاحبه ما سابله وهذا معنى قوله عسارا بالعوض الاخر ولنا ان المستحق خرج من بغير عوضا وصار كان لم يكن وما بيع بصله الكل ابتداء ولو عوضا ابتداء لهذا المصنف لم يرجع في شيء من الهبة فكذا هنا وهذا معنى انه بصله عوضا عن الكل **قول** الا انه يحبر بغيره انما يمكن الخلف في رضا الواهب فكان رايه في ما ربحه فاد ما ربحه رجع لانه انما رضى بسقوط حقه في الرجوع لتسلم له كل العوض ولم يسلم وان ساء مسك ما بيع ولم يرجع في شيء وحاصل الفرق

من استحقاق الهبة والهبة ونصف العوض للملك العوض بمقتضى المقابله فاما الواهب فملكه ابدًا غير
ان يعايله شيء فلم يحضر في حقه حكم المقابله ثم ما من العوض في استحقاقه في الرجوع والخروج من العوض في ذلك بمنزله
الكل اذ ايم رضاه به والى العوض به ابدًا الهبة حيث لم يحضر محاد في مخرج وسهله المبادله حيث ان ملكه
مضافا الى الهبة فليس به المبادله اذا استحق الكل ج في الهبة وليس به ابدًا الهبة اذا استحق النصف الرجوع
في شيء من الهبة الا ان يرد ما بقي **قوله** لان المانع حصل بالنصف حتى الرجوع حتى يات في كل جزء منه والعوض
مانع فافا وجد المانع في النصف مسح بقدره **قوله** ولا يصح الرجوع الا بتراضها او حكم الحاكم لان الرجوع
في الهبة مختلف في العلماء فمنهم من يرى في اصله وهاء لان الواهب ان كان مطالبه بحقه الموهوب
منع ملكه وفي حصول المقصود وعدمه حماة فالحال ان يكون مراده السواك المحبوع على هذا لا يرجع لحصول المقصود
ومن الحائزان يكون مراده العوض على هذا يرجع فلا يرد الفصل بالرضا والقضاء والى الرجوع في العقد
ولا يصح الا حمله ولا عامه وهو القاضى ومنها لو اشتهر على نفسه ما كالدنيا العيب بعد القبض
قوله حتى لو كانت الهبة عند فاعقده او باعه الموهوب لم قبل بعضه به القاضى للواهب فلهما يصح
الموهوب له لانه لا نزاع في ملكه الا بالقضاء ولو منعه بعد الرجوع قبل القضاء فملكه لم يضم لغيره ملكه
فيه وكذا اذا اهلكه بده بعد القضاء لم يضم لان اصله لم يكن موجبا ضمما للمقبوض عليه وهذا دوام
واستدامه الشيء مع بده ماضيه الا ان منعه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب لان المنع بعد الطلب
يوجب الضمان في الاثبات **قوله** يكون ضامنا من الاصل مع حود الملك لعدم حتى لا يسطر بقبض الواهب
لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك لعدم ويصح في السامع لما سنا وقال في الرجوع
بغير قضاء بمنزله الهبة المستدرة لعود الملك اليه بتراضها ما يصح عقدا حريدا في حوائك لنا ان عقد
الهبة وقع حائزا موصيا حق النسخ فكان النسخ موقفا حقا ناسا لم يظهر على الاطلاق اي ظهور النسخ
في الرجوع في الهبة حركه في الصور بين وما الرد بالقضاء والرد بالرضا بخلاف الرد بالعيب فانه
لا يكون مستحيا في الصور بين بل يكون مستحيا في الرد بالقضاء لا غير لان استيفاء الحق لا يوقف على القضاء خلافا
الرد بالعيب بعد القبض اذا كان بغير قضاء فانه يعتبر عقدا حريدا في حوائك لان المسعى الحق له
في النسخ وانما حقه في صفه السلامة فاذا لم يكن سليما وفار المسروط فكان له ان لا يرضى بسبب الحق النسخ
ضرورته فيوقف لزوم موجب النسخ في حق البائع على القضاء **قوله** وادلف للمعسر الموهوب
واستحقه مستحق ضم الموهوب لم يرجع على الواهب شيء لانها عقد مبيع فلا يستحق السلامة بخلاف
المعاوضات وهو غير عامل له في القبض لا يرجع بخلاف المودع اذا اهلكته لودعه في يده فاستحقها
مستحق فانه يرجع على المودع لان المودع عامل للمودع في الحفظ والخروج وسبب الرجوع في ضم
المعاوضه في البرعات اعلم انهم معوا الموانع كله في مخرج حرقه والمهم موزا حدها والعرض

والخاء الخرج عن ملك الموهوب له والزاء الزوجية والقاف القرب والمها هلاك الموهوب **قوله** واذا وهب
سقط العوض صورته ان يبيع عمده لرجل ان يهب الموهوب له عمده الى قوله وقال في السافعي سجدنا
ابتداء واسمها حتى يهب الملك مجرد العقد واسطه السبوع لان هذا النصف معاوضه حتى ولو كان
بغير الفاظ كان سجا لقوله وهبت هذا لك كذا او ملكك كذا هذا لكذا وهذا لان سطر العوض ساء في السبوع
ويحصر بالمعاوضات والعرض في العقود للمعاني لا للالفاظ الا ترى لالكفا له سطر برائة الاصيل
حواله والحواله بشرط مطاله الاصيل انه لو وهب اسمه لرجل يكون كاحا ولو وهب امراته لنفسه ما يكون كفا له
طلافا ولو وهب عمده لنفسه كالاعسافا ولو وهب لرجل من لعل له كان ابراء فاللفظ واحد واحتلفت العقود
لا خلافا للمعنى المقصود كحقن ما قاله اصحابنا ان ما استعمل على وجه من الحق من غير ما ان حده هبة ابتداء
اعسار اللفظ وسعاسمها اعسار للمعنى كالهبة في المرض هبة ابتداء اعسار اللفظ حتى يبطل بغيره البعض
وبالسبوع وصته اسماء واعسار للمعنى حتى اعبر بالثلث وهذا لان اللفظ قالت المعنى فلا يند اعسار
الا اذا عذر المحج للمنافاه كما فاد كرام المسائل فوجب اعسار المعنى وسقط اعسار اللفظ بوجه اللحن
عليه ولا منافاه ههنا فان قلت قد حكفت المنافاه ههنا لان قصه السج اللزوم ويرسل الملك عليه بلا
فصل حكم الهبة على عكسه وساقى للار من سطر من ساقى اللزوم من صحيح المنافاه بين السج والهبة ضرور
قلت السج يكون غير لازم كالسج بالخنار وقد استرقت الملك عليه كما في السج الفاسد لوقوعه على وجود القبض
فلم يكن اللزوم والسج لو ازمه ضرور والهبة بفتح لازمه كهبه القرب وغيره وقد يرد الملك عليها
بلا فصل كما لو كانت الهبة في يد الموهوب لم فلم يكن عدم اللزوم وعدم السج لو ازمه ضرور على السج
الحج من المسا في حاله راحه فاما اذا جعلناها هبة ابتداء وسعاسمها فلا وهذا بخلاف سجع العدين
نفسه لانه لا يمكن فيه تحقيق السج والاعسافا لانه لا يمكن تحقيق السج بوجه ما اذا جعلنا السج بالملك نفسه
لانه لا يملك غيره فكيف بنفسه **فصل** ذكر هذا الفصل في اخاله هبة فاما مقام حوله مسائل مستقره في سائر
المواضع **قوله** وحر وهب حاربه الاحلها صحت الهبة في الام والولد وبطل الاستسنا اعلم ان استسنا
ما في البطر بغيره بله اقسام في قسم يجوز التصرف وسطل الاستسنا كالهبة والنكاح والحلج والصلح
عن حرم العبد لان الاستسنا لا يعمل الا في المحل الذي يحل فيه العقد فاذا لم يصح عقد الهبة على ما في البطر لكونه حراما
لما عرفت التبرع اليه لكن محلا للاستسنا فكان هذا شرط فاستسنا والهبة ونحوها لا سطل في الفاسدة
وانما السطر الفاسد موقوف في العقود السريعة لان الحسيات اذا وجدت لا يرد لها فلا يمكن الرجوع عما وصى
قسم لا يجوز اصل التصرف في السج والاجازة والرهان هذه العقود سطل في الفاسدة على ما عرفت فاذا
ما استسنا والحل في قسم يجوز التصرف والاستسنا جميعا كالوصية لان افراد الحمل بالوصية جائز فكذا استسنا
قوله ولود برما في بطنها م وهبها لم يبرر الفرق بينهما ان التبرع لا يرد ملك المدبر والموهوب منصرف

عالم ليس بموهوب في ملك الواهب فصار كهبه المساع فيما تقسم او كهبه شئ موهوب خول ملك الواهب
فلم يحرفا ما الاعتاق في ملك المتعاق فاذ اوهب الام حداثا في الحسن فالموهوب غير متصل بالليس
موهوب في ملك الواهب فهو كالموهوب رضا وفهما ان الواهب اوقف سلمها الى الموهوب له فان
الهبه بسم كذا ههنا **قول** وحل على اخالف درهم فقال اذا جاء عدو فهو كذا او اسمنه بركي او قال اذا
ادس الى الصف فلك نصفه او اسمنه بركي من الصفه النامي فهو باطل لان يملكه لا يرضه معنى الاسقاط
وابراء الدين اسقاط فيه معنى الملك فضا وكل واحد منهما على وجهه واسقاط من وجهه وهذا لان الزين
مال بالنظر الى المال حتى حصه الزكوه ووصف بالنظر الى الحال حتى لا تحت لو حلف لربا لاله بالدين لهذا
يرد الرد وموآنة المملك وم لا قبول مآي امانه اسقاط والتعلق بالسط مسروق في الاسقاطات
المحضة دون منافيه معنى المملك **قول** والعمري جازنه اعلم ان تفسير العمري يقول جعلت هذه
الدار لكذا عمرك فاذا امت هي رد على صحة الهبه لان هذا السرط لا يمنع اصل المملك اعلم ان حاصل الاختلاف
بينهم ارجع الى تفسير الرقي مع اتفاقهم انها من المراجبه تحمل ابو يوسف ربح هذا اللفظ على انه يملك للحال
والرجوع الى الواهب مستطوف يكون كالحجر والامرافيه في نفس المملك على ما قال المتز فكان هذا تعلق
المملك بالخطر وموت المملك قبله واد المصح هبه عندهما يكون عارته **فصل في الصدقة**
لما ساركت الصدقة الهبه في السر وطاخرها بها واصلها بعصل محالها اناها في الحكم ودم الهبه
لعمومها في حق المسلم والكافر وكمر بفرجها **قول** لما سار في الهبه اذ اده ثوله ولان كونه الزامه
سالم بلترمه وهو القسمه **قول** والارجوع في الصدقة وان كان كالهبه حرسا بالاصح الا بالقبر
والاصح في مساع حتمل القسمه لانه مبرع كالهبه لان لانه الرجوع في الهبه لعدم حصول المقصود وهذا
المطلوب بالصدقة بل السوار وقد حصل فلا رجوع **قول** وكذا اذا صدق على غير علم انه لو صدق على
عني او وهب لفقر لا يرجع اعسار اللفظ في المسئلة الاولى المعني الناسه وحق الرجوع ضعيف فاذا
وفح السك فلا رجوع وحرصا ناسا بال الصدقة على المعني الهبه سواء انا بقصد العوض ون السوار الا ان
ان حق الفقر فعلى الهبه والصدقة سواء في المقصود وبها السوار فكذلك في حق الصدقة والهبه
سواء بقصد بهما العوض ون السوار وكما يقول في ذكره لفظه الصدقة ما يدل على انه لم يقصد العوض
وسراعه لفظه اولى حرسا حال المملك بم الصدقة على المعني يكون به سخي به ما يكون غسا مملك
النصاب له عال كبر والناس يصدقون على اصل هذا النسل السوار كذا في المبسوط **قول** وحذر ان يصدق
عالمه الى اخره الاصل فيه ان ايجار الحد معبر بالحال لله تعالى انه احدا به ولهذا يجوز ايجار شئ ليس حصه
مشروعا و ايجار الهه الصدقة تصرف الى ما فيه الزكوه فكذا ايجار به والخصص لفظه الملك في حق العجوم
والصحح انها سواء بناء على الملبس باللفظ الفاصل الخاصه لما عرف ما وانه اعلم

كتاب الاحارات اعلم لروا الدين يحقو العمود وقوام الدنيا
مصحح الحقوق والعقود ضا ان عقود معاوضات وسرعات وعقود المعاوضات ضرا بان ضرب بردي على
الاعمان كالساعات وضرب بردي على المنافع كالاشارات والعقود الواردة على الاعمان اقوى الزم الوارده
على المنافع فاسباب الاحارة الهبه من حيث المملك لكن يدم الهبه عليها الوجود المتضمن لان اعيان مقدم
على المنافع ثم اعلم للاحارة سح منفعة معلومه باجم معلوم سرعها بالكتاب قال تعالى على التان خرفني
سح وسرعه من قبلنا لمنا حتى تقوم الدليل على نسبه والسنة باذكر في المتز واجماع الامه والعاس باي
جوارها بناء على الر عقد بردي على المحدوم هي المنفعة التي يوصد في هذه الاحارة والمحدوم ليس محل للعقد
لانه ليس شئ مستحق وصفه بانه معهود عليه ولانه لا بد من ملك المعهود عليه بعد الوجود لا انعقاد
العقد والمحدوم لا يوصف لانه مملوك ولا يملك جعل العقد مضافا الى زمان الوجود لان المعاوضات لا تحتل
الاضافه كالسح وانما جوارها الحاجه الناس اليها فالفقير محتاج الى المال العني والخي محتاج الى عمل الفقير
وحاجه الناس اصل في سرح العقود وسرعه ليرفع الحاجه وانما ساعد بلفظ من جبرها على الماضي نحو
ان يقول احدهما احرت ويقول الاخر فقلت لا ساعد بلفظ من جبرها على المستقبل نحو يقول احري يقول
الاخر احرا عسار السح المنفعة سرح العني محتاج الى مال كسفه الانعقاد يقول العقد عسار ساعه
فساعه في حق المحل على حسب حدود المنافع والعرض جعله طبا عن المنفعة في حق اضافة العقد ووسط الاحكام
بالصون عند الاضافه الى العني بم عمل العقد المتعقد بطرا به في حق المنفعة ملكا واسحقا فالعقد حال وجود
المنفعة وهذا كالسليم وانه تمام الزم التي هي محل التسليم في مقام ملك المعقود عليه في حكم حوازال تسليم وعند
الساقي بجعل المنافع المحدوم موجوده حكما ضرور تصحيح العقد فان العقد يستدعي تحلا سقده
اذا السرح حكم بالانعقاد والرزوم وهو وصف العقد المتعقد محكما بوجود المحل لسقده العقد **قول**
والاصح حين يكون المنافع معلومه والاجرة معلومه كاد ونا في الاجرة وست الحكم في المنفعة دلاله لان
الاستراطيه لقطع المنازعه والمنفعة سار كها في هذا المعني لان سرعيه المعاوضات لقطع المنازعه
والجها له في المعقود عليه والمعقود به بفضه الى المنازعه المتسلطه كالجها له في السح والتم
فسرط اعلامها لقطع المنازعه وبمها للفايده ما تصال التسليم **قول** وما جاز ان يكون ماسا في السح لقود
والمكمل والموزون صحيح يكون احر في الاحارة لان الاحارة سح المنفعة والاجرة المنفعة معبر بمسح
قول وما لا يصلح بمناصل اجرة اصلا كالاعمان فيل العسار الساب **قول** صلاحه غير اي غير التمر
لان الاجرة عوض مالي فكل ما هو مال يصلح عوضا لاجرة اما التمر فمأخوذ في الزم ويحتص بالزيم الذي اعلم
الاجرة ان كان حرا بقود سنان العقود وان الصفة انه حرا ووسط او ردي ان كان لاجرة مكلا او موزونا
او عدد تام معارنا ما علامها سنان العدر والصفة ويحتاج الى بيان كان لا نفا اذا كان له حمل مؤنه عند الخي

وان كانت عرضا او بنوا سيطر فتم سراط السلم لان جوار الساحت ساقى الزمة عرف السبع والسرع وردنه
بطريق السلم وفي هذا الكلام اذا كانت الاجرة عنفا فاعلامه بالاسارة ابلغ اسباب التعريف وان كان الاجارة حيوانا
لا يجوز الا اذا كان عنفا لان الحيوان لا يحس في الزمة بدلا عما هو مال **قول** والمنافع ما تضرر به من
اعلم ان اعلام المنفعة فطره عليه اما انما كان المدة كاستحار الدور واما انما كان العمل فاما انما كان
استاجر رجلا على صنع ثوب او اما انما كان كمن استاجر رجلا ليعمل له هذا الطعام لما عرف به في المنة
باب الاجرة متى يستحق لما ذكر ان صحة الاجارة موقوفة الى ان يكون
الاجرة معلومة احاج الى بيان وقت جوبها بذكره وما يتعلق به **قول** الاجرة لا تحق العقد حتى الاجرة
لا يملك بنفس العقد ولا يحس له به عندها عينا كان او دينا وانما يملك بالتجارية غير سراط او سراط التجار
او باستيفاء المحقود عليه وقال السافعي يملك بنفس العقد ويحس له به عند تسليم الدار والادابة
الى المستاجر بغير ما قاله الافيح انها عقد معاوضة مطلقة بوجوب ملك الدار لنفسه العقد السبع وهذا
لان المنافع المحدث ومدة صارت موجودة حكما في حق انعقاد العقد لان سراط جواز العقد ان يكون المحقود
عليه موجودا معدورا بالتسليم وللشارع ولا به جعل المحدث حصته موجودا كما جعل المظفر في الرجم
والحوض فيها كالحق حكما في حق الارض والحق الوصية وكما جعل المحقق حصته كالميت حكما وما هو المراد بالحق
بدار الحرج هذا كالتسليم فانه سرح المحدث وحصته لكن السرع جعل العمل المحدث حصته كالموجود حكما
في حق جواز التسليم فكذا هنا جعل منفعة العائن حكما العائن فكما يملك المبدل في العقد الوارد على العائن
نفسه فكذا في العقد الوارد على المنفعة والدليل على ذلك المنفعة في حكم العائن هي الاستسجار باجره بوجوب
وما للسبح حتى هو دون الدن الدن حرام بغير ما قاله اصحابنا ان هذا عقد معاوضة بمعنى بعض
الدليل من الملك والتسليم اي يمت الملك الحوض من جاك السبع لان حصته المعاوضة المساواة
م احد الدليل هو المنفعة لم يصدر محلو كنه نفس العقد بل تراخي حكم العقد فيها الى حين وجودها فلذا الاجر
وهذا لانه معدوم في نفسه والملك صفة الموجود فلا يصرف المحدث به وهذا يملك المحقود عليه في الحال
فلو ملك الدار ملك خمر عوض في التسليم فمضاه معاوضة وجواز التسليم باعسا بالمنفعة المحدث وحطت
موجوده حكما وكلف بقال هذا الموجود من المنفعة حصته لا يعلل العقد لانها عرض لا سقي زمان
والتسليم حكم العقد يكون عمنه وفيما لا يفاء له لا يصور تسليم حكم العقد لا يكون محلا للعقد المعاوضة
بل باعتبار ان العائن التي هو سبب لوجود المنفعة اتمت مقام المنفعة في حق صحة الاجابة والقبول
م انعقاد العقد في حق المحقود عليه في حكم المضاف الى الحدوث وهو معنى قولنا ان عقد الاجارة
في حكم عقود منقولة بخلاف انعقادها على حجب حدوث المنافع وانما فيها السبب مقام السبب ضروري
صحة العقد ليرتبط الاجابة بالقبول بعد رفقها ولا ضرور في ملك المبدل بنفس العقد في حق المبدل

كالعقد المضاف الى وقت الحدوث فلا يمت الملك فله وهذا اولى مما قاله لان ما قاله فله الحصنة وما ذكرناه
نحو امر سري يدل على ان قامه السبب مقام السبب اصل السرع كاقامة السفر مقام السنة
والبالوع مقام كمال العقل وعلم حرام المطاير وجواز السلم باعسا والمسلم فيه احد حكم العمل وهذا سراط
مضرا من المال في المجلس كمالا يكون ما يدنو لو كان له حكم العائن الموجود لما وجب مضرا من المال في
المجلس لو ما مضى بخصتها بدارهم فاذا استوفى المنفعة بنفس الملك الاجارة التسوية ومخفف
وكذا اذا عجل او سراط التحمل لان ماساغ الملك يفضل العقد لمخفف المساواة فاذا عجل او سراط التحمل
فقد بطل المساواة التي يمت حقاله وهذا خلاف الاجارة المضافه سراط تحلل الاجرة قال السراط
باطل لان ماساغ سون الملك الدار له ليس بمعنى العقد بل المصريح بالاضافة الى وقت في المستقبل
والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت ولا سطر هذا المعنى بالسراط **قول** انفع العقد
قال القاضي في الحدوث في المساواة انه لا يمتنع الاجارة بالغصب ولكن سقط الاجرة ما امتنع به
الخاص **قول** واستاجر جردا ان فله الموجد ليرطالبة باجره كل يوم وحاشا استاجر بغيره الى ملكه فلما كان
ان يطالب باجره كل موحله وليس للقصار والخياط ان يطالب بالاجرة حتى يفرغ من العمل الاصل للرجارة
معاوضة والملك المنافع مسرع سونه زمان العقد فكذا الملك الاجر وجب له مسرع سونه زمان العقد
او قصه المعاوضة المساواة وادام المحدث لاجر بنفس العقد لا يحل ايقافه قبل وجوده ثم قال ابو حنيفة
او لا وهو قول زوجه لا يجب ايقاف شيء من الاجرة الا بعد استيفاء جميع المنفعة سواء كانت الاجارة معقودة
على المدة كما في حاق الدار والارض وعلى طح المسافة كما في كرا الدابة الى ملكه او على العمل كما في القصار
والخياط والصباغ ثم رجع عن هذا وقال لا يمت الاجارة على المدة او على طح المسافة كما في بناء الاجر
حصه ما استوفى من المنافع اذا كان لما استوفى حصه معاوضة من الاجر كما في بناء ورجله فمجله وكان
التي سقده على العمل سقي لار في العينة كان للحامل احتباسه فانه لا يجب ايقاف الاجرة الا بعد العمل كله
وان كان حصه ما استوفى من العمل معلوما الا ان يكون عمل العامل في سبب المستاجر محسنا يكون الحواف فيه
كالجوار انكر الكرا في الجامع الصغير لفتح السلام وغيره وذكر في المتن كذا اذا عمل سبب المستاجر
فلا يستوجب قبل الفراغ وجه قوله الاول المحقود عليه شيء واحد وهو مجمله المنافع في المدة فالم
سليم كله لا يجب تسليم شيء من الاجر كما في المسح فانه لم يورع وجوب تسليم المثل لحي حصة المسح ما في
شيء من الاجر لو كان المحقود عليه العمل وجه قوله الثاني الملك الاجرة وجوب التسليم انما يراخي
عن العقد لضرورة تحقن المسافات فاذا استوفى المنفعة والعقد في حق المنفعة سقده سينا
فستأخذ تسليم ما قاله من الاجر كان ينبغي تسليمه سنا فستأخذ ولو خطون او سكر ساعه الا
استحسن او قدر اسوم ومرحلة لان بعضه الى ان لا يفرغ عنه ويحتاج الى ان يسلم الاجر كل ساعه وفيه

من الخرج ما لا يخفى ونحو العمل غير مقصود لانه لا ينفج سور حطه بعضه او صنف بعضه فكذا الاستحقاق
 الاجر من الفاعل من العمل المسح في حكم الموهون حسب انه محبوب من الموهون الاستحقاق لانه
 قضاء كل الدين فكذا المسح وهكذا في كل احواله للاجتهاد فيها حتى لا يحاسب **قوله** وقال لا يستحقه
 حتى يشرجه وهذا اذا ضرب الدين في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه فلا يحل الاجر عنده الا بالحد عليه حد
 اقامته وعند ما بالحد عليه حد المسح سواء على المسح من عام العمل او من بعضه او من بعض الفساد فنصار
 كالاخراج من السور ولا في حقه رضي الله عنه لانه لا يمكن من الاستماع به يمكن المسح على ان يدعيه
 ولم يلزمه فلا يلزمه كالمثلح مكان الى مكان بخلاف الاقامة لانها من عمل العمل لا من صلبها **قوله**
 وعند لي يوسف ومحمد رج العار كان مضمونه قبل الحسن العتق فكذا بعد الجبس لصاحبه لانه انما ينفقه
 فحتمه غير محمول لا اجله لانه لم يصير مسلما اليه حقيقة **قوله** وكل صانع ليس له عمله ابر في العنق فليس له
 ان يجلس العنق للاجر كالحال وهذا روى رواه في الحاء الممهلة من الحاء والحكم وهو كما رى الجمل الملاح لان
 العنق ليس مستحقا لغيره والعمل الذي هو مستحق عليه حقيقة قد سلاسي واصحح وليس له عمله ابر في العنق
 حتى يقوم الامر مقام العمل فلا يكون له ولا له الحسن ضرر ولا بخلاف لا يوافق اذ اردت ان تفسد العمل ولا
 ابر لعله لانه لا يجلس العمل لكنه لما اردت ان يكون له على سبيل الهلاك صار بمنزلة احياء العنق فليس له ملكه جليس
 الحد كانه باعه منه فاما هنا فلم يوصد احياء العنق لا وصف فام بالعين فلا يملك الحسن اما القصار فان كان
 بعضه بالنشأ سيق او سافر السقف حتى حق الحسن لانه اصل السور انما كان في الصباح فاما اذا كان بعض السور
 لا غير فقد حصل الحق الحسن لان السافر الذي حدث في السور غير مضاف الى عمله بل السافر كان حاصلا ولكن استبر
 بالدرن الوسخ وان كان له عمله وطهر السافر وحق الحسن لان ذلك السافر صار كالحالك بفساده بالارواح
 وفتح الغسل احدا بالصنف السافر حيث المعنى فيكون له حق الحسن في الحنطة **فصل قوله** اذا كانوا يطولون
 هذا هو اخبار الفقه ايجعفر رج لان الاجر مضاف اليه فاما اذا وفي بعض المحقود عليه وراى بعضه استحق
 الاجر بقدر ما اوفى بطل ما لم يوفى من الفصيل اذا استاجر في الحنطة من القرية فذهب لم يجد الحنطة فغلا
 ان كان قال استاجر منك من الحنطة حتى اعمل الحنطة من القرية حتى يصفى الاجر بالذهب والقال استاجر حتى اعمل القرية
 لا يحسن شيء لان الاجارة اخذت بسبب العمل لا غير فلما في الاول فكان العتق على شتر على الذهب الى ذلك الموضع
 والعمل منه الى ههنا وذهب الى ذلك الموضع فاوفي بعض المحقود عليه ووجب الاجر حصته كذا في الذخيرة
قوله لذهب الكتاب هذا الكتاب المسد به الى هذا الحكم فما اذا استاجر بالذهب شيئا ليس له حمل مؤنه
 حتى لو استاجر بالذهب الطعام والمثله كالحا فلا اجله بالانفاق على ما ذكر في المنز وذهب المحي الجواب لانه
 لو لم يسرط عليه المحي الجواب برك الكتاب عنه فما اذا كان مسا او غاسا فانه يستحق جركا او اما اذا ارد فلا اجله
 عند لي حقه ولى يوسف رج وعند محمد رج له اجر الزهابة وذهب الى ذهب الكتاب لانه لو ذهب الى

فلان بالبصرة ولم يكن يذهب الكتاب فلا اجله وذهب لانه اذ لم يجد سافدا فخرج الى فلان الى الجواب
 فله الاجر كما لا ريب او في حقه المعقود عليه وانه لو كان المكتور اليه غاسا فخرج الى اخر لم يدفع اليه
 او دفع الى المكتور اليه ولم يعا ورجه غير جواب فله اجر الزهابة لانه كان مستاجرا لانصال الكتاب اليه
 ولحق الجواب وقد وجد الاتصال بقدر الامكان ولم يوجد المحي الجواب فله اجر الاتصال وقد سبج الرجل
 بسلخ الكتاب لانه لو استاجر لسلخ رسالته الى فلان بالبصرة فذهب الرجل لم يجد المرسل اليه ووجه
 الا انه لم يبلغه الرسالة ورجع فلا اجله بالاجماع وذهب لانه لو ترك الكتاب لم يرد الى المرسل حتى
 اجر الزهابة بالاجماع وهذه القصة استعدت من الرخصة والجامع الصخر لقاضي خان

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها لما ذكره من ان
 الاجارة ذكر في هذا الباب ما هو المقصود منها وهو ان ما يجوز من عقود الاجارة وما لا يجوز **قوله**
 صحت العقد ولو ان يعمل كل شيء والسائر لا يجوز لان المقصود من الدار والكانون الاستماع والاستماع قد يكون
 حيث السكنى وقد يكون حيث وضع الاستماع فليس له اجور ما لم يسم شيئا من ذلك وجه الاستحقاق هو المقصود
 معلوم بالعرف وهو السكنى فيسقط له لان المعلوم عرفا بالمسروط نصا وله ان يسكنها ويسلمها من شاء لانه
 لا سائر الناس في ذلك لانه ان يعمل كل شيء مما لا يضر البناء والاطلاق في ذلك نحو الوضوء وغسل السائر كسر
 الحطب ووضع المتاع ونحو ذلك لانه لا يسكن حاد او اقصارا ولا طحا نالا في ذلك يضر البناء فليس له ان يقطع
 الارضا المالك الحاصل لكل عمل فسد البناء او يوضه وله ذلك لا يصير شيئا للمستاجر عطل العقد
 الا ان يستطره وما لا يفسده فهو مستحق عطل العقد **قوله** الساحة وما لا يضر الخ لانه البناء والسبي **قوله**
 فان اطلق الركوب قلت ذكر الاطلاق وادبها المحقق في المسكن من ان يترك الركوب ولبس حرسا وعلما بالاطلاق
قوله كل ما يحلف بخلاف المستعمل للفسطاط ونحوه حتى لو استاجر فسطاطا فدفعه الى غيره اجارة او اجارة
 فصبه وسكن فيه فمعه عند لي يوسف لينا ولباسه نصيبه واحسان مكانه وضرب وماده وعند محمد
 لا يضر لانه للسكن **قوله** وما لا يحلف بخلاف المستعمل كالدر وبطل بعده لانه لا ينفذ لعدم التفاوت
 حتى لو سرت سكنى واحدا ليسكن غيره وما يضر البناء كاسكان الحداد ونحوه خارج بدلا لالحال **قوله**
 لان المتعارف بناء على عطل العقد بسفاد الادن فيما هو معاد والبناء غير فاكالما سرتا والضرر
 والكبح بالحام معاد بالسور وعمالا معاد فكل اذن باساعفا ولو اذن بضام لم يضر المستاجر به فكذا اذا
 سرتا وضرر ما قال بوجهه انه ضرها فخر اذن بالكل ما وذا حد موجع الضمان هذا لان المستحق
 بالعقد سرتا لانه لا السور بصفة المحررة وهو لا يحتاج الى الضرب والكبح في اصل السور واما استحقاقها
 منها فانه السور المحررة فيه وسور الاذن مطابق العقد بصفة على المسكن بالعقد على انه ان يضر الفرب
 فسند شرط السلامة لغير الزوج زوجته ومسند في الطريق بخلاف ما اذا اذن المالك لغيره فانه لا يحد

الاذن فعله كفعل المالك **قول** كالمرو في الطريق فوجه الاحتاق به مرجح حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
 لا لغرضه لانما انما يصح له الضرب ههنا انما يصح لمنفعته نفسه لا الحق المالك فان حق المالك الاجرة بقدر ربه وميله
 بعد شرط السلامة كالمرو الى المصد **قول** وان استاجرها الى الحرة ومي يرضه كان سكنها بالعمارة
 المزد على اس مسلح الكوفة فاوزها الى القادسية ومي موصح بنه وبان الكوفة خمسة عشر ميلا ردها
 الى الحرة بم يصب فهو ضامن وكذا العارة قبل هذا اذا استاجرها واستعارها الى الحرة ذاهبا لخاصا
 فاما اذا استعارها او استعارها ذاهبا او عارضا او استعارها ذاهبا او عارضا فاذ احاور الحرة لم يثبت العقد
 فاذا عاد الى الحرة عاد والعقد باق والمستعير او المستاجر مأمور بالحفظ بمعنى الاجارة والاعارة اذ لا يمكنها
 استيفاء المنفعة الا بالحفظ فاما في العقد سفي الامر بالحفظ فاذا عاد الى الوفاق الامر بالحفظ لم يفسد صاعدا
 امرا المالك بدلا لما يورد له من كان الرد الى الامر وهو الطرقي للمودع اذ اطلق المودع عاد
 الى الوفاق لما عرفت في الودعة فاما اذا استاجرها واستعارها ذاهبا لخاصا فالعقد انما يبي الوصول الى الحرة
 واذا انتهى العقد انتهى الامر بالحفظ لان الامر بالحفظ ما يستصحبها وانما يستصحبها الاجارة والاعارة فترجع ما رتق
 الاجارة والاعارة فاذا عاد الى الحرة عاد الامر بالحفظ للسرهم ولا يصح عملا امرا المالك فلا يجوز استيفاء
 المودع لان الامر بالحفظ في الودعة مستصحبها وهو مطلق مساو كل ما يوجب الخلاف وما عده فاذا عاد
 الى الوفاق عاد الامر بالحفظ فام فصار ممسلا اثر الامر وصل لابل موضوعا في الوجهين وهذا معنى قوله
 والجواب محكي على الخلاف في الفرق للمودع ما مور بالحفظ وجهه المالك قصدا ونصا وهذا امر مطلق مساو
 كل زمان فاذا عاد الى الوفاق فقد وجد الرد الى من هو مأمور بالحفظ وجهه المالك صراعا عن الضمان اما المالك
 فاما المستاجر المستعير بالحفظ قصدا ونصا وانما امرها بالاستعمال الاسفان فكان لهما ولا بد من الحفظ
 ضرورة الاسفان فاذا اجاور الحرة صار غاصبا للذات ودخل ضمانه والخاص لا يبرأ عن الضمان
 الا بالرد على المالك وعلى هو مأمور بالحفظ وجهه المالك لم يوجد وهذا اصح وصل الى اول اصح **قول** وقال
 مضمين بحسابه اي ضم الزيادة لعديم الاذن في قدر الزيادة وهذا لان الكافي والشرح حسن اذ يكون كل واحد
 منهما اداة للركوب فكان لا بد من هذا لانه لا بد ان كان اصل منه لا يكون اذنا سلك الزيادة وهو
 معنى قوله لا يشرح بمسلة الخمر ان اسرح الخمر والشرح البرزول فكان بمنزلة الكافي **قول** مضمين بحسابه بقر
 ما قال بوضفه ان الخلاف في الكافي بصورته ومعنى اختلافها ههنا مضمين جميع العمه اذ اعطيت
 كما اذا حمل المحدث كان الحنطة **قول** سرح عملة الحرة فلا ضمان عليه بناء على انه ليس بمحال بمعنى العرج للمعنى
 الا اذا كان رابدا على الوزن محسب الزيادة وان كان لا يشرح بمسلة الخمر مضمين كل العمه لانه بعد
 انلا فالذات به كمر اهل الحنطة بالمحدث **قول** وان حمله في البحر فيما يحمله الناس صرح بمشئنا فان كان المالك
 البحر يلف بعد عرضه للسلف حتى للمودع ان يسافر بالودعة في الردون البحر وكان متفاوتا خشا من البحر

البر والبر في الحظر فاذا اصد به لا يخطئ فيه من السعد واذا التقيد من الخلاف اذا استخلاف وجب الضمان
 وان يلج فلم الاجر المسمى لان المقصود وحصل وبالسلخ ارتفع التفاوت محكي في ربيع صوره **قول** وخرج
 الى ضابط بونا المحط فمضاههم فحاطه فناء وافر بالخلاف فطرب النور الحمار لشرائه ضمنه قومه بون ترك القبا
 عليه وان شاء اخذ القبا و اعطاه اجر مسله لا يحاوره المسمى قبل اذ بالعباء العرطوف الذي هو ذو طاق
 واحد فان هذا القبا نسبه القميص لان بعض الناس يستعملونه استعمال القميص في كل مواضع من وجه وان شاء
 رضى به ما عساه وجهه الموافقة وان ساء تركه ما عساه وجهه المخالفه ومن هو محكي على اطلاقه لانه اطلق الكتاب القبا
 فذلك على الحكم في الكل واحد وقد وجد التفاوت بينهما في المنفعة حيث دفع الحرو والبرد وسائر العون وكل
 واحد كان دليل دخرين وروى الحسن بن حنفه رجه انه لا خاضا لرب البون الحناط ضامن قومه ثوبه لان القبا
 حصل خرفه جنس القميص فكان محال فاس كل وجهه كان غاصبا من كل وجهه وحكم الغصب كل وجهه هذا وجهه ظاهر
 الرواية ان الحناط موافق حوجهه ومخالف من وجهه فمحكم كالحوا فله في ضابطه القميص حيث اطلق القفا اما
 الخلاف فظاهر واما الوفاق فلان القبا نسبه القميص لا يرى انه اذا اسد وسطه فصره من له العهد صل سفاعا
 فان مال الى الخلاف ضمنه فمته وكان البون للحناط وان مال الى الوفاق سلكا لصفة المحضوصه فاذا لم يكن على تلك
 الصفة وجب اجماله لا يرى انه لو خاطه فمضاهما لافا وصفه لم يجب المسمى لقبور وصفه يعامله المسمى فلهذا جنى
 والا حاوره المسمى كالموا حكمه في الاجارة الفاسدة **باب الاحاق الفاسدة** لما فرغ
 من بيان احكام الاجارة الصحيحة سرع في بيان الاحاق الفاسدة وورد الصحيح لانها موجودة اصلها ووصفها
 هي ولي العدم من الفاسدة التي هي موجودة ماصلا ما دون وصفها ولا ان اصل عقود اهل الاسلام الصحيحة
 فكان اولي العدم **قول** الاجارة بنفسها السر وطس لرب استاجر حرمي ماء على انه ان انقطع الماء فلا اجر علم
 لان هذا السرط مخالف لموجب العقد فوجب العقدان لاجب الاجارة لا يمكن ان يستفاد المعقود عليه وكل شرط
 مخالف لموجب العقد فهو مفسد للعقد لان الاجارة تنبت على المضائق والمماكسة ففسد السرط كالسج لان سرطه
 يكون سببا للمنازعة لا يرى لرب النكاح لما نبت على المساحة والمساهلة لا يفسد الشرط مثل السيف فربما اشهر
 بماه على انه ان مرض فيه لرب النكاح لانام التي مرض فيها من السرط الداخل ففسد بماله مدة الاجارة فلا يترك
 في مقدار من السرط مرض فيه ليدخل العقد بقدر ذلك السرط الداخل وهذا السرط بخلاف معنى العقد لان
 مفضاه اسماؤه غرضي المدة على ح استيفاء المعقود عليه او المسمى وهذا السرط مخالف ذلك **قول** والواحد
 في الاجارة الفاسدة اجر المصل الا حاوره المسمى الى الواجب الا قلح اجر المصل ح المسمى وان فر والسافعي في ح المصل
 بالغاما بلخ لان المنافع مضمومة عنده ما واد اعذر احوال المسمى للفساد كجب العمل العم كافي سج الاعان ولنا
 ان المنافع غير مضمومة بنفسها لان النقوم يستدعي سبي الاحرار وما لا يفي كيف بحر زوا ناصارت مضمومة شرعا
 بالعقد لضرورته حاجات الناس اليه ولا مال ما كان يقوم المنافع بالعقد فاذا فسد العقد سفي لا يثبت شي لان الاجارة

الفاسدة

ملحقة بالاجارة الصالحة لكونها ساعا لها والسج يستحب سوا اصل هذا لان الناسد مشرع باصله
دون وصفه وفي عين من الصحيح حرج فالحقنا به فاذا التحق الناسد بالصحيح معتبر في الاجارة الناسد
ما يحل به في الصحيح عادة ومما جاز المثل لانه اذا كان المسمى قبل المسمى انفاقها على هذا التقدير فليظهر
القوم فيما زاد على ذلك اذا انفصل جزم المثل لفساد التسمية بخلاف سجع العارض فالعوض مفهوم
في نفسه فلا يحتاج الى اعتبار العقد لظهور القصد والموجز لاصل فيها العدة فان صححت التسمية بعل عنها الهما ولا
قول لان المدعى معلومته بدول المقسم فصار كاجارة شهر واحد يصح فان لم يسم قسط كل يوم وحيد ابتداء
المدى حاسم في السج فمجرى الوقت الذي استاجر به لانه لا وقت حكمها في حكم الاجارة سواء وفي ملة سجن
الزمان الذي جعل السج في الاحال الايمان بان حلف الاكل فلما شاعرا غلوا في الصوم فانه اذا اندران بصوم
شهر الم سجن الشهر الذي على البذر لانه يخص السجوع في بعض اوقات حتى لا يلبس الاصل لذلك **قول**
لانها هي الاصل يعني الاصل في الشهادة قال تعالى شكونك عن الشهادة قل هي مؤاقت للناس في الايام
بدل عن الشهادة الا ترى الى قوله صلح صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الملال فكلوا عدة سبعان
لشرب يوما وانما صار الى البدل اذا عذر اعسار الاصل ان كان في الكفا والشهر فالكلام بالامام عند لي حنفية رحمه الله
وهو رواية عن لي يوسف وعند محمد ومروان عن لي يوسف بن جهمر شهر بالامام واحد عشر شهر بالاهله
لان الاصل لاهله اصل والامام بدل في الشهر الواحد عذر اعسار الاهله وفي احد عشر شهر اعسار ما هو الاصل
يمكن فلا معنى للمصر الى البدل ولا حنفية راجحه انه لما عذر اعتبار الشهر الاول لاهله عذر اعتبار
الثاني والثالث ايضا لان الشهر الاول وجب كسلة من الشهر الثاني لانه متصل به ايضا فوجب كسلة
من الثالث هكذا الى اخر المدعى ونظيره العدة **قول** ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقدره انه
صلح دخل حمام حنفية وما فيها من الجماله ساقطا لغيره وكان الضرر **قول** واما الحمام فلما دوى انه احم
واعطى الحمام اجرة ولو كان حراما لم يعطها لانه كمال الحرام لا يحل دفعه لغيره لما كل وقوله صلح من
السج كسب الحمام منسوخ بما دوننا **قول** ولا يجوز اخذ اجرة عسب النفس وهو ان يوجر فله المهر وعلى الاب
ولانه اسما لا يستفاد العن قصد او لا من موهوم ومما لا جبال **قول** وعند السافعي يصح حنفي كل مالا
سجن على الاجرة فامته فالاستحار عليه صحيح له انما استجار على عمل معلوم غير معين عليه فيجوز كالا استجار
على بناء المسجد ولنا قوله عليه السلام اقرءوا القرآن ولا تاكلوا به وقال صلى الله عليه وسلم العتاي راي العاص صل
بالقوم صلوة اصعبهم وان احمرت مودا فكل ما حصل على اجارة او لان المرء يمتي وعت تقع نواها للفاعل لغيره
ولهذا خبر كونه اهلا للفرقة بشرط بنته لانه الامر ولو اسفل جعله الى الامر بشرط نه الامر واهله
كافي الزكوة فكان اخذ الاجرة على عمل نفسه لا المستاجر فلما جاز في الصوم والصلوة والعتوى على ان يجوز الاستجار
على علم القرآن الصوم لان الحق في ذلك الزمان لرغبة الناس في التعلم بسببه ومروءة المعلمين بخاواه الاحسان

ما احسان بلا شرط وفي زماننا قد زال المعسان في المبيع عنه مفسح حفظ القرآن ولا سعدان بحفظ الحكم
ما خلا في الاوقات الا ترى الى النساء محررات في الجماعات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر رضي الله عنه حتى
معتن عمر رضي الله عنه عن ذلك وكذا انني يجوز الاجارة على علم الحقه قال ساجد ارجح خبر الرب على دفع الاجرة
الى الاستاذ وكذا اجبر على الحلوه المسمومة وصل في زماننا يجوز للامام والمودون المعلم اخذ الاجرة في الروضة
قول لانه اسما لا يستفاد العن قصد او لا من موهوم ومما لا جبال **قول** وعند السافعي يصح حنفي كل مالا
ان يستحق على المرء شي يكون غاصيا به سرعا **قول** ولا يجوز اجارة المساع عند لي حنفية وزفرج فيما تقسم
وفما لا تقسم الا من السرك عند لي يوسف ومحمد والسافعي يجوز وسها سان فيه ويهران على ذلك بصورة
ان يوجر بصدا من اره او بصد من اره مسركه من غير الشريك ويوجر بصد منه او بصد راب له ان هذا
عقد معاوضة فيجوز في السباع كالسج وهذا لان موجبة الاجارة ملك المنفعة والجزء الشائع بفعلة ولهذا
اذا سكن المستاجر فيها حكر المثل على قول لي حنفية ولو كان في سده اصلا لما انعقد كالا جارة على منافع الرضيع
والتسليم يمكن بالحكمة او بالهيا فيضار كما اجبر سركه ولو كان السجوع مانعا لما جاز ولو احدى من جملتي يجوز
وكل واحد من المستاجر من ملك منفعة المصف ساعا ولانه لو اعار بصد داره ساعا يصح وان الشيوخ
في منع الدرع الكرمي المنع من المعاوضة كافي لهبه مع السج فاذ اجاز عليك منفعة بصد الدار بطريق التبع
فطريق المعاوضة اولى بغير ما قال بصد وزفرج انه عذر استسقاء المنفعة على الوجه الذي انضاه العقد
والاصح وهذا لان استسقاء المنفعة من المصف ساعا لا يصور اذا استسقاء الرضى الساع لا يحمله بالسكنى
من الساكن لا يصور في جز شائع وانما محل جز عينا وكذا اسائر الاسفاعات لا يصور في السباع واذا لم يتصور
استسقاء المنفعة من الجزء الشائع فهو با صافه العقد اليه ملتزم تسليم بالاعدد على تسليمه ففسد كالا جارة
الابن في هذا لان شرط صحة العقد ان يكون مقدورا للتسليم في نفسه وتسليم المساع وحده لا يتصور وانما يتصور
بغيره انما يتسلم كل الدار في كل المدى ومما لا حل الا العقد ببناء كل الدار في كل المدى وهو التسليم كل الدار
في كل المدى ما خسان اذ فيه ضرر عظيم او يتسلم كل الدار في نصف المدى ان بها سار ما وهو باطل ايضا لان
الهياي انما يستحق حكم ملك المنفعة وملك المنفعة حكم عقد الاجارة وكونه مقدورا للتسليم شرط العقد
وسرط الشيء بسفقه وحكم الشيء بحقه او بعارنه فلا يصح شرط جوار العقد للتسليم حكم شرط وهذا
لانه لا وجود للحكم الا بصحة العقد والاصح للعقد لانه من حيث هو شرط فلا يصح ابداء النحلة انما عبرت
تسلما اذا كانت كسا وانما يكون عكسا اذا حصل بها الملك والممكن لا يحصل به فلم يعبر فحله عكسا خلاف
السج لحصول المكرمة واما اذا اجبر من سركه فالكلام محدث على ملكه فلا يظهر معنى السجوع وانما يظهر الخلاف
في حق السبب فالمعترض حكم الملك البعض حكم الاجارة ولا عبره لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يظهر
السجوع مع العقد عكسا لانه لا يصح في رواية عن لي حنفية لان استسقاء المنفعة التي ساوها العقد لاسا في

الاخترها وهو منفعة نصيبه وذلك بفسد الاجاره لكن استاجرا حذروا في المقرض لمنفعة فرض الساب
فانه لا يجوز ان يستأجر المعقود عليه لا يمكن بما سواه العقد وان مات احد المستاجر من حتى بطل العقد في
نصيبه فحل في حقه ففسد العقد في حق الآخر لان الاجارة عقد واحد وانما منفعة وكان هذا
كسوء مقترون العقد وفي ظاهر الرواية سقي العقد في حق الآخر لان عقد الاعتقاد في حق المعقود عليه واما
اصل العقد فمعتق لازم واعتبار هذا المعنى السوء طاري السوء الطاري لا سطل العقد كما في الجبه
اذا وهب كل الدار وسلمها ثم رجع في نصفها وهذا لان شرط العقد وجد فصح العقد وبقاء الشرط
للسرط لبقاء العقد ولا ان السوء انما سطل لفور الفدره ولا قدره سترط في حال النقاء كالصدايق
عقد العقد واما اذا اجاز من جلس فلان العقد اصف الى كل الدار ولا سوء فيه وانما السوء بطرح حكم العرف
الملك فيما بينهما وهو طاري انما وجب جرح المثل اذا سكن لان الفساد للعجز عن التسليم فلا يمنع الاعتقاد على
الفساد كما اذا ما عبيد انما لف درهم فان العقد سقيد على الفساد حتى اذا فاض الف ملكها حكم العقد
الفساد ولو استاجر طرما لم يضرها ولم يضر موضعها لم يجر عند لي حقه وموقوف اخلافهم في اجاره المشاع
قول ويجوز استجار الطير بما جره معلومه لقوله تعالى فان ارضض لكم فأتواضن أجورهم والمراد بعد
الطلاق بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يحاملونه فافهم عليه وان الحاصه ما ساء الله اذ
الصغير لا يدرى ان ليس ادمه فالام قد عجز عن الارضاع لم يرض موت او حل فلا يحصل المقصود الا
ما سجار الطير ثم قبل للمعقود عليه المنفعة وهو القدام بحده الصبي ما يحتاج اليه واللبس سخي
سعا على مال الصبي في صنع النوب يصح اذا كان له الاجرة معلومه اعتبارا بالاستحجار على الخدمه وقبل العقد
مرد على اللبس لانه المقصود والخدمه مانع ولهذا الوارضه بلبس ساء لا يستحق الاجرة وان قامت مصالحه
فلو كان لللبس بحالم يكن البديل بمفادقه لا استوجب الاجر والله مال سمس الاعم السرخسي ربح والصحيح هو
الاول لان عقد الاجارة لا سقيد على اطلاق الاعمان قصد كما لو استاجر بقره او ساء مده معلومه ليشرب
لبنها **قول** ويجوز طعامها وكسوتها عند لي حقه رضي الله عنه استحسانا وعند ما لا يجوز قناسا
وهو قول السافعي رحمه الله على الاجرة مجهوله لان الطعام مجهول الحس القدر والصفة والكسوة كذلك
فلا يصح كالمواستاجر للخمر والطبخ طعامها وكسوتها ولا في حقه ان الجماله انما بفسد العقد لانها
بعضي الى المنازعه لان العاده الظاهره من الناس البوسعه على الاطوار والحري على موجب مراده من لا منفعة
ذلك لا يرجع الى اولادهم فصار كسج معين من صبره خلافا لخير والطبخ وغير ذلك لان الجماله بعضي الى
المنازعه لحريان الما قسده والاستقصاء فيها **قول** وليس للمستاجر عجز زوجها من طهها ما شاء على ان يطبخ
حتى يستحق له مثل عند الاطارة حكم عقد النكاح وعند النكاح با وجب الاجارة فسقي ما كان جفاله **قول** وعليها
ان يصلح طعام الصبي غسل ما به ساء على ان العاده فمما من الناس الطير في التي تنوي ذلك فصار ذلك

كالمشروط وهذا لان هذه الاشياء من نواحي الارضاع والاصل للاجارة اذا اوصفت على عمل فما كان من نواحي ذلك العمل
ولم يسرط في الاجارة على الاجرة فالمرجح فيه العرف وطعام الصبي على سبه وعلى الظاهر ان سبه للعرف **قول**
وكذا اذا استاجر جارا يحمل طعاما معين منه او رجلا يحمل طعاما معين منه فانه لا يجوز ان جمله فله اجرة مثله
لا يحارر ولا اجرة معر اما فساد الاجارة فلانه جعل الاجرة بعض ما حذر عمله فكان معنى معر الطمان وقد
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن فقر الطمان ومما وان يستاجر رجلا او نورا ليطبخ خطه هذه بعض من يبيعها
ولان المسمى غير مفقود والتسليم عند العقد وهو بعض المحمول والمستاجر عجز عن تسليم اسماءه فانه يصير
معدور التسليم بفعل الغير فلا يعدو اداصل حصوله ولانه جعل الاجرة ما لا يمكن تسليمه الا بعمل الاجرة الذي
يسحق عليه حكم العقد وهو العدم من مفعها فصير العقد على التسليم التي هي سرط العقد فاعلم حكم العقد
مفسر بمنزلة حكم العقد والسرط الاصل حكما وكذا الاصل حكما واما وجوب جرح المثل فلانه سلم المعقود
لان العامل لم يصير شركا في العن لانه انما سرط له فمعه محمول للفس محمول اسداء التسليم بخلاف اذا استاجر
لحمل طعامه بالصف لا يخرج جرحا لاجرا صلا لان المستاجر عجز عن ملك الاجرة الحال المحمل فصار حاملا طعاما
مشركا بينهما ومحمل طعام مشترك لا يستحق الاجرة لما ساقى لا لئلا ان الاجارة نضا وان صادق بخلافه
مشرك اسداء فقد صادقت محلا مشركا اسما لان العمل بهم والمحل مشرك لانه يجب بعض الاجرة ابتداء
العمل انها لو صادقت محلا غير مشرك اسداء واسماء سقيد حازر او لو صادقت محلا مشركا ابتداء واسماء
لا سقيد اصلا فاد اصادقت محلا غير مشرك ابتداء ومحلا مشركا اسما لم يمسح الاعتقاد ومسح الجواز
ولا يحارر ولا اجرة معر لان الاجارة لما فسدت وجب لاول المسمى جرح المثل لرضاه بحط الزاده وهذا
عذاف ما لو اشتركا في الاجرة طاربا فانه يجب الاجرة بالغام المبلغ عند عهد لان المسمى غير معلوم مده فلا يصح الخط
قول وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله في الاحارات هو حازر بغير ما قاله ان العقد وقع على عمل معلوم بدل
معلوم فصار كما لو لم يذكر الوقت وهذا لان المعقود عليه هو العمل لانه المقصود في الاحارات وذكر الوقت
محمول على التحمل لا المحمل في العقدية يصححها للعقد حتى لو فرغ مده في نصف النهار فله الاجرة كمالا ولو
لم يفرغ في اليوم فله ليعمله في الغد لانه صار احرا مشركا ومعه ربا قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان المعقود
عليه مجهول وجهاله المعقود عليه بفسد العقد وهذا لان ذكر الوقت يدل على ان المعقود عليه المنفعة
اذا الوقت مختص بمدة المنفعة وذكر العمل يدل على ان المعقود عليه العمل والخرج بينهما غير ممكن لان
العمل متى صار معقودا عليه لم يجب الاجر الا بالعمل متى صار المعقود عليه المنفعة يجب الاجر وتسليم النفس
فاعراض الناس في ذلك خلفه فلا سجن احدهما معقودا عليه لوجود التعارض وعدم الجرح اذ المقصود
المستاجر العمل بالمنفعة فيه ومقصود الاجرة الوقت لان منفعة فيه لانه لا يستحق الاجرة التسليم والى العمل
وجماله المعقود عليه بمنع الجواز العقد للاصضاء الى المنازعه فانه اذا فرغ من العمل قبل مضي اليوم

والان الحقود عليه ايضا الحقود وعقد المعاوضة بمعنى سلامة المعتقد عليه عن العيب فيكون المستحق
 بالحقود حفظا سلميا عن عيب سبب الهلاك الذي انتج الا لتقصيره في الحفظ ولو ما انتج لا يدفع فاذا اهلكه غيره
 عكس الاحتراز عنها كالغصب السرقه صار بالتقصير ياد كاذ لك الحفظ الذي ضمنه له بعقد مضمون كالودعة
 اذا كان ناجر وصار يسل الدوق المستحق بالحقود وسلم عن عيب الحرق فاذا حرقه زنا منا وهذا لا يوصل
 الى فائده العمل لان الحفظ والعمل السليم مستحق عليه وما لا يوصل الى المستحق الا ان يكون مستحقا الا ان
 ما لا يمكن الحرق عنه يكون عفوا كالموت جفا في الحرق الخالب عنه مما لان الحفظ عنه غير واجب فلو انضم
 لعدم الحمايه والتقصير منه ولا في حسنة رد ان الغرض امانه عنده لانه فضل العجز اذ لا يمكن المسحقة ومضى قامة
 العمل فيه فلا يكون مضمونا عليه كالمودع واحدا للوجود وهذا لان الضمان انما يجب بالتحدي والحقود لم يوجد
 واحدا منهما اما التحدي فلا انه مضمون اذ لا يمكن اما الحقود فلا انه ورد على العمل اذ لا يصار الى العمل به
 مضمونا ولهذا لو هلك ما لا يمكن الحرق عنه لا يضمن ولو كان مضمونا للصحة كالحفظ اما الحفظ فغير معقود
 عليه لكنه وسلم الله ولهذا لا يعايله لا جرم ان جعل العجز بالحقود فلا يصار اليه الا عن ضرورة
 كما في الحسن اذ لا تقدر على حسن اثر فعله الاحسن العجز خلاف المودع باجر لان الحفظ مستحق عليه مقصودا اذ الحقود
 عقد حفظ والاجرة معايله الحفظ وعن على كرم الله وجهه انه كان لا يضمن القصار والصاغر وغير ذلك وكانت
 المسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم ولا يجب تعليل البعض **قول** لانه امره بالفعل مطلقا صسطه
 سوغه المحب والسليم واما الحرق لصحف في الثوب وان كان المعنى في فعله فلا حصار عنه غير ممكن
 اذ الدوق المصلح ليس في وسعه ولكن كان في وسعه فلا يمكنه الحرق عنه الا حرج وما فيه حرج ملحق بالسر في
 الوسع كالنزاع والفساد والحمان والحمان فانه الاحتكام عليهم الضمان اذ اسرى النفس لهذا المعنى
 ولان العمل مستحق عليه وما يستحق عليه المولى لا يبعد ما ليس في وسعه وبه فارق المسعى الطريق والربى
 الى المهد فانه مباح غير مستحق عليه فيستد بشرط السلامة ولنا ان التلف حصل بعمل غير مبادر فيه
 فيكون مضمونا كالمودع في البور بخبر امره وهذا لان الاصل في الاذن ما هو الاصل في الحقود العمل المصلح
 لان الاذن انما بنت صمنا للحقود والحقود على التسليم لان مطلق عقد المعاوضة بمعنى سلامة
 الحقود عليه عن البور كما في السوء فاذا استلحق الحقود عليه التسليم بنت المفسد غير معقود عليه
 فلا يكون مادونا فيه كما لو وصف بوعاس الدوق نجاء بنوع آخر خلا ومعنى القصار لانه متبرع وعمل
 المبرع لا يفسد بوصف السلامة كئلا مسح عنه مخافة الغرامة وهما العمل بالاجر فيفسد بوصف السلامة
 وخلاف النزاع والفساد ونحوهما لان العقد لم يندل العمل المصلح لان ذلك العمل افساد وانما السلامة
 المطلوبة من العمل لا كما اذا قدر المقدر ومتى جاوز فيه وهما المظنم بالحقود الدوق المبرع لانه
 لا يمكن الاحتراز عن العمل السار لان السلامة والافساد يتبعان فهو المحل على احتمال الالم وسلان الدم

وصحفة عن ذكر السن وسعة معرفته والخارج عن الوسع الاستحقاق بعد المعاوضة عال فاما الحرق والحق
 في وسع القصار الا انه ربما لم يمتدح الحرج فيه وهو ساقط العجز فيها لم يمتدح العجز فيه وعقد واما احرج
 في حطانان السوء رحمه وطرا وخلاف احرج الواحد ما ليس **قول** واذا استاجر من حمل ثا من الفرات
 اعلم انه اذا استاجر حمل الحمل له سنا على طهره او على ابيه الى موضع معلوم فالتكسر في بعض الطريق
 عدا فاما لك الحماران سنا صمينة فممنه في هذا المكان وتعطيه اجرا حمل لانه اوفاه المانع الى ههنا ولا
 خاد عنه اما الضمان عنده في مسلة الانكسار فلا ان الحمل احرج مسرك مضمون ما يلف بحاله لانه لا يستقط
 بالعدا او بالقطاع الحمل وكل ذلك صنيعة واما الخاد فلا ان الحمل موافق حرجه فانه امر الحمل ورجل الخاد
 لانه امره بالحمل على وجه يصير محمولا الى مكان معين ولم يمان بذلك الحمل فان مال الى جهة خلاف صمينة في المكان الذي
 ولا اجر لانه لم يسلم العمل ان مال الى الوفاق صمينة في المكان الذي انكسر واعطاه من الاجر بحسابه وان المعقود
 عليه فان بعضه فصار كالمسح الحرج اذ اثار بعضه ووجه خبر المشرك لانه فان قلت كيف مضمونه في موضع
 الحمل لم يوجد منه سبب الضمان به فقلت لانه لما انكسر الطريق الحمل سعى واحد كما اذا حمل المستحق بالحقود
 ما يدفع به وهو ان يحمله محمولا الى موضع عنه ظهرا به وقع بعدا ابتداء وفي الحقيقة اسدائه سليم انا
 صار بعدا عند الكسر فان مال الى الوجه الحكيم فلا اجر لانه ما استوفى حرجه اصلا وان مال الى الوجه المحتسني فله
 الاجر بعد ما استوفى الاجر الضمان لا يحتج ان عنده في حاله واحدة وقد حلفت لانه هذا لانه اذا
 ضمنه وممنه في مكان انكسر بعد جعل المساع امانه عنده من حرج حمل الى موضع انكسر لانه في حاله الامانة انا
 صار مضمونا في حاله الكسر وهذه حاله اخرى وان يلف في يده بعد فعله بان رحمه الناس لا يضمن غرض حجة
 خلاهما **قول** واذا افسد البضاد او نزاع النزاع ولم يحاوزا الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فما عطي وفي
 الجامع الصغير سطران في دانه بذائق فيصفتها وحجما ثم عدا ما مر مواه فان فلا ضمان عليه بناء على انه لا يمكنه
 القصد ونحوه محرجا عن سبب الهلاك لخموض حوا الى اطن الحوا ان لم يكن صحت المزاج لا سدل سرجا وقد
 سرى الى النفس وما يكون قوي المزاج فسد مل في تلك الساعة ولا اطلاع للبضاد ونحوه على هو طمعه
 وصحفة فلا يبعد المصلح من العمل كيف يستحق السلامة بالحقود هذا والمطوب هو الحرج وهو افساد وحرج
 السد كما يرى السلامة صده ولا كذلك في الثوب ونحوه لان هو الثوب ووجه يعرف الاحهاد فامكن القول
 بالفساد المصلح فاذا افسده مضمونه **قول** وفي كل واحد من الحمارين نوع سان لانه ذكر في مسئلة
 القدر وري عدم الحوا وز عن موضع المعتاد حتى لو جاوز حرج الضمان في مسلة الجامع الصغير سان اجبر
 وحجابه العدا من المولى حتى انه اذا لم يكن بامر به الضمان فيجعل المذكور في احد ما مذكورا في اخرى فظهر
 هذا في مسائل الارث حكم ما فوق الاسن حكم الاسن في قوله تعالى فان كن نسائكم فكن ثلثا
 فان كن نسائكم فكن ثلثا فان كن نسائكم فكن ثلثا فان كن نسائكم فكن ثلثا فان كن نسائكم فكن ثلثا

في المكان الذي على ظاهر العمل وانما في مسلة في المكان الذي
 انكسر لانه المظن في هذا المكان انكسر لانه في مسلة في

جاز ترك حتى يستفاد حكم غير المذكور في احد ما هو المذكور في الاخرى **قول** وان فصل العمل على بناء
 المفحول بخلاف الاحكام المشرك فانه روى عن محمد بن في خطاط حاطوب رجل اخر فقصه رجل من رقبته رب
 البون فلا اجر لخطاط لانه لم يسلم العمل في رقبته ولا في الخطاط على ان يحنل لانه لو اجر حكم العقد الذي جرى
 منها او ذلك العقد فدا سي بهام العمل ان كان الخطاط هو الذي هو عليه ان هذا العمل هذا ان الخطاط لما
 صول البون بعد بعض عليه وصار كان لم يكن بخلافه اذا قصه اجني لان صول الاجني لا يمكن له عمل كان الخطاط
 لم يعمل اصلا **قول** ولا ضمان على الاجر الخاص في بلفه عليه لان العمل ليس مضمون عليه بدليل انه يستحق البذل
 من غير عمل ما يولد من فعل غير مضمون عليه ان يكون مضمونا لكن اذا افسد الفساد ضمن كل ضمير المودع
باب الاجابة على حديث الشيطان لما ذكرنا الاجابة على سطر
 واحد من غير يعاقب السطر حتى يفسد الاجابة ما كان سطر على خلاف مقتضى العقد كفي هذا الباب الاجابة على
 احد السطرين لان الاسن يحد الواحد **قول** واذا قال الخطاط ان خطب هذا الثوب فاسا فدرهم الى اخره وحسن
 هذه المسائل على طه اوجه في وجه غير طائر لا اتفاق وهو ما قال الخطاط ان خطب اليوم فلنك درهم وان خطبته
 غدا فلا شيء لك والوجه الثاني جازي لا اتفاق وهو ما اذا قال الخطاط ان خطبته خطبته درهم وان خطبته خطبته
 فاسا فلنك نصف درهم او يقول ان خطبته قباء فلنك درهم وان خطبته قباء فلنك نصف درهم وعلى قول
 لي حصة من الاول العقد فاسد كله وهو قول في السافعي وهو القياس من رجح ابو حنيفة في فقال الشيطان
 جازي ان وهو قول لي يوسف ومحمد بن وباله ما يحلف فيه وهو يقول ان خطبته اليوم فلنك درهم وان خطبته غدا
 فلنك نصف درهم وكل من قال الجوارق فاسا على الوجه الثاني ما الوجه الاول فانه محاطه لانه في صورة القمار فكان
 فاسدا بالاتفاق لانه يضمن بعد كلامه كانه قال لنك درهم على خطبته او لا شيء لو قال لنك فاسدا وكان
 اجر ميسله لا يجاوز درهم وهذا ميسله كذا في المبسوط **قول** وكذا اذا احمه من طه اساء ما قال اجره هذه الدابة
 الى الكوفة فكذا او الى خداد فكذا او الى اسط بكذا وكذا عند اصحابنا وكذا هذا في انواع الخطاط والصنعة
 والزراعة بان قال للمزارع ان زرعهما بخير كرايب فلنك ربع الحارج وان زرعهما بكراب فلنك طه وان زرعهما
 بكرابين فلنك نصف الحارج واي ذكر عمل فله سطره كذا ذكره الامام الميراثي **قول** لا بد من سطر الحيار
 في السج بخلاف الاجان يعني بما عارف عند الاحاد السج من حيل عسار سطر الحيار فانه اذا باع احد الجدين
 لم يصح الاسطر الخطاط وعند الاحاد في احدى المسفحة غير سطر الحيار جازي سا على الراجح لا يثبت العقد وانما
 يثبت العمل فاذا احد العملين تصدرا معلوما كذا في الانصاح **قول** وقال في السطر طائر فاسدان بناء على انه
 اجتمع في اليوم والخد سميان ففسد العقد كما لو قال خطب اليوم بدرهم او نصف درهم وهذا لانه اجتمع
 فيها عقدا ان اما في اليوم فلان المضاف الى الخد يثبت اليوم لان الخد للترفة واللاظافه والتعلق لهذا الوارد
 العقد في الخد ان قال خطب غدا نصف درهم يستفاد العقد في اليوم حتى لو خاطب اليوم استحق نصف درهم واما

في الخد فلان الخد المستفاد في اليوم باول الخد لان ذكر اليوم للتجمل للوقوف بعدد حتى لو خاطب في الخد
 استحق الاجر فكذا هنا فصيح ما قلنا انه اجتمع في اليوم والخد سميان ووجب الخطاط احد بهما درهم او نصف
 لان الخطاط واحد فصيح احدى السمتين لا يعنيهما ومضى محمول وهذه الجملة بوجهها في المنازعة **قول** ولها ما
 لا في يوسف ومحمد بن ان الباس في كل واحد من الوترين سميان واحد فمجاز العقدان وهذا لان ذكر اليوم والخد
 للباسم والاضافة حقيقة والترفة والتجمل مجازا والكلام لحقيقة حتى يقوم الدليل على محان كنف وقد قام
 الدليل على المحار غير مراد لان العقد يفسد على يدها التجمل والترفة اجتماع العقد من حيث هو وعلى تقدير
 الباسم الاضافة لا خلاف حاله لانفراد لانه لو جعل على الباسم يفسد معنى جعل على التجمل والترفة لا يفسد الى
 المحار بدل حاله والى حصة من ان اليوم حقيقة للباسم الخد للاضافة والتعلق والكلام لحقيقة حتى يقوم
 الدليل على محان والدليل قد قام على المحار في ذكر اليوم وهو التجمل لانه زاد له في الاجرة في خط في اليوم ونصف مسمى
 اخر قال لقصاص سعد بن الناضر والزادة بقدر التجمل بان ذكر اليوم للتجمل للوقوف وفي الخد لم يعم الدليل
 على ارادة المحار اي للترفة بل الدليل على وادة الحقيقة وهي الاضافة والتعلق لانه يقتضى ع الاخر من خطه
 في الخد ولو كان ذكر الخد للترفة لما يقتضى الاجر بسبب الباسم لانه نزل من الترفة بقصاص الاجر فصار
 ذكر الخد للاضافة والتعلق به وذكر اليوم للتجمل فاذا استوفى هذا المصداق الى الخد لم يثبت اليوم
 فلم يجتمع في اليوم سميان فلم يكن الاجر محمول في اليوم والمضاف الى اليوم سميان الخد لانه لم يقتض مسمى اليوم
 صادر ذكر اليوم للتجمل للترفة في مجتمعا في الخد سميان درهم ونصف درهم فكون الاجر محمول اجماله ما عتبه من
 التسليم والتسليم وهي تمنع جواز العقد في المسئلة اسكالها على قول لي حصة فانه جعل ذكر اليوم للتجمل
 هنا حتى اجاز العقد في مسلة المحار جعل ذكر اليوم للوقوف حتى جعل العقد مستقلا على تسليم التمسك المدة
 والجواب عن ذكر اليوم حقيقة للوقوف وتجمل عليه حتى يقوم الدليل على المحار وهذا قام الدليل على المحار وهو مقتضى
 الاجر بسبب الباسم بعد الباسم حقيقة وضربا الى المحار لهذا الدليل لم يعم سطر هذا الدليل فكان الباسم مرادا
 ففسد العقدان فخطب في الخد فاجر المثل اسفص عن نصف درهم ولا زاد على درهم وهذا يدل على انه قد زاد على
 نصف درهم وروى ابو يوسف عن لي حصة رضي الله عنها انه ان زاد على نصف درهم ونصف عن نصف درهم فحصل
 عن لي حصة روايان وجه هذه الرواية ان الواجب الاجان الناسد اجرا لمثل ان زاد على المسمى المسمى اليوم
 الثاني نصف درهم واما الدرهم فهو المسمى اليوم الاول لان الال التسمية للاولى فاسم في اليوم الثاني لان
 اعتبار المصحح اولى حرجه وهو المصحح نصف درهم لا الدرهم وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في الخد سميان فخير
 التسمية الاولى لمنع الزادة عليها وبعبارة التسمية الثانية لمنع النقصان عنها علما ان السبب من هذا الاولى من
 الرجح بالمصحح ولو خاطب في اليوم الثالث فالمصحح انه لا يجاوز نصف درهم عند لي حصة فانه اذا لم يرض
 ساخره الى العقد اكثر من نصف درهم فاولى ما بعد الخد الى الصحيح عندهما انه ينقص نصف درهم لا زاد عليه

قول وقال لا يجوز بناء على الموقوف عليه وبه جمهور الفقهاء لا جاره وهذا لان الاجر انما يجب تسليمه للدار والدار
من غير عمل لا بدري وقت التسليم ان يسكن فيه حداد اصبحت حريم منزل وخالفنا في حريم فكان الاجر
محمولا وقت التسليم بخلاف خطا طه الرومي والفارسي لان الاجر لا يجب هناك الا بالعمل الجماله لا متى عند
العقد فصار الاصل عندهما ان الاجر متى جبا للتسليم من غير عمل لا بدري وقت التسليم انما يجب نفسه
العقد ولاي حصة رضى عنه ان هذا احد من عند من مختلفين صحيح فوجب القول بصحة كما في
الفارسي والرومي وهذا لان السكنى وعمل الحداد من مختلفين وكل واحد منهما عند الافراد صحيح
فلذا عند الجميع والغالب الاجارة لا تنافي لهما مسروعة للحاجة والظاهر لا يعلو على الاضيق فاداء
الاضيق زالت الجماله واليمن من غير انصاف للسكنى اصل بل هو العوض والاحراز من العوض غير واجب
ولو تحقق ترك الاضيق واحصى الى اجابة الاجر بالممكن تحت المسعر وهو المقابل لادنى العمل ان الفصل لا يجب
بالسكنى قبل جبا قبل نصف الفصل وقبل نصف كل واحد منهما فلا يمكن الجماله بكل حال فصار الاصل
عنده ان العقد اذا اشتمل على شئ معلوم بدل معلوم فمضمون له زيادة الدار فان العقد يقع على
الاصل المعلوم والفصل معلق باختيار الفصل في الموقوف عليه **باب اجارة العبد**
ما فرغ من بيان احكام معلق بالحر سترج في بيان احكام معلق بالعبد المحط الدرر عن الحرفاء ط
ذكره عن ذكر الحر لذكر **قول** فلان من اسير طاه فان قلت المستاجر في ملك منافع من اسير المولى في منافع
عبد للمولى ليسا فيه فلما اذا لا يكون لرسا فيه قلت انما سافر المولى بجده لانه مملوك فبسته وهو
لا يملك وجبه **قول** وحارستنا جرحه عيدا محجورا الى اخره والجواب الصبي المحجور كذلك فان الصبي المحجور اذا اجر
نفسه وسلم العمل كان له الاجر لانه غير محجور عما سقعه ولهذا يملك قبول الهبة وجواز الاجارة بعد الفراغ
محض مسقعه بمصل الاجر الذي يحتمل هاهنا الصورة من ارج المثل فان عسى العبد في نصف المدة نفذت
الاجارة واخار للعبد فاجرها مضى للمولى وما سبقت للعبد لاجاره المولى ثم اعسفه في نصف المدة للبعد
الخيار فان فسح الاجارة فاجرها مضى للمولى فان ارجها ما سبقت للعبد والفضل للمولى لانه هو العائد
ذكر فاضى خان **قول** والعاسر لا يجوز حتى يسلم العبد عن العمل ومنعه لا يجب ارجه على المستاجر
فما سأل ان المساجر صار عاصا للعبد لا يستعمال الاجر لا يجب على الغاصب كما اذا هلك العبد يعني اذا
هلك العبد وقت استعمال المستاجر ما به خيرا من المولى بحسب القيمة وول الاجر بالاساق **قول** ومن
غصب عدا فاجر العبد نفسه فصار اجارة العبد نفسه لانه لو اجر الغاصب العبد كان الاجر له لا للمالك فلا
ضمان عليه بالاساق **قول** وقال ما موضح من انه اكل مال المالك خيرا منه فيكون ضمانا كانه زاده المتولده
من العبد المخصوص به اذا ابلغها الغاصب **قول** على ما مر سابقا الى قوله وجه التحسين ان التصرف
مافع الى اخره **قول** ولم اى لاى حصة رضى عنه ان الضمان يجب بالادنى مال محرز بغيره انه ابلغ بالغير

موقوف في حق المثل لا يضمن كمنه السرقه حد القطع وهذا لان النجوم انما تستلحق الاحراز والاحراز انما تستلحق
سد حافطه كند المالك وما به ويد المالك لم يثبت عليه ويد العبد لم تستلحق المولى لان العبد في يد الغاصب
حتى كان مضمونا عليه ولا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يكون محزرا ما في يده ولا ان احزر بدل مسقعه العبد
ولو ابلغ مسقعه بان استعمله في عمل الاعمال لا يضمن فكذا اذا استهلك بدلها **قول** وان صدر المولى لغير
فاما احسنه اخذه لانه وحده على ماله ولا يلزم بطلان النجوم بطلان الملك كما في مضاب السرقه بعد القطع
فانه لم يسق بمقوما حتى لا يضمن بالادنى وسو الملك **قول** وكوز مضاجره فمضمون على انه نافع محض
قول عن المحراز وهذا لانه ان لم يصرف السهم المذكور او لا الى ماله العقد كان الداخل في العقد شهرا
مكرا من سهمه وعمره وهذا فاسد فلا بد من صرفه الى ماله العقد عن المحراز **قول** او بطر الى بحر الحاجة
بناء على الاقدام على الاجارة دليل بحر الى ملك مبيعة العبد فوجب صرف السهم المذكور او لا الى ماله
فضاء الحاجة الماحدة **قول** فالقول قول المستاجر لا يجب الاجرة وان جاء به بالعقد وهو صحيح فالقول
قول الموجه لا يجب الاجرة لانهما احلفنا في امر محتمل فخرج بحكم الحال وهذا المعنى وهو ان الحال معلوم مسقوع عليه
فعند الاستدعاء يرد المحلف الى الموقوف عليه فان قلت الحال يصلح للدفع لا للاستحقاق لم لو حاء المستاجر العبد
وهو صحيح فالقول قول الموجه حتى يستحق الموجه مطالبة المستاجر لاجرة فان الحال غير موصوفة لال المدة ما
ثبت حتى كانت موصوفة للاستحقاق فما وجهه قلت لم يستلحق الموجه استحقاق لاجرة مجرد الحال ههنا بل يستلحق
استحقاق لاجره هذا العقد وتسليم العبد له في المدة ولكن المستاجر يدعى ما ساقى الوجوه مختصا بعد طهر النسب
الموجب للاستحقاق والظاهر ساهد للموجه ان كان **قول** اصلا لا خلاف في حرمان باء الطاحونه واقطاعه
فان مستاجر الرحى اخ اختلف مع صاحب الرحى في حرمان الماء في المدة فان القول قول حرسه له الحال فكذا الواقع
جارية ولها ولد فقال المولى اعفقتك بعد ما ولدك الولد في ملكي قال الجارية لا بد قد اعفقتني قبل ولاده وقد
اعفوت لذي اعفاني فالقول قول من كان الولد في يده واعسار البذل ليس الا حكمه الحال وكذا لو باع سحابة بامر من
السابع تحت الاسجار وزل البمار والمشرى يقول اسيرت الاسجار مع البمار فالواسط لكان البمار في يد البائع
فالقول قوله وان كان في يد المشرى فالقول للمشرى اعلم ان الحال لم يملك حجه عندنا يصلح مرجحا اذا المرجح ادا
انما يصح بالاصل حجه لما عرف في الاصول **باب الاختلاف** لما ذكر احكام اساق
المعاودين وهو الاصل في هذا الباب احكام اخلافها وما هو الفهم لان من اخلاف انما يكون بامر عارض **قول**
فالقول لصاحب النوبل ي مع منعه وقال من لم يرد القول للصانع لانهما انصافا على الاذن في الصحيح من الرب
يدعى عليه خلافا للضميمة او ليست الخمار لنفسه وهو منكر لذكر القول قول المنكر ولكننا نقول ان من سئل
من جهته كما قال في المنس **قول** معناه ما مر من مالى فسل ان الاجارة الفاسدة في مسئلة من دفع الى خاط
لوا الحظية فمضاه **قول** وفي بعض النسخ اى سح القدر وري **قول** ان كان الرجل حرا فله حريته لرجل حرا فله حريته

وقيل جرف الرجل من بينه وبينه معاملته اخذ واعطاء كالحاط عطف لك الموت جرة ففعل في ذلك مرارا ونفسه
المستله على قول لي يوسف اذا كان الرجل عاملا في قضا راكال يدفع اليه الموت جرة يعاطفه يدفع الله
لوما في هذه العود ولم يعاطفه فقصه فله اجره على عمله وجعل الدفع المطلق بناء على المعاملة السابقة
ما لم يستل الرجوع عنها وعلى قول محمد ان احدها كانا واصبب حمل الحصان بالاجر جرة الا فلا مال
سبح الاسلام وعلمه الفتوى في الكافي القول المنكر بالاجارة لان المنافع لا تقوم الا بالعقد بخلاف ما لو
دفع الى اخره عناء اخذنا فقال البدافع قرض وقال الاخرهيه فالقول قول من يدعي العرض لان العين
مقوم بنفسه فلا حد يدعي الا براء في ذمته **قول** والجواب عن استحسانها وهو ما قال ابو يوسف جرة
لان سببها من غيرها الى اخره وما قال محمد لانها فاقحة الحانون لاجله الى اخره وجواب من جده رضي الله عنه للظاهر
مصلحة الدفع لا للاستحقاق الحاجة هنا الى استحقاق الاجرة **باب فسخ الاجارة**
فاخر هذا الباب ظاهرا المناسبة لان الفسخ بعد العقد لا محالة **قول** مضرة بالسكنى انما قد بالضرار
لانه اذا كان لا يضر بالسكنى محوما اذا كان في الدار حاطة للجمال لكن لا يفسخ به في سكنها وسقط ذلك الحاط
للسكنى ولانه الفسخ لان العقود عليه المنفعة فاذا لم يمكن الخلل فيها لم يثبت الخلل **قول** وانما يوجد
سببا فسخا فكان هذا عيبا حاد ما حصل العيب فوجب الخلل كما في البيع فهدا يفسخ سببه مرد على الاجارة
من جهات البيع وهي سر عقد الاجارة عند لازم ان العيب اذا حدث في البيع بعد ما مضى المسمى لمرده
فكان يفسخ لمرده سبب العيب الحاد بحد العيب في الاجارة ايضا والحكم للمستاجر ان يفسخ الاجارة
سبب العيب الحاد فاجاب عنه بهذا ونفسه الجواب هو انها محلفان صون ولكن يفسقان معنى وهو ان
العيب الحادث في الاجارة وان كان احد العيبين صون وهو قبل العيبين معنى لما ان المنافع هي العقود عليها
يوجد سببا فسخا فكان العيب الحادث فيها وان كان بحد من الدار فهو قبل فسخ العقود عليه الذي لم يوجد
بعد فكان هذا عيبا حادنا بعد العقد قبل العيب انه وجب الخلل في البيع فكذا في الاجارة **قول** واذا مات
احد المتعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه انفسه قال السافعي لا يفسخ بموته ولا بموت احد منهما شاكرا
على المنافع كالاعمان العامه على العقد على العمل لا على موت احد العاقدين كذا العقد على المنفعة ولنا
ان العقد سعة فبما سعة فبما سعة ما حدث من المنفعة فاذا مات المورع فالمستحق بالعقد المنافع التي
حدثت على ملكه وقد مات ذلك بموته ففسخ الاجارة لقوم العقود عليه لان رضى الدار سئل الى الوارث
والمنفعة حدثت على ملك صاحب الربة واذا مات المستاجر فلو بيع العقد بموته اما سعي على لحلف الوارث
والمنفعة المحررة لا يورث اذ الوارث خلافه فلا يتصور الا ما سفي ومن يكون ملكا الوارث في الوفاء اول
وحلف الوارث فيه في الوفاء الثاني والمنفعة الموجودة في حقه المستاجر لا سفي لمورث الذي حدثت بموته
لم يكن يملكه له لحلف الوارث فيها فالملك لا سبب في الوجود واذا ساء الوارث عن طلاق العقد فيه

باب فسخ الاجارة

كعقد الكايج يرفع بموت الزوج لان واريه لا يحلف فيه **قول** وان عقدها الخيرة لا يفسخ بموته كالوكيل
والوارث الوصي المولى الوكيل بقائه المستحق عليه والمستحق قوله ويصح شرط الخيار في الجانب
وحيبر اول المدة من وقت سقوط الخيار وعند السافعي لا يصح لان شرط الخيار لنفسه ولا بد له من شيء
من العقود عليه في مدة الخيار وذا مانع من الفسخ اذ رد كل العقود عليه بالفسخ حتى الخيار ولا تقدر
المستاجر على عقد العقود عليه على الحال لو كان الخيار له ولا تقدر المورع على التسليم على الحال انضالها كالخيار
بخلاف البيع فبقدر ما قال اصحابنا انها عقد معاوضة لا يستحق الفسخ فيه في المجلس ويحتمل الفسخ بالاقالة يجوز
شرط الخيار فيه كالسج وهذا لان شرط الخيار انما است في البيع لرفع العين بالبروى فيه اذا البيع يقع بعده
فالسج اسل الخيار فيه بعد دفعا لهذا الحاجة والى جانب في هذا كالمسح لا يفسخ به واما عن فسخها ففسخ
الخيار فيها دفعا للضرر ومعا للزوم بخلاف البصر في التسليم لان شرط الخيار يفسخ تمام البطل المستحق العقد
اد البطل يانتم اذا كان بناء على الملك والخيار يمنع الملك فوان العقود عليه في الاجارة لا يمنع الرد بخيار
العيب فكذا لا يمنع الرد بخياط السوط بخلاف البيع وهذا لان تسليم الكل يمكن منه فشرط وضاع عن يمكن فلا
يشرط للضرورة ولهذا جبر المستاجر على القبض في اسلم المورع بحد مضى بعض المدة لان الخيار لو ساء انما ثبت
لفرق المصقة في العقود عليه والحق كالموقع وقع مفرقا فانه سعة فبما سعة فبما سعة فبما سعة فبما سعة
الجزء الثاني من المنفعة مسحا بعد آخر وما ملك بعد من بعد التسليم في حال العقد من لا يورث في الآخر
وعند السافعي رد للمستاجر حتى الفسخ فيما بقي لان المنافع عنده كالاعمان فاذا فاق بعض ما ساء العقد
قبل القبض بحد فيما بقي اتحاد المصقة كما لو استمرى شئ من فديك احدها قبل القبض اما الفسخ بالعيب
فلا اجماع فيه لو استاجر دارا فوجد بها عيبا بصر بالسكنى فله ولانه الفسخ لان العقود عليه في هذا
الكتاب المنافع وما يورث سافعا فوجد من العيب بلون جادا قبل القبض فوجب الخيار كما اذا حدث العيب بالبيع
قبل القبض المستاجر اذا استوفى المنفعة مع العيب فقد رضى بالعيب فله ان يفسخ البيع وان
فعل ما ازال به العيب فلا خيار للمستاجر لان العيب وذا لم يفسخ العقد بحد سعة فبما سعة فلم
العيب في العقد لا يفسق الخيار **قول** ونفسخ الاجارة بالاعذار عندا وعند السافعي لا يفسخ بالاعذار
وانما يفسخ بالعيب المنافع كالاعمان الموجودة عنده فكان العقد عليها كالعقد على العيب فكذا لا يفسخ البيع
الا عيب فكذا الاجارة ولنا ان العذر في الاجارة كالعيب حاصل قبل القبض في البيع وهذا لان العقود عليه وهو
المنافع لا يفسخ بقبضه الا لا سفاء والاجارة يفسخ بالعيب حاصل قبل القبض يفسخ بالعذر الحاصل
قبل القبض الجامع بينهما عجز العاقد عن المضى فوجب العقد لا يفسخ رزاي لم يسحق به فبطل حق
الفسخ دفعا لذلك للضرر وهذا يفسر العذر عندنا الذي لم يفسخ اجارنا انما يفسخ بفسخه لوجوبه
فسكن الوجع او لفساده ولعمه فاحلعت منه او مات فلو لم يكن في كذا عذرا وبينا العقد كان ضررا يبيتن

بعضه

مصنف يخرج من عمله كان محمول لا محالة وان كان المسفل هو العامل فهو مستاجر موضع حلوسه من كانه
مصنف ما فعل ذلك محمول ايضا والطحاوي اخذ القياس في هذه المسئلة وفي الاستحسان يجوز بناء على
ان هذا سره قبل ان يشرط ان يكون الخارج من عمل الملمذ بينهما على العسكرة والصحة لذلك الامارات الشرعية
في المسفل صحت السرة في المسفل ايضا **قول** وكذا اي يجوز اذا لم ير اللفظ اي المهاد وهو الفرائض والذات بخلاف
السعار وهو كل ما القسمة عليك من كساء او غيره والجمع **قول** كرد الماء اي كرد مسل ما سرت من الراوية
الى الراوية فانه حازر لا ينفق ليعامل الناس فان قلت مطلق العقد صرف في المتعارف والمعاد انهم بالكون
والاردون يردل وسير بون الماء وورد وزدله قلت العرف مشرك فرد الزاد معتاد عند البعض كرد الماء فلا
يترك العمل بالاطلاق خاصة **رد كاه** **المكاتب** اورد عقد الكتاب
بعد عقد الاحاق المناسبة ان كل واحد منهما عقد يستفاد به المال بمقابلته بالسر على وجه يحتاج فيه الى
ذكر العوض لا يجازي القبول بطريق الاصاله وقدم عقد الاجارة لانه اشبه بعقد السج من حيث التملك السراط
وجزائه في غير المولى وعنده المكاتب محرر يد في الحال ربه عند اداء المال مدارا لركب على الجمع ومنه كتب الكتاب
لانه صحيح الحروف ضم بعضها الى بعض والكتبة الطائفة من الجيش سمي هذا العقد الذي جرى بين المولى وعنده كتابة
لانه لا يكون من كسبه الوصف عادة وركنهما الاحاق القبول حكمها صرور من العدا حصن نفسه ومنافع نفسه
من سده حتى لا يسل على عليه وعلى اكسابه سبيل سراط جوازها قيام الروح المحل فلو كانت مملوكة ولو صغيرا لعقد
بمال حال وموجله ومسمى وصل العدا وقال جعلت عليك كذا اتود به محوما اول البج كذا واخره كذا ان ادته فاس حر
والا فحقن صحر ولا يحيط بشي اعلم ان الكتابه جانته لقوله تعالى الذين يتخون الكتاب بما ملكت ايديكم فكانت يوم
ان علمتم فيهم خيرا وهذا ليس امر احاق بياق العقبة وقال ادود ومن يابعد اد اطلب العبد من مولاه ان كاسه
وقد علم المولى فيه خيرا احب عليه ان كاسه لان لا يرصد الوجوه لنا ان هذا امر يرد في السيرة معلقة بهذا الشرط
وقال بعض محشاه ان الامر قد يكون لسان لا ماحه والجواز كقول تعالى اذا خللتم فاضطادوا **قول** ان علمتم فيهم خيرا
مذكور على باق الحادة لان المولى انما يكتبه بعد اد اعلم فيه خيرا ولكن هذا ضعيف لان في النكاح الشرط اذا اناحه
ما سده دون هذا الشرط والمراد بالخبر ان يصير بالمسلم من جد الحق فان كان يضربهم فالفضل لرا كاسه ولو فعله صح
وصل جمر اي فاء وامانه وحلاها ولا فرق بين العبد والامة والكبير والصغير اذا كان يحفل السج والسلك لان
قوله مما ملكت ايديكم معلوم الكل **قول** وفيه اطلاق الصحابة اي وقت غنى العبد من ان يرب رضى الله عنه
مسل مولنا وقال علي رضي الله عنه بعثت بعد ما ادى قال ان من مسعود رضي الله عنه ادا ادي قدر رغبته بعثت فيما
زاد على ذلك يكون المولى غير مائة وقال بر عمار رضي الله عنه بعثت بنفس العبد ويكون المولى غير مائة
واما احمر اقول ان من رضي الله عنه عمار وبنوا يقول صلى الله عليه وسلم اعلم كونه على مائة دينار فادها الا عشرة
دنانير فهو عبد بعثت المكاتب اد المال **قول** وقال السافعي لا يجوز حلاله ولا يد من عمن بناء على انه عقد سدا لا يترد

على داه لانه كان حلو كالاقدرة على شيء وفي ما لا يسر لاسيت البقرة على الكسنة على مال كبير والعج الطاري بطل
الكتاب فلا يخرج انعقادها اولى بخلاف السلم الحاق حصار عدي لانه عقد حر من الحرين الظاهر هو
القدرة على ما التزم لكونه اهلا للملك على العقد وقدم دليل القدرة وهو الاداء على العقد والظاهر هو
من غير مد الباعيل والسحيم فلما زاد على النص الراي لان البذل في الكتابه محقود به كالتهم في السج حتى صح
الاستدلال به قبل القبض والقدرة على تسليمه ليست شرط الصحة السري فان من اشترى سائدا ليس عده
عقد فكذا القدرة على تسليمه بل الكتابه لا بشرط بخلاف المسلم على اصلها لان المسلم فيه محقود عليه والقدرة على
تسليم المحمود عليه شرط فان من اشترى سائدا ليس عده لا يجوز فسطا الاجل في السلم ليست القدرة على التسليم
بالتحصيل في المدة ولان الكتابه بعد اد اناحه لا تصوق على عده ولا طاله مالم يحلم بمرقه عليه
لان لانه لا يترك الاجل ليكون مفضلا في اخر المطالبة كما كان في اصل العقد بخلاف السلم لانه مبني على المصانعة للملكه
فالظاهر انه لا يوجر عند بوجه المطالبة بحقه **قول** وفي الحال كما اسج من الاداء وورد في الرق للعبودية ابا البذل
في زمان الوجوب **قول** ويجوز كتابه العبد الصغير اذا كان يحفل السج والشرا لان قوله مما ملكت ايديكم
سليم الكل قال السافعي لا يصح كتابه العبد الصغير لانه ليس باهل له ولما انه اذا كان عاملا كان اهل القبول
واذا وجد الاحاق القبول صار موكالا كبيرا ولا يصر في حق محض فصار كقبول الحصة فان كان صغيرا لعقد
لم يحر لان الكتابه لا عقد الا باحاق وهو لا ينعقد معاوضه والذي لا يحفل للسج اهل القبول فان كان لا يحر
وكاسه لم اداها عنه رجل قبلها المولى لم يحتج لان اداء البذل كما تصور في عقد معتد في عقد باطل وورد
المال على صاحبه لانه اداه باعسار سبب باطل لو قال المولى لاديت لي الفاقس حرا ولم يعلم واقص على قوله
كاسك اداي الفاقس لان الحق عند اداء حكم العقد وحكم العقد سبت بدول النص صرح به كما في السج ولو قال
لعبد جعلت عليك الفاقس اتود به الى محوما اول النجم كذا واخر البج كذا فاد اديبه فاس حر وان عجزت فاس حق
صح استحسانا والقياس لا يصح لان ذكر البجوم فصل في الكتابه عند ما يجعل وجود ذكرها كعدمها في قول
جعلت عليك الفاقس وهو موطاه صرته وقوله ان ادته فاس حر وهو محقق وجه الاستحسان ان العبد
في العقود للمعاني لا يربى المضارب بشرط كلمة لرب المال مضاعفه وسرطه المضارب فراض وهو جدي معني
الكتابه هذا لان معني الكتابه سده وعاده هذا وعند الاطلاق يصح بعقد النفس راوي **قول** فاد اديت
الى الفاكل لم يهر مانه فاس حر وهذه مكاسه في رواه اي سليمان رحمه الله بناء على السج يرب على الوجوب وذا
ما الكتابه وهذا لانه لا يحر في رواه اي حفص رحمه الله لا يكون مكاسه بل يكون اذا
كما لو علق بالاداء من ان قال لاديت لي الفاقس حر **قول** واذا صححت الكتابه حرج المكاتب غير المولى الى
اخر لان موصلا الكتابه ما لكه السدي حق المكاتب لهذا لا ينعده المولى من الخرج للسفر ولو شرطه عليه ان يخرج
كان السراط باطلا لان ذلك يرب له لصر في هذه الملكيه ومقصود المولى من ان هذه الملكيه له لربك من اد البذل

بالكسب وربما لا يمكن من الاداء الا بالخروج من بلد الى بلد **قوله** ولانه عقد معاوضة فمقتضى المساواة
 بين العاقدين اصل البدل يجب للمولى في ديمته بنفس الحق ولكن صحف لانه ملكه فيه الا بالفضل لانه سوته
 في ديمته مع المتناهي في المولى لا يستوجب على عبده دنا ولهذا لا يصح الكفالة به فثبت للعبد بماله ملكه
 صحفه ايضا فاذا اتم الملك للمولى بالقبض يتم المالكه للعبد ايضا وبما المالكه لا يكون الا بالحق فيحق
 لغيره وان اقام المالكه **قوله** لانه الحق لانه لا يمكن ايجار الحد لقاء الملك رضى محض الحق ويكون
 الحق لها لانها صارت اخضر بكسبها واحرازها للسوسل الى المقصود بالعقد وهو الحرة ماداء البدل ينافي
 المضح لمحقه بالاحراز والاعيان ولهذا لو اسحق لانه عزم المسمى الحق وقصد الولد والمنة
 ولو كان حكم المنفعة لما عزم **قوله** وان جنى المولى عليها لزمته الخوار وان ابلغ بالاهل عزم لانها لما
 صارت اخضر بنفسها واحرازها وكسبها صار للمولى كالجنى في حقها معزوم كالجنى **فصل في المكاتبه**
الفاسدة احرازها فاسده عن الصحه لان الفاسدة ناقصة عن الصحه وصفا فكانت محطه عزمه
 الصحه الاصل لم يصح مراه في النكاح صلح بدلا في الكتابه لانها مبادله مال بالدين في حال المقتدر
 مثل الجور وهو ليس كالفاسد كالنكاح **قوله** واذا كان المسلم عبده على غمرا وخبره راء على وجهه نفسه فالكاتبه
 فاسده لانه ماله له بما في حقها فلا يصح ان يدلكا لا يصح ان مراه ففسد العقد لان اسمه ماله ليس بمقوم في عقد
 يحتاج الى تسميه البدل كالسج وانما لا يفسد النكاح لان تسميه ماله لا يصح مراه جعل كخدمه وعدم التسميه يفسد
 النكاح واما القيمه فلا ينفك عنها حوله حلسا لانها ما تكون حرارا هم وطورا يكون من الدنيا وقد رآه بحلف
 مقدارها ما خلا في المقومين وصفا فصار ان الجماله فاحسبه وصارت كالموكاسه على يوت ودائه وان لا يجوز
 لان الثوب الدابة احنا من حلفه وما هو مجهول الجس لانه في الذنب كما في النكاح ولان موجب الكتابه
 الفاسده القيمه فكون ذكرها صصا على موجب العقد الفاسد فكان يصصا على الفاسد فان قلب لوكاسه
 على عبد وسط او عبد مطلق يجوز ان كانت القيمه بحسب هذه التسميه حتى لو اني قيمه عبد وسط عجز على
 العبول قلت القيمه فمما عجز بصدقه كحصد الحكم المالك ان تصرح بالقيمه ويحكمه حكما لا قصدا لانه صرح بالجد
 وقد ثبت الشيء حكما وضمنا لغره وان كان لا يثبت قصد كسج الاجنه **قوله** وقال زفر لا يعتق الا اذا اقمه
 نفسه لان البدل في الكتابه النابذة هو القيمه فانما يعتق المكاتب ماداء البدل له ماداء غير البدل كداني
 المبسوط **قوله** لا يصح المسمى بزاد عليه لا يصور في الكتابه بالقيمه وكذا النحر والحبر لانه لا يصح
 المسمى لا تصور النقصان الزيادة فالعض المسمى هذه المسله مساهمه غير متصله بالاول وهذا
 كمر كل بعبده على الف درهم ورطل خر فاذا ادى ذلك عتق سواء قال اذا دنت الى فاسد حر او لم يقل ويجب
 عليه الزيادة ان كانت القيمه اكثر وان كانت قيمته اقل من الف ليسر الفصل والعامتهم مسل ما من
 في المتن اعلم قيمه العبد انما تعرف باحد الامر من ان يصادق على ثمنه ادى قيمه العبد او سقوط المسمى

وان اختلف المسمون في ذلك فلا يعتق ما لم يود اقصى العمد لانها لم تقو المستوفى وانه سكر هذا اختلف
 ما لو كاسه على يوت انه لا يعتق ماداء يوت لانه لا يوفى على اداء المسمو حقيقه فاسم الموكاسه سائل
 ما ادى سائل غيره فان قلت المسمى يوت هذا الذي ادى يوت حقيقه فمستحق كالموكاسه على غير فادى
 قلت نعم المسمى يوت لكن الساب متفاوتة فاداءا فاحشا فلا وجه لاعتق هذا الموكاسه سمي لانها انما يعتق
 بمسلم ما يصح له او العمد يصح له ولا ولهذا كان بدلا في العقد الفاسد اما الموكاسه فلا يصح له اكمال **قوله**
 وكذلك كاسبه على شيء بعينه لغيره لا يجوز لانه لا يقدر على تسليمه والمراد به شيء سحران بالعتق كالموكاسه
 والعبد والمكمل الموفى حتى لو قال كاسبك على هذا الف درهم وهي لغره جاز ان الكتابه لان المقود لا سحران
 في عقد المعاوضات فانما عقد العقد بالف هو دين في ديمته يجوز وروى الحسن بن حنفه رضى الله عنه انما
 يجوز حتى ملك هذا العتق واداه الى المولى عتق ولرغ عن ادائه رده المولى في الرق ان المسمى مال مسموم وبدرته
 على التسليم بما حذر له من الملك فانه موهوم فصح التسميه كما في الصداق فانه اذا سمي عبدا غيره بغير التسميه
 وجه ظاهر الروايه ان العتق في المعاوضات محفود عليها والعبد على تسليمه المعفود عليه شرط صحة العقد
 في العقود التي تحتل الفسخ وملك العتق ليس مقدر للعقد فلا يصح تسميته ككاتبه اذا كان لغيره غير عتق لانه
 محفود به فلا يسترط القدر عليه ولهذا حوزا الكتابه الحاله وبخلاف النكاح فسترط صحة التسميه على كسبه
 مالا مسموما لا ان يكون مقدر والتسليم اذا القدره على تسليمه ما هو المقصود بالنكاح وهو النسخ ليست بشرط
 لصحة العقد حتى لو بوج سكره يجوز ان كانت المقدره معدومه فعلم ليس بمقصود اولى **قوله** ولو اجار
 صاحب العتق لكان عتق حذره لانه يجوز ان لو اسرى سائما لغيره واجازة الغره مع انه منى على المصافه فالكاتبه
 وهي منته على المسامحه اولى **قوله** وعن لي حنفه رضى الله عنه انه لا يجوز ان اجاز لانه انفسد ملك المكاتب وهو
 المقصود بالعقد لانه سويه ضررون حاحه الى الدليل منها واذا كان الدليل سائما مقصوده **قوله** ولو ملك
 المكاتب في ذلك العتق روى ابو يوسف عن لي حنفه فادى لم يعتق الا ان يكون المولى قال له افاكاسه في ذلك الى فانت حر
 محمد بن حكيم الملقب بروي صاحب الاملا عن لي يوسف انه يعتق ماداء قال المولى في ذلك ولم يقل لان العقد
 مستعد مع الفساد لكون المسمى مالا مسموما وقد وجد اداءه فمستحق كالموكاسه على غير فادى فانه يعتق وجه قول الحنفية
 انه ملك العتق بصدقه لان هذا العقد سمي لانه غير مقدر والتسليم لم فلم يعتق العقد اصلا فانما يكون العتق
 ما عسار العتق بالسطر واذا لم يصح بالعتق لا يعتق كالموكاسه على يوت ومنه **قوله** وان كاسبه على غير يد
 المكاتب وهو من كسبه بان كان مادا في النجاة نفسه رواه ابن رواءه يجوز لانه كاسبه على يد معلوم مقدر والتسليم
 وفي رواية لا يجوز لانه كاسه على مال بنفسه اد الكلام في عتق التسميه من قبل لوكاسه على حرمه في يد العبد
 من كسبه يجوز انما الروايات **قوله** وان كاسبه على ما دنا وعلى المولى عبد اخر غسه فالكاتبه
 فاسده عند لي حنفه وجرهما الله وقال ابو يوسف جازوه ويقسم المائه على قيمه المكاتب وقيمته عند وسط

اخذ في الفاسد

فستطاع بها حصه العبد ويكون مكاسبه ما يقع في الحد المطلوب يصلح له كمال الكتاب وسيفر في الوسط فكذا يصلح
ان يكون مستحق بدل الكتاب وهكذا في بدل كل عقد وهذا لان المستحق منه انما يصير بموجبه ولا يقدح في حال المستحق
وهنا جملته المستحق جملته وصفه فكذا جملته المستحق منه وهذا الجمله لا يمنع صحة الكتابه كما لو كانت على
وصف ولا في حصة ومخرج ان بدل الكتابه مجهول المندرفه لا يصح كما لو كانت على حصة الوصف وهذا لان
العبد لا يمكن استيفاء من الدنانير وانما يستحق قيمته والعقود انما يكون بدل الكتابه لما لها قدران فكذا
لا يصلح ان يكون مستحق بدل الكتابه فالجمله لا يقدح في العقد اسم على سبب وكما ان كان من الدنانير ما زاء
العبد الذي يرد المولى هو سبب وما كان منها ما زاء ربيبه المكاسبه فمكاسبه والسبب في بطلان الجمله العمل المعقود
عليه فلو حاز الكتابه محازر ما يحضر الرقبه من الماله والكتاب به الحصة كتابه بالقيمة فيكون سدة **قول** وان كتابه
على حصة غير موصوفه من حصة لا نوعه وصفه كالعبد والوصف في الكتابه حازر وسيفر في الوسط وغير
على قبول القيمة كالمكساج وطال السافح في جرحه لا يجوز ان يكون نصارى كما لو لم يسم حصة ما كان على ابيه او دارا وبوب
وصار كالسج والجامع انما لا يصح ان يسمي البذل في كتابه ما وضمه كالسج ولما دارى عن اسر عيسى ابيه عنها
انه اجاز الكتابه على الوصف ولا في معنى على المستاحبه والمسايله فلا يفسد الجمله المستحق في البذل كالجمله
في الاجل فانه لو كانت على الف درهم الى الخطا والى الحصاد او الى الدايين بخود كحوزا مستحسبا لا خلاف السج لانه
منى على المصاعبه والمماكسه وما وضمه بالمال من كل وجه وهذا في الابتداء معا وضمه مال بخبر مال ان البذل
في الابتداء مقابل فكل الجرح منه وهو ليس بالمال في النهاية وان كانت معا وضمه مال بالانتهاء في النهاية مقابل الرقبه
ولكن على وجه سقط الملك فم اد العبد لا يمكن ان يفسد فسا به النكاح ودمر في النكاح بخلاف لو كانت على ابيه
وخونها لان الجمله متفاضله والحاصل جملته البذل ذ كانت جملته حصة صحت صحة التسمية في العقود
كلها سواء كان معا وضمه مال بالمال كالسج والاجان وامبالها او معا وضمه مال بالمال كالحج والكتابه ربيبه
وجمله البذل كانت جملته وصفه منعته صحة التسمية في معا وضمه مال بالمال في معا وضمه مال بالمال **قول**
واذا كانت النصارى الى اخره اعلم انه اذا كانت في عداد معا وضمه مال بالمال في معا وضمه مال بالمال في معا وضمه مال بالمال
كالعصر والخل في حصة وانما اسلم للمولى في حصة الجرح لان المسلم ممنوع عن ملك الجرح وملكها وفي تسليم عن الجرح ملكها
او ملكها من المسلم لان العقد ورد على غير المعنى والمعنى غيره فكون منزله ابتداء الملك والملك العجى وفتح
عن تسليم بدل الكتابه بحسب سلمه منعته لقوم القيمة مقامه وهذا خلاف ما لو اسرى الذي من الذي عند الجرح
م اسلم احد بمال الفضل يفسد السج عند القبض والفرف في العقد انما سقى على ما يصلح بدلا في الجمله والقيمة يصلح
بدلا في الكتابه في الجمله فانه اذا كانت على وصف كان ذلك كتابه على حصة الوصف في الحصة حتى اذا جاء بعضه بحر
على القبول فمنى حاز ان يفسد الكتابه على حصة الشيء ابتداء حاز ان سقى على القيمة اما السج فلا يفسد صحا على
القيمة اصلا فلا يمكن انفاقه عليها **قول** واذا مضى الى حصة الجرح حتى ان الكتابه عقد معا وضمه وسلامه

احد العوضين لاحدهما بوجبه سلامه الحوض الاخر الاخر واما العوض اذا ادى الجرح عنوانه بصله الكتابه
بطلت الحقوق اذ البذل المذكور وصار كما لو كانت المسامحه على غير فادى المكاتب الجرح فانه يحق كذا ذكره حنفى
المساج في سرج الحاكم وفي سرج الطحاوى والممرى شى كوادى الجرح العقب ولو ادى العبد حتى ان الكتابه
اسلبت الى العقبه ولم يبق الجرح بدل هذا العبد اذ العقد صحى على الجرح ابتداء ونفى على القيمة صحى
بعد الاسلام ولا صور رعاوه صحى والجرح بدل فيه معا و صحى كاد ليل على الجرح لم يبق بدلا فلا يحق ما ادى به
العقد وضع فاسد سبب الجرح ونفى فاسد كذلك حتى الجرح لا يفسد بدلا حتى ما اداها ما
باب ما يجوز للمكاتب له فحله لما ذكر احكام
الكتاب الصريحه والفاسد سرع في بيان ما يجوز للمكاتب له فحله او لا يحله **قول** فلما اخرج فان قلت
لا ملائمة بين المخلل وعلته لان هذه العلة يفسد العقد كما اذا السرط في السج ما عالف يفسد العقد
على ما عرفت فكان الاسد لال بها علما ادعاه من الحكم عكس يفسد علة قلت هذا التحليل لسان لى هذا
السرط باطل في نفسه وليس يصح بم السرط الباطل عقد الكتابه على نوع من احد ما ماله الممكن في صلح العقد
فهو يفسد العقد الكتابه والمالي ما هو غير ممكن في صلحه فهو ليس يفسد وهذا السرط الذي ذكره وهو لا
يخرج من الكوفه ليس ممكن في صلح العقد فلا يفسد ولما لم يفسده كان على المكاتب له بعضه على موجب كتابه وهو حراز
السفر **قول** لان كتابه بسبب السج من حيث انها تحمل النسخ في ابتداء وبسبب النكاح من حيث انها
لا تحمل النسخ بعد تمام المقصود بالاداء فهو حطها عليها فليس بها ما السج بطل السرط الفاسد اذا يمكن
في صلحه كما لو سرت حصة مجهول بان قال كادى على الجرح منى لان في البذل ليس بها ما النكاح فلا يفسد السرط
الفاسد اذا لم يمكن صلحه لان الكتابه في جانب الجرح بسبب الاعاق لا بما اسقاط الملك وفك الجرح والطلاق
الذي يتر له الاعاق وهذا السرط محص على العبد فاعدا اعاقا في حق هذا السرط والاعاق لا يطل السرط
الفاسد كالمواضوع انه ساسه فان السرط باطل الاعاق صحى **قول** والروح ليس سلسله له بل في الترام
المهر والسفقه وحكم المالكه انما يفسد السج من اد ابدل الكتابه فكل عقد الوصله له ابنت له حكم المالكه فيه
بل يكون كالقرفه ويحوزا من المولى لان الملك له **قول** انه عقد الكتابه للمالكه فبذلكها كالسج وما يكون الكتابه
انفع له من السج اذا السج يزيل الملك بنفسه والكتابه لا يزيل الملك عن المولى لا بعد وصول البذل له ولهذا ملكه
الاب والوصى لان توجب بماله ما هو مال له وهذا صحيح كما يحق بماله بخلاف الاعاق حال انه يوجب غيره
فوق ما لا يثبت حتى يفسد السج **قول** ما فاسد على المكاتب واعده ما لا جان اى ابو يوسف فاسد لان
على المكاتب فان المكاتب يحوزا ان يزوج امته فكذا كذا المادون وكذا كذا اعبر التزوج بالاجان فان المادون بواجر
امته وعده فكذا كذا يحوزا ان يزوج امته **قول** وهذا السج ان اسان الى بروج الامه لان التجان
اسم لمبادله المال بالمال وتزوج الامه ليس كذلك فلا يملك المادون له علفا المكاتب فانه يملكه لان المكاتب يملك

لانه يرجع به لحصل الحق وحصل يتم اذ ان **قوله** وصل هذه بغير صورة سلم الكتابه ما ادا العمل
ان اذ ان الكتابه فيكون جازيلا له كانه عدل على الف درهم وقبل الفضيولى على العبد والحكم فيه انه ان ادى عنه
عقوب ان يلج العبد فعمل بصر مكاشا وصل هذا الجواب الى الحق ناداء الفضيولى فيما اذا كان المسله بصوره
بصوره السلق فان قال الفضيولى على ان ادى عنه فهو جازيلا ما قال في المتن **قوله** وجه الاستحسان لهذا
العبد في حق الخاسر عند سفره المولى فوجب له بصر مكاشا لو كان الحاضر الفهم قال له اذا ادته فلان
حرفانه بصر من غير قبول الخاسر هذا لان المولى حاطب الحاضر فصد وجعل الخاسر حاله والكتابه على هذا الوجه
مشروعه كالا مء اذ اكون بديخل ولادها في كتابها سحاحه عقوباتها وليس عليهم من البدل شي فلما امكن
ان يجعل بها استغنى عن شرط الرضا وسفره الحاضر بطال الحاضر بكل البدل لان المال كله عليه وايها ادى عنه
وغير المولى على القبول لما الحاضر فلان البدل عليه وهو اصل فيه واما الخاسر فلانه سأل به سر والحرية فحرم المولى على
القبول لان البدل عليه كحرم الرضا اذ ادى الرضا الى الرضا على المولى من المولى على القبول منه لحاحه الى استخلاص
عنه وان لم يكن البدل عليه وايها ادى لا يرجع على صاحبه شي فاما الحاضر فلانه قضى دنا عليه وذلك لما كان اولد
في الكتابه فانه ادى لم يرجع على ولده شي واما الخاسر فلانه ادى بخرايره وليس يصطبر من حتمه بل طلب بغير
مسدا خلافا لحرم الرضا لانه مضطرفه لانه يهون ملكه التماس وان هب المولى لكتابته للحاضر عقلا لان الكل
عليه فنزل ذلك من له اذ ان هبها للخاسر لم يحصل له الا شي عليه فلا يصح له **قوله** وليس للمولى
ان ماخذ الخاسر شي من البدل لانه لم يلزمه سابل هو سح في العبد لولد الماس لا يوزد ولد الكتاب شي كذا هبها
قوله وكاتب الامه عن نفسها وعن ابني صغيرين لها فوطانز وليس جواز العبد منها على ان يلبها بطريق الولاء
اذ لا ولاه للام الحرمه ولدها فكيف للامه ولكن الامه جعلت نفسها اصلا في الكتابه فيجوز عليها فصدوا عليها
سعا استحسانا في كتابه الحاضر على عبد المولى فانت اهام ادى لم يرجع على صاحبه شي لما امر وعبر المولى على القبول
لما امتنان المودى مسفع ما يودى بحقوق المام وان كان عده كتابه صححه فاداه عنه غيره بلا امر وضمان
عقوب لا يرجع له مبرع ولو ادى ضمان مام العبد لا اذ ان مامه او على سببه لفساد ما سنى على
الاداء وضمان **باب كتابه العبد المشترك** ذكر كتابه رطب بعد
كتابته رجلا لا اس بعد الواحد **قوله** واصل ان الكتابه بحري عده خلافا لما اى اصل قوله ان المال للبدى
عبد لى حنفى رضي الله عنه ومالا موبنه ما وذل لانه لما كان لا بحري الكتابه عند ها كان كتابه احدها بصره كله
مكاشا والادى بكتابته نفسه اذ بكتابته الكل فصد البدل لهما جميعا كما لو كانا جميعا يكون مكاشا بينهما لم يرجع
وفي بصره الكتابه لا كساب بينهما فكذا هبنا ومن اصل لى حنفى رضي الله عنه ان الكتابه بحري كالا عاوا اذا
كان احدهما الفضيولى الكتابه على نصيب الكتابه ليس الاخر حق الفضيولى فعل يادنه والادى الفضيولى الكتابه
بالاداء فصد السر بكل اذ مبرعاً نفسه من الكسب ح الكتابه فصد الكتابه حق به فاذا ادى بخصه الفاض

او يقول لما اذ ان احدهما صاحبه بكتابته نصيبه صار نصيب الكتابه مكاشا وبقي نصيب الاذ ان عدا كما كان من الكسب كان
هذا الكسب مملوك بخصه مكاشا بخصه عده فاذا كان من كسب الكتابه فهو المكاشا ما كان من كسب العبد فهو لمولاه
ومتى اذ ان الذى لم يكاش سر بكة بخصه الكتابه بعد اذ احده بخصه من الكسب الذى يكون له فصد
الادى مبرعاً بخصه نفسه من الكسب على العدم على السر بكل اذ ان مبرعاً بخصه السر بكل لم يرجع وبصر مبرعاً له
ماله وهب من مكاشه سنام المكاش ملكه بغيره بغيره فان قلت المبرع له ان يرجع مامه بصره اذ لم يحصل مقصود
من المبرع كمر مبرع اذ اء المبرع المبرع لم يملك المسح قبل الفضيولى واسمى رجوع مامه بصره لان المقصود من المبرع
سلامه المسح للمبرع لم يحصل وكذا لو مبرع المبرع عن الزوج بم جات الفقه من قبلها قبل الدخول رجوع مامه بصره لان المقصود
المبرع سلامه مسفعه البضغ للزوج ولم يحصل فنهنا انضاض مقصود الاذ ان بالمبرع ان سلم المكاش رخصه بالعق
ولم يحصل العجز بغير رجوع فلت المبرع عليه ههنا هو المكاش رجوع من حنفى المقصود للاذ ان عنقه بعد العجز صار
مرفوقا له من كل وجه والمولى لا يسو حجب على عده دناء ولا عينا فصوصا اذ اخرج عن بصره بالتسليم الى المكاش بخلاف
الزوج والعالج لان مامه محل صالح للوجود من المبرع بصدقه لرجوع اذ لم يحصل مقصود كذا ذكره فاض
قوله فكون مبرعاً بنفسه عليه كبر الودعه اذ امر المودع بخصه من الودعه فمضى لم يبق له الودعه
عليه سبيل فكذا هذا اذا انما قبل الاداء فصص نفسه لانه مبرع لم يتم ولو اذ ان مامه مبرع اذى من كسب بخر الكتابه
صحى مكره له لان الكسب اذ لم يكن موجودا حال الاذ ان لم يبرع بشي من مال مبرع بعد الرضا انما مبرع بخر العبد
حب اذ لم يبرع في اذ اء بكتابته وبصره المبرع بالمتافح لا يجبر من البدل من جميع المال لان حريه سحاف
ما عسان الاموال بالمتافح وان كان قد اكتسب من الكتابه فاذن له في الكتابه والفضله بغيره من البدل لانه مبرع لعلى
لانه حري الاذ ان كان الكسب فاما فصول لورثه **قوله** واذا كان حاربه من رجلين اعلم انه اذا كاتبه بدين طين
كاساها فوطها احد ما تولد له لدا فالدها فوطها الاخر فالدها فوطها ففى ام ولد الاول ضمير بكم كل غيرها وضمير
ولدها وتكون انه واسمها دفع الحق الى المكاشه صحى وهذا قول لى حنفى رضي الله عنه وعند مامى ام ولد الاول
مكاشه كلها له وعليه نصف فممنها السر بكة عند لى يوسف وعند محمد رحمهما الله عليه لاقل ونصف القمه ونصف
ما نفع حري الكتابه ولا يست سبب الولد من الاخر ولا يكون الولد له بالقمه ونحوها وهذا الاختلاف مبنى على الاختلاف
في حري استيلاذ المكاشه فممنها بحري فممنها لا بحري واستيلاذ القمه لا بحري اجماعا واستيلاذ المبرع بحري اجماعا
فاذا عرفنا هذا فصول اذ ادعى احد ما الولد الاول صحى دعوته لانه استولدها ولم يصبها مالاً وهو كفى لصحة
الاستيلاذ وصار بنفسه ام ولد له ولم يملك بخصه صاحبه وبقي نصيب الاخر كما ساعد لى حنفى وقال لى مملوك بخصه
وصار كلها ام ولد له لان مملوك لا يستيلاذ واجبت ما امكن الا ترى انه لو استولده امه مشركه بصر كلها للاستيلاذ لان كان
المملوك لانه فاعلى للمملوك وان لم يكن هناك القمه والاستيلاذ لا يحتمله وحنفا الاستيلاذ وكتمانها وحنفا
الكتابته في حق المملوك وبقي الاستيلاذ وبقي الكتابه بفسخ فاما استيلاذ وبقي الكتابه فمما وراه خلافاً للاستيلاذ بغير

منه المقدور به والمفهوم به فاذا اجاز ابعاء العقد مع احدى المتعاقدين فلا في الحاجة فلا في العقد مع احدى
المتعاقدين اعلى الحاجة من اولى احرى اما ما ذكر من التردد فيقول انه يعنى بعد الموت عند البعض بان
مقدور حيا فاما لا للعقود كقدر الموتى حيا وما كانا ومحقا في فصل موت المولى لهذا قدرنا الميت بعد موته حيا
ما كان له ماله فيما احتاج الى قضاء دينه وسفد وصفته والجمهور على انه يعنى في اخر جزء من اجزاء حيوته فاما لان
سبب الاداء موجود قبل الموت فيسند الاداء اليه ويحل اداء حله كاد انه بنفسه فان قلت الاداء فعال
حتى الاسناد انما يكون في المصروفات السريعة فليست نعم ولكن فعل العاقل في المصروف هذه الاضافه سرعه
الامر في حريه صيد فان قيل يصيبهم اصابه صار ملكا له وورث عنه الميت ليس باصل للملك ولكن في السبب
والمالك يجب بعد تمام السبب بتمامه لا بتمامه وهو ليس باصل له يستملك من حيا لا مكان وهو اخر جزء من اجزاء
حيوته فكذلك انما كان السبب مستقرا وهو عند الكتابه والحق موقوف على الاداء والاداء جاز بعد
الموت الحكم وهو وقوع العتق مما يمكن اتيه من جزئ الموت كالمالك بمحكمنا بحقه في اخر جزء من اجزاء حيوته
اما ما سناد الاداء الى سببه واما بان تمام التركة الموجوده منه في اخر جزء من اجزاء حيوته مع تمام الحكمه
بأن المال وبن المال كونه ماله الاداء المستحق عليه كذا في الاوصاف **قول** ولم يترك فاء اي ما لا يبيد كذا في الكتابه **قول**
وعندهما نوديه الى اجله بناء على انه كان عليه فسخ على عجمه كالمولود في الكتابه وهذا لان صار بمنزله حتى ملك
المولى اعساره كاهما والمكاتب بخلاف سائر المكاتب فانه لا يملك اعساره ولا يفسخ رضى الله عنه ان الاجل
يستمر طاق في العقد فليس في حق رجل عتق والمسدري لم يدخل تحت العقد لانه لم يصف له العقد ولم يصر
حكما له لكونه مفعلا او مالا كتابه عنه فكان يسخى لبراعه بعد موته لفوات المبيع ولكن اذا عجل صار كانه ملك
عنه فاء بخلاف المولود في الكتابه لانه سوى له حكمه لانه ماؤه قد دخل في حكمه فسخ على عجمه **قول**
وان كان كغيره جعل كسخص احد احواله عتق الكتابه به فلهما وهذا لان الكتابه لما كانت احده وحدها واحده
فانما بعد ان يعان دنا ويراد ان يعان الرق لم يردنا وقد عتق العبد في اخر جزء من اجزاء حيوته فمحق الان
معه في ملكه الخ ايضا **قول** واذا مات المكاتب وله ولد خرج الى المخرجه بعد هذا الفرق بين هذه المسئلة
وبن التي يملكها ومضى مولى وان اختصه مولى الام الى اخره صورتهما مكاتبان وله ولد خرج من امراه حرة وبرك دنا
على الناس فاء مكاتبه فان له ولده لمولى الام اما ما ساء الكتابه فلما لم ينال من مال ما عساه رماله ولكن
لا حكم بحقه الا عند الاداء بدل الكتابه وما لم يحكم بحقه لا يظهر لولده ولا في جاز لا بكون مولى المولى
الام واذا ادى بدل الكتابه ظهر له ولا في جاز لا بكون مولى المولى الام لان الولاء كالنسب ان كان الولد
حتى قضى العاقبة لوجوب الحمايه على عاقلة الام لم يكن ذلك وصاحب المكاتب فسخ الكتابه وان اختصه مولى الام
ومولى الابن ولا الولد ومرا به بعد موت الولد فمضى العاقبة لمولى الام لكونه يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب
وضيح الكتابه والفرق بين القضاء في المسئلة الاولى بعز حكيم الكتابه لان قصده تمام الكتابه ان يكون مولى المولى الام

والعقل عليهم مع احتمال الحق لا ببحر الولاء الى مولى الابن فلم يكن القضاء بما يفر حكم الكتابه فسخا للكتابه
وفي المسئلة الناكه وقع الاختلاف في الولاء مقصود او دانى على تمام الكتابه واستعاضها لان الكتابه
ان استعاضت كما قال زبد جدها سخر الولاء على مولى الام وما من عذر ان يفت كما قال على ابن مسعود رضي الله
عنه لا بكون الاداء واسفل الولاء الى مولى الابن استغفر عليهم فاذا قضى العاقبة لمولى الام لم يكن قضاء
في فصل فمحق حقه سفد وضاه وكان تحيرا **قول** وما ادى المكاتب من الصدقات الى مولاة ثم عجز وهو طيب
لست به لانه بدل الملك لان الصدقة كانت ملكا للمكاتب ثم صارت للمولى الاداء وسدل المالك كسد العتق في
السريعه فعذر روى لم يرد رضى الله عنها كان يصدق عليها ومضى يهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمننا ومنها يقول صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هديه وهذا خلاف العتق اذا اناح للعتق للعتق
عمر ما اخذ من اموال الزكوة من الطعام فانه لا حل لان الملك لم يبدل لان المباح له مساو على كل ملك الميراث وهذا اذا
عجز بعد الاداء **قول** وهذا عند محمد طاهر لان المذهب عنده ان المكاتب اذا عجز ملك المولى اكسابه ملكا مسدا
فسد الملك واما عند لي موسى فكل ذلك الصحيح وان كان من مذهب بعضي لا حل لانه لا يبدل الملك
بالعجز عنده بل يبرر ملك المولى العجز وصار كالصدقة وفعت جزا اصل للمولى لو كان كذلك لحرمت عليه كذا هذا
لانه لا يثبت بغير الصدقة واما الحنفية الفعل لاختلافه ادلال به لان الصدقة بسقط الدين عنه وليس له
ان يذل نفسه الا عند الحاجة فلهذا حل للفقير والحل للمهاجر في كل مكان محتاجا اليه لان زباده حرمه وسرق
غيره ولا اخذها من المولى وصار كالسبيل الى وطنه والفقير اذا استعنى المكاتب اذا عتق استغنى
بطب لهم ما يعنى الصدقات اندمهم **قول** وكان يقول ولا ساع فيه وان عجز قبل القضاء وهو نوان فرج حاصله
ان جناه المكاتب عند الاصل بغير ماله قضاء او رضا او بالموت عن فاء وعند زفر جده الله بصره ماله في الحال ان
المنافع من الرزق قائم والحمايه وهو الكتابه فوجب له بصره موجه للقيمة بسفوف كفايه المدير وام الولد
ان الاصل حمايات الحسد وحق الدفع الا ان عجز التسليم لوجود المانع عن الاستعانة بملك الى ملك فاما المانع هنا فابل
للتسليم والزوال فلما كان المانع متروكا لم يثبت الاستعانة على المانع الا بالرضا او الرضا كالعبد المسع اذا بقى
قبل القبض لا يفسخ السع الا بالقضاء للمروءه واحتمال عوده بخلاف التدين والاستعانة لان المانع ثابت بغيره لا بعد
الزوال فوجب القيمة لا بغيره **قول** فان اعطى احد الورثة لم سفد عتقه وقال السافعي عتقه صحيح لان المكاتب
مورث لانه مملوك المملوك مورث فصار كاعسان الكل ولنا انما اضاف التصرف الى ماله ملكه فلهذا كذا السر لان الحق
نصبت سرته فانه لم يحو هذا لان المكاتب لا يورث لانه يثبت ملك لا يملك سبب الاسباب فكذلك سبب الوراثه
والناسخ اعاق الكل لا يفسد عتقه ولا يفسد حقه في بدل الكتابه لا ضافهم التصرف الى ما ليس عليهم وانما حكمنا
بعقده استحيانا لان اعاق كل مفسد لبدل الكتابه عنه فيمكن ان يجعل اعاقه اسقاطا منهم لبدل الكتابه
ادموجهم ومدرج في الارث صوما للكلام عن الاعاقه وبرا به عن بدل الكتابه سبب لحقه كالأمر المولى كالأمر

واما نسبته غيره الله فغير مانع والناشئ ان لا يكون له ولا عناق وولاء موالاته والناشئ ان يكون غيرها واما الحكم
ففي انه اذا جنى الاسفل خسانه فعقله على عقله المولى الاعلى والى ان لا يستلزم له الاعلى وان مات الاعلى لم يرثه
الاسفل منه الا اذا شرط المولى الاعلى لنفسه ويدخل في هذا العقد ولادة ومن يولد له بعد ذلك فان لم يرث
الاولاد واراد فسخ العقد لم يكن له ان يعقل عن احد منهم الا رضا المولى قبل ان يعقل عنه لم يفسخ وليس
كذلك سائر العقود الذي يلى الاب على الصغير لا نه عقد ضمان لا يست هذه الاحكام بمجرد الاسلام بدون
عقد الموالاته **قول** قال المسنف في حرج الموالاته ليس شئ اى ليست سبب لارث صلا لان الارث متعلق
بالقربة او الزوجه بالنص او بالحق بالحدوث ولم يوجد واحد منها ولا نزل الولاء الولاء كان ارثه لست المالك
وكان بصرفا قصده بحبر وضع السرع فلا يصح وهذا لا يصح على الورثه فكذلك على المال لا نه بمنزلة الورثه
عند عدمهم ولهذا لا يصح الوصيه بكل المال عند وان لم يكن للموصي ارث لحق بماله انما يصح في المالك
ولنا قوله تعالى الذين عقبت ايمانكم فانتمهم نصيبهم اى نصيبهم من الميراث والمراد به الموالاته لست المراد
بقوله عندكم بما لكم القسم بل المراد الصعيه او المتعاقد ان المتعاقد من احد كل واحد منهما صاحب
اذا جازاه وودسالة عيم الدارضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اسلم على رجل والاه فقال رسول
احول الناس به حماه وحماته اى يعقل عنه حاله المحبوه ويرثه بعد المات وعمر وعمر على ابن محمود وابن عباس
رضي الله عنهم قالوا بالمورث لولاء الموالاته ولم ير وعمر غيرهم خلاف لانه متى استعنى غم ماله صرفه الى اقرب
العاسر الله ما خسانه والصرف الى ماله لانه متى لم يضره وعمر عدم المستحق لم يستحق هذا وهو اخذوا
المرحوم حتى لو كان له وارث فهو اولى **قول** ولا بد من شرط الارث ان شرط الارث ان كان له وارثا كان له وارثا
حاليا من خلاف لولاء الحاقه فانه يرب الاعلى الاسفل لارث الاسفل من الاعلى لان سببه الاحا وذا وجد من الاعلى
في حق الاسفل لم يوجد من الاسفل في حق الاعلى وهذا السبب هو العقد والشرط اعلى الوجه الذي وجد الشرط بين
الحكم **قول** وللمولى ان يعقل عنه بولاه الى غيره ما لم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصيه اى الوصيه لا يلحقها
الفسخ فكذلك هذا ولكن انما يصح العقد حصريه لان العقد مائة ما فلا يفسخ احد بها الا بحضور صاحبه كالسك
والمضاربه والوكاله وكذا الاعلى لى سيرا ومن لولاء الاسفل اذا كان لمحض منه لان العقد غير لازم من الجانبين فكل
واحد منهما ان يفسد ففسخ بغير رضا صاحبه بعد ان يكون لمحض منه كما في عزل الوكيل فصد وان الى الاسفل رجلا
اخر كان ذلك ايضا للعقد مع الاول لى لم يفسد منه لان العقد في حق الاول يست حكما لصحة العقد مع
الساني فصار كالعزل الحكمي في الوكاله بان اعطى العبد الذي كل سعده فليست فلما اذا جعل صحة العقد مع الباني موجبا
فسخ العقد لاول فليست لان الولاء كالنسب والنسب مادام ما بين انسان لا يصح من غيره فكذا الولاء
معرفيا ان ضروره صحة العقد مع الثاني بطلان العقد الاول اذا عقل عنه لم يكن يتحول بولاه الى غيره لانه ماكد
متعلق حق الغريم والحصول المقصود به ولا اتصال القضاء وان لانه التحول لى يعقل عنه فاعبدا انه عقد

من عمن حسنة بالعام مصر به ويجعل خسانه فاذا اعتقل عنه صار كالعوض في الجبهه وكذا لا يجوز له بعد حمل
الحياه حياهه وكذا اذا عقل عنه لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول الى الاب مع ولده كشخص واحد حكم الولاء **قول**
وليس للمولى الحياه ان يوالى احد لانه لو سئل لولاء الموالاته فاما ان سئل لولاء العتاقه وان لا يجوز او لا سئل فانه يجوز
انضال ان ولاد الموالاته اذ في فلا يظهر مع الاقوى لا يرى لولاء الحاقه وولاد الموالاته لو كانا في شخصين يعدم
ولاء الحاقه في الارث فذل انه لا حكم له مع وجود ولاد العتاقه **كاد** **الاول**
الماسبه من الناس لى كل واحد منهما من العوارض يدم الولاء لكونه مندوبا وان كل واحد من الموالاته والاكراه
يخرجه عن المحاطب الا كراه في اللغه مصدر كراهه اذا حمله على امر لم يره ولا يريده والكراه بالفتح اسم منه
وفي السرع اسم لفعل يعمله المر بخره فليست به وهما هم بفسده اخسان ان كان ملجما او الا لنفسه لارثه
اهليه المكره ولا تسقط عنه الخطا لان المكره مسل على الاسلام يحق الخطاب لى يرى انه متردد في فرض وخط
ورخصه وبما تم مع وجوب اخرى هو انه الخطاب شرطه قدره المكره على حق ما هدد به سلطانا كان ولما
كما قرر في المتن اعلم ان صفات المكره كلها قول لا يصح عندنا الا ان ما يحتمل الفسخ منه كالسج والاجارة ففسخ وما
لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعتاق والتكاث والتدبير والاستسلاذ والنذر فهو لازم فاذا عرفت هذا فعقول اذا
اكره على سج ماله او على سراء سلطه او على الرق لرجل الى اخره **قول** وعند زفر رحمه الله لا يست الملك ان يفاد السج
موقوف على الاجارة حتى لو اجار كازر في السج الفاسد لا يرفع الفساد بالاجارة فلا يست الملك قبل الاجارة وان
انصل البعض به كما لو باع شرط الخمار وسلم الى المشتري فانه لا يملكه البعض ولنا ان السج وما والايجاب
والقبول صدر من اهله لكونه مكلنا في محل ابله ادا الكلام فيه والفساد لعدم شرطه ومما القراضى اذا ما توفيات
شرط الجواز في فساد العقد كما في الرى افا ان المساواة في اموال الربويه شرط جواز العقد فاذا عرفت المساواة ففسد
الملك للمشتري بالقبض وهذا مسلمه فلو قبضه واعتقه او دبره او كاس به فاسم لى هذا ذلك كله عنده ولم يفرقه التقه
كما في سائر العقود الفاسده بخلاف السج بشرط الخمار لان شرط الخمار مع اسداء الحكم فلا يمكن القول بان الملك
وهنا العقد وقع مطلقا ومصلحة العقد ان يست الملك لانه لما كان فاسدا بوفى على البعض قوله ما به سقاء الجاز
فلما انفا ما عسار سقوط المنفسد وما عديم الرضا سبب الا كراه فاذا اذ رفع بوجود الرضا بعد العقد لارى انه لو اجاز
سعا ما سرع غيره سفا حاربه فاذا اجاز بعتا ما سرع نفسه اولى **قول** بخلاف سائر الساعات الفاسده فانما اذا
اسرى فاسدا باجل او خارج مجهول ما عمن اكره على السج لى للبايع الاول حق البعوض لان جواز البعض على السج فاذا اسرى
غيره يتعلق بحق المشتري بعد اجمعه حقان حق السج وحق العقد فقدم حق الجيد لما جبهه وغنى السرع فاما ههنا فالرد
لحق الجيد فقد اسسوا فانه فلا سطل حق الاول الحق الثاني لان السج الثاني فانه حصل بسلطه البايع الاول وههنا ما حصل
بسلطه المكره **قول** ومن جعل السج الحارر المعناه ومن السج الحارر المعناه سيم فهد ونواحيها اى مع الوفاء
ومما ان يقول البايع للمشتري بعت منك هذا ما لك على الذي علمت متى قضيت الدين فهو لى مشتاق بخاراض جيله

فاسد ما عساه سطر الفسخ في الشئ يجعله كسج المكره فملك اذا اتصل به فضل مسرى في بعض مع المسرى من غيره لان
النسب ما عساه قرون الرضا فصار كسج المكره **قول** من جعله وهذا كسج الاسلام عطا من غيره وذهبهم انهم لم يفسدوا
ان عرض المتعاقد من الرضا الاستباق لدن لهذا نقول انما كان لكل من لقاها ودرهنت ملكي عند فلان والمشاري
نقول بدارهنت ملك فلان والعبرة في العقود للمعاينة والاتفاق والمسا في دليل الكفالة بسطر البراءة
والحوالة بسطر المطالبه بقول انه لا يملكه ولا ساج له الاسماع به الاما ان المالك في موضوعا من اكل غيره
واسم المالك عنده والدن ساقط بهلاكه في يده وفسد فناء بالدرج وحطه باطلا يصير بالهازال ومساخ
سم فند جعلوا ساجا نافعيا بعض الاحكام وهو الاسماع دون البعض وهو السج لحاجه الناس اليه
والصحة في الرضا الذي جرى بينهما ان كان بلفظ السج لا يكون وهما سطر ان ذكر اسطر الفسخ في السج
فسد السج ولم يذكر ذلك السج ولفظ لفظ السج بسطر الوفاء او بلفظ السج الحاضر وعندهما هذا
السج عبارة عن سيج غير لازم فكل ذلك ولو ذكر السج من غير سطر لم ذكر السطر على وجه المعتاد جازا السج ولم
الوفاء بالمعتاد لان المواعيد لم يكون لازمة بجعل هذا المعتاد لازما لحاجه الناس **قول** هو سيج دفع حيث
مكون بالطلافا لحاصل الرضا على الهبة يكون اكرها على الدفع والاكرها على السج لا يكون اكرها على التسليم لان
مقصود المكره ما يتعلق به الاستحقاق لصوره العقد والاصل في السج ان يتعلق الاستحقاق به من غير قبض
فلم يكن الاكرها على السج اكرها على الاضامن فكان الدفع عن اخسار منه وذا دليل اكرهاه اما الهبة في اصل الوضع
فلا يتعلق بها الاستحقاق من غير قبض كان الاكرها على الهبة اكرها على الدفع نظرا الى مقصود المكره وهو حمله
على من يتعلق به الاستحقاق اذ ازاله الملك ليقض ربه لا صورته **قول** وان مضى مكرها فليس بمرجوع بل باجازه عليه
رد الممر كان فانما في بده لفساد العقد بالاكرها وان كان هالك لا اخذ منه سالا ان الممر كان امانه عند المكره لانه ما دون
المسرى والعرض متى كان اذن المالك فاما الحضانة اذ مضى للملك وهو لم يضمنه للملك لانه كان مكرها على
قبضه وكان امانه **قول** والمكره ليس بمرجوع ان شاء واما على المكره فمما يرجع الى الملاك وان لم يكن الممر حيا
كلام لان التكليف لسان الغار لا يصح فكان المكره دفع مال المكره الى المسرى فيضم المكره اليها شأنا كالغاصب وغاصب
الغاصب المكره كالغاصب المسرى كغاصب الغاصب فان ضم الممر رجح على المسرى لعدم لزوم مقام البائع باءا
الضمان لان المضمين يصير ملكا للضامن من وقت الضمان فان ضم احد المسرىين ودرهنت سجد الحقوق بعد كل شرا
كان بعد شرايم لانه ملكه باءا الضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا يفسد ما كان قبله شأنا على اسناد ملك المسرى الى
ودعه ضمه بخلاف ما لو اجاز المالك المكره عقدتها فانها بغير ما قبله وما بعده لان المانع من الفداء حقه وقد
استقط حقه فحجود الكلا جازا بخلاف ما لو اجاز المالك سجع الفضولي احد من المسرىين حيث يجوز ما اجاز خاصه
لانه باع كل واحد منهم ملك غيره وقد صار لواحد منهم ملكا بآذان فبطل الملك الموقوف لغيره وهذا كل واحد
بايع ملكه اذ سجع المكره مفسد للملك عند البعض المانع من بيعه للملك حتى اسر داما المالك فاذا استقط حقه فبطل

فصل في اذ كركم الاكره الواقع في حقوق الجهاد وسرع في بيان حكم الاكرام في حقهم وانما قد جرت
الحاد لحاجه وكسره الوضوح ايضا **قول** ساج له ذلك وهذا لان حريمه هذه الاشياء باسمه بالمسرى ومن يمتد
حاله الاضمار فان الله تعالى سبني حال الضرورة من التحريم لقوله الا اما اضطررتم اليه والكلام المقيد لاختفاء
يكون عبارة عما وراء المستثنى فظهر ان التحريم مخصوص بحاله الاضمار وقد جفت الضرورة هذا هو وجه التلف
على نفسه بسبب الاكره فالحديث هذه الاضمار في هذه الحالة سائر الاطعمة والاسرى كان سيجها ما قبلها
قول وعن لي يوسف لانهم وكذا في اصحابه مخضه فلم يساووا في المسنة حتى مات ظاهرا الرواية يكون ثما
وعن لي يوسف لانهم فالاصل عنده انهم لم يمتد في المضطر ولا يفسد الحريم بالضرورة فان تعالى في اضطر
غير باع ولا حاد ولا اثم عليه وقال في اضطر في مخضه غير متجانف لانه فان الله غفور رحيم وهذا لان
الحريم لصفها انها مسه او حرم بالضرورة لان ذلك اذا المسح كان مساعده من ساول الحرام فلا اثم
لانه محسب بالغيره وجه ظاهر الرواية ان الحريم لا يساوي حلاله الضرورة لانه مسنة بقوله تعالى وقد فضل لكم
ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فاما ان يقال بفساد الكلام عبارة عما وراء المسنة في مكان ما قبل
التحريم فمضى على ما كان في حاله الضرورة وبطل الاستسناد من التحريم اما حدة فاد است الاضمار في حال الضرورة
لم يكن رخصه فكان مساعده من ساول حتى تلف فامساعده من ساول الطعام الحلال حتى تلف فمضى الا انه اما
ما م اذا علم بالاوجه في هذه الحالة لان المكساف الحريم حلالا كان الاجتهاد في حذر الجهد في الجهد بالخطاب
في اول الاسلام او في ارجح **قول** لحدث عمار بن ياسر رضي الله عنه قال المسكرين اخذوه ولم يدركوه حتى سب
النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الهتهم بحرمه بذكره فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حالكم قال سبنا
بذكره في بيتي مكره ذكر الهتهم بالحرمه في الكف وحذر فليسك قال اجده مطمئنا بالامان قال صلح فان عاد واحد
اي فعد الى طمسه العلب بالامان وما صلح جدا الى ما كان قبل النيل مني وذكر الهتهم بحرمه فغلط فانه لا رطل رسول
انه ما امر احد بالتكلم بكلمة الشرك فبطل قوله تعالى الا تشركوا وقلبة مطمئنين بالامان ولا ان حرمه الكفر لا يحتمل
السقوط وفي هذا الظاهر مع ثمر العلب حرمه لانه لا يملك لان ذلك صلبه صوره وهذا هو
صورة ومعني فوحسب الرخصه وفي الكف غير ليقاء الحريم بنفسها لسانا من الكفر **قول** لان حرمه
وصفته ان المسكرين اخذوه وباعوه من اهل مكة فحعلوا ساجا بونه على ان يدركوا الهتهم بحرمه وسب محمد صلح
وهو سب الهتهم بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرمه حتى يملوه فان قلت كما استثنى حاله الضرورة
في المسنة استثنى حاله الاكره هنا قلت عدا استثنى من الحريم فكان باصر فلم يكن رخصه وهذا من العصب
مستثنى العصب المستثنى بالزمن من سبانه اسفا والحريم فكان رخصه وذكر في الكشف من كره بالله
سوط مسدا وحذف جوابه لان جواب من سرح دال عليه كانه صلح كره الله فعله غصب لان كره ولكن
من سرح بالكفر صدر اي طاب به نفسا واعتقد فعليه غصب من الله **قول** وان كره على الملاك مسلم باهر

عاف على نفسه او على عضو من اعضائه رخص له ذلك لان حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام ان
يحل وقائه له ولكن صدق ما لا يخبر ولا يظلم وعصمه صاحبه فانه في نفسه ليعاد له
فالرخصة ما يستباح بعد رخصه فاما المحرم فاذا اصاب حتى قبل بعدد نفسه لدفع الظلم والافاء حق
محرم فصار مباحا سبها **قول** لان قبل المسلم الاستباح لضروته ما وهذا لان دليل الرخصة خوف
البلد المكرم والمكرم عليه في ذلك سواء فسقط الكرم في حق سائر المكرم عليه للتعارض **قول** القصار
على المكرم بكسر الراء وهو الامران كان عبدا ان اكره على القتل بالخراب او محتوها
او غلاما غير بالغ فالقود على الامر **قول** ولو فرجه الله تعالى فانه لا يكره ان القصاص يحل على العاقل العاقل
ما هو المكرم حقيقة لان القتل فعل محسوس وهو كخوف المكرم والعبان شهد هذا ومن كره فقد انكر الحسن فاذا
حقق منه الفعل بواحد فعله الا اذا سقط حكم فعله واصف غيره سرعا كما في الاكره على الافعال الغير
فانه سقط حكمه وهو الامم واصف الى غيره وهما لم يسقط حكم فعله بل قد السرع حكمه عليه بدليل
انه ما لم اتم الفعل اتم القتل على كل من القتل قال السافعي رحمه الله تعالى ما علمها المكرم فلما قاله ذريح
واما على المكرم فكذلك السبب الى القتل منه حيث حدثه معن كان حاملا له على القتل والتبديد العام
يرى من له المباشرة في حق حوال القصاص غيره وهذا حكم بوجوب القصاص على سبب القصاص ارجعوا
وهذا لان القصاص سرع الحكم للرجوع والردع والبطلان ما لم يجر بالاكراه من المصلحة والاكراه ولو لم يوجب
القصاص لاسدابه في موضع يكون الحاجة الى حياه لصاحبه الدم وقال ابو يوسف رخصه لا يحل القصاص
على واحد منهما لان القتل يقع بمصنوع او على المكرم من وجه حتى مات اتم القتل واصف الى المكرم من وجه حيث انه
حل المكرم عليه وصار مدفوعا الى القتل بوجوب طبعه وان المكرم فانه حقيقة لا يحل المكرم والعكس ممكن
السبب في الحاشية فلا يحل القصاص **قول** ولما ان المكرم ملحق الى هذا الفعل فصار المملوك فيها
يصلح ان يكون له فلا يلزم الا انه شيء من الضمان كما في بلاد المال بان الضمان يجب على المكرم ومصر المكرم اليه
حتى لا يكون عليه شيء من حكم الاطلاق المكرم يصلح ان يكون له المكرم في القتل لان خذله مع السيف فصل
به غيره ونفسه لا يجاء انه صار محمولا على ذلك الفعل بالتمديد بالقتل لا نه حيل على جنس نفسه
واستاءها على جنس غيره ففسد اخساره فالحق بالاله التي لا اخيار لها وليس الفعل الى من انفسه
اخيانه وحمله على هذا الفعل لا الى الاله فلا يكون على المكرم قصاص لادبه ولا كفارة الا ترى الى قوله تعالى
يُنَبِّئُكَ اَتِيَّتُهُمْ فَقَدْ نَسِيتَ الْفِعْلَ إِلَى الْعَيْنِ وَهُوَ مَا كَانَ يَشَارُهُ صَوْرُهُ وَلَكِنَّ كَانَ يَأْمُرُهُ وَأَمْرُهُ الْكِرَاهُ وَلَا
يُصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي حَقِّ الْأَمْرِ لَا الْقَتْلَ مِنْ حَيْثُ نَبَّيْنَا بِمَنْ حَبَّاهُ عَلَى دَسِ الْعَائِلِ أَنَّهُ أَمَّا أَمْرُهُ لِحَقِّ
على دسره ولو اضف الى لصاحبه على دس المكرم وفيه بطلان الاكره في الفعل حيث كونه حياه على
الدس مصورا على المكرم وحيث الاطلاق يسوق الى المكرم لانه يصلح له فيه كما في الاكره على الاعاق لسفل

الفعل الى المكرم من حيث الاطلاق حتى يجب الضمان على المكرم **قول** من حيث الاعاق يبقى مصورا على المكرم حتى
يكون الاول له وصار كما لو اكره مجوسا على ذبح ساة الغنم فانه يصرا له من حيث الاطلاق لم يصرا له حيث
الذبح حتى لا يحل سواه فان قلت لو كان المكرم الامم بمنزلة المباشرة في الفعل المكرم المأمور له لم يوجب الا يجب
القصاص على الامر فما اذا كان صبيا او محتوها لان انتقال فعل المكرم اليه لا يكون أقوى من مباشرته بنفسه
وانه لا يوجب القصاص لما عرفت في موضعه قلت لما استقل فعل المأمور الى الامر المكرم استقل فعل المأمور
الى الامر المكرم استقل مع وصفه من العقل والبلوغ فصار ذلك بمنزلة حياه الامر بنفسه سدا المأمور في احكام
القتل فكذلك لم يحبر عقل الامر ولو غلبه خلافها اذا اباها الصبي القتل بنفسه لانه لا واسطة هناك احد صنف
بالعقل والبلوغ لسفل فعله اليه بذلك الوصف وكان ذلك لا حاصلا من الصبي الغير والاعباد
لغير الصبي في القتل في اجاب القصاص **قول** ولم يوجد واحد منهما الا الحق بعد فيه من جهة مالكة ولا
حق لاجد في ماله بخلاف المرنض اذا اعتق عبده وعليه دين لا السحابة بحقه الحق الزمان بخلاف الراه
اذا اعتق المرنض وهو معتق فانه يجب السحابة لحق المرنض والارجح المكرم على العبد بالضمان لان الضمان
وجب عليه بالبلاد فلا يرجع على غيره **قول** جاز استحسانا والسياس لا يصح لو كاله مع الاكره لان اصل
ان كل عقد يورثه المهرل يورثه الاكره وما لا يورثه الاكره لا يورثه الاكره والوكال لم يطل بالمهرل فكذلك
مع الاكره وجه الاستحسان لان الاكره بوجوب فساد العقد والوكال لا يطل بالفساد لانهما من
الاستيطان اذ الموكل سقط حقه بالقبول فبطلت له فاذا لم يطل بغيره الوكيل **قول** بعد الوكيل جاز
استحسانا والسياس لا يرجع عليه لان الاكره وقع على الوكيل وزال المانع لا سببه اذ الوكيل قد فعل
وقد انفعلا فلا يضاق به ان الاكره كما اذا شهد شاهد لم يزلنا وكل يوجب عبده فاعسفه الوكيل ثم رجعا
فانما لا يضمان وجه الاستحسان ان عرض المكرم زوال ملكه اذا اباها الوكيل فكان الزوال مقصودا فاضم
والضمان على الوكيل لانه لا يوجد منه الاكرام **قول** والنذر لا يعمل فيه الاكره حتى لو اكره بوعده بلفظ على ان
على نفسه صدقة او صوما او حجا او سنا مقربة الى الله تعالى ففعل بزمه ذلك كذا لو اكرهه على شيء
من ذلك لان النذر مما لا يحتمل الفسخ لانه من لفظه صلى الله عليه وسلم النذر من شيء مما لا يحتمل الفسخ
وما لا يورثه الفسخ بحد ووعده لا يورثه الاكره من حيث منع الصحة كالاغواق وهذا لان الاكره في قول
الرضا او اكره في عدم اللزوم وانه في سور حوال الفسخ لا سالي فيه الاكره والارجح على المكرم
ما لا يلزمه من ذلك لانه اوجب عليه حكما يطالب به في الاخوة والظهار به في الدنيا من حيث الاكرام فلو اوجبت
عليه الضمان لاجل الحاكم وحسنه فيكون زائدا على ما اوجبه وهذا لا يجوز وكذا لو اكرهه على ان يظاهر
من امراته كان مظاهرا ولا يقر بها حتى يكره لان الظهار من اسباب التحريم كالطلاق يستور فيه المهرل والاكراه
والطوع وكذا الرجعة لانه اسدابه للنكاح فكانت ملحقته به **قول** والانداء اي لو اكرهه بوعده بلفظ حتى الى

من امراته فهو مولى لان من في الحال اطلاق المال والا كراه لا يمنع كل احد منهما **قول** وقال لا يلزمه المهر
في الحدود **قول** معلوم لا اعتقاد الا ترى انه لو نوى ان يكفر بصبر كافرا وان لم يكفر به والا كراه دال على
عدم تغير الاعتقاد فلم يحكم بالردة فلم يبرأ منه **قول** قاله قول استحسننا وهذا لا يفتقر لفرقه
قول خلاف الا كراه على الاسلام يعني لو اكره الكافر على الاسلام فانه يصير مسلما لانه وجد احد الركبتين في
العاني احتمال فرجنا حان الوجود احتسبا فاما الردة فتحت محض اعتقاد وقد وقع السكوت اعتقاد الكفر
فلا يستلزم السكوت احتسبا فارجحنا الاسلام في الحالين لانه محلوه والاصل **قول** ولو قال الذي اكره على اجزاء
كلمة الكفر احمر عن امر ما فكننا ولم يكن محله ذلك فيما مضى بامر الله حكما ولم يبق فيما مضى وبغير اختيار
انه احمر اني خسر ما اكره عليه فصار في ذلك طاعة ومن اقر الكفر فيما مضى طاعة فاعلم ان كذا لا يصدق
الفاضي لانه خلاف الظاهر ويصدق فيما مضى وبغير الله لانه نوى ما يحتمله لفظه كذا وهذا معنى قوله وحكم
هذا الطالع ما ذكرناه **قول** ولو قال اردت ما طلبت مني يعني بالخطر سالي الاحاد عما مضى وما اردت الخبر
اردت به الانسا كما طلبت مني جدا او بالخطر حقيقة لانه بعد ما خطر هذا بباله فعل عكس حرج خروج عما اسلم به
فاذا لم يفعل انسا الكفر كان بمنزلة من احرأ كلمة الكفر طاعة من امراته في القضاء وفيما مضى وبغير الله تمام
قول علم كنفه محلا يعني يمكن التحصيل اكره عليه ما قل مما اكره عليه وهو الاضمار عن الكفر في الماضي كذا
دون الانشاء لان الانشاء كفر في القضاء وفيما مضى وبغير الله تعالى الاضمار عن الكفر كذا في الماضي كفر في القضاء
واما فيما مضى وبغير الله تعالى ليس بكفر ومتى امكن للمكره دفع ما اكره عليه باقل مما اكره فالي الزيادة محمل
طاعة في الزيادة لانه لا حاجة له الى الزيادة بعد انشاء كفر طاعة كما يصح كفره في القضاء وفيما مضى وبغير الله
قول اكرهه على الصلوة للصلاة الى السجدة لهذا الصلوة بسبب محمد صلى الله عليه وسلم ففعل قال خطر
سالي الصلوة وسبب رجل اخر قال بوب به ذلك بان شكوجه في الحكم ولم يبق فيما مضى وبغير الله لما قال بوب
به الصلوة لله بعد اقران ما وحده لم يكن هو مكرها فم ولا الا كراه وافرح عليه فصار بمنزلة ما اذا صلى
من يدري الصلوة بدول الا كراه من احد وقال عيب الصلوة لله بصدق بانه لا فضا كذا هنا وقال المبسوط
وهذه المسئلة يدل على السجود لغير الله على وجه التعظيم كفر ان لم يحط به سمي وصلى الصلوة وسبب
محمد صلى الله عليه وسلم وقلبه مطمئن بالامان لم يبرأ من امراته لا قضاء ولا دابة لانه فعل مكرها لانه يحرم ما اكره
عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذا لم يحط به سمي **قول** وحط به الصلوة لله وسبب غير النبي صلى
الي اخره لانه امكنه دفع ما اكره عليه عن نفسه فان المكره اذا اجابهم الى ذلك سمي محمد صلى الله عليه وسلم ولم يحط
ساليه سمي لم يبرأ من امراته فان خطر ساليه رجل اخر يضاري حاله محمد فانه شتم محمد ويريد به ذلك الرجل
فلا يبرأ من امراته فان ترك ما خطر ساليه ونادى بغيره جاعا اسلم به فاذا لم يفعل كان كافرا فان سمي النبي صلى
في غير موضع الضرورة كفر وكراهته عليه لا سفحه شاكها **الحج**

او رد الحج عسى الا كراه لان ذلك منها سلبا لولاه المحار عن الحرج على موجب احسان الا ان الا كراه اقوى بانرا
في سلب الولاء لانه رد على الاضمار الصحيح والراي الكامل خلاف الجرح كان موافق لعدم لقوله الحج في
المنع المنع ومنه سمي المحط حرم لانه منع من الكعبة وسمي جعل حراما لانه منع عن الصباغ قال تعالى هل في ذلك
قسم لذي حجر اي لذي عقل في السمع منع عن التصرف بول الصغر ورق جنون فاسه خلق الودي هنر
بمنهم في الحج فجعل بعضهم ذوى النية منهم اعلام الهدى مصابيح الدجى جعل بعضهم سلبى بعض سلب
الردى كالحصان وعدم العقل المحتوى الذي هو ما قل احتل الصبي اعلم بالحرج يست الكتاب السنة واجماع
الامة اما الكتاب فعوله تعالى ابتكروا البيئات حتى اذا ابتكروا النكاح فان استتم منهم رشدا فادفعوا
اليهم اموالهم منع الله تعالى من دفع المال لا بعد الملوغ وانما سأل الرسد وهذا السرط موقوف في الصغر
والحنون واما السنة وقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يحتلم وعن المحنون حتى
يفسح ظاهره يعني لا يكون له فيها حكم واما اجماع فظاهر بمقول الصبي تصرف صبي لا اذن له لعدم
عمله او لمصانه اذا صار ممنا غير انه ياذن لولي بحمل المصان فالحق بالحق ولا تصرف عبد الا اذن
سده وعانه لحي سده كذا سخط منافع مما لو كره ولا ملك ربيته سخطا من به لانه ربيته ملك المولى لكنه
اذا اذن في التصرف جاز لانه رضى لفوات حقه والاصرف المحنون المحلوب بحال الى الذي انفق اصلا العقد
ان الاهلية لانها بالعتق المحمدي لا في العبد فانه اهل بنفسه وانما المنع لحق المولى بخلاف الصبي فانه
بسطر اهلية فلماذا سدد تصرفه ما اذن المولى والى تصرف المحنون المخلوق لا سفد اصلا لانه عدم العقل فلا
يحدث الى الاضافة عادة **قول** ومن باع من هو لا يسا او اسرى المراد هو الصبي الجبر المحنون
الذي يحجب ونفوق هو المحتوى الذي يصلح وكذا لا يسره وهو يد عقل السع وبفرضه وان كان لا يرجح المصلحة
على المسد لانه الذي ذهب عقله فان تصرفه لا يصح وان خمسة الاجان لعدم الاعتقاد وهو العقل السع الى
يعرف السع حاله للمسا للمسا والسرا عكسه وقوله وبفرضه ان يقصد اسباب حكمه وفيه احراز
عن الجاهل فانه لا يقصد حكمه وهذا لان الموقوف تصرف الجبر المحنون المولى في الصبي المحنون لحيته محوري
المصلحة في تصرفه هو لا ولا ابدان العقل السع لحيته السع سعة موقوف على الاضافة فان ثبت
الموقوف يستقيم في المسع اما السرا فلا سوف بل سفد على المساة فليست السرا اذا وجدنا اعل المبشر
سفر كالفضولي اذا اسرى الى انسان اخر فانه سفد عليه والسوف ما اذا لم يجدنا اذ عدم الاهلية
كما في الصبي المحنون والضرر المولى كما في الجبر وسوف وهذا لان السرى يلزم العاقبة سفل حجة الى الاخر
اذا وجدنا اخر كما في السرى بصر كالمملوك بركة فاذ كان بخرامر سفد على العاقبة لا يستقل
الى الغنم **قول** لوجودها حسا ومسا هده فانه اذا سلب اسما او قطع يده او ارا وسلا يمكن جعل
العقل القطع والاراقه كالعدم لانه يودي الى لا يكون المقتول المصطوع والمراق مقتولا ومقطوعا

وهو جوف السفسطاسه وانكار الحقائق بخلاف الاقوال فان اعتبارها بالسرعة اما الاسماء فظاهرا
البتلق الاعناق السبع والهبه ونحوها لا يورث المحل حسا وانما صار المحل محرما ومحررا ومملوكا بالسرعة
واما الاضماران كالافاريرو والسهادان فموجبه ما عرفت بالسرعة لا بهاد الاقوال على المحرر عنه وبحوزان يقع
دلالة انها محتمل الصدق في الكذب بداهتها وان قصد سوطا اعتبار القول في الكلام المحذر ما يكون موجودا
بصورته ومعناه ومعنى الكلام لا يوجد الا بالقصد وهو ان يكون العقل لا عقل للصبي المحنون فلا يكون
لها قصد واعسا العقل لا سوف على القصد فالسليم اذا اقبل على انسان في المنة فبهم ولم يدرم القصد الا
مذا كان فعلا سعلق به حكم سقط بالسببان كالحردود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي
والمحنون حتى لا يحمي علمها الحد بالزنا والسرقة وسر الخمر وقطع الطريق والقصاص في القتل **قول** ولا يقع
طلافتها ولا عاقبتها الى اخره اعلم ان هذين المصنفين لا يسمون على احوال الوالي لا سدا ان بمباشرة الوالي انهما
من المضار ولا يوهلان ولا يوفون للوالي على مصلحته في الطلاق لان في اعتد العلم بمسائر اخلاقهما وسافر
طعامهما اذا تلخ الصغير جدا السهوه واعلم للوالي بذلك بخلاف مسائر العقود لا مكان وقوعه على المصلحة **قول**
فاما العبد في امره في حق نفسه لعمام اهلته لكونه مكلفا غير ما قدر في حق سيده وهذا لان نفاذه في حقه
لا يخلو عن حلق الدين برحمته او كسبه وكلامهما السد فلا يستحق اقراره لان اقراره انسان لا يعقل على غيره
الا بولائه ولا والله للعبد على المولى **قول** لانه سقى على اصل الحرية في حق الحد والقصاص لانها من خواص
الانسانه وهو ليس بمملوك من حيث انه ادعى اذا كان مملوكا من حيث انه مال لهذا لا يصح اقرار المولى عليه
بهما واذا بقي على اصل الحرية فبهما سدا اقراره فبهما لانه اقربا ما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى فان قلت قوله
لا يملك العبد والمكان شيئا الا الطلاق بعضه لا يملك اقرار الحدود والقصاص فليست لما نفي على اصل الحرية
فبهما يكون هذا اقرار الحدود والعبد ولا ان قوله تعالى ان الانسان على نفسه بصيرة بعضه لا يصح ولا يقال
انه خص عنه الاقرار بالمال لان النص لم يسله اقراره بالمال بل في حق الخمر والنص ينال اقراره على نفسه
فان قلت عمل النص على الحد فحقا للتعارض فليست عمل لا على غير هذه الصور دفعا للتعارض **قول** والله
عارف وجه المصلحة فنه فكان اهلا ولا يخصص بالانسانه وكان كالحرفه **باب في الفساد**
لما ذكر الحرفه من حيث الصغير والرق والمحنون سرع في بيان الحرفه الفساد لكونه لهو وديم الاول لان الصغير
والرق والمحنون من العواض السماويه وهي مدممة على العواض الكسبيه ولان الاول مصق عليه والثاني مختلف
فيه بم اعلم ان مسائل هذا الباب كلها منسوبة على قول لى يوسف ومحمد ربهما الله لا على قول لى حنفى رضي الله عنه
فانه لا يرى الحرفه الفساد والسفسه **قول** قال ابو حنيفة راجح الحرفه الى اخره اعلم ان الحرفه عند لى حنفى على الحرفه
العاقلة البالغه الاجور بسبب السفسه والدين والفسق العفلة وعند ما يجوز لغیر الفسق عند السافعي
يجوز في الكل انما يصح الحرفه عند ما في تصرفات لا يصح مع الهزل الاكره كالسر والاحار والهبه والصدقة

وما يحتمل الفسق وكل مصرف يحتمل الفسق كالطلاق والعاق النكاح والاجور والحرفه اجماعا وكذا الانسان الموجبه
للعقوبة كالحردود والقصاص والسفسه هو العمل بخلاف موجب السرع واساع الهوى ترك ما يدل عليه الحجج
والسفسه من عاديه السذير والاسراف في النفقة وان مصرف صرفات لا تعرض ولا تعرض لحد العفلة
من اهل الديانة عرضا مسلح دفع المال الى المحسن واللتاير وسرا والحامه الطمان يصرع على العسل الجار
واصل المسامحة في البصرات والبر والاحسان مشروعي الا ان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والسلب
وقال الله تعالى الذين اذا انفقوا لم ينسوا ولا لم يبقوا ولا ينفقوا في الحرفه على السفسه والمنع عن التصرف
في ماله فله انه سدر ماله مصرفه لا على وجه بعضه العقل الحكمة فيح عليه بطراله لدرسه لفسفه
كالصبي بل والى ان الصبي انما يحرف عليه ليوهم السذير منه وهذا يدعي حق السذير واعمله منع المال فان
منع المال عنه بطريق النظر فكذا الحجج عن التصرف في هذا لان منع المال عنه مقصود لحسنه بل لا يباع ملكه
ولا يحصل هذا المقصود متى لم يطلو التصرف في ماله لغيره ويمنعه بغيره فاحسن وبامر الوالي بالتسليم
الله بغيره ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه انه حر مخاطب كان مطلق التصرف في ماله كالرشد وهذا لان الحرمة
امان المالكه والخطا ما من العذر على التصرفات لانه دليل اعتبار عمله وهو دليل العذر على التصرفات
فانه كلام ملزم واعتبار الكلام بالتمسك واللزوم والخطا في ابطال لانه اهدار ادمه والحافه بالحافس
والهائم فلما يكون فيه بطرل الضرر فيه اعظم من ضرر السذير لان الانسان لما كان مسائر الحيوانات باعسا قوله
في التصرفات والاحتمال لا على الدفح الادنى بل يدفع الى الاعمال بالادنى حتى يرضى عن حنفى رضي الله عنه انه يجوز
الحج على المفق الما جن الذي يعلم الناس لحمل المسطح الجاهل المكارى المفلس لان فيه دفع ضرر العام
فالمنع الما جن يفسد على الناس منهم والمسطح الجاهل يفسد ابدانهم والمكارى المفلس يفسد اموالهم
فانه اذا مات دابنه في الطريق وليس له اخرى لا يمكنه سراو اخرى لا الاستحار فعودى الى بلاف اموال
الناس فندفع الاعمال بالادنى في الاعتبار بمنع المال اطل لانه يفسد محمول المعنى لان منع المال عن ماله والمالك
هو المطلق الحار فبمنع المالك عن التصرف فيه ويحوز مصرفه فيه غير معقول لانه علمه شرع حرام
عن السذير فلما يحتمل المفساسه ولان السذير لا يدعى على المال بحمد زائده والطلاق للسان في التصرفات بحمة
اصلية فلا يفسد بل طال اعلى المعتمد على ادمها وكذلك للصبي انه لما كان عاجرا عن النظر لنفسه احتج
الى صيرونه الخمر ولما له فصار مولى عليه ضرره والمولى عليه لا يملك التصرف في السفسه فادعى على النظر
لنفسه كما علقه وان كان يحد عن سبب العمل بهواه **قول** لان الحرفه منصوص لى حنفى رضي الله عنه
فصلى فصل محمد فيه فسفد وضائق لان العضا لا يبدله من مفضي له وبعضه عليه لانه لقطع المنارعة
فلا بد من منارعة حتى يقطع بيع محمد فيه كما كان ولان لم يفسد هذا العضا وما لم يكن باسائل نفق
ما كان على ما كان وهذا هو الحق به لا يصح المحلف فيه معفا عليه **قول** ولو كان قضاء ففسد

على السفينة مجتهد فيه فانه باطل عند لي حنفه رضي الله عنه ونفس الضامى كال مجتهد فيه يوفق على القضاء
غيره في كتاب القضاء **قوله** ولا يصل البعض بعد ذلك بطريق القاضي اذا قضى بحواضن ام الولد والمدر
قبل وجود المضمون في ذلك لا يصير موقفا عليه انه موقوف بعد المضمون صار موقفا عليه **قوله** والا
لا يدفع اليه ماله اذ احب بوسن شدة لقوله تعالى ان اسئتم منهم رشدا فادفعوا اليهم انما انهم يريدون
المال اللهم عندنا من الرشد فلا يجوز دفعه فيه قبله لان المعلق بالسرط عدم فعل وجوده ولا يمنع المال قبل
لعله السفينة موقفا على الحلة وزوال لعله اذ العترة لقيام الحلة وزوالها للزمان لا يحل
قوله تعالى واتوا النجاشي اتوا اليهم والمراد به بعد البلوغ فهو موقوف على وجود دفع المال بعد البلوغ الا انه منع
عنه ماله قبل لعلو لعله بالاجماع ولا اجماع هنا في دفع المال بالنظر في السرط لا يوجب عدم عند
العدم عندنا على ان السرط رشدا في موضع الامانة فبرادته الفرد الحاضر فبرادته من نوع رسد حيث
كان مصلحا لاله فبنا ولم النكاح المطلقه فاذا صار السرط في حكم الوجود بوجه وحيث حراوه واول حوال البلوغ
فدنا رفته السفينة باعتبار ان الصبي في بقاءه كقضاء عنه فاذا اسد الزمان ظهرت الخيرة والحيه لم يبق
الصبي في حذر ضرر من الرشد لانه حال كماله بعد روى عمر رضي الله عنه انه قال يهيى لى الرجل اذا
بلغ خمسا وعشرين سنة وقال اهل الطبائع من بلغ خمسا وعشرين سنة فقد بلغ رشده الا ترى انه يصير حرا صحتها
في هذا السن لان ما تعلم الانسان ابي عشرين سنة ولهذا قال بوجه رضي الله عنه لو بلغ رسدا صار سفيا
لم يمنع منه المال لان هذا السن هو الصبي فلا يعتبر في منع المانع ولا يمنع المال عنه على سبيل البادى الاشغال
بالبادى عند رجا البادى فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة فقد انقطع رجا البادى فلا معنى لمنع المال عنه بوجه
قوله انه يسلخ محجرا عنه بناء على ان عليه الحج السفينة وهو موقوف على الحال صيرت علم بوجه بدول حجر الناض
كالصبي المجنون وقال ابو يوسف رحمه الله السفينة على اسبقا في الحجر اعلم ان الحجر يستحق به الحجر والحجر
لا يكون الحجر القاضي عليه وهذا لان الحجر عليه متردد بين الصبر والطريق بناء الملك له نظرو في هذا قوله
ضرر فلا بد من المانع ليرجع احدا الجاس على الآخر **قوله** وان اعنى عبد بعد عقد عندهما وعند السافعي
لا يفسد وهذا الاختلاف بناء على كسفه الحج عندهما الحجر عليه سبب لسفينة في التصرفات كالهزال فان الهزال يخرج
كلامه على غير وجه كلام العقلاء لقصد اللعب بدو من وضع الكلام له لا لفصاحة عقله وكذا السفينة
خرج كلامه في التصرفات على غير وجه العقلاء لا سماع الهوى في كانه العقل المقتضى في عقله وكل هزل لا يورث
الهزل لا يورث في السفينة وكل هزل يورث الهزل وما حكم الفسخ بورقة السفينة والعقل لا يورث الهزل سفينة
وعند السافعي في الحجرية عندهما الحج سبب ليرجع حتى يفسد بعد الحج سبب حنيفة سبب الطلاق كما ان الرشق لا يفسد شي
من هزانه سوى الطلاق العتاق لا يفسد الرشق كذا من السفينة **قوله** ونظيره اذا ادعى المريض ولد حارسته
اي المريض اذا قال لامته وليس معها ولد هذه ام ولري هذا لانه اذا كان معها ولد صبوت سبب الولد عنده الشاهد في

ما هو

لها في ابطال حتى الغمر فكذلك دفع حكم الحج عن نفسه ما اذا لم يكن معها ولد فانه لا شاهد له هنا فاقرارها
على الصومير له اقراره بحقيقة الحريم فلا يصدق على معها عدد كذا وسعي في قيمتها بعد موتها كالمواضع
قوله وان مرضى اوصى الى اخيه اعلم ان يفسد الوصية بعد الموت في كسفاوتى يكون الوصية
حالة المرض وحالة الصحة والذي يبلغ مفسدا ادا اوصى بوصايا فالفاسق فيها انها ماطلة بغيره في غايته
في حيوته ولكن يستحسن لى واقى الحق وما سرت الى الله تعالى وما يكون على غيره وجه الفسق من الوصية
للقرت من الصدقة للمفقير والمساكين ابواب الحجر من بناء المساجد والحائز العترة وكل لا
يستحق المسلمون ان يفسد ذلك كله من يلبث له لان الحج عليه معنى النظر لى اسلف ماله فسقى كالا على
الناس وذا فيما يعنى جميع ماله في حيوته لا يفسد من الثلث بعد ماله وهذا لان وان حو بها بعد موته
وبعد ما وقع الاستعانة عن المال امر دنا فاذا حصلت وصاياه على وجه يكون سببا للثواب الحريم اخيه
او اكتساب الثناء الحسن بعد موته كان النظر في مفسدها ما اعلم ان الذي يلع سفنها والصبي الذي لم يلع
سواء عندها الا في مواضع احدها انه يجوز للاب لوصى الاب بغيره على الصغر لشكره له ما لا يمنع
ولا يجوز ذلك على البالغ السفينة الا ما امر الحاكم والباقي انه يجوز كاح ولا يجوز للصبي العاقل الثالث
انه يجوز طلاقه وعتاقه بخلاف الصبي كذا يجوز بغيره ويزيد الصبي **قوله** وقال السافعي في الحجر علم
رحاله بناء على الحج على السفينة بطريق الرحر والعقوبة عنده والناسق مستحق للعقوبة ولهذا لم يجعل
الناسق اهلا للولاية والسهادة وعند من يطرق النظر صانته ماله ولا نظر هنا لان ابطال ادمته
والحاقه بالبهائم مع الصانته ماله والناسق عندها اهل للولاية والامانة والفضاء فكون اهلا للتصرف
في ماله ضرورة وقد علق الدفع ما ناس رسد واحدا لانه في الامانة الرشدا في المال مراد فلا يكون الرشدا
في الدين مراد لانه حسنة يكون معلقا رسد من **قوله** سبب الجفلة اعلم ان الحج سبب الجفلة وهو ان يكون
مفسدا ولكنه سلم القلب لا يندى الى الصفات الراحة ويحرف في الجارات ولا يصير عنها فان القاضي
يحج على هذا المحفل عندهما وهو قول السافعي لسار كنه السفينة في اطلاق المال في حجر نظره **فصل**
في حذر البلوغ لما كان احدا سبب الحج الصغير لم يكن يد من ان ابرها احد الصغر **قوله** وعنه في الكلام
اي عن لي حنفه رضي الله عنه في الكلام تسعة عشر وقيل المراد ان طعن في التاسع عشر ونه له ما عثر
فلا يكون فيه اختلاف الرواية **قوله** فلم يعمد العادة العاسية اي العادة الغالبة ان العلامات بطريق هذه
المدى فحعلنا المدى علامة في حو حرم نظره العلامة وهذا الم بوصد علاما بالبلوغ نحو الاحمال الاختلاف الانزال
في الكلام او المحض الاختلاف والحمل في الحاربه فان وجدت احدى هذه العلامات حكم بالبلوغ والاصل في البلوغ
يكون الانزال حنفه ولكن الحمل الاحمال لا يكون اذ لم ينزل كذا المحض لا يمنع حمل وذا يكون حذر الانزال الحمل
كل واحد علم بالبلوغ وهذا لان البلوغ عماه عن بلوغ الانسان كمال الحال في ذلك كمال القوة حو حذر سبب

والامارات ناسيما الحوايج وارتفاع الموانع وذلك الحق على الكمال لا عند الاختلاف **قول** وله اولاي حصة
قوله تعالى لا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى تبلغ اشد واسد الصبي ثمان عشرة كذا قاله
ابن عباس الصبي في اليد غنما وقليل من رعيه وقليل من غنم وقليل من غنم وقليل من غنم وقليل من غنم
فوجب له الحق الحكم عليه للاحتياط ولا يمسق به عند ان الحاربه اسرع اذراك من الغلام فمقصا في هذا
سنة لاسماله ما على الفصول لا ربحه فيما يوافق فصل منها مراحها **قول** واذا راعها الغلام يقال
راهم اي نامنه رها ومنه اذا صلى احدكم الى سره فليس ههنا صبي مراه من اهل الحكم **قول**
باب سبب الدين العلم ان الدين اصاب من اسباب الحج عند
لبي يوسف ومحمد هما الله فذلك كذا في كتاب الحج وانما اخبر لان هذا الحج موصوف الى طلب الغنم ومع ان
الاصل في الدم البراءة عن الدين كال اصل هو الرشد دون لسفه فكان في هذا الحج وصف زائد سوف الله
الحج بعد ما وقعت المساركة بينهما في اصاله عدم الحج وكما في الفرع منه في هذا الجهاد المندفع على المبرر عليه
والفرع يوجب اصل العلم ان الحج سبب الدين له سربط اصداه ان العاضى اذا جمعه سبب الدين
انه قد جرح عليه من ماله والاسمه ما ليس شرط لصحة الحج وانما اصبحت الله لانه متعلق بهذا الحكم وورما فتح الحكا
فيه محتاج الى سببه ففسد لفتح الاسر على الواحد والاسباب انه سبب الحج وهو حج عليه سبب الدين
لان الحج على قول من يقول بحوازه مختلف اسبابه وهو ما خلا في سببه كمل في نفسه لان الحج سبب الدين
الاموال كلها والحج سبب الدين محصل المال الموجود له في الحال فاما ما حدث له من المال الكسب وغيره فلا يوجب الحج
فيه وسفد فيه فيه والى الله انه من صاحب الدين الذي وقع الحج لاجله باسمه وقول حج عليه سبب الدين الذي
لفلان فلا يوجب الحج برفع يدا رب الدين الجور ويوصل الدين الله محتاج الى معرفه **قول** قال ابو جعفر
لا الحج في الدين اما الكلام في الحج سبب الدين في موضع واحد ما ان من كسبه الدين اذ احق ان الحج بماله
مطوق الاقرار وطلب الغنم من العاضى له حج عليه فعند لي حصة رضي الله عنه لا الحج عليه العاضى لان الحج
اصدار احواله والحاقه بالهائم ولا يجوز لدفع ضرر حاضر عندهما حج عليه ومنع من السج والتصرف في اقرار
حتى لا يصير العباء مطراهم كالحج على السفيه بطراله وهذا لا يوجب الحج بماله فموت حقه وانما منع من السج
اذا كان اقل من المثل اما السج يملك المثل فلا يملك حتى الغنم فلا يمنع عنه لان المنع لحقهم والى الله انه
لا يباع على المدون ماله في قول لي حصة رضي الله عنه العروض والعقار فليسوا لان نوع حج والى سح
المال على المدون بخبر رضاه ليس بكان عن تراض فليكون اطلاق قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالمال
الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقال عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه نفس منه ونفسه لا تطيب
منع العاضى ماله عليه فلا ينبغي له ان يفعله **قول** وما عي ماله ان اسبح الفلاس عن سبه وفسمه بان
غرمه بالخصص عندهما الحديث معاد رضي الله عنه فانه ركبه الدين فباع النبي صلى الله عليه وسلم

ماله وقسمه من غنائه بالخصص لان سح المال قضاء الدين عن مستحق عليه بدليل انه يحل من
وهو ما يجري فيه السببه والاصل من سح ما يباع حق مستحق عليه وهو ما يجري فيه السببه ما بالفاضل ماله
كالدين في الاسلام عنده فاني لم يبعه بعه العاضى عليه وكالص بعد مضي المده اذا الى ليعارف امراته بالقاض
مسا به في المرفق منها وما كالمجور فلنا حول المحكمه موهوم فلا يجعل كالمحقق ثم الضرر عليه في اصدار قوله
قوف الضرر في حبه ولا سندك لغيره لاد في على سوت لا على سح المال ليس بطريق معارض لقضاء الدين
فقد يمكن قضاء الدين لا سببه بالاسفراض واحد الصدف في الناس على احوال الخت ليعين الطريق
بالفرق لما حقق عجزه عن الامساك بالحر وفك اذا اصر الدين على البرك اخرج العدا المسم ملكه مستحق عليه
بعضه من العاضى ماله والحسن ليس لاجل السج بل لقضاء الدين احصاه من طريق القضاء اي طريق سببه
واجار للقاضى سح ماله لما استغل عكسه لما في الحسن من الاصراريه وبالغنا سخره وما خرجهم فلا
معنى للمصر اليه بدون الحاحه فانفاق العلماء على حبه في الدين دليل على انه ليس للقاضى ولا له سح ماله
في حبه حسا الى حل لفظ المن **قول** ما عي ماله اي عندهما ما عي العاضى مال المحجور **قول** حتى يحبس الدين
لان هذا الحكم بان ليس حي هذه للعانه **قول** لا جلاي لاجل السج **قول** والسج ليس بطريق معارض لك
لان يمكنه بالاسفراض لان **قول** خلاف الحب والعنه فان المرفق مستحق هناك اما ههنا فمخالفة لان السج
غير معارض لقضاء الدين على ما ذكرنا فلا تنور القاضى ماله كالمدين اذا كان مسعرا فان القاضى لا يوجب له
الدين حرجا حربه بالانفاق كذا لا يمنع ما عليه من سببه وكذا اذا اوجب الدين على امرأة فان القاضى لا يوجبها
لعضي الدين حرجا صداقها لعدم بحسه لقضاء الدين **قول** والحسن لقضاء الدين لما كان من الطريق جواب
قوله لان السج سح لافادته فقال بوجبه رضي الله عنه الحسن الذي كرم ليس لاجل السج لقضاء الدين
كالمعنا وكان ههنا من رادى العلب حرجا ليل الحضم ليس نفسه عليهم **قول** ما عي العاضى دينه وهذا
عند لي حصة رضي الله عنه استحسانا وهذا ما لا يجامع وانما خصصنا حصة رضي الله عنه لان السببه رديا قوله
لانه كان لا يجوز سح العاضى على المدون في العروض وكان ينبغي ان لا يجوز في المقدن ايضا لان ذلك نوع سح وهو
سح الصرف **قول** وحده الحسن ان اعلم ان الدرهم والدينار حنسان صون وحسن واحد معنى لهذا انضم
احدهما الى الاخر في حكم الزكوه ولو كان ماله من جنس الدين صون كان للقاضى ليعضيه به دينه فكان اذا كان ماله
من جنسه معنى فان قلت فعل هذا سح لم يكون لرب الدين والى الاخذ من غير قضاء كما لو طفر بحسن حقه
وبالاجماع ليس كذلك مما جنسان صون وحسن واحد كما قلنا عدم المحاسبه صون لا سحر در الدين ناخذ
لان فيه معنى المبادله من وجه ولو وجود المحاسبه معنى للقاضى ليعضيه دينه وانما لا يحسن حش لم يجعل
للغريم ولانه لا يحد بطلان الى ايجاد لانه لم يحد بطلان العمل بالسببه لان الله العاضى اعلم واقرى فلو ثبت
للغريم ولا الاخذ مع حصوله ليس للقاضى ايضا لهونه **قول** خلاف العروض والعنه لان الناس ايمان ارجا

فلا يجوز للقاضي لغيره ان يصرح على وجه يلحق الضرر به اما بالقود فوسايل لا عرض في اعانها بل في ما لها وسدا
القاضي في السج بالقود بم العريض بم العتار عند ما لا يخ لك اسرع لفضا الدين و اقول المدون لان
الاول احد البلد بم وم **قول** وقيل سنان لبلد احد في منه ملو ما محسورا اذ اعسل ما به **قول**
علا في اسبها لانه فعل حسي في الفحل الحسي لانه لا مرد له **قول** بقا اقراره فيه سنا على ان
الحج انما كان لصانه محل خلق حق الزيادة وحتم على المال القائم في يده لا يهدا المال لخدمة وقت الحج **قول**
وسقوا والمحول **قول** على المفلس في المفلس المدون المحجور **قول** ولو مرض في الحسن سعي في اى قوله
وان لم يكن احراره محزرا عن هلاكه لانه لا يجوز الا هلاك المكان الذي لا يرى انه لو بوجه الهلاك لانه بالخصه
كان له ان يدفعه بال الغنم فكيف يجوز اهلاكه لاجل مال الخير **قول** ولا يمكن من الاستغفار بعمله هو الصحيح
وهذا احراز عن قول حضرم فانهم قالوا لا يمنع عن الاكتساب السعي لان في بطر اللجاسان لجان المدون
لانه ينفق على نفسه وعلى عياله ولرب الدين فانه اذ افضل منه بصر فانه وقال حضرم منع عن ذلك ما هو الاصح
سنا وعلى المقصود من الجبس ان يصح من سارع الى قضاء الدين **قول** ولا يجوز منه وما عداه اى البصر
الحاكم حائلا وما عدا من المدون عن عدا به بخر وجه من الجبس حال منها حال حوله وحلوله **قول** ولا يجوز منه
من المصروف السفر لانه لا يمنع من الاكتساب بقدر على قضاء دينهم **قول** اساره الى ان يسهل السار يرح على سنده
الاعسار لانه يقوم على الاسات منه الاعسار على المعنى ان قالوا انه كسر الحال صق منه السار الكراسا
لان الاصل هو العسق والسار سارع للاسات فما كان اكرا سا ما كان اولى **قول** لانه المدخ في حصول المقصود
اى ان يكون الخمار الى الطالب **قول** لا ضمان الا بصح عليه وعلى المطلوب اسد من حبسه فكانت هي الكراساء
الى الضمير وسدا العج حمله الى قضاء الدين هو المقصود **قول** ومن فليس في عداه اى عند المفلس ما في لرحل حبه
اساعه منه الى سدى في ذلك الساع هذا المفلس في ذلك الرجل وقال الباقى رحمه الله محج الناضى على المشركى بطلب
الساع ويكون للساع خارا الفسخ لان المشركى غير تسليم احدى الى احدى وهو المسمى بصفت حق الفسخ للساع
كما لو عجز الساع عن تسليم المسح بالامان ونحوه والجامع بينهما انه عدا معا وضه فمضى المساواه وصار كالسليم فانه
اذا انقطع التسليم فمضى خارا الفسخ لانه التسليم كذا هنا ولنا ان حق الفسخ بالعجز عن تسليم المسح وما واصل
حتى سوط وجوده حال السج لانه على سوط حق الفسخ بالعجز عن تسليم المسح حتى الاستراط وجوده وان الباع
محج عن تسليم ما بهو المسح حتى احدى فمضى حق الفسخ باعباره والمشرى بعجز عن تسليم شي هو غير مستحق العقد
فلا يفسخ حق الفسخ باعباره وهذا لان المسح بالعدد في الذمة وما عجز عن تسليم العجز عن تسليم الحق هو حق
منها ما ساد له الاعدا العذر كما في التسليم لزم الاستدال فاعطى العجز حكم الدين صار العجز مستحقا بالعذر كالدين
وكان العجز عن العجز عن تسليم شي هو مستحق العقد فكون العجز عن تسليم المسح **كتاب المدين**
معد كات الحرف ظاهر الساس اذ اذن بعضى الحج فلما رتبنا هكذا وجودا ربا هكذا اذ كرا **قول** اذ لا اعلام

لغده وفك الحج الناس الرق سعا ورفق المانح من التصرف حكما واسات المد للعد في كبسه بمنزلة الكتابه الا انها لا ارفع
لانها خوض وهذا لا يكون لانها مخلو عن الحوص كالمالك المستفاد بالهبة مع المستفاد بالسج وهذا لا اهل
للتصرف جدا الرق لان ركن التصرف كلام معمر سعا لصدون عن محج من رجل التصرف منه صالحه لا لزام
الحقوق مما لا يخبر ان الرق فصلا حبه الذمه للالتزام من كرامات المسر والرق لا يخرج من يكون سيرا الا
ان ذمه صعبت الرق فلا يحل المال فيها الا سا غلاما لانه الرقه وما حى حق المولى محج عن التصرف لحق المولى
كما لا سطل حقه بلارضاه فاذا اذن المولى بعد اسقط حقه فعا د احدى متصرفا لما ملكه الاصله واهله لنفسه
وهذا لا يرجع بالحقه من احدى على المولى كالمالك لان اصله في التصرف حكمه ولو كان باسا الرجح كالوكيل **قول**
ولهذا لا يعقل التامت اى لا سوط فلا اذن لو اذن لعهده يوما او سهر كان ما د ونا اذ الى ان يحج عليه عند لان
الاستقاطات اسوف كالطلاق العاقب با حبل الدين با خا المطالبه لا اسقاط فلهذا اسوف **قول** خلافا
لرفر والسافى محج بها الله تعالى ان اذن عند طاعمان امانه وموكل لانه تصرف للمولى يادنه فلا يملك التصرف لافنا
اذن له فسا كالموكل المضارب والسهر كالموكل هذا لان الرق موجب للحج ع التصرف في الرق جدا اذن قائم كما كاه
فله فكون بصره بطرق الساعه عن المولى لانه يستفد الولاه من جهته وما بهو المقصود بالتصرف في ماله الملك
محصل للمولى لا للجد لانه بالرق خرج عن كونه اهلا للملك لهذا يملك حججه ولا يملك حج المكاتب لو كان كالمكاتب
لما ملك حج محج من قاله اصحابنا ان اذن فكل الحج عليه كما سنا واستقاط الحق احدى جدا اذن بصره لنفسه
لانفكا كالحج عنه كالمكاتب فلا يصح محصل المولى فها وقع الفقه عنه قاسا على الكتابه وهذا لان بصره الجدر
ملا في محلا هو ملكه والمصرف في ملكه لا يكون باسا عن غيره سانه ان اول التصرف جدا اذن السرا لانه لا يملك شئا
لسعه وبالسرا يلزم المحج في ذمته وعلى موله ولهذا لا يملك المولى السرا بم محج في ذمته وعده ولو كات
حملوه للمولى الملك ولم يصرف الجدر في ذمه المولى حتى يجعل باسا عن المولى فيكون اصلا في التصرف بخلاف الوكيل
لانه تصرف في مال غيره او في ذمه غيره لانه يثبت للوكيل السرا حتى الرجوع عليه ولم يكن للوكيل قبل التوكيل
هذه الولاه وانما استنفادها بالامر فصار باسا وحكم التصرف في ماله ملك الجدر ولهذا كان له ان يصرف
الى قضاء دينه ونفقه وما استعنى عنه ببيت للمولى على سبيل الخلاف عنه زاد اذ كان اذن من المولى اسقاطا
لحقه لانه لعهده من نفسه في المصروف لا يعتبر بصدقه سوع دون نوع كما اذ رضى المستاجر بسج عبده
الذى استاجر من يدر ون غيره او سلم الساع المسح الى المشركى قبل بعد الذم على ان يصرفه نوعا من التصرف
دون نوع فانه لا يصح السفاد لان ذلك منه اسقاط لحق المسح فان لم يصح الاستدال على عدم المحصر
والموكت بان اذن عبا عن فكر الحج والطلاق ملكا ليد ادرى بملكه القضاء اطلاق اسات الولاه بم هو بايل
للمحصر محج لكونه اذن لذلك بملك الفرق ظاهر منها انما في بملك القضاء فان الباقى العمل لنفسه فبما بعض
بل هو باس عن المسلمين لهذا يرجع بالحقه في مال المسلمين فكيف يكون عابلا لنفسه وهو فاعمل لا يصح

ان يكون فاضيا بخلاف الحد فان غلبت رايته عن المولى اما المستجير او المساجفانه بصرفه في محل هو ملك الغير
ما كان صاحب الملك له وانما في ملك نفسه بفصل المخصص فاما الحد لا يصرف في باب المولى لما عرف ان البصر
غير جملوك للمولى فدمته فكيف توجب الا ملكه كذا في المبسوط **قول** ولو لم يكن المولى راضيا به لم يحد دفا
للضرر عنهم وهذا لان الحادة حرمان من الرضى بصرفه عندهم عن غلبته فاذا لم ينهه جعل سكونه اذا دالة
دفع الضرر عنهم والناس فانهم يحقدون اطلاقا منه فسايعونه جملا لفضله على ما يعضه السرخ والعرف
كما في سكون النبي صلى الله عليه وسلم عند امره بانه عن الحذر وسكون الكرم السفيح فان قلت اسان اذ ان
للحد في الجان عند سكون المولى اذ اراى عنده سخر وسخرى حوه من السببه احدها ان هذا المصنف الذي
ناسر الحد من السخر لا يصح في حقه الاذن حتى لم يصح ذلك السخر فلما لم يصح الاذن في غير ذلك المصنف فكيف
صحت غيره وكذلك اذ اراى احدا سخر عسانا له فسكت لا يصير باد وبالسخر في ذلك الحين كذا في المتن
اذا اراى الراهن سخر المهر من فسكت ولم ينهه عن السخر لا يصير اذ ناله في السخر وكذلك اذ اراى عنده مزوج
او اراى منه مزوج نفسها فسكت ولم ينهه عما غر في ذلك لا يصير اذ ناله بالها بالنكاح ففي هذه المسائل يكون السكون
اذ ناله في نفس ذلك المصنف في غيرها سوى المسئلة الاولى يكون السكون اذ ناله في غير ذلك المصنف من احصاها الى
الفرق لان سكونه محتمل قد يكون للرضا وقد يكون لعلمه لا لسان الى صرفه لعلمه انه محذور عن ذلك سخر المحذور
لا يكون حجه فقلت الجواب عن الاول في انما لم يحذر ذلك التصرف في سكون المولى لان مصرفه في ذلك الحين الذي لا يصح
على طريق الوكالة والسوكل لا يستل سكونه ولكن يضره في انواع كلها وهذا معزله ما اذ اراى عنده
المسلم سخر شيئا للحمل والخبر بفسكت مصرا الجدياد ونا في التجار وان كان لا يجوز هذا التصرف كذا هنا
والان في جواز هذا التصرف اذ ناله ملك المولى فيه الضرر محقق فلا يستل سكونه وليس سكونه الاذن ضرر على المولى
محموع الحال الحقوق الدين محتمل كذا الجواب فيما اذ اراى احدا سخر ماله فسكت لما ان ضررا المالك يسقط فانه
نزول ملكه عن الحائن في الحال زوال ملك الانسان ضرر وان كان حوض حتى لا يملك عليه حذر ذلك حال الاحصاء واما
الرهن فبالولم يستل الاذن حتى يبطل المهر من السخر سطل ملك الراهن على المملوك كما هو موافق فان سخر المهر من خوف
ولو انسا الاطمان على المهر من طلبنا ملك المهر من عن المملوك كما ما وعسى لا يصل الى يده من محل اخر فكان ضرر المهر
اقوى فلهذا لم يثبت الاطمان بالسكون واما مزوج مسئلة الجدياد بالولم يستل سخر المرأة تروا ان ملكها عن
منافع بضررها في الحال ما في حكم الحين ولو لم يثبت الاذن لضرر الحد ضرر او هو ما فان ضرر الحد يكون على
حسان ان المالك احاط وان موثوم وكذا لم يجعل السكون رضا في اطلاق المال لان الضرر هناك محقق في الحال
وسكونه لا يكون دليل التزام الضرر حقيقة واما قوله السكون محتمل فلهذا نعم كذا في المتن لكن في مرجح جانب
الرضا فالعادة ان من الرضى بصرفه عنده يظهر النهي اذ اراه مصرفه يؤدبه على ذلك مما يستحق عليه ذلك شرعا
للضرر فهذا الدليل يحتمل ان الرضا كما في سكون الكرم والسفيح **قول** لعذر الاحراز عنه كما جعل عفو

قول وكذا ما لنا حشر عندنا حشره رضى الله عنه وما لا يجوز لان الحائن الفاحش حاز عجز المبرع الا ترى انه
يحد المبرع من الملك المبرع عن غيرة اخلاص الاذن لهذا لم يحد بغيره الا في الوصي العاض في مال الصبي
بالخير الفاحش لا في حشره رضى الله عنه ان السخر بالحسن الفاحش حاز عجز المبرع لانه وقع في ضمير النجاة والواجب
في ضمير الشئ لم يحكم ذلك الشئ والمادون في حق النجاة المحذور لا حرار لانه يتصرف لنفسه باهله لا يحكم الا بضرر
منه كما يصح من الحر واما الاب الوصي العاضى يصرف للغير فمعد النظر وعلى هذا الخلاف المالك الصبي الماذون
قول ولا وارث للحد لان المولى بمنزلة الوارث لانه رضى بسقوط حقه بالاذن فصار كالوارث اسقط
حقه في التمسك فانه يحد بغيره في الكل **قول** وله ان يسلم ويبطل السلم اذ كل ذلك من النجاة ولم يربو كل
السخر والسري لانهم لو ابيع النجاة في مال لا يفرغ الباخر بنفسه فحاج الى التوكلة **قول** وهو يقول لا يملك الحد
على نفسه بقرره ان الاذن المصرف في غير نفسه ولهذا لا يملك سخر نفسه فلا يملك الحد على منافع له بها انما لها
بغير ما قاله اصحابنا ان الاطمان بجان فملكها وهو مصرف على غير نفسه فانه سخر المنافع لا سخر النفس انما يجوز
سخر نفسه لانه سطل الاذن اصلا لانه يحجر به وكذا رهن نفسه لانه انما من وجه فكان سخر نفسه من وجه لا يحجر
بالاطمان ويحصل بها المقصود وهو الرج فملكها وما ذكره بعض الجرافه لا يملك سخر نفسه ويملك سخر منافع
قول ولنا انه اسقاط الحق فان قلت لو كان اسقاطا لما كان للمولى لانه لا يحجر بغيره لانه اسقط حقه والساقط
لا يعود بملك ما ولا به الحرج باعتبار بقا الرضى كان الحرج مساع عن اسقاطه فاما سبيل انما مضى لان
الاسقاط لا يعود **قول** وقال روى السافى جميعا الله لا ساع رضى في من النجاة شاء على ان رضى ليست
مركبة فلا ساع في حشره كسائر اموال المولى لان حد ملك المولى فلا سخر له من ماله اسطيقه والمولى عن
الكسب للتحلق به دون الرقبة لان رضى من اذنه يحصل مالى لم يكن له موت بالادان واذ ان ادان الدين التجار
مركب التجار فاما ان يحل بالرقبة استغناء فلا فان حصل منه شيء الدين يصر في المولى بخلاف ذلك استخلاف
فانه ساع فلهذا لا يحل له بالاذن فان رجوه بالخيار وقيل الاذن ساع بدين الاستهلاك فكذا اذ ناله ولنا ان هذا
دين ظهر رجوه في حق المولى لانه سبب التجار واذنه يظهر في حق التجار فانه رضى الحد منه كذا في الاستهلاك
دفع الضرر عن الناس وهذا لانه لا بد من محل يسوى منه وارث المحال له نفسه لانه وجه عليه وهو مال
وعلى الدين بربطه استغناء حامل للغير على المعاملة معه فصرح عضا للمولى في هذا الوجه وهو ان الضرر
في حق المولى بدخولها من ماله ولا ياتي من بخله بالكسب ويعلقه بالرقبة فمعلق بها ولكن سدا الاستغناء
من الكسب لانه يمكن بوف رجوه الخفاء بما منح يحصل مقصود المولى فان لم توجد الكسب يستوفى من الرقبة
قول ونونه اعلم ان اطلاق لفظ الدين يتناول ما وجب بالتجارة او بما هو في محنتها كالسخر بطور الجمع
محبا وقد اسخر رده او باستحقاقه والتمسك بدينه والنشر والاجاق بان يستحل الاجرة هلك المستاجر
قبل تمام المدة والاستسحار وضمنا المقصود والودايح والامان اخا محذرا لانه يصير مضمونا عليه بالضمير

ملك المضمون فصار من قبل ضمان الحارات **قوله** وان حجر عليه لم ينح حتى ظهر حجره من اهل سوقه وقال
السافعي يصح الحجر عليه بخبر علم العدو واهل السوق لوجود الحجر عليه ذلك لنا انه لو صح الحجر عليه لم يصح رواه
لانه ان الكسب ما مالوا باخذ وان لحقه دين به من ان كان قد حجر عليه فساخر حقهم الى ما بعد الحق والى ان يرى
ام لا وسطر ط علم الكرا اهل سوقه لان اعلام الكل ليس في وسعه مقام الاكر مقام الكل الاصل ان الحجر انما يصح
اذا كان مسل الاذن ولا يصح دون حتى لو حجر في السوق وليس في الاصل او رجلا لا ينح ولو حجر في سبه لم يحضر
من الكرا اهل سوقه صحيح لان المقصود ليس من السوق حتى الى السوق لئلا حجر عليه لا ينح بل المحبر بسوق الحجر
واسمه ان لا ينح في سبه المولى مقام ذلك مقام علم جميع اهل السوق بل بمنزلة الخطاب بالسلع فان الذي اذا سلم
ولم يعلم بوجوه الصلوة والصوم حتى مضى زمان يلزمه القضاء لاستهتار حكم الخطاب دار الاسلام والحرم اذا سلم
في دار الحرب لم يلزمه القضاء لم يعلم لان حكم الخطاب غير مستند في دار الحرب **قوله** فان الايمان في ابداء
الاذن فان المحرور عليه لو اوفى اذن المولى في الحارة وعلم به العدو صار ما ذونا فلان لا يمنع بقاءه وبودونه
اولى وصار كالغصن فانه اذا اذن المضمون صحيح ولو غصب المادون لا سطل الاذن به ولنا ان ذلك لا
الحج كالنصر في الحجر ووجوده لا للحج اذا الظاهر ان المولى لا يرضى بصرف الاذن المتبرج وانما يرضى بصرفه ما يرضى
طاعته لئلا يرضى بغيره وبكسبه والابان عندما يمنع اذنا الاذن كذا ذكره سحر الاسلام حواهي زاده
في مبسوطه فلنا ان يمنع بعد التسليم فالدلالة له ساقطة الغرض عند التصريح بخلافها وانما راعى المضمون
ومكاسبه من هذا الخاصب مستند بالمراعاة الى الاحكام وعرض حال على الامام **قوله** خلافا لرواية رحمه الله
بأنه بعد البقاء بالابداء فانه لو اذن لها بعد الاستسلام يصح فاستسلامها لا يحلها كالتدبير ولنا ان اذنا
محصر اذنا في العادة والارضى بغيرها لانه يصح في اسالة عمر له المنكوحات فصار ذلك مجردا لا بدليل
الحج كصحة خلاف ما اذا اذن لاهم ولده في الحارة لانه صرح عنه بخلاف المعتاد وانما بعد المعتاد عند عدم
التصريح بخلافها فاما مع التصريح بخلاف العادة فلا لعدم المائدة من يدى الانسان جعل اذنا في السائل
عادة الا اذا صرح وقال في ماكل فان قلت كيف سطل اذنا صريحا بدلالة الحجر والشئ لا يفسد ما هو دونه
قلت لا نسلم بانه اذن لها صريحا بل هذا فرض من كل لئلا يسلم بقاء الاذن لا يصححان فلا يكون باسناد ليد
وهذا الحجر يثبت بالدليل وكان اقوى **قوله** ولها ان المصحح لا قراره الى اخيه اعلم ان صحى اقراره على وجه
مطالب به في الرق كذا ما عسار الاذن من زواله وان كانت باعسار اليد بعد طلبت بالحج فصار كمالو
ابن المولى حر به الكسب فانه لم يصح اقراره بالدين في حق ذلك الكسب فكذا اذا حجر عليه وبعد الحج لا يملك
سعل الكسب بالدين فصار كالوس حجره في ضم سبه ما باع المادون من غيره فانه لا ينفذ اقراره ولا كسبه
ورقبه كانه اسوأ في حق اخذ الدين حال الاذن وبالحج بطل اقراره في حق احد الرقبه به فكذا سطل في حق
الكسب بغير ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان اقراره في هذا المال انما يصح في حال اذنا باعسار يد على المال الاعتبار

الاذن ولهذا لو احدث المال منه ولم يحج عليه لم يصح اقراره فيه لعدم التدبير فانه يحل عليه ما باخذ
المال منه لان شرطه سقوطها بالحج فراجع ما في يده احوذ المولى من يده قبل اقراره لانه لم يبق هناك شيء
من امار ذلك لاذن ويد المولى عليه ما به حقيقه وحكما فلا سطل باقراره وبخلاف فانه لا ساع يد من
اقر به بعد الحج لانها ليست من كسبه وملكه بالرقبة ظاهرا قبل الاقرار وفيه ويد فلا سطل باقرار العبد وبخلاف
ما اذا باع المولى احد الماذن وفي يده كسبه ورفاهه لا يصح لانه صار كعبد آخر لحد والمالك في علم ما عرفه صار
بمنزلة شخص آخر حكمه بدل الملك فلا يبقى ما سلكه ذلك الملك انما علك العبد كسبه حكم ذلك الملك لا يرى ان لا يستوفي
حقوق عقه وداشرو عند الاول ان كان يسوقها بعد الحج قبل البيع **قوله** وقال مالك ما في يده ويحتو عليه وهذا
لان سبب موت ملك المكسب ملك الرقبة لان ملك الاصل على ملك الفرع وهو مالك الرقبة حتى يملك العبد والمال
المادون ووطي المادونه وهذه امان كمال ملكه لان الوطى لا يحل بدونه ويعلق الغرماء اسديفا ولا يمنع ملك المولى
كرقبة بخلاف الوارث اذا اعتق من التركة وما يمسحوله كلها بالدين حيث لا سفلان الملك ما سفل الى الوارث
عند اسحقاء المست عنه نظروا له ولهذا يقدم الاورث لاقرت لان الصرف الى الاقران يقع ومعه كان على المسد من
تقديم حق الحر على الوارث لان النظر يحسن فيه لان قضاء الدين فرض عليه وهو جليل عنه ويد منه والمولى املك
كسبه عبه ما عسار النظر للعبد بل لانه ليس باهل للملكه مع قيام ربه وهذا المعنى قائم بعد موت اذن وبعد قيام
الدين ايضا فملك كسبه وبعبارة ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان العبد يرضى لنفسه وقصده ان يفتح لكسبه
وانما وقع للمولى على سطل الخلاف عنه وكان شرطه فراجع عن حاحه العبد ولهذا لو امسح عن الاتفاق على
عبد لا يربا بالاكنتسار الاتفاق على نفسه وود ما فصل حاجته على سده والمحط به الدين مسخول كاحد فلا
خلفه المولى بعد شرطه كالا سفل الوارث الملك الذي اذا كان على المسد من محط فان قلت كيف يتلقى الملك
من العبد محله الخلاف والعبد ليس باهل للملك المال شرطه الخلاف بصور الاصل قلت العبد ليس باهل للملك مسفر
لكنه اهل للملك مسفل الى غيره اذا فرغ عن حاجته وهذا لان العبد من حيث ادعى من الحر ومن حيث مال فهو ملك
كالهامة ولو كان حراما لكان للملك المال ملكا مسفرا ولو كان حراما مطلقا كالهامة لم يملك الا صلاحا لعلنا علك
ملكنا مسفرا لعلنا السببه من اذا عرف موت الملك وعدمه عرف نفاد العتق وعدمه لانه فرعه عم اذا نذر عتقا
ضمم جميعه للغرماء لعلق حقهم به وكذا لو قال احده المادون هذا ابني وهو مجهول النسب لا سفل نسبته
عنده وعندهما ليس بعتق وضمم جميعه للغرماء لا بطلان حقهم وكذا لو صل بعد عتقه المادون المديون فخرم
صمته في ليس بعتق لانه لا ملكه فهو كقتل عبد اجنبي فكان ضمان جنايته وعنده ما صمته للمال لانه ملكه فهو بالخلاف
كسب عتقه ولكن فيه حق الغرماء فضمم حقهم للمال **قوله** وان باع من المولى الى اخيه اعلم ان العبد المادون اذا
باع مساع من مولاة عمل مهمته حاز لانه غنمهم في ذلك فانه ليس في مضمه ابطال حق الغرماء عن شيء يعطيه
حقهم بخلاف ما اذا باع المريض ماس وادته عمل مهمته فانه لا يجوز عند لي حنيفة رضي الله عنه حتى يسار الوارث

لأن حقهم مع الحق ما الحق كان لأصلهم استخلاص العبيد أو عصمتهم إلى الغنى أو ولو أراد بعض هؤلاء استخلاص
 شيء لنفسه وأداء العتقة إلى الآخر ليس له ذلك هذا المنفذ نحو الغنى وحقهم في المال دون العبيد حتى
 للمولى أن يستخلص كسبائه لنفسه المانع بعض الدين من موضوع آخر وليس في السجعة من العبد بطا حقهم من
 شيء إلى الله فيجوز أن يأخذ من المولى بعضا لم يحرقا حاشا كان العبد وسرا عند أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه منهم
 في حقهم خلافا إذا جاء من الأجنبي عن أبي حنيفة لأنه لا يملكه فيه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إن يأخذ من المولى
 جاز السجعة فاحشا كالعبد وسرا ولكن يجبر المولى من يملك العبد من أن يفصل في المحاماة إبطال نحو الغنى
 عن شيء من المال وفيه إضرار بهم والعبد في ذلك ممتنع في حق المولى لهذا سد فتح الضر عنهم وهذا خلافا للسج
 من الأجنبي بالغير المسروق حيث يجوز ولا يورث المشرى ما زال له الغنى وهذا يورث المولى ما زال له الغنى عندهما لأن
 الغير المسروق ما يورث لوجوده والعدم لدخوله بحسب مفهوم المقوم في غير ما به موجود في حق المولى للتمتع
 ومعدوما الحق الأجنبي لعدمها عملا بالسبب من خلاف ما إذا جاء من الأجنبي بالغير الناقض حيث لا يجوز عندهما
 أصلا ومن المولى يجوز ويورث ما زال له العبد لأن ما كان من العبد المأذون لا يضر عندهما إلا بأذن المولى
 إذن له ذلك في السجعة من نفسه بدلالة الأقدام عليه ولم ياذن له في السجعة بغير فاحش من الأجنبي فأمرنا وهذا الذي
 ذكرنا قول بعض المساجع وصل الصحيح أن قوله كقولنا لا أن المولى سبيل في كسبه لنفسه العتقة دون
 السجعة فلأن يكون له ذلك بالسجعة أولى صار العبد في مفرقه مع مولاه كالميراث المدبون في مفرقه مع الأجنبي **قوله**
 وإذا اعتق المولى المأذون وعليه دون صح إعصافه لأن ملكا لذات قائم وفاد الحق ينبغي عليه وضمير المولى
 للغير ما عصته إذا كان قبل الدين وأقبل لأنه بالإعصاف صوت عليهم محلا لحاق حقهم بها واستيفاء من عهد ولا وجه
 لرد الحق بحصة الملك فأوجبنا الضمان دفقا للضرر عن الغنى **قوله** خلافا ما إذا اعتق المدب إلى خاعلم
 أنه إذا أذن للمدبر وأمام الولد في البيعة فله حق كل أحد منهما دون فاعقبة المولى فلا ضمان عليه من الدين لا من مفرقه
 المدبر وأمام الولد لأن حق الغنى لم يعلق برقبتهما استيفاء بالسجعة ليعذر رقبتهما فلم يكن المولى بالاعتناء وبطلا
 محل حقهم فلا يضمن **قوله** كما في الموهون حتى كما إذا ما ع الرضيم أجازا المنه من السجعة خلافا ما إذا كفل
 عن غيره بغيره أمرهم أجازا لأننا وصحت غير موجه للرجوع ولم يوفى بفاد الكفالة ولزومها على الإجازة ولا
 كذلك هنا ولم يضر المولى بحما رايصا ما عليه نسخة مما صار ومختار للفداء وسجعة الحاني جدا العلم بالحتم لأن
 وحق الدين عني في ممد المولى لا في دميته فإذا فعل سبعا سجعة به الدفح بصير مختارا والدين ههنا وأصح على
 العبد ما مكن استيفاء منه بتقدير الحق فلا يصير مختارا للفداء **قوله** لا أبي يوسف أنه يدعى الملك
 لنفسه يعني لزوج التديع على الملك لنفسه في هذا المعنى فيكون خصا لم ينادعه فيما في يده كالمواد عوا ملك العبد
 لأنفسهم ولهما أن الدعوى مضمرة العتق وهو قائم بالسجعة والمسروق يكون الفسخ مضاعفا على الغائب الحاضر
 ليس بغيره عنه **قوله** ومن قدم مصر أعلم أن المسئلة على وجهين أحدهما أن يحملان مولاه أدق لا يقتصر استقصا

عدا كانا وغرعدك القياس لا يصدق انه مجرد دعوى منه فلا يصدق الا بحجة لقول ابي عبد الله عليه السلام
 السنة على المدعى وجه الاستحسان ان الناس يحاملون في ذلك اجماع المسلمين حجة بحسن الامر وبذلك
 بها القياس في ذلك ضرورة ويلو في ان الاذن امر لا بد منه لصحة بصره وامامه الحجة عند كل عقد غير
 ممكن والاصل في ضايق الناس استسج امر حكمة وما عمت بليته سقطت قضيه وكذلك هذا القياس
 والاستحسان في دعوى الوكالة والمضاربة والشركة والمضاعة وما اسبغها وما سبغها بالاسح
 وسري في الحشر شيء والقياس فيه ان لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل في الاستحسان بنبذ لان
 الظاهر انه ما دون لان امور المسلمين محمولة على الصلاح ما لم يكن لا يثبت الجواز الا بالاذن فوجب حمل
 عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات في فعل الضرر والقياس ان يستلزم عدل المخبر لان الحجة
 الحد في الاستحسان لا تستلزم الضرر والى ما لا يستلزم ما دون صحة بصره ولو لم يثبت
 مستوفى في كسبه قال لم يكن في الكسب فاء لم يسمع رخصة محض مولاه لان لم يصدق على مولاه وليس ضرورة
 الاذن مع الرعية والمدبر للماذون الا مع رخصة فان حضر مولاه وافر ما لاذن مع في الدين لان الاذن في التجارة
 وضائع وقبل الماذون وان قال هو محجور فالقول له لتسكه بالاصل على الغرماء السنة فان اقاموا السنة
 ان مولاه اذن له في التجارة حسد ساع لان الناس السنة كالناس معانته **فصل** في احكام العبد في التجارة
 سرع في بيان احكام اذن الصغير انه مباح لان اذن في التجارة الا انه قد اذن العبد للكرم وقوعه ولكونه
 محملا عليه في جواره **قوله** وقال السافعي رحمه الله لا يفسد وبطلان دونه لانه محجور عليه شرعا لصاؤه وهو
 فاهم مع الاذن في سعي الحرسانه كما في الحفل لانه مولى عليه في هذا التصرف فانه يصح ان يكون له ان
 المولى سعي الحرساني له العدة وما مصاد ان فلا يحمى ان مصاد كالطلاق العتاق فاهم الاستقلال
 منه بالاذن بخلاف الصوم والصلوة والوصية واحسان احد المولى على ابيه لان المولى اسواها فله الحكم
 مولا عليه فيها فصحتها ما منه اما السج والبسري في المولى مولى بها فلا يفسد ضرره على هذا الاصل
 قال احمد صححه اسلامه يحق ما قاله اصحابنا ان التصرف في البسري مع صدره من اهله مضافا الى محله عن لانه
 سرعه فوجبا القول بفاؤه كالعبد الماذون والحق في سرعه التصرف في المحله وكذا في اهله لان
 الاهله للتصرف في التكلم عن ممره وسان لا عن بطنه وهذا من الكلام فيه فثبت الوالاه صوابا لكلامه
 عن الالقاء والصبي سبي الحرسانه هذا الى التصرفات لانه ما دون المولى يسد على سوره هدايه
 في التصرفات لان الظاهر انه لا اذن له في تصرف هدايه فيها وما لانه المولى بطر الصبي لسوسه طريق النسل والاصنام
 فسد في المصلحة بطريقه ما يشاء الصبي فيعباسه المولى وعكسه محرم لاحماله على الجهاد به الى غيرها
 ومن جعلناه ولنا ما عساه اصل الاهله لم يحمله في مولا عليه ومتى جعلنا مولا عليه ما عساه فصور الاهله
 لم يحمله ولنا فيه والحاصل في الصبي من حق النظر مضمون عن الضرر والتصرفات بليته انواع ضار محض كالطلاق

والعاقبة الهبة والصدقة فلا يملكه الصبي فان اذن الوالي نافذ محض لقبول الهبة والصدقة فملكه
 بخلافه ودان من النسخ والضرر كالسج والشركى الاجارة والتكاح فملكه بالاذن ولا يملكه بدونه
 لان الصبي العاقل بسببه البالغ من حيث انه عاقل بمنزلة سببه الطفل الذي اعقل له من حسنة لم يوجب
 عليه الخطا في عقله فصور وللغير عليه ولا له فالحقنا بالبالغ في النافع المحض بالطفل في الضرر المحض
 وفيما هو ان يربطها بالطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لو حنا جهة النفع على الضرر فلا الاذن
 ولكن قبل الاذن من عقد امور فاعلى اجازة الوالي لان فيه منفعة لصغيره مبدى الى جوه البجارات
 عارنا انواع المعاملات ممتازا عن الحيوانات غير الناطقة حتى لو بلغ فاحان بعد عذبا خلا الرفر رحمة الله
 لانه يوفق على اجازة ولله وقد صار ولنا نفسه ووليه ابوه وصي الابن الجدا بالابم وصيه الوالي
 او العاضى او وصي العاضى فاما الام او وصي الام فلا يصح منها الاذن له في الكافة وكذا امر السوط فوض الله
 امر خاص لا يملكه القضاة فلا يلى البجارات على الناس السوط ان يحقل للرجل السج والشا حالب يعرف
 العبد المستبر من الفاحش لا يفسل الجارة لان كل صبي اذ العسل السج والسرا سكم به والبسبه بالعبد المادى
 بعد ان يثبت في العبد المادى من الاحكام يثبت في حقه لان الاذن لكل الحر المام وهذا في الصبي طهر لكونه اهلا
 للملك المستبر والعبد للنس اهل له والمادون بصرفه هلكه نفسه عند كان او صبيا ولا يفسد بصره في الصبي
 سوع دون نوع وبصير ماد وبما السكون **قول** وكذا مورديه في ظاهر الرواية وعن لى حنفى رضي الله عنه
 انه لا يصح اقراره فيما ورده عن ابنه بناء على ان صحه اقراره في كسبه لحاجته الى ذلك في البجارات والاحاق في المورث
 عن ابنه وجه الظاهر انه باضام راي الوالي التحق بالبالغ ولهذا بعد ان يوصف بصفته بغيره بعد الاذن بالغير
 الفاحش كل الى ان يملكه فارع عن حاجته الضرر صحه اقراره فيها **قول** بصير ماد وبما اذن الاب الوصى الجد
 دون الاب والعم وحكمه حكم الصبي لو اسرى بال ووصى امه للصغير والمعتوه وبما اتى رحم من الصغير
 او المعتوه لا يفسد علمهما وانما يفسد على الاب والوصى لانه لا يظفر في هذا **والله اعلم**
كتاب الغصب ابراج الغصب بعد الاذن في التجارة لان
 الغصب من اساخ الكافة حتى ان اقرار المادون صح بدون الكافة دون غيرها صح بدون الغصب
 ايضا ولم يصح بدون المهر لكونه الاو ح الكافة دون الباقي فكان ذكر النوع بعد ذكر الجنس المناسبه
 في اللغة اخذ الشيء فلما وقهر ابا الغصب على الرجل وعصبه منه وعصبه اياه عصبه او يعال للخصم
 غصبه بسببه بالمصدر وفي السر بعد اخذ الما لم يقوم بخلافه المالك على وجه تنزيله **قول** في اللغة
 اخذ الشيء ولم يفسده بالمال لانه يستعمل الخه في كل باب بال او غير مال بهال غصبه وجه فلان وولده
 كذا في المبسوط **قول** محرم احراز غصب مال الخرى في دار الحرب **قول** على وجه تنزيله اي يد المالك
 هذا الحد على قولنا فاعلى هذا الحد مرسا لاصحابنا منها ان الرجل اذا غصب الجار ومعه

خشن فاكل لذات المحسن لم يعرض الخاصب المحش ولم يسعه بل سجع المحش به فلا حنا في علمه في المحش
 ولو ساق مع امه ضمن المحش ايضا ومنها لو منع اصحاب المواسي عن المواسي حتى ضاعت فلا ضمان عليه
 وكذا الواخر صاحب الدار عن ارضه حتى انهدم لا ضمان عليه وكذا لو حبس جلا حتى ضاع ماله لم يضمن
 ولو حبس الما ل منه ضمن **قول** حتى كان استعمال العبد وحمل الدابة غصبا لانه بالاستخدام والحمل است
 به البصر في علمه وذلك يوجب قصره الما لك عنه **قول** دول الجلس على لو حبس على سباطه غيره او فراش
 غيره لم يكن غاصبا لانه لم يوجد منه العقل التحويل البسط فحل المالك ودين في ارفع له في الاستعمال
 فلم يكن الخاصب من زلما بده وسرطه ان يكون الما خود الما مقوما وحكمة الما بم والمخرم عند العلم وان كان
 بدون العلم بان طن الما خود ماله او اسرى عننا ثم طهر الاستحقاق فالمخرم لان الضمان انما يحتمل الحقه
 سقوته وحقه سرعى وان كان لا حذو محذور الحمله وعدم قصده دون الما ثم لان الام مرفوع عن العبد
 حاله الخطاء لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عنى متى الخطا والنسيان والمراد الما ثم وقد قال الخالي ليس عليكم
 جناح فيما اخطائتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم **قول** لان الواجب هو الما ل لغيره لانه غنى عنكم فاعذوا
 عليه بمثل ما اعتدى عليكم وسمي الفحل لاني عدا ببطريق المعاملة كقوله تعالى جزاء سيئة سيئة
 مثلها والمحاذاه لا يكون سه ولا ان الواجب ضمان الحر والحر انما يحق ما يحاب الما لان حوال المستحق مراعى
 في الصورة والمعنى فيه اعسارهما وكان عدل حر القمه التي فيها اسرا عاه المعنى هو الما لله محسب **قول**
 ولا يى يوسف رحمه الله ان الما ل انما يطح الحق لا يسل له وجوب عبا ر القمه والحلف بما يجب بالنسب
 الذى يجب به الاصل هو الغصب فبحر قيمته يوم الغصب **قول** ولحمد رحمه الله ان الغصب واجب الما ل
 حليا عن رد العنى انما يصاد الى القمه للجر عن اداء الما ل ذلك لا لقطع من يدى الناس من حره يوم
 الاقطاع **قول** ولا يى حنفى رضي الله عنه ان الما ل بوعان كامل وهو الما ل صورة ومعنى وهو الاصل
 في ضمان العذر وان حتى صار مبرله الاصل قاصر وهو الما ل معنى هو القمه والقاصر لكونه سرورا
 مع احتمال الاصل لانه حلف عن الما ل الكامل ولا يقطع الاحتمال الا لقطاع ولكن بالخصومه القضاء
 ولهذا لو صبر الى محي وان كان لم ان يطالبه الما ل فبحر قيمته يوم الخصومه والقضاء **قول** وبما ل
 كالعدومات المسفوتة والدوات فحله قيمه غصبه وقال مالك رضي الله عنه بضم ماله حرس ذلك
 لما لم يوا ولما يادى عن سرخ رضي الله عنه كسر عصا فنى له وعليه قيمتها وهو الما ل الما ل المذكور
 في النص فلان قيمه الشيء معنى ذلك الشيء المعنى هو الاصل والصورة باحة فاذا عذر اعسار الصورة
 للمفوت فيها اعسرنا المعنى فعا للضرر بالقدر الممكن **قول** واما العدوى المسفوت كالجوز والنض
 والفلس كالمال حتى يحل الما ل عندنا لا احادها المسفوت عند رضى الله عنه القمه لانها ليست بمال
 مساويه ولهذا لا يجرى الربو فيها **قول** وعلى الخاصب رد العنى على الما ل لقوله صلى الله عليه وسلم

يوم صح

على الدنيا اخذت حتى يرد وقال صلى الله عليه وسلم لا حل لاصل في خدمته اخذ لا عما حاد فان
اخذ فليرد عليه والرواية في المصالح لا عما حاد اي لا يرد سرقة ولكن يرد اذ حال العبط على اخذه فهو
لا عيب من هبل السرقة حاد في دخال الغبطة على اخذه وفي المبسوط لا عما ولا حاد ومعناه ظاهر قال صل
من وجد عن مال له فهو احق به ومن ضررون كونه احق بالعن وجوب الرد على الآخذ ولا يرد عليه بغيره بالآخذ
والند لصاحب المال في ماله مقصود بها وصول الى التصرف لا ابتغاء وحصل بمرز الملك فليست تسحق فعله
دفع الصبره وانم وجوهه رد عنه فهو الموجب لاصلي على ما قالوا واد القمه فخلص حلفا عنه لانها قامة
والكمال في رد الصبره والمعنى صل الموجب لاصلي القمه ورد العن مخلص لهذا لو ابراه عن الضمان
حال تمام العن يصح لو هلكت منه لا يحتمل الضمان ولو لا ان الموجب لاصلي القمه لما صح الايراد لان
الابرا عن العن لا يصح ولو كفل بالمقصود يصح ولو لم يكن الضمان احبال كان كفاه بالعن وعدم وجوب
الزكوة قال الخاصب اذ كان له بساتين ملكه وقد عصب سائوا وهو قائم في يده فلا يجب عليه الزكوة اذ اسفصر
النصاب عقابله قومه المخصوب هو معنى قوله ويظهر ذلك في بعض الاحكام **قول** ثم قضى عليه بديل
سائوا على ان الحق سبحانه العن للناس اعراض الاعيان فلا يبعد **قول** بالهلا كحتى يحصل له غلبه الظن
بعضي مده او ما قامه منه وهذا كما ادا على الاقلام من علمه من مباع فانه يحسن الى ان يعلم ما يدعيه
من الاقلام مده السليم موكل الى العاضى لا يصيب المقادير الى يكون واذا علم الهلاك سقط رد قلمه
رد بدم وهو القمه وهذه المسئلة تدل على ان الموجب لاصلي العن لو برهن المالك انه مات عند الخاصب
ولت العاصب فبمنه الخاصب احق عند محمد رحمه الله لان جوب الضمان الغصب بظاهرا واسان رد عاقر
والسنة لمن يدعى خلاف الظاهر وقال ابو يوسف رحمه الله بانه المالك احق لان حاصل اخلافه في الضمان
وفي سنة اسائه **قول** والغصب فيما سئل بخوال ان الغصب لا مال من يد المالك سائر المدة عليه
فلا يمكن حقيقة الا فيما سئل في العقار الذي لا سلطان عليه وكوبه وعصب عفا واهلك في يده بان
غلب السيل على الارض فحسب للماء او عصب دارا فهدمته فانه ساء واه او جاء سيل فذهب بالبناء
لم يضم عندي حشفه والى يوسف رضي الله عنها وقال محمد وزفر والسافعي رحمهم الله وما هو قول الخ سيف
او لا ضم لان استيد عليه على وجه ضم فهو بدم المالك صحت سببا للمضام كما في المسقول وهذا لان
الغصب هو اسات بد المخلت على مال مقوم محترم باز له بد المالك عنه او ما يقوم مقامها من يهوت
مكنه الاخذ لجموده مواد استعمال لفظ الغصب سماعا وقد حقق هذه الامور الثلاثة في الحقار صحت
عصبه اما الاول وهو اسات بد المخلت فظاهر اما الثاني هو كون المخل لا مقوما محترما فذلك ظاهر
واما الثالث وهو باز له بد المالك عنه فلا تامة بدم عليه ما يصح ما يصور وجوده في الحقار لم يرد
بد المالك عنه لاستحالة اجتماع الدين على ان احد في حاله واحد واذا حقق الغصب ضم الخاصب

كما في المسقول مجود الود بعد تحقيق ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله ان الغصب في اللغز اخذ الشيء على
ما ساطف به مصنفات رباب اللغز ولو اورد عليه مجموعاتهم وفي السرقة هو عيان عن اسات بد المخلت
على المال المقوم المحترم باز له بد المالك عنه او قام مقامها كصوت مكنه الاخذ بفعل الخلف المخل مورفبه اي
فعل جعل المخل محسب سمي مفعولا به عن ذلك الفعل المحدث كالمه بدون معاونه الحرف احرارا اما الاول الثاني والثالث
فلا مسلم الخصم واما الرابع فلا نه من اجزاء معناه اللغوي اذ الاخذ بملو السائل البراجم او ما يقوم مقامها والمخل
الماخوذ محله فعل الاخذ محسب سمي مفعولا به عن الاخذ المحدث كالمه بدون معاونه الحرف احرارا اذ كان هذا المعنى
داخلا في معناه اللغوي وجب تركه خلا في معناه السري الثاني لزيادة الضرر وهذا لان الثاني للضرر كما كان
ما في الضرر كان آيبا للضرر الحاصل باخراج هذا المعنى الذي هو داخل في معناه اللغوي عن معناه السري وهذا
لو جلس على بساط غيره فخراده لا يصدر عاصيا وان وجد منه اسات بد المخلت على مال مقوم محترم على وجه
نزول يد المالك عنه لانه لم يخله ولم يسفله عن موضعه ولم يحقق منه في المساط فعل مورفبه معني الذي
فلنا فعلم ان الغصب لا يحقق العقار فلا انضم المقتضى عليه بالمخلت سفا وسببه وهو اسات يد
السلب عليه باز له بد المالك عنه بفعل في المخل مورفبه فان قلت يسمى الناس له غاصبا وفعله
عصا من دل الدلالة على حقيقة في العقار قلت انما يدل على ذلك لو كانت التسمية بطريق الحقيقة اما اذا
كانت بطريق المجاز فلا وعبد بالملك التسمية بطريق المجاز اذا المساهمة المانته من اسسلا على العقار
بالملك من غصب المسقول جوز لهم سمس غاصبا وفعله عصا وهذا كسمس السح في قولهم نهى
النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الحرم اجمعة السح فيه لا تصور فان قلت يهوت مكنه الاسفاع على
المالك بفعل في المخل بيب حكم الغصب بدليل وجوب الضمان على المودع بالامناع عن تسليم الودعة
اذا طلبها المالك مع القدر على التسليم موجب ان يست حكم الغصب هنا كما في مجود المودع لانه وجد
من المخلت يهوت مكنه الاسفاع بالعقار على ما لكة فليست طار ان يست حكم الغصب يهوت مكنه الاسفاع
على المالك المسقول لانه تصور ان يوجد المسقول بفعل بصره الفاعل غاصبا للمسقول فجاز ان يالحق بذلك
الفعل يهوت مكنه الاسفاع على المالك مجود الودعة ونحوه سد الباب للعدوان اما العقار فلا تصور فيه
فعل بصره الفاعل غاصبا على ما مر فكيف يالحق به غيره على ان مكنه الاسفاع بالدار ليست لا يمكن من الاسفاع بها
سكني ودخولا وما عدا ذلك فهو شئ حكمي لا يدرج في بيع المخلت يهوت مكنه على المالك هذا المكن لم يفت
على المالك بدخول المخلت سكناه فله بالان التمايع لا يفتح في المكن السبه وما حصل من ربال بد المالك عن الدار
انما حصل باخراج المخلت عن الدار ومنع اياه من الدخول السكني فلهما وذلك فعل المالك في المخل ولا
عيبه الضمان كما لو منع المالك عن الاسفاع بمقوله بسفده اياه عنه فان قلت لو اخرج محمد والسافعي
بقوله صلى الله عليه وسلم من غصب براء من ارض طرود الله تعالى يوم القيمة من سبيج ارضه فقد اطلق لفظ الغصب

على العتق وقلت فان النبي صلى الله عليه وسلم من جزاء غاصب الحقار والوعيد في الاخر ولم يذكر الضمان في الدنيا
وكذلك قيل على المذكور جميع جزائه ولو كان الضمان اجبا لكان الواجب عليه ان يضمن الضمان لان الحاجة اليه امس
فتراد عليه الضمان كان سجا ودا يجوز القياس **قول** وما نفق فعله وسكناه ما لم يهدم سنا او انهدم سكناه
ضمنه عندهم لانه مملوك لما انهدم فعله والعتق وضمن بالاملاك لان الاملاك يحق فيه لانه فعل العائن
وجاز ان لا يضمن الغصب بضمير الاملاك **قول** اذا انهدم الدار وسكناه وعلمه بان كان عمله لحداده
او القصاره فهو جدار الدار بسبب القصاره وانهدم كان مضمونا عليه ومدا انهدم بسبب سكناه وعلمه
في الضمان لانه اذا انهدمت الدار والسكناه وعلمه لاضمان عليه عندهما **قول** واذا اسفص الزراعه خرم
المقضان لانه انكف العتق وضمن بالاملاك ما خذ الغاصب اسن باله الى المذرو وما اتفق وما غرم من
المقضان وبصدق الفضل هذا عندنا في حقه ومحمد ربهما الله وصورته اذا غصب ارضا وزرع فيها
كبر فخرحت اربعه اكرار ونقصها الزراعه ما سلخ قيمه كرو الحقه من الموان ما سلخ كروا فخرحت ضمان فانه
مصدق بكر لانه زرع كروا لحقه مؤنه كرو ضم فيه كرو فضل الخارج عن اسن باله بكر مصدق به لانه زرع ما لم
ملك قال ابو يوسف ان صدق به لان المنه عن زرع ما لم يضمن وهو قد ضمن وقد اختلفوا في ما يضمن المقضان
الارض قال نصير بن يحيى انه سطر نيك هذه الارض على استعمالها وكم يسرى جدار استعمالها فافا وتاينها
نقصان الارض من قبل جمع محمد بن سلمه الى قول نصير **قول** واذا هلك الغصب المفقول فهو المرد لما مر
ان الغصب فما سفل هذا لان العتق خلت في ضمانه بالغصب لانه السبب للضمان وعند العجوة به بحقه
على قول من جعل الموجب الاصلي في العتق او سفل القمه بذلك السبب على قول من جعل الموجب الاصلي القمه لهذا
عبر صيته يوم الغصب **قول** وبخلاف المسح معطوف على خلاف تراجع السحر مسلقا بقوله بعد رد
عنه بحب رد صيته فان المسح لو اورد في يد السابح لا يحب شي في مقابلته ولكن يحذر المشرك من لا جاز به
البر او يترك لانه ضمان عند العتق وعلل الاعيان الاعلى الاوصاف ما ضمان الغصب متعلق بالفعل العتق
حل الذات بجميع الاجزاء والاوصاف فكاتب مضمونه **قول** ومراوه غير الربوي ما في الربوي عوان حصه
حنطه وغصب عنده او ما قضيه فمهم في يده او يكسر الدراهم او الدراهم فضا حبه بالخمار ان ساء اخذ ذلك
بعينه والاشي له غيره وان شاء تركه وضمنه مسلم بعد ما عن الربوي وقال السافعي رحمه الله ان يضمنه المقضان
ناء على اصله ان لا يجوز والصحة في اموال الربويه فمهم وعندنا لا قيمه لها عند المتقابله بحسبها فلو اوجبا
مثل قيمتها من جنسها ادى الى الربوي ولو اوجبا مثل زنها كان فيه ابطال حق المخصوص منه عن الجوده
والصغره فلم ير اعاده حقه والحجز عن الربوي اقلنا بضم القمه من الذهب مصوغا ولهذا ملنا الاستهلاك
فلن يضمنه غيره فعليه قيمته من الذهب مصوغا عندنا **قول** لانه يودي الى الربوي ان يضمن المقضان
مع اسر د اد الاصل كان انما ضا غر صفة الجوده والصغره والقمه لهما في اموال الربويه **قول**

قول ومن غصب عبدا فاستغله اى آخره واحد عليه فمقصده الغله ضمن المقضان لما مر وبصدق
بالغله عندنا في حقه ومحمد ربهما الله وعندنا لا يضمنه ولا يصدق عليه هذا الخلاف اذا اجر المستعير
المستعار واصله ان الغله للغاصب عندنا خلافا للسافعي رحمه الله لانه المنافع لا تقوم الا
بالعقد والعاقده هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد بعقده ما لا وكان هو او وليه ما يؤثر
ان يصدق بها الا انها مسفاده له بسبب خيبته وهو التصرف في مال الخبز والحكم ببيت مضافا
الى سببه فلا بد من يور الحسب فيها حكم ذلك السبب وسئل مهلبا التصديق نعم الملك يثبت فيها
بالاستفاد لكن الاستفاد ما من وجه دون ولهذا انطوى في القيام لا في العتق فلا نزول به الحسب
ولا يي يوسف رحمه الله ان هذا ربح حصل في ضمانه وملكه فمطرب له كالمسح اذا اكتسب بعد القرض
الضمان فلان المقتضوب دخل في ضمان الغاصب واما الملك فلانه ملكه حروفه التحدى اذا ضمن
طريق الاستفاد **قول** لان الحسب لاجل المالك وهذا جواب سوال مهوان بمال القمه ورتب في ذاته
وهذه العله ملكه ولكن هو ابا المصدق لحبته ومن قضى منه مال المصدق كان عليه ان يصدق
معله فلت نعم ولكن المصدق هذا لم يكن حتما عليه الا يرى انه لو سلم العله الى المالك مع العتق كان
للمالك ربحا وان ذلك ليس على الغاصب سبي اخر فهو ما صنع بصره مسلما الى المالك ثم مصره للمالك
مرا غر في ذلك القدر من القمه بما يفضله من زول الحسب بهذا الطريق فلان الرتبة المصدق عوضه
قول وهذا ظاهر فيما سعى بالاسان الله كالعرض لان العقد سعلق حتى لو هلك مثل الغرض
سطل السج فمستفد الرقه والبدن في المسح ملك حقه صدق به **قول** وقال ساجنا ورحمهم الله
لا يطيب من ان يضمن وكذا بعد الضمان لا يطيب الرجح بكل حال ان يساوى من المسرى قبل يضمن ويحذر الضمان
لا يطيب الرجح بكل حال وهو المختار وحاصله انه متى استفاد بالحرام ملكا من طريق الحقيقه والسببه
سبب الحسب والاسن الدراهم الا السببه لانه اذا اسار ولم سفل استفاد بالاسان حواز العتق لم عرف
العتق والمقدار واذا انهدم لم يسبب استفاد بها سلامة المسرى فاما ان يصر عنها عوضا فلا يثبت
الا السببه وقد اسوت الوجوه في السببه فاسوت في الحسب **قول** لان الحسب في الغله كان الحق
المسرى فلان نزول الوصول الى يده الا اذا كان لا يحداى الغاصب اذا كان يفتقر لا يجد غيره اى غير العله ما ولى
الاجرا وما مال الغله او الحاصل لا يستل ان يحتاج اليه فلما كان هو محتاجا صار هو كسائر الفقهاء
او حاصه في ملكه الذي هو مستحق الصرف في العتق **قول** لم يصدق شي هو قوله جميعا لان الرجح لا يضمن
الا عند ايجاد الحسن لان الرجح وصدق الفضل لما يكون بعد المساواه والمساواه انما يحق عند الكائن
ولا يحسن فلا يساوى فلا فضل لان الحسب يحل في المصدق لا في المضمين ان الانسان لا يضمن بالادى ملك
نفسه ولا يمكن المصدق هنا الا بواسطة المضمين فلا يسبب الى المضمين فيسقط اصلا ما واسد اعلم

فصل فيما يتغير لعل الخاص لما ذكر مبدعات الغصب من بيان معناه لعله وشرعا ومن
احكام الضمان وما يحق فيه الغصب وما لا يحق ذكر في هذا الفصل كيفية سوت الملك للخاص عند اداء
الضمان وما يتعلق بها **قوله** حرم زال اسمها احرازها عن غصب شاة غيرة ودعها حاشا لم ينزل الملك اليها
منها مجرد الذبح في ظاهر الرواية لانه لم ينزل اسمها لانه يقال ساه مذبوحه وشاه حبه **قوله** وقال
السافعي لا يقطع حق المالك هورواية عن لم يوسف اذا اخذ احد الدقيق لا يقطع له الضمان عند
لم يوسف لانه يودي الى الربوا وعند السافعي بضمه وعن لم يوسف انه ينزل ملكه عنه لكنه ساه وسيرى
حظته من خطبه فالمان الخاص بالمختص من احق به من حواله لانه زال ملكه وبه سبب لم يرضه
ولوزا لملكه سبب هوراض به كالسج لا يقطع حقه اذا ارسلت به بغير رضاه بان يرضى المشرى البيع
بغير اذن البائع ههنا اولى لا يقطع حقه للسافعي ليعين بامه فسقى على ملكه ويضعه صنعة لان
المالك صاحب اصل والخاص صاحب صفة والصفة قامة بالاصل باجبه للموصوف فيخرج صاحب الاصل
على صاحب السج وهذا لان الدقيق خطه فرق اجزاها وتفرق اجزاها لا يوجب انقطاع حق المالك كالقطع
في النوب والذبح والسنخ والسائر في الساة ولانه فعله عدوان لا يصلح سببا للملك بل غافله والحق
بالخدم وصار كالحظية وفعت في الطاحونه وصارت متقافا فانها تكون للمالك محق فانه اصحابنا
انه اسم الملك الحظية وحصل عنها اخر سمي متقافا فكون المستملك ضامونا عليه مثله والمحصل لانه
كسبه والكاسب حق تكسبه وان كان في محل مملوك للغير لان الحكم بضاف الى العلة لا الى المحل هذا لان
الاسم والهبة والمقصود وكل موجود من الجواهر في صورته ومعناه فتبدل الهبة والاسم دليل
على المعارة صورته وسدل المقصود دليل على المعارة معنى اذا است المعارة بينهما وهما يثبت الهبة فيكون
الاول مستهلكا وقرى في الشيء الواحد يستعمل فيكون سببا في اذ اهدى لاول فعله صار ضامنا مثله
والدقيق جاز في فعله فكون ملكا والصحة قامة بها من كل وجه والعين بها لعله من وجه فصارت
الصحة راجحة في الوجود وبرحمة يرجع الى الحال الرجحان في الدان احق من الحال لانها ما بعد للدار فعله
انما صار محطورا من حيث يهوب به المالك من المحل لا من حيث احدث الصنعة ورجحان في محطوره لا يوجب الملك
والذبح لا يثبت اسم العين بها لانه مذبوحه وشاه حبه والسنخ والسائر لا يثبت ما هو المقصود بالذبح
بل يحق ذلك المقصود فلا يكون ذلك بدل العين فيثبت مملوكه لصاحبها وهذا الوجه شامل للفصول
المذكورة ويصرف عليه غير ما عني وجه الاستدلال ببقاء الاسم على عدم انقطاع حق المالك شامل للعامة
فصول مسائل الغصب فانه اذا عصب متقافا او غير انفسجا ووطنا فخر له او سمسما فخصه بقطع
حق المالك فكان هو المعارة على ما عني **قوله** والقياس لم يكره في ذلك يجوز قبل ان يودي الضمان شاة
على ان ملكه في هذا العين حدث كسبه لان هذا الدقيق غير الحظية فكون غير المختص لان المختص

الحظية والدقيق غيرهما بدليل بخلافهما اسما وهبه ومقصودا وحكما وسدل الاسم والهبة دليل
على المعارة صورته وسدل الحكم المقصود دليل على المعارة معنى فثبت المعارة بينهما صورته ومعنى
على وجه لا يوجب والها المعذرة اعاده الدقيق خطه ومن ضروره سوت الثاني ايضا الاول لا يستقاله
ان يكون الشيء الواحد سببا في اذ اهدى لاول فعله صار ضامنا مثله وملكه بوجوب الضمان
ضرور استحاق المالك عن الاول الى الضمان لهذا السبب سبيل على الثاني بوجه من الوجوه
فكون خاصه بفعل الخاص وحله سبب صالح لا فاده المالك في الثاني بضاف اليه الملك الثاني
في الثاني لانه ليس لغيره بالاجماع فكون له بهذا السبب فكون كسبه محله ان اكله وسفح به لقوله صالح
ان اكلت ما اكل الرجل كسبه وهذا معنى قوله ووجبت سوت الملك المطلق للتصرف فيه الاستحسان
للسل لا يرفع به ماله لودي الضمان بالراضى او مضى القاضى وبعضى القاضى عليه بالضمان لان
النبي صلى الله عليه وسلم كان في صافه رجل من الانصار يقدم اليه ساة مصلية فاحد لقمته بلوكها
ولا سمعها فقال انها محرقة في يها دى بغير حق فقال الانصار كاي ساه اخي ولو كانتا غزمتنا لم نفس
على بها وسارضيها ما هو خير امنها اذا رجع فقال صلى الله عليه وسلم اطعموها الاسارى فامر بالتصدق
بها سان منها ان الخاص بملكها لان مال الغير يحط عليه عنه اذا امكر منه بعد السج اذا عذر عليه
حظية عنه فان قلت انما تصدق عنكم بالرجح لا باصل المصمون فيكون الحديث متروكا لظاهره فلا يصح الا
الحجاج به قلت روى عن محمد انه يصدق لا يصلح اداء الضمان على ما يقول الحديث لملك الاول
قد انقطع وانه يصدق لا يصلح الا انما ركا احد الحكمين بدليل هو التصديق لا يصلح في الثاني على ظاهره وهو
حرمة الاسناع فان قلت سبب على هذا التصديق باللفظ ولا شك انها مال الغير مع انه امر الملقط
بالتصدق اذا كان غسافا قلت انما تصدق بها بعد التعريف للحج عن اصابه المالك وعن صابنه المالك ههنا
المالك محالوم فلا يجوز التصديق اذا لم ينزل ملك المالك انه لا ساج السائل الخاص بصل الارض ولا ياتى
احنا الاسناع به قبل برضه كان في حاله بالناس بالملك محرم قبل الارض احسب الماد بعد
وناد سعه وههنا سوت ملكه لم يمحظون كالمقبوض بالسج الفاسد واذا ادى المالك ساج له السائل لان
حق المالك صار موقى البدل صحفت بينهما ماسد له بالراضى وكذا اذا اراه لان حقه يسقط بالبراه وكذا
اذا ادى القضاء او ضمنه المالك وحكم الحاكم بالضمان لوجود الرضا منه لان الحاكم لا يضمنه الا بعد طلبه فكان
راضاه عم عند لم يوسف فيما اذا غصب ظه فرعها وبواه وغرسها ساج الاسناع قبل اداء الضمان لوجود
الاستهلاك من كل وجه ولم يبق من سجات به حق المختص منه وساج الاسناع به كلاف غيرهما لقيام العين
فيمن وجه **قوله** وقال مالكها الخاص عليه سلة لسدل الاسم بالصحة والمقصود بالتبر والنقود لا يصلح
راس مال الشريك والمضاربة والمضروب يصلح لذلك فصار كالمسالك المعطية والان ما زاد فيه الصنعة ملك

يرد فيه الحق فان كانت الرائدة خمسة ما خدر الثوب بوجه وخمس دراهم من الخاصب ان صاحب
البوب استوجب عليه بقصان قومه ثوبه عشر دراهم واستوجب البصابع عليه قيمة الصنع خمسة
فالجنيه الخمسة قصاصا ويرجع عليه بما بقي من القصان وهو خمسة اعلم صبيح البوب اعلموا ان
يكون بالسواد او غيره وكل احد منهم لا يخلوا ما ان يوجب الرائدة او القصان ثم كل واحد من القصان
وغیره ان كان يفعل احدا ويخلفه فلو كان يفعل احدا فلو كان يفعل احدا فلو كان يفعل احدا فلو كان يفعل احدا
او صاحب الصبح او غيرهها وذلك بخبرنا ان كان جازلا او غاسا وهذه الاقسام كلها مذكورة في
الاضاح ثم ذكر في المن هو الذي كرهناه فلا يحتاج الى عادته واما الذي لم يذكر في المن فهو ان صاحب
غصب العصفه وصنع به ثوبه فهو ضامن لبل ما احدها انه اسم ملكه فضمن المثل ان قدر عليه
وان لم يقدر فهو على الاختلاف الذي ذكرناه فانه ينقطع من يدك الياس ليس لصاحب العصفه ان يحس
البوب شي خذ لك ان البوب اصل قصاص الصبح فلهذا السواد في هذا الوجه بمنزلة العصفه
على قول ابي حنيفة ايده عنه ايضا لان ملك البوب سمي ملك السواد فلما فرق بين ثوبه وبين ثوبه
ولو وقع البوب صبحا او قصاصا صبحا فذكرناه ولو غصب انسان ثوبا من جنس صبحه بعصفه اخر
ثم ذهب الفاعل في القول فيه كما اخلط بغيره فحل احدا سحسانا والقاس ليس ان يكون لصاحب الثوب على
ما في البوب بل انه وجب الضمان على الخاصب ان يقطع حقه في الصبح وجب الاستحسان هو انه اذا لم يعرف
الفاعل بعذر الزام الحكم عليه صار كأنه حصل من غير فعل احد **فصل** لما ذكر بعد ان الغصب
وذكر ايضا لنفسه ما وجب للملك الخاصب الضمان ذكر في هذا الفصل مسائل مفترقة يصل بمسائل
الغصب كما ما وجدنا المصنفين **قوله** وقال السافعي لا يملكها ساءا على ان الغصب عذر وان
مخضف لا يكون موجبا للملك لانه حكم مشروع فليس تدعى سببا مشروعا والمعدى يكون مشروعا
لان ادنى درجته ان يكون سافحا والتعدى لا يكون سافحا وصار كغصب المدير بعد ما قاله اصحابنا
ان المالك ملك بدل المخصوص كما له اي رقبه ويدفع وجب ان يزول ملكه عن المبدل الى ملك من وجب
عليه البدل اذا كان المبدل محملا للثقل عن ملك الى ملك ففعل للمضرر عنه ومحملا للمعدى كما في سائر
المبادلات وهذا لان الضمان بدل العجز حتى يقدر بغيره العجز لا يصلح الضمان بحسب تقدير ما فوق
لان العذر انما يحقق بحسب ما في الدات فاذا سلب الملك البدل بدو اذا ما جعلناه مقابلا
بالاصل بدو اذا ما يزول ملكه عن المخصوص بمرط الحكم سرعى هو الضمان لانه سرع حرام واخر
مع نقاء الاصل على ملكه اذا حصر حقه الفوات وسرط الفضي يجر له قصاصا حسيبا عنده وانما
فصح لو كان للملك ست بالغصب مقصودا فان قلت لو كان شرط القضا بالقيمة زوال ملكه عن العجز
او كان الضمان بدلا عن العجز لزوال الملك به عن المدير كما لو مضى جواز سح المدير فقلت نعم يزول

المدير به عن ملك المولى لكونه مالا مملوكا كحفظ المدير معاملة الفارس وهو اليد ووز الرقبه لانه غير قابل
للسفل وهذا طريق جائز ولكن لا يصار اليه عن المقابلة بالرغم الا عند العجز لان فيه اجتماع البدل المبدل
في ملك احد وهو عدول عن سبب احد **قوله** نعم جواز مما سأل لا نسلم بان المدير غير قابل للثقل بل الى
ملك بل هو ما بل فان مولاه لوباعه وحكم القاضي بجواز سح السع ونسب التمدد فاحار عنه وقال نعم
كذلك الا ان هناك انفسح المدير في ضم قضاء القاضي الفصل المجتهد فيه محقق كان السع مصافا للثقل
قوله خلافا لما قال الكرخي رحمه الله فانه يقول اخاره لانه يورثه عليه بذلك بكماله وجعله الاصح ان يخار
لفوت الرضا ورضاه لم يتم حيث لم يحط ما يدعيه وجاز ان يكون قيمته مثل ما ضمنه عند الموقوفين ان يكون
مطلبه عنده فلا يرضى به وقد ارضى الانسان بزوال العجز عن ملكه بعهدة فاذا احصا المالك احد
المقصود للخاصب ان يحسبه حتى يحد القيمة التي رجاها الله لانها معايله به كالحال المدير لانه ليس بمعايله
قوله وانما عهده ثم ضم القيمة لم يجز عهده والفرق بين الملك الخاصب فيه ما هو لسوءه مستدرا والباب
بطريق الاستناد بان وجهه دون وجهه او ضرره اذ الدليل بانى سوت الملك بالغصب لكونه عذرا وانا والمالك
نعمه واما سبب الملك لم ضرره العضاء بالضم ان كذا يحتج بذلك المبدل ملكا احد والسبب ضرره
بان وجهه دون وجهه ولهذا يظهر في حق الكسب دون الاولاد لان الملك يست سوطا للقضا بالقيمة
والولد غير مضمون عليه بالقيمة ولو وجد الاتصال ليس يتج فلا يست هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه
بدل المسفحة فيكون سحاحضا وسور الحكم في السح بسوته في المبيع سواء بسبب المبيع مقصودا بسببه
او سح الخافه ولا ان ملك الكسب اسرع فهو داس ملك الولد بل ليل ان الخاصب اذا اجر المخصوص
ملك لا اجر ولو اولد لا يملك الملك السافعي كمن لم يصاد السع والاكفى للحنوقا لما كانت ملك السع وان
ملك الحق لمقصان ملكه **قوله** ولذا لم يخصصه اعم زوايد الغصب بانه متصله كالكسب
والحال او منفصله كولد المخصوصه وعمه النستان فان هلك بدل الخاصب لا يضمن الا ان سحرى فيها
او بطلها ما لكها فممنعها اياه وقال السافعي رحمه الله زوايد الغصب مضمونه متصله كانت
او منفصله بناء على انها حدثت من اصل مضمون عليه بالمعدى فيكون مضمونه كقطعه اخرى
من الحرم فولدت به لان ضمان الاصل بالرغم باسباب بد مطلة عليه وهذه الدراسه بعينها على الرائدة
لحدوثها في ملك مضمون مضمونه ضررون بعد ما قاله اصحابنا ان الزوايد ليست مضمونه فلا
يكون مضمونه ضمان الغصب لا يكون بدونه استحالة الحكم بالاستسب وهذا لان الغصب اسباب البدل على
مال الغير لنفسه على وجه نفوت بدل المالك والم يوجد في الولد لان السعوت زاله عما كان فيه
او ازاله يمكنه من احد الم يكن بدو ولم يكن الولد في بدل المالك قط ولم يزل ملكه واحده كحصوله في دار
الخاصب لم يمنحه الخاصب منه فلا يكون مضمونا عليه حتى لو منع الولد بدل ملكه مضمونه لحق نفوت

بعضه عنه بالمنع **قول** وفي رد النظره اذا هلك قبل عكس من الرد الى الحرم لانضم لعدم المنع
وانما يصح منه اذا هلك بعد لان الحق في صدق الحرم للسعي وهو بطالبه رد الاصل مع ولده الى ما
منه فوجد المنع منه بعد الطلب هو سبب الضمان والان الضمان في صدق الحرم ضمانا للاف حتى الصدقة انه
الحرم آمن صدقا ودلك في سعة وعده عن ابدنا فاسات لند عليه يكون ابدنا فالمعنى الصدقة حكما
وقد حقق ذكر في الولد باسناد المدفعا ما الاموال المحفوظة بالادري فانما يحل الضمان فيها فهو لا يدرك
لا باسناد لند عليها **قول** ولهذا سكر راي الحرام سكرها اي سكر هذه الحنابة فانه لو ادرك الضمان سبب اخراج
الصدقة عن الحرم ثم ارسله في الحرم ثم اخرج ذلك الصدقة الحرم بحضمان آخر وكوزان يكون خناه سكر وجوب
الرد تنكر هذه الحنابة التي هي لا اخرج من الحرم وهذا اولى لانه موافق رواية المبسوط حيث جعل
هناك اتصال صدق الحرم الى الحرم بمنزلة اتصال المخصوص الى المخصوص منه وفي الحصباء اواصل
المخصوص الى المالك كما غصب لا يحل على الغاصب سبي لكن سكر وجوب الرد الى المالك سكر الغصب وهذا
الذي ذكرنا كله في الزوائد المتصلة اما الزوائد المتصلة كالسمن والحمال فهي امانة ايضا في رد الغاصب
عند حاجته لو هلك الحاربه بعد الزيادة ضمن قيمتها وقت الغصب ولا يضم الزيادة وعند السافح
مضى مضمونه كما في المفصلة على هذا الاختلاف لو ازدادت قيمتها من غير زبادة في يدها هلك
الحاربه لم يضم الغاصب لافتمتها وقت الغصب عندنا وعند السافح رحمه الله يضم قيمتها يوم الهلاك
لان حراصله ان سبب الضمان اسات المد والند مستدامة وعند سبب حوز الضمان فهو يد المالك
وذلك باسناد الغصب حوز قيمتها عند ذلك ما لو باع الحاربه بعد ما ازدادت قيمتها بالزيادة المتصلة
او غصب حوانا واذا دات في يده خيرا فاعه الغاصب سلمه الى المسير فان كان فاما اخذ صاحبه
وان كان هالكه خروبا الحاربه ان شاء ضم الغاصب قيمته يوم غصبه وساء ضم المشرى قيمته يوم القبض
وليس له ان يضم النافع قيمته الزائدة بالسعي والتسليم وقاله لضم النافع قيمته الزائدة ساء على
ان الزيادة امانة فضم بالسعي والتسليم كالزيادة المتصلة ولاي حيف رحمه الله انه لا يمكن ضم
الزيادة مع الاصل لان ضمان الاصل احب لغصبه لا يصور احابه بالتسليم لان اسات البائت مستحق
ولا يمكن بضمها بدون الاصل لان مع الاصل فلا يرد عن الاصل ضمان الغصب فامسح البصير
ضروقه **قول** وقال في رد السافح رحمه الله لا يحل رد الضمان بالولد لان القات يملكه والولد
ويملكه لا يكون جابرا للملكه لان الضمان الجبر ما فات عليه فصار كولد النظره المحرجه من الحرم فان نقص
الام بالولادة لا يحل كالهالك الولد قبل الرد او هلك الام والولد وفاء وكما لو خروصوف ساء غيره
صلى اخره وخطح سبي غيره فسد اخر مكانه او حصي عند غيره او عمل الحرفه فانقص بها واذا دات
قيمته فانه يضم القصاص ولا يحل رد من ان سبب الزباده والقصاص يحل رد ما قاله اصحابنا

ان سبب الزباده والقصاص احد وهو الولادة لا بها او حب حوات جزء من مال له الاصل وحذوث ما ليه
الولد لانه وان كان موجودا قبل الانفصال فلم يكن ما لا حجة لم يحرمه وهسه وانما صار ما لا مقصودا
ما لا يعلق بالاد ادا احد سبب الزباده والقصاص امسح ظهور القصاص فامسح الضمان كالسعي فانه يرد
المسح عملا من رد اليم في ملكه فلا بعد بقصاصا حوز سبب الزباده ان عليه مسح شيء يحل فمحم وحال ضمنا
سواء كان الوغصب مضمونه فصار مضمونه لم يرد له ثم سمحت او سقطت بها فثبت مكانها اخرى وقطع
يدها واحد الخاص لا يشافو ذهابا من الارض فانه محسب عن بقصاص القطع وولد النظره ممنوع وليس له
فهد الولد لا يصلح ان يكون حلالا من الجبر البائت لانه مضمون بنفسه فلم يحل ان يودي به ضمان غيره بخلاف سلسنا
واما اذا مات الامه وبالولد وفاء بضمها ففي وانه عن لحي حيف رضي الله عنه انه يرد الولد في وانه
لا يحل ان الولادة في الخالب ليست بسبب موت الام فلم يحل سبب الزباده والقصاص واما اذا مات
الولد قبل الرد فلا نه سبب لبراءة الاصل زده فكذا لا بد من رد حلفه فاذا لم يرد الولد الذي يوطف
عن القصاص لا سرا والحصي احد زباده في الماله لانها انما يحق برغبة الناس في ليست مرغوبة عند
العامة وانما رغبه بعض الجاهل الظنهم ان الحصي كالحرم ولم يحل سبب الباقي كالف المير قول ان يملك
لا يحل ملكه فلنا نحن نسعي منع ظهور القصاص فلا يحاج الى الحر **قول** ودرغ صبا مة فرني بها تجللت
عند الغاصب فردها فملكها بالولادة ضم الغاصب يوم غلبت وقاله لضم الاقصاص الجبل لان
الرد قد صح مع الحمل لكنها مضمونه بحب وذلك موجب ضمان القصاص عليه وهلاكها بعد الرد
بسبب حادث كما حقق الممنع بر ما قاله ابو حيف رضي الله عنه انه غصبها فارغها ورددها
غير فارغها اي غصبها وليس باسبب الهلاك رددها وما ذلك فلم يصح الرد لان الرد بقص الاصل وانما
يكون بقصالة ان لو كان المردود وقت الرد على ما كان عليه وقت الاصل كما لو حوت عند الغاصب فرددها
على المالك جعلت في يده ملك الحنابة فصا صا رجوع على الغاصب بضمها وانما فلنا ذلك لان الجبل
يوجب اتصال الولد والاتصال سبب الام والام سبب الموت وكان الموت مضافا الى الجبل بخلاف
ذلك المسائل اما في الحمي فلا الهلاك منه بصف البسمة وعجز الطسعة عن فح اما الحمي المتواله وذلك
لم يحصل بالحمي الا في النكاح عند الغاصب لانها غير موجه لما عدها بخلاف الجبل لان الزنا يوجب
ضربا بولما غير جارح ولا مفسد ومسله المسح ممنوعه رجوع محرم الممنوعه بخلاف الحرة اذا ذني
رجل بكرهه فجلت وماتت في نفاسها لان الحرة لا يضم بالخذ والعصب لسبب الضمان عند الهلاك كذا
ذكر في فاضي جان رحمه الله **قول** ولا فرق في المذهب بينهما في الحكم وهو عدم وجوب الضمان عندنا
والوجوب عندنا اذا عطلها او سكنها وقال ما لا كره الله ان سكنها يحل اجر الممل وان عطلها الاشئ عليه
سواء على ان المنافع يضم بالادف السكنى ابداف والتعطيل غصب لا يضم الغصب صور غصب المنافع

ان غصب العبد والدار ومسلكه شهره واستعمله ثم رده على سده وصوره ابلاف المنافع ان يستعمل
العبد شهره او سكن الدار ثم رده على المالك عند السافعي بضمها فيجوز احرار المسلم سواء عطلها
افا سجد لها حقها قاله السافعي ان المنافع اموال يقوم بها الحقوق فكذا للغصب كالاعيان
وهذا لان المال اسم لما هو غير محلول لصالحنا والمنافع هذه الصفة ولهذا يصح صدقها
والمنفعة ما هو الاستغناء بالمال لا يرى الا اجارة من البجان ومضى مبادله بالمال المادون
او المستر بملك الاجارة ولا يملك مبادله مال بالمال كالاعيان فاما كالت اموال باعسار ما خلق
بها من المنافع ولهذا قيل ما له العن اذا قل الاستغناء به فاذا كانت الاعيان اموال باعسار منها فبها
فلا يكون المنافع اموال لنفسها او لم يمتصومها ان يقوم عبادة عن العزم والمنافع عزم
عند الناس لهذا سدلون الاعيان لاجلها الا ترى انها تقوم بعلوم الاعيان فاستحال ان يكون مقوم
ولانه اعراض المال عن المنفعة صحح سرعاً واعراضه عن المنفعة لا يجوز كالحجر وجهه سمسم ولنا
ما روى عن عمر وعلاء رضي الله عنهما حكاه في ولد المخزوم انه حر بالقمة واوحا على المخزوم رد الجارية
مع عقوبتها ولم يوافقهم الحزمه مع علمهما ان المخزوم كاستخدمها ووقع طلب المدعي بحسب حقه
فلو كان ذلك واجباله لما حل لهما النكاح عن سبانه ولا ان المنافع حدثت على ملك الخاصب فلا يكون
مضمون عليه ان الانسان لا يضمن ملك نفسه وهذا لانها حدثت بفعله وكسبه وفي يده والكسب للكل
لقوله صلى الله عليه وسلم كل الناس اخوك سببه وليس سببنا احد ورعا على ملك المالك فلا يتصور غصبها
واسمها لهما فلا يحل عليه ضمان الغصب الاسهل لانها اعراض لا تبقى ما لا يبقى لا يتصور غصبها ابلاف
لان ابلاف الشيء او غصبه امانه في حال بابه فاذا لم يكن المنافع ما فيه اسحق ابلافها وغصبها
ولانه امانه ان يرد عليها الا ابلاف قبل الوجود او في حال الوجود لا يجوز الاول لان ابلاف المعدوم محال
والثاني لانه اذا اعترض على الوجود روجه فاد اماره مسدود وق والابلاف بطل الوجود
لا المنع من الوجود والا الثالث لانها معدومه في ملك الحال ولا يتصور ابلاف المعدوم وليس سببنا تصور
غصبها فلا يمكن بضمها لانها لو صارت مضمونه على الخاصب فاما ان يضمن بالمنافع وما هو اطل لم يقرر
به احد فان الحج المسميه على تقطيع واحد بوجه واحد او اضم منفعه اخذت الحج بالحرى والاعيان
وما هو اطل ايضا لانها لا يملك الاعيان لان المنافع اعراض لا يبقى من العن سقى او قاتا وما لا يبقى ساقا
عظيم وضمان العبد وان مبني على المماثلة بالنظر والاجماع ولهذا لا يضمن الجدي بالردى والعبد بالذئب ما له
السبي انما سب بالعمول وهو صانته السبي واذا حار له الحاحه وذو لا يتصور فيها وكيف يكون مقوم المقوم
لا سبق الوجود والاحراز والاحراز لا يتصور فيها لا يبقى ما نرى انما سب حكم المقوم للمنفعة سرعاً عند
ورود الحق عليها ما عسار امانة العن مقام المنفعة للضرورة والحاحه وبطلان المعاسيه لان

لرضا ابراهيم في ايجاب الاصول جميعاً قال المالك عيباً ليس طمعا لا احراماً ولا يجوز سح عند صحت الف
بالوفى شيء اخر ذلك لا يثبت العبد وان وكل ما ساقوم الا بوصف به نفع العرق بين العرق والاصل فهو اطل
الا ما استقصى استعماله بمضمون عليه لانه ابلاف احرار العن **قول** عدها في امكنها في بصره وورده
على وجه صرفها الى حاحه دون غيره **قول** لا يملك الاعيان لسرعه صاها وبعاء الاعيان الى الاعيان خير
من المنافع لسرعه فناء المنافع وبعاء الاعيان المماثلة بشرطه في ضمان العبد وان **قول** واذا ابلاف الملم
خير الذي وحزيره ضميرها وان ابلافها المسلم بضميرها قال السافعي بضميرها لا يضمنها الذي ايضا وعلى
هذا الخلاف ابلافها الذي وبعاءها ذي خرمي عندنا يصح السح وعندنا لا يصح لانه لا يضمن المقومين
في حق المسلم فوجب ان يكون مقومين في حق الذي ايضا لانهم اساءوا في الاحكام فالصلح فاد ابلافا اعتد
الذم فاعلمهم ان لهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين من غير كل حكم يثبت حق المسلم يثبت في حق
الذي لان عدا الدمه حلف عن الاسلام وكل حكم يثبت الاسلام يثبت بعقد الدمه واذا سقط فهو مباح في حق
الذي فمردود الا ابلاف على ما ليس مقوم فلا يكون سببا لوجوب الضمان وكذا الوارد عليه لا يصح لانه
لم يصادف محله وهو المال المقوم فصار كالمواضع مسلم من مسلم خيرا ولنا انه ابلاف لا مقوم في حق المثلف
عليه فوجب ان يضمن لوانلف به او ظله وهذا لان الخصال مقوم في حق اهل الدمه لانها مقوم في سرحه
من مملنا وفي صدر سرحنا والاصل انما سببنا في حق المثلف هو قوله تعالى وجبت خصال الشيطان
فاجتنبوه وحدثنا جندب ليل الساق مقوم في حق من يدخل تحت هذا الخطاب على ما كان من قبل لان حرمه
العن فساد المقوم بسخا خطاب السرح وودا من اسرهم وما يدسون لكان عقد الرمه فقط الخطا حيث
لم يحقد وارساله المبلج واعطيت ولانه الالتزام بالسيف او الحاحه لكان عقد الرمه فصار كالخطاب
غير بازل في حقهم فبقى الحكم على ما كان **قول** خلاف من ترك التسميه عامدا على السجوى فان له لاله الارام
بالحاحه والدلائل بانه وودت لنا بالنص لمتروك التسميه حرام للسبب فلهذا لا يصح اعتقادهم
في ايجاب الضمان اعلم انه لو ابلف ذي خرمي ثم اسلم المثلف فحدث لي يوسف وهور وانه عن لي
بما عن الضمان لانه حين ابلف كان دما يضمن مبله وحين اسلم لا يجوز له بملك الحج من الذي لا يملك
احاب قومه الحج عليه لانه حين ابلف لم يكن لافه سببا لا يحاب قومه الحج عليه ولم يوجد حد ذلك
سبب للوجوب وعند محمد وهور وانه عن لي حيفه رضي الله عنه عليه قومه الحج لانه لا يمكن احاب الحج
لانه ولا يمكن ابراه عن الضمان لان المثلف عليه ذي خرمي حقه مقوم وقد امكن احاب القمه فيجب
وفي الخبر يرق الضمان باسلام احدهما لان الواجب بعصب الحجر من القمه والاسلام لاسفها
قول والفرق بين هذا التحليل بظهره فلا يضاف اليه المقوم والماله لان حاحه الحج فابله للزوال
لانها باعسار الحجيره ووزالت فصار التحليل كخسل الثوب الخس من غصب بواحسا وطهر

لا يملك الاحبار الحج من مسلم

لا نزول السور عن ملك المالك به كذا هكذا **قوله** فلما انه ناق على ملك المالك حتى لم يجد مال
منقوم للمالك فضمنه مدبوعا بالاسهلاك اذ الدباغ منزلة الغسل وخطبه ما زاد الدباغ فيه
كالو غصب ثوبا فغصبه ثم استهلكه فانه ضمنه وخطبه المالك ما زاد الصخر فيه ولا نرجب
عليه الرد فاذا حذر رد عنه باسهلاكه بحجته عليه رد حتمه كافي المستعار ومن فارق الهلاك
نفسه حتم لم يفوت قولها ما عطي ما زاد الدباغ فيه يحول على خلاف الجنس من مضي احدها بالدرهم
والاخر بالدنانير اذ القاضي لما قضى على سائر كره في الاسواق ساع اما عبد الحاحاه بان قومها بالدرهم
او بالدنانير فحيث يخرج عنه ذلك القدر ويضمنه الباقي لانه لا فائدة في الاحد منه ثم الرد عليه
وله ان يقوم الجلد باسح لما زاد الدباغ فيه لان ظهور الماله والبقوم مضاف الى الدباغ والاصل غير
مضمون عليه بالقيمة وكذا الساع **قوله** في هذا الوجه اي الوجه الذي دبحه شيء منقوم **قوله**
ويضمنه حتمه قبل السيل ذلك اي مطلقا من غير خلاف **قوله** وصل السيل ذلك عند لي حتمه رحمه الله
اي بعد ان يقول لي حتمه واما عند ما قبله وانه الضمير فكان القول الثاني غير الاول لان المقيد
غير المطلق **قوله** وصل يضمنه قسمة جلد مدبوع اي على قوله بما لان الكلام فيما ادا دبحه شيء
له حتمه وفيه التضمن عندهما في الاستهلاك **قوله** ولو اسهله ملكه الخاص اي جلد المسه الذي
دبحه شيء لا حتمه له كاللرات السمس يضمنه مدبوعا وهذا الاجماع لانه ليس فيه مال منقوم للخاص
فكانت الدباغة اظهار الماله والمنقوم فصارت كغسل الثوب **قوله** ولو اسهله ملكه الخاص
يضمنه ظاهرا غير مدبوع لانه المحصل بوصف الدباغة فلا يضمنه والجمهور على انه يضمنه ويضمنه مدبوعا
لان وصف الدباغة باسح للجلد متى صار الاصل يضمنه ما يتبعه وصفه في الضمان **قوله** ولو ظل الخمر
بالقاء الملح فيه اعلم ان التخليل على وجوهه عليه اما ان يخلطها بالصل في المظلل الى الشمس او بالقاء الملح
فيه او بصب الخل فيه ففي الوجه الاول الخل لصاحب الخمر بغير شيء لانه غير ماله وانما ازال وصفه الخمر به
فصار كما لو خللت نفسها وهو يغسل الثوب النجس سواء فان اسهله ملكه الخاص يحد ذلك ضمنه
لانه اسهله ماله منقوم خالصا للمالك وان خلطها بالقاء الملح فيه يحد لي حتمه رضي الله عنه صار
ملكا للخاص فلا شيء عليه وعندهما ما حذر المالك يحطى الخاص ما زاد الملح فيه عن ترك دفع
الجلد وصبغ الثوب ومغناه هنا ان يحطى ميل وزن الملح من الخل فان زاد المالك بركه عليه
ويضمنه فهو على ما قبل ينسخ له بقراء هذا اللفظان بالوصل حتى يسفاد منه براد صاحب
المتن فان مراده فهو على القولين المذكورين دفع الخلد وهو ما ذكره قبل هذا بقوله ولو كان فانما
فازاد المالك بركه على الخاص بغير هذا الوجه ويضمنه حتمه قبل السيل ذلك قبل السيل ذلك عند
لي حتمه رضي الله عنه وعندهما ذلك فكان بعد بقوله فهو على ما قبل في فهو على بركه قبل وقته

حتى يستفاد منه معنى قوله فهو على القولين المدين ذكرهما **قوله** وان خلعها نصبت الحبل فيها فحق محمد بن
ان صار خلا من ساعده بصرو ملكا للعاصب ولا ضمان عليه لانه اسبها ملكا للنسب بمقوم وان لم يصدر خلا الى
عديان فان كان الحبل المخصوص قبلها فهو بينهما على مقدار كملها لانه صانه صار في الصدر خلط الخلد
بالحبل وهو ليس باسبها الا على اصل محمد رحمه الله وعلى ما سئل في حقه رضي الله عنه وهو للخاصة الوجه
فلا شيء عليه في الوجه لان نفس الخط اسبها لا كعبه ولا ضمان في الاسبها لان اللف ملك نفسه عند
محمد لانضم اليه اسبها في الوجه الاول لانه اللف ملك نفسه وفي الوجه الثاني يضم اليه اللف ملك غيره
قوله وقال بعض المساجيح احوال الكتاب على اطلاقه يعني بالوالد الملك لا باخذ الحبل في الوجه كلها
فخر سئل عن المصوب فيه نصير ملكا في الخمر فلم يتوقف مقوما **قوله** لهما ان هذه الاسماء اعربت للمعصية
فستقطيعها كالخمر لانه فعل ما فعله ما ذل السرع لانه ما فعله ما ذل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
نعت لكسر المعز امر وصل الخنازير وقال اذ اركب حاكم منكرا فليس كسر سده قال لم يستطع ملسا انه فان
لم يستطع فعله فان كان كسرهما امر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد فلا يضم اليه الا ترى انه لو فعله باليد
ما لم يسرع وهو الامام لا يضر فاذا فعله بالسرع اولى **قوله** والراجح حقه رضي الله عنه انه اللف مال
يسفح به روجه احرسوى لله فلا سطل ومه لاجل الله وكاسبها لانه المعصية لان الفساد يضاف
الى فعل فاعل مختار وحوار السج والضمير من بيان على الماله والنقوم وود وجدا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
الامر والولاية لعدم رتبهم وليس لغيرهم الا باللسان على انه يحصل بالخذ والمنع بدول لا يلازم ويحب ممتها
غير صالحه لله وكما في المتن **قوله** لان ماله المدبره مقومه الى خرم ولكن لا يملك المدبر اياها او الضمان
لانه لا يعمل النقل واحصا المالك يضم من احد العاصم اير الاخر لان الضمان لا يسرع الا يملك الضموم فاذا
اخار ضم من احدهما فمد ملك الضموم منه فلا يكون له ان يملكه الا اخره لان محمد وعصبيه ما وانه
السفعة وجه مناسبه السفعة بالنصب من حيث
ها ان في كل منهما ملك الانسان مال الغير بخير رضاه سوى ان الغصب نفسه عذر وان محض السفعة مشروعه
ما صلها ووصفها وكان حقيقها ان يعدم لسرعها لكن لا انسان اوجح الى معرفة احكام العصب لكثرة
وتوقعه فلذلك قد مر ما علم ان السفعة ملك السفعة بما قام على المشرك او الحوازمى باخذه من
السفحة وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المسيرة الى ملك السفحة وسببها الاتصال بسرطها معاوضة
المال بالمال حتى لا يتحقق المهر وكنها اخذ السفحة اما من البائع او من المشتري حكمها سواء حق الملك
وعوارضها السكون عند العلم مع القدرة وغير ذلك **قوله** السفعة واحدة اي ياسة عند محقق سبها
لان يكون بها الزوم الا بم عند تركها والحلطة بالضم السريرة خالط اي سار كذا لا فرق اذا باس الحلطة والسريرة
لانها سنان عن حقي احد والاختلاف بينهما اما تقع بسبب اختلاف المحل فان ذكر السريرة في نفس المسح

والحليط في حق المسح وناره ذكره على عكسه صل السبعة يستحق على من ارباب ولا يستحق بالسكة في حق السبعة
بم بالسكة في حقوق الملك الطريق السرب سمحى بالحواصير من ماله سكة غير نافذة كبايع احد الشريكين
نفسه من المنزل فالسكة حق بالسفحة فان سلم فاهل السكة فان سلموا فالحا الملاحق وهو الذي على طهر هذا
المنزل وباب داره في سكة اخرى صل السفحة عندنا على اربع مراتب مائة سنت في حق سكة غير نافذة والبيت
لا يسرى الدار لقوم فباع احد صاحب البيت نفسه من البيت فالسفحة او لا للسكة في البيت بم للسكة في الدار
بم لا تصل السكة كلهم على السواء بم للحا الملاحق هو الذي على طهر هذا المنزل باب داره في سكة اخرى **قوله**
حار الدار احق بالدار الحار بعضى استحقاق السفحة بالجوار لان الجار اسم مسوح ومعنى ميراث الحكم على اسم مسوح
يدل على علمه ذلك المعنى لئلا الحكم كما في الرأى الساروق هذا المعنى بوزان حق احد السفحة لدفع الضرر
من البادى سموا المجاوره والصورة مدفوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار في الاسلام فان قلت
المراد باحق بها عن ضاع عليه السج الا ترى انه في نسخة اخر الحديث بسطرها اذا كان لها سافل في السج صلى الله عليه وسلم
جعلنا حق على الاطلاق فيكون احق بها قبل السج وحده وقوله بسطرها لبعض ما سئل عليه كلمة احق لان يادى
عن عمر بن البرد عن ابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ارض سعت للسك احدها سرك وقال صلى الله عليه وسلم الحار احق
سفحة يدل على استحقاق السفحة بالجوار **قوله** اذا كان طريقها واحد والمراد به جار هو سرك في الطريق
وعلى الحكم في الشريعة لانه لان السفحة انما سكت للسكة في الطريق على سار الخلط وقد وجدت في الشريعة قوله صلح
الجار احق بسفحة صل رسول الله ما سفعه فالسفحة وروى الحار احق بسفحة قال المطررى السفت
الفرع الصاد لغيره وروى بسفحة ومعنى الحديث الحار احق بالسفحة اذا كان جارا ملاصقا والبارح صل
احق بالبيت **قوله** وقال السافى في السفحة بالجوار اي السفحة الا بالسكة في البقعة لقوله صلح السفحة
فما لم يقسم فاذا وصحت الحدود وصرحت الطرق للسفحة وهذا بعضى ان جعلت السفحة فماله يقسم اذ لا
واللام للمحسن لعدم المعهود والدليل قوله صلى الله عليه وسلم انه قال في ورايه انما السفحة فماله يقسم
فاما لسرك الحكم في المذكور ونفسه عما عداه وقوله صرحت الطريق اي جعل لكل قسم طريق على حده ولان القياس
ما يورث حق السفحة لانه يملك على المشرك بغير رضاه وذا الجوز لقوله صلح لا عمل مال امر مسلم الا بطشه
من نفسه الا انما كنا القياس بالسنة وفيه ما لم يقسم وهذا للسفحة معناه لان حق الاخذ به لدفع ضرر
مونه القسمة اذ لو لم يخذل طالبة المسرك بالقسمة فالحق مؤنة القسمة وهذا لا يوجد في حق الجوار لنا
ما رويته وفما روي بان للسرك سفحة ويخصص الشيء بالذكر لانه على الحكم فاعداه وانما بعضى بالكسر
المذكور ولا يفي غير المذكور قال تعالى انما انت منذر واخر الحديث للسكيات ولان سرك المراد به له حق الاخذ
بالسفحة عند وجود معاوضه المال للمالك للسرك وهذا لان الاتصال على هذا الوجه انما صار سببا لدفع
ضرر البادى سموا المجاوره على الدوام حتى لا يثبت المستاجر والمستحار ذو مواد المصارح حيث ان الدار

واعلا الحداد ومنع ضوء النهار وانما العباد والاندفع ذلك لا الملك احدها على الاخر في حق الاصل على
الرجل بان يدفع ضرر من يحول الصفة الى نفسه اذ لا ضرر للرجل بان يعود الى راس ماله وانما عدم ركن القصد
ولان سديل الاصل باوجاهه من حطه الاماء اسد ضرر من سرك الحادث وقوله المعنى في الاصل ضرر القسمة
فلنا يجوز ان يكون الاصل محلولا بجلنس على ضرر القسمة ضرر مستحق عليه سرعا وما وجبت سرعا وصار حقا
عليه لا يصلح عليه ليقض ضرر المشرك بملك ماله بغير رضاه وانما المدفوع ضرر لنس مستحق عليه سرعا
فان قلت ضرر المشرك مسفنة وضرر السفحة هو هو لا محالة ان يكون المشرك جارا من البائع قلت
لا اعتبار لهذا وظن الساروق لان الجوار زيادة المضار والضرر امر باطن مقام السبب الظاهر مقام الضرر
الباطن كاعرف **قوله** وضرر القسمة مشروع الى اخره هذا جواب ما قاله الحضم ان علمه استحقاق السفحة
دفع ضرر مؤنة القسمة فان تحمل ضرر مؤنة القسمة في المشرك مشروع فلما يصلح عليه لا ضرر المشرك
ما بطلان ملكه ولا ان احدا السفحة لو كان لدفع ضرر مؤنة القسمة لحرث السفحة في المنفولان ايضا لان
ذلك يحتاج اليه فبما علم انه اذا باع احد السكك الملية نصيبه فانه يثبت حق السفحة لكل احد من احرى
وان لم يكن سوت حق السفحة لكل احد منهما اذا فاضر مؤنة القسمة عنه ولهذا سار ان المراد بقوله
صلى الله عليه وسلم السفحة فيما يقسم فسرهما في اخره وهو ان لا يقي بينهما احد مشرك الاتصال
بوجه توفيق الحدود وصرحت الطرف لا ترى انه علق سقاء السفحة بشرط من عند السافى في الله معاق
ما عدا ما يكون اخر الحديث محمد لنا او المراد بان انه مع الشريك الذي لم يبايعهم لانهم احده السفحة
وبه يقول على ان السفحة على الشيء لا بد على التخصيص في الحكم عما عداه **قوله** واما الذي يثبت على
هو الاخر الحديث الذي ذكر في الميراث لانه لما سار استحقاق الاضال ذاتي حق الشريك في نفس المسح
اخرى لوجود الاتصال كل جزء من المسح كسرك ملكه بم بعده في الحقوق لانه شريك الشريك في مرفق الملك وحقوقه
بم بعده الجار وقوة السبب موجه للتخو لان الضرر في حق الشريك سموا الجوار ومونه القسمة ان لم يصلح
عليه صلح من جح الان الرجوع انداما لا يكون علمه ضرر اجتماع مولا وسرك مشرك من ايسر دارى يقوم في سلم
غير نافذة اذا باع احد السرك من نصيبه من المنزل فالسرك احق بالسفحة من السرك الدار لانه سرك نفس
المسح فان سلم فالسرك في الدار احق بالسفحة من الشريك في السكة لانه سرك في الطريق الا حص فان سلموا
فالحا الملاحق وهو الذي على طهر هذا المنزل باب داره في سكة اخرى قبل السفحة عندنا على اربع مراتب مائة
سنت دار سكة غير نافذة والبيت لا يسرى الدار لقوم فباع احد صاحب البيت نفسه من البيت فالسفحة او لا
للسرك في البيت بم للسرك في الدار بم لا تصل السكة كلهم على السواء بم للحا الملاحق وهو الذي على طهر هذا المنزل
وباب داره في سكة اخرى **قوله** فان سلم اي الحليط فالسفحة للسرك في الطريق فان سلم احدها الحار علم ان
في كل موضع سلم من كان مقدما في اخذ السفحة انما يثبت لمن كان حده اذا اطلب السفحة حتى يسمع السج وان لم يكن

حق الإخذ في الحال ما إذا لم يطلب السفحة حتى سلم السهم بكل السفحة فلا سفحة **قول** ووجه ظاهر الرواية
أن السبب في الكل أن السهم مقدم فإذا سلم كان له أن يسوق في حق غيره ماء الصفة مع غيره المرض
في التركة فانه إذا سقط حقهم بالأمراء كانت التركة لغيرهم المرض لهذا فلما سعى للجار أن يطلب السفحة إذا علم بالسفحة
لما لم يكن **قول** والشريك في السفحة قد يكون في بعض منها كما في منزل من الدار ما يكون البيت من الدار من جدران
غير طريق فباع صاحبه الدار فالشريك في البيت أولى من البيت وهو الجار سواء في بقية الدار **قول** أو حذر معاني
منها ما يكون جاري من جدران في جدران الحائط بينهما فباع السهم في الحائط أو في الحائط من الجار وما سواه
في بقية الدار كذا في الدخلة وأوصى النصف هذه المسألة فقال إذا كان جدران في جدران فباع جدران فباع جدران فباع جدران فباع جدران
من الدار فبشرى في الدار حتى بالسفحة والسفحة لصاحب الطريق بقدم الشريك في نفس المسح وكذلك الدار إذا
كان بين جدران في الدار منه وبين آخر أرضه فباع الدار الذي له سكر في الحائط نصيبه من الدار
والحائط فالسهم في الدار حتى بسفحة الدار والشريك في الحائط أو في الحائط وهو جار في بقية الدار من جدران
لأحد ما بين في الدار منه وبين آخر فباع نصيبه من الدار والبئر فالسهم في الدار حتى بسفحة الدار والسهم في البئر
حتى بسفحة البئر وهو جار التوابع حصلت الشريك في نفس المسح إلا أن السهم في نفس الدار مقدم عليه لأن أصل
أقوى التبع فالسهم والحائط للسماح مع حق الدار فكان محاورا والسهم في الحق مقدم على شريك البئر والحائط
قول أو حذر معاني منها معاني لو كان الجدار المعين شريكا بين جدران مع أرضه لم يحد الشريك سكر في بقية
الدار كان سكر الجدار مع أرضه مقديا على الشريك في بقية الدار إذا باع الذي له سكر في الجدار نصيبه في الجدار
مع أرضه وإنما قلنا مع أرضه لأن الشريك في البئر المحرر لأوجب السفحة كذا في الدخلة وكذا أسفل من جدران
منها على عليه بقية ومن آخر فباع الذي له نصيب السفحة فليس له أن يسفل السفحة في السفحة والشريك
أصل السفحة في العلو وكلاما مقدم على الجار **قول** وكذا على الجار في بقية الدار أي السهم في الجدار مع
أرضه مقدم على الجار في بقية الدار **قول** في أصل الرواسي عن أبي يوسف رحمه الله وأما في الدواوين الأخرى
ففي الجار سواء **قول** فإحاطة العرج من الأرض كل قطعة على حاليها للسفحة ما شجر وأسباب سحره ويحكم على
أقربه مكانا وأمكنه زمانا ومنه في المبسوط والسككا والنهر الصغير كل من له سكر في حق الجار للملازم
وإن كان نهر كبير آخر في السفحة فالحار حق لأن هؤلاء ليسوا سكرًا في السكر فكل سكرًا على النهر إذا كانوا
لا يحصون فهو نهر كبير وإن كانوا يحصون فهو نهر صغير فكل الأصغر على ما قبل فيه أنه معوض إلى كل جريد
في زمانه إن راحه كبير كانوا أكثر وإن راحه قليل كانوا أقل فكل ما إن راحه المشايخ ففوايى النهر والسككا
حسب جعلوا السككا في النهر إذا كان بين أقوام يحصون حاضره وإن كان للنهر سفدا إلى مفادته وهي جماعة
المسلمين لم يجعلوا الشريك في الطريق الذي له سفدا إلى طريق العامة شريك خاصة وإن كان أهل الشريك يحصون
قول فإن كانت سكر غير باذنه وهي مستطيلة أي السككا العظمى مستطيلة منحت دار في السفحة إلى المنشعبه
فأهلها أي

أي أهل المنشعبه السفحة خاصة دون أهل العليا أي أهل السككا العظمى **قول** وإن سعت العليا أي
سعت دار في العليا فلا أهل السككا أي السفحة لأهل السككا العظمى والمنشعبه التي هي العليا على سواء
كان ملازقرا وغير ملازقرا فحصله أن كل من له ولاية فصح الباب كان له ولاية أخذ السفحة وما لا فلا فصح
قول فبر على قياس الطريق فإن استحقاق السفحة هناك باعتبار حوازي الطريق فذلك قال على قياس الطريق
بمعنى لو سعى أرضه فحصله بالذي لا أرضه حر كانت السفحة لأهل النهر الأصغر لأهل الصغير **قول** فيها
منها أي الحكم في السككا المنشعبه **قول** ولا يكون الرجل الجرد مع على الحائط سفحة سكره بمعنى لم يوضع
الحشبه على الحائط من غير أن يملك سكر من قبل الحائط حاز لأنه إذا كان هكذا لم يحل السفحة لغيره وكان جارا لا سكرًا
قول والسهم في الحشبه يكون على حائط الدار حاز ما إن وضع كل واحد منهما حشبه على حائط الدار لأنه
لا سكر لهما في سكر الدار بل حتى تسفل الحائط لأحد ما دون السفحة ولا يخرج السفحة **قول** وقال السفحة
على ما دون الأرض ما إن في أرضه سكر لأحد من أصحابها ولا يملكها ولا يملكها وأما سكرها فباع صاحب النصيب نصيبه
وطلب الأخران السفحة نصيب السفحة المسح سكرها مع السككا في الدار ما بقدر ملكها وإن باع صاحب السككا
نصيب منها أخصا وإن باع صاحب البيت نصيب منها أخصا ونصيبها في الكل غير ما قاله
السافعي رحمه الله أن السفحة من حق الملك لأنها سكر في الملك يجب لملك سفحة الملك فيكون على قدر الملك كالأول
والثاني والتمتع والرجح والحل في الملك المشري غير ما قاله أصحابنا إنما استوفوا في سكر السفحة في الفضل
كان لصاحب الفضل أن يأخذ الكل السفحة كما لو باع صاحب الفضل نصيبه كان لصاحب الفضل أن يأخذ الكل السفحة
فذلك كل من المسح عليه ما لا سكر في المسح بالسفحة وكبره الاتصال بسكر من العلو والرجح
سواء العلو لا يملك الحل لأن ما يصلح عليه بافراة لا يصلح سكر كما في كبره السهم وكبره الحارات وكبره
الأقضية وعند طه والرجح المرحوم مدفوع بالراجح وهذا لا يصلح لملك من لا يملك
في حاشية والذين التمس وخوفا ما مولده بالعين فمولد بغير الملك ما يملك ملك غيره فلا سكر من ملكه
يجعل كالتمتع والذين الولد **قول** لأن الغائب لعله لا طالب لأنه لو امتنع لا مسح لطلب الغائب وهو
مسكوك فيه لا يمنع الاستيفاء للحضور مع سكرهم **قول** وسيفر لا سكر لأنه لا يملك طلب الموابية
سواء على أنه حق ضعف بطلان الاعتراض قال صلى الله عليه وسلم السفحة كل الفضل في كبره المبسوط مكى به عن
سكرة السفحة وقال المطرزي رحمه الله هذا مسكر فاصلده أي أنها حصلت في أدنى منه كمقدار حل الفضل
فأما سكره سكرها إذا حل عقاله **قول** وملك لا يأخذ أسلمها المشري أو حكم بها حكم فانه ليس الملك حكمه
فإن لم يأخذ الدار وهذا لأن الملك سكر كما قال في المنى **قول** يظهر فانه هذا وهو يوفى الملك الدار المستوفى
بعد الطلبين إلى أصل هذا الدار المستوفى بتسليم المشري إلى السفحة أو إلى من حكم الحاكم بها فإذا وجد أصلها
السفحة الدار المستوفى **قول** ولا يورث عنه في الصور الأولى أي أمارات السفحة بعد الطلبين لأنه لا ملكها

المور فكيف نور عنه **قول** في الناس ومي اذا ما عدا به المسحوق بها السفعة لان سبب الاضرار السفعة
اصال تلك السفعة بالدار المسعورة وقد زال ملكه عما سمي به السفعة فلم يبق السبب بل ان سبب الحكم **قول**
والاستحقاق في النالمة ومي اذا سعت دار حبل الدار المتفوعة لانه لم يملك المتفوعة فكيف يملك بها
غيرها **باب طلب الشفعة والمقصود** فيها ما لم يست
السفعة بدون الطلب سريع في نائه وكيفية وبمسه **قول** طلب الموائمة سمي به سبب كلفه الحدوث
السفعة لمن اسماها على وجه والمادة معاملة من الوبور لانه اذا سكت عن الطلب فذلك منه
دليل الرضا بما دون الحار الحاد ودليل الرضا كهرجه **قول** والناس اخذوا كره في حده لانه لا يسرع
اوجب له حتى يملك بدل اوجب البائع ذلك ما يحال البائع كان له خاد الصبول ما دام في مجلسه فهذا
مسله وعلى هذه الرواية اذا علم بالسج فقال الحمد لله او لا حول ولا قوة الا بالله او قال سبحان الله فهو
على سعته كما قال الممن ذكر في المبسوط واذا علم بالسج وهو يحضر المسحوق يطلب شفته وهو
ظاهر وكذا اذا كان بحضور المسحوق ويخفى سبهدهم على طلبه وكذا لو لم يكن حضره احد من سجن شفي
ان يطلب لسفحة والطلب صحيح غير اسهاد والاسهاد كحافه الحجة ويخفى له طلب حتى لو طفه
المسحوق امكنه ان يملكه بطلبها كما سيج ودكر في سرح الاوطح وانما طلب وان لم يكن عنده احد
للاستقح السفحة فيما بينه وبين الله تعالى قال ابن ابي ليلى لطلب الى الله ما فله الشفعة
لانه يحتاج الى النظر والمامل كجار السطح وقال سعيان رحمه الله لم يملكه يوم خرج سيج وقال سريك
هو على سعته ما لم يطلها صرحا او دلا لم كسار الحقوق ذكر في المعنى فاذا سجع السفحة سجد الدار
مسك لا سطل سعته ما لم يعلم المشركي المكال كذا السور مرت فسكت ثم علمت الى الان وجهها ورت
صحة ودها فقلت لو ادر كنت الصغرة وسب لها خاار البلوغ والسفحة ولو ودمت احسار نفسها
سطل سعته ولو ودمت بطلت السفحة سطل احسار نفسها ما الحيلة لها حتى لا سطل كلامها طلت
الحيلة فيه هي يقول حق السفحة والخاار صحيح كلامها ذكر في ماوي فاضى **قول** وصح الطلب
كل لفظ يفهم منه طلب السفحة لان الاعسار المعنى في العرف مراد هذه الالفاظ الطلب للحال لا للخبر
عن امر ما خاض ومسجل حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا سجع ببيع ارض مختار رضى فقال
سعة سفحة كان ذلك منه طلبا **قول** واخواته اذا ما خواته المولى اذا احرقها به عند والسفحة
والكر والمسلم الذي لم يهاجر **قول** بخلاف المخبر اذا احترق عند لي حنيفة رضى الله عنه ان روجها صرحا
في نفسها صارت مخبرة سواء كان المخبر عدلا او غير عدل **قول** لانه ليس الزام حكم بل هو اعماء ما كان
على ما كان وفي حق السفحة الزام حنيفة ضرر سوء الجوار **قول** يحتاج بجد ذلك الى طلب الشفعة
والقرار حتى لو سجع السري عجز البائع او المسحوق والدار فطلب طلب الموائمة واسهده على كلفه

ويعوم ذلك معام الظلمين كذا في العا وكى الظهير **قول** فاذا سلم البائع لم يصح التامع بها وعليه
لحرجه من لم يكرهها وذكر سجع الاصل احوالها زاده رحمه الله انه يصح اسحقا لاسهاد حصل على الحالة
فصحيح كما يصح على المشركي **قول** معناه اذا بر كنا من غير عذر كالمرض والحسن وغيرهما **قول** ولا فرق بين
المسحوق الى افرق لزوم الضرر على المسحوق بل يكون الشفعة حاضرا او فاسدا لم يحضره فيها اذا كان
السفحة غا سا حث لم سطل حتى السفحة ما خيره هذا الطلب لانفاق فيحي لا سطل فيها اذا كان خافرا
واخر هذا الطلب **قول** اذا عدم العلم انه اذا عدم السفحة الى القاضي فادعى السرا وطلب السفحة وسال
القاضي المدعى علمه فان اقر ملكه الذي يسفح به والا كلفه اقامة البينة لان البينة لم يكون مع ملك فنفذ ذلك
والمجتهد يصلح ان يكون حجة للالزام على الغير وقال زفر رحمه الله والسافعي اسحق السفحة بظاهر الملك باعبار
البدول واعتناج الى اقامة البينة وهو رواه عن لي يوسف رحمه الله لان البينة دليل الملك الا ان ادعى سفي بد
انسان حل السبهدها بالملك بناء على البينة وسفي لرسال القاضي المدعى قبل ان يميل على المدعى علمه عن موضع الدار
السفحة وحدها لانه يدعي فيها حقا فصار كما ادعى رقبها ومعه سرط الحيدريد لان الدعوى انما يصح بعد اعلام
المدعى به واعلامه بذكر الحدود فاذا من ذلك سالم على السبب الذي يدعي السفحة لاختلاف اسماها فلابد من البان
لمطراز ما جعله سباهل هو سبب ام لا فان قال الناس سفحة ما نذكر الى بلاصتها ومردودها انصام دعواه الان
قول بالحنس المزمدها معا اسم كتاب المصنف في الفتاوى فان عجز السفحة عن البينة اسحقا للمشركي بالله
ما علم انه مال كذا الدار التي بطلت الشفعة بها معناه بطلب السفحة لانه حقه وهذا لانه ادعى عليه امر الوارثة
لمرته فاذا انكر اسحقا وانما كلف على العلم لانه استخلاف على ما في رقبته فان بكل واقام السفحة علمته
سبب ملكه الدار التي سفح بها وسبب الجوار فعدده سبال القاضي المدعى عليه هل اسحوق ام لا فان انكر السري على
للسفحة اتم البينة لان السفحة لا يجب الا بعد السج ويؤيده يكون الحجة فان عجز عن اقامة البينة اسحقا للمشركي
بانه ما اسحوق هذه الدار او والله ما اسحقق هذه الدار السفحة من الوجه الذي ذكره فالاول علمي
السبب الثاني على الحاصل وهو ريبانه في الدعوى **قول** عساه ليكون بفسا فتوى بال المشركي وقال
صلى الله عليه وسلم لا يولى على مال امرى مسلم وجه الظاهر ان الم قبل القضا غير واجبه علمه فلا يحل اخذها
وهذا لان الاجزاء للتسليم والحي تسليم قبل القضاء **قول** فله ان يحاكمه الى السفحة ان خاصه البائع
اذا كان المسحوق في يده لان البائع كسرها حقا عليه بدوا كانت المضمومة باسمه فله كالمالك **قول** والقاضي
يعضى بها للسفحة فسرط حضورها والاز خذ من يد البائع لوجب انفساج السج من البائع والمشركي
وذا الائمة لا يحضر المشركي فسرط حضورها لذلك **قول** ان يسفح حتى لا يضاف الى المشركي لانه اذا اخذ
بالشفحة فان اخذ العوض المسحوق بالحق في حق المشركي في الاوجب انفساج السج كالمالك المسحوق قبل القفر
الا انه سفي اصل السج لان قول البائع للمشركي بحت احاب للسج وقوله منك اضافة الله فاذا اخذ الشفعة

بالسفرة صار كأن ذلك السع أصفا إلى السفن جدران كان مضافا إلى المشتري فبعض السع في حق المضاف
السهل أنه بعض أصل العقد كما إذا روى بها إلى أنسان فبعض عليه غيره فإصابه فالرعي نفسه لم يعدل
ولكن الإرسال والتوجه على الأول قد انقطع بخلاف هذا الثاني فخرج من أن يكون مقصودا بالرمي كذا ههنا
حولت الصفة السهلا كالعهد من الإساءة ووقع معه حل لفظ المتشكك في نفسه أي في الباطني **قوله** في حق
الإضافة أي إضافة السع إلى المشتري المراد من الإضافة وهو إسقاط كاف الخطاب في قول البائع بعبدك
من المشتري إلى السفن فصار كأن البائع خاطب السفن بعبدك **قوله** لا يسأل بعض المشتري سواي
بقوله أن يفسح **قوله** بالاحراز مسددا حد السفن يعني لما أخذ السفن الدار بالسفرة من المشتري يفسح
السع الذي جرى بين البائع والمشتري صار ذلك لا يفسخ الحاصل فيه العايني يحصل في حق المشتري **قوله**
فهذا يرجع العهد على البائع وقال السافعي رحمه الله العهده على المشتري بكل حال سواء أأخذها من يد
البائع أو من يد المشتري بناء على أن جهوة العقد يرجع إلى المالك عنه لما مرنا **قوله** لأن الوكيل كالبائع من
الموكل فإن قلت لو كان هو كالبائع والموكل كالمشتري لشروط حضورهما كما شرط به قلت أنه ما من الموكل
فكان حضوره كحضور الموكل في الخصومة فلو التسليم خلاف البائع من المشتري فإنه لا يكفي حضور البائع حتى
حضر المشتري لأن البائع ليس نائب عن المشتري **قوله** وكذا إذا كان البائع وصا لمست أي يكون الخصم
هو الوصي يعني إذا كانت الورثة صغارا **قوله** فما يجوز سعة مده لأنه لا يجوز سعة الوصي والشرارة
الأناسخ في البائع مسلمة ولا يجوز فيما لا سخان فيه لأن لانه الوصي بطرته ولا نظرية العاين الفاحش **فصل**
في الاختلاف لما ذكر مسائل في السفن والمشتري وهو الأصل سريع في بيان مسألتين
الاختلاف بينهما **قوله** ولا يخالفان لأن النص هنا والخالف في غير مورد النص لما يكون إذا ادعى
كل واحد على الآخر حقا والمشتري هنا لا يدعي على السفن شيئا لأن المدعي هو الذي لو ترك ترك المحض
منه الصفة السفن لا المشتري **قوله** وقال أبو يوسف رحمه الله السنة سنة المشتري وهو قول
السافعي رحمه الله لأنها سبقت زباده المومس للزيادة من المشتري إلى العمل كما لو خلف البائع والمشتري
أو الوكيل بالشرا مع الموكل مقدار الممك المشتري حر الحد ومع المالك القديم في من العبد الماسون
فأما السنة فإن سنة البائع والوكيل المشتري حر الحد وأولى لما فيها من بيان الزيادة **قوله** ولها أنه
لا سافي من السفن في حق السفن الأبرى أنه لو اشترى مرسى مرفأ بالف ووقع بالف كان للسفينة أن تأخذ
بها ما شاء فخرضا أنه لا سافي بينهما في حقه فبجعله في حق السفن كان السرايين بيان أنه لا يأخذها سواها لا شعار
بالرجوع عند حد والعمل بها فاما مع إمكان العمل بالسفن فلا خلاف البائع مع المشتري لأن العمل بالسفن
بغير مملك العبد الثاني لا تصور إلا بفساخ الأول فحقها فصار إلى الرجوع بالزيادة وهذا الفسخ لا نظار
في حق السفن فامكن أعسار السفن في حقه فلا يصار إلى الرجوع وأما الوكيل مع الموكل إذا اختلفا فقد

دوى ابن سماعه عن محمد بن النضر أنه الموكك لنسليم فلان الوكيل مع كالبائع مع المشتري وهذا العذر
فيه وإنما لك القديم مع من الحد ووجد نص في السرايين أن السنة سنة المالك القديم فلنا أن من لم ي
سلمنا ههنا العمل بالسفن غير ممكن في حق المالك القديم لأن السرايين لا يصح إلا بفساخ الأول فصار إلى
الرجوع بالزيادة ولأن سنة السفن ملزمة وبسنة المشتري غير ملزمة والسرايين لا يلزم من
السرايين وهذا لأنه إذا قبلت سنة السفن وحب على المشتري تسليم الدار سنا أو أوى إذا قبلت سنة
المشتري لا يجب على السفن شيء لكنه يحرم من أن يأخذ ويترك به فارق سنة البائع مع المشتري وبسنة
الوكيل مع الموكل لأن كل واحد منهما ملزمة فخرضا بالزيادة وفي مسألة المشتري حر الحد وهو على هذه الطريقة
السنة سنة المالك القديم لأنها ملزمة وبسنة المشتري غير ملزمة **قوله** ولو كان بعد المرفأ غير ظاهرا البائع
مع الدار بالف ومضت للممن وهو الف أخوها السفن بالف لأنه أحرم على الممن حاله ولأنه السرايين في الممن
عليه وافق قال فضيل الممن وهو الف أخوها السفن يقول المشتري لأنه لما أقر بالسنة الفخر أو أخرج من
الممن فلم يبق بيان به وخرج من البائن **فصل في ما يؤخذ به المشفوع** لما فرغ من بيان أحكام السفن
وهو الأصل لأنه هو المقصود من حق السفن شرع في بيان ما يؤخذ به وهو السع **قوله** بخلاف حكم الكل
لأنه يلحق أصل العقد لأن ذلك لأن حكمه من الممن لو الممن أصل العقد فاما أن يصار العقد ههنا ولا
سعة في الهبة أو صبر سعا غير ممن فيكون فلا سلطة له في السعة في السع الفاسد فخرضا أنه لا يمكن الحاق
حكم الجميع بأصل العقد في حق السفن بخلاف حكم البعض **قوله** وإن زاد المشتري البائع لم يلزم الزيادة
السفينة لأنه قد استحق أخذها بالممن الأول قبل الزيادة والمشتري لا يملك بطلان حق البائع له ولا يملك حصر
أصا بوصيه أن هذه الزيادة ملزم بنفسه سنا للبائع وملزم بالسفينة مسلمة ذلك لم ولأنه على نفسه في السفن
فعمل التزامه في حقه والعمل في حق السفن **قوله** ومما سهرى إذا عرض راد العرض المانع الذي يجوز
ذو القيم كالعبد لا من ذوات المال كالحنطة ونحوها فإن فيها ما أخذ السفن مسلمة لا يصحها **قوله** أخذها
بصحة أي بقية العرض التي كانت وقت الشراء أو قبلها أحد السفن **قوله** لأنه من ذوات القيم فإن قلت القيم
في ذوات القيم إنما تعرف بالحر والظن ذلك من من استحقاق السفن الأولى أن السفن لو سلمت سفينة
الدار على سراج من الدار سنا بعبد وهذا التسليم باطل فكان له أن يأخذ جميع الدار وأنما بطل تسليمه حتى
لم يستحق سفينة المثلث المعين بغيره الكون قيمة المثلث ما تعرف بالحر والظن حتى أنه لو سلمت سفينة الدار
على أن يأخذ منها أو نصفها منها فالسليم جائز والأحد جائز وكان له أن يأخذ المثلث والنصف لأنه أخذ شيئا
معلوم ما شيء معلوم لأن من نصف الدار أو المثلث معلوم سعيهم قيمة العبد في مسلمة ما تعرف بالحر
والظن يجب له استحقاقها السفينة فلو قيمة القياس أن لا يؤخذ الدار بقيمة العبد إلا أنار كذا القياس
لصرون لأن سراج الدار بالعبد قد صح وإذا صح السع وحب السفينة ولا يمكن الأخذ إلا بالقيمة لهذه الضرر

وسئل هذه الضرورة لا تأتي في مسئلة البت لان اخذ البت بمنحاوم يمكن للسفنج مجوار سقوطا عسا الجاهل
لضرورته لا يدل على جواز سقوط الجاهل بغير ضرورة كذا في الخبر **قوله** وليس له ان يخذها في الحال
بمن موجب قال زفر جهاد الله ذلك هو قول السافج في القديم وما لك وجه الله ناء على ان للسفنج حق الاخذ
بالتم الذي يملك به المشتري بصفه كمالوا سيراها بالف وهو في الاجل صفة للدين بها ان من موجب ودس حال
ولنا ان الساجل بصفه سوطا لقصته الحنف فبما من السفنج والبائع او المشتري فلا يستحق السفنج
كالخيار والرصانة في حق المشتري لا يكون رضا في حق السفنج لسقوط الناس في الملاءة والجل ليس بصفة
للمر لا لا للمر للبائع والجل حق المشتري على البائع فكيف يكون صفة للمر **قوله** ولما ساء من ميل اراد به
قوله لا مساع فضل المشتري بالاجل صفة السفنج وما هو موجب الفسخ الى اخره **قوله** وسفجها دى اخذها مثل
الخمر فقه الخمر لان السج بالخمر الخمر صحيح فبما منهنم ثبتت للسفنج حق السفنج في السفنج باخذ
عمل ما علك المشتري صوف ومعنى فبما له مثل الخمر هذه الصفة وبالمثل معني فبما لا مثل له من حنسة الخمر
هذه الصفة لان جواز للسفنج في ان الاما لصد بقوله وسفجها دى لان لو كان مراد الاسحقاق السفنج
سواء حصل رد به او مات او لحق بدار الخمر لا لورينه لان السفنج لا يورث بم اعلم ان طريق معرفه قلة الخمر
والخمر برهوا الرجوع فيها الى حراسهم لاهل الذمة او من مات من سفج المسلم فان وقع الاختلاف في ذلك القول
للمشتري بمنزله اذا اختلف السفنج والمشتري في مقدار الثمن **فصل** المسألة هذا الفصل كلها مسند
على غير المسفوج اما الزيادة او نقصان بنفسه او بفعل الغير فكان للغير فربما على غير المخير فله ذكرها
بعد المسألة المسند على عدم المغر لان الفسخ منى على الاصل **قوله** اخذها باليمن وقمة الساء والغرس
اي مقلوع عن **قوله** وان شاء كلف المشتري قلعها اذا كان في القلع نقصان اراد السفنج ان يخذ
مع الساء والاغراس بعمتها مقلوعة غير باسبه فله ذلك **قوله** وعن لى يوسف وجه الله انه لا تكلف
القلع وبجر السفنج من لم يخذ باليمن وقمة الساء والغرس اي قائم على الارض غير مقلوع عن يمين
ان تترك **قوله** وبه قال السافج وجه الله اي بالخبر الذي ذكره ابو يوسف الا ان عند السافج في حق هذا
الخبر الذي ذكره ابو يوسف معه ولكن للشافعي قول اخر وهو ان يقلع السفنج البناء ويعطي قمة البناء
بعد القلع **قوله** وصار كالموهوب لم اي الموهوب لم اذ ابنى في الارض الموهوبة ليس للواهب ليرقلع بناءه
ويرجع في الارض لانه ساء في ملكه وكذلك المشتري سري فاسد **قوله** وكذا اذا زرع المشتري غنم اذ زرع
المسوي في الارض المسراة بم حضرة السفنج وطالبه بالسفنج لم يكن للسفنج ان يقلع الزرع بالاساق فوجب
ان يكون البناء لذلك لان الضرر الواقع على المشتري بقلع الزرع والبناء واحد **قوله** وهذا اي هذا المدعى
الذي يلباه وهو ان يكلف المشتري بقلع البناء لان احوال الاخذ بالقمة دفع اعلى الضرر من يحمل الادنى سانه
ان هذا احتج بضرر ان احد على السفنج وهو ضرر زيادة الثمن على السفنج في قولنا اخذها السفنج بالثمن

وقمة البناء والعالي على المشتري وهو ضرر قلح سانه من غير شيء يعايله بسائه وهو بما قاله ابو حنيفة وخبره
رضي الله عنه بما هم الضرر الذي يلزم السفنج اهون ضرر المشتري لانه لو لم يملك السفنج زاده على الثمن
الذي اسيرى لكن يدخل في ملك المشتري عوض بقلله ملك الزاده وهو البناء والغرس اما على قولكم
سطل ملك المشتري بالقلح من غير شيء يعايله فكان ضرر السفنج اهون من ضرر المشتري فكان القول
اولى بهذا الطريق **قوله** ووجه ظاهر الرواية انه متى وغرس فيما لغيره فله حق ما كرهه وتسليطه لغيره
الحق فله الامر بصفه كالتأصيب اذ ان في الدار المخصوصة وكالواهن اذ ابنى في الموهون وهذا لان
حق السفنج اقوى من حق المشتري لعدمه ولهذا بقصص حقه وهبته وسلمته واخارته وجعله مسجدا
او معبره وجعل في ذلك كالتصرف في ملك السفنج في حق البعض فله ان يضره بناءه وغرسه لانه بضر السفنج من
حقت انه يلزمه زيادة في الثمن ولم يرض به بخلاف الموهوب لم اذ ابنى في الموهوبه او المشتري سري
فاسد اذ ابنى على قول لى حنيفة رضي الله عنه لحصوله بتسليطه وجهه لم الحق وهو الواهب البائع
ولا اسلطة هنا ولا ان حق الاسترداد للبائع والواهب ضعف حقه لا سقي بعد البناء وهذا الحق قوي حتى
سقي بجره فلا يحب القصة كما في الاسحقاق وهذا لان السفنج بمنزلة المشتري في الما بى وغرس ثم
اسحق بوجه المشتري على البائع بالمر وقمة البناء والغرس لا على المسحق فكذا هنا لا يرجع على السفنج
فان قلت في بكتف المشتري القلع بحقه ضرر لا حائل له ولو اوجنا قمة البناء او الغرس على السفنج عند
اختيار الاخذ يلزمه ضرر زادة الثمن لان له جارا الا ان يدخل في مقابلته في ملكه عوض وهو البناء والضرر
سدل هون من الضرر بغير بدل يحجب فحق اعلى الضرر من يحمل الادنى قلت الرجوع انما يكون بعد المساواة
في اصل الحق والمساواة هنا التقدم حق السفنج ودراما لواقعة لو اخذ محتاج الى قلعه فله من ضرر
زائد واما اذا زرع المشتري بم جاء السفنج فله ان يخذها بالسفنج ويقلع الزرع فاسا على الساء
لما ساء وفي الاسحقاق لا يخذها بالسفنج حتى يدرك الزرع لان الزرع له بهانه معلومة فلو ايسر الحق
القلع في الحال لا دى الى الاضرار بالمشتري لو احب الى ليدرك الزرع ساخر حق السفنج وضرر الباخر دون
ضرر الباخر لان كان عليه الحق **قوله** وعن لى يوسف وجه الله انه يرجع الى السفنج بوجه قمة البناء
والغرس على البائع ان اخذ منه او على المشتري ان اخذ منه لان السفنج مملوك عليه من الاى السفنج مع
حر ما خذ الدار منه منزله البائع والمشتري **قوله** والفرق بين اخذ المسحق والمسحق وبني اخذ من
السفنج فان المشتري عند ظهور الاسحقاق يرجع على البائع والسفنج لا يرجع بناء على ان الرجوع بقمة
البناء انما ثبت لدفع الضرر والبائع الذم السلامه للمشتري على الاسحقاق فصار المشتري محمولا
من جهة البائع ولا غرور في حق السفنج لانه ملك على صاحب اليد جبر اخرا منه فلا يرجع على احد
ولان البائع باحباب السج سلط المشتري على البناء والما خذ منه بالسفنج لم سلط السفنج على البناء

ان يبيع على تسليمها اليه فالرجح بقية عليه كجارية اسرها الكفار واحرزوها بدارهم ثم اخذها
المسلمون فوجعت في سهم غاز فاخذها المالك القديم بالقية واستولدها فجاءت حتى وافام السنة
انها امته وبنوها جيل الاسر دون علمه لانها لا تملك بالاحراز وضمير العدة قيمة الولد للمشتري ترجح
المستولد على الخاري فميتها التي دفعها اليه لانه دفع القية لتسلم له الامه ولم يسلم والرجح عليه
بالخبر وقيمة الولد لان الماخوذ منه محرم على الدفع اليه فلا يصح عارا اياه وكذا رويت في سائر مني
احد ما تم اسحت حصته لارجح على سركه قيمة النسا لان كل احد منهما محرم على القية بخلاف الدائر
فانها لو اقسماها واحدا لكل احد منها دار او بني احد ما تم اسحت فانه يرجح على سركه بصف قيمة
النساء لانه بمنزلة السج **قول** فالسفيح بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وقال السافعي مذهبنا في قول
ماخذها بالحصص واصله ان المهر يقابل الاصل ون الاوصاف عندنا في قولنا لو وصف في يد البائع في
سقط سائر المهر وعنده سقطت النساء وصف وسج ولهذا دخل في سعة الارض من غير ذكر وهذا لان
قوام النساء بالارض كقوام الوصف بالموصوف فاذا انا النساء فقد انا ما وسج ووصف ولا سقطت شي من
الثمن ولهذا كان لم ان يبعها مراعى لكل المهر **قول** صل للسفيح ان شئت فخذ العدة حصتها من الثمن
اذا قسم على قيمة الارض وقيمة النساء وقت العقد لانه بالاسهال كصاد مقصودا فاخذ وسطا من المهر **قول**
وليس للسفيح ان اخذ العدة لانه مكمل وانما كان باخذ صل العدة حله السعة وفذالك السعة
قول وجد الاستحسان انه سيج ما دام متظلا او على حكم النخل للسفيح حق اخذ النخل فكذا
حق احد ما كان معاله **قول** وما كان مركبا به كالاتوار السرة المركة **قول** على ما عرفت وللمسج
بغنى الجارية المسج اذا ولدت ولدا قبل فصل المسري سراج حكم السج الى الولد حتى يكون الولد
ملك للمشتري ايضا كانه **قول** في الفصل جميعا يعني فضل ما اذا كان النخل من حرم وفتح الشرا
م حرمه المشتري في الفصل الثاني ما اذا لم يكن النخل من حرم وفتح الشري بم امر النخل من حرم
المسري بم جاء السفيح ليس للسفيح حق في المهر الفصل لانه لم يفتح حاله ببعده انما كانت
بالاقبال بالنخل لم يفتح متصلا **قول** قال في الكتاب في محصل القدر في قوله فان حرمه المسري سقط
عن السفيح حصته بان يقسم المهر على قيمة الارض على قيمة المهر فباخذ الارض حصتها **قول** وهذا
حوال الفصل الاول وما وما اذا اساع ارضا وعلى كل ما **قول** في الفصل الثاني ما وما اذا اباها
وليس في النخل عرفا من هذا الذي ذكره هو جواب ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف جهاته في قوله
الاول ذكر في المبسوط اسري رضا فباخذ النخل المسري فباخذ عرفا في يد البائع فاكلها سناى جاء السفيح
لمخذهما بجميع المهر ان شاء وكان ابو يوسف يقول ولا يحط من المهر حصه ما اكل المشتري من المهر لان
حال المشتري مع السفيح كحال البائع مع المسري قبل التسليم اليه ولو اكل البائع المهر الحاديه بعد

170
العقد عمن المسري حصتها من المهر كحط حصه المهر الموجوده عند العقد فلهذا في السفيح
يوصح بان ساول المهر الحاديه منح المسري من سحرها مراحه حتى سئل متى ذلك كالمهر الموجوده
فكذلك في حوى السفيح وجه طاهر الرواية وهو الذي جرح اليه ابو يوسف رحمه الله ان المشتري
يملك الارض النخل بجميع المهر والسفيح اما باخذها بمهر ملكه المسري هذا لان الحادث من المهر
بعد الفصل لانه من المهر فان لم يكن موجودا عند العقد ولا عند الفصل انقسام المهر كغيره
فها ولو كان فاما في يد المشتري كان يصم الى الاصل وسج الكل مراعى فاداسا وان لك ان السعة مراحه
من غير سان الا ان يكون المهر عليه سلبا اكل هذا بخلاف المهر الموجوده عند العقد اذا اخذها
فالمهر الموجوده حصته من المهر لاحق للسفيح فيها بعد الحاديه ونطرح عن السفيح حصتها من المهر
وذكر في الاصل لو كانت المهر قائمه فبعض المسري واستهلك او هلك في يده سقط عن السفيح حصته
من المهر لان العقد ورد عليه بمقصودا فرفع حصتها عن السفيح ولو امر في يد المسري في السفيح
والمهر في النخل فلهما باخذ المهر الاول لاناد عليه فان خربها المشتري بم جاء السفيح والمهر قائمه
او مسهله ملكه اخذ الارض النخل بجميع المهر لانه شرا بخلاف ما اذا حدث في يد البائع قبل الفصل فالبه
البائع انه يرفع عند الحصد لان ما حدث قبل الفصل له حصه على عسا وصدور من مقصودا بالقبض
او باللاف البائع والزاده الحاديه على القبض لانه لم يرد عليها العقد ولا القبض
الذي لم يرد العقد وهو بالان يوجب سقوط شي من المهر **باب ما يجب في السفيح**
وقال المحقق ذكر في الفصل ما يجب في السفيح وما لا يجب بحد ذكر نفس الوجوه محملا لان الفصل انما يحتاج
اليه اذا سوي كرا لا مجال **قول** السفيح واجبه اي ناسه العقد لكل ماله اصل مدارا وضعه **قول**
وان كان مما لا يقسم اي لم يكن في النخل القسمة اي لو قسم قسمه حسيه لا يسفيح به كالحمام والرحى بخلاف
الارض **قول** وقال السافعي لا يسفيح فيها لا تقسم والحلاف على السفيح عنده كحذ في ضرر مؤنه
المقاسمه فيما لا تقسم لا يحق فيه هذا المعنى وعند ما كرهه الله لا يسفيح في الا بازاله النص
ورد بها في العقار ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا يسفيح في كل شيء عسا روي عن ابي ادر وغير ذلك
من الجمومات التي دونها ولا يسفيح انما يحل لرفع ضرر الناذي عسا اتصال ملكه بملكه وهذا
المعنى موجود فيما يقسم وفيما لا يقسم **قول** والرحى اي بنت الرحى **قول** ولا يسفيح في العروض
والسفن وقال المالك رحمه الله يست السفيح ايضا لانه ساكن كالعقار ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
لا يسفيح الا في ريع او حايط او سنان اصله ما احاط به ولا ان السفيح انما سعت كحذ القياس
في العقار لرفع ضرر سوء الجواز على الزوام وما سفل تحول فالبازي فيه لا بدوم لان الملك المنقول
لا بدوم كما بدوم في العقار لانه لا يسري عمادة للمسج بل لمصلحة المحاسن بخلاف المنقول

فلا يلحق به لا سفعة في البناء والحمل اذا سعت دون الحصة بناء على انما هي الارض
التي يملك رافها حتى لو سعت دار عند دار الوصف فلا سفعة للوقوف لا باضرها المتولى كذلك
اذا كان هذه الدار وصفا على جبل لا يكون للموقوف عليه في السفعة بسبب هذه الدار كما في النسخ
قول اذا لم يكن طريقا لحوافه اى في السفل بل اذا كان له طريق في السفل كان استحقاق صاحب
العلو السفعة بسبب المسكن في الطريق لا بسبب الجوار حتى انه يكون معدا على الجار من الاصاح
قول والمسلم والذمي في السفعة سواء بناء على ان النصوص لا يفصل بينهما استواء في الاستحقاق
وفي دفع ضرر الناذي بسوء الجوار فيسحق الاستحقاق **قول** والحد اذا كان مادونا او مكابا
اى يسحق السفعة فان قلت انما هي السفعة على الملك في الارض لو سعت دار عند دار الوصف
لا سفعة للوقوف وكذا قوله في المتجر لان السفعة سببها الاصل الملك وليس للحد والمكان ملك
وقبه الارض فلم يسحقان السفعة قلت ان استحقاقها المصروف في الارض بالسج والسرى قام مقام ملك
الرعية كما قال ابو حنيفة رضي الله عنه باستحقاق السفعة للمشرك له الحد اذا سعت دار عند
الدار المسراة مع انه لا يقول بالملك للماعرف **قول** وعند السافعي رحمه الله فيهما السفعة لان
هذه الاعراض مضمومة عنده بغير ما قاله ان المقوم حكمه في السرعة جعل هذه الاسماء مضمونة
بمنه الاعراض وضمان الشيء فمما ذلك الشيء الذي لا يرى في السرعة جعل المهر في البيع وكذا المنافع غير
مضمومة كالاعيان واذا جعل الدار عوضا عن البيع وكحوه ويرى على السفعة اخذ به فله
ان يأخذ به معناه في الجلع باصل السفعة بمهر المثل في الاحارة بهما السفعة وبما اجر المثل في التزوج
بمهر المثل وفي الصلح عن دم العمد الدم وفي الحق بهما الجدة كالواحدة **قول** سألني فيما
اذا جعل حضاسا او ميرا او احد او بدخل في ونحوها للماعرف وبغير ما قاله اصحابنا ان المال ليس
بمثل المسحق فيحق النكاح لا صورة ولا معنى فلم يصلح قهرا له لان قيمة الشيء ما يقوم مقامه لا اتحادها
في المعنى الخاص وهذا المعنى لا يتحقق بين المال وبين المسحق فيحق النكاح غير ان السرعة جعل ملك النكاح
مضمونا للمهر اياه لخطره واعظاما القدره وصونا لهذا العقد عن النسب بالا باحدة على ما مر في النكاح
فظهر بهوم في حق هذا المعنى خاصة على خلاف القياس لما كان الضرورة فلا يظهر معنى المقوم في حق
السفحة وكذا المنافع ليست باموال عندنا وهذا لا يضمن بالخصص لا تلاف للماعرف انما يظهر بهومها
للصوره فلا يظهر في غيرها وكذا الدم والعقود هي مقومة لان قيمة الشيء ما يقوم مقام غيره في المعنى الخاص
المطلوب وهو معدوم فيهما وانما وجبت الدم صيانة للدم عن الهدر والاعناق ازاله المالملة واسقاطها
فالي بهوم مقام المال معانه **قول** وعلى هذا اذا ابرجها غير مسمى فرضها داره مهر الم يكن فيها سفعة
لانه يحسن لمهر المثل وهو مبادل للضحية **قول** خلافا لما لو باعها بمهر مثلها او بالمسمى دارا او السج

ساد له مال مال فالسفحة على لفظ السج دليل على انه ملكها الدار عوضا عن مهر المثل او المسمى وكان هذا
مبادله مال مال **قول** ولا يجب حصص الا في اعيان عند ما تقسم الدار على مهر مثلها والفرق بينهما ما اصاب
الا فجب فيها السفعة اعسار الدخض بالكل لا يوجب سفعة رضي الله عنه ان السج سج النكاح هذا لان العقد
حصل بلفظ النكاح ولو كان السج احيانا كان هذا نكاحا في سج ففسد السج وبما حارسه سج ولا سفعة
في الاصل فكذا في التبج وهذا لان السفعة انما سعت في المعاوضة المالملة المقصودة **قول** حتى ان
المضارب اذا باع الى اخيه صورته اذا كان راس المال النافعا بغير المضارب وريح القابم اشرك في الفرض ارا
في حوار رب المال بمعاها بالمال عن فان رب المال اسحق السفعة في حصص المضارب ح المريح باعتبار ان الرب
سج لراس المال وليس مع مبادل راس المال سفعة لرب المال لان السج كان لرب المال اذا مضارب وكل لرب المال
وكل مريح له لا يجب له السفعة فيه فلا يجب السج ايضا **قول** وكذا في كسر شئ محتصر الصلح ان يصلح
عنها ما تكرر عنى عطف في المحتصر قوله او يصلح عليها ما تكرر على الصور التي اسفحة فيها اذا ذكر ماله
وما هو قوله ولا سفعة في الدار يزوج الرجل عليها الى رجل او يصلح عليها ما تكرر عنى هذه الصور
بالصوره التي لا تحت فيها السفعة وليس كذلك بل انما كان عدم وجوب السفعة في الصلح على النكاح فيها
اذا كان الدار مباحا عليه لان الصلح اذا وقع على الدار وجب السفعة في الاحوال التي لا تكرر وانكاره يكون
والفصل بين الاقرار والازكار فيما اذا وقع الصلح على الدار علم انه لا سفعة فيما اذا صلح عن دار
ما تكرر او سكوت لانه سكر مبادله المال المال او غير مسمى ملكه وانما بدل المال اصد المسمى ووطع السجبه
وان صلح عنها ما تقرر او صلح عليها ما تقرر او سكوت وانكاره وجب السفعة اما في الاول فلو جرد مبادله المال
بالمال لانه اعترف بالملك للمدعي انا اسفحة ما يصلح واما في غيره فلانه احدها عوضا عن حقيقة فلا يكون معاوضة
قول عوضا عن حقيقة في عهد اى من حق المدعي زعم المدعي **قول** اذا لم يكن من خنسة اى اذا لم يكن العوض خنسة
حنه واما قدره لانه اذا كان خنسة يكون خنسة فلا يكون معاوضة فلا يجب السفعة **قول** ولا اشعة
في هبة لانه ليست معاوضة مال بالفضاء كالأرض **قول** الا ان يكون عوضا عن شيء لا يبيع انما يكون
بشرط التعاقب وعدم السويع في الموهوب عوضا لانه هبة ابتداء لما مر في الهبة **قول** اذا لم يكن العوض
مشروطا في العقد فلا سفعة فيها خلافا لما ذكره الله له انه معاوضة فاسبب السج ولنا ان العوض اذا
لم يكن مشروطا في العقد لم يكن معاوضة بل الهبة بمرع والعوض بمرع ولا سفعة في السرقات وامساخ
الرجوع لمكان المحو بغير صورة ورثها ساعا **قول** وبيع شرط الحمار فلا سفعة للسفحة لان خيار البائع
منع حرج المسح عن ملكه وبيع احوال البائع منع سون حق السفعة مفا ملكه اولى **قول** قال سقط الحمار
وجبت السفعة لزوالة النافخ عن حرج المسح عن ملكه فصار كان السج وقع لارنا من الاصل فكما لو ان
طلب السفحة بشرط عند السج ام عند سقوط الحمار والاصح انه بشرط عند سقوط الحمار لان السج

انما صار سببا لا مادة الحكم حينئذ لان حق السفعة ينشئ على انتفاع حق البائع وحقه انما انقطع عنده
قول يبيح عليه اي على زوال الملك للبائع على ما يرى او ابدل كما بالسفعة في قوله والسفعة يجب عند
السف **قول** واذا اخذها في البلد اي اذا اخذ السفعة الدار في مدة الخيار التي هي الثلث وانما قدنا
لعل يكون الملك على الاتفاق **قول** وجب البيع اي يقرر ويحقق البيع الذي جرى من البائع والمشتري
شرط الخيار وانما ذكر هذا لان المشتري بخار السطر لئلا يورد البيع حكم خيار السطر قبل طلب السفعة
السفعة لم يجب البيع ولم يحق بل انفسح من الاصل حينئذ لا يمكن السفعة من طلب السفعة لان هذا ليس
ما قاله بل انفساخ من الاصل فكان السبب منع ما في حقه من الاصل **قول** واخا للسفعة اي خيار
السطر الذي كان ماسا للمشتري لا يكون ماسا للسفعة وان كان فيه انتقال اضافة الصفعة من المشتري
الى السفعة لان السطر انما سبب لمن سطره والخيار انما سطر للمشتري لا للسفعة واستقال للصفعة
انما كان في نفس البيع في سطره **قول** والخيار لا حد ما الى احد المتعاقدين من البائع والمشتري **قول** فله الاخذ
بالسفعة اي فلم له الخيار الاخذ بالسفعة **قول** اما البائع فظاهر اي الخيار اذا كان للبائع فاحقه بالسفعة
ظاهرا لان ملكه لم يزل يملكه بخار السطر فاما كان ملكه باقيا فاما كان له واياه الاخذ بالسفعة فاذا اخذها
كان ذلك حرا للبائع بصفعة لانه قرر ملكه واقدام البائع على ما يقرر ملكه في هذه الخيار يكون بصفعة للسف
وهذا لانه لو لم يجعل باقيا لكان اذا اثار البيع قد ملكها المشتري حرم من العقد فبما يدرك انما احدها
بالسفعة من غير حق له **قول** وكذا ان كان الخيار للمشتري فالسفعة اما عندهما فظاهر وكذا
عند لي صفعة رضني البه عنه لانه صار احق بهما مع خياره وذلك في سور حق السفعة كالمادة ولذا اذا
سعت دار حسد اده فان قلت لما كان حرا اصل لي حسد رضني البه عنه انه لا يملك البيع في مدة الخيار
واستحقاق السفعة باعتبار الملك لهذا الاستحقاق المستأجر والمستعير فكيف يستحق المشتري السفعة
في هذه هلقت صار اخصا لتصرف فيها فاعتباره بحقوق الضرر المحجج الى الدفع عن نفسه وصار
كالملك ثبت له حوازي خمر في خيار السطر **قول** وفيه اسكال او صحناه في السور وهذه الحوازي في حق
الاسكال غير راحة بل فيه جواب الاسكال وهو قوله ومشتري اراد ان يملك الخيار وسعت دار الى حسد
فاخذها بالسفعة فقد رضني لان طلب السفعة بدلفها احسان الملك الى حرة بل الاسكال انه يدعي بهذا
العصل المساوية على لي حسد رضني البه عنه فقول اذا كان حرا اصله ان المشتري بخار السطر لا يملك البيع
في مدة الخيار واستحقاق السفعة باعتبار الملك فكيف يستحق السفعة في هذه الدار ولكن عذره ان المشتري
صار احق بهما مع خياره لما مر لان **قول** وحرا ساعدا او اسرا فاسدا فلا سفعة فيها اما قبل القبض
فليق الملك البائع واما بعد القبض فلا احتمال لنفسه لان كل واحد من المتعاقدين يستل من بعضه النقص
منحى عنه تعالى وفي اسان السفعة استقال حق الفسخ وفيه تقرير الفساد فلا يجوز لاحصائه

الى السافر خلاف ما اذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح لما انما خص به فافهمنا بيعه على البصر فان قلت
لم يجعل ههنا كما جعل في السرا سطر الخيار لئلا يلزم تقرير الفساد وهو ان يسقط المفسد في حق السفعة كما
اسقط الخيار الباب للمشتري قلت لا وجه هنا لذلك لولا وجها كذلك يلزم فساد اخر فلا فائدة في دفع الفسار
الاول وذلك لان فساد البيع انما سبب معني اجمع الى الحوض اما بالسطر في حقه او لفساد في نفسه كجعل الخمرها
فلو اسقطنا الحوض لفساد فيه بقي البيع بلا عوض وهو فاسد ايضا فلا يثبت السفعة هناك ايضا فلا فائدة
واما الخيار انما يثبت للمشتري لمعني اجمع خارج عن العوض بل هو الباعل التروك والتميز من اسرار
خيار الباعل للمشتري اسرارها للسفعة فلا يثبت الخيار في حق السفعة لذلك **قول** فان سقط حق الفسخ
بان يبيع المشتري حرا خرا حسا السفعة لان مساع حق السفعة انما كان لسور حق الفسخ فاذا سقط حق الفسخ
وحقت السفعة كما لو كان في البيع خيار البائع فسقط وللمشتري ان ماخذ البيع الثاني كالمذكور او يسقط
البيع الثاني وماخذ بالبيع الاول فعمته لانه اتمح سببان فله ان اخذها بها سببا فان اخذ الباعل الثاني احد الباعين
لان السرا الثاني صحيح فقد يملك المشتري البعير وان اخذ الاول خذ بالقيمة لان البيع في السرا الفاسد مضمون بالقيمة
فان قلت اذا بضع السرا الثاني بغيره وجو البائع في الاسرار او وحدها اسبب للسفعة السفعة قلت
اسعاض السرا الثاني مع صحة حق السفعة بمعنى الملك بالسفعة فلا يجوز ان يكون مطلقا حق السفعة لئلا يوجد
على موضوعه بالنقص **قول** وما في يد البائع اي للبائع السفعة **قول** وان سلمها الى المشتري لم يرد على
الى المشتري بصفحة البائع لان الملك للمشتري فان قلت ليس يلزم ههنا تقرير الفاسد في حق المشتري
حيث اخذ الدار المسعة بسبب الدار المسعرة بالسرا الباطل وقد ذكرنا قبل هذا السفعة في السرا الفاسد
لئلا يلزم تقرير الفاسد قلت لا يلزم لان المشتري ههنا اخذ الدار المسعة بحسب اده التي اسرارها
بالسرا الفاسد مما لم يكن في بيعه سبب السرا الفاسد والفساد في الدار التي اخذها بطريق السفعة اما
هناك لو قلنا ان المشتري بالسرا الفاسد لوصف الفساد فكان تقرير الفساد **قول** وان سلمها اي
سلم البائع الدار المسعة بالسرا الفاسد الى المشتري **قول** فله الحكم بالسفعة اي للبائع بطلت شفيعه
لان لم يتولى ملك ما سفعة به **قول** خلاف ما اذا سلم بحد حكم الحاكم بالسفعة حيث لا سطل سفعة وكذا
اذا اخذ السفعة بالبراضني سلم الدار الى المشتري **قول** وان اسرودها البائع والمشتري فله الحكم
بالسفعة لم اي المشتري لان رال جواره فله ان اخذها بالسفعة وصام السبب للسفعة الى من اخذ
بالسفعة سطر للفضا لا اخذ ان ههنا كما لا يثبت السفعة للمشتري فكذلك لا يثبت للبائع الذي اسرود
الدار التي سفعة بها ايضا اما لا يثبت للمشتري فله ان يقطع ملكه عن الدار التي سفعة بها قبل ان اخذها
السفعة ويباع ملكه الى من اخذ سطر واما في حق البائع فانه اذا لم يكن حارا حين سعت هذه الدار فكان
البائع والمشتري ههنا بمنزلة ما لو باع السفعة داره التي بطلت بها السفعة قبل ان يخاصه بالسفعة

نزول بموته وهو ملكه وصام السبب الى وقت الاخذ شرط وهذا لو ملكه قبل الرضا المشفوع لم يكن له
 ان ياخذ السفعة فكذا اذا اراد بموته والنايت للوارث حوازيه حاديه بعد السبع فلا سبب في السفعة
قول ولا سماع في من المشركي ووصيه الى الجعل من المشركي ووصيه بعد ما عاى السفعة بناء على ان حق
 السفعة مقدم على حق المشركي يكون بعد ما عاى في لناه من قبله وهو الغريم والموصي له فليسفح ان
 سطل السبع وياخذها بالسفعة كالوابعها المشركي حيوته وهذا لان سبعة ضمن ابطال حقه فلا يكون سبيل منه
 وكذا لو اوصى المشركي فيها بوصيه اخذها السفعة وسطل الوصيه كالوصي بها في حيوته بالهبة **قول** وكل
 المشركي اذا ساع او اوصى له او اجاز السبع فله السفعة لان السفعة انما سطل باطها السفعة الرعية عن الدار
 لا ما طها الرعية فيها والشرائط الرعية في المشركي فلا يكون ابطالاً للسفعة فاما السبع فاطها الرعية عنه
 يكون ابطالاً لحق السفعة **قول** ولا اصل ان يباع الى اخره سانه هو ان صاحب الدار وكل سفح الدار بالسبع
 فاعاها فله السفعة لانه هو الذي يبيع ولو ان مضارباً لرجل باع داراً من المضاربة ورب المال سفعة ما دار له
 اخرى فلا سفعة له لانه ساع له وان كان لا يملك نفسه عن السبع ولو ان المشركي وكل سفح الدار سراسرها
 فاسرها فله السفعة الا ترى انه لو اشركي ارا لنفسه وهو سفعة ما كان له السفعة حتى انه لو باع سفح
 سله اخذ نصف الدار ان اخذ الدار منه ولو باع سفح وارثه فلا سفعة له وكذا لو اشركي المضارب بحال
 المضاربة داراً ورب المال سفعة ما قال له ان اخذ السفعة لانه اشركي له **قول** ولو ضم الدرك هو التبعة
 سكن ويحرك راد به ههنا تبعه الاستحقاق يعني ان المشركي لو سطل على الرضخ السفحة الدرك فضم له بكل
 سفعة لان بام السبع كان بضمانه فلا يسم السبع الا ان يضم هو الدرك ومرتج السبع به لم يكن له ان ياخذ السفعة
 بناء على السبع من قبل الملك فاقدمه عليه بدل على اخساره زوال الملك وذلك منه رعية عن اخذ لانه في فلا
 سفعة له **قول** فامضي المسروط له الخمار السبع وهو السفحة فلا سفعة له بخلاف المسروط له الخمار من
 جانب المشركي هذا بناء على ان السفعة انما سطل باطها الرعية عن الدار لا ما طها الرعية فيها
قول واذا لمع السفحة اربا سعت بالفا الى اخره والاصل فيه ان الغرض في السفعة مختلف بخلاف
 قدر المم وجنسه والمشرقي فاذا علم على بعض الوجوه ثم سطر خلافه بعت السفعة بحالها لا بالتسليم
 لم يوجب على الوجه الذي استحقه سانه اذا احراز الدار سعت الف درهم فسلم السفعة بم علم انها سعت تاكر
 والتسليم صحيح لانه انما سلم لا سكرار المم فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها سعت ما قبل
 او يحفظ او سعة ومنه الف او اكثر فهو على سعة لان التسليم عند كره المم لا يرضى على تسليمه عند القلة وكذا
 تسليمه في حد الخمسة لا يكون تسليمه في الاخر فربما سهل عليه اخذها وسعد عليه الاخر **قول** وقال في قوله
 له السفعة لا خلاف في الجنس وهذا حل الباعل منها فصار كانه قال سلمت السفعة ان كان المم الف درهم فاذا
 سئل المم عن دانه فهو على سعة كما في السلطان الموزونات ولنا انها كالحسن النخذ في حق الممسة وكلاهما

في المم وهذا جعلاً لجنس واحد في كبر الامارات حتى يحل فضاها ما لا خروا المكس على السبع بالدراميم كره
 على السبع بالدراميم واذا باع سائر الدرهم اسرى ما قبل مما باع بالدراميم لا يجوز ورب الدين اذ اطفئ بذكر
 المدبرون وحقة في الدرهم لم ان اخذ وما لا المضاربة اذا صار دانه على رب المال فيه كالوصار درهم
 وانما اعبر اخذ من حق الربوا فخرج ما يوجب المحامسة بالكرم الحاقاً بالاعم الاعلى وكان التسليم بالدرهم
 سلم بالدراميم اذا كانت ممتها سواء **قول** وفي عكسه لا سفعة في ظاهر الرواية والفرق انه اذا سلم
 في النصف فمدح محامى عن ضرر السبع فاذا سار انه لا شره في حقه فاما اذا سلم في الملك فمدح ما سلم في العام
 وتسليمه بدون العيب تسليمه مع العيب بالطريق الاول وروى على ضد هذا لانه اذا سلم الكل لا يكون تسليمه
 للنصف لحوزان يكون تسليم الكل لعدم درته على الثمر ودره يمكن من النصف فاما اذا سلم في النصف فمدح محامى
 من البعض يكون عاجراً عن الكل الطريق الاول **فصل** لما كانت السفعة تستقط في بعض الاحوال علم ملك
 في هذا الفصل لانه يحتمل ان يكون الحارفاً ساقداً في به وفي استعمال الحيلة لا سقاط السفعة بحصل الحارص
 من سبل هذا الحارفاً صح الى سانه **قول** لما بنا اساره الى قوله لا سقاط الجوار **قول** لان السفحة حارصها
 الا ان المشركي سرك في الثاني فستقدم عليه ما قبل المسئلة اذا لم يخ السفحة سح سهم منها فده اما اذا بلغه
 السعان فله السفعة فهما **قول** اساع السهم بالمر الا درهم ما ان باع عر الدار تسعة اعشار الثمن
 مما ع تسعة اعشار الدار بعد المم فلا بدعت السفحة في احد الحشر بكرة المم والحق في الباقي لا للمشرك
 سرك في سرك الباقي لو ان المشركي في هذه الصورة خاف انه ان سركي عشر الدار تسعة اعشار المم لم يبيع الساع
 بحسب المم فالحيلة في ذلك للمشركي ان يسركي ولا تخار السرط عليه انما حقه لو اني الساع ان يبيع الباقي بعض
 حكم الخمار ولو ان البايع خاف في هذه الصورة انه ان باع الباقي بحسب المم فليسفح المشركي السبع الاول فالحيلة
 للساع ان يبيع الباقي بسط الخمار لنفسه بلسه انما يحزر ان السبعين مخافاً خاف كل احداً ان اجار البحر
 صاحبه فالحيلة في ذلك بكون كل احدهم وكلانا حار السبع وسيرط على الوكيل ان يحترط كل واحد
 صاحبه ولا يحزر ان لم يحرم **قول** والوجه الى اخره ودره في ما وى قاضي خان في حله انه اذا اراد ان يبيع
 الدار بعشرة الاف درهم بعتها عشر من الفاهم بعض تسعة الاف خمس مائه وتبعض الباقي عشرة دنانير
 او اقل واكثر ولو اراد السفحة ان ياخذها ما احدها بعشر من الفاهم على السفحة ولو اسحقت الدار
 على المشركي لا يوجب المشركي حشر من الفاهم او انما يرجع ما اعطى لانه اذا اسحقت الدار ظهر انه لم يكن عليه من
 الدار فسطل الصرف **قول** ولا كره الحيلة في استقاط السفعة الى اخره اعلم ان الحيل في هذا الباب على نوعين
 نوع لا سقاطها حد الوجوب وذلك يقول المشركي للسفحة اني سعتها منك احداً فلا فائدة لك في اخذ
 فيقول السفحة نعم او يقول المشركي للسفحة اسروني ما احداً فيقول السفحة نعم او يقول المشركي سطل
 به سفعة وانه مكره بالاجماع ونوع منع وجوبه وقد اختلف المسامح فيه بعضهم على قول المي يوسف فانه

لا نكره وقول محمد رحمه الله بكونه وهذا القائل ان سرق فصل السفعة على فصل الزكوة ومنهم من قال في السفعة
لا نكره الحمله بمنع وجوبها لا خلافاً انما الخلاف في الزكوة ثم الحل يرجع الى منع وجوبها وبعضها يرجع
الى تعليقها وارجح الحمله ايضا ان استاجر صاحب الدار من المسيرى ثوبا لللبسة يوما الى الليل كجزء من ثوبه
من حازه الذي يريد سحها بمصححي محض اليوم او سطر التجهل حتى يملكه لك الجزاء لم يحال به سحر الباني
منه فلا يكون للحاد السفعة في الجزء الاول لانه ملكه بعد الاجارة ولا في الجزء الثاني لان المسيرى يملك
في الدار وقت والسيرى يقدم على الحار ومنها ان يضم الثمن للبائع فاذا ضمت سقطت سفعة وكذا لو سحها
سقط الحار للسفحة بلبه ايام فلا سفعة له فسل اسقاط الحار واذا سقطت سقطت سفعة وهذه
الوجوه نعم الحار والسيرى بينهما ان سحر الباني من الدار من المسيرى ليقطعه بمن فليس وسحر الحمله
بمن كبر فلا يجب للسفحة في البناء لانه يعلم ولا يرتب الساحة لكن المالك في الدخيرة **قوله**
وعلى هذا الخلاف الحمله في اسقاط الزكوة وذلك ان سجدت الساحة بخبرها في آخر الحول فرارا
على جوار الزكوة **مسائل متفرقة** اخرا مسائل المسيرى كما هو دأب المصنف **قوله** واذا اشترى
خمسة نفر الى اخره ولم يذكر محمد رحمه الله في الجامع من مسائل السفعة الا مسله واحده وهي **قوله**
فسير ربه زناده الضرر ان يضر المشرى بسرق الصفة عليه وهو ضرر يستفصل ملكه عليه
والشره عيب فضرره المشرى في السفعة سرقته لدفع ضرر الدخيل فلا سرقه على وجه
ضرره الدخيل ضررا زائدا سوى خذ الدار منه اما في الوجه الاول فقد وقع الصفة منفردة على
كل واحد منهم فاذا اخذ نصب احدهم فقد ملك جميع ما اشترى فلا ضرره المشرى ضرر السفحة
حتى لو كان ذلك قبل بقائه واذا السفحة ان اخذ نصب احدهم حصتها لم يملك ذلك لافيه
من يورق الصفة على البائع ذكره فاضى فان وانه لا حور وله ان اخذ نصب احدهم بعد القبض لا التملك
حسب يقر على المشرى قد اخذ منه جميع ملكه **قوله** وان اسرها رجل خمسة احدها كلنا او غيرها
وليس ان اخذ حصصا احدهم وقال السافعي رحمه الله ان اخذ نصب احدهم كما في فصل الاول لئلا فيه
اضرار بالمشرى بسرق الصفة وبعده الصفة منفردة ولا فرق بينهما قبل فضرر المشرى المسح او جده
وهو الصحيح وروي الحسن بن علي بن جعفر رضي الله عنهما انه فصل فقال ان اخذ فصل الفضر نصب احدهم
للسيرى ذلك وبعد الفضل ذلك لانه اخذ نصب احدهم من يد البائع بضرر البائع بسرق الدخيل خلاف
ما بعد القبض لانه لم يسبق يد البائع ولكننا نقول فصل الفضر لا يمكن اخذ نصب احدهم اذ اسديا عليه
ما لم يسد الاخذ حصته كذا لو ذى الى يورق اليد على البائع كاحد المسيرى في مسئلة المتمر فما منقودا
او معنى قوله اخذ نصب احدهم اشترى نصف دار فواسم البائع فلا سفحة ان اخذ الذي صار للمشرى
او يدع وليس ان يفسح القسم لان القسم من محمد الفضل ان الفضل لا يسفح ولا يتم الاسفاح في الساع

السفحة

الا بالقسم ولهذا انتم المفسر في الساع في الجهة الا بالقسم وليس للسفحة ان يسفح قبل قبض احد العبد
على البائع وان كان فيه فائدة فكذلك يسفح القسم المحل للقبض ثم لا بد في هذا الفصل من ان الصفة
اعلم ان احاد الصفة وحددها في السع بلبه اساعا عدو وعدو ومن فاذا اعد الكل اعد الصفة وان بعد العاقد
بان كان البائع او المشرى سيرا في احد العقد والتميز في المشرى من تحت منكما او قالا انهما منكم الصفة
متحدة ولو تعدد التميز قال البائع هذا بكذا وهذا بكذا او قال المشرى في كل العقد والعاقد واحد فليدلك
ولو تعدد العقد وذلك التصريح اتحاد التميز لان جرد العقدان يقول حكم هذا بكذا وحكم هذا بكذا
فسعد التميز جرد الصفة كما لو تعدد الاشياء التميز ولو اعد العقد وحدد العاقد والتميز باحد
وصل اوبه بفتى متى يفرق العقد يفرق التميز كما في صفة الصفة لرحمان حبه الفرق متى اعد العقد يجوز
ان يحد العاقد كذلك يفتى انه محدد الصفة واذا اشترى اخرها باكل ثوب يد ربه على ربه هذه العينة
حال ومما ياتي بوجوب التملك المشرى في شيء من الساع حتى يورق جميع التملك لان الصفة متحدة **قوله**
ولا سفحة لمن سح له ولو اسرها فلم يواها السفحة لانه ايتيج له **قوله** لمحمد وزرعهما الله بغير ما فانه ان هذا الجاك
لحق الصبي فلا يصح كعناق عده وارباعه وابطال حبه وقوده وهذا لان صفرهما مفسد بالبطر وليس في
اسقاط حق الصبي معنى انظر له بل فيه اضرار به بغير ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما ان هذا ترك النحر
فصح بمن يملك النجاة كما قال جل تحت هذا الجيد فلان الصبي يكتافره الاب الوصي صح ولا في هذا صريح
بأن السع والصبر وروى ما يكون البطر في مكره انقا للتمس على ملكه وسكون من ملك التسليم عن الطلب بمنزله
التسليم فكان سكنها كابطالها عندهما لانه دليل على اخل **قوله** ولا ربه عن لي بن يوسف رحمه الله وذكر في
الحصر والمخلف اذ اسلم الاب سفحة الصبي والسري اقل من قيمة مخاهاه كمن وخلى لي بن يوسف رضي الله عنه لانه
محور ايضا لانه اساع عن خاله في ملكه فلم يكن يبرع او عن محمد رحمه الله انه لا يجوز لانه بمنزلة السع ماله ولا رواية
عن لي بن يوسف وصح التسليم للبائع والمشرى الوكيل الاجنبي لطلب من السفحة ان اسلم سفحة هذه
الدار خلاف ما اذا اسد الان لا يصل لابطال الحق مني اصف الى هو وسبيل منه بوجه صحيح الا بطا ان الاصل
قوله **القسم** ارادها عصب السفحة اما ان كلا منها من ساع النصب
الساع لما ان اقوى اسباب السفحة السرية في نفس المسح واصل السرية ان اراد الافتراق مع ثناء ملكه وعوضه
فلا يلزم من احد وجهين ان يقدم على السع في السفحة او على اقرار نصيبه في حق القسم اعلم ان القسم جميع
النصب الساع في محض حوارها بالكتاب قال تعالى في بينهم ان الماء قسم بينهم وقال تعالى لها شرب
ولكم شرب يوم متعاون والسنة قد اسرها النبي صلى الله عليه وسلم في العمام والمواشي اجماع الامة وركنها
الفعل الذي يقع به الاقرار كاللكن البورن الجرد والزرع في التملك الوزني العدد في الذرع وسرطها ان
لا يندك السفحة بالقسم ولا يهوت لانها لا قرارا كان لكل احد فصل القسم من الملك المسفحة وانما يهي من

هذا اذا لم يفر على ما كان قبل الاقرار باصله ومناوذه **قوله** ثم ما الى القسمة لا يحري عن معنى المبادله
لانه في جزء معين لا وهو شئ على النصفين فكان ما انا حظه كل واحد منهما نصف ملكه ولم يستفد من
صاحبه فكان اقرارا والنصف الاخر كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادله **قوله**
والاقرار هو الظاهر في المكملات والموزونات لمعارنه لعدم التفاوت بين احوال المكملات الموزونة
لما انا حظه مسلح حقه صورة ومعنى فاما ان يجعل عن حقه وله جعل عن حقه في العرض وقضاء الدين
قوله ومعنى المبادله هو الظاهر في الحبوب والعروض لوجود التفاوت بين احوالها فلا يمكن ان يجعل
عن حقه كانه احد عن حقه ولهذا لا تقدر احدهما ان احد نفسه عند عساة الاخر الى اخره فان قلت لو كان
الرجحان في هذه القسمة للمساوية لا يحري الا في علمها وبالاجمال يحري وكذا لا يسحق الخرورها حتى ان
السهم كل اذا قسم ادا او ارضاهما وبنى احدهما في نفسه سواء جاء مسحقا واستحق الطائفة التي بنى فيها
وبعض البناء لا يرجع على صاحبه بقية البناء ولو كان الرجحان كحاصل المبادله بين الخرورها كما لو اشترى
قلت الحري على هذه المساوية لقطع ارضها والى ملك صاحبه وموزان غير على المبادله باعتبار حق مسحق
بالغير الا ترى ان المشتري يحري على تسليم المزار الى السفيح وان كان التسليم له مساوية اما على السفيح
الا ترى ان المدون يحس حتى يسحق ماله ونقص الدين تجر بان الحري عليه لا يسحق لكونها مساوية واما الثاني فلما
انما لا يثبت الخرورها لان كل واحد منهما مضطر في هذه المساوية لانه يحتاج الى مصلحته ومنع صاحبه عن
الارضاق بملكه ولا يمكن ذلك لانه هذه المساوية فكون مضطرا الى هذه المساوية حاشا حقه والحري كما سبقت
بالاكره سبب الجاحه الى حيا الحق **قوله** وان كانتا خاسا مختلفا في ان كانت الاعيان المشتركة احناسا
مختلفة لا يحري القاضى على قسمتها وحاصل ذلك ان الاعيان المشتركة لا تحلوا اما ان كانت من جنس واحد او من
اجناس مختلفة فان كانت من جنس واحد فلا تحلوا اما ان كانت مما يحري في الربوا كالمكمل والموزون ولا يحري
كالحيوانات فيحري القاضى عند طلب احد السهمين القسمة في هذين الوجهين بعد ذلك انما من جنس واحد حتى
لو كان بنى حاشا لهم او بغير اوبل وسات من جنس واحد وطلب حصة ما قسمتها وانى الاخر ذلك القاضى غير
الا في منها على القسمة لان الا في مخرج لان المساق باوصل المنفعة والمقسوم وافر المسفعة فلا يلفظ
القاضى الى حصة وهذا اذا كانت المنفعة مفرقة القسمة واما اذا لم يفرق المنفعة بل يضرر كل واحد
منها لا يقسم كما اذا كان حماما او شاة او حمارا او حياطينا او ما اسبه ذلك مما يحتاج في قسمته الى الشق
والقطع فلا يقسم ذلك حتى يراضا عليه ولا يقسم برضا احد منهما دون الاخر وعند التراضي على القسمة روايان
في روايه لا بأس للقاضى ان يسوق ذلك بنفسه ويقطعه ما بينهما وفي رواية اخرى لا يلحق ذلك بنفسه بل يفوض
ذلك اليهما فاما فعله لانه وهذا كله يمكن من اموال الربوا فان كان فلا اعسار لتراضيهما عند فضل احدهما
على الاخر قد راوا الاصل التراضي في القسمة على الضرر حاشا كما ذكرنا والتراضي على الربوا لا يجوز لقوله تعالى

وحرّم الربوا حتى انه لو كان خنطه بين رجلين نصفين لم يشرح بوجوب ما يردته فممنها عشتق دراهم وعشرون خاتم
منها حده فممنها عشتق فمراضيان على ان يكون المثلثون الردته لاحدهما والعشرة الاخر فلا يجوز
لانه ربوا او بد من زيادة في الكرم ازا الجوده ولا يجوز ذلك جماعا **قوله** وقال على قدر انضبا وباقول
السافعي رحمه الله لان هذه موزنه لمحققة بسبب الملك فيكون بينهم على قدر الملك كسعة المملوك المشرك في اجرة الكمال
والوزان وحزب البئر المسير في هذا لان المقصود بالقسمة ان يوصل كل واحد منهما الى الاضغان بنفسه
ومسفعة نصيب صاحب الكثير اكره مسفعة نصيب صاحب القليل الغرم بمالك النعم ولا يحسنه رضي الغرم
ان الحقود عليه ما هو المسمى والاجرة مقابل له ولا ساوت فيه فكون لا خير عليهم بالسوية كما اذا اسوت الانضبا
وهذا لان حصة كل واحد من الاكره كسيرة الاكره والا فكل واحد منهما يكون عمله في نصيب صاحب القليل الاكره لان الحساب
يدور عليه بعض الانضبا وورد حصة صاحب الاكره لكسور ووقع فيه فلما عارض البو حبان اعمد بانفس
المسير خلاف حصة البئر المسير لان الاجرة مقابل عمل البئر ما وسفاوت بملكه النصيب كبرته واما النفقة
فانما لا سواة الملك وجاحه صاحب الكثير الى ذلك اكره من جاحه صاحب القليل اما احوال الكمال والوزان بعد
بعض مساحنا موزون على الخلاف لان القسمة والكمال والوزان بمنزلة القسامة اذا المكمل والموزون يتقسم
بذلك وان لم يكن للقسمة وانما افرق لانه انما سوي حيا لاجرة عمله في الكمال والموزون في عمله في ذلك لصاحبه
الكثير اكره فلما كانت الاجرة عليه ما تقدر الملك بخلاف القسامة وهو العذر لو احرب المسألة على الخلاف لم
يفصل في روى الحسن عن لي حنفه رضي الله عنهما ان الاجرة على الطالب للقسمة دون المتعدي وقال عليه ما بناه
على انه مقرر نصيب كل واحد منهما ولا يحري حنفه رضي الله عنه ان الطالب للقسمة انما يطلبها لنفسه
والممتع انما يسحق لضرر الحققة بها فلا يحري لا حيا لاخره على ما لا يسفقه له **قوله** ولهما ان المدد ليل الملك
يعني المدد في مدتهم ومدة ليل الملك وقد احروا ما لا يرت حاشا لهم والاصل في الاضرار المسمى الصدق في لا
منافع لهم فيما احروا به فثبت المحرمية فاذا سألوا القاضى ان يقسم بينهم ملكهم فحله ان يحسمهم الى ذلك
ويقسم بينهم في حقه يمكننا الكمال احدهم من الاضغان بنفسه كما في المسوق للثوب والعقار المشترك
والسنة انما يكون على المنكر ولا منكر هنا ولا منار ع لهما فلا يفيد السنة وانما ذكر في ملك القسمة ان قسمها
ما افرامه لسد ذكر بالسطر في ان حكم القسمة مقصور عليهم غير مسدود اليهم حتى يكون ذلك على سبيل الام
اخر ولا على ما لك لها بغير قوله ان المست نصير ومضا عليه بقسمة القاضى او قوله ليس حجة فلا يلزم
من اقامة السنة لثبت بها القضاء على الميت وهذا لان البركة قبل القسمة مساهة على حكم ملك الميت بل
ان حقه سبب الزوايد التي يدر حتى يرضى منها بدونه وسفد وصاناه وبالقسمة يقطع حق الميت عن
التركة حتى لا يثبت فيما يدر بعد ذلك الزوايد وكان هذا قضاء عن الميت بقطع حقه فلا يدر السنة
مصدر بعضهم حينئذ يدعيوا البعض خصما عنه وان كان مفرقا فان قلت كيف يجعل خصما عنه والمقرر

لا يصلح خصما قلت لما لم يصر اقراره عليه بجعل كالعديم كما لو ادعى رجل انما على الميت وقدم وارثا من
ورثته الى القاضي فاقوله الوارث حقه فاذا اراد ان يقيم الطالب السنة عند القاضي على حقه لكون حقه
في جميع مال الميت ولم يزم ذلك جميع الورثة فان القاضي يميل منه وحكم له بدنه في جميع مال الميت والميت
بحاج الى اقرار الدين حقه وحق غيره وهذا معنى قوله ولا يمنع ذلك اقراره كما في الوارث وكذا الوصي اذا
اقر بالدين يصل السنة عليه مع اقراره لطلان اقراره وهذا معنى قوله او الوصي المقر بالدين **قوله** فانه
يصل السنة عليه مع اقراره فانه اقامه السنة مع اقرار الوارث او الوارث اقراره وصار له في مسعفة
بالدين المودي ثم اقامه السنة على الوارث بدله على المورث فالعمدة على المورث لكونه مسرعا فادفع
هذا الفساد بتمام السنة مع اقراره بخلاف الموقوف لان عمره في التوى واللف فكاك القسمة للخصم
والحفظ فاما العقار المحض بنفسه لا يحس عليه التلف فلم يكن مسعفة للحفظ بل كانت مسعفة قضاء على الميت
نقطر حقه عنه ولا في العروض ما خذ كل واحد منهم بعد القسمة بصره بضمها عليه بالفرض وفيه نظر
للميت وذا لا يوجد في العقار لانه لا يصر بضمها عليه على اريد بدله عند لي حقه رضي الله عنه لان
غصب العقار لا يحق غيره **قوله** بخلاف المسري فانه روي عن لي حقه في غير وانه الاصول للعاقبة
لا تقسمها بينهم فسوى بين السري والآثر الفرق على الظاهر قضاء بالقسمة في المشرك لا يضمن قطر حتى
الناج لان جرد السري والتسليم لا يفي بالمسح على حكمه ملكا باصح وان لم يقسم فلا يكون القسمة فضاء على الغير
بخلاف الآثر بخلاف المسري معطوف على قوله بخلاف الموقوف اي تقسم العقار القاضي بينهم اذا عوا
المسري **قوله** ولم يذكر الكف انقل اي سبب الميراث وسبب الشري وغيرهما **قوله** وما هو الاصح تقريره
ان القسمة ضرمان بحق الملك كمالا لمنفعة وحق الدين تمام للحفظ وامتنع الاول هنا لعدم الملك
وكذا الثاني للاستعانة عنه لانه محفوظ بنفسه **قوله** فامسح الحواجز فان قلت ينبغي ان يصح القسمة
لان الدين يد على الملك قلت البات بظاهره لا يصلح للدفع لا للاستحقاق على الخارج حتى لم يستحق
دوا لدا لمنفعة على المسري بظاهره مبيك المشرك حتى يقيم السنة على الملك **قوله** والدار
في اديهم سهوا وما اول بان المراد هم المصور لانه ذكر بعده لان شئنا من العقار اذا كان في يد الغائب
لم يقسم **قوله** ولا بد من اقامة السنة في هذه الصور عنده ايضا لان هذه القسمة مضاف الى الغائب
والصغير يعولهم وغندهما تقسم بينهم باقرارهم وعراج حق الغائب الصغير وسهدها قسمة باقراره
الكبار المحضون وان الغائب والصغير على حجة بناء على الدار كما في يد الكبار المحضون وليس في هذه قضا
على الغائب والصغير باخراج شئ من اديهم بل بظهور نصيبها ما في يد الغير فانه بالقسمة
يعزل نصيب الغائب والصغير فكان هذا محض طرفة عين **قوله** وكذا لو كان في يد الغائب صبي
رفع صبي على انه اسم كان **قوله** كما ذكرنا من قبل اذ ادعه **قوله** لم يقسمها القاضي عند لي حقه رضي الله عنه

حتى يعموا السنة على موته وعدد دونه **قوله** وان كان مسري لم يقسم مع عسبه احدهم حتى ان اقالوا
منه على الشري حتى خضر الغائب والفرق بين ملك الوارث ملك خلافه حتى يرد بالغيب على باج المورث
ويرد عليه بالغيب بصره وغرور المورث حتى لو وطئ امه اسيراها موربه فولدت فاسحت
رجع الوارث على باج موربه بمنزها وقمها الولد للخرور من حصة **قوله** فاصحاب اديها خضر على الميت
فما في يده والاخر عن نصيبه فصادت القسمة قضاء وخضر المتقاسمين ان الملك لباي المشرك لكل واحد
فملك حده بسبب اسره في نفسه ولهذا لا يرد بالغيب على باج مائة فلا يصيب الحاضر خضر عن الغائب
واذا لم يجعل الحاضر خضر لغيب كانت السنة في حق الغائب فامه بلا خضم فلا يقبل **قوله**
وان كان العقار في يد الوارث الغائب وشئ منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مورعه وكذا اذا كان
في يد الصغير الغائب فمده لئلا يرد عليه مسئلة اخر الفصل اوسى منه لم يقسم باقرار المحضون
لان هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير باخراج شئ مما كان في يده من غير خضر خضر عنهما
والمودع امن فلا يكون خضر استحقاق عليه ولا يجوز للقاضي ان يرضى على الغائب بحضور امه **قوله**
ولا فرق هذا الفصل اشارة الى قوله وان كان العقار في يد الغائب وسى منه لم يقسم **قوله** كما اطلق
في الكتاب وما وقع لم يقسم غير ذكر اقامة السنة **قوله** وان كان الحاضر كبيرا وصغيرا نصيب الغائب
عن الصغير وصدا وصم اذا اجمعت السنة اعلم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما يصيب
وصا عن الصغير اذا كان حاضرا مد نصيب الوصي لاجل الجواب ضرور لان الدعوى وصحت على النصيب
لكونه حاضرا الا انه عجز عن الجواب فصيب عنه وصدا لخصمه واما اذا كان غائبا لم يصح الدعوى عليه
ولم يوجد الجواب لم يفتح الضرور على نصيب الوصي الى هذا اشار في آخره **قوله** وكذا اذا حضر
وارث كبير وموصي لم يملك في الدار وطلب القسمة واقام البينة على الميراث والوصية فان القاضي
سهم بينهما ونقسم لدار بينهما لان حصة من الورثة ينصب خصما من الميت عن سائر الورثة والموصي
عن نفسه فصار كما لو حضر وارثان **فصل فيما يقسم وما لا يقسم** لما سويت مسائل القسمة على
هدر النوع من سرع في بيانها **قوله** فاما حكمها اي غنم السنة على ما ادناه من قبل اساره الى قوله اذا كانت
من جنس واحد اجبر القاضي على القسمة عند طلب احد السكا الى آخره **قوله** قسم بطلب اديهم
لان القسمة تملك بالمنفعة فكانت حقا لان ما فيها يملكها اذا طلب اديهم **قوله** لان الاول ينتفع به وهذا
لان الاول يطلب من القاضي ان يحصه بالانتفاع بملكه وينزع غيره من الانتفاع بملكه وهذا منه طلب الانتفاع
فعلى القاضي ان يحسم الى ذكره لا يجبر بضر الاخر لانه يريد ان ينتفع بملكه شره وله ان ينزع غيره من الانتفاع
بملكه واما الثاني فمنتحت في طلب القسمة والقاضي يحسب المنتحت بالرد ونقد الانتفاع بنصيبه لقلته
لا معنى من حجة صاحبه الاكبر **قوله** وذكر الحضاف على قديت هذا لان صاحب الكثير يطلب الاضرار بغيره

والاخر راض بغير نفسه **قول** وذكر الحاكم في مختصره انهما طلبا القسمة بقسم العاضل لان صاحب
القليل رضى بالضرر حتى طلب القسمة وصاحب الكثير يسفح بالقسمة وما ذكره الخضاف اصح لان رضاء
بالغرام الضرر لا يلزم القاضى سرعا وانما الملزم طلبه من القاضى ايضا له الى منفعة ملكه وهذا لا يوجد
عند طلب صاحب القليل **قول** وفي هذا يعوتها فحود على موضوعه بالمقصود **قول** ونفسه العرف
اي حذرا اذا كان حصة احد **قول** والاصل بالنصف لا يحط بقسم القاضى كل موزون في بعض النسخ
والاكثر هو مناسبت لما قبله وذكر الابل مناسبتا لحد **قول** ولا يقسم سواه ويحذر او يرد ما وجد
اي انقسم جبرافي هذه الاسماء فسمي جمع ما يجمع نصف احد البورثة في الساة ونصف الاخر في البحار
خاصة بل يقسم الساة بينهم جميعا على ما سيجي قون منها وكذلك في البحر وغيره لان الاحسان اذا اختلف
كانت القسمة بطريق الجمع وطعا لبعض المنفعة لا تكسلا فالحاصل للقاضى انقسم الاحسان لمجملته
اذا اى ذلك بعض السركا وان كان بين جلين اى لم يرد غنم وطلب احد من القاضى ان يجمع نصيبه في الابل
او البقر لا تقسم القاضى على هذا الوجه **قول** ولا تقسم الاواني الى اخره اى ان كان اصله واحدا لا تجانه
والعقبة والطشت المخذ من الصف ملوك ذلك الاواب المتخذ من الططن اذا اختلفت الصنعة
كالعباء والحبة والقصر لا تقسم القاضى بعضها في بعض **قول** خلافة ثمة ابواب اذا جعل يوب
ثوبين او يوب وربع يوب وثلثه ارباع يوب بان يكون قيمه احد الابواب دينار وقيمة الاخر دينار
وربع دينار والاخر يوبا فقيمة دينار وثلثه ارباع دينار فقي الثوب الذي قيمته دينار ومشر كالينها
دجته للذي خذ الثوب الذي قيمته دينار وثلثه ارباع دينار وثلثه ارباع دينار وهذا لا يضر قسمة
بعض المشترك وان البعض لا يكل احد منها فاسفد ثوب سقى السرك في ثوبه ذلك جازا اذا لم يكن غيره
مثل ان يقسم الصنعة ويترك الشئ على السرك وهو قسمه بعض الملك وان البعض **قول** ولا تقسم
الوصق لا اتحاد الحسن انما السفاوت في القسمة وهذا لا يمنع صحة القسمة كما في الابل الغنم ولهذا تقسم
الوصق في القسمة كسائر الاموال فكذلك في القسمة من الشراك ولا يجرى فيه رضى الله عنه ان السفاوت في الوصق
فاحسن باخلاف الاعراض والمعايير والمعايير كالمذهب الكساسه فسعدا عسار المعادله
في القسمة فليكن بالاحسان لمختلفة بخلاف سائر الحيوان لعل السفاوت عمه عند اتحاد الحسن والدليل
على الفرق بين الوصق وسائر الحيوان الذكر والابن في سائر الحيوان حسن احد وفي الوصق حسنان
حتى اذا اسرى سجناء على انه عبيد فاذا ما واه لم يجر الشراك بخلاف سائر الحيوان **قول** بخلاف قسمة
المغانم وانما يجرى في الاحسان لمختلفة وهذا لان حق الخائن في الماله دون الحائن حتى كان للامام سبع الغنم
وقسمة المغانم فانها عسار ايضا مقدار من الماله الى كل واحد منهم فاما في شريك الملك فحق الشراك عمه في العين
والماله وللامام حق السهم بالقسمة على طريق المعادله وليس له ولاية المعاوضة فاذا عذر اعتبار

المعادله هنا بطريق السهم لا بقسمة القاضى والله الاحار على القسمة وذكر في ماوى قاضى خان لم كان مع
الوصق وابت او عروضا وسى اخر قسم القاضى الكل سهم في دولهم جميعا وان لم يكن مع الوصق شئ اخر
لا يقسم الارض ما هم عند لي حصة رضى الله عنه والاطهر ان يقسم الحبر على سهمها عذره باعتبار الحسن
الاخر الذي هو مع الوصق محل اصلا في القسمة وحكم القسمة استقر فثبت في الوصق ايضا سعا
وودست حكم الحنفى في الشئ بجعا وان كان لا يجوز قصد كالتشريك الطريق السج والمنقولات في الوصق
كذا في المبسوط **قول** خلافا للراضى لما ساءه الى قوله في ابل هذا الفصل ان كان كل واحد حصص
لصخره لم يقسمها الا براضها **قول** الا فرجة جمع العراج من الارض كما مر ذكر في المبسوط واذا كانت
الدور بين قوم فاراد احدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحدة واما ذلك بعضهم قسم القاضى كل دار
منهم على حدة ولم يضم بعض انصبايهم الى بعض الا ان صطا نحو ابل ذلك في قول لي حصة رضى الله عنه
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الراى في ذلك ان القاضى يسفح في سطر في ذلك فان كل انصبا احدهم اذا
جمعت في دار كان عدل للقسمة جمع ذلك لان المعبر في القسمة المعادله في المنفعة والماله المقصود
دفع الضرر واذا قسم دار على حدة رما ضرر كل واحد منهم لفرق نصيبه واذا قسم الكل قسمة واحدة
يجمع نصيب كل واحد منهم في دار وسفح بذلك والقاضى يقبض باطرافهم مضى وضوا على وجه يرى النظر
فيه وسفوض المرح الى القاضى اى الراى اليه في ذلك راي النظر في تقسيم كل دار على حدة فعمل الابل
راى لتقسيم حلة فعل **قول** بسد الوصق في الكتاب ساره الى الدار من اذا كاسا في مصر على عجمان
في القسمة عندهما كما هو مذهب كذا روى هلاك عندهما وعن محمد رحمه الله انه يقسم احدهما في الاخرى
بم هين بلمه فصول عند الدور والسون المنازل الدور لا تقسم عنده قسمة واحدة الارض الشراك سوا
كانت مساكنه او مسلاوقه والسون يقسم قسمة واحدة سوا كانت مساكنه او مسلاوقه لا يباينها
في معنى السكنى لهذا الوجه واحد في كل حلة والمساكن المساكنه كالسون تقسم قسمة واحدة
والمساكنه كالدور لا تقسم قسمة واحدة لان المنزل فوق البيت ودور الدار فالحقت المساكن بالسون
اذا كانت مسلاوقه وبالدور اذا كانت مساكنه وقال في الفصول كلها سطر القاضى الى عدل لوجوه
ومضى القسمة على ذلك **قول** وان كانت دارا وضعت او دارا او جابوتا تقسم كل واحد على حدة
بالاجماع لا خلافا الحسن وهذا دليل على الدار والحيوان حسنان وذكر في احوال الاصل لاجاره منافع
الدار بالحيوان لا يجوز وهذا دليل على انها حسن واحد فمثل المسألة رواه ابن وهب ما يحلها حسن
رواه واحدة والفساد بمشبهه المحاسنة باعتبار احوال مسفحتها وهو السكنى كذا ذكر في المثل هو
مسكك لانه يودى الى عسار سبهه السبهه وبالمعبر دور المنازل عنهما قال سمس الامعة
الحلوى حمد الله اما ان يكون في المسألة روايات او يكون في مسكلات هذا الكتاب **قول** او سمي حبر او با

فصل في كيفية التقسيم لما فرغ من بيان ما يقسم وما لا يقسم ارجع
الى بيان كيفية التقسيم فيما يقسم لان الكيفية صفة متحركة حوازا اصل التقسيم الذي هو الموصوف **قوله**
ويستغنى للقاسم ان يصور ما يقسمه على قسماين لرفع ذلك القاسم الى القاض حتى يتولى الارواح بينهم
نفسه ويعبر كل مضرب لسطح المنازعة بينهم **قوله** ويستغنى للقاسم ان يصور ما يقسمه الى
اخره بان ذلك رض من جماعة مشركه لا حدهم عشق اسهم والاخر خمسة ولا ضرر سهم فاراد واسميتها
صميت على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك ان يجعل الارض على عدد سهامهم بعد
ان سوت وعدلت بمجعل بناء قدر سهامهم على عدد سهامهم ويقع بينهم فالاول سدس يخرج بوضع
على طرف حائط السهام وهو اول السهام ثم ينظر الى السدس من طرف فان كانت لصاحب الحصة اعطاء
ذلك السهم وسبعة اسهم متصله بالسهم الذي صحبه السدس عليه لكون سهام صاحبه على الاتصال
بم يقع بين السدس كذلك فالاول سدس يخرج بوضع على طرف حائط السدس السابعة الى السدس من طرف فان
كانت لصاحب الخمسة اعطاء القاض في كل السهم واربعة اسهم متصله بذلك السهم ويستغنى السهم الواحد
لصاحبه وان كانت السدس لصاحب واحد كان له الطرف الذي وضعت عليه السدس ويكون الخمسة
السابعة لصاحب الخمسة ونفس السدس ان يكتب القاضى اسماء السدس في بطاقات يطوى كل بطاقة بعضها
ويجعلها قطعة من طين ثم يدلكها بان كفه حتى يكون مسددة ويكون شبه السدس وما يطينه يدون
برمى بها **قوله** ثم يخرج القرعة الى اخره فان قلت الارواح يعلقون الاسحقاق لخروج القرعة فكون في
معنى الفار وان حرام فلهذا السدس معنى القارض في الفار اصل الاسحقاق سحلق باستعمله وهذا
اصل الاسحقاق لكل واحد منهم لاسحقاق خروج القرعة حتى يوعى القاسم لكل واحد منهم نصيبا من غير
افراغ جاز لان في معنى القاض فلهذا لا لزوم الا انه ربما هم في ذلك يستعمل القرعة فطسبت فلو الشراك
واذا حدهم السدس عن نفسه وذلك جاز لا يرى ليرى السدس على القرعة في مثل هذا مع اصحاب
السفينة كما قال تعالى فسافهم فكان من المتدحضين وهذا لانه عالم انه هو المقصود ولكن لو اتى
نفسه في الماء ربما نسب الى لا يلقى الا ليداء فاستعمل القرعة لذلك وكذا زكوا عليه الله استعمال القرعة
مع الاضمار في ضم مريم رضي الله عنها الى نفسه وقل كان على انه احق بها منهم لان لها كانت عنده ولكنه
استعمل القرعة بطسب العلومهم قال تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وكان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا سافر اقرع بين نسائه لاقولهم في التقسيم حاله السدس بطسب العلومهم **قوله** والادخل في القسمة بالارام
الارضاهم صورته دارين جماعة فاراد واسميتها وفي احد الحاسن حصل بناء فاراد احد الشراك ان يكون
عوض البناء لكلا قسم من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نفسه ان يرد ما اذا السدس من الارام
الا اذا عذر محمد للقاض في ذلك ان القسمة من حقوق الملك المشترك والسكة بينهم في الدلالة في

الداراهم فلا يجوز قسمه بالسك مشترك **قوله** ودراهم اخرى ذمته اي وقت القسمة **قوله** لانه يمكن
تحقق معنى القسمة وهو قطع الشك وتكميل المنفعة بلا ضرر **قوله** وان لم يمكن فباحت القسمة لان
المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل لنفسه وسائر على وجه يمكن لكل واحد منها ان يجعل لنفسه مسلا وطنا
وحاصلا انه ان امكن صرف الطريق المسبل فلا يكون ان ذكر الحقوق لم يذكر فان لم يذكر الحقوق لا يدخل
الحقوق لا بنفسه القسمة وان لم يذكر الحقوق لا يدخل الحقوق بنفسه صورته دارين حلت وفيها صفة فيها
نت وبان البت في الصفة وسيلها البت على ظهر الصفة فاقسمها واصاب الصفة احدها وقطعة من
الساحة واصاب البت احدها وقطعة من الساحة ولم يذكر والطريق والمسبل ما وصاحب البت بقدر
ان يفتح بانه فيما ان من الساحة والمسبل ما في ذلك فان اراد ان يمر في الصفة على حاله وسيلها على ما كان
فليس له ذلك سواء استرط كل احد ان له ما اصابه بكل حق او لم يسترط ذلك القسمة في هذا خلاف السبع
فانه لو باع البت وذكر في السبع الحقوق المرافقة في ذلك الطريق والمسبل الماء وان لم يذكر الحقوق المرافقة في ذلك
والفرق المقصود بالسبع اعجاب الملك بصد المشرك لم يمكن من الاستفاد وهذا انما يتم بالطريق المسبل الا
ان ذلك خارج حرام المجدود فلا يدخل في السبع ملك شمس البت الا ذكر الحقوق المرافقة فاما المقصود بالقسمة
فمنه واحد الملكين من الاخر وان ينقص كل واحد منهما من الاستفاد نصيبه على وجه ولا يشاكر الاخر فيه وانما يتم
هذا المقصود اذا لم يدخل الطريق المسبل اليهم من نصيب احدهما من الاخر من كل وجه فلهذا يدخل مع ذكر
الحقوق المرافقة ولو لم يكن له منفع للطريق والمسبل ما فان كانا ذكرا في القسمة ان لكل واحد منهما ما اصابه
كل حق فهو حازن القسمة وكان طريقة في الصفة والمسبل ما في سطحه كما كان قبل القسمة وان لم يذكر
الحقوق المرافقة فالقسمة فاسده بخلاف السبع فانه يكون صحيحا وان لم يذكر الحقوق المرافقة لا المقصود
بالسبع ملك الحان وهذا المقصود يتم للمشركي ليرجى رعليه الاستفاد لعدم الطريق والمسبل المشترك
مهما صغيرا او ارضا نسخة فانه يجوز ان كان لا يفتح بالمشركي فاما في القسمة فالمقصود اتصال
كل واحد منهما الى الاستفاد نصيبه فاذا لم يكن له يفتح الى الطريق والمسبل ما فلهذا قسمة وقعت
على الضرر فلا يجوز الا ان ذكر الحقوق المرافقة يستدل به على انها مقصودا داخل الطريق والمسبل
لتصح القسمة لعلمها ان القسمة لا يصح بدونها في هذا الموضوع بخلاف ما سبق وهذا لان المعبر في
القسمة المعادلة في المنفعة فاذا لم يكن له طريق والمسبل لا يحصل معنى المعادلة في المنفعة فلا يصح
القسمة كما لو اساجرهم ارضا او ضا سح لا يصلح للزراعة لم يجز لقوان ما هو المقصود وهو المنفعة
فان قلت فعلى هذا يستغنى ليدخل الطريق والمسبل وان لم يذكر الحقوق المرافقة لتصح القسمة كما لو اساجر
ارضا دخل الشريك الطريق ان لم يذكر الحقوق المرافقة لحصل المنفعة فلهذا هناك موضع الشرب
والطريق ليس من اننا ولا الاحاد ولكنه وسيله الى الاستفاد المستاجر الاجر انما يجب اذا يمكن المستاجر الاستفاد

ففي ادخال السرب والطريق يوفر المسفعة عليها فاما هنا فوضع الطريق المسفل ادخال القسم
وموجب القسمة احتصاص كل احد منهما بما هو نصيبه فلو انبسطا احدهما حقا في نصيب الاخر لضرر به
الاخر ولا يجوز الحاق الضرر به بدون رضاه ودليل الرضا استراط المحوف المرافق فلهذا لا بد من
ملاذ كر المحوف وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في مختصره انهما يدخلان من غير ذكر فعل هذا الاحتياج الى
الفرق **قول** ولو اختلفوا الى الورثة قبل القسمة في رفع الطريق بينهم في القسمة فقال بعض
الشركاء برفع طريقنا نسبنا وقال بعضهم لا يرفع والمراد من الرفع ان لا يدخل في القسمة حتى يفي بشركا
كما كان نظر الحاكم فيه فان كان نسقهم لكل احد منهم طريق يصح في نصيبه قسمه بينهم بغير طريق يرفع
لجامعهم ليعقوب الاقرار بالكلية وهو المقصود **قول** ولو اختلفوا في مقدار الطريق الى سبعة
وصفقه جعل الطريق بينهم على عرض الدار وطوله لان الدار مستوعلة والمخلف فيه مرد
الى المستعق عليه ولانه اذا اكتفى بذلك المدخل فكذلك في السلوك اعلم ان المراد من طول الطريق هو الطول
من حيث الاعلى لا الطول من حيث المنهى هكذا ذكر في المبسوط ولم يرد محمد رحمه الله بذكر الطول الطول
الذي هو العرض لان ذلك الطول انما يكون الى حيث ينتهون بها الى الطريق لا عظم وفائدة قسمه
ما وراء طول الباب من الاعلى وبني احد الشركاء اذا اراد ان يخرج حيا حافي نصيبه ان كان فوق طول
الساكن له ذلك لان الهواء ما زاد على طول الباب مقسوم بينهم فصار ما على خالص حقه وان كان فيما
دون طول الباب يخرج من ذلك لان طول الباب مقسوم بينهم والبناء على الهواء المسترل لا يجوز من غير
رضاء الشركاء وان كان رضا برفع مقدار ما عترف به بوزنه لا بد لذلك من الدراع ولا يجعل مقدار الطريق
مقدار ما عترف به توران معالنه كما يحتاج الى ذلك فكذلك يحتاج الى الجمله فيورد الى ما لا يسامى كذا في الخبرين
قول وقسم بالقسمه ولا يعتبر بغير ذلك عند محمد رحمه الله لان السفل يصلح بالاصح له العلوك بالبر
والسرداب والاصطبل غير ذلك فصار كالحسن فلا يمكن التعديل الا بالقسمه وقال ابو حنيفة وابو يوسف
نقسم بالدرج لان الشريك في المذرع والقسمه بالذرع هي الاصل فيه ولا احد اعنه ما لم يكن **قول** ويل
احاب كل منهم عاده اهل عصوة يعني للاحسن رحمه الله اجاب بناء على ما ساهد من عاده اهل
الكوفة وفصل السفل على العلوك وابو يوسف اجاب بناء على ما شاهد اختلاف الجادات والبلد
ان رفع كذا فقال انما يقسم بالقسمه **قول** وجه قولنا في حقه رضي الله عنه ان مسفعه السفل ضعف
مسفعه العلوك لانها سفي بعد فوان العلوك ومنفعه العلوك لا سفي بعد فناء السفل للسفل مسفعه السكنى
ومسفعه البناء عليه فانه لو ارجا ان يحفر في سفله سره لم يكن لصاحب العلوك منفعه من ذلك للعلوك منفعه
واحد فانه منفعه السكنى فانه لو ارجا ان يبنى على علوه علوا اخر كان لصاحب السفل منفعه من ذلك المعبر
في القسمة المعادلة في المسفعه فلما جعل مقابلته ذراع من السفل ذراع من العلوك وجه قولنا في غير

ان المعصود اصل السكنى قد استوفاه ولكل احد منهما ان يتصرف ملكه على وجه لا يلحق الضرر
لصاحبه فان لصاحب العلوك ان يبنى على علوك اذا كان لا يضر السفل كما ان لصاحب السفل ان يحفر سره ايا
في السفل اذا كان لا يضر لصاحب العلوك فاستوفاه في المسفعه فمجعل ذراع من السفل ذراع من العلوك وجه قول
محمد رحمه الله ان بعض البلدان يكون قننه اكثر من قننه السفل كما في ملكه ومصر وفي بعضها يكون بالعكس كما في
الكوفة وفي كل موضع كثر الذي يحمار العلوك على السفل في كل موضع بسد البرد وبكسر الرخ يحمار السفل
على العلوك وبما يختلف ذلك خلافا لافاقات فلا يمكن اعسار المعادلة الا بالقسمه والفتوى اليوم على قول
محمد رحمه الله **قول** ففسر قولنا في حقه رضي الله عنه ان يجعل مقابلته مائة ذراع من العلوك المخرج عليه
ويكون مائة ذراع من السفل الكامل المستعمل على السفل العلوك لان العلوك عند السفل مائة ذراع من السفل عليه
ويكون مائة ذراع من السفل الكامل يكون مقابلته مائة ذراع من العلوك المخرج عليه ويكون مائة ذراع من السفل الكامل
مقابلته مائة ذراع من السفل ويخرج من العلوك المخرج ويجعل مقابلته مائة ذراع من السفل المخرج من السفل الكامل مائة
ويكون مائة ذراع من العلوك مائة ذراع من السفل مائة ذراع من السفل مائة ذراع من السفل مائة ذراع من السفل مائة ذراع من السفل
قولنا في يوسف رحمه الله ان يجعل ذراعا خمسة ذراعا من السفل الكامل مائة ذراع من السفل المخرج او مائة
ذراع من العلوك المخرج لان العلوك والسفل عند سوار الخمس ذراعا من السفل الكامل مائة ذراع من السفل مائة ذراع من السفل
خمسون منها سفل خمسون منها علوك فان قلت كيف تقسم العلوك من السفل قسمه واحدة عند لي حقه
وحر مذهبه السفل المستقيم لا تقسم قسمه واحدة اذا لم يكن في ذراع واحدة فقلت موضوع المسئلة انما كان في ذراع
واحدة والذراعان في ذراع واحدة عند لي حقه تقسم جميع ولكن كما في ذراعين فهو محمول على ما اذا ابرضا على
القسمه لكن طلبوا من القاضي المعادلة فمالهم عند لي حقه رضي الله عنه يجوز القسمه على هذا الوجه حاله
التراضي ذكره فاضى خان رحمه الله يجعل مقابلته مائة ذراع من العلوك المخرج عليه ويكون مائة ذراع من السفل
الكامل فكان الذراع الواحد من السفل الكامل مائة ذراع من العلوك المخرج وذلك لان الذراع الواحد
من السفل الكامل انما كان في عدد ذراع واحد من السفل الا حرج العلوك لان الذراع الواحد من السفل
السفل الكامل ذراعا واحدا مقابلته مائة ذراع من العلوك وللمذراع الواحد من علوك السفل الكامل ذراعا واحدا
مقابلته مائة ذراع من السفل لان الذراع الواحد من السفل الكامل ذراع من السفل حقه ولكن هو ايضا في تقدير
الذراع الواحد من علوك السفل الكامل ان الذراع الواحد من السفل الكامل مائة ذراع من السفل الكامل ذراعا واحدا
في ذراعه والباقي هو ما فوقه وكذلك لو احدث الذراع من علوك السفل الكامل ذراع واحد من السفل لان في ذراعه
ذراع واحد من علوك السفل الكامل حقه ايضا ذراع اخر من السفل الكامل فضع قولنا لان الذراع
الواحد من السفل الكامل حراي موضع احده فهو في عدد ذراعين لم يدار الواحد من السفل انما كان
ذراعا من العلوك فكان مقابلته ذراع من السفل الكامل مائة ذراع من العلوك المخرج ذراعا واحدا

النسبة من الحلو المجر ومقابلته الذراع الواحد من سفلى البنت الكامل فلما استلوا واحد من البنت الكامل مقابلته
لثمة من الحلو المجر كان ثلثه وثلثون وثلث ذراع من البنت الكامل مقابلته مائة ذراع من الحلو المجر وجماله
لان النسبة والنسبة من البنت المائة **قول** فليكن من السفلى من سفلى البنت الكامل وهذا ان
يوضح ما ذكره من النسبة من الحلو المجر بمقابلته واحد من البنت الكامل ولكن وضع ذلك الواحد في سفلى البنت
الكامل ليكون اظهر ما ذكره من النسبة من الحلو المجر بمقابلته الواحد من البنت الكامل ليكون اظهر في البان
عنى النسبة وثلث من سفلى البنت الكامل بمقابلته مائة وثلث ذراع من البنت الكامل مع تلك النسبة وثلث من
ثمة وثلثون وثلث ذراع من الحلو المجر فليكن من السفلى من السفلى من البنت الكامل وثلث من البنت المائة
ويوضح ما قاله ان مائة ذراع من الحلو المجر بمقابلته مائة وثلث ذراع من البنت الكامل وكان
هذا التعادل من البنت الكامل الحلو المجر ثم ذكر بمقابلته البنت الكامل والسفلى المجر فقال جعل بمقابلته
مائة ذراع من السفلى المجر دسسته وستون وثلثا ذراع من البنت الكامل فليكن مائة ذراع من البنت المائة
تقدر من البنت الكامل بمقابلته ذراع من سفلى المجر فليكن مائة لان ما اخذ من البنت الكامل ستون وستون
وثلثا ذراع بمقابلته من السفلى المجر ثم زد على هذا العدد نصفه وثلثون وثلث ذراع
لان هذا العدد من البنت الكامل عني ستون وثلثا ذراع علوا وهو مقدار نصف هذا وهو ثلثون وثلث
وثلث كان المجموع مائة فكانت هذه المائة من البنت الكامل بمقابلته مائة من السفلى المجر ولما ذكرناه

ادعوى الخلط في القسمة والاستحقاق فيها

لما كان وقوع الخلط والاستحقاق من العواض التي عسى ان يكون عسى ان يكون خرد كونه **قول** وقد اشتهد
على نفسه بالاستسقاء اي اقر بالاستسقاء وهكذا ففسر هذا اللفظ في المبسوط **قول** لم يصدق على ذلك اي
على عمه ان ما اصابه شافي بد صاحبه **قول** لم يصدق على ذلك لان النسبة لا تقسمه بد صاحبه اعمد لان
فقد عني الخلط لنفسه حق الفسخ بعد ظر سبب لزوم العقد فلا يسل منه ولان الطاهر عدم وقوع الخلط
فلذلك لا يصدق على ما ادعى من الخلط لا محجة كالمسرى اذا ادعى لنفسه خسارة السطر **قول** استحقاق
السركاء لانهم لو اقر واحد لكل لزمهم فاذا انكروا حلفوا عليه لرجاء النكول في حلفهم لم يكن له عليه سبل
وخرج كل من المهر جمع من نصيب الباكي والمدعى فيقسم ذلك بينهما على قدر نصيبها لان الباكي كالمهر اقران
حجه عليه دون غيره فالواو ينبغي ان لا يسل عواه اصلا لانه مساو في نفسه بالاستسقاء
ثم ادعى شافي بد صاحبه فيكون مساو في الاستسقاء عاين عن فرض جميع الحق فكانه اقر بعض جميع حقه
ثم قال بعد ذلك لم يفسد البتة اسرار من بعد وهو قوله وان قال اصاني الى موضع كذا فليكن سلبا الى ولم
سهد على نفسه بالاستسقاء بحال فافى هذا اسان الى ان لا يسل عواه فما اذا شهد على نفسه لان عدم الكاف
عند الاستسقاء على الاستسقاء لم يكن لمعنى الا ان السناض مانع لصحة دعواه ولا يحالف عند عدم صحه الدعوى

لوجود موجب الحالف هو الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فكان طار الاختلاف في مقدار المسح
قول ولو اختلفا في المهور اعلم ان دعوى الخلط في المهور على نوعين صحيح وغير صحيح فالذي
لا يصح ان يدعى احد المتقاسمين من الخلط في المهور خاص بسرا كان ما ادعى من الخلط يدخل تحت دعوى المهور
وهذه الدعوى لا يصح سواء حصلت القسمة بعضا القاضي او بدواضهم لوجهين احدهما ان الاختلاف
عن ماله غير ممكن والثاني انه يودي الى التناهي لانه يمكن ان يدعى من هذا في القسمة المائة والمائة
والذي يصح ان يدعى احدهما الخلط في المهور بعضا حاشا ان كان ما ادعى من مقدار الخلط لا يدخل
تحت دعوى المهور وان كان صحيحا ان حصلت القسمة بعضا القاضي لانا لو سمعنا هذه الدعوى بعضا
هذه القسمة لا يودي الى التناهي لانه ما دد وان حصلت القسمة بالراضى لم يذكر مجرد احد البتة
وحكى القسمة الى جعفر الهندواني رحمه الله انه قال لا يصح هذه الدعوى لان القسمة في معنى البيع
ودعوى العن في البيع من المالك لا يصح لانه لا فائدة فيه فان البيع من المالك لا يفسد العن الفاحش ما في غير
المالك بعض الخصال الفاحش كسج الاربع الوصي والقبائل ان يقول بفسخ البيع هذه الدعوى لان المعاملة
سقط في القسمة والتعديل في الاسماء المضاف وتكون حصة القسمة فافا طهر في القسمة غير فاحش كان
سقط جواز القسمة فاسا فحق لبعض والصدرا السهم حسام الدين رحمه الله كانا احدا القول الاول وبعض
مشايخ عصره كانوا ما حدون بالقول الثاني من صاوي وخافى فان جعل القول الاخر اولى قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل سمع دعواه الخلط والعن اي بعد ما قسمت التركة بالراضى كما لو كانت بعضا القاضي
وما هو الصحيح **فصل في الاستحقاق** اعلم ان اذا استحق بعض سابع من حصة رجع بقسطه
من نصيب سركه وانفسخ لقسمة عند ذي حشر رجع عنه في الصحيح ولو استحق بعض بعض النصف
القسمة اجماعا ولو استحق بعض سابع في الكل ففسخ اجماعا وصوره المسلم ان يكون دار بين رجلين من نصيب
فانقسمها فاحدا حصصا الثلث منه مقدمها وقسمه سمانه واخر الاخر الثلث من مخرجها وقسمه ثمانه وهي
مدار بينهما او سائرهم استحق نصف ما في يد صاحب المقدم مساعا فخذ لي حصة رضى الله عنه اسطر
القسمة ولكن لسائر رجع صاحب المقدم على صاحب المخر ربع ما في يده وذلك مائة وخمسون درهما وان
سائر بعض القسمة دفعا لحب السقف وقال ابو يوسف رحمه الله بعض القسمة وما بقي اندبها
يكون ثلثها نصف ما في يد محمد رحمه الله مضطرب الاصح انه مع لي حصة رضى الله عنه لاني يوسف رجع
ان ما استحقاق نصف ما في يد صاحب المقدم سابع طهر لهما سركا لث في الدار والدار المشترك بينهما
اذا انقسمها اسان فبهم كانت القسمة باطله وصار كما لو استحق ربع الدار سابعها وهذا لان استحقاقه
وان كان نصيب صاحب المقدم خاصة فذا يودي الى السبع في الكل ففسخ معنى القسمة وهو اقرار
لانه اذا اخذ المستحق نصف ما في يد صاحب المقدم رجع حصه ذلك في يد صاحب المخر فيكون لكل حصه

ما لو استحق جزءا من شئ في الكل بخلاف المعنى لان ما وراء المستحق بقدر ما بينهما وليس لثالث فيه نصيب
سابع ولهما ان معنى القسمة المنزلة الافراز وهذا المعنى لا يتصور لا بقوت استحقات بعض سابع من
نصيب احد منهما وهذا لان ما سبى الاستحقاق استاء القسمة فانه لو كان موجرا للدارين الشريكين
ولهما سبى في النصف المقدم بنصفه فاستسما على ان يارحدا منهما مالهما من النصف المقدم وهو النصف ربع
الموخر وما خلا اخر ما بقي وهو ثلثا رابع من النصف الموخر فيكون لكل واحد منهما ثلثا امان جميع الدار لان حقهما بعد
نصيب الثالث لهما اربع جميع الدار كوز وما لا يمنع استاء القسمة لا يمنع بها الطريق الا ان صار كاستحقاق
من بعض المقدم بخلاف ما اذا استحق جزءا سابع في جميع الدار لان معنى الاقرار والمساواة يحق لهذا الوكا
استحقاق في كل ظاهر المجرى القسمة بينهما ابتداء فلذا لا يبقى له لو بقيت لصدر الثالث سبعة نصيبه
في النصفين الا ان هذا المستحق فوض الفرق انما يرجع صاحب المقدم على سبى ربع ما في يده اذا اخار
امضاء القسمة لانه لو استحق نصف المقدم يرجع على سبى ربع ما في يده فاذا استحق نصفه يرجع عليه
نصف ما في يده وهو الربع اعشار النصفين الكل فالحاصل في القسمة الدار الف وما سادسهم واستحقاق نصف
المقدم ينسب الى السبى كسبى ما سجد في كل واحد منهما في اربع مائة وخمسين الذي في ما في يد صاحب المقدم
مساوي لهما به وما في يد صاحب الموخر مساوي تمامه فارجع عليه ربع ما في يده وقيمة مائة وخمسون
حتى يسلم لكل واحد مساوي اربع مائة وخمسين **قوله** ولو باع صاحب المقدم نصف ما في يده فاستحق
النصف الباقي يرجع عندئذ في حصة رضى الله عنه على صاحبه ربع ما في يده وسقط خضاره في بعض القسمة
بالسج وسعرت حقه في الرجوع بعوض المستحق وهو ما في يد صاحب الموخر وعندئذ يسقط ما في يد صاحبه
من الدارين منها نصيبان ومضمون نصف قيمه ما باع لصاحبه لانه بالاستحقاق ينسب الى القسمة كانت فاستحق
والمقبوض بالقسمة الفاسدة مملوك فيستند السج فيه كالمقبوض بالشرك الفاسد ويكون مضمونا بالقسمة
فلماذا انصف قيمته كل ما باع سبى ربع ما في يد صاحب الموخر بينهما نصيبان وقول محمد مضطرب **قوله** ولو بيعت
في القسمة بغير طهر في التركة ونحوه ردت القسمة كان حقه ان يقول في جواب المسئلة وطول النور به اذا دار الدين
فان لم يردت القسمة لان الدين غير مانع لصحة القسمة اذا ادى المتقاسمون من المستحق ما لهم لان حق
رب الدين في ماله التركة لا في غنمها والى هذا اشار من بعد في المتن بقوله ولو ابراءه الغرماء بعد القسمة او اداة
الورثة من مالهم والدين محط او غير محط وكذا لو ظهر الموصي له بالالف المرسلة لو ادى الورثة الالف لم يسلم
جازت القسمة فان قلت بالفرق بين هذا وبين ما ظهر الوارث او الموصي له بالثلث والربع بعد القسمة فقلت
الورثة عن بعض حق الموصي له بالثلث وحق الوارث الذي ظهر من المال ولا بد من بعض القسمة ليس لهم ذلك الا
ان رضى الوارث الذي والموصي له بالثلث بخلاف الغرم والموصي له بالالف المرسلة فقلت الفرق بينهما ما هو انما يعبر
الاسماء في المسئلة من حيث الاسماء وفي الاسماء القسمة اذا ارادوا ان يسموا التركة فبما بينهما وعطوا حق

حق الوارث والموصي له بالثلث من مالهم ليس لهم ذلك الا بموافقة الوارث والموصي له بالثلث لان حقهما في عين
التركة لا يسفل الى مال اخر الا بموافقة مالكها في الاسماء واما لو ارادوا ان يسموا التركة وعطوا حق الغرم
والموصي له بالالف مرسلة من مالهم كان لهم ذلك لان حقهما في المعنى وهو الماله لا في عين التركة وفما يرجع الى
المالته التركة ومال الوارث سواء فكذا في الاسماء وعرض هذا قالوا اذا كان الميت مال اخر لم يدخل في القسمة
ليس للغرم ولا للموصي له بالالف مرسلة حتى يعزل القسمة بل يعطى حقهما من المال الذي لم يدخل تحت القسمة كذا في الخبر
قوله ولو ادى على احد المتقاسمين في التركة او ادى على الورثة بعد ما قسمت التركة فبما بينهما ليس على الميت
دنيا كذا وكذا اذا صار اصبغ بخلاف ما اذا ادى على غنم من اعمال التركة فانه كان كالت اسيرته حال حيوته لا يصح
دعواه والفرق هو انه في دعواه العن من ماله فاصح ان يقدم على قسمة هذه او ان منة يصح هذه القسمة
في هذا العن لا يصح في الورثة لو كان ملكا لهذا الوارث فكان لا يقدم على القسمة او ان منة ان هذا
العن ليس له بعد ذلك دعواه انه له بصير مياوصا واما في دعوى الدين فخير منا فضل لان القسمة
صحيحة مع قيام الدين لان حق الحريم في ماله التركة لا في غنمها الا ان للغرم حق بعض القسمة فاذا لم يكن
منا فضلا كان دعواه صحيحة لم ان بعض القسمة وان سبى بها لان ما شئ القسمة لا يكون اعل على طامن
اجازة القسمة فصا والغرم اذا اعار القسمة لم اراد بعضها فله ذلك **فصل في المهاباه** لما فرغ
من بيان احكام قسمة الاعيان سرع في بيان احكام قسمة الاعراض وهي المهاباه لانها قسمة المنافع وهي
اعراض قد لم الاعيان لكونها اصولا لان الاعيان قائمة بنفسها والمنافع فرع عليها لانها تقوم بالغير
فمقدم الاصول على الفروع انما حقهما يحتاج ههنا الى تسمية المهاباه لغد وسريعه وحكمها اما
بفسرها لغد فانها مسمى من الصفة وهي الحالة الظاهرة للمنتهي للشئ والتمناؤها على منتهى وهو
ان سوا ضحوها على امر فصار اضرابه وحسبته ان كلامهم رضى بحاله وحقوقها او ان السبى الباني
بفسر الحان على الهبة التي اصبغ بها السبى الاول اما سريعا فبما في عينه عن قسمة المنافع واما حكمها
فهو الجواز استحسانا على ما ذكر في المتن العباس على جوارها لانها مباد لم يدفعه بخسها لكل واحد
من السبى كمن في نوبته وللكنا كونا القناس حوزا لها بالكتاب وهو قوله تعالى لها شرب ولكم شرب
يؤم متخاون وهذا هو المهاباه والسنة لما دوى انه صلى الله عليه وسلم قسم في غزوة بدر كل حذر
للمة نفر وكانوا ساءون في الركوب لان الاعيان لا تسفاح بها وهو مستحق للملكة متى كان الملك
بمسرها كان حق الاستفاح مسرعا وقد يكون المحل كالحمل لا تحتل القسمة عينا ولا احتمال لا سفاح على الاستدراك
في زمان واحد ويحتاج الى التمهيد وهي قسمة المنافع بصور كالقسمة في الاعيان اعلم ان المهاباه على
وجوه فانه يكون في الدار الواحدة او الدارين في البعد الواحد او البعدين وفي الدار الواحدة او الدارين
من حيث المسفعة او حيث الاستحالة فلو بينهما في غلة دار او دارين وخدمة عبدا وعتق او سكنى

عن ذلك هو ان يساجر جلا النظر له كذا من حنطة بعد من قسقتها والحيلة لجواز المعاملة والمزارعة
 عنه ان يساجر العامل باجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة تسوجب الاجر سواء حصل الخارج
 او لا ثم يراضا عن بعض الخارج يجوز ذلك القنوى على قولها الحاجة الناس اليها ولطهور التعاملا
 وان كان القناس ما به كالا تصنع فان لم يتعامل على خلاف النص لطل بلب النص الواحد في
 المجتهدات صور التصور والاعل لاحد الخلاف فيها او يحلها على ما اذا سطر سطر فاسد او يدرى انهم
 كانوا شترطون فيها شيئا معلوما من الخارج لرب الارض نحو ذلك ما يفسدها عندها وقال الجصاص في حله
 وابو حنيفة رضي الله عنه ما يفرغ هذه المسائل على اصوله العلمية ان الناس لا يأخذون بقوله **قول**
 لانه مما ملكه فان قلت ما وجه الفرق بين هذا وبين مسئلة العصب ماى اذا غصبت جبل من انسان
 نذر افرغته ان الزرع يكون للزرايع مع الخارج ناء ملك صاحب النذر قلت الفرق بينهما هو
 ان الغاصب هناك عامل لنفسه واضافته الحادث الى عمله اولى من الاضافه الى النذر لانه في العمل يختار
 وهو المكسب والمحصل هنا عامل نذر الخمر ما من صعبه لا يخرج العمل مضافا الى الامر بقي
 النذر اصل مضاف اليه **قول** كما فصلنا وهو قوله وهذا اذا كان النذر من قبل صاحب الارض
 الى آخره **قول** والثالث بان المدة ما يؤول الى سنة او سنتين ما سببه ذلك ان يزرع مثلا فيمكن فيها
 حرا بزرعها لا يجوز وان يزرع لا يفسدان ولا يحسن احد ما الى تلك المدة لا يجوز لانه في معنى اشتراط بقا
 العقد الى ما بعد الموت **قول** لانه اى لا يزرع المزارعة **قول** عقد على منافع الارض اى اذا كان
 النذر من قبل العامل **قول** او منافع العامل اى اذا كان النذر من قبل رب الارض المدة ماى المعيار
 اى للمنافع لتعلم بها اى لتعلم العقد المدة **قول** واعلاما للمعقود عليه وهو منافع الارض اذا كان
 النذر من قبل العامل او منافع العامل اذا كان النذر من قبل رب الارض قطعنا للمنازعة وهذا لان المعقود
 عليه مختلف ما خلافة فان النذر ان كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض
 فالمعقود عليه منفعة العامل لا بد من بيان المعقود عليه لان جهالة يودى الى المنازعة بينهما **قول**
 بان حسن النذر وهذا لانه لا بد من اعلام حسن الاجرة والاصار ذلك معلوما للانسان حسن النذر **قول**
 وماى عندهما على اربعة اوجه فان قلت هذا اللفظ مسكول لانه ان اراد به بان جميع المزارعات صحيحة
 كانت او فاسدة فمعبر حار بوجود الوجهين الاخرين احد ما ان يكون النذر لاحد ما والارض البذر العمل
 الاخر والثاني لجمع بين النذر والبذر ان اراد به بان انواع المزارعات صحيحة فغير جائز ايضا لان
 الوجه الوجه الثالث لقلت لانه ان اراد به انواع المزارعات المعادة صحيحة كانت او فاسدة
 وكانت العادة على هذه الاقسام الاربعة وان اراد به انواع الصحى والوجه الثالث صحى ايضا
 على ما هو المردى على يوسف رحمه الله اما العثمان اذ اخرج ان لم يحل احد عوار وجه

الذى هو

المحصار على هذه الاربعة فانه اما صح به المزارعة اربعة اشياء وهى الارض والنذر والعمل والبذر
 وهذا امر محسوس لا حاجة الى الدليل ثم هذه الاربعة من السكينة المزارعة لا يحلو اما ان كان
 كلها لاحد ما دون الاخر او لم يما فالاول مسلف لانه عقد المزارعة سرية اسما والشركة يفسد الخياط
 في السى من السرى كمن يلو لم يكن من احد الحائش ولا يصور الشركة ولو كان لهما فلا يحلو اما ان يكون
 بينهما بالصف في هذه الاربعة او اساسات الاكبر وهو البذر لاحد ما فان كان بالصف فهو على وجه
 احدهما ان يكون الارض والنذر لواحده والعمل والبذر لآخر وهو الوجه الاول البانى لكون الارض والبذر
 لواحده والثاني لآخر وان كان اساسات الاكبر لاحدهما فهو على وجهين ايضا احدهما ان يكون الارض لواحده والثاني
 لآخر وهو الوجه الثاني البانى لكون العمل لاحدهما والثاني لآخر وهو الوجه الثالث وانما يصح عندهما
 اذا كانت الارض والنذر لواحده والعمل والبذر لآخر لان رب الارض يستاجر العامل للعمل البذر للعلم
 بخار سطر عليه كالواستاجر خياط الحيط بدين نفسه او ضاعا على تصبغ يصنع نفسه او يكون الارض
 لواحده والثاني لآخر لان البذر اساسا لارض خبز معلوم من الخارج ولو استاجرها باجر معلوم من الدرايم
 صح فكذا اذا استاجرها خبز مسجى الخارج ان يكون العمل لواحده والثاني لآخر لان رب الارض يستاجر العامل
 لعمل لانه فصح كالواستاجر خياط الحيط بدين رب الثوب وطما بالتحمل طما عمر **قول** ان
 كانت الارض والبذر لواحده والعمل لآخر فمى باطله في ظاهر الرواية وعن لي يوسف انه يجوز ايضا
 للعرف لانه لما حاز ان يكون البذر مع النذر وطما على رب الارض فكذا يجوز لرب البذر ان يكون البذر
 مشروطا عليه كما في حانت العمل فانه لما حاز ان يكون النذر مع البذر وطما على العامل جاز ان يكون البذر
 مشروطا عليه بدون النذر وجه الظاهر ان رب البذر استاجر الارض والبذر واستجار البذر بخبز الخارج
 مقصود الاصح وهذا لانه منفعة البذر ليست حتم من منفعة الارض فان منفعة الارض قوت في طبعها
 يحصل بها الخارج ومنفعة البذر جدا لانه معام بها العمل لعدم المجانسة لا يمكن جعل البذر مع المنفعة
 الارض لا يجوز استحقاق منفعة البذر مقصودا المزارعة كما كان البذر مشروطا لاحد ما فقط خلاف
 حانت العمل لان البذر الى العمل جعلت ما بعد منفعة العامل **قول** وان يكون النذر لاحد ما والارض
 والبذر العمل لآخر فمى فمى مدة لان السرى لم يرد به وعن لي يوسف انه يجوز للتعامل بم اعلم ان هذه المسئلة
 في الجواز والفساد مسئلة على اصل وهو ان المزارعة عقد احاره وبم سرية واما بعد احاره على منفعة
 الارض وعلى منفعة العامل لا يجوز على منفعة غيرهما من منفعة البذر لان السرى لم يرد به فاخذ
 ما به القياس لان الاستحجار بعض الخارج لا يجوز فاسا واما في استحجار الارض واستحجار العامل لم يرد به
 السرى ففي استحجار الارض اربعة اوجه رضي الله عنها وفي استحجار العامل اربعة اوجه رضي الله عنها
 مع اهل خير ولا ان الناس يحلوا اشتراط النذر على المزارعة ومضى كان النذر على المزارعة مستاجرا

للأرض بعض الخارج وكذا تعاملوا أسرار الذر على رب الأرض إذا سرت الذر على رب الأرض مضمرة الأرض
مستحقة للعامل بعض الخارج وأما السجى وغيرها مستحقة للخارج لا يجوز لأن القياس لا يجوز استحقاق العامل
والأرض أيضا بعض الخارج لأن الأجر معدوم وليس يسارا لله ولا واجب الذمة لكن حوزاه بصا خلافا
القياس والنص ورد في استحقاق العامل الأرض مضمرة ما وردها على أصل القياس لما كان كذلك كان ما وجد من صون
عدم الجواز فهو قسيل استحقاق غير الأرض العامل بعض الخارج أو كان المسدوط على أحدهما سائس غير متخاضر
فلم يكن أحدهما سعالا لآخر ولكن المطور فيه هو استحقاق غير الأرض وغير العامل بعض الخارج وما وجد من صور
الجواز فهو قسيل استحقاق الأرض العامل أو كان المسدوط على أحدهما سائس متخاضر ولكن المطور فيه هو
استحقاق الأرض العامل بعض الخارج وفيه رد الأمر وهذا هو الأصل الذي يدور عليه مسائل المزارعة فاختله
قوله وصار كما إذا سرت رفع الخارج والأرض خراجيه وهذا إذا كان حراج موظف لأنه عسكى لا يخرج إلا
لذلك القدر فاما إذا كان حراج مقاسمة كمر النبل والربح كحوز كما لو سرت ربع الحصة والأرض عشرة **قوله**
لأنه معننى أى معلوم **قوله** الماديات جمع ما ذان وهو أصغر من النهر وأعظم من الجدول فإرسمى محرم وصل
ما يخرج فيه ماء السيل ثم سقى منه الأرض لسوائى أى جمع ساقته ومضى فوق الجدول وز النهر **قوله** اعتبارا
للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان فإن العرف عندهم أن الحق ليس يكون بينهما نصفين وحكمه العرف عند الاستسار
واجب **قوله** والسجى يقوم سرت الأصل معنى لما كان الأصل هو الحق مسر كما بينهما ما سرتا فانه نصا كان
السجى وهو الحق مسر كما بينهما النصا سعالا لأصل أن لم يذكر فيه الشك فكان معنى قوله والسجى يقوم سرت
الأصل أى نصف السجى نصف الأصل كالأمام إذا دخل المصر وبكى الأمامه مصر الجندى مقاما وإن لم يكن فى
موضع الإقامة وكذا المولى مع العبد **قوله** لأنه حكم العقد إذا صار عليه فلا سعة به وصف العبد **قوله**
وأن سرت البين أى غير صاحب الذر واستحقاق غير صاحب الذر بالسرت يعنى لو صح هذا العقد أى
إلى أن يستحق أحدهما سرتا الخارج بالسرت دون صاحبه فمما إذا حصل التبرج وز الحب عكاف الأول فإن
استحقاق رب الذر ليس بالسرت بل لأنه نماء ملكه **قوله** فلا سى للعامل لأنها أن كانت حارة فالواجب العقد
الصحيح المسمى وهو معدوم فلا يستحق غيره وإن كانت شرك فالشرك فى الخارج لا فى غيره فلا يستحق غيره **قوله**
خلافا ما إذا ضمت المزارعة ولم يحز سنا فانه يجب أجر المثل للدمه وقوات الخارج لا يستحق وجوبه فى الدم
قوله ولو كان الذر من رب الأرض فله العامل أجر مملته لأننا إذا على مقدار ما سرت له فى المزارعة لرضا سرت
الزيادة وعند محمد رحمه الله أجر مملته بالغاما بلع وقد مرى الشك **قوله** ولو جمع بين الأرض والبئر إلى آخره
على العامل أجر ممل الأرض والبئر لأنه استوفى مسفحة أرضه وبقره حكم عقد فاسد وصل لغيره أجر ممل
الأرض بكونه فاما البئر فلا يجوز أن يستحق عقد المزارعة حال فلا يستحق العقد عليه صحى كما ولا فاسد
وجوب أجر الممل لا يكون بدون انعقاد العقد والمفاجى استوفى إلا بالعقد والاصح أن عقد المزارعة

من جنس الأمان لما عرف منافع البقر حوزا استحقاقها للعقد الإجازة فسحقه غله ما عقد المزارعة
نصفه الفساد ويجب أجر مملتها كما يجب أجر ممل الأرض **قوله** طاب له جمعه أى جمع الخارج والاصدق
شئى حذ لك لأنه نماء ملكه حصل حرضه بخلاف ما إذا كان الذر من قبل العامل فعلى العامل أجر ممل الأرض
ويرفع عن الخارج ودر بذر وما اعقوب باعزم أجر الأرض ويصدق الفصل لأنه فضل ربح خرج من أرض
غيره ما جاز فاسد وإن هلك الخارج فى هذه الصور أو لم ينبت لأرض سينا فله العامل أجر مملتها
فى الدخيرة وذكر سراج الإسلام خواهر زاده فى الفرق بين الفصلين فقال وجب الصدق بالعادة
متى تكن الحصة مسفحة الأرض لم يوجب مسمى يمكن فعل العامل لأن الغل وهو البذر وهو السقى ممل
بالزرع حقيقة لأن البذر لما وجد بعضه السقى إنما يكون بعض الحدول ذلك معنى أى نصيب فلم يصل
حقيقة وإن اتصل حكمها والحكم الميمى بسبب الفساد فى مسفحة الأرض اتصل بالخارج حقيقة وحكمه لأن
مسفحة الأرض متصله بالخارج من أناس إلى فتلاذراك **قوله** وإذا عادت المزارعة فاستمع
صاحب البذر من العمل بحكمه أعلم هذه المسئلة من أن نصف المزارعة فانه لا زمة من قبل البذر له
رحمته حتى لا يملك السقى إلا بعد زرع من قبل ممل من قبل البذر فى الأرض حتى يملك السقى
من غير عذر وحدهما الذى البذر فى الأرض بصر لا زمة حركى كائس **قوله** ولو استقر رب الأرض البذر
فله ومذكور المزارع الأرض فلا شئى له فى عمل الكراب لأن عمله إنما يقوم بالعقد والعقد فومعه عن حراج
ولا خارج بعد فالواحد الجواب الحكيم فاما فيما بينه وبينه فله من أن يعطى العامل أجر ممل ما عمله
لأنه إنما استغل فامه هذه الأعمال يحصل له بنفسه حراج فإذا أخذ الأرض منه بعد غيره والغرور
مدفوع صفقى بأن مطلب رضاه **قوله** لأن فى انعقاد العقد فى السنة الأولى سراعاه الحد من حق المزارع
وحق البوربه وفى العلق بطلان الحق العامل أصلا وكان الأبقا وأولى أمانى السنة الثانية والثالثة فلا حاجة
إلى الأبقا لأنه لم يبق الحق للمزارع فى سعى بعد فعلنا القياس **قوله** ومدى الوجه فى الإجازة وهو قوله
لأنه لو بقى العقد بصر المسفحة المملوكة الأجر المملوكة لغير العاقد إلى آخره **قوله** لما سده وهو قوله
لأن المنافع إنما يقوم بالعقد إلى آخره **قوله** فادح أى يصل من وجه الأمر ممل **قوله** وليس للعامل
أن يطالبه بما كروب الأرض وحفها لأنها شئى لأنه لا يجوز أن يطالب المسمى وهو الخارج لأنه معدوم ولا يجوز
أن يطالبه بأجر الممل لأنه إنما يجب عند فساد العقد ولم يفسد **قوله** وإذا انصت منه المزارعة
والربح لم يدر ككان على المزارع أم مثل نصف الأرض لصاحب الأرض إلى السجى صلا لأنه استوفى مسفحة
نصف الأرض لربيه حصته فمما إلى وقت الإذراك وهذا لأن المداد انصت فمما إلى العقد إلا
أن فى ملحه ضررا فمما العقد الإجازة **قوله** والسفحة ممل أجر بالسقى والحفظ والبسطة
والعلف وغير ذلك على الزرع عليه ما علم مقدار حوزة ما حتى يستحقه الزرع لأنه علم مال مشترك

حاشا ان يثبت الحق بانها المدونة واستحقاق العمل على العامل بما كان في اليد بالحق ولم يبق **قول** خلاف
ما اذا كانت قد بالموت لانه اذا كان يورده مسئلة على خلاف المصلحة الاولى في وقت الانقضاء فان يفسخ عقد
المزارعة قبل وفاته وهو في الموت لان الانقضاء في المزارعة قبل الموت لان يكون في صورة الموت ثم هي
مخالفة لمصلحة انقضاء المدونة في احكام بلية وهي حوب لاخر الارض والاشراك في السعة والاشراك في العمل
حاشا ان يثبت الحق بانها المدونة في احكام بلية وهي حوب لاخر الارض والاشراك في السعة والاشراك في العمل
الارض كانت مسجلة له في المدونة **قول** وان انفق حدها عند انقضاء المدونة وانما الفاضل فهو منطوق فان
قلت هو مصطر في هذا الاتفاق لانه محيى عن نفسه فلا يوصف بالتبرع قلت هو غير مصطر في ذلك لانه
يمكنه الاتفاق بالباقي لانه غير محيى عن الاتفاق وكان منطوقا **قول** ولو اراد المزارع ان يخرجه
الى اخره فان قلت كان في هذا اصرار المزارع وفي تلج المزارع الرزق لا اصرار لرب الارض ايضا فهو نفسه
من الخارج ومع ذلك جاز له قلعه قلت انما اخلف حكم قلعهما لاختلاف المعنى وهو ان المزارع لو لم يطلع الزرع
سلم لرب الارض حرم من نصف الارض ثم هو مع ذلك كان المطالبة بالفلح مستحقة فاصدا الى اصرار المزارع
فقد علبه مقصده فاما المزارع فهو ان الزرع انما كان يترك للرفع الضر عنه ودرضى التبرام الضر ولا يضر
لنفسه وفي هذا من وجه فانه مع حق التبرام اجر من نصف الارض محام الى لا يرضى نفسه بذلك لانه في ذلك
قول هذه الحماز ان هو قوله اطلع الزرع او اعطه حقه نفسه او انفق ايت **قول** لما ساء وهو قول ان
المزارع لما امتنع الى اخره **قول** المحصا يصح الحاء وكسرها لغيره في قولها في قوله تعالى انوا حقه يوم
حصاده **قول** هو ان يرفع الزرع الى السدر والكسرة **قول** والدياس الطعام ان يوطا بقوام الدواب
او يترك عليه المدوس حتى يجزى حتى يصير تبنا **قول** فان سرقها في المزارعة على العامل فسدت الاصل
في هذا النوع انما اذا سرق في المزارعة على المزارع او على رب الارض بالسرقة افعال المزارعة تفسد لانه سرق
لانقصه المزارعة وفيه مسفعة لاحدهما وسله بوجب فساده الحق لان المزارعة سقطة احدهما والآخر
تفسد به واذا سرق فيها ما كان من افعال المزارعة تفسد المزارعة لانه سرق بفضله المزارعة وسله
بوكد العقد والفاصل بين عمل المزارعة وغير عمل المزارعة ان كل عمل يستعمل في المزارعة فهو
من عمل المزارعة وكل عمل لا يستعمل في المزارعة فهو ليس من عمل المزارعة **قول** وعن لي يوسف
انه يجوز وروي اصحاب الاما لي يوسف ان المزارعة مع سرق الحصاد والدياس والبدن على
المزارع جازنه قال القصة او يترك البليح كان محرم من سرقه وعنه مسامحة بلجهم انه يفتون بجواز المزارعة
مع هذه السراطة لانها معاملة فيها من الناس لو سرق الحصاد في الزرع على رب الارض لم يجز اجماعا
لانه لا عرفه **قول** لانه ما لا يشارك سواه مسرعا بعد القصة باعتبار ما كان ماء والله اعلم

المساقاة كان من حق المساقاة

ان يقدم على المزارعة لكسرها فابلهما ما حوذا ولورد الاحداث في معاملته التي صلى الله عليه وسلم باهل خمر
الا ان شدة الاحصاء الى فان احكام المزارعة للمعاد لكسرها وقوعها في المبدأ ان موجب بغيرها المساقاة مساع
من السقي وهي المعاملة في الاشجار بخلاف الخارج منها وذكر في صاوي فاضل خان رحمه الله وسائر طبعها اربعة منها
سان نصيب العامل وان سكتا عن نصيب الدافع حاراسم حسنا لما في المزارعة ومنها الشربة في الخارج كما في المزارعة
ومنها التخلية من الاشجار والعامل منها سان الموت فان سكتا عن الموت حاراسم حسنا **قول** والكلام في
الكلام في المزارعة وسرط سمة الجرم مساعا او سرط جرم معن يقطع السريرة وقال السافعي ما لك جميعا الله المعاملة
جائزه ولا يجوز المزارعة الاسعا للمعاملة وسرط السعة عند ما لك جميعا الله لكونه اصل حقا السح لانه يحق
السعة والمعاملة انما يصح عند اذا سرط السقات كلها على العامل لانه مرام العمل لهما مال الاصل هذا المضاربه
والمعاملة اسسه بالمضاربة من المزارعة فان في المعاملة السركة في الزيادة دون الاصل وهو التخلية كما في المضاربة
الشربة في الرخ دون راس المال في المزارعة لو سرطها في الفصل دون اصل الزمان سرط ارفع البذر من الخارج
لم يحرر العقد صحرا بالمعاملة مقصود او لم يحوز المزارعة الاسعا في ضمير المعاملة وقد صح العقد في السقي
وان كان لا يصح مقصودا كالوقوف في المسقول سجا لوقف الحقار وسح السرب بمسح الارض **قول** يقع
على اول عمر محج اي في هذه السنة لان ادراك النمر وما معلوما عادة والنايت عادة كالنايت سرط انصارت
المدن معلومة وان يقدم او يخرجه لكونه لا يقع بسببه المنازعة عادة ومما بان العقد سنا والاول
وفما رواه ذلك سكر فلا يستلزم المسفن حتى اذا لم يحج اليم في تلك السنة انصت بالمعاملة لان العقد سنا
الا ذلك القدر من المدون فكانها انصاع على ذلك خلاف المزارعة فان اخر المدون محمول الجها له اولها لان ما يورع
في الحريف يدرك اخر الرسخ وما يورع في الرسخ يدرك اخر الصنف وما يورع في الصنف يدرك اخر
الحريف فلجها له وقت ابتداء عمل المزارعة بصره وقت اتمامها به محمول وهذه كجها له مفضلة الى المنازعة
فلهم الا حوز العقد لا يبارا المدونة **قول** بخلاف ما دفع المدون ساقا مدون ولم يسلح اليم بمعاملة على
ان يقوم عليه وسعيه فما خرج فهو بينهما نصفان فهي فاسدة الا ان يتنا المدون لان السقي سقاوتك
سقاوت الاراضى بالهوى والضعف فان يتنا مدون معلومة صار مقدار المعهود عليه من عمل العامل
معلوما يحوز وان لم يتنا مدون لم يحوز **قول** وبخلاف ما اذا دفع بخبلا او اصولا طبية على الرعي عليها
وسقيها حتى يذهب اصولها وينقطع ثمرها على ان الخارج منها فهي فاسدة لانه لا يقطعها بها
معلومة عادة وجهها له المدونة في المعاملة بفساد المعاملة **قول** او اطلق اي دفع اصولا طبية
ولم يعل حتى يذهب اصولها فيقع المعاملة في التخلية على اول عمر محج وفي الرطبة على اول عمر محج
اذا كان للرطبة جزء معلومة واما اذا لم يكن للرطبة جزء معلومة فلا يحوز **قول** ويجوز المساقاة
في التخل والسقي والكرم والرطاب اصول البادجان وقال السافعي رحمه الله لا يحوز المعاملة الا في الكرم

والنخل لان جوارها بالانوار واما في النخل والكروم وهو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
محمدا ولنا ان جوارها بالحاجة وهي نعم الكل اهل خبر يعملون في الاستحار والرباط ايضا ولان اصل في
النصوص التحليل خصوصاً على اصله فانه يقول به ولا يشرط اقامه الدليل على هذا النص في الحال ما هو
وعدا وان كان اصل في النصوص التحليل لكن لا بد من اقامة الدليل على ان هذا النص في الحال ما هو ولا يستقيم
دعوى قصر حكم المعاملة على النخل والكروم باعتبار ورود الارض فيها العلم ان الارض خلاف كون اصل النصوص
التحليل يظهر في مسلة الخمر ان حرمة الخمر معلولة بناء على ان هذا الاصل عند وقد قام دليل التمسك وهو صفة
المحاربة وعندنا غير معلولة لانعدام الدليل على النص في الخمر معلول بناء على ان الدليل على انه غير معلول وهو قوله
صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لحبسها وانما ان حرمة تحليل النصوص بنوع العلة ومما العلة المتعددة
والعامة فظهر ان هذا الخلاف في الذهب والفضة في حديث الربوا انه هل يحللك الممسة ام لا وعندنا يصح
وان كانت قاصرة وعندنا لا يصح فكان وجه العلة عندنا ان الكفر فلاجل ذلك قال رضي الله عنه سها الى
خصوصاً على اصله **قول** وليس لصاحب الكرم ان يخرج العامل من عذره وكذا الدليل للحامل ان يترك العمل
بغير عذر بخلاف ما لو دفع المذرة والارض بزارعة لا في العاء بذر في الارض بلاف ملكه فله ان يرضى به
وهنا الاحتياج في الكرم في العاء الحق الى بلاف شيء مما له فله من العتق من الحاشي في لا يفرق واحد منها
بمسحها لا يفرق كسائر الاجارات وهذا معنى قوله خلاف المزارة بالاضافة الى صاحب المذرة **قول** وسئل
المسافة بالموت لان رب الارض استاجر العامل بعض الخارج ولو اسما جرم بدوام بطلت الاجارة بموت
احدهما اهمامات فكذلك اذا استاجر بعض الخارج **قول** فان مات رب الارض الخارج بسرا سبب
المعاملة فماتت وكان الشريك فيه رب الارض العامل بصفته في الاستحسان لا يفسد للعامل
ان يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك الممراة ذلك ووجه رب الارض لان في ابقاء الحق بموت رب
الارض اضرا بالاعمال ابطالاً لما كان مستحقاً ليعتد المعاملة وهو ترك المماراة في الاستحار الى وقت الادراك
واذا افسد الحق بكلف الحداد قبل الادراك فيه ضرر عليه ولما حار بعض الاجارة لدفع الضرر لان
مخوفاً بها ولها دفع الضرر او **قول** ولو التزم العامل الضرر بان يقول يا احد نصف البرقة ذلك
لان العاء الحق لدفع الضرر عنه فاذا رضى بالتزام الضرر افسد الحق بموت رب الارض لانه الملك
الحاق الضرر لورثه رب الارض فثبت الخنا للورثة من الاستياء والتمسك المذكور في المتن **قول**
وهم ينظرون في المزارعة وهو قوله وان اراد المزارعة ان ما حذر بعلا الخرج **قول** لانه
الطمر من الحاشي الى جانب رب الارض جانب رب العامل لا في حصيل مقصودهم وبود حقتهم
قول وهذا خلافه في حق ما كان له الى قوله لان يكون وانه في الخنا وهذا جواب لا يسكال التقدير
وهو ان يقال خنا والسرط لا يورث فكيف ثبت الخنا لورثه العامل فقال هذا ليس باب يورث

الخنا بل يورث خلافه الوارث فيما هو حو الي مسحوق وهو ترك المماراة على النخل الى وقت الادراك الى اخر
قول لان السحر لا يجوز استحسان خلاف المزارة في هذا لان استحار الارض صحيح فان حشرى
زراعة في ارض مده معلومة حاز ولو اسما جرمها الى وقت الادراك حب احرام الممل ما السحر فلا يجوز استحسان
حتى لو اسرى كما را على روس الاستحار الى وقت الادراك لا يجب عليه اجر واذا اظهر هذا
الفرق يسمى عليه فرقاً خروجه ان العمل هناك عليها محسب ملكها في الزرع لان رب الارض لا يستوجب
الاجر على العامل لا يسو جرمه عليه العمل بنفسه بعد انتهاء المدة وهذا العمل على العامل في الكل
لانه لا يستوجب رب النخل عليه اجر ان بعد انقضاء المدة كما كان لا يستوجب عليه ذلك قبل انقضاء
المدة فكون كلمة على العامل الى وقت الادراك قبل انقضاء المدة **قول** السعف جزئيه النخل الذي
سقف منه الزيل والمراوح **قول** ما ويل احد بهما ان يشرط العمل مده فكون عذراً من جهة لانه حذر
عليه استيفاء المعهود عليه **قول** ومن دفع ارضاً صفا الى رجل سمس معلومة على غيرها
كلها وسجراً او كرمها على ان يارح الله تعالى من يحل او سحر او كرم فهو بينهما بصفان وعلى الارض بينهما
بصفان فهذا كله فاسد لا سراطهما السركة فيما هو كان حاصلاً في السركة لا يعمل وهو الارض فان
غرسها واحرجت بمرافق جمع الممر الغرس لرب الارض وللخا من قيمه غرسه واجرمه فاعمل لانه
استاجر ليجعل ارضه بسا بالالات بنفسه على التكو اخرج بصف البستان الذي اظهر عمله وبالات
فكون في معنى فعن الطحان النسي عنه فكون فاسداً ام الغراس من مال ائمة كانت للعامل ومخو
ردها عليه لان اتصال الارض بغيرها مستمها مع اجر عمل عمله فيما عمل لانه اسعى عن عمله عوضاً ولم يسل
له ذلك مستوجب اجر لعل لانه يكون مسيراً بصف الغراس من بصف الارض والغراس محموله
فلا يجوز **قول** وفي محرمها الى في محرم حوا هذه المسئلة وهو قوله ومن دفع ارضاً صفا الى قوله
لم يخر ذلك طريق خراج لعل اخرى جواب هذه المسئلة بان هذا الحق لا يجوز سوى ما ذكرناه من الدليل
الذي ذكرناه طريق وهو قدر الطحان وكان سلوكاً بطريق الاستحار بعض ما خرج من عمله وهو ان يكون
بصف البستان للعامل فكان بمنزلة فقار الطحان وهذا الطريق هو الاصح واما الطريق الذي
احال على كفايه المسهي في محرمها فانه لا يجوز فهو طريق سائر رب الارض بصف الغراس للعامل بمقابلته
بصف او سراه وجميع الغراس بمقابلته بصف الارض بصف الخارج فكان عدم حوا هذا الحق
هناك لهما له الغراس بصفها او جمعها لا يعارض معنى الاستحار الذي هو في معنى فعن الطحان وذكر
سمس لائمه الشخصى رحمه الله فان هذا في باب الاجارة الفاسدة من المبسوط ما به وانه

الذبايح

وهي الذبح يحصل للمقصود وما هو الاستماع بالكم في المال مع اطلاق الموجود وهو ان يذبح الحيوان

كانت ذراعه هي تحصل المقصود وهو الاستفاد بالخارج في المال مع اللان الموجود في الحال هو بعد الحظ
الموجوده الذبايح جمع دبحه وهي اسم ما يدبح كالديح والديح مصدر دبح اذا قطع او داج والذكا بالديح
اسم من ذكر الذبيحه تدليه اذا ذبحها **قوله** الذكا هو سوط حل الذبيحه اي الديح شرط حل اكلها ولو كل
لحمه من الجوان لقوله تعالى لا تأذ كيتهم وحكم ما بعد الاستسقاء بحالف ما قبله ولان الذكا بهم الدبح
النحس من اللحم الظاهر **قوله** سببه الطهارة في المأكول اي الذكا كما يوجب حل الذبيحه بوجوب
طهارتها وان لم يكن مأكول اللحم لانها تنسب غير الطهارة منه قوله صلى الله عليه وسلم ذكا الارض ينسبها
اي بها اذا منست من طوبه الخاسه طهرت طاب كما بالذكا به طهر الذبيحه وطيب كذا في الصحاح
قوله وهي اي الذكا على نوعين خسارى حاله القدره فمعه في محل مخصوص هي ما من اللبنة والخبث
واضطرابي حال عدم القدر وهو الحرج في اي موضع كان من البدن والساني كالبدن في الاول المقصود
عنه في المعنى المطلوب من الذكا وهو انهار الدم ولهذا نوبه المصير الى الساني على بعد المصير عن
الاول هذه اماره البدله **قوله** ومن شرطه ان يكون الذبايح صاحب ملة التوحيد اعتقادا او دعوى
وان يكون حلالا خارج الحرم في حق الصدق حل ذبيحه المسلم لانه على ملة التوحيد اعتقادا او الكفاي لا بدعي
التوحيد **قوله** وذبيحه المسلم والكفاي حلال الاصل فيه قوله تعالى لا تأذ كيتهم وهو عام ينسب الى المسلم
والكفاي والاولى التمسك حل ذبيحه الكفاي لقوله تعالى طعموا الذين اوتوا الكتاب بجل انكم والمراد
الذبايح اذ لو حمل على ما سواها من الاطعمه لم يكن ليخصص اهل الكتاب بالذكر معني انما قلنا ذلك
اولى لان عموم قوله تعالى لا تأذ كيتهم كما ينسب الى المسلم والكفاي فكل ذك ينسب الى اليهود والمجوس
فلا حل ذبيحتهم بالانفاق وقوله تعالى طعموا الذين اوتوا الكتاب حل لهم يعني ذبايح اليهود والنصارى
ومرور خل في ذبيحتهم من سائر الامم صل المتبع اما من خل في ذبيحتهم بعد المتبع فلا حل ذبيحتهم فاذا سمع
احدهم غير الله عند الذبح مسل قول النصارى باسم المسيح فاحلفوا فيه قال بعضهم ذبايحهم حلال
وان ذكوا باسم المسيح او غير اسم الله وقال بعضهم اذا حوا باسم المسيح او غير اسم الله لم يحل اكله
وكره **قوله** يعقل التسميه اي يعلم ان حل الذبيحه معلق بالتسميه **قوله** والديحه اي شرائط الذبح
من اذى او داج والخلقوم والمرى وفي بعض النسخ والديحه اي يذبح على الارض ويصطاي بضبط
فان قلت فعلى هذا كيف يصح قوله او يحنوا اذ لا قصد له ان القصد انما يكون العقل قلت جاز ان
يريد بالحنون المعنوه كما ذكر في المحرر وقال من هو الى السوا وهو المعنوه **قوله** والديح في الحرم
يستوي فيه الحلال الحرم بناء على حل الصدق حرام على الحرم لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
والذكا فعل شريع فلم يكن ذكاه وكذا لا حل ما ذبح في الحرم من الصدق سواء كان الذبايح حلالا او حراما
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يفسد صدقها والديح اقوى من الشفيع فالو الى التخييم وهذا خلاف اذا

ديح الحرم غير الصدق وذبح في الحرم غير الصدق لانه فعل شريع اذ الحرم لا يور الساة وكذا ذبحها
لا يحرم على الحرم وهذا لان الاصل حل الذبح والحرمه بسبب النص وهو مخصوص بالصدق فلا سعة **قوله**
له اي للسافعي رحمه الله قوله صلى الله عليه وسلم يدح على اسم الله تعالى سمي او لم يسم رواه البراء بن عازب
وابو هريرة رضي الله عنهما ولان التسميه ليست بشرط اذ لو كان شرط الحل لما سقطت بعد النسيان
كالطهارة في باب الصلوة وكما السهاده في النكاح وقطع الخلقوم والاداج ولان كان شرط اكله
اقامت مقامها كما في النسيان الباطل سار النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن ذبح وركب التسميه بالنسيان
فقال كلوا فان سميته الله في قلب كل امرئ مسلم ولنا قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ويطلق
الذبي يعضي الحرم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت عليكم الملعون وذكر اسم الله تعالى عليه فكلوا ان
سار كل منكم فكلوا اخر فلا مأكلا فانك انما سميت على كل منكم لم يسم على كل منكم فكلوا الحرمه بانه لم يسم على
كل منكم فكلوا الحرمه اذ لم يسم على كل منكم وبطاهر ما ذكرنا محص ما ذكرنا من الله والافضل فيه صدق
الحرمه كماله العذر زاده على النص محرمي السبع ولكننا نقول اعسار ذلك حرج عظيم اذ الانسان يحول
على النسيان وهو مدفوع بالنقض الدليل السمعى غير محرم على ظاهره لان ذبيحه الناسي محلف في الصدق
الاول لم يحرم الاحتجاج بنهم بطاهر النص لم ارده بطاهر الحرب المحاصره بنهم وطهره لا نقاد ومن
المحالدين ارفع الخلاف بينهم فان قلت الناسي مخصوص من النص فخص العام بالناسي قلت
الناسي غير مخصوص منه لانه ذكر بعد القيام المله مقام الذك فان قلت فليقم المله مقام الذك في حق
العام ايضا قلت اما المله مقام التسميه في حق الناسي بالحدث وهو معذور ومسحق للنظر والحقف
لا يدل على فامنها مقامها في حق العام وهو غير معذور ولان الناسي لا يكون له يكون مراد امته او لم يكن
فان كان مراد الان يكون مخصوصا وحديثه يرد اراده العام بالطريق الاولى وان لم يكن مراد المراد اراده العام
صواب للنص من المعطلة فان قلت النص محرم فانه لا يردى انه ارده حال الذبح او حال الطبخ او حال اكله
والاحتجاج بالمحل الاصح قلت اجمع السلف ان المراده حال الذبح لا سائر الاحوال فلا يكون محلا فان قلت
لو تمسك الخصم بحديث عاصم رضي الله عنها فانها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان لا غراب
ما سونا لم يحرم فلا يردى اسموا عليه او لا فقال صلح سموا انتم فكلوا ولو كانت التسميه بشرط الحيا
امر بها الاكل عند وقوع السك فلت هذا الحديث دللنا فانها سألت عن الاكل عند وقوع السك التسميه
فذلك دل على انه كان معروفا عندهم ان التسميه من شرط الحل انما امرها بالاكل بناء على الظاهر المسم
لا بدع التسميه عند اكله سري في سوق المسلمين السائل بناء على الظاهر ان كان يتوهم انه ذبيحه المجوس
قوله التسميه في ذكاه الاخيار بشرط عند الذبح وهي على المذبح في الصدق بشرط عند ارسال الرمي
وهي على الاله لان الكلف بحسب الوسخ والمعدور في الاول الذبح وفي الثاني الرمي والارسال وان لا صابة بشرط

ساج لم ص

عند بقدر علمه **قوله** ودح ما حرك في سفره اخرى كل لان التسمية على الديكة لا على الاله
والديكة لم تبدل حتى اذا اصبحت ساءه وسمي بركها ودح ساءه اخرى ترك التسمية عليها لا محل
ولورمى ساءها الى صدره وسمي فاصاب صيدا اخر او احد سكنا وسمي بركه واحد سكنا احرار او اكل
كله الى صدره وسمي بركه اكله ذلك الصدف واخذ غيره حل لو دح بركه الساءه م دح اخرى
بعدها وطن ليرى تلك التسمية بكيفية لا محل لو سمي على سهم م رمى غيره صيدا لا يوكل **قوله** احدها
ان يذكر موصولا لا معطوفا ففكره ولا يحرم الديكة بحران يقول سيم الله محمد رسول الله ويقول اللهم
يعمل من فله لان السر لم يوجد فلم يكن الدح واقع له ولكنه بركه لوجود الوصل صون كوالقران
ظاهرا وذلك موصوفا بصور الحرام ففكره وباسها ان يذكر موصولا على سبيل العطف والخبركة
بحران يقول سيم الله واسم فلان او سيم الله وفلان او سيم الله ومحمد رسول الله محمد محمد محمد محمد
لانه اهل به لغبر الله وقال تعالى فما اهل به بخبر الله قال صلى الله عليه وسلم موطن لا اذكر فيها
عند العطاس وعند الدح وبالله ما ان يقول موصولا عنه صون ومعنى ان يقول في التسمية ان يصيح
الديكة او بعده وهذا لا بأس به لانه عليه السلام كان يقول عند الدح اللهم يعمل هذه عن امه محمد من سدد لك
ما لوجدانه وفي السلاخ والسرط هو الذكر الى الصلح ليقول ان مرعود رضي الله عنه جرد والتسمية
عند الدح **قوله** والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الذكاه ما بين اللبنة واللحمين وما بينهما ما هو الحلق
كله ولان المقصود اخراج الدم المستفوح من المذبح واما ما يكون منه بالقطع في هذا المحل لانه
مجمع العروق المحرى فصار حكم الكل احدا والعروق التي يقطع في الذكاه اربعة الخلقوم والمرى
والودجان لقوله صلى الله عليه وسلم افركي لا وداج مما سئت وهي عروق الحلق في المذبح مسناول
الكل لان هذه العروق معهوده فانصرف اليها لان الحلق على الحسن ليعذر صرفه الى المعهود وقيل هي
جميع مسرف الى لثفت مسناول الودجان والمرى بطريق المغلب بلزوم من ذلك لا يقطع الخلقوم
امضا ليعذر قطع هذه اللبنة بدون قطع الخلقوم والمالت امضا كالسابع صا وظاهر حجه
على السافعي رحمه الله حسب قول يقطع الخلقوم والمرى وكل وان لم يقطع الودجان لانه لا يحق
بعدم قطع الخلقوم والمرى وما ذكره الله حيث شرط قطع الكل لطلاق الحديث عندنا ان يقطعها
حل وان يقطع اللبنة منها اي لثفت كان عند لي حشفه رضي الله عنه محل وهو قول لي يوسف اوله وعنه
انه سارط قطع الخلقوم وعنه انه سارط قطع الخلقوم والمرى واحدى الودجان عن محمد رحمه الله
انه لا بد من قطع الكل احدا من هذه الاربعة وهو رواه عن لي حشفه رضي الله عنه لا كل واحد
اصل نفسه لورود الامر بقطعه فصار لكل واحد من هذه الاربعة حكمها في كل منها ولها ان
الاباح لم يعلق يقطع هذه الاربعة بعضها الى بعض وطمح الكل بل لغبرها وهي اسناله دماء المستفوح

على سسل السرة عنه وهذا المعنى حصل بقطع الاكثر فوجب ليعوم مقام الكل كما قام في كثير من الاحكام
بما دما عن الزيادة التعدد لان ما حشفه رضي الله عنه يقول واقطع اللبنة اي لثفت كان يحصل
هذا المعنى فلا حاجة الى سراط غيره وهكذا قال يوسف في رواه وسراط الخلقوم في رواه لانه اعظم
فكان اصلا فلا بد منه والخلقوم والمرى واحد الودجان في رواه لان الخلقوم محرى النفس والمرى محرى
الطعام والماء فلا سويت احدهما من ان لاخر والودجان محرى الدماء فسويت احدهما عن الاخر وفي
المبسوط الذكاه ما بين اللبنة واللحمين وهكذا اللفظ الحديث رواه ابن المسيب المراد محل الذكاه
عند الاخصار وفيه دليل على ان على الحلق في اوسطه واسفله في ذلك سواء لان الكل المعنى المطلوب
في الذكاه سواء وقوله وفي الجامع الصغير لا بأس بالدح الى اخره واما اعاد لفظ الجامع الصغير لان
منه وبين رواية المبسوط اخلافا من حيث الظاهر فان رواه المبسوط بمعنى الحلق فيها اذا وقع الحلق
فصل الحقة لانه وان كان فصل العدة فهو بين اللبنة واللحمين فصل رواه الجامع الصغير بمعنى
ان لا محل لان على روايته محل الدح الحلق فلما وقع الدح فصل العدة لم يكن الحلق محل الدح فلا يجوز فكاتب
رواية الجامع الصغير معناه لاطلاق رواه المبسوط فكان المراد من اطلاق رواه المبسوط بان
الذكاه ما بين اللبنة واللحمين المعنى وهو ان يقع الذكاه في الحلق بعد ان يكون ما بين اللبنة واللحمين وقد صرح
في الدرر بان الدح اذا وقع اعلى الخلقوم لا محل وقال في صاوي اهل سيم من ذكاه في شاة في لثفت ظلمة
اعلى الخلقوم او اسفله منه لا محل اكمل لانه دح في غير المذبح لان المذبح هو الخلقوم ولكن ما ذكر من رواية
بعض الائمة كالف هذه الرواية حسا قال سئل عمر دح ساءه بعدت عنه الخلقوم مما يلي الصدر وكان يحسب
ان سمي مما يلي الراس او كل ام لا قال العوام من الناس ليس هو معذروا وكلها سواء بعدت عنه مما يلي
الرأس مما يلي الصدر لان المعنى عندنا قطع الاوداج ووجد وجد وكان يعني بعض الائمة بهذه الرواية
فان قلت هذا النوع من المسكرات في رواه الاصول في السعي والاسات ان الجمع المحلى بالالف واللام حكمه حكم
المفرد ولا سعي له حكم الجمع كما في قوله تعالى لا تحل لكم النساء من بعد وكذا في الاسرى العدد وكذا في الاملاك
بحوله صلى الله عليه وسلم ساءه النساء حائره فيما لا يسطع الرجال النظر اليه براد به الحسن مسناول
الافل هو الواحد قلت نعم كذا لانه قد راد به الجمع على حقيقته كما في قول المراه جالغني على ما يدعي البراهم
براد به الجمع مرة وبراد به الافل هو الواحد مرة وهما على الجمع للاحصاء في موضع الجمع وفي
موضع السعي من المعنى وغيره الاحصاء في العمل بالجمع بالافلا ما ههنا الاحصاء في العمل فلان هذا الجمع وهو
الافلاج على طريق المغلب للخلقوم والمرى الودجان لم يكن يظهر الجمع من العدد والنساء لما ان افرادها
لست بمحمدة **قوله** اما الخلقوم عالف المرى في محرى الحلق والماء والمرى محرى النفس جعل هذا عاكس بل
الخلقوم محرى النفس والمرى محرى الحلق هكذا في الاضاح وذكر في المغرب المرى حمر الطعام والسرط محلى الخلقوم

وقالوا المراد بالنار الخلق ما هو سلاح منها ما ان تصد بها والسبح كل محط الى اخره والبار من
السباع الاسد والذئب والتمر والقند والتعلب والصبح والكلب السنور البري الاهلي والكلب
من الطير الصقر والنازي والنسر الحفات الساهن الموير في الحرم الا بداه وهو طور يكون بالنار فان
يكون بالخلق والحيث هو ان يكون جلعه كما في الحشرات والهوام وقد يكون عارض كما في الجلالة ومعنى الحريم
كرامه باني دم كلاله وسعي هذه الصفات لدمه الالهيم بالاكل كرهوا لحم الفيل في نه دواب **قوله**
الرخم جمع رخم وهي طائر ابلق نسيه النسبه الحمله المعان بالانصد من صغار الطير كالانصاره وقال
الساعي حمدا لله بول كل الضيق والصبب المقلب لعله تعالى قل جذفنا اوجي الى محرمنا الاله وليس فيها
هذه السلبه وغن طار رضي الله عنه انه سئل عن الصبح اصدها فقال نعم فعمل بول كل لحم فقال نعم ولنا
ما وكننا والضح والصلب من المساع على ما فسره واما الصب فلما روي عن عاصه رضي الله عنها انه
اهدي لها صب فسالته رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكله فكرهه فحاشا لساك فاردت ان تطعم اياه
فقال صلى الله عليه وسلم اطعمي من لا تأكل من الرسول من المودعات والصلحفات من حبات الحنظل قال
الله تعالى في محرم عليهم الخناث **قوله** حديث طار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر
عن لحوم الحمير الا هله واذن في الخيل ولا نسون طاهر على الاطلاق وسوله يقول ما بول كل لحم فدل انه
ما كوك لا نعام ولا في حريمه رضي الله عنه قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة الاله سمعت
لسان المنه وقد من علينا بالركوب لم سنل الاكل لو كان ما كولا لكان لا ولي ما من منعه الاكل الاله اعظم
وجوه المنافع فيه بقاء النفوس والانس كالحكم للعدول عن ما ان اعظم المنافع الى ما ان الادنى عند
اطهار المنه وهذا الاستدلال مقبول عن ابن عباس رضي الله عنهما فان قلت لما لم يذكر لانه يفهم الا على بذكر
الادنى في الطريق الا على قلت قال انما يصح اذا كان لسان بطريق الكنايه وما يحرم صدقه مثل النمانه الا ترى
الى قوله تعالى فما سببوا لانعام خلقها لكم فيها ذرف ومنافع ومنها ما تكون عطفه عليه والخلق البغال
والحمير فلو كان المراد ما ذكرتم لا كفي بقوله والخلق البغال والحمير من غير ذكر سبب من المنافع فلما قال لتركبوها
سبب الحكم في المعطوف عليه غير الحكم في المعطوف لان المعطوف حرام وان لدت رمله ولو حلت الرمله
حل لها لولا الساء ان حلت من سبب وولدت لان الزمان الموده من الحمار **قوله** وهذا عدم من صاحبه ودل
على باحته وان موده لا بد من يكون سبب فاحرى الاصل يرى العاشق كحل ان يضل السبب اذا الحسنة
الماء مصدر جراد افاد امانا في البر بعد مات في غير موضع اصله واذ مات في الماء بعد مات في غير موضع معناه
وذلك سبب لموته وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما سالت لما هشا وروى الحمار وعمر رضي الله عنه كان
مولعا بالجراد والاصابع السمك عند ان مات منه سبب فهو حلال كما ما جرد منه ومات منه بغير سبب
لا حل كالطافي الى الذي مات في الماء حيث ان من غير سبب وكذا اذا وجد في بطنها سمكه احرى ان يصور

الكان سبب لموته وكذا ان سلمها شيء من طير الماء او غيره وكذا ان مات في جمل الماء او جمعها في حطير لا يستطيع
الخروج منها وهو بقدر على احدثها غير صدقات فيها لان صق المكان سبب لموته واذ مات في السمكه
وهي لا تقدر على التخلص منها او اكل سنا القناه في الماء كله فان منه او ربطها في الماء فانها او اخذ الماء وصفت
من الجهد وماتت بول كل فان مات بحر الماء او برده بول كل في روايه لوجود السبب بموته وفي اخرى بول كل لان الماء
لا يسئل السمك جارا او اذا علم انه دبح ساء او بغيره فمحرمت بعد الذبح او خرج منها دم محل ان لم يحرك ولم يخرج
الدم لا محل وهذا اذا لم يدر حيوته وقت الذبح فان علم حل ان لم يحرك لم يخرج الدم كالحرج اي لو خرج المنيحيه
او الموضوذه او المبروده او النطحة او الذي يدر الدس طنها وما حوته حل طاهر للذهب لعله ليعال الاله اذ كنتم
ولا تفضل في طاهر الروايه وغن على حريمه رضي الله عنه انه انما حل اذا كان حال يحسن يوما لا لوالدح لانه
اذا كان حال يموت سر حال يدرى ان مات يدكه او ما اصابه فدخل السمكه الحل غن لبي يوسف رحمه الله
انه اذا كان حال يحسن الكرام لولا الزكاه بول كل الا اقامه لداكر مقام الكلال عن محمد رحمه الله انه اذا
نفي حيوته الكرم حرمه المقطوع او داجه حل **الالاك**
اورد الاصححة عقيب الذباح لان كلامه ما سئلته بالذبح حلا او حلا وحوا عن العده الا ان لا ولي الغن في اوقات
كلها والناشه اخضر اذا يكون الحصوص بعد العوم الاصححة ما يضي بها اي دبح وجمعتها الا صاحبها بالاصحه
وصحاما كهدبه وهذا ما اعلم ان العرب الماله نوغان بوع بطريق المملك كالصدقات ونوع بطريق الاطلاق
كالاغواق في الاصححة اجتمع المحسان فاما بغير رافه الدم وهو اطلاق بم بالصدق بالحكم وهو يملك بم
بحاج ههنا الى ما ان الاصححة لخد وسر سارطها وركنه وسندها وسان وصف القدره فيها وحكمها
واما سان وقتها وما حوز وما لا حوز فمدكور في المتن اما لخد الاصححة اسم ساء ونحوها نذبح يوم الاصححة
واما سارط الاصححة اسم لحوان مخصوص وهو ابل والبقر والضان والمعر تسن مخصوص وهو التني
فصاعدا من هذه الاربعه والجبرع من الضان يدح منه القريم في يوم مخصوص اما سارطها لنوعان سارط
الوحوب سارط الاداء واما سارط الوحوب المسان الذي يحلق به وحوب صدقه الفطر والوقت وهو امام
النحر واما سارط الاداء فالوقت مخصوص حتى لو ذهب الوقت سقط واما ركنها فذبح ما حوز دحي
في الاصححة منه الاصححة واما سببها المعنى سبب وجوب الاصححة الوقت لانها بصفاته الله وسكر وسكره
ويقال يوم الاصححة كمال يوم الجمعة علم ان الاصححة واجبه في الاصححة عند اصحابنا وعند السافعي رحمه
سنة لم قوله صلى الله عليه وسلم اذا دابضحي سمك فلما اخذ من شعره واطفاره سنا والعاشق بالاراده ساني
الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بلب كلب على لم يكسب عليكم الوبر والاصححة وضكوه الضحي وقوله صلى الله عليه وسلم
ضكوا فانها سندا سكم رهم عليه الله والاله الا على المسافر فلا يجب على المقيم كالعنه وهذا لانها الاوق بان
المسافر والمقيم في العبادات الماله كالزكوه وصدق الفطر لانها ستوان في ملك المال وانما بقدر فان

في الدخ في المسافر بحقه المسبقة في الاداء بالنذر معبر ما قال اصحابنا قوله صلى الله عليه وسلم من وجد
سجدة ولم يصح فلا يصح من صلاته او الحاقه بهذا الوعد لا يكون الا بترك الواجب وقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى الصلوة فليعد اضعفها والامر بعد الوجوب قوله ضحكوا دليلنا انه امر بعد الوجوب
قوله فانها سنة اسم لا يوجب الوجوب لان السنة هي الطريقة في الدين واجبة كانت او غير واجبة وهي غير
مكتوبة بل هي واجبة فالمكتوب ما يكون فرضا كغير جاحده وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا
بكون الاضحية مكتوبة عليه ولان هذه قرينة لضاف اليها وصفا فقال يوم الاضحية فيكون واجبة فيه
كالجمعة وهذا لان الاضحية بذلك على اختصاص واما لو حذفتها وانما لو حذفتها اذ كانت
واجبة فيه لان الوجوب يفتي الى الوجوب بالنظر الى جنس المكلف لحوازا ان كونه واجبا على الواجب
ولا يصح الاضحية ما عدا حوازا لاداءه فانه لا يصوم كوز في سائر السهور والمسيح يصوم السهر رمضان
وانما لا يجب على المسافر لان الاداء يختص بالساعات يسوق على المسافر استصحابها في السفر ويعتبر بمضي الوقت
فقد دفع المسئلة لانه كالمجمعة بخلاف سائر العبادات المالمه وجاز ان يكون المراد بالاداء فبارك في القصد
الذي هو ضد السهو وكان معقولا عليه لانه من راد ان يفتي اي حصة الاضحية التي هي واجبة كقول من
اداد مسك الجماعة فليغتسل لا الحيرة لانه غير محرجا جماعا وهذا لان في الوجوب العبرة بنسوخه بالجماع
ومضى في حقه يدخ في وجب كانت في صدر الاسلام ولا دليل على نسخ الاضحية **قول** الاضحية واجبة محتلة
ان يراد بها نصيحة الاضحية على حذف المضاف كقوله تعالى الحج اشهر تعالوات اذا الافعال بوصف
بالوجوب ومحتلة ليراد حصة منها اذا اعان بوصف بالحج فوصف بالوجوب ايضا ومن سبب الاضحية
الراس من قبل الوقت كما مر في الحجة لانه اقرب ماله بصفة الى الملك الاسلام اذ اقرب الامن المسلم
والاقامة والسائر لما بالان **قول** وهو ظاهر الرواية والفتوى على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان
قول ولا يجوز عن كاشه بناء على ان يورد السور يمنع المصنف ان ينافي منه الزيادة كذا علمه عن الفوائد
قول ولو استعملوا احزابا لا يجوز بناء على ان في القسمة معنى التملك فلم يحد ذلك بحازنه عند وجود الجنس
والوزن ولا يجوز التحليل لانه في معنى الهبة وهبه المسارع فيما تقسم لا يجوز **قول** والاستبراك هذه
صفة اي السبع بطريق المول **قول** وبكره الاشارة الى السري لما بناه اذ اذبه قوله لانه اعداه للقرية مع
غيرها **قول** وما رواه محمد بن علي ما لكان السافر حتى جهها الله في نفي الحوازم بعد الصلوة صل غير الامام اذ اذبه
قول صلى الله عليه وسلم ومن خرج بعد الصلوة فقدم نسكه وهو عجمية بيا والى قبل من الامام وما بعد
قول احزابا استحسانا فبذنه لانه لا يحرمه فاسا وذلك لان عسار حانف اهل الحجاز مع الجوار واجبار
حانف اهل المسند يجوز ذلك في العبادات بوحدة الاحباط **قول** وصل هو طار فاسا واستحسانا وقوله
اساره الى الحكس يعني لوضعي بعد ما صل اهل الحجاز عوز فاسا واستحسانا وان لم يصل اهل المسند والفرق

منها ما وان المسنون في الحد الحرج الى الحجاز واهل الحجاز مالم الاصول وقد صلوا في حوز فاسا واستحسانا
ولو كانت البلد مملوك لا يصلي فيها صلوات الحد ما لعدم السلطان او لعلته العسة فانهم يصحون
في اليوم الاول حد الزوال لان صلح ذلك الصلوة سر جرة وان كانت الصلوة اما سهوا او عدا حازله المصحة
في اليوم الاول حد الزوال خرج الامام الى الصلوة من الحد وبعد الحد ان حد الزوال في النوبات الوقت المسنون والصلوة
في الثاني الثالث على وجه القضاء **قول** وبني طائفة في طاسام يوم الاضحية وهو العاسر في الحج والحاد في غير
والثاني عشر فدخل في رطوخ الفجر من يوم النحر لانه سترط بعدم الصلوة على المصحة في حق اهل البصار
قول وكذا النحر في النحر في الثاني ايام النحر اذ به ليلتان متوسطان لا غير فلا يدخل السنة الاولى
وهو ليلة العاسر في الحج والليله الرابع من يوم النحر **قول** من المصدق من الاضحية لانه باق
واجبه وهو على ظاهر الرواية اوسنه اي على غير الطاهر **قول** كالمجمعة يعني بعد فواتها طار او الجامع بينهما
من حيث القضاء وجب عليه بحسن غير جليل الاداء **قول** ولا يصح العشاء الى اخره لما ذكره بحوزة الاضحية
شيخ في بيان ما لا يحوز به الاضحية والاصل في هذا ان العيب الناحض مانع لقوله تعالى لا يتمموا الحج منكم
تفقون والمسلم من الحب مانع لان الحوازم فلما يكون من الحب المسير والسري لا اترك في لهما **قول** والسري
الحج ومنه نهي ان يصلي العشاء التي لا تسمى ليلتها من غير عشاءها **قول** ويرى عنه الربيع يعني اذا كان الذهاب
على الربيع لا يحوز لان للربيع حكم الكمال **قول** ويرى البليث يعني اذا كان الذهاب للبلث لا يحوز وان كان اقل من البلث
عوز بنا على ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي البلث كبرا **قول** وصل معناه قولي قريب من قولك اي قولي الذي هو
القول الاول وهو الاكثر من البلث مانع ما دونه كان اقرب الى قولي اني يوسف الذي هو ان الاكثر من المصنف
اذا نفي احزابا بالنسبة الى قول بقول الربيع او البلث مانع **قول** ولو وصلت او سرت الى الربيع على الموسر في
احدهما وعلى العباد ذكرا لان الوجوب على الفقير بالسري وهو محدود وسعد الوجوب الوجوب على
الغني باحبار السبع والسبع لم يوجب الاضحية واحده **قول** وقال الورع اي اكبار منهم **قول** لانه يرفع
بالا لاف فلا يجوز عن غيره كالاعناق ع الميث **قول** حازان بواكف غشا وهذا الذي ذكره في اضحية الغني بدون العذر
اما في الاضحية الممدور وسواء كانت الغني او الفقير فليس لصاحبها ان ياكل ولا ياكل الغني لان سلبها التصديق
قول والاطعام عطف على قوله الاكل اذ خا اى الجماع البلث لان الاسر من الحديث السالمه وهو الطعام
بالكسار الغايح السائل من السبع لغير الغنا والمعتد الذي يحضر للسؤال لا سائل **قول** كافي في الصوف اي كالمكروه
الامتناع بصرفها وهذا لان الله يتولى رعيها وقد جعلها للزينة فلا تصرف في ما منها اي منفعة صل ان يطلع
محلها ولكنه يضرع عنها الماء السادر لما عرف **قول** والاصل ان يدخ احصيه سده وان امر غيره لم يصح لما روى
انه عليه السلام ساق مائه بدنه ففخرها سده وسقا وسري اعطى الحجة علمنا رضي الله عنه فتح الثاني ولان النحر عبادة
فكان مساره بنفسه افضل فانه حذر كما روى في طريقه من ما كثر في ونام الحديث اما انه عاى بدنها لهما فيجعل

في غير انك وسعون صفا قال ابو سعد الحذري رضي الله عنه هذا لا يحرم صدق الامام لا يحرم الصدقة
فقال صلى الله عليه وسلم لا اهل محمد خاصة والمسلمين عامة **قول** وكبر ان يدل لها غير هاهنا اذا كان
عنا **قول** فصار كما لو اخرج الصدقة يعني لو اخرج الصدقة واسرى من غيرها انما هو من الاول صدق بما
فضل على الناس ولو لم يسر حتى مضى امام النحر صدق بمسما كنه **قول** ومن يلف لجم اصبحت غيره هذا
يصل لما فيه معنى عند شانهما عن التخليل كان كل احد منهما مسلما لجم اصبحت صاحبه ومن يلف لجم اصبحت غيره
كان لصاحب اللجم ان يضر المليف معه لم يضر صدق سد القصد فكذلك ههنا **قول** كان الحكم يادكرناه اراد به
وان ساء وكل منهما ان يضر صاحبه معه لم يضر **مسائل الاصل** ان دم السكر سادى بالاراء كالاصبحت
ودم المسكر والقان لانهما الواجب دون الصدق لهذا الحله اكله وان بولك عسا ولا يضر سفوسه الا اذا
اعراض محمد يضره ويحب الصدق بهيمة لان السبع حرم النول فاذا اعراض ضم ودحم الحمر لانا دى بالاراقه
كدم الحلق والاحصار وجزاء الصدق ويحب علم الصدق لا يحل اكله وان بولك عسا ولا يضر سفوسه وان فات
لا يضره لا يضره وجل ذهب لرجل ساء او بدنه فبعضها وعينها لا يضره او متعه او جراء وصدرا واحصار
او عسها وقلدها للتطوع فللواهب ان يرجع فيها عند لي حصة وعمره جميعها الله وغفل لي يوسف انه ليس
ان يرجع لانه لما حله الله تعالى ابطال ملك نفسه والسحق بالمسجد والوقوف وجه طاهر الروايات ان احباب العبد حذر
ما حجاب الله وذا الامن رجوع الواهب كذا لو ذهب الموهوب له شيء من هذه الدماء فللواهب ان يرجع فيها
عندها خلافا لابي يوسف لان الذبح نقصان والنقصان لا يمنع الرجوع واذا رجع لم يطل باحصاء الهبة
حصلت بالاراقه ان كان دحما للتطوع او للفران او للمنع او للاصبحت للزمنه شيء لان الواجب عليه
هنا الاراقه دون الصدق وقد وجدت فلا لزمه شيء اخر وان كان الجراء الصدق ولم الاحصار او الحلق يضمن
فمنه لان الواجب هذه الاشياء والاراقه والصدق لو سرق منه او احرق سار لا يضمن لانه فاب لا يضره
فلم يوجد سبب الضمان يرضى عليه من عظماله وذهب بدنه لرجل ليس له مال غيرها فحقها الموهوب له
لشي ما ذكرنا من مات الواهب فانه ينفق الجبة لان هبة المريض وصية ولا وصية مع الدين والغريم بالخيار ان ساء
ضمنه القامة وبرك المدبوح عليه ويمتد لدية لوصول البراءة عن العمة ودخا المدبوح وان لم يكن عليه فله لدية
ان ضمنه فمعه اليس ان ساء واحاره الهبة وان ساء اخذ والى المدبوح ومنه بفقصان الرجوع وصدق
الموهوب له سلب في المدبوح اسرى ساء بعضها لا يصبحت وحسب عليه وان كان عسرا لا لزمه فان صدق
بما حبه في امام النحر فلعنه اخرى كما ههنا لان الواجب هو الاراقه ولم يوجد والمفوق هو يضمن فيها وان ساء حتى
خرج وقت النحر يصدق بهمتها ولو يفسد الساء حتى خرج وقت صدق بها حبه لان الاراقه لم تقم بخرجه
امامها ولم يحل الذبح الا اذا صدق بضمه بفقصان وان يدحها حتى جاء العام القابل فدمها لم يحرم الزم يحول
الوجوب من الاراقه الى الصدق **هـ** **الكراهية**

او دحا لكراهية بعد الاصبحت لان عامه مسائل كل واحد منهما لم يحل من اصل ووقع برفه الكراهية الاولى
ان في وقت الاصبحت من ليا الى النحر وفي النصف في الاصبحت عن الصوف حلب اللبن في اقامه غيره مقامه
كما في ذبح الكسائي وغيرها من المسائل كيف يحسب الكراهية وفي كتاب الكراهية ايضا كذلك **قول**
الا انه لما لم يحرمه بضا قاطعاه اشار ان الحكم بقسمات فان الخطاب ما ان يضمن النحل جارما
كافهموا الصلوة وهو الاحباب وغير حازم كوا فعل النحر وهو الذبح والترك حازم كوا لا يقتل النفس
الا انه وهو المحرم او غير حازم كوا فعل الدواب كراسي وهو الكراهية واما لا يضمنها كاذ اطلد باصطادوا
وهو المحرم والاباحة **قول** سئل اى على من فصول اللبن يتولد من اللحم فاحكمه اى فنام المحكم
ما هو المطلوب من كل واحد منهما فلا بد من ذكر هذه الزيادة والاولى بمضاع هذا الاصل النحل على قول
لي حصة رضي الله عنه وفي رواية هذا الكتاب حلت سرب لينة حلالا لئلا يماس به واكل المحرم حراما مع
ان ليس النحل يتولد من لحمه ايضا فلم ياكل لينة لحمه لما ان المقصود من محرم لحمه عدم تقليل اللحم
ولا نوحذ ذلك في اللبن وكان سره مما لا يماس به كذلك **قول** وانا محرم حر في بطنه نار جهنم هكذا محفوظا
من البعات سبب الرأى في الفاء معناه يرددها من جحر الفحل اذا اردت صوته في حجرته **قول** وعن جديف
انه نزل عند دهان بالمداس انا فصة فلم يسل وقال ههنا الذي صلى الله عليه وسلم ثم نزل به في المقام
الاخر فعدم الله سرا في انا فصة ايضا فكمه حذقه على اسه **قول** لانه في معناه اى لان الادها من اسه
الذهب يعني السرب منها لان كل واحد منهما استعمال للذهب والمحرم هو الاستعمال فكل صوره الادها من
المحرم هو ان ياكل منه الذهب والفضة ويضرب الدهن على الرأس ما اذا دخل به واحد الاهن من صبة
على الرأس من اليد لا يكره **قول** وسعه اكله اصله ان جبر الكافر في المعاملات مقبول لا حرام لصدور
عن عقل ومن يبيع من الكذب بمسائل الحاجة الى قبوله كره المعاملات وكونه من اهل الشهادة
في الجملة ولانه لا يمكنه المعاملة في دارا الا بالمعاملات ولا تقدر على المعاملة الا بعد قبول قوله فيها
فيعمل قوله صوره **قول** ويحوز ان يبيع الهدية والاذن قول العداى في ان يحل للمولى عند
ما ذونا في التحار **قول** لما قلنا راجح الى قوله لان هذا ما سعت عادة على ايدى هؤلاء **قول** على
على مذهبه انه يحوز القضاء به فان المسبوق في هذا المحرم كالجدر عده وهو الفاسق سواء وهو الاصح
لانه لا بد من عسار احد شطري الشهادة وقد سقط عسار الحد من محرم العدا له **قول** وصل فيها
اى الدانات **قول** الحد والحرق والامه لان في امور الدين جبر الحد كالحرق كما في رواية الاحصار وهذا
يلزم بنفسه ثم سجدى منه الى غيره فلا يكون هذا من اى الولاة على الخبر والوق يخرج من لئلا يماس به لئلا للواء
نا ما ما فصة الزام مستوى الحد والحرق لكونه محاطا ورواية السبا من الصحابة كانت مقبولة كرواية
الرجال قال صلى الله عليه وسلم انتم ما خذون لى دنكم من عاسه رضي الله عنها كذا في المبسوط **قول**

لما قلنا اسرار الى قوله اما البحرى مجرد طين فكان ضاحكاً الى الخطأ **قوله** ومنها اي من الدلمات الحلال والحرمه
 اذ لم يكن روال الملك اي يصل خبر الواحد لعدك الحلال والحرمه اذ لم يكن ما اخره بالحرمه مستصفاً روال
 الملك واما اذا ضمنه فلا يصل ما الذي ضمنه فكما اذا اخر رجل عدل وامراه للزوجين بانها ارضع
 من امراه واحده حب لا ينقل في اسات هذه الحرمه اخبرنا حتى شهد رجلان او رجل وامراه في الحكم لان
 صور هذه الحرمه مضمين روال الملك فلا يصل خبر الواحد واما الاخبار بالحرمه الذي لا يضمن روال الملك
 فصل الاخبار بالحرمه الطعام والشراب حيث يصل خبره وفي ما روى قاضي خان رجل تروى امراه فاخبر
 مسلم بعه رجل وامراه انها ارضعها من امراه واحده قال في الكتاب اوجب الى ان يترى بان يظنها ويعطها
 نصف المهران لم يكن دخلها ولا يثبت للحرمه عندنا ما لم يسهده رجلان او رجل وامراه ان على قول السامعي
 سبب حرمه الرضا سببها اذ اربع من النساء فاما سببها احصاها المكان حرمه الوطى سببها كذا سبب
 معلقه وان لم يظنها ولم يسهده ذلك لان النكاح لا سبب هذه السبب فلو ان سببها سببها
 وقضه فاخره مسلم بعه انه دعي المحرمه لشيء لا يملك طهره غير لان المحرمه بحرمه العبر وطلان
 الملك وحرمه الحن حتى ان الله تعالى في سبب خبر الواحد واما طلان الملك لا يثبت لشيء من ضرور صور الحرمه
 بطلان الملك فيسبب الحرمه مع بقا الملك بخلاف ما يعدم لان نكاح الاصموم مع سوت الحرمه الموده فاذا
 لم سبب النكاح خبر الواحد لثبت الحرمه واذا ثبت الحرمه مع بقاء ملك المهره لثبتها لثبته الرد على باعه
قوله لخرج حائض البحرى فان قلت ينبغي ان يسمي ايضا احصاها للتعاضد من الحرمه في سوت الحمار
 مجمع بين التوضي والسمي لعارض لا دل عليه قلت النص حكم التوضي في ساء الناسق الامراه لسمي هذا عمل محرم
 من وجه فكان خلافاً للنص لما سبب التوضي في خبره على اصل الطهاره للماء فلا حاجة الى ضم السبب اليه وصل
 هذا جوار الحكم فاما في احصاها سبب بعد الرضوخ لما قلنا وان اخبرنا بحاسه الماء ذمي او صبي لا يعمل بحرمه وهو ضا
 لان ما اخبر به لا يكرهها فمفسر غيرهما مقصود ان كان من ثبات الزام وليس لهما ولا الزام **قوله** كصديق
 الجناه فان قلت كيف فاسر السنه على الواجب الواجب لولم يترك لهوته لما اقر به من المعصيه لا يلزم
 ان لا يترك السنه بسبب ما اقرت به من المعصيه لصعها قلت نعم كذلك لان هذه سنه ورد الوعيد
 على تركها وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يحب لدعوه الحديث فكانت هذه السنه في قول الواجب في الحكم
 فيها على ما قلنا في الواجب طريق الدلاله **قوله** ودلت اي المسئله على الملاهي كلها حرام حتى السحفي
 مضرت القضي كذا قول في حرمه صلى الله عليه وسلم لان الاسداء بالمحرم يكون قال ابن مسعود رضي الله عنه
 ان صوت اللهب والخناء سبب لتساقط العلب كما ثبت النبات بالماء وقال سائنا استماع القرآن في الخان
 معصيه والسامعي اثان وروى الصدوق السهم في كراهه الواح من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال استماع الملاهي معصيه والجلوس على ما فسق والتدب بها من الكفر انما قال ذلك على وجه التشديد

ليسمع ص

فصل في اللبس

لما ذكرنا في باب مسائل الكراهه ذكرنا سوار على الانسان مما يحتاج اليه الفصول
 صدم هذا سوار على الاحتياج الى اللبس اسد منه الى الوطى وغيره **قوله** هذا حرامان اي هذا من حسان حرامان
 فماعتنه بطريق العباره وفي غيره من جنسه بطريق الدلاله **قوله** بالملعوف بالحر يعني بالملعوف بالحر
قوله لهما التجمعات وفي ما ذكر من قوله عليه السلام نهى عن لبس الحر وقوله انما يلبسه من لا خلاف له
 في الاخر وما روى عن عمر رضي الله عنه انه استقبل جيشا من الحزاه رجوا عنانهم ولبسوا الحر فلما وقع
 بصرهم عليهم اعرض عنهم فقالوا لم اعرضت عننا قال لا في ركي عليك من ثياب اهل النار ولا في حرمه رضي الله عنه
 ما روى انه صلح جلس على مرقه حر وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان على ساطره مرقه حر
 عن ابن عباس رضي الله عنه انه جلس على مرقه حر وكذا ابن الحسن واما احمد بن حنبل ان العلل واللبس حلال
 وهو الاعلام فكلنا العلل من اللبس استعمال الحامح انه المودج لعلم الاخره بعباس فاما في الاخره لا يفسد
 اعلم ان الحراسم لبس سداه حر ولبس صوف حيوان الماء والدجاج اسم لبس سداه ومحمد ابن سبب وصل
 اسم المنقش التوسد جعل العوب وساده قال في الصحاح وسدت السي فتوسد اذا جعلت راسه فان
 قلت ان الجلوس على كرسي الغضه لا يحل ولا على امرائه وقد حل العلل منه وهو لبس الخاتم قلت ما اطلقنا
 العلل الا ليكون مودجا فاذا اعلت مقصود افعي حراما كالحجر وهذا لان الحر لئلا يلبس اهل الحنه قال تعالى ولباسهم
 فيها حرير فوجب طلاق العلل منه وهو العلم والعلل حرام لئلا يكون مودجا اي في ذلك الكبر
 الكامل فاما الغضه فلا يكون لباسا في الدار الاخره واما يكون معها الكراسي كحواها ما لو اطلقناه لصار عسها
 مطلقا وعن السبي الصلح مودجا المودج بالفصح والامودج بالضم **قوله** وقد انفقت الغضه وفي ادنى
 لان استعمال الغضه للرجال المودج حتى جاز لا يحتم بالغضه دون الذهب **قوله** وكذا يسمي لها
 الوضوء اي يكره الضاء ذكر بعض المساح المتأخرين لان المسلمين استعمالوا هذا في عامه البلدان من ادبيل
 الوضوء والحرى لرفع الادى عن الساب حاصله ان رجل ساء من كبر افواه مكرهه ومن فعل ذلك
 حاجه ضروره لم يكرهه وبطوره الريح في الجلوس الاتكاء فان فعله بكراهه مكرهه وان فعله لحاجه ضروره
 فلا يكرهه **قوله** والدم والرسم خطا المذكور بعد الاصبح ولا نه لو كرهه فاما لكونه عبثا وقد علق به عرض
 صححه وهو النكر عند النسيان فلا يكون عبثا **فصل في الوطى والنظر والمنس** اعلم ان مسائل النظر
 اربعة اقسام نظر الرجل الى المراه ونظر الرجل الى الرجل ونظر المراه الى المراه والقسيم اول
 اربعة اقسام نظر الرجل الى وجهه ومما لو كنهه الى ذوات محارمه والى الماء والخمر والى الجمع المحصنه وهذه
 الاقسام مذكوره في المنس **قوله** ولا يجوز ان ينظر الرجل الى اخنسه الا الى وجهها وكفها لقوله تعالى
 ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال علي ابن عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الكحل والخاتم اي موضعها وهو
 الوجه والكف وكذا الرسه المذكور موضعها اطلاقا لاسم الحال على المحل فيها وانما صدر بقوله علي ابن عباس

موضوع

لا نغاسه رضي الله عنها يقول المراد من قوله ما ظهر احدى عصبها ولا نها يحتاج الى ابداء وجهها
في المعاملة مع الرجال والى ابداء كفها في الاخذ والاعطاء ومواضع الضرورة مسدده عن قواعد
السوء وعن لبي يوسف رحمه الله انه سأل النظر الى ذراعها ايضا لانها في الحرم والطهر وغسل السبب
منها لقوله صلى الله عليه وسلم من نظر الى محاسن الحديث محاسن جمع الحسن على غير قياس **قوله**
فاذا خاف السهو لم ينظر من غير جاحه محرزا عن المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا يبيع
المطر النظرة فان الاول كره النساء عليك يعني لو كانت النساء عن سهوه **قوله** او كان كرهه
ذلك الى الاستبراء احتياطا **قوله** للحاجة الى احاء حقوق الناس بالعضاء واداء السهماء والضرورة
مع المحظورات **قوله** فان علم ان يسهرها المادوى للربح صلى الله عليه وسلم قال المغرم اذا اردت
ان يزوح امرأه ابصرها فانه اخرى ان يودم دينك وعن محمد بن سلمة رحمه الله انه قال سمعت رسول الله
يقول اذا التقى الله خطمتها امرأه في ذلك حل حل لم ينظر اليها ولا يقصوده فامة السنة القضاء السابق
فصبر ما هو المقصود لا ما يكون **قوله** ان نظر الحنسل الحنسل حلف الا ترى لمرأه تخسل المرأه
بعد موتها دون الرجل فان لم يجدوا امرأه تدادى المرأه ولم تعددوا على امرأه تعلم ذلك خافوا ان يملك
او يصيبها بلاء او ورحم لا يتحمل لئلا يناسي سهر منها كل شيء سوى موضع المرض ثم يدادى الرجل بعض
بعض ما استطاع الا عن ذلك الموضع ان نظر الحنسل الى غير الحنسل وغلط وكان المعصية بحق الضرورة
وذلك بحقوق الهلاك عليها وعبد ذلك لا سأل الا بعد ما يرفع به الضرورة وضار لمطر الحافطة اى
حياته النساء والحنان الى حنان الرجال فقلت لما كان الرجل يطر من محاربه الى مواضع الرينة
سعى ليرتبط الى طهرها ايضا لان طهرها موضع الفرائض كما في مواضع الرينة فقلت سطر الى الفرائض ولكن
لا ينظر الى طهرها دون حائل خلافا لسيار الموضح الى امر الفرائض على خلاف سائر الحلال لان الفرائض لا تفتح
الا فوق اللباس ومحوز النظر الى السوب الواقع على الطهر والمطن للاحتياط فضلا عن هؤلاء الا اذا كان نصف
لرصة محمد لا كل النظر اليه فلا يحل النظر الى الفرائض الواقعة عليه **قوله** لوجود المعصية بها
الضرورة وفلم الرغبة **قوله** فيه اى المحرم وهذا اساره الى ما ذكره بقوله فلو حرم النظر الى هذه
المواضع ادى الى المحرم وكذا فعل الرغبة والسهوة المحرمه المؤبد **قوله** لا يسافر المرأه فوق
لباسها بكم وكلمه فوق هي ماصلة فان حرمه المسافر باسمه فيلبس انما ايضا كما في قوله تعالى فان كن النساء
فوق اثنتين فلم يشن ثلثا ما ترك **قوله** وفي المحارم محرم الحاجة اعبر نفس الحاجة لا الضرورة **قوله**
والناس ان يحسن ذلك اى مواضع التي محوز النظر اليها **قوله** الحصى مثله تعالى حصاه اى برع حصىه
قوله وكذا المحنت في الردى من الافعال صدام الردى وهو ان يكره من نفسه احترازا عن المحنت

منظر

ما

امر

الدخ في اعضائه لمن في لسانه بكسرة باصل الحلقة ولا يسرك النساء **قوله** ويؤخذ حكم كتاب الله تعالى
وما هو قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم **قوله** والطفل الصغير مستثنى بالنظر وهو قوله تعالى
قل للمؤمنين يحصوا من ابصارهم الى قوله او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء **قوله** والمراد
بالنظر الى بصره تعالى وما ملكك انما انتمش الماء دون الغلمان فكان الغلمان مخاطبين بقوله تعالى قل
للمؤمنين يحصوا من ابصارهم فلو لم يكن لهم ان ينظر الى سدرهم فان قلت لا يصح حمل ما ملكك انما انتمش على
الماء لوجهين احدهما ان لا يباحه نظرا لا ماء الى سدرهم استبعدت قوله تعالى ملكك انما انتمش او نساها من
ثم لو حملت هذه الآية على الاماء لم يكن بمراد محض الباطن لان الامام لو لم يكن مراده من قوله تعالى ونساها من
وجب ان لا يكون مراده من قوله او ما ملكك انما انتمش انما يكون في موضع الاشكال
لا يسأل احدا من الامام ان ينظر من ابصارهم الى ما لا يحسب الملك ان لم يزد توسعه حتى ان لا يزد بصفا فقلت
اما الوجه الاول فلما ليس كذلك فان المراد من قوله تعالى ونساها من الجرار المسلمين لانه ليس للمؤمن ان يحد من
يدى مسركه او كياسه كذا عن ابن عباس رضي الله عنه والظاهر انه عنى نساها من محبة من الجرار والنساء
كلهن سواء في حل محضهن الى قوله والمراد من ما ملكك انما انتمش الاماء فالسحب من السبب وسعدان الجبر
رضي الله عنهما لا يحرم سور النور فارها في الاما دون المذكور والموضع موضع اشكال لان حاله
الامة تعرت حال الرجال حتى يسافر بغير محرم فاسكال انه سأل لها الكسيف بن يدى امته ولم يزل هذا
الاشكال بقوله او نساها من ان يطلو هذا اللفظ بغيره والجرار دون الاماء **فصل في الاستبراء**
وعنه اخرا الاستبراء عن مطلق الوطى لان الاستبراء احراز عن وطى بعد فاما بعد محرمه المركب المطلق
عنزله المفرد والمركب موخر عن المفرد **قوله** والاصل فيه الى اخره اعلم ان الحديث وان ورد في المسسه
لكن السند جرد وش الملك البداهة الموحود في المفرد على وجهه وهذا لان الاستبراء حقيقة التعريف
عن براءه الرحم كذا يخلط ماؤه ماء الغمر اذ لو وطىها قبل يسر حرف براءه رحمها فجات بولد فلا يدري
انه منه او من غيره فوجب التعريف عن براءه الرحم بصفاته للمساء عن الاختلاط والانسائ عن الاستبراء
والولد عن الهلاك لانه عند الاستبراء لا يدعى الولد فهدمك لعدم من يقوم له ربه وسرطه بوهم شغل
الرحم وحقيقة السخيل لان الصيانة انما يحتمل مثل هذا الموضع وتوهم السخيل من غير الوطى انما يست
لعدم ملك الغمر في المحل وانما يحتمل على المسيرى على ابياح كما قال مالك رحمه الله ان العلة الحقيقية اراده
الوطى فانه اذا اراد الوطى ولا يحل الا في محل فارغ بحيث علمه التعريف عن براءه الرحم لئلا يصير ساءا ماؤه
زرع غيره والمسيرى هو الذي يرددون الباع حتى يحكى عنه غير ان لا يده الوطى لو وقف عليه فاقلم الملك
معام اراده الوطى وذا انما يحتمل البداهة بالملك مطلق له الفعل باليد يعرف على الوطى او يدركه علمه يسيرا
او سجد على الحكيم سائر اسباب الملك كالمسرة وغيره **قوله** وكذلك يجب على المشرك من مال الصبي ان يغيب ابوه

اسرارها معا او على التعاقب ان قيل احدها كان له ان يطاها المفصلة دون الاخرى اما اذا قيل بانها كانت
ما ذكر في المتن قد يقول سفيه لا يفصلها اذا لم يكن مبرهنة صادرا كان لم يفصلها اصلا **قول** حتى يملك
فرج الاخرى غيره يملك ونكاح او يحفظها والاصل الجمع بين الاخيرين لا يجوز وطنا وعدا لاطلاق قوله حال
وان تحوالت بين الاخيرين لا ما قد سلف والمراد به الجمع بينهما بعدا او وطنا لانه محظوف على قول حال
خرجت عليكم امهاتكم والمراد بحرم العقد والوطي بالاجماع والمحظوف سائر المحظوف عليه في خبر صحيح
ان يكون المراد من المحظوف هذا حقيقة لفظة العطف وعن علي كرم الله وجهه سئل عن حرم الجمع بين الاخيرين
وطنا فقال حلها انه اي قوله تعالى ما ملكت ايمانهم وحرمتها انه اي قوله وان تحوالت بين الاخيرين فالتحريم
اولى **قول** وكل امرئ منكم لا يجوز الجمع بينهما كما كان كانت احدهما عمدا والاخرى وخالها بينهما الاخيرين
فما ذكرنا **قول** قال ابو يوسف رحمه الله لا يفسد المعاقبة لان النبي صلى الله عليه وسلم عانق
حضر احسن قدم من الجلوس وقيل ما بين عنقه وذلك عند فتح خيبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم يقولون
ذلك كان لا عراب يقولون اطاف النبي صلى الله عليه وسلم ولاي حسنة ومحمد رحمه الله حديثنا قال فلما
مارس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضنا بعضا فقال لا فعلنا العانق بعضنا بعضا فقال بعضنا بعضا
قال نعم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن المكامعة وهي المضاجعة والمعاقبة وعن المكامعة وهي
التسل وما رواه محمود بن علي ما قبل التحريم والسبح ابو منصور الماتريدي رحمه الله وفقه في الاحاديث فقال المكره
ما كان على وجه السهوة فاما على وجه البر والكرامة فيجوز وانما الخلاف في ما اذا لم يكن عليها غمرازا اما اذا
كان عليه فمضطر وجه فلا بأس به بالاجماع وما هو الصحيح وخص بعض المتأخرين بتسل يد العالم او المتورع
على سبيل البرك وعن صفوان فقال بتسل يد العالم سنة وتسل يد غي لا يخصص فيه وما يقولون بتسل
الارض يد يد العالم فحرام والباعل الراضي به ايمان لانه نسبة عبادة الوتر وذكر الصدق السهيد انه لا كفر
بهذا السجود لانه يد يد النجاة دون العبادة وقال سمس الامم السجدة رحمه الله السجود والخبر انه
على وجه المعظم كغيره **قول** ولا بأس بالمصافحة للمحدث المذكور في المتن لانها سنة قديمة متواترة وقال
صلى الله عليه وسلم ما من مسلم من طمعت في ان لا يغفر له ما فعل من سيئ فان رابا العمام لتعظم الغفر
وعن السجدة الى الناسم الحكيم انه اذا دخل عليه احد من الاعضاء يقوم له ويحيطه ولا يقوم للفقير او طلبة العلم
فصله ذلك فقال لا بأس به وسويعون هي المعظم فلوركن يحيطهم لتضرروا ولا يطعم الفقراء
وطلبة العلم مني ذلك انما يطعمون مني جوار السلام والكلمة معهم في العلم ونحوه فلا يضر وون ترك القيام
كذا في الجامع فلما لم المحمدي رحمه الله **فصل في البيع** اخر السبع عن فضل الاكل الشرب اللبس والخطي
ان اربك الانفال متصل بهذا الانسان وهذا لان ما كان الكرايلا كان احق بالمعتم من غيره **قول** وكبر
سبع العذرة وهي جمع الادعي قال السافعي رحمه الله لا يجوز بيع السرقة ايضا لانها نجس العين فلم يكن مالا ولا يجوز بيعه

لا بأس به

كالعذرة وجلد الميتة قبل الدبح ولما انه مال فيجوز بيعه وهذا لان المال ما ينفق به ويحول المسلمون
السرقة من اسفحوا به فانهم يلقون في الاراضي لا يسكنوا الدرع من غير نكس من احد من السلف بخلاف العذرة
لان العادة في الاستفاح بها لم توجد وما ينفق بها فخلو طهر برما د اوبراب عالت عليها بالعامها في الاراضي
والخلو طهر مال بمقوم يجوز بيعه والاستفاح به في الصحيح وعن علي بن حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس بالاستفاح
بالعذرة الخالصه **قول** قول لواء في المعاملات يقول على اي وصف كان اي لركان فاستقا وكافرا
او عند المامراي في مسئلة من ارسل احرا له نحو سنا **قول** وان كان اكبر رايه انه كاذب لا يسع له ان يحرض
سعي خذ لك لان اكبر الراي بهام مقام التمسك بالنبي صلى الله عليه وسلم لوانه من محد ضيق يدك على صدرك
واسفت فليك فاحك صدرك فربعه وان اساك الناس به **قول** وكذا اذا لم يعلم ايها الفلان ولتن اجبره
صاحب الدار بها فلان وانه وكله سحبا او وهبها له او استرها منه لان افراة للملك للخبر حجة في حق
المقوسر عا فهدا في حق البساج بمنزلة ما لو علم بملك لخير بان غاسه في يده فان كان المجبر بقة صدقة فما
احريه وكذا ان كان غير بقة والكبر رايه انه صادق فيه صدقة ايضا وان كان اكبر رايه انه كاذب
لم يقبل ذلك منه وان لم يحرمه صاحب المديسي لكان غير ما للاول لم يسرها وان كان خ والمدا فاستقا لان البد
دليل الملك سرعا والفاسق والعدو هذا سواء حتى دامارعه غيره فالقول به يجعل لمنزاه في يده ان سهد له
بالملك ولا يعتبر بالكر الراي عند وجود الدليل الظاهر كما لا يعتبر بالقاس عند وجود النص لان يكون مسئلة
لا يملك صلح ذلك لم يمسح له ان سهره عنه ولا يسريه وذلك كبره رايها في يد فقير لا يملك سنا او راي
كما اني يد جاهل لم يكن امانه من اهل ذلك فطر كل حدانه سارق لذلك العين فكان السهره عن شرابه
افصل ومع ذلك لو اسرها ليجي لم يوسع سبعة من خذك لانه اعهد له لئلا يسرها وان كان الذي ما به ما عدا او انه
لم يسع له لسرها حتى تساله لانه عالم انها لغرة والبد في حق المملوك ليس طلق للتصريح لوجود الرق المنافي لذلك
بالم يوجد الاذن فان اخبره ان مولاه اذ لم وهو بقة ولا بأس بالسري منه وان كان غير بقة فان كان اكبر رايه
انه صادق فيما قال صدقة وان كان اكبر رايه انه كاذب لم يكن راي سريها لان العا حوز عن التصرف ظاهر
فلا يكون له ان يصرف منه بخلاف خبره ما لم يبرح حان الصدقة فيه نوع دليل لم يوجد ولهذا كان سمحا الامام
سمس الامم الخواوي رحمه الله يقول الصبي اذا الى ما لا يعلو سري منه واحمر ان امرائه بذلك ان طلب
الصايون ونحوه فلا بأس ببيعه منه وان طلب الرشد ما ناكله الصبيان عادة ينبغي لا يسعه منه لان
النظر انه كاذب فيما يقوله وقد طفر على يوسر امه بربدان سري بها حاجة نفسه **قول** ولو امرأه اجبرها
نفسه الى قوله فلا بأس بان يحرم بروج وهذا في الاحار واما في الشهادة فلا يصح وان كان الساهد اس حب
لا يرضى العا في اخبر لانه قضاء على الغائب لو كان الزوج حاضرا يقبل الشهادة وان لم يوجد دعوى المرأة
يطرق الحسنة **قول** بخلاف ما اذا كانت المنكوبة صغيرة فاحبر الزوج انها ارضعت من امه او اخنه

حب بعل قول الواحد فيه لأن الطاع طاري الأقدام الأولى لا بد على انعدامه فلم يستل المسارح فالحاصل بالبعد
خبر الواحد في موضع المنارعة لحاجتنا إلى الزام وصلتنا في موضع المسألة لعدم **قول** ما عدم ارادته
قوله لو قالت حاربه كتب حاربه لفلان فاعفني وقال لسايراه لرجل طلقني في وجهي انقضت عدتي فلا بأس
بان يزوجها لأن الطاع طاري **قول** وكره الاحتكاك إلى آخره اعلم أن الكلام في الاحتكاك في خمسة مواضع الأول
في نفسه لغيره وهو امتناع من جكر أي حبسه في كل شيء أي حبسه فاحتكاك الطعام حبسه من ربهما الخلاء
والثاني في محل الاحتكاك حرام وهو الخطه والشعر والسر وما هو من قول لا بأس في الدواب السالفة لنفسه
الاحتكاك فاشهره الرجل من مدينه المسلمين بحبسه عنهم فهو حرام لأن ما احضر المدينه معاقب حق العامة فاذا
اراد واحد ان يحبس فقد قصد ابطال حق العامة فممنوع منه فاما ما حلبه من ارضه وحبسه لاسن به والرابع
ما ان المدة وقد اذحقوا الاحتكاك بانهم ملكت مدة الامساك من السبع او كرس لان لا يم للأضرار وقد وجدوا
بحر ما لم يطل المدة لان التخرير عند اطهار الخيانة وذلك بعد المدة الكسرة واحلفوا في تلك المدة على ما ذكر في المتن
والخامس لم يرم بالسبع ولا يحوز السبع على ما يحوز والسادس في ما ان الحقوق المتعلقة به فلهذا قال مشايخنا
ان العاضد اذ فرغ السبع فامر بالمختار سبع ما فضل من ماله وقوت اهله **قول** كراهه الاحتكاك وقوله صلح
الجانب موزون المختار ملعون قول صلى الله عليه وسلم سابع جكر على الناس الطعام رماه الله الجوام والافلاس في رواه احتكر
الطعام اربعين يوما يطلب القحط فلهذا لعنه الله والملائكة والناس اجمعين لا يسبل الله تعالى من صفا ولا عدا
فالصنف النفل العدل النقص لان حق العامة مدعوق ما حلب الى المصير فالمحكر يريد ابطال حقهم وضيق
الامر عليهم فكل من اذا كان يضربهم بان كان البلد صعبا بخلاف ما اذا لم يصعب كان البلد كسرا لانه حبس ملكه
ولم يضر اخره وكذا البيع على هذا الفصل وصوره السلق في ان يخرج من البلد الى العاقلة التي جاءت
بالطعام واسراها خارج البلد وهو يرد حبسها ويمنع عن بيعها ولم يرد حتى يدخل العاقلة البلد
والاصل كراهه حبسه صلى الله عليه وسلم عن يلقى الحلب وعن يلقى الركان فالواحد ان لم يلبس
المسلمي سحر البلد على الكفار فان لم يلبس في مكره في التوجه في أي الاضرار وعدم الاضرار لانه عدمهم
م الاحتكاك المنه في الاسنا التي هي موت الناس والهيام كالبر والشعر والحب والسر والسر قول
لبي حنفه ومحمد رضي الله عنهما وعلمه الفتوى قال ابو يوسف كل ما اضر بالعامه حبسه فهو احتكاك وان كان
ذهبا او فضة او نوما فاعبر الضر را بما وجد للمح كمن معهودا وما اعبر الضر بالمعاد الغالب المدة
اذا قصر ان يكون احتكاك لعدم الضر وان طالب يكون احتكاك اسكر وهما الوجود والضرر والعامل ان يكون
نوما للحديث وصل السهر لانه كسر اجل طادونه فليس عاجل الماعرف الايمان والسلام **قول** ومن المدة
للعقوبة لان الخيانة لا تظهر عند هلول المدة فلا يحاور اذا امتدت المدة ظهرت الخيانة معاونا في حكم
النام فلا يشترط الامتداد فسام وان ملكت المدة لمحقق الضر **قول** ولا ينبغي للسلطان ان يسرق على الناس

لغوله صلى الله عليه وسلم له سحر والحديث وروى ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الاستسحر
ما رسول الله قال بل ادعوا الى احسبحوا رسول الله فقال بل الله يحضر ويرفع لا رجوان التي الله او ليس لاحد
مكم عدي مظلمه ولا ان المرحف البائع قاله بقدره ولا ينبغي للامام ان يعرض لحقه الا اذا علم ان دفع الضر
العام بان يسع ففما علمه حرمه وهو سرى غسني فممنوع منه دفعا للضرر عن المسلمين وقال مالك رحمه الله
لمزم التسحر عام الخلاء بنظر الحمامة واذا فرغ الى العاضد هذا الامر بالمختار سبع ما فضل من ماله وقوت
اهله على اعسار السبعة في بوله وموت اهله ونهياه عن الاحتكاك ورجوعه عنه فان رفع اليه سره اخرى
وهو صرع على عاده وعطه وهدره فان فرغ من اخرى حبسه وعززه على ما يرى حتى يسع عن سؤ عمله
لانه اذ كتب ما لا على للسفر حرمه قدره **قول** لانه لا يرى المحر على الحر في ابطال حبه نوع حجر
عليه وكذا عند ما لا نه محر على محمولين في الاصح الا ان يكون باعناهم **قول** وكراهه السلاح في نام الفسه
من عرفه من اهل الفسه لكونه سببا الى الفسه وبهويه لها والفسه باعه لعن الله من انقطر بها
قول لاسن يسع الحصة ممن يعلم انه يحذره خمر لانه يصلح لا يورسني فمضاف الفساد الى اخسان وهو
بحسنه للسنا الى الفساد وانما يكون بحد بعه خلاف سحر السلاح في نام الفسه لان عسبه الى السر بلا حصر
قول لانه اعانه على المعصية وروا ان عال نعا ونوا على البر والتقوى لا نعا ونوا على الاثم والخذلان
قول ومحمد بن النعماني فانه طبب لالا جعند لبي حنفه رضي الله عنه وقال لكره وعلى هذا الى ما في الاستسحر
من مسلم دانه او سفسه لسعل علمها خيرا واستاجر لمر على له حار بر له لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن
في الخمر عشرة وعده منها حراما ولا يبي حنفه رضي الله عنه ان عمر فعله للسحر حصه وليس سببا لبلوا المعصية
حصل من حد سعل فاعل حمار وليس الشرب حرم ضرر من الحمل لان الشرب يوجد دون الحمل لا الحمل ضرر من
الشرب لان الحمل يوجد للارامه والمصيب في الحمل السخط فلم يكن المعصية من لوازم الحمل بل المعصية حصل
ما خسر الفاعل فلم يوجب كراهه الحمل فصار كالمواستاجر لعصر العنب او لقطع **قول** ولا بأس
سبع سنوت مكره وهذا بالاجماع لانها مكره حرمها الا ترى حرم بني على رض الووف جازعه هذا كذلك
وكحز سحر ارضها عند لبي يوسف ومحمد ربهما الله وهو احدى الروايات عن لبي حنفه رضي الله عنه لان
الاراضي لا يراها الطهور الا خصا من سعيهم وقوله صلى الله عليه وسلم وهل ير كل لنا عمل حرمه دليل على
ان عمار مكره في عرضه المملوك والمملوك قد عارف الناس سحر الاراضي الدور مكره من غير تكر مكره ولا يبي حنفه
ما روى ان صلى الله عليه وسلم قال لا ير الله تعالى حرم مكره سحر وزاعها وكل منها وروى عن عمر رضي الله عنه ان الله
قال لكره سحر لا ساع راعها ولا توجر سحرها ولا يوضح الحرم وقيل الخليل صلوات الله عليه **قول** ووضع عند
المعال حرمه ما عني المسلم بعد له حرمه عاف لكره كان في يده بذلك ونصرف الى حاحه لكره حاحه الى المعاملة مع
المعال اسن من غيرهما كافي سرى السوابل المحل والكسرة للسفر فلو من حتى سرى بها ما سبحت له من الحاحه

كل ساعة فحطى الدرهم فقال لان ما اخذته ما احتاج اليه مما ذكرنا بحسبه حرا حق سبوا في ما عاين
الدرهم وهذا الفعل منه مكره لان حاصل هذا الفعل اجح الى تركه وهو مضافه خرقه وهو مكره
وانما ذكر ذلك لانه لما وضع الدرهم عنده لهذا المقصود كان هو مضافا اياه درهم لوجوده بمثل الدرهم
وانعدام ما عاينه في الحال مع سرطان باخذه منه ماسا حاله في الرمان الثاني وهو غير المرفوع كان
للمقرض فيه ربع فلكه **مسائل مفيدة** قالوا في زنا سبيل اليد للجم من لاله فماله في العسر حفظ الامور
لمعط حفظ الاغراب فكما حسن **قول** وقد ذكرناه اي كيان الصلوة **قول** وقال السافعي رحمه
لكره اذ كان في المسجد الحرام له قوله تعالى اما المشركون نجس فلما يقرئوا المسحرات الحرام بعد غايهم هذا ولا كفار
خاطبون بالحرمات ولان الكافر لا يخلو عن الحنانه فوجب بزه المساجد عنه وعندنا مكره ان يركب في كل
مسجد لعموم العله وهي النجاسة لان المساجد من عن النجاسة ولنا ما روي ان ابا سفيان دخل مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال كفو وانزل في مسجده وبهم كفار وضرب لهم خيمه فعالت
الصحابه من قوم انا من النبي صلى الله عليه وسلم ليس على الارض من انا من شي انا انما نجاسهم على
انفسهم وهذا لان النجاسه في اعيانهم فلا يعضى الى مسجد المسجد والاله محمول على منعمهم لان بدخلوها
طافوا عن اء او يستولون على اهل الاسلام مستعملين حسب الدين والقيام نعمان المسجد لان
فل الصلوات الولايه والاسعلاء لهم ولم ينفذ في ذلك بعد الفصح **قول** وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
عاد يهود ما مرض في جواره فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه قوموا بنا نخود حارنا اليهودي فعاده
وقد عند راسه وقال له قل لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فظفر المريض الى امه فقال له ابوه
احبه فاحابه واسم هذا ان لا الله وان محمدا رسول الله مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي
ابعدني نسيمة من النار ولان العباده سرعت برا ومواصلة ولا تانس بها اهل الكتاب قال لا ينبغي لكم الله
عن الذين لم يقاتلوا في الدين الاله ومكره ان يبداء الكافر بالسلام ولا يكره رد الجواب لكن لا يرد على قوله
وعليكم وان كان للمسلم حاجه اليه فلا بأس بالسلام عليه **قول** ومكره ان يقول الرجل في دعائه اسالك
معهذا الحزن من عرشك للمسلمه عماران هذه ومع هذا العز ولا سلك كراهه المانه لان من القعود وهو
الممكن على العرس وهو قول المجسمه وهو قول اطل كذا الاولي كره لانه يوهم بخلق القدم لم ينزل موصوفه ولا
نزال موصوفه **قول** وحده الاعلى اي عظمته الاعلى **قول** ومكره اللعب بالسطح والند والاربعه عشر
وكل لهوانه ان فاسر بها فموجها بالاجماع لانه ميسر وهو اسم لكل قار وقد قال الله تعالى انا الخمر المقيسر
الافه وروايت السنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي بها روعه اجماع المسلمين ان خلا عن القار
فموجها ايضا لانه عيب وقد قال تعالى الخسبتم انا خلقناكم عبثا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل لعب
ابولم باطل الحديث وابعاح السافعي رحمه الله السطح لان فيه مسجدا لظاهره فذلكه الافهام قال سفيان بن

محمد الصعلوكي ريس اصحاب السافعي رحمه الله اذ اسلمت اليه من الحسنان والصلوة من النسيان
والنسيان من هذا ان فساد من الخلال لنا الحديث المذكور في الممن ومن اس عمر رضي الله عنه
يقوم بلحون السطح فلم يسلم عليهم وقال ما هذه الماسل التي اسم لها عاكفون ولانه لعب يصد
صاحبه عن الجمع والجماع وتذكر الله عالمها يكون يلووها واما مسجده فمحلوه بالعبه والتعبه
للعالب في الحرم الا ترى الى قوله تعالى والمهم الاكبر من يفهمها فاعبر الخالق التحريم وهل راس صاحب
سطح يصلي فضلا عن الجماعة وان صلى فعله متعلق به فعلى ما حده اعانه الشيطان على الاسلام والمسلم
م ان فاسر بالسطح سقطت عداله وروى سهادته وان لم يفسر به فكان مساويا لافيه فليت سهادته
ونعت عداله ولم يراو حنفه رضي الله عنه بالسلام عليهم باسا سلعهم علمهم فيه وكره ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله محرم لهم حيث عن ربه التسليم وروى لعلنا كرم الله وجهه من يقوم بلحون السطح
فلم يسلم عليهم فعلى في ذلك فقال كيف اسلم على قوم يلعنوني على الاضام وروى انه ضرب ذلك على رؤسهم
قول لمعط لا ابر لم اعلم لرقوله لا ابر ليس لسطح لان في حق هذا الحكم لانه لما كان يفا محضا كان محض
معناه في صحاب الاصابه من كل وجه احق **قول** ونوع اخر بان كان من ضرورات حال الصغار وهو سري
ما لا يد للصغر منه وسعه واجان الصغار وذلك حانز ممن يحول الى السرا والمليق فان هذه الروايه
مافيه للروايه التي بعدها اومى قوله ولا يجوز للمليق ان يواجه حسب محوزها كاجاره المليق للمليق
واجازها وهو ظاهر السافعي رحمه الله فليت له وجوه احدها ان كل واحد من هاتين الروايتين محمول على حاله
محور اذان المليق محمول على ما اذا حقت الضرورة بدليل وقوعه في النوع الذي فيه تعدد الضرورة وعدم حوارها
محمول على ما اذ لم يكن فيه ضرورة دفعا للسافعي الثاني كل واحد منهما راسي فانه ذكر في كل واحد من المليق
والام رواه جواب لاجاره في الجامع الصغير للامام الترمذي في ذكر في القدر والى المليق ان سلمه في صناعه
ومواجهه والما لم يرغني قوله واحاره الصغير تسلمهم في الصناعات حتى يكون من حسن ما لا بد منه للصغار ولما اتيه
الموفق بن الرواس من بعضهم غير والفظ الكتاب بقوله واحاره الاطار والاول صحيح لانه موافق لروايه الجامع الصغير
الامام الحنط في لفظه فخر الاسلام البردوي وجه دفع السافعي ما ذكرنا **قول** ولمره ان يجعل الرجل في عيشه
الرايه وهو طوق الحديد مسمر اسماء عظمه بمنعه من تركه اسه وما هو معاد من الظالمين وهو حرام لانه محذور
وشرا لعموم محمد ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل محدث بدعه وكل بدعه ضلاله وكل ضلاله في النار ولانه
عموبه الكفار فكذلك الحرافه لانا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعدوا عذاب الله **قول** ولان من الجعنة للبداه
اصلي للاستعمال الدواجا نزال صلى الله عليه وسلم داواوا قال الله ما خلق داوا الا لوضع له دواء الا السام والهم
وقد روايت السنه واحق عليه اجماع ولا يجوز استعمال الحرم في الجعنة كالحرم ونحوها لان التداوي بالحرم
حرام والمذهب عند اهل السنه والجماعه ان التوكل بما موبه بعد كسب الاسباب التوكل بعده على خالق اسباب

استقطم ص

دون الأسباب في المذهب يجوز للعليل سرب البول والدم والمسه للتداوي إذا أحمره طبيب مسلم ان شفا
فيه ولم يحد من المباح ما يقوم مقامه وان قال طيب سجال سقاء كنه فيه وجهان وهل يجوز سرب العلل من الحجر
للتداوي فيه وجهان ذكر في الجامع الصغير للإمام النعماني ذكر في الذخيرة وما قاله الصدر الشهيد
فان الاستسقاء بالمحرم حرام غير محرم على اطلاقه وان الاستسقاء بالمحرم انما لا يجوز اذا لم يعلم فيه سقاءها اذا
علم ان فيه سقاء فليس له دواء اخر غير كوز الاستسقاء ومعنى قول من سيعود رضي الله عنه ان الله لم يجعل
سقاءكم فيما حرم عليكم محتمل لانه بعد الله قال في ذلك ما عرف لم دواء غير المحرم لانه سيعنى بالجلال **قول** ولا بأس
بزرق العاضى اعلم ان هذا على وجهين اما ان يكون سرجا ومعاودة كاحتداجان او يكون كقائه وموته كالسقية
اما الاول فحرام لان القطناء اعظم الطاعات فاذا بطل الاستحار على سائر الطاعات فعلى هذه الحق لهذا لا يفسد
العضاء بالرطوبة وان كان لا يغزل بالهشيق والنجور والارشاء عند ما خلا للتعمر له واما الثاني فلا بأس به
للمحدث المذكور في المتن كذا فرض النبي صلى الله عليه وسلم لمعاد وكان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باحزان
كما تهما من بيت المال وعلى ذلك اجماع الامم ولانه محبوس بحقوق المسلمين والحسن اسباب العقبة كما في النكاح
والعدة والوصية المضارب اذا سافر مال المضارب فنكون بعبه العاضى مال المسلم من وهو مال بيت المال
وهذا اذا كان مال بيت المال جلا اجمع حتى فان كان حراما جمع ما طل لم يحل حظه لان سبيل الحرام والعصية حده
على اهله وليس ذلك مال عامه المسلمين انما هو ان القاضى اذا كان محتاجا فافضل له بل الواجب عليه ان يأخذ
رققه وكفايه لانه لا يتوصل الى قامة ما عليه الا بذلك الاستعمال بالكسب بعد عناية ما عليه
فلما كان العضاضا عليه افترض عليه ما لا يتوصل اليه وان كان عسافا فكان بعضهم احده حلال لان العسى
لا يقوم للعقبة الدارة مع السعل عن الكسب وبركه افضل مما لبيت المال والاصح ان احده افضل صانه
للمحكم من لم يرهون عند الامراء ونظرا من بولى حده من المحتاجين **باب** **احياء الموات**
اعلم ان الموات ارض يحد ردها لا يقطع الماء عنه او لعلها الماء عليه وما اسبه ذلك بان صارت
سجحة مما منع الرعاة سمي بطلان الاسفاج به سسمها بالحيوان اخامات وبطل الاسفاج به **قول**
فا كان منها عا دما اى مدم حرامه في عهد عاد لا ما كان لعاد لا نجمع الموات لم يكن لعاد والمراد جمع ارض
الموات كمنى عما قدم لعاد لا كان في يوم الامام **قول** اذا وقف انسان اى انسان جمهورى الصوت
من اوصى العامر اراد به عمران الصوت فصح لم يسمع الصوت فهو موات قال القاضى في الدين رحمه الله
واصح ما قيل فيه ان نصف الرجل على طرف عمران القرية مائة على صوته فالى اى موضع يذهب صوته
يكون حراما العبدان لان اهل القرية كما حوز الى ذلك الموضع لدعى المواشى وغيره وما وراء ذلك يكون للموات
اذا لم يعرف لها مالك لا لحد عن القرية على ما سطره ابو يوسف رحمه الله لان الظاهر ان ارضا واهلها غنما لا يقطع
اذا كان قريبا وعند محمد رحمه الله بغير انقطاع ارضا واهل القرية عنها جعته وان كان قريبا من القرية

وهذا لانه صلى الله عليه وسلم ذكر المسه على الاطلاق فالطواف به من الى الكامل في المسعى والكامل منه ما لا
يكون مملوكا للمسلم او ذمى كما قال المتن فالحاصل لغندلى يوسف رحمه الله مدار الحكم على القرية والحدود عند
محمد رحمه الله مدار الحكم على جعته الارضاوى سمس الامم السرخسى رحمه الله اعتمد على ما اخبره ابو يوسف رحمه الله
قول ومراحماه الى قوله وقال الملك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن في ذلك ملكها من احيائها
حب قال صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا منتهى فني له ولان مباح سقت لله الله مكان حتى به كمالوا حصيدا
او خطبا او حسنا او وجد معدنا او ركاذا في موضع لا حيا احد فيه ولم قوله صلى الله عليه وسلم للناس ان لا ياتوا
طابت نفس ما مدهم وروها بمجول على انه اذن لقوم مخصوصا انه نصب سرج كما في قوله عليه السلام من قبل
صلا فله سلبه وان هذه الاراضى كانت ابدى لمس كرسى صارت بد المسلمين باحا والخيول والركاب ملكهم
لهذه الصفة لا يخص بشئ منه بغير اذن الامام كالغنم **قول** فلو احياها هم بركها فزرها غيره فالباقي
اخرى بها والاصح ان الاول بغيرها من الباقي لان اول ملكها بالاحياء لانه صلى الله عليه وسلم قال فيهم له والامام
للملك والملك لا نزول بركه **قول** حتى الاستيلاء على اصلنا يعني ما كان من اسباب الملك يستوى في الكافر
والمسلم حتى ان استيلاء الكافر على مال المسلم سبب للملك على اصلنا كاستيلاء بنار على اهلهم **قول** ومحرر
ارضا ولم يعمرها لبيت من الى قوله ولان الحجر ليس باحياء في الصحيح لملكه به لان الاحياء ان يحياها صالحه
للزراعة والحجر للاعلام مسسوح الحجر المنع فان ما علم في موضع من الموات علامة فكانه منع الغنم احياء
ذلك الموضع سقى غير مملوك كان انما نزل لبيت من ليعول عمر رضي الله عنه ليس محرم بعد ذلك حتى لانه
اذا اعلمه بحاج الى الرجوع الى طنه ونهى اسبابه ثم رجع الى ذلك الموضع فحسبه فجع لبيت المدة للرجوع الى
وطنه بنية وان ازال الاسلام من ارضها الى اقصاها فقطع في سنة فلعلة انما يحى في اقصى طرف ارض الاسلام
ولعله في الطرف الاخر من ارض الاسلام والاصلاح اموره في طنه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة فلا ينبغي لسفل
ما حاذ ذلك الموضع غيره الى بيت من ولكن بسطه للرجوع وحدث من هذه المدة الظاهر انه يريد ان لا يرد
الرجوع اليها محرم اخرها احاؤها وهذا من طريق الديانة فاما في الحكم اذا احياها انسان فلما مضى هذه المدة ففي
لحقها احياها منه دون الاول صار كالاسنام فانه بكرة ولكنه لو فعل مع الحجر بعد العقد لم يكون موضع الحجارة
عليه وقد يكون بغير الحجارة بغير حوله اعضاءا باسمه او نقى الارض احرق ما فيها من السواك وحصد ما فيها من
الحشيش او الشوك جعلها حولا وجعل الدواب عليها من عمران ثم المسناه لمنع الناس من الدخول وحفر بئر
خراعا وذا عنى قال صلى الله عليه وسلم حفر بئر مقدار ذراع فهو حي ولو ركبها او ضرب عليها المسناه وشق
لها نارا فهو احيا وكذا ذكر في المبسوط وذكر في المتن في كوكبهما وسقاها حتى محمد رحمه الله انه احيا ولو فعل
احدهما لم يكون محمرا ولو حفر ناراها ولم يسقها لم يكون محمرا وان سقاها مع حفر نارا كان احيا لوجود الفعلين
وارحوظها ونسبها محمرا بصر الماء يكون احيا لانه من حيلة البناء وكذا ابدىها **قول** ولا يجوز احياها ما قرب الحرام

وسير على اهل القرية ومطرحا لخصائهم ليقطعوا جنتهم المباحة عند محمد او دليلا عند لي يوسف
فصار كالنهر والطريق **قوله** لا يجوز ان يقطع الامام هذا السد لان ما اقصا له الناس كالمباح
والا يار التي يستفي الناس فيها لا يجوز قطع مساحتهم بالاقطاع من احد فكل لا يجوز احداً ومعلق به حق
العامة كما في النهر الطريق **قوله** وحر حره بئراني بركة ما ذرا الامام عبده او غيرها اذ نه عندها فله
حره ما لا يحفر البئر احداً فان كان للحر في التي يزرع الماء منها ما لا ينفذ فحره ما اربعون ذراعا ليقول صلح
محره ما فله ما حولها اربعون ذراعا وان جاز البئر لا يمكن حر الاسفاغ سائر الا حولها فانه يحتاج الى
ان ينفذ على سفيرة البئر لستفي الماء والى الرسي على سفيرة البئر ما ركب عليه البكرة والى الرسي موضعاً
عتمت في الماء والى موضع نصف فيه مواسسه عند الشرب والى موضع تمام فيه مواسسه بعد الشرب
فاستحق الحر لذكره ودره السرخ ما رعين ثم صل اربعون ذراعا من الجوانب الاربعه من كل جانب عشر
اذرع لان طاهر اللفظ جمع جوانب الاربعه والصحيح ان المراد به اربعون ذراعا من كل جانب لان المقصود
دفع الضرر عن صاحب البئر الا ولا يحفر احد في حره بئر اخرى يحول اليها ما يزرعه وهذا الضرر لا يرفع
عشرة اذرع من كل جانب فان الاراضي محله صلابه ورخاوة فربما يحفر بئر اخرى يقربه ويحول
ما السراة والى السد فستعطى عليه مسعة بئر وفي مقدار اربعين ذراعا من كل جانب لستدفع هذا
الضرر ريعن **قوله** وان كانت المناضحة وهي التي يزرع الماء منها ما لا يحفر فله عند لي حفر
اربعون ذراعا وعند حره ما ستون ذراعا لقوله صلى الله عليه وسلم حره العن خمسة ذراعا وحره
بئر العطن اربعون ذراعا وحره بئر الناضح ستون ذراعا ولا يستحق الحر ما عسار الحاجة وحاجه صاحب
بئر الناضح اكثر لانه يحتاج الى موضع سرف فيه الناضح لستفي الماء من البئر وقد يطول البئر في بئر العطن
انما يستقي بده فله الحاجة فلا بد من البناوت وله ما دونها ولا فصل فيه بئر الناضح فهو عليه ما واصله
ان العام المفعول على قوله والعلم به بترج على الحاصل المختلف في قوله والعمل به ولهذا رجع قوله ما اخرجت
الارض منه العشر على قوله لست في ما دون خمسة او ستون صدقة وعلى قوله لست في الحضرة وان صدقة
ورجح اصحابنا قوله صلى الله عليه وسلم البئر ما يمتلئ على حره العرايا ولا ان يستحق الحر من البئر النص
مخلاف القياس لان الاستحقاق باعسار عمله وعمله في موضع البئر خاصة فكان ينبغي ان لا يستحق بئر الحر
ولكن ان كان هذا القياس بالنص بعد ما انفق عليه الا ما ركب الاستحقاق ما زاد على ذلك ما اختلف فيه الا ان
علمنا بالقياس لم يثبت الاستحقاق بالشك ولانه قد يستقي من بئر العطن بالناضح ومن بئر الناضح ما لا يستقي
الحاجة فيها ويمكن ان يربط المعرجول البئر فلا يحتاج الى زيادة مسافة وحره العن خمسة ذراعا وما دونها
ولانه يحتاج فيها الى زيادة المسافة اذ العن انما يستحق للزراعة فلا بد من موضع يحرك فيه الماء ومن موضع يحفر
فيه الماء ومن موضع يحرك فيه الى المزراع فلهذا قدر الزيادة والموقف ورد خمسة ما فاسعناه اذ لا مدخل للبئر

في المباديرم عند بعضهم خمسة من الجوانب الاربعه من كل جانب ما له وخمسة وعشرون ذراعا والاصح انه
خمسائة ذراع من كل جانب والذراع هو المكسره وهو ستة قصبات وكان الذراع الملك سبع قصبات فكس
منه فضله **قوله** فمن اراد ان يحفر حره ما منحه من الحفرة على ان حره البئر صار مملوكا لصاحب البئر ضرورة
يمكنه من الاسفاغ بها فكان الثاني مع هذا بصره في ملكه **قوله** وذكر طريق محسرة البعصان في ادب القضاة
للحصاص رحمه الله **قوله** وان حفر الثاني بئر او ارض حره الاولى هي حرة منه فذهب ماء البئر الاولى وعرف
ان ذهابه يحفر الثاني فلا ضمان عليه لانه غير متعدها من حفره والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان
خاصه في حويل ما بئر والى بئر الثاني كالماجر اذا كان له حانوت فاحذر اخر حفره حانوتا لميل ملك التجار فكسرت
بجاءه الاولى بل لم يكن له ان يحاصم الثاني **قوله** وبه ورد الحديث وقد صرح ان رجلا غرس سيرة في ارض فله
مجا اخلال بطلان حره سيرة اخرى حفرها فاختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل له من الحر خمسة اذرع
واطلق الاخرين ورا ذلك **قوله** ومن كان له بئر في ارض غيره فليس له حره عند لي حفره رضي الله عنه
الا ان يقيم البئر على ذلك قال له مسناه مشي عليه ما يلفي عليه ما طسه واصل هذه المسئلة ان حفر
بئر في ارض بوات ما ذرا الامام في موضع لا حق احفره لا يستحق له حره ما عنده وعند ما يستحق حره ما من
الجانب لان استحقاق الحر للحاجة وصاحب البئر يحتاج اليه كصاحب البئر والعن وهذا لانه يحتاج الى
المشي على حاتي النهر ليعر الماء في النهر اذا احسن شيء وقع في النهر اذ لا يمكنه المشي في وسط النهر وكذا
يحتاج الى موضع يلفي عليه الطن عند الكرى لما في المنفل الى سفله من الحرج ما لا يحفر له ان استحقاق الحر
فيها بالنص لا في القياس فلا يحق به ما لست من حنانه من كل جبهه والنهر ليس في حنانه لان الحاجة يمتد
في الحال وهذا الحاجة هو هو ما عسار الكرى وقد يحتاج الى ذلك وقد لا يحتاج والاسفاغ لا سالي البئر دون
الحره وهذا سالي الا انه لم يحفر في ذلك بعض الحرج في لعل الطن او المسعى وسط النهر فاذا فيه اصل
القياس لا يرى حره في مكان لا يستحق بئر حره ما وان كان يحتاج الى ذلك لعل الكياسة فله حره
ورود النص فاذا استلها ان صاحب البئر يستحق الحره عند المنازعة الظاهر ساهله وعند
لما لم يستحق للبئر حره ما فالظاهر ساهله لصاحب الارض لما ذكره والوجه لها في هذه المسئلة على سبيل البداية
انما يقول الذي البئر عند المنازعة وصاحب البئر يستحق حره النهر لا يستحق سالي الماء في النهر والقائل انظر
عليه فالاستعمال يدفع عسارانه في بئر جعل القول قوله كما سارغا في بئر احدهما لا يسه ولم ان الحره ساهله
بالارض صون لا يستواها ومعنى لصاحبهما للخر من الزراعة والظاهر ساهله بئر بده ما هو ساهله به كما
لونا زغا في مصراع باب بدها والمصراع للآخر معلق على باب احدهما بقصى بئر بده ما هو ساهله بالمصراع
فيه والقضاء في موضع النزاع قضاء ترك العلم ان القضاء على نوع من قضاء ترك قضاء استحقاق الفرق
بينهما ان في قضاء الاستحقاق اذا ادعى الثالث واقام البئر لا يسمع منه الا بالعلم فيه لما مر في الدعوى

خلافاً لمضاد الترخا فانه يعقل بدون السلي منه ولا منازعه فيما لم يستمسك الماء انما المنازعه فما وراؤه
ما يصلح للغير على انه ان كان صاحب النهر مستمسكاً به فمضاد الأرض يدفع الماء بالحرم على أرضه
وقد استويا في استعمال الحرم ويخرج صاحب الأرض من الوجه الذي تروى ولكن ليس له ان يهدم لان
لصاحب النهر حق استمسك الماء في نهره فلا يكون لصاحب الأرض ان يقطع حقه بغير كفاية
وان كان يملوكا له رعاية الحق صاحب الحدود **قوله** فنكسف هذا اللفظ موضع الخلاف وهو ان يكون
الحرم مواردا للأرض لا فاصل بينهما وان لا يكون الحرم مشغولاً بالحق اذ كانا اذ كانا احدهما عليه ذلك
فصاحب السفل والى بالايجاع لانه صاحب نهره الخلاف يظهر في موضعين احدهما انه اذا كان على
المستناه اسجار لرب الأرض عنده وعند مالرب النهر **فصل في مسائل الشرب** السهر بالسحر حظ
حر الماء وفي عرف الفقهاء هو عباره عن بوبه الانساق بالماء سقيا للمزارع والدواب **قوله** هم اعلم
ان الماء انواع الاول ماء الحار ولكل الناس فيه ما حق السفة وسعى الاراضى حتى ان من اراد ان يكرى منها
نهر الى أرضه لم يمنع من ذلك لان الانساق بماء البحر كالانساق بالسهمى القمى الهواء والطرق العامة
فان الماء ليس لاحد حق على الخصوص فان ذلك الموضع غير داخل تحت مباحد الماء مع غيره
فلا يمنع من الانساق به على اى وجه ساء والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء
والعلاء والنار اما الماء فلانه صار موجودا ما احاد الله تعالى في مكانه فحق على اى باحه حتى يحرز فاذا
احرز وجعله في وعاءه صار احق به وجار كما لصدر مصر مملوكا بالاستلاء واما العلاء فهو الخشيش
الذى سخر له ينبت احد فلا يملكه صاحبه بكونه في أرضه فان قطعه غيره واحرزه ملكه فصار اخص به
واما النار فحقى اسات الشربة فيها الانساق بغيرها والاصطلاء وليس لمن اوقدها ان يمنع غيره
من الاضراس منها فاما من اراد ان يخذ من ذلك الجبة فليس له ذلك لانه ملك صاحبه لا يجوز لاحد
اخذ الا ناديه والى ما في ماء الوديه الحظام كبحون نهر نومد وحواروم وسحون نهر التوراج وجملة
نجر جوز العريف نهر عداذ والفوات نهر الكوفة فللناس فيه حق السفة على الاطلاق وصحى لراض
ان احبا ارضاً ماسة وكرى منه نهر المستقيما ان كان لا يضر المعامه ولا يكون في نهر في ملك احد لكونها
مباحة في الاصل فقهر الماء يدفع قهر غيره وان كان العالم فلا يكره ذلك دفعا للضرر عنهم وذلك
ان يميل الى هذا الحان اذا انكسر صفه فحري العرى الاراضى على هذا اذا نصب الرجم عليه
سقى النهر للرجم كسفة للسقى الماء اذا دخل الماء في المقاسم كالأهوار المملوكة والامار والعيون
حق السفة باب لما ونا فانه ينال الشربة السرب خص منه الشربة سقى السرب لان
النهر ونحوها لم يوضع للاحراز والمباح للملك بغير الاحراز كالطهي اذا انكسر في ارضه وان
الحاجة الى الماء محد في كل وقت ومن سافر لا يمكنه ان يستصحب الماء من وطنه بدهانه وانيه

سعد
غرم

فحتاج الى احد الماء من الانهار والامار التي يكون على طريقه لنفسه ودوابه ففي المنع من ذلك حرج من وان
اراد رجل ان يسقى ارضاً بذلك جهاء فلا همل النهر منعه عنه اضرهم اوله بضره لا حق خاص له ولا ضرر
فيه وفي اباحه ذلك بطلان منعه الشرب والرابع الماء المحرز في الاواني وهو مملوك له بالاحراز وان يقطع
حق غيره عنه كالصيد الماخوذ ولكن يهت فيه شبهه الشربة لطاهر بار وناصع لم ينسقط بالشربة
حتى لو سرقه انسان في موضع بحر وجوده وهو سائر فيضا لم يقطع حقه **قوله** ولو كان النهر والعاني
او الحوض والنهر ملك رجل فله ان يمنع من يده السفة من الدخول ملكه اذا كان عديماً وآخر يقرب هذا
الماء في غير ملك حد لانه يضر ربه فان كان لا يجد ذلك يقال لصاحب النهر ما ان يخرج الماء اليه او يتركه
ان ما خذ بنفسه بشرط ان لا يكسر صفه لان حق السفة في الماء الذي حوضه عند الحاجة وصل هذا
اذا احضر في ارض مملوكة له اما اذا احضرها في ارض موات فليس له منعه لان الموات كان مسروراً والحفرة احصاء
حق مشترك وهو العسر والخراج فلا يقطع الشربة في السفة ولو منعه عن ذلك فهو يخاف على نفسه ودوابه
العطش له ان يعالجه بالسلاح بامر عمر رضي الله عنه ولانه قصد بالامانة يمنع السفة وهو حقه لان الماء
في النهر مباح غير مملوك ان كان الماء محرزاً في الاواني فليس للذي يخاف الهلاك من العطش ان يملك صاحب الماء
بالسلاح على المنع ولكن يملك على ذلك بغير سلاح لانه ملك المحرز ولهذا كان لا خضاً مثاله وكذا الطعام عند
الاحصاء المخصصه وملك النهر ونحوها الاولى يملكه بغير سلاح بعضا لانه اركب معصية فصار ذلك بمنزلة
التعزير له **قوله** والسفة اذا كان ما على الماء كله بان كان حذراً لصحر او فناء من الابل والمواشي كثر
يقطع الماء سرباً اختلفوا في هذا الفصل في بعضهم الامنع منه لاطلاق ما روي لانه من السفة وقال الكرم
ان يمنع لان السفة ماله يقطع حق صاحب النهر وهذا يقطع حقه فصار كسقى الاراضى والتحمل لهم ان اخذوا الماء
منه لكوضوه وغسل السابغ الاصح وقال بعضهم بوضا في النهر ويغسل السابغ فيه فلما فيه من الحرج ما لا يحق
قوله وان اراد ان يسقى سبجاً او حصاً في داره يحل الماء اليه بالحره له ذلك وقال بعض ائمه بلح ليس له ذلك
الا ما ذن صاحب النهر والاو اصح لان الناس يسعون فيه ويعدون المنع من الدوابه وقد قال صلى الله عليه وسلم
ان الله يحب معالي الامور ويغض سفسافها اي ردها **قوله** وليس يسقى ارضه ويحمله وسبجاً من نهر
هذا الرجل ونهره وصاحبه الاما ذن يصاوله ان يمنع من ذلك لان الماء متى دخل المقاسم يقطع سركه الشرب
بالكلية فلو نصب يقطع سرب صاحبه ولانه اذا احضر نهر من هذا النهر الى ارضه ينكسر صفه نهره وليس له
ان يكسر صفه نهر الغير وكذا في النهر يحتاج الى ان يسقى نهر من النهر الى ارضه وما حول النهر حق صاحب النهر حرامه
فليس لغيره ان يحد من ذلك كذا اذا كان يريد ان يحرك مائه في هذا النهر مع صاحب النهر ليس في ارضه
لان النهر ملك خاص لاهل النهر فلا يجوز له ان يمنع ملك الغير الا ما ذن فان اذن له صاحبه في ذلك واعادته فلا بأس
لان المنع لحقه فاذا ارضى به فزال المانع **فصل في كرى النهر** اعلم ان الانهار ملكه نهر غير مملوك

لاخذ ولم يدخل ماء في المقاسم بعد كما لفراوات ودجله والنيل فكره على السلطان ان احياج الله من
المال للمسلمين لان ذلك حرجا على عامة المسلمين وما لبثت المال معد للصرف الى مصالحهم فان لم يكن
في مال بيت المال شيء فللامام ان يحرم الناس على كونه لانه نصب بطرا وفي بركة ضرر عام والحوام فل
ما سفقون من غير احبار وفي نظره قال عمر رضي الله عنه لو تركتم ليعلم اولادكم لانه يخرج له من كان
بطشه ويحل موسى على الماسير الذين لا يطهقونه ما نفهم كما في بحر الجبوش وفيه مملوك دخل ما يوده
حنا القسمه الا انه عام ونهر مملوك دخل ماءه تحت القسمه وهو خاص والعاصل بينهما ان ما سحق صاحبه
به السفنه كما سرقه فهو خاص ولا يسحق به السفنه فهو عام فكل ما على اهلها ما لا على بيت المال لان السفنه
يعود اليهم على الخصوص فيكون مونه الكرى عليهم على الخلوصل لان الخرم بالخنم **قوله** ومن ابي ميمون في
النهر الثاني بحر على كره لان فيه دفع الضرر العام وهو ضرر رقيق الشك ويحمل الضرر الخاص مع ان في
مقابلته عوضا **قوله** ولو ارادوا ان يخصصوه حنفه لا يبتاع وفيه ضرر عام كحرف الاراضي ومساكن
الطرف بحر لا يبيهم لان بركة الاحار هنا بهما نفسه وتسكن العسة الارض سرعا وان لم يكن فيه
ضرر عام لا يحرم الا على ان التديروا الى الملك اذ لم يكن فيه ضرر عام كالرأى في ذلك من العجود
والباخر وما لا يمكن منه في كل وقت ولا سقرع لذلك بخلاف الكرى فانه يحرم عليه مطلقا اذ اطلعه بعض
الشركاء لان حاجه النهر الى الكرى في كل وقت معلومه عاد ووهم الترموه عاد والكرى يورد قطع منع
الماء عن نفسه وعن شركائه وليس له ذلك لهذا اجبر عليه فاما الاتفاق فهو موهوم غير معلوم الوقوع فاذا
لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الممسح عن ذلك خوف موهوم وفي النهر الثالث اي النهر الخاص على الكرى
كما في الثاني لما بنا وصل لا يجبر لان كل واحد من الضرر من خاص هنا ويمكن دفع ضرر الشركاء عنهم بالرجوع على
الاي حصه ما انصفوا فيه اذا كان ابا النهر الباقي فاستوى جانبان بخلاف النهر الثاني لان حصه ما انصفوا فيه
وما لا يقبل والمقسم على الجمع العظيم لئلا يكونه فان قلت في كرى النهر الخاص صاحب الشفة
فيكون في بركة ضرر عام قلت لا جبر لاجل حق السفنه **قوله** ولا جبر لحق السفنه جواب عما قال الخاف
الضرر الخاص لدفع الضرر العام جائز فوجب لحرمانه في الثاني في دفع الضرر ابطال حق السفنه وانه عام
فاجاب انه لا جبر لحق السفنه لان هذا امساع عن سون الحق لهم كالحبله في امساع حق السفنه والركور
وامساع الولي من قبول القصة للمعهم لا ابطال حق باسهم ولا جبر في ذلك كما اذا امسحوا جميعا فانهم لا يجرون
فكذا اذا امسح واحد منهم كما لو امسحوا جميعا عن الكرى فانه لا يجبرهم الامام على ذلك لانهم امسحوا عامه
اراضهم وورهم **قوله** ولا يابى عليهم جميعا من اوله الى اخره كخصص الشرب الارض سانه ان الشرب
في النهر كانوا عشر مونه الكرى من اول النهر على كل واحد منهم عشر الى ربع ارض ارضهم محسنة يكون
مونه الكرى على الباقي انتساعا الى الري وارض اخرى يمكن على الباقي اما على هذا المصطلح الى اخره النهر

وعنده المونه عليهم اعتبارا من اول النهر الى اخره لان صاحب الاعلى حقا في اسفل النهر حاجه الى سبل العاصل الماء
فانه اذا شدد ذلك فاض الماء على ارضه فافسد زرعه فسين ان كان احد منهم يبيع بالنهر حرا له الى اخره ولهذا
يسحق السفنه على هذا النهر وحق اهل الاعلى اهل الاسفل في ذلك على السواء فاذا اسسوا في الخنم يستوفون
في الخرم وهو مونه الكرى عمر بما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان مونه الكرى على من يبيع بالنهر سقي الارض
فيه فاذا احاد الكرى رضى رجل فليس له في كرى ما يبيع سفنه سقي الارض فلا يلزمه شيء من مونه الكرى ثم سفنه
في اسفل النهر حرا فصل الماء فيه وصاحب المسفل لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار سبل
الماء فيه الا يرى لمر له حق سبل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة سطح هذا الحق ثم مونه الكرى من
دفع الضرر عن نفسه بدول كرى اسفل النهر بان يسد قومه النهر من اعلاه اذا اسعني عن الماء وزعم بعض
مساحنا ان الكرى اذا سبى الى مونه ارضه من النهر فليس عليه شيء من المونه والاصح ان عليه مونه الكرى الى عراز
حد ارضه كما اشار الله في الاصل ان له داما في احدى القوم من اعلاه واسفله فهو سفنه الكرى سفنه سقي
الارض المبحا وارضه **قوله** فله ذلك لان الكرى قد سبى في حقه حيث سقط عنه مونه وصل للسبل ذلك
مالم يفرع سكا من الكرى فيضال تحت صاحبه بالاسناع بالمادون سكرانه وللخروج عن هذا الخلاف جركي الرسم ان
يوجد في الكرى من اسفل النهر ويرك بعض النهر من اعلاه حتى يفرع من اسفله **قوله** ولا يلزم ساع والمونه على
الاصوات وزلا ساع **فصل في الدعوى والاختلاف في الصرف فيه قوله** ويصح دعوى
السرب خيرا راضا مسحسانا والعاسل لا يصح بناء على شرط طمحي الدعوى اعلام المدعي في الدعوى والسرب
والسرب يحمل حملاله لا يقبل اعلام وجهه المسحسان ان السرب قد ملك بخير الارض انما وصيته ووديع الارض
بدون السرب فيسقي له السرب وحده وهو مدعوى فيه ببيع به فصح الدعوى فيه **قوله** واذا كان نهر لرجل
يخرج ارضه غير فاراد رب الارض ان يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله لان موضع النهر
في بدر النهر لانه مسجل له باخر امانه فيه فعدا لاختلاف القول له في انه ملكه فان لم يكن يده مال لم يكن له
علامه من الطير وغيره ولم يكن حارسا له السنه ان هذا النهر له فان جالس فضله لاسانه بالحج ملكا له
فان لم يكن له منه على اصل النهر حارسا يلبسه انه قد كان نجرا في هذا النهر يسوقه الى ارضه حتى يستقيم امانه
فصلى له ايضا لانهم سردها بحق مستحق هذا النهر هو المجري **قوله** واذا كان نهر بين قوم واختصوا
في السرب كان السرب بينهم على قدر ارضهم لان المقصود بالشرب سقي الاراضي والحاجه الى ذلك يحمل على
الاراضي وكرها والطاهر حق كل واحد منهم من السرب بعد ارضه وبعد حاجته **قوله** خلاف الطريق
اذا اختص فيه الشركاء فانهم يستوفون في ملك رفته الطريق لا يعتبر في لكسعه الدار رفته في المقصود
بمه الطريق وهو في الدار الواسعة والصفه نصفه واحد كذا في الشرب **قوله** وان كان اهل لا يشرب
حتى يسكر النهر لم يكن له ان يسكر النهر على اسفل لكنه يشرب حصه لانه في السكر قطع سفنه الماء عن اهل

الاسفل في بعض المدن ولا في السكر أحداث سوى في وسط النهر وورقيه النهر يشترك منهم فلا يجوز ذلك
 لبعض السكك يدون اذن السكك **قوله** فان برضا على ان يسكنوا على النهر حتى يسرع عصته او اصطحا
 على ان يسكن كل واحد منهم في نوبته جائز لان المانع قد زال برضاهم ولكن ان يمكن من ان يسكنوا بوج اواب
 فليس له ان يسكن بالطن والتراتب ان يملك النهر عادة وفيه اضرار بالسكك والا ان برضا على ذلك **قوله**
 وليس لهم ان يكرى منه نهرا او يصب عليه رجماء الا برضا اصحابه لان فيه كسر صفة النهر المشترك
 وسئل ملك يستل بالنساء الا ان يكون الرجماء بالنهر ولا بالنهر ويكون موضعها في ارض صاحبها فانه يجوز
 لان ما أحدثه في خالص ملكه وسبب الرجماء لا يفسد الماء بل يفتح صاحب الرجماء بالماء بقاء الماء بحاله
 ومعنى الضرر بالنهر والماء ما ذكر في المتن ومعنى كون موضعها في ملك صاحبها ان يكون الصفة من الحاسن التي
 هي موضع الطاحونه ملكا لصاحب الطاحونه وفي الاصح وفيه نظر لان طر النهر اذا كان ملكا لحمله السكك
 او كان لهم حتى احراز الماكان فهو انما يسكنها ملكا او حقا وكان وضع الطاحونه سغلا لهوا مشتركا
قوله ولا يحذر عليه حسدا وهو اسم ما يوضع ويرفع مما يحذر من الحسب الا لو احقره وبني اسم
 لما يحذر من الاحراق والحج ويكون مصنوعا لرفع **قوله** بخلاف ما اذا كان لواحد يعني اذا كان نهر خاص لرجل
 واحد من نهر خاص من قوم فاراد ان يسطر عليه او يسويق منه ذلك لانه يضر في خالص ملكه وان كان
 مقتطرا مسويقا فاراد ان يضره لكره لعله او غير عله فان كان لا يريد ذلك في ارض الماء فله ذلك لانه يرفع
 ساء هو خالص ملكه وان كان يريد في ارض الماء منع منه حق السكك **قوله** ويمنع من توسيع في النهر يعني
 لو اراد ان يوسع في النهر منع منه لانه يفسد صفة النهر ويريد على قدر حقه في ارض الماء اما في الموضع الذي
 لا يكون القسم الكوي فظاهر كذا في الموضع الذي يكون الكوي لانه اذا ووسع في النهر يحسن الماء في ذلك
 الموضع فدخل كونه اكبر مما دخل اذ لم يوسع في النهر وكذا اذا اراد ان يوسع الكوي عن في النهر فحسبها
 في ربحه اذ ربح من في النهر الى اسفل فليس له ذلك لان الماء يحسن في ذلك الموضع ويرد ادخل الماء ولو اراد
 ان يسفل كواه او يرفعها يكون له في الاصح لان قسم الماء في الاصل باعبار سعة الكوه ووضعهما من غير اعتبار
 المسفل والرفع هو العاده فاما يمنع من ان يوسع الكوه ولا يمنع من ان يسفلها او يرفعها لانه ليس فيه
 حصر ما وقعت القسمه عليه **قوله** فاراد احدهم ان يقسم الامام ليس له ذلك لان الاصل لرب واحد من السكك
 على حاله ولا اعتبار بالحقه فسر الامور بمحذاتها **قوله** بخلاف ما اذا كان الكوي بالنهر الاعظم فزاد في ملكه لونه او كثر
 ولا يضر باهل النهر فله ذلك لان الماء في النهر الاعظم لم يدخل في المقاسم بعد فزاد على اصله الا باجره كما كان فزاده
 كوه او كونه في خالص ملكه لا يكون اقوى من سقي النهر اسداء من هذا النهر الاعظم وما هو غير ممنوع عنه هذا
 مثله **قوله** وليس احد السكك في النهر ان يسوق سريه الى ارضه اخرى لم يكن لها في ذلك النهر سريه فباضع
 لانه اذا فعل ذلك يعادى العمداد على هذه الارض سريه من هذا النهر مع الاولى اسد على ذلك النهر المعمد

حفظهم

لاجل الماء فيه من في النهر الى هذه الارض **قوله** وهو بطرطربو يشترك بين قوم فاراد احدهم ان يبيع
 فيه ما ياتي اذ اخرى ساكن ملك الدار غير ساكن هذه الدار التي يفتحها في هذا الطريق فهو ممنوع
 من ذلك بخلاف ما اذا كان ساكن الدار واحد احث لا يمنع لان المان لا يرداد وله حق المردود والبصر في
 خالص ملكه وهو الحداد **قوله** ولو اراد اعلى من السكك من سائه من رجلين له خمس كوي من النهر
 الاعظم واحد الرجلين ارضه في اعلى هذا النهر والاخر ارضه في اسفل النهر فما لصاحب النهر ان يرد
 ان اسد بعض هذه الكوي لان ماء النهر يكثر في بعض ارضه وتزمنه فليس له ذلك لانه يقصد الاضرار
 لسريه بسد بعض الكوي ولانه يجد ذلك بعض مبعثه وليس احد السكك ان يضر في المشترك
 على وجه يلحق الضرر بسريه **قوله** وكذا اذا اراد ان يقسم السريه فاصف بينهما يعني لو قال احدهما
 اجعل لي نصف السريه ذلك نصفه فاذا كان حصتي سددت منها ما بدا لي وانت في حصتك يتحما كلها
 فليس له ذلك لان القسمه عدت بينهما من الكوي فلا يكون لاحد ان يطالب بقسمه اخرى والاسفاح بالماء
 في القسمه الاولى لكل واحد منهما مسددا لافنا يطالب بهذا فان برضا على ذلك فلها ما اراد ارضا عليه
 فان ارضا على هذا الرضا زمانا ما يدا لصاحب الاسفل ان يعض فله ذلك لان كل واحد منهما بعد لصاحبه
 نصيبه من السريه وللمعمر ان يرحم متى شاء وكذا لو رده بعد موته لاهم خلفاؤه في ذلك وهذا لانه
 لا يمكن ما اراد ارضا عليه مبادله ما يبيع السريه بالسريه واحاره السريه بالسريه باطل لانه بيع الحسب
 او ماء العدل ليس بوجود في اليوم فصار كسح القوي بالهوي نفسا وان معاوضه الما مال معلوم لا يجوز له مال
 السريه في الغرر فلان لا يجوز معاوضه السريه بالسريه **قوله** والسريه مما يورث بوصي بالاسفاح
 بحسنه لانه يدملك الارث بالاملك يساوي اسباب الملك كالقصاص والدين فالحج فانها ملك بالارث
 فكذا السريه الوصيه اخت الميراث بخلاف السح والهبة والصدقه والوصيه بذلك حيث لا يجوز للغرر
 او للجبراله او لعدم الملك فيه للحال ولانه ليس له مفهوم حتى لو ائلف سريه انسان بان سقى ارضه سريه
 غيره لا يضمن على وانه الاصل ان احار في الاسلام رحمه الله انه يضمن واذا بطل الحقود فالوصيه
 بالباطل باطله **قوله** وكذا لا يصلح سمي النكاح يعني لو بروج امرأة على سريه غير ارض النكاح
 حازر وليس لها من السريه شيء لان الشرط بدون الارض لا يملك بحد المعاوضه ولانه ليس بمال
 مقوم حتى لا يضمن بحد ولا يضمن ويحب من المثل لانه محمول على ما له مساحته فلم يصح نفسه **قوله**
 وكذا الواحلت امرأه من زوجها على سريه غير ارض صحت الخلع وعليها ان يرد المهر الذي احدث
 لها اطمعت الزوج بهذه القسمه ما هو مرغوب فيه فصرح ان له هذه القسمه والغرر والخلع
 لم يمارد ما مضى لو اخلعت بما في سريه من المباح وليس في سريه شيء **قوله** ولا يصلح بدل
 الصلح يعني الصلح من الدعوى على السريه باطل لانه لا يملك شيء من الحقود وما لا يملك شيء من الحقود

والدم لانها سميت رجسا بالنقل القطعي ونكفرت حملها لاجرمها فطعمه لسوءها بالكتاب السنن المتواترة
واجماع الامة **قول** وسقوط نفوسها في حق المسلم حتى لا يضر سلفها وغاصبها ولا يصح سبها الا صاحب
السرع متى غسها فدهاها فاسطل نفوسها صرور اذ نفوسها سبني عن غيرها والسبع سبني على السوء كذا
النضال ولم يوجدوا حلفوا في سقوط مالها والصحيح انها مال الحران السبع والصبي فنها ومن كان على
دين فافاه عن غير كل له احده ولا للمدبول لربوده لانه من سب غير معتقد وهي عصبته او امانة علم
حسب ما حلفوا فيه كما في سب المسته ولو كان الدين على من يوده من من الحر المسلم الطالب بسوفنه
لانها مال منقوم في حق الكافر وسبها حار عنده وقد مر في الكراهية ومحرم الاسفاغ بها لانه لما كان رجسا
بحسب العرف احبب لاجل حرم الاسفاغ به صرور وكذا سارها وان لم يسكر منها القول صلى الله عليه وسلم
من سب الخمر فجلده وعلقه اجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا نور الطبع فنها لان الطبع في السبع المنع
من سب الخمر لانه لا يطالبها بعد سبها وهذا لان الطبع ابره في زاله صفة الاسكار وبعد ما صار خرا لا نور فيها
م فقل لا يحذفه مالم يسكر منه لان الحر لا يلبس مخصوص في النبي وهذا مطبوع وقال سبب الامة السبع حتى اجمل
بعد سبب من قبله لان او كثيرا اعلم ان ما سب من البسر ليسه السكر وهو النبي من ماء الهمر والبسر المذنب في
من ماء البسر وحكمها في حكم البادق السد وهو النبي من ماء الهمر والبسر المذنب اذا طبع اذ في طبع وحكمها
حكم المثلث **قول** وكل ذلك حرام اذا غلا واسد وورف الزندى دياه واداله فاكسف عنه وسكن **قول**
لانه مشروب طيب ليس بحرام فكان حلالا كالمثلث لانا انه في معنى الخمر لانه رفسو مسكر مطر يدعوق فلبس الى
كثير ويخرج الفساق على شره كما يمتحن على شر الخمر فكان حلالا كالخمر لان المثلث لانه غلط **قول**
في حرام مسكروه وقال سبب من عبد الله وهو حلال لقوله تعالى خمر الخيل والاعناب يتخذون منه سكرا
ورزقا حسنا ذكر في موضع المنة وما لا يحصى من الحرام فاحبب باخته ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم
على ذلك وقال صلى الله عليه وسلم الخمر همار الشجر من النضج محمول على ما صل الحريم وصل هودا على التحريم
على وجه التوضيح اي يتخذون منه سكرا ويندعون ردقا فاحسا **قول** وحريم هذه الاسرة دون الخمر اى حريمه
البادق المصنف والسكر ونقيع الرطب شاء على ان حريمه هذه الاشربة بصره الا حراما **قول** ولا
نكفرت حملها وانما اضلل خلاف الخمر لان حريمها فطعمه **قول** ويجوز سبها ونضم سلفها اي سلف سوى
الخمر الاشربة شاء على ان كانت اموالا منسوبة ولم يوجد دليل قطعي لسقوط نفوسها بخلاف الخمر **قول**
غير ان عدو حتى يمتتها لاسلها لان المسلم ممنوع عن التصرف في الحرام فلا يكون مامورا باعطاء المثل **قول**
وفي الجامع الصغير وما سوى ذلك اي ما سوى البادق المصنف والسكر ونقيع الرطب من الاشربة
فلا ماس به وهذا الجواز على هذا العموم نص على سبب من الخنطة والسعد والحسل الذره حلال عند
حسنة رضي الله عنه حتى لا يحب الخمر وان سكر منه عنده والسكران منه اذا طلق امراته لم يقع عند لي حسم

ممره طلاق التام والمغنى عليه ومنع هب عقله بالصح ولين الرماك وعند محمد رحمه الله هو احرام وكذا ساربه
اذا سكر منه ممره السكران من الاشربة المحرمة وعن ابن عباس رضي الله عنه في كل يذ نفس عند الامة
فلا ماس به وكل يذ يرد اذ حوده على طول الترك فلا خرفه اذ اذبه النبي من ماء الرنبي في الهمر اذ اذام
حلوا ولم يصرو حقا فهو محبت نفس عند امانه فلا ماس بسره واذا صار حقا مان غلا واستد وورف
بالرند فهو يرد اذ حوده على طول الترك فلا خرفه وبه كان يقول يوسف رحمه الله في لاسد في المطبخ
من ماء الرنبي التمر اذا صار حقا لا يحل بسره وان كان محبت نفس اذ ترك عشه امان فلا ماس بسره
م رجح الى قول لي حسمه رضي الله عنه فالاحاصل لربنا يوسف رحمه الله كان يقول ولا مثل قول محمد رحمه الله
ان كل مسكر حرام لكلمة وحده سرطان النفس بعد ما سلح عشه امان فها ان سلتنا احدهما ان كل مسكر
حرام عند محمد ولي يوسف رحمه الله او لام رجح ابو يوسف الى قول لي حسمه رضي الله عنها والاسرة ان الاشربة
عوا السكر ونقيع الرنبي اذا غلا واسد حرام عند ما وعند لي يوسف رحمه الله كذلك لكن سرطان سقي
بعد عشه امان لا يفسد الى المحض م رجح الى قولها **قول** لما روى عن يزيد انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما
سره ما كذب اهتدي الى منزلي بعد وعلقه من العذ فاخبرته فقال اذ ما كذب على عجمه ورين واربع رماي عنها
كان معروفا بالرهف والعفة من الصبا به فلا رطن به انه كان نسفي غيره مالا نسفه او سرت كان حراما وهذا
سعدان المتخذ من العجمه والرب سب حلال ان استد وصار مسكرا لان الذي سقا كان مسكرا الا مري قوله ما كذب
اهتدي الى اهلي وكان مطبوخا لان المروي عنه حرمه نقيع الرنبي وهو النبي من ماء الهمر والبسر المذنب
انه لا يحل سبب الخنطه وان كان حلالا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الجمع بين الهمر والنبي والرطب الرطب
والبسر فلما كان في زمان الحديث فكر للاعتناء بالجمع بين البسر **قول** وبعد العسل التمر الى لرفا
وخص التحريم بها والمراد بان الحكم لان صلى الله عليه وسلم سبب لاجله فكون ما وراها مباحا بالنصوص العامة
م في ظاهر الرواية فلا ماس بالبسر منه مطبوخا او غير مطبوخ وفي النوادر عن محمد رحمه الله ان سبب النبي منه
بعد ما اسد لا يحل وجه ظاهر الرواية ان العسل الشجر والذره حلالا للتبنا ولتبعها كان او غير مسكر
فكذا ما يتخذ من الاشربة لان هذا في معنى الطعام والغفر في الطعام لا نور فكذا نفس البسر لا توجب الحريم عند
كون ذلك بعض الادوية كالسبع وفي بعض الاشربة كاللبن والش روي فيه فهو ساد فها يحرم السلو فيرد
قول وصل لا يعد معنى لاحد على شره من العسل والبر والسعد والذره والسكر والنور والكبري
وغفر ذلك سكر او لم يسكر لان النضج في الخمر هذا السبع بعناها فلو وجد الحرف كان بطريق القياس وذا
محور لان الحد سبب للزجر عن ارتكاب حسمه ودعا الطبع الى هذه الاشربة لا يكون كدعا الطبع الى المتخذ من
رنبي العنب والبر فلا سبب فيه الزجر كذا في المبسوط لسمس الامة السبع حتى حرامه وذكر في المدب بسوط
سبح الاسلام رحمه الله الاصح انه حلال الفساق حتمه حرمه زنا على سره كما يحتمل على سائر الاشربة

ان ياتي بحال فطحيه واحابه صا حيداد ادعاه غير مخالف لطبعه فلما يكون ذلك علامه علمه بل علامه
علمه ترك الاكل مع صاحبه اليه لان الاقرب اسر للساو لطبع الكلاث السماع والتعلم يبدل الطبع
بالقل الى غايه لبصره اكتسابا بعد ان كان اسرها ما ودافى ترك السد بل هو مقصود في طبعه بصدقه
والباري مسير طبعه فاحابه صاحبه ادعاه خلاف طبعه فيكون ذلك علامه دون الاكل ولكن
هذا الفرق لا ياتي في الفريد فانه مسير الباري الحكيم فيه وفي الكلب سواء فالمتخذ هو الاول **قوله**
وهذا عندهما يعني سطر ترك الاكل بل عايد لي يوسف ومحمد وهور وانه عن لي حنفه رضي الله عنهم
لان المعلم يسكن الصديق على صاحبه وركه الاكل قد يكون محتملا للمسمع وقد يكون للاستعمال على صاحبه
فاد انكر مرارا اعلم انه معلم يسكنه على صاحبه وانما قدر بالثلاث لانه حسن للاخبار كما في قصه الاخبار
الامر الى قول صاحب موسى عليه السلام في السلب هذا فراق بيني وبينك بعد مريره الخناز واما بالمرشد الحج
وقال صلى الله عليه وسلم اذا استاذن احدكم بليا فلم يودع لم يدرج واما عمر رضي الله عنه اذا لم يرخ
احدكم في البان قلت مرات فليحول الى غيرها ولا ان الكثر امانه على العلم لا القليل الكثر انما يست باجمع
والسلب اقله معدديه واما الوجوه رضي الله عنه فلم يوقت فيه وقا ولكنه فوض الى اختيار صاحبه
فان كان اكثر رايه انه صار معلما فهو معلم لان نصب المعادير لا يكون بالرأي اد لا تدخل للنفس في معرفه
موضوع الى راي المسلم به لما عرف حاصله في جسد هذه المسائل على الروايه التي قد روي حنفه رضي الله عنه
بالثلاث بول الصديق الثالث عنده وعندهما لا بول كل الثالث لانه انما حكم بكونه معلما حتى ترك الاكل بالثلاث
فكان الثالث صديق معلم فيحكم كالتصديق للمساكين فيكون المولى فانه لا ينفذ لانه حصل الاكل لا
في حنفه رضي الله عنه ان الحكم بكونه معلما عند امساك الثالث على صاحبه وقد امسكه على صاحبه بعد ارسال
صاحبه وكان حينئذ حكمه على السواول منه كالرابع بخلاف ما ذكر لان الاكل اعلم فلا يكون غير علم الحدوث
بعد ما ستره وسكون ستره وان يرسله وان سمي عنده حتى ارسل كلبه المعلم او ماله ود كر اسم الله عند
ارساله فاخذ الصديق فحات حل كله والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لعدي من حاتم رضي الله عنه اذا ارسلت
كلبك المعلم وذكر اسم الله تعالى على كل فان اكل منه فلا تاكل ان سار كلبك المعلم كلب اخر فلا تاكل فانك سميت
على كلبك لم اسم كل غيرك لان التذكير انما يكون بوجه للحل احصل من الادعي فلا بد من جعل الله الصديق باسمه
من الادعي ليحصل فعله وذا لا يكون الا بالارسال واسرط بكونه معلما ليحتمل ارساله في قوله الرمي
وامر السكين فلا بد من التسميه عنده بولته تعالى فكلوا مما اسكن عليكم واذا كروا الله الله عليه
والامر للوجوب لا وجوب الاكل فدل المراد به عند ارسال **قوله** سيرا الى اسرط الحج اذا
اسم الجراح مسوق الحج بمعنى الجراح في ما ريد هذا لان الحل لما كان بصرون الكلب اليه للمرسل بالذكور
الاضطراره والذكور دون الحج لا يكون يحل على الخارج الكاسب سبانه ومخلبه اذ لا منافاه بين المحسن

وفيه احد المعنى **قوله** وعن لي يوسف رحمه الله ان الحرج لا سطر طافول الخارج الكاسب
قوله فان اكل منه الكلب قال مالك السافعي رضي الله عنه في القديم لا يحرم اعسار الباسا في فانه
لو اكل منه الباري لا يحرم ولنا قوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم وحل كل منه سائر انه امسكه على نفسه
لا على صاحبه والله اسار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لعدي رضي الله عنه وان اكل منه فلا تاكل
فانما امسكه على نفسه وكان الباري كذلك وهو اخذ قول السافعي رضي الله عنه ولكن انكرناه ما بران
عنا رضي الله عنه ولان الباري لا يمكن تعليمه بترك لا يحل الضرب فالتكفي بالاجابه اذا دعاه خلاف الكلب
قوله ولو صاد صود او لم ياكل منها لم ياكل من صيد لا بول كل هذا الصديق لان علامه العلم فيه ترك الاكل وكان
الكله علامه الجهل واما تصد بحد حتى يصير معلما عنده ما جهاد الكلاب عندهما بترك الاكل بلما كان في اليد
واما الصود التي اخذها من قبل فما اكل منها فلا يطهر الحرمه فيه لعدم المحلله وبالنسب محرم في منه محرم
عنده وعندهما لا يحرم لهما انا حكمنا بالحل في الصود لما اخذوا واكله من هذا الصديق لم يكون لفرط الجوع
مع كونه معلما وقد يكون لا مساسه على نفسه وكونه غير معلم وما صاد صار حكوما به فلا يجوز ابطاله بالسك
والاعمال وحكمنا بكونه جاهلا حتى جرمنا هذا الصديق الى كل منه والذي اخذه بعده ما لم يصير معلما لا حكمنا
بذلك بنوع اجتهاد مع بقاء الاحتمال الاجتهاد دلسل يصلح العمل في المستقبل ليس بدليل في بعض ما مضى
بالاجتهاد بخلاف غير المحرر لسانه صديقه من وجه بواسطه عدم الاحرار فخرم احتياطوا الى حنفه رضي الله عنه
انه آيه حمله من الاستدناء على ان الحرف لا ينسب اصلها ويحكم لنفسه فانها بالرك ما نالها الحاطه ونحوها
في الادعي لما وجب الحكم بكونه جاهلا في الحال انتهى انه لم يكن معلما وانه انما ترك الاكل للشبع حتى لم يترك حتى كان جاهلا
وهذا الاكل ان كان محتملا ولكنه تعالى انه لكونه غير معلم بدليل شرعي محرم ساوول هذا الصديق اسان الى قوله
وان اكل منه فلا تاكل الحدوث بترك الاجتهاد بول حصول المقصود لان المقصود الاكل فصار كقيد الاجتهاد
العاضى حل القضاء **قوله** لانه يفتي فيه حنفه الصديق اي اعسار عدم الاحرار **قوله** وعن لي حنفه
ولي يوسف رضي الله عنه وهو قول السافعي رحمه الله انه على ذكوة الاضطراب يدرك على كونه الاضطرار وما لم يقد
على الاصل لا سقط حكم البذل وهذا لم يقد على الاصل فصار كالسليم اذ اوصى الماء ومنه وبان الماء سبع او عدد ووجه
الظاهر ذكوة الاضطراب انما بعد اذ لم يقع في يد حنفه سقط اعسار ذكوة الاضطراب فيه وصار كشاه سقطت
ولم يمكن خرج مما احتج مات بخلاف ما لو وقع في الحين مثل ما سفي في المذبح لانه مست حكما وهذا لو وقع في الماء
وهو بهذه الحاله لا يحرم كماله وقع وموت واذا كان سباحا كما لا يكون محلا للمذبح وقال بعض المشايخ ان الحكم
لنقد الاله لم بول كل لان المقصود من حكمه حث المحتمل اليه الذكوره مع نفسه **قوله** ولم يمكن لضيق الوقت
لم بول كل عندها وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مهنا رحمهم الله على سحسانا وهو قول السافعي رضي الله عنه لانه لم يقد
على الاصل لضيق وقت ذكوة الاضطراب بوجه للحل لا سحسانا احد في الدنيا ضيق فان حنفه الله ولنا انه بالوج

في يد من سق صدقكم بعد حكمه كونه الاضطرار فيه وهذا اذا كان موهم بقاءه حيا من الحج الذي حرمه الكلب
اما اذا سبق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يد حيوان فحل باوله لانه استغفره فعمل لذكوه قبل وقوعه
في يده وما يبيع فيه اضطرار المذبح فلا يحرز ذلك كخرجه ساه فاضطره فوقع في الماء بعد قطع الاوداج
والحلقوم لم يحرز ذلك كذا هذا وصل هذا قول لبي يوسف محمد رحمهما الله واما عند ابي حنيفة رضي الله عنه
فلا يحل وهو القياس لانه وقع في يد حيوان فحل به ولو كونه الاضطرار كالمترد فيه هذا اذا ذكرنا اذا ترك
الذكوة فلو ذكاه حل عند لبي حنيفة رضي الله عنه لانه ان كانت فيه جاه مسبقه فحل لبي حنيفة رضي الله عنه
ذكوة الذبح وقد وجد وعندهما حل بل اذبح **قوله** لقول تعالى الا ما ذكيتتم استثناء مطلقا من غير
فضل ولا ان المقصود بسبل الدم النجس من حل الذكوة وقد حصل **قوله** وذكوة الكلب اذا اعاد عاده
فهو بمنزلة الفهد وقال يمين الاعمى السرخسي باقلا عن محمد رحمهما الله للمهد خصال ينبغي لكل عاقل ان ياحذ ذلك
منها انه يمكن للصدقة حتى يستلم منه وهذا جليل منه للصدقة ينبغي للعاقل ان يحاذر الخلاف في عدوه ولكن
بطلان البينة حتى يحصل مقصوده من غير ابحاث نفسه ومنها انه لا يعلم بالضرب لكن يضرب الكلب
من يدرى اذا اكل من الصدقة يعلم بذلك وهكذا للعاقل ان يرحط بغيره كما فعل السعد وعظ غيره ومنها
انه لا ينال الحب وانما يطلق صاحب اللحم الطيب وهكذا ينبغي للعاقل ان لا ينال الا الطيب
ومنها انه يجب بلانا او خسافان يمكن من الصدقة والاركة وهو لا اصل لنفسه فاما اعمل اخبري وهكذا ينبغي
لكل عاقل **قوله** ثم عليه طوبى لاس **قوله** ولو ارسل ياربه المعلم على صدقه فوقع على سبي ثم اسع الصد
فاخذه فقتله اكل لان عاده الباركي ان يقع على شيء ويظهر الى صدق لم يكن حارجه وهذا لم يملك زمانا طويلا
لاستراحه كما مر في الحنوم وانما ملك ساعه للكم في الفهد والكلب **قوله** ولا يدرى رسله انسان او لا
لو وكل لان الاجابة لا يثبت بدون الارسل وقد وقع السكك الارسل **قوله** وان جعل الكلب لم يحرمه لم يوك
ناه على ان الحج شرط في ظاهر الرواية وهذا سيرا الى انه لا يحل الكسرة في المعبر هو الحج الذي سب لانه اذا لم
ولم يوجد ذلك الكسرة فصار كالتحقق **قوله** ومن سبي حنيفة رضي الله عنه رواه ابو يوسف رحمه الله انه اذا كس
عضوا فقتله حل لان الكسرة حارجه باطية فهي كالحارجه الظاهرة **قوله** ولانه اجتمع المحرم والمباح في الحارجه
اي لير الصدق صار ما خوذ انا الكلب والاصل انه متى اجتمع موجب الحل وموجب الحرم يغلب موجب الحرم
لقوله صلى الله عليه وسلم ما اكل من الحلال الا حرام في شيء الاغلب الحرام الحلال لان الحرام واجب الترك والحلال
حائز الترك وكان الاحتياط في الترك **قوله** نكروا الكلب لوجود المسادة في الاخذ وعدمه ما في الحج ثم سئل كراهه
ببريه وجعل كراهه محرم وهو اخبره سمع الاعمى اكلوا اي حرم الله **قوله** وهذا الخلاف ما اذ ارد المجوسي
سفسه يعني رد الصدقة على الكلب محرم حتى اخذ فلا ماس بالكله الذي رسله المسلم فكان حلالا فاما فعل
الكلب الذي صاحبه من حسن فعل الكلب الذي رسله مسحق به المسادة وبجتم في الصدق موجب للحل

والموجب للمحرم **قوله** واذا ارسل المسلم كلبه فخرج المجوسي فانخرجه اعلم ان الرجاء والارسل لانه ناء
عليه والشيء انما يرفع ما هو مسلمه او قومه كما عرفت في النسخ في اصول الفقه في مسلمه الارسل المجوسي محرم
فلا يرفع رجلا مسلمه لانه دونه وفي البانته ارسل المسلم موجب للحل فلا يرفع رجلا المجوسي لانه دونه
وكل من لا يجوز ذكاته كالمير والمحم وما ذك التسمية عند ابنه المجوسي حتى لو ارسل صدق او سمي ثم ذبح من لم يسم
توكلا وحل كسبه لا يوكلا في هذا وعلى هذا غيره **قوله** وان لم يرسل احد ولكن اسحب الكلب او البازي
على يد الصدق يخرارسل فخرج المسلم فانخرجه واخذ الصدق والقياس ان لا يحل لان رجلا ليس ارسل
و بدون الارسل لا يحل لانه شرط وجه الاستحسان انه الرجاء بوجه جعل ذلك بمنزلة اسداء الارسل فان قلت
الرجاء على الارسلات فكان الرجاء دون الارسلات الشيء لا يرفع ما هو دونه كما مر في الارسل الرجاء
قلت الرجاء على الارسلات لانه موقوف بحسب السبق ودونه من حيث انه فعل غير المكلف فاستوفى ما فعله
ناسخا اما الارسلات فمربوب وفحل المكلف الرجاء الحق ان كان فعل المكلف فكان دونه فلا يرفع به **قوله**
ولو ارسل رجلا ان كلابه ما كلفا فوقعه كلبا حرمه فله كلب اخر يوكلا ما نسا ان حرج الكلب بعد الحج
ما لا يمكن الاحتراز عنه فصار كانه حصل بفعل واحد والملك الاول لانه اخرجه من لير يكون صدق اعانه
ما في الباب ان ضرب الماني حصل بعد الخروج عن الصدقة الا ان الارسل الماني حصل على الصيد والمعتبر
في الا باحده والحكمه حال الارسل فلهذا لا يحرم حتى لو كان الارسل الماني بعد الخروج من الصدقة حرج الاول
مخرجه الماني ومات لا يحل لو ارسل كلبه على صدق فلم يخرجه واحد غيره حل لان المسروط بالنقل الارسل
دون الصدق والزاد على النفس شيء وقال ما كان السافعي رضي الله عنه لا يحل له لانه لم يخرجه ما ارسل عليه
واحد ما لم يرسل عليه فكان ما خوذ اخبر ارسل ان ذاك الشخص شرط فلهذا لم يكن يعلمه على وجه
فاخذ ما عساه فسقط استسقاطه **فصل في الرمي** اعلم ان الاصطفاة كما يجوز بالحراج المعلمة يجوز
بالرمي لاطلاق قوله تعالى فاصطادوا واذا سمى الرجل عند الرمي كل ما اصاب ذاجح السهم فانه بالرمي
فصدركا اذ السهم اذ لم يسقط التسمية عند الرمي كل البدن محل لهذا النوع من الزناه والبدن من الحج
لحقوق الذكوة الاضطرار به لما مر **قوله** ولو سمع حسانا صدق فاصطاد فاصطاد كلبه او ياربه عليه ورياه
لسهم فاصطاد من الرمي سمع حسانا كان صدق ما كولا او غير ما كولا حل ما اصابه ومن لم يسمع من
ان كان حسانا سمع سوى الحنبر كل الصدق ان كان حسانا لم يوكلا لانه معطى الحريم حتى لا يجوز الاضطرار به
بوجه فسقط حكم فعله بخلاف سائر السباع لان الاستفاد بها مطلق الا من حرمه الاكل فكان الفعل معتبرا
وقال زفر رضي الله عنه ان كان حسانا يوكلا السباع ويكوهها لم يوكلا لان الارسل على السبع لا يتعلق به
حكم باحده الاكل فصار هو الادمي في ذلك سواء ولنا ان الاصطفاة لا يختص بالكل بل بالكل والشاة والخرقة
الما كولا اذ ان كانت وثالث اذا اذكت فصدى الاضطرار كان الارسل اصطفاة بم سون لانه حرمه على الحل

صفت بعد ما صلبه لما وجدنا وقد لا نبت اذ لم نعلمه واذا وقع اصطفا اصابه كانه رمي الى صدف فاصاب
غيره بخلاف ما لو سئل ان حصل رمي او حيوان اصابه حيث لا يحل المصاب لان الارض سال السيل اصطفا ولو علم
ان المرمى طهر واجزاوى الموت لم يحل لان الرمي الى الماء لا ينافي ما اذا ه السوت قد لا بد عليه
قوله لان الظاهر فيه النوح حتى الاصطفا الطهر النوح حتى يمسك به حتى يعلم الاستدساس **قوله**
ولو رمي الى بحر فاصابه صفا ولم يعلم ان البحر ماء او غير ماء لم يوكل الصد حتى يعلم ان البعير كان اذا لان
الاصطفا الا بل الاستدساس فيمسك به حتى يعلم غيره **قوله** واذا وقع السهم بالصد في حياض غاشية
ولم نزل ظلمة حتى اصابه حل استحسانا والسياس لا يحل وهو قول السافعي رحمه الله لاحتمال انه ما سبب
اخرولنا انه صلى الله عليه وسلم مر بالرواح على حمار وحش عقر فساد راصحاه الله فقال عليه السلام دعوه
فساني صاحبه فحارحل هذا ربيتي انا في طلبها وقد جعلها لك فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالكره في غير
فقسما من الرقيق ولا ان لا تحترار عنه غير ممكن لان الاصطفا وعالم يكون في المساجر والبراري فلا بد
من الموازي فاعناه اذ لم يقع عن طلبه للضرون وان وقع عن طلبه ماصابه مسا لم يحل لان صلى الله عليه وسلم
كره اكل الصد اذا اعان عن البراري وقال لعل هوام الارض فليس ولا ان كل الطلب مما استطاع عنه والباقي عنه
بالضرون لا بعد وموضعا وما رونا حجة على ما ذكره في قوله ان ما نوارى عنه اذ لم يستحل اذا
ما ت لئله لا يحل وكذا قول ابن عباس رضي الله عنه كلما اصبحت ودعي ما اصبحت لان الاصطفا ان يرمي بموت
من يديه والافاء وان سوارى عنه يموت الا ان المراد به اذ انوارى عنه وقد عن طلبه فاذا لم يقع عن طلبه
فلا يحرم لما سئل ان لا استطاع الامساك عنه فروعوه ولو وجدته خراجه اخرى سوى خراجه سهمه
لا يحل لان ظهروا لونه سنان احدهما موجب للحل والاخر موجب للحرم فالحل هو المحرم مع ان الموهوم
في هذا كان كالمسحوق لما رونا والجواب ارسال الكلمة هذا كالجواب الرمي بجميع ذلك **قوله** واذا رمي
صداف وقع في الماء الى البراري ذكر في المسئلة اذ اتبع المصد على ضخم فاستحق طهنة فانت فليس هذا باختلاف
الرواية في الصحيح بل مراده ما ذكر في المسئلة اذ اصابه حد الضخم فاستحق طهنة بذلك وهذا سبب لم يوسر
الذكاة ومراده ما ذكر في الاصل وهو قوله او وقع على صخر فاستحق طهنة فانت فليس هذا باختلاف
من الارض لو وقع عليها وذلك لعموله لا استطاع الامساك عنه **قوله** ولا يوكل ما اصابه السدقة فانت
لانه يدق ويكسر لا يخرج وهذا لان الذكاة اسم لما هو فالحل هو ما كان الموت بانها الدم فاما ما هو
فالحل فالا يكون الموت فيه بانها الدم وكانت موقوده وهي حرام بالنهي السدقة بعمل اليد والكسرة لا يخرج
قوله شرط الاتهام والمروط لا يوجد عند عدم السروط وعند بعضهم ان كانت الحاجة كسره حل لا ادناء
لان عدم خروج الدم لعدم الدم فلا يكون مضرا وان كانت صغيرة فلا يحل لان عدم خروج الدم لضيق السد
لا لعدم الدم ولو خرج شاه ولم يسئل الدم منها وقد يكون ذلك اذا اكلت الحيات فقال ابو القاسم الصفار

لا يحل لعدم محني الذكاة وهو يسئل الدم وقال ابو بكر الاسكافي رحمه الله على وجود فعل الذكاة وقال
صلى الله عليه وسلم الذكاة ما بين اللبنة والخيبي **قوله** وهذا يؤيد بعض ما ذكرنا لان ما هو المصحح
وهو يسئل الدم وقد حصل الا لا يوكل لان يسئل الدم النجس لم يحصل **قوله** واذا رمي صداف قطع
عضوا منه اكل الصد لما سئل ولا يوكل العضو لوقوله صلى الله عليه وسلم ما ايسر من الحج وهو ميت وهذا بان
سئاس في سنان منه حساند ونه عاده كالبدن الرجل الفخذ ويملكه مما يلي القوائم او اقل من نصف الراس لو قد
نصفه او قطعه املانا والاكثر مما يلي العجا وقطع راسه او نصف راسه او اكثر منه حل المسائل المسائل
منه اذ لا سقمه معان حنا بعد هذا فكان سلا وهذا كله عندنا وعند السافعي رحمه الله على المسائل المسائل منه
في الوجوه كلها اذ امان الصد لان الفعل وقع ذكاة فطهره في الكفا في كوة الاضمار ولنا ما رونا وذكر
الحج مطلقا فانظر في الحقيقه وحكما ليكون حاشا من كل وجه وفي النوع الاول المسائل منه حج حصة بوجود
الحجوه فيه وحكما لانه سوهم حيوته بدون هذه الاعضاء وقد اعتبره السمرعي حتى لو وقع في الماء وحجوه
هذه الصفة محرم اما النوع الثاني فالبيان منه حج حصة لا حكمة فانه لا سوهم بها والحجوه فيه بعد هذا الحرج
حتى لو وقع في الماء وبه حصة هذه الصفة او روي حبل وسطا لا يحرم والحديث ان سواك السهم وما
اسر منه ميت الا ان مسه حلال الحديث **قوله** الفعل وقع ذكاة فطهره في المحل
عند خروج الروح فاذا انظر في مسه والباقي حتى لم يقع الفعل كوة فاذا خرج منه الروح وصار ذكاة لم يظهر
في الجزء المستعمل لان ظهور حكم الذكاة في الاجزاء على سئل السبعة وقد طلبت السبعة بالانفصال فالحاصل
ان المسائل حرج حصة وحكما حرام والمسائل حرج حصة لا حكمة حلال ذلك سفي في المسائل منه حصة بقدر
ما يكون المذبح فانه حصة حرم لا حكمة لما سئل **قوله** ان كان سوهم الا لسام والاندما حل كل امانات
لان هذا حرج وليس بانها وكان كسرا اجرائه وان كان لا سوهم الا اندما حل احلاح بان في معلنا على حل
ما سواه لا هو لوجود الا نانه معنى الاعسار للمعنى للصون **قوله** لانه هو الاخذ وقال صلى الله عليه وسلم
المصد لمن اخذ الى لقال ان كان الاول الحصة فوماه الثاني فمصله فهو الاول لم يوكل لاحتمال موته بالساني هو
للسن ذكاة لانه لم يوق صدافا حل بذكاة الاضطرار للقدن على ذكاة الاضمار وهذا اذا كان الرمي الاول
محمومه الصد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني فان كان الرمي الاول محمومه الصد بان سفي فيه
حرج حصة بقدر ما سفي في المذبح كما لو امان راسه حل العلم بان الموت لم يصف الى الرمي الثاني فكان وجوده
وعدمه غير له وان كان الرمي الاول محمومه الصد بان سفي فيه الحصة اكره ما يكون في المذبح بان كان محس
لوما او دونه فغذلي بوسف حاشا لا يحرم بالرخصة العاسه لانه لا عبره بهذا القدر من الحجوه عند وعند
محمد رحمه الله محرم لان هذا القدر من الحجوه غير عده لما عرف من هذه فصار الجواب فيه والجواب فيها اذا كان
الاول محال يسلم منه الصد سواء فلا يحل ضم الثاني للاول فمحمومه غير ما قصه حرا حصة لان الاول ملكه

بالاصح حتى حيث ثبته فهو بدل تلف صد املوك كاله مقصودا حرجه فلا يضمنه كمالا لان قيمة المتلف
تغير يوم الانفاق لو وصل عند امرين هذا اعلم ان السبل حصل بالناسي فان كان الرمي لا على حال مجور
ان يسلم الصيد منه والناسي حال الاسلم الصدمه تكون القتل مضافا الى الناسي ان علم ان الموت حصل
من الحرجين ولم يدر ضم الناسي ما بقصه حرجه لانه حرج حيوانا مملوكا للخير وقد بقصه فضم ما بقصه
م فضم مضمه فممنه حرجا حرجا من حصول الموت بالحرجين وكان سلفا فضمنه وهو مملوك غير مضم
نصف فممنه حرجا بالحرجين لان الاول صار حال حل بكونه الاحبار لو لم يكن رمي الناسي هو بالرمي الناسي
افسد نصف اللحم فضمنه فان قلت لم لا يدخل ضمان نصف اللحم في ضمان نصف فممنه فان مر بلف سواه فمضم
فممنه ولا يضمن لحمها باساقلت لما مات الصيد فضمن نصف فممنه الصدمه مقصودا بالحرجين لان احدهما
يفعل الخير والاخرى فممنه ما مضمه فممنه لحم النصف الاخر الذي ضمنه من لان كل الصيد كالم
مستغابه في حقه فعلم ان تكر الضمان لا يكون اذا عجل احد خلاف المستشهد به اعلم انهما لورنيا
صدما معا ومعا فباواصاها معا فممنه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل
الرمسان معا فباواصاها معا فممنه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل
حل ساوله لهما وان دما فممنه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل
من الصدمه ووريات بالحرجين حرج الناسي فممنه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل
والحرج فممنه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل
في الحل وقت الرمي لان الحل بالذكوه وهو فعل المذكور فممنه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل
ببت بالاحرار واحراز الصدمه الاصابة دون الرمي لم يضمن الناسي لان المعبر في حق الضمان حال الرمي
وحال الرمي الناسي كان الصدمه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل لان كل واحد منهما راحي الى صدمه ما وحل
ولو ارسل نارا فاخذ الصدمه امسكه بخبله ولم يحبه ففعل النار الناسي فالصدمه الناسي وحل لان يد النار
الاول ليست سد حافطه لتمام مقام بد المالك ما القتل فهو الاول الناسي لاهل الانفاق ففعل الى صاحبه
كاد **الرهن** يقال رهنت الرجل الشيء ورهسه
عنده وارهسه لغه ورهسه صحتي فارهنها مني اي اخذها مني رهنا والرهن الموهون اسمه بالمصدر
والحرج رهون ورهان وفري ايها والرهس والرهسه الرهن ايضا والركب والركب والركب والركب
وهو في اللغة جعل الشيء مجبوسا اي شئ كان ما يربط به قال الله تعالى كل نفس بكسبت رهينة اي
مجبوسه بوبال ما كسبت من المعاصي في السر جمع جعل الشيء مجبوسا اي كسبت رهينة من الرهن كالدونج
لا يصح الرهن الا بدنيا واجب طاهرا او باطنا او ظاهرا فاما بدنيا فممنه ما وحل لان يد النار
والاستسقاء سلوا الوجوه فان قلت الرهن يصح بالاعمال المضمونه بنفسها كالمغصوب بخوفه ولا دين فقلت

الموجب الاصل في الرهن هو القصد ورد العين مخلص على ما عليه الجمهور وهو دين لهذا يصح الكفاله به والاراء عن الغرض
حال تمام الرهن ولو ان الموجب هو القصد لما صح لان الاراء عن الرهن او الكفاله بها لا يصح وعند البعض
واذا كان الموجب الاصل في رد العين رد القصد مخلص فوجب القصد عند هذا الرهن السابق بطريق
الاستسقاء ولهذا يصح فممنه يوم الرهن يكون رهنا وجود سبب الموجب فيصيح كالكفاله ولهذا
لا سطر الجواله المقفله بالعين المخصوصه بالهلاك بخلاف الودعه فان الجواله المقفله بها سطر بالهلاك
وسر عسبه بالكتاب وهو قوله تعالى فلهان مقبوضه فراء اس كثر واوعمر وفرض مقبوضه فري بحرم
الماء وقراء السابق فلهان وهو جمع الرهن جمع الرهان وهو جمع الجمع وصل هو جمع الرهن ومعنى
الامه وان كسم في سفه ولم يجد والار الكفاله فارهنوا من يد اسور هو بالسكون وسفه لكم ماموا لكم وقل
معنى الاله رهان مقبوضه اي رهنوا وادعوا الرهن بالسنة وقد استوى رسول الله صلى الله عليه وسلم
من يهودي طحا ما لم يسهه ورهنه درعه وعليه اجماع الامه والانه وسفه كانت الاستسقاء فصار كالوسفه
في جانب الوجوب وهو الكفاله والجواله فانها احتصان لذمه التي هي محل الوجوب ذالذمه صر مضمونه
الى الذمه في المطالبه او يحول الدين فممنه الى ذمه اصلا من لا ولي الرهن عقد وسفه مال المال محل
لاستسقاء الدين منه ويلزمه بالايجاب القبول العض فلو الركن المجرد الاحاب لان الرهن عند بيع اد
الراهن لم يستوجب بما است للمع من حرج البديع على الرهن فممنه بالمسرع كالمهيه والصدقه واحلفوا
في القبول قال بعضهم انه سطر طاهرها ذكر في المحط سيرا الى انه ركن فانه قال الايمان والاحار بدون
القبول ليسا جان وكذا الرهن حتى تحت حلف لا وجه ولا رهن بدون القبول هكذا في المسعي فاما البعض
فسطر الذرم وقال بعض اصحابنا هو سطر وقال مالك رضي الله عنه يلزم الرهن بالايجاب القبول انه عقد
عقود المال كالحاسر فاسببه السج والانه وسفه بالدين بمنزله الكفاله والجواله يلزم بالقبول والخلو معه
بناء على الخلاف الهبه والصدقه ولما مملوكا والمصدر اذا ذكر حرق النار في موضع الحار اراده الامر
كقوله تعالى فزرب الرقاب فكان هذا امر الرهن بهذه الصفه فممنه حوازه بدون هذه الصفه والانه عقد
برع لانه شوع وسفه بالدين والوفاق ليست بواجبه التحصيل لهذا لا يجبر عليه والسرع لا يفيد حكما
الا ما مضاه كالسرع بالاعيان هبه او صدقه وذال البعض فاذا اضمنه المراهن محورا مفرا مما ياتم العقد
فه لوجود القبض على الكمال فلزم العقد **قول** محورا اي مقبوضا وهو احتراز عن رهن المشاع فلا يلزم
عندنا **قول** مفرا عن ملك الراهن وهو احتراز عن رهن داره ما ساج الراهن وقوله مراهن الى ان
الرهن متصل بالرهه اتصال جلقه كالمودعه الموهون على اسل السج ودون السج لان الموهون متصل بخبر الموهون
حلقه فصار كالساج **قول** وعن لي يوسف رحمه الله انه لا يثبت في الموقول الا بالقبول لان قبض موجب
للضمان ابتداء بمنزله الغصب فكما ان المغصوب لا يصح مضمونا بالقبول بدون القبول فكذا الموهون

علافاً للشراء وان قضيه باقل المضمان من البائع الى المشتري لان يكون موجبا للمضمان ابتداءً والاول اصح لان
حقيقته الاستيفاء يستلزم الحمله فالتعويض الموجب لهذا الاستيفاء انما سببت بالحكمة **قوله** فالراهن
الخيار ان شاء سلمه وان شاء رجع عن الرهن لما مر ان لزوم القبض اذا المقصود اخراج الراهن ليساع
الى قضاء الدين في الاصل الاستيفاء للمرتبة على الراهن منع الراهن عنه **قوله** فاذا سلمه اليه
دخل في ضمانه وقال السافعي رضي الله عنه امانته والاستقطب شي من الدين بملاكه وبه قال مالك رحمه الله
بقوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الراهن لصاحبه عهده وعليه غريمه وزعم ان معنى قوله لا يعلق الراهن
لا يصير مضموناً للدين وقوله لصاحبه عهده اي وان لم يكن له وعليه غريمه اي لو هلك سددك على الراهن
ولان الرهن وسقته بالدين فيملاكه لا يستقط الدين كما لا يستقط بملاك الصك وموت السهمود وهذا
لان عقد الوضوء مرداد معنى الصيانة فلو قلنا بانه يستقط دين المرتبة بملاكه لكان صدقاً بقضاء
العقد لان الحق به يصير معرض السوي ذلك ضد معنى الصيانة الا ترى لمراد علي قدر الدين امانته
في المرتبة القصص في الكل احد فلا عزازان ببت حكم الضد بهذا القبض في القبض وذا البعض لنا وله
رجل ادعى في رساله على آخر فملك عنده ذهب حنك ولا يجوز ان يزا به ذهب حنك الحسن لا يجوز ان يحتاج
الى السان ولانه ذكر الحق معرباً بالاضافه مراد به المسكر الذي سقى كره لقوله تعالى فخصي فمكون
الرَسُول وقوله صلى الله عليه وسلم اذا عي الراهن فهو يافيه اي اذا اسهمت قيمه الرهن بعد ما هلك
بان قال الراهن ادرى كم كانت قيمته وقال المرتبة كذلك فهو ما فيه من الدين واجماع الصحابة التابعين
رضوان الله عليهم على الرهن مضمون والرجل جلفوا في نفسه فقال ابو بكر وعلي رضي الله عنهما مضمون
بالقيمة وقال عمر وابو جحود رضي الله عنهما مضمون باقل قيمته وحر الدين قال ابن عباس رضي
بهما عن الدين قل وكبر وهو قول شريح رضي الله عنه فالقول بامانه حرف الاجماع ولم يفهم احد
ما هذا اللغة وقوله لا يعلق الراهن نفي الصمان عن المرتبة وذكر الكرخي عن السلف كطاوس ابراهيم وغيرهما
وهمهم الله انهم اتفقوا على ان المراد به لا يجلس الراهن على المرتبة احساساً لا يمكن فكاه بان يصير مملوكاً
للمرتبة الدليل ما روي عن الرهري رحمه الله ان اهل الحاهلية يرمون ويسوطون على الراهن انه ان
لم يرض الدين الى وقت كذا فالرهن مملوك للمرتبة فابطل اسوال الله صلى الله عليه وسلم وذكر بقوله لا يعلق
الرهن وصل لسعد بن المسيب رضي الله عنهما ما هو قول الرجل لم يمان بالدين الى وقت كذا فالرهن يسع
بالدين فقال نعم **قوله** ولان الساب للمرتبة بالاستيفاء وهو ملك المد والحسن لانه على الجبس العام
قال الساعر وفارصك رهن لا فكاك لم يوم الوداع فامسى الرهن فعلقا اي رهنه فليس
فذهب به واحسن عليه عهدها على وجه الافكاك فدل ان موجب جرس الرهن بالدين اما اذا انما يكون
ملك الجبس المدود الا تكون الا بالضمان وهذا كالكفاله والحالة فاهما للضم والنقل اخذ

ويضم الدين الى الدين في المطالبة ويعل الدين خفيه الى مئة سريره لطاوع السر على اللغوى اذ هو الاصل
لان الرهن وسقته لحائز الاستيفاء حتى احتصن على استيفاء الدين منه وما هو المال المقوم واختص
عقوب على استيفاءه حر الرهن وهو الدين حتى لا يصح الرهن بالاعيان والالعقوبات كالفقاص والحدود
وكان لصاحب الحق قبله حقا وجوب هو مختص بالدين واستيفاءه ولو مختص بالاموال وعند الرهن مختص
بالمال دون الدين فعلم انه وسقته لحائز الاستيفاء كموالوسقة السبي فاما كون نزادة من جنسه فعلم
ان حكم الرهن سوت ملك المد والجبس كونه مضموناً على التاثير على اسوق في به كما في حقيقته الاستيفاء فان
المستوى به يكون مضمون على المستوى فله على المولى في صلح نكر فصار قصاصاً به فكذا اذا قضيه رهنه صار
مضموناً عليه هذه البدل فاذا هلك حب على المرتبة للرهن صلح ما كان للمرتبة على الراهن فصار قصاصاً
في المعاصه اخرا للدين يكون قضاء عن ولها فكون المرتبة مستوفى حقيقته ولهذا سببت الضمان بقدر
الدين لان الاستيفاء به يحقق فكان الراهن جعل قدر الدين وعاء وسلمه الى رب الدين المستوفى حقه
منه بعد هلاكه في يده يتم استيفاءه في مقدار حقيقته ولهذا كان الفصل امانته كما لو جعل خمسة عشر رهنه
في كسر دفعه لرب الدين لسوق في دينه منه عشر فكون امنا في الرنا دة ولهذا جعلنا العاني امانته
في المرتبة لان الاستيفاء يحصل حراً الى الماله دون العاني فالاستيفاء والعاني فكون استيفاء الماهي
عندنا مستوفى لا يستبدل وانما يحقق الاستيفاء بحسن الحق والمجانسة بل الاموال لا غبار صنف الماله
دون العاني فكان امنا في العاني كالكس في حقيقته الاستيفاء ولهذا كانت بعقة الرهن على الراهن
في حيونه وكفه بعد مانه وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم عليه غريمه اما زعم ولهذا التقدير ساني
ان معنى الصيانة يحقق اذا صار المرتبة مستوفى حقيقته وانما صوت ذلك اذا روي عنه بالاستيفاء
للسان اراء الحق موحى الحقد سوت بالاستيفاء وفيه معنى الصيانة فانه يقع الامن من وجود الدين مخافه
وجود المرتبة الرهن ويحرم عن الاساع بالرهين فيسارع الى قضاء الدين وحر ضروره فراع ذمه الواهر
عند هلاك الرهن تمام الاستيفاء ودان في كونه وسقى لصيانته حق المرتبة كالحواله فانها توجب
الدين ذمه المحتال عليه صيانة الحق الطالب لمر كان ضروره فراع ذمه المحتال به النزول معنى الوضوء
وبه فارق هلاك السهمود والصك لان سقوط الدين عند ما غاب سوت بالاستيفاء اذ اتم ذلك بملاك
الرهن وذا لا يوجد في الصك السهمود وانما لا يصير المرتبة في ايضا نفس الشراء لان الشراء بلا في العهر
وقد مر ان الحان امانته وقبض امانته دون قبض السرا فلا سوت عنه فاذا است الاستيفاء وجبه
وم بالهلال فلو اسفوا ما سافوا الى الربوا والحز عن الربوا واجب لادلك الا بالحز عن استيفاء
الدين فيجب التحرز عن استيفاء الدين لان لا سوسل الى الواجب لانه يح كوجوبه خلاف حاله القلم
لانه يمكن بعض هذا الاستيفاء بالرد على الراهن فلا ينكر الاستيفاء ولا يمكن هنا استيفاء الصوت الانفق

الاستسقاء الذي سبق ولا يمكنه ذلك لكان الهلاك فيصير ذاهبا بالدين ضرورة فان قلت لو كانت
بد استسقاء لا وجب الملك في المسوق في قلت لم يعمل انه بد استسقاء بل بد وسفه الاستسقاء والاستسقاء
حقيقة بنت الملك وهو متاخر الهلاك فالحاصل ان حكم الرهن عندنا ان يصير الرهن محبوسا بالدين
ويصير مستوفيا دونه من وجه قبضه وسعر ذلك بالهلاك فيسقط ويسرى هذا الحكم الى الولد
لانه ملك الملك الاصل ليس للرهن استرداد وركوبه وشربه لانه متاخر في وجهه وهو ملك
الحبس للمرتبة على الدوام ورهن المساق لا يصح لان قبضه على الدوام لا يوجد فيه اذ في الجهالة بقوت
حبسه يوم قبض الرهن وعنده صبر من المرتبة حتى به سعادته وعند السج هو احق بممنه فاذا
هلك لا يستقط الدين لانه امانة عنده ولا يسرى الى الولد لان بعض السج لا يقضي بعضه على غير
للسج وصح رهن المساق لانه يجوز بيعه والمرأه ان يشترط اده ورلونه وسرب لينة لمقتضى علمه
ولا ينافي في وجهه وهو محبوس للسج **قوله** وهو مضمون اي الرهن مضمون في وجهه وحر الدين
فلو هلك بد المرتبة وممنه مباح منه صار المرتبة مستوفيا دونه وان كانت قيمة الدين الكبرج دونه
فالفضل امانة وبعد الدين صار مستوفيا لان الضمان اعتبار الاستسقاء والاستسقاء بقدر الدين وان
كان اقل صار مستوفيا تقدره ورجع المرتبة بالفضل بانه اذا رهن بواقي خمسة عشرة بحشده فذلك
عند المرتبة سقط دونه وان كانت قيمة الثوب خمسة رجب المرتبة على الراهن خمسة اخرى وان
كانت خمسة عشر فالفضل امانة عندنا وعند رجب الراهن على المرتبة خمسة لان الرهن عندنا مضمون
بالقيمة لقول علي رضي الله عنه مراد ان الفصل في الرهن وان الزيادة على الرهن موهونة لكونه محبوسه
فكون مضمونه بعد الدين ومذهبنهما مروي عن ابن عمر بن عبد ربه رضي الله عنهما وان الرهن
مقبوض للاستسقاء والمقبوض بحقه الشيء كالمقبوض بحقيقته في حكم الضمان كالمقبوض على رسوم
الشري محل حقيقته في حكم الضمان والزيادة موهونة ضررون اسما في حسن اصله ودرنا حتى
لوعبر الزيادة من الاصل ان رهن عندنا فمما القادر على الفهم صل خطأ واحد المرتبة التي جرم لم يكن
له حبس الكل على ان الساب ضررون تقدر قدرها ولا ضررون في حق الضمان لصحة الرهن مع عدم الضمان
كما اذا استعار الراهن الرهن المراد بالمراد في الاصل السج اخذ اباغ الرهن يرد ما ان ادعى الدين
ولو كان الدين اداء الرهن وعلى رضي الله عنه وان ابيت التراد على الاطلاق من غير فصل حاله
الهلاك والسج الا ان حملناه على حاله السج نفي السج ارض من هذا الحديث وانه مروي محمد بن الحنفية
عن علي رضي الله عنهما ايضا انه قال المرتبة من الرهن في الفصل **قوله** وللمرتبة ريب طال الراهن بدنه
وعنده له ما حقه بعد الرهن وانما الرهن لزيادة الصيانة ولا يسج به المطالبة فاذا ظهر بطله
عند القاضي خمسة لانه جزاء الظلم وقد مر بانه في كتاب القضاء **قوله** واذا طلب المرتبة دونه حتى

معنى اطلب المرتبة الراهن بالدين امر المرتبة احضار الرهن بناء على ان قبض الرهن قبض استسقاء وقلوا امر
مستوفيا الدين قبل احضار الرهن وما يملك الرهن بعد ذلك او يكون هالكا قبل ذلك يصير مستوفيا دونه
مرتبة **قوله** واذا احضر امر الراهن يتسلم دونه او السج حقه كما عين حق الراهن عمقا للتسوية
كما في تسليم المسج والبر صرح المسج بمسلم الممن **قوله** وان طالب الدين في غير البلد اي طالب الدين في غير
بلد الرهن ولا حمل له ولا مؤنه الا ترى انه لا شرط فيه ما كان المكان في السلم بالاجماع فهو رهن احضار
وان كان له حمل ومؤنه ما خذ دونه ولا تكلف المرتبة على احضار الرهن لان المرتبة عاجز عن احضار والتسليم
غير واجب عليه في بلد لم يجز فيه العقد ولا في هذا نقل الواجب عليه التسليم بمعنى التحمل لا النقل من مكان الى
مكان لان العن امانة ولكن للراهن ان يحلف بان له ما هلك فصاد كالراهن رهنه وهو دين اي الممن والاعمال
لورهنه اسداء لا يصح لانه وان لم يكن محملا لذلك في البداية ولكن بسبب حكم الرهن في الدين لكونه بد اعن المقبوض
وهو قد كان صالحا لذلك بسبب هذا الحكم في حلفه سعالا مقصودا فان قلت لما استعمل حكم الرهن الى الممن صار
حلفا له وجب ان يكلف المرتبة احضار الممن كما تكلف باحطار الرهن من السج قلت الممن حلف في حكمه فصح
لا يطبق الاستسقاء حكم الرهن اليه وهذا لانه لما باع اذن الراهن خرج المسج من ريب يكون رهنه ضررون خروجه عن ملك
الراهن فصار كانهما ساسا ساسا الرهن صار الرهن رهنه اسداء لكن الممن انما يصير محملا للرهن لكونه بد
عن الرهن المقبوض الا ترى انه لو باع الرهن باق من الدين كان النقصان على الراهن ولا ينطلي شيء من دين المرتبة
علم ان الاول حرج عن الرهن بطريق التسج وصار الممن رهنه اسداء لا بطريق الاستسقاء اذ لو كان بطريق الاستسقاء وجب
ان يسفل الممن بعده ويستقط قدر النقصان عن المرتبة **قوله** تكلف الاستسقاء بدول لانه لا ضرر له في
الاحضار وانه فراغ قلت الراهن عن نوه الهلاك لكن التسليم الى ان يقض جميع الدين **قوله** لان القيمة
حلف عن الرهن فلا بد من احضار كل ما كالا بد من احضار كل الرهن وما صار الحدد بنا تسلط من جهة الرهن كالحلف
السج لانه صار دينا تسلط بحقيقته فان الراهن لما امر المرتبة ببيعة كانهما ساسا ساسا عند الرهن انما ضا يكون
الممن هنادنا في ذمة المسري فلم يصير كونه رهنه بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فاما هنادنا صار الرهن
بمعنى فعل الراهن بل بفعل العاقل فاذا لم يصير بفعله صار كونه رهنه بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فصار
حلفا والحلف نصف نصفه الاصل **قوله** ولو وضع الرهن بد العدل وامره ان يودعه غيره ففعله
والعدل لم جاء المرتبة بطلب دونه لا تكلف المرتبة احضار الرهن في امر الراهن لتسلم الدين لان الراهن
لم يرض بد المرتبة فلا يرضه احضار ما ليس في ذمة الامري المرتبة لو اخذه من العدل يكون عاصيا ما تكلف
بذمة احضار شيء لو اخذه بصره عاصيا **قوله** او دعه في فلان ولا ادري لم يصر هو والعدل فابى الرهن
ولم يدر اي هو لا تكلف المرتبة احضار الرهن في حرم الراهن على رضا الدين لان المرتبة عاجز عن التسليم **قوله**
لانه صار مستوفيا اي صار المرتبة مستوفيا عند هلاك الرهن دونه بقضه السابق فكان الثاني استسقاء

حد استسقاء فسد بعض الثاني بعد ما غلب الربا **قوله** ما لم يفسد الرهن وسره وهذا لان الرهن لا يفسد
 بقصود اما بالنقصه بالعدل حتى يكون للرهن حق الاخذ خسر رضى المدين بعد المناقصه المناقصه كما
 قبل فصار وجود هذه المناقصه وعدمها بمنزله فمضمونا ما يغني بعض الدين اذ الرهن انما يستلحق
 والبعض فبقي البعض لورده (اعلى وجه الفسخ بل على وجه العاده اسفل الرهن فلو هلك بده سقط
 اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الرهن **قوله** وليس كذلك من ان يفسد الرهن استحقاقا وسكنا وليس الا
 ان ياذن له المالك لان الناس له حق الجسد وان الاستسقاء يكون بالعرض وهو ما يرجع الى الصور اما ان يفسد
 ان يفسد الرهن لا يفسد الرهن لان الرهن لا يفسد الا بالملك **قوله** ولا يفسد
 ان يحفظ الرهن الى قوله والاصل في جعله علم الاصل ان ما يرجع الى البقاء فهو على الراهن سواء كان الرهن
 فضيل او لم يكن لان العنصر يستعمل على ملكه وكذا منافع حمله له ويكون اساره عليه لانه مؤتمن بملكه كافي للودعه
 وذلك مثل المنقذ في ملكه ومشر به واجرا الراعي لانه يحتاج اليه بعلف الحيوان فهو كالطعام والشراب في هذا
 الجنس كسواء الرهن في اجرة الظاهر وكذا الدهن يسمى بالسيان فيلحق بحمله وحداده والقيام لمصالحه ما يرجع
 الى حفظه فهو على الراهن في ذلك مثل الحر الحافظ لان الحافظ واجب عليه والمساكن حتى لا يكون بذله عليه وكذا
 اجر البيت الذي يحفظ فيه الرهن الروايات المشهوره ولان الحفظ على الراهن لا يملك الحفظ الا في منزله
 فهو بمنزله يكون ذلك على الراهن وهذا لانه في الحفظ عامل لنفسه لانه يقصده اضرار الراهن وعرضه يفسد
 ان كرمي الماوى على الراهن لانه بمنزله السقف لكونه سحبا في نفسه وما يلمزمه لود العنصر فهو على الراهن وذلك
 كجمل الايقان لان الاستسقاء كانت تفسد على المحل يحتاج الى اعادة الاستسقاء كرهه على المالك فيكون مؤتمنه
 الرد فكون عليه وهذا اذا كانت قيمه الرهن بقدر امانه لانه في قدر امانه بمنزله المودع وهذا بخلاف ما يثبت
 فانه يجب الكل على الراهن وان كان في قيمه الرهن فضل ان ذلك انما يرد بسبب الجسد حتى الجسد الكلي سله فاما الجوار
 فاما الرهن لاجل الضمان فيستدر بقدر المصمم **قوله** وما دواه الخروج والقروح ومعالجة الامراض والقتل
 حراجه تسمى بقدر امانه والضمان لانها لا تصحح ولا تصحح من المصمم المضمون في الرهن امانه
 والحراج على الراهن خاصه لان مؤتمنه المالك يكون عليه كالسقف **قوله** والعسر فيما خرج مقدم على حق المزارع
 ماخذ الامام لان العسر يتعلق بالعنصر فيكون مقدما على حق المزارع ولا يفسد الرهن استحقاقا ما اذا استحق
 بعض الرهن سببا لاجل خلق العسر بالحراج لا يخرج عن ملكه ولهذا يجوز سعه ولما لا يذبح محل اخر خلاف
 الاستحقاق **قوله** وما دواه احداهما يعني كل ما وجب على الراهن فاداه المدين بخلافه لو وجب على المدين
 فاداه الراهن بخلافه فهو منقطع لانه قضى من غير خسران وما استحق احداهما على الآخر فاما التفاضل
 وجع عليه ان للمدين لانه عامه وكان صاحبه امر **قوله** فروع مسلمة المحر على المودع لحي حقه ربه
 لو بعد عليه امر التفاضل في حضوره يصح تجزؤه عليه ولا يملك تجزؤه خلاف حال غيبه وعند مالك تجزؤه عليه

قوله ولا يجوز رهن المساع فيما تقسم وفيما لا تقسم وقال السافعي رحمه الله يجوز رهنه لانه موجب استحقاق الساع الدين
 والمساع يجوز سعه ويجوز رهنه كالمسوم بغير ما قاله اصحابنا ان موجب الرهن موت بد الاستسقاء للمدين
 وبد الاستسقاء في الجزء الشائع لا يحق لان المدعي لا يثبت الاعلى جزء معين فان ثبت كلف تقسم هذا
 والسويع لا يمنع الاستسقاء حصة فان حرك كل له على غيره عشرة فدفع اليه المدون كسافعي عشرة ونحوها
 للسويع في حقه منه يصير مسوون حصة من النصف سابعوا واذ لم يمنع السويع حصة الاستسقاء فكيف يمنع
 موت بد الاستسقاء فثبت موجب حصة الاستسقاء بملك من المستوفى السويع لا يمنع المالك موجب الرهن
 بد الاستسقاء فقط وخلافاً لغيره في الجزء الساع لان موجب عقد الرهن وادام بد المدين عليه مروت العقد الى
 وقت الدكال بقوله حال فرهان معوضه هذا بعضي لرايكون مرهونا الا في حال يكون معوضا فيه ولان
 المقصود بالرهن ضمانه حتى المدين عن التوكل بالحجود او اضرار الراهن ليسد العجز الى قضاء الدين انما يحصل
 هذا المقصود بدوام بد المدين عليه وبخفي به استحقاق وادام المدون وجود بد المدين حيا وبالا عان حر الراهن
 او الغصب لا ينفوت الاستحقاق فلهذا لا يفسد الرهن وذلك لا يحق مع السويع لانه يحتاج الى الممانه
 مع المالك الامساك يفسد المالك به يوما حكم المالك بحفظه الراهن في نوبه يوما حكم الراهن فهو بمنزله قوله رهنك
 يوما يوما لانه لا يجوز لانه ينفوت استحقاق المد للمدين في نوبه الراهن فمدون بالحق بما يجب عليه
 فلا يصح العقد ولهذا سويما في الرهن بين ما يحل القسمه وبين ما لا يحل القسمه بخلاف الهبة حيث يجوز فيما
 لا يحل القسمه لان المانع في الهبة عرايه القسمه وبما لا تقسم وفيما لا تقسم وموجب المالك والمساع
 بعينه والبعض شرط تام ذلك العقد فراعى وجوده في كل محل عسست الامكان موجب الرهن موت بد
 الاستسقاء والمساع لا بعينه وان كان لا يحل القسمه ولهذا لم يحرم رهن المساع من السر بل ايضا لان موجب
 العقد لا يحق فيها اضافة العقد سواء كان العقد مع السر بل ومع الاجني وعلى الوجه الثاني فسلن يوما
 حكم المالك وبما حكم الراهن فصار كانه رهنك يوما وبما لا فان ثبت الد الحصة غير معسره فان الرهن يتم بالحمله
 طلت الاصل لرجوع الحصة لان الرهن عبارة عن الجسد من حيث امانه الجسد ما قصي ما قصي وهو الحفظ
 الا ان المالك من الجسد اقيم مقامه فلا بد من امانه المالك في امانه المدعيه غير ما في الشائع فلم
 يكن الحمله عسكنا ولا لانه لو ثبت حكم الرهن انما يثبت عند المحل بجميع العنصر او عند كل حصه فاذا كان موجب
 العقد لا يحق الا باعسار المدين محقود عليه لا يستحق العقد كما لو استأجر احد زوجه المراسل لم يفسد رهن
 الساب **قوله** والسويع الظاهر ان رهن جميع العنصر ثم يناسخ العقد في النصف ورده المدين كالمعادن
 في انه مطلق الصيغة حتى قالوا في العقد اذا سطر على ساع الرهن كيف ساعا صاع نصفه بطل الرهن في النصف
 الباقي عن لي يوسف لراي السويع الظاهر لا يمنع بقاء حكم الرهن كما لا يمنع بقاء الهبة لان البقاء اسهل

منه لا يبداء الا ترى صرون المرهون في ما في منه غير المرهون يمنع اسداء الوهن لا يمنع بقاء حتى اذا اطف
المرهون اسنان او سيج المرهون بمن يكون القيمه او الممنوعه في منه عليمه واسداء عقد الرهن مضافا الى
دين في الدقه لا يجوز وجه الاول في الكلام وقع في محل الرهن وما رجع الى المحل فالسقاء والاسداء فيه سواء كالمعنى
في النكاح فان قلت اذا زوج الاب ابنه من مكانه حاز ولا سطل بموت الاب وان تزوجت مكاتبها ابتداء
لا يجوز قلت لان المكاتب لا يملك سبب من لا سباب فكذا ما لو ربه فيما اذا تزوجت مكاتبها لا يجوز لان الملك
نائب لها من وجهه ونكاح المملوك مروجيه او من كل وجه لا يجوز بخلاف الهبة لان المتناع محل الحكم الهبة فان حكمها
الملك والمتناع يضاف لذلك العوض انما اعترض في ابتداءه لغير الغرامة على ما مر ولا حاجة الى اعتبار هذا
المعنى في حالة السقاء الا ترى ان الواجب لو رجع في بعض الهبة بقيت الهبة في الباقي لا يجوز فصح العقد
في بعض الرهن فعليه فصار الاصل لمرهون اذا كان مضافا للمنع مرهون لم يجز الرهن كرهن المتناع اذ
لا يمكن فصل المرهون وحده وروى الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه رهن ارض بدون الاسجاء يصح لان
اسم السجاء يقع على السابغ على الارض لهذا اسمي جدا لقطع حدها لا سجا فكان اسمنى الاسجاء هو اضعها
من ارض كان عقد الرهن مساويا لما سوى ذلك الموضوع وهو معنى محلول خلاف ما لو رهن الدار دون البناء
حتى لا يصح لان السقاء اسم للمنع ون مكانه من الارض فصار ارضها جميع الارض وما يمسحول يملك الراهن
قول ولو رهن الخيل بمواضعها حاز لانه رهن بمعنه ومعناه رته لغرض لا يمنع صحة الرهن ولو كان
في ذلك مورد خل الرهن لانه تابع للمرهون لا يصاله فاذا سرق في العقد ولا يصح له الا بعد دخول المسوق
في العقد فدخل سعاد صحها للعقد بخلاف ما اذا باع الخيل حيث لا يدخل بمره لان بيع الخيل دون المره صح
فلم يكن بنا حازه الى دخول المره فيه غير تسمية ولو كان الدار مبيع فليس او كبر من البناء المحبوس وغيره
ذلك مما سنفج به ليم الرهن حتى يفرغ لان الدار مسغوله بما فيها فيمنع من التسليم ولو رهن الدار وما
فيها وحلي به ومنع ذلك وهو خارج منها ثم الرهن لان الكل مرهون فتم القبض الكل فان قلت هذا دخل
المساع في الرهن ان لم يسم بصلحها للعقد كالمير فليكن المير تابع للخيل لان هذه السجده ليست بالارضة
لانها للقطع فحاز ان تدخل في الرهن فاما المبيع فليس تابع بوجه ما فلا يدخل فيه تسمية **قول** ولو رهن
الدار بما فيها حاز ولو اسحق بعضه بغير الباقي فان كان يجوز اسداء الرهن عليه وحده بقي هذا حصصه
والا سطل الكل لان المسحق لم يدخل في الرهن فكان الرهن واردا على الباقي **قول** ومنع التسليم كون الرهن
او متاعه في الدار المرهونه وكذا متاعه في الوعاء المرهون ومنع تسليم الدابة المرهونه لغيره فان لم يسم
حتى يلقى الخيل لانهما مسغولان بالخيل كسغل الدار بالمساع ولو رهن الخيل في الدابة ودفعها اليه كان رهنا
او يملكه لا الخيل لان الرهن ليس مسغول بغيره ولا هو تابع له فالحاصل انه لا يتم تسليم المسغول الراهن او يملكه الا بالاله
السواهل بخلاف اذا كان الرهن ساغلا لا مسغولا حيث يتم تسليمه كما اذا رهن الخيل على ابيه او المتاع في دار

او وعاء دون الدابة والدار والوعاء حيث يتم التسليم قبل اسقاط الحمل اخراج المتناع عن الوعاء والدار
لان المرهون فيها ساغل وليس مسجول بخلاف ما اذا رهن اسراجا على دابة او لحاما في اسها ودفع الدابة
مع السراج والالحام حيث لا يتم الرهن حتى يفرغه منها ثم تسليمه لانه بيع للدابة بمنزلة الهبة للمحل حيث لا يبا
يدخل في البيع من غير ذلك **قول** ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والعقارى والمضاربات وما
السركه بناء على كره موجب الرهن بغيره لان الاسقفاء المير فان كان فضل الرهن مضمونا ولا بد ضمان باس ليقع
القبض مضمونا ويحقق اسقفاء الدين منه **قول** والدين بالدرك اطل يصح الكفالة بالدرك في الرهن
ان الرهن مسروق للاسقفاء ولا اسقفاء قبل الجواب لان الواجب هو الذي يتوفى ضمان الدرك هو ضمان
التمتع بالاسقفاء المسع فلا يجب قبل اسحقاق المسع فلا يجب قبل اسحقاق **قول** واذنفة المملوك الى
زمانه المسع قبل المحوز يعني لا يصح الرهن مضافا الى حال وجود الدين لان الاسقفاء معاوضة فلا يحتل
الاضافه لان اضافته للملك الى زمان المسع قبل المحوز اما الكفالة فمشروعة لا التزام المطالبة لا الزام
اصل الدين والتمام الافعال يصح مضافا الى زمان المسع قبل كالتزام الصدقات والصامات بالند
ولهذا لو كفل ما ذاب لم على فلان يجوز ولو رهن ما لا يغدر جل ما يذوب لم عليه لا يجوز وبفسر الرهن بالدرك
ان يبيع رجل سلعة ويبيع غيرها وسلمها وخاف المشتري لا يسحقا في اخذها لم يمسح البايع رهنا فاصل الدرك
فانه باطل حتى لا يملك حسن الرهن حل الدرك او لم يحل اذا هلك الرهن عنده كان امانه حل الدرك والمحل
لانه عقد حيث وقع باطلا **قول** بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رهسك هذا الفرضني الف درهم
فقبض الرهن وهكذا فدا المير قبل الرهن فانه يملك مضمونا على المير حتى يحجب على المير تسليم الف
الى الراهن كحد الهلاك لان الموعود جعل كالموجود ما عساه الى حازه فكان الرهن حاصلا بعد القبض حكما
اد الظاهر في الحلف في الوعد فكان مضمونا الى الوجود غا لما خلاف الرهن بالدرك لان الدرك لا يكون موعودا
عابا اذ ان الظاهر ان المسلم يبيع ما لنفسه ولانه مبيع بوجه الرهن الذي يصح على اسعار وجوده فاعطى
حكمه كالمقبوض على سوم الشري مضمون على القابض لا مبيع بوجهه السري فحجب كالمقبوض بعينه
في عاب الضمان غير ان المقبوض على سوم مضمون بالعمه بالغه ما بلغت انا المسمى من المبيع ومضمون على سوم
الرهن مضمون بما سمي بالعمه لان ضمان الرهن ضمان اسقفاء الرهن وليس ضمان اسداء فسد ربالدين فرون
وضمان السع ضمان اسداء بخلاف الدار وليس للمبايع على السري شيء قبل البيع فحجب مضمونا بالعمه عند حذر
اجاز المسمى كضمان الخصم يصح الرهن بالمال من مال السلم ومن الصرف والمسلم فيه وان فرجه الله الجور بناء
على انه لو مضمون لصار مسغولا وهو اسند الى ادم المجانسه والاسند الى بها لا يجوز ولنا انه رهن مضمون
بمضمون يصح انما يصح مسغولا باسعارها بالعمه والمجانسه باسمه من حيث المالمه صحق الاسقفاء **قول** لغوات
القبض حقه وحكما اما حقه فظاهر كذا حكاه لانه يكون كالحال فلا يشق قبله **قول** وان هلك الرهن

المسلم فيه صار المرتهن بوفاء المسلم فيه لما مر ان قول ولو نفاسخا المسلم والمسلم فيه رهن يكون ذلك هنا
راس المال حتى يحبس به انه يدله نصا كما لم يصب اذ اهلك به رهن خست يكون وهذا نعمه لان للمدرك المبدل
قول ولو هلك الرهن بعد النفاخ بملك الطعام المسلم فيه لراس المال لانه يوهون الطعام حقيقة وانما يظهر
اره في اس المال في الحبس لانه بدله وقام مقامه فاذا هلك بملك الاصل حتى يحبس عليه رد ممل الطعام المسلم فيه
بعض اس المال لان حكم الراس قد بقي الى رهن ملك نصا بهلاك الرهن بسوقنا طعامه من حين بعض نصا كان به
الطعام بم نفاسخا ولو كان كذلك لكان عليه رد الطعام ونقض اس المال فكذلك هذا كذا في المبسوط قول
ولا يجوز الرهن بالسفحة لان السفحة غير مضمون على المشتري اذ اهلك لم يلزم المسمى ضمان قول ولا الجبد
الخاص في الاخير الرهن الجبد الخاص في العبد المدين لانه غير مضمون على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء قول
ولا ما جاز الناحية الى الاخير الرهن باجر الناحية والمغضبة لان الدين غير واحد قول ولا يجوز للمسلم ان يرهن حراما
او رهنة حراما او ديني لان الرهن انشاء ولا يرتب ان اسفنا والمسلم لا يمكن انشاء الدين حراما ولا الاستسقاء الا
ان الراهن اذا كان ذميا لم يصح له ان يرهن بماله المسلم كالاصل منها بالخصب قول كذا في الاخير في الميراث مسلا
فالخبر مضمون على المسلم للذي ياكل من ماله من الدين كالاصل منها بالخصب وان كان المرتهن في ماله يصح له ان يرهن بماله المسلم
كالاصل منها بالخصب قول خلاف اذا جرى لك في رهن الرهن في ماله الدين فهو صحيح لانها مال في حقه
قول ولو اسرى عبدا او خلا او ساء مذبحه ورهن به من عبدا ومن خل ومن فدية او بدل صلح عن نكاح
واسحق الجند او وجد حرا او خيرا او ساء او ساء فان لا دين صح الرهن بناء على ان الدين يجب ظاهرا وهو كاف
لانه اكد من الدين الموعود قول وعمل في يوسف خلافه يعني الفصل الاخر وكذا في اساق قوله في غيرها
من الفصول فيما يعرف من حبسه وجه قوله انه لما علم حقيقة خلاف ما ساءه كالغسل والحقيقة الاولى انه لا دين فلا
صح الرهن لا يصح المرهون مضمونا على العاقل قول ويجوز للاب يرهن بدين عليه عبدا لانه الصغير
شاء على لير هذا الاصل اسدا اعنى الرهن بانه وهو يسئل من ابداع ماله على وجه لا يكون مضمونا على المودع
فلان يكون يسئل من ابداع ماله على وجه يكون مضمون على المودع او في الميراث اسد حفظا من المودع لما لم يحقه
من رستقوط الدين عند الهلاك والاضرر يلحق المودع عند الهلاك قول والوصي بمنزله الاب في هذا لاننا
وعمل في يوسف وزفر رضي الله عنهما انه لا يجوز ذلك منها وهو العاقل لانه بعضه من مال السهم فلا يجوز كما
لو قضاء قصدا ولا في حصة ومحمد رضي الله عنهما ان للاب والوصي لير بوعا مال الصغير وهذا النفع للصغير
من ابداعه لما لا يخلف حصة الانشاء لانه اخراج ذلك العين من ملك الصغير بغير عوض بخلق ملكه بملكه
في المال فلا ينفذ منها وهذا لا يخرج من ملكه بل في نص حافظا لاله ما خازم مع ما ملكه فافترقا واذا جاز
الرهن بغير المرتهن مستوفاد منه اذ اهلك عند نص الراس الوصي موفاد منه نصه للصبي لانه قضى دينه
بماله وكذا الوسيط المرتهن على سعة لانه لو كمل السج ولما ذك مال الصغير وفي الحقيقة هك المسئلة على

على السج فان الاب والوصي اذا باع مال الصبي من غير نفسه عمل ما علمه من الدين جاز وبصره من ماله من نفسه
للصبي عندهما وعند لي يوسف رحمه الله لا يصح الرهن في ماله من نفسه وكذا وكل البائع بالسج يعني اذا كان المشتري
من الوكيل دين على الوكيل بغير المصداق لان الميراث للوكيل ثم يسئل الى الوكيل وعند لي يوسف رحمه الله لا يصح
شاء على لي علي اصل لي يوسف انه لا يملك قضاء دين نفسه بمال الصبي بطريق السج وكذا بطريق الرهن عندهما
لما ملك ذلك بطريق السج ملك نصا بطريق الرهن لان الرهن بطريق السج من حيث انه نصا فاصدا منه عند هلاك الرهن
ضامنا ماله للصبي قول واذا رهن الاب نفسه او من اب صغير له او عبدا له باجر لا دين عليه ماله الصغير
جازا الى اخرها في المتن قول ولو ارتهن الوصي دينه ما كان له دين على الصبي او مرهون في دينه
للوصي وعند الوصي او رهنا عننا للوصي من الدين على الوصي لانه وكل حصة وحصة في الحنجر
الله والواحد لا يولى طرفي الحنجر الرهن كالاصل في السج ولا يمكن ان يلقى بغيره وسبقته وولاه وكونه
منها او رهن الوصي حريمه الصغير وعنده الناجر الذي ليس عليه دين بمنزله الرهن من نفسه فلا يصح كالأور رهن نفسه
قول خلاف انهم الكبر وانه وعنده المودع يعني لو رهن الوصي مال الدين عنده هو لا يجوز بناء على ان الوصي
من كسبه هو لا بمنزله الاجنبي هو احيى الكسب من الوصي وهذا لان الوكيل بالسج فانه لا يسج من هو لا لانه
في السج مبهم بناء على ان السج يستأجر على ان يحلفه وفي حق الرهن لا يكون منها لان حكم الرهن واحد وهو انه
مضمون بالامل في رهنه وجر الدين سواء رهنه عند هؤلاء او عند اجنبي فدا سفا الله الله بقدر فهم قول
وان اسدان الوصي للدين في كسونه وطعامه ورهنه متاعا للدين حرام لان له ان يقضي هذا الدين من مال الدين فانه
اسدان الحاجته فله ان يرهن به ايضا قول فاذا رهن الاب متاع الصغير عند رجل دين نفسه او دين
الصغير ومات الاب لم يكن للولد ان يرد اي سدد الرهن حتى يقضي الدين لانه تصرف لزم من الاب حال
قيام والاب وهو في ذلك فام مقام الولد ان لو كان الولد بالعا فان كان الاب رهنه لنفسه وقضاء الابن
نخرج به في مال الاب لانه لا يوصل الى عين مال الاتصال الدين فكان مضطرا للمعذر الرهن اذا قضى الدين
وكذا اذ اهلك الرهن قبل ان يملكه لان الاب صار فاصدا منه عند الهلاك بملكه فلان لا يرجع عليه قول
وكذلك لو باع الوصي للدين فانه رهن لان الرهن يسق للاسفا فملكه من ملكه حقيقة الانشاء والاستسقاء
والاولي للوصي الجارة بغير المال للدين فحتاج الى الرهن لان الرهن بانه قول ولو رهن الاب ماله الولد الصغير
مال اذ لم نفسه وللصغير حاز لانه متى ما كمل رهن بدين كل احد منها على الانشاء فذلكا دينها فان هلك
الرهن ضمير لا حصصه في ذلك الوصي في ذلك الولد لانه بهلاك الرهن صار فاصدا منه ودين الصغير مال
الصغير فضمير للصغير حصته من ذلك الوصي في ذلك الاب بعد موته قول ولو رهن الوصي ماله
للصغير في بن اسدانه عليه وقضه الميراث بم استعان الوصي الميراث كاجه السهم بضائع في يد الوصي
فخرج حرام الرهن وهك حرام السهم لان الوصي فيها تصرف للسهم فام مقام السهم ان لو كان العاقل لو كان

بالقافيه نفسه بنفسه استعان من الميراث في ذلك لم يسقط الدين لان ههنا هلاك الرهن بصلته
مسوقا وان كان ليحل بدين مسوقا منه ما عسار بعد المدون واذا لم يسقط الدين بهلاكه
رجع الميراث على الوصي بالدين كما كان رجوعه قبل الرهن بوجه الوصي على الصبي لانه متعدي ههنا
الاستعانة لانه اسعاره لحاجه السهم ولم هذه الولاه **قول** ولو اسعان لحاجه نفسه ضمنه
كان في المتن **قول** ولو رهن الوصي بالدين لم يضمنه فاسعمله لحاجه نفسه حتى هلك عند
فالوصي ضامن القيمه لانه بالغصب صار خائفا في حق الميراث من عيوب الميراث وفي حق الصبي استمال
لحاجه نفسه فضمنه منه الدين اذ اهل الفصل للسهم لركب الصفة اكثر من الدين لكانت قيمه اقل
من الدين دي قدر القيمه الى الميراث اذ الزيادة من مال السهم لا المضمون عليه قدر القيمه فقط وان
كانت قيمته مثل الدين اذ الميراث فلا يرجع على السهم لانه وجب للسهم عليه مثل ما وجب على السهم فخرج
السماح ان لم يحل الدين بالقيمه رهن لقيامها مقام الرهن فاذا حل الاجل كان الجواب على هذا التفصيل
الذي مر **قول** فلوانه غصبه واسعمله لحاجه الصغر هلك في يده بضمنه حتى الميراث ولا تضمنه
لحق الصغر الى امر ما قرر في المتن **قول** وكوز رهن الدراهم والدنانير المكمل الموزون بناء على انها
محل الاستيفاء وكانت محل الدهر فان هت بجنسها هلك بملكها من الدين ان اختلفا في الجودة اذ لا غيره
للجوده في الاموال الربويه عند المقابله بحسنها وهذا عند لي حنفية رضي الله عنه لان عنده بصره ونفا
لحقه ما عسار الوزن دون الجودة وعندهما ضمن القيمه من خلاف حنيفة ويكون ههنا مكانه لانه لو صار
مسوقا بضر الميراث في اصل عنده ان حاله الهلاك حالة الاستنفاء وحاله والاستنفاء انما يكون بالوزن
وعندهما حاله الهلاك حالة الاستنفاء اذ لم يصلح الضرر بانها اذا رهن بدهن فضه وزنه عشرة وهلك
فان كانت قيمته مثل زنه عشرة سقط الدين بالدين لا اتفاق لان بالوزن القيمه وفار بالدين فلا روي فيه وجه
ولا ضرر فصار كسب قيمته عشرة وكذا ان كانت قيمته اكثر من زنه سقط الدين لا اتفاق اما عنده فلا يذهب
الوزن وهو مثل الدين اما عندها فلان بالوزن والقيمه فاذا كان الدين زناه الجوده امانه وان كانت
قيمه اقل من وزنه فلذا عنده اعسار بالوزن والوزن فاء بالدين وعندهما ضمن الميراث قيمته من خلاف
حنيفة لانه لو صار مسوقا بدينه بما عسار القيمه لصار مسوقا بما عسار حنيفة من حيث الوزن
فكون روي اظهروا الضرر من عدلتا الى التضمن بخلاف الحنيفة وجب القول بعصا الاستنفاء وان كان يحل
كان لم يملك ولان ضمان الرهن استنفاء والاستنفاء بالوزن وفي الوزن وفاء بالدين يجعل مسوقا كمال
حقه وهذا لان الاستنفاء الجيد الذي صح كالحوزنه ووقع الاستنفاء بالاجماع لانه من جنس حقه
وقد مضى على وجه الاستنفاء وهذا احتياج الى بعضه ببعضه بالضمان غير ممكن لان الضمان لا بد من طاب
ومطالب لا يمكن حقه في الشخص الواحد لان الانسان لا يضمن نفسه حتى يجذر التضمن عليه تعذر

الضمان لانه انما يضمن استنفاء اذ لم يرض به ودرضى به لانه متى مضى الرهن مع علمه بانه بصره ونفا
بالهلاك فدرضى لو توع استنفاء دون صفه الجوده فصار كما لو استوفى الزنوف مكان الحد وهو عالم به وحل
هذه المسئلة فخرج ما اذا استوفى الزنوف مكان الحد وهو العالم به وهلك الزنوف عندهم علمه بالرافه فانه يسقط
دينه ولا شيء عليه في قول لي حنفية رضي الله عنه وقال ابو يوسف يضمن ما مضى باخذ مسل حقه وقول محمد
او لا كقول لي حنفية واخر القول لي يوسف كذا ذكر عيسى بن ابيان رحمه الله ولا يصح ان هذا المسئلة مسداة
لان محمد امع لي حنفية رضي الله عنه في تلك المسئلة في المهور ومع لي يوسف في هذه المسئلة والفرف لمحمد انه مضى
الزنوف عنه للسوف في حقه وعنده والرافه لا يمنع صحة الاستنفاء فم الاستنفاء وزنه بالهلاك في باب الرهن
ما احذ للسوف في عنه بالدين بل يستوفي من محل اخر فلا بد من بعض القبض قد يمكن بعضه ما اذا الضمان عنده
قول ولو انكسر قيمته مثل وزنه عشرة فعند لي حنفية ولي يوسف رضي الله عنهما المراهن بالخيار
ان يشاء افكته باوصا بكل الدين لساء ضمن الميراث من قيمته حنيفة او خلاف حنيفة لانها في الرها ويكون
الضمان رهنا عند الميراث فاما مقام الاول بضر المضمون الى الميراث فملك الميراث بالضمان والاجمير المراهن
على الفكاك لانه ان ذهب سي من يدها بالجوده بضر باوصا دينه بالجوده على الافراد والجوده لا قيمه لها عند
الافراد ولو الرهن الفكاك بضمه دينه غير ان يذهب شيء من الدين مع الضمان حنفية بضر الرها ففوا
حقة في الجوده بخبرنا على الوجه الذي بينا **قول** وعند محمد ان ساء افكته باوصا بكل الدين لساء جعليه بالوزن
فبضر ملكا للميراث بدينه وليس للميراث بضمنه قيمته لانه مضمون بالدين لا بجماع لو هلك كذا اذا انكسر
اعسار الحالة لانكسار حاله الهلاك ههنا لانه لا تحذر الفكاك كجماعا لما بدا صارا في حقه الهلاك بضر الهلاك
الحقوقي لانه يسقط الضمان صارا مضمونا بالدين لا بجماع على وجه سفر الضمان بالهلاك فلا يجوز ان يكون مضمونا
بالقيمه لان العين الواحدة لا يجوز ان يكون مضمونه بضمها في محلين فلو طرقت بضر ورده مضمونا بالدين ان
يجعل مضمونا بالقيمه بقدر الدين لانه عند استنفاء وسقوط الدين الاستنفاء الحنفي باعبار ان يجعل بضرنا
بالقيمه عليه ثم يعرج المعاصه به ماله وبها عليه في الاستنفاء الحنفي جعل بضرنا بالدين في حال قيامه بودي
الى اطلاق الرهن فانه حكم جاهل بمرده وود في السرع على ما نفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلح الحق
الرهن المحدث فصار الى التضمن بالقيمه وانه لا يودي الى اطلاق اسقال حكم الرهن المسئلة **قول** وفي
الثالث هو ما اذا كانت قيمته اقل من وزنه بما عسار حنيفة عند اختلاف حنيفة عن راي الربوا او رد ما من حنيفة
ويكون رهنا عنده وهذا لا اتفاق اما عندها فلان حاله الانكسار حاله الضمان بالقيمه فكما حال اما عند محمد
فلانه بضر حاله الانكسار حاله الهلاك عنده في هذا الوجه لو هلك بضر الميراث من قيمته ولا بضره بضرنا المكان
الربوا للضرر فكذا اذا انكسر **قول** وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت قيمته اكثر من وزنه اثنى عشر فعند
لي حنفية رضي الله عنه ان ساء افكته بكل الدين وان ساء ضمنه من خلاف حنيفة بالغه ما لم يفت ويكون عنده

لان الواجب عنده في طه الانكسار ضمان القيمة والحبس للوزن عنده لا للجودة والرداءه في هذا الباب
بان كان ما غسار الوزن كله مضمونا ما كان كل مضمونا وان كان حصه وجميع الوزن مضمون فمستحقه
الجوده لا بها ما به للذات ومتى صار الذات مضمونا استحال ان يكون الوصف امانه لان السع لا يحالف الاصل
وعند لي يوسف خمس مئة اسداس مائه ويكون خمس مئة اسداس المكسور ملكا له بالضمان وسدس المكسور
مفر حتى اسقى الرهن سائر السبع الطاري ظاهر الروايه كالشروع المطار لما عرف عن لي يوسف
ان السبع الطاري لا يمنع فلا يحتاج الى التمسك ويكون مع فقه خمس مئة اسداس المكسور رهنا عنده والدين
لان مرصلي لي يوسف انه سعى الضمان والامانه في الوزن والجوده ويجعل زيادة القيمة كزيادة الوزن
كان وزنه اما عنده لا الجوده مستقيمة في ذاتها ولهذا اعتبرناها عند المتقابله بخلاف جنسها وفي تصرف
الرهن حتى لو باع الرهن بضمه وزنه مائه ومئته ما سأل لصا عنه مائه حذر من البيع في البيع وفي
تصرفه لا في الوصي العصب امانا بحرها عند المتقابله عن جنسها لان السبع جعل المساواه في الذوات
في الذوات سطر الحوا والحد سمعنا لان الجوده هدر وعند محمد ان السبع لا ينقص بالانكسار من مئته درهم او ضمان
عبر الراهن على الفكاك بعضا جميع الدين فان بعض الكهرم في كهرم الراهن فان ساء جعله للمره من ربه
وان ساء افكاه ما فصاحم جميع الدين لان مرصله ان الضمان في الوزن والامانه في الجوده والصعده في الجوده
او ما به للوزن والحكم في الرهن على الاصله هو المضمونه لان عقد ضمان واستسقاء وصفه الامانه في الرهن
ما به يجعل الاصل مقابل له الاصل السبع بمقابل السبع الا ان يفصل شيء من الضمان فيجوز تصرفه الى
الجوده ضررون ولو كان وزنه مائه وهلك سقط حردنه مائه فلت مئته او كبر وساو في قول لي يوسف
لان العبرة للوزن عنده وكذا عندها ان كانت مئته مئله وزنه وان السبع اوزاد وت كانت سبعة
او تسعة او عشرة ضم مئته خلافه فان كانت ابي عشر ضم خمس مئة اسداسه **قول** وراي عبد الله الرهن
المشركي سائر مائه جاز اسحسانا والعاسر الاسحسان اذ اباي على العطفه كفلا مئتا حاضر في المجلس
فصل في جنه العاسر انه صفة في صفة وقدر في النبي صلى الله عليه وسلم عنه ولانه سطر لا يصفه
العقد لان ما يصفه العقد يجب المحقق دون السطر كقسط السبع على البايع او تسليم المبيع على المشتري
وفي مئته لا حد العاقدين في قدر ان مئله نفس العقد وجه الاسحسان انه سطر ملائم للسبع لان
المقصود بالكفاله والرهن السوي في سطرها في مئتي اسطر زاده وصف الجوده في المفاذ اكان
الكفيل حاضرا في المجلس الرهن حضا اعتبر بالمعنى وهو الملائمة فصحت العقد وان لم يكن الرهن ولا
الكفيل حضا او كان الكفيل غائبا اعتبر بالسطر ففسد لانه لم يبق معنى الكفاله والرهن
لجمله له ولو كان غائبا فحضر في المجلس **قول** فلو ما سعى المشتري ليرهنه عنى لوانى المشتري
ان يرهنه ما سعى لم يحرك عنه وقال محمد انه غير لازم في ضم عقد لازم فصار الوفاء به مستحقا كالعدل

في الرهن اذا سطر على السبع كان محبرا عليه ولا يمكن الراهن عزله عنه ولنا ان عقد الرهن يبرع من جاس الراهن
ولا حصر على السبع وانما صار حقا من جهوه اذ اوجد ولم يوجد حده والوعد بالرهن لا يكون فرق الرهن
ولو رهنه لا يلزم ما لم يسلم فلان النص لا يرد ما بالوعد او لى لكن اذا انى المشتري ليرهنه فله باع الرهن
العقد لان رضاه بالسبع كان بهذا السطر قد وانه لا يكون راضيا واذا لم يرضه كان له ان يفسخ او يرضه
بسر كل الرهن الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمه الرهن رهنا لحصول المقصود وادى الاستسقاء
انما سعى على المعنى وهو القيمة لان الصوق امانه **قول** ومن اسدى سببا دراهم فعال المشتري للملك
امسك هذا النوب حتى يحطيك المرفق بوبه لان هذا الكلام يودى معنى الرهن وهو الحسب الدائم الى وقت
النكاح والعبرة في الحقوق للمعاني فان قال له جل ملكك هذا عندى بالف درهم يكون معا والكفاله
سطر براه الاصل حواله والحواله سطر مطالبه الاصل كفالته وعند لي يوسف وزر فرضي ابي عنه لا يكون
رهنا بل يكون ودعه لان قوله امسك يحتمل الرهن ويحمل ليرد اذ اعل الامر من قسست بخلافه لو
قال امسك يدك حيث يكون رهنا بالاجماع لعين حرمه الرهن حيث فاكه بالدين فليسا منى مده الى غايه الاعطاء
بعد عن حرمه الرهن ايضا حيث يحكم الرهن **فصل** وحرمه عن دين الف مئتي حصه احدها لم يكن له ان
ياخذ حتى يودى في الدين السبع وحصه كل واحد حصه اذ اسبم الدين على مئتها سانه اذ رهن عن دين
فمئه كل واحد منها الف مائت مائة ادى خمس مائة عن احدها فليس له مئته لان الصفة مئته وقصد المائت
اضحار الراهن ليس سائر الى قضاء الدين ولو فرج الراهن المرفق خذ ما يحتاج اليه فيكاسل في هذا الباب
فلا يحصل المقصود ولهذا اذا بعد المشتري بعض المرفق اذ ان اخذ بعض المسح لا يملك ذلك فكذا هبنا
والجامع ان كل واحد من المسح والمرهون محبوس كل الدين المرفق يكون محبوسا بكل جزء من اجزائها لكون
حاملها على قضاءها **قول** فان سعى لكل واحد سائر المالك الذي رهنه به ما قال رهسكه هدى عن الدين
كل واحد منها بمائتها وسلمها اليه بمئتها خمسمائة وقال دى عن هذا الحد وارا ان اخذ ذلك الحد
ان يصفه في روايه الربادات وفي روايه الاصل لم يكن له ذلك لان الصفة مئته والحد الواحد الموجب
والسائل عند احاد ما لا يفرق الصفة بفرق التسمية كما في السبع ورواه الربادات وهو
الاصح ان السبع لا يفرق بفرق التسمية عند احاد العقد في الرهن بفرق لهذا الوصل المشتري
السبع في احدها دون الاخر لا يصف ولو وصل الرهن في العقد احد ما عند التسمية حرمه وانما اقرق لان ضم
الردى الى الحد معارف في السبع غير متعارف في الرهن ولو فرق في السبع بفرق التسمية كان للمشتري
ان يسأل الحد بغيره والسابع ولو رهن بفرق التسمية لا يضر به الراهن لان السبع اذا جمع بينهما
لو فرقت الصفة بغيره الساسه سطر في الاول هو سطر فاسد والسبع نفسهما اما الرهن فليس
بالسطر الفاسد لانه يبرع كالحبسه **قول** فان رهن عن سائر واحد عند رجلين يدين لكل واحد منهما

علمه جان سواء كانا سريكين فيه او لا وجمعاهن عند كل واحد منهما لان الرهن اصفى الى كل العن ضعف
واحد ولا يسوع في المحل باعسا بعدد المسمى بوجه صدى وبقية محسوسا بالدين وهذا ما لا يصل
الوصف بالحري فصار محسوسا بن كل واحد منهما وكان استحقاق الجبس لهما استحقاقا واحدا من غير
انقسام بينهما بخلاف الهبة من غير ان يرضى الله عنه فان هناك لا بد من انقسام الحكم وهو
الملك بينهما او سيجعل اساه لكل واحد منهما على الكمال في محل واحد وفيه يسوع ضرور وقيامه
فيه لا حاجة الى هذا لان العن الواحد يكون محسوسا على كل واحد منهما اذ لا يصح في استحقاق
الجبس لا ترى لرب الرهن الواحد ان يفسد على احدى الدين بل يكون محسوسا كله بكل جزء منه فكذا هنا يكون
العن محسوسا عقبا وحق كل واحد منهما فلا يدخل في يسوع **قوله** والمضمون على كل واحد منهما حصته
لاننا اذا هلك صار كل واحد منهما مستوفيا بقدر حقه لان الاستحقاق مما يصل الوصف بالحري **قوله**
وعلى حسب المسع اذا اسرى جلا من جلا في احدى حصته لم يكن له ان يرضى شيئا وكان للبايع ان
يجلس الجميع حتى يستوفي ما على الاخر **قوله** واذا رهن جلا من دين علمها الرجل رهنا واحدا فهو جائز
والرهن رهن بكل الدين وللمرئ لم يسكه حتى يستوفي جميع الدين لان فضل المرئ من حصول الكل من غير
يسوع ونفرا ملاكها لا توجب يسوعا في الرهن فانه يجوز ان يكون ملك الغريم رهنا من الغريم كما لو اشترى
رهنا **قوله** فان قام الرجل صور به رجل فده عند ادعاه وجلان كل واحد منهما يقول الذي التذرع
بالف درهم ومضنه ملكا اقاما الدين على ما ادعاه في القياس لا يرضى لواحد منهما شيء لان لا يخلو
اما ان يرضى برهن واحد منهما جميعا او يرضى لكل واحد منهما برهن على حدة او يرضى لاحدهما بمسره او وجه
الى الاول لانها لم يدعها هكذا اذ كل واحد منهما يدعي رهنا على الافراد ولا وجه الى الثاني لانه لا علموا ان
يرضى لكل واحد منهما كله او لكل واحد منهما نصفه لا يجوز الاول استعماله ان يكون العبد الواحد كله رهنا
لذلك حاله واحدة ولا الى الثاني لانه يودي الى يسوع ولا وجه الى الثالث لعدم الاولوه فعلى
البيان وليس هذا كالرهن من رجلين لان هناك العقد من جانب الراهن واحد وهما كل واحد منهما
عقد اخر كالرهن من رجلين بعد من يحملان او سمسرين مفر من ان لا يجوز وفي الاستحسان يرضى
بينهما رهنا واحدا كأنهما ادعياه معا لانه متى جهل البارح صار كأنهما وقعيا في حاله واحدة فصار
كانه رهنا بينهما كما لو ادعيا على الملك سرا من رجل اقاما الدين فانه يجعل الحكم كانه ما عرفت
حتى يرضى بينهما نصفين والماخوذ هو القياس وهو كما قلنا وضعف وجه الاستحسان لان ذلك على
على خلاف ما قامت به السنة لان كل واحد منهما استمسكته حسنا هو طريق الى صلبه من الاستسقاء
ولو جعلناه كالرهن من اسير لخصنا لكل واحد منهما عكس هو طريق الى سطره من الاستسقاء والحكم
خلاف الحجة باطل اذ اوضح باطلا فلو هلك هلك ماله لان الباطل لا حكم له **قوله** ولو بارا الراهن

والعبد في ايديهما واقام كل واحد منهما الدين على ما وصفتنا فهو باطل في القياس وهو قول الذي سلف رحمه الله
وفي الاستحسان يرضى لكل واحد منهما نصفه رهنا بنصفه حقه وهو قول الذي سلف رحمه الله
القياس الجبس للاستسقاء حكم مقصود بعقد الرهن فيكون الضمان فصاعدا الرهن لا محال والقياس
بعقد الرهن على سبيل يسوع باطل فكذا الضمان حكمه وجه الاستحسان ان المقصود بعد موت الراهن
اسان لخصاص وهو كونه احق به من سائر الغيار دون الجبس وكل واحد منهما يملك نفسه الاختصاص العن
حتى يباع له في دينه وهذا ما احتمل الشريك يرضى لكل واحد منهما بالنصف ما في حال الحيوة فالمقصود الجبس
ودا ما لا يحمي السر كذا الشايع لا يروم جلسه وهو نظير ما لو ادعى جلا من كاخ امراه بعد موتها واقام كل
واحد منهما الدين يرضى لكل واحد منهما نصف ميراث الزوج بخلاف حال الحيوة وكذا لو ادعت اخان
تكاخ رجل بعد موته واقاموا الدين يرضى لكل واحد منهما المهر ونصف ميراث النسا بخلاف حال
الحيوة لان الميراث هو المقصود بعد الموت وهو ما لا يحمي يسوع والسركه بخلاف حال الحيوة لان المقصود
عند الحل هو لا يصل الا شرا ك **قوله** **الرهن يوضع على يد العدل**
واذا انفعنا على وضع الرهن على يد العدل صح وقال ابي ليلى رحمه الله لا يصح لان العدل لا يرضى عن الراهن
لا عن المرئ لهذا الوجه ضمان فان هلك يدهم استحقاق رجل يرجع به على الراهن دون المرئ والرهن لا يتم
بعض الراهن وان ادعاه عليه عند الاستحقاق فكذا يرضى العدل قول صاحب المتن وقال مالك لا يجوز
لان يد العدل يد المالك ولهذا لا يرجع العدل عليه عند الاستحقاق فاعدم البعض حرا سراط البعض
عند مالك رحمه الله وذكر في اول الكتاب الرهن قال مالك يلزم من فصل العقد وهو نص على عدم سراطه
وكان له قولان في اسراطه ولنا ان يرضى العدل لقبض المرئ من قسم به الرهن وهذا لان اليد في باب الرهن
على الصون بدامانه وعلى المعنى يضمنون وكانت يده على الصون يد المالك في الحفظ وفي المعنى وهو
الماله يد المرئ لان يده ضمان والمضمون هو الماله من يد العدل يد المرئ كما عرفت فانما لا يرجع
بالضمان على المرئ عند الاستحقاق لان الضمان يحق بسبب العن وهو في حق العن باس عن الواهن
كالمودع **قوله** وليس للمرئ ولا للراهن لراخه منه لمعنا حقه ما عساه اما الراهن فليس به
محفوظا سده واما المرئ فليس له ان يستغناه فلا يملك حدهما انطال حتى لا يجوز له هلك يده هلك
في ضمان المرئ لان يده في حق الماله يد المرئ والمضمون هو الماله **قوله** واذا وكل الراهن
المرئ في العدل وغيرهما سجع الرهن اذا طر منه صرحا له وكل يسج ماله فصحة وهذا لان الراهن
سرع وسفه لحا سبب الاستسقاء وما لو وكل بصره جازا لا يستغناه او توفى كان الجوار احق به في حلق
الوكاله بالسراط لكنها اسقاط والاستقاطات بعمل العلق وهذا لانه كان ممنوعا عن التصرف
في هذا العن لحق المالك فاذا وكله فقد اسقط حقه ولو وكله صغيرا لا يحتفل فاعه حدهما وعنه

لا يصح عند لي جعفر رضي الله عنه ولا يصح لأنه قد رعلته وقت الامساك له ان امره وفتح لخواه
اهله المامور فان شرط الوكالة في عهد الرهن فليس للرهن ليرحل الوكيل وليرحل له من اجل لانها
لما شرطت عقد الرهن صار له حصة في حصة وحقه في حصة كاحصه لان حكم السبع لا يفارق حكم الاصل والرهن
لازم فكذلك ما هو مستعمله ولا يعلق به حق الرهن وفي العزل بطلان الحق فيكون اضار اياه فلا يجوز كالوكيل
المخصوص من المدعي عليه المامور المدعي فانه اذا اراد الموكل عزله بغير محضر الخصم لم يصح ذلك
دفعاً للضرر عنه لانه يعلق به حق المدعي لو وكله بالسبع مطلقاً حتى ملك السبع البعد والنسبة
ثم نهى عن السبع بنسبه لا يعمل بنسبه لان السبع ابطال لو اراد ابطال الوكالة لم يملك فكذلك لا يملك
البعد وكذا العزل الممنوع لا يحل لانه لم يملكه وانما وكله غيره **قوله** وان مات الراهن لم يرحل
لان الممنوع احق بالرهن بدمون الراهن كما كان في حوته وكان للحول ليرسعه لحق الممنوع وللوكيل
ان يسعه بدمون الراهن بغير محضر من ورثة الراهن كسبعه في حوته بغير محضر منه لانه لما تمت
وكالته بدمونه لم يشرط حضر ورثته ورصاهم وان مات الممنوع لو وكل على كاله لان الوكيل متى
صار له رهنه لم يرحل من الرهن لانه لم يرحل من الرهن ولا يموت الممنوع ولا يموت المالك المطلق الراهن يموت احدهما
ولا يموتها وان مات الوكيل استعصت الوكالة ولا تقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الموكل لم يرض
برأي غيره فلم يعم غيره مقامه فلا بد من بطلانها وعن لي يوسف ان وصي الموكل يملك سبعة لان الوكالة
لا تفسد بطلان موته واذا لم يسلط يقوم وصيه مقامه كالمضارب اذا مات بعد ما صار راس المال عروضا
فانه يقوم وصيه مقامه في سح العروضا لانها تصير لارثه بعد ما صار راس المال انما يملك المضارب
ولانه الموكل في حوته في امان يقوم وصيه مقامه بدمونه كالات مال الصغير والوكيل ليس له
حق الموكل في حوته ولا يقوم غير مقامه بعد مائة والوكالة حق على الوكيل فلا يورث عنه لان
الوراثه انما يحرك في ماله لا في حوته فوجب القول بطلانها بخلاف المضارب لانه احق للمضارب **قوله**
وليس للممنوع سبعة الا برض الراهن وليس للرهن سبعة الا برض الممنوع لان كل احد منهما وحق
للمر فلا يملك بغير اخطا ليدعه **قوله** قال حل لاجل اني الوكيل الذي يده الرهن ان يسعه الراهن
عابث غير الوكيل على سبعة مما مر من الوجهين في لزومه وكيفية الاجارة ان يجسه العاضى اما بالسبع
فان لم يجد الجسد اما فالعاضى يسعه عليه وهذا على اصلها ظاهر اما على اصل السبع في جعفر رضي الله عنه
فكذلك عند البعض لانه يعلق السبع لعضاء الدين بها وصل لا يسع كالسبع مال المديون
عند لعضاء الدين لا يفسد السبع بها الاجارة لانه اجارة بحق فصار كالا حارة وكذلك اجارة بينهما
خصومة فوكيل المدعي عليه رجل الخصومة يطلب المدعي على الموكل اني الوكيل في حصة فانه يحل على
الخصومة لان المدعي باخل في الخصم اعتمادا على لوكيله كما صممه فلا يكون للوكيل سبعة منه بلحق

الضرر بالمدعي لان فيه ابطال حقه على الوكيل بالسبع فانه لا يحل لو اسع عن السبع لان الوكيل بالسبع اذا
اسع لا يضر ربه الموكل لانه يمكن من السبع بنفسه واما الخذل اذا اسع عن السبع فيضر ربه الممنوع لانه
لا يمكن من السبع بنفسه هذا اذا كان السبع على السبع مسرور طافى عقد الرهن وان كان حذام العقد ذكر
سمس لاعمه السرخسي في طاهر الرواية لا يحل الخذل على السبع لان رضاي الممنوع الرهن قد تم بدونه وهو
موكل مستأنف ليس في ضمير عهده لازم وعن لي يوسف لو وكل على السبع بعد الرهن بملحق اصل العقد
وبصره كالمسرور وطافه فالسبع الا سلام خواهر زاده وفيه السلام الرد وكى جميعه هذه الرواية اصله لان
عقد رجه انه اطلق الجواب في الجامع الصغير في الاصل ليركبو السبع مسرور طافى عقد الراهن وغير
مسرور وطافه باطلاق يدل على انه يحل على سبعة في الحالين لان الحلة الاولى لم يوحده والناسه
وقد وجدت وحاز ان يكون محال لكل واحد من العتس **قوله** واذا ما عجز العدل الرهن فخرج من
الرهن لانه صار ملكا للمشتري صار الرهن وان كان غير مقبوض لهامه مقام ما كان مقبوضا واذا
نوى كان مال الممنوع لان بقا عقد الرهن في الدين لكونه قائما مقام المسعوم الموهون لوهلك بسقط الدين فكذلك
هنا وكذا اذا فصل العقد الرهن فغير العاقل فممنوع ان الواجب بنفسه وان كان يد العن الدم ولكن المالك
اما السبعه بنسب المالكه فاخذ حكمه في المال فحق المسحق في عقد الرهن **قوله** واذا باع العدل
الرهن فاني الممنوع الممنوع اسحق الرهن فممنوع العدل الرهن وهو بالخيار ان شاء ضمير الرهن فممنوع الرهن
ضمير الممنوع الممنوع الذي اعطاه وليس له ليرسعه غيره وحاصله ان الممنوع المسحق اذا اسحق فان كان هالكا
فالمسحق بالخيار ان شاء ضمير الرهن فممنوع لانه فاصب حقه بالاخذ وان شاء ضمير العدل لانه بالسبع والتسليم
والاخذ صار عاصبا فممنوع ادعي عن تسليم عينه فاذا ضمير الراهن بغير السبع والرهن الفضل لانه ملكه
ماد الضمان فظهر ان امره يسع ملك نفسه وان ضمير العدل بالخيار ان شاء رجوع عن الراهن بالقيمة
لانه وكله ورجع عليه بما لحقه من العهده وفسد السبع وصح الاقضاء الى سبغاء الممنوع من ربه فلا يرجع
الممنوع عليه بشي من ربه وان ساء العدل رجوع على الممنوع لانه لما اسحق ظهر ان الممنوع اخذ الممنوع
حقه وملك العدل العبد حتى ضمير ميمته وفسد سبعة عليه فصار الممنوع وانما دفعه اليه على انه ملك الراهن
فاذا اسحق ان ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه واذا رجع بطل الاقضاء ورجع الممنوع على الراهن
بدونه وهذا وهذا اذا كان هالكا فان كان قائما في يد المشتري فليس المسحق بالخيار منه لانه وجده عن الممنوع وجد
عن ماله فهو احق به للمشتري ليرجع على العدل الممنوع العاقل وحقه العقد سعلق بالعاقب وهذا
من حقوق السبع لانه وجب له لانه اداء لعرض هو ان يسلم المسحق فاذا لم يسلم رجوع عليه على العدل ان شاء
رجوع على الراهن الممنوع لانه هذه عهده كحقة في عقد اسر بوكالة فيحجب عليه بصله واذا رجع عليه
بغير رض الممنوع يسلم المقبوض له ان ساء رجوع على الممنوع لانه لما انقض العقد بطل الممنوع انما اداه

النه على طرانه من مملوك للراهن فاذا لم يوفى له فادرج عليه واسمعه فيه
عاد حقه في الدين على الراهن كما كان فرجعه على الراهن ولو لم يسلم الى المهر لم يرجع عليه لانه في البيع مل
للراهن وانما يرجع عليه اذا انقضت فادرج عليه على الموكل ذكر في المتروك ان المسري سلم الثمن
الى المهر لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا انقضت لم يرجع على الضمان على الموكل
والمراد بالموكل المهر في سباه موكلا لان البيع وقع لاجله والضمان المهر او الموكل للراهن والضمان الدين **قوله**
ولو كان الموكل بالسبع بعد عقد الرهن لم يسقط في العدة وهو كالموكل للراهن والموكل للعدل من العدة يرجع على الراهن
مضى المهر في العدة او لا لان الموكل اذا كان بعد العقد لم يعلق به حق المهر فلا يرجع عليه كما في الوكالة المفترقة
عن الرهن لان وكل انسانا ان يسع سباه ونهض في حرمته فمحل لم يحدده لم يرجع به على العاض علاف
الوكالة المشروطة في العدة لانه تعالى بها حق المهر في كان السبع واقعا لحقه وودس له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان
ويؤيد قول اهل البري هذا الموكل على السبع **قوله** ولو مات العبد المهرهون في يد المهر لم يسحقه رجل
فلم يستحق الجنان سباه ضمن الراهن ان سباه ضمن المهر لان كل واحد منهما غاصب حقه لما ظهر لا سحاق
بالنسبة فان ضمن الراهن ضمنه فعدا بالدين لانه ملكه بالضمان حرمته وجوب الضمان وهو الغصب غصبه
كان قبل الرهن فاذا ملكه يومئذ ضمن الراهن لانه ظهر اليه رهن ملك نفسه فصار المهر من ماله فادرجه عليه
الرهن وان ضمن المهر ضمنه رجع المهر على الراهن بضمته الرهن لانه مخرور من حرمته فانه رهن على انه ملكه
ومضى المهر من ماله للراهن مخرجه لانه يسفد به براءة الذمة عنده هلاك الرهن المخرور ويرجع غل الغار بما
لحمه الضمان كما يرجع المستاجر على المجر والمودع على المودع ويرجع بالدين عليه لانه اسقط فضاؤه فعاد
حقه كما كان قال ابو حازم رضي الله عنه هذا غلط لانه لما رجع بالضمان القيمة على الراهن استقر الضمان عليه
والملك المضمون نفع كمن استقر عليه الضمان فاذا اسفر الملك للراهن ظهر انه رهن ملك نفسه فصار كالموكل المستحق
الراهن سواء والحوار عنه ان المهر يرجع بالضمان على الراهن بسبب الخور والخور وانما حصل التسليم الى
المهر في ما يملك العتق من هذا الوقت وعقد الرهن سببا عليه فلا يكون رهنه ملكا ههنا ملكه نفسه فاما
المستحق فاما ضمن الراهن باعسار فمضه السبب بالتسليم فملكه حرق ذلك الوقت وعقد الرهن كان جده ولان
الراهن انما يسلم الملك الرهن حصة المهر في ملكه او لانه يسلم اليه كما في الوكالة السببية كانه استراة من
المستحق بما عاين الراهن هذا لان المهر غاصب في حق المستحق فاذا ضمن ملك المضمون ضرور ولكن لما كان
قرا الضمان على الراهن يسقط الله حصة المهر من ملكه من وقت القبض لانه بالقبض صار غاصبا فملكه
الراهن بعد من حرمته فكون ملك الراهن مساجرا عن عقد الرهن **باب**
في الرهن الجاهل عليه وجبانه على غيره قوله واذا باع الراهن الرهن بخراذ المهر فاسع
موقوف عن لي يوسف رحمه الله انه ما دكا عاق لانه تصرف خالص ملكه ولما انه يعلق حق المهر في موقوف

موقوف على حاربه وان صرف الراهن ملكه كالوصية موقوف فادرجه على حاربه والورث
سقوط عنهم به **قوله** فان حاربه المهر جاز لان المانع من النفاذ حقه وندزال الاجازة وان قصاه الراهن
دينه حازا لانه المقتضى لنفاذ السبع موجود وهو المصروف الصادر من اهل المحل وعدم النفاذ للمانع
ونزال وادرج السبع باحازه المهر يسقط حقه الى المهر الصحيح وعن لي يوسف رحمه الله
ان المهر اذا اسقط عند الاحراز ان الثمن يكون رهنا فهو رهن الا لا يكون رهنا لانه اذا اجاز بهذا السبع
فارضى سطلان حقه عن العتق لان يكون معلقا بالبدل كما اذا اسقط بعد سقوط حقه عن المهرهون المهر
لنفسه فهو رهن فلما سعلق حقه به وجه الطاهر ان خروجه عن الرهن بالسبع والسبع او جاز الزوال الى بدل
مسعلق حقه بالبدل سواء اسقط ام لا كما لو استهلكه انسان فانه سعلق حقه بالقيمة وهذا لان حقه سعلق
بالمال له وهو باق لتمام البدل مقام المدل لا يرى ان لعبد المذبول ان اسع رضا الغريم يسقط حقه
الى البدل لوضا ميم كالتسليم الى السقوط اصلا فكذا هذا **قوله** وان لم يجر المهر بالسبع ونسبه انفسه
في وانه ان سباه عن محمد رضي الله عنه باع لوافك الرهن لا يسقط للمسري عليه لانه ملك الاجازة فملك
النفس كالمالك لان حقه بضا هي الملك في اصح الروايات لا يسقط بفسخه ونسبه واليه اسار الى الجامع الكسري لان
الموقوف مع المقتضى للنفاذ انما كان لصاحبه حقه وحقه بضان ما عدا هذا العتق موقونا واذا بقي
موقونا فان سباه المسري صح حقه بضا في ملك الراهن الرهن فسلم له المسح لان المانع على شرف الزوال ان سباه
الى المهر الى القاضي لفسخ القاضي العقد يحكم العجز عن التسليم وولاه الفسخ للقاضي لا الله وصار كما اذا ابتاع العبد
المسري قبل السبع فان المسري الحفار ان سباه صح حقه بضا في حق ان شاء دفع الامر الى القاضي لفسخ
العقد يحكم العجز عن التسليم **قوله** ولو باع الراهن من رجل بما عهدها بضا من غير قبل له بخره المهر
فالباي موقوف بضا على حاربه لان اول موقوف الموقوف لا يمنع بوضا الثاني في السبع الاول الاجازة وجاز السبع
الثاني ان اجاره ولو باع الراهن من اجرو رهن او وهب من غيره وادرج المهر لاجاره او الرهن او الهبة
نفذ السبع السابق اصل لسبع الراهن الرهن اذا كان سطل حق المهر لا يسقط الاجازة المهرهون اذا اجاز
المهرهون بضره سطره فان كان بضا فاصل حقا للمهر بضا حازه المهرهون بضره الذي لحقه الاجازة فان كان
بضا فاصل حقا للمهرهون فما الاجازة سطل حق المهرهون النفاذ يكون حقه الراهن بضا السابق بضره فان
الراهن ان كان المهرهون حادا للاحق فاذا انت هذا فصول المهرهون وحط من السبع الثاني لانه يحول حقه
الى المهرهون المهرهون رهنا عنه ويكون المهرهون احص منه من الغريم اذ امات الراهن بضا بعينه لسعلق
النابذ به ولا حق للمهرهون في هذه العتق او لا بدك الهبة والرهن بالبدل الاجازة في ماله المقتدر حقه
في ماله العتق لا في المنفعة فكانت حازبه اسقاطا لحقه لزال المانع من النفاذ فنفذ السبع السابق على لوباع
المستعاجر من اشترى فجار المساجر السبع الثاني بضا لان الله لانه لاني في المهرهون لاجازة اسقاطا

ما اذا ابرع احصى بعضا الدين فليس الدين لا يقبل منه لانه متبرع لانه لا سعي في ملكه او فرج
دمنه ولو هلك بون العاربه عند الراهن قبل ان يرضه او بعد ما اقبله فلا ضمان عليه لان حفظ العار
في الحالين ذن المالك في الهلاك قبل الرهن بعد الفكاك لم يصرفا ضمانا من منه بالسنة والضمان انما
سعلق باعتبار اسنائه الدين منه ولم يسوف ان احلف الراهن والمعبر ودهلك الرهن في المالك هلك
في يد المرتين في حال المستعبر هلك قبل الرهن او بعد ما اقبله فالقول للراهن مع مننه لان الضمان انما يح
على المستعبر باناء الدين منه وهو سكر الاناء فان قلت وصار مضمونا عليه بالرهن وهو يدعي سقوط
الضمان بالافكاك فلا يعمل قوله في ذلك المحجة كالاخص بغيره والمقصود قلت المبرهن ان كان اقبل
بالاسنائه ولكن جفته الاسنائه بالهلاك فاذا اقبل الهلاك في يد المرتين فقد انكر الاناء وجفته والضمان
نشأ منه فكان منكر الضمان **قول** ولو اقبلنا في مقدار ما امره بالرهن به فالقول للمعبر لان الادن
لسنائه ومن جهته ولو انكر اصله كالقول له فلذا اذا انكر وصفه **قول** ولورهنه بدين موعود وهو
ان يرضه لفرضه كذا فذلك عند المرتين قبل الاضطر المسمى القصة سواء اى القرض المسمى عشرة وعنه
السور عشرة بضم الميم للرهن القدر الموعود وهو عشرة لان الدين الموعود كالدن المستحق يرجع
المعبر على الراهن مثله لان سلامة هذا القدر له من مال الراهن باسناؤه المرتين كسلامته له بداهة ذمته
عنه **قول** ولو كان العاربه عندا فاقبض المعبر حاز غنمه لتمام ملكه في المعبر بعد الرهن كما في اعطاء الراهن
والمرتين يرجع الدين على الراهن ليس ساء لان ذمته ما تبى ذمته وان شاء رجع على رب المعبر بيمينه لان
حق المرتين يعلق بالسيرة رضا المعبر فقد استهلكه ما عساه فمضى في غنمه وكون القصة رهنا في يده
حتى يبرح يمينه من الراهن يرد هاهنا على المعبر لان اسرداد القصة كاسرداد العين **قول** ولو استعار
عدا او دابة لم يرضه فاستخدم العبد وركب له يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه
ولم يرضه ما حتى يهلكا عند المرتين فلا ضمان في الراهن لانه يدري عن الضمان حين رهنه فان كان اقبله
م عاد الى الوفاق بغيره عن الضمان فان قلت ليس ان المستعبر اذا خالف لما وره المالك لم يبرأ عن الضمان
قلت وصول المال الى صاحبه قلت بم بد المستعبر بنفسه فما العود الى المكان المشروط به بغيره او بالغير
لا حصة ولا حكمة اطلاق المودع فان بده كذا المالك فما العود الى الوفاق بغيره او بالغير ولا حصة ولا حكمة
منه الوودعه لان سلامة الدين يرجع الى المعبر بقصد المعبر حتى لو هلك بعد ذلك بغيره
مضيا فانسو جوب المعبر الرجوع على الراهن مثله فكان ذلك من الراد عليه حكما فلهذا يرى من الضمان
ولو اقبل الراهن بغيره لم يستخدم العبد وركب له يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه يمينه
لم يعطى الحذنة والركوب ثم عطي بعد ذلك غير صنعته فلا ضمان عليه بعد الفكاك بمنزلة المودع لان
المستعبر قد انتهت الاسعار بالافكاك والمودع اذا خالف بم ترك الخلاف يرى من الضمان في المعبر

اد اراد اسرداد المودع بعد ما مات المستعبر المالك ذلك المودع من الحرم وهو الميراث كما في حال المستعبر
كذا في الجامع الصغير لسمس الامم السج خسي رحمه الله ولومات مستعبر الرهن مفلسا بغير رهنه ولم يرض
الرهن الا برضا المعبر لان ملكه قائم فان راد المعبر السج واي المرتين به وفاء سجد برضاؤه لان حقه في اسنائه
وودس لم وان لم يكن فيه وفاء سجد برضاؤه لان له في الحبس مفعلة فاحتاج المعبر الى الرهن فمضى دينه
او سجد السج فومات المعبر مفلسا وعليه دين من المستعبر امره رهنه بغيره وودر رهنه بصل
كله حتى في حقه وان غر حسنة فالرهن كماله كما لو كان حيا ولورديه المعبر اخذه ان يرضه او يرضه لانهم يرض
المودع فان طلب غرماء المعبر ورهس بعد ان كان فيه وفاء باعوه والا كما مرو سجد برضا الغرماء ان لم يرض
بدينهم ما فصل وان يرضي لم يرضه رصا الغرماء ولو صول حنهم اليهم وكذا لومات المعبر والمستعبر **قول**
وحانة الراهن المرتين على الرهن مضمونه اما الاول فلانه يعلق بحسن الميراث ويعلق حق العبر بالمال يجعل
المالك كالاخص في حق الضمان الا يرى ليرحق حق الورث على الرهن مضمونه فمزاو على السلب وكذا
الورث اذا اقبلوا العبد الموصى بدينه ضمنوا قيمته فسدري ما عساه فهو مقامه واما الثاني فلان العين
ملك المالك وقد عدى على الميراث من قصمته ماله وسقط من ذمته بقدر الضمان اذا كان الضمان بصفة
قول وحانة الرهن على الراهن المرتين على الميراث ماله وهذا عند لى حصة وصنى اله غنمه وقال احاسه
على المرتين محبرة والمراد بالحانة على النفس ما يوجب المال ما كانت الحانة خطا في النفس وفاد ونها اما
الاول فهو الاتفاق فلا ينافيها المالك على الميراث فما يوجب المال وهذا خلاف الحانة الموجه للمقتصر لان
المسحوق ينادى والمولى من ذمته كالاخصي اخر هذا على المعصوب على المعصوب منه فانها باعتبار
الى حصة رضي الله عنه مع ان المعصوب مضمون على الخاص كذا ان الميراث مضمون على الميراث لان الملك
عند اداء الضمان بقيت للخاصية مستند حتى يكون الكفر غلبه فسدري الرهن حتى على غير ماله فاعبر
فاما ضمان الرهن وان يرضه على المرتين فلا يوجب الملك له في العبر لهذا لومات كان الكفر على الراهن
فلا ساس به ان حنانه كانت على غير ماله ولهذا كانت هدر اقال حاصل الميراث من حيث انه مضمون الماله
كالمنصوب من حيث ان غنمه امانه كالودعه فاعسار انه كالامانة موجه يجعل حنانه على المالك هدر او باع
انه كالمعصوب يجعل حنانه على الضمان هدر او اما الثاني فلهما ان هذه حنانه حصلت على غير ماله
والاصل في حنانه بني آدم ان يرضه اذا كانت اعسارها فاديه وفي اعسارها هان فاديه لان موجب اعسار
الحانة الدفع والميراث عرض صحيح في ملك الصلابة لسقط ذمته فوجب ان يعتبر بم ان شاء المرتين
والراهن اطلاق الرهن ودفعه بالحانة الى المرتين فان سلمه المرتين صار غدا له وبطل الدين وان قال المرتين
لا اطلق الحانة فهو رهن على حاله وهو نظير المعصوب فان حنانه على الخاصية بغيره عند هدر او غنمه لا يرض
وله امانتي اعتبارا حكم هذه الحانة للميراث كان على المرتين النظر من الحانة لانها حصلت في ضمانه فاذا

او حنا الضمان له واوحنا عليه التطهر والتحليص لم يكن في اعساده فانه ولا يمكن اعتبار خصاصة المفعلة
ببواب الملك له في العبد فان ذلك لا يكون الا باحضار الراهن والراهن لا يختار ذلك خصوصاً اذا لم يكن عليه من
القطر شيء واما اذا احتج على مال المرتهن فلا يلزم له الاضمار الا اتفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لا يابى
في اعساده لانه لا يملك العبد وهو الفاني واذا كانت القيمة اكثر من الدين فخر لي حصة رضي الله عنه
انها بعد بقدر الامانة لان ذلك الفصل ليس ضماناً بمنزلة عذر الوديعه اذ احتج على المسودع
فانها بعد وعنه انها لا تضمن لان الفصل ان لم يكن مضموناً في حكم الرهن فيه ما هو الحليص بالدين
فصار عذر له المضمون وحاشا له الرهن على ان الراهن او المرتهن كالحائض على الاجبي في الصحيح لان
المعنى الذي شدد على اهدار موجب الحائض وقوعها من المملوك على المالك او كون العبد الحائض في ضمانه
وقد صدق حتى لا يرضى فكانت الحائض عليه وعلى الاجنبي سواء فمدفع بها او بقدر **قوله** رهن عبداً
فمنه الف باللف فمصلحة عده فممنه ماله ودفع به او راجع سحر العبد حتى صار ساوي ماله فكل من الدين
خلافه فرجحه الله ولورهن عبداً ساوي لفا الف الى الكل فمصلحة حرة الى ماله فمصلحة حرة وغرم فممنه
ماله بم حل الاجل فاحل الميراث ما لم يحقه ولا يرجع بتسجانه على الراهن ولو امر الراهن المرتهن بعه
اذا حل الاجل فلما حل ابعده بما له فانه يضمن الماله فصاحقه ورجح لعل الراهن يسجانه فمصلحة حصول
اربعة فالفضل الثالث الرابع على الاتفاق الاصل ليرتفعان حيث السحر لا يجب سقوط الدين
عند ما احتج لورهن عبداً فممنه الف فمصلحة السحر حتى صار ساوي ماله لم يسقط شيء من الدين وعند
فرجحه الله يسقط تسجانه من الدين ليرتفعان الماله سحر السحر كالماله سحر كالماله سحر
في الدين وهذا لان الضمان البابت بالرهن اعسار الماله دون العن فانه ضمان الاستسقاء والماله يسقط
سقطان السحر كما يسقط بعضان العيب لئلا يقع ضمان السحر عماره عن صور رعيان العيب فيه وذا
غير محدد في شيء من العهود ولهذا لا يثبت الخمار للميراث فيسقطان السحر فلا يسقط سائر المير ولو
انقص سحر المخصوص لا يضم الغاصب كاعلاف بقضان الدين لان الرهن به الاستسقاء ونفوان
حزم منه سحر الاستسقاء فانه اذا لم يسقط شيء من الدين فيسقطان السحر في الفصل الثالث في موهونا
مكل الدين فاذا اصله حرم غرم فممنه ماله لان التلف بحرمه فممنه يوم الاتفاق اذا لم يقدّر الفات فمصلحة
المرتهن الماله فصاحبه الميراث انظر كيف خفف في ذلك القدر والرجح على الراهن شيء من تسجانه
ولان الفصل على الماله يوجب ضمان المرتهن فصارها كالمال بالدين وهذا لان المرتهن قد استسقاء وبالهلاك
سفر الاستسقاء وقد كانت قيمته في الاستسقاء الفاصلة موهونا الكحل من الابتداء وصار كالموهول كالميراث
فانه يسقط كل الدين واما الفصل الرابع وهو ما اذا ابعده ماله فانه يصح لانه ان كان موضوع المسئلة انه
لم يسقط السحر ايضا عند لي حصة رضي الله عنه وصح عنه ما ان كان قال مع ما شئت اذ احج السحر

صار المرتهن وكمل الراهن لما به ماله وصار ياديه وصار كالميراث استردده وما به نفسه ولو كان
كذلك سطل الرهن وسعى الدين لا يتدر ما استوفى كذا هذا واما الفصل الاول وهو ما اذا رهن عبداً
فممنه الف باللف فمصلحة عده فممنه ماله ودفع به افلكه بمحج حرام ولا ضمان له بل يرضى له او بدعه
بكل الدين عند لي حصة ولي يوسف وعند محمد ان شاء الراهن خذ وادى كل الدين لرساء سلم
العبد المدفوع الى المرتهن يدنه وقال فرجحه الله بفلكه ماله وسقط ما زاد على ذلك لان النقصان
حصل في ضمان المرتهن وكان محسوبا عليه كما راجع سحر الاول الى ماله فمصلحة حرمه فممنه ماله فانه يسقط
من الدين تسجانه واخذ المرتهن الماله فصارها كالميراث وانما ان العبد المدفوع فام مقام الاول المحج
ودعه لانه يبدله فصار كان المصون فام وراجع سحر ولو كان الاول ما وراجع سحر يسقط شيء من الدين
عندنا لما سفلنا اذا قام المدفوع بماله واحصى حرمه الله بالناسي ان قام مقام الاول فمصلحة عده
اصل له لانه غير في الحصة والبحر لا يرضى ليرجى الحائض لانه في ضمان المرتهن كالموهول المسح عند لي يد
البائع فمدفع به فانه سحر الميراث كذا اذا اصل المخصوص فممنه الف عند فممنه ماله فمدفع به
فالمقصود منه بالخمار من يرضى كالميراث الخاص به بل يرضى له ولو راجع السحر فها هو الميراث والميراث
لم يخر كذا هذا وعن الراهن ماله فمدفع به فمصلحة عده فممنه ماله فمدفع به فمصلحة عده فممنه ماله فمدفع به
باطلا واذا ابطال الميراث بعن الفكاك علاف الغصب لان ملكه ماله الضمان مسرور وعلاف السحر لان حكم
الحنا وقلة الفسخ وهو شذوذ واما الجعل بالدين فممنه **قوله** ولو كان العبد راجع سحر حتى صار
ساوي ماله بم مصلحة عده ساوي ماله فمدفع به فهو علاف الجلاء ودر بقره **قوله** واصل العبد
الرهن فمصلحة عده فممنه ماله لان الجعل بالدين على الميراث لان الجعل في ضمانه تعالى المرتهن اذا العبد من الحائض ليس
للمرتهن ليرفع الجعل لان الدفع عليه وهو لا يملك الميراث فاذا فراه طهر المحل وتولى الدين على اجماله والرجح على
الراهن شيء من الفداء لان الحائض حصلت في ضمانه وكان عليه اصلاحها وان الى المرتهن ان يرضى
صل للراهن ادفع العبد او افره ماله لان ملك الرقبة للراهن واما يدي المرتهن بالفداء لتقام حقه فان
الى عن الفداء وطولب الراهن حكم الحائض وحكمها بالحصر من الدفع والفداء فان اخذ الدفع سقط
الدين لان العبد استحق محنت ضمان المرتهن فصار كالميراث كذا ان فدى لانه استحق لنفسه بالفداء
وكان على المرتهن فصار العبد كالميراث بعوض كذا اشهره من الى الحائض **قوله** علاف الراهن حتى
اذا ولدت الموهونة ولما فعل في ذلك الولد انسانا خطأ او استهلك مالا فلا ضمان على المرتهن بل يحاطب الراهن
بالدفع او الفداء في الاسداء لانه غير ما كذا انما سوجه عليه الخطأ بحاشا له الرهن لان المحل مضمون عليه
والولد غير مضمون على المرتهن فان دفع المولى حرم من الرهن لم يسقط شيء من الدين كالموهول فان
فهو رهن مع امره على حالها **قوله** ولو اسبى العبد الموهون ماله سخر في قيمته فان ادى المرتهن

ولقد سري الى بدل العن الا انه لا حصه له من الضمان لان الاساق لا قسط لها مما سابل الاصل لانها لم يدخل
تحت العقد مقصودا الا اذا صار مقصودا بالبيع كالمسح لا قسط له من الضمان الا اذا صار مقصودا
بالقبض **قوله** فان هلك وبقي النماء اصله الرهن حصته بقسم الدين على قيمه النماء يوم الفكاك وفيه اصله
يوم القبض كما يقسم على قيمه الزيادة القصده يوم القبض لان اصل الزيادة دخلا في ضمانه بالقبض
فحصير قيمتها يوم القبض النماء انما صار له حصه من الضمان بالفكاك فانه لو هلك قبله هلك بغير شيء
فحصير قيمته حينئذ فما اصاب الاصل صل سقط من الضمان ما اصاب النماء اصله الرهن حصته **قوله**
ولو رهن سواه حصته وفيه ما عسى وقال الراهن للمره من جلبها لساة فاحلت فهو لك حلالا للخلب
وشرب فلا ضمان عليه في شيء من ذلك ما الا با حقه حصصه بجلتها بالسرق والحط لانها الحلاق وليس
بملكه فصح مع الحظر ولا يستطع سحر الدين لانه انما كان مالكا فان لم يسكن الساة حتى هلك عند
المرتهن بقسمه على قيمه النماء وفيه الدين فمسقط حصه الساة ونقص حصه الدين لان اتلاف المهر
اسهل الى الراهن لما كان باده فصار الرهن يسرد الما لفته المهر في فصار له قسط من الدين ففي حصته
وكذا حكم الولد وجميع النماء ولو فعله الراهن بنفسه او اخفى بامر من ضمنه يكون الضمان رهنا لان المرتهن
ما رضى بالانكاح فضمن لحقه **قوله** وعجز الزيادة في الرهن بان رهن بواحبته فضمنه عجزه ثم زاد الاهر
نوبا اخله يكون رهنا مع الاول عشرة **قوله** ولا يجوز الزيادة في الدين عند لي حصة ومحمد رحمه الله وهو
القياس يعني اذا رهن عبد الما لم يرد من خذ المسركى والاستفراض فحلال الرهن بالدين القديم
رهنا بالدين الحادث فانه انما صار الرهن لاول رهنا بالدين الحادث عجزه ما بل يكون لكل الرهن بمقابلته الدين
السابق قال ابو يوسف رحمه الله يجوز الزيادة في الدين ايضا وقال قروا السافحي رحمه الله لا يجوز
فيه فالحال ان معهما في الرهن الممسح والمهر والمناكحة بان زوج امته من جلهم رهنه في ربه امه
اخرى بهذا المهر سواء وورثته في السوء ولا يي يوسف رحمه الله ان الدين مع الرهن محاد فان محاداه المسح
مع الدين حتى يكون محسوسا بالدين بمصوناته كالمسح بالدين في الزيادة في الرهن ملحقة باصل فكذا الزيادة في الدين
كالزيادة في المسح والامن وهذا لان الحاجة تحس الزيادة في الرهن بان يكون ماله الرهن الذي على الدين محتاج
الراهن الى مال اخر يحالنه رهنا بها ولها ان الزيادة في الدين يودي الى السبوع في الرهن لان بعض الرهن
ينزع من الدين الاول لئلا يفسد ضمان الرهن فسقط حكم الاول في النقص مما عاوت به فاما الزيادة مشاعا
والسبوع في الرهن يمنع صحة الرهن واما الزيادة الرهن فتودي الى السبوع في الدين لان بعض الدين يحول
فيما نه من الرهن الاول الى الثاني والسبوع في الدين لا يضر كما لو رهن نصف الدين رهنا والباقي الزيادة نعت
على سبيل الايمان باصل فلا يودي الى السبوع فيه لان الايمان باصل العقد في المعقود عليه او المعقود به
والدين ليس بمعقود عليه ولا بمعقود به لان المعقود به ما يكون له حقه بالحقة الدين كان اصابا عند

الدين

الرهن بسببه ونقي بعد فسخ الرهن ولا يمكن اسات الزيادة فيه ملحقة باصل العقد واما الرهن فحقه عليه
لان لم يكن محسوسا قبل عقد الرهن فالحق باصل العقد والتمسك بالعقد فكون محقودا به فوضعه الفراق اما
صحة الزيادة في الرهن وسمى هذه الزيادة قصده بقسم الدين على قيمه لاول يوم القبض وعلى قيمه الزيادة
يوم مضت لان حكم الرهن في الزيادة انما است بعض الرهن من حصته فضمنها حتى يست حكم الرهن منها كما
حصير ذلك في قيمه الاصل يوم مضت حتى لو كانت قيمه الاصل يوم مضت الفاقه الزيادة يوم مضت
خمسائه والدين الف بقسم الدين بلانا في الزيادة بلسا الدين وفي الاصل بلسا الدين الولد لا يسحق الزيادة
حال بقا اصله لان الولد يسحق فلا يستحق غيره حتى يقسم الدين ولا على الام والزادة ثم اصاب لم يقسم بينهما
ومنى ولد هاعل قدر قيمته فان حصلت الزيادة بعد هذا الايام يكون رهنا بلسا الولد لان الولد صار اوصلا
حتى يقسم الدين ولا على الام والولد ما اصاب الولد يقسم بينه وبين الزادة تسوط بقا والولد الى وقت الفكاك **قوله**
واذا ولد للمومنة ولد اعني رهن امه بالف فضمنها الف فولدت لدا ساوي الفاقم زاد الراهن مع الولد عدا
ساوي الفاقم وهو رهن مع الولد خاصة فقسيم ما في الولد عليه وعلى الحد الزيادة ولا يدخل الزيادة مع الام لان
الرهن انما ثبت فيه باسات الرهن وهو قد جعله زادة مع الولد ون الام فثبت على هذا الوجه منطوقا
ففيه الولد يوم الفكاك وعلى قيمه الام يوم العقد فما اصاب الولد قسم على قيمه يوم الفكاك وعلى قيمه الزيادة يوم
مضت فان مات الولد بعد الزيادة بطلت الزيادة لان الولد اذا هلك خرج عن العقد فصار كالم يكن بطل الحكم في الزيادة
ولو كانت الزيادة مع الام ببيت الحكم على الوجه المشروط فقسيم الدين على قيمه الام يوم العقد وعلى قيمه الزيادة
يوم القبض فما اصاب الام قسم عليها عا ولدها لان الزيادة اذا دخلت على الام فكانت اصل العقد فكون الولد
داخل في حصته الام خاصة فان مات الام بعد الزيادة ذهب ما كان فيها ونقي الولد والزادة بما فيها لان هلاك
الام بغير الضمان فلا سطل الزيادة بخلاف الزيادة في الولد ولومات الولد بعد الزيادة ذهب بغير شيء وكان الجبد
زادة الام ولا ولد معها **قوله** فان رهن عدا ساوي الفاقم اعطاه عدا اخر قيمته الف مكان الاول
رهن بوجه على الراهن والمرتهن في الاحرام من حتى يحلها كان الاول لان الضمان في الاول معاق بالقبض والدين
سقى ما بقى القبض الذي فاذا لم يوجد الرهن في الاول هان في يد من ضررون بقائه ان لا يستلما الى ان الراهن
لم يرضى بحلها رهنا وانما رضى احد ما فاذا المخرج الاول ضمان لم الرهن لم سعلق الثاني ضمان فاذا راد الاول
اسقط الرهن فيه وقام الثاني مقام الاول **قوله** ثم قبل بشرط عدا القبض يعني فام القبض الثاني فضا مشا نفا
لم يصح بمونا لان القبض الاول لم يوجب الضمان لان يد المرتهن عليه ند امانه وبدا الراهن اسسقا وضمانا لا سوب
الادنى عن الاعلى لمن له على احرصاد فاسنو في زبوا طنها احصا دام علم بالرافة وطاله المحاد فاحدها فالحصاد
امانة في يده ما لم يرد الزبوف وحدد القبض ومن لا يستطع يوا القبض ان يد الامانة سوب عن يد الراهن لان
الرهن يبرع كالحبة ومض الامانة سوب عن مض الحبة لما مر فلان عن الرهن امانه لما سنا والقبض سوب

الدم ليست مسئلة لمسلم فلا يصح موحداً والقصاص من ماله فنعني موحداً وهذا لا ينافي ما لا ينافي
والمال لا صورة ولا معنى الا في حلق ليجل ما به الله تعالى والاستغفار لعباده والمال خلق لا قامة مصلحه
وما هو مملوك للادمي والادمي ما لكة فاني يساهان وانما التماثل في القصاص في النفس بالنفس والتمثل
وفيه مصلحه الاحياء كما قال تعالى ولكم في القصاص حكمة فانه حكمة مطروقة الاجران من قتل من عدوه فاذا
تفكر في عاقبة امره انه اذا قتل قتلته انزح عن قتلته وكان حيوة لها الى بقاها على الحيوة ولا تباد اصله في السلم
حيوة للاولياء فان العامل بمصر حرمنا اولياء المسلم خوفاً على نفسه منهم فهو بقصد اصابهم لانه الخوف
من نفسه فالسيرة في قتلهم من قتلهم فاصاد فاعا لشدة عن انفسهم او احيا الحي في دفع سبب الهلاك عنه
ولما كان فيه حيوة من الوجه الذي قلنا صلح حاز الا ان السارق لقتل حيوة الحاصل القصاص حيوة مسلم الاول انما يجز
ضمان الحر بمقدار المكان ولا مكان في حيوة الحيوة كالحرم وهذا اما المال فليس فيه معنى الحيوة فني وانما وجب
الدم في الخطا على الناس لان العمل اعظم العقوبات والخطا في عدد ومقدار اجاب المسلم عليه ونفس المقتول
محرمه لا يستطرح حرمته بعد الخطا فيوجب المال صانته للدم عن الهدر منه على العاقل ان سلمت نفسه للمسلم
ان يهدر دمه وتسرع المال عند عدم الامكان لا يدل على سرعة عند الامكان ولا يفرق بعدم قصد الولي
بعد اخذ المال فربما سعى الصلح وحركة العدو على ارتكاب قتل وان لم يكن ذلك سرعاً فلم ينعني في موطن
للملأك واما قوله صلى الله عليه وسلم من قتل مسلماً فاهله من حرم من الحديث قلنا وظاهر كلامنا ان
صرد او يحمل على وجه لا يحال فيقول معناه ان احوا اصلوا اساء العاقل او اى وان احوا اخذوا الدم اذا
وجد منه الرضا وهذا القول صلى الله عليه وسلم لا ما حد الاسلامك رضي الله عنه او اى او راسن بالكل فاجد
منه الرضى **قوله** ولا كفارة فيه اى لا كفارة في العذر عندنا وقال السافعي رضي الله عنه يجب الكفارة لانها
سرعة ما يجزى للام والام في العذر كبر وكان ادعى الى اجاب الكفارة لانها وجب التصريح بالخطا من القتل
مع قيام العذر فكان دلالته على جوبها بالعذر بطريق الا وفي قصاص كسبه العذر عبر ما قاله اصحابنا ان
الكفارة ابره من العباد والعتوبة كما مر في بعض النصوص فلا يحل ان يسبب داء من الخطر والاماحة كالخطا
فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح والنظر الى المحل الذي اصابه محذور وسنة العذر فان المقصود من العباد
لا يستعمله الا بقصد بها العبادات وهذا اسم خطا العذر ولما اقصى الخطا انصف مقدرة من الاجابة
والعادات مباح والفعل العذر كسبه كالزنا والسرقة فلم يصح سببها كالباح المحض وهو الفعل بحق
لا يصح سببها مع رجحان معنى العباد في الكفارة ولان الكفارة من المعاد برو وسرعة لدفع الذنب ونب
العذر على سرعها لدفع الذنب لا تدل على سرعها لدفع الذنب ولان اجاب الكفارة في العذر الى ان النص صريح وهو
قوله صلى الله عليه وسلم حسن الكفارة لا كفارة فمن الحديث وخرجكم حرمان الميراث الحديث **قوله** وثبت العذر
عند لي جعفر رضي الله عنه ان سعدا ضرب بالسيف سلاحا ولا ما اخرى محرم السلاح وقال ابو يوسف جعفر

ومجد والسافعي رضي الله عنهم ما وان يتعهد الضمان لا يفسل بينهما في العاقل كالعصا والسوط والحي
والمد ولو ضربه بحجر عظيم او بحسنة عظيمة فهو عذر عندهم خلافاً له ولو ضربه بسوط صغير ووالى الضمان
حتى مات بعض عنده السافعي خلافاً لنا وانا سميح العذر لان هذا الفعل سبه العذر باعتبار قصد
الفاعل الى الضمان معنى الخطا ما عدا عدم قصد الى القتل لان الاله التي استعمالها بالنسبة الى القتل
والعاقل انما قصد الى فعل باله فاستعمال غير الاله القتل دليل على انه غير قاصد الى القتل فكان ذلك خطأ
سبه العذر انما ان محنتي العذر به سفاضة استعمال الاله صغره يستعمل للبادب دون القتل لا سفاضة استعمال
الاله لا يثبت لانها لا تستعمل الا للقتل كان السيف في القضا الى القتل فيجب القصاص ثم السافعي رضي الله
عنوا السوط بل الموالاة بقصد به العبادات فاما الموالاة بالسوط الى الموت فثبت الموت على سبيل القصد
ولا يفي حقه رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم ان سباح خطا العذر من السوط والعصا ولم يفسل بين الصغير والكبير
فهو عليه ما عمل بالاطلاق ولا ان السببه في العذر كما تعرف حرمه الاله وهذه الاله لم يوضح للقتل ولا يستعمل
فيه غالباً وانما الحد موضوع مستعمل في غالباً لان حرمان اسلحه المملوك كما يكون من الحد والحشمت موضوع
للسا والاحراق ونحوهما من المنافع لا للمسلم الحد يفسد الرقة طاهر او طاهر وما سواه من مصلح هو وقوام
السنة بالظاهر الباطن فصحت سبه عدم القصد بطريق الاصل ما عدا الحال وبالسبب فقد سبه العذر
وهذا منه اسقفصاً في ذر العقوبة لان السرور جعل القصاص موجب العذر المطابق فاذا مكنت الشبهة
فيه لم يكن عذراً على الاطلاق فلا يجب القصاص الذي يسقط بالسبهات والموالاة تستعمل للبادب وموجبه
على القولين للام لانه قاصد الى الضرب والى ركب ما هو محرم عليه سرعاً والكفارة لانه خطا على الاله
ودخل تحت قوله ومن قتل مومناً خطأ الاية وقال صاحب المصاحح وحديث لنت اصحابنا رحمهم الله ان
الكفارة في سبه العذر عند لي جعفر رضي الله عنه لان الام ما لم يسه وبما هيده سبه الكفارة لان ذلك من
باب الحشف والسبه انما يورث في سقوط القصاص الذي يسقط له فها واد ذلك لهذا محرم عن الميراث
والصحيح هو الاول بعد ذكر الطحاوي الجصاص وغيرهم ان الكفارة واجبة عند لي جعفر رضي الله عنه
وكما ربه بحر رقة مؤمنة فان لم يحرق صام شهرين سابعين لقوله تعالى ومن قتل مومناً خطأ فتحرير رقة
مؤمنة لانه والا طعام غير مشروط فيه لانه غير منصوب عليه واسان لا يدل على الاجوز بحرمه وضع
احد ابويه مسلم لسمه خير ابوين دناء والسلامة ماسة في الاطراف طاهر وغالباً لا يحرم ما في البطر لانه
عضو من جبه فلم يدخل تحت مطلق اسم الرقة ولم يعرف حيوة وسلامته ووجه مغلظة على العاقله والاصل ان
كل من قتل بالقتل ابداء لا معنى محدث من بعد كما لو صالح على الدية فهي على العاقله لان الاصل وجوب الدية للقتل
حاله الخطا والاحيا في غير الخطا المحض محتمره فصول السرور واجب على العاقل مع القياس ما في ذلك عصفالما
تلكم العذر في فعله وود يمكن العذر في سبه العذر من الوجه الذي طهر الجلد في قصده على ما مر فانكن النظر فيجب

على العاقلة ويحب في ذلك سبيل لغيره رضي الله عنه عظم العكابة فيه واختلفوا في صفته البخلية وسحق في باب
الدين **قوله** وما لك ان انكر معرفته سببه العبد فقال ادرى ما سببه العبد واما القتل نوعان عمد وحظا اذ لا
واسطة بينهما في سائر الافعال فكذلك هذا الفعل لنا ان هذه قسمين ضروريين وقد ورد به السببه واجتمعت
الصحة عليه مع اختلافهم في صفته البخلية لما بحث في باب الدين ان ساء الله تعالى **قوله** الخطا وهو ما اصابته
وقد عمدت غيره وهو على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً طيه صدا او حرماً فاذا ما وسلم وخطا
في العمل ما هو ان يرمى عرضاً فاصاب ادماً فالحاصل في الاول هو قاصد في وصول الرمي الى المحل الذي اصابته لكنه
مخطا واعتبر بقصد لان قصد للصدا والخرى في الثاني لم يقصد الرمي الى ذلك المحل الذي اصاب انما قصد
الرمي الى محل اخر وهو العرض فكان في كونه خطأ اقوى لانه اذا وقع في الفعل في القصد ايضا **قوله** وما اجر رمي
الخطا فهو مثل النائم سقط على جل فمسله فهذا ليس عمد ولا خطأ لانه لا تصور القصد من النائم حتى يصور
بركن القصد او ترك التحرز ولكن لا يطار الموخوب للسلف ما اسلب عليه حقوق النائم مخري مخري الخطا في جميع
الاحكام وموجبها الكفارة لانه خطأ وعجز الخطا قلت اراد به انه ما بالخطا وسدرا والدين على العاقلة في ذلك
سببه لقوله تعالى **وَجَنَّةُ ثَمُودَ** الى اقلية ومي ياب من ابل لما في الدين **قوله** واما القتل سبب في افر
البئر وواضع الحجر غير ملكه وموحده اذ ائلف به آدمي الدين على العاقلة لانه سبب للسلف متعباً باضرار
كالموقع والدافع فوجب الدين على عاملته للحاجة الى صيانة النفس لئلا يهدر ولا يتعلق به الكفارة ولا
حرمان الميراث هذا وقال السافعي بحق الخطا في احكامه لان السرع جعله ما لا يهدر هذا الفعل فهو فعليه
احكام القتل لنا انه ليس مما سبب للقتل لان مباشرة القتل اتصال بفعل من العاقل المقتول ولم يوجد
وانما اتصال فعله بالادب انما الحق السبب كما شئت في عاقل الضمان صلاته للدم عن الهدر على خلاف الاصل
صفي في حق الكفارة وحرمان الادب على الاصل بعم فهو ما به المحقق ملك غيره ولكن لا ياب بالموث على ما قالوا هذه
كفارة ذنب القتل كذا الحرمان سببه فان قلت الكفارة والدين سبباً في القتل ما هو بالدين يسبغ
ان يكون قابلاً في حق الكفارة انضاطت الكفارة خزا القتل عمد وحقيقة لان بصره لم يحصل الله
وانما وجد في محل اخر والدين بدل المحل وضمان المحل بعمد صوات المحل فمردود وان حصل للسبب **قوله**
وما يكون سببه العمد في النفس فهو عمد فيما سواه يعني لا يكون فيما دون النفس به عمد فاجعل سببه عمد في النفس
فهو عمد فيما دون النفس لان ما دون النفس لا يحصل الا بالدم والدم لا يهدر وانما القتل عمد لان بصره لم يحصل حكم
الاملاق النفس بالاملاق لان ما ما دون النفس فلا **باب ما يوجب القصاص**
وبما لا يوجهه قوله القصاص واجب في كل حق من الحقوق الحفظ ولم يذكر العصمة لانها اشدد
من الحفظ وذكر الحق ليس للمسلم والدمى ذكر البائس ليجرح المستأجر قوله تعالى **وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا فَتَدَّ جَلْدًا كَلُولِيَّةً**
سلطاناً اي سلطاناً على العالم لا قصاصاً منه فلا يستحق في الولي لا يستحق غير العالم الا في العاقل واحد

كعادة الجاهلية وقبل الاسلام والمثله ولان سببه الا ما حده فلا يحق المساواة **قوله** وسئل
الحياحي والحر الجاهل لجمومات منها قوله وكسنا عليهم فيها الآية وقوله تعالى **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ**
في القتلى وقوله عليه السلام الحمد لله وقال السافعي لا يسئل الحر الجاهل لجمومات منها قوله تعالى **وَالْحُرُّ بِالنَّفْسِ**
فهذا يعني جنس الاحرار معاملة احسن لاجرار فصا صايل يكون بعضهم مساوياً بالحد ولا بالقصاص
بعند المساواة ولا مساواة بين الحر والعبد العبد مملوك الحر مالك المالك ممان القدر والمملوك
سببه الحر ولا مساواة بين العاقر والعاهر ولان الحر حره حرة والرق موت حكمه سبب المعنى
الولد الى المعنى لانه احياه بالاعاق حكمه ولا يقطع طرف الحر طرف العبد مع حره الطرف دون
حره النفس فالطرف يابجه للمفوس لان لا يسئل الحر الجاهل لجمومات منها قوله عليه السلام **وَلَا يَسْأَلُ**
العبد العبد لانها مساواة وانما يسئل العبد الحر لان التفاوت الى نقصان ولما ما ملونا ورونا ولا
بحارض مما تلا لان فيه معاملة معن واما ما ملونا معاملة مطلق والمطلق لا يحل على المصدا على انه ليس
معاملة الحر بالحر في معاملة الحر الجاهل لان فيه ذكر بعض ما سببه العموم على موافقة حكمه فلا يوجب قصص
ما في الاثرى انه كما قابل العبد الجاهل لا ياب الا في سبب منع ذكر معاملة الذكر بالاسم فانه هذه
المعاملة ما قال سبباً من رضي الله عنه كانت المعاملة بين بني النضر وبين بني فريضة كانت بنو النضر
اسرف وكانوا يعدون بني فريضة على النصف منهم فمواضع على ان العبد من بني النضر بمعاملة الحر من
فريضة والاني منهم بمعاملة الذكر من بني فريضة فمردود اعلمهم وما على ان الحر بمعاملة الحر الجاهل
بمعاملة العبد والاني بمعاملة الا في سبب من جرحه من جرحه وكان اللام ليعرف الحسن لان القصاص عند
المساواة في العصمة وقد اسعوا فيها لا مساواة في سبب سببها وهو الدين والدار ولا يقال ان
الرق بر الكفر وهو موحى فكان سببه الاباحة موحى لان حرمان القصاص من العبد من سبب سببها
سببه الاباحة **قوله** والمسلم بالدمى اي بمثل المسلم بالدمى خلافاً للسافعي في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يسئل مسلم بكافراً لانه لا مساواة بينهما وقت الحنا لانه ليعول على السنوي اصحاب النار واصحاب
الحنة وان الكفر عظم النفاق كالكفر كما لميت لقوله تعالى **وَمَنْ كَانَ مُتِيئًا فَاجِينَا** ولا مساواة
بما يستثنى من وجه وبما يحكي حركه والقصاص يسئل على المساواة فاذا اسفقت المساواة منها لاجب
القصاص بخلاف الذي اذا اصل ذمها لم يسئل العالم فعليه القصاص لوجود المساواة منها وقت
الحنا لانه لا كفر من القتل لانه من اعظم الحنات فكان مورد في اسدغاء القتل الذي هو به القصاص
فاذا وجد لم يجر معارضة عند الذم او رث سببه كالمالك فانه موحى للوطى فاذا وجد في الاخت رضاعاً
ولم يجر صا سببه في ذم الحد ولنا عمومات الكتاب والسنة وروى النبي صلى الله عليه وسلم فاذا
مسلمان ذمى قال ما احق من في دينه ولا ان القصاص من عتله المساواة في العصمة وقد وجدت نظراً الى دار

نحوه

او الى المكلف لانه هذا الوصف لا يمتنع ان يكون قاردا على اقامه ما كلف به ولا يمكن حرقه
ما كلف به الا ان يكون محرم التعرض من اسباب الهلاك والكفر ليس محرم نفسه بل بواسطه كونه
باعتبار على الحراب فاذا استدل الحراب بعد الذمه لم يبق الكفر مستحبا وهذا قلنا ان كفر المرأة لا يوجب القتل
لانها غير باعثة على الحراب لان نسبها غير صالحه وبطلان الدمى الذي يعلم انه لا سببه لان النسب هذا اذا
تمكنت في المحل لا يختلف باختلاف المسائل واما قوله عليه السلام لا يقتل مومنه فكافرا فالمراد به الكافر
الخرابي المستأجر يعني المراد من الكافر المذكور في الحديث الذي رواه السافعي رحمه الله تعالى في دليل سياق
ذلك هو قوله ولاد وعهدا رفع والمراد دوامان والله اعلم لا دوامان لانه عطفه على المومن في الوصف
للمعاريه واذا كان المراد من قوله ولاد وعهدا الذي يلزم من ذلك المراد من الكافر المذكور في اول الحديث
الخرابي فلو كان المراد به الذي لما صح الحديث بدليل حرمان القصاص من الدين اجماعا فصار بعد
حديث والله اعلم لا يقتل مومنه لا يمتنع ان يكون هذا اسداء كلام ابي بصير في العهد كقوله
عنده فلب الواو حقه للعطف خصوصا فيما لا يكون مستقلا بنفسه وخبر الاول في القتل قصاصا
لا في مطلق القتل فيكون خبر الثاني يعني القتل قصاصا ايضا فان قلت روى هذا الحديث بالحرايم ايضا لاسد
مومن بكافر ولا يمتنع ان يكون هذا الرواية ساذجه ولو صحت كان معطوفا على المومن في الكافر والخرابي
للمجاورة بطريق لا يتابع كقوله محرم حرم **قول** ولا يقتل المستامن يعني لا يقتل المسلم بالمسلم
لانه غير محرمون الدم على الناس لان الكفر الباعث على الحرمان هو وجود في حقه لانه بقصد الرجوع وانما لم يكر
الحراب زنا فالمصالحه فليكن صلبه حراما محضاً فلا يمتنع ان يكون القصاص في حقه لا يقتل الذي
المستأجر **قول** ويقتل المسلم من المستامن قياسا للمسلم وانه لا يقتل المستامن القصاص المستأجر وهو الكفر
الباعث الى الحراب **قول** ويقتل الرجل المرأة والكبيرة والصغيرة والصبي والعجمي والزني وباقص الاطراف
والمخنون لما قرئ في المتن **قول** ولا يقتل الرجل ابنته وقال مالك رحمه الله ان قتل ابنته ضرا بالسف فلاقصار
عليه لاحتمال خبره تاديبا فاني علمي النفس من غير قصد وان في حقه ذكاه فله القصاص لانه عهد لا سببه فيه
ولا ما ولد حنانه الاب غلط لانه في قطع الرحم وموت كثر في مقتله فانه يلزم الحد كما يلزم اذا ربي بالاحسن ولنا
قوله صلى الله عليه وسلم لا يناد الوالد مولده ولا السيد عبده ولا القصاص حقه والى القتل على سبيل
الخلاف عنه والآن ليس اهل الاستحسان لك على ابنته وندون الاهله لا يستحكم وهذا لان الاب كان سببا
لوجوده فيستحكم لم يكن الان سببا له ولهذا ليس للاب ان يقتل اباه سرا عا لاسواء كان سركا او ذميا
او زانيا ولو محض **قول** والقصاص مستحقه من حلفه الوارث اعلم ان هذا جواب عما قالنا انما يستقيم
هذا التعليل لكان المتحقق هو ان المقتول فاعلى حقه القصاص من حيث المقتول او لا يمتنع حلفه وادبه في القتل
انما يورث القصاص من المقتول لانه من المقتول وقد تركه بالموت منب لو ارب له قوله صلى الله عليه وسلم من ترك

حما او مالا يورثه بعد موته وهذا لان الموقوف على ضرب من جنس علق المحل هو الذي يبقى بعد الموت ويست
للوارث لان الحق اذا علق بالمحل يبقى بقاء ذلك المحل فيكون بقاء المقتول فاذا بقي بعد الموت يكون المقتول
ما ذكره بعد موته منب لو ارثه لما ذكرنا من الحديث حتى يعلق بالفعل وهو الذي لا يبقى بعد الموت لا يست
للوارث لان الحق اذا علق بالفعل يمتنع ما دام الشخص باقيا اهلا لذلك بالموت عرج الشخص عن توريث اهلا
للفعل فلا يبقى له حق فلا يكون ما ذكره بعد الموت فلا يمكن اسائه لورثه يعني ما ذكرنا من الدليل القصاص من المقتول
التي يعلق المحل لان نفس المقتول لا يكون له حق في نفسه بل جعل النفس عوضا عن النفس في
الباء اذ هي للعوضه والكون عوضا عنه الا اذا كان مملوكا كالعوضه بغيره اذا صار مملوكا لم يبق القصاص
حما سلع المحل فبوت بعد الموت علقا في الشارط وهذا الهدف في المعتل فيه حتى السيرة والحق في حصار الشرط
لا يعلق المحل بل يعلق بالفعل لانه عيان عن ذمه النفسه الشخص بالموت لا يبقى اهلا للفسخ فلا يكون الحق
ما قبل الموت فلا يثبت لورثه وهذا الوجه انما يوافق مذهبنا فانه مذكور في المتن وذكر في كتب اصول
الفقه ان القصاص عند لي حقه رضي الله عنه ثبت للورثه اسداء **قول** والحد من قبل الرجال الى اخره ظاهر
حد **قول** ويقتل الولد بالوالد بناء على ان الولد ما كان سببا لا عا د والده **قول** ولا يقتل الرجل عبده او ابنته
او مكاتبه او عبده ولده لانه لو وجب القصاص لوجب له كما لو صلبه غيره ولا يجوز ان يحل على نفسه قصاص
وكذا لا يستوجب ولده عليه وكذا لا يقتل بعد ذلك بعضه لانه لا يجري القصاص فاذا سقط في البعض
سقط في الكل **قول** ومن ورت قصاصا على ان يقتل امه مثلا سقط حرمة الابوه اعلم ان من صور
هذه المسئلة ما اذا قتل اخ ام ابنه او اختها او اباه او امها او خالها او عمتها او اهدا من قاد بها وهي
قربانه ذلك المقتول فثبت لها القصاص عليه بمها من صورها انما قيد ورت قصاصا على ان يقتل امه فثبت
قلت ذلك لا يثبت له ابتداء حتى لو قتل زوجته وهي ام ابنه او قتل احد ابويه او اقرانه ولا وارث للمقتول
سوى امه او بنته فانه لا يقبض حرامه وقد ذكر هذا أصلا للاصل المذكور في المتن وانكره الامم لان
فيها سوت القصاص على ابنه لا ورثه ولكن مع هذا لانه وجه ان المتحقق للقصاص هو المقتول فثبت
للوارث بطريق الخلافة والوراثه بدليل المخرج لو عفا سقط ولو لم يست له او لا ما سقط بعينه **قول**
ولا يستوفي القصاص الا بالسف نخوة وقال السافعي في ان حصل القتل بطريق غير شرعي فان سقاه خمر اخته
صله او لا يصح حرقه بصله بالسف وان كان بطريق شرعي بصله بصل ذلك الفعل ومما يمتنع
تلك المدة فان مات والاخر قبيح وكذا اذا قطع يد انسان عدا فمات منه فمقطعه به الباطل فان مات في تلك
المدة والاخر قبيح لان المعصية في القصاص المساواة ولهذا سمى قصاصا ما خوذ من قول الباطل الذي الدينان
قصاصا اي مساويا اصلا وصفه والمساواة فيما قلنا ولنا قول صلح لا قود الا بالسف في الاقود يستوفي الا
بالسف والمراد بالسف السراح هكذا اهتمت الصحابة رضي الله عنهم وقال السافعي في حقه من روى عنه وهو السراح

وانما كنى بالسيف عن السلاح ولانه قيل مستوفى بالسيف كقيل المرتد وهذا لانه انما يستوفى
المستحق بالطريق الذي يستحق له وجراؤه مستوفى بانه طريق استيفاء القتل فاما قطع اليد فاما قطع
اليدين فلا يكون طريقا لاستيفاء السراية وهو موهوم وما يتعلق بالسراية لا يكون باصول السراية فاستيفاء السراية
هذا الفعل غير العمل فلا يكون شرعا فضلا عن كون مستحقا به ما عدا ما للمعاد له بفتح ظلماء انما لانه
اذا ابرئ منه بحرقته والفعل الثاني زاده على ما كان منه وما حرام بحرقته عنه كما في كسر العظم عهدها
فانه لا يجب القصاص صلا في التوضيح الزادة **قوله** واذا قتل المكاتبة عهدها وليس له وارث الا المولى وترك
وفاء فله القصاص عند لي حنفية واي يوسف رضي الله عنه اوقال محمد رحمه الله لا قصاص فيه لاسبابه سبب
الاستيفاء فضا وكذا خلاف المسمى وهذا لان سببه الاول ان مات حرا والمالك لم يرض عهدها ولما ان ماله الاستيفاء
معلوم لان حق الاستيفاء للمولى على المعدن ولا غيره ولا خلاف في السبب مع احاد الحكم لان السبب الاول لانه
وانما راد الحكم **قوله** وان لم يترك وفاء وله ورثه احرارا ولا وحيد القصاص للمولى عند ميم لانه مات رقيقا
بالاجماع لا يفسخ الكتاب بموته عاجزا فانما قتل هو عهده وهذا خلاف مقتضى البعض اذ مات لا عن وفاء
فانه لا قصاص لان العتق في البعض لا يفسخ عهده **قوله** ولو ترك وفاء وله وارث حرا غير المولى في قصاص
وان اجتمع لاسبابه من له الحق انه ان مات حرا كما قال علي بن ابي طالب يسجد رضي الله عنه فالقصاص للموارث
وان مات عهدها كما قال زيد بن ثابت رضي الله عنه فالقصاص للمولى **قوله** واذا قتل عبد الرهن لم يحل القصاص
حين يفتح الرهن والتمهني لان المتهني ليس له لرقته فلا يستوفى ولو افسد فاه الرهن سقط حق
التمهني في الدين لانه يصيرها كالميت وليس له لرقته فاستيفاء حق الخمر لا بدل فاذا اجتمع فان للرهن ان
يسبوا في القصاص لان المتهني رضي سقط حقه وذكر في الحيون والجامع الصغير لفتح الجلام وغيرها
انه لا نسب لهما القصاص ان اجتمع لما سبق **قوله** واذا قتل في المحتوة فلا بد ان يعمل ان يصلح
وليس له الرجوع اما القتل فلان القصاص مستوفى في النفس في ذلك راجع الى النفس والاب
ولانه على نفسه عليه كالاكساج واما الصلح فلانه انفتح للمحتوة ومن الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء
فلان يملك الصلح او على اما العفو فلانه ابطال الحق **قوله** ولد لكر وطعت بد المحتوة عهدها فلما ملك الاستيفاء
الوصي بمنزلة الاب في جميع ذلك لا العمل فانه ليس له ان يعقل لانه من باب الولاء على النفس وليس له ولانه
على نفسه وسد ربح في هذا الاطلاق الصلح عن النفس استيفاء القصاص في الطريق فانه لم يستثن الا العمل
وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس لان الصلح بمنزلة الاستيفاء فلما كان الاستيفاء مقصودا في النفس
كان الاعراض عنه ملحقا به وجها لذكره في الجامع الصغير ان استيفاء القصاص ليس باستيفاء المال
بل المقصود به ذلك لانه يحصل استيفاء في طرقات لفوات المقصود فاما المقصود بالصالح فيستفهم
المال وذلك حاصل حقه كما يحصل بقتل الاب بوجوب القول في حقه ولا يملك الحق لان الاب لا يملك لانه

من لا يبطال فلان لا يملكه الوصي والى القياس لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كالا يملكه في النفس لانه
عقوبة مثل النفس المقصود وهو المستوفى في الاستيفاء لانه لا يملكه لان الطرف لم يمتحى بالماله لانه يستوفى
ووفاء له كالمال فكان استيفاء بمنزلة المصروف في المال الصبي بمنزلة المحتوة في هذا والصلح في الطرف
مثل الاب الذي لم يرض عهدها ولا ولي له فلما سلطان يرضى له وله الصلح والباقي بمنزلة **قوله**
ومن قتل له اوليا وصغار وكما في المالك ان يسلوا القاتل قبل بلوغ الصغار عند لي حنفية رضي الله عنه
وقال ليس لهم ذلك بل بلوغ الصغار لان القصاص حق مشترك بين الصغار والكبار فكان للكبار بعض
الحق والمفضل لا يصلح للاستيفاء لان القتل غير متجدي لانه تصرف في الروح ودال انتقال الوصف بالتجدي وفي
الاستيفاء الكل ابطال حتى الصغار لانه لا يملكه الكبار على الصغار في استيفاء حقهم اذ الخلاف فيه فهو حرج
الى بلوغهم كالمالك كان من اكثر من احوالها غائب وكانا من المولى من له ان القصاص حتى لا يتجدي لسبب
لا يتجدي وهو العارية واحتمال العفو من الصغار معدوم والاصل لم يمتحى من الحقوق اذ وجد سببه كما لا
نسب لكل احد على الكمال كونه الان كاج وولاه الامان واذا كان كذلك لم يرد كل احد باستيفاء خلاف
الكسرين لان احتمال العفو من الغائب حال استيفاء القصاص قائم فلو افسد في لكان استيفاء مع السببه
وذا لم يجوز وسلكه المولى من منعه ولم يرضى له السبب متجدي هذا المالك خلاف القرائه **قوله** ومن ضرب
رجلا من عبده فان اصابه الحد فعله القصاص لراصا به العفو فعلم له لدمه واما اذا اصابه الحد فان
اصابه حده وحده فلا يسكن لانه بمنزلة السيف وكذا اذا اصابه طهر الحد عند عهدها وهو راد عن لي حنفية
وانما احاد اخرج كذا ذكر الطحاوي في جبه ظاهروا انه ان الحد يترك كونه الى القتل منصوص عليه فيعلق
بعض النص في بعض المعنى حتى لو غرر في قتله بدمه لم يرضه القصاص فاما في غير المنصوص عليه فيعلق
بالمعنى فيحصر كونه محددا كالمروءة وليطه القصة فيحصرها وعلى هذا اذ اصابه يعود حد يد واستباح المهران
وجده رواية الطحاوي عنه ان الحد اذا اخرج لم يكن عاملا بمعناه الموضوع له وهو يفرق بين ارجاء وقصار
كالحد العظيم واما اذا ضرب بالعود فعليه الدية ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولكنه ان كان عظيمه لاليت
فهو كالسيف عند عهدها وعند لي حنفية رضي الله عنه كالسوط الصغير ودمرت **قوله** وحرق عرق صبي
او بالغ في ماء او خنق رجلا فان فلا قصاص فيه عند لي حنفية رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد والسلفي
رحمهم الله عليه القصاص غير ان عهدها مستوفى حرا وعند عهدها كسر وعلى هذا الخلاف اذ اطرجه في راسه القدر
بالسيف وهذا لان القصد من عمل العلق هو طعن في سبب الظاهر وهو الاله العالمه عالمه وقد وجد
وله ان وجوب القصاص مختص بعمل هو عهدها وانما سبب القتل الله والاله العنل هي الاله الحار
لان الحرج يعمل بعض المسد ظاهرا وباطنا وغيره بعضه باطنا ظاهرا وقوامها بالظاهر الباطن والقصاص
مستوفى بالسيف لما حنفية وفيه حرج الظاهر والباطن فلما كان وسر عهده للرحم وذا فاما نعت وهو القدر

الى موضع اصل السن **قوله** وليس في ما دون النفس شبهة عما هو هذا وخطا وسبب العذر فمادون النفس عذر ان
اسكن القصاص فيه بحسب الاحتياج لا يشترط في المتن اعلم ان موجب شبه العذر فمادون النفس في مال الجاني
ان يبلغ دية كاملة كذا في شرح العذر **قوله** ولا قصاص من الرجل المرأة فمادون النفس لا ينسب اليها
والعبد ولا من العبد من خلا لا لسانا في حرم الله في حرمه ذلك في المحرم قطع طرف العبد له الاطراف باقية
للا نفس وسرع القصاص فيها من حرمه الاطراف النفس في كل موضع يجري القصاص في النفس الاطراف ولنا
ان الاطراف يستلزم مسلك الاموال انما وقاه لا النفس كالا موال ولا مماثلة بينهما للثبوت في القيمة سقوط
المسروق فاستغنى القصاص عن تفاوت في البطش لانه ليس له حد معلوم فاعرفه اصل السلطنة
وسقط اعتبار التفاوت فيه بخلاف القصاص في النفس من التفاوت في الدية لا يمنع القصاص لانه متعلق بادهاق الروح
ولتفاوت في **قوله** وان المثلف معدوم لان المثلف المتعلق بادهاق الروح ولا تفاوت فيه او ان المثلف
المتعلق للقصاص بسبب ادهاق الروح ولا تفاوت فيه وادهاق الروح عار عن التمثل **قوله** وقطع يد رجل
من نصف الساعد الى اخره طاهر عانه الطاهر **قوله** واذا كان يد المقتول صححة ويد العاطع شلها او لم يصح
الاصابه فالمقتول بالخيار ان شاء وقطع اليد المتعنه ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ لادرس كمالا ان استغنى
الحق كما لم يمتد فله ان يحرمه وحقه وله ان يعمل في الدية لمن يلفه على انسان فان قطع عن احدى الناس
بعد الاتفاق لم يسق منه الا ما وصل اليه فانه يحرمه من اخذ ما قصا ومن لم يحد الى القيمة كذا انها من اذا استوفى
ما قصا فعد رضى به فمسقط حقه كما لو رضى بالردى مكان الحد وقال السافح رضى به بضمنه القصاص
لانه قد رضى على استغناء البعض من شئ ما قدر عليه وما عذر استغناء بضمنه ولنا انه رضى استغناء
الحق بالقصاص والفاقد كالموصف والوصف منفرد عن اصل غير مضمون مسقط حقه في الموصف ولو ذهب
المحسب اصل اختيار المحي على وطعت ظلمنا على المحي عليه عندنا لان حقه معجز في القصاص امران في
العقد القود وله الرجوع الى المثل كالعذر استغناء الوصف ولكن اطلق في القصاص قبل الحد ولذا فانما العمل
بطلان الحق بخلاف ما اذا وطعت محو عليه من مود او سرقه فانه يجب عليه ارضاء البد المقتولة قال السافح في حرمه
بجانب لادرس في الموضع من لان عنده المال ضمان اصلي القود فاذا عذر استغناء القود جعل الاخر لانا ان القصاص
ضمان اصلي العذر وانما يجب المال حال الخطا فكل موضع تحريم الخطا المحقق في الجاني والمال انما يجب المال في الخطا
لانه عذر استغناء القصاص يعني في العالم مع سلامة المحل فاذا وطعت بده محو فمادون في هذا الطريق
ختم احتياجه فصار سائلا معني في شبه الخطا وان قطع ظلمنا فاحتمل حقه فصار عليه فصارها كالا سائلا
وقوان محل القصاص بسقط القصاص **قوله** ومن سحر رجلا فاستوجب السجدة ما في فيه وهو المستوجب
ما في من السجدة فالمسجود بالخيار ان شاء اقتصر مقدار سجدة سدا من كل الجاسن سدا وان شاء اخذ لادرس
الى اخره ما في المتن **قوله** ولا قصاص في اللسان ولا في الذراعين لى يوسف انه اذا قطع من اصلها

عن القصاص لان كان دعيه المماثلة ولنا انها معصان وليس سلطان في عذر دعيه المماثلة فيها الا ان يقطع
الحشف وبعضه لا يترك فلا قصاص لانه لا يعلم مقدار المحض بخلاف ذلك ان قطع كله او بعضه لا يترك بعضه
ولا يمسك ولا يعرف له يمكن دعيه المماثلة والسفينة ان اسقطها بالقطع يجب القصاص لان كان دعيه
المماثلة بخلاف ما لو قطع بعضه المعذر اعتبار المماثلة ويجب القصاص في الاطراف من المسلم والكافر لساوئها
في الارش **فصل قوله** واذا اصاب العاقل او لنا المفعول على مال وجب المال جلا وسقط القود والاصل
فيه قوله تعالى في عفي له بمن اخيه شئ قال ابن عباس رضي الله عنه بولت لانه في الصلح العفو بدل الاسقاط
عفي عنه اي اسقط عنه وعفي له اي لم يجرى له اي لم يجرى له اي لم يجرى له اي لم يجرى له اي لم يجرى له اي لم يجرى له
اي فعلى الولي اي المندوب لولي القتل لم يعمل ذلك لودى القاتل احسان وقوله صلى الله عليه وسلم من قتل
قاهله من جهر من ان احوالوا او احووا اخذوا الدية والمراد والله اعلم الا حد رضا العالم وهو الصلح
بعنه ولا يترك حتى يثبت الموت في فعل الاسقاط عفو او سحر في النجوى فانه احسان لولي احياء القاتل العفو
من المال الكسبر سواء لانه ليس فيه مضيق فوضا في اصطلاحها كالحلح والكسابة والاعتاق وللمر لا يتركها
جلا ولا موجلا فهو حال لان الحلول هو الاصل في مال وجب العقد كالمهر فانه حال الاصل كالمهر خلاف الدية لانها
لم يجب العقد **قوله** ولو كان العاقل حرا وعبد فامر الحرة ومولى العبد رجلا ان يصلح عن منه ما عاقل الف فتعمل
فالا لفعلى الحرة والمولى مضمان لانه قفابل القصاص والقصاص عليها سواء **قوله** واذا عفي احد الشريكتين من الدم
او صالح من نفسه على عوض او عفي سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم نصيب من الدية فلو قيله عذر
العافي جاهلا لعفو الشريك فحسبها الدية عندنا وقال زفر رحمه الله عليه القصاص لانه فله عذر اخر حق
ولنا انه اذا لم يعلم بالعفو كان القود واجبا في حقه طاهر اقصا شريكتيه في دما سقطت بالسبب والاصل
ان القصاص حق كل الروية وكذا الدم وقال مالك والسافح حتى حملها لارت الزوجان من الدية شيلا لان
وجودها بعد الموت بطريق الخلفا في نسبت النسب دون الزوجية لانها سقطت بالموت ولنا انه صلى الله عليه وسلم
ورث امرأة اسم الصباي من دية زوجها اشتم ولا ان الدية من الدية حتى ترضى منها دية وسقط فيها وصلاها
فترت منه جميع ورثته كسائر امواله وكذا ثبت حق الزوج والزوجة في القصاص عندنا خلافا لابي لم يلح
ان المقصود من القصاص رد المار واد احتضن الا قارب ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من ترك ما اوحى
فلورسه والقصاص حقه ولا يترك حتى يجرى فيه الارش حتى يصل الى ما كان فبات احدهما من كان القصاص في
الصلبي وابن ابن بنت لسائر ورثته والزوجة سقي حكما بعد الموت حتى الارث واد استل لكل فكل منهم
يمكن ان يستغناء واسقاطه صلى الله عليه وسلم من ضرر سقط حق البعض (القصاص سقوط حق الباقي
فيه لانه كما لا يجري وجوب لا يجري سقوطا وهذا بخلاف ما لو قتل رجل عفي احد الولدين لان الواجب من قصاصان فلا
سببه لاختلاف التمثل المقتول هنا القصاص من احد لا محاد التمثل المقتول واذا سقط القصاص من احد نصيب

الساقين بالاولى بعد استيفاء معنى العقل وهو سور عصمة العاقل بحقوق البعض عن القصاص في
المال كما في الخطا فان العجز عن القصاص لمعنى من العاقل هو كونه خاطيا ولا يجب للعاقب في سائر المال الاستفاضة
حقه بقتله ورضاه واذا كان القصاص من رجل من جنس واحد فلا يرضى الدية في مال العاقل بل
سنة قال زفر جده الله تعالى في سنة لا يرضى الا بصف الدية ووصف الدية يكون موجلا في سنة وانما يجب
في ماله لانه عند **قول** واذا اصل جماعة واحد بعد استيفاء الجماعة بالواحد لا يجازي الصالحه رضي الله عنهم
وروي بسبعة صلوا او احد يصنعاء فمصلهم عمر رضي الله عنه وقال لو لم يزل الله اهل صنعاء لعنهم ولان
العقل طريق العاقل العاقل والقصاص من سائر حكم الروح ويجعل كل واحد منهم كالمفرد بهذا الفعل فيجب
القصاص بحقه المعنى لا يحصل جمعهم اذا وجد من كل واحد منهم حرج صالح لازهاق الزوج فاما اذا
كانوا ابطان او معسر او مخسر لا مساك والواحد لا قصاص عليهم **قول** وان قيل احد جماعة محض وليا
المقتول فيلزم جمعهم على سبيل الكفاية ولا شيء لهم من المال فان جرح واحد مصل له وسقط حق الميت وقال السكندر
ان مصلهم على العاقل بصل ما ولهم وبعضى الدية من بعد الاول ذكره وان مصلهم معا بقرع منهم ونقصى القود
لمن جرحت قريته والدية للساقين في قول مصلهم وصمت الدية منهم لم للموجود من الواحد مصل الذي
عصق حقه مصل واحد ولا ماله منهم والعصا من الفصل الاول كذلك وانما كناه بالاجماع ولنا ان الجماعة
اذا اصلوا واحد اعتبر كل واحد منهم فاعلم الكمال فلو لا هذا لما وجب القصاص فكذلك اذا وقع العسل جازع
واحد منهم مستوفى حقه على الكمال **قول** ومن وجب عليه القصاص اذ امان سقط القصاص لغيره على
الاستيفاء فاسمه موت العبد الجاني في سنة خلاف الساقين لان الواجب احدهما عنده فاذا فات احدهما تعين
الاخر كما قال الامراءه احدكما طالق فمات احدهما **قول** واذا قطع رجلان بدرجل واحد ولا قصاص على
واحد منهما وعليهما نصف الدية وقال الساقين في قطع يد ماله والمعرض اذا اسكننا من جانب واحد
وامراه على يد حقه انقطعت اما لو وضع احدهما السكين جرحا في الاخر جرحا واجراحتي السكينان
لم يجب القصاص عنده وهو بعد الطرف بنفس الجماعة اذا اصلوا واحدا وجب القصاص على كل واحد كان
كل واحد منهم من سد الباب العدران والاطراف ملحقه النفوس لنا ان كل واحد منهما قاطع بعض
اليد لان ما يقطع يهوى احدهما لم يقطع يهوى الاخر ولا يجوز ان يقطع كل واحد منهما يقطع بعض اليد لا يقطع
اليد بل القصاص على النفس هكذا وانما كناه بالاجماع وهذا ليس معناه ما حقه بل هو لان الفعل
لا يوصف بالحركة لانه يهوى الروح والاصور بارها وقصده دون البعض فاضيف الى كل واحد منهما لا يوصف
الحركة ما الفعل الطرف فوصف بالحركة لانه يهوى بعض اليد ويهوى بعض اليد ويجعل كل واحد منهما
قاطعا لبعضهما وعليهما نصف الدية لانه اليد الواحدة وما يقطعها **قول** وان قطع واحد من جرح فمات
ان يقطع عصبه وما اذا منه نصف الدية بعينه نصفه سواء قطعها معا او على العاقب قال الساقين رحمه الله

ان يقطعها على العاقل يقطع بالاولى ويغرم الارض للثاني لان يدو صارت سحقة فصاها للاولى اذا قطع الثاني
مسحقة للاولى لم يسحقها الثاني كمن رخص ثمان من انسان وسلمه النعم رخصه من اخر لم يصح الثاني ان
قطعها معا بقرع بينهما ويكون القصاص من جرحته ورضاه والارس للآخر لان اليد الواحدة لا يبيح الجرح
وجرحها مخرج القربة ولنا ان المساواة في سبب الاستحقاق بوجوب المساواة في الاستحقاق كالخمس في التركة
وهذا لان حرك كل واحد منهما في كل اليد لغير السبب في حرك كل واحد منهما وهو القطع المحسوس وكونه مستوفى بحق
الاول لا يمنع بغير السبب حق الثاني لان حقه في يده يظهر في حق الفعل لا في غيره فصار المحل جالبا عنه فلا يمنع من
الثاني بخلاف الرهن لانه ليس بدين الاستيفاء حكما فاذا استل الاول استحال ثبوته للثاني كما في الاستيفاء المحقق في صار
كما لو قطع العبد من يده على العاقب فانه يستحق نفسه لهما **قول** وان حضر واحد منهما دون صاحبه فقطع يده
فلما اخرج عليه الدية لان هذا الحاضر يستوفي حقه ويرد حق الغائب فالواحد استيفاء المعلوم لمكان الموهوم كاحد
السهم من احدى الاخر غائب فانه يقضي له بكل المسح وللآخر دية اذا حضره او في ماله مستحقا عليه ولو
ما القصاص من يده ما يغني عن ماله استيفاء الدية فلما اخرج القود عند ليح حقه ولي يوسف وعند محمد الارض
لان العاقب اذ قضى القصاص من الارض يدينها بعد استيفاء السكة فعاد حق كل واحد الى الشخص فاذا غني احداهما لم يمكن للاخر
من استيفاء الكل لهما ان المضاء من القضاء في العتوبات ولو عثر احدهما بصل القضاء لهما فلا يخرق القصاص
لذوال المزاحمة كذا هنا ولو قطع احدهما يد القاطع من المرفق فلهما دية لانه فان المحل لطله لانه لم يوضع السكين
موضعه فصار كما لو سقطت ماله فاذا سقط حقه في القصاص في اليد والقاطع الاول والخيار ان شاء قطع
ذراع القاطع وان ساء صمته دية اليد وحلومه العدة الذراع الى المرفق **قول** فاذا اقر العبد بصل
العبد لربه القود وقال زفر لاصح اقراره لانه يودي الى ابطال حق المولى فلا يصح منه كالاقرار بالمال لانا ان العبد
مستحق على اصل الحرب في حق الحدود والقصاص بطلان حق المولى ضمنى فلا سالي به وانما رد اقراره بالمال لانه
منهم منه ولا يهدى هذا لصله **قول** ومن مضى جلا بعد اصف السهم منه الى اخرها فاعلمه القصاص للاول
والدية للثاني على قلته لان الاول عهد بغيره القصاص في الثاني خطأ في الفعل كما ذكره عن رضا فاصاب ارمسا ورمسه
وان كان سببا واحدا الا ان الحلتين مختلفتان فمزال الفعل الواحد من له فحلتن مختلفتين لحدود الاثر وسعد كل واحد
حكمه **فصل قول** ومن قطع يد رجل خطا ثم قتل عبدا الى اخره اخذ بها سواء كانا عذرا او خطا من مختلفتين
بحلل يرا ولا في خطا من لم يتحلل بينهما برفق دية واحدة اعلم انه لا يحلوا القطع والقيل من رجل بينهما
برء او اقرار بجلل بينهما برفق بغير كل فعل بوجوب الفعل لان موجب الاول بغير راء البرء فلا يدخل احدهما
عقد في الاخر حتى لو كانا عذرا فلا يولى القطع والقيل وان كانا خطا برفق دية ونصف دية وان كانا احدهما عذرا والاخر
خطا فان كان القطع عذرا والقتل خطا في الدية القود وفي النفس الدية وان كان القطع خطا والقيل عذرا
في الدية نصف الدية وفي النفس القود وان لم يحلل بينهما برفق فان كان احدهما عذرا والاخر خطا بغيره في كل فعل

على حده صحيح الخطا الذي وفي العهد القوي وان كانا خطا من غير الكمال ختانه واحدة انما فاصحة واحدة
وان كانا عهد من عند لي يوسف ومحمد رجبها الله بصل لا يقطع وعند لي خسة رضي الله عنه للولي الحاد
ان ساء قطع وصل ان شاء قتل الاعبر اتحاد الجاس وحده ما والظاهر ان الجمع بين المحاحات
واجب ما انكن لان الفصل يقع بصران بالباواعسا لكل صر به يودي الى المخرج الا ان لا يمكن الجمع بان يحلف
حكم الفعلين او تحلل البر لانه فاطح للسلبه وقد امكن الجمع بهذا الحاشي للفعل وعدم تحلل البر فصار كما
لو كانا خطا في هذا لان الفصل يحد القطع قبل البر لئلا يسم الا اول فصار كسلبه الاول وله الجمع مع هذا
اما لان جرمه في منع سلبه القطع حتى لو صدر من شخص بغيره فصار كتحلل البر للاختلاف بين
الفعلين اذ الطريق يسلك به بسلك الاموال بخلاف النفس والعصا مع هذا المساواة في الفعل لانه حياء
الفعل في ذلك ان يكون الفصل للفعل القطع بالقطع لسلبه المماثلة صورة ومعنى في القتل بدون
القطع اعسا المماثلة معنى لا صورة بخلاف الخطا لان موجبه الدية وبى يدخل المحل المقبول واحد في بدل
واحد لئلا يكثر لو صلوا رجلا خطا على علمه دية واحدة وان تعدد الفعل اتحاد المحل ولو صلوا رجلا
عند صلوا اجماعه لان القصاص جرم الفعل متعدد وسعد الفعل ان اتحاد المحل لان ارش الدية لو وجب
انما يجب عند المجر لانه وقت استحكام ابر الفعل لا يستلزم له لان المخرج به النفس محتمل في هذا الكمال والجزء
في حالة واحدة ومما لا يخفى انما الفصل العصاص محتمل في خلاف اذ اقطع وسرى حيث كفى بالقتل
لا اتحاد الفعل **قول** ومن ضرب رجلا مائة سوط وراى من سعين مائة من عشرة مائة حبه واحدة وليس
بضرب السبعين لان الضربات تسحق بالعدم عند انصال البر بها وكان لم يضرب الا عشرة فمات منها فظاهر الجواب
في كل حراسه ابد ملت ولم سق لها ان لا سقى فيها وعلى يوسف رحمه الله انه اوجب حكمه الجرم
وعن محمد انه اوجب جرمه الطيب وعمر الادوية ويحتمل هذا بسبب الاول فالوا هذا المحمل على ما اذا ابر
من سحن لم سق ابر اصلا فان بقي ابر سحن لم يحكم عليه حكمه العدل لبقاء الاثر **قول** ومن قطع رجل عذرا
مخفا المقطوع عن القطع بمات من ذلك فعلى القاطع الدية في ماله وان غفا عن القطع وما حدث منه
او عن الجنانه بمات من ذلك فهو عفو عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف في اغفاء الشجر بمسرى النفس وان لها
وقالا اذا غفا عن القطع فهو عفو عن النفس ايضا وعلى هذا الخلاف في اغفاء الشجر بمسرى النفس وان لها
ان العفو منى اصف الى القطع ويحتمل ان يرد به موجبه ان نفس الفعل لا يحتمل الحق وموجبه احد
سائر ضمان الطرف الا بصر وضمان النفس يسرى فوجب له سائر ضمانها وجد كما في الجنانه فانها تساوى
الجنانه السارية والمقتصر وان اسم القطع يساوى السارية المعصية بدليل خبر ما نساها لقطع
به وقطع وسرى الى النفس لا يحتمل شي وكان العفو عن القطع عفا عن نوعه ولا يحتمل هذا عفو عن جزئ
فقط كما لو قال لا قطع لي فلان فانه لا موجب البراءة عن النفس وهذا لان موجب القطع ما سرق في ضمان

الطرف ما الواجب النفس فليس موجب القطع بل هو موجب الفعل بالسراية انه من ان حقه في موجب
النفس من موجب الطرف فظهر انه غفا عن غير حقه بطل عفو اذ اغنا استقاط الحق بسطلا اذ اصادق
ما ليس حقه وبجاء العصاص ما سالا ان فصل نفسا معصومة عدا لانه يحتمل الدية استحسانا في ماله لوجود
اضافة العفو الى حقه من حيث الظاهر فصار شبهه والساري فصل من لا سدا ولا قطع والفعل ليس
موجب القطع فلا يساوى العفو عن القطع بخلاف العفو عن الجنانه لانها اسم جنس مطلق على الكل بخلاف
العفو عن الشجر وما حدث منها لكونه صريحا في العفو عن السراية والفصل **قول** ولو كان القطع خطا فهو
كالعهد في هذا الوجه وقاما خلا فاعترانه لكان خطا فهو من البت لان موجبه المال قد علق حق الورثة
صغير من البت وان كان عدا فهو من كل المال لان موجبه القود وحق الورث لم سحاقت به لانه ليس كالقصاص
كما لو اعد ارضه في موضع موته واسفح بها المستعبرم مات المجر كان ذلك من كل المال حتى يكون للورث
حق مطالبة الدية من المنفعة لان حق الورثة في المرض انما سحاقت على بقى منها بعد موت المورث دون المنافع
قول واذا قطعت يد رجل عدا او خطا فكيفها على يده مات منها فلهما مهر مسلمات لكان القطع عدا
فالدية في ماله وان كان خطا فالدية على عاقبتها وهذا عند لي حصة رضي الله عنه لان العفو عن الدية او القطع
اذا لم يكن عنده عفو عما حدث والنزوح على الدية لا يكون نزوحا عما حدث به ثم القطع اذا كان عدا يكون
هذا نزوحا على القصاص في الطرف وهو ليس بالحق حال السوت في حال السقوط اولى فلا يصلح مهر اصيل
منه المثل عليها الدية في ماله لان النزوح وان يضم العفو ولكن عن القصاص في الطرف اذا سرق من
انه فصل النفس ولم يساوى العفو في الدية وانما يحتمل ماله لانه عهد والحوال العقل العهد العاص
لرحم القصاص على ما سوا اذ اوجب لها مهر المثل عليها ومقتضاها ان السوا وان فصل الدية
برده على الورثة وان فصل المهر برده الورثة عليها وان كان القطع خطا يكون هذا نزوحا على ارش
الدية واذا سرق الى النفس طهرانه لا ارش للدية وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما لو تزوجها على ما
في الدية ولا شيء فيها ولا يقع المقاصة لان المهر لها والدية على العاقلة ولو نكحها على الدية وما حدث منها او
الجنانه بمات من ذلك فان كان القطع عدا فلهما مهر مسلمات لان هذا نزوح على القصاص وهو ليس بالحق
صحيح فيجب مهر المثل كما لو تزوجها على خير وحذر ولا شيء عليها لانه اذا جعل القصاص مهر اصيل رضي
سقوط القصاص عهد المهر وسقط اصلا كما لو اسقط سوطا لم يصير الا فانه يسقط اصلا وان كان
القطع خطا نزع عن العاقلة مهر مسلمات ولهم بثلث ما تركت له لان النزوح على الدية نزوح على مهرها وجوبها
الدية وهي مصلح مهر اغترانه بعد عقار مهر المثل من كل المال لانه مرض مرض الموت والنزوح من الحاجة
الاصلية وما زاد على مهر المثل يكون وصية للعاقلة ويكون الواجب لها مقدار مهر المثل من الدية فان كان
مهر مسلمات والدية سوا والعاقلة لا تخرمون شيئا من ذلك لهما لانهم انما يحلون عليها بسبب جناسهم

على البصيرة من جهة الرجل والآن حالها انقص حركته وسفعتها اقل من سفعتها وقد ظهر ان نقصانها في النفس
فكذلك اطرافها اعتبارا بها وبالثلث وما فوقه **قول** ووجه المسلم والذي سواه وقال السافعي دية
الكفاية ربعة الاف درهم ودية المجوسي مائة درهم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني
واليهودي ربعة الاف درهم ودية المجوسي مائة درهم وقال مالك رحمه الله دية الكفاية ستة الاف درهم وهو
احد قول السافعي احدى الف الف درهم ودية المجوسي مائة درهم ودية الكفاية ستة الاف درهم وهو
ولنا قول صلح دية كل ذي عهد في عهد الف دينار او عشرة الاف درهم وعرب بكر وعمر رضي الله عنهما قال
دية الذي مسل دية الحر المسلم وماروسا اسير مجار وياه لظهوره على الصحابة به رضي الله عنهم **فصل في**
تحفة الدية وجب الدية في النفس الارف والمارن اللسان والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر
والسمع والذوق اللحية لم ينبت وسحر الراس لم ينبت اللحية ايضا لا تحت شيء في الحروف في العبد يجب حكومة
الحدن والاصلاح وجوب الدية في النفس قوله تعالى ذرية مسلمة الى اهله وقوله صلى الله عليه وسلم
في النفس المومنة مائة من الابل مالا تاتي له في البدن من اعضا او معان مقصوده ما لا ياتيها كاللأف النفس
انه يجب بها كمال الدية وذلك ما عدونا به والاصلاح اذا قوت حسن سفعة على الكمال وازال جمالا مقصودا
في الادنى على الكمال تحت كل الدية لان فيه اتلاف النفس من جهة اذا النفس اسقى مسغاها من ذكر الوجه
والأف النفس من جهة ملحق باللاف من جهة في الادنى يحظما له اصله فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالدية كلها في اللسان والارف فعتسنا عليه غيره اذا كان في معناه فقوله الارف الدية لانه ازال جمالا
على الكمال لان كل الوجه به فصارت النفس عسار كانهاها لك من وجه وكذا لو قطع المارن والارف
لان بقوسا الجمال نه حصل لو قطع المارن مع العصبه لانه ازال على وجه واحدة لان المجموع عضو واحد وكذا
في اللسان الدية انه مخلق به سفعة مقصوده وهو التكلم فالادنى ما اسار عن سائر الحيوان ليس
وبه من الله تعالى علينا قال الله تعالى خلق الانسان على علمه اللسان ولانه لا يقد على اقامة مصالحة الا بفهم
اغراضه لا غباره وذا فهو يقطع اللسان فكذلك في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية لان الدية انما
ببوسا السفعة لا بغيره بغير الاله وهو من السفعة عصل يقطع بعض اللسان اذا منع الكلام ولو قدر
على التكلم بعض الحروف لم يقسم على عدد الحروف وصل على عدد حروف ويجعل باللسان فبعد ما لا يقد
فان الهاء والعين والحاء لا يعمل باللسان فيها فلا يحد ذلك في القسمه وصل في قدر على اداء اكثر الحروف يجب
فيكونه عدل لانه حصل لفهم به مع ضرب جلد لرغم عراة الا اكثر من كل الدية لان الظاهر انه لا يحصل
به سفعة الكلام **قول** وكذا الذكرا في الذكر الدية لان وقطعه فهو من سفعة مقصوده من الادنى وهو
الايلاد والامساك النبوة الذي به عند الحاحه والابلاج هو طريق الاعلاق عادة وفي الحشفة كمال الدية
لانها الاصل في سفعة الابلاج والذوق به والعصه في معنى الساج **قول** وفي العقل والسمع والبصر

والسمع والذوق كمال الدية في كل واحد منها فان في كل واحد منها سفعة مقصوده وعدروى عن عمر رضي الله عنه
انه قضى لرجل على رجل اربع دنانير بصره واحدة على الراس حصبها عقلة وسمعه وبصره وسفعة
دوقه والآن العقل من اعظم ما يخص به الادنى فيه يدرك الاشياء ويمتاز من الهائم وكذا غيره بسفعة
مقصوده وهو بها الفوت لنفسه **قول** وفي اللحية اذا حلت فلم يثبت الدية لانه ازال جمالا على الكمال
قول وفي شعر الراس الدية بعد اذ اخلق لم ينبت لما ينبت وقال مالك السافعي وجهها الله عيبها ما حكمه
عدل لانه شعره من اهل البدن بعد كمال الحلقة فلا يتعلق عليه كمال الدية كسعر الصدر والساق وهذا لانه
زاد في الادنى لهذا خلق شعر الراس كله وبعض اللحية في بعض البلاد ولو كان مقصودا لما خلق في النفس
ببوسا سفعة كماله وجوب كمال الدية بعينه بغيره كماله والدية عليه ان ما يوجب كمال الدية
بوجب العبد كمال القمه ولو خلق لحيته عند الدية كمال القمه بالانفاق والافسد المنبت وانما لم يقصر
القمه فكذلك في حق الحر ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال في الراس اذا خلق فلم ينبت لدية كماله
والمستقول عنه في هذا الباب كالمفوض الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يستدرك له الواجب لانه فوت
عليه جمالا على الكمال لان اللحية في وانها جال كذا في شعر الراس كمال الدية لا يترك للافقح سكت في ستر
فليكونه كمال الدية كما لو قطع الاذن من الساحة من الاصل فيه ما روى النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الله ملائكة سمعهم سحان من الرجال المحي والنساء العروون والذواب علفا من الصدر والساق
لانه لا يتعلق به الجمال والماحة الحد ففهمها روايان روى الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه انه يجب كمال
القمه وفي ظاهرها رواية انه يجب به صان القمه لان المقصود في الحد الاستدراك دون الجمال وخلق
اللحية انصرفت هذا المقصود فاما الجمال مقصود في احرار مقصوده بوجب كمال الدية وفي السائر حكومة
عدل في الصحيح لانه باع اللحية فصار كطرف حرا طرفا فيها ويكفوا في الحد لكونه والاصح انه اذا كان على دية
سعرات محدودة فليس يقطعها شيء لان حدودها بسنة والارثه وان كان اكثر من ذلك فكل على الدين
والحد جمعوا ولكنه غير متصل بغيره حكومة عدل لان في هذا بعض الجمال ولكنه ليس بكمال هذا كله اذا
افسد المنبت فان سحت حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق فحل الحان ابره من غير الضرر التي اسقى
ابرها في البدن ولكنه يوجب على ذلك لاد مكانه ما لا يحل له وان است سضا ذكر في النوادر انه لا يلزم شيء
عند ابي جعفر رضي الله عنه في الحر ان الجمال يزاد ولبا من سحر اللحية وعندها يجب حكومة عدل انما يصح
الشعر جمال ارايه لا في غير ارايه حتى حكومة الحد باعساره وفي العبد حكومة عدل عندهم لانه مقص
قمتة وليسوى الحد والخطا في خلق الشعر واللحية لان القصاص لا يجب شيء من السعور والاعقوبة
فلا يندب ساسا وانما يستبضا او لا بالنفس انا ورد في الحركات قال الله تعالى الحروف مفضا من هذا
ليس معناها لانه لا يحتاج في خلقها الى كلام فلا سولهم فيها السرايه كما في الحركات وانما يكون وحاطي البدن

ففي قطعها كمال اليد وفي احدهما نصف اليد واصل ذلك ان صلح ام قال في الحسب اليد وفي اليد من اليد وفي
احدهما نصف اليد وفي الرجلين اليد وفي احدهما نصف اليد وفي العنق اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد
والجانب اليد وفي اليد من اليد وفي احدهما نصف اليد وقال مالك والساق في رجلها اليد حكمه
عبد في الجانب اليد في اليد من اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد
المنفعة او ينفق الجاهل على كمال اليد وفي اليد من اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد
لا في ينفق الحسب في اليد من اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد وفي السنن اليد
عند الاكل ومنفعة الجاهل في الجانب من ينفق الجاهل وفي الرجلين ينفق الجاهل وفي
الادنى ينفق الجاهل على كمال وفي ينفق رسول الله صلى الله عليه وسلم في الادنى اليد وفي الادنى
ينفق ينفق الامنا والنسل وفي اليد من ينفق ينفق الارض على خلاف يد الرجل لان ينفق ينفق
المنفعة والجاهل على كمال ينجح حكومة عدل في جملتي المرأة كمال اليد وفي احدهما نصف اليد ينفق
حسب ينفق الارض واصل اليد لان اذ لم يكن لديها حكومة ينفق على الصبي المقام بها عند
الارض واصل اما ما يكون ارباعا في البدن كاسفار الحسب في اسفار العنق اليد اذ لم يست وفي احدها
ربع اليد ثم محتمل من ادائها الاهداب محاذ الان سفل الحسب ينفق الاهداب سمي الهدب سفل اسمها
باسم المنسجما وروى بينهما كالراوية لليد وان كانت حصة في العنق هذا لان سفل ينفق الجاهل
ومنفعة دفع الادنى العنق عن العنق لان بالاهداب في الادنى عن العنق اذ كان الواجب
في الكمال اليد وهي اربعة ينفق احدها ربع اليد وفي ينفق منها ملكه ارباعها ومحتمل من ادائها
سفل السفل والحكم فيها هكذا **قول** ولو قطع الجفون ما هداها بحدة واحدة لان الاسفار مع
الجفون كشي واحد كالمار من مع العصب **قول** وفي كل اصبع اعلم لم يكون اعسارا في البدن اصابع
اي اصابع البدن الرجلين في قطع اصابع البدن في الرجلين كل اليد وفي كل اصبع من اصابع البدن
او الرجلين عشر اليد لقوله صلح وفي كل اصبع عشر اليد لان قطع الكمال ينفق حشيش البطش
او المسحوق منه كاملا وفي عشر ينفق اليد عليها والاصابع كلها سواء الاطلاق وروى لان
الكل سواء في اصل المنفعة فلا حصر الزيادة فيه كالاسنان والعين مع الشفاه **قول** وكل اصبع
فيها ملكه مناصلا في احدها ملكه الاصبع لانه قدر ملكه وما فيها مفصلا كالاهام ففي احدها نصف
ده الاصبع وهو بطر اقسام دمه البدن على الاصابع **قول** وفي كل سنن اي ما يربط على اعسار كاسنان
ففي كل سنن خمس الا بالاعسار دمه ليقول عليه الله في كل سنن خمس حرا ابل والاسنان كلها سواء
كذا الحديث لان الكسر سواء في اصل المنفعة كاليد في الاصابع وهذا اذا كان خطأ فان كان عدا فيه
القصاص لما في الحمايات **قول** ومن ضرب عضوا فذهب منفعته ففده كاملا كالداء شلت

والعنق اذا ذهب عضوا لان الحكم ينفق ينفق حشيش المنفعة لا ينفق الصورة **قول** ومن ضرب صلب غيره
فاقطع ماؤه تحت اليد لان فده منفعته كاملا وهي منفعته النسل كذا لو اخذ به لان فيه ينفق الجاهل على
الكمال لان حال الادنى في كونه منسجبا لعامة قال تعالى لعل خلقنا الانسان في احسن تقويم قالوا المراد
اصحاب العامة فلو زالت الحدود به لشي عليه لروى الهام لروى الهام لروى الهام لروى الهام لروى الهام
بقي بعض السنن سفل الرضيب **فصل في الشجاج** وفي عشره الحارصة الى اخره ظاهر **قول** ففي
الموضحة القصاص لكانت عدا لصل الله عليه وسلم ينفق القصاص في الموضحة ولا اعتبار المساواة فيها يمكن
ما لم يمتلئ السكين الى العظم فمسا وان والحمايات فمادون النفس يوجب القصاص اذا امكن اعسار المساواة فيها
قول ولا قصاص في بعض الشجاج بناء على القصاص على ما جرى فمادون النفس سفل المساواة ولا يمكن تحقيق
المساواة فيها لانه لا حد يمتلئ السكين له ولا في الهاشمية والمنقلة يحتاج الى العظم وقال صلى الله عليه وسلم
لا قصاص في العظم وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنهما وصل الصحيح لرجح القصاص فمادون
الموضحة من الشجاج وهو ظاهر الرواية لان علمها في الجلد واللحم واعسار المساواة فيها يمكن ما لم يمتلئ
بالمسارم بخدره بقدر ذلك يقطع بها مقدارها قطع **قول** وفمادون الموضحة كالحارصة والدامية
والدامية والباضعة والملاحة والسحاج وحكومة عدل لانه ليس فيها ارض بقدره وعذر الاهدار فصار الى
حكومة العدل عن اربهم النجى وعن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما انها قاله مادون الموضحة من الشجاج
الحذوش فيها حكومة عدل **قول** وفي الموضحة لكانت حطاف ينفق شرا اليد وفي لامة ينفق اليد وفي الحاف
ملها فان ينفق الحاف فيها حافان ففدها ملها اليد فانه صلى الله عليه وسلم قال في الموضحة خمس حرا ابل في الهاشمية
عشر في المنقلة خمسة عشر وفي لامة ملها اليد وفي الحاف ينفق اليد وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه حكم
في حافه ينفق الى جانب اخر سفل اليد ولانها اذا عدت برئت من جانيها من جانيها من جانيها من جانيها
من جانب الظاهر ففدها كل منها ملك اليد **قول** وعن محمد انه جعل الملاحة صل الباضعة وقال هي التي تظهر
اللحم ولا تقطع وما ذكرناه يدنا اي ولا يروى عن ابي يوسف وهو ظاهر الرواية وهذا الاطلاق ارجح الى ما ينفق
الكلمة لان الحكم ينفق يدنا اي ولا يروى عن ابي يوسف وهو ظاهر الرواية وهذا الاطلاق ارجح الى ما ينفق
الشجة **قول** ثم هذه الشجاج تحقن بالوجه والراس لحر وما كان في غير الوجه والراس سمي جراحة والحكم يرتب
على الحصة في الصحيح حتى لو جوفت في غيرها كالساق والصدر واليد حكومة عدل لان الامر في المقدور جاز في
الراس والوجه وغيرها السنن في معناه حتى يمتلئ بها لانه لما ورد الحكم منها معني السنن الذي لم يمتلئ بها لانه
والسنن انما يكون فيها بطر من البدن وهو الوجه والراس **قول** واما اللسان من الوجه عند الاصل اليها به
فلا فاصلا ويحق معنى المواجهه فمما وصل لسان من الوجه وهو قول مالك رحمه الله لعدم المواجهه فيها يمتلئ لوجود
ما فيه الراس مقدور لاجل المقدور والدفن من الوجه انما هو الحافه يحقن حصى الراس وحرق البطن **قول** وتفسير



التدليل العلم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك لم يعرف لو كان مخلوقا لا دون
هذا الامر ويعرف مع هذا الامر لم ينظر الى تفاوت بين الصبي من فان كان فصف عشر القصة بحسب عشر الدية
وان كان بقدر ربع الحسب ربع الحسب من الدية وعليه الفتوى قال الكوفي رضي الله عنه بطريقه مقدار
هذه السجدة من الموضحة فحسب بقدر ذلك من نصف عشر الدية لان وجوب نصف عشر الدية في الموضحة
بالنظر ما لا ينفصل فيه رد الى المنصوص عليه باعتبار المعنى قبل تفسير قول الكوفي رحمه الله بحسب الحاشية عشر
الموضحة وفي الدامحة سبعان من ان الموضحة وفي الدامحة ثلثة سباعه وفي الناضحة اربعة سباعه وفي
المثلاحة سباعه وفي السحاج سبعة سباعه وفي السبع غورها عسارم بحسب علامة على ذلك ثم ينظر الى
الحاج الى السجدة ارس من قدر السجدة غورها عسارم بحسب علامة على ذلك ففسر على هذا كذا قاله السجدة
فصل قوله وفي اصابع اليد نصف الدية بناء على ان كل اصبع عشر الدية على ما روينا وكان في الخمس نصف
الدية ضرورية **قوله** فاذا قطعها مع الكف ففيها ايضا نصف الدية لقوله عليه السلام في اليد من الدية وفي
اخذها نصف الدية ولان الكف في الاصابع لان قوام البطش بها **قوله** وان قطعها مع نصف الساعد في
الاصابع واللف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عن هذا قول لبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو رواية
عن لبي يوسف وعنه ان ما زاد على اصابع والرجل فهو متبع الى المكث والى المحدث ان الله صلى الله عليه وسلم قضى
على قاطع اليد نصف الدية خمسة الاف البدن من اس الاصابع الى الاطراف فلم يحسن الزيادة على يد السبع ولان
الساعد ليس له ارس من قدر الكف ولها ان ارس اليد انما يحسب عسارم الله ما طشه والاصابع البطش
الاصابع والكف مع لها اما الساعد فلا يسعها لانه غير متصل بها فلم يحسب بحالها في حق التضمين
ولانه اما ان يجعل مع الاصابع او الكف ولا يمكن جعله للاصابع لان الكف جليل منه ومن الاصابع والنبع يكون
متصلا بالاصابع فلا يمكن جعله مع الكف لان الكف في نفسه مع الاصابع واسع للسبع فاذا عجز جعله سباعا وبهذا
اهداره وليس فيه ارس من قدر في حكومة العدل ولا حجة له في الحديث لان البدن اذا ذكرت موضع القطع
فالمراد به من الزيد بل لئلا يسهل به السيرة **قوله** وان قطع الكف من المفضل وفيها اصبع واحدة ففقدت الدية
وان كانت اصبعان فحسب به البدن والاشي في الكف وهذا عند لبي حنيفة رضي الله عنه ولا ينظر الى ان الكف
وهو حكومة عدل والى ارس باقي من الاصابع يكون عليه الاكبر ويدخل في ذلك الاكبر لهما الحسب به ارس الاصبع
وارش الكف خير اصبع محسب اتفاقا لان ضمان الاصابع هو ضمان الكف هو ضمان الاصابع وهو شيء واحد
ولم يسم ابطال احد من كل احد منهما اصل من حجة فيجوز الرجوع بالاكبر ولا الاصل والرجل في الواقع بالاعتبار
من المقدار المستند مع الصغار والاصابع اصل حنيفة لان يقوم بالاصابع وهي المنفعة المطلوبة وحكما فادرس
الاصبع مقدور شرعا ولهذا جعل الكف تبعا لجميع الاصابع فالرجوع من حيث المبدأ ان حق من الرجوع مقدار الواجب
قوله ولو كان في الكف ثلثة اصابع محسب اربعة اصابع والاصبع الكف لا يجمع لان الاكبر الاصابع لما كانت قاعه

البطش

جعل كقوام كلها فيكون الكف باحاليها لان قاعه الاكبر مقام الكل اصل في السبع **قوله** وفي الاصابع الزائدة
والسن الزائدة حكومة عدل لانه لا منفعة فيه ولا رنة ولا يحسب من قدره ولكنه جزء من الايدي فلم يكن
اهداره صحيحا في حكومة بحسب الايدي **قوله** وفي عمل الصبي ذكره وليس له انما يعرف صحة حكومة عدل
وقال الساجي بحسب دية كاملة لان الاصل هو الصحة فاسسه فطرح ربا الصبي الاذن منه ولنا ان السلامة ليست
بالدليل انما است بناء على الظاهر وهو الاصل للالتزام بخلاف المارن والاذن الشاخصه لان المقصود هو
الجمال والرنه وذو الاعتداف من البالغ والصبي لا يلزم حواجر من عن الكفاية لانه ما مور بحر الرقية والظاهر
سلامتها في حق الامساك بحسب الرصع فلا يجب غيرها بالشك فاما الظاهر هنا الاصل حجة لا يجب انما انما
والدية ولا ضمان الشك على انه قال في الاسلام ما ولى بحر من البدن انما اعطى عيش حتى ظهر سلامته حتى
لومات قبل ان يظهر سلاما اذ لم يادى به والقطع ههنا بحسب حدوث السلامة ومعرفة فها في هذا المتبع
القصاص والدية وفي ذكر الحضي الحسب حكومة عدل وقال الشافعي بحسب دية كاملة لا تطلق في صلته عليه السلام
وفي الذكر الدية من غير فصل لئلا للمنفعة الاصله من غير هذا العضو الا ان الاحكام اذا عدت هذه
المنفعة فلا يجب دية كاملة كالعضو القاعه التي ذهب ثوبها والبدن الشلاء والرجل السلاء **قوله**
ومن سيجر جلا فذهبت عقله او سحر راسه دخل ارش الموضحة في الدية وان فرجه الله لا يدخل لانها حاشية
محسنة فان فساد من النفس فلا سدا لان قاسه على ما اذا ذهب سمحه او بصره او كلامه فان هناك عليه
ارس الموضحة مع الدية اتفاقا ولنا ان يموت العقل محرم على هذا لانه يموت به منعه سائر الاعضاء
فصار كما لو سجد موضحة فوات ووجب ارس الموضحة باعتبار دية الشجر لانه السجدة على ذلك واستوى
لا يجب شيء واذا وجب كمال بدل النفس باعتبار دية الشجر لا يحد منه ما عساره ايضا وصار كما لو قطع
اصبع رجل سلبه والاصبع ان ضمان الحرة دخل ضمان الكل كما اذا اصبحت فوات نفوات العقل يموت
منعه جميع الاعضاء فصار كالروح في الجسد **قوله** وان ذهب سمحه او بصره او كلامه فخله ارس الموضحة
مع الدية عند لبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف يدخل في دية السمع والكلام والادخل في دية البصر لانه
ظاهر فلا الحق العقل اما السمع والكلام مسطوقا لحمل العقل لهما ان كل واحد من هذه المنافع اصل
منه ما سدد حكم الحنابلة بعدد ابر الفاعل لم يسبح واحد من ذلك ما سواه بخلاف العقل لان
سمعه يعود الى كل الاعضاء اما سمعنا السمع والبصر فمختصة فلا تدخل حصة ما في بعض الاعضاء
المختلفة **قوله** ومن سجد رجلا موضحة فلا ذهب عنه فلا اقصاص في ذلك عند لبي حنيفة رضي الله عنه وفي الدية
فها وقال في الموضحة العضو من الدية في البصر وروي سماعه عن محمد انه يحسب القصاص من الموضحة والعضو
وان قطع اصبع غيره عدا فشد اصبع اخرى محسبها لم يحسب القصاص فيها عند لبي حنيفة رضي الله عنه وهو
قول ابراهيم الحنبل رحمه الله وان قطع اصبع رجل من المفضل لا على فقتل ما بقي من الاصبع او كل البدن ولا



الحجانه ودرالت معني ولهذا الوقع سنصبي منت مكانه لا يحب الارش بالاجماع ولهذا ان الموجب فساد
المنبت ولم يفسد حيث بنت مكانها اخرى وما فات عليه منفعه ولا رسته فلا يجب الارش عن لي يوش
انه يجب حكومه عدل لوجود الام الحاصل **قول** ولو وقع سن غيره فردا صاحبها الى مكانها
وبنت عليها اللحق فاعالج بام الارش لان هذا السوت غير متعدده والعروق لا تعود وكذا الوقع اذ
فالصقها فالحيث لانها لا تعود الى ما كانت عليه **قول** فعمل الذي بنت سنه لصاحب حسنه درهم
واصل هذا ان القصاص واجب السن نزعته وكسرت وانا يجب لفساد المنبت لهذا الوبت كما كانت
قبل القصاص من طول القصاص وفساد المنبت لا يسر لا مضى الزمان ووجد جلاله حوله لان الحول
حسن للاسظار في معنى كشف الحال كما في جل الحزن فاذا استوى حوله فلم يستوجب اسسناء العقود لانا
لو وصاه بالناس لطل القصاص منه بضمه بضمه الحق فصار الحول لانه على الناس غلنا فاقم مقامه
فاذا سب من يحد بطل الحكم الحول بعد ان انه استوفى العقود وليس له حق الاسسناء فضمنه كانه نزع عنه
ظلمه وانما لم يلزمه العقود لان فعله حق الظاهر فصا مشبهه بحب المال **قول** ولو ضرب انسان سنه
محركت سبافي حوله لظهور بر فعله فان القاضى حوله لم جاء المضروب وقد سقت سنه فاحلنا قبل الحول
فما المضروب بسقط من ضربك قال المضارب ان ضرب رجل اخر فالقول للمضروب لان الظاهر شهد له
وهذا بخلاف ما لو سبه موضعه فجاء وقد صارت معله فاحلنا بحب يكون القول للمضارب لان الموضعه
لا يورث في المسئله فلا تضاق اليها اما الضربه للحركه للسن مؤثره في السقوط تضاق اليها وان جاء بعد
السنه واخلنا فالقول للمضارب لان الباحل ما كان لا يظهر بر فعله في تلك المده وكان خضرون اعتبار
الاجل يعتبر قول المضروب اذ لو لم يخبر لم يكن بهذا انما بعد مضى الحول بدلتى وقت طور الاثر
فالمضروب يدعى على المضارب كل السقوط من بر فعله وهو مضمون عليه وهو ينكر فكان القول قوله ولو لم يسقط
لاشئ على المضارب عن لي يوسف رجب حكومه بمرالم وسبحي الوجها ان رشا الله تعالى ولو لم يسقط
ولكنها اسودت بحب الارش الخطا على العاقله وفي العهدى ماله ولا يحب العقود لانه لا يمكن غايه الماله
اذ ليس وسعجه ان يضرب سنه اسود سنه فان اصغرت وكى عن لي حسنه رضى الله عنه لفساد حكومه
عدل ذكر هشام في نوادره عن محمد بن لي حنفه رضى الله عنها قال في الحول عت شئ وفي المملوك حكم عدل
وعند محمد بن با حكم عدل وهو قول لي يوسف رحمه الله لان الحال على الكمال فاضا السن فما لصفه ببعض معنى الحول
فنها ولهذا عت المملوك حكم عدل فكذا في الحول ولا يصفه رضى الله عنه لان الصفه من الوان السن فلا يكون
دليل قوت السن بخلاف السواد فانه دليل قوته والمطالون السن الاحرار المنفعه وهي قائمه بعد ما اصغرت
وفي المملوك الماله وقد يبدى بعض الماله بالاصغار كذا ذكره في المبسوط **قول** ومن سجد رجلا فالحيث
ولم يبق لها الروح بنت الشعر او ضرب رجلا محرجه فبراء وذهب اثره لا يجب عليه الارش عن لي حنفه وعندي لي يوش

[illegible]

عليه اسلم وهو حكمة باعتبار الالم الحق وقال محمد عليه ودر ما بقية في معالجة الى السرا لانه انما الالم
اجرا للطيب وعمل الدواء ففعله فصار كانه اخذ ذلك من ماله فخرج عليه ولا في حقه رضي الله عنه
ان الموجب هو السنن وهذا في خلافه بحد الالم ولهذا الوجه ضرب ضريبة ماله بها ولم يورثه لا حبس
وان ضربه فخره فبما ونفى انما الضرب فعليه اسلم الضرب **قوله** ومن خرج رجلا حرا حده لم يرض منه
حتى يبرأ وقال السافعي رحمه بعض من في الحال كما في القود في النفس وهذا لان الموجب ودرست فلا يخرج
لامر وهو موهوم ولنا قول صلح مساوي في الحاحات سنة ولان المعبر في الخانات ماله ما اذا حكمه في المال
غير معلوم فربما سري الى النفس من انه صلح فالم يسفر حكمه على شيء بالبراء والمصالح لم يدر انما
انه خائفة فلا يمكن برئ من وجهها عليها **قوله** وكل عهد سقط القصاص فيه لم يفسد الاب الله
عما قد سته في مال القاتل كذا كل اسن حبه على او اقرارا او لم يكن مصف عشر الدية والاصل فيه
حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوف على موقوف على النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل العاقلة هذا
ولا عدا ولا صلح ولا اعترافا ولا مادون اسن الموضعي بم ما وجب يعقل الا ان عدا في ماله في ثلث
سنين قال السافعي رحمه يجب الدية حال لان القود سقطت سرعا الى ذلك تكون البذل كما لو سقط
بالصلح على مال وهذا لان اصل الرضمان المثل في ماله حال كسائر المثلقات والناجل في الدية عند الخطا
كمنا على الخاطي وعلى عاقلة والعاقلة لا يصح ذلك البهت فكون الواجب عليه حال الا ان يرى للزوج
على العاقلة لما كان للبهت على القاتل لم يثبت ذلك في العدا لان وجوب الضمان لمعنى الحران حق
في نفسه حال فلا يصح حقه الاسد هو حال لنا ان هذا مال حيث بنفس البتل فكون موجلا كالموجب
يعقل الخطا وسببه العدا وهذا المثل لنفس مال ما ليس مال لا يضر المال اصلا وانما عرفنا بقول لا ي
بالمال سرعا والسرا انما قومه فله موجله في ثلث سنين فاجاب المال حال زيادة على ماله اوجه الشرع مغي
وكما لا يجوز باعتبار صفة العدة الزيادة في الدية قدرا فكذا لا يجوز ايات الزادة فيه وصفا على ما وجب
بالصلح لانه وجه العقد ابتداء فكون حال كالمسح وما وجب باقرار الخاطي بعلمه خطا فهو في ماله
والاصد في على عاقلة لان العاقلة لا يعقل ما وجب الاعترا والمادون ولا ان عليه على نفسه في الترام
قولا دون عاقلة ويحيى ثلث سنين لان بدل لدم سرع موجلا ولا يعقل العاقلة قل مصف عشر الدية
فكون ذلك مال الخاني خلا للسافعي رحمه وسبجي بعده لسنا الله تعالى **قوله** وعدا الصبي المحنون
خطا وفي الدية على العاقلة اذا بلغت خمسة اقل خمسة ماله ففي ماله لان ما دون خمسة
في معنى ضمان المال والمعتوه المحنون وقال السافعي رحمه عدا حتى يحل الدية في ماله لان العدا بعد القصد
وهو ضد الخطا في حق من الخطا في حق من العدا لهذا يورث بجزر والبخر اما يكون على فعل يفرج
عدا الخطا الا انه يسن على هذا القصد حكما في القود والدية في ماله حال والصبي ليس من اهل الحد لكن

اهل

ولهو الحقوبه لانها يسن على الخطا هو غير محاط هو من حكم الاخر وهو وجوب الضمان في ماله كما في
علامات الاموال فلهذا ذلك من له المسقة فانه سحاق بها حكم القطع وهو عفوته وليس احله
والضمان وهو اهله فلهذا ذلك لنا ان محننا سر على رجل يسف ضربه ورفج ذلك الى على رضي الله عنه
فجعل عاقلة على عاقلة وقال غيره وخطاه سواء ولان الصبي مطنه الرحمة وقال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم
صغيرنا ولم يوف كبرنا فليس منا وخطا العالجا انما يكون على عاقلة لمعنى النظر والكشف على القاتل الضم
ادعى الى الكشف فكان اولى الوجوب على العاقلة وهذا لان العدا لا يحق منها لانه يسن على العلم وهو بالحق
ولا يعقل المحنون وفي عقل الصبي قصور فلا يحق منها القصد فصار كالنائم وسعى على هذا التكفير وحرر
الارث بعده فله كفر وحرمان بمرارت لانها مريان على المتل وقد يحق منها ولنا ان حرمان الارث شرع
عقوبه على فعله والكفان داره من العادة والحقوبه لانها لرفع الدية سرها ومما لسنان من اهل العقوبة
لان فعلها لا توصف بالخانة لانها اسم لفعل مخطور والمخطر يسن على الخطا وهو موضوع عنها **فصل**
في الجنين قوله واذا ضربت بطن امرأة فالت جنينا متا فتعبر بصف عشر دية الرجل وهذا
في الذكر وفي الانثى عشر دية المرأة وكل منهما خمسة ادرهم والقياس في الجنين لا يحسب شيء لانه لم يعرف
حيوته ولا يحق البتل الا في حق الضمان السك لا يجب نجم الظاهر حيوته ولكن الظاهر حجه لرفع الاحتقار
دون الاحتقار به اوجب كمال الدية لان الضارب منع حدوث منه الحيوة فيه فيكون كالمرفق للحيوة فيما
لمنه من البتل كولد المخرو وفور حقه منع حدوث الرقصة ولان الماء في الرحم معد للحيوة فيجعل
كالحي في اجال الضمان بالدية كما يجعل بعض الصدف في حق الحرم كالصدف في اجال الجنازة عليه بكسر ولكنا
ركنا القياس ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجنين عنة عدا وامه خمسة خمسمائة وروى
او خمسمائة وهو وجه على ما لك السافعي رحمه الله حب ودرها خمسمائة وما على العاقلة عندنا اذا كانت
خمسمائة درهم لانه خطا وقال مالك ماله لانه بدل الجنازة ولنا ان صلى الله عليه وسلم قضى الدية على العاقلة
وسماه دية وهي بدل النفس فان امرأة ضربت بطن صاحبها نحو دية صراط فالت جنينا متا فاختصم
اولياؤها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اولياها الضارب دية وقال اخوه ان ذى من الاصح ولا اسهل ولا
شرب الا اكل مسلح به بطل فقال صلى الله عليه وسلم اسبح كسبح الكهان قوموا وروى غير العاقلة لا يعقل
مادون خمسمائة ويحيى سنة وقال السافعي رحمه الله في ثلث سنين لان بدل النفس بدل النفس في ثلث
سنين بل وكبرنا ما بدل الطرف فهو الذي ما جعل سنة ولنا ان صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة
ولانه ليس كان بدل النفس حيث ان نفس مودعة في الالم حتى ينفصل عنها حية فالحانة غلته قبل الانصا لا جبر
بالخانة عليه بعد الانصا وهو بدل العضو من حيث الانصا لان فلان ثبت الباطل الى القدر المسقون
قوله ونسوي في الذكر والانثى لانه صلى الله عليه وسلم قضى بالغز ولم ينص فلان ينص بدل الذكر

على بدل الاثنى عسار تفاضل بينهما في المالكه فان الذكر مالكا بالاولى فكاحا والاشئ مالكة بالامه لوله تكاحا
فكان التفاوت بينهما فاما مخرجها فصل الادامة موثرا في التفاوت في البذل لانفاوت الجنين اذا لم يتاوتا
استويا في البذل **قوله** فان الفت حاتم مان فمسا الدية الكاملة لانه ان ينفذ فمسا حية بالضرر لسائق
وقبل النفس المومنة بوحى الله **قوله** والفت مستام مات الام فعليه دية بقتل الام وغير الجنين
والاصل فيه حديث بخبر من سجد رضى الله عنه قال كنت من حارسى فصرت احدهما الاخرى يعود
منسج فالتفت حسنا مستا ومات فعضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلة الضاربة بالدية وبخبر في الجنين
قوله وان مات الام في الضربة مخرج الجنين بعد ذلك حاتم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين لانه
فصل شخصين **قوله** وان مات بم الفت مستا فمسا دية في الام ولا شئ الجنين عندنا وقال السافعي رحمه الله
بجلا في الجنين لان الطاهر انما من ضربه وفي الملاقاة فرق بين فصل مستامها او مستف فمسا طهرانه باللف
نفسه فمسا دية بذكر كل احد منهما ولنا انه يمكن الاستبراء في هلاكه اذا انفصل احد منهما فاما كان ذلك بالضربة
ورما كان فاحساس نفسه هلاكه لانه بنفسه يسحق الام فادامات الام بقطع النفس بغير استبراء السبب
لا يجب الضمان لان وجوبه سكا **قوله** وما يجب الجنين موروثة عنه لورده وقال السافعي رحمه الله غير يكون
لامه لانه في حكم حرها حتى يفرض بالمفارقة يكون بدله لها كسائر اجزاها ولنا انه بدل نفسه لما بناقته ورده
كالدية ولا بدت الضارب حتى لو ضرب رجل بطن امراته والفت انه مستا فعليه عاقلة الاب غير والابن ابوه
منها سالا لانه فائق بخبر موثقة ولا بدت العاقلة **قوله** وفي جنين الامه لو كان ذكر اصف عشر قيمته لو كان
حاو عشر قيمته لو كان انثى والام السافعي رحمه الله حيث فيه عشر قيمته لم ذكر اكان وانثى لانه جزء من وجهه وضام
الاطراف بوجه مقدارها من الاصل لنا ان الضمان انما يجب من حيث كونه اصلها وهذا في نفسه لانه من حيث كونه
جزءا فان ضمان الجزء انما يجب عند ظهور الانفصال في الاصل هناك لانه اذا كان بدل نفسه فكان بقدرها
اولى لان الضمان يجب جزا للثبات والمقتول هو الجنين فكان عسار قيمته اولى من اعتبار قيمته غيره
انا او حسنا عشر القيمة او نصف عشر القيمة عسار الجنين لانه قايه بمخرج نصف عشر الدية ان كان ذكرا
او عشر الدية ان كان انثى وهو خمسها في القيمة في المالكه كالدية في الاحرار عسار القيمة بالدية
مبودة الى هذا ضرر في صورته لو كان قيمة الجنين المذكور لو كان حيا عشره دنانير بقتل نصفه دنانير ولو كان
انثى وقيمته عشرة دنانير ايضا بحجة شاذة كمال فان قلت فيه بمقتضى الاثنى على الذكر لان عشر قيمته اذا
كان انثى اكثر من نصف عشر قيمته اذا كان ذكرا وفي الديات تفصل الذكر على الانثى لان تفصل الانثى
على الذكر قلت هذا سببه في الحقيقة والتسوية حارة هناك لانفاق هذا لان القيمة هناك الدية ودية
الاثنى على النصف من دية الذكر فصار العشر من هذا مثل نصف العشر من المذكور والمقتول انما يجب عند تفاوت
الحال سفاوت المالكه وهذا يكون في المنفصل لاني الاحد لانه لاما لكه في الجنين وانما يجب ضمان الجنين عسار

الجنين

اعسار الدية والاشئ المعنى لسوسناوى الزكر وما يكون انثى اسرع سوا كما سدا لافصال فلهذا جوبها
بمقتضى الاثنى على الذكر لو تصورتم وجوب البذل في جنين الامه قول لى حنفى ومحمد رضى الله عنهما وهو
الظاهر قول لى يوسف وعنه ابي حنيفة حنبل الامه سى وانما يجب يقصان الامه ليرى ان فيها نقصان
وان لم يمكن لا يجب شئ كما في جنين الهممة سوا على اختلافهم في ضمان الحنابلة على المالكه فحنبل لى يوسف
ما عمنه ضمان المالكه حتى يحكم الغايما بالخ وعندهما بدل النفس وهذا لاراد على مقدار الدية **قوله** فان
ضربت مطن امه فاعق المولى ما في بطنها ثم الفت حاتم مان فمسا دية حاتم مان فمسا دية حاتم مان بعد
العق لانه الوجوب للضرب صادف وهو موقوف فلهذا يجب العمد دون الدية ويجب قيمته حاله
صار قابلا اياه ومضى فمسا ما حاله السبب اللف وصل هذا قوله فاما عند محمد رحمه الله فمسا ما لم يولد
مضروا الى كونه غير مضروب لكون الاعتناق مطلقا للمسلمين عنده **قوله** ولا كفارة في الجنين عند
السافعي يجب الكفارة لانه نفس في وجه قابلا النفس بوجه الكفارة فمسا احسا طاما فمسا من عني العباد
ولنا ان الشريعة انا وديننا يجب الكفارة في النفوس المطلقة وهو حر من وجه فمسا مورو والنفس ليس
بمعناه من كل وجه ولهذا لم يجب فيه دية كاملة فلا يلحق به ولا له الا ان يسرع بها احسا طاما لانه كابر بظهور
فمسا اول **قوله** والجنين الذي اسبى بخص خلقه كالطفر والشعر من كنه الجنين الباطن في جميع هذه الاحكام
لا خلاف ما روته وانه ولد في حق الناس ومضى الحدة وامومه لو كثر في جوارحه والمراه اذا ضربت
بطن نفسها او سبته وادخل طمح ولدها معجزة او عالجته فمسا حية اسقطت الولد ضمير عاقلة الغرة
ان فعل بغرا ذن الزوج وان فعلت بانه لا يجب شئ **قوله** ما يجب الرجل الطاهر
قوله ومن اخرج الى الطريق الا عظم كسفا او من راى او حرضا احلف في نفسه بالجرم من قبل الدرع
وصل محرم ما يركب في الحائط وعن البردوى رحمه الله جرح الانسان من الحائط ليس عليه فلهذا جرح من جرح
الناس الى حاد الناس ليس برىء ذلك كله لان طريق المسلمين حق عامتهم فاذا اسعاه بالناس عول كان
لكل احد من اهل الطريق وجه كما في الملك المشترك فان لكل احد حق البعض لو احدث غيره فمسا مكيلا في حق
المشرك ولصاحب هذه الاشياء ان ينفذ به اذا لم يضرب المسلم فان اضرب المسلم كره له ذلك لان السفاغ
بالطريق سلم ايضا الا ان هذا السفاغ مالم يوضع له الطريق فان كان لاضر فمسا الحق بحسب حقه وهو المهور وان
كان فيه ضرر يبق على اصله فلهذا لا السبيل استسقاء المساح ان لا يضر ضررا واحدا فاذا اضره كره له القوي طم
لا ضرر ولا اضرار في الاسلام **قوله** وليس لاحد من اهل الدرع الذي يبايدان يسرع كسفا ولا من راى الا انه
لانه ملك مشترك بينهم ولهذا وجبت السفحة لهما بكل حال والنصف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع
للملك الا اذا كان الكل اضرهم او اضره وفي الطريق الباطن الا ان الاضرار لا يمس فيه ملك فمسا الاستسقاء
مالم يضر ربه غيره **قوله** واذا اسرع في الطريق وشنا اى المهر على العلوس مل الرواين با

ما يجب الرجل الطاهر

او نحوه فسقط على انسان فخطب فالدنة على عاقلة لانه مستب هلاك ما خلف ما احببه وهو مستعد في هذا
السبب فانه احب في الطريق ما سخر به المارة لسفل هو الطريق وبحول بينهم وبين الطريق الذي
هو حقهم وكذا اذا سقط شئ مما ذكرنا في اول الباب **قول** وكذا اذا غمر بعضه انسان وعطبت به
دانه لكن ضمان الهيمه في ماله لان عمل العاقلة سريع بخلاف القاس في النفس معصر عليها وان غمر بها احد
في الطريق جل وقوعه على اخر فان كان الضمان على الذي غمره فيها لانه ما غمر بها احدته وكان دفعه من
على غيره ولا ضمان على الذي غمره لانه مدبوع الله في هذه الحالة فصار كالا له وان سقط الميزاب نظير
فاصاب كان منه في الحارط وحلا صله فلا ضمان عليه لان له وضوح ذلك الطرف من الميزاب ملكه واحد
شئ لا يلون ملكه تحديا وان اصابه ما كان خارجا من الحارط فالضمان على الذي وضعه لانه مستعد في ذلك
الطرف ولا يسفل هو الطريق المسلمين ولا كفارة عليه ولا عزم عن الميزاب **قول** وان اصابه
الطرفان جميعا وعلم ذلك حاله نصفه هدر البصف كما حرجه سبع وانسان وان لم يعلم الى طرف اصابه
فعلى القاس لا شئ عليه لانه ان اصابه الطرف الداخل لم يضره والى اصابه الطرف الخارج ضمير الضمان لا يح
بالسك لان فراغ خفته مات سحر في السفل سكر في الاستحسان بضم البصف لانه في حال هو ضامن لكل
وفي حال لا يضمن شيئا بصف **قول** ولو اسرع حياحا الى الطريق بماء الدار اصاب الحجاج وجلا فصله
او وضع خسيه في الطريق بماء الحنسة ويرى المستدري البائع من ضمان وضع الحنسة فمركها المشركي
حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع لانه كان جانيا بوضع الحنسة او اسراع الحمان فبالسفل بصف
حكم فخله ولا شئ على المسير لانه ما احذر في الطريق شيئا واذا وضع في الطريق حرجا فحرف شيئا فوضانه
لانه مستعد في حدث النار في الطريق فان حركته الرج الى موضع اخر شيئا فلا ضمان عليه لان حكم فخله
قد افسح التحول في ذلك الموضع الى موضع اخر وهذا اذا لم يكن التوهم رجافا كان رجافا فوضانه ايضا لانه
كان على الماخض القاء الى الرج بذهب به من موضع الى موضع اخر فلا يفسح حكم فخله بذلك بل جعل كالباس
قول ولو استاجر رب الدار العجلة لا حراج الحجاج او الظلمه فوقه فصل انسان اصل يعرفوا من العمل فالضمان
عليهم دون رب الدار لانه لطف بفعلهم لان السقوط بعصرهم في الامساك فكانهم القوادك
وكانوا يملكون مباشرة صلومهم للدم والكفان وجرموا عن الادب ان سقط ذلك فحرف اعلم من العمل
فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالا لانه لم يضرهم باسروا احداث ذلك في الطريق صاحب
الدار هينوع من احداثه وانما بعصر امره فيما لم يفسد نفسه وجه الاستحسان انهم علموا انهم استجرو
الاجر عليه وقد صار عليهم يسلا الله بالفراغ منه فكانه عمل لك بعينه بخلاف ما قبل الفراغ فان علمهم لم يضر
مسلا الله **قول** وكذا اذا صب الماء في الطريق فخطب الله انسان ودانه او رس الماء في الطريق او صا
في الطريق فخطب نذلك الموضع انسان فهو ضامن لانه مستعد ما احذر في الطريق لما في الضرر بالمان وهذا كله

في طريق العامة فان كان في سبكه غير باذنه والذي فعل ذلك فمن اهل السك او فعدا ووضعه متاعه لم يضر لان
ذلك الموضع مسير كمنهم شركه خاصه واحد السركاء اذا احذر شيئا من ذلك الملك السرك لم يضر قالا
هذا اذا رس ماء كذا راجب رلق به عاده فان رس ماء فخله لا كما هو المعتاد والطاهر انه لا يرق به لا يضر
قول ولو بعد المرو وفي موضع صب الماء لا يضمن الراس لانه صاحب علمه لان السقوط من فعله فصار كالحافر
مع الراجع ومن هذا اذا رس بعض الطريق لانه يحذر موضع المرور بل يركن الى الماء فيه فاذا اتهم المرور على موضع صب الماء
مع علمه نذلك لم يضمن الراس لرس كل الطريق يضمن لانه مضطر في المرور وكذا الحكم في الحنسة الموضوعة في الطريق
في احد فكله او بعضه او رس صاحبون من صاحبه فضايل ما عطبت على الامر لاسيما **قول** وان استاجر اجيرا
لنسي في ماء حانوته وجعل به انسان بعد فراغه فان يضمن الا استحسانا ولو امر بالسقاء في سفل الطريق
ضمن الاجير لفساد الامر بخلاف السقاء لانه مساح له فيما يذنه وبما ربه احداث سفل ذلك فضايله اذا كان لا يضره
غيره وقد جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعبر امره في ذلك لكن لما كان السقاء غير مملوك له سفل بشرط
السلامه **قول** ومن جفر يرا في طريق المسلمين او وضع حجرا صلف بذلك انسان فدرته على عاقلة وان
ملفت بهيمه ففي ماله لانه مستعد في هذا السبب باحذانه في الطريق ما يضر به المارة الا ان العاقلة يحل
النفسح من المال لما عرف **قول** والقاء الدراب في الطريق او ايجاد الطين فيه بمنزله الماء الحج والحنسة
للاضره المارة ولا يودهم الدراب فلا يكون متعديا في هذا السبب لو جمع الكناسه في الطريق وخذله
انسان فضمن لانه لا يسفله كان متعديا **قول** ولو وضع حجرا فاجاه غيره عن موضعه فعطب انسان فالضمان
على الذي تجاهه وحرج الاول والضمان لان حكم فخله قد افسح بفراغ الموضع الذي سغله وانما اسفل فخله الباني
موضع اخر فهو كالحديث لذلك فخله الموضع **قول** وان جفر رجل الوعه في الطريق لا عظم منع من ذلك
لانه لا تخلو على الضرر فان امره السلطان بذلك واجبره عليه لم يضمن لان السلطان ولاه على الطريق الا عظم
وان كان بعصر امره ضمير لانه مستعد **قول** وكذا الحجاب على هذا الفضل جميع ذلك ما ذكرنا كاسراع الحجاج
والكسف والميزاب والروسن لكان امرا السلطان لم يضمن له لكان بعصر امره ضمير وكذا ان جفر في ملكه لم يضر لانه
غير متعدي في السبب كذا الوحرف فناء داره لان السقاء في تصرفه وله ذلك المصلحة داره ومن هذا اذا كان
السقاء مملوكا له او كان له حتى الحرف لانه غير مستعد فيه واما اذا كان لجماعة المسلمين او كان مشركا بان كان في سبكه
غير باذنه يضمن لانه مستعد وهذا صحيح **قول** ولو حفر طريق يرا ويات الواقع فيه جوعا او غما سبب
السقوط لم فلا ضمان على الحافر عند لي حفره رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان مات جوعا فكله
وان مات غما فلا ضمان له لان الجوع معنى محدث فيه حين لم يبق شئ في حده من مواد الطعام وليس له
فعل الحافر فلا يضاف اليه فاما النجم فلو جعل الارض عسفا وهو من بار حفره فضايله وقال محمد هو ضامن
في الوجوه كلها لان كل ذلك ما حدث بسبب التوهم في البئر او لوله لكان الطعام فضايله والحكم بالان

مضاف الى السبب بعد واسطه وبارك واسطه ولا في حقه رضي الله عنه ان موته انما مضاف الى الحرف اذا
ما تيسر الوقوع ليحل الحافز كالدافع من حيث ان له المسكه فاد اطارا عليه سبب خراجه لئلا يصح
فيه الحافز فلا يضاف اليه **قوله** وان استاجر حفره وهاله في غير ماله فذلك على المستاجر ولا شيء على
الاجراء ان لم يعلموا انها في غير ماله لان الاجراء يعلمون له ذلك استوجبوا عليه الاجر وقصدوا ما غرو
من حقه حتى يعلمهم ان ذلك ليس بماله وانما حفره واعتما د على امره وعلى ان ذلك ماله فلهذا ضرر الغرور
بعل فعلهم الى الامر مضار كان حفر نفسه وصار كما لو امر احد بخر هذه الساء فخرها بم سائر ما كانت
لغيره الا انه مضمحل المأمور به يرجع على الامر ان الذراع مباحا لا من سبب الاول احق الضمان ثم يرجع
للغرور وهذا الضمان بحيث على المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما سبب في الاحر غير متعذر والمستاجر
متعذر فكان احق الضمان وان علموا انها في غير ماله فالضمان على الاجراء لانه جفاه في الحفر وامره
ايامهم بالحفر غير معتبر سرع الله غير ما لك الحفر بنفسه في هذا الموضع فسقط اعسا دامره وكان
الضمان على المباسر بن الحفر وان قال لهم هذا ماله ليس لي فحق الحفر حفره وافات فيه انسان فالضمان
على الاجراء في القياس لعلمهم بفساد الامر فلم يوجد الغرور وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان امره
في ماله معتبر فان عبد لي يوسف ومحمد له حفر في ماله اذا كان لا يضر بالمانق وليس له حفر في ماله
وعند لي حفره رضي الله عنه على ذلك فماله من به ماله بمنعه مانع وهذا لان القياس هو وضع
اختص صاحب الملك بالانفاق به من كسر الخطب انفاق الدواب الماء الطين والكساسة فيه وبنا الركاب
فكان امره معتبرا في الحل اسفل الاجراء الله به الامر فكانه فعله لك بنفسه ومن وضع خشبه في طريق
متعذر رجل المرو عليه متعذر افوقه فخطب فلا ضمان على صاحبها الذي ضمها وكذا الرجل فخطب على امر
غيره اذن الامام فمعه عليه رجل متعذر افوقه فخطب فلا ضمان على الذي منظره لان المار سعله صاحب على
ولكنه لم يصح نسبه الحكم اليه لكونه مباحا فاذا تعذر المروور كان يصدر او يد موضعا اخر للمروور وصار
متعذرا فنسب اليه المردون المسبب وصار كانه ابلغ نفسه فاما اذا لم يتعذر ان كان اعلى او مر لولا
ضمرا او وضعه غير اذن الامام فاما اذا وضعه اذن الامام فلا يضمن **قوله** ومن حمل سنا وهو عشي الطريق
فسقط على انسان يعطيه مضمحل الحامل كذا اذا سقطت تحت رما انسان وان كان ردا وهو لا يسه سقوط
عنه يعطيه به انسان لم يضمن وهذا اللفظ يستعمل لوجهين العمود والسقوط والعرق بينهما ان حامل الشيء
يصدق سقطه فلا حرج في العمد بوصف السلامة اما الاليس فلا يصدق سقطه ما يلبسه بل الحفظ فيه مع
فتخرج في التقدير بوصف السلامة فجعل مباحا مطلقا ومن عذر انه اذا ليس بواراده على قدر الحاجة
مضمحل اذا سقط منه وعطيه به انسان لانه لا يعر به بالوى **قوله** واذا كان المسجد للغير اي
مسجد للغير وعطيه رجل من غير العشرة فيه فلهذا او جعل فيه نواي او حصاه فخطب به رجل فضمن

ولو جعل ذلك رجل منهم لضمن وهذا عند لي حفره رضي الله عنه وقال يضمن في الوجهين لان هذه قرية سائر عليها
العامل فلا يضمن فاهل المسجد وكما لو كان ما بينهم وهذا لان سبط المحصر فيه ونصب العندل من باب
التكليف من قامة الصاوة فيه فخير اهل المسجد كاهل المسجد ولا له فعل بالسبي ولا انه كما لو حفر به
بيرا في المسجد كاهل المسجد ولا انه فعل بالسبي ولا انه كما لو حفر بيرا في المسجد لمصالح المسجد فخطب
فيها انسان او حيوان فانه يضمن وهذا لان الراي والدين فيما سعلق المسجد لاهله كنصب الامام المولى
واختار المتولى فخرج ماله واغلاقه دون غيره ولهذا الوصلى غير اهل المسجد وجماعه كان لاهل المسجد
ان يحدوها ولو صلى اهل المحلة لا يكون لغيرهم ان يصلوا للمساخمة فكان فعلهم مباحا مطلقا وفعل
غيرهم مباحا مقيدا بسراط السلامة وقصد القربة لا سائر في الغرام اذا اخطا الطريق كما لو فرط بالسبيل
بالزباد الطريق فيما يحضره الاستدلال من عتق بربه **قوله** واذا جلس فيه رجل منهم فخطب به رجل
ان كان في غير الصلوة فمضى وليس كان في الصلوة ولا يضمن وهذا عند لي حفره رضي الله عنه وقال يضمن كل حال
ولو كان جالس القلة القرآن وللمتعلم او للصلوة او امام فيه في خلال الصلوة او في غير الصلوة او في
او معد فيه لم يضمن فهو على هذا الاختلاف **قوله** واما المعكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن لان
لها ان المساجد انما بنت للصلوة والذكر وقرآ القرآن والاعكاف كان الحائوس لها مباحا والمسطر
للصلوة في الصلوة حكما لصلوة صلى الله عليه وسلم المسطر للصلوة في الصلوة ما اذا مسطرا او المصلي
لا يضمن فكذا المسطر وان اذ الصلوة بالجماعة لا يكون الا بالاطلاق فكان من ضرر ورائها فالحق بها وله المسجد
بني للصلوة وهذه الاشياء مباحة لها فكان الجلوس للصلوة مباحا مطلقا والحائوس للتواضع مباحا مقيدا
بسراط السلامة لظهور الفوارق من الاصل والناج وحاز لير يكون الفعل مباحا او مندوبا وهو مقيد بشرط
السلامة كمن وقف في الطريق لير صلح من فيه فانه يضمن ما يعطيه وكذا الرمي الى الكافر او الى الصبيد
مندوب ومباح ومع ذلك اذا اصاب مسلما فمضى واخطا في امره اذا مشى في الطريق او في المسجد فاطاعه
او امام فيه فانه يضمن **قوله** وان جلس رجل من غير العشرة في الصلوة فمضى به انسان
لا يضمن في الصحيح لان المساجد اعدت للصلوة العامة من غير خصوص في كل مكان احدا من صلواته وحده وانما
المعوض الى اهل المسجد امر الصلوة بالجماعة **فصل في الحائط المائل قوله** واذا مال الحائط الى طريق
المسلمين مطالب مسلم او ذمي صاحبه بفضة فلم يضمنه في مدة تقدر على نقضه حتى سقط فمضى ما يلف به من نفس
او مال العباس لا يضمن وهو قول السافعي رحمه الله لانه لم يوجده من صنع هو وحد وهذا لانه بني الحائط في ملكه
والسقوط والميلان ليس حرجه ولا يضمن كل حال لانه سها د وجه الاستحسان انه اذا مال الى الطريق فقد اسفل
هو لانه الطريق كحائطه ووقع في يد هو اء المسلم في رفعه في يده فاذا طول بالعضد بفرغ الهواء عن هذا الشغل
لرفعه ذلك فانه يفرغ مع الممكن صار حاسا وجعل كانه سقطه ابتداء ما خسران كمن وقع في يد يور انسان فانه

لا يكون متقدما في مسائل النور لكن لو طوّل الرد صار متقدما في مسائله بعد ذلك كذا هنا علافاً بقل
الاسهاد لانه لم يطالب بالسفر فيكون نظراً للنوب ذاهلك فجمع قبل النزول صاجه الرد ثم ما لطف به
من العفوس بحب الله على العاقلة لانه دون الخطا في الحنانية فالولي السبحي المحض وما لطف به من الاموال
والعروض بضمائنه في ماله ان العاقلة لا تغفل المال والسرط المطلب الاسهاد ليس بغير طبع لو طوّل
فالسفر من غير اشهاد ولم يفرض مع اليقين حتى يستطو ولف به شئ وهو غير المطلب ضمير فادرك الاسهاد
امكان انساب المطلب عند الحجر وكما في السفح فالمعترف في حقه طلب السفحة ولكن بغير الاشهاد احتكاما
لهذا ودوام المكنة على النقص ملكة من واثق الاسهاد الى وقت السقوط شرط لانه لا بد من مكنة البعض
لصحة حاشا بركه وصورة المطلب يقول خايطك هذا ما نكاه هدمه وصورة الاسهاد ليس يقول الرجل اشهدوا
اني قد عدت الى هذا الرجل هدم حائطه ما دلا الى الطريق هذا او اصح الاسهاد قبل السراي الحاريط
لعدم التحدى ولو بني الحائط ما دلا الى الطريق في الاسداء فهو ضامن باسقاط عليه من غير اسهاد لانه متعدد
في سفل الهواء الطريق ممانه وهذا كاسراع الكسف والقاء الحجر والخشب في الطريق فان هذا احتكام بنفسه
بدون الطلب الاسهاد **قول** ويسل سهاد رجل ابراهيم على القدم لان الباب بهذا القدم بالاستقط
بالشبهة والمال لا يستل **قول** ويستوي ان يطالبه بمقتضى مسلم او ذي رجل او امراه حرا
او مكاتب لان الناس في البرور سكاء والقدم الله صحيح عند السلطان وعند غير السلطان لانه مطالبه
بالسفر في كل واحد حتى الطريق فينفرد بالمطالبة سفره **قول** وان مال الى ارجل المطالبة الى
مالك الدار خاصة ان الحول دون غيره وان كان فيها سكان فليهم ليربطوه لان المطالبة بازاله ما سفل
الدار فكذا بازاله ما سفل الهواء ولو واجله رب الدار او ابراه منها او فخل لك سكانها صح ولا
ضمان عليه فيما لطف بالحائط لان الحق لهم بخلاف ما اذا مال الطريق فاجله القاضي او من اشهد عليه
حت لا يصح ان الحق لكل الناس فلا يكون لهما انطال حقتهم **قول** واذا باع الدار بعد ما اشهد
عليه ومضها المشركي ولا يرى من ضمانه لانه انما كان حاسبا برك الهدم مع مكنة منه بالسج زال
مكنة من هدم الحائط فخرج من ليرك حاشا بخلاف اسراع الحاج لانه كان جانيا ماضا للوضوح ولم
يسفح السج فلا يبرأ كامر ولا ضمان على المشركي لانه لم يشهد عليه في الهدم فحاله كحال البائع قبل
الاسهاد فان اسهد على المشركي بعد شرائه فهو ضامن من بركه فخرج الطريق بعد طول به مع مكنة
من ذلك الاصل لاسهاد على الحائط اسهاد على بعضه وليس هدمه فهو الى كل من يركج نفس الحائط
ويخرج الهواء حر لا يمكن منه لا يصح التقدم اليه كالمهر من المستاجر والمودع وسائر الدار
لانهم لا يمكنون من بعضه ومن يصح التقدم اليه الراهن لغدرته على بعضه بواسطة الفكاك والى
الوصي الابن حتى لو مال على حائط الضيف فاسهد على اسه او وصيه فسقط واللف شافا لضمان

في مال الصبي لان الاسهاد على الوصي لها بقوى ان معامه ومملكان هدم الحائط فصار التقدم اليها كالقدم
الله بعد بلوغه وهما في ترك الهدم بعمدان للصبي فلم يذاك ان الضمان عليه ومنها وصح على الله ايضا **قول**
ولو سقط الحائط المائل على انسان بعد الاسهاد فعمله معبر بالنسب غيره فوطب لاصح صاجه الحاريط
لانه ليس له ولاية رفع النسل بل لانه رفع النسل لولي النسل لا لرب الحائط ان عطي بالانقص
لان البعض ملكه وكان السبرغ الله **قول** ولو عطي بجزء احد لكانت الحق لغرض صاجه الحائط لانه واحد
اما صاجه الحائط فلان الاسهاد عليه لا يكون اسهاد اعلى الحق واما صاجه الحق فلا انه لو جاز الاسهاد
عليه حتى كانت الحق لصاجه الحائط فمعه ربه على رفعها **قول** واذا كان الحائط من خمسة رجال فاشهد
على اقدم مسقط على رجل فعمله ضمير الذي اسهد عليه خمس الدية ولو لم يعلو فليته وان كانت من بله فمعه اقدم
فيها ثرا او بني حاريطا غير اذن صاجه فوطب به انسان فعمله بلها الدية على عاقلة وهذا بعد حاشا
وقال عليه نصف الدية في المسلتن لان ما لطف به من اسهد عليه معتبر لانه صار حاشا وما لطف
بصبي من لم يشهد عليه هدم فلما هدر البحصر اعبر البعض حاشا فمعه من كرح رجل او لدرعة عفر
ولم يشبه حنة وعمر كل فوات من في ذلك فانه ضمير الحارج المصف كذا هنا وفي مسلة المكر النفس
ملف بالحفرة ملكه وفي ملك غيره فانتقم بضمير ولم للرجل فعمله بقدر وعمره مقدار لا اصله لك ليس بعله
اد السيل السرا والحق السرا لا يوجب اللطف بحال حتى يعتبر كل حر على محمد بفتح العدل واذا كان كذلك
اعتبر الكل على واحد ومضاف الحكم اليها ب تقسيم على اربابها بقدر الملك بخلاف الحارات وان كل حارة
تصلح على انفرادها صغرنا وكبرنا الا عند المراجعة اصفا الى الكل لعدم رجحان البعض على البعض

باب جنات البهيمية وجناتية عليها

قول الراكب ضامن للراكب الاصل السير على الدابة في طريق المسلمين سباح مفيد سراط السلامة
بسرلة المسي لان الحق الطريق مسر كهي الناس فهو بصر في حقه من وجه وفي غيره من جهة فالحاشا بمقتدا
سراط السلامة ليعدل النظر من الحاشا في انما بعد سراط السلامة فيما يمكن الحرز عنه دون ما لا يمكن
الحرز لانا لو سراطنا عليه اللامه عملا لا يمكن الحرز عنه بعد راسدنا وخفة لانه يمنع عن المشي السبي
على الدابة مخافة ان يسلي لا يمكن لحرز عنه والحرز عن الوطى فحاشا كله في وسع الراكب اذا اتهم النظر
في ذلك فبعد لانه سراط السلامة عنه وليس وسعة الحرز عن المشي بالرجل لان وجه الراكب امام الدابة
لا خلفها فلم يقدره حتى لو اوقفها في الطريق فمعه البصحة ايضا لانه مكنة الحرز عن الدابة ان لم يمكنه
عن البصحة فصار متقدما في الاتفاق سفل الطريق به والمعدى المستبب ضامن **قول** وان اصل
سدها او رجلها حصة او نواه او انا وغبارا او حرا فمعه عن انسان او فسد ثوبه لم يضمن لان هذا اما على
الحرز عنه فسير الدواب لا يحري عنه وان كان جارا كبيرا يضمن لانه ما استطاع الاسراع عنه فسير الدواب

لا يرى عنه وان كان حرا كراضم لان ما استطاع الامساك عنه فسد الدواب سلك عنه وانما يكون لحرق
منه في السر والراكب والردف والقائد والسائق الضمان سواء لان الدابة في يد سيم وسيرها
ومصرفونها كيف شاء كذا في المبسوط **قول** فان اب او ابنت الطريق هو سيم فخطب انسان
له ضمير لان لا يمكن الحرج عنه فهو حر ورات السر وكذا اذا او فها لد لك لان من الدواب لا تفعل ذلك
حتى تعقب وهذا ما لا استطاع الامساك عنه و او فها لخر ذلك فخطب انسان برورها او نولها ضمير لان
متعد في هذا السبب فهو ممنوع من اساق الدابة خصوصا اذا كان ذلك بضمير المان **قول** وفي
الحاج الصغير كل شئ ضمير لراكب ضمير السائق القادة لانها مسدان سيم الدابة الى مكان الحانة
مصد سراط السلامة فها يمكن الحرج عنه كالراكب لان على الراكب الكفارة فها او طابه الدابة سدها
او رجلها ولا كفارة عليها ولا على الراكب فها ورا او الاطباء لان القيل فها حصل سعة حرجه كان هو على
الدابة التي اوطان ويصل القيل فها ورا ساسر امير له الرافعي ما السائق والقائد فلم يصل
او فها بالقتل بل فها سبب القيل كذا الرابث غير الاطباء سبب الكفارة جزاء مباشرة
القتل فلا يحسب سبب كذا سائق بالبطاء في حق الراكب حرمان الارث والوصية وول السائق والقائد
لانه محض المناصرة وذكر العدو ورجى المحضر السائق فها حرجا اصاب سدها او رجلها والقائد ضمان
لما اصاب سدها دون رجلها والمراد النجعة لان النجعة عمري عن السائق فمكنه التحرر عنه وغاب
عن نظر القائد فلا يمكن الحرج عنه والصحيح السابق لضمير النجعة الضمان وان كانت عمري عنه لانه
ليس على رجلها ما يمنعها فلا يمكن الاجتزاع عنه بخلاف الدم لانه يمكن كبحها بالجمام وكما في السافعي ربه
كلهم يصحون النجعة لان فها بضاف المهر ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الرجل حمارا والمراد فها الرجل فان
فله هي مدفوعة الى ذلك الفعل بخوفه فاسفل فعله الله كما في المكروه فله استقاله بخوف القتل وهو
العضو وهذا بخوف الضرر بدمه لا يسفل الفعل **قول** ولو كان ركب سائق قبل الضمان علمها لان
كل واحد منها سبب الضمان وصل انضم السائق اوطان الدابة لان الراكب سبب والغيره للسبب مع
وجود المناصرة كما في الحاف مع الملقى **قول** واذا اصطدم فارسان فها فاعلى عاقلة كل واحد به الاخر فها
اعلم ان هذا اذا وقع كل واحد منهما على فها واما اذا وقع على وجهها فلا شئ فيه واذا وقع احد على وجه
والاخر على فها فديه الذي وقع على وجهه هو رديه الاخر على صاحبه وهذا اذا كانا حرن كان الاصطدام خطأ
وقال قرو السافعي ربهما الله بحيث على كل واحد منهما نصف دية الاخر وهو العياض لهما ان كل واحد منهما مات
فعله وفعل صاحبه لان الاصطدام فعل يقوم بهما صمد ونصفه ونصفه كالحرج كل واحد منهما نفسه
وصاحبه حرجه او كان الاصطدام بهذا الطريق برفاها عليها فانه على كل واحد منهما النصف كذا
هنا ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل عاقلة كل واحد منهما اي المظدم من دية كانه لان كل واحد منهما

مدفوع لصاحبه وكان اوقعه من الدابة بدن وهذا لان دفع صاحبه اياه عليه معصية الملافة في الحكم فاما فعل
المصدوم فلا يصلح عليه معارضة دفع الصادم لان فعله مباح لانه مشي الطريق فهو بمنزلة من وقع
بما حفرها رجل في الطريق فان الضمان بحسب علم الحافر وان كان لولا مسسه وسيله لما سقط في السرى ففعل
صاحبه مباح ايضا ولكن المباح في غير سبب الضمان كالنايم اذا السلب على غيره والفتلان محطوران فها
ذكر من المسائل فاصح الفرق هذا اذا كانا حرن في العمد الخطا ولو كانا معدن يهدر الدم في العمد لانه
هلك كل واحد بعد صاحبه فلا حلف كذا في الخطا لان الاصل ضمانات العمد اذا كانت خطأ الدفء والنفاء
والعمد اذا هلك بسبب عنه موجب الحانة وقد فات ههنا من علمه فلا يجب على المولى الدفع لعدم المحل ولا
النفاء لانه بعد ثناء المحل لم يوجد ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا ففي الخطا يجب على عاقلة الحار المتقول
قيمة العمد فها خذها وره المتقول الحرا ان علم اصله حريه رضي الله عنه ومحمد بن القمي على العاقلة لانه
ضمان الادعي عندها فقد احلف بدلا لهذا القدر فها خذ وره الحار المتقول وسطل ما اراد عليه لعدم
الحلف وفي الحرج على عاقلة الحار نصف الجبد لان المضمون في العمد النصف وهذا القدر راحه ولى
المتقول وما على العمد في قبته وهو نصف دية الحار سقط موته الا قدر ما حلف من البدل هو نصف القيمة
قول ومن ساق ابيه فوقع السرح على رجل قتله وكذا على هذا ساق ابيه كالحجامة ونحوه وكذا ما حلف عليها
لانه فها يمكن الحرج عنه وانما سقط لانه لم يسد علمها او لم يحكم فكل فها كانه القاها سده على الطريق **قول**
ومن قاذ قطارا فوضا من لما اوطان وطاء بعد منه انسانا فعتله ففعل عاقلة القاذ الدية لان القطار كله
في يده من اوله الى اخره فضاف اليه ذلك ففهم في الحكم كانه قبله خطأ ففكون ضمانا لنفسه على عاقلة وضمان
المال في ماله فان كان معه سائق فليضامن عليه الاستواء في السبب وهذا اذا كان السائق بجانب من
الابل وان توسطها او اخذ من مام واحد ففهم على عاقلة وهو حمله وضمنا من المظلم على يده لان القاذ
لا يقود ما حلف السائق لا يقطع الزمام والسائق سيق ما كانا اما **قول** وان ربط رجل القطار والقائد
لا يعلم فوطي المربوط رجلا فقتله ففعل عاقلة القاذ الدية لانه قائد لكل ففكون فائد لكل البعير والقود كسب
لوجود الضمان ومع حرق الضمان منه السقط الضمان ففهم يرجعون بها على عاقلة الربط لان الربط
هو الذي اوقعه في هذا الضمان حيث ربطه بالقطار وهو مستعد فها صرح فصار في التقدير مملو الحاف في
فلهذا وجب له جوع على عاقلة ولم يجب الضمان ففهم ابتداء وان كان كل منهما مسددا لان الربط من الفداء
كالسبب من المناصرة لان السلف اتصل بالقود دون الربط فالوا هذا اذا ربط في حال السر القطار
لانه مام بالقود كالم وان لم يعلم به كان قرار الضمان على الربط اما اذا ربط في حال خوف ابله فقاد صحت
القطر وضمير القاذ لانه قاد بعينه غير امره فلا يرجع عليه بالحكم من الضمان **قول** ورا سبل يديه اي كلبا
وكان بها ساقا اي كان حلفها فاصاب ثمار ففون ضمير لانه محمول عليه حرمته فاضع فعله الله كالمكره مضان

فعله الى المكره فما يصلح له **قول** ولو ارسل طيرا الى ما زنا وساقه فاصاب في قون لم يضمن والبرق
ان الكلب ياكل السويق فاعتبر سقوه والطير لا ياكل السويق فصار وجود السويق عدله سواء **قول**
وكذا لو ارسل كلبا ولم يكن له سابق لم يضمن ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سابق فاصاب الصيد فاصاب في حق
الكلب غايبا خساره الا انه ينسب الى المرسلي في حق اصابة الصيد للضرورة لان الناس طرجه الى الاصطفا
والطريق له سواء ولا ضرر في حق الضمان وعلى من ارسله ان يوجب الضمان في هذا كله احتطا
لاموال الناس **قول** اذا ارسل رجل دابة في طريق المسلمين فاصابت فورها فامرسل ضام على سترها
مضاف اليه ما امت ستر على ستره فان رساله فان عدلت حينئذ وشيئا فلا ضمان عليه لانه لا يباح حزن عن حالها
واساس سترها اختيارها وكاس كالمغلقه الا ان يكون لها طريقا غير الذي خدت فيه محشذ يكون ضامنا
قول وكذا اذا اوصلت سارت بنفسها فلا ضمان عليه ان حكم فعله قد انقطع بالوقوف في هي اسات
الستر اختيارها بعد ذلك فلا مضاف اليه بخلاف ما اذا اوقف بعد الارسال الاصطفا لم يصادف الصيد
لان ذلك الوقوع لم يكن من الصيد وان لم يضمن المرسلي هذه الوقوع ساعى معصود منقطع حكم
الارسال بخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب بنفسها او مالا في فوره حيث انضم المرسلي في الارسال في الطريق
فضمنه لان ارسال الدابة في الطريق اذا لم ينسج الدابة وامكنه الاساعى تعدي صاحبه عرفا بخلاف الارسال
للاصطفا فانه يباح لانه لا يمكنه الاساعى والمستند انضم اذا تعدي **قول** ولو ارسل سائمة فافسد
زرعا على فورها ضمن المرسلي فانما لم يمتنا وشيئا لم يضمن لان سمرها مضاف اليها دون
صاحبها ولو اعلنت الدابة فاصابت ما لا اذ احيا لئلا او نارا لا يضمن صاحبها لقوله صلى الله عليه وسلم خرج
الحمار وحماره الى المظلمه ولا ان الفعل لم يصف اليه لانه لم يوجد ما يوجب التسليم اليه من الارسال
والسويق يحومها اعلم من خرج باب فمضطر طارا الطير او باب صطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضمن الفاتح
لانه اعترض على النسب فاعل محتار فلم يصف لليلف اليه وقال محمد يضمن لان طيرا ان الطير هدره
وكذا فعل كل سائمة كانه خرج بلا اختيار فضمن كل لوشق فافسد ما فيه فلنا فعل السائمة الحمار لا يجب
حكم عليها او على صاحبها فاما لقطع الضمان فمعتبر كالدابة حول الارسال **قول** ساء لعصا صفت
عصا فمضما ما مضى لان الحقود التي فلا يحد الا الضمان في عين بقر الحمار وحروره ربيع القيمة كذا
في عرس الحمار والنخل والنفس قال النسا فخرج منه الله فيه القضا ايضا اعسار انا الشاة ولنا ما روي الشيخ
مضى مثل ما ذكرنا وهكذا قضى عمر رضي الله عنه ولان السائمة لا تعمل لم يضمن بها كما مضى بالاسحبه وضمن
النقصان من غير تقدير فاما ما عدناه من الهام فهي عامل كني ادم ولكنها لا تعمل الا بخبرها فان شبهه
الانسان من جهة السائمة من جهة فوجب نصف التقدير الواجب في الانسان مما لا يملكها ولا يملكها الا
ما ربحه اعني عساها وعسا من تسليها فكانها ذات اربعة ارجل اعني اربعة ارجل فوافقا **قول**

ومن سار على دابة في الطريق فصرها رجل وخسها فمضت رجلا او ضربه سدها او ضربت صدفة فمضت
كان ذلك على الناخس ومن الراكب يلجأ ذلك على من رضي الله عنه وان سرحه رضي الله عنه ولا ان الناس
منزل الوافع للدابة الحامل لها على ما فعلت والراكب كل لدفعه مع الدابة بالناخس فاضع فعل الدابة
اليه ولا ان الناخس متعدي في نفسه والراكب غير متعدي فمضت المتعدي حتى لو كان واقفا دابة على
الطريق كان الضمان على الراكب الناخس يضمن لكونه متعديا في الاصل وان مضى وان مضى الناخس كانه
هدر الدابة بمنزلة الحمار في علم نفسه بخس **قول** وان اعلنت الدابة من ملك النخس فمضت ودنته على
عاقلة الناخس لانه في نخس الدابة سبب الفاء الراكب وهو متعدي في ذلك السبب فمضى ولو دنته من نخس
على رجل فمضت او اوطأت رجلا فمضت كان على الناخس ومن الراكب لانه متعدي في السبب يجعل كالبشر
في حكم الضمان **قول** والوافع في ملكه والذي سرح في ذلك سواء ورواين سرحه عن لي يوسف فمضت دابة
انه اذا اوطأت رجلا فالدابة على الراكب الناخس يضمن لانه انما يلف بفعل الراكب ووطي الدابة مضاف
الى الناخس فضمنان **قول** وان نخسها باذن الراكب كان بمنزلة فدخل الراكب او نخسها ولا
ضمان عليه في نخسها لان الراكب لم يلف بحبل الدابة وضربها فاذا امر عن يملك سرحه جعل فعل المأمور
كفعل الامر ولو نخسها بنفسه لم يكن عليه ضمان في نخسها بالرجل والدنت لان ذلك لا يستطاع الا مصلح عنه
فهذا مسله **قول** ولو وطئت رجلا في سرحها وودعها الناخس باذن الراكب لم يضمن عليها اذا كانت
في فورها الذي نخسها لان سرحها في تلك الحالة مضاف اليها فاحدث من ذلك كوضمانه عليها وهذا لان
الناخس بمنزلة السائر للدابة باذن الراكب وضمان ما اوطأت على السائر للراكب يضمن فان ثبت
انه متعدي فمضى لانه يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن لانه لم يضمن
انه سوف لا مرجح ان يلاف فمضى عليه وكان مرجحا فان ثبت الراكب صاحب علمه اذا ركوبه على الوطى
والناخس صاحب سوط في حق فعل الوطى اضافة الحكم الى العلم او الى اضافة الى السوط فلف انما يخرج العلم
على السوط اذا كان سوط ملك العلم فاما اذا كان سوط علمه اخرى فلا يرجح صاحب العلم الا في مرجح
انسانا م سقط المخرج في بخر حفرها غيره على الطريق فان حب الدابة عليها وان كان احدها صاحب علم
والاخر صاحب سوط لان الحفر سوط علمه اخرى ون الحرج فكذا هذا الراكب وان كان علمه للوطى فمضى
للسوط لانه هذه الحلة اي الركوب بل سوط السائر وعلمته والسوط على الوطى فصار غير حاصل على العلم
والحكم لا يمسح اضافة الى علم العلم مع كونه مضافا الى حقيقة العلم فلهذا يجب الدابة على عاقلة تمام ولد
رجع الناخس على الراكب بما ضمنه الاطباء لانه فعل امر فمضى من النخس عليه وعلى المرجح
الناخس هو الاصل لانه لم يامر الاطباء والنخس يضمن عنه واللف باحصل الوطى صار كالمواهب
سهم على الدابة سرحها فوطئت انسانا ومات حتى يضمن عاقلة البصير فانهم لا يرجحون على الامر لانه امر

بالسر والباطن مفصل عنه وكذا لو ناله سلاحا ففعل به اخرجني بضم لا يوجب على الامر بالمناخس
انما بضم اخ اكا لو طغ فور الخس فان لم يكن في نورها فالضمان على الراكب دون الناحس لان
ارفعه فدا سطح مضي لك الفور فحادث الى ما كانت قبل الخس **قوله** ومقداد به فخصها
رجل فاعلمت من هذا القاد فاصابت فورها سببا فضاها على الناحس هو شرط اللف وكذا اذا كثر
لها سابق فخصها غيره لانه مضاف اليه وان كان الناحس عهدا فالضمان في رقبته الجيد دفع او نفدي
لانه كجنايته سد وان كان الناحس ضيافا فهو كالرجل في ضمان الدية يجب على عاقلة لانه لو احذر فحاله
كالسابع في سروج المسبوط وقوله في المتن اذا كان صا في ماله عتيل ليراد به اذا كانت الخيانة
على المال او فساد دون ارس الموضحة وان سرت لدا به شئ بد بصك الطريق فخصها ذلك الشئ فصح
انسانا فصلته فالضمان على من نصب في ذلك الشئ لانه متعدد في نصب ذلك الشئ في الطريق فكان غشه
كنحس من نصبه **باب حناسة المملوك والحناية عليه**
الاصل ان حناسة المملوك وان كسر لا يوجب الادعاء واحدا وكان محلا للدفع ولا يوجب الادعاء
واحدة **قوله** واذا جنى العبد حناسة خطا فمولا به بالخيار لشرائه فدفعه بها فملكه الى الحناسة وليس له
نفدي الا ورش امسك عهده عندنا وقال السافعي حناسة يكون دنا في رقبته سابع فسه الا ان بعضي
المولى لا درس فانه الحلاق اساع الحاني بعد الحق عندنا اذا اعتق المولى بعد العلم بالحناسة كان مجارا
للفداء وعنده لا يطالب المولى بعد العتق بل يطالب العبد والمسئلة مختلفة من الصحابة رضي الله عنهم
وجن لرس عيسى رضي الله عنه مسلم مذهبنا وعق عمر رضي الله عنه ما سلم مذهبهم لرس اصل ان
ضمان الادعاء يجب على المولى لانه الجاني الا ان العاقلة تحمل عنه عصفاء واعاقلة للعبد ان القدر
عبدى لفرام ولا قرابة بين العبد وسببه فوجب ذمته كما في الذمي لان ضمان الحناسة في حق عاقلة
بمنزلة ضمان المال فيكون واجبا في ذمته ثم الذم ذمه العبد يكون ساغلا بما له رقبته فسابع فيه
الا ان بعضي المولى ذمته كذا هذا ولنا المسحق بالحناسة على المولى الحاني اذا امكن كما في العبد الا
ان اسحقا النفس قد يكون بطريق من الادعاء عقوبة وقد يكون بطريق المالك جبر او الحر حر اهل ان
يستحق نفسه عقوبة لا يطرق المالك والعبد من اهل السحق بنفسه بالطريق فخص نفسه مستحقا للمحنة
عليه عصفاء للصيانة عن الهدر الا ان عتار المولى الفداء فيكون له ذلك لان مقصود المحنة عليه حصوله
لوصول المولى اليه بحاله بخلاف ادعاء المالك فانه لا يستحق به نفس المولى بحال والا ان اصله موجب
الحناسة الخطا ان يساعد عن الجاني بكونه مقدورا وكون الخطا موضوعا سرعا وعلوقا ورس الياس اليه
وهو العاقلة محققا الخطي وينادي باع الاحاف به الا ان عاقلة العبد مولا وان المملوك يستتر
بمولا ويراد دفعه وجرارة به كما ان الحر يستتر بعاقلة والعاقلة عندنا المنصرفة حتى عتق اهل

الدون نجبت ضمان خائنه على المولى بخلاف الذمي لانهم لا يعاقلون فيما بينهم فلا عاقلة له فصح في ذمته ضرورة
صيانة للدم عن الهدر بخلاف الخيانة على المال لان العاقلة لا تعقل المال الا انه لا يلزمه حتما فربما لا تقدر
على ذلك لانه واحد كالحاني بخلاف العاقلة لكثرتهم فحتم من الدفع والفداء بحسبها وصيانة عن الاستصال
ثم الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح حتى يسقط الموجب بموت العبد لفوات محل الواجب لمكان له حق
الميل الى الفداء كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني الحر لان الواجب لا سلق بالحسبها فسادا وكالعبد
في صدقة الفطرة فانه لا يسقط صدقة الفطرة عن المولى بموته لانه لم يتعلق بالحسبها به **قوله** فان دفعه
ملكه وفي الخيانة اذا المعنى الدفع بموت العبد بموت المملوك لرفده فداءه ما رتبها لان حقه فيه وكل ذلك
يلزمه حالا اما الدفع فلان الجاني لا يصح لانه للمحصل والعنف حاصل اما الفداء ولانه
بدل عن العبد وان كان مقدرا بالمسلف حتى سمي فداء فكان حالا لان البدل حكم المبدل ايها احار ومعلم
لا شئ لولي الخيانة اما الدفع ولا حقه يتعلق به فاذا اخطى بئنه وبان الرقة سقط واما الفداء فلان
حقه في الارش فاذا اوفاه سلم العبد فان لم يحضر فحق ما ت العبد رطل حتى المجني عليه لان حقه يتعلق
برقبته وقد فات فجل الحق لفوات محله كما هو وان مات بعد احار المولى الفداء لم يترأى لموت العبد
لان الحق قد تحول من رقبته الى ذمة المولى فلا سلق بموت العبد **قوله** فان عاد مجني كان حكم الحناسة اليانه
حكم الحناسة الاولى اي حد الفداء لانه لما طهر عن الخيانة بالفداء صار ان كان لم يكن وهذا اسداء الخيانة
قوله فان جنى حناسة من قبل المولى اما لم يدفعه الى الخناسن بقتلته على قدر ارس حناتهما واما ان
نفذه ما رتبها لان علق الحناسة الاولى بقبته لا يمنع علق الماشية كالدون الملاحقة الاولى لم يملك المولى
لا يمنع علق الحناسة لحق في الخيانة وهو ادى الى الرق لا يمنع وانما ينقسم بينهما على قدر ارس حناتهما لان
المسحق انما يسحقه عوضا عما فان عليه فلا بد من تقسيم على قدر المعوض **قوله** فان كانوا جماعة فمقتضى
العبد المدفوع بقدر حصصهم وان فداءه فدى جميع اروسهم لما لنا **قوله** ولو قتل انسانا ففدا عيني
اخر دفع العبد انا لان الاستحقاق بقدر ارس الجاني نصف ارس النفس وعلى هذا حكم السباع فذمهم اليهم
وتقسم بينهم بقدر جبايتهم والمولى لرسدي حصصهم ويدفع الى حصصهم بمقدار ما يعاون به حقه من العبد
لان الحق لكل واحد مقدار حناتته ولا يتعلق للمدفع بخلاف العبد اذا اصل جلاولم ولما في احار المولى
الفداء من جديما والدفع الى اخر بقدر حقه حيث لم يكن له ذلك في الحق متجرا بما سببه وفي الخيانة
المتحدة والحق على المقتول او لام للوارث بطريق الخلاف عنه فلا يملك الغير في الخيانة المتحدية من جديما
وهنا الخنايات مختلفة لاختلاف سببها **قوله** فان عتق المولى فهو لاعلم بالحناية ضمن الاقل فتمت
وجازيها لانه فور عليه الدفع بضم فتمت واما بضم الاقل لان حقه في اقلها ولم يصح مجارا للفداء لان
الاحسار دون العلة لا يكون وان عتق بعد العلم بالحناسة وجب عليه الارش لانه فوت الدفع باعاقلة

فصار محاربا للفداء ضررون الا وادام عليه وعلى هذا السج والهمبة والتدبير والاستعداد لان ذلك يمنع
الدفع له والملك وكذا لو كانت الحنانية فمادون النفس فان كان يعلم بعد صارتا للارسل وكان
لا يعلم فعله الاقل من الارسل من القيمة **قوله** بخلاف افراد اعلم ليعرف الى الجاني لو اقر بعد العلم بالحياة
ان الحد لكان فهو اخسار للفداء وعند زور جهاد الله لان الحد كان ملكه في الظاهر وقد استحقه بالقران
فصار كما لو باعها منه وعندنا لا يكون محاربا لانه لم يفت على صاحب الحق الدفع اليه لانه لم يتركه المقر في الملك
بطل قراره وخبر من الدفع والفداء لبقائه على ملكه وان صدقه واخذ خبر المقر من الدفع والفداء لان
الحنانية من عندنا والطلاق السج ينظم السج سطر الحمار للمسرى وهو اخسار لان حق الدفع يكون لزوال ملك
البائع وقد وجد بالاجماع وان اختلفوا في موت الملك للمسرى لو كان الحمار للبائع فمقتضى السج لم يكن
اخذار الا ان الدفع لم يفت ولو عرض على البائع او اجرة او رهنه لم يكن اخسارا لان الدفع ممكن اما في العرض
فظاهر وكذا في غيره فمقتضى الاجابة فكذلك الرهن وقال زور جهاد الله هو اخسار للفداء لان هذا الاسناد لالة
اخذار الامساك **قوله** ولو باعه سعافا سدا لم يصح اختياره تسليما لان زوال الملك متعلق به ولو كان
كناه فاسده فهو مختار بنفس الحد لان موصل الكناية الناسدة يفت بفعل العقد وكان بطل السج الفاسد
بعد القبض **قوله** ولو باعه المولى لم يفت عليه فهو مختار بخلاف الوهب لان المجني عليه له اخذه بغير عرض
وهو مستحق للهبه فوقع موقع الدفع بخلاف السج **قوله** واعاق المجني عليه يعني لو امر المولى المجني عليه
ان يعق فاعقته صار المولى مختارا لكان عالما بالحنانية لان فعل المأمور مضاف الى الامر **قوله** ولو ضربه
مقبضه يعني ضربه ضربا الرقة ويقضه وهو تعلم بالحمار فهو مختار لانه حبس عنه جزاء من الحد فصار كما لو حبس
الكل وهذا لان حق الحيانة يفت كل جزء منه وهو لا يفتل الحركي الدفع بالحنانية فامساعه في حرمانه
كالا مساع في كانه لان دفع الكل مع حبس البعض لا يتصور فان كان لا يعلم فعله الاقل فمقتضى **قوله**
ومن قال الحد فان قلت بلانا او رسته او سحجة فانت حر ففعل من في كرشنا فهو مختار للفداء اي على المولى
دنه المسئل وقال زور جهاد الله لا يصح اختياره وعليه قيمة الجبد لانه لا جنانية وقت العلق وبعد الحنانية لم يجر
من المولى فحل بدل على اخسار فلا يلزم حكم اخسار ولكنه انلف باله الحد بعد علق حق المجني عليه فلو ربه
القيمة ولنا ان المعلق بالشط كالمرسل عند وجود السبط وقد علق علقه بالحنانية فصار كما لو اعققه
بعد الحنانية ولهذا قال امراته في صحته ان مرضت فاسطالق بلسا فمضت فان طلعت منه ثلثا وصار فاد كان
طلعتا ثلثا بعد المرض وكذا لو قال لامرته ان حلت الدار فوالله لا اقبلك صار مولدا من وقت الدخول
بخلاف ما لو علق الطلاق والعاق بالشط ثم طلق او علق او علق وجب الشط فبطلت العتق الطلاق
فانه لا يثبت في منته لان عرضه طلاق وعق يمكنه الامتناع منه اذ المنع للمنع او للمحال لا يمكنه
الامتناع عنه لا يدخل تحت ولا نه متى علق عنه بالحنانية مع علمه بالحنانية الجبد ويتسارع

الى غسل السبط لسبل محبوه ويجوز الدفع عند ذلك كون اخسار للفداء منه ضررون فان كانت حياة الجبد
مما يتعلق به القصاص بان قال زور جهاد الله بالسيف فانت حر فلا يصح على المولى الا القيمة والدنه لان الواجب
هو القصاص على الحد لا الخلف بالرف والحرية فلم يصح المولى الحق فهو باحق في الحنانية فلهذا لا يلزم
شيء **قوله** واذا قطع عند رجل جرحا فادفع الحد بفضا او بغير فضة فاعقته المدفوع اليه من مائ
من البدن فالحد صلح بالحنانية وان لم يعققه رد الجبد على سيده وسال للاوليا اما ان يقتلوا واما ان يحفظوا
ووجهه انه اذا لم يعققه وسرى ظهر الصلح كان باطلا لان الصلح وقع على المال الذي عرقه البدن والقصاص لا يجرى
من الحر والجبد في الطرف بالسراية ظهر الرقة غير واجبة وان الواجب هو القود وكان الصلح باطلا لان الصلح
لا يدل من صلح عنه والمصالح عنه لما لم يوجد وبطل الصلح والباطل لا يورث سبه كالموطين المطلق بلنا
في عدمها مع العلم بحرمته عليه فانه لا يصح سبه في ذر الخد فوجب القصاص اما اذا اعققه بعد صدقه
الا عاق ضررون لان العاقل يقصد بصره بصحة فلا يصح له الا بالصلح عن الحنانية وما حذر منها
وكان مصالحة من الحنانية وما حذر منها ابتداء على الحد بمقتضى الاقدام على الاعاق المولى ايضا مصالحة
على الحد عرف ذلك لانه اذا كان مصالحة على الحد عن الحنانية فلا يلزم مصالحة معه على الحد عن الحنانية وما حذر
منها او في بعد منه ما صلح عن الحنانية وما حذر منها ابتداء بمقتضى الاعاق اذا لم يعققه لم يوجد الصلح
اسدا لانه لم يوجد دلالة والصلح الاول فح باطلا فردد الحد على المولى للاوليا والسيل والعفو وذكر
في بعض نسخ الجامع الصغير جل قطع بدرجل هذا فصالح المقتطوع يد على عذبه ودفعه اليه فاعقته المقطوع
بدنه من مائ من ذلك فالحد صلح بالحنانية وان لم يعققه رد على مولاه وسال للاوليا اما ان يقتلوا واما ان يحفظوا
فان عاق الجواب واخلف السؤال فان قلت ليطل الدفع في الوضع الاول الصلح في الوضع الثاني بالسراية
فلم لا يورث الصنوق والظاهر سبه في ذر القود قلت الدفع ليس بصرف مبتداء بل هو تسليم للواحد
بطل الواجب بطل للتسليم اصلا فلا سفي ما صلح سبه في القود واما مسئلة الصلح فمسئلة على قولين
فانه اذا عاقني عن البدن سرى الى النفس ما حذر لا يحل القصاص عنه وهذا قال عجب فقلت ما ذكره من جواب
الفتاس وما ذكر في مسئلة الحق جواب لا يستحسن فيكون الوضعان على الفتاس فيقتل لانه ما ذكره من جواب
ان الصلح عن الحنانية على مال يعرف بالحنانية ولا سلطان لان الصلح اسبغ بالحنانية معني انه استغناء بدلها
واذا استت الحنانية تنويع عليها العقوبة ومولوا القصاص واما الحق فهو مستديم للحياة والعفو القطع
فان بطل السراية الى النفس لكن يستحب لوجود صورة العتق او الصورة بعلم على الحقيقة في ذر العتق
قوله واذا حني الجبد للمادون له جنابة الى ذاجني الحد للمادون المدنون جنابة خطا فاعقنه سده
ولم يعلم بالحنانية فعله فمما ان قيمة لرب الدين قيمة لولي الحنانية لانه ان دفع جرحا كل واحد منها مضمون بكل
القيمة على الافراد لان حق في الحنانية في نفس الحد بان يدفع الحد اليهم وحق في الدين ما سعه بدنه فكلنا

عبد الإجماع ويمكن الجمع بين الحقتين باعتبار الرقبة الواحدة بأن تدفع إلى الخيانة ثم ساع للغير بما تضمنها
بالإطلاق لو فصل اجنبي هذا الجسد خطا لا يجرم إلا قتلته واحدة للمالك ثم يدفعها المولى إلى العزماة لأن ملك المولى
في ذنبه باق الدالة أيضا فمضمون اجنبي للمولى حكم المالك وقته فلا ينظر حق الرقيق في التسليم إلى الملك المالك
لأنه دون الملك فصار كأنه ليس فيه حق ثم العزم أحق بملك نفسه من وإلى الخيانة / إن العمة ماله العبد والعزم
مقدم على وإلى الخيانة فمنها لأن الواجب لدفع الله ثم ساع له وكان مقدما معناه والعمة على المعنى في تسليم الله
وفي الفصل الأول التعارض بين الحقتين مستويان في نظر من يضمنهما **قوله** وإذا استدان الأمة
أي ذنوبه مدونه ولدت سعت مع ولدها في الدين لرحمت خنائه ثم ولدت دفعت ولم تدفع ولدها والفرق
لن الدين متعلق برقبته لأن الدين عليها ووصف حكمي يسرى إلى الولد لأن الصفات السرية للناس بالأمهات
يسرى إلى الأولاد كالمالك الرق فمالا يدفع بالخيانة فواجب ذمه المولى في ذنبها وانما يملكها بالبر الفحل
الحقيقي وهو الدفع فصل الدفع كانت رقبته خالصة غرض في الخيانة فلهذا لم يحجب القول بالسرية إذا التزم
في الأوصاف السرية دون الأوصاف الحقيقية **قوله** وإذا كان عدهم رجل لم يملكه أعفهم لم يملكه العبد
فصل لنا لهذا الزاعم خطا فلا شيء لأنه متى زعم أن مولا أعفهم فمداد على ذنبه على عاقلة وإبراء العبد المولى
فكره ما أقربه ولم يصدق على العاقلة بالأمجة **قوله** وإذا اعتنى العبد فقال لرجل صلت خال أو أبا عبد
وقال الآخر صلت وانت حرفا لقول قول العبد بالإجماع لأنه أنكر وجوب الضمان لما أسنده إلى حاله معهوده
منافة للضمان وهذا لأن الوجوب جنائمه الجسد على المولى فحاله قد أوفد ولا تصور وجوب الضمان في فصل
الخطا على العبد في حاله رقبته **قوله** ومن اعتق جارية أو عبدا إلى آخره أعلم من قال بعتقا والحر إلى آخره
مالك أو بعتت بذكر أو أنحرني أو عدي قال المقر له كنت مسلما أو معتقا حسنة قال القول المقتضى ومضمون
المقر عند لي حسنة ولو يوسف رضي الله عنها وقال محمد رحمه الله القول للمقر ولا يضمن لإنشاء حسنة فأنه
يؤمر بمرده إلى المقر وهذا لأنه منكر للضمان لأسناده الفعل إلى حاله معهوده منافية للضمان فكان القول
كأن في الوطى العلم بأن قال المعتد وطسك وأخبر منك كذا من الحلة فانت أمي صالت لا لم تحلت فذكر بعد
العتق فإن القول قول المولى ولا يضمن كذا هذا علقا في الشيء العام في المقر لأنه متى أقر أنه أحده من قد أقر
سده ثم ادعى أنه ملك عليه وهو منكرو فكان القول المنكر فلهذا أمر بالرد ولها أنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ
والقطع ولم يسند إلى حاله بنا في الضمان لأن قطع يد عبده نفسه أو أخذه ماله سبب الضمان على المولى
في الحلة بأن قطع يد عبده في حاله الرهن أخذه ماله حال كونه مدونا وكذا يضمن على الحر إذا أخذه وهو مستأنز
بل صار مدعا براه نفسه عن الضمان بعد الإقرار بسبب فلا يصدق إلا بحجة كافية في فعل العتق كما في خبر
خلاف الوطى الحلة لأن ذلك لا يضمن في حاله الرق فحال المولى أمي المدبونة أو الموهوبة لا يوجب الحقة لأن
حق العزماة لم يتعلق بمنافة بضعها لأنها ليست بمال وكذا أخذ من عليها وإن كانت مدبونة لا يوجب الضمان

عليه فصل الاستناد إلى حاله معهوده منافية للضمان فكان منكرا بالإسناد إليها كالوكيل المعزول إذا قال بعه
فصل العتق سلمته وقال المولى لا بيل حنة وسلمته بعد العتق لم يضمن القول للوكيل كذا الوصي إذا قال بعد
بلوع الصبي بعتت بعتك من مالك بعتك المسيل قال الصبي لا بيل أسندت ما لي قال القول للوصي لما قلنا إلى آخره
ما قاله المتن طاهر رجل أبرصيا حرا استل جل فقتله فدينه على عاقلة الصبي بعتت بعتك من لوكيل المعزول بالباسقة
منه عده وخطاه سواء في تصور في عقله وقصد في عاقلة يرجعون على عاقلة الأمر بما عقلاوه لوجود التسلسل
من الأمر بوصف التحدثي د لولا أمر لما حاسر الصبي على العتق لصغر قلبه وكذا لو كان الأمر عند المحجور
أو صديقا أو مكاتبا أو موصيا أو وكلاء إلا أنه لا رجوع على الصبي لأمره بالقصور أو أهله ويرجعون على
العبد لأمره بعتقه بكمال أهليته وعلى المكاتب قتل من قتلته ومن الدين لأن هذا حكم جنائمه المكاتب
كما لو كان المأمور بها عبد المحجور **قوله** وكذا نكر ليس بعبدا معناه ليس بكون الأمر عبدا أو المأمور عبدا المحجور
عليها حوط سيد العتق بالرفع أو القداء بجمع بعد العتق في الحال لأن الأمر قول قول المحجور غير معتبر فلا
يؤخذ في الحال لكن يؤخذ به بعد العتق لئلا زال المانع وهو حق المولى أنما يرجع بعد العتق على قول القلاء
وقد العبد لأنه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وهذا إذا كان الأمر كسرا فإن كان الأمر صغيرا أو واحد
العتق أيضا لأن قول الصغير غير ملزم بحال هذا إذا كان الصل خطا وكذا لو كان عبدا أو العبد العاتل
صغيرا لأن عده خطا فإن كان كسرا يجب القصاص لو كان الأمر والمأمور بكاسا على الضمان على السائل ولا
يرجع على الأمر **قوله** وإذا قتل العبد رجلين عدا وكل واحد منهما ولما في معنى أحد ولي كل واحد منهما
قال المولى يدفع نصفه إلى الآخرين ويندبه عشرة آلاف حرهم لأن الرقة حكم القود صارت بينهم لكل واحد
ربعة فإذا عفا أسان بطل حقهما ونفى حتى لا يضمن في النصف فلهذا فصل له أو دفع نصفه وأما القلاء فقد
عسر في النفا عفا أسان بطل حقهما حتى حق كل واحد من السابقين خمسة آلاف فلهذا فداء بعشره الألفا
قوله فإن كان مسل أحدهما عبدا والآخر خطا فعني أحد ولي العهد فإن هذا المولى فذا بخمسة عشر الفاعتر
الأف لو في الخطا وخمسة آلاف لا بد ولي العهد الذي لم يعف لأن نصف الحق بطل بالعتق في النصف بطل
ملا فيكون خمسة آلاف لم يطل شيء من حق في الخطا وكان حقهما في كل المدة عشرة آلاف فإن دفع دفعهم
ألا ما يملكه لو في الخطا وملكه للذي لم يعف من في العهد عند لي حسنة رضي الله عنه بطريق القول في خبر
بالكل وذا بالنصف لأن حقه في النصف وحقهما في الكل فصار لكل نصف منهما فصار حق في الخطا في سهمين
وحق غير العاتق في سهمين فصار لهما عدا وبطلان ما يطرق المنازعة لسهل أربعة لو في الخطا وربعه
لأحد ولي العهد لأن النصف سلم لو في الخطا بلا منازعة وأسسوا منازعة المقر في النصف فلهذا انقسم
أربعة **قوله** وإذا كان عده من رجلين مسل مولى لهما عدا فعني أحدهما عنه بطل الدم كله عند لي حسنة رضي
وإذا دفع العاتق نصفه إلى الآخرين ويندبه ربع الدين وذكر في بعض النسخ قول محمد بن علي بن الحسين

والاسهرانه مع لي يوسف ولو صل عبد مولا له اسان فجبنا احدهما بطل الودم كله عند الحجي
ومحمد رضي الله عنهما وقول لي يوسف هنا كقوله عنه لاني يوسف في المسئلة لان نصيب من لم يعرف
لما اسلبت ما لا يعرف صاحبه صار نصيبه في ملكه ونصيبه في ملك صاحبه فما اصاب ملك صاحبه لم يسقط
وهو الربح وما اصاب ملك نفسه سقط ولهما ان القصاص واجب لكل احد منهما في النصف من غير حرج
فاذا اسلبت ما لا احتمل الوجوب من كل وجه بان اعتبر سلبا نصيب صاحبه واحتمل السقوط من
كل وجه بان اعتبر سلبا نصيب نفسه واحتمل السقوط من حصر سلبا بها سابعها فلا يجب المال بالسك
والاحتمال والاصل في هذه المسئلة ان المولى لا يستوجب على عبده دينا والمال لا يجب بالسك **فصل قوله**
ومن صل عبد احظا فحله قيمته ولا نداد على عشرة الا الى قوله ولو عصب عبد قيمته عشرة في القافله
في يد حبيته قيمته بالخاء ما بلغت الاجماع لهما ان المبلغ ما لا يحصى من قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
وكما في دليل القيمة وكالغصب وهذا لان الضمان يجب للمولى وهو لا يملكه الا من حيث المالة فالضمان
الواجب له يكون ضمان المال ضروري لان ضمان المال اصل وضمان النفس المال اختلاف الاصل وهما المكن
اذا بالضمان على موافقة القياس لا يصاد الى كانه خلاف القياس ولهذا اذا اسل المسح قبل القبض
سقى السح ساقا القيمة وانما سقى السح اذا فات المعقود عليه واحلف بدلا فليعلم بان الضمان يدل المالة لما
في العقد عساره لان السح ينادى المالة ولنا قوله تعالى من صل مونا خطا الا انه جعل الواجب بعمل
المومن دية وهذا مومن فيكون المال الواجب بعينه دية والدية بدل الادمي والادمي عشرة درهم
كدرم الحرج وقول لرسخ حود رضي الله عنه لا يسلخ بقمه العبد دية الحرج وسبب منه عشرين دراهم وهذه
كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف بالقياس انما طريق معرفتها السماع من صاحب
الوجه ولا في معنى المالة كما سنا ومعنى الادمي حتى كان مكلفا ومعنى المالة سح لان تمام المالة
بالنفسية ولهذا نزل مع تمام النفس لانها اسبق لان المالة تعارض الرق بواسطة الاستيفاء
فكان عساره هو الاصل لا يجب الضمان بها بل بالدية او في هذا يجب القصاص العمد والقصاص لا يجب
ما لا مال والمكلف في حال الخطا ما هو المكلف في حال العمد فعلم انه مضمون بكونه ادبيا وضمان
الغصب معاذا المالة لان الغصب ينادى على المالك بقاء الحق سح فاديه ولهذا بقي بعد صله
عبد ولم يكن القود بدلا عن المالة اجماعا فكذا امر الدية وفي دليل القيمة الواجب بمقابل الادمية
لا بمقابلة المالة الا انه غير مقدور لان القياس يقتضي ان يكون الدية مقدرة على المكلف ما خلا
منافع المحال كالقيم وانما قدرناها في الاحرار بالنصوص الفصل الواحد في الاحرار لا يكون واردا في العبد
لنقصان حاله من الاحرار فقد رايتمته رايها خلاف كبر القيمة لان قيمة الحرة مقدرة بحسب الاف
ولا يجزى عنها الا في الاحرار من هو افضل منه فوجب الخطا عن دية لسيطر ربه عن الاحرار وقد رد ذلك

نفسه وراهم لما وسانا من ابراهيم مع حود رضي الله عنه ولانه ادنى مال له خطر في المشرق ولهذا
تستحق به الطرف في المضح وكل ما يند من دية الحرة هو مقدار من قيمة العبد لان قيمة
العبد كالدية في الحرة لانها بدل الدم **قوله** في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
من الجواب لا في رواية عن محمد بن ابي حنيفة في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
لمحمد بن ابي حنيفة في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال وجه الظاهر
ان المحصر في المالة فقط ولهذا لا يضم بالقصاص الكفار **قوله** ومن قطع يد عبد فاعقبه
المولى بمات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه والا اقتصر منه وهذا عند الحنفية
ولي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد بن ابي حنيفة في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
الى لرا عسقه وسقط الفصل حتى لو كانت قيمته مائة دينار وقت القطع وعادت الى خمسة دنانير
فلا يقطع بمصادرة قيمته بل يقتص بغيره الصنف والا لم يحدت قيمته وقت الاعتاق
الى بلدي دينار او فلي البايع سبعون دينارا او من المدينون دينار او ضمان ما يقتص عشرون دينارا
وما بيع حريمته وهو يملكون سقط بالاعتاق وهذا الاختلاف بطرا لا خلافا فيما اذا اصل المكاتب
عبد اغنى فاء ووارده مولا حث لا يجب القصاص عند محمد للتردد في المسوق في وجوه الحق المنين
غاية التحقيق **قوله** ومن قال لعبد له احدكم حريم سحا فوقع الحق على احدهما فادسها للمولى
لان العتق اضيف الى احدهما فلم يكن باذلا في المعنى السحر صادف المعنى بحيث رسل الحدس وجب
ادسها للمولى لو صلها رجل احده حريمه حريمه عدد والفرق للسان اسما من وجه اطهار من وجه
م احلف المساح حريمه لرا الاجاب لمبهم في الاطلاق الحقائق هل نزل في المحل ام لا واللسان فيها محار
غير نازل في المحل على روايه الاصل في ذلك المنكر في الاول قول الحنفية رضي الله عنه والمان في قولها
وعامهم على الراجح لمبهم مازل من وجه دون وجههم احلفوا فقال احضهم هو اساني في محل
الهممة واظهار في غير محل التهمة لان قول احدهم كما مبهم لكنه معتمدين من وجه لانه فيها لا يحدوها
فمحيث انه مبهم كاللسان اسما ومن حيث انه لا يحدوها كان اطهارا فاصرها جده النساء في موضع
الهممة وجه الاطهار عند عدمها فاحفظه بم بعد السج في محل اللسان فاعبر انشاء في حقها وبعد
الموت لم يسق محل اللسان فاعبر اطهارا واحدهما حريمه فصار فاعلمها فاعلمها اللحي بمعنى فلو منه
دية خروجه عيه وحقيقة لرا القتل بل في محل الحق فاما الطرف فليس محل الحق فاما سفيه
حكمه سقا فلا نسب قبل موته في العن من كل وجه فصار مشجوجا على حكم الرق وهذا اختلاف اذا
صل كل واحد منهما رجل فانه يجب قيمة الحدس لان كل واحد منهما سكر صل الحرج **قوله** ومن فاعين
عند فان شال للمولى احد من العاق في قيمة العبد واعطاه العبد وان شال امسكه ولا شيء له من انتقصر

عند لي حنفه رضي الله عنه وقال ان شاء اخذ قيمته واعطاه وقبضه وان شاء امسكه وضمنه
ما نقصه وقال السافح حتى حمله الله بمسكه وباخذ الفضة لان الواجب من الحسن العاسي وقد
قد رخصنا بها لكل القممة وفي الما على ملكه كالوفاء عيني حرقانه ما خذ كل القممة وحسنه له
وكما لو قطع احدى يديه او فقا احدى عصبه فانه يضم نصف القممة وسمى الما على ملكه ولنا
لر الواجب في كل النفس لان فقا الحسن الما في النفس حتى يهوت حسن المسفحة ولهذا بعدد المالة
الحد فوجب ليرى من ملكه كحسنا للمعاد له اذ هو فاقا ليل ليل كمالا كمالا البديك المبدل
في ملكه رجل واحد بخلاف الوفا عيني حر لانه لا مال له فيه وهذا المالة قاعه في الذات الاطراف
لان اعسار المالة في حق الذات قصر عليه ساقط وبخلاف عيني المدير لانه لا يصل العقل من ملك الى ملك
وفي قطع احدى المدير فقا احدى الحسن لم يوجد يهوت حسن المسفحة ولها ان الجبد في حكم الحنانية
على اطرافه بمنزلة المال حتى لا يعلو القود بالحنانية على اطرافه كمال ولا يعلو العاقلة وبخلافه ما بلغت
وفي الحنانية على المال للمالك خاد كما لو حرف يوب حرقا فاحشا او قطع بعض فوايم ذاب عنه فان المالك المختار
المختار من ليرضمنه كل القممة وسلم الحين الله وبني لمسكه وضمنه النقصان له ان الحد مال من وجه
واذ من وجه لما مال الحنانية على طرفه من وجه بمنزلة الحنانية على المال من وجه بمنزلة الحنانية على الادنى
ولهذا يحسب بدل النفس لو قطع يد عنده غيره بومر المولى بالدفع او الفداء وهذا من احكام الادمة اذ
هو جوب الحنانية على المال لرباع رصه فيه من احكام الادمة ليرسود كمال بدل النفس على النفس الطرف
والفانت ولا يملك حنانه بل يكون ما زاء الفانت فقط كما في فقا عني الحر من احكام المالة ليرسود الحنانية وسود
فوق على السهمين حنانهما من الحكم فعلمنا حكمه انه وجب حنانه على الادنى لا يجب مورعا وحكمه انه بدل مال لم يكن له
ان ياخذ كل بدل العني مع امسكه العني بل قبل لم يشرط استيفاء ذلك هذا الضمان ليرسود الحنانية ملكه لكونه بولا
السهمين **فصل في حنانية المدير وام الولد قول** واذا جنى المدير وام الولد حنانه ضم
السيد الاقل من قيمته ومن ارش الحنانية للمادى ليرسود رضى الله عنه وصح حنانية المدير على مولاه وكان اميرا
الشام وكان القضاء يحضر من الصحابة رضى الله عنهم فصار اجماعا ولا نه بالدين او الاستيلاء اذ صار ما نفاذ في
الرقبة عند الحنانية ولم يصح ما ادلك الله لانه عند التدبير والاستيلاء ما كان يعلم انه جنى فصار كمال الوخل
ذلك بعد الحنانية ومولا يعلم انه جنى انما جيل الاقل من قيمته حر الارش لان اصل جوب الدفع بالحنانية وقد
تعدر الدفع بسبب من المولى فيجوز القممة عليه منعه منه ولا يمنع من المولى في الكرم من القممة والا حق لوى الحنانية
في الكرم الا وسف لا يسل الحنانية من الاقل الاكبر لان المحرم لا ينفذ في الحنانية لانها لا يسل الحنانية بخلاف
الغن حنانه من الدفع والفداء لان المحرم في الحنانية يحلف بغيره ولا يلزمه الاقمة واحدة وان كبر حنانية
من المدير لانه ما منع الارصه واحدة ولا في قمة المدير بدل منزله عن العدم الحد اذا جنى حنانات

لا يجد دفعه الا انه كذا هذا ولكن القممة مشتركة بين اولنا والحنانية مقدرا الحصص ويحسب فيها المدير لكل واحد
منهم في حال الحنانية عليه والاعتر يوم التدبير لان موجب الحنانية لا يستحق الحنانية حتى لا يخل اسما خطأ وقيمة الف
هم صارت مهمته الناف وخسما به هم قبل اخذ خطا فلاحق لوى الحنانية الاولى في هذه الرابذة وهي للماني لما ساقان
دفع المولى القممة الى الحنانية بفضاء فحق اخرى سار كمال الاول وان كان بغير فضاء قال الماني الحنانية ليرش
اسح المولى ليرش اسح ولى الحنانية عند لي حنفه رضي الله عنه وقال لا سبي على المولى مسح الاول سوا كان
بفضاء او بغير فضاء لانه جنى دفع الى الاول لم يكن الحنانية النافه موجوده وكان الدفع اليه صحيحا وهو
الحنانية لم يوجد فقا بضمير ليرشنا ولم ليرش القممة انما يجب على المولى باعسار منبر الرقة وانما ضمه الما ليرشنا
وذلك حق اولنا والحنانية من سواء فيجعل حتى وليا الحناس كل دفع القممة من المولى كان بغير وجود الحنانية
وهناك رد دفع الى احد هما كل القممة بفضاء لم يضم للماني ثوبا وان دفع بغير فضاء كان للماني الحنانية فهدا مسله
ولهذا كان للماني حتى المسار كمال الاول ملك القممة ولا يكون ذلك الا ان يحل حنانه على حنانه في حاله واحدة
قول واذا اعنى المولى المدير ووجد جنى حنانات لم يلزمه الاقمة واحدة لان الضمان وجب على المولى بالمسح
فصار وجود الاعناق غدا من جده سواء وام الولد بمنزلة المدير في جميع ما ذكرنا لان الاستيلاء لا يمنع الدفع
كالمدير **قول** واذا اقر المدير حنانية لم يجز اقراره ولم يلزمه شئ عني ام الا ان موجب حنانه الخطا منه على
السيد واقراره لا ينفذ على السيد فان ساقا في قيمته يوم جنى فالقول للسيد مع ممة لانه نكر الزادة فان جنى
اخرى فالقممة ابلات فان جنى اخرى فارباع **باب غصب العبد والمال**
والحنانية في ذلك قول ومن قطع يد عنده ثم غصبه رجل مائ الحنانية من القطع ضم ممة اقطع وان
غصبه رجل هو الصحيح ثم قطع المولى يد عبد الغاصب ثم مات من ذلك عبد الغاصب فلا شئ على الغاصب
اما المسلم الاوى فلان الغصب حنانية الضمان والمالك في المضمون يقطع السراية كالسح فصار كمال هذا
بافسما ونة لا مال يقطع ويحب ممة اقطع ولم يوجد العاطف في السراية فاصغت السراية الى السراية
فصار المولى مطلقا وصار به مسرودا للجد لان ما يصدره المشرى فاضا للسح يصدره المضمون منه
مسرودا للغصب فصار الغاصب عر الضمان **قول** واذا غصب العبد المحرر عليه عتق المحرر فاقا في يده
فهو ضامن في الحال لان المحرر عليه مواجدا فخاله فان لم يكن مواجدا فاقرا ان الما في المحرر **قول** ومن غصب
مديرا فجنى عنده حنانية ثم رده على المولى فجنى عنده حنانية اخرى فعلى المولى ممة من لوى الحنانية من ممتن
لانه المدير السابق لم يمنع الارصه واحدة لم يجب عليه الاقمة واحدة ويكون منها نصف لا استواءها ورجح
المولى بعد ما ادعى قمة العبد لهما نصف ممة على الغاصب لان نصف القممة استحق عليه بسبب كان عند
الغاصب فيجب على الغاصب باله ويدفعه الى لوى الحنانية الاولى ثم يرجع يدك على الغاصب مرة اخرى وهذا
عند لي حنفه ولي يوسف رحمه الله وقال محمد يرجع نصف ممة فمسلم له لان المولى يرجع على الغاصب

بالصف الذي حذو والى الحانة الاولى بمصر هذا الذي جبر به عوضا عما سلم لولى الحانة الاولى
فاداسلم له اصله لم يسحق عوضه لئلا سكر الاستحقاق شي واحد وكذا يجتمع المدل المبذل
في ملك واحد ولها ان حوى الى الحانة الاولى في كل القمة حنجنه في حقه لا تراجمه احد فاحدث الحانة
موجبه استحقاق الكل انما النقصان بخارص من اجمعه الثاني فواجدها من القمة فادغا في يد المولى
احده حتى سكام حقه لانه مقدم على المولى اذا احده منه رجع المولى بما احده على الخاص في قولهم لانه
انما استحق عليه سبب كان عنده ولا يرجع به على غيره **قوله** ومن غصب عبد الخ عنده ثم رده على
المولى فحن حنانه اخرى فامولى يدفعه الى الحانة ثم يرجع على الخاص بصف القمة فندفعه الى
الاولى ويرجع به على الخاص بهذا عند لي حنف ولي يوسف رضى الله عنها وقال محمد رحمه الله يرجع
بصف القمة فسلم له ولرجى عبد المولى فخصه رجل فحن عنده فامولى يدفعه بصفه ويرجع قيمته
فدفعه الى الحانة الاولى ولا يرجع به فالحجاب الفز كالجواب المدبر الا ان المولى يدفعه العبد هنا وعده دفع
القمة **قوله** ورجع بصفه مدبر احن عنده حنانه ثم رده على المولى ثم غصبه ثم حن عنده حنانه فعمل
مولى المدبر فحنه منى الى الحانة من بصفه ثم يرجع بصفه على الخاص فندفع بصفه الى الحانة
الاولى ثم يرجع بصف القمة على الخاص فندفعه الى الحانة الاولى ولا الى الحانة الثانية
وهذا لان حنانه المدبر على مولاه فخرم المولى قيمته ويرجع بالقمة كلها على الخاص لان كلنا انما يحب
سبب ضمانه فاذا رجع به فندفع بصفه الى الحانة الاولى لان حقه في كل القمة لولا تراجمه الثاني
وقد قدر على يد ليا حذو والى الحانة الثانية فرجع به فحنه ثم يرجع المولى بذلك بصفه على الخاص
لان له اسحق عليه سبب ضمانه فاذا رجع سلم له ولم يسلمه الى الحانة الثانية لان حقه لم يحب الاول اجمعه
قاعه فلم يحب الا الى بصفه وقد سلم له ثم صل هذه المسئلة على الاختلاف كالأولى صل على الاتفاق الفرق
لمحمد رضى الله عنه في الاولى ما يرجع به عوضا عما سلم لولى الحانة الاولى والثانية وحدت بدل المالك
فلو دفع اليه ما سكر الاستحقاق يمكن هذا ان يجعل عوضا عن الحانة الثانية لخصولها في يد الخاص
فلا سكر الاستحقاق **قوله** ومن غصب حنالا بغير عن نفسه فارت بده فجاءه او عي فراضا من عليه وان
اصابه صاعقه او به شيه حبه فعلى عاقله الخاص بالدم استحقاها والعاسر لا يضمن في الوجهين وهو
قول فر والسافعي رضى الله عنها لان غصب الحر لا يحق لهذا لو كان مكاتا صغيرا لا يضمن مع انه حر
فاولى لا يضمن اذ كان حرا وبنه ويدا ولنا انه يضمن باللاف لانا الغصب لان نقله الى ارض سبعة او الى
مكان الصواعق سبب لللف لانها لا تكون في كل مكان ولو اقبله الى ذلك المكان لما اصابه صاعقة
او به شيه حبه وهو فنه منعد فضمن باللف به كما لو حفرها في الطريق بخلاف الموت فجاءه او بالحي لان يكون
في كل الاماكن حتى لو نقله الى موضع بخلت فيه الحي والارض بضم وجب الدية على العاقله لما مر خلاف المكاتب

الصغير لانه في بد نفسه صغيرا كان او كبيرا خلاف الحنا الصغير لا يرى لى المكاتب الصغير البروجه احد والى
الصغير بوجه ولله خلاف اذا كان بغير عن نفسه لانه معارضه بلسانه فلا يثبت به حنا صاقد صار
في بده فلا معارضه بده ولسانه كذا في الاستسار **قوله** واذا اودع صبي عبدا فبصله فعمل عاقلته
الدية تحتل لانه اراد به القمة وانما ارفط الدية لانها ما زاء الا دية والقمة ما زاء المالمه والواجب
في الحسد ما زاء الدية عند لي حنف ومحمد رضى الله عنها وقال ابو يوسف السافعي رحمه الله يضمن
في الوجهين وعلى هذا اذا اودع العبد المحجور ما لا فاسه ملكه لا يواخذ بالضمان الى عند لي حنف ومحمد رضى
ويواخذ به بعد العتق وعند لي يوسف والسافعي رضى الله عنها بوجه الحال على هذا الخلاف الا فر
والاعان والسع والتسلم والعبد والصبي العاقل الصبي حتى يضمن غير العاقل لا جوارح لان سبطه
هدر وعلى معصيتها انه الف مال الخبر بغير اذنه فضمنه لان المحجور يواخذ بضمان الفعل كما لو وجد
صل الفعل هذا لان الايقاع امر بالحفظ والامر بالحفظ ضد الامر بالنقض فان لم يترك عليه حرمته لانه لا
فلا يرضها الا يرى لى الودعه لو كانت عبدا او امه يكون مضمونا وكذا الوالدة غير الصبي في يد الصبي
ولا لي حنف ومحمد رضى الله عنها انه استهدا كحصوله بسلطه صحيح وسقط باطل فلا يضمن كل لو نض عليه
وهذا لان التسليم الله وابان بده عليه بسلطه عرفا او عاده الصبيان اطلاق المال الحلم بدهم في العواقب
فهو لما ملكه في ترك مع علمه بحاله صار كالادنى في اللاف قوله احفظ بسلطه باطل لانه طاب به
من لا يحفظ ولا تقدر عليه ولا للصبي على نفسه فهو كرقم السحر بى يدى الحر وقال اخفطه
خلاف العبد والامه لان اسات الدى عليه في حوته باطل لانه في حق الدم مع على اصل الحره خلاف
ما اذا ادم غير الصبي بده لانه لا يسلط في حقه وان استهدك ما لا من غير اذنه فضمن لانه يواخذ
ما فعله لما مر في المحجور **باب القسامة**
اعلم لى القسامة هي الايمان بيمين على اهل المجلة التي وجد القتل فبهم **قوله** فان خلفوا قضى على اهل
المجلة بالدية ولا يخلف الولى وقال السافعي رضى الله عنه اذا كان هناك لور استخلف الاوليا الخمسين عينا
فان خلفوا قضى الدية على المدعى عليه عدا كان الدعى او خطا في قول في قول بصفه بالقود اذا كانت
الدعى في العهد وهو قول مالك رضى الله عنه ولو كل المدعى عن العهد خلف المدعى عليهم فان خلفوا برون او لا
شي عليهم ولو كلوا فخلهم القصاص في قول الدية في قول اللور عندهما فبهم حال بوضع في العلي بصفه
المدعى بان يكون هناك علامة القتل على واحد يحسد كالدن او طاهر بصد المدعى من عداوه طاهره او سدا
عدلا وجماعه غير عدول لان اهل المجلة صلوه وان يكن الظاهر ساهدا له خلف اهل المجلة على ما قلنا
فالخلاف موضعين في خلف المدعى او لا وفي رواية اهل المجلة باليمين للسافعي رضى الله عنه في الدية
بمن الولى قوله صلى الله عليه وسلم للاولياء فقسيم منكم فمسونانهم صلوه ولا ان العمى حجه لمن شهد له

القسمه والدريه وح والمعنى ما بيننا وصلوق الخزان مبنية على هذا الاصل لا ينال اسكرا ايضا **قوله**
واذا وجد القسطنطين على ابيه سوف يجرى ليو يهودها وان وجد منهم جنين وسقط الى اخره ظاهر **قوله**
واذا وجد القسطنطين على ابيه سوف يجرى ليو يهودها او راكبها والدريه على عاقله دون اهل المحلة لانه في يد
فصار كالوكان في داره وان اجتمعوا فعملهم لان النسل في ايديهم فصار كالو وجد اديهم **قوله** وان مرت
دايه من قريش على ما قبل فعمل اقرههما القسامة والدريه لان قسلا وجد من قريش على عبد النبي صلعم
فامر من سويتهما فوجد الى حد القريش اقرههم عليهم بالقسامة والدريه وقد روي عن عمر رضي الله عنه
سله وصل هذا المحمول على ما اذا كان تحت سلع اهلها الصوت ما اذا كان تحت سلعهم المصون فلا سلع
لانه اذا كان تحت سلع المصون بلحقه الخوف فممكنهم البصر وقد قصر او اذا كان في موضع لا يسمعون
صوته لا يلزمه بصره فلا ينسبون الى القصر فلا يجعلون حيا له بقدر **قوله** واذا وجد القسطنطين دار
انسان فالقسامة عليه لان اليد في حفظ المالك الحاصل في المالك الدريه على عاقله لان بصره وتوكله
بهم **قوله** ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك اعلم ان القسامة والدريه على اهل الخطه دون السكان
والمسرى في هذا فصول احدها انه لا يدخل السكان مع الملاك في القسامة عند لي حنف ومحمد رضي الله عنهما
وقال ابو يوسف اهل الخطه والمشارين السكان سواء في القسامة والدريه لانه صلعم في القسامة
والدريه على اهل خير وقد كانوا ساكنين في دارهم وجوبها عليهم لانهم لم يتركوا الحفظ او لوجود القسطنطين
والكل في ذلك سواء ولهما ان التدبير في حفظ المحلة الى الملاك وان السكان يسفلون في كل وقت
من محلة الى محلة دون الملاك ولان ما يكون من الختم والسنحة يخص الملاك فكذلك ما يكون من الختم واهل
خير كانوا ملاكا وابناها على اهل الخطه دون المسرى قال ابو يوسف الكل يشتركون لان ما يجب
بالمالك لا يحلف بخلاف اسباب الملك كالسفعة ولها ان صاحب الخطه هو المختص بدير المحلة والمحلة
بمسبب له دون المسرى في الاضرار المسرى التدبير والقسام لحفظ المحلة وكان هو المختص بالقسامة
والدريه دون المسرى وصل انما احاط بوحسنة رضي الله عنه بهذا بناء على ما ساهد من عادة اهل الكوفة
في زمانه ان اصحاب الخطه في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ويساركون مسرى في ذلك **قوله** وان بقي واحد
من الخطه لان المسرى من اساء لا صاحب الخطه في شيء الاصل يكون الحكم له دون المسرى وبالله انه اذا لم يبق
واحد من اهل الخطه بان اعواكلهم فهو على المسرى لانه زال مسرى عندهما وانما هم عنده فاسطفت او طفت
لهم **قوله** واذا وجد قسطنطين دار انسان فالقسامة على رب الدار وقومه ويدخل الحاقلة في القسامة ان كانوا
حضورا وان كانوا غيبا فالقسامة على رب الدار ان ربا الدار خص بها من غيره فلا يساركة غيره في القسامة كاهل
المحلة لا يساركة غير عواقلهم فيها ولها ان الحضور لزمهم بضرر الموضع كاللزم برب الدار ويساركون في القسامة
قوله وان وجد قسطنطين دار مسرى كصنفها الرجل وعسرها الرجل لا خير في ذلك على رسل الرجال لان الحكم

الى لانه الحفظ وعند القصر فيه سنت احكام الفصل بدلالة الملك ولانه الحفظ ماله لهم سواء والدلالة
واحدة لا يحلف ابرها سفاوت الملك كان على عدد الروس كالسفعة **قوله** ومن اسرى دارا
فلم يصفها حتى وجدها فصل ليس في السرى خوار فالدريه على عاقله البائع وان كان في السرى خوار
فهو على عاقله دي اليد وهذا عند لي حنف رضي الله عنه وقال ان لم يكن في السرى خوار الدريه على عالم
السرى لكان في يد فالدريه على عاقله الذي يصر الدار اليه لهما ان الحفظ في السرى ملك لرب القاب
فكون المالك هو المصير مقرر وقايل لا يصر او الملك للسرى قبل السرى البائع السات وفي اليد
الخوار يصر ودار الملك كما في صدقة الفطر وله الحفظ انما يكون في اليد لانه بعدد على الحفظ بالدريه الملك
ولا يصر الملك بل يصر الدار فالحاصل انه اعتبر الملك لرب الدار والاصووف على قرار الملك ولا يصر له
لوجوب الدريه على العامة حتى لو كان في يده دار فوجد فيها فصل لم يحلفه الحاقلة حتى يسهر السرى
اهل الدريه في اذا انكسرت الحاقلة لرب الدار وقالوا في يد في يد وهذا لما عرف لرب الدار حقه
للدفع لا للاستحقاق وقد احتجوا الى الاستحقاق هنا فوجب بانه بالسنة كطلب سفعة بالجوار في ارست
فانكر المسترى لرب الدار لحي في يد السفعة ملكا فانه لا يستحق السفعة بغير علمها حتى تقم السنة على
الملك ولا يلزم لرب السفعة رضي الله عنه بغير اليد في استحقاق الدريه كما ذكرنا انما لا يصر الملك لا يصر
اليد ولم يست هنا الملك الا بالسنة **قوله** وان وجد فصل في سفينة فالقسامة على من فيها من الركاب
والملاحين والدريه عليهم وعلى هذا اللفظ سئل ارباب الدريه فيها وعلى السكان كذا
على حريتها الملك غير المالك سواء وكذا المحلة وهذا على مذاهب لي يوسف رحمه الله ظاهر لانه جعل
السكان والملاك في القسطنطين الموجود في المحلة سواء فكذلك في النسل الموجود في السفينة واما عند لي حنف
السكان لا يساركون الملاك لان التدبير في المحلة الى الملاك دون السكان وفي السفينة الطاهر انهم في يد
سواء اذا حريهم امر وهذا لان السفينة تنقل فكون المعترف في اليد دون الملك فانها مركب كاللينة فكان
المعترف في القسطنطين الموجود على الدريه هو اليد دون الملك فكذلك في النسل الموجود في السفينة وهم في اليد عليها
سواء بخلاف المحلة او الدار لا ينال استقلال **قوله** ولو وجد في المسجد الجامع او السارعة فلا قسامة في الدريه
عانت المال لان المقصود بالقسامة في هذه القتل والاصحاق العامة وكذا الحضور للعامة ومال
مت المال بعد ذلك **قوله** ولو وجد سوق الى اخره ظاهر **قوله** ولو وجد في السج في الدريه على سائر
عند لي حنف ومحمد رضي الله عنهما وعند لي يوسف رضي الله عنه الدريه والقسامة على اهل السج لانهم
سكان وهم الذين يقومون بتدبير ذلك الموضع ما داموا فيه فالظاهر ان السج حصل منهم ولها ان
اهل السج يقررون في السكون في ذلك الموضع فكلما يقومون بحفظه والدريه في ذلك الموضع
معد سفعة المسلمين فالواو هذا بناء على مسلة الملاك والسكان وقد مر الاختلاف **قوله**

وان وجد في برته ليس بمرهاغان فهو هدر ونفسر القرب بما مر من استماع الصوت لانه اذا كان يعمى اليه
الصوت يكون من العيران وهم احق بالتدبير منه برعي مواشهم الا ترى انه ليس احد ان يحج ذلك الموضع غير
رضاه فاما قد اذ ذلك فهو حرجه الفوات فلا تخفى شي وهذا اذا لم يكن مملوكا لا حقا فاما اذا كانت النفسانية
والدية على عاقلة **قوله** وان وجد في وسط الفرات بمرته الماء فهو هدر لانه ليس بمرهاغان ولا في ملكه
وقال فرجه الله على اقرى القرى القسامة والدية كما لو كان بجوسا الساطي فلما انه يسقط حرجا كان الى مكان
ومعه لا يسقط **قوله** ولو كان محتسبا للشايطي فهو على اقرى القرى من ذلك المكان على نفس الذي يروى لان
المحتسب بالشايطي كالمعتنى على الشايطي الذي لم يقرب ذلك الموضع احصا كان التدبير فيها لانهم يسفون الماء ويستول
دوابهم الى ذلك الموضع للسقي **قوله** خلافا للنهر الصغير حتى لو كان نهر صغيرا القوم يحرقون
فالقسامة والدية عليهم لانهم احق الناس لا يبقا عاينه سقيا لارضهم في التدبير في كبره واجرا الماء فيه
فكان بمنزلة المحلة والنهر الصغير باستحقاق الشفعة فهو نهر عظيم كالقوات يحرقون **قوله**
وان ادعى الولي على احد من اهل المحلة سقط عنهم القسامة والدية لانه نفي البتل عنهم وهم انما يعرفون اذا
كان العاقل منهم **قوله** وان ادعى على واحد من اهل المحلة تحسبه لم يسقط القسامة والدية عنهم لانه ذكر
ما كان ليا محلوها كاهرا وهو العاقل احد من اهل المحلة ولكن لا تعلم ذلك حجة ويدعى الولي على احد منهم
تحسبه لا يصير محلوها لتأخيفه انه ما هو العاقل اذا لم يسفد هذه الدعوى شيئا لا يخبر الحكيم بصفته القسامة
والدية على اهل المحلة كما كانا **قوله** واذا المقي قوم بالسوف فاطوا عن فعلهم على اهل المحلة لان حفظ
المحلة عن مثل ذلك احب عليهم فاذا لم يعرف من سر جعل عليهم القسامة والدية الا ان يدعى اولياءه على
اولئك او على جل منهم تحسبه فلم يكن على اهل المحلة شيء حتى يقيموا السنة اما على اهل المحلة فلا في هذه الدعوى
بضميت برادة اهل المحلة عن القسامة واما على اولئك فلا في حرج الدعوى لا يثبت شيء قال السبيعي انه لم يعلم
لوا على الناس دعواهم لا ادعى قوم دما قوم واما لهم لكن السنة على المدعي البين على انكر ولكن يسقط
الحق عن اهل المحلة لان قولهم حجة عليهم **قوله** ولو وجد في محسرا فاما موافقا من الارض لا يملك احد
فيها فان وجد في حيا او فسقاط فعلى حسيك الدية والقسامة وان كان خارجا من الفسقاط فعلى
اقرى الاخذ لان المعسر هو البلد في الموضع لا يملك احد فيه **قوله** وان كان القوم لقوا صالا ووجد
فصل بين اظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه سلم الاعداء اذا الظاهر لان الانسان احدا لا يساقا اما فصل
من بخاذه لان من بخاذه وانا اوحنا القسامة والدية على اهل المحلة ناعسا ونوع من الظاهر ووجدت
قوله وان كان الارض ملكا فعلى عاقلة رب الارض القسامة والدية لان المالك هو المحقق بالدية ملكه واولاه
حفظ ملكه اليه ووجدت ان لا غنى للسكان مع الملاك صلى فاسم الولي يوسف رحمه الله يدعي لم يكره على
البارئ في ذلك الموضع لان عدو السكان المحلة كالملاك **قوله** واذا قال المستخلف فله فلان الى احره طاهر

قوله وان شهد اثنان من اهل المحلة على رجل احد منهم او غيرهم لغت الشهادة اعلم ان النسل اذا وجد في محلة
والولي ادعى عليه على غيرهم وشهد اثنان من اهل المحلة لم يسقط عنده رضى الله عنه وعندنا فاقبل
والكلام فيه رجح الى اصل محله وهو كل من اسقط خصما في حادهم خرج من بلوغ خصما لم يسقط شهادته
ولكان له عرصه ان يصير خصما لم يطلت هذه العرصه فشهد بقبل شهادته والتحرر على هذين الاصليين
فاما الثالث حتى اهل المحلة عرصه ليرى خصما لو ادعى الولي عليهم بعد بطلت هذه العرصه بالدعوى على
غيرهم فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل صلح خصمهم بشهد في ملك الحادثة وله ان اطلع المحلة
صادوا خصما في هذه الحادثة لو حود النسل بين اظهرهم ومن صار خصما في حادثة لا يسقط شهادته فيها وان خرج
من الخصومة كالوكيل بالخصومة اذا خصم في مجلس الحكم ثم عزل فشهد وكالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها
ثم شهد وعلى هذين الاصليين حرج كثير من المسائل من هذا الجنس **قوله** ولو ادعى على احد من اهل المحلة
تحسبه فشهد شاهدان من اهل المحلة لم يسقط الشهادة لان الخصومة قاعد مع الكل لما مر انهم خصما في هذه
الحادثة فالساهد يقطع الخصومة عن نفسه فكان منها في هذه الشهادة فاذا لم يسقط شهادتهما قال يوسف
ان اخذنا الولي الساهد من محله حركت محلهما بالله ما فعلنا فقط لانها عايناهما علمنا ان العاقل فلا يخفى
لا سيما فيهم على العلم وانما سجدنا ان على الساب بالله ما فعلنا وقال محمد بن ابي نعيم ما فعلنا ولا علمنا قالما سوك
فلان لان ما هو المقصود يحصل هذه الاشياء فلا عور اسقاط العلم من على العلم في حجة كما يجوز في حجة غيرها
قوله امر خرج في تسعة يسقط الى اهله فان حركت الحجة فان كان صاحب فراش حتى مات بالقسامة والدية
على التسعة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه والقسامة وقال يوسف رحمه الله ايضا فيه والقسامة
في الواحد من اهل القسامة والدية في الفصل الموجود والحرج ليس يسقط فصار كما لو لم يكن صاحب فراش لبا ان
اذا كان صاحب فراش فهو يرضى المرض اذا اتصل به الموت بجعل كالمستحراول سببه في حكم النصف فان كان في
القسامة والدية بجعل كانه مات حتى خرج في ذلك الموضع فاما اذا لم يكن صاحب فراش فهو في حكم النصف فان
كالصحة وكذا في حكم القسامة والدية وعلى هذا الحرج اذا وجد على ظهر انسان محله الى ميتة فان بعد يوم او يومين
فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان محله وان كان نكدهب ويحي فلا شيء على حرجه وفيه خلاف
لبي يوسف وهذا لان وجوده حرجا في دية كوجوده حرجا في محله وهكذا الوجهان في مسألة التسعة **قوله**
ولو وجد الرجل قسلا في ارضه ففعل عاقلة دية لوربته عند لي حجة رضى الله عنه وبالله لا شيء عليهم لانه
لو وجد غيره قسلا في هذه الدار جعل كالمسافر بعقله في حكم الدية فاذا وجد هو قسلا في محله جعل كانه فعل نفسه
ومن قبل نفسه بمر دية وله انه وجد قسلا في موضع لو وجد غيره قسلا في ذلك الموضع كانت الدية على عاقلة
فاذا وجد هو قسلا كانت الدية على عاقلة وهذا لان السبب وجود التسعة في ذلك المكان كما نص عليه عمر رضى الله عنه
وانما اغفر فيكم الدية لو حود النسل بين اظهرهم الا ترى ان من مات قبل ان يدخل الدية وحده هو قسلا

مضى العقل على الاقارب **قوله** يقسم عليهم في ثلث سنين الا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم وثلث
درهم فلما زاد على كل واحد من كل السنة في ثلث سنين على ثلثه او اربعة كذا ذكر في المبسوط وذكر القدر
في مختصر يقسم عليهم في ثلث سنين الا زاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها وهذا سيرا الى
انه زاد على اربعة من كل السنة والصحيح هو الاول **قوله** فان لم يقسم القسلة لذلك ضم اليهم اقرب
التقابل نسبيا كحقاق المحض وبعد ما عدا الاحاقاق بضم الاقرب لا قرب على ترتيب العصبية
الاخوة بنوهم الامام ثم بنوهم اما الائمة والاشاء فليس يدخلون لانهم اقرب من قبل لا بدخول لان الضم
لبي المخرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثه او اربعة وهذا المعنى انما يكون عند الكثرة والائمة والاشاء
لا يكونون **قوله** وعلى هذا حكم الراتب اذا لم يتسجد لذلك اهل راتبه ضم اليهم اقرب الراتب فصرق
اذا حرمهم امر الاقرب لا قرب ودلك في موضع الامام وهذا عندنا وعند السافحي ما يضمن به على كل
واحد منهم لا يكون اقل من نصف دينار لانه صله واحده سرعا فصار الزكوة وادنى ما يجب الزكوة نصف
دينار او خمسة دراهم ولنا في الاحاقاق عليهم للمحض على التنازل وفي العسل ووزن الكبر وهذه صله
امر واما ما على وجه السيرة فلا يسلخ بعد راتبها مقدار الواجب من الزكوة بل ينقص من ذلك الا ترى انما
لا يجب اصول اموالهم وانما يجب فيها موصلة وهو العطا كحقاق المحض **قوله** ولو كان عاقلة الرجل اوصى
الزوق بعضي الدية عليهم في رزاقهم في ثلث سنين كل سنة الثلث من الزوق فحقهم فامم مقام العطاء والعطاء
انما يكون محلا لبقاء الدية منه لانه صله مخرج لهم من ثلث المال وهذا موجود في الزوق ثم ينظر فان كانت
ارزاقهم مخرج في كل سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث ويخرج في كل سنة اشهر ويخرج بعد قضاء
يؤخذ منهم سدس لقربه وان كانت مخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق حصته من الشهر حتى يكون المستحق
في كل سنة مقدار الثلث ولخرج الزوق بعد قضاء الفاضلي يوم او اكثر احد من رزق لكل السمار
حصته السهم ولركانت لهم ارزاق كل سمار واعطه في كل سنة فصرح عليهم الدية في عطائهم دون
ارزاقهم لان الارزاق انما هو كائن محلا لبقاء الاعطيات والاعطيات الحلف مع وجود الاصل وهذا لان
الارزاق لكتابه الوقت فاخذ من ثلثهم يودي الى الاضرار بهم ومقتالهم فاما الاعطيات ليست
لكتابه الوقت ولكن لبقائهم حتى يكونوا محتجين في الدوان فاعرض النضر فيقتبس عليهم الاداء **قوله**
وادخل العاقل من العاقلة فيكون فيما يودي من اصدقهم وقال السافحي رحمه الله ليس على العاقل من
الدية شيء لان الخطاء مرفوعة بالحديث المحروقة انما هي حق في ذلك لا يمكن شيء من الدية علمه واعتبر الحرة
بالكل المعنى الذي يوجب سائر الاجزاء على العاقلة من نضر او صله بوجوب هذا الحرة عليهم ايضا وكذا
الحنه الذي يوجب سائر الاجزاء اعنه بعضي في هذا الحرة عنه ولنا في الاحاقاق على العاقلة لوقوع الاحاقاق
وذا في الكل لان في الجزء ولان الوجوب عليهم باعتبار النضر ولا سكرانه نضر نفسه كما نضر غيره وغاير الخ

252
وغاير الخافي العدد من المواحدة من الجاني المعذور فاذا اوجب على كل واحد من العاقلة حرة من الدية
مع انه يبرى وقد قال تعالى ولا تروا زرة ودر اخرى فلان يجب عليه وهو جاني او لبي ليس على النساء
والذرية بمنزله عطا في الدوان عقول ليعول عمر رضي الله عنه لا يحفل مع العاقلة صبي ولا املة
ولان العقل انما يجب على اهل النضر ليعصرهم في مراقبته وكفه عن مثل هذا الفعل والاساير
بالصبيان والنساء وانما يرضى لهما من العطاء بمعونه لهما لا للنضر كما فرض عمر رضي الله عنه ازواج
النبي صلح العطاء في الدوان وكان يوصل اليهن في كل سنة وعلى هذا لو كان العاقل صبا او املة
لا يسمي عليهم من الدية كذا في المبسوط وقد مر في العاقلة سائر كل العاقلة عند المتأخرين **قوله**
والعقل مصر الى اخيه طاهر **قوله** ومن كان منزله بالنضر ودوانه بالكوفة عمه عمة اهل الكوفة
لانه انما سلبه اهل دوانه لا يحرمه الا ترى ان القرب بالسكنى لا يكون اقرب من القرابة ولو ان
اخون الاب ام واحد ما دوان بالكوفة ودوان اخيه بالبصرة لم يحفل احدهما عن الاخر وانما يحفل
عن كل واحد اهل دوانه والاصل للباصر بالدوان اطهر فلا يظهر معه حكم النضر بالقرابة والنسب
والاولاد والقرب بالسكنى عن بعد الدوان البصر بالنسب كما مر على هذا مخرج المسائل **قوله**
ومخرجني جنبه من اهل مصر ليس له عطا في الدوان والاصل للبادية اقرب اليه ومسكنه المصغر
غنى اهل الدوان من ذلك المصروان لم يكن له منهم عطاء ثم قيل عقولوا عنه سواء كان قريبا اليهم ولم يكن
لانهم اذا كان من طرائفهم صار كالبعيد والحلف لهم لانهم الذين يعومون بمصر اهل مصر والذين
عنهم ولا يحصون بذلك من كان في مصر عطا وكانوا عاقلة جميع اهل مصر فيل راديه اذا كان قريبا
لهم والباقي لاسان في قوله واهل البادية اقرب اليهم وكان الوجوب عليهم باعتبار القرابة وان كان البادية
اقرب اليهم فكان الوجوب عليهم باعتبار القرابة وان كان البادية اقرب بنسبهم اقرب كانا وكانوا
اكثر على النضر وصار كصغيريها ولنا في احدهما اقرب بكن غائبة عنه مقطعة فان لانه الاكثا حرج الى
الابعد الحاضرة اقدر على اقامه مصالحتها ولو كان الدواني في مصر وليس له مسكن في مصر العقول
عنه اهل العطاء لان اهل العطاء لا يصرون ولا مسكن له فيه كما ان اهل البادية لا يحفل اهل مصر
النار منهم لانهم لا ينصرون اذ لم يكن مسكنهم فيهم **قوله** لانهم الذين هموا احكام الاسلام في العاقل
ومعنى الباصلة الذي يسمي عليه عمل العقل بوجوبهم كما وجدنا **قوله** كما في حق المسلم وهذا لان
اصل الوجوب الوجور على التنازل وانما يتحول عنه الى الخافله اذا وجدت فاذا لم توجد يستعبد عنه
مسلم في الحرة قبل مسلم اخطا ومما باجران فيها فانه بعضي الدية علمه في ماله لان حركته في الحرب
فاصله دار الاسلام لا يحفلون عنه ويمكنه من هذا العقل لم يكن يصرونهم **قوله** ولا يحفل مسلم عن كافر
ولا كافر عن مسلم والكفار سعا فكون فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان العاقل ليس على الموالاة والساهر

وإذا لم يكن عند خلاف الملة وإنما يكون عند اتخاذها والكفر كله ملة واحدة قالوا وهذا إذا لم يكن
 المحاداه منهم طاهرة أما إذا كانت ظاهراً كالمهود والنصارى ينبغي له العقل بعضهم عن بعض
 وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم **قول** ولو كان العالم كله بالكوفة وليس له عطاء
 فلم يصرف على شيء حول ديوانه إلى البصرة فانه يرضى بالدية على عاقلة من أهل البصرة وقال فردده
 بعض على عاقلة من أهل الكوفة وهو رواية عن أبي يوسف لأن الموجب الحثالة وقد حكمت منه
 وعاقلة أهل الكوفة وحدهما حول ديوان البصرة لم يوجد منه حثالة وصاروا يرضى بالدية على عاقلة
 بالكوفة ثم تحول إلى ديوان البصرة صل استسقاء شيخ فإن الدية يكون على عاقلة من أهل الكوفة ولنا أن
 المال لا يجب بنفس العقل إنما يجب بالقضاء على ما قررنا بالراجح المصلح أما من قبل المال القضاء وأصل
 الوجوب على العاقل وحدهما وجب عليه بحمل عاقلة وإذا كان كذلك لم يتحول عنه من يكون عاقلة عند القضاء
 بخلاف ما بعد القضاء لأن الوجوب بعد القضاء فلا يتحول إلى غيرهم بعد ذلك إذا تحول بعد
 القضاء بوحدهما العاقل عاقلة بالبقية لأن الدية تؤخذ من العطاء وعطاءه بالبقية ولو قلت
 العاقلة بعد القضاء عليهم وبعد أخذ البعض منهم ضم إليهم أو بالبقية بلغ النسب حتى جعلوا بينهم
 دفعا لا يحاف عنهم ولا نسبه فله العاقلة بعد القضاء وتحول الرجل بقطابه من بلد إلى بلد حيث
 يحوز الحاق قومهم بخدا القضاء عليهم بخله العلة ولا يجوز العقل بعد القضاء من بلد إلى بلد والفرق
 أن العقل البطل حكم الأول لا يجوز بحال في الضم بغير التحول لما مضى في الواجب عليهم فكان فيه عبور
 حكم الأول لا بطل **قول** ولو كان العالم كله بالكوفة وليس له عطاء فلم يصرف على شيء حتى استوطن البصرة
 فانه يرضى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو كان يرضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم لأن عطاءه
 إذا كان يسكن مصل فعاقلته أهل ديوان ذلك المضر بمنزلة عطاء وكذا البصرة إذا التحق بالديوان
 بعد العقل قبل القضاء بعض الدية على أهل الديوان ولما كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية
 لم يتحول عنهم لأن الجاني هو العالم لا العاقل فأنما يكون على عاقلة إذا قضى بها عليهم **قول** وهذا
 خلاف ما إذا كان قوم يبع لوان قوم من أهل البادية قضى عليهم بالدية في أموالهم في بلد من بلاد
 البلب أو البلبش ولم يودوا شيئاً حتى جعلهم الإمام في العطاء صارت الدية عليهم في أعطياتهم ولما كان
 قضى بها أول مرة لأنه ليس جعل الدية في أعطياتهم بعض القضاء الأول لأنه قضى بالدية عليهم في أموالهم
 وأعطياتهم أموالهم إلا أنهم يودون الدية من أسرار أموال الداء والأداء من العطاء في حال صاروا من
 أهل العطاء أسرار وهذا إذا كان مال العطاء من جنس ما قضى عليهم بالديار ما من العطاء ديارهم أما إذا لم يكن
 من جنس ما قضى بالديار العطاء ديارهم لم يتحول ديارهم أبداً لا حولنا هاد ديارهم يودى إلى بطل القضاء
 الأول ولكن يودى ذلك مال العطاء لأن الدية أسرار **قول** وعاقلة المعنق فسلمه مولاه لأن بصره

بهم يود قوله صلى الله عليه وسلم هو إلى القوم منهم ومولى المولاه وفلسفه إلى ما صرح بهم وفيه خلاف السافعي رحمه
 وقد روى الولاء **قول** ولا يصل فيه حد من عباس بن رضى الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 الحواجل عهد أو العدا أو الصلح ولا اعترافاً ولا ما دون إرسال الموضوع وإرسال الموضوع نصف عشر بدل
 النفس لأن الجاني على العاقلة يدفع الإحراق الجاني وذلك الكسرة من التلبد فلهذا أوجبنا الكسرة
 والعاقلة بينهما إرسال الموضوع بالنص وما دون ذلك مال الجاني العباس فيه أحد الشرائع ما التسوية
 بين التلبد الكسرة في الجاني الكسرة على العاقلة كما ذهب السافعي رحمه الله أو التسوية بينهما في كل شيء
 على العاقلة كما في ضمان المال ولكن ما كنا العباس من المسبب وإنما جازت السنة في إرسال الجاني على العاقلة
 وإرسال الجاني نصف عشر بدل الرجل بعضه يدرك على العاقلة وفما دونه يوزن بالناس **قول** ولا يحفل العاقلة
 حثالة العدا إلى آخره طاهر **قول** ولو صادف العاقل والولى الحثالة على الرضا فبذلك قضى بالدية على عاقلة
 بالكوفة بالسنة وكذا هما العاقلة فلا يسي على العاقلة لأن مصادقها ليس بحجة على العاقلة ولم يكن عليه فيما له
 شيء لأنها مصادق فاعلم الرجل واجب بعضاً والقاضي يرضى على العاقلة وبعد تقرير على العاقلة لا سقى عليه وتصلها قها
 حجة في حثالة إلا أن يكون له عظامهم تحسد لبرمة فقد رخصته لأنه في مقدار حصته مفر على نفسه
 وفي حصته العاقلة مفر عليهم فمؤخذ ما أقر على نفسه **قول** وإذا حثي الجوع على العدا في صلبه خطافه
 على عاقلة لأنه ضمان الأدي محب على العاقلة إذا كان العقل خطافاً ساع على الحو وقال السافعي في قول يجب
 على العاقل لأنه بدل المال عده حتى أوجب قيمته بالخبر ما بلغت ولا خلاف في أطراف الجبدان ضماناً لا يجب
 على العاقلة لأنه يسلك بها مسلك الأموال **قول** ولا يحفل العاقلة بما جنى العبد إلا أن المولى في كونه
 مخاطباً بحثالة العدا بمنزلة العاقلة فلا يتحمل عن العاقلة عواقبهم فكذلك التحمل ضماناً العدا على مولاه
 وأصل فيه قول صلى الله عليه وسلم لا يحفل العاقلة عدا ولا عدا قال أبو حنيفة رضي الله عنه مولى عن أبي الجعد
 على حرو وقال السرخس لم يرضى الله عنه مولى عن أبي الجعد عبد وصوبه الأصح رحمه الله وقال لو كان العنق على ما قال
 أبو حنيفة رضي الله عنه لكان الكلام لا يحفل العاقلة عدا ولم يكن الكلام ولا يحفل عدا وقال الأصمى سأله العاقل
 إذا لم يكن له عاقلة ما كان له عاقلة أو غيره فالدية في بيت المال لأن جماعة المسلمين بهم أهل بصره لا يرى أنه
 إذا مات كان ماله له لست المال فكذلك غيره يكون في بيت المال لأن الغريم بالخبر وعن أبي حنيفة رضي الله عنه
 أن الدية في ماله لأن لا ملاف منه وكان يدرك عليه وأما يحفل العاقلة بحثالة فذلك لم يكن له عاقلة يعني عليه أن
 الملا عنه جعل عنه عاقلة لأنه لا نسبه بابت منها فكانت عاقلة قوم الأم فان عاقلة عنه بم ادعاء لآب
 رجعت عاقلة الأم ما أدت على عاقلة الأب لست من حرم بعض الفاضل عاقلة الأم على عاقلة الأب لأنه سأل
 أن الدية واجبة عليهم لأنه عدا الكذا لا بفسه طر إلى النسب لم يكن لأن سأل من يورث لأن النسب تمت منه
 من وقت العلوق لأن وقت الدعوة فسد له لرقت حسنة كان على عاقلة أنه وان قوم الأم يحملوا قوم أب

مضطرب في ذلك الزمان العاضه فمرجعون علمهم فصار عليهم مع عاقلة الاب كمال في الجنابة ودمر
ان الناجل بعد وقت القضاء لا يخرج من الجنابة فكذا ايضا وانما يرجعون في ملك من انهم اذوا
هكذا **قوله** وكذلك لم يمان المكاتب في قاوله ولو حر فلم يود كفايه حتى جنى الله امره حتى مواله ليس عيم والمكاتب
رجل حر هدا ان جعل عنه قوم امه اذ ملكا به فان عاقلة الام رجول على عاقلة الاب عتق المكاتب عند
اذا البذل بسدا الى حال حوته فمضى انه كان للولد ولا من جاز لا رجح حتى لم يوجع حناسة على
مواليه وقد عقل عنهم قوم الام فرجعوا عليهم بالودي **قوله** وكذلك رجل امر صبي بالبذل رجلا فقام
صمته عاقلة الصبي الدية رحت بها على عاقلة الامر ليركان لا تروى بالسنة وان كان بنتا لا تفرار
فانهم يرجعون علمه في ماله في ملك من قبح بعضه العاضه بها على الامر او على عاقلة لان الدنان عجب موجه مسرا
والاصل الذي يخرج علمها عدة مسائل هو ان حال الجاني اذا سدل حكما واسل ولا الى الا سبب حادث
لم يسئل حناسة على الا في قضى بها اوله بعض لوط طهرت حاله حنفة مسلح عوه ولذا لا اعنه جوار الجنابة
الى الاخرى فخرج القضاء بها اوله قبح ولو لم يحلف حال الجاني لكن العاقلة سدت الى عاقلة اخرى كان الاعتبار
في ذلك لوقت القضاء الى اخر ما قدر في المتن **كذلك**
ان ركن الوصية **قوله** اوصت هكذا اما لا تملك لعل لفلان وسيرطها كقول الموصي اهلا للملك
والموصي له اهلا للملك والموصي به بعد موت الموصي بالافان لا تملك وحكمها ان ملكه الموصي لم يملك
هذا كما ملكه مالهية **باب في صحة الوصية باحوز من كل ما يستحق منه**
وبما يكون رجوعا قول الوصية غير واجبة اعلم ان الوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية
برد الودعة والديون المحمولة وتسخير كالوصية بالكفارات وقدره البصارات والصلوات
ونحوها ومباحة كالوصية للاعتناء بالافان في الامور وما يكون وصية لاهل الفسق
والمخاصي ومدار المصنف رحمه الله المستحب لانها هي الحال **قوله** وهي الوصية مستحبة وقال
بعض الناس اجبه على كل من له سائر لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الية ولما اتينا
مسر وعه لنا لا علمنا وما سرع لنا يكون مندونا وماى يبرع بعد الوفاة فمعهما التبرع في حال الحياة
وما يلو منشوخ والقياس ان جوارها لانها على ملك مضاف الى حال زوال المالكته ولو كان مضافا الى
حال قيام المالكته لان قال ملكك عداسد او بخر بدل الاصح هذا اولى لانها لو حازق ما ان يزول
عن ملك الموصي فيدخل في ملك الموصي له قبل القبول كالارد وهو باطل لانه لا قدره للجد على ازاله ملكه
الى غيره بغير رضاه او بغير رضاه عن ملك الموصي ولا يدخل في ملك الموصي له ما لم يبعث فيه جعل كونه مملوكا
لما ملك او لا يزول عن ملك الموصي لكن يبقى على حكم ملكه الى ان يبعث وهو باطل ايضا لان الميت ليس باهل
للملك الا انا اسسنا حوازه بالكتاب هو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين السنة

فمرفوعا صلعم ان الله تعالى يصدق علمكم سلبا مواليكم في اخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم مصحونه حثثتم
او قال احثتم واجامته الامه وجاحة بعض الناس اليها وهذا لان من يور الله بصوته حتى نظر المذنبين اليها
والانفضاء والى يعقبى الملوذ والمعارم ماله في حوته السقاء المحسنين مثلا للذنب من جعل على السطح امسك
عن الاغواق خشية الاملاق لا تفارق له عن نفسه وان يوارى الى رمية ورس في عصبه من احرى ولم يزل
ساحدا الاولين يمدان يسفح ماله مدق الحوت بم عدم موته بصرفه الى الخيرات المبررات يحتاج الى صرف يحوى
هذا العرض فلمد اسرعت الوصية في المرض وودى المالكته بعد الموت باعسار الحاجة كافي في رد القهر والكفر
والدين واستحلاف اخره في ماله من الحد فمجر كما يجوز استحلاف السيرة **قوله** ثم يصح في الملك للمراجع
بغير اذن الورثة كما دوننا **قوله** ولا يجوز ما زاد على الثلث لان سعدا قال للتي صلى الله عليه وسلم اوصى عمن
ما في قال لا قال اوصى نصف ما في قال صلح لا قال وصى سلبا الى قال الثلث كثر اى اوصى الثلث والثلث ولا نه انخذ
سبب زوال ملكه عنه لان المرض سبب الموت بالموت يزول ملكه لا يستغناء عنه ويحقق السبب لزاله كل وجه
فاذا انخذت ضرر حق وكان القياس ليرى ملك المريض ايضا كما قلنا الا ان السيرة حوزة بقدرة الثلث
بلا جازن نظر الاسلام في ما فرط منه من الفرق في اللورثة كما لا نأذى بعض الورثة ما سار البعض ورجا في الحديث
الحنف في الوصية من اكبر الكبار وفسروه بالزيادة على الثلث بالوصية للورثة **قوله** الا ان يحترق الورثة
عدم مونه ومنهم كبار لان عدم الجوار يحقهم وقد اسقطوا **قوله** ولا يصح لغيرهم في الحياة الوصية لان اسقاط
الحق قبل وجوب السبب لا يجوز وهذا لان نفس الموصي ليس سبب لمعاق الحق بل السبب مرض الموت مرض
بما يصل به الموت فصل اتصال الموت به لا يكون سببا فكل لهم ان يردوه عدم مونه وقال مالك رحمه الله ليس لهم
ان يردوه عدم مونه لانهم قد اطلوا فيه فبطل ولا يعود لان الساقط يعود ولنا ان ابطالهم لا يجوز لما يخلاف
ما اذا اجازوا بعد الموت فانه ليس لهم ان يرجعوا عنه لانه بعد موت الحق بغير بسدا الى اول الموصي كان باسا
بعد الاحان ولكن الاستناد لا يعمل الا العام وتصر فيهم حين رجوع اجاره ومع بغوا لانه لا حق لهم حشره ولا
بنت لهم حكم الاحان وليس طهرانه كان باسا ولكن ذلك الحق سلبت حنفة عند الموت فلو اعلمنا اجاره
لا بطلنا الحنفة بعد الموت والرضا سطلان محروا الحق اندل على الرضا سطلان حنفة بطلان حنفة بعد هذا
معنى قوله وعاد الامر ان الملك للوارث بثلث بعد الموت مستند الى الية السبب وهو المرض طهر للاحان
لوف ملكه فوجب اسفد كما بعد الموت لكن الجواب عن الاسناد انما يظهر في العام دون الفات الاحان كما وجدت
لا اسبب فلا يظهر في حقها الاسناد **قوله** كذلك ليرك الوصية للوارث واجازة المقتضى ان جاز واجازة الموت
للس ليرجى رجوعا عنها وان جازوا في حال الحياة فلم يبرح رجوعا بعد الموت **قوله** كل ما جاز اجاره الوارث
فانه بملكه المحازله من قبل الموصي بعد ما حقه بغير رضاه لا تمنع السيرة وصي الاحان وليس للوارث
ان يرجع فيه وعند السافعي رحمه الله بملكه من الوارث عند احيى الاسم الا ان القبض عند زواله ان يرد السلبان

في الوصية ولنا انها باقية فلا يصح التصريح بالصبي كالهبة والصدقة وهذا لان عسار فعله فيما سفعه دون
ما يصح الا يرى انه لا يحسن عقله في حق الطلاق العناق لان ذلك يضر ما عسار اصله فكذلك الملك بطريق
السفر سفعه ما عسار اصل الوصية وان كان سفعه ما عسار الحال المعسر في الفسخ والضرر والنظر الى اوضاع
التصرفات الى ما ينفق حكم الحال لا يرى في الطلاق قد سفعه في بعض الاحوال لان طلاق امراته المعسرة ويروج
ما ختمها الموصي ومع هذا لا يملكه ولا وصية وما وبل لا يرى انه كان قريب العهد الى الموصي وسيله تسمى نافع
مطريق المجاز او كاتب وصية في جهنم وامر دفة وهذا حازر عندنا وهو محرر الموانع على ربه **قول**
وكذا اذا قال اذكر كذا صلب فلان حتى لو قال الصبي اذكر كذا صلب فلان حتى لو قال الصبي اذكر كذا صلب
ما لي فلان وصية لان قول الصبي هدر في التبرعات لقصور اهليته كما هو هدر في الطلاق العناق لم لا يصح منه
اضافة العناق والطلاق الى ما بعد البلوغ كما لا يصح محررها فكذلك اضافة التبرع وهذا خلاف الحد والمكاتب
اذا قال اذكر كذا صلب ما لي وصية لفلان لانها مخالطة وان لم يمت في حق اسمها فصح منها اضافة التبرع
الى حال حصة الملك زوال المانع **قول** ولا يصح وصية المكاتب وان ترك فاء لانه ليس باهل التبرع وقيل
لا يصح عند لي حصة رضي الله عنه وعند ما يصح وهو بطريق لو قال للمكاتب كل ما لو كملكه فما استقبله
فخرج من عنقه فملكه لو كان وصية الخلاف فان عند لي حصة رضي الله عنه ولا يعنى لهما ان المعلق السوط عندنا
كالمثل عند وجود السوط فصح كانه قال حتى ملكه عند الحرة انت حر مضمون لو قال كل ما لو كملكه اذا عشت
فخرج من عنقه فملكه عند فانه يعنى فلهذا ولا في حصة رضي الله عنه لانه مكاتب نوع ملك محاربي هو المكاتب
في الحال وصفي وهو ما عشت بعد الحق والمجاري هم ما صار مراد الا ان اللفظ مرسل غير معلق بسوط الحق
والمرسل لا يحتمل المعلق لسان منها ومن اصل فيه ان كل من لا يوهل الحق لم يوهل الحق **قول**
ومحرر الوصية للمكاتب والبر لا قبل منته اسم من من وصية اما الاول فلان الوصية احد المبرات
لانها استخلاف من جهة الموصي له كلفه في بعض ما له كالارث لهدمها فان في الفسخ والحسن صلح طيف
في الارث فكذلك في الوصية لانها مبردة لما فيها معنى الملك بخلاف الارث لانه استخلاف مطلق وهذا
خلاف الهبة للمكاتب لا يصح لانها ملك محض لا يصح الا بقول مضمون السوط في الاب وبسوطه عنه لان ذا
لا يكون الا بولاه والاولاه لا على الجمل استغناؤه عنها فان قلت الوصية تحتاج الى القبول وهو ليس اهل
القبول قلت الوصية تنسب المبرات وتسمى الهبة لما فيها من الهبة اذا حصلت بمن تصور القبول
منه يستلزم القبول وليس بها مال الرب لا بشرط القبول اذا حصلت بمن لا تصور منه القبول على الاشهاد
وانما الثاني فلانه يجري فيه الوارثه فمحرر في الوصية لما مر ان الوصية احد المبرات وقد عسا بوجودة يوم
الموت مني جات بالولد لا قبل منته اسم من يوم الموت **قول** وعرا صبي محاربه اهلها وصية الوصية
والاستثناء لان اسم الجارية لا يسمو لفظا ولكنه يسمو في طلاق اللفظ سعالها فاذا افرد بها الوصية

صاحف افرادها فان قلت اذا لم يسمو له اللفظ مسمى لايصح الاستثناء لانه بصرف الملقوط قلت كفي لصحة التبري
نزهه كافي استثناء المسمى على وجه لا ينفك الى السوا لاللفظ يدل على صحة استثناءه مع جملته من المبررات وان
الاصل من ما يصح افراده بالعدد يصح استثناءه وما لا يصح افراده بالعدد لا يصح استثناءه لما مر في البيوع
وصح افراد الجمل الوصية يصح استثناءه **قول** ويجوز للموصي الموصي عن الوصية لانها مبررة بضاف
الى ما بعد الموت والسرع السوا ما لا يلزم الرجوع والمضاف الى ما بعد الموت اولى لان القبول هو وقف على الموت وهو
انطال لا يحجب قبل القبول كما في السع **قول** واذا صرح بالرجوع اعلم للرجوع قد يستصحبها وصية ولا لانه
فالاول ان يقول جئت او نحوه والى ان يفعل فله ان يدل على الرجوع لانها جعل على الصريح مقوم مقامه وهذا
كالسعي سوط الخمار فانه سطل بان يصح الابطال وطور ابد لانه لم كل فعل لوفعله الانسان في ملك الغنم يقطع
به حتى المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعا لانه لما ابرق في قطع الملك فله ان يبرق للمنع اولى كذلك فعل بوجوب زيادة
في الموصي به فلا يمكن تسليمه الا بما هو رجوع اذ فعله وكذلك فعله في رجوعه واذا
سب هذا فمقول اذا وصي مورق قطعه وخاطبه او عطف محله او عجز في سبحة او يد فاحدا ما هو رجوع لان العشر
تعلمت بها الوصية صار غنيا آخره سوط ملك الموصي من هذه التصرفات لو اوصي بسوق فله سمن
او يد ارضي فيها او عطف محساة او سوطه مطن بها او سوطها مطن بها او سوطها مطن بها او سوطها مطن بها
وحده متقدر ويكلف بعض ما يصح غير ممكن لان حصل في ملك الموصي حصة فكان رجوعا خلاف محض
الدار الموصي بها وهدم بناها لان التجسس ليس بصرف في نفس او عتف الوصية به لانه قصر في البناء
والسابع والصرف في السع لا يدل على اسقاط الحق عن اصله لانه اهدم البناء نصرف في البناء ولو باع العين
الموصي بها ام اسراها او وهبها لم يرجع فيها بطلب الوصية لانه بالسع والهبة زال الملك والعائد اليه
في حكم ملك جديد وزح الساء الموصي بها رجوع لان ذلك الفعل يدل على انه اناذ في تصرف الى حاشية فصار هذا
اصلا ايضا وغسل البوب الموصي به لا يكون رجوعا لان غسل البوب لا ياله الدون في امان عبور الوصية لا يدل
الرجوع لان من لا داو ليعطي انسانا بونا فغسله عادة **قول** وحجج الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر في الجامع
الكسر وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على ان المحرر كان عند عتف الموصي له وهذا يكون
رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على المحرر وكان عند عتف الموصي له وعند حصره يكون
رجوعا وقيل في المسند روايان وصل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله وما ذكر في المبسوط قول لي يوسف
وما اوجه الى يوسف للرجوع نفي للوصية في الحال المحرر نفي الماضي في الحال فاولى لي يكون رجوعا الا ترى ان
مجرد التوكيد غير كتحرد المسامحة اقاله والمحرر الرجوع عن الشيء مضي سق وجرد ذلك الشيء تحرد الشيء
سوق عدمه اذ المحرر في اصل العقد ولو كان المحرر رجوعا لا يفسد وجود الوصية وعدمها فاستحق وهو محار
او يعال لعدم في السابق من لوازم المحرر والوجود في السابق من لوازم الرجوع وناف في الازمنة من سائر ما

معنى وجوده عند الموت فكان الثلث منه ومنه وذكر واما الخامسة صحت لهم واما فوات شرط الثلث في
فلا يكامل وصيه الاخر واما السادسة وهو الوصي الاجنبي لو ارثه فلا جنى نصف الوصية ونظمت
للوأثر فلان الوصية اصبحت الى ما يملك الى ما يملك فصح فيما يملك بطلت فيما لا يملك بخلاف ما اذا
او لحي وصحت كون الكل للحي لان الثلث ليس من اهل الوصية فلان ارحم الحي فكان لكل للحي اما الوارث
فمن اهل الوصية حتى لو اجازت الورثة حازت من ارحم الاجنبي على هذا اذا وصى لعاقل واجبه وهذا بخلاف
ما اذا اوصى للمريض لو ارثه ولا جنى حتى ودين فانه باطل كله عند لي حنفى رضي الله عنه ولي يوصي
بكل حال لان الوصية انشاء تصرف في الشئ حكمه حكمه في حق من يملكها واصح في حق
من يستحق منها ولا يلزم من بطلان الحكم بطلان الوصية كما اذا اوصى لرجلين وواحدة منهما وصية
الاخر اما الاقرار فاذا ارث من كان قد اوصى بوصية الشرعية فما مضى فلو سدد من هذا الوصية
لمست على خلاف ما احرره فكون الزام على الميراث ما احرره ما طرأ اما الساج فلان هذا الاسم لا
ينطلق على الواحد فانه قال من فلان وفلان احد ما مت **قوله** ومن وصى بثلث ماله والمان له
او اوصى بثلثه فمهلك العثم قبل موته او لم يكن له عثم في الاصل الى اخرها قرر في المتن طاهر **قوله**
ولو قال له ساه من مالي ليرثه عثم يحطى به ساه لانه لما قال من مالي دل ليرثه عثم الوصية ماله
السناء اذ ماله بها موحد في مطلق المال لو اوصى بساه ولم يعلل مالي لا عثم له قبل الوصية لانه لما اعلل
من مالي دل ليرثه عثم صورة النساء ومحتاجها وصح لانه لما ذكر النساء والاساءة ليرثه عثم ماله
ولو قال ساه من غنمي اعظم له بطلت الوصية لانه لما قال غنمي دل ليرثه عثم عثم الساء حتى جعلها جزء
من الغنم وعلى هذا اخرج كثير من المسائل **قوله** ومن بثلث ماله لامهات اولاده ومن بثلثه للفقراء
والمساكين فلان ثلثه من خمسة اسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند لي حنفى رضي الله عنه
رضي الله عنه وعنده محمد بن قيس على سبعة اسهم للفقراء سهران للمساكين سهران ولا نهات اولاد
بله اسهم اصله للوصية للفقراء او المساكين وساهل الواحد منهم عند لي حنفى رضي الله عنه وساهل
لان اسم الخمس لساهل الواحد ويحمل الكل قال تعالى لا يحل لكم النساء من بعد وقد عذر صرفه الى الكل
فمعنى الواحد وعنده محمد بن قيس ساهل الجمع وادناه انسان فصاعدا في الوصايا والوصية لامهات اولاد
جائز لانها احاب مضاف الى ما بعد الموت وهو بعد الموت حرار واهلها اي الفقراء والمساكين جنس
بذلك عطف احد ما على الاخر في بعضه المضافة فمصر عدد المسكين خمسة عندها وعنده سبعة
قوله ولو اوصى بثلثه لفلان وللمساكين الى اخره طاهر المتن **قوله** ومن وصى لرجل بمائة
درهم والاخر بمائة درهم قال لا فرق بينهما وان اوصى بمائة لرجل والاخر
بمائة قال لا فرق بينهما لانه لا يطاق الشئ للمساواة قال الله تعالى فممن شركا في الثلث

وقد امكن فيما قلنا اما في الاول فظاهر وكذا في الثاني لانه نصب كل بلسانه **قوله** ومن قال
لفلان على دين صدقوه يعني من حضر الموت فقال لورثته لفلان على دين صدقوه فمما قال ثم بثلث
فانه يصدق بالثلث اي اذا ادعى الدين اكبر من الثلث وكذا في الورثة وهذا استحسان القصار
ان لا يصدق لانه لم يرهم كلا في حكم السرور وهو يصدق المدعى بلا حجة فلان قوله لفلان على دين اقرار
بالجهول والاقرار بالجهول لرجل صحيح ولكنه لا يحكم به الا بالسان وقد فات وجه الاستحسان انه
سلطه على ماله بما اوصى هو يملك هذا السلطه بمقدار الثلث بان يوجه له اسدا فصيح سلطه
انصافا لا قرار له بدنه مجهول المردود يحتاج الى ان يكون يعرف اصل الحق عليه ولا يعرف قدره فيسحق
في فكاك رتبته بهذا الطريق فيجعل وصيته في حق السند وان كان دينا في حق المسحق وجعل السند
فيها الى الموصي له فلهذا يصدق بالثلث دون الزيادة **قوله** وان اوصى بوصايا غير ذلك اي لرجل
اوصى بوصايا غير ذلك عز لثلث لا صاحب الوصايا بصدقه فيما سئتم وصل للورثة صدقوه فيما
سئتم وما بقي من الثلث فهو لصاحب الوصايا لا يساركم فيه صاحب الدين انما عز لثلث والثلثان
لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث الميراث معلوم في الثلثان وهذا ليس بدنه معلوم ولا وصيه
معلومة فلان ارحم المعلوم بعد من اعزل المعلوم وفي الاقرار فائدة اخرى هي اصدار الفرقين قد
يكون اعرف بمقدار هذا الحق واصريه والاخر له خصا ما ويرى ما ينفون في الفصل اذا ادعاه
الخصم فاذا اقر بما ادعاه ان في التركة دينا ساهل في كل التركة فلو امر اصحاب الوصايا بالورثة
بساها فاذا ائتموا ساهل اصحاب الثلث بثلث ما اقر والورثة بثلث ما اقر والسند اقرار
كل فرس في قدر حقه وعلى كل فريق منهم المص على العلم لراي على المقر له زيادة على ذلك لانه
يختلف على ما جرى بينه وبين غيره **قوله** ومن وصى اجنبي لو ارثه الى اخره مروي معارجه
قوله ومن كان له ثلثه ابواب فقال اوصى بثلثه لفلان بهذا الباب الحمد ولفلان بهذا الباب
الوسط ولفلان بهذا الباب الردى ثم ما من الموصي بمصانع ثوب لم يرداها فهو ومحمد الورثة
بطلت الوصية مع محمد هم ان يقولوا لكل واحد حصه اذا طلت ثوبه الثوب الذي هو حقه قد
هلك فصار الموصي له مجهولا لم يرد من هو وجهه الموصي له يمنع صحة الوصية كما لو اوصى لاصد
هذين الرجلين فكذا هذا فان قال لورثته ساها لكم هذين الثوبين فاقسموهما بثلثكم صحت
لان الوصية بركاب صححة وانما بطلت لجهالة طارئة بوجه للمنازعة وهي تحمل الزوال
بالسليم لهم فاذا سلموا صحت الوصايا فكان لصاحب الحمد ولصاحب الردى لصاحب
الوسط بثلث الحمد وثلث الردى لانه انما يقسم الثوبان بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان اخذ
كل واحد منهم بثلث الثوب انما يحس حق صاحب الحمد في الحمد لانه لا حق له في الردى مع من يملك

ان يكون حقه في الحد بان كان هو الحد الاصل ويحمل تركه حقه في الصانع بان كان هو الاجود فكان سعيد
وصيته في محل كحمل تركه حقه او في انما عين حق صاحب الردى الردى لانه لا حق له في الحد من
ويحمل تركه حقه في الردى بان كان هو الردى الاصل ويحمل تركه حقه في الصانع بان كان هو الردى
فكان سعيد وصيته من محل كحمل تركه حقه او في انما عين حق صاحب الردى الردى لانه لا حق له في الحد من
صاحب الحد يولي الحد وصاحب الردى يولي الردى لم يبق الا لكل واحد منهما فقد عين حقه في تركه دون
ولانه كحمل تركه حقه في الحد بان كان هو الصانع هو الاجود فيكون هذا وسطا ويحمل تركه في الردى
بان كان الصانع ازيد فيكون هذا وسطا وكان سعيد وصيته في محل كحمل تركه حقه كذا قرر صاحب المتن
في شرحه للحامع الصغير **قوله** واذا كانت الدارين رجلين وصي احدهما ثبت حقه لرجل فانها كانت
تقسم فان وقع النسيب في نصيب الموصي فهو للموصي له عند لي حقه ولي يوسف رضي الله عنه ما وعند محمد
نصفه للموصي له وان وقع في نصيب اخر فللموصي له نسل ذرعي النسيب وهذا عند لي حقه ولي يوسف
وقال محمد راج نصف النسيب له اوصي به شريك وكانت وصيته فيما يملك فيما لا يملك نصيبه فيما يملك
ويطلب فيما لا يملك لم يصح محدود ملكه في تركه وصي به راجع من ملكها بماتت الوصية ناطقه وهذا لانه
حين اوصي بالنسيب لم يكن له الا نصفه فاما النصف الاخر فاما ملكه بالنسيب عوضا عما تركه على شريكه
اذا اقسموها ووقع النسيب في نصيب الموصي بعد الوصية في غير الموصي به وهو نصف النسيب وان وقع
في نصيب صاحبه لم يسل ذرعي نصف النسيب بعد الوصية في بدل الموصي به عند فواته كالحد الموصي به
اذا قبل احد من الموصي غير الغائب النسيب بعد الوصية في بدل الموصي به عند فواته كالحد الموصي به
لا يتعلق الوصية بغيره لان الاقدام على السجدة له الرجوع فيسقط الوصية بالنسيب ولها بان لا يحجب ما اول
ملكه على الاحتمال فيصح وهذا لان النسيب اقل من المالك في الماشقة وغيره فضاء وفيما ينفوت
بالفضاء فاذا وقع النسيب نصيبه كان غير حقه فيسقط احابه في تركه لما صار النسيب اذا وقع في نصيبه
عن حقه صار نسل ذرعيه حقه فاما اذا لم يقع في نصيبه لانه عوضه كذا ذكرنا وان عرض الموصي من ذكر النسيب
السعد بغيره نصيبا لمصر في ما يمكن فان ثبت لو كان ذكر النسيب للسعد لم يحتم عليه دفع النسيب اذا وقع
في نصيبه ثبت انما عين النسيب اذا وقع في نصيبه جميعا من المقتدر والمليك اذا وقع في نصيبه
علما بالسعد بغيره ان اراد السعد بغيره في نصيب صاحبه والمليك بغيره ان وقع في نصيبه وهذا كمن
علق عبق الولد وطلا او المراهة ما اول ولد له امه فان المراد في حق الطلاق مطلق الولد وفي حق الحيوان لرجي
ثم اذا اقسما ووقع النسيب في نصيب غير الموصي الدار ما به ذراع والسبع عشرة اذ رجع تقسم نصيبه بين
الموصي له والورثه عند محمد على عشرة اسهم سهم للموصي له وبسبعة للورثه نصيب الموصي له في خمسة اذ رجع
نصف النسيب والورثه نصف الدار سوى النسيب وهو خمسة واربعون فيجعل كل خمسة سهم ما نصيبه من اسهم

اسهم وعندهما تقسم على احد عشر سهما لان لا يحجب ما اول النسيب وهو عشرة اذ رجع وبنى معنا الحشر
من ما به سعي خمسة وخمسة فيجعل كل خمسة سهم ما نصيبه من اسهم الموصي له بالنسيب وهم خمسة
واربعون للموصي له سهما ولهم تسعة **قوله** ولو كان مكان الوصية اقرارا بنسيب حقه صل هو على هذا
الخلاف الاصح انه على الاتفاق لانه وضع المسئلة في كتاب الاقرار في الاقرار بنسيب حقه واجاز حمل
قول لي حقه ولي يوسف رضي الله عنه من غير خلاف الفرف لمحمد ان الاقرار بملك الغير صحيح لو اقر
بلا يملك بم ملكه صح وامر بالنسليم الى المقر اما الوصية بملك الغير لا يصح حتى لو ملكه بمات الموصي
لا يصح وصيته ولا سعيد **قوله** ومن وصي من مال لرجل لا خرافة بحقه فاحار صاحب المال بحد الموصي
فان روجه فهو جائز وله ان يتبع من التسليم بعد الاقرار لان الحد الموقوف اذ الحقة الاحاز صار مضافا
الى المحرور صار العاقبة وكلاهما فاذا اضيف اليه صار ذلك هبة منه ومتى هبت ثماله ان يسبح من التسليم
علاف ما اذا اوصي بالكر من الثلث ثم احازن الورثه فانه ليس لهم ان يحتجوا من التسليم بحد لانه
صارت الوصية من المالك مضافه الى محلهما وانما الموقوف لغير الورثه فاذا اجازوا فقد اسقطوا حقهم في التسليم
المال للموصي له بالوصية من حصص الموصي وهذا الوصية لم يصادف محلهما لان محلهما ملك الموصي لملك غيره
فكان هبة موهبة على اجازت المالك عند الاحاق فيجعل كالمساقاة لها **قوله** واذا اقسما لسان بركة الاب
العام اقرارا لرجل بترك وصي له سلب ماله فالمعونة بتركه استحياسا وقال زفر رضي الله عنه
بخطه نصف ما في يده فاسا لانه يقول انه انك اقررت للمالك بتركه لسان الاب وكان حقه في حقك سواء في تركه
نصف ما في يدك ولنا انه اقر له سلب ما في يده في كل تركه فكان مفر له سلب كل جزء من تركه فله من الثلث
ذلك ولا يلزمه اكثر من ذلك لانه لو اقر منه نصف ما في يده لا اذا حقه على النسيب لانه ربما يدل على الحق
انضا فخذ نصف ما في يده فنصير نصف تركه وهذا خلاف ما لو اقر احد من الورثه لغيره فانه بخطه كل ما في يده
اذا كان الدين مسجرا لما في يده لان الدين مقدم على الميراث فعلا فان رتب الدين احق منه ما في يده اما
الموصي له فيسريك الوارث فصار مفر له سلبه سريك وسريك اخيه في الثلث فلا تسلي لم شيء الا ان تسلي للوارث
مسلا ولو كان السون بلسه والبركة بلسه الا في اقسما فها جازل ادعي لبركة وصي بلسه ماله وصدقته
واحد منهم فانه بخطه عند زفر رحمه الله بلسه اخا من يده لا في غيبة ان يترك كل البركة له والبيان بين
النسيب الا ما يحتاج الى حساب له بلسه بلسه واوله تسعة بلسه وهو بلسه للموصي له بالنسيب والباقي
وهو سهم من السهم بلسه لبركة وداران للموصي له بالنسيب بلسه اسهم وللغير سهمان فيقسم ما في يده
بلسه على هذه السهام فصار خمسة للموصي له بالثلث بلسه وله اسان عندنا بخطه بلسه ما في يده لما **قوله**
ومن اوصي لرجل بخاربه فولد من بعد موت الموصي لداصل القسمة وكلاهما حاز من بلسه ماله فيما للموصي له
لان الام دخلت في الوصية اصاله والولد تبع احازن كان متصلا بالام فاذا ولد من ولد قبل القسمة التركة

فصل القسمة من دار على حكم ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياه ونهض في بونه دخل الوصية كأنه واجب
ففي الوصية فكانا للموصي له وان لم يحرك من الثلث نفذ وصيته او الام من الام من الولد وعند ما نفذ
منها على السواء وصورة رجل له سمانه درهم وامه يساوي بها درهم فاقصى لرجل الامه مائة مائة ولدت
الامه ولدا يساوي بها درهم قبل القسمة فلموصي له الامه ولدت له غنما وعند ما نفذ الامه ولدا
الولد لال الوصية سري الزوائد الحاديه قبل القسمة بالاجماع لكون البركة ماضية على ملك الميت واذا
نفذ السمانه صار كان الوصية وصفت بها فوجب عند الوصية في ملك كل احد منها ولا يجرى فيه
ان الام اصل الولد باجر ولا يجوز بعض الاصل بالسحر وفي جعل الولد سري كما في بعض الوصية في الام
فلا يجوز خلاف السحر والعقود لان نفذ السحر والعقود في الاصل بل يجرى ما مضى الا انه
ينقطع بعض المهر عن الاصل برونه معاملة بالولد اذا اقبل به القبط وذلك جائز لا بأس به لان المهر سحر
حتى السحر وجوده عند السحر ونفذ السحر برونه كونه وان كان فاستأهنا اولدت قبل القسمة
وفصل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول بعد القسمة فهو للموصي له لان البركة بالقسمة خرجت
عن حكم ملك الميت فجدد الزيادة على الأصل ملك الموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القديري
انه لا يصير موصي به ولا يصير خروجه من الثلث وكان للموصي من جميع المال ولدت بعد القسمة
وتساعنا فالواصب موصي به حتى يخرج خروجه من الثلث كما ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت
الموصي لم يدخل تحت الوصية ونفى على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية فصار الاستبراء والسبب
كالولد في جميع ما ذكرنا **فصل في اعتبار حال الوصية** الاصل في هذا الفصل ما مر من كون
الموصي له واردا او غير وارث عوازا الوصية وفسادها بمرور يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار بغير
كون المقرب واردا او غير وارث يوم الاقرار كونه فسادا **قوله** وان اقر المريض لامراة بدنيا او اقر
لها شئ او وهب لم زوجها مات جازا لا وارثا خلافا لفرجه الله وبطل الوصية والجهة لا الخبر
في الاقرار كون المقرب له واردا او غير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية عنه وهذا لان الاقرار يلزم بنفسه
وصح على سبيل النجاة دون الوصايا والاصووف على الموت فلم يورثه النكاح الحاديه ولهذا اعتبر
من كل المال ولا يطل بالدين اذا كان في حال الصحة وفي حال المرض لان الثاني يورثه والمعتبر في الوصية
يوم الموت لا بما كان مضافا لما بعد الموت وهي ارده حينئذ والوصية للوارث باطله واما الهبة
وان كانت منحة صوره فهي كالمضاف الى ما بعد الموت حكما لا مالا وصفت بوقوع الوصايا لا بما مر من سحر
حكمه عند الموت لا يرى انه ان وهب عبدا في مرض موته لا يجرى به حكم ماله وسلم صحته وصار ملكا
للموتهوب لم يمت اذا مات من ذلك المرض وحب النسخ في الثلث خرج من الورثة وفي الكل حقا للغير ما كان وصار
كالمتعلق بالموت **قوله** واذا اقر المريض لانه بدني او وصي او وهب له وسلم او اقر

فاسلم الامن او اعقب قبل موته بطلت تلك ما الوصية والصدقة فلما امر للميت بغيرها طال الموت فاما الاقرار
وان كان يلزم بنفسه ولكن سببا لوصيه وهو السوء فامر وصي الاقرار بغيره لا سارا فصار
باختيار الله بهما محققا بالوصايا وذلك كما قرأه وله ان يملك الامم هلك المهر ولا لاخ المقتول
وارث انه باطل لما ولدنا وهذا خلاف النكاح لان سببا لوصيه لم يوجد وقت الاقرار حتى لو كانت الزوجية
قائمة وقت الاقرار وامراة نصرانية فاسلمت قبل موته لا يصح الاقرار لوجود السبب زمان الاقرار
وكذا لو كان الامم كاسا لما سنا **قوله** ذكر في كتاب الاقرار اذا لم يكن عليه دين يصح لانه يصير كأنه اقر لولاه
وهو احصى عنه وان كان عليه دين لا يصح لان الاقرار له وهو انه والوصية باطله لما امر للميت بغيرها وقت
الموت واما الهبة فصحة في وانه لا يملك في الحال وهو وصي في الحال وفي عامه الروايات لا يصح لانها
في مرض الموت بمنزلة الوصية **قوله** والمفعد والمفلوج والاسفل والمسلول اذا تطاول في ذلك فصار
حال لا يخاف المنة الموت فهو كالصحيح حتى يصح هبته من جميع المال اذا تطاول وقدره سنة صار بمنزلة
طبع من طباعه وخرج عن احكام المرض حتى لا يستغل البدوي وهذا لان مرض الموت ما يكون سببا لموت
وانما يكون اذا كان تحت بردا خلافا الى الاصل يكون اخره الموت فاما اذا استحكم وصار تحت لادب وجرو
فلا يكون سببا للموت وصار صاحبه في النصف بمنزلة الصحيح فلو صار صاحب فراش بعد صاعدا جرو
المرض فاما في اول ما اصابه اذ مات من ذلك تلك الامام وقد صار له صاحب فراش فهو مرض عا فمضاهلاك
ولهذا بدوي فكان مرض الموت من غير هبة من الثلث **قوله** **الحق في المرض**
قوله ومن اعقب عبدا في مرضه او باع وحاي ووهب فذلك كله جائز وهو محقق من الثلث بغير
بيع اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية والمراد انه وصية في حق الاعسار من الثلث في مزاجه
اصحاب الوصايا وهذا من قبل الموت واعساره من الثلث لخلق حق الورثة وكذا ما اسدء المرض اعلاه
على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية لانه يورث ابتداء كالهبة وكل ما اوجب بعد الموت من الثلث فهو وصي
وان اوصيه في حال صحته اذا المعسر حاله الاضافة لا حال العقد وما يفده من المصروف كالاغنياء والهبة بالخبر
فيه حال العقد وان كان صحته فهو من كل المال لكونه يرضى فهو من الثلث وكل مرض صحته فهو
كمال الصحة لان حق الوارث والغريم انما ساق ماله في مرض الموت وفي البراءة طهرانه للسبح مرض الموت
ولم يسع العبدان اطارت الورثة حتى لو ترك اسن وبها به درهم وعبد اتمته ماله وود كان اعقته في
مرضه فاحار الوارثان الحق لم يسع في شئ لان الحق في مرض الموت وصية وقد وصفت ما كثر من الثلث
ولكنها يجوز ما حاز الورثة لان المنع لحقهم **قوله** فان حاي ثم اعقب وضايق الثلث منها فالحاماه اولي عند
لبي حيف رضي الله عنه وان اعقب ثم حاي فيها سواء واما الحق اولي في المسكنين قال في فرجه ابدا اول
اولي فيها والاصل لرب الوصايا اذا لم يكن فيها ما حاز الثلث فكل واحد من اصحابها نصيب من حصة وصية

في البت لا يقدم البعض على البعض الا الحق الموقع في المرض والحق المطلق هو الموصى كالتدبير الصحيح
خلاف ما لو قال بتحرير عبدي يوم فانه ليس من الحق الذي يداه به والحاماه في السبع اذا وقعت
في المرض ذلك لان الوصايا قد سارت والتساوي سبب الاستحقاق بموجب التساوي في نفس الحق
وانما قدم الحق الذي ذكرناه لانه الحق الفصحى رحمه الموصى وغيره بلحقه الفصحى وكان الحق اقوى
وكذا الحاماه بالحقها الفصحى من جهة الموصى لانها ليست في ضمير المجاوزة ومقصودها المعاقبة للزوم
فلزمت الوصية التي في ضميرها فصارت بمنزلة الحق اذ قدم ذلك فمات في المرتبة بعد ذلك بسوء
سواء ما من اهل الوصايا وما تقدم بعضهم على بعض ليرضى الله عنه ان لكل منهما نوع قوه فالحق لا يتحمل
الفصحى حال الحاماه حاد فسادا ما داه ولهما ان الحق لا يتحمل الفصحى حال الحاماه بالحقها الفصحى فكان
الحق اقوى فسادا به ولا محذور بالمقدم في الذكر لان المقدم في الذكر لا يوجب تقدما في السبق لان ما من
المقدم بعد الموت والكل يقرر محاولا في حقه رضي الله عنه ان الحاماه اقوى من الحق لانها ليست
في ضمير المجاوزة فكانت برعا معني الاصغه والاعناق في صغته ومعني فاذا وجدت الحاماه او لا
دعت الاصغه واذا وجد الحق او لا يستدعي الحق الرفح كان خيرا من المزاحمة وعلى هذا الاصل
قال بوجوه رضي الله عنه اذا اعتق ثم طامى ثم اعتق قسم الثلث من العتق الاول والحاماه فاصاب
العتق قسم منه ومن الحق الباقي ولو طامى ثم اعتق ثم طامى قسم الثلث من العتق الثاني والمساوي للمزاحمة
في الجهة ثم اصاب الحاماه بلاحقه قسم منه ومن الحق مقدم عليها فاستنوبا وعندهما العتق في كل حال كان
قلت ينبغي ان يكون تمام الثلث للحاماه الاولى عند لان الحاماه الثانية مساوية للعتق والحاماه الاولى
راجحة على الحق المساوي للمزاحمة وكذا في المسئلة التي صلها ينبغي ان لا يشارك الحق الثاني الحق
الاول عند لان العتق الاول مساوي للحاماه والحاماه راجحة على العتق الثاني والمساوي للمزاحمة راجح
لا يبرح العتق على العتق الحاماه على الحاماه اجماعا اذا لم يكن الخبر متحلا فكذا اذا اختلف الخبر **قوله**
ومن اوصى ان يعتق عنه هذه المائة عنه فذلك منها دراهم لم يعتق عنه ما بقي عند لي حقه رضي الله عنه
وقال لا يعتق عنه ما بقي ولو اوصى ان يسير بكل ماله عند يعتق عنه ولم يجر الورث بطلب عبده ايضا
وقال يسير بالثلث لو اوصى ان يسير له عبدا فوادى الف على الثلث بطلت عنده وقال يسير
بالثلث عند يعتق ان اوصى ان يعتق عنه هذه المائة فذلك منها دراهم حج عنه ما بقي حقه مبلغ
وان لم يملك شي حج بها فان بقي منه رد على الورث لهما انه وصية بنوع فريه وهو العتق فسد ما
يمكن كالواوصى ان حج عنه بكل ماله ولم يجر الورث او قال بانه وطلب ماله اسلخ ماله ولم يجر و
وله ان الوصية اذا وجبت لم يفسد بقدرها الخبز وهذا اوصى العتق لغير يسيرى باسمي
فلم يفسد بقدرها في عبدي يسيرى باقل منه لانه غير الاول كان فيه سقد الوصية لغير الوصى له وذا يجوز

خلاف الوصية ما حج لان المسحق للحج لم يبدل لهما فريه محضه هي حوائبه فلم يطل الوصية كالواوصى
لرجل بانه فذلك بخصها بدفع الباقي اليه واصلة ان العتق عبده حتى المملاك حتى لم يبيع السهارة
على العتق لغير دعوى واحلف المسحق ضررون وعندهما العتق حوائبه تخالي حتى قبل السهارة
على العتق لغير دعوى فلم يبدل العتق الموصى له بل اعتبر صاحب السهارة موصى له فلم يبدل المسحق
فان بقي شيء رد على الورث لان التركة هي الورث الا ما استغل بحق الوصية ولو اوصى ان يعتق عنه
من يملكه فليس له ليرتب ما لك انني به فقال استنوبا في الحج بحاربه به في الحج على الفداء لان اللفظ
بدل عليه لان اعانه انما يكون للفقراء المحتاج **قوله** ومن اوصى بعتق عبده ثم مات فحق العتق
حياته ودفع بها بطلت الوصية وان فداء الورث كان الفداء في مالههم وانصوا الوصية والاصل
ان الانصاء لا يعلق اسفل ملك الورث فان ساءوا دفعوه وان ساءوا فادوه فان دفعوه صح الفسخ
لان حق اولياء الحياه مقدم على المالك فكذا تقدم على ماله المالك هو الموصى له بطلت
الوصية لان الدفع سطل حق المالك لو كان حيا فكذا سطل حق من سطل حجه الموصى له لو كان
اوسع بعد موته بسبب الدرس سطل الوصية فكذا سطلوا في احوال الفداء كانه لم يحن فسد
الوصية **قوله** ومن اوصى بطلب ماله لا خرا علم انه لو اوصى بطلب ماله لم يندم مات وترك عبدا مالا
ووارثا فقال الموصى له اعفقه في صحته وقال الوارث اعفقه في مرضه فالقول للوارث ولاسي للموصى
الا ان يفضل من الثلث سي او يعوم له منه ان الحق في الصحة لان الوارث سلسون حو الموصى له لا يقول
العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض يقوم في السقد على الوصية بطلب المال والموصى له ندعى بخلاف
قلت ما بقي من التركة بعد العتق والاربعاق لم يكن وصية لان العتق في الصحة لا يكون وصية حتى ينفذ
من كل المال والقول للمتكبر مع الممنون لان العتق من الجوارح يحكم بغيره من اولى او فان للسفن بها
وارث او فان هنا وقت المرض وكان الطاهر ساهدا للوارث كان القول بوجه الصانع الا ان
يفضل خرا للثلث سي على فقه العتق لانه لا يجر له او يعوم له السنة ان العتق في الصحة اذا كانت
بالسنة عتق له المائت بالمعاشة نعم السنة انما يبيع خصم والعتق من العتق وكنه خصم
في اقامتها لا سائر **قوله** ومن ترك عبدا اعلم لم يات وترك ابنا وعبدا فقال رجل لعل اسلك
الف درهم وقال العتق اعفني ابوك في صحته فقال الابن صدق ما سأل العتق في صحته ويدفع الفقه
الى الخرم وهذا عند لي حقه رضي الله عنه ولا يعتق ولا يعتق في شئ لان العتق والدين طهرهما
صدوق الوارث في كل فم فاحد فسادا كانا معا بالسنة ومن اعتق عبدا في صحته ثم مات عليه دين
لم يمسح العتق في شئ فهذا مثله ولا يفسد رضي الله عنه ليراد بالدين اوى لهذا بعد من كل المال
في جميع الاحوال هو ليس بوصية من المرض الا ان العتق في المرض بغير الوصية حتى اعبر من الثلث

والأقوى يدفع الإلزام في مقتضيه أن سطل الحق فلا إلا أن الحق بعد الوضوء لا يحتمل إلا سائر
مقتضاه معني بأخبار السجادة لأن سناد الحق إلى الصحة إنما يصح إذا لم يوجد سعل الدين
وقد قارنه سفل الدين هنا فتح الإسناد فوجب رده بالسجادة **قوله** وعلى هذا الخلاف إذا ما زال الرجل
وترك أثاره في درهم فقال الرجل لي على الميت ألف درهم وقال رجل آخر هذا ألف الذي تركه
أبو بكر كان وودعه لي عبد أسير وقال لا بأس صدقته ألف منها بصفان لأنه لم يظهر الودعة
إلا والدين ظاهرهما فحقا كان كالأقرباء الذين هم بالودعة وقال الودعة حق لأنها سبقت على ألف
والدين ميت في الدفء أو الأم يسفل إلى العين فكانت أسبق وكان صاحبها حق كالأقرباء المورث
حماد قال صدقته بما لا فلتنا الأوار من الوارث بالدين يساوي للزكاة لا الزمة فقد وقعا معا
خلاف المورث وذكر في الممنوع الودعة أقوى وعندها سواء والإصح ما ذكرنا أو لا وده
سفل سروج الجامع الصغير وسروج المنظومة **فصل قول** ومن وصي بوصا ما يحق لله حال
قدمت الفرائض منها قد منها الموصي أو آخرها مثل الحج والزكاة والكفارات لأن الأصل ليس بها إلا لهم
والفرضية لهم من الخير وإن ساءت في القوة يدى ما يداه به الموصي إذا ضاق عنها السلب لأن الظاهر
من حال الإنسان أنه ساء ما هو إلا هم عده والمال لا يظهر كالمال في الضيق ويمنع على عدم ما بدا
به لو منا بقدمه كذا أيضا وأخلف الرواية عن أبي يوسف في الحج والزكاة فقال أحدي الروايات
سواء بالحج ولآخره لأن الحج سادى للدين والمال والزكاة المال فكان الحج أقوى صداه به روى عنه
عدم عليه الزكاة بكل حال لأن الفقر في البصيرة وكان حجة ما لم يفتى في الحج بمحض حقا لله تعالى
فكانت الزكاة أقوى ثم عدم الزكاة والحج على الكفارات لو حجابها عليها فقد جاء فيها الوعد بالم
في الكفارات قال الله تعالى فزكركم قال الله عز وجل فزكركم قال الله عز وجل فزكركم قال الله عز وجل
والفقه لا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بخواب الأيم وغير ذلك من الأحاديث الواردة فيها
وكفان العمل والطهار والتمسك بمقدمه على صدقة الفطر يسويها بالكتاب ومن صدق الفطر
وصدقة الفطر مقدمه على الأضحية للأباق وجوبها والأضحية وجوبها لأضحية وعلى هذا
القياس بعدم بعض الواحات على البعض كالتدريج مقدم على الأضحية لأن التدريبات بالكتاب وثباتها
وماليس يوجب عدم منه ما قدمه الموصي لما ساء وان كان مع من من هذه الوصايا بالناس
حقا لله تعالى وصية الإلزامي بأن قال الميت في الحج والزكاة والكفارات ولرب قد قسم على أربعة
اسم بعدد القرب ولا يجعل الجمع كوصية واحد ثم ما أصاب القرب صرف المال على الترتيب الذي
ذكرنا لأن كل عهد من هذه غير الجهد الأخرى المقصود وإن كان متخذا وهو القرب ولكن كل قربة
في نفسها مقصودة مسفرة وكما سفره وصايا الإلزامي **قوله** ومن وصي بحج الإسلام أجوا عنه

رجلا من بلد الحج راكباً لأن الواجب لله تعالى الحج من بلده ولهذا جهر فيه المال ما يكفيه من الملك والوصية
لأولادها ما كان أحبا عليه والحج راكباً لأنه لا يلزم له الحج ما ساقا فنصف الله على الوجه الذي يجب عليه
فإن لم يسلح الوصية المسقة أجوا عنه حيث سلح وفي القياس لا حج عنه لأنه أوصى بالحج بصدقة وعنت
وجه الإلزام بحسان ما يعلم أن عرسه سعد الوصية مسدداً ما يمكن **قوله** ومن خرج من بلده حاجاً
فأتى الطريق والراوى للحج عنه حج من بلده عند لي حنة وقرر رضي الله عنها وعند لي يكون
ومحمد رضي الله عنها حج عنه حيث سلح استحساناً وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج غرضه في الطريق
لهما من السفر بلده الحج وقمع فيه وقد وقع إجماع على أنه لعوله تعالى من يخرج من بلده مهاجراً إلى الله
ولم يقطع يموتة بل يكتب له حج مبرور مسدداً من ذلك المكان كأنه من أهل ذلك المكان خلاف ما إذا خرج
منه النحان لأنه لم يقع فيه فحج عنه من بلده وله من بلده وقد انقطع يموتة لعوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم
سقط يموتة إلا لله والخروج إلى الحج ليس بالهجرة وإنما هو على المسقط وطهر يموتة أسفه كان سفر الموت أسفه
الحج فكان هذا في المعنى فخرج للمحان سواء وعنه حج عنه من بلده فهذا كذا لك **قوله** والله اعلم

الوصية لأقارب

قوله وأوصى محمد بنه ففهم الملاصقون بداره عند لي حنة وقرر رضي الله عنها وهذا قياس لأن
الحار عند لا طلاقاً في ما سطل على الحار الملازق لأنه المجاورة وهي الملاصقة خفيفة قال النبي صلح
الحار أحسن سعة والمراد هو الملازق لأنه بعد رصفه إلى الجحجج الأولى أنه لا يدخل فيه حار المحلة وجار
الأرض حار القربة صرف الحار خصوص وهو الملاصق في الاستحسان هو قولها الوصية لكل من سكن
محله الموصي بجميع محله لأن لكل سبي حراً نافعاً قال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة لحار السبي إلا في المشي
وفسح لكل سبي حراً نافعاً، وإن المقصود بالمراد الحار المحض الملازق بل يراد بالمل مقصود بغير الملازق غير
أنه لا بد من نوع الاختلاف إذا جهمهم مسجد واحد معد وجد الاختلاف إلا أن علماء رضي الله عنه فسح الحار من
جميعهم مسجد واحد وقال السافعي في الجار إلى أربعين إذا قول صلح حق الحار أربعين إذا هكذا وهكذا
فلنا هذا الحار ضعف وقد طعنوا في رواه وسوى فيه الساكن والمالك والذكر والأنثى المسلم والذمي
والضحية والكبير لاطلاق اسم الجار ولا يدخل فيه العبد والإماء والمأذون وأمهات البراءة لأنه لا يجوز إلام
لأنهم أساق في السكنى المكاتب يدخل كذا ذكر في الرقادات والمحيط غير ذكر الخلاف في ذكر في الميت من خل فيه
العبد الساكن عنده أي عند لي حنة رضي الله عنه لاطلاقه ولا يدخل عندها لأن الوصية له وصية لمواه
وهو غير ساكن **قوله** ومن وصي لأصهاراً فالوصية لكل ذي رحم محرم من أمة لأنه صلح لما تزوج صفة
اعتق كل من ملك حرة ذي رحم محرم منها الرابا لها وكانوا يسمون إصهاراً النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير
اختصاصه والى عنده وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من وجهه أمة وزوجه كل ذي رحم محرم منه

لولد فلان فالوصية للذكر والابن سواء لان الولد سبط الكل **قول** ومن ارصى لورثه فلان فالوصية
 منهم للذكر سبط خطه الاثنان في الارث **قول** ولو ارصى لوالده وله منصفون من ماله فلان فالوصية
 باطله الا ان ينزح لك في حوته وقال السافعي رحمه الله الوصية لهم جميعا وهو رواية عن لي حنفه ولي يوسف
 وهو قول يرضى عنه لان اسم ينسبوا لهم فصار كما لو ارصى اخوته وله من ماله اخوه محلفين فان الوصية
 لهم وهم في ذلك على السواء ولنا ان هذا اسم مشترك على الاعلى لانه منعم وعلى الاسفل لانه منعم عليه
 فلا عموم له لان العام ما سمي جميعا المعنى احد وطل البعض لاختلاف مقاصد الناس منهم من يقصد الاعلى
 محاراه وشكر الانعام ومنهم من يقصد الاسفل لزيادة الانعام فوجب للموصي حتى يعود النسيان ولم يجد
 النسيان فطل ضرورة وهذا خلاف ما لو قال انكم موالى فلان حيث سنا ولك على الاسفل ويحب كلام
 اهما وحد لانه في مقام المعنى الاسم المشترك نعم في البني لانه لانا في فيه وهذا خلاف الاخوة لان اسم
 سراج سطلق على كل واحد حتى واحد وهو الميراث على اصله فصلا الاسم على مشترك وعن لي يوسف اجاز الوصية
 وصرفها الى المعقنين لان سكر الانعام واجب فصل الانعام سدوب وصار من الوصية الى اداء الواجب ولي
 وعن محمد انه اذا اطلق الى المعقنين المعق على الاخذ صح لان الجاهل نزول به كافي مسلة الاقرار لاهدين
 ويدخل الوصية للموالى الى المعقنين في الصحة والمريض يدخل المورث وامهات الاولاد لان غنى طولا
 سبت بعد الموت والوصية مضاف الى حال الموت فلا بد من عفو الاسم قبله لسنت الاسحقاق عن
 لي يوسف انهم يدخلون الوصية لان سبب الاحتياق لازم في حق مولا سطل اسم المولى عليهم **قول**
 ويدخل فيه عمة ماله مولا ان لم اضربك فانت حر فان من شرطه بناء على العتق سبت اخر جز من اجزاء
 حوته للحق العتق عند فست اسم المولا قبل الموت ولو كان الموصي جلا من العرب فارصى لموالده سبت
 ماله صححت الوصية لان العرب اسير في اسبي فلا يكون له الا المولى الاسفل فطل الاسراك وصحت الوصية
 ويدخل فيه الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه مولى المولاه ومعق المعق لان الحقيقة مراده بطل المحاراة وعن
 لي يوسف رحمه المولى المولاه يدخل الكل سركا لان الاسم ينسبوا لهم على السواء فلنا سبب موت احدهما
 الاعيان وسبب اخرا العتق وما مضافان وانما عمل على الاحتياق لان السبب فيه لازم فكان
 الاسم له احق بخلاف له المعق لانه ينسب له باعاق خدمته فان الحكم في العتق سبت المحرمة فصار كالاصل
 بخلاف موالى المولى لوجود السبب المقصود من العتق فهم من مولا ولد الولد مع ولد الصلب **قول**
 بخلاف ما لم يكن له مولى او اولاد المولى فالسبب لموالى ماله لان الاسم ينسبوا لهم بطريق المحاراة فصار له
 عند تعدد اعسار الحقيقة **قول** ولو كان له معق واحد ومولى المولى الى النصف لمعق ومابقي
 للورثة لمعذر الجمع من الحقيقة والمحاراة الحقيقة مراده صحح المحاراة بخلاف ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه فملى
 وصى لافاره وله عمة وحالان فليلحق النصف والمحالين النصف لان اسم الاعارب سطلق على الكل على

سطل الحقيقة الا انه اعسار الربط بالقول فصيح الجمع **قول** ولا يدخل فيه مولى اعقهم يعني لا يدخل
 مولى اعقهم ابنة او ابنة لهم ليسوا بموالد لاهقة ولا محاراة وانما حررهم منهم بسبب العتق **قول**
 بخلاف معق المعق يعني معق المعق لانه ينسب اليه المولاه وقال قورح يدخل في الوصية مع موالده ومولى
 اسد لهم سمون موالده وقال ابو يوسف رحمه الله ارصى لموالده وله مولى اب ومات ابوه وورث واهله فالوصية
 لهم موالدهم حكما **باب الوصية للسكنى والخدمة والوصية**
قول وحوز الوصية بخدمه عبده وسكنى داره سنن حاكمه وحوز بذلك بران المسفحة بخلاف النملك
 بعد المات كالاعنان في الحاجة وهذا لان الموصي سقى العتق على ملكه حتى يجعله ثوبا سرفه موصيا على حاجته
 فانما احذر المسفحة على ملكه كاسسوفى الموصوفى عليه مسفحة الوصية على حكم ملك الواف **قول** وحوز موصيا
 وموينا كالخادمة وهذا بخلاف الميراث فالارث لا يورث في الخدمة بدون الوصية لان الوصية خلافه وبفسر هان
 تقوم المورث مقام المورث فيما كلون ملك المورث وهذا انما سقوفها سقى في من المسفحة اسقى في ماله الوصية
 فاعايب ملك العتق كالايجان والاعارة وكذا الوصية بخله العتق والدار لانه يندل المسفحة فاحد حكمها والمعق
 ومالى حاجه الموصي سبيلها فان حرجب وصية العتق من الثلث سبيل الله لخدمه لان حق الموصي له في العتق لان
 للورثه في ذلك فان كان له مال لا غير خدام للورثه يوصي الموصي له بوجاهة سبيل الموصي له بغير ما
 عتقه الموصي من الزمان لان الوصية اسفد في التحرر من العتق وحقق في الثلث العتق والعتق القسمة
 في نفسه فتكون القسمة بطريق الماها في الخدمة انما المحققين وصار في القسمة العتق والعتق القسمة
 الوصية بالخدمة مالم يسوف الموصي له كالحق بمنزلة الوصية بالرفقة فان مات الموصي له عاد الى ورثه
 الموصي لان الموصي وجب الحق للموصي له ليعتق في المنافع على حكم ملكه فلو اسفل وارث الموصي له استحقها
 اسداء من ملك الموصي بغير رضاه وذا لا يجوز وان مات الموصي له في حق الموصي بطل الوصية لانها اجاز
 مضاف الى ما بعد الموت ولو ارصى سكنى داره سنن ولا مال له غير هان قسم الدار اياها ما سكن بثلث
 سنه وسكنى الورثه الثلث من ان الدار يمكن قسمتها بالاجزاء وهذا النوع من القسم اقرب الى المعاد له
 لان كل واحد يسوف في نصيبه من السكنى في الوت الذي يسوفه صاحبه بخلاف ما اذا سنا على الورث
 فان هناك سقوا حدهما مالا اسداء **قول** ولو اوصى مولا الدار منها ماله من حيث الزمان يجوز ان
 الحق لهم الا ان الاول او لى لانه اعدل **قول** وليس للورثه ان يمتحوا ما في ايديهم في ملكي الدار وعن
 لي يوسف رحمه الله ان لهم ذلك لان حقهم على الخوص يسفد سببهم فيه وجه الطاهر لحق الموصي له
 بالسكنى بانه جمع الدار بليل انه لو طهر للثلاث ما لا يخرج الدار من ملكه كان حق سكنى جميعها
 ولو خرج ما في يده من الدار كان له الزناجم الورثه فما في ايديهم وفي السخ ابطال احقه صحت **قول** ولو
 ارصى بخله عتقه او داره فاستخدمه سببها او سكنى سببها سببها سببها لان هذه المنافع سطل عنها

في الوصية
 في الوصية
 في الوصية

في حصول المقصود والاصح انه لا يجوز لانه اوصى له بالخلع وبما جزم اوصى او ذنانا وهذا استيفاء المنفعة نفسها
ولا اسكن لانهما متخاران وسفوانا في حق الورثة فانه لو ظهر ومن يمكنهم اداؤه من الخلع باسره ادها منه
بعد استخلاها بخلاف ما اذا استوفى المنافع بنفسها **قول** وليس للموصي له بالخزينة والسكنى الزوج
او الذار وقال السافعي رحمه الله له ذلك لان ملك المنفعة بعد مضاف الى ما بعد الموت كملك المنفعة
بالاستجارة في حال الحياه فانه يملك الا جان من غيره فكذا يملك المنفعة بالوصيه بعد الموت هذا لان المنافع
كالاعان عند الماتر علقا والمستحرفا لانه لا يملك المنفعة عنده لانها امانة الاستفاد عنده ولهذا اسحق
بالاعان للزوج والوصيه على ما للزوج ولنا ان الموصي له ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ملكها
من غيره بغير عوض كالمستحرف فانه لا يملك الا جازا وهذا لان المستحرف يملك المنفعة اذ الملك في حال الحياه
اخرى الى الحياه منه بعد الماتر واذا احدثت المنفعة للملك بعد الموت بغير عوض فلان يملك ذلك
في حال الحياه او في ولهذا يصح لفظ الملك حتى لو قال يملكك منفعه هذه الدار كلت عارده صححه
الى ان الملك بدل الزم وبغير بدل غير لازم فانما لا يتعلق بالعارده للزوج لم يغيرها عن البدل وكذا
الوصيه غير لازم الا ان غير الموصي لا يمكن من الرجوع بعد موت الموصي لان الرجوع للمساوي لا الغيره
والموصي لا يقدري على الرجوع بعد الموت فلهذا المصحح الرجوع اما الوصيه في نفسها فغير لازم ولا ان المنفعة
لست بمال في ملكها بالمال حدثت معنى الماتر فيها كحقها للمساواه في عقد المعاوضه فانما است هذه
الوالة لم يملكها متاعا يملك الرقبه وملكها بعد المعاوضه حتى يكون ملكا لها بالصفه التي ملكها بقصود
بغير عوض بم ملكها بعوض كان ملكا اكثر مما يملك معنى في ذلك لا يجوز كذا في الميسر **قول** وليس
للموصي له ان يخرج العبد من الكوفه الا ان يكون الموصي له واهله في غير الكوفه فيخرج الى اهله للخدمة
هناك اذا كان يخرج من البيت لان الوصيه سفد على ما عرف بمقصود الموصي في ذلك اكان الموصي له واهله
في موضع اخر بمقصوده ليجعل العبد الى اهله للخدمة واذا كانوا في موضع بمقصوده ان يملكه خذيه
العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون له الرجوع منه بل **قول** ولو اوصى بخلع عبده او بخلع
داره يجوز لانه بدل المنفعة فاحد حكمها في جواز الوصيه به ولو لم يكن له مال غيره كان له ملك الخلع لما عينا
قول فلو اداد الموصي قسمه الدار بينه وبين الورثه لكون هو الذي يستغل بلها لم يكن له ذلك الا في واه
عن لي يوسف فانه يقول للموصي له بمنزله السرير فيما يجب سفد الوصيه فيه فكما ان السرير ليطالب
بالقسمه لكون هو الذي يستغل نفسه فكذا للموصي بالخلع ولنا ان القسمه ينشئ على سوح حق الموصي له
فما لا اقمه القسمه ولا حق له في الدار وانما حقه في الخلع وقسمه الدار لا يكون قسمه الخلع فلا يكون له
ان يطالب بقسمه الدار **قول** ولو اوصى له لرجل عده عده سنة والاخر عده سنة سنتين لم يجز الورثه
خدم الورثه سنة امام والموصي لها الماتر امام يوم لصاحب السنه وبومان لصاحب السنه في حق

سنتين لان عنده لم يقسم مقسم اليها في زمانا بوصف الحق فيهم ولو عتق قال الفلان هذه السنه ولفلان
هذه سنه اخرى يخدم في السنه الاولى للورثه اربعة امام ولها يومين في السنه للورثه يومين للموصي
يوما لا يعضا وصيه الاخر وان قال اوصيت لهذه الفلان وبخلها لآخر وهذه الدار لفلان وبها
لآخر وهذه الخاتم لفلان ووصيه لآخر وهذه العوضه لفلان وبالم الذي فيها لآخر فان وصل لكل واحد
ما اوصى له لو وصل فلكل واحد لي يوسف وعند محمد سفر صاحب اصل لاصل سكر كان في البيع
قول ولو اوصى له بخدمه عبده ولاخر برقبه او هذه الدار لفلان وسكنها لآخر وهذه الخاتم
لفلان وبمهرها لآخر ولم يوجد النعمه بعد فلكل واحد ما اوصى بهنا بالاسماء وصل لم فصل لانه اوصى
لكل واحد منها سائما معلوما وما اوجبه لكل واحد منها احتمال الوصيه بافراده فلا يصح مع ما استدل
فما اوجبه لكل واحد منها لم يصح الوصيه لصاحب الخدمه فلو لم يوص في الرقبه سي صار الرقبه
مرا بالورثه مع كون الخدمه للموصي لهذا اذا اوصى بالرقبه لسانا لآخر لان الوصيه كالمدار حيث
ان الملك فيها يمت بعد الموت وجب قول لي يوسف في الخلافه ان باجابه في الكل الى الثاني من مراده
من الكلام الاول كاجابه لاسمه للموصي له بهادون الولد وهذا السان منه صحيح وان كان مقصودا لان الوصيه
لا يلزم سائما في حال حياه الموصي فيكون السان المفصول فيه والموصول سواء وكافي الوصيه الرقبه والخدمه
ولاها دخل في الوصيه الاولى بها واعبارا بالصله ولي وجه قول محمد ان الخاتم يساوي الخلقه
والفرض جميعا واسم الامه منها ولها وما في بطنها والدار واسم للخدمه والنساء واسم المقصود كذلك
ومن اصلنا ان العام في افراد ما ساوله كالحائض فما ساوله فاصح في العوضه ولسان ولكل واحد منها ما باجابه
على حده فيجعل الفرض بينهما نصفان ولا يكون كالحائض الوصيه للعام في ليل الرجوع عن الاول الى الثاني
مع الخاتم الثاني بخلاف الخدمه للرقبه لان اسم الرقبه لا يملك في الخدمه ولكن الموصي له بالرقبه انما يستحق منه
لان المنفعة محدث على ملكه ولاحق للخدمه فانه اذا اوصى بخدمه لغيره لا يفي للموصي له بالرقبه حتى فكذا
اسم الدار لا يساوي السكنى واسم الخلع لا يساوي النعمه وانما يستحق هذه الاسماء ملك لاصل اذا لم يوجد
المانع وهنا وجد المانع وهو الوصيه للسان فلا يمكن حمله على السان والخصصه بخلاف ما اذا كان الكلام
موصولا لان ذلك بمنزله دليل الخصصه لاسماء فسن انه اوجب لصاحب الخاتم الخلقه خاصه دون
الفصل لانه لو اوصى بالدار واسم سكنى لدارها او بالخاتم واسم سكنى فبها صحت الوصيه لدارها ولو اوصى
بالدار واسم سكنى فبها صحت الوصيه **قول** ومن اوصى لآخر بخدمه بستانه مائت وفيه بخدمه فله هذه النعمه
وحدها وان قال له بخدمه بستانا في ابدان فله هذه النعمه وبمهره فما مستقبل ما عاين اوصى له بخدمه بستانه
فله الخلقه القاعده وعليه فما مستقبل الحاصل للرهبه لا يساوي الحادث الا ان يرد ابدان والخلقه
بمناوله وان لم يذكر ابدان لان النعمه اسم للموجود لغيره يقول لكل انسان اني كرمك بخدمه فقول نعم بخدمه

العامة في الكرم لا ما كذب بعد فلا ينال الممدوم الا بدلالة زائدة مثل النصص على الابد لانه
لا ساد الا ساول الممدوم فاما الخلة فاسم لما يوجد وما بعد وقت ومنه غلة الدار والحنون فكذلك
استحقاقها عن ذكر السائد بل ينال الموجود وما هو بحر من الموجود من غير ان يوقف على قرينة اخرى
قوله وما روى لرجل صوف غنمه او يولد لها او يلبسها مات فله ما في بطونها من الولد وما في فروعها
حل اللبن وما ظهورها من الصوف يوم مات الموصي سواء قال ادا ولم يقل لغيرها احياء عند الموت فعبر
فصام هذه الاشياء يومئذ والفرق بينهما ومن ما تقدم ان الصوف واللبن الولد الموجود بطريق استحقاقها
بالعقود فانها ملكك معك عندك فكلما كان الوصية فاما الممدوم منها فلم يسرع استحقاقها
بشيء من العقود فلم يصح استحقاقها بعد الوصية وهي اوسع العقود اولى الراعي سئى للمسجد اعم
الان يقول يسوق على المسجد لانه ليس اهل الملك والوصية عليك السعة منزله الوفاء على صلح وقال
محمد رحمه الله يصح ان يحل على الامر بالصرف الى صالحين صحاح الكلاية **باب**
وصية الذمي قوله واذا صنع يهودي او نصراني يبعه او كنيسة او ملك رضى صحبة عم مات
فهو ميراث عند لي حنفية رضى الله عنه فانه بمنزلة الوفاء ووقف المسلم عبده يورث وهذا اولى اما
عندها فلانه لا يجوز من اهل الدمة ما يرجع الى القرية وان كان وصية هذا اولى **قوله** ولو اوصى
ان يبنى داره سعة او كنيسة ليعوم مسمى فهو حائز من الثلث لان الوصية معنى المالك معنى
الاستحالة له والانه كلما تجدد على الاعيان من وان اوصى بداره كنيسة ليعوم غير مسمى حازت
الوصية عند لي حنفية رضى الله عنه وعندها باطله الا ان يكون ليعوم باعناهم والحاصل ان وصايا
الذمي على اربعة اوجه احدها ان يوصى بما هو موصى به عند الوصية كالوصية للمخيمات والناحات
هذه لا يصح اجماعا الا ان يكون ليعوم باعناهم مصحح على كل من الثلث فان كانوا لا يحصون لا يصح على كل
لان المالك من المجهول لا يصح والى ما يمكن يصحها فيه لانها موصية عند الكل ما فيها ان يوصى ما هو
موصى به عندهم فانه عند ما كان اوصى بان يجعل داره مسجدا او مسجدا او مسجدا او اوصى بالحق في بطله
بالاجماع اعسا والاعتقاد منهم لا ما جعلهم يدانهم الا ان يكون ليعوم باعناهم مصحح على كل منهم وذكر
طريقه مسودة والثاني ان يوصى بما هو موصى به عندنا وعندهم كما لو اوصى بملك ما له على الفقراء المساكين
او بعتق الرقاب ويحكي به البرك وهو من اهل الروم او سرج في بيت المقدس في صحبة اهلها
عثر قوما اولم يحترق لان الدانة مسوقة من الكل على ذلك وراجه ان يوصى بما هو موصى به موصية
عندنا كما لو اوصى بان يجعل داره سعة او كنيسة او بيتا او سرج في ذلك او يبيع الحنازير ويطعم المسكين
فهي صحيحة عند لي حنفية رضى الله عنه سمي حيا ولم يسمي قالا باطله لان يوصى ليعوم باعناهم
لما ان هذه وصية المعصية وفي تنفيذها بعد المعصية والسبيل في المعصية ردّها لا يقرروا

وذكره

فوجب القول بطلانها وله المصير دناهم في حنفية لانا امرنا بان نتركهم وما يدعون وهي قرينة عندهم مصحح
الا يرى انه لو اوصى بما هو موصى به حصصه عندهم لا يجوز الوصية اعسا رادناهم بلذا عكسه وروى
ابو حنيفة رضى الله عنه من ثناء السعة او الكنيسة وبنى الوصية ووجهه ان البناء لنفسه ليس سبب
لزال ملك الثاني وانما نزول ملكه بان يصير محررا حال الصلابة تعالى كساجد المسلمين من السعة والكنيسة
لم يصير محرره لله تعالى حصصه فصحت ملكا للثاني في يورث عنه ولا يورث منها الخراب وسكوبها فلم يصير
خالصا لله تعالى لما خلق حق الحصاد بها وفي هذه الصورة يورث المسجد ايضا لان له حصصا خالصا له
علاوة الوصية لانها وصية لزال الملك لانه لم يصب بمقتضاه وهو زوال الملك عن ما هو موصى به عندهم
بقية فيما هو موصى به على مقتضاه فزال ملكه ولم يورث **قوله** واذا دخل الحرني دارا ما ان فادوى ماله
كله لمسلم او لذي حاز لزل العصر على الثلث سعة الحق البور حتى ينفذ باجازههم وليس لوصيه حق ميراث
لانهم في دار الحرب هم اموات في حنا والحر باعناهم حق معصوم لا يصلح دميلا على الحق غير معصوم اذ
حق اهل الحرب غير معصوم حتى لو كانت ورثة في دار الاسلام ما كان او دمه سعة بغير الثلث
لحرمتهم ولو كان اوصى اقل من الثلث لكان الوصية ورد الباقي على ورثة لان رد ماله الى ورثة من حق المسلمين
ايضا ولو اغتصب عبده عند الموت ودبر عبده في دار الاسلام صحب منه من غير اعسا والثلث **قوله** ولو اوصى
مسلم او ذمي بوصية خازل له ما دام في دارنا فله حكم اهل الذمة في المعاملات حتى يصح منه عقود الملوك
في حال الحياة ويصح بيعه في حياته فكذلك عدم ماله وعن لي حنفية ولي يوسف رضى الله عنه انه لا يجوز
لان من اهل الحرب لا يوصى بصد الرجوح ويمكن منه خلاف الذمي **قوله** ولو اوصى الذمي بالملك ليعوم بعض
ورثة لم يصح كالمسلم لانه انما يوصى بالمعاملات ولو اوصى بملكه صرحا لا يورث لان
ملك الكفر واحد **قوله** ولو اوصى الحرني غير مستثنا من الاصل لان اوصى بملكه صرحا لا يورث لان
احد الميراث وصاحب الهوى ليركن لا ينفذ فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام طاهرا ولا يكره
لغيره فهو بمنزلة الميراث فيكون الحكم والميراث من لي حنفية وصاحبه رضى الله عنه في ميراثه ووصايا
الميراث نافذة بالاجماع كالدمة لانها سقي على الردة ولا يصلح عندها **باب**

الوصي وملكه قوله ومن اوصى بالمال جعل اصل
الوصي وجه الموصي ووجهه فهو رد لانه سعة وان ساء اقر عليه وان ساء رجع او ليس
للموصي لان الزام التصرف على الغير وليس الرجوع بحري لان ملكه لم يوصى به وان ردّها في غيره
وجهه فليس ردّها لانها اصل وجهه عند الموصي على قبوله فلم يوص بالغير فلو جوزنا ردّه في حياته
او بعد ماله لصار الميراث خروا وذلك باطل لا يرى ليركن كذا اذا اخرج نفسه من الوكالة لا يصح الاجماع
الميراث دفعه للغرور والضرب والمهين فلان يحل في الغرور والضرب عن الميت وهو احق بالنظر اولى

فان لم يسل ولم يردج ما لموصى فهو الجار ان ينفق على نفسه في التصرف فكلما لم يردج ذلك
بدون قبوله كالوكاله ولا غير وهذا في رد انما الموصى هو الذي اغترحت لم يعرف عهده انه يقبل الوصيه
ام لا **قول** فان ما في سنان في تركه بعد موته فقد لو فيه الوصيه لوجود دليل القبول في التصرف
هو المقصود وهو بعد الموت لان وان ولاسه بعد الموت وسفد السبع القصد وروى عن الوصى وسواء
اعلم بالوصايه او لم يعلم حتى يات بخلاف ما لو وكل رجل بالسبع فباع سنان من ماله وهو لا يعلم بالوكاله حيث
لا سفد لان الامضاء اسات خلافة لسونه او ان استطاع ولاسه واذا كان اسحلا فاصح بغير علم كالوريه
فاما التوكيل فاسات الوكاله وليس اسحلا لسونه في حال قيام ولاسه الموكل فلا يصح بغير علم من سب
علمه كاسات الملك بطريق السبع والحبه **قول** لانه محمد بن ابي الرضا صحى عند زوجه ربه ففعل للفر
عن الوصى للقاضي لانه دفع الضرر عن الناس سفد مضاوه ونظر الى عاب ولا بعد القبول بعد **قول**
ومن اوصى الى عبده وكافرا فاسق اخرجهم القاصى عن الوصيه وبضرب غيرهم وهذا اللفظ يسرى الى
صحبه الوصيه لان ما اخرج عن الوصيه انما يكون بعد الوصيه وذكر في اصل الوصيه ما طله قبل معناه
سقط في جميع هذه الصور وفي الكافر انما لا يملك ولا ولاه للكافر على المسلم ووجه الصحة
في الاخراج الرضا الى الغير انما يجوز سره فالمسلم به بطر الموصى لنفسه ولا ولاه وبما اوصى الى هو لا
لاسم معنى النظر وان وجد اصل السطر يكون الحد اهلا للتصرف ليس بمولى عليه رحمه صرف عليه
ولكون الفاسق من اهل الولايه والحلام اربا ومصرفا صح لوصف بغير علمه وليس له الكافر
في الحمله حتى يفسد سراوه عند مسلم لتوقف لانه الحد على احازه سده ويمكنه من الحجر بحدها واستغال
عنده سده فسوف البصر في سبها وحقوق الميت يوم الحماه من الكافر للمعاد ما لا يشه
ومن الفاسق لفسقه منها مخوف اعلم في المال وهذا عند ظاهره سده بخاره **قول** ومن اوصى
الى عند نفسه اعلم انه لو اوصى الى عبده وورسه كلهم صفار صح وان كانت الوريه كبارا او صفارا
وكبارا لم يصح وهذا عند لي حنفى رضي الله عنه وعند ما لا يصح في الوجه من ان فيه اسات الولايه
للموكل على المال هو طيب المشور ولا لان الامضاء اسات الولايه وهو ليس باهل لها لان الرق سا فيها
ولان الولايه للموصى قبل الولايه للموصى ولاسه لا يحركى اعشاره نصب محرم لانه كان بالكا
سبح رحمه والحد حكم الامضاء ملكه وكان فيه فصل الموصوع وله انه اوصى الى من هو اهله فصح كالوارث
الى مكان نفسه غيره وهذا لانه مكلف بسده بالتصرف وليس له عليه ولاه فان الصفار وان كانوا
ملاكا فليس لهم ولاه المنع فكان اهلا للامضاء الله كالححر والظاهر ان سفسه عليهم اكر سفسه
المخبي هذا اخاره للامضاء علق عندا لغيره لانه مولى عليه وبخلاف ما اذا كان منهم كبر لانه سفسه نفسه
او منعه صبحه الرق فالحقه فاستحق الحواز والامضاء بغير روى عن سفسه رضي الله عنه اذا اوصى

اوصى الى احد في الدين والى اخيه العين كان كما قال لا يكون كل واحد منها وصفا فهما اوصارا الى
حري لا يصلا لى لى الى ابطال اصله او بعد الوصف يصح المصل احو لو كان الرق مع الايضا
لم يحركى لا يصلا الى المكاتب وصل قول محمد مضطرب موى مع كل واحد منها **قول** ومن عجز عن القيام
بالوصيه ضم اليه العاقبة غيره اذ لو لم يفعل ذلك لمصر الوصى عجز عن التصرف والورثه يتركه التصرف **قول**
ولو سلكى الله الوصى ذلك لا يحسه حتى يعرف ذلك حقيقه فيما يكون السالكى كاذبا ويرد الحنفى على نفسه ولو
ظهر عند القاضي عجزه اصلا اسبيل له وغايه للنظر وان كان قادرا على التصرف امتنانه فليس للقاضي عجزه
لانه لو اوجار غيره لكان وفيه لانه مختارا لمست وغيره لا وكان مضاوه او الى لا يرى انه يقدم على اب المست
مع كمال سفسه فلان يقدم على غيره احق **قول** وكذا اذا سلكى الووريه او بعضهم الوصى الى القاضي فانه
لا ينبغي له التحرك حتى يدوله منه حيا به لان الموصى احسان ورضى به والسالكى قد يكون ظالما في سكاوه فالتمس
حناسه لا يحتاج القاصى الى الاستبدال به **قول** ومن اوصى الى اسن لم يكن لاحد منها ان يصرف عند لي حنفى
ومحمد رضي الله عنهما دون صاحبه الا في سنان معدوده وقال ابو يوسف ربه سفره كل واحد منها ما لم يصرف في جميع
الاسماء لان الامضاء من باب الولايه والولايه اذ است سراسى سراسى كل واحد على افراد كالاخوين
في ولايه النكاح فكذا اذا است سراسى وهذا لان الولايه لا يحتمل التحرك لا بها عساره عن العده السرعه والعده
لا يحركى ولها ان هذه الولايه مستلصقه بغيره من سراسى عاهه صفه التعويض انما تفضل الولايه اليها فله
وهذا السطر مفيد لم يست بدون ذلك السطر وهذا لان الموصى انما رضى بواى الاسن راي الواحد لا يكون
كراهما بخلاف الاخوين في النكاح لان السبب عند الاخوه هي عامه بكن واحد منها على النكاح السبب بها الايضا
وهو اليها الا الى كل واحد منها ولان النكاح حتى يحسب لها على الولي حتى لو طالبه بانكاحها من كفوا طيب عليه
وهنا حق التصرف للموصى ولهذا بقي بخيرا في التصرف حتى لا ياتي في حقه على صاحبه فصح وفي السالى استوفى حقا
لصاحبه فبطل الدين الذي عليها ولها معنى الدين اذا كان عليها فلا احد منها ولاه الاداؤه اذا كان لهما بالكم
لا حد منها حق الاستسقاء بخلاف الاسماء المعدوده لان من باب المضرورة ومواضع الضرورة مستسقاء من قواعد
السرى وهي المحرم وسرا الكفر لانه لا يسلخ على الولايه وورما يكون احدهما عاسا فحق اسرا طاعتها فساد المست
ولو فعله حرمانه عند الضرور صح وسرا ما لا بد للصغار منه من الطعام والكسوة دفعا لحاجتهم في التحريم
خوف هلاكهم جوعا وعرا والاهاب لهم لانه من باب الولايه ولهذا ملكه الام ومن تجلوه وان كان احسا ورد وديعه
معينه ورد المخصون في المسرى سرا فاسد وحفظ الاموال قضاء الدين سفد وصيه معينه وعقوبه عند
عقبة لانها لا تحتاج الى اراى سرح ما يفسد عاله الفساده وجميع الاموال الضاعه لان فيه ضروره والخصونه
في حقوق المست لانه لا يمكن احصاءها عليه فانها وان حضرم سكام لا احدهما ولهذا سفره اذ لو كلف المخصونه
فاحد الوصين او في فاما السبع والرهض والاجارة والكفاهه والقاصى الى الامضاء وما اسبه ذلك على الاخلاف

لان في اعناده يحصل مصالحه لخدمته ان كان لا يحترق عنه **قوله** والصبي المادون والعبد المادون
والمكاتب صحح بعضهم وسراؤهم بالغنى الفاحش عند من جنى حنفة رضى الله عنه لان بصرفهم حكم المال كونه
اذ الاذن فك الحجة اما الوصي فبصرفه بحكم السامه السعته نظرا مستند موضع النظر وعند هذا يجوز
بالغنى الفاحش لان الحقد الذي فيه غش فاحش بمنزلة الهبة حرجه فلا يملكه حر لا يملك الهبة وبغض العاض
مال النعم لا ابوه ووصيه **قوله** واذا كتب كتاب السرا على وصي كتب كتاب السرا على حده وبسند
عليه وكتب كتاب الوصية على حده وبسند عليه لانه لو كتب كتابا واحدا بان كتب سرى حر لان في كل وصي
فلا ان يستحق ليركون اليهود على الامور من فرقوا واحدا **قوله** وسع الوصي على الكسرا الغائب جاز في كل
شيء الا في الغتار لانه قائم مقام الوصي الموصى وهو الاب لا ولاته له على ابنة الكسرا فكذا وصيه الا ان
سعى المتقول جاز في الحفظ لانه سواي عليه اسباب التوى كان السع حفظا اذ حفظ التمسر الاب يملك
حفظ ماله فكذا وصيه وسع العمار للسع الحفظ لانه محفوظ بنفسه اذ لا يرد عليه اسباب التوى
حتى لو حنف هلاك الحقار وهلاك سانه صلى على كل سعيها لان السع في هذه الحالة من الحفظ والاصح انه
لا يملك **قوله** ولا يجوز في المال لان المعوض اليه دون الحاقه لانه من مال الولاه **قوله** وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله وصى الاخ في الضغير والكبير العاص بمنزله وصى الاب في الكسرا الغائب كذا وصى الام
وصى العم وهذا الجواب بركة هو لا لان وصيهم يقوم مقامهم بكون ما كان حرار الحفظ فكذا وصيهم
وذكر الامام الاسخاني رحمه الله انه لا خلاف في هذه المسئلة لانه روى عنهما ذلك لم يروعه ولا اصل
في هذه المسئلة ان اصعفا الوصيين في اقوى الحالات كل فوى الوصيين اصعفا الحالات ليس اصعفا الوصيان
وصى الاخ والام واقوى الحالات حال صغر الورثه واقوى الوصيين وصى الاب في الجدد اصعفا الحالات حال
كبر الورثه **قوله** والوصي احق بالالصغير من الجد اي وصى الاب احق بالطفل من الجد وقال الشافعي
الجد احق بالطفل لان السرع اقام الجد مقام الاب عند عدمه في الارث بعدد على وصيه كالان لانا ان
الاب مقدم على الجد ووصيه قائم مقامه وفي عدمه بعدد الاب معني وهذا لان العبرة للطر لما احاد
الوصي مع علمه بمقام الجد بل يصر فيه بطريقه من يصر فيه وان لم يوص الاب الى احد فالجد بمنزلة
الاب لانه اقرب الناس اليه ولهذا يملك الانكاح دون الوصي **فصل في الشهادة قوله**
واذا شهد الوصيان علم انه اذا شهدا بان ان اباهما او وصي اباهما او وصيان لرا الميت او وصي المارند
سعيهما بطلت الشهادة لانها منتهان اما الامان يحرق الى انفسهما نعتما ليعتد حافط للتركه وانما
الوصيان يسار لافسهما الى انفسهما معسالا ان يدعي المشهود له فيقبل استجسا لان للناقض ولاية
مصب الوصي اسدا وولاه ضم اخرا اليها من اسقطا موته العين عن العاضه وليس سعيها دعتما

اسان حق فيقبل **قوله** وان شهد الوصيان لو ارث صغير سعى حرا الى الميت لم يقبل وشي من غير الميت
يقبل وهذا عند من جنى حنفة رضى الله عنه وقال القس في الوجهين لانهما احسان عن المشهود به اذ ليس
ولاه الصراف اذ كانت الورثه كما اراد حلت الشهادة على التمه فقبل له ان الوصيان منتهان في هذه
الشهادة لانها موحيان لانفسهما حق الحفظ وولاية سعي المتقول عند عسده الوارث وحفظ مال الميت
اليها في حق الكسرا اذ غايتهم عود الولاية بالحنون وكانا من علف سعيها دعتما في غير التركة لان
الميت اقام مقام نفسه وبركه لا في غيرها **قوله** واذا شهد الرطلان لوطن السرا على الميت لانا
وسند الاخران الاولين على الميت الفاحر شهاده العرف من لركايت شهاده كل فريق للاخر بوصيه الف
لم يجر وهذا عند من جنى حنفة ومحمد رضى الله عنهما وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا وذكر الحضا ان على
قول من جنى حنفة ولي يوسف لا يقبل على قول محمد يقبل اذ الردان الدين بعد الموت يتعلق بالتركه طراب
الدين بالموت ولهذا الواسو في احدى ما حقه من التركة ساركة الاخرية فكانت الشهادة بسببه حق السركه
صحيحا اليهم بخلاف حال حيوة المدنون وصحة حث يقبل لانه في الدين ولا سركه في ذلك اصلا واستثناء
من يراه موقعت الشهادة لعنر الساهد يقبل لهذا الواسو اجتنى مضاد من احدى الاشاره الاخره
وانما ساركة الاخر اذا اسو في حر التركة ضررون لصق التركة حتى لو كان في التركة سعيه لا ساركة الاخر
فيه وهذا خلاف الوصيه لان الحق بالوصيه لاست في الذمة وانما سبب العين صار لما ليس سركا بينهم
فاوربهم **كتاب الخش** اعلم ان الله تعالى
خلق بني آدم ذكورا واناثا كما قال تعالى وبث منهن ما رجلا كثيرا ونساء وقال يثبت لمن يشاء انا ناثا ويثبت
لنن يشاء الذكور وورث من حكم كل احد منها في كتابه وبات من حكم شخص هو ذكورا ونثي فدل على صحة
الوصيان في شخص واحد وكف عيما وان بينهما مخاير على سبيل المصداق وجعل علامته اليهم
بينهما الاله ثم قد رجع الاستثناء بان يوجد الالان ولا يوجد الاله الصبر وتركه بدل على الدليل الكسرا
فقال حسنا ما بحث اي بناء فاعني منه المحب المحمي من فرج وذكر فان كان سول من الذكر فهو غلام
وبرت ميراث الغلام وسكان سول من الفرج هو انثي وبرت ميراث الانثي لان النبي صلى الله عليه وسلم سبيل
عن مولود في يوم وليلة بالمرأة وما للرجل كيف يورث فقال صلى الله عليه وسلم حجب سول وعن علي بن ابي طالب
ان الحبي يورث من حجب سول ولان البول من اي موضع كان دليل على انه موال العضو الاصل في الاخر منزله
العيب لان المنفعة الاصلية للذكر خروج البول ولركايت سول منها فالحكم لا يثبتها خروجا لانه حين وجد
وحد لا معارض الاخر حين وجد وجديح المعارض بدل سبي خروجه على ان العضو الاصل في الاخر عيب
وان اسو ما في السبق فهو حثي كل عند من جنى حنفة رضى الله عنه ولا ينسب اليه الاكرها بول لانه دلاله
من ذلك العضو انه عضو اصلي لان الاكر حكم الكل فمسد به الرجح ولا في حنفة رضى الله عنه

اي معنونه هو محرم بطريق الحاضر والغائب على ما قالوا وسعدى غير منسوم كالكتابة على الجدار واوراق
 الاسجار وهو لمنسوخ الا بالثبوت والبيان لان منكره الكتاب من الصريح فلا يصح حجة من الاخرين وغير مستبين
 كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة الكلام غير منسوخ فلا يستلزم الحكم **قول** واما الاسارة فهي حجة من
 الاخرين في هذه الاحكام للضرورة لانها من حقوق العباد ولا يختص هذه المصروفات بلفظ خاص بل يثبت
 بالفاظ كسره وندب فعل يدل على القول كذا يجب لربيت ما سادته طاحته الى ذكر الغائب في القصاص
 حتى العبد والحد وحق الله وبني سقط بالسبهات ولعله كان مصداق للعاوف فلا يعد للشبهة ولا حد
 ايضا بالاسارة في العذف لعدم القذف صراحة هو السوط لما مر في الحدود والفرق بين الحد والقصاص
 ان الحد لا يسمى الا بهما في السبهه في الاثرى لرب السبهه بالوطى الحرام والافراد به لا يوجب الحد وان كان يطلق
 الحدمه بغيره الى الزنا والقصاص بهام بالسبهه او الافراد مطلق العسل ان لم يوجد القصاص بالحد
 والحاصل ان القصاص عوض لا يرفع جازا في اذ ان ثبت مع السبهه كسائر الاعراض التي هي حق العبد اما
 الحدود فمشرعة للحدود عارية عن معنى العوض فلا يثبت مع السبهه لعدم الحاجة **قول** وذكر في الكتاب
 الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس حجة في القصاص الذي بحث علمه بحمل ليس يكون الجواب هنا كذا لكونه
 ان يكون هذا معناه قاله نكر ليس يكون الكتاب كالاسان وهو الاسبه لانه لا يمكن الوصول الى البطون هناك لانه
 المانع عنه وان كان الوصول الى بطون الغائب في الجملة لغناهم اهله وولده هذه المسئلة ان الاسارة معتبرة
 وان كان قادرا على الكتاب به عدا في ما يقول بعض ساعنا انه لا اعتبار بالاسان مع العدة على الكتاب
 لان الاسارة حجة ضرورية ولا ضرورية مع وجود الكتاب لانه حجة بينهما في الاسارة وكبت واما استواء
 فمن كل واحد منها حجة ضرورية الا ان الكتاب زاده بيان لم يوجد في الاسارة لانه يفهم المقصود
 منها ما سبهه كلاف الاسان ففيها نوع ابهام وفي الاسارة زاده امر لم يوجد في الكتاب لان
 الاسارة اقرب الى التعلق حرا بالاقلام فابعد **قول** وكذلك الذي صحت يوما او يومين بعارض
 فكبت او اسارة في غير ذلك لم يعمد لكونه في سمي المصروفات لان اللفظ معناه فانه يمكن اعتقل
 لسانه مسببا لمض واصل هو نفس معتقل للسان **قول** عنهم مذ بوجه وفيها مسئلة فان كانت
 المذ بوجه اكثر عرى فيها والكل ان كانت المسئلة اكثر او كانا نصفين لم يوكلا وهذا في حال الاختار وان
 عدا كذا نفس اما في حال الضرورة والكل سواء كانت المذ بوجه اكثر او كانا سواء او كانت المسئلة
 اكثر لان المسئلة محل عند الضرورة والمخلط اولى ولكن مع هذا يجرى ان في الضرورة لعل يوصل الى المخلال
 في الجملة فلا يصح تركه بلا ضرورة وقال السامعي لا محل للاكل في حال الاختار وان كانت المذ بوجه اكثر
 لان السمي في الضرورة فلا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة او الحال حال الاختار ولنا ان الغلبة
 تقوم مقام الضرورة في اسات لا باحة لانا نعلم ان اسواق المسلمين لا يخلو من الحرام ومع هذا جاز الاسارة

بالسر وغيره اعيان الغالب وهذا لان العبد لا يمكن ان يكون الحر زعنه وسعدى والاسارة عنه فصار عفووا
 دفعا للحج كالنكاح العلية والاكساف العليل عتاف ما اذا احلظ الاواني والافل طاهر فانه
 لا يصح في سيم عندنا خلافا للسامعي وجده انه لان الرب يقوم مقام الماء فلا ضرر ان الى التحريم
 كذا مر في المتن

ثم سرح الهداية محمد بن محمد بن محسن بن يوسف
 على يد العبد الضعيف المذنب المحتاج الى رحمة ربه الغفور
 رمضان سنة الحافظ الامير
 في نصف صفر جمادى المحرم والبطنة
 سنة سرح وبلد سرح
 والله اعلم بالصواب اليه المرجع والمآب



100

1/2

1/2

1/2